چوان فوتشر كنج

المجلس الأعلى للثقافة

معجم تاريخ مصر

المشروع القومي للترجمة

ترجمة : عنان على الشهاوى

مراجعة : عاصم الدسوقي

408

المشروع القومى للترجمة

معجم تاريخ مصر

(من الفتح العربى إلى نهاية عهد السادات)

تأليف : چوان فوتشر كنج

ترجمة : عنان على الشهاوى

مراجعة : عاصم الدسوقى

المجلس الأعلى للثقافة

٢٠٠٣

المشروع القومى للترجمة

إشراف : جابر عصفور

- العدد : ٤٠٨
- معجم تاريخ مصر
- چوان فوتشر كنج
- عنان على الشهاوى
- عاصم الدسوقى
- الطبعة الأولى ٢٠٠٣

ترجمة كاملة لـ :

Historical Dictionary of Egypt

المؤلفة : **By : Joan Wucher King**

الصادر عن : **The American University in Cairo**

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمجلس الأعلى للثقافة

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس ٧٣٥٨٠٨٤

El Gabalaya St. Opera House. El Gezira, Cairo.

Tel : 7352396 **Fax :** 7358084

تهدف إصدارات المشروع القومى للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربى وتعريفه بها ، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلس الأعلى للثقافة .

المحتويات

مقدمة المترجم 7
تقديم للمحرر 9
مقدمة 11
تمهيد 13
تسلسل تاريخى للأحداث 19
المعجم 147
ببليوجرافيا مختارة 793

هذا المعجم

يحدونى الأمل أن يجد هذا المعجم صدى طيبا لدى دارسى التاريخ والباحثين والمهتمين ، وأن يكون معينا لهم على فهم تاريخ بلادنا ؛ فهو يضم ٦٢٥ مدخلا ، تبدأ من الفتح الإسلامى لمصر حتى نهاية عصر الرئيس السادات ، وتتوزع مواده على أهم الشخصيات السياسية والتاريخية والاجتماعية ومن لعبوا أدواراً ثقافية بارزة . كما يتناول الأحداث التى مرت بالبلاد ؛ من غزوات وحروب وثورات وانتصارات ونكسات ، ويعرض للاتفاقيات والأحزاب السياسية والجمعيات ، وخطط الزراعة والتصنيع والتعليم ، والدساتير والاتحادات ، والأسر الحاكمة والولاة والوزراء ، والمؤتمرات والمؤسسات ، والمباحثات والمجالس والمعاهدات ... إلخ .

ولقد كنت حريصًا فى ترجمتى لهذا العمل على ألا أتدخل بأى رأى شخصى فى عرض الأحداث ، أو تأويلها ، بل تركتها كما هى ، لاسيما وأننى لاحظت محاولات المؤلفة الدءوبة فى التزام الحيدة وتوخِّى الدقة ، وهو الأمر الذى يتعذر بلوغه فى معظم الأحيان . وبطبيعة الحال أعدْتُ ترتيب مواد المعجم على الحروف الهجائية العربية ليتيسر للقارئ البحث عما يريد .

ويلزم التنويه إلى أننى أجهدت معى المسئولين عن المشروع القومى للترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة كثيراً فى عمليات المراجعة والطباعة رغبة فى أن يخرج هذا المعجم فى أفضل صورة ممكنة ، وقد وجدت منهم كل التعاون والفهم والاهتمام ، وهم جميعا أساتذتى وأصدقائى ، ولن أذكر أسماء كى لا أتورط فى رذيلة النسيان التى باتت تلاحقنى دائما ، ولابد أن أسجل أن أىّ أخطاء تظهر - رغم هذا - فإن مسئوليتها تقع على عاتقى وحدى .

تقديم المحرر

ظلت مصر دائما مركزا هاما للحضارة ، وإن لم تكن كذلك كما فى هذه الأيام ، وفى الوقت الراهن تعتبر عضوا هاما ضمن مجموعة الدول الأفريقية ، وجزءا بارزا فى العالم العربى ، ودعامة للتجمعات الإسلامية ولدول العالم الثالث ، وفى حقيقة الأمر ، نتيجة لعدد سكانها الهائل ، و موقعها الاستراتيجى ، وقيادتها الديناميكية ، يصعب أن نتخيل تاريخا معاصرا لا يؤكد على دورها .

وفى هذا المعجم التاريخى الذى يركز على مصر منذ الفتح الإسلامى ، تصبح المسألة من أين يمكن البدء عند وصف تيار الأحداث متصل الحركة الذى وقع على طول نهر النيل ، وكان الحل الأمثل على نحوٍ ما هو البدء بالوضع الحالى ثم العودة للخلف ، هذا هو الوضع الحالى والماضى القريب الذى سيحتل اهتمام معظم قراء هذا الكتاب ، وهكذا يتم تناول الأشخاص و الأماكن والأحداث بعمق أكبر و تظهر بكثافة أكبر فى الفترات الأحدث مع تغطية التاريخ السابق للحكام و الشخصيات والأحداث ذات الأهمية .

وقد جاء ت الإشارات عابرة للفترة السابقة على الإسلام نظرا لكثرة الكتابات حولها ، ومع هذا توجد مداخل لموضوعات معينة للفترة السابقة على الإسلام التى كان لنشاطاتها أو مجالها ارتباط معين بالفترات التالية . أكثر من هذا ، من الغريب كما يبدو أن هناك قدرا من عدم الوضوح عما حدث بمصر فى العهود الحديثة لعصرى جمال عبد الناصر وأنور السادات مقارنة بعصور رمسيس أو نفرتيتى ، وليس ذلك لأن الحقائق غير معروفة ، بل على الأرجح لأن طرق التقديم بالغة الكثرة وتتسم بالانحياز وتحاول طرح تفسيرات سياسية وأيديولوجية من خلالها ؛ وفى هذا المعجم كان للحقائق دور لحد كبير فى أن تتحدث عن نفسها .

وقد أقامت جوان فوتشر كنج فى الشرق الأوسط على مدى السنوات العديدة السابقة ، وبعد أن درست فى جامعة كاليفورنيا UCLA، وفى لندن ، تقدمت إلى الجامعة الأمريكية بالقاهرة حيث قامت بإجراء البحوث والاشتغال بالتدريس ، ومنذ ذلك الحين استقرت بالمملكة العربية السعودية لتقوم برحلات دورية إلى مصر وأوروبا ، وأتاح لها ذلك الحصول على المادة الأساسية من مصادر متنوعة .

ويتعذر تجنب التأكيد على مدى الدقة و الدأب فى سعى فوتشر كنج وراء مادة المعجم وكيفية اختيارها وتنظيمها بعناية فائقة حتى أن الآخرين بإمكانهم أن يجدوا فى مجلد واحد ما اقتضى منها سنوات طوال فى جمعه .

چون وورف (*)

المحرر

(*) صدر هذا المعجم فى البداية عن Scarecrow Press Jnc ، فى Metuchen بولاية نيوجيرس بالولايات المتحدة وذلك عام ١٩٨٤ ، وقام بتحديده چون وورف ، الذى كتب هذه المقدمة . وبعد ذلك - وبترتيب خاص مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، صدر المعجم للمدة الأولى الإنجليزية فى مصر عام ١٩٨٩ ، وهى التى تناولناها بهذه الترجمة (المترجم) .

مقدمة

نظرا لأن هذا المعجم قامت بتأليفه كاتبة واحدة فهو يعكس بالضرورة وجهة نظر فردية ، واعتمدت العملية الشاقة فى اختيار المواد على المعلومات التى أحسست أنها ستكون الأكثر فائدة أو أهمية لكل من القارئ العادى ولدارسى التاريخ المصرى فى الفترة الإسلامية ، ورغم أن عددا قليلا نسبيا من الأعمال صدر عن مصر فى العصر الإسلامى للقارئ غير المتخصص أو العادى فإن تاريخ مصر منذ الفتح الإسلامى حتى الوقت الراهن ثرىٌ بالأحداث والشخصيات التى تماثل كثيرا الفترة الفرعونية التى ترتبط بها البلاد على نحو أكبر .

وتطرح المقدمة خلفية عامة تحدد ملامح الشخصيات والوقائع فى المداخل الممكن إدراجها ، وتم ترتيب التسلسل الزمنى للأحداث ليضم بعضا من الوقائع الكبرى التى حدثت خارج حدود مصر وأثَّرت على تطور الأحداث داخل البلاد ، وأشعر أن هذا الوضع الإقليمى يضيف ملاحظة تفسيرية للتغيرات فى النظم والحكام فى مصر علاوة على أنه يعكس الروابط القوية التى نشأت بين مصر وجيرانها فى فترات متباينة من تاريخها .

وأثناء جمع مادة مداخل المعجم أوليت عناية لاستشارة العديد من المصادر قدر الإمكان ، وسيكون باعثا على الرضا القول إن هذه المصادر تتفق مع بعضها بعضًا وإن كان هذا لا يحدث دائما ، وكان المؤرخون الإسلاميون فى العصور السابقة يرون الأشخاص والأحداث بنفس الطريقة التى يراها بها كثير من المراقبين لمصر اليوم : أى من خلال مصفاة لمصالحهم الخاصة وصلاتهم والرأى العالمى ، كما تم زيادة التأكيد على التحليل الخاص بالتاريخ الإسلامى

فى مصر رغم أن على القارئ أن يتوخى الحذر بأن التغير يصل إلى ما يعد محددًا فى التقديرات النهائية حتى من خلال عملية التأريخ الإسلامى هذه الأيام .

على أن الأشخاص الذين لعبوا دورا مؤثرا فى تاريخ مصر الحديث كانوا دائما موضوعا لوجهات النظر المتعارضة للمؤرخين ، وأنا أحاول هنا قدر المستطاع تقديم وصف لهؤلاء الأشخاص ولأدوارهم فى ضوء كلا الرأيين المثارين خلال حياتهم أو فترة نشاطهم وكذلك للتقديرات الأكثر حداثة (وأحيانا الأكثر تباينا) ، كما أن أحداث الماضى القريب ، خاصة من بداية حكم عبد الناصر فصاعدا ، مازالت موضع إعادة تعريف ما إن تصبح المعلومات الجديدة متوافرة ، وفهمنا لأزمة السويس فى ١٩٥٦ يختلف جوهريا عما كان يتم به عرض الأزمة منذ عقد مضى ، وتزداد صعوبة فصل التقييم السياسى عن التاريخى فيما يتعلق بالوقائع الحديثة جدا مثل مبادرة السلام التى بدأها الرئيس السادات فى ١٩٧٧ .

باختصار بعد استكمال متن هذا الكتاب وقع اغتيال الرئيس السادات ؛ وتم تحديث بعض الأبواب التى اقترنت بالرئيس السابق ، غير أن النتائج العامة المتعلقة بمصر خلال رئاسة السادات والمتضمَّنة فى المقدمة مازالت مناسبة لذلك بقيت كما هى . وهذا الكتاب هو محاولة أولى لأقدِّم – فى صورة معجم – التاريخِ المركب لمجتمع مركب : هو مصر ؛ ويحدونى الأمل أن يجعل هذا العمل التاريخَ سهل المنال للطلاب والباحثين وكل من يريد القراءة حوله أو لديه اهتمام بمصر فى العصور الإسلامية والحديثة .

تمهيد

مصر واحدة من أقدم الحضارات فى العالم وقد خلّفت سجلا ثريًا لتاريخها فى العمارة والأدب والفنون مازال باقيا حتى الآن ، وكانت الأربعة آلاف سنة السابقة على ميلاد المسيح بالنسبة لمصر فترة حافلة بالإنجازات والغموض معا ، وقد حجب أحيانا الميراث غير العادى للفراعنة حقيقة أن تاريخ مصر لم يكن يتحرك دائما فى خط غير متقطع للتطور ؛ فقد حدثت الفترات الممتدة للغزو والنزاعات الداخلية كمراحل بين الأسر الحاكمة التى شيّدت وهُزمت .

إن العامل الأكبر فى توحيد الحياة الاقتصادية والسياسية لمصر عبر كل تاريخها هو نهر النيل فى مساره فى ربوع مصر، إذ قام النيل بتحويل الأراضى التى كان يمكن أن تظل صحراء إلى مساحات زراعية غنية ، وهو كثيرا ما ساعد ليس فقط المصريين لكن فى عصور أخرى سكان روما والقسطنطينية بالإضافة إلى مكة والمدينة وباقى مدن الشرق الأوسط .

وملاحظة المؤرخ اليونانى هيرودوت بأن مصر هبة النيل مازالت ماثلة حتى هذا اليوم ، إذ يمكن لأى زائر للبلاد أن يرى ذلك من خلال التقسيم الحاد للخضرة التى خلقها النيل بين الصحراء ين الشرقية والغربية المحيطتين بالنهر ، كما أن هيمنة الدولة المركزية القديمة عبر كل تاريخ البلاد نجمت فى جانب منها عن الحاجة إلى ضبط النظام الزراعى فى مصر الذى يقتصر أساسا على مياه الرى من النيل ، ومع عدم انتظام هطول الأمطار اعتمدت الزراعة المصرية على العناية الواعية بقنوات الرى لتزويد الأراضى بالمياه طوال العام عندما كان النهر يفيض ؛ وعلى تقنيات جماعية لغمر مساحات من الأراضى بالطمى الذى

يجلبه النيل ، وفى حالة عدم صيانة قنوات الرى هذه أو إذا غاض النهر يترتب على ذلك حدوث المجاعات ، ولذلك ظل الباعث إلى وجود إدارة موجهة مركزيا يمكنها الإشراف على عملية الرى هذه وتوجيهها قائما منذ الأيام الأولى لمصر ، وكان عليه أن يستمر عبر تاريخها بأكمله .

ولقد انتهى العصر الفرعونى لمصر مع هزيمتها على يد الإسكندر الأكبر فى ٣٣٢ قبل الميلاد ، غير أن مفهوم القيادة السياسية والدينية المطلقة التى أسسها الفراعنة واصلها بعد ذلك البطالمة خلفاء الإسكندر ؛ وكان للعقيدة المصرية المحْكمة والأساطير والشعائر المصاحبة لها فضل ازدهار البطالمة وأتباعهم الرومان ، وبقائهم على قيد الحياة ، بل إنها كسبت أتباعا فى روما ومدن أخرى غير مصرية ، وحظيت الثقافة والتاريخ والأساطير المصرية باهتمام البطالمة والرومان مثلما هى الآن موضع اهتمام فى العصر الحديث .

وبالنسبة لكثير من الناس فى هذه الأيام مازالت مصر ترتبط بقوة شديدة بتاريخها الفرعونى ، غير أنها فى العصرين المسيحى والإسلامى قدمت إسهاما هاما مكافئا للثقافة الإقليمية التى أصبحت جزءا منها ، وقد بدأت الجذور المسيحية فى مصر فى العقود المبكرة الأولى للعصر المسيحى ، وحتى القرن الرابع بعد الميلاد حازت الإسكندرية كعاصمة لمصر الأهمية القصوى فى مزارات العالم المسيحى بعد روما ، ولعبت بطريركية الإسكندرية دورا بارزا فى تطور الكنيسة وفى العقيدة المسيحية ، وجلب قدوم المسلمين إلى مصر للبلاد دينا جديدا هو الإسلام ولغة جديدة هى العربية ، ومضت مصر لتصبح مركزا للعلوم والنفوذ فى العالم الإسلامى .

ورغم الأهمية الإقليمية والثقافية لمصر فإن المصريين أنفسهم لم يصلوا إلى السلطة فى بلادهم إلا لماما ، وبداية من البطالمة وحتى عهد جمال عبد الناصر لم يصل أى مصرى إلى حكم مصر ، وفى العصر الإسلامى كان الولاة والخلفاء والسلاطين الذين يصعدون للسلطة فى القاهرة من الأجانب أو من أصول أجنبية وكذلك الوزراء وقضاة المحاكم .

وبمرور الوقت ومن خلال الزواج استطاعت كثير من السلالات الحاكمة المسلمة أن تنشئ لها جذورا فى مصر - لكن بناء على مصالحهم ، رغم هذا ، فقد انصب اهتمام أغلب حكام مصر على الأحداث خارج حدودها .

وخلال العصر الإسلامى أبدى حكام مصر تسامحا وقبولا للأقليات الدينية التى نالت وضعا أفضل مقارنة بالاضطهاد الذى عانت منه الأقليات الدينية فى أوروبا المسيحية ، ولم يقتصر وجود المسيحيين واليهود فى بلاط الحكام المسلمين على العلماء والأطباء بل إنهم احتلوا أيضا مواقع حقيقية للسلطة ، ولا تقارَن بعض عهود التعصب العرضية بالعهود التى كانت المعاملة الطيبة للأقليات فى مصر سخية إلى حد إثارة احتجاجات الأغلبية المسلمة فى مصر .

كما استفادت جمهرة المصريين خارج الدوائر الحاكمة - المسلمون والأقباط والمسيحيون واليهود - من سخاء حكام مصر الجيدين وعانت من ابتزازات الآخرين ، وكان العاملون منهم سواء فلاحين أو حرفيين أو تجار أو صناع هم أساس ثروة البلاد ، على أن قلة من المؤلفات التاريخية هى التى أولت اهتماما بهذه الكتلة من المصريين التى كانت تمثل العمود الفقرى العضوى والاقتصادى للسلالات الحاكمة ، ومع ذلك فإن حالة الجَلَد السلبية للمصريين أحيانا أمام حكومة تتسم بالفوضى وعدم الإنصاف أو القسوة لم تكن بلا نهاية ؛ ففى القرنين ١٩ - ٢٠ تصاعد صوت المصريين عبر التمرد والاحتجاج سعيا وراء مطالبهم وفى مواجهة الظلم الذى أطبق على حياتهم وبلادهم .

ولقد خضع التطور التاريخى لمصر لتغيرين كبيرين فى العصور الحديثة : أولا فرض الهيمنة البريطانية فى ١٨٨٢ ، وثانيا انقلاب الضباط الأحرار فى ١٩٥٢ ، ورغم أن البريطانيين لم يختزلوا مصر رسميا إلى وضع المستعمرة ، فإن تدخلهم فى الحكم و الإدارة كان ذا تأثير هائل على تطور مصر السياسى فى القرن العشرين ، وجاء انقلاب الضباط الأحرار علامة على تحول شامل فى الحياة السياسية لمصر ؛ فقد تحطمت سلطة الحكم للنخبة التركية الشركسية ، وحل محل هذه النخبة تركيب وطنى من المصريين أبناء البلاد ، وأصبحت مصر

جمهورية عام ١٩٥٢ واستأنفت إعادة تنظيم شامل للحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

ورغم التغييرات العديدة التى طالت العقائد واللغة ونظم الحكم بمصر منذ العصر الفرعونى فإن تواصلا ثقافيا معينا مازال باقيا على المستوى الشعبى وفى نمط حياة المجتمعات القروية بمصر ، حيث إن أوجهًا عديدة لحياة الفلاحين والمزارعين لم تتغير إلا قليلا بمرور الزمن . وقد تنامى واغتنى الميراث الفرعونى لمصر الذى يميزها عن باقى بلدان المنطقة عبر العهود اليونانية–الرومانية والبيزنطية والإسلامية ، ومثل جميع الشعوب فقد حظى التاريخ المصرى بتقدير شعبه حتى إن أكثر السياسيين حداثة وجدوا أنه من المفيد لهم أن يستندوا فى مرجعيتهم إلى عظمة وأمجاد البلاد فى الماضى ، كما أن تاريخ مصر كدولة مسلمة ربطها بجيرانها خاصة سوريا والسودان ، ومازالت العلاقات الإسلامية والعربية تواصل أهميتها للدور السياسى الإقليمى لمصر فى العصر الحديث .

الوضع الجغرافى :

أتاح وضع مصر فى الركن الشمالى الشرقى من القارة الأفريقية لها أن تعمل كجسر بين العالمين الإسلامى والأفريقى، كذلك وفر البحران المتوسط والأحمر على السواحل الشمالية والشرقية لمصر دورا هاما فى التجارة بين أوروبا وآسيا ، وقد ذللت المميزات الجغرافية والملاحية للبلاد على نحو خاص لحكامها سبل الاستفادة منها قبل اكتشاف الأوروبيين لمسار مباشر إلى آسيا .

ومع إنشاء قناة السويس انفصلت شبه جزيرة سيناء – التى استخدمها غزاة عديدون لدخول مصر من جهة المشرق– عن اليابسة المصرية ، وقد دعَّم افتتاح القناة فى ١٨٦٩ من الميزة الاستراتيجية لمصر لدى أوروبا كمسار جديد إلى الهند أكثر قربا ، وجنَّبها المخاطر البحرية لرأس الرجاء الصالح .

وتصل مساحة الصحراء إلى ٩٧٪ تقريبا من إجمالى أرض مصر ، ويخلق نهر النيل الذى ينساب عبر جروف الصحراء ين الشرقية والغربية شريطا رفيعا

من الأرض المنزرعة بأقاليم الجنوب (الصعيد) إلى القاهرة ، وبعد القاهرة يتفرع النيل مكونا الدلتا التى تتخذ شكل المروحة وهى المركز الحيوى للزراعة بالبلاد ، وتحتوى الصحراء الغربية لمصر الزاخرة بمناجم البترول والمعادن على خمس واحات إضافة إلى منخفض القطارة .

وإلى الغرب تتقاسم مصر حدودها مع ليبيا التى تم ترسيمها عام ١٩٢٥ طبقا لاتفاقية بين مصر وإيطاليا التى كانت فى ذلك الحين تسيطر على ليبيا ، ومازال الإقليم الشرقى لليبيا- الذى كان معروفا باسم كيرنايكا (قورينة) فى العصور الرومانية وبرقة فى العصر الإسلامى- يحتفظ بروابط مع مدن مصر على البحر المتوسط وبواحات الصحراء الغربية ، أما الحدود الجنوبية لمصر مع السودان فقد جرى ترسيمها فى ١٨٩٩ بواسطة الحكم الثنائى الإنجليزى المصرى .

وتعتمد الحدود بين مصر وفلسطين فى سيناء على اتفاقية ١٩٠٦ بين مصر وتركيا الخاصة بترسيم حدود الإقليم المصرى فى سيناء ، أما الحدود الحالية (١٩٨١)(*) بين مصر وإسرائيل فقد تم التخطيط لتعديلها طبقا لبنود معاهدة السلام بين البلدين : إذ تعين على إسرائيل إعادة أراض استولت عليها أثناء حرب ١٩٦٧ العربية الإسرائيلية . وتحتوى سيناء وأراضيها الساحلية ، خاصة خليج السويس ، على معظم آبار البترول ، ومن المخطط أن تصل الموارد المعدنية لسيناء إلى أقصى اكتشافاتها فور أن تحصل مصر على كامل سيادتها على شبه الجزيرة فى عام ١٩٨٢ .

(*) تاريخ كتابة المعجم . (المراجع)

خلفية تاريخية

العصور الرومانية والبيزنطية (من ٣٠ قبل الميلاد حتى ٦٣٩ ميلادية)

مع هزيمة كليوباترا السابعة آخر الحكام البطالمة لمصر ووفاتها عام ٣٠ قبل الميلاد خضعت مصر لسيطرة روما ، ولعدة عقود سابقة على ذلك تنامى التأثير الرومانى فى مصر ؛ نظرا لضعف سلطة البطالمة نتيجة الصراع الضارى والتحديات الخارجية ، وظهرت إمكانية امتلاك مصر كقاعدة نفوذ مستقلة لحاكم طموح على يد مارك أنطونيو الذى جاء إلى مصر عام ٣٦ قبل الميلاد ، وعلى الفور استخدم وضعه فى البلاد ومع كليوباترا ليبرز متحديا الإمبراطور الرومانى أغسطس .

وبعد فتحه لمصر وضع أغسطس إدارة البلاد تحت إمرة رجل عسكرى من طبقة الفرسان ، وتم منع الشيوخ الرومان من زيارة مصر دون تصريح من الإمبراطور ، وفى نفس الوقت اتخذ حكام مصر الجدد خطوات لضمان الإمداد المنتظم للحبوب منها إلى روما حيث كان توزيعها المجانى على المواطنين هناك حصنا هاما لسلطة الإمبراطور .

واستفاد الغزاة الرومان لمصر- مثل سابقيهم الفاتحين اليونانيين قبل ثلاثة قرون- من إسباغ المصريين لصفات الألوهية على حكام البلاد . وقد حازت العبادات الدينية المصرية خاصة عبادة إيزيس أتباعا بين الرومان ، واحتفظت الإسكندرية (التى يرجع تاريخ إنشائها لفتح مصر على يد الإسكندر الأكبر) بدورها الريادى فى عالم البحر المتوسط لعدة قرون ، رغم أن القسطنطينية سرقت منها الأضواء تدريجيا بعد إنشائها فى القرن الرابع الميلادى .

وخلال العصور الرومانية والبيزنطية هيمنت الإسكندرية على الحياة السياسية والثقافية والدينية لمصر ، إذ شارك سكان المدينة على نحو دائم فى تمردات ضد الحكم الرومانى بداية من القرن الأول الميلادى فصاعدا ، وباتت التوترات المجتمعية بين الطوائف اليهودية والهيلينية بالمدينة أكثر تعقيدا مع تأسيس المسيحية فى مصر ، وذيوع صيتها مع مرقس الرسول نحو عام ٥٤ الميلادى ، ومع تثبيت المسيحية لدعائمها بمصر تصاعدت النزاعات بين الجاليات المسيحية واليهودية والوثنية بالإسكندرية وفيما بينها حول رغبة مسيحيى مصر فى حظر الماضى الهيلينى السابق على المسيحية بالبلاد ، وأصبح المسيحيون أنفسهم هدفا لاضطهادات رسمية عديدة قبل وضع أسس التسامح الدينى فى الإمبراطورية الرومانية طبقا لمرسوم عام ٣١٢ .

وفى ظل فعالية وقيادة بطريرك الإسكندرية حظى الشعور الشعبى تجاه المسيحية بالإسكندرية ومصر بالتشجيع ، وكانت القسطنطينية قد حلت محل الإسكندرية كأهم مزار مسيحى ثان (بعد روما) بمقتضى تصويت مجلس كنسى عام ٣٨١ ، ورغم هذا استعادت المدينة أهميتها كمركز للاهوت والتعاليم المسيحية ، ونال بطريرك الإسكندرية مساندة مؤسسة هائلة من رجال الدين والرهبان ، ومع تنامى مصر كبلد مسيحى زاد بالتالى نفوذ البطريرك . كما لعبت شعبية الرهبنة فى مصر دورا فى تشكيل تطور المسيحية كقوة اجتماعية بالبلاد ، وبات الرهبان المصريون على نحو خاص قادة حملات فى مواجهة الهيلينية والعلمانية والأعراف غير الرسمية فى الحياة السكندرية ، واستأنفت مجتمعات الرهبان المنظمة أعمالا إدارية واقتصادية إضافة إلى مهامهم الدينية .

وتعرض المجتمع المسيحى فى مصر للانقسام بسبب النزاعات المذهبية الخاصة بالمسيحية الأولى حول طبيعة المسيح ، ودون الدخول فى تعقيدات الطبيعة الواحدة للمسيح والآريوسية والنسطورية يكفى القول إن المصريين كانوا يميلون إلى تحبيذ المذهب الذى لا تحبذه روما وفيما بعد القسطنطينية ، وتولى قيادة هذه المعارضة الدينية على نحو متزايد بطريرك الإسكندرية . وفى ٤٥١

أثناء عهد البطريرك ديوسكوروس Dioscorus انفصلت الكنيسة المسيحية فى مصر عن الكنيسة الأرثوذكسية ، وفيما بعد أصبح بطريرك الإسكندرية- الذى يعينه الإمبراطور البيزنطى -غير منسجم مع أغلب المسيحيين بمصر ، بينما تقوم الكنيسة القبطية - حسب تعريف الغرب للكنيسة المسيحية المصرية-بانتخاب البطريرك الخاص بها .

وخلال العهود الرومانية والبيزنطية ظلت الإدارة المصرية خاضعة لهيمنة روما أو القسطنطينية ، وأدت الإصلاحات التى أجراها دقلديانوس فى القرن الثالث الميلادى إلى الفصل بين الإدارة العسكرية والمدنية المصرية فى مسعى لإيقاف سلسلة التحديات العسكرية لسيطرة الإمبراطور الرومانى على الإقليم ، وفى القرن السادس الميلادى أجرى جوستينيان إصلاحات لتصحيح بعض الإجراءات المتعسفة التى شاعت فى النظم الضريبية والإدارية بمصر .

وبعيدا عن المناطق المستقرة تمردت قبائل الصعيد أحيانا ، وفى عام ٢٧٠ ميلادية منحت دعمها لغزو بالميرينى لمصر ، ونجحت جزئيا فقط محاولات إخماد هذه القبائل ، وظل كثير منها نشيطا يتعذر إخمادها حتى الفتح الإسلامى ، كما اندلعت التمردات ضد النفوذ الرومانى فى الإسكندرية -ورغم كثرتها مقارنة بتمردات القبائل- إلا أنه سرعان ما تم إخمادها.

وتعكس أهمية القضايا الدينية المثارة فى مصر فى الفترة السابقة على ظهور الإسلام الاهتمام بالدين القائم فى كل من روما والقسطنطينية ، وقد أبقى الانشغال المتواصل للأباطرة البيزنطيين بالقضايا الدينية على الخلافات المذهبية مثارة فى مصر وباقى البلدان ، وخلق الدين متضافرا مع استياء المصريين من الضرائب وسيطرة الأجانب على بلادهم مناخا معاديا للبيزنطيين فى مصر مما سهّل مسار الغزاة الفرس لمصر عام ٦١٦ ، الذى لم يلق غزوهم قصير الأجل إلا مقاومة محدودة داخل البلاد ، وقد سبق فتح مصر والأقاليم عام ٦٢٩ بواسطة الإمبراطور البيزنطى هرقل بعشر سنوات فقط وصول جيوش العرب المسلمين إلى سيناء .

الفتح الإسلامى حتى العصر الطولونى (٦٣٩-٨٦٨م / ١٨-٢٥٤هـ)

تفسر مظاهر الخلل التى أصابت المجتمع المصرى فى القرون الأخيرة للحكم الرومانى البيزنطى جزئيا سُهولة الفتح الفارسى للبلاد ، كما تفسر قدرة المسلمين فى غضون عامين على هزيمة حكومة كانت تعتلى السلطة فى البلاد طيلة الستة قرون السابقة ، ومما ساعد المسلمين ليس فقط دافعهم الشخصى للنصر بل أيضا حالات الاستياء التى عمت كثيراً من المصريين من حكامهم البيزنطيين .

وشهدت الفترة الإسلامية الأولى بمصر- فى ظل الولاة الأمويين وأوائل الولاة العباسيين- تماسك الحكم الإسلامى الذى استند غالبا إلى الممارسات الإدارية التى أسسها الرومان والبيزنطيون ، وارتبط مصير البلد الغنى ، التى أضيفت إلى العالم الإسلامى بواسطة الحملة العسكرية لعمرو بن العاص ، بتطورات سياسية خارج حدود مصر ، وأصبحت الفسطاط العاصمة الجديدة لمصر ، التى أنشأها عمرو بن العاص ، مقر الحكم والإدارة للبلاد .

وتم استخدام مصر بواسطة المسلمين كمصدر للحبوب شأن دورها فى ظل الرومان ، وكان الجزء الأعظم من عائدات مصر يرسله الولاة الأمويون إلى دمشق ، وبعد حكم العباسيين من بغداد خلال هذه الفترة المبكرة كانت قيمة مصر كمصدر للغذاء والعمالة الماهرة والثروة الصناعية والتجارية معترفا بها ، رغم أن البلاد كانت معزولة نسبيا عن صراعات القوى على زعامة المجتمع الإسلامى المحيط مع حكم الأمويين فى ٦٦١ميلادية/ ٤١ هجرية ، والعباسيين فى ٧٤٩ ميلادية / ١٣٢هجرية ، وكان انتشار الإسلام فى مصر بطيئا ولكنه حاز بثبات أنصارا له ؛ نظراً لأن الحكام المسلمين للبلاد حافظوا على سيطرتهم ودعموها ومدوا وجودهم فى المناطق الريفية .

وقد ساعد على نشر الإسلام بمصر جزئيا استقرار القبائل العربية بالبلاد خاصة الاستقرار واسع النطاق الذى آز 'الخليفة الأموى هشام بن عبد الملك عام ٧٢٧ م/ ١٠٩ هـ . وفى المقابل أسهم المصريون بشخصيتهم وثقافتهم فى

الدولة الإسلامية الناشئة ، ومع ذلك ظلت الفجوة قائمة بين الحاكم والمحكومين وغذتها الهجمات المتتالية للبيزنطيين على المواقع العربية على طول سواحل البحر المتوسط . وتفجرت عدة تمردات على إجراءات الضرائب خاصة من الأقباط ، ولم تقتصر هذه التمردات سواء فى فترة حكم الأمويين أو العباسيين على الأقباط ، بل ضمت عددا متناميا من المسلمين الساخطين من ابتزازات الحكم ، وقد أعقب زيارة الخليفة العباسى المأمون لمصر فى ٨٣٢م/ ٢١٧هـ قمع عسكرى هائل للمعارضين فى مصر ، وإدخال الإصلاحات الضرورية فى نظام الضرائب ، كما أثر استمرار تعرض مصر لهجمات البيزنطيين علاوة على مشاكل العباسيين فى مقر الخلافة بالعراق بلا شك على قرارهم بفرض مزيد من النظام والهيمنة على مصر ، ومع صعود الطولونيين ، أول سلالة حاكمة مستقلة فى البلاد ، انتهى دور مصر كإمارة غنية وإن كانت مهمشة سياسيا فى العالم الإسلامى .

الفترة الطولونية (٨٦٨-٩٠٥ م / ٢٥٤-٢٩٢هـ)

فى عام ٨٦٨م/ ٢٥٤هـ أعطى أحد رجال حاشية الخليفة العباسى المعتز بالله تحصيل عوائد الأراضى بمصر فى صورة إقطاع أو امتياز ، وتم تعيين ربيب رجل الحاشية أحمد بن طولون ليحكم البلاد نيابة عن قريبه ، وقد جاء حكم أحمد بن طولون-الذى تنحدر أصوله من آسيا الوسطى -فى ظل سلطة الخليفة العباسى فى واقع الأمر حكما مستقلا تقريبا من الناحية السياسية والعملية ، وخلال فترة قصيرة بعد تعيينه سيطر ابن طولون على المدبر وزير مالية مصر العباسى ، وامتدت هيمنته إلى سوريا ، وفى مصر زاد من غنى العاصمة كثيرا بالأعمال العامة التى كانت إنشاءاتها تموّل من العائدات التى يمسكها عن بغداد ، وقد كان للصراعات الدائرة بين الأسرة الحاكمة فى بلاط الخلافة العباسية والتحديات التى واجهت العباسيين من ثورة الزنج فى جنوبى العراق أثرها فى عدم نجاح بغداد فى مواجهة الاستقلال المتزايد لابن طولون .

وحظى خمارويه بن أحمد بن طولون وخليفته باعتراف بغداد بهيمنة أسرته على مصر والأراضى الممنوحة فى سوريا وشمالى الرافدين عام ٨٩٢م / ٢٧٩هـ ، وجاءت هذه المنحة علامة بارزة على علوّ شأن الطولونيين ، وبعد ذلك بسبع سنوات تقلصت أراضى الدولة الطولونية وزاد الخليفة العباسى الجزية عليهم ، وتكرر فى مصر الصعود السريع للطولونيين وانحدارهم على يد تابعيهم الإخشيديين وغيرهم من الأسر الحاكمة فى العالم الإسلامى ؛ فبعد أن يتمكن مؤسس الأسرة من زيادة نطاقات نفوذه بالفتوحات يخلفه أبناء وأحفاد لا يمتلكون القدرة الشخصية أو العسكرية لمواصلة نموذج القيادة الذى تأسس خلال فترة التوسع الأول . وفى حالة الأسرة الطولونية كان لبروز تحديات عسكرية ودينية قوية فى سوريا من القرامطة الشيعيين إضافة إلى تمرد القوات العسكرية الطولونية أثرها فى صعوبة أن يتولى خلفاء ابن طولون السلطة .

وفى عام ٩٠٥م / ٢٩٢ هـ أزيح الطولونيون عن السلطة فى مصر على يد جيش عباسى ، وتبع ذلك سيطرة عباسية مباشرة على مصر دامت ٣٠ عاما ، وخلال هذه الفترة غدا لأسرة إدارية فارسية المنشأ تدعى (المازارائيون)(*) نفوذ كبير طاغ فى مصر .

الإخشيديون (٩٣٥- ٩٦٩م/ ٣٢٣-٣٥٨هـ)

فى عهد الخليفة العباسى الراضى عُيّن محمد بن طغج واليا على مصر عام ٩٣٥م/ ٣٢٣هـ ، الذى منحه بالتالى لقب أمراء آسيا الوسطى " الإخشيد " ، وتوجد فى حياة الإخشيد الكثير من الأمور المتماثلة مع أحمد بن طولون ، رغم أن تنصيبه كرجل عسكرى قوى حاز مساندة بغداد ، إذ كان الاهتمام منصبا على مدى تنامى نفوذ الأسرة الفاطمية الشيعية فى شمال أفريقيا . وقد أغار الفاطميون مرتين على مصر خلال الأعوام الثلاثين للحكم المباشر للعباسيين قبل تعيين الإخشيد ، وشنوا غارة ثالثة على مصر فى عام قدوم الإخشيد للبلاد .

(*) نسبة إلى مازاريا فى بلاد فارس . (المراجع)

وبعد خمس سنوات من اعتلائه السلطة استطاع الإخشيد الهيمنة على فلسطين وجنوبى سوريا ، إضافة إلى مكة والمدينة ، رغم أن من تولوا بعده تعرضوا لتحديات فى سوريا على يد أسرة صاعدة مستقلة أخرى وهى (الحمدانيون) ؛ وواجهت الأسرة الإخشيدية التى تلت محمد بن طغج القلاقل الداخلية ضد النظام ، وزاد عليها وقوع زلزال كبير وتفشى الأوبئة ، وهجوم النوبيين مرتين على الصعيد ، واضطروا لإخضاعهم بسلسلة حملات عسكرية ، بينما ظلت نوايا ونشاطات الفاطميين فى المغرب تمثل تهديدا دائما .

وخلف محمد بن طغج ابنان هما أنوجور وعلى ، ولكن بقيت السلطة الحقيقية فى يدى كافور ، وهو عبد سابق للإخشيد ، وتولى كافور السلطة باسمه هو فى ٩٦٦ م / ٣٥٥ هـ وجاء ت نهاية الأسرة الإخشيدية فى وقت تزايدت فيه أنشطة القرامطة والبيزنطيين فى سوريا ، وضعف البلاط الإخشيدى وانقسامه فى مصر ، وأعقب وفاة كافور الإخشيدى فى ٩٦٨م/ ٣٥٧هـ انهيار سريع ، وهو ما منح الفاطميين فرصة لتحقيق هدفهم القديم لتأسيس دولتهم فى مصر .

الفاطميون (٩٦٩ -١١٧١م/ ٣٥٨ - ٥٦٧هـ)

الفاطميون هم الأسرة الشيعية الوحيدة التى تولت السلطة فى مصر ، وبسبب معتقداتهم الشيعية دخلوا فى جدال مع المواقف الدينية والسياسية للخلفاء العباسيين فى بغداد ، واستخدم الفاطميون مزيجا من السلطة العسكرية والدعاية العقائدية فى فتح مصر ، وواصلوا اعتمادهم على جيوشهم وشبكة واسعة من البعثات الدينية لمد نفوذهم فى بلاد المشرق والجزيرة العربية ، وأقام الفاطميون علاقات تجارية هامة انعكست ثرواتها على مدينة القاهرة الضخمة التى أنشأوها . وتم بناء القاهرة إلى الشمال من الفسطاط العاصمة السابقة ؛ لتحل محلها كمركز إدارى ، وازدهرت فى فترة الفاطميين أشكال الفنون والآداب الشاملة . وبالنسبة للمصريين- مع هذا- فقد أضاف عصر

الفاطميين المزيد لتعاستهم ؛ إذ تسبب النظام الإدارى والضريبى فى التعجيل بتدمير الزراعة فى مصر ، رافقتها سلسلة من الكوارث الطبيعية نتج عنها مجاعات وأوبئة بالبلاد ، ومع المعاناة الإضافية من التفكك والحروب الداخلية لمختلف فصائل الجيش الفاطمى تقهقرت مصر إلى دولة تعمها الفوضى بعد قرن واحد فقط من تأسيس الدولة الفاطمية بها .

ومن بين كل الخلفاء الفاطميين كان للحاكم (بأمر الله المنصور أبو على-المترجم) ٩٩٦- ١٠٢١ م / ٣٨٦ - ٤١١هـ شهرة سيئة بسبب سلسلة من المراسيم التى ، وإن كانت مقبولة بالمعنى الظاهرى ، تدل على غرابة الأطوار وحتى الافتقار إلى سلامة العقل ، ورغم شذوذ قراراته وشخصيته فقد نجح فى القبض على زمام السلطة لنحو خمسة وعشرين عاما شهدت مجاعة قاسية واضطرابات داخلية فى مصر ، وتوصل لاتفاقية سلام مع البيزنطيين ، ورغم أن الفاطميين فقدوا قواعدهم فى ليبيا لصالح الزرد ، حلفائهم السابقين ، فقد هيمنوا مؤقتا على عدة مناطق فى شمالى سوريا .

وفى عام ١٠٢١م/ ٤١١هـ اختفى الحاكم بأمر الله ومن المفترض أنه قُتل ، وانتقلت مصر إلى هيمنة الوصى الجديد للخليفة ست الملك شقيقة الحاكم ، وفى أعقاب وفاتها اشتغل عدد من الوزراء فى خدمة الخليفة وسيطروا لحد كبير على البلاط ، وواصلوا سطوتهم على الحكومة خلال عصر الخليفة المستنصر ، الذى شهد حكمه الطويل (من ١٠٣٦-١٠٩٤ م/ ٤٢٧-٤٨٧هـ) انحدارا فى نفوذ الفاطميين داخليا وخارجيا ، وتعرضت مصر للإفقار وهجرة السكان بسبب مجاعة دامت سبع سنوات . وتهددت سلطة الخلافة الفاطمية بالتمرد الصريح من جيوشها فى سوريا ومصر ، وانفصل الزرد فى شمال أفريقيا تماما عن الفاطميين الذين فقدوا سيطرتهم على الأراضى التى كانت قاعدة توسعاتهم فى مصر ، وفى (١٠٥٧ - ١٠٥٩م / ٤٤٨ - ٤٥١ هـ) نودى بالخلافة الفاطمية للمرة الأولى فى الموصل ، ثم فى بغداد عاصمة الخلافة العباسية ، وترنح هذا التوسع غير المتعمد وغير المخطط

لحد كبير لسلطتهم بواسطة حليف نادى لنفسه عندما لم يعد بمقدور الفاطميين ماديا دعم موقعهم الجديد ببغداد فى مواجهة الأتراك السلاجقة الفاتحين الجدد للمدينة ، وظلت اليمن دولة تابعة اسميا للفاطميين فى ظل أسرة الصليحيين (١٠٣٨ - ١١٣٨م/ ٤٢٩-٥٣٢هـ) التى حكمت صنعاء من(١٠٦٣ م/ ٤٥٥هـ) حتى الإطاحة بها .

وبلغ الصراع على السلطة من الفصائل البربرية والتركية والسودانية فى الجيش الفاطمى ذروته فى (١٠٧٢-١٠٧٣م/ ٤٦٤-٤٦٥هـ) عندما كانت مصر فى براثن المجاعة وخزانتها منهوبة من الجيش ؛ ولاستعادة النظام بالبلاد دعا بلاط المستنصر قائده الأرمينى بدر الجمالى للعودة إلى مصر من حملته فى سوريا ، ووصل بدر إلى القاهرة عام ١٠٧٤ م/ ٤٦٦هـ مستعيدا النظام عبر اضطهاد بالغ الشدة للمعارضين بالجيش ، وحقق نجاحا محدودا فى حملاته لإعادة سوريا من الأتراك السلاجقة الذين - منذ ١٠٦٨ م / ٤٦١ هـ - حصلوا على مكاسب راسخة فى الأراضى سواء مباشرة أو من خلال أعوانهم .

وقد وحَّد بدر الجمالى تحت سلطته الوظائف المدنية والعسكرية القيادية للدولة الفاطمية ، وبعد وفاته- التى سبقت بفترة قصيرة وفاة الخليفة المستنصر-كان من أهم علامات تاريخ مصر الفاطمية صراعات السلطة بين الوزراء كما لم يحدث فى عهد أى خليفة آخر ، وخلق ضعف الخلفاء الفاطميين الفرص أمام حاشية البلاط الطموحين لممارسة سيطرة على الحكم فى الواقع ، وأتاحت هذه الفرص بالتالى الحروب التى تسببت فى تصدع حكومة الدولة الفاطمية بشكل خطير . وفى العهود الأخيرة للفاطميين انفصل الدعم الدينى للخليفة بواسطة حركات آزرها دعاة السلطة المتنافسون : الحركة النزارية حول تولى المستعلى فى ١٠٩٤م/ ٤٨٧هـ ، والطيبية حول تولى الحافظ فى ١١٣١م/ ٥٢٥هـ .

واتخذت الصراعات والانشقاقات فى بلاط الحكم المصرى شكلا أشد خطورة مع قدوم الصليبيين إلى الشرق - الذين وصلوا إلى سوريا فى ١٠٩٦م/ ٤٩٠هـ

بتصميم على استعادة القدس والأراضى المقدسة المسيحية ، وأخيراً أخذ الفاطميون القدس فى ١٠٩٨م/ ٤٩١هـ ، لكنهم فقدوها لصالح الصليبيين إضافة إلى يافا فى العام التالى . وبحلول عام ١١١٨ / ٥١٢هـ وقعت فلسطين والمدن الساحلية فى المشرق فى أيدى الصليبين . عندما شن ملك الصليبيين بالدوين Baldwin هجوما فاشلا على مصر نفسها .

وسقطت عسقلان ، آخر ممتلكات الفاطميين بفلسطين ، فى يد الصليبيين فى ١١٥٣ م/ ٥٤٨هـ ، وفى غضون ذلك الوقت كان ضعف الدولة الفاطمية فى مصر ظاهرا ليس فقط للصليبيين بل كذلك للحاكم الزنكى لدمشق نور الدين . وفى ١١٦٣م/ ٥٥٨هـ اتجه شاور ، الوزير الفاطمى المطرود من منصبه فى أحد صراعات السلطة اللانهائية ، إلى نور الدين ملتمسا عونه . فأرسل نور الدين قائده شيركوه إلى مصر ؛ وأعيد شاور إلى وظيفته فقط كى يستخدم الصليبيين فى ذلك الحين لإجبار شيركوه على الخروج من مصر ، وبعد حملتين فى ١١٦٨م/ ٥٦٤ ، دخل شيركوه إلى مصر بشكل دائم ، وعندما شن الصليبيون حملتهم عليها تم إجبارهم على الانسحاب ، وأقيل شاور ، وقُتل ، وتولى قائد جيوش نور الدين السلطة فى مصر كوزير اسمى للعاضد آخر خليفة فاطمى .

الدولة الأيوبية (١١٧١–١٢٥٠م / ٥٦٧–٦٤٨هـ)

كان صلاح الدين ، ابن شقيق شيركوه ، وثيق الصلة بعمه أثناء حملات شيركوه فى مصر ، وأعقب شيركوه كوزير بعد وفاة الأخير فى ١١٦٩ / ٥٦٤ ، ويعتبر صلاح الدين – مؤسس الأسرة الأيوبية – هو أبرز الشخصيات التاريخية الإسلامية ؛ وقد أعطت الحملات العسكرية لصلاح الدين وقواده مكاسب هائلة من الأراضى ، وهو الذى بدأ فى طرد الصليبيين من الشرق الأوسط ، وقد أثّرت شخصيته النموذجية كجندى وحاكم ليس فقط على المسلمين من معاصريه بل أيضا على خصومه الصليبيين .

وقد عادت مصر مجددا إلى المسلمين السّنة ، أو الإسلام التقليدى ، بعد فترة قصيرة من وفاة العاضد آخر خليفة فاطمى شيعى فى ١١٧١م / ٥٦٧ هـ ، وبعد ذلك أصبحت مصر تحت السلطة الاسمية للحاكم الزنكى نور الدين ، وعلى مسئوليته استمر صلاح الدين حاكما لمصر ، وفى أعقاب وفاة نور الدين فى ١١٧٤ م / ٥٦٩هـ ، بدأ صلاح الدين زحفه إلى سوريا ، حيث تمكن من إزاحة إسماعيل بن نور الدين ووريثه ، و بدأ هجومه الكبير على الصليبيين فى ١١٨٧ م / ٥٨٣ هـ ، محققا نصرا هاما فى حطين ، تلاه بفوز ساحق فى عكا وطبرية وعدة مدن أخرى فى سوريا وفلسطين ، ورغم أن الصليبيين استعادوا عكا فى ١١٩١ م/ ٥٨٧ هـ ، فإن هذا الانتصار الأولى للأيوبيين قلص كثيرا من سلطانهم .

وأعاد العادل ، شقيق صلاح الدين ، توحيد مصر وسوريا تحت حكمه فى ١٢٠٠ م/ ٥٩٦ هـ ، بعد سبع سنوات من التوترات بين أبناء صلاح الدين الذين ورثوا حكم مصر ودمشق وحلب إثر وفاة أبيهم ، وأثناء عهد العادل ، بدأ الصليبيون هجوما جديدا على مصر لكنهم هُزموا على يد الكامل ابن العادل فى ١٢٢١ م / ٦١٨ هـ ، وأقام الكامل علاقات حميمة مع فريدريك الثانى ملك الصليبيين على صقلية ، وعندما وصل فريدريك إلى المشرق على رأس جيش صليبى جديد ، تفاوض الملكان على معاهدة منحت لفريدريك حق السيطرة على القدس ، غير أن عدم تقبل المسلمين للمعاهدة وكذا كثير من المسيحيين بالمنطقة لم يمنع السلطان الكامل من استعمال المهلة الممنوحة له ليتحرك فى مواجهة أخيه وباقى أقاربه فى سوريا ، وكان الملك الصالح آخر حاكم أيوبى هام يستعد لملاقاة حملة صليبية بقيادة لويس التاسع ملك فرنسا عندما توفى فى ١٢٤٩م / ٦٤٧ هـ ، وتولى ابنه توران شاه السلطة لفترة قصيرة لتتكبد جيوش الصليبيين الهزيمة ، حتى اغتيل على يد مماليك أبيه فى ١٢٥٠ م / ٦٤٨ هـ ، وأنهى اغتيال نوران شاه الفترة الأيوبية فى مصر ، وانتقلت السلطة إلى شجر الدر أرملة الصالح التى دعمت وضعها بعقد زواجها على أيبك القائد المملوكى .

خلال الفترة الأيوبية حدث أن لعب المماليك ـ وهم جنود أصلهم من العبيد – دورا كبيرا فى قوات الجيش ، وقد تغير الجيش الأيوبى – الذى كان على تماس كبير بالأكراد – على يد السلطان الصالح ، الذى احتفظ بقوات مملوكية فى جزيرة الروضة بالقاهرة ، ومع أن المماليك كانوا فى جيوش الحكام الأوائل بمصر ، فإن هذا السلطان هو الذى أوجد تميزهم فى جيش الأيوبيين ، و يمكن تفسير صعود الأيوبيين للسلطة بنفس العامل الذى أدى إلى عدم الاستقرار والحروب الداخلية للأيوبيين فى مصر وسوريا : التنافس الضارى على السلطة الذى يضع الجميع فى دائرة الشك . والمماليك الذين لا يدخرون أى ولاء لسيدهم كان يُنظر إليهم باعتبارهم مصدرا موثوقا به للدعم فى الصراعات على السلطة بين الأيوبيين ، وفى النهاية أثبت المماليك أنهم أقوى وأكثر تماسكا من النظام الأيوبى الذى كان من المفترض أن يدافعوا عنه .

المماليك (١٢٥٠-١٥١٧ م / ٦٤٨- ٩٢٢ هـ)

لمدة عامين من عهدهما المشترك حكمت شجرالدر مع أيبك مع سلطان أيوبى اسمى هو الأشرف الثانى ، قبل إقالته وممارسة السلطة مباشرة ، وتتباين أحكام المؤرخين على الدور الفعلى لشجر الدر أثناء توليها السلطة طيلة سبع سنوات ، ونظرا لأنها المرأة الوحيدة التى حكمت مصر باسمها خلال الفترة الإسلامية ، فقد ثارت تساؤلات المؤرخين حول مدى النفوذ الفعلى لها ، فقد ساء ت العلاقات بينها وبين زوجها حتى أقدمت على قتله فى عام ١٢٥٧م / ٦٥٥ هـ ، مما كلفها حياتها بعد زمن قصير .

ينقسم حكم المماليك فى مصر تقليديا بين المماليك البحرية – من ١٢٥٠ م/ ٦٤٨هـ ، إلى ١٣٨٢م / ٧٨٤ هـ – و المماليك البرجية (أو الشراكسة) التى بدأت فى ١٣٨٢م / ٧٨٤هـ وانتهت مع فتح العثمانيين لمصر ، وحصلت المماليك البحرية على اسمها من مركز قيادة هذه القوات فى جزيرة الروضة بالنيل (نهر = بحر بالعربية) ؛ واستمدت المماليك البرجية

اسمها من مراكز قيادتها فى أبراج القلعة بالقاهرة ، وينحدر سلاطين المماليك من أصل وراثى من عصر السلطان قلاوون فصاعدا . وكان المماليك البرجية غالبا غير مستقرين ، ويتّسمون أحيانا بالعنف والسلب والنهب ، إذ أدت فترة وجودهم بالسلطة إلى دفع مصر إلى شفا انهيار مالى وإدارى مما سهل فى النهاية استيلاء العثمانيين على البلاد ، وتميز عصرا المماليك البحرية والبرجية بانعدام الأمن لحد كبير فى مقر السلطان ؛ فلم تدم أكثر العهود إلا بضعة شهور ، والقليل منها دام عدة سنوات .

وتأثر أسلوب حكم المماليك فى مصر بالتمزقات الداخلية فى العالم الإسلامى الناجم عن الغزوات المتتالية للتتار والتيموريين ، زاحفين من أوطانهم فى آسيا إلى عالم إسلامى منقسم بين إمارات صغيرة ، وقد خلف التتار وراء هم البقايا المبعثرة المحطمة للشرق الإسلامى ، ومساحات لم تَسْترد قط حتى هذا اليوم سكانها أو حيويتها ، فقد حطم التتار بغداد مركز الخلافة العباسية الإسلامية ، وقتلوا الخليفة فى عام ١٢٥٨ م / ٦٥٦ هـ .

هزم المماليكُ التتار فى معركة عين جالوت بسوريا عام ١٢٦٠م / ٦٥٨هـ ، وأنقذ هذا النصر مصر من الدمار الذى لحق بالبلدان الإسلامية فى المشرق ، لكن كان الوقت متأخرا لإنقاذ حلب ودمشق من التدمير ، واستضاف بيبرس سلطان المماليك البحرية الخلافة العباسية بالقاهرة بعد زمن يسير من معركة عين جالوت ، مستثمرا صلة بعيدة لآخر خليفة عباسى ببغداد ، ودامت الخلافة بمصر حتى الفتح العثمانى ، واستخدمها سلاطين المماليك لمنح الشرعية لحكمهم لمصر وسوريا .

ولقد أنجز السلطان بيبرس المملوكى البحرى (حكم من ١٢٦٠-١٢٧٧م / ٦٥٨-٦٧٦ هـ) الكثير من خلال فتوحاته العسكرية لإعادة توحيد الأقاليم السورية التى فقدت لصالح التتار والصليبيين أو الأسر الحاكمة للأقليات بالمنطقة ، وفى ضوء مآثره العسكرية يتشابه بيبرس مع سابقه الأيوبى

صلاح الدين ، وواصل السلطان قلاوون ، ثاني أكبر سلطان بحرى مملوكي ، الحملات العسكرية لبيبرس ، سواء في النوبة أو المشرق ، واستكمل ابنه خليل طرد الصليبيين من الساحل الشرقي عقب هزيمتهم في اشتباك كبير بعكا عام ١٢٩١م / ٦٩٠هـ ، ولم يهدأ التتار في ذلك الحين ، و عادوا للظهور في أقاليم المماليك مرتين في القرن الثالث عشر ، ففي عام ١٢٧١م / ٦٦٩هـ أجبر بيبرس التتار على الخروج من سوريا ، وفي عام ١٢٩٩م / ٦٩٨ هـ ، استعدادا لهجوم آخر على أراضي المماليك ، استولى التتار لفترة قصيرة على حمص ودمشق ، وهذا الاعتداء الأخير تم دحره على يد بيبرس الثاني سلطان المماليك البحرية في عام ١٣٠٣م / ٧٠٢هـ

زاد التمزق الذى أحدثه التتار في سوريا من البؤس والدمار والاضطراب الناجم عن تفشي الأوبئة ، وضرب مصر مرض الطاعون في (١٣٤٨م / ٧٤٩هـ) الذى تفشى بصورة حادة ، وتأثرت القاهرة بالوباء وكذلك باقي الإمارات بنفس الطريقة التي تأثرت بها مدن أوروبا في القرون الوسطى ، ليحصد أرواح ليس فقط السكان المدنيين لكن أيضا فئات من المماليك والجيش ، ويمكن إرجاع عدم الاستقرار المتنامي الذى ميز السنوات الأخيرة لعصر المماليك البحرية للتأثيرات المضطربة الناجمة عن هذا الوباء والدورة التالية للمجاعة والمرض .

كان للمماليك البرجية خلفية عرقية (إثنية) تختلف عن سابقيهم المماليك البحرية ، مع تأكيد أقل بكثير على الاحتفاظ بأى شكل من المبدأ الوراثي ، وكان لرفض المماليك البرجية إبرام تحالف مع الأتراك العثمانيين في الشمال في مواجهة أى غاز آخر من آسيا الوسطى ، مثل التيموريين ، عواقب وخيمة على النظامين ، فقد دخل تيمور الأراضي المملوكية عام ١٤٠٠م / ٨٠٣ هـ، وباشر برنامجا للتدمير والسلب والنهب والقتل على نطاق مخيف ، وجاء ت وفاته في ١٤٠٥ م/ ٨٠٨هـ لتضع حدا لسيف التهديد الذى سلّطه على المماليك في مصر ، لكنه ألحق هزيمة كبيرة بالعثمانيين في ١٤٠٢م / ٨٠٥هـ ، وبالتالي منعت الاضطرابات العثمانية من توجيه تحدٍّ مباشر للمماليك طيلة عدة عقود تالية .

أدخلت الابتزازات المالية لسلاطين المماليك البرجية ، خاصة برسباى (١٤٢٢-١٤٣٧م / ٨٢٥ - ٨٤١هـ) وقايتباى ١٤٦٨-١٤٩٦ / ٨٧٢-٩٠١هـ مصر فى حرمانات هائلة ، وتسبب فرض احتكارات من بعض السلاطين على بعض السلع الأساسية ندرة لبعضها وارتفاع أسعارها ، وأفضت محاولات السلاطين فرض السيطرة على التجارة ، وضبط العملة صناعيا ، ومواجهة الاحتياجات المالية المستمرة لحاشيتهم ومماليكهم إلى خواء خزائن الدولة بمجرد أن يتم تجميع العوائد المتزايدة أو سلبها ، ومع اندلاع الحروب بين المماليك البرجية من أجل السيطرة على السلطنة ونهب القطاعات السليمة المتبقية من الاقتصاد المصرى ، كان العثمانيون تدريجيا يعيدون بناء مواقعهم فى الشمال .

وفى ١٤٥٣م / ٨٥٧هـ استولى العثمانيون على القسطنطينية ، ليُجْهزوا نهائيا على الإمبراطورية البيزنطية المحاصرة ، وبعد عقد واحد بالكاد نشب نزاع بين العثمانيين والمماليك بسبب دخولهم إلى إقليم يدّعى المماليك أنه ضمن نطاق نفوذهم ، وأفقد توسط قايتباى السلطان المملوكى فى نزاع على القيادة بين السلطان بايزيد و أخيه جيم فى ١٤٨١م / ٨٨٦ هـ الأصدقاء فى البلاط العثمانى ، ونجم عن ذلك أن كادت المصالح التجارية المتنامية للسلع والأقاليم ، التى كان يستغلها المماليك فى ذلك الحين ، أن تؤدى لاندلاع نزاع بين القوتين فى أوائل القرن ١٦ م / ١٠ هـ .

وانتهت فترة قصيرة من العداوات بين المماليك والعثمانيين بلا حل فى ١٤٩١م / ٨٩٦هـ ، وبعد ذلك ركز العثمانيون جهدهم فى مواجهة التحدى المنصبّ على حكمهم فى الأناضول ، واعتلى سليم الثانى الغازى السلطة فى اسطنبول عام ١٥١٢م / ٩١٨ هـ . و بعد عامين آخرين قاد العثمانيين للنصر على الفرس فى معركة شالديران Chaldiran، وبعد أن تلاشى هذا التحدى من بلاد فارس وجّه سليم اهتمامه إلى المماليك ، وعقب تقدم ملحوظ فى أقاليم المماليك التقى سليم ومعه الجيوش العثمانية بالمماليك فى معركة مرج دابق عام

١٥١٦ / ٩٢٢ ، ولقي المماليك الهزيمة تحت قيادة السلطان قنصوه الغورى ، وفى غضون عام واحد بات العثمانيون يسيطرون على مصر .

مصر العثمانية (١٥١٧-١٧٩٨ / ٩٢٢-١٢١٣)

حكم السلطان العثماني مصر من خلال نائبه ، الذى تؤازره حامية عسكرية ، لكن خلال القرون الثلاثة لحكمهم لم يحدث قط أن أخذوا السلطة الإدارية خالصة لأنفسهم أو للمصريين من يد المماليك ، وكان هذا إثباتا لعدم كفاءتهم .

وقد ساعد ارتداد بعض زعماء المماليك إلى جانب العثمانيين قبل معركة مرج دابق على ضمان بقائهم قوة سياسية فى مصر : فأول حاكم عثمانى كان واحدا من هؤلاء المماليك المرتدين ، كما كان المماليك أعضاء فى مجلس البكوات Beylicate الذى يحصل أفراده على وظائف عثمانية معينة من الدرجة العالية ، على أن احتمالات التمزق المتمثلة فى الإبقاء على قوات المماليك فى مصر قد تزايدت من خلال الفصائل المتناحرة داخل الحامية العسكرية ذاتها ، وكان المستهدف من الحامية العسكرية ومجلس البكوات أن يوازنا سلطة الوالى العثمانى فى مصر ، لكنهما استطاعا تدريجيا الهيمنة عليه .

ومع تناقص نفوذ الوالى العثمانى ، زادت أهمية الوظائف التى يتولاها مجلس البكوات ، مما أدى إلى التنافس داخل مجلس البكوات للسيطرة والهيمنة على الوظائف الهامة المتاحة للبكوات ، وتفاقمت هذه المنافسة بتشكيل جناحين كبيرين داخل المجلس فى القرن ١٧ م / ١١ هـ هما القاسمية والفقارية اللذين شكلا تحالفات مع فصائل مختلفة داخل الحامية العسكرية العثمانية ، وقد سبقت فترة من التحالفات والنزاعات المعقدة داخل الحامية العثمانية التمرد الكبير فى ١٧١١ / ١١٢٣ ، بعدها تمكن القاسمية من حيازة التفوق فى مجلس البكوات ، وفى أعقاب النموذج المعتاد لهذه الصراعات الحزبية ، انقسمت

القاسمية وانهزموا على يد الفقارية ، الذين تم إحلالهم بالتالى بحلفائهم السابقين القصدوغلية .

ورغم أن الضغائن بين البكوات والحامية خلقت قادة شعبيين فى بعض المناسبات مثل كوچك محمد ، فإن عملية تحريض الأفراد المشاركين بشكل عام كانت تعزيزًا شخصيا داخل تراكيب السلطة القائمة ، وأثبتت التراكيب الحاكمة العثمانية بمصر فى نهاية المطاف عدم قدرتها على احتواء البكوات ، رغم كثرة السلطات الممنوحة لهم ، وفى ستينيات القرن ١٨ م / ثمانينيات القرن ١٢ هـ ، بادر على بك أحد القصدوغلية بإعلان استقلاله بالسلطة فى مصر ، وأقال الوالى العثمانى ، وشن حملات عسكرية فى الصعيد وسوريا ، فحرّض العثمانيون نائبه المملوكى فى سوريا "أبو الدهب" على الانقلاب عليه حين تولى سلطة الحكم فى ١٧٧٢م / ١١٨٦هـ ، وفى أعقاب وفاة " أبو الدهب " أصبحت السلطة المملوكية ثنائية فى ١٧٧٥م/ ١١٨٩هـ ، وقد عانت من الانقلابات المعتادة لكنها ظلت بالحكم حتى تم طردهما بواسطة حملة عسكرية عثمانية فى ١٧٨٦م / ١٢٠٠هـ ، واستعاد الحكم الثنائى السلطة بعد انسحاب الجيش العثمانى ووفاة الوالى العثمانى المعين ، وظل فى حكم مصر حتى الغزو الفرنسى للبلاد .

وبمراجعة الأحداث الماضية وتأملها ، يبدو أن العثمانيين أساءوا التقدير فى السماح للمماليك باستعادة الكثير من سلطانهم الأصلى زمن فتح سليم البلاد . ولم تحقق المحاولات المتتابعة للولاة العثمانيين فى مصر لإخماد المماليك إلا نجاحًا مؤقتًا بالكاد ، ونظرًا لأن العثمانيين اضطروا خلال هذه الفترة لمواجهة تحديات عسكرية قوية من الفرس وروسيا وبعض الدول الأوروبية ، فلم يكن باستطاعتهم فى القرنين ١٧ ، ١٨ م فرض الحل العسكرى اللازم فى مصر لتحطيم نفوذ المماليك .

أسرة محمد على (١٨٠٥ - ١٩٥٢)

كان وصول حملة عسكرية فرنسية إلى مصر تحت قيادة نابليون بونابرت عام ١٧٩٨ استهلالاً لفترة تحوُّل فى مصر ، وفى دورها بالشرق الأوسط وفى علاقتها بأوروبا ، ورغم أن الفرنسيين اضطروا للانسحاب من مصر عام ١٨٠١ عقب هزيمتهم على يد قوات بريطانية وعثمانية مشتركة وهجمات مملوكية ، فإن حكمهم قصير الأجل قلب التوازن السياسى فى مصر على وجه الدقة ، وبعد فوضى استمرت فترة ، تم دعوة محمد على - قائد ألبانى لفرقة عسكرية عثمانية فى مصر - عام ١٨٠٥ من وفد من سكان القاهرة ليتولى السلطة ويستعيد النظام ، وتحرك محمد على فى مواجهة المماليك ، متخلصًا من معظمهم فى مذبحة بالقلعة بالقاهرة عام ١٨١١ ، وعلى مدى العقود الثلاثة التالية ، استطاع جيشه المدرب على النمط الأوروبى ، تحت قيادة ابنه إبراهيم باشا ، أن يمد السيطرة المصرية إلى الجزيرة العربية ، وأجزاء من السودان وسوريا ، وإلى الأراضى العثمانية فى الأناضول ، وفى عام ١٨٣٩ منيت جيوشه بهزيمة ساحقة من العثمانيين فى معركة نزيب ، ومع استسلام الأسطول العثمانى للمصريين بعد فترة قصيرة من ذلك بدا أن محمد على قد استعد لكى يحل بدلا من العثمانيين بوصفه القوة المهيمنة فى العالم الإسلامى ، وعند هذا تدخلت القوى الأوروبية خشية بروز دولة قوية وحيوية فى المنطقة ، ذلك أنه إذا ما توسعت مصر لأصبحت بمثابة تهديد أشد خطورة على المصالح الأوروبية من الإمبراطورية العثمانية الواهنة ، وعلى هذا بدأت الدول الأوروبية تمارس ضغوطها ، وتركوا لمحمد على فى عام ١٨٤١ السيطرة على السودان وحق ورثته فى حكم مصر ، لكنهم أعادوا الأراضى الأخرى التى فتحها إلى السيطرة العثمانية .

وبعيدا عن التطور العسكرى اللافت للنظر لمحمد على ، فقد بدأ برنامجا لتحديث شتى جوانب حياة المصريين ، ففى عصره تم إرسال بعثات تعليمية

لأوروبا ، وحدث توسع فى التعليم الفنى فى مصر ، وتدريب أوروبى للجيش المصرى ، وإجراء إصلاحات فى الخدمات المدنية والإدارية المحلية ، وتطوير الزراعة المصرية وإنشاء بعض الصناعات العامة (غير الناجحة على نحو عام) ، وكانت هناك نواح قليلة للتعليم والاقتصاد والعسكرية التى لم تكن هدفا للإصلاح . وأدى اهتمامه بالزراعة ، وخاصة زراعة المحاصيل النقدية عام ١٨٢٠ ، إلى تطوير زراعة القطن طويل التيلة للمرة الأولى ، الذى بات أساسا لنمو مصر كدولة مصدرة للقطن بعد ذلك فى القرن ١٩ .

وقد خلف محمد على فى ١٨٤٨ حفيده عباس الأول ، الذى كرس عصره لحد كبير فى العمل ضد كثير من سياسات جده التحديثية والغربية ؛ أما خليفتاه سعيد (١٨٥٤-١٨٦٣) وإسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٩) فقد أعادا وواصلا السياسات التوسعية لمحمد على ، وافتتحت قناة السويس عام ١٨٦٩، ولم تكن سوى واحدة من تلك الامتيازات التى منحها هذان الحاكمان للشركات الأوروبية لتأسيس البنية التحتية الحديثة لمصر ، وفى غضون ذلك ، مع هذا ، فإن كلا الحاكمين ، خاصة إسماعيل ، اقترضا ديونا هائلة من البنوك الأوروبية ، نظرا لتجاوز تكاليف البرامج التى وضعها كل واحد منهما إثر الآخر قدرة مصر على السداد ، وقد زاد استقلال إسماعيل من خلال سداده لمنح مالية ضخمة للباب العالى العثمانى ، الذى كان يعانى من مشاكل مالية مستعصية ، وبمنحه لقبا جديدا عام ١٨٦٧ وهو "الخديو" ، اختط مسارا ناجحا للتوسع فى أفريقيا وإن كان باهظ التكلفة ، ونتيجة لسوء مستشاريه بين مسئولى البلاط وطموحه المفرط فى تنفيذ برامجه لتحديث مصر ، قاد إسماعيل البلاد إلى الإفلاس ، وفى عام ١٨٧٥ أجبر إسماعيل على بيع أسهمه المصرية فى قناة السويس للحكومة البريطانية ، وتم وضع الميزانية المصرية تحت المراقبة الدولية ، وزيدت هذه المراقبة عام ١٨٧٨ لتشمل إدارة الأموال الخاصة بإسماعيل إضافة إلى التمثيل الأوروبى فى مجلس الوزراء المصرى .

أثبت تشكيل مجلس الوزراء وبه أعضاء أوروبيون سوء أفعال إسماعيل ، بالوضع فى الاعتبار الاستياء العميق الذى عم الضباط المصريين أبناء البلاد مع

ازدياد حدة المعارضة ، و تأسست التجمعات الوطنية الأولى عام ١٨٧٩، التى استمدت عضويتها من الضباط أبناء البلاد ومن الأعيان المصريين الساخطين من تزايد هيمنة الأجانب على حكومتهم . وبلغت الحركة الوطنية ذروتها فى ثورة عرابى عام ١٨٨٢، ونجم عن تشكيل وزارة يسيطر عليها الوطنيون عام ١٨٨٢ تزايد التهديد المستمر بالهيمنة الأوروبية على أموال مصر ، وتدخل بريطانيا عسكريا فى البلاد فى صيف نفس العام ، وقاد الضابط المصرى الأميرلاى أحمد عرابى مقاومة البلاد التى منيت بالفشل . وفى أعقاب استسلامه فى سبتمبر ١٨٨٢ تم سحق الحركة الوطنية ، و نفى عرابى ورفاقه ، وحكمت بريطانيا البلاد فعليا ، وإن كان بشكل غير مباشر .

و فى عام ١٨٨٥ استولت القوات المهدية على السودان ، رغم أن مصر (وبريطانيا بالنيابة عن مصر) استمرت متمسكة بحقها فى السودان ، وأعيد تأسيس إشراف بريطانى - مصرى ثنائى لحكم السودان من ١٨٩٦ إلى ١٨٩٨ ، وطبقا لبنود السيادة الثنائية لعام ١٨٩٩ بين مصر وبريطانيا خضعت السودان إداريا لحد كبير لبريطانيا ، على أن يحصل الخديو المصرى على استقلال اسمى ، وكان وضع السودان قد أصبح أمرا خلافيا شديدا بعد الحرب العالمية الأولى بين مصر وبريطانيا ، واستمر كذلك دون حل حتى بعد قيام ثورة ١٩٥٢ .

لم يكن الأساس القانونى لوضع بريطانيا فى مصرمحددا بوضوح ، فقد كانت مصر تعاملَ مثل محمية للتاج البريطانى ، وهو وضع تم الاتفاق عليه رسميا مع اندلاع الحرب العالمية الأولى ، على أن دعاوى فرنسا بحقوق لها فى مصر ، استنادا إلى إنشاء المراقبة المالية الدولية عام ١٨٧٥-١٨٧٦ لم تتم تسويتها حتى الوفاق الودى Entente cordiale عام ١٩٠٤، عندما تخلت فرنسا عن مزاعمها فى مصر مقابل اعتراف بريطانيا بوضعها فى شمال أفريقيا ، وأصدر الخديو عباس الثانى مرسوما فى السنة التالية يقر فيه بالهيمنة البريطانية على مصر ، وإن كان لا يتضمن خطوطا توضيحية لسلوك بريطانيا

فى البلاد ، وظل وهم السيادة التركية على مصر قائما فى مصر من خلال تعيين ممثل عثمانى لها عام ١٨٨٥، وهى وظيفة دامت حتى الحرب العالمية الأولى .

ورغم أن مصر لم تكن مستعمرة إلا أنها لم تكن تملك من ١٨٨٣ إلى ١٩٢٢ سوى قدر محدود من السيطرة على إدارة حكومتها وحرية محدودة فى اتخاذ القرارات الخارجة عن خط المصالح البريطانية ، وكان السير إيفيلين بيرنج (اللورد كرومر فيما بعد) الذى خدم بمصر من ١٨٨٣ إلى ١٩٠٧، هو الذى يعطى التوجيهات المشددة التى تتعلق بكافة مناحى الحياة المصرية العامة . ونجح فى أن يتحدى الخديو الشاب عباس الثانى (١٨٩٢ - ١٩١٤) فى السنوات الأولى من حكمه عندما كان عباس يبدى استياءه الطبيعى من انعدام سلطته ، وعلى نحو عاجل وبات أجهض كرومر المحاولات المبكرة لعباس لتقديم التشجيع الرسمى والعام للوطنيين ، وحاز كرومر قصب السبق على الخديو .

وجاء إعلان الحماية البريطانية على مصر عام ١٩١٤ ليجعل من الهيمنة البريطانية وضعا رسميا ، وهو ما كان قائما من الناحية الواقعية على مدى السنوات الثلاثين السابقة ، وأنهى السيادة الاسمية للسلطان العثمانى على مصر ، وفُرضت عدة قيود على مباشرة الحقوق السياسية للمصريين فى وقت كانت ممارسة تلك الحقوق تبلغ مداها الكامل فى التعبير . وتحملت مصر صابرة ابتزازات ومطالب الحرب ، لكن مع وصول النزاع إلى طريق مسدود بدأ الوطنيون المصريون يثورون لاستعادة حقوقهم الوطنية والخلاص من الحماية البريطانية .

نشأت الأصول الأولى لحزب "الوفد" الوطنى الرائد فى فترة ما قبل الثورة من تشكيل وفد بقيادة الزعيم السياسى سعد زغلول عام ١٩١٨ سعى لعرض قضية مصر الخاصة بإنهاء الحماية على الحكومة البريطانية وعلى مؤتمر فرساى للسلام ، وقد أدى رفض الحكومة البريطانية لاستقبال ليس فقط الوفد الوطنى برئاسة سعد زغلول بل كذلك (فى البداية) وفد يرأسه رشدى باشا رئيس الوزراء حينذاك ، إلى دورة من ردود أفعال الجماهير انتهت بقرار

الحكومة البريطانية بنفى سعد زغلول ، ووجد الانفجار الشعبى تعبيرا عنه فى ثورة ١٩١٩ ، التى شارك فيها جميع المصريين من كافة الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية .

أظهرت ثورة ١٩١٩ ، رغم تعرضها للقمع الشديد ، الاستياء العام من الحكم البريطانى لمصر ؛ حتى أن الحكومة البريطانية أرسلت لجنة ملنر فى نهاية عام ١٩١٩ لدراسة الأحوال هناك والخروج بتوصيات بشأن السياسة البريطانية فى المستقبل ، وتم مقاطعة اللجنة من مؤيدى الوفد وسعد زغلول (واقعيا كل العناصر خارج القصر) ، وقد وافق أخيرا سعد زغلول نفسه بعد إطلاق سراحه من المنفى فى أبريل ١٩١٩ ، وهو فى باريس ، على مقابلة اللجنة فى لندن فى صيف ١٩٢٠م .

وأوصى تقرير لجنة ملنر بإنهاء الاحتلال مع إضافة بعض الضمانات لوضع بريطانيا فى مصر ، وطلبت الحكومة البريطانية المتعضة من نتائج اللجنة من فؤاد حاكم مصر إرسال وفد رسمى إلى لندن لبحث مستقبل العلاقة بين البلدين ، وفى مارس ١٩٢١ وافق السياسى الوطنى المعتدل عدلى باشا على دعوة القصر له بتشكيل حكومة ورئاسة الوفد إلى لندن ، وكان تعيين فؤاد لعدلى جزءًا أساسيا من سياسة القصر فى مصر ، لأنه سواء كان فؤاد يقصد ذلك أم لا ، فقد أحدث هذا التعيين انقساما شديدا فى الحركة الوطنية أصابها بالشلل على مدى العقود الثلاثة التالية ؛ فقد اتهم سعد زغلول بمرارة عدلى بالتعاون مع البريطانيين ، وعاد سعد زغلول إلى مصر فى أبريل ١٩٢١وسط ترحاب شعبى صاخب ، ونظم حزب الوفد ومؤيدوه مظاهرات ضد حكومة عدلى كانت تغذيها خطب سعد زغلول البلاغية ، وفى المقابل شكّل أنصار عدلى -ومعهم رجال السياسة الذين لم يتحمسوا لراديكالية سعد زغلول وتكتيكاته -تجمعاتهم السياسية الخاصة لمؤازرة وزارة عدلى .

وفى أعقاب فشل المفاوضات بين عدلى والبريطانيين تم نفى سعد زغلول فى نهاية عام ١٩٢١، وفى آخر المطاف نتيجة لضغط اللنبى المندوب السامى

البريطانى فى مصر صدر تصريح ١٩٢٢ ، الذى أنهى حالة الاحتلال لمصر ومنح البلاد استقلالا مشروطا ، وجرت ترتيبات لصياغة مشروع دستور لإجراء أول انتخابات حرة فى مصر أُذيع فى أبريل ١٩٢٣* ، وفى نهاية العام نفسه عاد سعد زغلول إلى مصر من منفاه .

تمتع الوفد بدعم كثير من المصريين منذ أيام ثورة ١٩١٩ ، ولم يتلوث بأى شكل من أشكال التعاون مع البريطانيين ، ولم يكن هناك نظير لبرنامج سعد زغلول – الضحية مرتين لاضطهاد الإنجليز – القوى وشخصيته فى الأحزاب السياسية الأخرى ، وفى الانتخابات المصرية التى أُجريت لأول مرة فى يناير ١٩٢٤ ، وربما أكثرها دقة ، حقق الوفد نجاحا ساحقا فى الانتخابات ، وفى ظل رعب القصر والإنجليز شكل سعد زغلول الوزارة ، وتولت أول وزارة مصرية بعد الاستقلال مقاليد الحكم لأقل من ١١ شهرا قبل اغتيال السردار البريطانى السير لى ستاك ، مما أدى إلى سقوط وزارة سعد زغلول .

كان الوفد يمثل بالنسبة للبريطانيين والقصر قوى شعبية لم تكن محل تفضيل لأى منهما ، وبينما سعى القصر للحفاظ على مكانته على رأس الحياة السياسية لمصر انهمك البريطانيون فى الحفاظ على نفوذهم القوى على الأحداث فى البلاد ، وهذا التزاوج بين القوى المعارضة للوفد كان من القوة بما يكفى لضمان أن الحزب لم يشكل سوى وزارتين قصيرتى الأجل فى الفترة السابقة على عام ١٩٣٦ ، رغم نجاح الحزب فى كل انتخابات حرة جرت خلال هذه الفترة ؛ فقط عندما تحتاج بريطانيا إلى فريق تفاوضى قوى يتمتع بالشعبية ، كما فى عام ١٩٢٩ ، فإنها تفضل الوفد وتضغط على القصر ليسمح له بتشكيل الحكومة .

على أن الحكومات المصرية التى اعتلت السلطة من ١٩٢٥ حتى ١٩٢٩ ، جاء ت على مضض من القصر ، الذى سرعان ما شعر فى عام ١٩٣٠ بالإعياء

(*) يذكر أن الدستور تمت صياغته فى مارس ١٩٢٣ ، ويبدو أن المؤلفة اعتمدت على تاريخ توقيع الأمر الملكى فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ . (المراجع)

حتى من هذه الديمقراطية المقيدة ، وطلب من صدقى باشا تشكيل الوزارة ، الذى قامت حكومته بإلغاء دستور ١٩٢٣ وأعلنت عن دستور جديد يزيد من سلطات القصر ويعيد تشكيل البرلمان على أساس إضافة إجراء ت محافظة أخرى . ولم تتحسن فترة القيود هذه إلا بعد عام ١٩٣٤ ، إذ أتاح مرض الملك فؤاد قدرا أكبر من الصراع بين مختلف الجماعات السياسية بمصر من أجل العودة تدريجيا إلى الحياة الطبيعية ، وأخيرا فقد حظى هذا بدعم البريطانيين الذين كانوا توّاقين فى ضوء الأحداث العالمية لإنجاز معاهدة جديدة مع مصر ، لذلك حبذوا عودة الوفد - الذى يتمتع بمساندة شعبية هائلة - إلى السلطة ، وتفاوض البريطانيون بنجاح مع حكومة الوفد التى تشكلت عقب انتخابات مايو ١٩٣٦ وأبرموا معاهدة أنجلو- مصرية فى أغسطس ١٩٣٦ ، بعد ٤ شهور من وفاة الملك فؤاد ، نصت على إنهاء آخر آثار الهيمنة السياسية البريطانية فى مصر ، رغم أنها تركت بدون تسوية مستقبل السودان ، وكذا مسألة استمرار الوجود العسكرى البريطانى فى مصر .

وقد أثارت تعاملات حكومة الوفد مع البريطانيين انتقادات بعض الوطنيين الأكثر راديكالية فى مصر ، وأظهرت مصادمات الشوارع فى القاهرة وباقى المناطق التى ضمت الوطنيين الشبان وجود فجوة بين الوفد وقطاعات من أصحاب الرأى الوطنيين على المستوى الشعبى ، وأخذت هذه الفجوة تتسع وتتعمق فى أربعينيات القرن العشرين ، لكن حتى فى منتصف الثلاثينيات فقد انضم إلى الجدال السياسى فى مصر الجماعات الدينية مثل الإخوان المسلمين ، والراديكاليين الوطنيين مثل مصر الفتاة ، مع ولاء طفيف للنظام السياسى القائم .

كان فاروق ملك مصر الجديد شابا ومحبوبا ، لكنه سرعان ما أظهر ميول أبيه الأوتوقراطية . وكان الوفد قد أقيل فى نهاية عام ١٩٣٧، وشكل الوزارة سلسلة من الأحزاب إما موالية للقصر أو مدعومة منه طيلة السنوات الخمس التالية ، وظل الوفد نفسه - ممزقا بالصراعات الداخلية وتأسيس الكتلة الوفدية

المنشقة عنه – مبعدا عن هذه الحكومات ، وكما حدث فى الماضى كان الوفد ينال دعما شعبيا عندما يكون فى المعارضة ، وبالتالى يسود مناخ من عدم الاستقرار ، وأصبحت حالة عدم الاستقرار هذه فى مصر تمثل خطرا لبريطانيا مع اشتداد الحرب العالمية الثانية ، وسعى الإنجليز لتشكيل حكومة وفدية ؛ مستشعرين أن الوفد الذى مازال يتمتع بدعم شعبى يفوق أى حزب مصرى آخر سيكون أكثر فاعلية فى قيادة إسهام مصر فى المجهود الحربى البريطانى ، وفرض السفير البريطانى السير مايلز لامبسون الأمر فى النهاية فى فبراير ١٩٤٢ مخيرا الملك فاروق (مدعوما بالدبابات) بين التنازل عن العرش أو تشكيل حكومة وفدية ، وبالتالى بات فاروق فى موقف لا يحسد عليه لرضوخه لشروط الإنجليز الذين عاملوه بإذلال .

بقيت مصر بعيدة عن المشاركة فى العمليات العسكرية حتى قرب نهاية الحرب العالمية الثانية ، لكنها قدمت الدعم البشرى والمادى لبريطانيا والحلفاء فى المجهود الحربى ، ولم يستمر الازدهار الاقتصادى الذى واكب توظيف البريطانيين لكثير من المصريين واشتغالهم فى الخدمات والصناعة بعد الحرب ، وتم طرد الوفد فى أكتوبر ١٩٤٤ وظل مبعدا عن تولى السلطة طيلة السنوات الست التالية عن طريق القصر وبعدد من الحكومات البعيدة عن التماس مع المطالب الشعبية . على أن الفترة التى أعقبت الحرب سادتها من الناحية السياسية الحركات الشعبية من اليسار والإخوان المسلمين ، و قادت هذه الجماعات موجة الاضطرابات المدنية فى مصر من ١٩٤٥ حتى ١٩٤٩ وشاركت فيها حين كانوا هدفا لقمع حكومى ضارٍ .

وكان للأداء المتخاذل للجيش المصرى ضد الإسرائيليين فى فلسطين عام ١٩٤٨ أثره فى تراجع مصداقية نظام الحكم فى مصر ليس لدى عامة الناس فقط لكن الأكثر أهمية لدى كوادر من ضباط الجيش الشبان الوطنيين ذوى العقليات الإصلاحية ، الذين سرعان ما شكلوا من أنفسهم بعد ذلك الضباط الأحرار الذين يدينون بتطورهم السياسى أكثر إلى كل من الوطنيين

الراديكاليين وللإحياء الديني للإخوان المسلمين أكثر من أى حزب من الأحزاب المصرية العاملة فى الساحة .

وجرت آخر انتخابات فى مصر قبل الثورة فى يناير ١٩٥٠ التى أعادت الوفد إلى الحكم ، ومرة أخرى عادت قضايا السودان والوجود العسكرى البريطانى فى منطقة القناة والتى أدت الى إفشال المفاوضات -التى جرت عقب الحرب -بين الإنجليز والحكومات المصرية لتصبح نقطة شائكة فى المباحثات حول إبرام معاهدة جديدة ، وبعد عدة شهور من محاولات عقيمة للمفاوضات قررت حكومة الوفد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا وذلك فى أكتوبر ١٩٥١ ، و بعد فترة قصيرة من ذلك استأنفت الحكومة المصرية حملة شعبية شبه عسكرية ضد القوات البريطانية فى منطقة القناة ، ونجم عن هجوم بريطاني على مركز شرطة الإسماعيلية فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ إصابات كثيفة بين المصريين الذين تحصنوا للدفاع ، وفى اليوم التالى اندفع جموع من المصريين إلى الشوارع فى القاهرة يحرقون المبانى والمتاجر بمشاركات أجنبية ، وكان ما عرف بعد ذلك بيوم "السبت الأسود" ليوم السادس والعشرين من يناير ، الذى أعطى لمحة خاطفة عن الغضب العارم والتوترات القائمة بمصر تحت السطح المتزايد التصنع للحياة السياسية الوطنية.

وفى أعقاب حريق القاهرة فشلت الأحزاب السياسية المصرية فى استعادة الاستقرار للوضع السياسى – أو لأنفسهم – و سقطت وزارة إصلاحية برئاسة الهلالى باشا تحت ضغط القصر ، وأفصح توازن القوى بالبلاد بين القصر والأحزاب عن إشارات تنم عن التفسخ والفساد عند وقوع انقلاب الضباط الأحرار فى ٢٣يوليو .

الثورة وما بعدها

كانت ثورة ١٩٥٢ فى نشأتها انقلابا سلميا ؛ حيث لم تفصح كثير من التوجهات الثورية للنظام عن نفسها حتى استحوذ جمال عبد الناصر على السلطة من اللواء محمد نجيب -القائد الشرفى للضباط الأحرار- عام ١٩٥٤

وحتى قبل بروز عبد الناصر . وعلى أية حال فإن مجلس قيادة الثورة أصدر عدة توجيهات سياسية وتنظيمية ، وشهدت السنوات الأولى للثورة حلا نهائيا للمزاعم المصرية والبريطانية فى قضايا : السودان التى حصلت فى النهاية على استقلالها من كل من(مصر وبريطانيا) ، وانسحاب القوات البريطانية ، وتطبيق الإصلاح الزراعى ، وإلغاء الملكية (التى انتقلت من الملك فاروق إلى ابنه القاصر عندما تم طرد الأول عقب الانقلاب بفترة قصيرة) .

وفى يناير ١٩٥٣ أُلغيت الأحزاب السياسية ، والقوة الوحيدة المستقلة التى سُمح لها بالبقاء فاعلة كانت الجماعة الدينية الإسلامية : الإخوان المسلمون ؛ مقابل التعاون التكتيكى بينهما ، وأخفق التنسيق السياسى بين الضباط الأحرار والإخوان- بقاعدتهم السياسية الضخمة - أمام إصرار الإخوان على أن تكون لهم كلمة فى التشريعات والقرارات التنفيذية التى تصدرها الحكومة الجديدة .

وبات الصراع علنيا منذ عام ١٩٥٤ بين مجلس قيادة الثورة (الذى تأسس فى عام ١٩٥٣ من أعضاء اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار) والإخوان من جانب ، وبين عبد الناصر ومؤيديه فى مجلس قيادة الثورة ضد محمد نجيب من الجانب الآخر ، وتم حظر الإخوان فى يناير فى أعقاب سلسلة من المظاهرات ضد الحكم ، وفى الشهر التالى (مارس) أعلن مجلس قيادة الثورة عن إقالة محمد نجيب من جميع مناصبه ، ليعود مرة أخرى فى أواخر الشهر نفسه رئيسا للجمهورية ورئيسا للوزراء ، وفى أبريل يعلن المجلس إقالة محمد نجيب من رئاسة مجلس الوزراء ، وسُمح للإخوان بممارسة نشاطاتهم . وفى أكتوبر جرت محاولة لاغتيال عبد الناصر على يد عضو بالإخوان ، الأمر الذى أتاح لعبد الناصر الفرصة كى يتحرك فى مواجهة خصومه ليتم حظر الإخوان ، وأقيل اللواء نجيب من منصب الرئاسة ووُضع رهن الإقامة الجبرية ، وبدأت سلسلة اعتقالات واغتيالات لأعضاء الإخوان ، وهو ما أخرس صوت المعارضة الدينية مؤقتا .

وتولى عبد الناصر حكم مصر من نوفمبر ١٩٥٤ حتى وفاته فى سبتمبر ١٩٧٠ ، شهدت مصر خلالها تغييرات كبيرة فى السياسات الخارجية والمحلية ، وتضمنت نشاطات عبد الناصر عالميا وإقليميا : إلغاء حلف بغداد وتأميم قناة السويس والاشتراك فى الحرب الأهلية باليمن ومؤازرة حركات التحرر فى أفريقيا والعالم العربى -التى تشكلت من خلال تصميمه على الاستحواذ على قيادة المنطقة- لتخفيف تأثير صراع القوتين العظميين على أنظمة الحكم بالمنطقة ، غير أن مناصرته لقضايا عدد من المبادئ السياسية لدول العالم الثالث : الحياد الإيجابى وعدم الانحياز والاشتراكية العربية وضعت مصر فى مواجهة مع الغرب وعدد من الحكومات العربية ، على أن الفترات الدورية للوحدة العربية : مثل تكوين الجمهورية العربية المتحدة من مصر وسوريا فى ١٩٥٨ أعقبتها فترات باتت علاقات مصر فيها بجيرانها عدائية بوضوح . وكفلت علاقات عبد الناصر القلقة بالاتحاد السوفيتى لأمريكا معارضة حكمه ، رغم جهود عبد الناصر فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات لاتخاذ موقف متوازن بين القوتين العظميين .

برز عبد الناصر محليا كقائد بنفس الميول الأوتوقراطية والاستبدادية لأسلافه قبل الثورة ، لكن مع تصميم على التخلص من الفساد والظلم وعدم المساواة التى أثرت فى أوجه بالغة التنوع للحياة فى مصر قبل ١٩٥٢ ، وفى أوائل الستينيات تحركت حكومة عبد الناصر فى اتجاه سياسة اقتصادية اشتراكية متزايدة ، خاصة فى الفترة من ١٩٦١ إلى ١٩٦٣ ، وفى اتجاه مناخ سياسى أكثر تقييدا ، على أن تشكيل أحزاب حكومية متتالية مترافقة مع قمع متواصل لخصوم النظام السياسيين من كافة المذاهب الأيديولوجية لم يفعل سوى القليل لتشجيع الحوار السياسى فى مصر ؛ فقد تمتع الإخوان بفترة قصيرة من الانتعاش فى منتصف الستينيات بعد أن كان كثير من الأعضاء المعتقلين منذ عام ١٩٥٤ قد شارفوا على نهاية فترة الأحكام الصادرة بحقهم ليفرج عنهم بعدها ، لكن بدأ الإخوان ، بالاشتراك مع الخُصوم الآخرين لنظام عبد الناصر ، فى أعمال الإثارة ضد نظام الحكم مما ألجأه فى ١٩٦٥ - ١٩٦٦ إلى اتخاذ إجراء ت رسمية صارمة ضدهم مماثلة لإجراءات ١٩٥٤

لعبت قيادة عبد الناصر لمصر أثناء حرب السويس فى ١٩٥٦، والتى واجهت فيها مصر غزوا من إسرائيل وفرنسا وبريطانيا ، دورا هاما فى صعوده كزعيم من زعماء العالم الثالث مستهدفا لتهديدات الإمبريالية الغربية . وبأساليب هامة كثيرة احتفظ عبد الناصر بدوره هذا حتى عندما أصبح الوضع الدولى أكثر تعقيدا ، وعندما كان صوته فى المحافل الدولية يلقى تحديا من دول عربية أخرى كانت ممتعضة من هيمنته . وكان عدم قدرته أو عدم رغبته فى التخلى عن لعب دور متزايد مع الحكومات الثورية الجديدة بالمنطقة يقابله فى مصر نفاد صبر منه من منتقدى سياسته . وقد أدار عبد الناصر ، ومعه أفراد دائرته الداخلية الذين ظلوا معه حتى نهاية رئاسته ، سياسة مصر بمرجعية طفيفة للرأى العام والرأى المعارض .

ورغم أوتوقراطيته عمل عبد الناصر وحكومته على تحسين الوضع الاقتصادى لكثير من المصريين ، ومع أن عددا من السياسات الاقتصادية للنظام لم تتسم بالحكمة ، فإنها كانت تهدف إلى تحسين بعض أشكال الظلم الفادح فى توزيع الدخل الوطنى بمصر ، وتجاه بناء اقتصاد يتيح فرصا أكبر لمزيد من المصريين ، وقد ساعد على تحسين علاقات عبد الناصر مع الشعب المصرى - و بحق مع جيران عرب آخرين - براعته الخاصة وخطبه المؤثرة وقيادته لأهم دولة عربية شعبيا وعسكريا .

أدت الهزيمة الكارثية للجيوش المصرية والعربية فى الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧ بعبد الناصر لتقديم استقالته ، التى رفضتها جموع الشعب المصرى ، ومنذ يونيو ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠ قلّصت الحكومة المصرية دورها السياسى وأعادت اختبار سياستها . فعلى المستوى المحلى استخدمت الهزيمة لتطهير الجيش وإقالة قائده العام عبد الحكيم عامر صاحب النفوذ القوى ، وأعطيت وعود بإصلاحات سياسية وأجريت بعض التغييرات الطفيفة ، إلا أن النظام كان بالغ الحذر فى توسيع قاعدته الشعبية السياسية ، وبدأت حرب استنزاف ضد إسرائيل عام ١٩٦٩ ، والتى أظهرت استمرار عدم قدرة

مصر على أن تواجه بفاعلية تفوق السلاح الجوى لإسرئيل ، ومورس الضغط على روسيا لتحسين إمداداتها العسكرية ، وعلى الدول العربية المنتجة للبترول لتدفع تكاليف الإمدادات ، وفى الوقت الذى صاحب وفاة عبد الناصر قبلت حكومته خطة للسلام تقدم بها روجرز وزير الخارجية الأمريكى ، وكان الوضع مع إسرائيل بعيدا عن الحل ، ورغم هذا بدا أن غيـــاب وريـــث فى مكـــانة عبد الناصر نذير ببداية فترة من عدم الاستقرار الداخلى .

كان المستهدف أن يتولى أنور السادات- الذى لم يكن معروفا نسبيا فى الوقت الذى خلف فيه الرئيس عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠- رئاسة البلاد كمرحلة انتقالية حتى تتمكن الدائرة الداخلية لعبد الناصر من تقرير أمرها بشأن الرئاسة ، إلا أن السادات قلب كل التوقعات وسرعان ما بدأ يفرض هيمنته . ففى مايو ١٩٧١ أمر باعتقال كثير من العناصر ذات النفوذ منذ أواخر الستينيات لينهى بذلك معارضتهم المحتملة لنظامه ، وفى نفس الوقت بذل السادات وعودا بالتحررية (الليبرالية) ، أو بـ"ثورة التصحيح "محليا وأعلن أن عام ١٩٧١ سيكون سنة الحسم بالنسبة لإسرائيل ، وأدى إخفاق النظام فى اتخاذ أى خطوات لحل النزاع العربى الإسرئيلى إلى اندلاع القلاقل الطلابية فى ١٩٧٢ ، وفى يوليو من ذلك العام بدأ السادات يتخذ لمصر سياسة عكسية فيما يتعلق بالتعاون الفنى والعسكرى مع الاتحاد السوفييتى : إذ أمر الخبراء السوفييت بالرحيل عن البلاد .

واستطاعت الحرب العربية الإسرئيلية فى ١٩٧٣، رغم أنها لم تكن انتصارا حاسما للعسكرية العربية ، أن تغير الموازين السياسية بالمنطقة ، ولم يستطع الدعم المقدم لدول المواجهة من خلال حظر البترول العربى أن يوازن الميزة الفورية التى تمتعت بها إسرائيل عبر الإمداد العاجل للأسلحة من الولايات المتحدة أثناء عمليات القتال ، لكن على المدى المتوسط والآجل أمكن للحظر أن يشد انتباه الغرب إلى العوامل السياسية الأخرى بالمنطقة ، وبدأت حرب ١٩٧٣ فى تعديل توجهات الغرب التى تأخرت كثيرا تجاه الصراع العربى

الإسرائيلى ، والتى عملت فى النهاية لصالح مصر فى جهودها لإحلال تحالفاتها مع السوفييت بالتحالف مع أمريكا .

وعقب حرب ١٩٧٣ تحسنت سمعة السادات محليا لحد كبير ، وبات قادرا على استغلال شعبيته الجديدة فى إدخال سلسلة من التغييرات السياسية المعروفة باسم سياسة "الانفتاح الاقتصادى" فى ١٩٧٤، وتضافرت عودة العناصر الرأسمالية فى الاقتصاد المصرى مع إصلاحات سياسية واجتماعية خففت كثيرا من القيود ، وأزالت عديدا من العقوبات السياسية التى فُرضت فى العقد الأخير لفترة عبد الناصر .

ورغم تطبيق سياسة الانفتاح ، والمساهمات المقدمة من دول الأوابك لإعادة بناء الاقتصاد المصرى بعد حرب ١٩٧٣ ، فقد استمر سوء الأحوال الاقتصادية بين ١٩٧٤-١٩٧٧ ، وكان النمو السكانى فى مصر يعنى أن البلاد تواجه عجزا هائلا متزايدا فى العملة الأجنبية لسداد تكاليف الواردات الضرورية للسلع الغذائية الأساسية ، وتمثلت المشاكل الاقتصادية لمصر فى نفقات الدفاع ، وتضخم وعجز القطاع العام الإنتاجى فضلا عن الجهاز البيروقراطى ، وأجبرت الاحتجاجات الشعبية التى اندلعت بين عمال الصناعة فى ١٩٧٥ فى مواجهة خطط النظام لإلغاء الدعم فى ١٩٧٧ (استجابة لضغوط صندوق النقد الدولى) الحكومة على إعادة تعديل بعض خططها الاقتصادية دون إعاقة التزام السادات باستراتيجيته فى سياسة الانفتاح .

وبالتزامن مع المتاعب الاقتصادية للنظام غدت مصر وباقى دول المواجهة مع إسرائيل هدفا لمساعى الولايات المتحدة - مع مساندة ثانوية من الاتحاد السوفييتى - لحل الوضع بين الدول العربية وإسرائيل ، على أن قبول مصر باتفاقيات فك الاشتباك مع إسرائيل تحت مظلة المفاوضات الأمريكية لم يلق موافقة حلفائها العرب ، وأصبح ازدياد الميل المصرى تجاه الولايات المتحدة - الذى بدأ خطواته الأولى فى ٧٤-١٩٧٥ - جليا مع الإنهاء التام للمعاهدة بين مصر والاتحاد السوفييتى فى مارس ١٩٧٦ ، وقد لاقت المساعى المبذولة من

الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى لحل النزاع العربى الإسرائيلى فى ١٩٧٧ معارضة قوية ومقاومة - خاصة بعد نجاح حكومة الليكود فى الانتخابات فى مايو من ذلك العام .

كان قرار السادات بالذهاب إلى القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ وإجراء محادثات مباشرة مع إسرائيل من أجل السلام من أكثر الأعمال إثارة للجدل حول زعيم مصرى فى العصور الحديثة ، فبهذا الإجراء فصل السادات مصر عن باقى العالم العربى وربط مصير مصر على نحو وثيق ، ومصيره الشخصى فى المستقبل القريب بتقدم مبادرته للسلام ، ولم تستقر تماما الأصداء الدولية والإقليمية لمبادرة السادات ومعاهدات كامب ديفيد التى أعقبتها حتى الآن (١٩٨٢) ، غير أن كامب ديفيد فرضت إعادة تشكيل تحالفات الدول العربية واعترافًا أمريكيًا بمفاوضات السلام .

ولقد مالت السياسة الخارجية للرئيس السادات - مثل سياسة سلفه عبد الناصر - لفرض نظامه ، غير أن المشاكل الداخلية التى تواجهها مصر استمرت على شدتها تستعصى على الحل لحد كبير ؛ إذ كان للتضخم الناجم عن ضعف تركيب الاقتصاد المصرى وتدفق رءوس الأموال الأجنبية فى ظل سياسة الانفتاح تأثير فى ضغوط تصاعدية على الأسعار فى وقت مازالت أجور الغالبية الساحقة من المصريين على انخفاضها قبل مستويات التضخم ، ووفرت التحويلات النقدية من العمال المصريين بباقى الدول العربية وعائدات البترول متنفسا محدودا للحكومة للمناورة على المدى القصير ، بينما ظلت الحاجة إلى ترشيد عناصر الاقتصاد المصرى وبنائها كما هى .

وأعقب تحرير الحياة السياسية المصرية فى ١٩٧٦-١٩٧٧تجديد القيود على النشاط السياسى فى ١٩٧٨، وكان قد أعيد بناء المعارضة الدينية للنظام بداية من ١٩٧٣ ، رغم أن الحكومة نفسها هى التى شجعت على إحياء الجماعات الإسلامية كى تستأنف نشاطاتها لتوازن قوة الجناح اليسارى فى حرم الجامعات فى أوائل السبعينيات .

وتواجه الحكومة المصرية الحالية * مصاعب اقتصادية وسياسية على المستوى المحلى ؛ فهى ترتبط عالميا بعلاقة قوية تنطوى على مخاطر مع دولة إسرائيلية تمارس بنشاط سياسة توسعية وهيمنة إقليمية ، على أن العزلة الرسمية لمصر عن جيرانها العرب ، وعدم قدرتها لحد كبير على التأثير على توجهات شريكها الإسرائيلى فى عملية السلام أو تليين موقفه من القضية الفلسطينية ؛ قد فاقمت فعليا من الصراعات الخطيرة بين إسرائيل وباقى الدول العربية . و سرعان ما سيستبد الخوف بإسرائيل من الجيش المصرى ، الذى تضعه الدول العربية فى حسابها اعتمادا على موقعه وحجمه الاستراتيجى ؛ إذ أنه الوحيد الذى يوفر الثقل الإقليمى المقابل للتفوق الواضح فى التكتيك والمعدات للقوات المسلحة الإسرائيلية .

لم تكن الأصداء المحلية لهذه العناصر الدولية على درجة من الخطورة تعادل المشاكل الاقتصادية والقضايا السياسية التى كان على حكومة السادات أن تتغلب عليها ، إذ لم تنطلق بعد وإلى حد كبير إمكانيات مصر كقوة اقتصادية إقليمية : بالقاعدة السكانية والبنية التحتية من أجل توسع صناعى جديد ، كما أن إدراك حقيقة هذه الإمكانيات يمكن أن يعطى الحكومة القدرة على مواجهة الانتقاد الداخلى بأنها بدأت فى وضع جذور سياستها الداخلية والعالمية . ومع ذلك فإن الصورة الجانبية التى منحتها حكومة السادات لعملية السلام فى كامب ديفيد قد أحرزت تقدما فى مفاوضات السلام مع إسرائيل وفى الحكم الذاتى الفلسطينى بصورة أساسية .

وفى ٦ أكتوبر ١٩٨١ اغتيل الرئيس أنور السادات بينما كان يشهد عرضا عسكريا احتفالا بانتصار مصر فى حرب ١٩٧٣ على إسرائيل ، و تسبب الحادث فى صدمة كثير من الأصدقاء والمراقبين الأجانب ، وقد جاء ت عملية الاغتيال عقب فترة من القمع الحكومى لمنتقدى السادات فى الدوائر السياسية

(*) حكومة الرئيس مبارك . (المراجع)

والدينية ، وعلى مدى وقت بالغ الطول برزت فيه المعارضة لسياسات الحكومة وأعلنت عن نفسها .

وقد تعين على حسنى مبارك الرئيس الجديد لمصر أن يواجه نفس المدى من المشاكل المحلية والدولية التى ترسخت فى السنوات الأخيرة لرئاسة السادات ، وتنم المؤشرات الأولى لسياساته عن إدراكه للطبيعة الضاغطة وبالذات للمشاكل المحلية والاقتصادية لمصر ، وفى نفس الوقت فقد تعهد الرئيس مبارك بتنفيذ عملية كامب ديفيد فى وقت تبدو فيه العملية موضع تساؤل من الرأى العام العربى والدولى وبأفعال إسرائيل فى المنطقة . وأخذا فى الاعتبار التحول الراديكالى فى الموقف المصرى عالميا ومحليا خلال رئاسة السادات ، فإن كثيرا من التوجهات التى أشار إليها عن مستقبل مصر لا تتسم الآن باليقين ، أيضا فإن الخيارات التى يطرحها الرئيس مبارك -على أية حال -والتى ربما تلقى الدعم بالرغبة الطيبة لأصدقاء وحلفاء مصر والمتعاطفين معها ستكون معقدة وغير يسيرة على حد سواء .

تسلسل زمنى للأحداث

{ ملحوظة هامة : الأحداث المذكورة وقعت بمصر مالم يذكر خلاف ذلك }

٣٠ قبل الميلاد	بداية العصر الرومانى .
٣٨-٤١ ميلادى	الاضطرابات الطائفية بالإسكندرية .
٥٤ ميلادى تقريباً	تأسيس المسيحية فى مصر على يد مرقس الرسول .
٥٥م	ثورات الإسكندرية .
٦٦	الاضطرابات الدينية بالإسكندرية .
٦٩	الوالى المصرى تيبيريوس يوليوس ألكسندر يدعم فسبازيان فى محاولته لأن يصبح إمبراطور الرومان .
١١٥ - ١١٧	ثورة اليهود فى مصر .
١٢٠	الاضطرابات بين المسيحيين .

١٥٣	وباء ، وثورة على الضرائب .
١٧٢	وباء ، تمرد الرعاة ، ثورة على الضرائب .
١٧٥	ثورة أفيديوس كاسيوس .
١٨٠ تقريباً	بنتانيوس يؤسس أسقفية الإسكندرية .
١٩٣	ثورة باسينيوس نيجر .
٢٠٠	الإمبراطور الروماني سيفيروس يمنح البلديات قدرا من الحكم الذاتي . اضطهاد المسيحيين بالإسكندرية .
٢١٢	الإمبراطور كراكلا يمنح الجنسية الرومانية للمصريين .
٢١٥	وفاة كلمنت بطريرك الإسكندرية .
٢٥٠	الإمبراطور دسيوس Decius يقود حملة مناهضة للمسيحية .
٢٥٢ - ٢٥٤	ثورة إميليانوس ، وفاة البطريرك أوريجن (٢٥٣) .
٢٥٧ - ٢٦٠	حملة مناهضة للمسيحية .
٢٧٠	إلحاق مصر مؤقتا بمملكة بالميرا .
٢٧١ - ٢٧٣	ثورة فيرموس .
٢٨٤	إصلاحات دقلديانوس . نظام ضريبي جديد ، إحلال اللغة اللاتينية بدلا من اليونانية فى الإدارة ، وبداية التقويم القبطي .
٢٧٩	ثورة دوميتيوس دوميتيانوس . إعادة تنظيم قيادة الجيش .
٣٠٢ - ٣١١	اضطهاد دقلديانوس للمسيحيين فى مصر .
٣١٢	الإمبراطور قسطنطين يصدر مرسوم ميلانو الخاص بالتسامح مع كافة الأديان .
٣٢٠ تقريباً	باخوميوس يؤسس نظام الرهبنة .

٣٢٥	المجمع الكنسى الأول فى نيقيه Nicaea يدين الآريوسية .
٣٣٠	تخصيص القسطنطينية . السلطة تنتقل من الغرب إلى الشرق فى الإمبراطورية الرومانية .
٣٧٣	وفاة أثناسيوس بطريرك الإسكندرية .
٣٨١	القسطنطينية تحل محل الإسكندرية كثانى مركز مسيحى .
٣٩١	المسيحيون يدمرون سرابيوم كمركز لعبادة الأوثان .
٤١٥	مقتل الفيلسوفة اليونانية هيباشيا على يد الرهبان المسيحيين ، والبيزنطيون يدخلون إصلاحات إدارية جديدة .
٤٣١	مجلس إفسوس يجتمع للنظر فى خلافات المذهب المسيحى .
٤٤٤	وفاة كيريل بطريرك الإسكندرية .
٤٤٩	مجلس "روبر" الثانى لإفسوس . البطريرك المصرى ديسكوروس يفرض تسوية بالقوة للنزاعات المذهبية بين مصر والمراكز المسيحية الأخرى .
٤٥١	مجمع خلقيدونية ، خلع ديوسكورس بطريرك الإسكندرية ، وانفصال الكنيسة القبطية المصرية .
٤٥٣	حملة ضد القبائل فى جنوب مصر .
٤٨٢	الإمبراطور زينون يعلن الهيناتيكون (مرسوم الاتحاد) .
٥٤١	بداية طاعون ومجاعة داما ٣٠ عاماً .
٥٥٠	البطريركية تصبح إدارة تنفيذية على يد بيانتيوم
٥٦٥	ثورة قبيلة البلاموس .

٦١٠	الإمبراطور هرقل يتولى السلطة بمؤازرة المصريين .
٦١٦	تقدم الفرس إلى مصر .
٦١٩	الفرس يستولون على الإسكندرية .
٦٢٩	هرقل يستعيد السيطرة البيزنطية على مصر .
تقريبًا ٦٣٩م / ١٨هـ	عمرو بن العاص يدخل مصر .
٦٤٠ / ١٩هـ	عمرو بن العاص يستولى على البلوزيوم وبلبيس والفيوم وحصار هليوبوليس وبابليون ، وأول مستوطنة بالفسطاط ، و بطريرك الإسكندرية كيروس يتفاوض مع عمرو بن العاص .
٦٤١م / ٢٠هـ	استسلام الإسكندرية ، عبدالله بن سعد يقود حملة على صعيد مصر ، شق قناة من وادى النيل إلى ميناء القلزم (قرب السويس حاليا) ، كيروس يبرم اتفاقية مع عمرو بن العاص .
٦٤٢ - ٦٤٣م / ٢٢هـ	عمرو بن العاص يقود حملة على ليبيا إلى الغرب ، والفسطاط تصبح عاصمة لمصر .
٦٤٤ م / ٢٣هـ	تنصيب عبدالله بن سعد واليا على الصعيد .
٦٤٥م / ٢٤هـ	تنصيب عبدالله بن سعد واليًا على كل مصر . الأسطول البيزنطى بقيادة مانويل يهاجم الإسكندرية لدعم التمرد ، و تنصيب عمرو بن العاص واليًا على مصر مؤقتًا .
٦٤٦م / ٢٥هـ	المسلمون يستعيدون الإسكندرية .
٦٤٧ - ٦٤٨م / ٢٧هـ	عبد الله بن سعد يقود حملات فى شمال أفريقيا بعد أن أعيد واليًا على مصر .
٦٥١- ٦٥٢م / ٣١ -٣٢هـ	عبد الله بن سعد يقود حملات فى النوبة ودنقلة .
٦٥٢م / ٣١هـ	النوبيون يبرمون معاهدة مع المسلمين . هجوم بيزنطى جديد على الإسكندرية .

٦٥٥ م / ٣٥هـ	المسلمون يهزمون البيزنطيين فى ذات الصوارى .
٦٥٦ أو ٦٥٨ / ٣٦ أو ٣٨	وفاة عبد الله بن سعد .
٦٥٨ / ٣٨	عمرو يعود إلى مصر كوال للخليفة الأموى معاوية بعد إقالة الوالى الذى عينه عمر بن الخطاب .
٦٦١ / ٤١	بداية العصر الأموى فى مصر .
٦٦٣ - ٦٤ / ٤٣هـ	وفاة عمرو .
٦٨٣- ٦٨٤م/ ٦٤- ٦٥هـ	قلاقل فى الخلافة الأموية ، ومصر مؤقتا تحت حكم عبد الله بن الزبير .
٦٨٥ / ٦٥	تنصيب عبد العزيز بن مروان واليًا على مصر ، وتطبيق إصلاحات إدارية .
٦٩٠ / ٧٠	فيضان مدمر للنيل تُنقل العاصمة المصرية بسببه مؤقتا من الفسطاط إلى حلوان .
٦٩٨ / ٧٩	إفريقية (وسط شمال أفريقيا) تصبح ولاية مستقلة .
٧٠٤ - ٧٠٥ / ٨٥	تنصيب عبد الله بن عبد الملك بن مروان واليًا على مصر .
٧٠٦ / ٨٧	اللغة العربية تصبح اللغة الرسمية للإدارة فى مصر .
٧٠٩ / ٩٠	تعيين قرة بن شريك واليا حتى (٧١٤ / ٩٦) .
٧١٥ / ٩٦	بناء مقياس النيل فى الروضة .
٧١٨ / ٩٩	المسلمون يفشلون فى محاولتهم للاستيلاء على القسطنطينية عاصمة البيزنطيين مع استمرار العداوة بين المسلمين والبيزنطيين .
٧٢٥ / ١٠٧	ثورة على الضرائب فى مصر .
٧٢٧ / ١٠٩	بداية استقرار قبيلة قيس فى مصر .
٧٣٣ / ١١٦	انتهاء الاضطرابات القبطية بعد سنوات من القلاقل .

٧٣٦ / ١١٨	هجوم بيزنطى على سواحل البحر المتوسط لمصر .
٧٣٩ / ١٢١	هجوم بيزنطى على دمياط .
٧٤٧ / ١٣٠	هزيمة أسطول الأمويين على يد البيزنطيين .
٧٥٠ / ١٣٢	مقتل مروان الثانى الخليفة الأموى بالفيوم بمصر . اضطرابات أهلية بمصر ، واحتراق الفسطاط ، وبداية العصر العباسى ، واضطرابات هائلة بسوريا وفلسطين .
٧٦١ / ١٤٥	إغلاق قناة تربط بين وادى النيل والبحر الأحمر بناء على أوامر المنصور الخليفة العباسى .
٧٧٨ / ١٦١	اندلاع معارك متزايدة الشدة بين العباسيين والبيزنطيين .
٧٨٠ / ١٦٣ – ١٦٤	قلاقل فى مصر بسبب طلبات الجيش .
٧٨١ / ١٦٥	العباسيون يفرضون هدنة ٣ سنوات على البيزنطيين .
٧٨٦ / ١٧٠	بداية عصر هارون الرشيد الخليفة العباسى ؛ حيث تولى ٢٤ واليًا حكْم مصر أثناء فترة خلافته البالغة ٢٣ عامًا .
٧٩٤ – ٧٩٥ / ١٧٨ – ١٧٩	قلاقل بين صفوف الجيش فى مصر .
٨١٣ – ٨٣٣ / ١٩٨ – ٢١٨	انتفاضة الأقباط وثورات المسلمين والمسيحيين عمومًا بسبب الضرائب (بلغت ذروتها فى ٨٣١ / ٢١٦) .
٨٢٧ / ٢١١	حملة ابن طاهر القائد العباسى لتهدئة الأوضاع فى مصر .
٨٣١ / ٢١٦	الخليفة العباسى المأمون يزور مصر يصاحبه قائده العام الأفشين لقمع الثورات بها ، وإدخال إصلاحات على نظام الضرائب .

٨٥٣ / ٢٣٨	هجوم بيزنطى كبير على دمياط ، واحتلال البيزنطيين لقبرص فى إطار تجديد هجماتهم البحرية ضد العباسيين .
٨٥٦ / ٢٤٢	إصلاحات إدارية تؤدى إلى زيادة المركزية فى مصر .
٨٥٨ / ٢٤٤	قمع ثورة لقبيلة البجاة فى الصعيد بواسطة القائد محمد بن الكومى .
٨٥٩ / ٢٤٥	البيزنطيون يهددون دمياط مرة أخرى .
٨٦١ / ٢٤٧	إيفاد المُدَبِّر من بغداد لإصلاح الإدارة المالية بمصر .
٨٦٣ / ٢٤٩	البيزنطيون يكبدون العرب هزيمتين فى أراضى مابين النهرين .
٨٦٨ / ٢٥٤	تعيين أحمد بن طولون واليا . اضطهاد الشيعة فى مصر .
٨٧٠ / ٢٥٦ - ٢٥٧	تمرد فى فلسطين . إجهاض محاولة من ابن طولون لغزو سوريا .
٨٧٠ / ٢٥٦	ابن طولون ينشئ القطائع كمقر إدارى وسكنى له .
٨٧٠ - ٨٨٣ / ٢٥٦ - ٢٧٠	ثورة الزنج فى جنوب العراق تهدد الخلافة العباسية .
٨٧٢ / ٢٥٨	ابن طولون يتولى الإدارة المالية لمصر وسوريا .
٨٧٨ / ٢٦٥	ابن طولون يغزو سوريا بعد محاولة غير ناجحة من البلاط العباسى لإقالته .
٨٨٢ / ٢٦٩	ابن طولون يحاول إقناع الخليفة العباسى أن ينتقل إلى مصر .
٨٨٤ / ٢٧٠	خمارويه يخلف أباه كحاكم طولونى على مصر وسوريا ، و يطرد جيش العباسيين من سوريا .

٨٨٧ / ٢٧٣	قمع انتفاضة الجنود الطولونيين .
٨٩٢ / ٢٧٩	الخليفة العباسى المعتضد يمنح خمارويه زيادات فى إقطاعه .
٨٩٦ / ٢٨٢	جيش يصبح الحاكم الطولونى الثالث .
٨٩٧ / ٢٨٣	هارون الرشيد يستبدل جيش كحاكم طولونى بمحمد بن أبا كنائب له .
٨٩٩ / ٢٨٦	الخليفة العباسى يُخفّض الأراضى الطولونية ؛ ويزيد الجزية عليهم .
٩٠١ - ٩٠٣ / ٢٨٨ - ٢٨٩	ثورات فى سُوريا ضد الطولونيين ، وتمرد نشط للقرامطة الشيعة .
٩٠٥ / ٢٩٢	مقتل هارون ، و يخلفه شيبان كحاكم طولونى ، واستعادة ـصر وسوريا إلى الحكم العباسى المباشر . ـعصر سيطرة الأسرة المازارائية فى الإدارة المالية حتى (٩٣٥ / ٣٢٣) و فترة قصيرة من استيلاء محمد بن خلنجى على الحكم .
٩١٣ - ٩١٤ / ٣٠١ - ٣٠٢	استيلاء الفاطميين على الإسكندرية لفترة قصيرة .
٩١٩ - ٩٢١ / ٣٠٧ - ٣٠٩	غارات الفاطميين .
٩٣٥ / ٣٢٣	تعيين محمد بن طغج الإخشيدى واليًا على مصر ؛ بداية العصر الإخشيدى . غارات الفاطميين على مصر .
٩٣٩ / ٣٢٨	الإخشيديون يستولون على فلسطين وأجزاء من جنوب سوريا بعد معركة مع ابن طغج . نشاطات الحمدانيين فى شمالى سوريا .
٩٤٠ / ٣٢٩	ضم حلب السورية إلى مصر بعد حملة قادها كافور نيابة عن الإخشيد .

٩٤٢ / ٣٣٠	إعادة إلحاق سوريا بمصر عقب وفاة ابن رائق ، وضم مكة والمدينة إلى مصر .
٩٤٤ / ٣٣٣	صعود الحمدانيين كقوة فى شمالى سوريا . الخليفة العباسى يحاول الهروب إلى الإخشيديين ورئيس الحمدانيين سيف الدولة يستولى على حمص وحلب من الإخشيديين . البيزنطيون يزحفون على أراضى المسلمين فى أعالى بلاد ما بين النهرين .
٩٤٦ / ٣٣٤	أونوجور يخلف أباه محمد بن طغج كحاكم لمصر والسلطة الفعلية فى يد مربيه كافور . تمرد فى مصر . استئناف الحروب مع الحمدانيين بعد هدنة دامت عاماً واحداً .
٩٤٧ / ٣٣٥	معاهدة بين الإخشيديين و الحمدانيين تعترف بأراضى كل منهما فى سوريا .
٩٤٩ / ٣٣٧	هجوم النوبيين على الواحات مطالبين بامتيازات فى التجارة . اضطرابات فى مصر .
٩٥٤ / ٣٤٣	حريق فى الفسطاط . اضطرابات أهلية ضد الحكم (مع تورط أونوجور) .
٩٥٥ / ٣٤٤	زلزال كبير تبعه انتشار الأوبئة . اضطرابات فى النوبة ووقوع أسوان فى يد القوات النوبية لفترة قصيرة . اضطرابات أهلية .
٩٦١ / ٣٤٩	على يخلف أخاه أونوجور كحاكم إخشيدى ، مع استمرار كامل السلطة لكافور على الحكم . عدة مجاعات خلال الحكم الصورى لعلى الذى دام خمس سنوات .
٩٦٣ - ٩٦٨ / ٣٥٢ - ٣٥٧	سلسلة من الاضطرابات الأهلية فى مصر .

٣٥٤ / ٩٦٥	استيلاء البيزنطيين على كليكيا وقبرص .
٣٥٥ / ٩٦٦	كافور يتولى السلطة باسمه كحاكم إخشيدى لمصر . وحملة بيزنطية فى منطقة الفرات بين حلب (سوريا) والموصل (العراق) .
٣٥٧ / ٩٦٨	وفاة كافور . صعود أحمد أبو الفوارس للعرش لفترة قصيرة ، والحسن بن عبيد الله لفترة قصيرة على العرش ، والقرامطة يستولون على دمشق من الإخشيديين .
٣٥٨ / ٩٦٩	استيلاء الجيوش الفاطمية بقيادة جوهر الصقلى على مصر ؛ إنشاء القاهرة . البيزنطيون يحتلون أجزاء من شمال سوريا ، ويضمون أنطاكيا ، وحلب تصبح تابعة للبيزنطيين .
٣٥٩ / ٩٧٠	بناء الجامع الأزهر ، وتأييد مكة والمدينة للفاطميين .
٣٦٠ / ٩٧١	القرامطة يزحفون على مصر من سوريا ، وينهزمون فى معركة .
٣٦٢ / ٩٧٣	المعز لدين الله الخليفة الفاطمى ينقل الخلافة الفاطمية إلى مصر ، و تمرد القرامطة بعد هجومهم على القاهرة .
٣٦٤ / ٩٧٤	الفاطميون يعودون لاحتلال دمشق لفترة قصيرة (احتلوها أولا فى ٩٧١ / ٣٦١ لفترة قصيرة) قبل أن يستولى عليها القائد العسكرى التركى الباتكين .
٣٦٥ / ٩٧٥	تقدم الإمبراطور البيزنطى Tzimisces إلى القدس ، والجيوش الفاطمية توقفه عند طرابلس . وفاة المعز لدين الله والعزيز يصبح الخليفة الفاطمى الجديد .

٩٧٦ - ٩٧٨ / ٢٦٦ - ٢٦٨	حملات للفاطميين على سوريا : احتلال دمشق ، هزيمة الباتكين ، الاستيلاء على بعض الأراضى المحدودة .
٩٧٩ / ٣٦٩	اضطرابات طائفية فى مصر ، والوزير يعقوب بن كلس يقع فى مشاكل .
٩٨٣ / ٣٧٣	حملة للفاطميين على سوريا ، وفاة قسام الذى سبق له احتلال دمشق .
٩٨٤ / ٣٧٣	مجاعة فى مصر ونجم الوزير يعقوب بن كلس يبرز من جديد .
٩٨٧ / ٣٧٧	اليمن تقدم الولاء للفاطميين ، إبرام معاهدة مع البيزنطيين حول حقوق التجارة ؛ وإقرارها من القسطنطينية ؛ الأزاردة حلفاء الفاطميين يضمون طرابلس فى شمال أفريقيا .
٩٩١ / ٣٨٠	وفاة يعقوب بن كلس الذى كان وزيرا للفاطميين لفترة طويلة ، ويخلفه ثلاثة وزراء على التوالى بشكل سريع . وبشكور حليف الفاطميين فى سوريا يهاجم حلب .
٩٩٢ / ٣٨١	تعيين الحسين بن الحسن وزيرا .
٩٩٢ - ٩٩٣ / ٣٨٢	العزيز يقود حملة فى سوريا ، وقائده منجوتكين يحاصر حلب .
٩٩٤ - ٩٩٥ / ٣٨٤	حملات أخرى للعزيز فى سوريا ، ومنجوتكين يحاصر حلب للمرة الثانية .
٩٩٥ / ٣٨٥	اضطرابات مناهضة للمسيحيين فى وزارة عيسى ابن نسطور الوزير المسيحى المعين . البيزنطيون يؤكدون سيطرتهم على حلب (سوريا) .
٩٩٦ / ٣٨٦	الحاكم بأمر الله يتولى الخلافة الفاطمية .

	ابن عمار وزيرا . مقتل إسحق بن نسطور (نسطورس) .
٩٩٧ / ٣٨٧	الفاطميون يهزمون البيزنطيين فى معركة بحرية ، ويرجوان يحل محل ابن عمار وزيرا .
٩٩٨ / ٣٨٨	البيزنطيون يبدأون مفاوضات صلح مع الفاطميين .
٩٩٩ / ٣٨٩	اضطرابات فى سوريا أثناء قيام الإمبراطور البيزنطى بحملة ، والفاطميون يقودون حملة فى برقة وطرابلس .
١٠٠٠ / ٣٩٠	مقتل برجوان .
١٠٠١ / ٣٩١	توقيع صلح لمدة عشر سنوات بين البيزنطيين والفاطميين .
١٠٠٥ / ٣٩٦	تمرد فى برقة ، واضطرابات بالإسكندرية .
١٠٠٧ - ١٠٠٨ / ٣٩٨	مجاعة .
١٠٠٩ / ٤٠٠	تدمير كنيسة القبر المقدس بالقدس بأوامر من الحاكم بأمر الله .
١٠١٢ / ٤٠٣	الأزاردة يحكمون برقة فى نطاق استقلال ذاتى . ثورة ضد الفاطميين فى فلسطين .
١٠١٥ / ٤٠٦	البيزنطيون يقطعون العلاقات التجارية مع الفاطميين .
١٠١٧ / ٤٠٨	تعيين وال فاطمى فى حلب ، ودارازى ينادى بألوهية الحاكم .
١٠٢٠ / ٤١٠	تمرد فى مصر ، والفسطاط تُحرق بأوامر من الحاكم .
١٠٢١ / ٤١١	اختفاء الحاكم بأمر الله الخليفة الفاطمى ؛ وانتقال الخلافة لابنه الظاهر ، بوصاية شقيقة الحاكم "ست الملك" .

١٠٢٣ - ١٠٢٤ / ٤١٣ - ٤١٤	تحدى عبد الرحمن الوالى الفاطمى بدمشق ؛ وهزيمته . بداية عامين من مجاعة قاسية . انفصال حلب تحت حكم صالح بن مرداس . مراسلات دبلوماسية للفاطميين مع البيزنطيين .
١٠٢٧ / ٤١٨	أحمد الجاجارى وزيرا حاكما قوى النفوذ . اضطرابات فى مصر .
١٠٣٦ / ٤٢٧	المستنصر يصبح خليفة . محاولة لإعادة فتح قناة تربط وادى النيل بالبحر الأحمر .
١٠٣٧ / ٤٢٩	مصاعب فى سوريا . معاهدة مع البيزنطيين مدتها عشر سنوات تعطيهم حق تعيين بطريرك القدس .
١٠٣٨ / ٤٢٩	القائد الفاطمى أنوشتكين يحتل دمشق وحلب . الأسرة الصليحية تدعم الفاطميين باليمن .
١٠٤١ / ٤٣٣	حلب تسقط فى يد المرداسيين مرة أخرى .
١٠٤٣ / ٤٣٤	انفصال الأزاردة عن الفاطميين ، اضطرابات داخلية بمصر . ظهور الدجال السكّين مدعيا أنه الحاكم بأمر الله الخليفة المفقود .
١٠٤٥ / ٤٣٦	التسترى يصبح وزيرا حتى وفاته بعد عامين .
١٠٤٧ / ٤٣٩	تجديد معاهدة السلام مع البيزنطيين .
١٠٤٨ - ١٠٤٩ / ٤٤٠ - ٤٤١	حملة للفاطميين على المرادسة فى سوريا .
١٠٥٠ / ٤٤١	اليازورى يتولى الوزارة .
١٠٥٤ / ٤٤٥	مجاعة . الإمبراطور البيزنطى قنسطنطين مونوماخوس يتقدم للحصول على إمدادات غذائية .
١٠٥٥ / ٤٤٦	استمرار المجاعة . مفاوضات غير ناجحة مع زوئى خليفة مونوماخوس حول إمدادات الغذاء .
١٠٥٦ / ٤٤٧	إغلاق القدس لفترة قصيرة فى وجه الحجاج الغربيين .

١٠٥٧ - ١٠٥٨ / ٤٤٧ - ٤٤٩	البصاصيرى ينادى بالخلافة الفاطمية فى الموصل ، وحلب تعود مؤقتا لأيدى الفاطميين .
١٠٥٨ / ٤٥٠	ابن المغربى يحل محل اليازورى وزيرا .
١٠٥٩ / ٤٥٠	المناداة بالخلافة الفاطمية فى بغداد على يد البصاصيرى .
١٠٦٠ / ٤٥١	البصاصيرى يهرب من بغداد مع استيلاء الأتراك السلاجقة على المدينة .
١٠٦٠ / ٤٥٢	حلب تعود لسيطرة المرادسة .
١٠٦٢ / ٤٥٤	نزاعات داخلية بين صفوف الجيش الفاطمى تشمل الفصائل التركية والسودانية .
١٠٦٣ - ١٠٦٤ / ٤٥٥ - ٤٥٦	حملة الفاطميين على سوريا .
١٠٦٥ / ٤٥٧	بداية مجاعة حادة فى مصر على نحو خاص دامت سبع سنوات .
١٠٦٦ - ١٠٦٨ / ٤٥٨ - ٤٦٠	حملة للفاطميين على سوريا .
١٠٦٧ / ٤٥٩	تفاقم النزاعات داخل الجيش الفاطمى بصورة خطيرة .
١٠٦٨ / ٤٦١	القبائل التركمانية بقيادة أتسيز تنشط فى فلسطين .
١٠٦٩ / ٤٦٢	الفصائل الفاطمية تتقاتل فيما بينها فى دمشق . حلب تخضع للأتراك السلاجقة (وفى النهاية تبقى تحت حكم السلاجقة) .
١٠٧١ / ٤٦٣	أتسيز يحتل القدس بجيوشه التركمانية . معركة منزكرت ، هزيمة البيزنطيين على يد سلطان السلاجقة ، قبائل تركية تدخل الأناضول ، النورمانديون فى صقلية يأخذون باليرمو من العرب .

١٠٧٢ / ٤٦٤	فوضى أهلية شاملة فى القاهرة ومصر . مؤيدو العباسيين يتولون السلطة مؤقتا .
١٠٧٤ / ٤٦٦	بدر الجمالى القائد الفاطمى يصل إلى القاهرة لاستعادة النظام ؛ قمع بالغ لوحدات الجيش المخالفة .
١٠٧٦ / ٤٦٨	أتسيز يستولى على دمشق .
١٠٧٧ / ٤٦٩	أتسيز وقواته التركمانية يهددون القاهرة ، ثم يتراجعون على يد بدر الجمالى .
١٠٧٨ / ٤٧١	حملة لبدر الجمالى على سوريا .
١٠٧٩ / ٤٧٢	العقليون يستولون على حلب كأتباع للسلاجقة ، ووال سلجوقى لدمشق .
١٠٨٠ / ٤٧٣	منع ذكر الخليفة الفاطمى فى الصلاة بمكة .
١٠٨٥ - ١٠٨٦ / ٤٧٨ - ٤٧٩	مزيد من حملات بدر الجمالى على سوريا باسم الفاطميين ؛ وال سلجوقى فى حلب ، بدر الجمالى يقود حملة على سوريا .
١٠٨٩ - ١٠٩٠ / ٤٨٢	النورمانديون يأخذون صقلية من المسلمين .
١٠٩١ / ٤٨٤	وفاة بدر الجمالى ، ويخلفه ابنه الأفضل ،
١٠٩٤ - ٤٨٧	والمستعلى يصبح خليفة للفاطميين ؛ مما أحدث شقاقا من مؤيدى أخيه نزار . تدهور نفوذ السلاجقة فى سوريا .
١٠٩٦ / ٤٩٠	وصول الصليبيين إلى سوريا .
١٠٩٧ / ٤٩٠	الفاطميون يستعيدون طبرية بعد تمرد محلى .
١٠٩٨ / ٤٩١	الصليبيون يفاوضون الفاطميين فى أنطاكية . الأفضل يستولى على القدس من أعوان السلاجقة .

١٠٩٩ / ٤٩٢	الصليبيون يأخذون يافا والقدس من المسلمين ؛ وهزيمة الأفضل فى عسقلان .
١١٠١ / ٤٩٥	الآمر يتولى الخلافة الفاطمية ، فلسطين تسقط فى يد الصليبيين .
١١٠٣ / ٤٩٧	عكا تسقط فى يد الصليبيين .
١١٠٨ - ١١٠٩ / ٥٠٢ - ٥٠٣	الصليبيون يستولون على طرابلس من الفاطميين . سقوط بيروت وصيدا فى يد الصليبيين .
١١١٠ / ٥٠٤	الهجوم الأول للصليبيين على مصر بقيادة بالدوين الأول ، وانسحاب ملك الفرنجة بالقدس .
١١١٨ / ٥١٢	وفاة الأفضل ، والبطائحى يتولى الوزارة .
١١٢١ / ٥١٥	الصليبيون يستولون على طبرية ، هزيمة الأسطول الفاطمى على يد البنادقة .
١١٢٤ / ٥١٨	أبوالنجاح بن قانا يصبح صاحب نفوذ فى البلاط المصرى .
١١٢٥ / ٥١٩	زنكى ، القائد العسكرى السلجوقى السابق ، يستولى على حلب .
١١٢٨ / ٥٢٢	وفاة الآمر ، تعيين ابن عمه (فيما بعد الخليفة الفاطمى الحافظ) وصيا على ابنه الذى لم يولد بعد . الوزير قطيفة يسجن الحافظ .
١١٣٠ / ٥٢٤ - ٥٢٥	هروب الحافظ بمساعدة الحاجب يانيس . مقتل قطيفة ، الحافظ يعلن أنه خليفة الآمر ، حدوث انشقاق لأن مؤيدى الخلافة فى سلالة الآمر مباشرة رفضوا خلافة الحافظ . مقتل يانيس .
١١٣١ - ١١٣٢ / ٥٢٥ - ٥٢٦	محاولة لإعادة افتتاح قناة تصل للبحر الأحمر ، بهرام يصبح وزيرا بعد إعدام سلفه الحسن بن الحافظ .

١١٣٧ / ٥٣٢	تمرد الوزير رضوان .
١١٤٣ / ٥٣٧	إبرام معاهدة بين الفاطميين والنورمانديين .
١١٤٤ / ٥٣٩	ابن مصال قائما بأعمال الوزير .
١١٤٧ / ٥٤٢	وفاة الوزير السابق رضوان أثناء تمرد ضد الحافظ .
١١٤٨ / ٥٤٣	اضطرابات النزاريين في مصر .
١١٤٩ / ٥٤٤	الظافر يتولى الخلافة الفاطمية ، ابن مصال يعمل وزيرا لفترة قصيرة ، ويطيح به سالار .
١١٥٠ / ٥٤٥	الوزير الفاطمي سالار يقوم بمحاولة فاشلة للتقرب من نور الدين الحاكم الزنكي لشمال سوريا ، لمساعدته ضد الصليبيين . الأسطول الفاطمي يهاجم المدن الساحلية للصليبيين .
١١٥٣ / ٥٤٨	سقوط عسقلان ، آخر معاقل الفاطميين خارج مصر ، في يد الصليبيين ، النورمانديون يهاجمون مصر . مقتل سالار ، وعباس يصبح الوزير الجديد .
١١٥٤ / ٥٤٩	مقتل الظافر الخليفة الفاطمي على يد عباس وابنه الفائز يتولى الخلافة . نور الدين يستولي على دمشق . استدعاء صالح طلايع إلى القاهرة من البلاط الفاطمي لإقالة عباس .
١١٥٨ / ٥٥٣	صالح طلايع يقود حملة إلى فلسطين ، ويستولي على غزة والخليل من الصليبيين . البيزنطيون يطلبون مساعدة الفاطميين ضد النورمانديين في صقلية .
١١٦٠ / ٥٥٥	العاضد يتولى الخلافة الفاطمية ، وبالدوين الثالث ملك الصليبيين يهدد بغزو مصر وفرض جزية عليها لم تدفع .

١١٦١ - ١١٦٣ / ٥٥٦ - ٥٥٨ مقتل صالح طلايع ، وتعيين ابنه رزيق وزيرا . أماريك يغير على مصر مرتين ، ويتلقى الجزية .

١١٦٣ / ٥٥٨ شاور يأخذ الوزارة من زريق ، ويحصل عليها منه بالتالى ضرغام ، وشاور ينشد مساعدة نور الدين حاكم دمشق لاستعادة السلطة .

١١٦٤ / ٥٥٩ شيركوه ، قائد قوات نور الدين ، يغزو مصر باسم شاور ، الذى انقلب عليه . شيركوه يلاقى الصليبيين فى معركة بلبيس قبل انسحاب الجانبين من مصر .

١١٦٧ / ٥٦٣ الحملة الثانية لشيركوه على مصر . هزيمة الصليبيين على يد شيركوه فى الأشمونين أثناء دفاعهم عن وزارة شاور . استيلاء شيركوه على الإسكندرية ، وعين ابن أخيه صلاح الدين واليا عليها . تفاوض شيركوه وأماريك على انسحابهما معا من مصر عقب الحصار الناجح للأخير للإسكندرية . فرض جزية على مصر للصليبيين .

١١٦٨ / ٥٦٤ الصليبيون ينهبون بلبيس فى حملة على مصر إثر شكوك حول ولاء شاور ، وشاور يحرق الفسطاط كى يحول دون سقوطها فى يد الصليبيين . البلاط الفاطمى يطلب مساعدة نور الدين ضد الصليبيين . شيركوه يعود إلى مصر ، والصليبيون ينسحبون .

١١٦٩ / ٥٦٤ شيركوه يصبح وزيرا للعاضد ، وإعدام شاور بعد ذلك بفترة قصيرة . وفاة شيركوه وتعيين صلاح الدين وزيرا . صد الهجوم البيزنطى على السواحل المصرية .

١١٧٠ / ٥٦٦ زلزال فى سوريا ، وصلاح الدين يقود حملة على جنوبى فلسطين .

١١٧١ / ٥٦٧ مصر تعود سُنية المذهب قبيل وفاة العاضد آخر خليفة فاطمى بفترة وجيزة . بداية العصر الأيوبى .

١١٧١ - ١١٧٣ / ٥٦٧ - ٥٦٩ حملة غير حاسمة ضد الصليبيين فى سوريا . صلاح الدين ينسحب من حصار قلعة مونتريال .

١١٧٢ - ١١٧٣ / ٥٦٨ حملة أيوبية بقيادة توران شاه ، شقيق صلاح الدين ، ضد مؤيدى الفاطميين بالمنفى فى الصعيد . امتداد سيطرة صلاح الدين إلى جنوبى الجزيرة العربية بواسطة توران شاه ، بداية الاحتكاك بين نور الدين وصلاح الدين بشأن انسحاب صلاح الدين من حصار الكرك .

١١٧٤ / ٥٦٩ وفاة نور الدين زنكى ، صاحب السيادة الاسمية على صلاح الدين ، ووفاة الملك أماليك الصليبى القوى . صراع على السلطة فى سوريا ؛ وصلاح الدين يتولى السلطة فى دمشق . أسطول النورمانديين يهاجم مصر لكنه يلقى الهزيمة . قبيلة كنوز تغزو الصعيد ، ويقابلها العادل شقيق صلاح الدين . وحصار غير ناجح لحلب بواسطة صلاح الدين .

١١٧٥ / ٥٧٠ حصار حمص فى سوريا ، يتلوه استحواذ الأيوبيين على مزيد من الأراضى السورية . قوات الزنج تُمنى بالهزيمة فى حماة . هدنة بين الأيوبيين والزنج . صلاح الدين يعلن نفسه سلطان مصر وسوريا ويتلقى اعتراف الخليفة العباسى فى بغداد .

١١٧٦ / ٥٧١	قــوات الزنج تخـرق الهـدنة وتهـاجم جـيش صـلاح الدين قـرب حلب ، وبعـد هزيمة الزنج فى حلب ، تبـرم مـعاهدة بين إسـمـاعيل بن نور الدين والأيوبيين تعـترف بفتوحات صـلاح الدين وتسمح لإسـماعيل بالاستـمـرار حـاكما لحلب . هدنة بين الحشاشين والأيوبيين . الصليبيون يهزمـون جيوش الأيوبيين بقـيـادة توران شـاه فى وادى البـقـاع (لبنان) . البيزنطيون يتكبدون هزيمة ثقيلة على يد السلاجقة فى مـعركة مريوكفالوم ، أدت إلى مـزيد من ضعف قوة المسيحيين فى الشرق .
١١٧٧ / ٥٧٢	خرق التحـالف البيزنطى الصـليبى . صـلاح الدين يقود حملة فى فلسطين ويحاصر عسقلان . هزيمة كبيرة للأيوبيين على يد الصليبيين فى مونجزكارد ، تراجع صلاح الدين وجيشه إلى مصر .
١١٧٩ / ٥٧٤	جيـوش صـلاح الدين تهـزم جيوش بالدوين الرابع فى بانياس ومرجعيون بسوريا .
١١٨٠ / ٥٧٥ - ٥٧٦	القحط والمجاعة فى سوريا الأمر الذى يفرض هدنة على جميع الأطراف .
١١٨١ / ٥٧٧	رينالد دى شـاتيلون ، الفـارس الصـليبى ، يخـرق الهـدنة ويهـاجم قـافلة الحـجـاج المسلمين . وفـاة إسماعيل ، نجل نور الدين فى حلب .
١١٨٢ - ١١٨٣ / ٥٧٨	بداية حـملة أيوبيـة جـديدة فى سـوريا وفلسطين . رينالد يستأنف هجومه على ممتلكات الأيوبيين على سـواحل البحـر الأحـمر والحـجاز ، وغرق سفينة محملة بالحجاج قاصدة إلى مكة .

١١٨٣ / ٥٧٩ صلاح الدين يستولى على حلب أخيرا . حصار غير ناجح للكرك . تحصين القلعة بالقاهرة . حملات للأيوبيين فى شمال أفريقيا .

١١٨٤ / ٥٨٠ حصار الأيوبيين للكرك مرة أخرى . غارات على فلسطين .

١١٨٥ / ٥٨١ معاهدة بين صلاح الدين والصليبيين . جيوش صلاح الدين تستولى على ديار بكر ومايافاركين ، رغم بقاء الموصل بعيدا . هجوم على أسطول رينالد .

١١٨٦ / ٥٨٢ عز الدين أمير الموصل يصبح تابعا لصلاح الدين . رينالد يخرق الهدنة مع الأيوبيين بنهب قوافل الحجاج . استكمال بناء القلعة المقر الإدارى الجديد للأيوبيين فى القاهرة .

١١٨٧ / ٥٨٣ زحف كبير لصلاح الدين وجيوش الأيوبيين ضد الصليبيين . الاستيلاء على طبرية . الانتصار فى معركة حطين ، تبعه حصار عكا والجليل والسامراء ونابلس . الاستيلاء على يافا ، وسقوط صيدا وبيروت وعسقلان وغزة . الاستيلاء على القدس بعد حصار قليل .

١١٨٨ / ٥٨٤ سقوط اللاذقية وجبلة وشيوان نظرا لصمود الصليبيين أمام غارات الأيوبيين على المدن الساحلية . سقوط الكرك بعد حصار دام عاما كاملا ، الاستيلاء على الشوبك . صلاح الدين على رأس حملة فى شمالى سوريا .

١١٨٩ / ٥٨٥ حصار بوفورت القلعة الصليبية . جوى Guy ملك الصليبيين يزحف إلى عكا . تجمع جديد للصليبيين فى أوروبا .

١١٩٠ / ٥٨٦	قتال حول عكا بين الصليبيين والأيوبيين .
١١٩١ / ٥٨٧	يستعيد الصليبيون عكا بمساعدة تعزيزات قوية من أوروبا . هزيمة الأيوبيين فى معركة أرسوف . صلاح الدين ينهب عسقلان ليحول دون استخدامها قاعدة للصليبيين . مفاوضات ودية بين ريتشارد قلب الأسد والعادل (صفاء الدين) شقيق صلاح الدين .
١١٩٢ / ٥٨٨	الصليبيون يهددون القدس لكنهم ينسحبون إلى عسقلان التى أعادوا تحصينها . مفاوضات حول معاهدة بين العادل والصليبيين بشأن القدس والمزاعم الإقليمية . استيلاء الصليبيين على حصن للأيوبيين عند دارون بفلسطين . قتال ضار عند يافا ، أخيرا إبرام معاهدة بين الأيوبيين والصليبيين تنص على هدنة لمدة ٥ سنوات .
١١٩٣ / ٥٨٩	وفاة صلاح الدين ؛ تقسيم الأراضى بين أبنائه وأقاربه . العزيز يرث أراضى أبيه فى مصر ، والأفضل يتولى السلطة فى دمشق ، والظاهر فى حلب ، والعادل يقود حملة .
١١٩٤ / ٥٩٠	العزيز يغزو سوريا لكنه ينسحب بعد الاستيلاء على أراض فى فلسطين .
١١٩٦ / ٥٩٢	العادل يقيل ابن أخيه الأفضل من دمشق ويحكم باسم العزيز .
١١٩٧ / ٥٩٣	العادل يقود حملة فى سوريا ضد الصليبيين .
١١٩٨ / ٥٩٥	وفاة العزيز ، والمنصور يخلف أباه فى حكم مصر .
١١٩٩ / ٥٩٦	الأفضل المعزول يحصل على تأييد من مصر ، ويتحالف مع أخيه الظاهر أمير حلب ، ثم يحاصر الاثنان عمهما العادل فى دمشق قبل أن يدب بينهما الشقاق .

١٢٠٠ / ٥٩٦	العادل يطارد الأفضل حتى مصر ويهزمه فى معركة عند بلبيس ، ويعتلى السلطة فى مصر وسوريا . الظاهر يمنى بالهزيمة عند محاولته الاستيلاء على دمشق .
١٢٠٢ - ١٢٠٤ / ٥٩٩ - ٦٠١	الصليبيون يغزون القسطنطينية ثم ينهبونها ، وهو ما يسفر عن نتائج مريرة بين الجاليات المسيحية الشرقية والغربية .
١٢٠٧ - ١٢٠٨ / ٦٠٤	العادل يعيد تجديد القلعة بالقاهرة . الخليفة العباسى يعترف بسيادة العادل على مصر والشام .
١٢١٧ / ٦١٤	نشاط للصليبيين فى فلسطين . العادل يرسل جيشه .
١٢١٨ / ٦١٥	هجوم للصليبيين على دمياط على ساحل البحر المتوسط لمصر ، ويستولون على حصنها . وفاة العادل ، ويخلفه على مصر ابنه الكامل ، ويتولى المعظم - ابن آخر للعادل - السلطة فى سوريا .
١٢١٩ / ٦١٦	الصليبيون يحتلون دمياط تحت قيادة بيلاجيوس . اكتشاف مؤامرة ضد الكامل . تجريد القلاع والحصون الأيوبية فى فلسطين ومدينة القدس من تحصيناتها تحسبا لاستيلاء الصليبيين عليها . رفض بنود الصلح المقدمة من الكامل .
١٢٢١ / ٦١٨	جيوش الأيوبيين تهزم الصليبيين فى معركة المنصورة بدلتا النيل ؛ معاهدة صلح مدتها ٨ سنوات .
١٢٢٦ / ٦٢٣	الكامل يتفاوض مع فريدريك إمبراطور صقلية بينما يخطط لعزل أخيه المعظم .

١٢٢٧ / ٦٢٤	وفـــاة المعظم ، وابنه داود يتـــولى السلطة فى دمشق .
١٢٢٩ / ٦٢٦	بعد عدة شهور من المفاوضات إبرام معاهدة بين الكامل وفـريدريك إمـبـراطور صـقليـة ، تعطى لفـريدريك القـدس وعـددا من المدن فى فلسطين . إعادة توحيد الإمبراطورية الأيوبية ، بعد أن أخذ الأشـرف مظفـر الدين ، أمـيـر ديار بكر وشـقـيق الكامل دمشق من داود ، ليحكمها باسم الكامل .
١٢٣١ - ١٢٣٥ / ٦٢٩ - ٦٣٣	حـــملة للصـــالـح - نجل الكامل - على ســـوريا والعـراق . نشـاط للقـبـائل التـركيـة فى الأراضى الشرقية للأيوبيين .
١٢٣٨ / ٦٣٥	الكامل فى دمشق بعد أن ضـمـهـا وقمع مؤامـرة أخـيه إسـمـاعـيل ، الذى كان قد تولى السلطة فى دمشق عقب وفاة الأشرف . وفاة الكامل ، ويتولى حكم مصر ابنه العادل الثانى ، بينما يستعيد ابنه الآخر صالح دمشق من قريب متمرد آخر اسمه جـقـاق ، الذى اسـتـولى على المـــدينة إثر مـوت الكامل .
١٢٣٩ / ٦٣٦	إسماعيل يسترد دمشق ، والصالح يحوّل جيوشه صوب مصر .
١٢٤٠ / ٦٣٧	الصالح يستولى على السلطة فى مصر من أخيه العادل الثانى ، والصليبيون تحت قيادة تيبالد يلقـــون هزيمة فى غـــزة عـــام ١٢٣٩ / ٦٣٦ ، وينسحبون من فلسطين .
١٢٤٤ / ٦٤٢	الخوارزميون الأتراك - حلفاء الأيوبيين - يستولون على القـدس . مـعـركـة فى غـزة بين الصليـبـيين

والأيوبيين والخوارزميين . انتصار للجيش الأيوبى تحت قيادة بيبرس ثم حملة فى جنوب سوريا . خلافات مستمرة بين الصالح وعماد الدين والى دمشق خلال هذا العام .

١٢٤٥ / ٦٤٣ جيش الصالح يحاصر دمشق بمساعدة الخوارزميين . يستسلم إسماعيل ويتولى إمارة بعلبك .

١٢٤٦ / ٦٤٤ انقلاب الخوارزميين على الصالح ومؤازرتهم لإسماعيل فى محاولته لاستعادة دمشق . هزيمة الخوارزميين فى الطريق إلى حمص . تقهقر إسماعيل مرغما إلى بعلبك .

١٢٤٧ / ٦٤٥ استيلاء الأيوبيين على طبرية وعسقلان من الصليبيين .

١٢٤٨ / ٦٤٦ توران شاه – ابن الصالح – يقود حملة فى العراق .

١٢٤٩ / ٦٤٧ نزول الصليبيين بقيادة لويس التاسع فى دمياط .

١٢٥٠ / ٦٤٧ تقدم الصليبيين لملاقاة الأيوبيين فى معركة بالمنصورة . وفاة الصالح ؛ أرملته شجر الدر تخفى خبر وفاته ، وتبعث لوريثه توران شاه . بعد مفاوضات متقطعة منى الصليبيون بالهزيمة فى المنصورة ، مع أسر لويس التاسع وعدد من فرسانه ودفع فدية لإطلاق سراحهم . الحاكم الأيوبى لحلب يستولى على دمشق .

١٢٥١ / ٦٤٨ مقتل توران شاه على يد مماليك أبيه . السلطانة شجر الدر تتزوج من المملوك أيبك . الأشرف مظفر – أحد الأمراء الأيوبيين الشبان – يتولى السلطة اسميا لمدة عامين . بداية عصر المماليك البحرية .

١٢٥١ / ٦٤٨	أيبك يصد مواجهة أيوبية .
١٢٥٣ / ٦٥١	أيبك يحصل على اعتراف بوضعه فى مصر من الخليفة العباسى .
١٢٥٤ / ٦٥٢	اضطرابات فى مصر . محاولة انقلاب ضد أيبك .
١٢٥٥ / ٦٥٣	إبرام هدنة بين أيبك والصليبيين .
١٢٥٦ / ٦٥٤	المغول يخمدون أنصار النزاريين فى فارس أثناء زحفهم صوب العراق وسوريا .
١٢٥٧ / ٦٥٥	مقتل أيبك على يد أتباع شجر الدر ، ثم اغتيال شجر الدر بعد ذلك ، ويصبح على – نجل أيبك – السلطان . هزيمة موسى – الحاكم الأيوبى للكرك – فى هجوم على مصر .
١٢٥٨ / ٦٥٦	قبائل المغول بقيادة هولاكو تنهب بغداد وتدمرها . انتهاء الخلافة العباسية فى بغداد ومقتل الخليفة .
١٢٥٩ / ٦٥٧	المغول يدخلون سوريا . قطز يصبح السلطان بعد عزل على .
١٢٦٠ / ٦٥٨	المغول ينهبون حلب ودمشق ، احتلال نابلس وغزة . قطز يقود جيشا مملوكيا قويا تجاه مواقع المغول ، ويحتل غزة ويوقع بالمغول هزيمة كبيرة فى معركة عين جالوت . استعادة المماليك بالتالى لدمشق وحلب . مجزرة مغولية للمدافعين عن حلب انتقاما لموت قائدهم كتبغا نويون قبل فترة قصيرة من انسحابهم من سوريا . اغتيال قطز على يد قائد جيوشه بيبرس ، الذى أصبح السلطان . ضم سوريا .
١٢٦١ / ٦٥٩	إعادة تأسيس الخلافة العباسية بالقاهرة . بيبرس يهزم المملوك أمير سنجر الحلبى .

١٢٦٢ / ٦٦٠	استعادة الكرك من الحاكم الأيوبى موسى (المغيث عمر) .
١٢٦٣ / ٦٦٠	حملة بقيادة بيبرس فى فلسطين .
١٢٦٤ / ٦٦٢	بيبرس يضم حمص . عقد علاقات تجارية وصلات أخرى مع عدد من الدول الأوروبية .
١٢٦٥ / ٦٦٤	استيلاء بيبرس على قيسارية وحيفا .
١٢٦٦ / ٦٦٤	بيبرس يفتح الجليل . سقوط طورون وصفد فى أيدى المماليك . القائد العسكرى قلاوون يستولى على كيليكيا .
١٢٦٨ / ٦٦٦	سقوط يافا وكراس وبوفورت وأنطاكية فى يد بيبرس . الموافقة على عرض بيبرس بهدنة لمدة عام واحد .
١٢٦٩ / ٦٦٧	بيبرس يهزم الصليبيين خارج عكا .
١٢٧١ / ٦٦٩	حملات لبيبرس فى سوريا . عرض من الصليبيين لهدنة مدتها ١٠ سنوات . بيبرس يضع حدا لنشاط المغول فى سوريا . إرسال الأسطول المملوكى إلى قبرص إلا أنه يلقى الهزيمة فى ليماسول .
١٢٧٢ / ٦٧٠	عقد معاهدة صلح مع عكا ، تمنح الصليبيين حقوقا لمدة عشر سنوات فى المنطقة الساحلية بين عكا وصيدا . إخماد الحشاشين .
١٢٧٥ / ٦٧٣ – ٦٧٤	حملات للمماليك فى النوبة وأرمينيا .
١٢٧٦ / ٦٧٥	بداية حملة بقيادة بيبرس فى آسيا الصغرى . انسحاب بيبرس بعد معركتين ناجحتين ضد المغول .
١٢٧٧ / ٦٧٦	بركخان – ابن بيبرس – يصبح سلطانا للمماليك .

١٢٧٩ - ١٢٨٠ / ٦٧٨	سلامش يحل محل بركخان ، وإقالة سلامش من السلطة على يد قلاوون . وقلاوون يضع حدا لتحديات سنقر الأشرف ومماليك سوريا ؛ جيوش المغول تهاجم حلب ، ثم تنسحب من سوريا بينما قلاوون يحشد قواته .
١٢٨١ / ٦٧٩ - ٦٨٠	قلاوون يحصل على ولاء سنقر . هدنة بين المماليك وفرسان الهيكل . هزيمة المغول فى معركة بحمص .
١٢٨٣ / ٦٨٢	تجديد هدنة المماليك مع عكا ، مع الاحتفاظ بأغلب ممتلكات الصليبيين على الساحل .
١٢٨٥ / ٦٨٤	قوات المماليك تستولى على حصن مرقب التابع للصليبيين والمتحالف مع المغول بعد حصاره . حاكم صور الصليبى يوقع هدنة مع المماليك .
١٢٨٧ / ٦٨٦	اللاذقية تسقط فى يد المماليك .
١٢٨٨ / ٦٨٧	قلاوون يسعى لجذب تجارة الشرق .
١٢٨٩ / ٦٨٨	حملة لجيوش المماليك على النوبة . خرق هدنة مع الصليبيين والاستيلاء على طرابلس ، تجديد الهدنة الخاصة بحماية وضع الصليبيين فى عكا .
١٢٩٠ / ٦٨٩	وصول الصليبيين الإيطاليين إلى عكا . اضطهاد وقتل السكان المسلمين بالمدينة . قلاوون يستعد ليزحف إلى عكا لكن يدركه الموت فى بداية الحملة ويصبح ابنه خليل سلطانا . وخليل يقمع مؤامرة ضده بالقاهرة .
١٢٩١ / ٦٩٠	خليل يرفض عرض الصليبيين بالتفاوض حول عكا ، ويطردهم منها بعد معركة كبيرة . سقوط جميع المدن الساحلية للصليبيين وهى صور وصيدا وبيروت . حملة أخرى ضد حيفا والحصون الصليبية .

١٢٩٣ / ٦٩٢	غارة للصليبيين على الإسكندرية . خليل يأمر بزيادة حجم الأسطول المصرى استعدادا للهجوم على القواعد البحرية الصليبية فى قبرص . اغتيال خليل .
١٢٩٤ / ٦٩٣	الناصر محمد – شقيق خليل – يصبح سلطان المماليك .
١٢٩٥ / ٦٩٤	كتبغا يعزل الناصر محمد . وباء يتفشى فى مصر .
١٢٩٧ / ٦٩٦٦	لاجين يقيل كتبغا .
١٢٩٩ / ٦٩٨	جناح مملوكى يعزل لاجين ويعيد تنصيب الناصر محمد سلطانا . المغول يتقدمون إلى سوريا ويستولون على حمص ودمشق .
١٣٠٠ / ٦٩٩	المماليك يستعيدون أراضيهم فى سوريا مع انسحاب المغول ، وحملة للمماليك ضد حلفاء المغول فى سوريا ، ويهاجمون أرمينيا .
١٣٠٢ / ٧٠١	تأهب المغول لهجوم جديد على سوريا .
١٣٠٣ / ٧٠٢	القائد المملوكى بيبرس الثانى يهزم المغول فى معركة مرج الصفار . زلزال عنيف يضرب مصر .
١٣٠٤ / ٧٠٣	حملة مملوكية على النوبة .
١٣٠٨ / ٧٠٧	عودة ظهور المغول فى سوريا ، ويزحفون صوب القدس ، لكنهم ينسحبون .
١٣٠٩ / ٧٠٨	بيبرس الثانى يقيل الناصر محمد ، ويصبح سلطان البلاد . بيبرس يواجه بقوة تحديات الناصر محمد عندما يستخدم منفاه لجمع جيش من أنصاره . بيبرس يهرب إلى القاهرة .
١٣١٠ / ٧٠٩	الناصر محمد يستعيد عرشه .
١٣١١ / ٧١١	حملة مصرية جديدة على النوبة .
١٣٢٠ / ٧٢٠	ثورات قبطية فى مصر .

١٣٢٣ / ٧٢٣	الجيوش المملوكية تحتل دنقلة . هدنة بين أرمينيا ومصر .
١٣٣٠ / ٧٣١	إجبار البيزنطيين على الاعتراف بالانتصارات العثمانية التركية فى بورصه وفى شمال غربى الأناضول فى أعقاب هزيمتهم عند محاولة استعادة هذه المنطقة .
١٣٤٠ / ٧٤٠	أبو بكر يصبح سلطان المماليك إثر وفاة أبيه الناصر محمد .
١٣٤١ / ٧٤٢	كوچك يصبح السلطان بعد إقالة أخيه أبوبكر بواسطة الوزير قوصون .
١٣٤٢ / ٧٤٣	أحمد يتولى منصب السلطان بعد عزل أخيه كوچك عقب سقوط قوصون من السلطة ، ثم يتولى إسماعيل منصب السلطان بعد إقالة البلاط المملوكى لأخيه أحمد .
١٣٤٤ / ٧٤٥	إسماعيل يقود حملة ضد أخيه أحمد ومؤيديه فى الكرك .
١٣٤٥ / ٧٤٦	شعبان يصبح السلطان بعد وفاة أخيه إسماعيل .
١٣٤٦ / ٧٤٧	حاجى الأول يصبح السلطان بعد اغتيال أخيه شعبان .
١٣٤٧ / ٧٤٨	حسن يتولى سلطان البلاد بعد عزل أخيه حاجى الأول .
١٣٤٨ / ٧٤٩	تناقص حاد فى عدد السكان والمماليك نتيجة انتشار وباء الطاعون والمجاعة التى أعقبته .
١٣٥١ / ٧٥٢	صالح يصبح السلطان بعد إقالة أخيه حسن ، وسرعان ما دب الشقاق بين مجموعة المماليك المؤيدة له .

١٣٥٤ / ٧٥٥	إعادة حسن للسلطة بعد عزل أخيه صالح .
١٣٥٧ / ٧٥٨	الأتراك العثمانيون يعبرون إلى أوروبا للمرة الأولى .
١٣٦٠ / ٧٦١	ازدياد هيمنة العثمانيين على الأراضى التى يسيطرون عليها فى البلقان .
١٣٦١ / ٧٦٢	محمد يتولى منصب السلطان إثر اغتيال عمه حسن .
١٣٦٣ / ٧٦٤	شعبان الثانى سلطانا للبلاد عقب إقالة ابن عمه محمد .
١٣٦٥ / ٧٦٦	الصليبيون يهجمون على الإسكندرية ، وينهبونها بوحشية أثناء انسحابهم بينما كان الجيش المملوكى يتجه إلى المدينة . الأتراك العثمانيون يزحفون شمالا إلى البلقان . القوات المصرية فى النوبة .
١٣٦٦ / ٧٦٨	ثورة ضد الأمير يلبغا ، أحد أصحاب السطوة فى البلاط المصرى .
١٣٧٠ / ٧٧٢	توقيع معاهدة صلح بين المماليك والصليبيين فى قبرص .
١٣٧١ / ٧٧٣	حملة للأتراك العثمانيين جنوبى الصرب .
١٣٧٥ / ٧٧٧	أرمينيا تسقط فى يد المماليك .
١٣٧٦ / ٧٧٨	على يصبح السلطان بعد اغتيال أبيه شعبان الثانى .
١٣٨٠ / ٧٨٢	تيمور – الذى قاد غزوا من قبائل آسيا الوسطى – يتولى السلطة فى فارس .
١٣٨٢ / ٧٨٣	حاجى الثانى يصبح السلطان بعد موت أخيه على .

١٣٨٢ / ٧٨٤	برقوق يتولى سلطان البلاد - كأول سلطان من المماليك البرجية (أو الشراكسة) - بعد عزل حاجى الثانى .
١٣٨٥ / ٧٨٨	الأتراك العثمانيون يستولون على صوفيا (بلغاريا) . وتيمور فى القوقاز .
١٣٨٧ / ٧٨٩	تيمور وجيشه على الحدود السورية . استياء بين أمراء المماليك فى سوريا .
١٣٨٩ / ٧٩١	حاجى الثانى يعود للعرش سلطانا للمماليك عقب إقالة سلفه برقوق بواسطة يلبغا ، الأمير المملوكى السورى .
١٣٩٠ / ٧٩٢	برقوق يستعيد منصبه كسلطان للمماليك ويطرد مناوئيه من القاهرة .
١٣٩٣ / ٧٩٥	صلات بين المماليك والعثمانيين مع تقدم تيمور .
١٣٩٤ / ٧٩٦	حملة للأتراك العثمانيين فى اليونان .
١٣٩٦ / ٧٩٩	الأتراك العثمانيون يهزمون ملك المجر فى معركة عند نيكوبوليس على الدانوب .
١٣٩٩ / ٨٠١	فرج يصبح سلطان المماليك عقب وفاة أبيه برقوق . اضطرابات فى سوريا مع بدء اعتداءات جديدة لجيوش تيمور على حدود سلطنة المماليك . العثمانيون يحتلون ملاطية على الحدود الشرقية للشام . انقسام بين المماليك والعثمانيين فى مواجهة تقدم تيمور .
١٤٠٠ / ٨٠٣	تيمور يدخل الأراضى المملوكية ويستولى على ملاطية وبغداد ثم حلب .
١٤٠١ / ٨٠٤	دمشق تسقط فى يد تيمور ويلحق بها تدميرا هائلا وخسائر جسيمة فى الأرواح . فرج يتفاوض مع تيمور.

١٤٠٢ / ٨٠٥	هزيمة الأتراك العثمانيين من تيمور وجيشه في معركة قرب أنقرة .
١٤٠٣ / ٨٠٦	وباء ومجاعة يضربان مصر .
١٤٠٤ / ٨٠٧	تيمور ينسحب إلى آسيا الوسطى .
١٤٠٥ / ٨٠٨	إقالة فرج من السلطنة مؤقتا بواسطة أخيه عبد العزيز بتأييد من جناح مملوكي ، وفرج يستعيد منصبه بعد قليل . وفاة تيمور تبعد شبح التهديدات بغزوات جديدة من آسيا الوسطى .
١٤١١ / ٨١٤	ثورة شيخ الأمراء ونوروز ضد فرج . مجاعة شديدة ومستمرة في مصر وسوريا .
١٤١٢ / ٨١٥	المستعين – الخليفة العباسي بمصر – يصبح سلطان البلاد لمدة ٦ شهور إثر وفاة فرج ، وفي النهاية يصبح المؤيد شيخ سلطانا . استعادة النظام في مصر والأقاليم ، رغم استمرار المجاعة طوال عصر المؤيد شيخ .
١٤١٣ / ٨١٦	محمد الأول سلطان الأتراك العثمانيين يبدأ إعادة توحيد الأراضي العثمانية .
١٤١٤ / ٨١٧	إبرام معاهدة لمناهضة القرصنة بين مصر وقبرص .
١٤١٩ / ٨٢٢	حملات بقيادة إبراهيم – ابن المؤيد شيخ – ضد الجيوش التيمورية قرب الحدود الشمالية للأراضي المملوكية .
١٤٢١ / ٨٢٤	اضطرابات هائلة في مصر بعد وفاة المؤيد شيخ ، ويتولى ابنه أحمد الحكم مؤقتا قبل أن يخلعه ططر ، وبعد موت ططر يتولى محمد منصب السلطان .

١٤٢٢ / ٨٢٥	صعود برسباى كسلطان مملوكى جديد إثر صراع على السلطة ؛ وفى الشمال فرض الأتراك العثمانيون حصارا على القسطنطينية .
١٤٢٣ / ٨٢٦	برسباى يفرض احتكارا على تجارة السكر بسبب استمرار انهيار الأوضاع الاقتصادية بمصر .
١٤٢٥ / ٨٢٨	المماليك يستولون على وظائف الجمارك فى جدة للحصول على عائدات أكبر من التجارة الشرقية . تقوية مواقع المماليك بالحجاز . برسباى يحظر تداول العملات الأجنبية بمصر .
١٤٢٦ - ١٤٢٧ / ٨٢٩ - ٨٣٠	المماليك يعيدون فتح قبرص وينهبونها .
١٤٢٩ / ٨٣٢	برسباى يفرض احتكارا على تجارة التوابل .
١٤٣٠ / ٨٣٣	العثمانيون يستولون على مقدونيا وتسالونيكا مع استمرار توسعاتهم الإقليمية . مجاعة ووباء يضربان مصر .
١٤٣٢ / ٨٣٥	حملة لجيوش المماليك فى سوريا وبلاد مابين النهرين .
١٤٣٣ / ٨٣٦	معاهدة بين المماليك وقبائل التركمان تنهى فترة من الأعمال العدائية بينهما .
١٤٣٥ - ١٤٣٦ / ٨٣٩	الأتراك العثمانيون يستولون على ألبانيا .
١٤٣٧ / ٨٤١	يوسف بن برسباى يتولى السلطنة بعد موت أبيه .
١٤٣٨ / ٨٤٦	انتهاء حكم يوسف بعد ٣ شهور على يد مربِّيه جقمق ، الذى أصبح السلطان . قمع تمرد فى مصر . البيزنطيون يسعون من أجل تحالف أو اتحاد مع روما كإجراء دفاعى إزاء الطوق العثمانى .

١٤٤٣ / ٨٤٧	في أعقاب مكاسب الأتراك العثمانيين في أراضي مقدونيا وترانسلفانيا والمعارك على الحدود المجرية ، الصليبيون يشنون هجوما على العثمانيين .
١٤٤٤ / ٨٤٨	السلطان جقمق يخمد مزيدا من الاضطرابات والثورات في مصر وسوريا . هجوم بحرى غير ناجح للمماليك على رودس ، وفى الشمال : الأتراك العثمانيون يلحقون هزيمة ساحقة بالصليبيين الأوروبيين وحلفائهم فى فارنا .
١٤٤٨ / ٨٥٢	توسعات في الأراضي التركية العثمانية في البلقان .
١٤٥٣ / ٨٥٧	عثمان بن جقمق يتولى منصب السلطان عقب وفاة أبيه ، ويستولى عليها إينال إثر إقالة عثمان . الأتراك العثمانيون يحتلون القسطنطينية . انتهاء الإمبراطورية البيزنطية .
١٤٥٤ / ٨٥٨	اضطرابات فى أراضى المماليك بالأناضول .
١٤٥٥ / ٨٥٩	إينال يقمع ثورة ضد حكمه فى مصر .
١٤٥٩ / ٨٦٣	العثمانيون يضمون الصرب .
١٤٥٩ / ٨٦٤	انتهاء محاولات إينال غير الناجحة لفرض ولاية تابعة له فى قبرص . الأتراك يستولون على موريا .
١٤٦١ / ٨٦٥	إينال يكفل الخلافة لابنه أحمد . خوش قدم يطيح بأحمد من الحكم .
١٤٦٦ - ١٤٧٠ / ٨٧٠ - ٨٧٥	نشوب نزاع بين العثمانيين والمماليك حول إمارة ذى القدر فى وسط الأناضول ، إذ يسعى العثمانيون للسيطرة عليها بينما المماليك يدعمون الحكام المحليين ، وفى النهاية فرض العثمانيون هيمنتهم على المنطقة .

١٤٦٧ / ٨٧٢	بلباى يتولى السلطنة عقب وفاة سلفه خوش قدم .
١٤٦٧ - ١٤٦٨ / ٨٧٢	تمربغا الرومى يصبح السلطان بعد إقالة بلباى ، وتمربغا يتخلى عن السلطة لحليفه قايتباى . بداية حرب دامت أربع سنوات مع ألبستان فى آسيا الصغرى .
١٤٧٥ / ٨٨٠	الأتراك العثمانيون يستولون على جنوبى القرم .
١٤٧٩ / ٨٨٤	الأتراك العثمانيون ينهون حربا مع البندقية دامت ١٦ عاما .
١٤٨٠ / ٨٨٥	الأتراك العثمانيون يستولون على أوترانتو جنوبى إيطاليا .
١٤٨١ / ٨٨٦	قايتباى يأوى جم - المطالب بالسلطنة العثمانية - جالبا على نفسه غضب شقيق جم . بايزيد الثانى يصبح السلطان العثمانى الجديد .
١٤٨٢ / ٨٨٧	الأمير جم يقود حملة على الأناضول بمؤازرة قايتباى .
١٤٩٠ / ٨٩٥	انهيار حاد فى الأوضاع الاقتصادية بمصر . قايتباى يفرض ضرائب مالية لتعويض عجز الميزانية .
١٤٩١ / ٨٩٦	انتهاء ست سنوات من الأعمال العدائية بين المماليك والعثمانيين . واستمرار هيمنة المماليك على قيصرية وكيليكيا فى إطار اتفاقية مع بايزيد .
١٤٩٢ / ٨٩٧	وباء بالغ الشدة يكتسح مصر .
١٤٩٥ / ٩٠٠	صراعات بين قطاعات من المماليك تجلب الفوضى فى مصر وسوريا .
١٤٩٦ / ٩٠١	ناصر محمد الثانى يصبح السلطان بعد وفاة أبيه قايتباى .

١٤٩٦ / ٩٠١ - ٩٠٢	نشوب حرب بين العثمانيين وبولندا للسيطرة على مولدافيا .
١٤٩٨ / ٩٠٣	قنصوة الأشرف يصبح السلطان إثر مقتل ابن أخيه ناصر محمد الثانى . الرحالة البرتغالى فاسكو دا جاما يكتشف مسارا للهند ، ليبدأ تدخل أوروبى مباشر فى تجارة التوابل التى كان يحتكرها المماليك فى السابق .
١٤٩٩ / ٩٠٤	ثورة بين القوات العسكرية للمماليك . اضطرابات داخلية عامة فى مصر .
١٥٠٠ / ٩٠٥	جانبلاط يتولى منصب السلطان بعد إقالة قنصوة الأشرف . العثمانيون يتقدمون إلى القرم . البرتغاليون ينشئون وجودا لهم فى كلكتا.
١٥٠١ / ٩٠٦	طومان باى الأول يصبح السلطان بعد عزل جانبلاط ، ثم يتولى قنصوة الأشرف السلطنة بعد إزاحة طومان باى من المنصب .
١٥٠٢ - ١٥٠٣ / ٩٠٧ - ٩٠٨	إبرام معاهدات بين الأتراك العثمانيين والبندقية والمجر .
١٥٠٥ / ٩١١	البرتغاليون يستولون على سوقطرة فى خليج عدن . وسفن المماليك تتعرض بشكل متزايد لمضايقات البرتغاليين .
١٥٠٨ / ٩١٤	الغورى يرسل الأسطول المملوكى إلى الهند .
١٥٠٩ / ٩١٥	البرتغاليون يوقعون بالمماليك هزيمة بحرية كبيرة . مواجهات بحرية بين المماليك والبرتغاليين تتجدد فى السنوات التالية .
١٥١٢ / ٩١٨	سليم الرهيب يصبح السلطان العثمانى الجديد .

١٥١٤ / ٩٢٠	الأتراك العثمانيون يهزمون الشاه الصفدى الفارسى فى تشالديران وانتهاء ١٢عاما من تحدى قوتهم .
١٥١٥ / ٩٢١	العثمانيون يستولون على ديار بكر .
١٥١٦ / ٩٢٢	العثمانيون بقيادة سليم يزحفون على سوريا . هزيمة المماليك فى معركة مرج دابق . موت السلطان قنصوه الغورى فى المعركة . تراجع قوات المماليك إلى مصر وطومان باى الثانى يصبح السلطان .
١٥١٧ / ٩٢٢ – ٩٢٣	القاهرة تسقط فى أيدى العثمانيين بقيادة سليم . طومان باى يفشل فى الدفاع عن القاهرة . تعيين الوالى المملوكى السابق لسوريا – خاير بك – واليا على مصر . انفصال مصر إداريا عن سوريا . تجديد المعاهدات التجارية القائمة بين مصر وأوروبا .
١٥٢٠ / ٩٢٦	استيلاء العثمانيين على ميناء سواكن على البحر الأحمر .
١٥٢٢ / ٩٢٨ – ٩٢٩	وفاة خاير بك . اضطرابات فى مصر ؛ استيلاء العثمانيين على رودس .
١٥٢٤ / ٩٣٠	تمرد أحمد باشا – الوالى العثمانى فى مصر .
١٥٢٥ / ٩٣١	قدوم إبراهيم باشا الوزير العثمانى إلى مصر ؛ لاستعادة النظام . إدخال القوانين العثمانية إلى مصر .
١٥٢٦ / ٩٣٢	إجراء أول مساحة تفصيلية عثمانية لأراضى مصر .
١٥٢٨ / ٩٣٤	تجديد اتفاقيات امتيازات أجنبية بين مصر وأوروبا ، لكن تم وضع مصر ضمن اتفاقيات الامتيازات الأجنبية العثمانية مع أوروبا .

١٥٣٠ / ٩٣٦	تجميع الأسطول المصرى بواسطة الوالى العثمانى سليمان باشا .
١٥٣٤ / ٩٤١	العثمانيون يستولون على تونس مؤسسين قاعدة بحر متوسطية بها .
١٥٣٨ / ٩٤٥	سليمان باشا - أثناء خدمته فترة ثانية كوال عثمانى لمصر - يستولى على ميناء عدن .
١٥٤١ / ٩٤٨	البرتغاليون يهجمون على ميناء سواكن بالبحر الأحمر ، إلا أن هجومهم على السويس باء بالفشل .
١٥٥٠ / ٩٥٧	مراجعة المسح التفصيلى العثمانى لأراضى مصر .
١٥٥١ / ٩٥٨	استيلاء العثمانيين على طرابلس (ليبيا) .
١٥٦٦ / ٩٧٤	فشل العثمانيين فى مالطة رغم طول الحصار .
١٥٦٧ / ٩٧٥	بدء ولاية سنان باشا فى مصر .
١٥٦٩ / ٩٧٧	سنان باشا يقود حملة على اليمن باسم السلطان العثمانى .
١٥٧٠ / ٩٧٨	بداية حملة عثمانية على قبرص دامت ٣سنوات .
١٥٧٤ / ٩٨٢	ولاية مسيح باشا فى مصر .
١٥٧٦ / ٩٨٤	وضع الصعيد تحت الإدارة العثمانية المباشرة .
١٥٨٦ / ٩٩٤	ثورة عسكرية بواسطة فرق السباهية فى الحامية العثمانية فى مصر . إيداع والى مصر العثمانى السجن . الأتراك العثمانيون يتوسعون تدريجيا فى الشرق حتى أراضى الفرس .
١٥٨٩ / ٩٩٧	اضطرابات جديدة بين القوات العسكرية العثمانية بمصر .

١٥٩٨ / ١٠٠٧	تمردات جديدة لفرق السباهية في مصر .
١٦٠١ / ١٠١٠	مـزيد من الاضطرابات داخل الحامية العثمانية بمصر .
١٦٠٢ - ١٦١٨ / ١٠١٢ - ١٠٢٧	الحرب العثمانية الفارسية .
١٦٠٥ / ١٠١٣ - ١٠١٤	اغتيال الوالي العثماني في مصر إبراهيم باشا على يد السباهية .
١٦٠٧ / ١٠١٦	ثورة في صفوف القوات العثمانية بمصر . والوالي العثماني الجديد محمد باشا يبدأ حملة قمع شرسة .
١٦٠٩ / ١٠١٧ - ١٠١٨	القوات العثمانية المتمردة ، بما فيهم السباهية ، تنشط في الدلتا ، وفي النهاية يتمكن محمد باشا من إخضاعهم للنظام .
١٦١٠ / ١٠١٩	إعلان قوانين عثمانية جديدة بمصر .
١٦١٨ - ١٦٢٢ / ١٠٢٧ - ١٠٣١	رغم استمرار القتال مع الفرس ، تستمر الاضطرابات داخل البلاط العثماني فترة من الزمن ، ومقتل السلطان عثمان الثاني في ١٦٢٢ / ١٠٣١ .
١٦١٩ / ١٠٢٧ - ١٠٢٨	وباء كاسح ومجاعة في أنحاء مصر .
١٦٢٣ / ١٠٣٢	القوات العثمانية بمصر تنجح في رفض تعيين بديل لمصطفى باشا الوالي العثماني ، وعودة علي باشا المعين الجديد من قبل اسطنبول .
١٦٣٠ / ١٠٣٩	بروز جناح الفقارية داخل البكوات بمصر .
١٦٣١ / ١٠٤٠	إجبار البكوات للوالي العثماني موسى باشا على الاستقالة ، ويتولى رضوان زعيم الفقارية منصب أمير الحج .
١٦٢٥ - ١٦٣٨ / ١٠٤١ - ١٠٤٥	بعد سلسلة من المعارك يستعيد العثمانيون الأراضي العراقية التي سلبها الفرس قبل ٥١ عاما مضت .

١٦٣٩ / ١٠٤٩	توقيع معاهدة صلح بين العثمانيين والفرس لترسيم الحدود المشتركة بينهما .
١٦٤٠ / ١٠٥٠	محاولة غير ناجحة من الوالي العثماني لقمع رضوان .
١٦٤٣ / ١٠٥٣	تفشى وباء فى مصر تلته مجاعة .
١٦٤٧ / ١٠٥٧	جناح الفقارية يتفوق على الجناح الآخر للبكوات بمصر وهم القاسمية ما إن تم إيداع قنصوة زعيم القاسمية السجن ثم قتله .
١٦٥٦ / ١٠٦٧	وفاة رضوان زعيم الفقارية ، وبداية انهيارهم . العثمانيون يستأنفون حصارا لكريت دام ٢١عاما .
١٦٥٩ / ١٠٧٠	حملة تضم الوالى العثماني والقاسمية ضد الفقارية بالصعيد .
١٦٦٠ / ١٠٧١	حظر الفقارية بقرار من مصطفى باشا الوالى العثماني ، وسيطرة أحمد بك القائد البوشناقى لجناح القاسمية بين البكوات بمصر .
١٦٦٢ / ١٠٧٣	اغتيال أحمد بك زعيم القاسمية ، بأوامر من الوالى العثمانى .
١٦٨٣ / ١٠٩٤	استئناف حملة عثمانية على وسط أوروبا استمرت ٢٦ عاما .
١٦٩٢ / ١١٠٣	عودة ظهور جناح الفقارية بقيادة إبراهيم بك كقوة مهيمنة بين البكوات بمصر ، بالتحالف مع قائد فرق الإنكشارية العثمانيين بمصر كوچك محمد .
١٦٩٤ / ١١٠٥	وباء ومجاعة يضربان مصر . اغتيال كوچك محمد ، وتورط مصطفى القصدوغلى .
١٦٩٥ / ١١٠٦	انحسار نفوذ الفقارية إثر موت قائدهم إبراهيم بك .

١٦٩٨ / ١١٠٩ – ١١١٠	الإنكشارية تثير مشاكل فى القاهرة .
١٦٩٩ / ١١١٠	السلطان العثمانى يعقد معاهدة كارلوفتز مع الدول الأوروبية ، ويفقد معظم مزاعمه الإقليمية ضد المجر .
١٧٠٦ / ١١١٨	فرق الإنكشارية فى مصر تشارك فى اضطرابات جديدة . قيادة الإنكشارية تدخل فى صراع مع أفرنج أحمد ، حليف جناح الفقارية داخل البكوات بمصر .
١٧١١ / ١١٢٣	اندلاع عصيان مسلح كبير : بكوات الفقارية والقاسمية مع حلفائهم فى الفرق العثمانية يتقاتلون على السيادة ، وبعد ٧٠ يوما من المعارك والمداولات بين الجناحين يتأكد انتصار القاسمية . إسماعيل بك وأبو شنب زعيما القاسمية يبسطان نفوذهما على البكوات .
١٧١٤ / ١١٢٦	إسماعيل بك يرتب لاغتيال قيطس بك زعيم الفقارية .
١٧١٨ / ١١٣٠	وفاة " أبوشنب " تفسح الطريق أمام إسماعيل بك لينفرد بقيادة القاسمية ، تصاعد التوترات نظرا لأن أنصار " أبوشنب " وجدوا أنفسهم متوارين داخل البكوات . وفى أوروبا : استطاع العثمانيون استعادة وضعهم فى موريا ، التى فقدوها بمقتضى اتفاقية كارلوفتز ، بعد أن هزموا حكام إمارة البندقية .
١٧٢٤ / ١١٣٧	اغتيال إسماعيل بك . صراعات على السلطة استمرت ٦سنوات بين البكوات فى مصر . خرق تحالف قصير الأجل بين جماعة " أبوشنب " فى القاسمية بقيادة شركس بك والفقارية بقيادة " ذوالفقار " .

١٧٣٠ / ١١٤٣	آخر صراع بين القاسمية والفقارية . وفاة شركس بك عقب معركة واغتيال " ذو الفقار " ، وبروز الفقارية كسلطة مهيمنة بين البكوات تحت قيادة عثمان بك ، وينشط جناح القصدوغلية بقيادة إبراهيم كخيا كمنافس لحلفائهم السابقين الفقارية .
١٧٣٩ / ١١٥٢	شقاق بين قائد القصدوغلية إبراهيم كخيا وعثمان فى أعقاب محاولة اغتيال . وعثمان يرحل عن مصر . وفى أوروبا : استطاع العثمانيون استعادة الأراضى الصربية بعد هزيمتهم للنمساويين فى معركة .
١٧٤٦ / ١١٥٩	بعد تجدد عداء الفرس للعثمانيين ، تم إرغام السلطان العثمانى على الاعتراف بالحدود المعينة بين الأراضى العثمانية وأراضى الفرس منذ عام ١٦٣٩ / ١٠٤٩
١٧٤٨ / ١١٦١	جناح المماليك القصدوغلية بقيادة إبراهيم كخيا يتحالف مع جناح صغير بقيادة رضوان كخيا ليحصلوا على الأغلبية فى مجلس البكوات من خلال ممثليهم .
١٧٥٤ / ١١٦٨	وفاة إبراهيم كخيا ؛ اضطرابات على مدى السنوات الست التالية داخل مجلس البكوات .
١٧٥٧ / ١١٧١	على بك الكبير يصبح شيخ البلد - أكبر منصب بين البكوات فى مصر .
١٧٦٠ / ١١٧٣	عبد الرحمن كخيا زعيم المماليك القصدوغلية يقيل على بك الكبير وينصب على بك "بولوت كابان " (ماسك السحاب) شيخا للبلد (ملحوظة هامة : أصبح كل من يتولى منصب شيخ البلد من الآن فصاعدا يسمى على بك) .

١٧٦٣ / ١١٧٦	على بك يحوز السيادة بين البكوات المصريين .
١٧٦٦ / ١١٨٠	طرد على بك مؤقتا ونفيه بواسطة المملوكين كشكش وخليل بك .
١٧٦٧ / ١١٨١	على بك -بالتحالف مع صالح بك آخر زعيم القاسمية وبمساعدة همام زعيم الهوارة -يهزم خليل وكشكش فى معركة ، ويستعيد السلطة فى القاهرة .
١٧٦٨ / ١١٨٢	على بك يستصدر أمرا بطرد الوالى العثمانى لمصر ، ويحصل على اعتراف بسيطرته الفعلية على مصر من الباب العالى العثمانى . توجيه حملة إلى غزة لملاحقة خليل وكشكش . اغتيال صالح بك .
١٧٦٨ - ١٧٧٤ / ١١٨٢ - ١١٨٨	اندلاع الحرب العثمانية الروسية . تدمير الأسطول العثمانى مبكرا فى الحرب ، والاعتراف بتقدم روسيا التدريجى فى الأراض العثمانية بمقتضى معاهدة كوتشك قينارجى فى ١٧٧٤ / ١١٨٨
١٧٦٩ / ١١٨٣	سحق تمرد للهوارة فى الصعيد على يد قوات على بك .
١٧٧٠ - ١٧٧١ / ١١٨٤ - ١١٨٥	أبو الدهب- قائد جيوش على بك يقود حملة إلى سوريا . تشجيع البلاط العثمانى " لأبو الدهب " على الانقلاب ضد على بك .
١٧٧٢ / ١١٨٦	أبو الدهب يطرد على بك من مصر ، ويصبح أبو الدهب شيخ البلد وواليا لمصر باسم الباب العالى العثمانى (رسميا من ١٧٧٣ / ١١٨٧) .
١٧٧٣ / ١١٨٧	وفاة على بك أثناء محاولته استعادة السلطة فى مصر .

١٧٧٥ / ١١٨٩	حملة بقيادة " أبو الدهب " في فلسطين . وفاة " أبو الدهب " . صراع بين البكوات في مصر على السلطة . توقيع معاهدة صلح بين السلطان العثماني والروس تمنح للروس حقوقا في الأراضي والملاحة . تأسيس نظام ثنائي من مراد بك وإبراهيم بك للسيادة على مجلس البكوات .
١٧٧٧ / ١١٩١	إسماعيل بك وباقي مماليك علي بك (العلوية) يزيحون مؤقتا الحكم الثنائي بالقاهرة .
١٧٧٨ / ١١٩٢	إبراهيم بك ومراد بك يستعيدان سيادتهما بعد فشل إسماعيل بك في السيطرة على البكوات والأوضاع بالقاهرة .
١٧٨١ / ١١٩٥	بعد حملة ضد العلوية بالصعيد ، إجبار إبراهيم بك ومراد بك على التنازل عن مساحات كبيرة من المنطقة للعلوية .
١٧٨٣ / ١١٩٧	روسيا تضم إقليم القرم من الإمبراطورية العثمانية .
١٧٨٤ / ١١٩٧	مراد بك يطرد مؤقتا إبراهيم بك من السلطة في مصر ، لكنه يستعيد موقعه ويتصالح مع مراد بك في العام التالي .
١٧٨٦ / ١٢٠٠	وباء يضرب مصر . السلطان العثماني يرسل حسن باشا إلى مصر لاستعادة الهيمنة العثمانية على البلاد ، وحسن باشا يستدعي إسماعيل بك من الصعيد إلى القاهرة وينصبه في السلطة عقب انسحاب مراد بك وإبراهيم بك من عاصمة البلاد .
١٧٨٧ / ١٢٠١	اضطرابات بالقاهرة .
١٧٩٠ - ١٧٩١ / ١٢٠٥ - ١٢٠٦	انتفاضات واضطرابات نظرا لانتشار وباء في مصر . وفاة إسماعيل بسبب الوباء . استعادة إبراهيم بك ومراد بك للسلطة .

١٧٩٢ / ١٢٠٦	الروس يحصلون على مزيد من الأراضى على حساب الإمبراطورية العثمانية .
١٧٩٨ / ١٢١٣	وصول نابليون بونابرت إلى الأراضى المصرية (يوليو ١٧٩٨) ، ويزحف إلى القاهرة بعد هزيمته للمماليك فى معركة الأهرام . استيلاء الفرنسيين على القاهرة . هروب مراد بك وإبراهيم بك من القاهرة ، الأدميرال البريطانى نيلسون يغرق الأسطول الفرنسى فى " أبو قير " (أغسطس) . العثمانيون يعلنون الحرب . نابليون ينشئ ديوانا استشاريا من الأعيان بالقاهرة . اندلاع ثورة ضد الفرنسيين بالقاهرة (أكتوبر) .
١٧٩٩ / ١٢١٤	نابليون يغزو سوريا ويمنى بالهزيمة عند عكا (مايو) . حملة للفرنسيين على المماليك فى الصعيد . العثمانيون يهاجمون " أبوقير " (يوليو) ، نابليون يغادر مصر (أغسطس) تاركا القيادة للجنرال كليبر .
١٨٠٠(*)	مفاوضات بين كليبر والسير سيدنى سميث (ممثلا لبريطانيا) للتوصل لاتفاقية العريش ، التى اشترطت انسحاب الفرنسيين من مصر (يناير) . الأدميرال البريطانى كيث يرفض قبول الاتفاقية ويواصل حملة ضد الفرنسيين نيابة عن العثمانيين (مارس) . اغتيال كليبر فى يونيو . البارون دى مينو يتولى قيادة القوات الفرنسية .

(*) بداية من عام ١٨٠٠ م لن يذكرسوى التاريخ الميلادى فقط (المؤلفة)

١٨٠١ هجوم بريطانى عثمانى على الفرنسيين . هبوط القوات البريطانية والعثمانية بالبلاد (مارس) . تراجع القوات الفرنسية فى القاهرة بقيادة بيلارد . إجبار مينو على الاستسلام فى الإسكندرية (أغسطس) ؛ مفاوضات بشأن انسحاب الفرنسيين . القوات الفرنسية تغادر مصر فى أكتوبر . مراد بك – أحد المملوكيْن فى الحكومة الثنائية بمصر قبل الغزو الفرنسى – يحاول استعادة السلطة .

١٨٠٢ محمد بك الألفى – نائبا عن المماليك – يطالب بعزل خسرو باشا المعين واليا من العثمانيين على مصر . معارك بين قوات المماليك والعثمانيين بالبلاد . مذبحة للمماليك على يد العثمانيين بعد معركة " أبوقير " . الإنجليز يهبون لإنقاذ المماليك من الفناء .

١٨٠٣ محمد بك الألفى يسافر إلى إنجلترا بحثا عن مساعدة الإنجليز للمماليك ضد العثمانيين ، الوالى خسرو باشا لا يتمكن من السيطرة على المماليك ، ويخذله قائد قواته طاهر باشا (مايو) ويطلب طاهر باشا قبل موته من الباب العالى العثمانى إرسال وال جديد إلى مصر . خليفة طاهر باشا فى قيادة القوات الألبانية يقدم مساندته للمملوك عثمان البرديسى المطالب بالسلطة . تنصيب البرديسى فى السلطة . هزيمة خسرو فى معركة مع محمد على (يوليو) ؛ اسطنبول ترسل على باشا الجزايرلى كوال جديد ، الذى يُغتال بعد وصوله إلى مصر .

١٨٠٤ بعد انقلاب محمد على ضد البرديسي يحاول خورشيد باشا - الوالى العثماني الجديد - تأسيس سلطته فى القاهرة . محمد على يقود حملة فى الصعيد وينال السيادة عسكريا .

١٨٠٥ استمرار الفوضى والاضطرابات بالقاهرة . محمد على يتقدم مع وفد من سكان القاهرة للمطالبة باستعادة النظام بالمدينة . محمد على يعود إلى القاهرة ويحاصر خورشيد باشا فى القلعة . رسول عثمانى يصل إلى مصر لإيجاد حل للأوضاع بها . خورشيد يستسلم ويرحل عن مصر فى ذلك الصيف . تعيين محمد على واليا على مصر نائبا عن السلطان العثماني .

١٨٠٦ محمد على يقود حملة فى الدلتا ضد خصومه .

١٨٠٧ غزو بريطانى لمصر لصالح المماليك المخلوعين ، ويطردهم محمد على . والعثمانيون - رغبة فى تخليص مصر من محمد على - يطلبون منه شن حملة على الجزيرة العربية .

١٨٠٨ أول بعثة تعليمية مصرية إلى أوروبا . محمد على يستأنف شن حملة دامت عامين على الصعيد .

١٨٠٩ فى أوروبا : بدء إصدار كتاب وصف مصر ، ويضم ملاحظات فريق العلماء الذين رافقوا الغزو الفرنسى لمصر عام ١٧٩٨

١٨١١ مجزرة ينبح فيها محمد على نحو ٤٧٠ مملوكا بعد الإيقاع بهم فى القلعة بالقاهرة ، وإبراهيم باشا - ابن محمد على - يقود حملة ضد فلول المماليك والقبائل بصعيد مصر ، بينما ابنه الثانى - طوسون - يتولى قيادة حملة ضد

	آل سعود - الحكام الوهابيين للجزيرة العربية -باسم السلطان العثمانى .
١٨١٣ - ١٨١٤	محمد على يستولى على قنفده وتربة بالجزيرة العربية ، ويقود بنفسه قافلة الحجاج المصريين إلى مكة . إجراء مسح تفصيلى بالأملاك والعقارات وإصلاح النظام الضريبى فى مصر .
١٨١٥	عقب سلسلة من المعارك العسكرية المتبادلة بالجزيرة العربية : يتوصل طوسون وحاكم آل سعود عبد الله الأول إلى هدنة فى يوليو .
١٨١٦	محمد على يولّى إبراهيم بدلا من طوسون أمر الحملة فى الجزيرة العربية . استئناف الاعتداءات على آل سعود فى نهاية هذا العام . افتتاح أول مدرسة للهندسة فى مصر .
١٨١٨	إبراهيم باشا يهزم آل سعود فى عاصمتهم الدرعية فى نجد (وسط الجزيرة العربية) .
١٨١٩	السلطان العثمانى يعين إبراهيم باشا واليا على جدة . وفى مصر : بدء العمل فى إنشاء ترعة المحمودية لربط الإسكندرية بغرب الدلتا .
١٨٢٠	فى مصر : لويس اليكس جوميل يطور نموذجا أوليا لنبات القطن المصرى طويل التيلة .
١٨٢٠ - ١٨٢١	إسماعيل بن محمد على يحرز نصرا على النوبة . استدعاء إبراهيم باشا من جدة لقيادة حملة على النوبيين ، تمكنت فى النهاية من الاستيلاء على سنار وكردفان بالسودان .
١٨٢١	محمد على ينشئ صحافة مصرية مطبوعة . الباب العالى العثمانى يمنح محمد على ولاية كريت . ثورة باليونان على الحكم العثمانى .

١٨٢٢	حملة للقوات المصرية على كريت وقبرص وعلى جبل طارق بالأسطول المصرى تحت قيادة إسماعيل . تجنيد المصريين فى صفوف الجيش النظامى .
١٨٢٤	امتداد حملة إبراهيم إلى المورة . انسحاب القوات المصرية من نجد (بوسط الجزيرة العربية) فى أعقاب هجوم للوهابيين على مواقعهم .
١٨٢٥	كلوت (كلوت بك) يصل إلى مصر لينشئ أول مدرسة مدنية للطب بالبلاد . إبراهيم يستولى على ميناء نافارين لحساب العثمانيين .
١٨٢٧	هزيمة الأسطولين المصرى والعثمانى فى معركة نافارين .
١٨٢٩	بدء صدور جريدة الوقائع المصرية الرسمية . القوات المصرية تنسحب من اليونان . محمد على ينشئ مجلس المشورة .
١٨٢٩ ١٨٣٠	اليونان تحصل على استقلالها من الحكم العثمانى .
١٨٣١	جيوش محمد على تغزو سوريا بقيادة إبراهيم باشا .
١٨٣٢	سقوط يافا والقدس وعكا ودمشق وطرابلس فى يدى إبراهيم . هزيمة الجيش العثمانى فى حمص . " عقد حلف بين إبراهيم والبشير أمير لبنان . إبراهيم باشا يهزم الوزير العثمانى وجيشه فى قونية ويزحف إلى الأناضول .
١٨٣٣	الجيش المصرى يصل إلى كوتاهيه فى الأناضول . الدول الأوروبية تتدخل ، والسلطان العثمانى يعلن اتفاقية كوتاهيه (مايو) . منح مصر حكم سوريا .

١٨٣٤ استياء من حكم إبراهيم باشا لفلسطين ، وفى مصر يبدأ العمل فى قناطر الدلتا إلا أنه يتم إيقاف العمل فيما بعد .

١٨٣٥ طاعون خطير يتفشى فى مصر . محمد على ينشئ ديوان الأشغال العمومية . تشكيل مجلس بلدية الإسكندرية . بدء خط ملاحى منتظم بين الإسكندرية ومرسيليا . وفى الجزيرة العربية : هزيمة جيوش محمد على فى محاولتها الثانية فى غضون عامين لغزو عسير (جنوب غربى الجزيرة العربية) .

١٨٣٦ افتتاح خط بواخر منتظمة بين السويس وبومباى . وفى الجزيرة العربية : إرسال حملة عسكرية مصرية لإخضاع نجد (وسط الجزيرة العربية) عقب إحياء الدولة الوهابية السعودية بالرياض .

١٨٣٧ فى الجزيرة العربية : استيلاء المصريين على الرياض . الهجوم المضاد لآل سعود يفضى إلى ورطة . الجيش المصرى يشن حملة فى عسير واليمن . ثورة للدروز فى سوريا ضد (التجنيد الإلزامى-السخرة) .

١٨٣٨ فى الجزيرة العربية : خورشيد باشا – وزير الحرب لمحمد على – يأسر الإمام السعودى فيصل ، مؤديا بذلك لقمع المطلب السعودى بعدم تجديد السيطرة المصرية على نجد . خورشيد باشا يحاول الحصول على نفوذ فى الإمارات بالخليج العربى . وفى سوريا : استياء عام من الحكم المصرى .

١٨٣٩ فى شمالى سوريا : إبراهيم باشا يهزم الجيش العثمانى فى نزيب (يونيو) . استسلام الأسطول

العثمانى لمحمد على بعد فترة قصيرة من وفاة السلطان العثمانى . وفى الجزيرة العربية : اغتيال الوالى المصرى للمقاطعة الشرقية وتراجع القوات المصرية بالمنطقة . بريطانيا تستولى على عدن لاستخدامها كمحطة لتزويد الفحم لسفنها وكمعادل لقوة محمد على فى شبه الجزيرة .

١٨٤٠ اجتماع للدول الأوروبية لإصدار تحالف لندن لحماية موقع السلطان العثمانى خوفا من تفوق محمد على على الإمبراطورية العثمانية . وفى سوريا : إبراهيم باشا تحدق به الأخطار من تمرد ضد حكمه ومن السفن الحربية الأوروبية المنطلقة من السواحل السورية . جلاء إبراهيم والقوات المصرية من سوريا (نوفمبر - ديسمبر) . انسحاب القوات المصرية من الجزيرة العربية واليمن .

١٨٤١ معاهدة لندن بين السلطان العثمانى والدول الأوروبية تحظر مرور السفن الحربية بالدردنيل (تحت السيطرة العثمانية) وقت السلم (يونيو) . من خلال سلسلة من الفرمانات : السلطان العثمانى يضم السودان رسميا إلى مصر ويجعل الحكم وراثيا فى أسرة محمد على بمصر ، بينما يلغى هيمنته على كريت وسوريا .

١٨٤٥ إنشاء المحاكم التجارية فى مصر .

١٨٤٦ محمد على يحرر مينائى البحر الأحمر سواكن ومصوع من السلطة العثمانية .

١٨٤٨ مرض شديد يصيب محمد على . إبراهيم باشا يصبح نائب السلطان بمصر فى سبتمبر ، ويتوفى

بعد شهرين . عباس باشا حفيد محمد على ونجل طوسون يخلف إبراهيم نائبا للسلطان .

١٨٤٩ وفاة محمد على . إذاعة مجموعة قوانين عباس اعتمادا على القانون الشرعى الصادر فى ١٨٤٥

١٨٥١ مفاوضات بين مصر والباب العالى حول تطبيق قانون شرعى عثمانى جديد (التنظيمات) فى مصر . منح مصر امتياز السكك الحديدية .

١٨٥٤ حرب القرم بين العثمانيين والفرنسيين وبريطانيا ضد الروس ، وإرسال قوات عسكرية مصرية والأسطول البحرى للقتال إلى جانب العثمانيين . مقتل عباس ليخلفه عمه سعيد - ابن محمد على - وتطبيق قانون جديد . منح امتياز قناة السويس لأول مرة وتأجيله نتيجة للمعارضة البريطانية .

١٨٥٥ إنشاء خط سكة حديد يربط القاهرة بالإسكندرية . تعديل قوانين الأراضى الزراعية فيما يتعلق بحق وراثة الحيازة . إلغاء الضرائب الجماعية .

١٨٥٦ سعيد يزور السودان . إصلاح الإدارة بالسودان وجعلها لامركزية . العمل يتقدم فى شبكة خطوط السكك الحديدية . منح فرديناند ديلسبس امتيازا جديدا لقناة السويس . معاهدة باريس لوضع حد لحرب القرم .

١٨٥٧ سعيد يمنح امتيازا لخدمات البواخر النيلية ولشبكة التلغراف . إنشاء وزارات لأول مرة تحت رئاسة المجلس المخصوص . السماح للمصريين بدخول فرق الضباط بالجيش المصرى . وبناء المتحف

المصرى . إصلاحات قضائية تستبعد الأوروبيين من القضاء المصرى . اللغة العربية يصبح لها الأولوية فى التعاملات الإدارية .

١٨٥٨ افتتاح خط السكك الحديدية الذى يربط القاهرة بالإسكندرية والسويس . مزيد من الإصلاحات فى قوانين الأراضى تخص حقوق الانتفاع . تخصيص الضرائب فى المناطق الريفية على الأفراد بدلا من كونها مسئولية جماعية . قوانين تشريعية عثمانية جديدة .

١٨٦١ إعادة افتتاح المجمع المصرى . بدء العمل فى قناة السويس .

١٨٦١ اشتعال الحرب الأهلية الأمريكية يفضى إلى توسع هائل فى الطلب على القطن المصرى .

١٨٦٠ - ١٨٦٢ سعيد يبدأ أول قروض دولية لمصر .

١٨٦٣ وفاة سعيد باشا ، وتولية إسماعيل باشا بن إبراهيم باشا . السلطان العثمانى فى زيارة رسمية لمصر .

١٨٦٤ الحكومة المصرية تشترى الامتياز الخاص بالخدمات البريدية للبلاد .

١٨٦٥ فرمان من السلطان العثمانى بعودة السيطرة المصرية على مينائى سواكن ومصوع بعد ٧١عاما من السيطرة العثمانية .

١٨٦٦ تأسيس مجلس النواب . السلطان العثمانى يمنح ورثة إسماعيل حق خلافته فى حكم مصر . التصديق النهائى على امتياز قناة السويس .

١٨٦٧ تشغيل الخدمات البريدية المصرية . الوزير المصرى نوبار باشا يتقدم باقتراحات لإصلاح المحاكم

القنصلية . السلطان العثمانى يمنح إسماعيل لقب الخديو . إسماعيل يزور أوروبا .

١٨٦٩ افتتاح قناة السويس . مجلس بلدى لإدارة الإسكندرية . إنشاء دار الكتب المصرية ؛ تعيين صمويل بيكر الحاكم العام للسودان الاستوائى . مصوع تصبح قاعدة للتوسع الداخلى فى السيطرة المصرية على السودان . الجولة الثانية لإسماعيل فى أوروبا .

١٨٧٠ القوات المصرية تحتل زيلع على شاطئ البحر الأحمر . إسماعيل يعلن حق مصر فى الساحل الصومالى فيما يلى رأس عسير . استيلاء خط البريد الخديوى على شركة البواخر النيلية التابعة للقطاع الخاص . اجتماع مجلس النواب .

١٨٧١ الأفغانى يصل إلى مصر للمرة الأولى . تقديم قانون المقابلة كإجراء لزيادة العائدات .

١٨٧٢ محاضرات عامة للأفغانى بالقاهرة . السلطان العثمانى يلغى قيود ١٨٦٩ على إسماعيل فى الاقتراض .

١٨٧٣ مرسوم للسلطان العثمانى يمنح إسماعيل استقلالا ذاتيا داخل مصر . صمويل بيكر يضم مساحات كبيرة من منطقة البحيرات الاستوائية إلى مصر . إصلاحات قانونية .

١٨٧٤ نوبار باشا يشكل الوزارة . ضم دارفور إلى مصر بعد حملة بقيادة زبير باشا وجيشه الخاص وبدعم الخديو .

١٨٧٥ بريطانيا تقاوم احتلال مصر لأراضى زنزبار فى شرق أفريقيا . إرسال بعثة كيف لبحث الشئون

المالية بالبلاد . إسماعيل يبيع أسهمه فى قناة السويس للحكومة البريطانية . القوات المصرية تحتل هرر فى الحبشة لكن تهزمها القوات الأثيوبية فى جوندت . تأسيس الجمعية الجغرافية الخديوية . إعلان قوانين تشريعية جديدة فى مصر .

١٨٧٦ الوزير المصرى نوبار باشا ينشئ المحاكم المختلطة . إنشاء صندوق الدين العام لتزويد الإدارة الأوروبية بالأحوال المالية المصرية . المراقبة الثنائية الأنجلو - فرنسية على الإيرادات والمصروفات المصرية - انتخابات مجلس النواب . إنشاء صحيفة الأهرام . انسحاب المصريين من أجزاء من المنطقة الاستوائية نتيجة للاعتداءات العسكرية عليهم .

١٨٧٧ معاهدة مصرية بريطانية مناهضة للرق . بداية قحط دام عامين . تعيين جوردون حاكما عاما للسودان .

١٨٧٨ انعقاد مجلس النواب من مارس إلى يونيو . اللجنة الدولية تجتمع لبحث مدفوعات الدين المصرى . تأسيس قائمة مدنية لإسماعيل . نتيجة لمطالبات الدائنين لمصر ؛ إسماعيل يصدر مرسوما بتشكيل مجلس وزراء أوروبى يرأسه نوبار باشا . كونجرس برلين يعيد ترسيم حدود الأراضى العثمانية .

١٨٧٩ تأسيس أول تجمع وطنى : الحزب الوطنى . ضباط الجيش المصرى يعلنون احتجاجهم على الرواتب والترقيات والأحوال ومجلس الوزراء الأوروبى . ماليت يصبح المعتمد البريطانى والقنصل العام فى

مصر . اجتماع مجلس النواب المصرى (يناير-يوليو) . ترحيل الأفغانى من مصر بسبب اشتراكه فى النشاطات الوطنية . إقالة نوبار باشا من رئاسة الوزراء ليتولاها توفيق بن إسماعيل لفترة قصيرة (مارس-أبريل) . بعد مواجهة إسماعيل مع الأوروبيين : شريف باشا يشكل الوزارة (أبريل - يونيو) . خلع إسماعيل (يونيو) . توفيق يخلف أباه فى منصب الخديو . شريف باشا يستقيل بعد رفض مشروع الدستور ويتولى رياض باشا تشكيل الوزارة (سبتمبر) . إعادة تأسيس المراقبة الثنائية الإنجليزية الفرنسية . إصدار البيان الوطنى فى (نوفمبر) .

١٨٨٠ قدوم ويلفرد بلنت إلى مصر لتبدأ ارتباطاته بالحركة الوطنية . قانون التصفية يصيغ التزامات سداد مدفوعات الدين المصرى . التجنيد الإلزامى يمتد ليشمل كل الرعايا العثمانيين فى مصر .

١٨٨١ السخط المتنامى بين ضباط الجيش المصرى حول التغييرات المفترضة فى التجنيد الإلزامى والترقيات تؤدى إلى طرد رفقى باشا وزير الحربية فى فبراير . توزيع الالتماس الوطنى . قحط بالغ يضرب مناطق الريف فى مصر . شبه انقلاب للضباط الوطنيين بالجيش بقيادة عرابى يفضى إلى سقوط وزارة رياض (سبتمبر) ، وشريف يشرع فى تشكيل حكومة . استجابة للمطالب الوطنية جرت انتخابات لمجلس نواب جديد (نوفمبر) . إدخال قوانين جديدة للكية الأراضى . وفى السودان : الحركة المهدية تحصل على قوة دفع .

١٨٨٢ اجتماع مجلس النواب المصرى (يناير – مارس) . تسليم مذكرة مشتركة من بريطانيا وفرنسا للحكومة المصرية (يناير) . سقوط حكومة شريف (يناير) . تأسيس قانون انتخابى دستورى وسن تشريعات بالرواتب (فبراير) . مجلس النواب يوافق على مشروع دستور مقدم من شريف باشا (فبراير) . سامى البارودى يشكل الحكومة وعرابى يتولى وزارة الحربية (فبراير) . تمرير قانون انتخابى يوسع دائرة التمثيل التصويتى (مارس) . نزاع بين عرابى والخديو توفيق حول نفى ضباط مناهضين لعرابى (مايو) . تسليم المذكرة الإنجليزية – الفرنسية المشتركة الثانية – واستقالة وزارة البارودى (مايو) . راغب باشا يشكل الحكومة (يونيو – سبتمبر) . الأسطول البريطانى يرسو خارج الإسكندرية ومؤتمر للدول الأوروبية فى اسطنبول (يوليو) . القصف المدفعى البريطانى للإسكندرية (يوليو) . عرابى يقود المقاومة المصرية نظرا لنزول القوات العسكرية البريطانية بالبلاد (سبتمبر) . هزيمة القوات الوطنية المصرية فى معركة التل الكبير والإسماعيلية أثناء تقدم القوات البريطانية بقيادة السير جارنت وولسيلى إلى القاهرة مما اضطر عرابى للاستسلام (سبتمبر) . شريف يشكل الحكومة (من سبتمبر إلى يناير ١٨٨٤) . تسريح الجيش المصرى (سبتمبر) . ترحيل العديد من الوطنيين المصريين بما فيهم محمد عبده ، وعبدالله النديم . نفى أحمد عرابى

إلى سيلان بعد محاكمته . إعادة تشكيل الجيش المصرى تحت قيادة السير إيفلين وود (ديسمبر) .

١٨٨٣ إلغاء دستور ١٨٨٢ . إبطال الرقابة الثنائية (يناير) . تقرير دوفرين يحدد الإصلاحات الإدارية والتشريعية (مارس) . تأسيس مجلس تشريعى وهيئة تشريعية فى ظل القانون الدستورى (مايو) . السير إيفلين بارنج يصبح المعتمد البريطانى والقنصل العام (سبتمبر) . زيادة التمثيل البريطانى فى مجلس إدارة شركة قناة السويس (نوفمبر) .

١٨٨٤ العروة الوثقى - جريدة سياسية عربية يحررها الأفغانى ومحمد عبده - تبدأ فى الصدور من باريس . نوبار باشا يشكل الحكومة بعد استقالة شريف باشا (يناير) . تشكيل لجنة نورثبروك لفحص الوضع المالى لمصر بعد فشل اجتماع لندن فى مناقشة الدين المصرى (أغسطس) . بريطانيا تعد ترتيبات لإجلاء القوات المصرية من السودان . إنشاء المحاكم الوطنية .

١٨٨٥ سقوط الخرطوم فى أيدى القوات المهدية ومذبحة للقائد جوردون وقواته (يناير) . مؤتمر لندن يعيد هيكلة الدين المصرى بعد أن أوردت تقارير كرومر عجزا هائلا بالميزانية (مارس) . وضع النوبة تحت الإدارة العسكرية عقب انسحاب القوات المصرية من السودان . مفاوضات بين تركيا وبريطانيا حول مصر . غازى مختار باشا يصبح الممثل العثمانى بمصر (نوفمبر) .

١٨٨٦ إلغاء نظام السخرة لايسرى على الأعمال الطارئة في الري .

١٨٨٧ إبرام معاهدة دروموند وولف بين الباب العالي العثماني والحكومة البريطانية (مايو) . السلطان العثماني يتعرض لضغوط من باقي الدول الأوروبية لعدم التصديق على المعاهدة . بداية تعافي الأحوال المالية المصرية . نوبار باشا يحاول إعادة هيكلة الشرطة .

١٨٨٨ إقالة نوبار باشا وتكليف رياض باشا بتشكيل الحكومة . أمين باشا ينسحب من المقاطعة الاستوائية .

١٨٨٩ محمد عبده يعود من منفاه ومن رحلاته في شمال أفريقيا ولبنان . دحر غزو القوات المهدية لصعيد مصر في توشكي . إنشاء صحيفتي المقطم والمؤيد .

١٨٩٠ تأسيس المجلس البلدي المحلي بالإسكندرية . افتتاح قناطر الدلتا .

١٨٩١ سقوط حكومة رياض باشا ومصطفى فهمي يشكل حكومة جديدة .

١٨٩٢ عباس الثاني يتولى منصب الخديو بعد وفاة أبيه توفيق (يناير) . السير إيفيلين بارنج يرتقي لطبقة النبلاء ويصبح اللورد كرومر . خلاف بين كرومر وعباس حول رغبة الخديو في تعيين تيجان باشا رئيسا لوزرائه (نوفمبر) .

١٨٩٣ عباس يطرد مصطفى فهمي باشا ويطلب من حسين فخري تشكيل الحكومة . إقالة حسين فخري

بعد فترة قصيرة فى أعقاب ضغط مكثف من كرومر وبريطانيا (يناير) . رياض باشا يشكل الوزارة . مصطفى كامل يقود مجموعة من الشباب الوطنيين فى هجوم على مكاتب المقطم (الصحيفة المؤيدة للبريطانيين) . تجمع وطنى شبه سرى حول الخديو الشاب والمتعاطفون يبدأون الاجتماعات . فائض فى الميزانية المصرية للمرة الأولى منذ عصر سعيد .

١٨٩٤ حوار انفعالى بين عباس والسردار الإنجليزى كيتشنر يسفر عن اضطرار الخديو لتقديم اعتذار رسمى (يناير) . إقالة رياض وتكليف نوبار بتشكيل الحكومة (أبريل) . مصطفى كامل يتصل بالتجمع الوطنى حول الخديو .

١٨٩٥ عودة مصطفى فهمى لتشكيل الحكومة بعد ضغط من كرومر (نوفمبر) . معاهدة جديدة مناهضة للرق (نوفمبر) .

١٨٩٦ - ١٨٩٧ بدء إعادة فتح السودان والاستيلاء على دارفور ؛ انتصارات إثيوبية قرب الحدود الجنوبية للسودان ، والفرنسيون الطامحون يهددون المزاعم المصرية فى المنطقة . تأسيس المنار وهى من الصحف الإسلامية الهامة .

١٨٩٨ إنشاء الجمعية الزراعية الخديوية . هزيمة ساحقة للقوات المهدية بالسودان فى معركة كرارى (سبتمبر) . حادث فاشودة ودخول الجيوش الفرنسية والإثيوبية السودان ، فى النهاية فرنسا

تسحب قواتها من المنطقة التى تزعم بريطانيا أنها لمصر .

١٨٩٩ السيادة الإنجليزية المصرية المشتركة تؤسس إدارة مشتركة على السودان . فرنسا تقلع عن مزاعمها فى السودان وتوافق على خطوط حدودها الجنوبية (مارس) . عرابى يعود من منفاه ومحمد عبده يتولى منصب مفتى مصر ويبدأ فى إصلاح الأزهر .

١٩٠٠ قاسم أمين يصدر كتابا عن دور المرأة فى الإسلام يثير جدلا عاما هائلا فى الدوائر الدينية . بدء صدور اللواء جريدة الحزب الوطنى .

١٩٠١ الخديو عباس يعفو عن عرابى .

١٩٠٢ الانتهاء من أول قناطر على النيل فى أسيوط ؛ افتتاح خزان أسوان (ديسمبر) . إنشاء بنك الائتمان الزراعى .

١٩٠٤ توقيع الوفاق الودى (أبريل) . فرنسا تتخلى عن مزاعمها فى مصر .

١٩٠٥ مرسوم من الخديو عباس يقر بالوضع الخاص لبريطانيا فى مصر (يناير) . منح مصر درجة من الاستقلال المالى وبعض السيطرة على عائداتها . إعادة تشكيل صندوق الدين العام . وفاة محمد عبده .

١٩٠٦ حادثة طابا الناجمة عن مزاعم عثمانية فى جنوب سيناء (فبراير) . حادثة دنشواى ومحاكمة وإعدام قرويين مصريين متضمنة ادعاءات بمشاعر معادية للبريطانيين واسعة النطاق فى مصر (يونيو -

يوليو) . إبرام اتفاقية عثمانية مصرية عن حدود السويس (أكتوبر) . بدء حملة توقيعات للمساهمة فى إنشاء الجامعة المصرية .

١٩٠٧ حل المجلس التشريعى المصرى (مارس) . استقالة كرومر (مارس) . طرح اقتراح بإنشاء حزب الأمة (يونيو) . إيلدون جورست يتولى منصب المعتمد البريطانى والقنصل العام (يوليو) . بعد مؤتمر وطنى تم تشكيل الحزب الوطنى (نوفمبر) . إنشاء حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية (ديسمبر) . بداية الحركة التعاونية الزراعية بقيادة عمر بك لطفى .

١٩٠٨ وفاة مصطفى كامل (فبراير) . بروز محمد فريد كرئيس للحزب الوطنى . إنشاء الجامعة المصرية رسميا بواسطة الأمير فؤاد . ثورة تركيا الفتاة (يوليو) ترغم السلطان العثمانى عبد الحميد على إعادة الحياة البرلمانية فى تركيا ، وهو ما أثر بصورة هائلة على الحركات الوطنية فى أنحاء الشرق الأوسط . مؤتمر " مصر الفتاة " (نوفمبر) . استقالة مصطفى فهمى . استدعاء بطرس غالى باشا القبطى ليشكل الوزارة (نوفمبر) .

١٩٠٩ الجمعية التشريعية تستأنف جلساتها (فبراير) . إصدار قانون الرقابة على الصحف (مارس) . المؤتمر الثانى لـ "مصر الفتاة" (سبتمبر) .

١٩١٠ الجمعية التشريعية ترفض مد امتياز شركة قناة السويس (فبراير) . اغتيال رئيس الوزراء بطرس غالى باشا (فبراير) . سعيد باشا يشكل الحكومة (مارس) . رئيس الولايات المتحدة تيودور روزفلت

يزور القاهرة (مارس) ؛ تشكيل المؤتمر القبطي ؛ اعتقال محمد فريد رئيس الحزب الوطني بتهمة التحريض على العصيان .

١٩١١ استقالة إيلدون جورست المعتمد البريطاني في مصر (يونيو) . وصول كيتشنر إلى القاهرة بوصفه المعتمد البريطاني والقنصل العام (سبتمبر) . وفاة أحمد عرابي باشا (سبتمبر) . بدء الحرب العثمانية الإيطالية في ليبيا (سبتمبر) . الجيش المصري يحتل السلوم على شاطئ البحر المتوسط (ديسمبر) . حل المؤتمر القبطي .

١٩١٢ ضم خليج السلوم رسميا إلى مصر (أبريل) . محمد فريد رئيس الحزب الوطني يغادر مصر إلى منفاه (أغسطس) . تعلية خزان أسوان (ديسمبر) . تصفية الدين المصري . إصدار قانون الفدادين الخمسة .

١٩١٣ القانون الأساسي (الدستوري) ينشئ اللجنة التشريعية (يوليو) .

١٩١٤ اجتماع الجمعية التشريعية (يناير - يونيو) . انتخاب سعد زغلول وكيلا للجمعية التشريعية . حسين رشدي باشا يشكل حكومة جديدة (مايو) . محاولة اغتيال الخديو عباس (يوليو) ؛ الخديو يسافر إلى اسطنبول . تعيين ميلن شيتام قائما بأعمال المعتمد البريطاني (أغسطس) . إعلان الحماية البريطانية على مصر (ديسمبر) . إقالة عباس من منصب الخديو وإحلاله بعمه حسين كامل الذي نال لقب السلطان . تعيين السير جون جرانفيل ماكسويل القائد العسكري بمصر . السير

هنرى ماكماهون يتولى منصب المندوب السامى البريطانى (ديسمبر) .

١٩١٥ دحر الهجوم العثمانى على قناة السويس (فبراير) . محاولتان لاغتيال السلطان حسين كامل (أبريل ويوليو) . ماكماهون يقدم تعهدا بالنوايا البريطانية فى الشرق الأوسط وحول استقلال العرب (أكتوبر) . هجوم عثمانى على سيناء . السنوسى يهاجم مصر من ليبيا (نوفمبر) .

١٩١٦ توغل بريطانيا فى سيناء (أبريل) . اتفاقية سايكس بيكو السرية حول خلق مجالات للنفوذ البريطانى والفرنسى فى الشرق الأوسط (مايو) . بريطانيا تحتل سيناء (أغسطس) . تعيين السير ريجينالد وينجيت المندوب السامى البريطانى فى مصر (نوفمبر) .

١٩١٧ وفاة السلطان حسين كامل . فؤاد – شقيق حسين كامل وابن إسماعيل باشا – يصبح سلطان البلاد (أكتوبر) . وعد بلفور بشأن فلسطين (نوفمبر) . اللينبى يهزم الجيش العثمانى فى غزة (نوفمبر) .

١٩١٨ هدنة مدروس تنهى اشتراك تركيا فى الحرب (أكتوبر) . البعثة الدستورية البريطانية تقترح تغييرات فى الدستور المصرى (نوفمبر) . انتهاء الحرب العالمية الأولى (١١نوفمبر) . تشكيل وفد من الوطنيين المصريين بقيادة سعد زغلول لعرض وضع استقلال مصر فى لندن (أكتوبر – نوفمبر) . الحكومة البريطانية ترفض استقبال الوفد . حملة التوكيلات .

١٩١٩ وينجيت المندوب السامى البريطانى يذهب إلى بريطانيا (يناير) . الحكومة البريطانية تواصل رفض لقاء وفد سعد زغلول (يناير) . استقالة رشدى باشا من رئاسة الوزراء (مارس) . البريطانيون ينفون سعد زغلول وحمد الباسل وإسماعيل صدقي ومحمد محمود (مارس) . ثورة عامة ضد الحكم البريطانى (مارس- أبريل) . عودة اللنبي بوصفه مندوبا ساميا خاصًا . رشدى يحاول تشكيل حكومة جديدة (أبريل) . تشكيل اللجنة المركزية للوفد (أبريل) . إطلاق سراح سعد زغلول من المنفي والسماح له بالسفر إلى باريس (أبريل) . الولايات المتحدة تعترف بالحماية البريطانية على مصر (أبريل) . محمد سعيد باشا يشكل الحكومة (مايو إلى نوفمبر) . محاولة اغتيال محمد سعيد (سبتمبر) . وهبة باشا يشكل الحكومة (ديسمبر) . وصول لجنة ملنر إلى مصر بتكليف من الحكومة البريطانية لبحث أسباب ثورة مارس (ديسمبر) . محاولة اغتيال وهبة (ديسمبر) . مقاطعة لجنة ملنر بتنظيم من حزب الوفد (ديسمبر) .

١٩٢٠ لجنة ملنر فى مصر حتى مارس . نسيم باشا يشكل الحكومة (مايو إلى مارس ١٩٢١) . محاولة اغتيال نسيم (يونيو) . اجتماع ملنر والوفد فى لندن (يونيو-يوليو ، أكتوبر- نوفمبر) . محاكمة أعضاء جمعية الانتقام لأعمال تتعلق بالإرهاب فى مصر (أكتوبر) . استكمال تقرير ملنر (ديسمبر) . تأسيس بنك مصر . تكوين الحزب الاشتراكى .

إذاعة تقرير ملنر . بريطانيا تسعى لتشكيل وفد
1921 حكومى مصرى لمناقشة إنهاء الحماية (فبراير) .
عدلى يكن يشكل الحكومة قبل تكوين الوفد الحكومى الرسمى (مارس – نوفمبر) . سعد زغلول يعود إلى مصر (أبريل) ، واختلافه مع عدلى حول المفاوضات مع بريطانيا . نقابة المحامين تقرر مساندة عدلى ، ثم ترجع عن قرارها بعد إجراء الانتخابات . عدلى يذهب مع وفد إلى لندن (يونيو) . تأسيس جمعية مصر المستقلة لدعم عدلى (أغسطس) . انهيار المفاوضات البريطانية المصرية بسبب مسألة السودان والجيش . أعضاء البرلمان البريطانى من حزب العمال فى زيارة لمصر بدعوة من الوفد (سبتمبر–أكتوبر) . عدلى يستقيل وثروت باشا يحاول تشكيل الحكومة (ديسمبر) . أعمال عنف مستمرة بالشوارع فى مصر طوال العام تقريبا تسفر عن عدة اعتقالات . نفى سعد زغلول للمرة الثانية (ديسمبر) . انشقاق فى صفوف الوفد بسبب معارضة الحزب لعدلى . تأسيس النقابة الزراعية العامة .

بضغط من اللينبى : تصريح بريطانى يمنح مصر
1922 استقلالا محدودا (فبراير) . ثروت ينجح فى تشكيل وزارة (مارس) . تغيير لقب السلطان فؤاد إلى الملك فؤاد . إنشاء لجنة الدستور برئاسة رشدى باشا (أبريل) . إجراءات حكومية صارمة ضد قيادة الوفد (يوليو) . الانتهاء من الدستور (أكتوبر) . تأسيس حزب الأحرار الدستوريين (أكتوبر) . مظاهرات معادية للإنجليز (ديسمبر إلى

فبراير ١٩٢٣) . نسيم باشا يشكل الحكومة (ديسمبر) .

١٩٢٣ عدلى يرفض تشكيل الحكومة بعد استقالة نسيم (فبراير) . إبراهيم باشا يشكل الحكومة (مارس) . الإعلان عن دستور جديد مع قانون للانتخابات (أبريل) . تشكيل تنظيم طلابى وفدى (يونيو) . إلغاء الأحكام العرفية بعد تسع سنوات (يوليو) . إطلاق سراح سعد زغلول من المنفى .

١٩٢٤ أول انتخابات طبقًا لدستور ١٩٢٣ ، وفوز ساحق للوفد ولسعد زغلول الذى يشكل الحكومة (يناير) . أول انعقاد للبرلمان (مارس - ديسمبر) . اضطرابات فى مصر والسودان بسبب الوجود البريطانى فى السودان (يونيو-أغسطس) . سعد زغلول يذهب إلى لندن ، ومباحثات مصرية بريطانية بشأن السودان وقناة السويس (سبتمبر-أكتوبر) . اغتيال الحاكم العام للسودان السير لى ستاك فى القاهرة (نوفمبر) . الحكومة البريطانية توجه إنذارا لحكومة سعد زغلول (نوفمبر) . استيلاء بريطانيا على إدارة الجمارك بالإسكندرية وسقوط حكومة سعد زغلول (نوفمبر) . زيوار باشا يشكل الحكومة . إنشاء حزب الاتحاد (ديسمبر) .

١٩٢٥ دورة برلمانية جديدة بأغلبية وفدية تنتخب سعد زغلول رئيسا للبرلمان (مارس) ، والملك يحل البرلمان . استقالة الليبنى (مايو) ، محاكمة المتهمين باغتيال السير لى ستاك (مايو) ، تعيين لويد مندوبا ساميا (أكتوبر) . افتتاح جامعة

القاهرة . الملك فؤاد يسعى لمنصب الخليفة .
إعلان قانون الانتخابات المقيد (ديسمبر) .

١٩٢٦ محاكمة كبرى للإرهابيين المناهضين للحكومة . إلغاء القانون الانتخابى لعام ١٩٢٥ (فبراير) . الانتخابات تعيد الأغلبية الوفدية للبرلمان (مايو) . انتهاء محاكمة الإرهاب بتبرئة متهمين وفديين كبار (مايو) . عدلى يشكل الحكومة بعد ضغط على سعد زغلول ليرفض (يونيو) . سعد زغلول يتولى رئاسة مجلس النواب (يونيو) . حادث المحمل فى مكة .

١٩٢٧ استقالة عدلى يكن ، وثروت يشكل الحكومة (أبريل) . أزمة الجيش (مايو- يونيو) . مفاوضات ثروت - تشامبرلين (يوليو-أغسطس) . وفاة سعد زغلول (أغسطس) . انتقال رئاسة الوفد إلى مصطفى النحاس باشا . مشروع معاهدة ثروت- تشامبرلين (نوفمبر) .

١٩٢٨ استقالة ثروت إثر رفض مجلس الوزراء إقرار مشروع معاهدته (مارس) . النحاس يشكل الحكومة (مارس - يونيو) . تأجيل قانون الاجتماعات بضغط مكثف من المندوب السامى البريطانى (أبريل) . إقالة النحاس إثر ادعاءات بسوء التصرف فى الأمور المالية ، ومحمد محمود باشا يشكل الحكومة (يونيو) . حل البرلمان وتعطيل الدستور (يوليو) . البرلمان المنحل يجتمع بصورة غير رسمية دون أن يتخذ أى إجراء بحجب الثقة عن حكومة محمد محمود . تأسيس الإخوان المسلمين .

١٩٢٩ تبرئة النحاس وزملائه من اتهامات سوء التصرف في النواحي المالية (فبراير) . إبرام اتفاقية مياه النيل بعد ٣شهور من المفاوضات (مايو) . مراجعة نطاق سلطة المحاكم المختلطة (مايو) . استقالة جورج لويد (يوليو) . تنصيب بيرسي لورين القنصل العام الجديد (أغسطس) . محادثات محمد محمود- هندرسون تسفر عن مشروع معاهدة . عدلي يشكل حكومة لتشرف على الانتخابات (أكتوبر) . إعادة العمل بالدستور (نوفمبر) . الانتخابات تعيد الوفد بأغلبية هائلة والنحاس يشكل الحكومة (ديسمبر) . إصلاح قوانين الأحوال الشخصية .

١٩٣٠ الوفد يسيطر على إدارات الحكم المحلي (يناير) . مفاوضات جديدة مع لندن (أبريل - مايو) . الملك يقيل النحاس ويطلب من إسماعيل صدقي باشا تشكيل الحكومة (يونيو) . تعطيل البرلمان وحظر الأنشطة السياسية والوفد يدعو أعضاء البرلمان لمؤتمر للاحتجاج على هذه الأفعال (يونيو) . تعليق البرلمان يؤدي إلى اضطرابات مدنية واسعة النطاق (يوليو) . تغيير قانون الانتخابات (سبتمبر) . وضع دستور جديد (أكتوبر) . صدقي ينشئ حزب الشعب (ديسمبر) .

١٩٣١ تشكيل تحالف بين الوفد والأحرار الدستوريين (مارس) . مقاطعة التحالف وكثير من المصريين للانتخابات في ظل الدستور الجديد (مايو - يونيو) . مباحثات بين أحزاب المعارضة حول تشكيل وزارة قومية بديلا لحكومة صدقي (ديسمبر) .

١٩٣٢ قضية البدارى تثير انتقادات الإدارات المحلية . صدور تقرير باتلر عن أحوال العمل بمصر . تأسيس البنك الزراعى لمساعدة صغار الفلاحين . أول انشقاق كبير فى قيادة حزب الوفد يسفر عن تشكيل مجموعة وفدية منفصلة (نوفمبر) . اجتماعات البرلمان (ديسمبر) .

١٩٣٣ صدقى يشكل وزارة جديدة (يناير) . تعيين لامبسون مندوبا ساميا (أغسطس) . يحيى باشا يشكل الوزارة (سبتمبر) . تقديم تشريعات عمالية . إجراءات أخرى لتيسير مشاكل الاقتراض فى مناطق الريف نتيجة للركود الاقتصادى العالمى الذى أصاب الفلاحين فى مصر . تكوين حزب سياسى باسم مصر الفتاة .

١٩٣٤ السير مايلز لامبسون يصل إلى مصر (يناير) . التعلية الثانية لخزان أسوان . توفيق نسيم يشكل الحكومة (نوفمبر) . إلغاء دستور ١٩٣٠ وتعطيل البرلمان (نوفمبر) .

١٩٣٥ مفاوضات بين الوفد ونسيم حول إعادة الأنشطة السياسية (يونيو) . مظاهرات معادية للإنجليز (نوفمبر) . جبهة وطنية من الأحزاب المصرية المعارضة تنجح فى إعادة دستور ١٩٢٣(ديسمبر) . الوفد يشكل فرقا شبه عسكرية باسم "القمصان الزرقاء" . تقديم تشريعات خاصة بتعويضات العمال .

١٩٣٦ مصادمات عنيفة بالشوارع بين جماعات سياسية شبه عسكرية (من يناير فصاعدا) . على ماهر يشكل حكومة إنقاذ (يناير- مايو) . وفاة الملك فؤاد

ويخلفه ابنه فاروق (أبريل وتم تتويجه ملكا فى يوليو ١٩٣٧) . تشكيل مجلس وصاية على فاروق لكونه قاصرا . الانتخابات تعيد الأغلبية للوفد والنحاس يشكل الحكومة (مايو) . إبرام معاهدة مصرية بريطانية بعد٦أشهر من المفاوضات (أغسطس) . أول تصريح بالقبول العام فى الكلية الحربية (سبتمبر) ليدخلها العديد ممن صاروا من الضباط الأحرار فيما بعد . اجتماع البرلمان الجديد (نوفمبر) . التصديق على المعاهدة البريطانية المصرية . فرض قيود على التنظيمات شبه المسلحة (ديسمبر) . تغيير لقب لامبسون من المندوب السامى إلى السفير (ديسمبر) .

١٩٣٧ قافلة الحج تذهب إلى مكة للمرة الأولى منذ ١٩٢٦عقب إعادة العلاقات السعودية المصرية . استكمال بناء خزان على النيل لتخزين مياه للسودان (مارس) . معاهدة مونترو بشأن الوضع القانونى والدولى لمصر (أبريل – مايو) . مصر تنضم لعصبة الأمم (مايو) . إدخال تحسينات على اتفاقيات شركة قناة السويس (يونيو) . تصديق البرلمان المصرى على التعديلات الخاصة بالامتيازات الأجنبية الواردة فى معاهدة مونترو (يوليو) . صراعات داخل قيادة الوفد والنحاس يشكل وزارة جديدة (يوليو–أغسطس) . إلغاء الامتيازات الأجنبية (أكتوبر) . تعيين على ماهر رئيسا للديوان الملكى (أكتوبر) . محاولة اغتيال النحاس (نوفمبر) . النقراشى باشا يخرج من

الوفد . فــاروق يطرد الوفــد ومحـمـد مـحـمـود يشكل الحكومة (ديسمبر) .

١٩٣٨ أحمد ماهر يخرج من الوفد (يناير) . أحمد ماهر والنقراشى يؤسسان الحزب السعدى (يناير) . حل البرلمان (فبراير) . حظر فرق القمصان الخضراء والزرقاء (مارس) . انتخابات البرلمان تجرى على أساس إعادة توزيع الدوائر الانتخابية وقمع الوفد على المستوى المحلى (مارس- أبريل) . محمد محمود يشكل وزارة جديدة (أبريل) . افتتاح البرلمان بدون أغلبية وفدية (مايو) . محمد محمود يجرى تعديلات فى مناصب وزارته (يونيو) . تشكيل مؤتمر من البرلمانيين المصريين للدفاع عن فلسطين (أكتوبر) .

١٩٣٩ مؤتمر لندن بشأن فلسطين (فبراير) . على ماهر يشكل الحكومة (أغسطس) . اندلاع الحرب العالمية الثانية ومصر تقطع علاقاتها مع ألمانيا (سبتمبر) . بريطانيا ترفض اقتراح القصر بنشر جيش فى الأقاليم (سبتمبر) . فرض الأحكام العرفية استنادا إلى "حالة الحصار" (أكتوبر) .

١٩٤٠ تنظيم نشاط النقابات العمالية (مار س) . على ماهر يستقيل بعد إخفاقه فى تشكيل حكومة وحدة وطنية (يونيو) . إيطاليا تقصف الأراضى المصرية ومصر تقطع العلاقات معها (يونيو) . تصفية صندوق الدين العام (يوليو) . صبرى باشا يشكل الوزارة (يوليو - نوفمبر) . استقالة أعضاء الحزب السعدى من وزارة صبرى باشا لفشل الحكومة فى

إعلان الحرب (سبتمبر) . سرى باشا يؤلف حكومة "غير مشاركة فى الحرب" بعد وفاة صبرى (نوفمبر) .

١٩٤١ اللواء عزيز المصرى يقع فى الأسر بعد محاولة غير ناجحة للفرار إلى الجيش الألمانى فى ليبيا (مايو) . سرى يؤلف وزارة جديدة (يونيو- يوليو) .

١٩٤٢ استقالة سرى لاعتراض فاروق على إعلان الحرب على حكومة فيشى الفرنسية (فبراير) . حادث القصر وفيه أجبرت بريطانيا الملك على أن يطلب من النحاس باشا رئيس الوفد تشكيل الحكومة (فبراير) . حل البرلمان مع دعوة النحاس لإجراء انتخابات جديدة (مارس) . إطلاق سراح عزيز المصرى (مارس) . النحاس يأمر باتخاذ إجراءات صارمة ضد السياسيين المناهضين للوفد والمتعاطفين مع المحور (مارس - أبريل) . استقالة مكرم عبيد عضو اللجنة العليا للوفد القيادى لفترة طويلة (مايو) . مصر على وشك السقوط فى أيدى قوات المحور (يوليو) . معركة العلمين ومظاهرات معادية للإنجليز (الصيف) . افتتاح جامعة الإسكندرية . حكومة الوفد تقدم تشريعات الضمان الاجتماعى .

١٩٤٣ مكرم عبيد ينشر الكتاب الأسود ، الذى يحتوى على تفاصيل مزاعم بفساد قيادة الوفد . تدخُّل فرنسا فى لبنان يثير رد فعل حادا معاديا للأوروبيين فى مصر .

١٩٤٤ تصاعد هياج مناهض للوفد . توقيع بروتوكول الإسكندرية بشأن تشكيل جامعة الدول العربية (أكتوبر) ؛ الملك يعزل النحاس ويكلف أحمد ماهر بتشكيل الوزارة (أكتوبر) .

١٩٤٥ الوفد يقاطع الانتخابات (يناير) . تصويت البرلمان على إعلان الحرب على المحور واغتيال أحمد ماهر بعدها بفترة قصيرة على يد متعاطف مع المحور (فبراير) . النقراشى يؤلف الحكومة (فبراير) . تأسيس جامعة الدول العربية (مارس) . محاولات مصرية لإعادة التفاوض حول معاهدة ١٩٣٦ بين إنجلترا ومصر (ديسمبر) . رفع الرقابة على الصحف .

١٩٤٦ اغتيال أمين عثمان باشا وهو وزير مالية مؤيد للإنجليز (يناير) . احتجاجا على استمرار الوجود العسكرى البريطانى فى مصر : تشكيل لجنة وطنية للعمال والطلبة (فبراير) . أعمال عنف سياسى ومدنى تفضى إلى مصرع العديد من المصريين . صدقى يؤلف الحكومة (فبراير) . إعلان بريطانيا عن استعدادها لسحب قواتها من أنحاء مصر إلى منطقة القنال (مايو) . إجراءات حكومية صارمة ضد الخصوم السياسيين (يوليو) . مفاوضات بين صدقى وبيفن وزير خارجية بريطانيا (مايو – يوليو) . إبرام مشروع معاهدة (أكتوبر) . خلافات بين أطراف المعاهدة حول تفسير النصوص الخاصة بالسودان . مظاهرات طلابية (نوفمبر) . إعادة تعيين النقراشى رئيسا للوزراء (ديسمبر) .

١٩٤٧ جامعة الدول العربية تدعم موقف مصر تجاه السودان (يناير) ؛ انسحاب منظم للقوات البريطانية من أنحاء مصر إلى منطقة القنال (يناير–مارس) . مصر تعرض قضية السودان أمام الأمم المتحدة (أغسطس) . تأسيس البنك الصناعى والموافقة على قانون الشركات . اضطرابات مدنية واستمرار انفجارات القنابل بالقاهرة والإسكندرية والمدن والمناطق الريفية . اتحاد الحزب السياسى وتنظيم الشباب (سبتمبر) .

١٩٤٨ محاولتان لاغتيال النحاس زعيم الوفد (أبريل) . النقراشى يفرض الأحكام العرفية ويصبح حاكما عسكريا نظرا لأن بريطانيا أنهت انتدابها على فلسطين وأعلن النقراشى دخول مصر لفلسطين (مايو) . بعد نجاحات مصرية أولية فى غزة وبئر سبع تم ترتيب هدنة مدتها ٤أسابيع تحت إشراف الأمم المتحدة (نهاية مايو) . إغلاق المحاكم المختلطة والمحاكم القنصلية (يونيو وأكتوبر) . إعلان خطط بريطانية تتعلق بالحكم الذاتى فى السودان (يونيو) . الجيش المصرى فى فلسطين يتكبد عدة هزائم عسكرية (أكتوبر–نوفمبر) . بدء اتخاذ إجراءات صارمة ضد جماعة الإخوان المسلمين (نوفمبر) وذلك عقب الاستيلاء على سيارة جيب يمتلكها القسم المخصوص وهو الجناح السرى للإخوان . اغتيال حكمدار العاصمة (ديسمبر) . حظر الإخوان عقب اغتيال النقراشى (ديسمبر) . إبراهيم عبد الهادى باشا يتولى رئاسة الوزراء ويواصل حملة النقراشى المعادية للإرهاب (ديسمبر) .

١٩٤٩ نشاط إسرائيلى فى سيناء (يناير) . إبرام هدنة بين مصر وإسرائيل تحت إشراف الأمم المتحدة تشترط الجلاء العسكرى عن الفالوجا ومدن أخرى وإنشاء خط التقسيم (فبراير) . اغتيال حسن البنا زعيم الإخوان المسلمين (فبراير) . إقالة إبراهيم عبد الهادى وتكليف حسين سرى بتأليف الحكومة (يوليو) . اتفاقية جديدة مع شركة قناة السويس .

١٩٥٠ الانتخابات تعيد الوفد وإن لم يكن بالإغلبية المطلقة والنحاس يشكل الحكومة (يناير) . محاكمة بعض الإخوان للشك فى ارتكابهم لأعمال إرهابية (مارس) . الدول الغربية تعلن التصريح الثلاثى (مايو) . اتفاقية النقطة الرابعة بين مصر والولايات المتحدة (مايو) . تشريع عمالى جديد (يونيو-يوليو) . انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا لتنظيم الضباط الأحرار السرى (ديسمبر) .

١٩٥١ محاكمة فضيحة الأسلحة حول عجز إمدادات الجيش إبان حرب فلسطين (يناير) . قيود على أنشطة النقابات (فبراير) . توزيع الأراضى على الفلاحين (مايو) . اتفاقية الأرصدة الإسترلينية (يوليو) . إنشاء قيادة حلف الشرق الأوسط (أكتوبر) . بعد عدة شهور من المفاوضات غير الناجحة النحاس يعلن من جانب واحد إلغاء اتفاقية ١٩٣٦بين مصر وإنجلترا (أكتوبر) . مظاهرات معادية للإنجليز تهاجم الممتلكات البريطانية (أكتوبر-نوفمبر) . مظاهرات طلابية بالقاهرة وباقى المدن (نوفمبر-ديسمبر) . نشاطات لجماعات التحرر (نوفمبر) . انتخاب مرشح

الضباط الأحرار اللواء محمد نجيب رئيسا لنادى الضباط (ديسمبر) .

١٩٥٢ القوات الإنجليزية تهاجم مقار الشرطة بالإسماعيلية مما يؤدى إلى حريق القاهرة فى اليوم التالى (٢٦ يناير) . على ماهر يشكل الحكومة فى أعقاب إقالة حكومة الوفد (يناير - مارس) . اعتقال المشاركين والمحرضين المشتبه فى ارتكابهم لحريق القاهرة (فبراير) . نجيب الهلالى يؤلف الحكومة (مارس - يونيو) . تعطيل البرلمان رسميا (مارس) . بريطانيا تفرج عن بعض الأرصدة الإسترلينية لتدعم حكومة الهلالى باشا (أبريل) . سرى يشكل الحكومة بعد أن فقد الهلالى تأييد القصر (يونيو-يوليو) . الهلالى يعود لتشكيل الحكومة مرة ثانية (٢١ يوليو) . الضباط الأحرار يستولون على السلطة فى ظل قيادة شرفية للواء محمد نجيب (٢٣يوليو) . دعوة على ماهر لتشكيل الوزارة . تنازل الملك فاروق عن العرش لابنه الصبى أحمد فؤاد الثانى (يوليو) . تشكيل مجلس وصاية ممثلا فيه ضباط أحرار (أغسطس) . إعلان المبادئ الستة للثورة إضافة إلى خطط للإصلاح الزراعى ورفع الرقابة عن الصحف (أغسطس) . قمع شديد لاضطرابات عمالية (أغسطس) . استقالة على ماهر بسبب مشروع الإصلاح الزراعى ومحمد نجيب يتولى رئاسة الوزارة (سبتمبر) . تطهير قيادة الجيش (سبتمبر) . قانون إعادة تنظيم الأحزاب يرغم النحاس على الاستقالة من قيادة

الوفد (أكتوبر) . عزل رشاد مهنا (أحد الضباط الأحرار) من مجلس الوصاية على العرش (أكتوبر) . إعادة فرض الرقابة على الصحف (أكتوبر) . تعليق دستور ١٩٢٣(ديسمبر) . محمد نجيب يلتقى مع القيادات السودانية لبحث مستقبل السودان (خريف وشتاء ١٩٥٢ - ١٩٥٣) .

١٩٥٣ حل الأحزاب السياسية (يناير) . محمد نجيب يعلن الدستور المؤقت : يبدأ بثلاث سنوات فترة انتقالية تعود بعدها الحياة الديمقراطية (يناير-فبراير) . تأسيس هيئة دستورية استمرت مدة قصيرة . إعلان التنظيم السياسى للحكومة -هيئة التحرير - (يناير وتأسست فى مارس) . مجلس قيادة الثورة يستأنف السلطتين التنفيذية والإدارية (يناير) . اعتقال المتآمرين المعارضين للنظام فى الجيش (يناير) . محمد نجيب يتولى السلطة العليا (فبراير) . اتفاقية بريطانية مصرية بشأن السودان (فبراير) . إعلان الميثاق الدستورى (فبراير) . محاكمة العسكريين المتآمرين على النظام (مارس) . إلغاء النظام الملكى وإعلان مصر جمهورية (يونيو) . محمد نجيب يصبح رئيسا للجمهورية وتعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة بينما ينضم عبد الناصر وعدد من مؤيديه بمجلس قيادة الثورة إلى وزارة محمد نجيب (يونيو) . مصادرة كافة ممتلكات الأسرة الملكية (يوليو) . بدء محاكمة السياسيين المعارضين للنظام (سبتمبر) . إسرائيل تهاجم معسكر غزة (أغسطس) .

١٩٥٤ بدء مفاوضات مع بريطانيا بشأن انسحاب القوات البريطانية من مصر (يناير) . حظر تنظيم الإخوان المسلمين إثر مصادمات بالشوارع فى القاهرة وأماكن أخرى (يناير) . مجلس قيادة الثورة يعلن عزل محمد نجيب من رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء (فبراير) . عبد الناصر يصبح رئيس الوزراء وإعادة محمد نجيب لرئاسة الجمهورية (فبراير) . محمد نجيب يعود لرئاسة الوزراء ويعلن عن انتخابات قادمة ، وإنشاء الجمعية التأسيسية ، وحرية الصحافة (مارس) . عبد الناصر يعود رئيسا لمجلس الوزراء وأعضاء مجلس قيادة الثورة يتولون مناصب وزارية والمجلس يعلن إلغاء الانتخابات الموعودة (أبريل) . امتيازات متبادلة فى منطقة القنال بين مصر وبريطانيا (مايو-يونيو) . السماح للإخوان باستئناف أنشطة غير سياسية . إبرام اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا (يوليو-وتم توقيعها فى أكتوبر) . اجتماع جامعة الدول العربية بشأن حلف بغداد المقدم (أكتوبر) . حادثة لافون (أكتوبر) . محاولة اغتيال عبد الناصر (أكتوبر) . عزل محمد نجيب من رئاسة الجمهورية وفرض الإقامة الجبرية عليه (نوفمبر) . قمع الإخوان المسلمين (نوفمبر-ديسمبر) . حملات نشيطة لعبد الناصر على حلف بغداد وعقد عدة اتفاقيات عسكرية إقليمية .

١٩٥٥ فشل اجتماع جامعة الدول العربية فى الحيلولة دون إبرام حلف بغداد فى فبراير (يناير) . محاكمة مخربين إسرائيليين (يناير) . حادثة غزة (فبراير).

نزاع حدودى مع إسرائيل (مارس) . مؤتمر باندونج يؤدى إلى تعاون عبد الناصر مع حركة عدم الانحياز (أبريل) . مفاوضات ثلاثية مع إسرائيل حول الحدود المتنازع عليها (يونيو) . فرنسا تعلن عن إمدادات عسكرية جديدة لإسرائيل (يوليو) . اتفاقية جديدة بشأن الأرصدة الإسترلينية (أغسطس) . مصر تعلن عن عزمها شراء أسلحة من تشيكوسلوفاكيا مع وقوع سلسلة من الهجمات الإسرائيلية على الحدود (سبتمبر) . مصر تبرم معاهدات عسكرية مع المملكة العربية السعودية وسوريا (أكتوبر) . قتال فى غزة (نوفمبر) . الولايات المتحدة تقترح على مصر وإسرائيل إجراء مفاوضات بينهما (ديسمبر) .

١٩٥٦ موافقة البنك الدولى للتعمير والتنمية على تمويل مشروع السد العالى بمصر (فبراير) . حل مجلس قيادة الثورة رسميا وإلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف (يونيو) . استفتاء شعبى للتصديق على دستور جديد وانتخاب عبد الناصر رئيسا للجمهورية (يونيو) . إحلال الاتحاد القومى محل هيئة التحرير . اجتماع فى بريونى بين عبد الناصر وتيتو (يوليو) . الولايات المتحدة وبريطانيا يسحبان عرضهما بدعم تمويل مشروع السد العالى (يوليو) . عبد الناصر يؤمم قناة السويس بغية الحصول على عائداتها لدفع تكاليف إنشاء السد العالى (يوليو) . مصر ترفض المشاركة فى مفاوضات دولية فى لندن حول القناة (أغسطس - سبتمبر) . الأردن يطلب من مصر

المساعدة العسكرية إثر اعتداءات إسرائيلية على الحدود (أكتوبر) . توقيع معاهدة دفاعية بين مصر والأردن وسوريا (أكتوبر) . مجلس الأمن يناقش تأميم مصر لقناة السويس (أكتوبر) . حرب السويس : إسرائيل تغزو مصر (٢٩ أكتوبر) ، يتبعه غزو بريطاني فرنسي (٥نوفمبر) . قرار للأمم المتحدة بوقف إطلاق النار . وصول قوات الطوارئ بالأمم المتحدة (نوفمبر) . مع استكمال انسحاب الجيوش الغربية (ديسمبر) . انسحاب إسرائيلي جزئي فقط من الأراضي المصرية . حكومة عبد الناصر تلغي المحاكم الشرعية في مصر .

١٩٥٧ إنشاء المؤسسة الاقتصادية العامة (يناير) . تأميم الممتلكات الأجنبية (يناير) . توقيع معاهدة التضامن العربي بين مصر وسوريا والأردن والمملكة العربية السعودية (يناير) . تطهير قناة السويس بإشراف هيئة قناة السويس المصرية (أبريل- سبتمبر) . تشكيل الاتحاد القومي وعبد الناصر يتولى رئاسته (مايو) . لجنة التخطيط القومي تتولى جميع أعمال التخطيط الاقتصادي . إجراء انتخابات مجلس الأمة (يوليو) . إجراءات حكومية صارمة ضد الوفديين والشيوعيين (يوليو_أغسطس) . محمد حسنين هيكل يتولى رئاسة تحرير الأهرام . مصر وسوريا تعلنان إجراءات للتعاون الاقتصادي (سبتمبر) . إرسال قوات عسكرية مصرية إلى سوريا بناء على طلب الحكومة السورية . مؤتمر للتضامن بين شعوب أفريقيا وآسيا (ديسمبر إلى يناير ١٩٥٨) .

١٩٥٨ خطة التصنيع (يناير) . عقب مفاوضات بين عبد الناصر والقيادات السياسية السورية : تشكيل الجمهورية العربية المتحدة من البلدين وتولية عبد الناصر رئاسة الجمهورية (فبراير) . نزاع حدودى مع السودان (فبراير) . اليمن تنضم إلى الجمهورية العربية المتحدة ويصبح اسمها "الولايات العربية المتحدة" (مارس) . إعلان الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة (مارس) . الثورة العراقية (يوليو) . قطع العلاقات بين الأردن ومصر (يوليو) . اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية يوافق على تمويل السد العالى (أكتوبر) . تونس تقطع العلاقات مع مصر (أكتوبر) . تشكيل مجلس الوزراء بالجمهورية العربية المتحدة (أكتوبر) . إعادة العلاقات الفرنسية مع مصر جزئيا (نوفمبر) . ثورة فى السودان تأتى بحكومة فى السلطة أكثر محاباة لمصر (نوفمبر) .

١٩٥٩ تدهور العلاقات المصرية العراقية (مارس) . مؤتمر لدول البترول العربية (أبريل) . قمع الحكومة المصرية لمنتقدى النظام من الجناح اليسارى . إعادة العلاقات مع الأردن (أغسطس) . تعديل وزارى فى مجلس وزراء الجمهورية العربية المتحدة (سبتمبر) . الملك سعود يزور مصر (سبتمبر) . تعيين عبد الحكيم عامر حاكما للإقليم الشمالى -سوريا - من ج٠ع٠م٠ (أكتوبر) . اتفاقيات مياه النيل بين مصر والسودان (نوفمبر) . مصر تدفع تعويضات لمطالب شركة قناة السويس الفرنسية

الإنجليزية . التسوية الختامية للأرصدة الإسترلينية مع بريطانيا .

١٩٦٠ تأميم البنوك (فبراير) . المجلس الاقتصادى العربى (مارس) . مقاطعة نقابات العمال الأمريكية للسفينة المصرية كليوباترا (أبريل- مايو) . تأميم الصحف (مايو) . اجتماع مجلس الأمة فى ج٠ع٠م٠ (يوليو) . الأردن تقطع علاقاتها مع مصر مرة أخرى (أغسطس) . تغيير مجلس الوزراء فى ج٠ع٠م٠ (سبتمبر) . إعادة العلاقات جزئيا مع بريطانيا (ديسمبر ، وإعادتها كليا فى العام التالى) .

١٩٦١ مؤتمر كازابلانكا (الدار البيضاء) يقوى علاقات أفريقيا بـ ج٠ع٠م٠ وحركة عدم الانحياز (يناير) . عودة العلاقات مع تونس . مزيد من التأميمات وإصدار القوانين الاشتراكية (يونيو-يوليو) . اتفاقية جيش الدفاع العربى (يونيو) . مصر تعلن انضمامها إلى حركة عدم الانحياز فى مؤتمر بلجراد (أغسطس) . انفصال سوريا عن الـ ج٠ع٠م٠ (سبتمبر) . عبد الناصر يشكل وزارة جديدة (أكتوبر) . حل الاتحاد العربى-مع اليمن- (ديسمبر) . اجتماعات متعددة على مدار العام مع تجمعات سياسية أفريقية تتضامن معها مصر .

١٩٦٢ انتخابات المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية (فبراير) . تقديم ميثاق العمل الوطنى (مايو) . تشكيل المجلس الرئاسى . اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (يونيو) . إنشاء الاتحاد الاشتراكى العربى (يوليو) . اجتماع جامعة الدول العربية فى شتورا

بلبنان يدين تدخل مصر فى سوريا (أغسطس) . على صبرى يصبح وزير شئون رئاسة الجمهورية (سبتمبر) . مصر ترسل قوات عسكرية إلى اليمن لمساعدة النظام الثورى بها (أكتوبر) . قطع العلاقات المصرية السعودية بعد قصف مصر لمنطقة على الحدود السعودية (نوفمبر) .

١٩٦٣ أنظمة حكم موالية لمصر تستولى على السلطة فى العراق وسوريا (فبراير–مارس) . مباحثات الاتحاد الثلاثى بين مصر وسوريا والعراق (مارس – أبريل) . عودة العلاقات مع فرنسا بعد عشرة أشهر من الثورة الجزائرية التى كانت تدعمها مصر (أبريل) . مزيد من التأميمات (أبريل – نوفمبر) . إجراء انتخابات للاتحاد الاشتراكى العربى (مايو) . فشل مباحثات الاتحاد الثلاثى بين مصر وسوريا (يوليو) . قطع العلاقات مع المغرب إثر تدخل مصر فى نزاع على الحدود بين المغرب والنظام الثورى الجديد فى الجزائر (سبتمبر) . مصر تعود للجامعة العربية بعد عام واحد من المقاطعة .

١٩٦٤ قمتان عربيتان تجتمعان للنظر فى خطط إسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن لأراضيها (يناير وسبتمبر) . إصدار دستور جديد وإجراء انتخابات لمجلس الأمة (مارس) . على صبرى يشكل وزارة جديدة (مارس) . محادثات اتحادية (أبريل) ؛ عودة العلاقات مع الأردن بعد قطعها ثلاث سنوات (مارس) . تشكيل المجلس الرئاسى المصرى العراقى المشترك (مايو) . تشكيل منظمة التحرير

الفلسطينية باعتبارها التنظيم الممثل لفلسطين (مايو) . افتتاح مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالقاهرة (يونيو) . إنشاء المجلس التنسيقى مع اليمن (يوليو) . مباحثات بشأن اتحاد فيدرالى مع العراق (سبتمبر-نوفمبر) . اجتماع مؤتمر دول عدم الانحياز بالقاهرة (أكتوبر) . عبدالناصر يزود ثوار الكونغو بأسلحة مصرية (نوفمبر) . وقف إطلاق النار باليمن (نوفمبر) بعد اتفاقية مصرية سعودية قبلها بشهرين . استئناف القتال باليمن (ديسمبر) .

١٩٦٥ إنشاء السوق العربية المشتركة (يناير) . عبدالناصر يعود للرئاسة بعد استفتاء (مارس) . انعقاد مؤتمر باندونج للنظر فى مدى تقدم حركة عدم الانحياز فى السنوات العشر التى أعقبت المؤتمر الأول (أبريل) . الولايات المتحدة تستأنف شحن المواد الغذائية التى توقفت ٦أشهر (يونيو) . نظرا لتحسن مؤقت فى العلاقات بين البلدين : عبدالناصر يجتمع مع الملك فيصل عاهل السعودية فى جدة لمناقشة الحرب اليمنية (أغسطس) . زكريا محيى الدين يتولى رئاسة الوزارة (أكتوبر) . موجة من الاضطرابات الداخلية استفحلت لعدة شهور وتصل إلى ذروتها مع اعتقالات واسعة النطاق لأعضاء الإخوان والمعارضين وبعض نشطاء العمل النقابى (سبتمبر-أكتوبر) . مزاعم حكومية عن مؤامرة إخوانية للإطاحة بالنظام . تونس تقاطع قمة الدار البيضاء (سبتمبر) . مؤتمر حرض

(نوفمبر) . محاولة أخرى من السعودية ومصر للتفاوض حول تسوية حرب اليمن . انفضاض مؤتمر حرض دون التوصل لتسوية حاسمة (ديسمبر) . بدء محاكمة أعضاء الإخوان المسلمين (ديسمبر) .

١٩٦٦ إعلان برنامج المساعدات الأمريكية لمصر (يناير) . استمرار محاكمة أعضاء الإخوان المسلمين (يناير-مارس وأغسطس) . فى أعقاب حادث كمشيش : إنشاء لجنة تصفية الإقطاع (مايو) . قرار عبدالناصر بمقاطعة قمة الجزائر تقدم مؤشرا على تدنى العلاقات بين العرب (يوليو) . ممثلا مصر والمملكة العربية السعودية يجتمعان بالكويت لمناقشة مسألة اليمن (أغسطس) . سليمان صدقى يتولى رئاسة الوزراء بمصر (سبتمبر) . مصاعب تواجه مصر فى مفاوضاتها مع الولايات المتحدة بشأن المساعدات الغذائية وقروض صندوق النقد الدولى . حكومة سوريا الموالية لمصر تبرم معاهدة دفاعية مع مصر (نوفمبر) . الهجوم الإسرائيلى على قرية أردنية يسفر عن انقسام فى صفوف العرب بشأن فشل مصر وسوريا فى الدفاع عن الأردن (نوفمبر) . بدء محاكمة متهمين بالشيوعية فى القاهرة (ديسمبر) .

١٩٦٧ غارات إسرائيلية على سوريا والأردن (فبراير-مارس) . إسرائيل تسقط طائرات سورية ردا على ما وصفته بمساعدات سورية متزايدة للمقاومة الفلسطينية (أبريل) . أنباء عن تعبئة فى القوات المسلحة الإسرائيلية ، ومصر تطلب سحب

قوات الأمم المتحدة وتحرك قوات عسكرية إلى سيناء وتغلق مضايق تيران (مايو) . الأردن توقع معاهدة للدفاع المشترك مع مصر (أواخر مايو) . مقترحات دبلوماسية من الولايات المتحدة/الأمم المتحدة لمصر وإسرائيل . عبدالناصر يعلن عن سفر زكريا محيى الدين إلى واشنطن للتفاوض (يونيو) . وقبل يومين من سفره : تبدأ إسرائيل هجوما جويا واسع النطاق على مصر وسوريا والعراق والأردن وتتمكن من تحطيم أو تعطيل معظم قواتهم الجوية (٥يونيو) . وبعد أربعة أيام تم إبرام اتفاق مصرى إسرائيلى بوقف إطلاق النار . سقوط شبه جزيرة سيناء بالكامل فى أيدى إسرائيل وإغلاق قناة السويس بالسفن المحطمة . عبدالناصر يقدم استقالته لكن المظاهرات الشعبية ترفضها . عبدالناصر يتولى رئاسة الوزراء ويشكل حكومة جديدة (١٩يونيو) ، ويستأنف قيادة الاتحاد الاشتراكى . منظمة الدول العربية المصدرة للبترول-أوابك- تفرض حظرا على مبيعات البترول للولايات المتحدة وبريطانيا وهولندا نظرا لتأييدهم غير المشروط لإسرائيل . مصر تقطع علاقاتها بأمريكا وبعدد من الدول الأوروبية . عزل المشير عبدالحكيم عامر وبعض أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة (يونيو) . مؤتمر الخرطوم (أغسطس-سبتمبر) . اعتقال متهمين بالتآمر العسكرى وانتحار المشير عامر (سبتمبر) . الاتحاد السوفييتى يعوض الأسلحة المصرية . معارك بمنطقة القنال (سبتمبر - أكتوبر) .

خطة الإنجاز . مصر تغرق المدمرة الإسرائيلية إيلات ، وإسرائيل تدمر مصافى البترول المصرية (أكتوبر) . انسحاب مصر من اليمن (نوفمبر- ديسمبر) .

١٩٦٨ محاكمة لعسكريين بتهمة التآمر (يناير وأغسطس) . اضطرابات معادية للحكومة (يناير ونوفمبر) . تنصيب على صبرى أمينا عاما للاتحاد الاشتراكى العربى (يناير) . بيان ٣٠ مارس : إعادة تنظيم الحكومة . الاتفاقية السوفييتية المصرية (مارس) . وسيط الأمم المتحدة جونار يارنج يصل إلى القاهرة (مارس) . استفتاء حول اقتراحات الحكومة بالإصلاح (مايو) . عبدالناصر يطلب المزيد من السلاح الروسى (يوليو) . إسرائيل تقصف السويس (سبتمبر) . سحب قانون لإصلاح التعليم إثر احتجاجات شعبية (نوفمبر) . إغلاق الجامعات (ديسمبر) .

١٩٦٩ انتخابات لمجلس الأمة (يناير) . اندلاع حرب الاستنزاف (مارس إلى صيف ١٩٧٠) ؛ عبدالناصر يرسل مساعدات عسكرية إلى نيجيريا . إعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى . إقالة على صبرى (سبتمبر) . قمة الرباط بشأن مستقبل رد الفعل العربى تجاه إسرائيل ينتهى بانقسام بين عبدالناصر وكثير من الدول العربية الأخرى وإخفاق مصر فى الحصول مجددا على تعهدات بالمساعدات المادية والمالية (ديسمبر) . مزيد من التغييرات فى السلطتين التنفيذية والتشريعية . أولى مبادرات السلام لروجرز لاتجاه حرب الاستنزاف لصالح إسرائيل .

١٩٧٠ هجمات جوية إسرائيلية على مصر (فبراير وأبريل) . دول المواجهة تجتمع بالقاهرة لتناقش الاستراتيجية (فبراير) . مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية (مارس) . عبدالناصر يحصل على صواريخ سام المضادة للطائرات من الاتحاد السوفييتى (مارس) . مباحثات حول اتحاد بين مصر والسودان وليبيا (أبريل ومايو) . غارات إسرائيلية مكثفة على قناة السويس (مايو- يونيو) . افتتاح السد العالى (يوليو) . خطة روجرز الثانية وقبول مصر لوقف إطلاق النار لمدة ٩٠ يوما (يوليو) وإسرائيل تعلن موافقتها فى أغسطس . إسرائيل تنسحب من المفاوضات بعد اتهامها لمصر بانتهاك وقف إطلاق النار (سبتمبر) . اجتماع القمة العربية الطارئة بالقاهرة فى سبتمبر إثر الحرب الأهلية فى الأردن بين منظمة التحرير الفلسطينية والجيش الأردنى (سبتمبر) ووساطة عبدالناصر ، ثم وفاة عبدالناصر (٢٨سبتمبر) . أنور السادات يتولى الرئاسة مؤقتا وتعيين محمود فوزى رئيسا للوزراء (أكتوبر) . تعيين على صبرى وحسين الشافعى نائبين لرئيس الجمهورية . تثبيت السادات رئيسا للجمهورية فى استفتاء شعبى . مباحثات حول اتحاد فيدرالى بين مصر وليبيا وسوريا (نوفمبر) .

١٩٧١ جهود وساطة من جونار يارنج . والسادات يأمر بوقف إطلاق النار (فبراير) . الإعلان عن خطط لاتحاد فيدرالى مع ليبيا وسوريا (أبريل) . اعتقال على صبرى ومعارضين آخرين للسادات (مايو) .

إعلان "ثورة التصحيح" مع برنامج جديد للعمل الوطني وتطهير الاتحاد الاشتراكي العربي (مايو) . تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي (مايو) . معاهدة صداقة سوفييتية مصرية (مايو) . استفتاء يوافق على دستور جديد (سبتمبر) . تجدد التوترات في منطقة القنال (سبتمبر) . انتخابات مجلس الشعب - (الاسم الجديد لمجلس الأمة) (نوفمبر) . إعلان سنة ١٩٧١ "عام الحسم" فيما يتعلق بإسرائيل .

١٩٧٢ مظاهرات بجامعة القاهرة معادية للحكومة بسبب التقاعس فيما يخص عام الحسم (يناير) . عزيز صدقي يتولى رئاسة الوزارة (يناير) . السادات يطلب من الخبراء السوفييت مغادرة مصر (يوليو) . الإعلان عن قيادة موحدة لمصر وليبيا (أغسطس) .

١٩٧٣ إبرام صفقة السلاح مع الاتحاد السوفيتي (فبراير) . السادات يتولى منصبي رئيس الوزراء والقائد الأعلى للقوات المسلحة (مارس) . اجتياح مسيرة من ٣٠ ألف ليبي لمصر لدعم الوحدة الفيدرالية لليبيا مع مصر (يوليو) . اندلاع الحرب مع إسرائيل : مصر وسوريا تغزوان الأراضي التي استولت عليها إسرائيل في حرب ١٩٦٧ (٦ أكتوبر) . الهجوم الإسرائيلي المضاد (١٤ أكتوبر) ينتهي بحصار الجيش المصري في سيناء . ومقابل إمدادات السلاح العاجلة لإسرائيل من الولايات المتحدة .. يقبل السادات من جانب

واحـد وقف إطلاق النار (٢٢ أكـتـوبر) رغم استمرار سوريا فى القتال . قبول مصر لاتفاقية مع إسرائيل من ست نقـاط (نوفمبر) لتصبح الأساس لأول اتفاقية لفك الاشتباك (التى أبرمت بعد شهرين من ذلك) . كيسنجر يزور القاهرة والسادات يقرر إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة (نوفمبر) . اجتماعات مؤتمر جنيف لفترة قصيرة (ديسمبر) .

١٩٧٤ اتفاقية فك الاشتباك بين مصر وإسرائيل (الفصل بين القوات) (يناير) . العفو عن الكثير من المعتقلين السياسيين (يناير) . إعلان القانون رقم ٤٣ : الأساس التشريعى لسياسة الانفتاح (أبريل) . الرئيس الأمريكى نيكسون يزور مصر (يونيو) . عبد العزيز حجازى يتولى رئاسة مجلس الوزراء (سبتمبر) . قمة الرباط تبحث دور منظمة التحرير الفلسطينية (أكتوبر) . ورقة أكتوبر - أول بيان شامل عن سياسة السادات - تقدم وعدا بالتحرر السياسى والاقتصادى . ورفع الرقابة عن الصحف ، وخطط جديدة لأجهزة الاتحاد الاشتراكى العربى (أكتوبر) . بعد جولة لعبد العزيز حجازى فى دول الخليج العربية : إنشاء منظمة الخليج لتنمية مصر (نوفمبر) .

١٩٧٥ اضطرابات عمالية ومدنية تثيرها المشاكل الاقتصادية المحلية (يناير ، مارس) . ممدوح سالم يشكل الوزارة (أبريل) . إعادة

افتتاح قناة السويس (يونيو) . مجلس الشعب يصوت على إلغاء كثير من إجراءات التأميم التى تمت فى عهد عبد الناصر (يوليو) . اتفاقية فك الاشتباك الثانية بين مصر واسرائيل (سبتمبر) . السادات يزور الولايات المتحدة (أكتوبر) . الولايات المتحدة تعلن عن برامج مساعدات كبيرة لمصر .

١٩٧٦ إلغاء معاهدة الصداقة السوفيتية المصرية (مارس) . السماح للاتحاد الاشتراكى العربى بتشكيل منابر سياسية ضمن إطاره الشامل (مارس) . إلغاء التسهيلات البحرية للسوفييت (أبريل) . إعادة انتخاب السادات رئيسًا للجمهورية عبر استفتاء (سبتمبر) . أول انتخابات على أساس تعدد حزبى محدود (أكتوبر - نوفمبر) . ممدوح سالم يشكل وزارة جديدة (أكتوبر) . مفاوضات متعثرة مع صندوق النقد الدولى للحصول على قروض . قمتا القاهرة والرياض تؤديان إلى وقف إطلاق النار فى لبنان (أكتوبر) . مصر وسوريا تعلنان عن خطط لتوحيد أجهزتهما التنفيذية واتخاذ القرار (ديسمبر) .

١٩٧٧ انتفاضة يناير بسبب إلغاء الدعم على السلع تؤدى إلى عودة تثبيت الدعم وإعادة التفكير فى الاستراتيجية الاقتصادية . ممدوح سالم يشكل حكومة جديدة (مايو) . الانتخابات الإسرائيلية تعيد بيجين - قائد الليكود الحزب اليمينى المتطرف - رئيسًا للوزراء . مجلس الشعب

المصـرى يصـدق على قـانون يسـمح بتـشكيل الأحزاب السياسية (يونيو) . قتال على الحدود بين مصر وليبيا . اغتيال وزير الأوقـاف السـابق (الشـيخ الدهبى) على يد جـمـاعـة إسـلامـيـة مـتطرفـة . السـادات يعلن عن جـدولة الديون السـوفـيـتـية على عشـر سنوات (أغسطس) . الإعلان الأمـريكى السوفـيـيتى بخصـوص الشرق الأوسط (أكتـوبر) . تعـديل وزارى (أكتوبر) . السادات يذهب إلى القدس (نوفمبر) . استقالة وزيرى الخارجية : إسماعيل فهمى ومحمد رياض . مـؤتمر دولـى للسـلام فـى القـاهرة بـدعوة من السـادات (ديسـمـبـر) . قـمـة الـسـادات - بيـجـين (ديسمبر) .

١٩٧٨ مـحـادثات ثنائية بين مـصر وإسـرائيل . تعديلات وزارية (مـايو) . الموافقة على فرض قيود على نشاطات الأحـزاب السياسية من خلال استفتاء شعـبى (مـايو) . فى أعـقـاب بطء المفـاوضات : اجتمـاع "ليدز كاسل" يحاول كسر جمود عملية التفاوض (يوليو) . السادات يشكل الحزب الوطنى الديمقراطى (يوليو) ؛. التوصل إلى اتفاقيات كامب ديفـيـد بالمشـاركـة النشطة للولايات المتـحـدة (سبتمبر) . مصطفى خليل يصبح رئيس الوزراء (أكتوبر) . قمة بغداد تصوت على فرض عقوبات على مـصـر إذا مـا أبرمت مـعاهدة سـلام ثنائية (نوفمبر) . إقرار تاريخ مستهدف لمعاهدة السلام المبـرمة فى اتفـاقيات كـامب ديفـيد (ديسمبر) . السادات يحصل على جائزة نوبل للسلام مناصفة مع بيجين .

١٩٧٩ الموافقة على اتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية الموقعة في واشنطن (مارس) من خلال استفتاء شعبى (أبريل) . قمة بغداد الثانية تفرض عقوبات على مصر (مارس) . بدء مفاوضات الحكم الذاتى الفلسطينى (مايو) . انتخابات مجلس الشعب (يونيو) . عودة العريش وثلث سيناء من ناحية الغرب إلى مصر (يوليو) . محادثات السادات-بيجين فى حيفا (سبتمبر) . رغم محادثات الحكم الذاتى فمازالت إسرائيل تواصل بناء المستوطنات فى الأراضى الفلسطينية المحتلة .

١٩٨٠ السفير الإسرائيلى يقدم أوراق اعتماده وسط احتجاجات من بعض التنظيمات فى مصر (فبراير) . الفريق سعد الدين الشاذلى فى المنفى يشكل جماعة معارضة (مارس) . تعديل دستورى صوّت عليه مجلس الشعب يتيح للسادات أن يبقى رئيسا للجمهورية مدى الحياة (أبريل) . السادات يعلق مفاوضات الحكم الذاتى الفلسطينى نظرا لاستمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية على الأراضى الفلسطينية (أبريل) . السادات يتولى رئاسة الوزراء ويشكل حكومة جديدة (مايو) . حظر النشاطات الطائفية . افتتاح توسعات قناة السويس . الحرب العراقية الإيرانية (سبتمبر) . مناورات عسكرية مصرية أمريكية مشتركة (نوفمبر) .

١٩٨١ اغتيال الرئيس السادات (أكتوبر) . حسنى مبارك يتولى رئاسة الجمهورية ، وفؤاد محيى الدين رئيسًا للوزراء .

(أ)

إبراهيم باشا (توفى ١٥٣٦ / ٩٤٣ هـ)

الصدر الأعظم للسلطان العثمانى سليمان القانونى ، وقد أرسله السلطان لمصر فى ١٥٢٤/٩٣٠ لإخماد تمرد قام به الوالى أحمد باشا ، وكان التنافس قائما بين إبراهيم وأحمد زمنا طويلا ، وما إن تم تنصيب إبراهيم وزيرا أصيب أحمد بخيبة أمل مريرة ، وقبل هذا التعيين بوصفه والى مصر ، إذ وجد فيها فرصة لاستخدام الولاية لخلق قاعدة مستقلة لنفسه ، وإثر هزيمة أحمد ومقتله على يد الجيش العثمانى بقيادة إياس باشا ، شرع إبراهيم فى إصلاح النظم الإدارية والمالية والقضائية للبلاد وإعادة تشكيل نظام الحكم على قواعد يمكن أن تبقى لثلاثة قرون تقريبًا ، فقد أعاد تنظيم وسائل الدفاع البحرية ونفذ القانون العثمانى الشرعى والإدارى المعروف بقانون نامه أثناء العام الذى قضاه بمصر .

وحاول إبراهيم خلق توازن داخل التركيب الإدارى للسلطة ليحول دون تركيز السلطة حول الوالى أو الجيش أو مؤسسات المماليك أو البكوات فى حين حفظ للوالى السيادة الشاملة ، وظل هذا النظام يعمل بكفاءة عالية حتى العقود الأخيرة للقرنين ١٦/١٠ حينما بدأ المماليك يستعيدون تماسكهم وزادت الفصائل العسكرية اضطرابا.

إبراهيم باشا (توفى ١٨٤٨)

ابن محمد على مؤسس آخر أسرة حاكمة بمصر ، وعاش إبراهيم حياة حافلة مميزة كقائد لجيوش أبيه فى بعض الانتصارات الكبرى التى حققها .

استأنف إبراهيم حملته الأولى فى ١٨١١ ضد المماليك الفارين إلى الصعيد ليكون مسئولا عن تنفيذ الإصلاحات الإدارية والمالية التى أدخلها أبوه ، وترك هذه الوظيفة

فى ١٨١٦ ليقود حملة إلى نجد فى وسط الجزيرة العربية باسم السلطان العثمانى ، وراح يطارد قوات الوهابيين وآل سعود ليتقهقروا إلى الدرعية ويلقوا الهزيمة هناك . وفى ١٨١٩ نصبه السلطان العثمانى متصرفا لجدة . وفى ١٨٢١ أرسل إلى شمال السودان كقائد عام لقوات الحملة العسكرية المصرية هناك لكنه اضطر للتراجع بسبب المرض .

وتأتى حملته الكبرى التالية فى اليونان وكريت ، حيث خاض فيها قتالا ناجحا ، وإن كان ضاريا من ١٨٢٤ حتى ١٨٢٧ باسم الباب العالى حتى غرق معظم الأسطول العثمانى والمصرى فى نافارين عام ١٨٢٧ . على أن طموحات محمد على فى التوسع التى يحققها من خلال القيادة الماهرة لابنه إبراهيم كان من المحتم أن تثير النزاعات مع العثمانيين ، ففى ١٨٣١ غزا إبراهيم فلسطين وسوريا ، وفى ١٨٣٢ التقى مع قوات السلطان العثمانى وكبدهم ثلاث خسائر منفصلة ، وتوغل كثيرا حتى وصل إلى الأناضول ذاتها . وفى ١٨٣٣ تم التنازل عن سوريا لمحمد على بموجب معاهدة كوتاهيه ، واختار إبراهيم حاكما لها بالنيابة عنه ، ورغم نصائح أمير لبنان بشير الثانى شهاب أكبر الحلفاء المحليين لإبراهيم فإنه لم يتمكن من جعل الحكم المصرى مقبولا لدى السوريين الذين عبروا عن استيائهم من التجنيد الإلزامى والضرائب الباهظة وغيرها من الإجراءات الإدارية المطبقة ، وبدأت الهبات ضد النظام الحاكم لإبراهيم فى ١٨٣٤ ، وأيا ما كانت طموحات إبراهيم فى الإصلاحات التى استأنفها ، فقد وجد نفسه متورطًا تماما فى مواجهة واحتواء المقاومة المحلية .

وقرر العثمانيون استخدام القلاقل فى سوريا للهجوم على إبراهيم ، لكنهم لقوا هزيمة مدوية فى معركة نزيب عام ١٨٣٩ ، ومع استسلام الأسطول العثمانى لمحمد على بدا أنه من المؤكد لم تبق سوى أيام معدودة على تفكك الإمبراطورية العثمانية ، وتعيّن على الدول الأوروبية أن تبادر على الفور فى اتخاذ إجراء ما - التى لم تكن ترغب فى أن تحل بدلا من الدولة العثمانية الضعيفة قوة إقليمية فعالة تنطلق من مصر ، وشنت السفن الحربية البريطانية والفرنسية هجوما على مواقع إبراهيم للانسحاب فى شتاء ١٨٤٠ بموجب

شروط تم التفاوض عليها بين أبيه والأدميرال البريطانى نابير .

على أن إبراهيم ارتبط بعمل وثيق مع المستشار العسكرى الفرنسي الكولونيل سيف (سليمان باشا) والجنرال بوير من أجل إعادة تنظيم الجيش المصرى ، وكان يشارك أباه فى الكثير من أفكاره عن الإصلاح ، وبعد عودته إلى مصر كرس جهوده لتسلُّم السلطة من أبيه فى نهاية المطاف ، وأخذ يبحث نظم الإدارة والزراعة واحتمالات التنمية بمصر ، وتم تعيينه حاكما لمصر فى ١٨٤٨ بسبب سوء الحالة الصحية لأبيه ، بيد أنه لم يعمل سوى شهرين إذ عاجله الموت فى نوفمبر ١٨٤٨

إبراهيم باشا الحاجى (حكم ١٦٠٣ - ١٦٠٤ / ١٠١٢ - ١٠١٣)

من الولاة العثمانين لمصر ، تم إيفاده للولاية لإعادة النظام بعد ٣٠ عاما تقريبا من الاضطرابات وخمس تمردات كبرى بين أفراد الجيش وفساد شمل كثيرا من كبار المسئولين ، ولم تكن بدايته مبشرة على أية حال ؛ إذ حاصرته قوات الحامية العثمانية وأقدمت على سرقته حتى قبل أن يصل إلى القاهرة واغتالته السباهية وهم سلاح الفرسان الذين شاعت بينهم التمردات ضد الولاة العثمانيين منذ ثمانينات القرن ١٨ / تسعينيات القرن ١٠ ، وكان اغتياله مؤشرا على تدنى العلاقات لمستوى جديد بين الوالى والحامية العثمانية بمصر .

إبراهيم بك (توفى ١٦٩٥ / ١١٠٧)

قائد جناح المماليك الفقارية فى صراعها مع القاسمية فى نهاية القرن ١٧ / القرن ١٢ للانفراد بالسيادة داخل مجلس البكوات المصريين ، وقد أفل نجم الفقارية لأكثر من ثلاثة عقود : من ستينيات القرن ١٧ /القرن ١١؛ وذلك بعد قرار الوالى العثمانى بتفضيل منافسيهم القاسمية (رغم مقتل أحمد بك قائد القاسمية بعد ذلك بفترة قصيرة وهو ما أسفر عن تهدئة الأوضاع بين الجناحين) .

وأبرم إبراهيم بك تحالفا مع كوچك محمد قائد الإنكشارية الذى أطاح بالقيادة السابقة لتنظيمه المناصر للقاسمية وكذلك للقصدوغلية – تنظيم عسكرى ناشئ لم يكن قد انضم بعد لمجلس البكوات – وأتاح هذا الدمج لإبراهيم بك أن يرتقى إلى قمة مجلس البكوات ليتولى منصب شيخ البلد فى ١٦٩٢ / ١١٠٤ ، غير أن اغتيال كوچك محمد فى ١٦٩٤ / ١١٠٦ ووفاة إبراهيم بك فى العام التالى أعاد الاضطرابات والانشقاقات بين البكوات إلى سابق عهدها .

إبراهيم بك (توفى ١٨١٦ / ١٢٣٢)

تولى مع مراد بك منصب شيخ البلد ، وتشاركا معا من الناحية الفعلية فى حكم المماليك لمصر من نحو ١٧٧٥ / ١١٨٩ ، بعد أن شغل مهام أمير الحج فى ١٧٧٢– ١٧٧٣ / ١١٨٦–١١٨٧ ، وقد ورث الرجلان سلطة " أبو الدهب " ومكانته وكانا من ضمن مماليكه ورقاهما إلى فئة البكوات ، إلا أن سيطرتهما على السلطة كانت أبعد ما تكون عن السهولة . ورغبة منهما فى توحيد قواعدهما الهشة الأولية قرر مراد بك أنه يجب عليهما أن يحاولا خلع إسماعيل بك قائد جيوش على بك ، ومع ذلك أثار هذا من الاستياء ما أدى إلى التخلى عن الخطة ، ولذلك هرب مراد وإبراهيم مرغمين إلى الصعيد فى ١٧٧٧ / ١١٩١ ، ولحسن حظهما فشل إسماعيل فى إثبات قدرته فى الحفاظ على تفوقه على أنصاره ، وبعد عام فى منفاهما عاد إبراهيم ومراد وأقالا إسماعيل وقاما بطرده ومعه عدد كبير من مماليك على بك من القاهرة ، ولإخفاقهما فى هزيمة هذه القوات قرر الاثنان الاعتراف بسيطرة إسماعيل ومناصريه على الصعيد .

وبعد فترة قصيرة أقيل إبراهيم من منصب شيخ البلد على يد شريكه فى ١٧٨٤ / ١١٩٨ ، وأيا ما كانت الأسباب فقد تصالح الاثنان واضطرا من جديد للتقهقر إلى الوجه القبلى بمجرد وصول قوات عسكرية عثمانية لخلعهما فى ١٧٨٦ / ١٢٠١ ، وأعاد العثمانيون منافسهما إسماعيل بك

إلى منصب شيخ البلد ، غير أنه توفى فى وباء تفشى فى ١٧٩١ / ١٢٠٥ ، بينما عاد الاثنان للسلطة مرة أخرى . وظل الوضع بمصر على حاله تستبد به القلاقل الشديدة مع الوضع فى الاعتبار المسوغ الذى استخدمه نابليون لغزو مصر : مدعيا أنه جاء للمساعدة على استعادة السلطة للعثمانيين من يد المماليك .

وخلال الغزو الفرنسى انفصل الاثنان : إذ انهزم مراد من الفرنسيين فى معركة إمبابة ، وهرب إبراهيم إلى سوريا ، وهناك طلب من الإنجليز بوضوح مساعدته فى تخليص مصر من الفرنسيين ، وبعد وفاة مراد فى ١٨٠٢ / ١٢١٧ ضم إبراهيم قواته إلى عثمان البرديسى ليتغلب على قوات الوالى العثمانى خسرو باشا المعين حديثا ، وحظيا بمساعدة محمد على، وأمكن بالتالى إلحاق الهزيمة بخسرو والزج به فى السجن ، وتم تنصيب البرديسى واليا ، بعدئذ انفصل محمد على عن البرديسى لخلاف حول مرتبات العسكر ، لذلك أرغم مع إبراهيم على الفرار إلى الجنوب ، ونجا إبراهيم من أول وثانى مذبحة للمماليك نفذهما محمد على ، وتوفى فى موطن اعتكافه بالنوبة فى ١٨١٦

إبراهيم عبد الهادى باشا (١٩٠١ - ١٩٨١)

رئيس وزراء مصر من ديسمبر ١٩٤٨ حتى يوليو ١٩٤٩ ، وأحد مؤسسى حزب السعديين فى ١٩٣٨، وعمل فى عدة مناصب فى وزارتى المالية والخارجية فى حكومات ما قبل الحرب برئاسة على ماهر وحسن صبرى ، وتولى وزارة الخارجية فى حكومة صدقى باشا عام ١٩٤٦ ، واستقال ليعمل رئيسا للديوان الملكى فى ١٩٤٧

وكانت المهمة الأولى لإبراهيم عبد الهادى كرئيس للوزراء هى استعادة النظام على المستويين الداخلى والخارجى ، خاصة مع ارتفاع مستوى الاضطرابات فى مصر ، وانتهاء حرب ١٩٤٨ مع إسرائيل .

وواصل عبد الهادى حملته المضادة للإرهاب وكشفها والتى

بدأها سلفه النقراشى باشا ، إذ أدى اغتياله على يد عضو بالإخوان المسلمين احتجاجا على حظر الجماعة إلى تشكيل حكومة إبراهيم عبد الهادى ، وتم قتل حسن البنا زعيم الإخوان المسلمين فى فبراير ١٩٤٩ ، ربما على يد أحد عملاء البوليس ، وهو ما أصاب وحدة الإخوان المسلمين وإلى اتخاذ إجراءات سرية وعلنية ضد التنظيمات اليسارية واليمينية ، وكذلك التنظيمات المتورطة فى ممارسة العنف بالشوارع على مدى العامين السابقين .

وانتهت الحرب مع إسرائيل فى فلسطين بمعاهدة أبرمت فى فبراير ١٩٤٩ بعد مفاوضات أجراها رالف بانش مندوب الأمم المتحدة ، ولم يضف اشتراك إبراهيم عبد الهادى فى هذه المفاوضات شيئا إلى سمعته ، التى تضاءلت فعليا من خلال عمله بالحكومة وإخفاقه التام فى إمدادات الأسلحة للقوات المصرية ، وسقطت حكومته ما إن سحب الملك أخيرا دعمه لعبد الهادى فى صيف ١٩٤٩

وفى سبتمبر ١٩٥٣ تم اعتقال إبراهيم عبد الهادى بواسطة نظام الحكم الثورى متهما بالتآمر وصدر فى حقه حكم بالإعدام فى أكتوبر من نفس السنة ، وتم تخفيف حكم الإعدام إلى السجن المؤبد، وإن كان قد أطلق سراحه لأسباب صحية، واستعاد حقوقه السياسية فى ١٩٦٠.

إبراهيم كخيا (توفى ١٧٥٤ / ١١٦٨)

قائد الجناح العسكرى للقصدوغلية فى فترة صعودها بمصر العثمانية ، وفى البداية كان متحالفا مع بكوات الفقارية ومع قائديهم "ذو الفقار" (اغتيل فى ١٧٣٠ / ١٤٣) وعثمان بك ، وساعد الفقارية فى الارتقاء ليتسيدوا القاسمية المفككة فى ظل شركس بك فى ١٧٣٠ / ١١٤٣ وانتهت هذه الفترة من التعاون فى ١٧٣٩ / ١١٥٢ ، ما إن انقلب إبراهيم كخيا على عثمان وهزمه فى معركة بعد أن هرب عثمان إلى الصعيد ، وفى السنوات العشر التالية نجح إبراهيم فى إخماد معارضيه وحاز السيطرة على البكوات بالتحالف مع رضوان

كخيا - رئيس الجلفية وهى إحدى الجماعات المملوكية الصغيرة - غير أن رضوان شارك إبراهيم فى حكم ثنائى ثانوى ، وبالتدريج شغل إبراهيم مناصب مجلس البكوات بمرشحيه ، وبعد وفاة إبراهيم اغتيل رضوان ، وتمخضت ٦ سنوات من الصراع للسيطرة على مجلس البكوات ليتولاها فى النهاية على بك .

ابن الداية (أحمد بن يوسف بن إبراهيم)
(توفى منتصف القرن ١٠ / منتصف القرن ٣)

مؤرخ الدولة الطولونية فى مصر وقد خدم والده فى البلاط العباسى ببغداد قبل أن يفد إلى مصر بعد وفاة نصيره بالبلاط فى ٨٣٩ / ٢٢٤ غير أن ارتباط عائلته بالعباسيين والصداقة التى نشأت فيما بعد بين أبيه والوزير ابن المدبر تمخضا عن عداء ابن طولون لهما (حكم ٨٦٨ -٨٨٤ / ٢٥٤ -٢٧٠) الذى جاء إلى السلطة مصمما على استقلاله بها فى مواجهة الحكم السابق واللاحق ، وتم اعتقال أحمد بن يوسف بعد وفاة أبيه لكن أطلق سراحه بعد مدة وجيزة . وتوجد كتاباته التاريخية عن ابن طولون وورثته بصورة مختصرة فى أعمال المؤرخين التالين له ، كما كتب فى الفلسفة ، وقدم دراسات عن السير الذاتية لكبار العلماء فى زمانه .

ابن الحجار

هذا اسم اثنين من مشاهير علماء الدراسات الإسلامية بمصر : الأول هو العسقلانى بن الحجار (١٣٧٢-١٤٤٩ / ٧٧٣-٨٥٢) وكان عالما بارزا فى الحديث ومعلما وقاضيا بالمحاكم الشرعية ، وتولى نظاره المدرسة الشرعية التى أسسها السلطان بيبرس من ١٤١٠ / ٨١٣ حتى ١٤٤٥ / ٨٤٩ . وقدم دروسا فى الوعظ بالمؤسسات التعليمية للأزهر وجامع عمرو بن العاص بالفسطاط كما شغل منصب قاضى القضاة

لأكثر من ٢٠ عاما ، رغم ما يبدو من أنه تعرض للإقالة عدة مرات ، وحظيت كتابته عن العقائد بشعبية أثناء حياته ، وعلاوة على كتاباته الغزيرة عن الحديث فقد قام بتأليف معاجم وكتب في السير الذاتية مازال المؤرخون يستخدمونها ضمن مراجعهم .

· والثانى هو الهيثمى بن الحجار (١٥٠٤-١٥٦٧ / ٩٠٩-٩٧٤) من رواد القضاة الشافعية ، وقد ولد بمصر ، وتعد كتاباته جزءاً هاما من مجمل الأعمال الشرعية لهذا المذهب الذى يمثل مع المذهب الحنفى المذهبين الشرعيين السائدين بالبلاد .

ابن الفرات (أبو الفضل جعفر بن الفضل) (توفى ١٠٠١ / ٣٩١)

من وزراء الدولة الإخشيدية ، وأشرف على الجهاز الإدارى بمصر فى عهود أنوجور: (توفى ٩٦١ / ٣٤٩) وعلى (توفى ٩٦٦ / ٣٥٥) وكافور توفى (٩٦٨ / ٣٥٧) ، وكان كافور هو المسيطر فعليا على السلطة فى مصر منذ اعتلاء أنوجور العرش ، وبعد وفاة كافور خطط ابن الفرات لخلافة الشاب الصغير أحمد أبو الفوارس ، الذى نازعه وقتها فى الحكم ابن عمه الحسن ، وخلال العهد القصير للحسن بالسلطة أودع الوزير السجن إلا أنه اضطر للتراجع ، وحينما تولى ابن الفرات منصب القائم بأعمال والى مصر لم يستطع إبداء أى مقاومة للتقدم الحثيث لجيوش الفاطميين بقيادة جوهر الصقلى ، ولم يقتصر الأمر بابن الفرات على خواء خزائنه ، بل إنه لم يتمكن من إخماد الصدامات المتكررة بين أقسام الجيش الإخشيدى ، التى كانت أكثر اهتماما بفرض سيطرة بعضها على البعض عن مواجهة التهديد الفاطمى ، وكان هو نفسه يخوض منافسة فى القصر مع يعقوب بن كلس ، الذى ارتفع نجمه فى ظل كافور ، وأودع يعقوب السجن لفترة قصيره ثم رحل بعدها عن مصر لينضم للفاطميين ، وجاءت شهرته التالية التى حققها على حساب ابن الفرات ، وأشرف ابن الفرات على تسليم مصر للفاطميين ، إلا أنه رفض منصب الوزارة الذى

عرضه عليه جوهر الصقلى فى حين وافق ابنه على عرض مشابه طرحه عليه الخليفه الحاكم ، وإن لم يستمر فى العمل سوى عدة أيام قبل إعدامه .

ابن النفيس(علاء الدين أبو العلاء على بن أبو الحرم) (توفى ١٢٨٨ / ٦٨٧)

طبيب بلاط السلطان المملوكى بيبرس الأول وشيخ الأطباء فى مصر ، وكان أداة رئيسية فى تطور الطب بمصر فى العصور الوسطى من خلال دروسه بالبيمارستانات (المستشفيات) التى شيدها بيبرس وخليفته قلاوون ، وعن طريق تأليفه لعدد من نظريات العلاج الطبية بما فيها موسوعة فى طب العيون والكثير من التعليقات على مؤلفات الأطباء السابقين ، ومن أشهر أعماله المعروفة جمع وتصنيف تشخيص وعلاج مختلف الأمراض اعتمادا على مؤلفات ابن سينا التى كانت تستخدم بمصر حتى عهود قريبة، وفضلا عن كتاباته الفلسفية والدينية قدم ابن النفيس دراسة شهيرة عن الدورة الدموية والتى كانت ملهمة لكثير من المكتشفات التالية .

ابن الهيثم (أبو على الحسن بن الحسن) (٩٦٥ - ١٠٣٩ / ٣٥٤-٤٣١)

عالم ولد بالعراق ، ومن كبار الشخصيات فى بلاط الحاكم بأمر الله الفاطمى ، وتغطى أبحاثه مجالا عريضا من الدراسات العلمية ، وقد كلفه الحاكم ببحث وسائل للتحكم فى النيل لضمان تدفقه بطاقة أكبر ، إلا أن فشله فى تحقيق ذلك اضطره إلى الرحيل عن البلاط هربا من بطش الخليفة . وأصدر ابن الهيثم أكثر من ١٠٠ كتاب فى موضوعات علمية : أغلبها فى الرياضيات والفلك والفيزياء ، وهو معروف فى اللغة اللاتينية باسم الحازن ، وحاز على جمهور كبير فى أوروبا فى القرون الوسطى بسبب أعماله فى علم الضوء ، ولكونها أعمالا تشتمل على بذور التطور فى هذا المجال فإننا يمكن أن نجد مضامينها فى

أبحاث ليوناردو دافنشي وفرانسيس بيكون وآخرين ، كما كان لجهوده في الهندسة النظرية تأثير مماثل على العلماء الأوروبيين .

ابن إياس (أبو البركات محمد بن أحمد

(١٤٤٨ لنحو ١٥٢٤ / ٨٥٢-٩٣٠)

مؤرخ لمصر المملوكية ، انحدر من أسرة على صلة قوية بالمماليك ، وتركزت مؤلفاته التاريخية على سقوط المماليك من السلطة في مصر وانتقالها إلى الحكم العثماني ، كواحد من تلاميذ السيوطي قدم ابن إياس كثيرا من التفاصيل عن الحياة في مصر أثناء الفترة المملوكية سواء داخل البلاط أو لعامة الناس ، وتناول تأثيرات تفشي الأوبئة والكوارث الطبيعية الحادثة خلال هذه الفترة والعوامل التي عجلت بنهاية المماليك .

ابن تغرى بردى (أبو المحاسن جمال الدين يوسف)

(توفي ١٤٦٩-١٤٧٠ / ٨٧٤)

مؤرخ إسلامي من القرون الوسطى ، وهو ابن أحد كبار المسئولين المماليك لدى السلطان برقوق ، كما أنه ارتبط شخصيا بالبلاط . وفي ١٤٠١ / ٨٠٤ رافق أبوه السلطان فرج والمؤرخ ابن خلدون إلى سوريا حيث التقى بتيمور ، كذلك شارك ابن تغرى بردى في الحملة على سوريا التي قادها السلطان برسباى في ١٤٣٢ / ٨٣٦

وقد كتب ابن تغرى بردى تاريخ مصر من الفتح العربي حتى أيامه ، كما وضع تراجم لسلاطين المماليك والشخصيات الهامة التي ارتبطت بالحاشية ، وألف أعمالا أخرى عديدة تعتمد على أبحاثه في التراجم والتاريخ .

ابن خلدون (ولى الدين عبد الرحمن بن محمد)
(١٣٣٢- ١٤٠٦ / ٧٣٢-٨٠٩)

من أكثر المؤرخين الإسلاميين شهرة فى القرون الوسطى بالعالم الإسلامي والغربى ، وتضعه مؤلفاته التاريخية الخلاقة فى موضع يسمو كثيرا على معاصريه .

وقد اغتنت رؤيته للتاريخ الإسلامى من خلال تجاربه الشخصية فى مختلف قصور الولاة بالعالم الإسلامى الغربى فى وقت كانت فيه التحولات تعصف بذلك العالم عقب انسحاب الصليبيين ومع استمرار ضغوط قبائل المغول والأتراك فى الشرق ، وقد خدم فى قصور الحكام بشمال أفريقيا وأسبانيا ، وتمتع بأوقات نال فيها الحظوة وأشقته أخرى بالمنفى قبل أن يفد إلى مصر فى ١٣٨٢ / ٧٨٤ .

وفى مصر نعم بمساندة السلطان المملوكى برقوق الذى عينه فى البداية قاضى قضاة المذهب المالكى فى ١٣٨٤ / ٧٨٦ ، كذلك عمل ابن خلدون ناظرا لخانقاه بيبرس، كان ضمن حاشية فرج بن برقوق وخليفته حين ارتحل ذلك السلطان إلى سوريا لملاقاة تيمور فى ١٤٠١ / ٨٠٤ ، ومن الواضح أنه كان معجباً بشدة بشخصية تيمور وكتب له تاريخا مختصرا عن شمال أفريقيا .

ويقع أشهر مؤلفات ابن خلدون فى ثلاثة أجزاء وهو عن تاريخ العالم الإسلامى مستمداً من تجربته الذاتية فى المناصب العليا بقصور الحكام المسلمين ، واعتمادا على تناوله الخاص فى الفحص الناقد بنوع من التحليل الاجتماعى ، على أن تعريفه للنزعة العصبية - بالمشاعر أو الروح التى كانت حافزا للفاتحين الأوائل لإحدى الأسر الحاكمة التى تضعف بمرور الزمن حتى يحل بدلا من تلك الأسرة جماعة جديدة تمتلك عصبية أكبر - فقد استخدمه لتفسير استبدال الأسر الحاكمة الإسلامية ، كما قدم نقدا واضحا ودقيقا لما أحس بأنها أعمال أقل تناولا للتحليل العالمى فى الكتابات التاريخية لعصره ، أيضا فإن احتفاءه بالعوامل المتراكبة المؤثرة فى الأحداث التاريخية وتشكلها وكذلك بحثه عن المغزى الاجتماعى لتلك الأحداث يعد من الأعمال التى لا تبارى بين معاصريه فى مجال التأريخ .

ابن طولون (أحمد بن طولون) (حكم ٨٦٨-٨٨٤ / ٢٥٤-٢٧٠)

مؤسس الأسرة الطولونية التى حكمت مصر ٣٧ عاما ، وقد جاء إلى مصر أساسا حاكما بالنيابة عن بايكباك وهو من الشخصيات ذات النفوذ بالبلاط العباسى ببغداد . وكان الخليفة المعتز (٨٦٦-٨٦٩ / ٢٥٢-٢٥٥) قد منح مصر إقطاعا لبايكباك ، وبعد وفاة بايكباك انتقل هذا الإقطاع إلى ياروجوخ صهر ابن طولون ، وفى ٨٧٣ / ٢٥٩ انتقل إقطاع مصر إلى جعفر ابن الخليفة (المفوض) الذى تولى ابن طولون باسمه حكم مصر بعد ذلك .

وأمضى ابن طولون نحو ٤ سنوات ليتخلص من المدبر المعين مسئولا عن ماليات ومواصلات مصر قبل تعيين ابن طولون : ونجح فى النهاية فى نقل المدبِر إلى سوريا ، وعلى الفور بذل محاولاته لتوسيع الأراضى الخاضعة له حين عرض أن يغزو سوريا باسم الخليفة بزعم إخماد تمرد هناك ، وسُمح له بزيادة عدد جنوده ، وساعد بعد ذلك على تحقيق ضالته المنشودة فى السلطة عمليات الإحلال التى جرت فى العراق بسبب ثورة الزنج وكذلك الصدامات المتصاعدة ببغداد بين الموفق رجل الحاشية صاحب النفوذ ومالك إقطاعه المفوض ، ونتيجة لرسائل الموفق طلبا للمال للإنفاق على الجيش (بينما طلب منه الخليفة والمفوض سرا ألا يقدم له شيئا) بعث ابن طولون جزءا من المال مجيبا باقتضاب حين انتقده الموفق بقسوة ، وعلى سبيل الانتقام أرسل الموفق جيوشه للإطاحة به ، غير أن ابن طولون أحبط المحاولة ، وبعد ذلك بفترة قصيرة - فى ٨٧٨ / ٢٦٥-٢٦٦- انتهز الوضع المضطرب فى العراق وسوريا ليستحوذ على سوريا ، وفى ٨٨٢ / ٢٦٩ نشبت أزمة أخيرة ما إن دعا ابن طولون الخليفة العباسى ليقيم خلافته بمصر هربا من دسائس القصر فى بغداد ، وهذا ما أسفر عن جولة جديدة من الأعمال العدائية مع الموفق التى ما كادت تبدأ فى الانفراج حتى توفى ابن طولون .

وفى مصر اضطر ابن طولون لمواجهة التمرد الذى قاده ابنه عباس بعد أن انشق عليه لخلافهما حول استراتيجية الجيش اللازمة فى مخطط توسع الطولونيين صوب الغرب ، ومع قائد جيوشه لؤلؤ فيما

يتعلق بالقتال مع الزنج للسيطرة على مناطق الحدود لمصر ، وفى نهاية المطاف توصل لحل نزاعه مع عباس رغم أن الخلافة انتقلت إلى ابن آخر له - هو خمارويه - وقام ابن طولون بإنشاء مقر لإقامته هو القطائع ، واستخدم بعض العوائد التى كانت ترسل إلى بغداد فى تحسين الأشغال العامة بمصر شاملة قناة لنقل المياه وإجراء إصلاحات بمقياس الروضة قرب الفسطاط ، على أن المسجد الذى بناه بالقاهرة بمئذنته المميزة - متأثرا بمئذنة مسجد السامراء وإن كان قد أعيد بناؤها - يعتبر من بين أشهر الكنوز المعمارية الإسلامية الأولى بمصر ، وكان ابن طولون هو أول حاكم لمصر فى العصر الإسلامى يؤكد قدرة البلاد كقاعدة مستقلة للسلطة لحاكم طموح ، وفى هذا السبيل فقد ساعد بلا أدنى شك القلاقل التى واجهت العباسيين بالعراق ، بيد أن الفضل بالتأكيد يرجع لدهائه السياسى والدبلوماسى فى تعاملاته مع البلاط العباسى .

ابن مصال (نجم الدين أبو الفتح سالم) (توفى ١١٤٩ / ٥٤٤)

تولى أعمال الوزارة فى السنوات الخمس الأخيرة للخليفة الفاطمى الحافظ ومنصب الوزير والقائد العام للجيوش فى عهد الظافر (١١٤٩ / ٥٤٤) خليفة الحافظ ، وعمل على إشاعة الانضباط للجيوش التى انقسمت بسبب الشجار المتكرر بين مختلف فصائلها إلا أنه سرعان ما أطاح به حاكم الإسكندرية ، ولجأ ابن مصال وقواته إلى الصعيد حيث هزمه سالار وتم إعدامه ، وأرغم الظافر على قبول الأمر الواقع مع أن المصادر تشير إلى أن ابن مصال كان يتمتع بتأييد الخليفة الشاب .

ابن مماتى

لقب عائلات ثلاثة من الوزراء البارزين خدموا الحكام الفاطميين والأيوبيين بمصر : الأول هو أبو الحليم (توفى ١١٠٠ / ٤٩٣ تقريبا)

وتولى إدارة أحد الدواوين فى ظل الوزير بدر الجمالى خلال عصر المستنصر الخليفة الفاطمى (١٠٣٦-١٠٩٤ / ٤٢٧-٤٨٧) ، والثانى هو المهذب (توفى تقريبا ١١٨٢ / ٥٧٧) وخدم فى بلاط العاضد آخر الخلفاء الفاطميين ، ثم كان استئناف بداية الحكم الأيوبى الرسمى لمصر حيث لاقى المسيحيون فى ظلهم معاملة أقل ترحيبا عما كان فى ظل الفاطميين ، وربما أسهم فى ذلك جزئيا قرار المهذب باعتناق الإسلام ، وتولى ابنه الأسعد أمانة الديوان فى عهدى صلاح الدين والعزيز ، لكنه لم يحظ بمعاملة طيبة بعد وفاة نصيره الوزير القاضى الفاضل ، واضطر للهرب إلى سوريا حيث توفى فى (١٢٠٩ / ٦٠٦) . ومن بين الأعمال القيمة التى تنسب للأسعد إنجازه للمسح التفصيلى لمصر فى بداية العصر الأيوبى ، رغم ضياع الكثير من إنتاجه الأدبى .

ابن ميمون (أبو عمران موسى بن عبيد الله القرطبى) (توفى ١٢٠٤ / ٦٠٠)

عالم يهودى فى الشريعة والطب والفلسفة ، ولد فى إسبانيا ، وأرغمت عائلته على الفرار فى ١١٤٩ / ٥٤٤ بعد موجة اضطهاد للأقليات ، وقضى ابن ميمون عدة سنوات فى بلاد المغرب قبل أن يفد إلى مصر فى ١١٦٦ / ٥٦٢ ، وغدا مرتبطا بالأيوبيين بوصفه طبيبا فى البلاط ، وأخذت عائلته حق التحدث باسم طوائف اليهود فى مصر ، على أن كتابات ابن ميمون المتعمقة والشاملة عن اليهود والشريعة والطب والفلسفة العقلانية ساعد عليها سماحته وتناوله المتميز للأديان ، كما حازت مؤلفاته العلمية شهرة ليس فى مصر وحدها بل حتى خارج حدود العالم الإسلامى .

أبو الحارث البصاصيرى (توفى فى ١٠٦٠ / ٤٥١)

أحد قادة الجيش الأتراك من البيادة (المشاة) ، وكان مواليا للخليفة الفاطمى المستنصر ، التحق فى البداية ببلاط الخلفاء العباسيين السنّة ، وساءت كثيرا علاقته فى البلاط بالوزير ، وأجبر فى النهاية على الرحيل عن بغداد ما إن أنهى ذلك الوزير تحالفا مع الأتراك السلاجقة فى ظل طغرل بك . وسواء بسبب معاملته فى البلاط أو من خلال ميله الفطرى للمسلمين الشيعة فإن البصاصيرى تقرب ، حينئذ ، من البلاط الفاطمى ينشد مساعدتهم فى الاستيلاء على العراق تحت اسمهم ووافق الخليفة المستنصر ، مع وزيره اليازورى ، فى النهاية على توفير الأموال اللازمة للبصاصيرى ، ونسقوا إجراءاتهم معه من خلال الداعية المحلى لهم وهو المؤيد .

واستولى البصاصيرى على الموصل فى ١٠٥٧ / ٤٤٨ وحاز التأييد المحلى والعسكرى من خلال جهود الدعاية المكثفة للمؤيد ، غير أنه فقد هيمنته على هذه المدينة مرتين فيما بعد لحساب طغرل بك السجلوقى ، الذى استعادها من جديد ، وشق طريقه للاستيلاء على بغداد التى نودى فيها بالخلافة الشيعية فى يناير ١٠٥٩ / ٤٥٠ ، ومن خلال هذا الإجراء يعود الفضل للبصاصيرى فى توسيع أراضى الخلافة الشيعية لأقصى مدى بلغته ، إلا أنه كان نصرا قصير الأجل ، وهرب الخليفة السنى العباسى القائم بمجرد سقوط بغداد ولم يكن الخليفة الفاطمى المستنصر سعيدا بذلك لأنه كان يريد إحضار "القائم" إلى القاهرة ووضعه رهن التحفظ ، لذلك لم يرحب بتقديم المساعدة للبصاصيرى حين طلب ذلك بسبب التهديدات التى تعرض لها حكمه فى بغداد منذ عودة ظهور السلاجقة ، وفضلا عن ذلك تولى ابن المغربى منصب الوزارة بدلا من اليازورى الذى كان ضمن العاملين مع البصاصيرى ، ولم يكن مستعدا لمد يد العون لرئيسه السابق وفى ١٠٥٩ / ٤٥١ أجبر البصاصيرى على الهرب من بغداد عندما زحف السلاجقة إلى المدينة ، واعترض السلاجقة طريقه ، ونشبت معركة بينهما وقع أثناءها رهين الأسر وتم إعدامه .

أبو الحسن على (حكم من ٩٦١-٩٦٦ / ٣٤٩-٣٥٥)

الحاكم الإخشيدى الثالث لمصر ، وقد خلف أخاه أونوجور بعد إقالته بصورة غير لائقة والتى ربما ساعد فيها ، ومثل أخيه وقع تماما تحت سيطرة كافور - العبد الذى عينه أبوه وصيا على ابنيه - رغم أنه كان قد بلغ الثالثة والعشرين عامًا عند تعيينه فقد كان يمنح معاشا قدره ٤٠٠ألف دينار تاركا إدارة مصر كاملة فى يدى كافور .

وفى عصر "أبو الحسن على" حدثت عدة مجاعات ، واندلعت اضطرابات وتمردات فى أعقاب الزلزال المدمر الذى وقع فى عصر أخيه أونوجور ، ونظرا لأنه كان محظوراً عليه بأمر من كافور الاتصال بأى شخص ، فقد أوردت المصادر أن "أبو الحسن على" كان يشعر بالمرارة منه . وفور وفاة "أبو الحسن" تولى كافور السلطة باسمه شخصيا .

أبو الفوارس : انظر أحمد أبو الفوارس

الأتابك (أتابك العساكر)

منصب عسكرى هام فى العصر المملوكى (١٢٥٠-١٥١٧ / ٦٤٧-٩٢٢) وينحدر اللقب من اللغة التركية (بمعنى الأب - المولى أو السيد) واستخدم أصلا لحراس أمراء السلاجقة الأتراك الشبان ، وحظى اللقب بالتداول الواسع فى الدولة الأيوبية ، واستخدمه أيبك رفيق وزوج شجر الدر (١٢٥٠-١٢٥٧ / ٦٤٧-٦٥٢) ، وبوصفه أتابك العساكر فقد كان الأمير الكبير وقائد الحرس فى وقت واحد . وكان اللقب الأخير يبين المفهوم العسكرى لوظيفة الأتابك فى العصر المملوكى ، كما استخدم هذا اللقب للأوصياء على السلاطين الصغار ، وفى المماليك البرجية كان الأتابك فى بعض الأحيان يحكم خلفا للسلطان أو يهيمن عليه بوصفه حاميا للسلطان ونائبا له .

منذ انفصال مصر وسوريا عام ١٩٦١ ، شاركت مصر في مباحثات من أجل إقامة ثلاثة اتحادات عربية فيدرالية أخرى ، واتفقت مصر وسوريا والعراق في أبريل ١٩٦٣ على تشكيل اتحاد فيدرالي بدستور مشترك في أعقاب الانقلابات الموالية لعبد الناصر في البلدين ، إلا أن استمرار المباحثات لم يؤد إلى تشكيل اتحاد فيدرالي على هذا الأساس ، وفي ١٩٦٤ عقدت مفاوضات بين مصر والعراق حول اتحاد فيدرالي يضم البلدين ومعهما اليمن (انظر مادة المباحثات الثلاثية) .

ونوقش أيضا تشكيل اتحاد فيدرالي آخر بين مصر ليبيا والسودان ، وأعلنت سوريا عن عزمها على الانضمام إليه في نوفمبر ١٩٧٠، وأعلن عن اتحاد للجمهوريات العربية بدون السودان في أبريل ١٩٧١ ، وتمت المصادقة عليه من البلدان الثلاثة من خلال استفتاءات شعبية جرت في سبتمبر من ذلك العام ، إلا أنه لم يوضع موضع التنفيذ ، وتسببت محاولة إنشاء الاتحاد الفيدرالي الأخير في تدهور العلاقات بين مصر وليبيا ما إن حاولت الأخيرة فرض تنفيذ الاتحاد الفيدرالي بعد قرار مصر برفض المشاركة فيه (انظر مادة : اتحاد الجمهوريات العربية) ، وفي عام ١٩٨١ جرت محادثات جديدة حول اتحاد فيدرالي بين مصر والسودان أسفرت عن طرح اقتراحات تتعلق بالتنسيق بين العملات والرسوم الجمركية للبلدين قبل إنشاء مؤسسات سياسية موحدة .

الاتحاد الاشتراكي العربي

هو الحزب السياسي الشرعي الوحيد في مصر منذ عام ١٩٦٢ حتى إدخال نظام محدود لتعدد الأحزاب عام ١٩٧٦ (مع تكوين المنابر من داخل الاتحاد الاشتراكي العربي) ، وتأسس الاتحاد الاشتراكي العربي كتنظيم سياسي جماهيري بعد صدور " ميثاق العمل

الوطنى " وحاز مسئولو الاتحاد الاشتراكى العربى بعض الأهمية السياسية فى السنوات التالية ، وبشكل خاص فى العامين السابقين على حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل ، حيث كان تحت قيادة على صبرى حينما غدا قاعدة للعناصر الأكثر يساريه فى النظام ، وتحدد دوره السياسى مع إعلان الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤ .

وفى منتصف ستينيات القرن العشرين زعمت الحكومة أن عضوية الاتحاد الاشتراكى بلغت ٢,٥ مليون فرد يمثلون فئات الشعب الخمس ، وهى : العمال والفلاحين والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية ، وفى النهاية بلغت ٥ ملايين عضو توزعوا على ٧ آلاف وحدة أساسية ، إلا أن نسبة طفيفة من هذا الرقم يمكن اعتبارهم : نشطاء، ورغم أن أرقام العضوية والصورة الشعبية للحزب ظلت نخبوية فى المستويات العليا للتنظيم ، فقد هيمن عليه أعضاؤه المائة التنفيذيون .

وحل عبد الناصر بدلاً من على صبرى لمدة ستة شهور بعد حرب ١٩٦٧ . ومرة أخرى فى عام ١٩٦٩، وبعدها ذهب منصب الأمين العام للاتحاد الاشتراكى العربى فى آخر المطاف إلى مصطفى خليل ، وجاء اعتقال على صبرى وبعض رفاقه فى مايو ١٩٧١ ليؤشر لبداية فترة من انهيار الاتحاد الاشتراكى العربى فى التركيب السياسى المصرى. وفى أغسطس ١٩٧٤ صدرت توجيهات جديدة للاتحاد الاشتراكى العربى قلّلت كثيرا من دوره ونفوذه ، وشهد قرار الرئيس السادات بالسماح بظهور المنابر السياسية داخل الاتحاد الاشتراكى العربى فى ١٩٧٦ – إنشاء منابر اليمين والوسط واليسار ، حيث جرت على أساسها انتخابات ١٩٧٦ البرلمانية ، وبعد فترة قصيرة من هذه الانتخابات ألغى الدور السياسى للاتحاد الاشتراكى العربى، وسمح بإنشاء تنظيمات مستقلة ، وتم اختزال الاتحاد الاشتراكى العربى ليؤدى دورا إشرافيا من الناحية الفعلية ، وتنبع معظم الأحزاب السياسية المعاصرة بمصر من تشكيلات الاتحاد الاشتراكى العربى، وألغيت البقية الباقية من الدور السياسى للاتحاد الاشتراكى العربى من خلال تعديل دستورى جرى فى أبريل ١٩٨٠

اتحاد الجمهوريات العربية

أبرم اتفاق به فى أبريل ١٩٧١ بين ليبيا وسوريا ومصر ، وكانت هذه الاتفاقية تهدف إلى أن تكون أساسا لإنشاء اتحاد فيدرالى من هذه الدول ، وشارك السادات فى المفاوضات بعد فترة قصيرة من انتخابه رئيسا لجمهورية مصر ، وكان من رأى بعض المراقبين أنها محاولة من جانبه ليضع نفسه فى الخط مع عبد الناصر لميراث العرب كافة ، وفى الشهر التالى حدثت هزة سياسة فى مصر أسفرت عن قمة السلطة التى ارتبطت بنظام الحكم الناصرى .

وتم التوقيع على مسودة دستور للاتحاد فى أغسطس ١٩٧١ ووافقت عليه شعوب الدول الثلاث فى استفتاءات شعبية ، واختير السادات كأول رئيس لاتحاد الجمهوريات والقاهرة عاصمة له ، كما تم الإعلان عن التخلى عن اسم الجمهورية العربية المتحدة (الذى كانت تستخدمه مصر منذ الانفصال فى ١٩٦١) والعودة إلى اسم " مصر " ، وكان من المتعين تقديم دراسات فى مجالات الاقتصاد والسياسة والعسكرية لتحديد درجة التنسيق أو الاتحاد الممكنة بأفضل وسيلة متاحة .

وفى العام التالى بدأت تضمحل قوة الدفع للاتحاد ، وباندلاع حرب ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل أزيحت مسألة الاتحاد جانبا بسبب ابتعاد الرئيس السادات عن القائد الليبى العقيد معمر القذافى ، بعد أن أرسل الأخير ٣٠ ألف ليبى فى مسيرة إلى مصر للتعبير عن دعمهم للاتحاد .

اتحاد الصناعات المصرية

تأسس عام ١٩٢٤ على يد طلعت حرب ومجموعة من رجال الصناعة والأجانب ، واستهدف هذا الاتحاد تعزيز قضية القطاع الصناعى فى مصر ووضع التشريعات اللازمة لحماية الصناعات المصرية الراغبة فى تقليص السيطرة الدائمة لارستقراطية ملاك

الأراضى على الحياة السياسية والسياسات الاقتصادية للبلاد . وكان إسماعيل صدقى الذى تولى رئاسة الوزارة فى مصر فى الثلاثينيات من العناصر النشيطة فى الاتحاد ، وشاركه فى ذلك عدد آخر من السياسيين المصريين ، وقد عارض الاتحاد بإصرار تطبيق تشريعات عامة للعمال فى مصر ، رغم أن تشريعات كهذه تم إدخالها تدريجيا على فترات فى ظل حكومتى الوفد فى عامى ١٩٣٦ و ١٩٤٢ ، وساعدت زيادة عضوية المصريين به قبل ١٩٥٢ على تشكيل اتجاه أكثر وطنية داخل الاتحاد فى أربعينيات القرن ٢٠ ، وأبدى الاتحاد ترحيبه بحوافز الاستثمار التى أدخلت فى ١٩٥٣ – ١٩٥٤ رغم الحذر الذى أبداه فى تعاملاته مع النظام الجديد. وفى عام ١٩٥٨وضع الاتحاد تحت هيمنة وزارة الصناعة التى كانت تعين مرشحيها فى مجلس إدارته وكذلك رئيس مجلس الإدارة ، ومازال الاتحاد برئاسة الدكتور محمود على حسن (١٩٨١) يعمل حاليا ليعبر عن مصالح القطاع الصناعى فى الحكومة.

الاتحاد العام الوفدى لعمال الصناعة

تأسس فى يوليو ١٩٢٤ لمواجهة النفوذ المتزايد للحزب الشيوعى بين عمال الصناعة ، وكان يهدف إلى أن يخدم كأداة وصل بين حزب الوفد والحركة النقابية ، وعملت قيادة الاتحاد العام المستمدة من اللجنة المركزية للوفد كوسيط مؤثر فى علاقات تشغيل العمال فى عشرينيات القرن ٢٠ فى الاتحادات المنضمة إليه ، وفى ١٩٣٥ شكل حزب الوفد مجلسا وفديا أعلى للعمال ، الذى سعى لأن يكون له صوت مهيمن بين النقابات العمالية إلا أنه لم يحرز نجاحا كبيرا فى هذا المسعى لأن النقابات المستقلة استحوذت على دور سياسى مستقل لها .

الاتحاد العام للعمال

تجمع عمالى تأسس فى فبراير ١٩٢١ بدعم قوى من الحزب الاشتراكى فى مصر ، ويتبين أن قيادة الاتحاد العام تتوافق فى بعض آرائها مع قيادة الاشتراكيين ، واتخذ الاتحاد مقره فى القاهرة وضم ٣ آلاف عضو من النقابات العمالية ، على أن اشتراك الاتحاد العام للعمال فى الاضطرابات العمالية فى عشرينات القرن ٢٠ وقيادته اليسارية القوية البعيدة عن سيطرة أى من الأحزاب السياسية الرئيسية أدت بالوفد إلى بذل الجهود لتشكيل تنظيم عمالى أقل تطرفا فى توجهاته ، وتعرض الاتحاد العام للعمال ومعه الحزب الاشتراكى لقمع شديد فى أعقاب قلاقل عمالية خطيرة جرت عام ١٩٢٤

الاتحاد العام للنقابات العمالية فى مصر

تأسس فى ١٩٣٠ من ثلاث نقابات عمالية برئاسة عضو حزب الأحرار الدستوريين داود راتب الذى حاول الحصول على تأييد حكومة صدقى باشا ، وبنهاية عام ١٩٣٠ اختار الأعضاء الأمير عباس حليم رئيسا للاتحاد بدلا منه والذى حقق نشاطا بارزا فى نقابات العمال على الصعيدين المحلى والدولى خلال ثلاثينيات القرن ٢٠ ، وبالرغم من الميول الوفدية لعباس حليم فإنه أدار الاتحاد بنهج مستقل أدى إلى فتور علاقاته بالوفد ، خاصة بعد إشراف ورعاية عباس حليم لحزب عمالى لم يدم طويلا ، وعندما تعرض حليم لتهديد حكومة صدقى بقمعه تحسنت علاقاته بالوفد لكن ما إن حاول الوفد أن يمارس نفوذا على الاتحاد العام(١٩٣١-١٩٣٢) ساءت العلاقات بينهما ، وشارك الاتحاد العام فى الجهود السياسية التى برزت فى أوائل ثلاثينيات القرن ٢٠ من أجل استعادة دستور١٩٢٣ وتحقيق حياة سياسية حرة ، كما أنه ساند أعمال الاتحادات الصناعية الساعية لنيل هذا الهدف، وبعد تشكيل حكومة وفدية ضغط الوفد على عباس حليم ليتولى رئاسة المجلس الوفدى الأعلى للعمال فى مقابل وعد من الاتحاد العام ككل

بالأ يتدخل فى السياسة ، ووافق عباس حليم على هذا العرض فقط من أجل أن يرى الوفد فى محاولته لإحكام سيطرته على حركة الاتحادات العمالية ، وفى أغسطس ١٩٣٧ عاد عباس حليم لينضم إلى الاتحاد العام للنقابات العمالية الذى تغير اسمه فى ١٩٣٨ إلى الاتحاد العام لنقابات العمال ، ليكسب بذلك انضمام عدد من النقابات الجديدة . وبذل الاتحاد العام جهودا نشيطة لإدخال إصلاحات على قانون العمل والأحوال العمالية ، وتم تعليقه مع اندلاع الحرب العالمية الثانية ، وشارك الاتحاد العام مع بعض النقابات المهنية الأخرى فى الاحتجاجات الشعبية فى الفترة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ضد السياسات الحكومية .

الاتحاد العام لنقابات العمال

أنشىء فى يناير ١٩٥٢ - أثناء الانهيار السريع فى الحياة السياسية الوطنية وخلال فترة توتر خاصة فى العلاقات الإنجليزية المصرية - ممثلا لمجموعة من نشطاء العمال الرافضين للخط المحافظ السابق لمعظم قيادات النقابات العمالية ، وكان أعضاء نقابات العمل من بين من شاركوا فى اضطرابات ٢٦ يناير ١٩٥٢ (السبت الأسود) والذى بلغ ذروته فى إحراق مناطق بالقاهرة ، وربما جاء إنشاء الاتحاد ليستثمر المشاعر السياسية لهؤلاء العمال ، وحظى الاتحاد بدعم بالغ من الثورة واستفاد من موقف الضباط الأحرار الأوّلى المناصر للاتحاد ، كما ساندت الحركة العمالية عبد الناصر فى صراعه على السلطة مع محمد نجيب عام ١٩٥٤ . وصدر تشريع فى ١٩٥٦ لصالح تشكيل النقابات العمالية والانضمام إليها ، ووقت صدور هذا التشريع كان هناك أكثر من ١٢٠٠ نقابة تضم نصف مليون عضو تقريبا تحت مظلة الاتحاد العام للنقابات العمالية ، والذى كان يرأسه أنور سلامة وهو من أشد المساندين لعبد الناصر . وأعيد بناء الاتحاد عام ١٩٥٧ ما إن تغير اسمه إلى الاتحاد المصرى لنقابات العمال .

وأثرت الحملة التى شنتها الحكومة التى بدأت فى أواخر خمسينيات القرن العشرين ضد الشيوعيين على الاتحاد بصورة أساسية ، الذى كانت له بعض الإسهامات فى النشاط الشيوعى ، وفى أبريل ١٩٥٩ صدرت بعض الإجراءات المقيدة لنشاط الاتحاد قبل أن يحظر عليه العمل نهائيا بعد شهور قليلة ، وفى مايو ١٩٦٠ تم تعديل نظام التمثيل العمالى بالبلاد إلى ٦٤ نقابة عمالية محددة ، وتم انتخاب أنور سلامة رئيسا للاتحاد الجديد فى انتخابات جرت فى يناير ١٩٦١ ، واختزلت عمليات إعادة تنظيم هذه النقابات فى إطار الاتحاد عددها إلى ٢٧ نقابة ، وخضعت لسيطرة حكومية صارمة .

ومع حظر الاضطرابات فى مصر (رغم الوقائع غير الرسمية فى الدوائر الصناعية التى مازالت تحدث) ، فإن فعالية النقابات تنحو تجاه التقييد ، ومع هذه القيود فإن بعض النقابات الصناعية لها تأثيرها على مستوى المؤسسات التجارية ، خاصة فى صناعة النسيج ، وينتسب الاتحاد العام لنقابات العمال إلى الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب ، ويضم الاتحاد حاليا ٢٧نقابة عمالية ويصل عدد أعضائه المشتركين إلى نحو ٢,٥ مليون عضو (١٩٨٠) برئاسة سعد محمد أحمد ، ويصدر عن الاتحاد صحيفة أسبوعية لأعضائه تتناول معلومات عن الاتحاد ، ونشاطاته والتشريعات المتعلقة به .

الاتحاد القومى

حزب سياسى شكله النظام بعد استفتاء شعبى عام جرى فى يونيو ١٩٥٦ ليحل بدلا من هيئة التحرير ، ومثل سابقه لم ينجح الاتحاد القومى على الاطلاق فى أن يصبح حزبا سياسيا فعالا بالمعنى الحقيقى للكلمة ، إلا أنه كان على الأكثر تنظيما مساندا للنظام .

ومن خلال مرسوم رئاسى صدر فى مايو ١٩٥٧ تقرر أن تقوم اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى (المعينة برئاسة عبد الناصر) باختيار المرشحين لأول انتخابات تجرى للبرلمان المنشأ حديثا (مجلس الأمة) فى يوليو من تلك السنة ، وفى يونيو

تقدم الاتحاد القومى بأسماء ١١٨٨ مرشحا يتنافسون على ٣٥٠ مقعدا . وصدرت لائحة التنظيم بعد فترة فى نفس السنة لتحدد أهدافه على أنها خلق دولة اشتراكية ديمقراطية تعاونية ، ثم بدأ الإعلان عن تشكيلاته بالتفصيل ، إذ تولى أنور السادات منصب الأمين العام ومعه عدد من الضباط الأحرار البارزين فى قياداته . واستقرت السلطة النهائية للاتحاد القومى فى يد الرئيس عبد الناصر الذى كان من حقه بحكم منصبه القيام بتشكيل واختيار أعضاء اللجنة التنفيذية ، والإشراف على نشاطاته ،

وبعد تكوين الجمهورية العربية المتحدة فى فبراير ١٩٥٨ تم وضع جميع الأعمال السياسية تحت سيطرة الاتحاد القومى ، وتم إقناع الحزب الشيوعى المصرى بالاندماج فى هذا التنظيم ، وتولى السيطرة على الصحف والجرائد المصرية بعد تأميم الصحافة فى ١٩٦٠ . وبعد انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة فى ١٩٦١ أنشأ النظام الاتحاد الاشتراكى العربى بديلاً للاتحاد القومى الذى تشكل رسميا فى فبراير ١٩٦٢

اتفاقيات كامب ديفيد

التقى الرئيس المصرى أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلى مناحم بيجين مع الرئيس الأمريكى جيمى كارتر فى سبتمبر ١٩٧٨ لتسوية المشاكل القائمة بين مصر وإسرائيل فى مسار مفاوضاتهم الأولية حول السلام ، واتفقت الأطراف على النقاط التالية فى سياق الإطار النهائى : أساس تسوية النزاع بين إسرائيل وجيرانها هو قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، وأنه ينبغى إجراء مفاوضات بين إسرائيل وجيرانها فى إطار سلام شامل ودائم وعادل يقوم على القرارين ٢٣٨،٢٤٢ .

وتقرر أن يكون إطار التفاوض مفتوحا لجميع أطراف النزاع العربى الإسرائيلى ، وحول قضية الضفة الغربية وغزة يتعين إبرام اتفاق بين مصر وإسرائيل والأردن (التى لم تكن طرفا فى معاهدات كامب ديفيد أو فى معاهدة السلام التالية) ومعها ممثل للشعب الفلسطينى . وقد جاء

اجتماع كامب ديفيد بعد ٦ أشهر من توقف محادثات السلام المباشرة بين مصر وإسرائيل نتيجة لقضايا المستوطنات الإسرائيلية في سيناء والضفة الغربية ، والغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان ، واجتماع ليدز كاسل غير الحاسم (يوليو ١٩٧٨) ، والإمكانيات الواقعية لأي عائق في أي مفاوضات أخرى .

ولكي يمكن الوصول بهذه المفاوضات بشأن الضفة الغربية وغزة إلى نتائج مثمرة وافقت مصر وإسرائيل على ترتيبات انتقالية يمكن إجراؤها على مدى خمس سنوات ، ومن أجل توفير الحكم الذاتي للسكان بموجب هذه الإجراءات تعين على الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية أن تنسحب بمجرد إجراء انتخابات حرة تكفل تنفيذ الحكم الذاتي المستقل لسكان هاتين المنطقتين ، وكان على مصر وإسرائيل والأردن الموافقة على صيغة إنشاء سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وغزة على أن يكون ممكنا ضم ممثل فلسطيني لفرق التفاوض ، ويكون مسئولا عن التوصل إلى اتفاقية معبرة عن قوى وهيئات سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وغزة ، وتوجب أن تقوم القوات العسكرية الإسرائيلية بالانسحاب من المناطق التي مازالت بها في مواقع الاتفاق المحددة ، كذلك سيتم إبرام اتفاقية أخرى في المستقبل تتضمن الإجراءات الأمنية الداخلية والخارجية .

بمجرد تأسيس سلطة للحكم الذاتي ستبدأ فترة انتقالية مدتها خمس سنوات ، وبعد مرور ثلاث سنوات من هذه الفترة ستستأنف مفاوضات لتحديد العلاقة بين الضفة الغربية وغزة وبين جيرانها ، علاوة على وضعها النهائي ، وللتوصل إلى معاهدة سلام بين الأردن إسرائيل مع نهاية الفترة الانتقالية : تعين أن يتوزع المفاوضون على لجان منفصلة خاصة بالوضع المالي وعلاقة الضفة الغربية وغزة ومعاهدة السلام .

وتناولت مفاوضات معاهدة السلام القائمة على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ مسألة الحدود والترتيبات الأمنية ، وكذلك حماية المصالح والحقوق الفلسطينية ، خاصة مسألة اللاجئين .

واتفقت مصر وإسرائيل على حل نزاعاتهما سلميا ، ومحاولة إجراء

مفاوضات وتوقيع معاهدة سلام فى غضون ثلاثة أشهر ، مع دعوة أطراف أخرى للانضمام للمفاوضات، وبموجب بنود كامب ديفيد ، وافقت مصر وإسرائيل على إنشاء لجنة مطالب (Claims commission) واستكشاف آفاق التعاون الاقتصادى ، وكان على الولايات المتحدة أن تشارك فى المفاوضات المستقبلية ، كما أن التوصل لأى اتفاقية للسلام ينبغى عرضها على مجلس الأمن للموافقة عليها ، وتحصلت مصر على : (أ) حرية كاملة على حدودها مع فلسطين فى ظل الانتداب ، (ب) وعد بانسحاب إسرائيل من سيناء ، (جـ) استخدام مطارات سيناء التى استولت عليها إسرائيل عام ١٩٦٧ لأغراض تجارية فقط ، (د) وضع قوات تابعة للأمم المتحدة لمراقبة تأمين الحدود ، واتفق الطرفان على إنشاء طريق برى عبر سيناء إلى الأردن مع حرية جميع الأطراف فى استخدامه ، وحصلت إسرائيل على حق المرور بحرية فى قناة السويس ومضايق تيران .

وتم التوقيع على معاهدة السلام القائمة على اتفاقيات كامب ديفيد فى مارس ١٩٧٩ ووافق عليها المصريون فى استفتاء شعبى جرى فى أبريل ١٩٧٩ ، وجرى الانسحاب الجزئى الأول لإسرائيل من سيناء فى يونيو ١٩٧٩ ، وأقيمت علاقات دبلوماسية بين مصر وإسرائيل فى فبراير ١٩٨٠ تم فيها تبادل السفراء ، غير أن المفاوضات و " عملية كامب ديفيد " ، فى جميع أوجه المعاهدات والمواثيق الأخرى الخاصة بوضع الفلسطينيين والضفة الغربية تعرضت باستمرار للإرجاء بسبب التفسيرات المتعارضة من جانب المصريين والإسرائيليين لمعانى البنود المختلفة للمعاهدات خاصة حول مسألة المستوطنات الإسرائيلية فى المستقبل بالضفة الغربية والمفهوم الإسرائيلى لمسألة " الحكم الذاتى " ، ولم تنجح مصر فى إقناع أى دولة عربية أخرى من الدول المتشددة فى الانضمام لهذه المفاوضات ، وواجهت إدانة واسعة وقوية من العالم العربى وذلك بسبب فشلها فى معالجة المسألة الفلسطينية .

ولم يؤد اغتيال الرئيس أنور السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ إلى التقليل من التعهد المصرى الرسمى بعملية كامب ديفيد ، على أن إمكانية استمرار هذه

العملية بعد السادات ، وفى مواجهة المعارضة الداخلية لبعض الأوساط فى البلدين مازالت إشكالية قائمة .

اتفاقيات مياه النيل

أبرمت أول اتفاقية لمياه النيل فى ١٩٢٩ بعد نحو عشر سنوات تقريبا من النزاعات بين مصر وبريطانيا العظمى حول حجم المياه التى يجب السماح بها لمصر والسودان (ولمشروع الجزيرة الزراعى المخطط فى السودان) ، وقامت بريطانيا من جانب واحد بتنفيذ خطتها لإعادة توزيع المياه فى ١٩٢٥ ، وفى الاتفاقية الأولى تم التخلى عن مبدأ حصة ثابتة لكل بلد على أساس وحدات ثابتة ، بل أقرت أن تكون حصة مصر من مياه النيل تعادل ١٩ / ٢٠ مما يخص السودان ، على أن بريطانيا تفاوضت نيابة عن السودان - إذ لم يكن للسودانيين ممثل فى هذه الاتفاقية- مما جعل أعمال الرى والتنمية على طول النيل رهنا بموافقة الحكومة المصرية، وبعد حصول السودان على الاستقلال فى ١٩٥٦ رفضت حكومتها التصديق على هذه الاتفاقية .

ومع إعلان حكومة عبد الناصر عن مشروع السد العالى فى مصر فى منتصف خمسينيات القرن العشرين أعربت الحكومتان المصرية والسودانية عن توقهما المشترك لمراجعة التفاوض على بنود الاتفاقية الأولى ، إذ أن البحيرة التى نشأت خلف السد لها امتداد داخل أراضى السودان ، لكن الأهم من ذلك أن توزيع المياه من نيل له نظامه الدقيق فى العمل ينبغى إعادة النظر فيه فى ضوء الاحتياجات المتزايدة للسودان ، وتم التوصل إلى اتفاقية أخرى فى نوفمبر ١٩٥٩ ، بناء عليها تقاضت السودان ١٥ مليون جنيه مصرى على سبيل التعويض لإغراق مياه البحيرة لأراض بها على أن يكون لها حصة قدرها ثلث إجمالى تدفقات النيل عند التشغيل الكامل للسد مع برنامج للتعاون الفنى ، واقتضت هذه الاتفاقية عاما من المفاوضات وتقرر أن تستمر حتى عام ٢٠٥٩ .

أما المفاوضات الأخيرة بين السودان وإثيوبيا ومصر فإنها تمضى بسلاسة أقل نظرا للاحتياجات المتزايدة بحدة للسودان وأثيوبيا من المياه ، ولأن مصر قدمت اعتراضات على خطط إثيوبيا لبناء سدود على النيل فى أراضيها .

اتفاقية الأرصدة الإسترلينية

أدت المشاركة السياسية والعلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا العظمى - خاصة مشتريات بريطانيا للسلع المصرية خلال الحرب العالمية الثانية - إلى مراكمة مصر لأرصدة هائلة من الإسترلينى ، وبلغت التقديرات المصرية لهذه الأرصدة نحو ٦٠٠ مليون جنيه استرلينى ، وجاءت التقديرات البريطانية بنحو ٤٠٥ ملايين جنيه استرلينى بعد الاتفاق النهائى ورفضت مصر فى ١٩٤٧ الارتباط بمنطقة الإسترلينى ، بينما احتفظ البنك المركزى البريطانى بهذه الأرصدة ، وسمح بالإفراج عنها بمقادير صغيرة تدريجية لتحول دون تدفق الإسترلينى ، وجرت مفاوضات حول اتفاقيات لسداد الأرصدة فى أعوام ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ .

وأبرمت اتفاقية الأرصدة الإسترلينية فى يوليو ١٩٥١ ، والتى اشترطت أنه بالإمكان سحب مصر لكامل الأرصدة بالاسترلينى فى مدة تصل إلى ١٣ عاما ، وسمحت بسحب ما يعادل ١٤ مليون جنيه استرلينى بالدولار الأمريكى ، وقدم البريطانيون تنازلات أخرى فى ١٩٥٢ خاصة بالأرصدة على سبيل الرشوة لحكومة الهلالى ، وفى ١٩٥٥ أبرمت اتفاقية جديدة مع بريطانيا تسمح بزيادة المسحوبات السنوية لمصر المخولة لها ، إلا أنها أوقفت بعد تأميم قناة السويس ، وفى ١٩٥٩ تم التوصل إلى اتفاقية نهائية بخصوص هذه الأرصدة مع الإنجليز لتسوية التزاماتهم المالية القائمة ، التى جاءت فى وقت التأمت فيه نسبيا العلاقات المتوترة الناجمة عن حرب السويس ، وبموجب هذه الاتفاقية النهائية تم الإفراج عن ٩٠ مليون استرلينى من موازنات الأرصدة الإسترلينية .

الاتفاقية البريطانية المصرية حول السودان

أبرمت بين مصر وبريطانيا ووقعت فى فبراير ١٩٥٣ ، وجاءت الاتفاقية حول السودان عقب قرار كلا البلدين بفصل المفاوضات حول وضع السودان عن المفاوضات حول مستقبل الإنجليز فى السويس ، وبعد فترة قصيرة من ثورة ١٩٥٢ أعلنت مصر مساندتها لاستقلال السودان ، وبعدها جرت محادثات بيت اللواء محمد نجيب وبعض القادة السياسيين السودانيين ، وبموجب الاتفاقية أصبح من حق الحاكم العام للسودان أن يتولى سلطته حسبما يتحدد من خلال انتخابات برلمانية تجرى تحت إشراف لجنة دولية ، كما أن لجنتين أخريين ستعاونان مجلس الوزراء والحاكم العام ، واشترطت المفاوضات أنه بعد فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات يحق لجمعية دستورية سودانية أن تختار بين الاستقلال الكامل أو الارتباط بمصر بقدر معين ، وقررت الجمعية السودانية المنتخبة على الفور عام ١٩٥٣ نيل الاستقلال قبل عام ١٩٥٦ ، لتصبح السودان دولة مستقلة بالكامل لا ترتبط بمصر بأى ارتباط رسمى .

اتفاقية الجلاء البريطانية المصرية

وقعت فى أكتوبر ١٩٥٤ اعتماداً على مسودة اتفاق استؤنف فى يوليو من ذلك العام ، واستهدفت انسحاب القوات العسكرية البريطانية على مراحل من منطقة القنال على مدى عشرين شهراً ، وصيانة القواعد البريطانية فى المنطقة بواسطة مقاولين مدنيين ، وإعادة تنشيط قاعدة عسكرية بريطانية فى حالة حدوث خطر ظاهر على الشرق الأوسط أو تركيا ، ويحق للقوات الملكية البريطانية الحصول على تسهيلات فى الطيران ، واتفق الطرفان على إعادة التصديق على معاهد ١٨٨٨ التى تمنح حرية الملاحة فى قناة السويس ، وأثارت الاتفاقية معارضة فى مصر من بعض الأفراد ومن الإخوان المسلمين على أساس أنها أطالت أمد الوجود العسكرى البريطانى فى مصر بوسائل غير

مباشرة بدلاً من التخلص منه ، وخلال المحادثات نشأت صداقة بين عبد الناصر والمفاوض الإنجليزى أنتونى ناتنج والتى بالتأكيد ساعدت على تسهيل تقدم المفاوضات ، وكسبت مصر فى شخص ناتنج نصيراً قوياً ومتعاطفًا معها فى وزارة الخارجية .

اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية

أبرمت بين مصر وإسرائيل فى ٢٦ مارس ١٩٧٩على أسس معاهدات كامب ديفيد ، وتم توقيع الاتفاقية بجهود الرئيس الأمريكى كارتر للتغلب على الاعتراضات الإسرائيلية على بنودها ، ولم تكن الاتفاقية مقصورة على الطرفين فقط بل كانت مفتوحة لمشاركة جميع الأطراف المعنية بالسلام فى المنطقة .

واشترطت هذه الاتفاقية إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل ، وانسحاب إسرائيل إلى حدودها مع مصر وقت الانتداب البريطانى على فلسطين . وهذا الانسحاب لن يؤثر ، على أية حال ، على المفاوضات بشأن مستقبل غزة ، وتعهد الطرفان باحترام سيادة الطرف الآخر على أراضيه ، واتفقا على العيش فى سلام والإحجام عن أى أعمال أو تهديدات باستخدام العنف والقتال أو العداء ، وكان يتعين التطبيع الكامل للعلاقات بين الطرفين فى كافة الميادين .

وتحدد أن يتم الانسحاب الإسرائيلى على ثلاث مراحل فى غضون ثلاث سنوات ، وفى المرحلة الثانية تتركز القوات الإسرائيلية خلف خط يمتد من العريش إلى رأس محمد ، أما المرحلة الثالثة فتصل إلى الحدود الدولية ، وخلال هذه السنوات الثلاث ترابط قوات تابعة للأمم المتحدة مع لجنة مشتركة لمراقبة عملية الانسحاب .

ومُنح الإسرائيليون حرية المرور فى قناة السويس ومضايق تيران ، ويحظر على الطرفين إبرام أى معاهدات من شأنها بأى شكل من الأشكال أن تتعارض مع معاهدة السلام ، وأكثر من هذا تُعطى الأولوية للالتزامات المتضمنة فى المعاهدة على كل التعهدات القائمة ، وتحل النزاعات التى تنشأ بين

الطرفين عن طريق المفاوضات أو التحكيم ، وتعين إنشاء لجنة متطلبات لضمان تسوية المتطلبات المالية فى الاتفاقيات المتبادلة بين كل منهما . وتقرر أن تبدأ المفاوضات بشأن الحكم الذاتى الفلسطينى فى أبريل ١٩٧٩ مع دعوة الأردن للاشتراك ، وفى حالة فشل حضور الأردن فإن الطرفين الموقعين سيتفاوضان بمفردهما ، وتحدد تاريخ مستهدف مدته عاماً واحداً لاستكمال محادثات الحكم الذاتى ، ويتم بعدها إجراء انتخابات فى الضفة الغربية وغزة لانتخاب سلطة الحكم الذاتى ، وبمجرد عقد الانتخابات تبدأ السنوات الخمس المخصصة للفترة الانتقالية والمذكورة فى معاهدات كامب ديفيد .

وقد حققت محادثات الحكم الذاتى تقدماً ضئيلاً منذ ذلك الحين ، إذ وصلت إلى طريق مسدود حول نقطتين أساسيتين : انسحاب إسرائيل إلى ماقبل حدود ١٩٦٧ (إخلاء مستوطناتها فى غزة والضفة الغربية)، وتعريف " الحكم الذاتى " ، ولم تعقد أى انتخابات خاصة بسلطة الحكم الذاتى ، وقامت مصر بتعليق المحادثات فى عدة مناسبات لتعكس الاستياء الرسمى من سياسات الحكومة الإسرائيلية (١٩٨١) .

الاتفاقية السوفييتية - المصرية

أبرمت بين الحكومتين المصرية والسوفييتية فى مارس ١٩٦٨ ، وبموجبها يحصل الأسطول السوفييتى بالبحر الأبيض المتوسط على تسهيلات بحرية بالإسكندرية ، وفى مقابل ذلك يتعين على روسيا إمداد مصر بالمعدات التى خسرتها فى حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل، وتم تمديد الاتفاقية لمدة خمس سنوات أخرى من خلال مفاوضات جرت فى فبراير ١٩٧٣ فى مقابل إمدادات روسية للسلاح عالية المستوى ، وقد انتهت الاتفاقية من جانب واحد عندما ألغت مصر عام ١٩٧٦ حقوق السوفييت فى التسهيلات البحرية الممنوحة لها بالإسكندرية .

اتفاقية الفصل بين القوات

أبرم هذه الاتفاقية رئيسا أركان حرب الجيشين الإسرائيلي والمصري في ١٨ يناير ١٩٧٤ لتحدد الوضع النهائي للقوات المقاتلة بعد حرب العرب وإسرائيل في أكتوبر ١٩٧٣ ، وكان المطلوب من الإسرائيليين الانسحاب من المواقع الأساسية التي احتلوها بعد وقف إطلاق النار ، وتعين أن تفصل بين الجيشين منطقة عازلة بطول ١٠ كيلو مترات تحت إشراف الأمم المتحدة ، وخلف هذه المنطقة تم تحديد مساحات معينة يتعين على كل طرف خفض عدد جنوده بها بنسب متساوية مع الطرف الآخر إلى ٨ كتائب مشاة و ٣٠ دبابة ، و ٣٦ مدفعًا ، وتقرر للطرفين الموقّعين على الاتفاقية مدة أقصاها ٤ أسابيع لخفض مستوى قواتهما في المناطق المحددة على الجانبين ، وإلى الوراء من هذه المناطق من المسموح لمصر وإسرائيل وضع أي عدد من القوات ، إلا أنه محظور على مصر نصب بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات في هذه المساحة ، ومنح الطرفان سبعة أسابيع لنشر قواتهما تحت إشراف الأمم المتحدة ، وجرى التوصل للاتفاقية عقب وساطة وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر ، وبعد مباحثات مباشرة بين قادة جيشي الطرفين ، أبرمت اتفاقية ثانية لفك الاشتباك بين مصر وإسرائيل بعد عام من ذلك .

الاتفاقية المصرية الإسرائيلية المؤقتة : الاتفاقية الثانية لفض الاشتباك

بعد جولة مكوكية مكثفة لوزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر اتفقت مصر وإسرائيل في سبتمبر ١٩٧٥ على : (١) انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية في سيناء من ممري متلا والجدي ، (٢) عودة حقول بترول أبو رديس في مقابل تعهد متبادل بالامتناع عن التهديد بالقوة أو استخدامها ووقف الأعمال العسكرية ،(٣)عدم اعتراض سير البضائع غير العسكرية المتجهة إلى إسرائيل عبر قناة السويس ، وتعين أن تقوم الولايات المتحدة بالإشراف على نظام إلكتروني للإنذار المبكر

يقام بسيناء يتكون من خمس نقاط للتصنت : ثلاثة منها تابعة للولايات المتحدة وموقع بإشراف مصر ، والخامس إسرائيلى ، ولضمان موافقة إسرائيل قدمت الولايات المتحدة عدداً من الامتيازات من بينها - الأكثر دلالة - التعهد بعدم التفاوض مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى تعترف تلك المنظمة بحق إسرائيل فى الوجود وتقبل قرارى الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، وبالنسبة لمصر ساعدتها الاتفاقية على توحيد أراضيها التى حصلت عليها فى سيناء بموجب اتفاقية فك الاشتباك الأولى ، على أن اشتراك الولايات المتحدة فى المفاوضات وافق هدفًا ثابتا للسادات لجذب الأمريكان بقوة إلى علاقات أوثق مع مصر ، وتقليل اعتماد مصر السابق على المبادرات السوفييتية بالمنطقة .

اتفاقية النقاط الست (اتفاقية وقف إطلاق النار ١٩٧٣)

بعد التصديق على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٣٣٨ الذى طالب بوقف إطلاق النار لإنهاء حرب ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل ، التقى ضباط مصريون وإسرائيليون عند الكيلو ١٠١ على طريق القاهرة الإسماعيلية ، وفى ١١ نوفمبر ١٩٧٣ أبرمت اتفاقية لوقف إطلاق النار ، واتخذت اسمها من النقاط الست التى تم الاتفاق عليها خلال المفاوضات وتشمل: (١) إشراف مجلس الأمن على مراقبة وقف إطلاق النار ، (٢) عقد مباحثات بين الجانبين حول مواقع كل منها فى ٢٢ أكتوبر (وقد تقدمت القوات العسكرية الإسرائيلية بعد هذه الخطوط بعد إيقاف إطلاق النار لأول مرة) ، (٣) تزويد الطعام والمياه والإمدادات اليومية للقوات المحاصرة فى سيناء وإجلاء الجنود المصابين ، (٤) رفع القيود على تسليم الإمدادات غير العسكرية للجيش المصرى فى سيناء ، (٥) الإبقاء على جنود قوات الطوارئ التابعة لمجلس الأمن على نقاط التفتيش على طريق القاهرة - السويس ، (٦) تبادل الأسرى .

وعقب الانتهاء من هذه الاتفاقية جرت مفاوضات أخرى بين الطرفين حول اتفاقية الفصل بين القوات ، وتم التوقيع عليها فى ١٩٧٤ .

اتفاقية النقطة الرابعة

جرى التفاوض بشأنها فى ١٩٥٠ بين حكومة النحاس فى مصر من جانب والولايات المتحدة من الجانب الآخر ، وهى معاهد عامة للصداقة والتعاون والمساعدات المالية بين الحكومتين ، تعطى للولايات المتحدة حقوقًا تجارية وبحرية . وأبرمت المعاهدة فى مايو ١٩٥٠ لتكون مؤشراً على انتقال فى التوازن الإقليمى للسلطة بعيداً عن بريطانيا العظمى - التى هيمنت على المنطقة فى السابق - لصالح الولايات المتحدة ، وأعطت الاتفاقية لمصر بعض القوة الدبلوماسية المضافة فى تعاملاتها مع بريطانيا ، فى وقت كانت مصر تطمح لإعادة التفاوض بشأن اتفاقية ١٩٣٦ بينها وبين المملكة المتحدة .

وعلى أية حال ، بعد الانتخابات الأمريكية فى ١٩٥٢ ، وتعيين جون فوستر دالاس وزيراً للخارجية ، فقد ووجهت محاولات دالاس لتوسيع دور الولايات المتحدة داخل الشرق الأوسط ومصر بمقاومة ، وتعرضت الاتفاقية لشجب واسع النطاق من المتظاهرين أثناء زيارة دالاس لمصر فى مايو ١٩٥٣ ، كما بدأت الآراء تتغير تجاه هذه الاتفاقية مع الظهور البطىء للمساعدات المتعلقة بالتنمية على مستوى كبير من الولايات المتحدة (رغم أن مصر استفادت من قرض قيمته ٤٠ مليون دولار لتحسين بنيتها التحتية فى ١٩٥٤) ، والأهم من ذلك بسبب رفض الولايات المتحدة إمداد مصر بالأسلحة اللازمة لقواتها المسلحة .

اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية

أبرمت الاتفاقية عام ١٩٦٢ بين مصر والمغرب والأردن والكويت وسوريا تحت إشراف جامعة الدول العربية ، وبادرت بسلسلة من السياسات الاقتصادية المشتركة تبدأ فى ١٩٦٤ ، وانضمت العراق واليمن إلى الاتفاقية فى العام التالى ، وكذلك شاركت كل من السودان وليبيا والإمارات العربية المتحدة فى النهاية .

وقد وافق الموقِّعون على الاتفاقية على تخفيض التعريفة الجمركية بنسبة ١٠٪ سنويا على مدى عشر سنوات ، وعلى برنامج للتخطيط الإقليمى ، وإنشاء مشروعات على مستوى العالم العربى ، وتشكل مجلس فى ظل الاتفاقية ، متخذاً من القاهرة مقراً له ، بهدف الإشراف على مختلف الاتفاقيات الإقليمية والثنائية ومتعددة الأطراف بقصد إنشاء هيئات موحدة للجمارك والتعريفات الجمركية ، وسياسات الاستيراد والتصدير ، والتشريعات الاقتصادية ، كما تعين على الإجراءات المحلية أن تشتمل على تنفيذ سياسات ضريبية واقتصادية علاوة على نظم للضمان الاجتماعى ، وفى أغسطس ١٩٦٤ تبنى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قراراً بإقامة اتحاد للجمارك وإزالة العوائق التجارية بين البلدان الأعضاء بحلول عام ١٩٧٣ ، وتأسيس سوق مشتركة بين الدول الموقعة فى يناير ١٩٦٥ ، ورغم إحراز بعض التقدم فى المفاوضات التى شملت المجالات المحددة من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، فإن التطورات السياسية بالمنطقة عرقلت تنفيذ هذه الاقتراحات .

اتفاقية صدقى - بيفين

تعرض الإنجليز لضغوط من الحكومة المصرية منذ ١٩٤٥ لإعادة التفاوض حول المعاهدة الأنجلو - مصرية لعام ١٩٣٦ وكذلك للتفاوض حول انسحاب الجنود البريطانيين من مصر . وإثر إعلان الحكومة البريطانية فى مايو ١٩٤٦ عن موافقتها على سحب قواتها من مصر وفق أسس تخضع للاتفاق المتبادل ، ذهب صدقى باشا رئيس وزراء مصر إلى لندن فى أكتوبر ١٩٤٦ لعقد مباحثات مع وزير الخارجية أنيورين بيفين حول اقتراح بمعاهدة جديدة ومستويات الوجود العسكرى ، ولم تكن هذه المفاوضات موضع ترحيب الجماهير بمصر ، واندلعت مظاهرات على نطاق واسع بمجرد أن سافر صدقى متجها إلى لندن .

ونظرا لأن كثيراً من التفاصيل كان قد تم التفاوض بشأنها فى مصر ، فسرعان ما تم الاتفاق على مسودة معاهدة اشترطت انسحاب القوات البريطانية من القاهرة والإسكندرية بنهاية مارس ١٩٤٧ ومن جميع البلاد بحلول سبتمبر ١٩٤٩ ، كما يتم إنشاء هيئة مشتركة للدفاع والتعاون العسكرى إذا ماتعرضت مصر للهجوم أو إذا ما شاركت بريطانيا فى أى حرب مع أى دولة من جيران مصر. وقدمت المعاهدة للوطنيين فى مصر ما أرادوا فيما يتعلق بانسحاب القوات العسكرية ، إلا أن مشروع الدفاع المشترك لم يلق القبول من الكثيرين ، كذلك تباين رد فعل الوطنيين حول عرض استمرار التحالف الأنجلو - مصرى المشترك ، والأخطر من ذلك ، أن مسودة المعاهدة أوردت المسألة السودانية قائلة بأن الحكم الثنائى لعام ١٨٩٩ سيبقى سارى المفعول حتى إجراء مشاورات مع السودانيين حول مستقبل السودان فى إطار وحدة مفترضة بين البلدين تحت التاج المصرى ، وجاء تفسير صدقى بأن ذلك يعنى أن بريطانيا اعترفت بأن الملك فاروق هو ملك مصر والسودان ، بينما تمثل الإنجليز تفسيراً مختلفًا تمامًا لهذه العبارة ولسياستهم ومقاصدهم ، وفى النهاية حددوا الموقف باعتباره وعدا بحق تقرير المصير للسودان .

واستقال صدقى فى أعقاب انفجار مظاهرات عارمة مناهضة للإنجليز ، وإضرابات وحملات مقاطعة وحرق كتب ، رغم تعليق معاهد صدقى - بيفين ، وعرض خليفته النقراشى المسألة السودانية أمام الأمم المتحدة دون الحصول على موافقة ، وأوفت بريطانيا من جانبها بجزء من معاهدة صدقى - بيفين بسحب قواتها من الدلتا إلى قناة السويس ، إلا أن مستوى الجنود بمنطقة القنال بقى سبعة أمثال المسموح به فى ظل المعاهدة الأنجلو - مصرية لعام ١٩٣٦ .

أثاناسيوس Athanasius (تقريباً ٢٩٦ - ٣٧٣)

بطريرك الإسكندرية ، وكان قائداً للجناح الأرثوذكسى فى النزاعات المذهبية التى شقت وحدة الكنيسة المسيحية الأولى فى مصر ، ونجم عن افتقاره للشعبية مع كل من البلاط البيزنطى وباقى الأساقفة إلى نفيه فى عدة مناسبات ، وخلال حياته نجح فى قمع أنصار الحركة الآرية ، وبرغم أنه ملكان فقد حل مذهب القائلين بالطبيعة الواحدة للمسيح محل وضع الأرثوذكس فى مصر بعد وفاته .

وشارك أثاناسيوس فى مجمع نيقية المسكونى (٣٢٥م) الذى دعا إليه الإمبراطور قسطنطين الأول ، ومن خلاله نجح فى توحيد رجال الدين المسيحى الحاضرين فى اتخاذ موقف إدانة للآرية ، رغم أنه فى حياته التالية لم ينجح فى توفيق الجناح الآرى الأكثر اعتدالا مع موقف الأرثوذكس فى مجمع الإسكندرية عام ٣٦٢ ، وحازت كتابات أثاناسيوس عن اللاهوت والموضوعات الأخلاقية شعبية واسعة النطاق فى حينها وبين الباحثين المسيحيين فيما بعد ، وكان داعية وفيا للرهبنة ، وكمؤلف للسيرة الذاتية الشهيرة للقديس أنطونيوس ، فإن أثاناسيوس واحد من " حكماء " الكنيسة الأربعة ، وهو لقب منح له اعترافا وتقديراً لدراساته اللاهوتية .

أحمد أبو الفوارس (حكم ٩٦٨ - ٩٦٩ / ٣٥٧ - ٣٥٨)

آخر حكام الدولة الإخشيدية لمصر ، وتولى أحمد عرش البلاد وهو صبى فى الحادية عشرة من عمره فى أعقاب موت كافور - العبد السابق الذى حكم البلاد فى البداية على نحو غيرٍ مباشر ثم مباشرة طيلة عشرين عاماً - وكان أحمد حفيداً لمؤسس الأسرة الإخشيدية محمد بن طغج ، واختارته مجموعة من رجال البلاط كمرشح طيع ، وبعد فترة قصيرة من تقلده المنصب حل محله ابن عمه الحسن بن عبيد الله لفترة مؤقتة ، والذى حظى بدعم الجيش . وجذب الضعف الواضح للحكم الإخشيدى فى مصر اهتمام الفاطميين الذين حققوا هدفهم الذى دام طويلاً فى فتح مصر زاحفين عليها من برقة (شرق ليبيا) فى العام التالى ٩٦٩ / ٣٥٨ .

أحمد البدوى (١١٩٩ - ١٢٧٦ / ٥٩٦ - ٦٧٥)

من الشخصيات الدينية ذات الشعبية الكبيرة لدى عامة المسلمين فى مصر ، ويقصد ضريحه فى طنطا عدد هائل من الزائرين سنوياً . وقد ولد أحمد البدوى فى المغرب وارتحل إلى مكة ثم العراق قبل أن يرى فى المنام - فى عام ١٢٣٠ / ٦٣٤ - أمراً بالتوجه إلى طنطا ، وسرعان ماذاع صيته كأحد الأولياء ليتجاوز تلك المدينة ، وبعد وفاته أنشئت الطريقة الأحمدية الصوفية استناداً إلى تعاليمه ، واجتذبت أتباعاً كثيرين ، وفى بعض الأحيان تعرضت الطريقة الأحمدية للاستهجان على المستوى الرسمى ، رغم أن الاعتقاد الشعبى المحلى الذى ولدته مكنها من الاستمرار باقية حتى اليوم ، وكان عدد من سلاطين المماليك من مساندى الطريقة الأحمدية . وإضافة إلى عوامل أخرى للتركيبة الإسلامية فى مصر ، فقد اشتدت قوة الطريقة الأحمدية مع انهيار الحكم العثمانى ، ويبدو أنها واكبت بعض حركات الاحتجاج الريفية والشعبية ، وفى وقت اضطربت فيه بشدة الحياة السياسية للبلاد تولت هذه الجماعات الدينية كثيراً من المهام الاجتماعية السياسية على المستوى المحلى ، وفى أعقاب إقامة حكم محمد على (١٨٠٥ - ١٨٤٨) فإن رابطة الأخوة عادت إلى دورها الدينى والاجتماعى لحد كبير ، وهناك العديد من القصص والحكايات الشعبية فى مصر التى تتعلق بحياة أحمد البدوى ومعجزاته .

أحمد الجرجارى (حكم ١٠٢٧ - ١٠٤٥ / ٤١٨ - ٤٣٦)

وزير مصر والحاكم الفعلى أثناء عصر الخليفة الفاطمى الظاهر (حكم ١٠٢١ - ١٠٣٦ / ٤١١ - ٤٢٧) وظل قوى التأثير خلال السنوات الأولى لعهد المستنصر خليفة الظاهر ، وفى بداية شغله لمنصبه خدم ضمن رجال حاشية الحاكم ، وتلاه لدى ست الملك شقيقة الحاكم ، وفى بلاط الظاهر وريث الحاكم .

وخلال السنوات الثمانى عشر التى قضاها بالوزارة سيطر

الجرجارى على حياة القصر وكذلك على سياسة الحكومة فى مصر ، بينما انكمش الخليفة إلى ما لايزيد عن رئيس صورى ، وفى ١٠٢٧ / ٤١٨ وقعت اضطرابات بالبلاد نظراً لحدوث مجاعة ناجمة عن انخفاض فيضان النيل ، وتم إخماد هذه الاضطرابات ، لكن فيما بعد واجهت الجرجارى مصاعب فى سعيه لمحاصرة القلاقل فى سوريا (١٠٣٧ / ٤٢٩) ، وفى (١٠٤١ / ٤٣٣) انشق الأزاردة فى بلاد المغرب عن السيطرة الفاطمية ، ولموازنة هذا الوضع أقام أحيانا علاقات منسجمة تماما مع البيزنطيين فى السنوات الوسطى لوزارته .

وفى نهاية المطاف أقيل الجرجارى على يد أم الخليفة المستنصر والوزير الطستارى .

أحمد أمين (١٨٨٦ - ١٩٥٤)

باحث وكاتب مصرى فى الأدب العربى والمناهج الحديثة للتاريخ ، وقد عين أول رئيس للقسم الثقافى بالجامعة العربية عام ١٩٤٧ ، وظل فى هذه الوظيفة حتى وفاته ، وعمل قبلها فى تدريس الأدب العربى بجامعة القاهرة لنحو عشرين عاماً . ومن بين أشهر أعماله مؤلفه عن تاريخ الإسلام الصادر فى ثلاثة أجزاء ، وقاموس مختصر فى الفولكلور المصرى ، رغم أنه درس أيضًا تطور الفكر السياسى للإسلام فى القرن ١٩ ، وشارك فى تحرير عدد من الصحف الأدبية . وكان أحمد أمين من دعاة التجديد الثقافى للإسلام من خلال التوافق مع الاتجاهات الحديثة ، وكتب باستفاضة عن الحاجة إلى تطبيق المناهج البحثية العلمية فى دراسة التاريخ والثقافة الإسلامية .

أحمد باشا خان (توفى عام ١٥٢٤ / ٩٣٠ - ٩٣١)

أحد الولاة العثمانيين لمصر منذ ١٥٢٣ / ٩٢٩ ، وكان من الشخصيات الهامة داخل البلاط العثمانى قبل تعيينه ، وبعد أن أخفق فى محاولته ليصبح وزيراً للسلطان العثمانى حاول على الفور أن يغير وضعه فى مصر إلى استقلال فعلى عن الباب العالى ، يؤازره فى ذلك المماليك المصريون الساخطون ، ومع ذلك تسبب فى تصاعد المعارضة المحلية نتيجة استبداده بالحكم واستحواذه بالإكراه على ثروة عدد من الأفراد ، وأثار حنق السلطان محاولته الاستقلال ، ونودى على قره موسى ليحل محله ، وواجه أحمد بك هذا التحدى بمحاولة الحصول على دعم بعض المعارضين المسيحيين العثمانيين ، واستولى على القلعة عنوة من القوات الإنكشارية ، كما أعلن أنه السلطان . وربما كانت جهود الباب العالى لبذر بذور الشقاق بين مسانديه هى السبب فى تعرض أحمد باشا لمحاولة اغتيال خلفته جريحاً ، وهرب صوب الجنوب ، إلا أن القبيلة التى لجأ إليها خانته وأبلغت إياس باشا ، الذى أرسلوه قائداً لجيش لإقالة أحمد باشا وإعدامه .

ويرجع سقوط أحمد باشا فى جانب منه إلى تخطيط الوزير إبراهيم باشا ، وكان الاثنان قد بذلا جهوداً لتولى منصب الوزير فى اسطنبول قبل أن يؤول إلى إبراهيم باشا ، مما سبب مرارة دفينة لأحمد باشا ، وهو ما لفت انتباه إبراهيم باشا بعض الشيء لوجود منافس قوى .

أحمد بك (البشناقى) (توفى فى ١٦٦٢ / ١٠٧٣)

قائد جناح القاسمية بين البكوات العثمانيين فى مصر ، وقد احتال مع مصطفى باشا ، نائب السلطان العثمانى ، على هزيمة وقمع جناح الفقارية المنافسين للقاسمية على السيادة على البكوات. وفى ١٦٥٨ / ١٠٦٩ عين نائب السلطان أحمد بك واليًا على الصعيد بديلاً للوالى الفقارى محمد بك الذى انضم إلى التمرد ، وكان انقسام قيادة

الفقارية لحشد قوات الدفاع بقيادة محمد بك سببًا فى القضاء على حياته ، وبالتالى تم تعيين أحمد بك فى وظيفة قائم مقام ، ونال من موقعه مساندة فرق عزبان العثمانية والوالى نفسه فى الصراع حول السيادة على البكوات بين الجناحين القائدين ، وشهد هذا الصراع انتصار القاسمية على الفقارية ، واستبدل نائب السلطان ولاة الفقارية فى عدد من الإمارات الهامة بمعينين من القاسمية ، وفى مواجهة هذه المعارضة المشتركة هرب الفقاريون ، حيث أنشأ بعضهم سلطات محلية فى مناطق نائية من مصر ، وقاد أحمد بك حملة عسكرية ناجحة إلى حد كبير ضد هذه المنافى ، ومع نهاية ١٦٦٠ / ١٠٧١ استطاع قمع معظم الخصوم الفقاريين ، وتم اغتيال أحمد بك بعد عامين من ذلك بتوجيه من نائب السلطان الجديد الذى أثار قلقه تفوق أحمد بك ونفوذه بين البكوات بلا منازع ، وسادت حالة من الهدوء التام فى قيادة جناحى البكوات دامت عقدين .

أحمد حسين (توفى ١٩٨٢)

مؤسس حزب "مصر الفتاة" فى ١٩٣٣ ، وقد تلقى تعليمه فى البداية ليعمل بالمحاماة قبل أن يصبح مشاركًا فى الحركة الوطنية ، ومثل حسن البنا مؤسس الإخوان المسلمين قاد أحمد حسين جماعة من خارج التيار الأساسى للحياة السياسية فى مصر ، رغم أنه بخلاف تنظيم البنا ، فإن الشكوك تحيط بجماعته ، على الأقل عند نشأتها ، بأنها كانت تحظى بمساندة القصر . وقد اندمج شعاره " الله ، الوطن ، الملك " مع برنامج عن التنمية الصناعية والاجتماعية والإصلاح ، وأسس تنظيمًا شبه عسكرى من أتباعه ، وطرح أيديولوجية تشابه ما كان يطرحه الحزب الوطنى قبل ثورة ١٩١٩ ، وكانت مجموعات الشباب تشابه شباب الاشتراكية الوطنية فى ألمانيا وإيطاليا ، ولاقت كتاباته عن المشاكل التى تواجه مصر جمهورًا بين الشباب ، والأهم من ذلك بين ضباط الجيش الشبان ، مثل جمال عبد الناصر ومعاصريه فى الكلية الحربية .

ولم يكن لدى حزب مصر الفتاة نفس حجم الأعضاء الذى يحظى به الإخوان المسلمون ، لكنه نال لدى العامة صورة تتسم بالنشاط البالغ ، وذلك بفضل تنظيم " القمصان الخضراء " الذى كان ينظم المسيرات والمظاهرات قبل حظر نشاطاتهم فى ١٩٣٨ .

ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية استبدل أحمد حسين اسم حزبه إلى " الحزب الوطنى الإسلامى " ، ربما ليضفى عليه طابعًا إسلاميًا أكثر ويحصل على مؤيدين من الإخوان ، وأدى اعتقال أحمد حسين أثناء الحرب إلى انقطاع مؤقت فى نشاطاته السياسية ، وبعد الإفراج عنه سعى للتحالف مع بعض التنظيمات المناوئة للحكومة ، وغيّر اسم الحزب مرة أخرى إلى " الحزب الاشتراكى الوطنى " مناديًا بتوحيد التخطيط الاقتصادى الاشتراكى فى إطار دولة وطنية قوية ، وهو برنامج أصبح له صدى فى البيانات السياسية للضباط الأحرار بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ .

وإثر حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ تم اعتقال أحمد حسين متهمًا بالاشتراك فى الحريق ، وتأجلت محاكمته دون إدانة مع قيام ثورة ١٩٥٢ ، وعقب حرمانه من حق مباشرة العمل السياسى فى ظل قانون الأحزاب لعام ١٩٥٣ ظل أحمد حسين رغم هذا رمزًا له أتباع ، وشارك بنشاط فى الاحتجاجات المناهضة للنظام فى ١٩٥٤وتم اعتقاله ، وبعد إطلاق سراحه فى ١٩٥٦ انسحب من الحياة العامة لكن كان أحيانًا يساهم بمقالات للصحف .

أحمد زيور باشا (١٨٦٤ - ١٩٤٥)

رئيس وزراء مصر ، وعمل فى عدة وزارات قبل قيامه بتشكيل الحكومة فى نوفمبر ١٩٢٤ محل سعد زغلول ، وقد انضم إلى حكومة رشدى باشا فى ١٩١٩ وزيرًا للمعارف ، وغدا وزيرًا للمواصلات فى وزارات وهبة باشا ونسيم باشا فى ١٩٢٠ ، وإثر تأليف حكومة عدلى فى ١٩٢١ احتفظ زيور بوزارة المواصلات حتى يناير ١٩٢٤ ، وعقب الانتخابات التى جرت فى تلك السنة انتخب رئيسًا لمجلس الشيوخ .

وأسفرت حادثة السير لى ستاك التى أطاحت بحكومة سعد زغلول فى نوفمبر١٩٢٤ عن فرض غرامة ثقيلة على الحكومة المصرية وبعض الشروط الأخرى ذات الصلة سواء بشئون الأمن الداخلى أو بمسألة السودان ، وتحددت مهمة أحمد زيور فى كفالة رضاء الإنجليز عن استيفاء المصريين لهذه الشروط .

وقد توارى زيور باشا كقيادة أثناء رئاسته الوحيدة للوزارة بسبب صدقى باشا وزير الداخلية بالغ النفوذ ، الذى قاد جهود الحكومة لتغيير قانون الانتخابات والإبقاء على الوفد خارج الحكم . وقد تورط عبد العزيز فهمى وزير الحقانية فى حكومته فى نزاع مع المؤسسة الدينية التى اتهمته بأنه يقف خلف البعد السياسى لداعية التحديث الإسلامى على عبد الرازق ، واستقال الوزير فأضعف على نحو لايقاوم حكومة زيور .

وبرغم جهود صدقى فإن الوفد أحرز نجاحًا كبيرًا فى انتخابات مايو ١٩٢٦ ، واضطر زيور فى يونيو من تلك السنة لإفساح الطريق أمام حكومة برئاسة عدلى باشا الأكثر اعتدالا ، ومضى زيور ليعمل رئيسًا للديوان الملكى فى ١٩٣٤ - ١٩٣٥ ، واستقال من وظائفه الحكومية فى نوفمبر ١٩٣٥ .

أحمد عرابى (١٨٤٠ - ١٩١١)

قائد ثورة ١٨٨٢ فى مصر ضد الهيمنة الأوروبية المتزايدة للبلاد ، وكان عرابى واحدًا من الأبطال الأوائل للحركة الوطنية المصرية ، وقد انحدر من أصول ريفية متواضعة تمامًا ، والتحق بالجيش فى عصر سعيد (حكم من ١٨٥٤ - ١٨٦٣) كجزء من برنامج تمصير القوات المسلحة ، واستمر هذا البرنامج فى عصر إسماعيل الذى خلف سعيد ، ونجح فى تكوين فرق ضباط مصريين كبيرة العدد . وفى ظل الخديو توفيق استمرت السياسة الرسمية فى تفضيل الضباط الأتراك ذوى الأصول الشركسية ، خاصة مع تعيين رفقى باشا وزيرًا للحربية عام ١٨٧٩ .

وقد أثارت هذه السياسة سخط ضباط الجيش ذوى الأصول المصرية ، ومن بينهم عرابى ، وبدأ فى تجميع مساندة هؤلاء الضباط ، سواء علنا أو سراً ، من أجل تحسين الرواتب والترقيات للمصريين ، وحدث تمرد محدود فى صفوف الجيش بخصوص هذه القضايا فى عام ١٩٧٩ شارك فيه أحمد عرابى ، وأصبح مرتبطاً بشكل وثيق فى غضون تلك الفترة بالحركة الوطنية الوليدة المعارضة للوجود الأوروبى فى حكومة إسماعيل ، كما أسهم عرابى فى وضع مسودة أول بيان وطنى (اللائحة الوطنية) ، الذى جذب مساندة عريضة من الضباط المصريين ، وفى منتصف يناير ١٩٨١ تقدم عرابى ومعه ضابطان آخران ، بالتماس (عريضة) يشكون فيها من المظالم لرفقى باشا ، واتضح أن رفقى خطط لقتل عرابى حينما رتب لإيداعه السجن بعد أسبوعين من ذلك ، وتم إنقاذ عرابى على يد زملائه ، وأقيل رفقى ، وأصبح الوطنى محمود سامى البارودى وزيراً للحربية ، وغدا سامى البارودى نصيراً قوياً لعرابى وللضباط المصريين ، وهو ما أعطى لعرابى قاعدة أوسع على المستوى الوطنى وفى الجيش ، وشارك عرابى فى أول حزب على مستوى الأمة وهو الحزب الوطنى ، الذى تميز بالنشاط فى السنوات الثلاث الأولى من عصر الخديو . وصاعدت نشاطات عرابى والوطنيين من المعارضة المحلية لوزارة رياض باشا وباتت أعلى صوتاً ؛ وأرغم الاستياء فى صفوف الجيش - الذى أدى إلى شبه انقلاب فى سبتمبر ١٨٨١ - الخديو توفيق على أن يطلب من الوطنى المعتدل شريف باشا تشكيل الوزارة وإعادة عقد مجلس النواب ، ويعطى تعيين عرابى نائباً لوزير الحربية فى حكومة شريف وكوزير للحربية فى حكومة محمود سامى البارودى فى فبراير ١٨٨٢ - مؤشراً على المكانة السامية التى بلغها عرابى فى حياته السياسية ، وفى الشهر التالى تم الإعلان عن تنفيذ ترقيات الضباط المصريين التى تأخرت زمناً طويلاً .

وأدى قرار عرابى فى ربيع ١٨٨٢ بنفى نحو خمسين ضابطاً تآمروا على الحكومة الوطنية ، إلى مواجهة حاسمة مع الخديو ، وفى النهاية مع البريطانيين ، وأفضى رفض الخديو فى مايو ١٨٨٢ التوقيع على طلب النفى إلى ترسيخ

المرارات بين عرابى ومسانديه من جانب والخديو من الجانب الآخر ، وفى أعقاب تسليم إنذار فرنسى بريطانى مشترك فى مايو واستقالة وزارة البارودى سيطر عرابى على الحكومة ، وأعد العدة لمواجهة التهديد بغزو أوروبى لمصر .

وفى مسار " الثورة " التى اتخذت من عرابى اسما لها ، لم يستطع عرابى واقعيا أن يسيطر على الموقف ، وتسبب عجزه فى عرض القضية المصرية على الرأى العام ، رغم الدعم النشط للمستشرق الإنجليزى ولفرد بلنت ، إلى مواجهة من جانب واحد مع القوات العسكرية البريطانية ، التى لقيت الهزيمة على يديها بينما كانت مصر ترغب فى الخروج من إسارها ، وبعد الغزو البريطانى لمصر ، اعتقل عرابى وحوكم بتهمة التحريض على العصيان ، وانتهى منفاه فى سيلان (سريلانكا) عام ١٩٠١ ليعود إلى مصر مجهولا من الناحية الفعلية من جيل الشباب للوطنيين .

أحمد لطفى السيد (١٨٧٢ - ١٩٦٣)

من الشخصيات السياسية وقادة الفكر بمصر ، وقد أسهم إسهامًا كبيراً فى قضية التعليم بالبلاد ، سواء على المستوى الإدارى أو تأليف الكتب ، وبدأت مشاركته فى الحركة الوطنية فى ١٨٩٦ ، عندما دعى وهو خريج شاب من مدرسة الحقوق للانضمام إلى جمعية لإحياء الأمة ، وهى مجموعة مختارة من الوطنيين تحت قيادة لطيف سالم يرأسها الخديو عباس .

وقد أرسل الخديو عباس لطفى السيد إلى جنيف للحصول على الجنسية السويسرية ليكون محصنا بمنأى عن قوانين العقوبات بمصر (بموجب الامتيازات ، فإن للرعايا الأجانب وضعًا قانونيًا يتجاوز موطن إقامتهم) ، ويستطيع بالتالى أن يكون أكثر حرية فى إصدار صحيفة وطنية مقترحة ، إلا أن فكرة الصحيفة تم التخلى عنها فيما بعد ، وأصبح لطفى السيد أكثر اهتماماً بأعمال الشيخ محمد عبده وبغيره من الشخصيات الوطنية المحافظة ، ومع تحول دعم القصر بعيداً عن الوطنيين الأكثر حماسة ، أفضى هذا إلى

إلى اتخاذ لطفى السيد لمواقف معتدلة سياسيا ، والتحق بسلك القضاء الحكومى بعد عودته من سويسرا ، وبعد تشكيل حزب الأمة فى ١٩٠٧ ، أصبح رئيس تحرير صحيفته " الجريدة " حتى عام ١٩١٥ ، ومن هذا الموقع بات أكثر المدافعين المعروفين عن الحكومة الدستورية المعتدلة فى مصر .

ورغم أن الإصلاحات السياسية المتدرجة التى كان يسعى إليها لطفى السيد ربما تستوقف المراقبين فى العصر الحديث (كما حدث مع بعض معاصريه) باعتبارها مفرطة فى الحذر ، فى وقت كانوا قد آلوا فيه على أنفسهم تطوير العملية الانتخابية من خلال التعليم ، وهو ما كان يمثل تطوراً فاصلا فى التفكير السياسى داخل التنظيمات المحافظة فى الحركة الوطنية ، وأدى بروز نشاطه فى الحركة الوطنية إلى ضمه إلى الوفد الذى كونه سعد زغلول للضغط من أجل استقلال مصر فى ١٩١٨ ، غير أن أحمد لطفى السيد انفصل بعد ذلك عن سعد زغلول بسبب موقف الأخير من وزارة عدلى باشا فى ١٩٢١ .

وكما حدث مع آخرين فى الجناح المحافظ بالحركة الوطنية فقد أصاب الفزع لطفى السيد من تشرذم الحياة السياسية فى مصر فى السنوات التى تلت الحرب العالمية الأولى ، وانضم إلى حزب الأحرار الدستوريين بصفته أحد مؤسسيه ، وأصبح أكثر انهماكًا فى إدارته لدار الكتب المصرية وبإنشاء أول جامعة أهلية مصرية ، التى تولى عمادتها ، وفى هذا المنصب تعين عليه أن يمارس تأثيراً هائلاً فى تنمية الحياة الفكرية بمصر .

ومن بين باقى الوظائف الرسمية، تولى لطفى السيد منصب وزير المعارف (التعليم) فى وزارة محمد محمود باشا ، ويذكر أن لطفى السيد نال اعترافا واسع النطاق بوصفه واضع أساس الكثير من الأفكار الوطنية الأساسية لمصر .

أحمد ماهر باشا (١٨٨٦ - ١٩٤٥)

تقلد منصب رئيس وزراء مصر قبل اغتياله فى فبراير ١٩٤٥ ، وقد ارتبط بالحركة الوطنية المصرية منذ أيامها الأولى .

وهو ابن أحد المسئولين فى نظام الحكم وشقيق على ماهر (انظر فيما بعد) ، وحصل على الدكتوراه فى القانون والاقتصاد ، وقام بالتدريس للخريجين الأوائل من مدرسة التجارة ، ومن الأعضاء المؤسسين بالحزب الوطنى ، وفى الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى شارك مع سعد زغول فى تشكيل الوفد وخاصة فى الجهاز السرى للوفد ، ولهذا السبب الأخير تم اعتقاله فى ١٩٢٤ عقب اغتيال السير لى ستاك السردار البريطانى فى الوقت الذى كان يتولى فيه منصب وزير المعارف (التعليم) فى أول وزارة يشكلها الوفد ، وحصل على البراءة فى يونيو ١٩٢٦ ، إلا أن هذا لم يقنع الإنجليز وتم منعه من ممارسة العمل الوطنى لفترة ، وانضم إلى اللجنة التنفيذية للوفد فى ١٩٢٧ كسكرتير لمجموعته البرلمانية .

وداخل قيادة الوفد بلغ أحمد ماهر حداً أصبح فيه حليفاً للنقراشى ، وبعد فترة أولية من التعاون والمساندة ، بدأ الرجلان يعارضان هيمنة النحاس باشا - خليفة سعد زغلول - على الحزب ، وفى اقتراع خرج النقراشى من قيادة الوفد فى سبتمبر ١٩٣٧ ، وتبعه أحمد ماهر بعد ٤ أشهر ، وشكل الاثنان الحزب السعدى فى ١٩٣٨ ، وانضم السعديون إلى وزارة على ماهر فى ١٩٣٩ ، ووجه أحمد ماهر انتقادات شديدة لرفض القصر والحكومة المشاركة فى الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء ، وقدما استقالتيهما ومعهما أربعة وزراء سعديين فى سبتمبر ١٩٤٠ .

وفى أكتوبر ١٩٤٤ دعى أحمد ماهر لتشكيل الحكومة بعد إقالة النحاس وفرض وزارة النحاس من الإنجليز على الملك لفترة الحرب فى فبراير ١٩٤٢ ، وضم فى وزارته مكرم عبيد ، الوزير الوفدى السابق الذى كان آخر رجال الحرس القديم فى قيادة الوفد والمنشق على النحاس باشا ، إلا أن الوفد قاطع الانتخابات

التى عقدت فى يناير ١٩٤٥ ، ومرة أخرى قام أحمد ماهر بتشكيل الوزارة .

وقد تقرر فى مؤتمر يالتا فى مارس ١٩٤٥ أن يقتصر الحضور فى مؤتمر السلام بعد انتهاء الحرب على البلدان التى أعلنت الحرب على ألمانيا وحلفائها ، وطبقًا لهذا أعلن أحمد ماهر فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ عن عزم مصر حضور المؤتمر ، وقد اغتيل فى البرلمان فى اليوم التالى على يد أحد المتعاطفين مع الفاشية .

الإحياء الإسلامى

حركة تطورت فى كتابات محمد عبده ومنها ، وأصبحت بمرور الوقت هى الاتجاه السائد فى الأفكار النظرية الإسلامية فى مصر والعالم الإسلامى . ويؤكد دعاة الإحياء الإسلامى على الحاجة إلى العودة إلى الإسلام الأصيل الذى بدأ فى زمن الرسول ، وفى هذا الإطار تتشابه محاولاتهم مع مايطرحه أصحاب التحديث الدينى ، ويمضى أنصار الإحياء الإسلامى خطوة أبعد من هذه النقطة ليقولوا بأن الحياة الإسلامية المثالية تقوم على نمط القواعد والمبادئ التى أرساها الإسلام فى أيامه الأولى ، مع مرجعيات قليلة (أو بدون) للمؤثرات غير الإسلامية ، وبنفس الطريقة يشعر مؤيدو الإحياء الإسلامى أن نظامًا اجتماعيًا إسلاميًا مثاليا ينبغى أن يقوم وفقًا لهذا النموذج للإسلام فى بداياته ، وهم يختلفون عن أنصار التحديث فى رفضهم أو تعديلهم للمؤثرات الاجتماعية والثقافية العربية التى يمكن السماح لها بأن تأخذ دورا فى مجتمع إسلامى .

وتستمد الحركة السلفية فى الإسلام قوتها فى مصر من عدد من الأشخاص البارزين ، أصحاب الكاريزما الذين تلوا محمد عبده ، مثل : رشيد رضا ، وحسن البنا ، وسيد قطب ، بالإضافة إلى نجاح حركات الإحياء الإسلامى فى بلدان إسلامية أخرى ، وغالبا لاتحتاج نزعة الإحياء الإسلامى إلى المجادلات الثقافية المعقدة التى يستخدمها دعاة التحديث والإصلاح دفاعا عن

أفكارهم ، علاوة على البساطة النسبية وجاذبية المعتقدات الأساسية التى يطرحونها ، والصورة التي تقدمها لمجتمع مجرد ومقدس متحرراً من التأثيرات أو التدخلات الأجنبية السلبية ، كل هذا أتاح أن يكون لها أتباع كثيرون فى مصر. ويتجمع أنصار الإحياء الإسلامى فى تنظيمات مثل جماعة الأخوان المسلمين ، وفى المنظمات الحديثة الأكثر تطرفا ، وباستخدام قوتهم الشعبية البارزة مارسوا ضغوطا على النظام المصرى فى الماضى والحاضر (بنجاح متزايد) من أجل تعديل قوانين البلاد فيما يتفق مع قواعد الإسلام .

الإخشيد (محمد بن طغج الإخشيد)(حكم ٩٣٥ – ٩٤٦ / ٣٢٣ – ٣٣٤)

حاكم مصر ومؤسس الأسرة الإخشيدية ، ونتيجة لأهمية مصر المتزايدة كجسر بين الفاطميين فى بلاد المغرب وأبناء المشرق قرر الخليفة العباسى ببغداد تعيين حاكم قوى شبه مستقل بالمنطقة لمواجهة هذا التهديد . ووصل إلى مصر محمد بن طغج فى ٩٣٥ / ٣٢٣ الذى سبق وخدم مع الطولونيين وتولى حكم دمشق ، واستغل قواته العسكرية استغلالا جيداً فى إعادة النظام ، وتم منحه لقب الإخشيد (الذى تستخدمه الأسرة الحاكمة فى فرغانة بآسيا الوسطى التى يدعى محمد بن طغج أنه ينحدر منها) فى ٩٣٧ / ٣٢٥ .

كان الوضع الإقليمى مضطربا ، وبعد معركة غير حاسمة مع ابن رائق استولى الإخشيد فى ٩٣٩ / ٣٢٨ على فلسطين وجنوبى سوريا التى وضعها تحت سيطرة أخيه عبد الله ، ويتضح أنهم دفعوا للقرامطة المتمردين الذين كانوا يثيرون القلاقل فى هذه المنطقة مبلغا ضخمًا بلغ ٣٠٠ ألف دينار لتجنبهم ، وأضاف الإخشيد حلب (من سوريا) ومدينتى الحجاز : مكة والمدينة إلى أراضيه ، وأضيفت أراض سورية أخرى بعد وفاة ابن رائق فى ٩٤٢ / ٣٣٠ ، وأكد الخليفة العباسى على وضع الإخشيد فى سوريا فى ٩٤٤ / ٣٣٣ ، وفى نفس العام استولى الحمدانيون – القوة الناشئة – على حلب وحمص من الإخشيد ، وبدأوا يناوشونه فى مناطق أخرى بسوريا .

وبخلاف ابن طولون سلف الإخشيد نال ابن طغج عون الخليفة وعون وزير ماليته المازرائى فى جهوده لإرساء نظام حكم قوى بالمنطقة ، لكن كما حدث مع ابن طولون فإن أبناءه وورثته لم يتمكنوا من مواصلة الدور الذى ثبته لنفسه فى مصر وسوريا ، وقد خلفه فى كل هذا وحكم باسمه عبده كافور .

الإخوان المسلمون

هى الجماعة الأساسية المنظمة لإحياء الإسلام فى مصر ، أسسها حسن البنا ، واستهلت نشاطها منذ ١٩٢٨ حتى تم حظرها فى نهاية ١٩٥٤ عقب محاولة اغتيال جمال عبد الناصر من أحد أعضاء الجماعة ، واستمرت الجماعة قائمة بصورة غير رسمية بعد ذلك الحين ، وبرزت فى منتصف ستينيات القرن ٢٠ فى معارضة النظام الناصرى ، على أن علاقة الإخوان بكثير من الجماعات الإسلامية المتطرفة الحالية أمر غير مؤكد ، غير أن لها على وجه اليقين تأثيرًا أساسيًا فى تكوينها وأيديولوجياتها .

ومنذ نشأة هذه الجماعة وهى تتميز بعلاقتها الوثيقة بشخصية حسن البنا وأفكاره ، ومع الصلة التى أكد عليها بين الإسلام كعقيدة وكقوة اجتماعية ، ومع بدايتها فى الإسماعيلية ، ومنذ ١٩٣٢ بالقاهرة ، أنشأ الإخوان كتنظيم عدداً من المؤسسات العاملة فى مجال الخدمات الاجتماعية التى ساعدت على زيادة ألفة الجماعة وشعبيتها بين كثير من قطاعات المجتمع المصرى ، وبدأت فى إقامة مدارس وعيادات وحتى مصانع صغيرة ، كما أن مستوى أداء العمل فى جماعة الإخوان مع إصلاح عضوياتها ومؤيديها خلق وضعًا مناقضًا فى المفاضلة للتوجهات الباحثة أكثر عن إثبات الذات لدى الأحزاب السياسية الرئيسية ، فى وقت كانت فيه مصر تواجه صعوبات اقتصادية ضخمة ، وهو ما أدى إلى زيادة أعداد أعضاء الإخوان وأضفى القوة على رسالة حسن البنا وشخصيته ، وفى خطبه شدد على حاجة المسلمين لاتباع الإسلام الذى يعود بهم إلى منابعه الأولى على صعيد العقيدة فى سنواتها المبكرة بالجزيرة العربية ،

وهـــذه العـقـيـدة - مع الالتـزام الصـارم بها - يمكن أن توفـر الحل للفـرد والمجتمع ، وفى حقيقة الأمر للمشـاكل السـيـاسـيـة التى تواجـه المجـتـمـعـات الإسلامية ، وتضـمنت رسـالتـه أيضًـا رفـضًـا للغـرب - وخـاصـة بريطانيـا التى تتـدخل فى هذه المجتمعات الإسلامية - وهو ما أتاح للإخـوان كسب المؤيدين من بين المتدينين وكذلك من عناصر وطنية بين السكان ، وتواترت هذه الرسـالة عن إحـيـاء وتجـديد الإسـلام فى خطب المسـاجـد وجلسـات المقاهـى وقاعـات الدرس ، والمسـتـوصـفات العـلاجية ، وبذلك كـان المنطلق والتناول أكـثـر اتسـاعـا وعـمـقـا مما لدى الأحـزاب السـيـاسـيـة الرئيـسـيـة فى مصـر بما فيها حزب الوفد .

وبدأ الإخـــوان فى امـــتــــلاك الصـحـف ، ومنها الجريدة الإسلامية الجـمــاهـيـرية " المنار " ، ونشــروا أفكارهم وبرامـجـهم فى كـتـيـبـات ، يسـهل الحـصـول عليـها فى المدن ، واسـتـفـادوا بمهـارة من التـقنيـات الغـربيـة فى الدعـاية والصـحـافـة ، وأصـدر البنا بيـانا سـيـاسـيا على مستوى البلاد فى ١٩٣٦ ، فى رسالة مـفـتـوحـة مـوجـهـة إلى الملك الجـديد فـاروق ، ناقش فـيـهـا دور الملك فى المجـتــمـع الإسـلامـى . ومع ازدياد كـسب الجـمـاعـة للمـؤيدين ، تنامى بالتـالى دورها السـيـاسـى ، واضـعـة نفـسـهـا فى دور المدافع عن القـيم الإسلامية فى نظام سياسى تلعب فيه النزعة العلمانية دوراً كبيراً ، وكوضع معادل للأحزاب السياسية العلمانية ، حاز الإخـوان مؤيدين لهم حتى على مستوى القصر .

ومع اندلاع الحـرب العـالمـيـة الثـانيـة تم التـسليم بوجـود تنظيم الإخـوان على المسـتـوى القـومى كـجـمـاعـة يلهث النظام فى تعـقب مؤيديها ، رغم أن أطروحات الأحزاب السياسية الرئيسية كانت أقل نجاحًا من جماعة شابة من ضباط الجيش السـاخطين سيكون عليها فيمـا بعد قيادة ثورة ١٩٥٢ بوصـفها تنظـيم " الضـبـاط الأحـرار " ، ومن هذه الروابط الأوليـة تأسـست أشكال من التنسيق والتـأثير . وأودع حسن البنا قائد الإخوان السجن لفترة قصيرة فى بداية الحـرب العـالمـيـة الثـانيـة لمعارضته اشتراك مصـر فى الحرب إلى جانب بريطانيـا ، وهو مـا جعل صيته ينتشر بين الوطنيين المتحمسين على نحو إيجابى ، لكن رغم مكانته

الآخذة في الصعود فإن زيادة عضوية الإخوان والمراتب التى احتلها الأعضاء أوجدت مجموعات صغيرة تثير خلافات ايديولوجية بين صفوف الإخوان ؛ وتعذر على البنا أن يحكم قبضته عليها تماماً .

وإحدى هذه الجماعات الناشئة في هذه الفترة كانت " القسم المخصوص " ، أو القسم السرى ، وهي جماعة شبه عسكرية تكونت في أوائل أربعينيات القرن ٢٠ ، تلقت تدريبًا عسكريًا وربما حصلت على أسلحة من الضباط الأحرار ، على أن المجموعات الأخرى - التى لم توافق على ماكانوا يرون من أن البنا لايعدو أن يزيد عن قيادة " متوسطة " وليس نوعية سياسية ، أو ما وجدوا حوله من أفراد تافهين تثور حولهم الشبهات الأخلاقية - فقد انفصلت عن الإخوان ، ومع ذلك لجأت للتركيب القيادى الهرمى نظرا لأن العضوية ناهزت مئات الألوف وتعين على الجماعة تنظيميا أن تعكس احتياجاتها ومطالبها ، وأصبحت مثقلة تنوء بهم وتعجز عن إدارتهم ، ويعود الفضل لحد كبير إلى شخصية البنا (الكاريزمية) في الحفاظ على تماسك الجماعة ككل .

وأصبح أعضاء الجماعة المشاركين نشطين في الاضطرابات الأهلية التى شاعت في مصر بعد الحرب وحتى نهاية ١٩٤٨ ، وعمت المظاهرات والإضرابات والاغتيالات ، وشاركت فيها كافة عناصر الجماعة من أقصى اليسار لأقصى اليمين بكل ألوان الطيف السياسي. وأيا ما كان حجم مايعرفه حسن البنا عن نشاطات القسم المخصوص خلال هذه الفترة ، فقد نال الإخوان نصيباً كبيراً مع لوم النظام بسبب الاضطرابات الداخلية ، وأسفر اغتيال حكمدار العاصمة(القاهرة) في ١٩٤٨ ، في أعقاب اتهامات من الإخوان له بأنه يستعد لاعتقالهم بتهمة ارتكاب أعمال إرهابية ، عن اتخاذ النقراشى باشا قرارا بحظر التنظيم في ديسمبر ١٩٤٨ ، ثم قتل النقراشى نفسه بعد فترة قصيرة من ذلك على يد عضو بالإخوان ، وانتقاماً لهذا تم اغتيال البنا في فبراير ١٩٤٩ ، وتم اعتقال عدد كبير من أعضاء الإخوان في أبريل ١٩٤٩ ، وكان عليهم الانتظار حتى المثول للمحاكمة في ١٩٥١ لتبرئتهم من معظم الاتهامات الموجهة إليهم .

كسب الإخوان كتنظيم كثيراً من دعمهم النشيط للحقوق الفلسطينية ، ومع اندلاع حرب ١٩٤٨ فى فلسطين أرسلوا وحدات فدائية خاصة شاركت فى عدد من المعارك ، وزاد من مكانة الإخوان فى مصر ولفترة طويلة كفاءة هذه الوحدات فى تضاد صارخ لأداء باقى الجيش ، لكنها فقدت هذه الميزة بعد وفاة البنا ، إذ انغلقت القيادة فى صراعاتها على السلطة طيلة عامين أسفرت عن انتخاب حسن الهضيبى لينتهى الصراع ، وفى واقع الأمر فإن انتخاب الهضيبى فى ١٩٥١ لم يحل شيئًا ، فقد استمرت الانقسامات ، فى ظل قيادته الاسمية ، بين العناصر المتطرفة والعناصر الأكثر تطرفًا ، وبين النشطاء مثل صالح العشماوى ، وصاحب النفوذ عبد القادر عودة ، وكان هناك ميل متنام للعمل باستقلالية عن القيادة ، وأصبح الإخوان قادرين على استئناف نشاطاتهم العامة فى ديسمبر ١٩٥١ ، وذلك عندما تم فى النهاية رفع الحظر الذى فرضه النقراشى .

تعاون الإخوان مع حكومة الوفد برئاسة النحاس فى نشاطات معادية للإنجليز فى منطقة القناة فى خريف ١٩٥١ ، كما أن اتهامهم بالمشاركة فى حريق القاهرة يوم السبت الأسود لم يتأكد بشكل قاطع .

ومع قيام الضباط الأحرار بانقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان الكثير من قيادات الإخوان يتوقعون أن يتم انضمامهم معهم إلى الحكم كشركاء كاملين ، كما أن الإخوان هم التنظيم الوحيد قبل الثورة الذى استبعد من الحظر المفروض على نشاط الأحزاب السياسية الصادر فى يناير ١٩٥٣ ، وهو استثناء حازه بفضل شعبية الجماعة الراسخة وتأثيرها ، واحتاج الضباط الأحرار لمؤازرة الجماعة (أو هذا هو المعتقد) فقط للحصول على موافقة أعضائها الكثيرين ، ومن وجهة نظر الإخوان أن انقلاب ١٩٥٢ هو المرحلة الأولى فى اقتسام السلطة ، غير أن الضباط الأحرار لم يريدوا قيادتهم ، ورفضوا مطلب الإخوان بحق الاعتراض (الفيتو) على التشريعات التى يعلنها مجلس قيادة الثورة .

وبدلاً من ذلك ، وكتنازل محدود ، عرض مجلس قيادة الثورة فى سبتمبر ١٩٥٣ على الإخوان ثلاثة مناصب وزارية ، وعقب ذلك دب نزاع

عنيف داخل قيادات الإخوان حول قبول هذا العرض ، وفى النهاية رفضوا العرض المقدم ، ومع تزايد الإحباط من اتجاه الثورة واستبعادهم من السلطة ، اتجه أعضاء الإخوان إلى الشوارع إعرابا عن احتجاجهم فى أواخر ١٩٥٣ ومطلع ١٩٥٤ ، وهو ما أفضى إلى قرار من مجلس قيادة الثورة يقضى بحظر نشاط الجماعة ، وتم اعتقال نحو ٤٥٠ عضوا منهم وأعلنت الحكومة حالة الطوارئ ، واتهمت الإخوان بالمسئولية عن التخطيط لانقلاب ، وقدم الهضيبى التماسا للواء محمد نجيب عقب استبعاده ثم إعادة تنصيبه فى فبراير ١٩٥٤ ، وفى حين أن هذا الالتماس لم يتطرق مباشرة إلى قضايا أوسع ، ففى الصراع على القيادة بين نجيب وعبد الناصر ، لم يتحفظ الإخوان من الإعلان عن تفضيلهم لمحمد نجيب . وسمح للجماعة بممارسة أنشطتهم السلمية فى مارس ، إلا أنهم اتجهوا إلى الشارع فيما بعد احتجاجا على الاتفاقية المبرمة بين مجلس قيادة الثورة والإنجليز الخاصة بالجلاء عن السويس ، التى اعتبرها الإخوان بمثابة استسلام للإنجليز ، على أن محاولة الاغتيال التى تعرض لها عبد الناصر فى أكتوبر ١٩٥٤ وفرت له المسوغ الذى يحتاجه ليشن حملة قمع شاملة على الإخوان ، وعلى الفور اعتقل نحو ٥٠٠ عضو أودعوا السجون ، ثم اعتقل نحو ٤ آلاف عضو آخرين فيما بعد ، وفى المحاكمة التى جرت لقيادة الإخوان فى نوفمبر ١٩٥٤ ، صدر الحكم بإعدام ستة من كبار القيادات (تم تخفيف الحكم على الهضيبى إلى السجن مع الأشغال الشاقة المؤبدة)، وزج بعدة آلاف فى المعتقلات .

وفى أواخر خمسينيات القرن ٢٠ ، سمح النظام الناصرى لدور النشر المتخصصة فى أعمال الإخوان باستئناف أعمالها كجزء من حملة قمع اليسار ، وفى مطلع الستينيات أطلق سراح عدد كبير من مسجونى ١٩٥٤ ، ومع منتصفها زاولوا نشاطهم فى المدن والقرى ، وجرت بينهم وبين النظام احتكاكات تمثلت فى سلسلة من الإضرابات والاضطرابات فى ١٩٦٤ – ١٩٦٥ . وفى ١٩٦٦ ، مع زعم النظام باكتشاف مؤامرة إخوانية للإطاحة به ، شن حملة اعتقالات أخرى على الجماعة ، وفى محاكمة جرت فى

نفس العام أسفرت عن إعدام ثلاثة أعضاء وإيداع ٢٠٠ عضو السجن ، وهو ما احتجت عليه بعض الأنظمة العربية المتعاطفة مع الإخوان .

وربما يرتبط بروز الإخوان مجدداً كتهديد للنظام فى منتصف ستينيات القرن ٢٠ بإخفاقات بعض البرامج والسياسات التى منى بها نظام عبد الناصر ، وإلى الافتقار لصوت سياسى بديل ، وإلى الغضب الذى تصاعد نتيجة بعض الممارسات القمعية للنظام ، وعلى نفس المنوال ، فإن استعادة الإخوان لقوتهم من جديد فى أوائل سبعينيات القرن ٢٠ (فى البداية مع بعض التشجيع الرسمى) جاءت فى وقت كان فيه المجتمع المصرى يكابد آلام مخاض الانتقال من المرحلة الناصرية إلى المقاربات الجديدة التى يطرحها الرئيس السادات ، وبينما كان الجناح اليسارى ، والمعارضة العلمانية للنظام فى ذروتها . وترأس عمر التلمسانى قيادة الإخوان فى منتصف سبعينيات القرن ٢٠ .

لم يفقد الإخوان مصداقيتهم أبداً بين عناصر السكان المستعدة لدعم برنامج اجتماعى / سياسى يقوم على إحياء وتجديد الإسلام ، كما أن الجماعة استفادت من حقيقة أنه من اليسير على النظام قمع الانتقادات العلمانية واليسارية الموجهة إليها عن اتخاذ الإجراءات ضد التجمعات الدينية ، أيا ما كان تعبيرها السياسى ، ووصف الإخوان بأنهم أكثر جماعات الإحياء الإسلامى شمولاً ونجاحاً فى مصر ، فقد تواصل انضمام الأعضاء إليها من كثير من المصريين وإن كان سراً ، ومنذ سنوات نشأتها زادت حدة الصراعات ، إلى درجة معينة ، بين مؤيدى الاهتمام بالشئون الدينية ومن اجتذبتهم النشاطات السياسية بين الإخوان ، ويقدم تكوين فروع أكثر نشاطًا واهتمامًا بالسياسة دليلاً معينا على أن المشاكل التى طال أمدها للإخوان فيما يتعلق بدورهم الدينى فى مقابل الدور السياسى وجدت طريقها للحل بتشكيل تنظيمات منفصلة ، مع أنها جميعها تشترك فى أسس أيديولوجية محددة .

ممثل بريطانيا والقنصل العام في مصر من ١٨٧٩ حتى ١٨٨٣ ، وكان شاهدا على صعود أحمد عرابى والحركة الوطنية فى الفترة السابقة على ثورة عرابى فى ١٨٨٢ ، ورغم أن ماليت أقر بأحقية الضباط المصريين فى بعض شكاياتهم ، فإنه مثل معظم المراقبين الأوروبيين يتضح أنه لم يفهم إلا قليلاً الأبعاد الحقيقية للحركة الوطنية ، وكان يعتبر أن أحمد عرابى - قائد الضباط الوطنيين - شخصًا متعصبًا ، ولمواجهة تهديداته العسكرية فرض ماليت هيمنته على توفيق الخديو المتردد الذى اعتلى الحكم فى ١٨٧٩ ، وساعد ماليت بالعمل مع كولفين المستشار المالى على صياغة السياسة البريطانية فى مصر بأقصى أشكال التدخل .

وبرغم نفوذه على توفيق ، فإن ماليت لم يستطع أن يحول دون الاضطراب العسكرى فى ١٨٨١ أو يحاصره ، والذى أسفر عن إقالة رئيس الحكومة رياض باشا وتنصيب شريف باشا ، الأكثر اعتدالا بدلاً منه . ولم يكن تيار المد المتصاعد للنزعة الوطنية ليلقى قبولاً لدى الفرنسيين ، وخاصة لرئيس وزراء فرنسا الجديد جامبيتا ، إذ حث الحكومتين البريطانية والفرنسية على إرسال مذكرة مشتركة فى أوائل ١٨٨٢ ، تحذر مجلس النواب المصرى والوطنيين ألا يفعلوا ما من شأنه الإضرار بوضع توفيق ، ووجد ماليت وبعض أعضاء الحكومة البريطانية أن الكلمات حادة أكثر مما يجب ، فقام بإيفاد ويلفرد بلنت ، المستشرق البريطانى الذى كان يعمل مع الوطنيين ، ليحاول معهم ويخفف من وقع تأثيرات تسليم المذكرة .

ولقد استقال شريف فى أوائل ١٨٨٢ بسبب المذكرة المشتركة ولعدم الاتفاق فى سياساته مع القصر ، ومن بعده تولى محمود سامى البارودى ، الأكثر وطنية ، تأليف الوزارة التى تقلد فيها عرابى وزارة الحربية ، ووقف ماليت يساند توفيق بقوة فى مواجهة مطالب عرابى وحث توفيق على عدم التوقيع على أمر بنفى خمسين ضابطًا من غير المصريين تآمروا على عرابى ، وانتهت المواجهة بين توفيق وعرابى حول هذه المسألة فى مايو ١٨٨٢ بصورة حادة وكانت دافعًا قويًا للحل

الذى طرحه ماليت ومؤداه بأنه لابد من اتخاذ إجراء ما ضد عرابى .

واندلعت ثورة عرابى فى ذلك الصيف كنتيجة مباشرة لقرار بريطانيا بدخول أسطولها إلى مياه الإسكندرية ، وهو قرار شارك فيه ماليت ، وبمرور الوقت ونشوب أعمال القتال أقر ماليت بالطابع الشعبى للمقاومة ، ووجه تحذيرات صارمة لقوات الغزو البريطانية ، رغم أنه واصل اعتباره لعرابى معاديا للمصالح البريطانية فى مصر وحث على التخلص منه .

الآريوسية

حركة طائفية فى العقيدة المسيحية بمصر ، تقول إن المسيح ليس أبديا أو أزليا لكنه مخلوق كائن ، ولذلك ليست له طبيعة إلهية ، ونشأت هذه الحركة مع آريوس (تقريبًا ٢٥٠ - ٣٣٦ م) ، وهو كاهن سكندرى طرح للنقاش أن الروح القدس - الركن الثالث فى التثليث المسيحى - كان كائنًا مخلوقًا أيضًا ، واتسمت النقاشات المذهبية التى ثارت نتيجة لهذه التعاليم بالعنف على نحو خاص ، مع رفض أثناسيوس - بطريرك الإسكندرية الانضمام لآريوس .

وفى النهاية اضطر قنسطنطين الأول - الإمبراطور البيزنطى - للتدخل فى هذا النزاع ، حيث دعا لاجتماع مجمع نيقية المسكونى فى ٣٢٤ لمناقشة الأريوسية ، الذى رفض الأفكار الآريوسية ، رغم أن المعتقدات التى تمثلها حازت قبولاً فى العالم المسيحى الشرقى وحتى لدى الإمبراطور قنسطنطين نفسه ، ويقول بعض المؤرخين أن آراء الآريوسية التى تعتبر يسوع رسولاً بشريًا بدلاً من كونه ابن الله ربما ساعدت فى جانب منها على تيسير قبول الإسلام فى المنطقة ، إذ أن الإسلام أقر بالدور التاريخى للمسيح ، ولم يقر بألوهيته ، وأدت الآريوسية المسيحية وكذلك حركات الهرطقة الأخرى إلى تقسيم المسيحيين بالمنطقة ، ولعبت الاحتدادات المتبادلة بينهم وعداؤهم لآراء روما و / أو القسطنطينية دورًا فى تقدم الإسلام .

أزبك الططش (توفى ١٤٩٩ / ٩٠٤)

من أمراء عصر قايتباى (١٤٦٨ - ١٤٩٦ / ٨٧٢ - ٩٠١) ، وكان فى الأصل أحد مماليك برسباى ، واشتراه السلطان جقمق وأعتقه (حكم ١٤٣٨ - ١٤٥٣ / ٨٤٢ - ٨٥٧) ، وأعطاه بنتين من بناته للزواج ، وسرعان ماصعد أزبك إلى موقعه فى السلطة ليصبح حاكماً على سوريا ، وفى ظل قايتباى تولى منصب أمير الجيوش والقائم بأعمال السلطان فى حالة غياب قايتباى ، واكتسب أزبك شهرة عسكرية متميزة فى عدة حملات على البدو فى مصر وعلى أنصار العثمانيين فى آسيا الصغرى ، ومرت عليه فترات لم يكن فيها الشخص المفضل وأودع السجن لفترة قصيرة ، غير أن هذا لم يكن من الأمور اللافتة للنظر للمماليك فى زمنه ، وقاد أزبك الجيش المملوكى إلى النصر على العثمانيين فى ١٤٩٠ / ٨٩٥ ، قبل مدة وجيزة من إبرام صلح معهم .

وقد حاز أزبك شهرة لإنجازه عدداً من الأشغال العامة فى القاهرة ، منها منتجع وبحيرة طبيعية فى القاهرة ذاتها ، ورغم أنشطته فى أعمال البناء فقد نجح فى ترك ثروة ضخمة حتى أن مصادر تاريخية وصفتها بتعبيرات متوهجة ، إن لم تكن طنانة. وفى النزاع الذى دب بين ورثته للسيطرة على الدولة ، تدخل السلطان وقرر الاحتفاظ بأراضى الدولة لنفسه ، والبحيرة التى حفرها أزبك ملأها محمد علىٍ بالمياه فى ١٨٢٤ وأصبحت موقعاً لحى شعبى فى مصر الحديثة ما زال يحمل اسم أزبك هو حىّ الأزبكية .

أزمة الجيش

شكل ثروت باشا الحكومة فى أبريل ١٩٢٧ ، بعد استقالة عدلى باشا عقب خلاف مع بعض السياسيين الوفديين حول حجم الجيش المصرى (الذى كان الوفد يريد زيادته) ، وسلطات الإنجليز على الجيش (التى أراد الوفد تقليصها) ، وبعد تشكيل حكومته بفترة قصيرة ، لفت المندوب السامى البريطانى - اللورد لويد - نظره إلى

هذه القضايا ، ورغم أن ثروت باشا حاول أن يتصدى لما اعتبره تدخلاً بريطانيًا ، بادر لويد بتقديم إنذار ، واشتمل الإنذار - المقدم فى ٢٥ مايو - على عدد من المطالب ، مثل: أن يتولى الإشراف على الجيش المصرى مفتش بريطانى عام ، وأن تقوم مصر بتمويل تكاليف الدفاع عن حدودها وإدارتها ، وإقامة علاقة رسمية بين وزير الحربية ولجنة ضباط إنجليزية مصرية .

واستمرت أزمة الجيش حتى يونيو ١٩٢٧ ، حين وافقت حكومة ثروت باشا ، مع قبول سعد زغلول زعيم الوفد ، على مطالب اللورد لويد ، ومع ذلك أدى هذا إلى تأكيد إلى أى مدى كان " الاستقلال " الممنوح لمصر بموجب تصريح ١٩٢٢ ناقصاً .

الأزهر

أقدم جامعة فى العالم الإسلامى . وتأسس فى ٩٧٠ / ٣٥٩ على يد القائد الفاطمى جوهر الصقلى كمسجد لإقامة صلاة الجمعة ، وبعد ذلك بفترة قصيرة - فى ظل الخليفة العزيز - أصبح جامعة ومركزا تعليميًا لنشر المذهب الشيعى الإسماعيلى للخلافة الفاطمية ، وبسبب ارتباطه بالشيعة فإن الأيوبيين فى البداية فرضوا حظراً على الأزهر حين أعادوا المذهب السنى التقليدى للبلاد فى ١١٧١ / ٥٦٦ ، ومع ذلك فى عهد المماليك البحرية وبداية عصر بيبرس الأول (١٢٦٠ - ١٢٧٧ / ٦٥٨ - ٦٧٦) تحول الأزهر إلى مركز للدراسات الدينية للإسلام السنى التقليدى ، ليصبح بمرور الوقت إحدى أهم الجامعات فى البلدان الإسلامية . وواصل الولاة العثمانيون الرعاية القوية لهذه المؤسسة التى تمتعت بها فى ظل المماليك ، بتقديم المنح وإنشاء المبانى ، وقُدِّمت الإعانات لطلاب الجامعة من خلال الأوقاف الدينية ليتابعوا الدراسة فى فروع المعرفة التقليدية للنحو والشريعة وعلوم القرآن والحديث ؛ علاوة على القضايا المرتبطة بها .

واكتسب مشايخ الأزهر - وهم العلماء الذين اجتذبوا أتباعا لهم داخل وخارج الجامعة - أهمية

متزايدة في مصر مع نهايات العصر العثماني (القرن ١٨م / ١٢ هـ) عندما تولوا أدوارا قيادية غير رسمية ، مع باقي رجال الدين ، داخل المجتمع المصري المجزأ ، وأكد وصول نابليون بونابرت والجيش الفرنسي في ١٧٩٨ هذا الدور لعلماء ومشايخ الأزهر ؛ إذ سعى الفرنسيون لالتماس رضائهم ، وفي المقابل فإن بعض هذه الشخصيات الدينية بالأزهر درست ولاحظت أبحاث العلماء الأوروبيين المرافقين لنابليون الذين تعين عليهم أن يلعبوا دوراً هاماً في نشر أفكارهم ، كما برز آخرون مثل عمر مكرم كقادة للمقاومة الشعبية ضد النفوذ الأجنبي وكذلك الفوضى الناجمة عن الصراع على السلطة بين المماليك عقب انسحاب الفرنسيين في ١٨٠١ ، لكن على المستوى التعليمي فقد عانت الجامعة من آثار انهيار القرن السابق .

وخلال القرن ١٩ حدث نمو في الوعي السياسي لبعض أعضاء هيئة التدريس وطلاب الأزهر ، وأبرز مثال على ذلك الشيخ محمد عبده ؛ الذي قاد فيما بعد حملة طويلة الأمد لإصلاح مناهجه وطرق التعليم به ، ومن ١٨٩٦ إلى ١٩٠٨ ، بعد تفاصيل طويلة قادها محمد عبده (حتى وفاته في ١٩٠٥) استطاعت الجامعة إصلاح مناهجها وإدارتها ، وفي ثلاثينيات القرن العشرين تعرضت الجامعة لمزيد من الإجراءات التنظيمية ، وتكرر ذلك مرة أخرى في خمسينيات نفس القرن .

ويعتبر شيخ الأزهر ، أو رئيس الأزهر ، شخصاً قوي النفوذ بين طائفة المسلمين المصريين ، وعدد من العلماء - مثل الشيخ المراغي الذي تقلد هذا المنصب في الفترة السابقة على ثورة ١٩٥٢ - كانوا أيضاً من بين الشخصيات السياسية الهامة ، وبصورة عامة ، على أية حال ، فإن مشايخ الأزهر يميلون للحرص البالغ في تعاملهم مع أنظمة الحكم .

وبعد ثورة ١٩٥٢ تأثر الأزهر ، شأن العديد من المؤسسات الدينية الأخرى التي تعتمد على نظام الأوقاف المخصصة لتمويلها ، بأشكال الهيمنة الحكومية على نفقات الأوقاف ، كما كان الأزهر هدفاً للإجراءات الإصلاحية في التعليم الحكومي المعلنة في ١٩٦١ ، بتأسيس أربع كليات جامعية في : الشريعة الإسلامية ، وأصول الدين ،

والعلاقات العامة ، وتوزعت السيطرة على الجامعة بين رئيس الجامعة المختص بالمسئوليات الإدارية ، وشيخ الأزهر ليتولى الواجبات الدينية ، كما تم دمج الأزهر فى النظام الجامعى المصرى من خلال الكليات العادية مثل إتاحة دراسة الطب ، للحفاظ على التأكيد على التعاليم الإسلامية التقليدية ، ويتولى منصب شيخ الأزهر حالياً (فى عام ١٩٨٠) الدكتور محمد عبد الرحمن بيصار ، وينطوى الأزهر على تأثير هائل ومتواصل على العالم الإسلامى من خلال العدد الكبير للطلبة الأجانب الدراسين به .

الأستدار

لقب استُخدِم بمعان متعددة لدى الفاطميين أو المَماليك على حد سواء فى مصر ، ففى ظل الفاطميين كان الأستدار هو رئيس الحرس وفى المرتبة الثانية من الإدارة ، لكن بمرور الوقت تزايد نفوذ هذا المنصب ، خاصة عندما كان يشغله شخصية قوية ، وفى بعض الأحيان يقترب موقعه من موقع الوزير .

وفى عصر المماليك كان يتم منح هذا اللقب لأفراد البلاط من المرتبة الأعلى ، وهو شخص مسئول عن التنظيم الداخلى للبلاد وترتيب الحاشية المملوكية حول السلطان ، كما كان الأستدار مسئولاً عن دفع أجور المماليك ، ومن أسباب فقد هذا المنصب أحياناً العجز عن الوفاء بالرواتب فى موعدها ، وهو ماحدث فى مرات تزايدت بانتظام قرب نهاية العصر المملوكى ، وفى أوقات عدم الاستقرار المزمنة فى عهد المماليك كان الأستدار يشغل موقعاً خطيراً مستمداً من مركزيته فى البلاط ، وغالباً مايكون قادراً على تغيير ميزان القوى بين المتنافسين على السلطنة .

كان للضغط الهائل لزيادة السكان على الأراضى الزراعية المتاحة لمصر حافز قوى على وضع خطط لاستصلاح الأراضى فى الفترة السابقة على الثورة ، فى صورة مساع لإيجاد مزيد من الأراضى لإنتاج الغذاء ، لذلك فإن مشروع تنمية مديرية التحرير (بدأ فى ١٩٥٣) ، واستصلاح أراضى الوادى الجديد (بدأ فى ١٩٥٩ فى ظل الهيئة المصرية العامة لتنمية الصحراء) ، بالإضافة إلى مشروعات الاستصلاح التى بدأت بمساعدة خدمات التنمية الريفية المصرية الأمريكية فى أوائل خمسينيات القرن ٢٠ ، جميعها كانت تهدف إلى زيادة مساحة الأراضى المستصلحة فى مصر .

وفى كل هذه الحالات فقد نجم عن الطبيعة الطموحة للأهداف المبكرة الموضوعة ، إضافة إلى أوضاع سوء الإدارة ، أن النتائج كانت أدنى كثيراً من الأهداف المعلنة ، وظهرت أخطر المشاكل فى مشروع مديرية التحرير ، الذى كان - مع استصلاح الأراضى - مصمماً ليكون نموذجًا لتجربة اجتماعية ، وثبت أن أبعاده تخرج عن سياق استعدادات الفلاحين المصريين لقبوله والمتمثلة فى الأزياء النمطية ، وأشكال الحياة النظامية والتقاليد الثقافية الاشتراكية ، كذلك فإن التكاليف الهائلة ، التى تعمدوا تقليل تقديراتها فى عمليات التمويل الأولية ، كانت عاملاً مؤثراً على تطور أحد مكونات استصلاح الأراضى فى هذا المشروع ، وأنشئت هيئة إدارية منفصلة هى " هيئة تطوير الأراضى وتنمية الصحراء " فى ١٩٥٨ لتشرف على مشروعات الاستصلاح وتوجهها بكفاءة أعلى .

وبحلول سبعينيات القرن ٢٠ ، كانت حصيلة مشاريع استصلاح الأراضى ٤٠٠ ألف فدان جديد (ربعها كانت أراضٍ حدية - أى يعادل إنتاجها ما أُنفق عليها) باستثمارات بلغت ٣٥٠ مليون جنيه مصرى ، ومنذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، بدأت عمليات إحياء لبعض المشروعات القديمة ، خاصة فى الوادى الجديد الموجود به مياه ارتوازية مناسبة تكفى لاستصلاح نحو ٥٠٠ ألف فدان ، وأصبحت الحكومة الفرنسية من

المشاركين فى عمليات الاستصلاح بمديرية التحرير ، كما بدأ دخول استثمارات من بعض الشركات الأجنبية فى مجال استصلاح الأراضى على أسس تجارية ، وأثناء إبرام معاهدة السلام مع إسرائيل ، أعلن الرئيس السادات عن خطط لإنشاء ترعة تنقل المياه من نهر النيل إلى شبه جزيرة سيناء كجزء من مشروع كبير جديد لاستصلاح الأراضى بسيناء .

الإسكندرية

ثانى كبريات المدن فى مصر ، وتأسست عام ٣٣٢ قبل الميلاد على يد الإسكندر الأكبر الفاتح اليونانى لمصر ، وظلت عاصمة البلاد حتى الفتح الإسلامى لمصر ، إذ سلبتها دورها مدينة الفسطاط المنشأة حديثًا فى (٦٤١ / ٢٠) .

وفى البداية تم تخطيط وتصميم الإسكندرية على نمط المدن اليونانية بواسطة ديونوكراتس Deonocrates ، حولها سور ينتهى بمينائين يحيطان بجزيرة فاروس ، وبعد إنشاء الإسكندرية سرعان ما أصبحت مركزًا للثقافة الهيلينية وتعاليمها ، وبحلول عام ٢٠٠ قبل الميلاد غدت أكبر مدينة فى العالم ، رغم أنه بعد ذلك تفوقت عليها روما فى الحجم . وقد اعتبرت منارتها واحدة من عجائب الدنيا السبع ، وتم إلغاء مجلس شيوخ الإسكندرية الذى أسسه الإسكندر مع حلول الحكم الرومانى عام ٣٠ ق . م ، ولم يتم استعادته حتى عام ١٩٥ بعد الميلاد. وأدت القلاقل بين سكان الإسكندرية اليونانيين واليهود إلى بعض الاضطرابات والثورات المحدودة فى عهد كاليجولا (٣٨م) ، وكلوديوس (٤١م) ونيرون (٥٥م) ، ومع انتشار المسيحية فى مصر برزت توترات اجتماعية جديدة بين مسيحيى المدينة ويهودها والوثنيين اليونانيين ، وأفضت ثورة يهودية كبيرة فى عامى ١١٥ - ١١٦م إلى عمليات إبادة عامة شملت جميع الأطراف ، وبعد خمسة عشر عامًا أخرى اندلعت تمردات أخرى بين جماعات المسيحيين أسفرت عن مقتل الحاكم الرومانى ، وفى ظل مطالب للإمبراطورين المحليين إميليانوس Aemilianus (٢٥٢ - ٢٥٤ م) ودميتانوس Domitinus

(٢٩٥ – ٢٩٧م) تفجرت اضطرابات داخلية كبيرة سبقت إعادة تأسيس الهيمنة الرومانية .

ويمكن أن تعزى حالة عدم الاستقرار التي سادت الإسكندرية خلال العصر الروماني من جانب لابتعادها عن مراكز السلطة في الإمبراطورية ، بيد أن عدم الاستقرار هذا وجد غذاء عظيما في انهماك المدينة بالجدالات اللاهوتية التي امتدت إلى كل العقائد المسيحية من القرن الثالث إلى القرن السابع بعد الميلاد ، والتي كانت مساهماً رائداً فيها ، ومال السكندريون أساساً إلى التحالف مع أي فصيل لاهوتي يلقى معارضة من المؤسسة الوثنية القائمة حينذاك ، ومن خلال هذا يعبرون عن رغبتهم في الاستقلال السياسي ، وكان صعود أي بطريرك جديد يعينه المركز في أي مناسبة مؤشراً على فترة من الاستياء العام من الفصائل المعارضة له ، رغم أنه بحلول منتصف القرن الخامس قاد البطريرك ديوسكورس Dioscorus بنفسه معارضة السكندريين في مجمع إفسوس ، وفي أعقاب مجمع خلقيدونية – في عام ٤٥١م { مدينة قديمة على البوسفور في آسيا الوسطى انعقد بها المجمع – المترجم} ، الذي رفض الموقف السكندري عن الطبيعة الواحدة للمسيح انفصلت رسمياً الكنيسة في الإسكندرية ومصر ، وأسفر مقتل المرشح البيزنطي للبطريركية بعد ذلك عن الانفصال التام عن القسطنطينية في الأمور اللاهوتية ، وأعقب ذلك أن أصبح من المطلوب في بعض الأحيان تدخل قوات عسكرية لتنصيب الأساقفة ، وفي عام ٥٥٠ م اختير البطريرك من بين الإدارة العلمانية وتم تزويده بقوات عسكرية دعماً لسلطاته الواسعة .

على أن الطابع الهيليني للإسكندرية ، وشهرتها في الفلسفة والتعليم العلماني ، قد أجهزا على العداء الحاد للمسيحيين في مصر لما كانوا يرون أنه الميراث الوثني غير المقبول بالبلاد . وقد جرى إحراق السيرابيوم – مركز العبادة الوثني – عام ٣٩١ ومقتل الفيلسوفة الشهيرة هيباكيا على يد أحد الغوغاء السكندريين في مناخ للتعصب المتنامي تجاه الفلسفات المختلفة غريبة المنشأ ، وهذا المناخ جعل

التوصل إلى حل وسط بين المسيحية السكندرية والجماعات الوثنية أمراً مستحيلاً .

غير أن السنوات العشر تقريبًا لحكم الفرس الساسانيين لمصر والإسكندرية والتى انتهت عام ٦٢٩م ، خلقت انطباعًا طفيفًا عن مدينة استثارت بالسخط العميق تجاه حكومتها البيزنطية واتجهت عقليًا وفكريًا صوب تعصباتها الدينية ، وكان الإمبراطور هرقل قد أعاد تأسيس الحكم البيزنطى ، لكن بعد مرور عقد من ذلك وفى عام ٦٤١ / ٤٠ كان القائد الإسلامى عمرو بن العاص يفرض حصاراً على المدينة ، ووجد هناك سكانًا على استعداد للترحيب بأى شخص يستطيع أن يخلصهم من حكم البيزنطيين ، وكان البطريرك البيزنطى ، كيروس ، مستعداً للتفاوض بشأن التسليم المناسب ، وطبقًا للشروط التى وافق عليها كل من عمرو بن العاص وكيروس منحوا السكان اليونانيين بالمدينة عامًا للرحيل ، بعده يستطيع المسلمون أن يسيطروا على المدينة .

لعل شهرة الإسكندرية فيما يتعلق بالاضطرابات يعزى إليها السبب فى قرار عمرو بن العاص بإنشاء عاصمة للبلاد فى الفسطاط التى أصبحت الآن جزءاً من القاهرة الحديثة ، كما حظيت الفسطاط بميزة إنشاء قناة طهرها عمرو بن العاص تربط نهر النيل بالبحر الأحمر ، وهو بمثابة تفكير فى الانتقال من التوجه للبحر المتوسط صوب مركز عربى لحكام البلاد الجدد ، وألحق عمرو بن العاص الهزيمة بمحاولة للبيزنطيين لاستعادة الإسكندرية عام ٦٤٥ / ٢٤ ، بمؤازرة متمردين مسيحيين ، وفيما بعد شن البيزنطيون عدة هجمات على المدينة وعلى سواحل البحر المتوسط فى مصر ، إلا أنها باءت بالفشل ، رغم أن بعضها تسبب فى إلحاق أضرار جسيمة .

على أن الإسكندرية اتخذت صورة الإمارة المستقلة منذ الدولة الطولونية حتى الدولة الفاطمية ، وكانت استقلالية ولاتها تتغير وفقًا لرغبة الحكام فى السيطرة عليها ، وترجع الأهمية الأساسية للإسكندرية إلى صناعة النسيج بها وباعتبارها مركز تجاريًا كبيراً يحصل منه حكام مصر على عائدات كبيرة ، وبرغم تزايد هيمنة القاهرة بعد صعود

الأيوبيين فى عام ١١٧١ / ٥٦٧ ، فإن الإسكندرية احتفظت بأهميتها فى مجالات النسيج والتجارة ، وقدمت الحوافز والدعوات للتجار الأوروبيين لاستخدام المدينة كمنفذ للطرق التجارية المتنامية التى اعتمدت عليها كثير من ثروات العالم الإسلامى ، كذلك ظلت الإسكندرية ملجأ للهروب من الطقس الحار والجاف بالقاهرة أثناء الصيف ، ومكانًا لحبس من أخفقوا فى السيطرة على السلطة أو المنافسين عليها فى عهود المماليك ، غير أن استخدام دمياط (شرق الإسكندرية مكانًا لهبوط الغزاة الصليبيين لمصر أنقذ الإسكندرية مرات كثيرة من الدمار ، إلا أن الإسكندرية ، تعرضت لنهب وحشى فى آخر الأمر فى عام ١٣٦٥ / ٧٦٦ على يد حملة صليبية قادها الملك بطرس ، حيث منيت بخسائر كبيرة من أرواح أبناء البلاد المسيحيين ، واليهود ، والمسلمين .

ولقد ساعدت صلات الإسكندرية بأوروبا وكذلك موقعها على البحر المتوسط على الاحتفاظ بأهميتها فى عهد أسرة محمد على فى القرن التاسع عشر ، على أن تطوير محاصيل نقدية والتوجه الزراعى للتصدير ، وخاصة تنامى أهمية القطن ، ساعدت جميعها على استعادة حيوية مدينة كانت تعتمد دائمًا على التجارة وعلى ارتباطاتها الأوروبية والمشرقية فى مصالحها المصرفية والتجارية وفى النقل البحرى ، وشجع محمد على (حكم من ١٨٠٥ - ١٨٤٨) على التبادل التجارى مع أوروبا ، ففى أوائل عام ١٨٣٤ تشكل بالمدينة مايشبه المجلس البلدى رغم أن وظائفه لم تكن معلومة ، كما جرت محاولة مشابهة لإنشاء نظم حكم محلية على يد الوالى سعيد فى ستينيات القرن ١٩ وأحبطها فى النهاية الخديو إسماعيل فى ١٨٦٨ ، رغم أن مجتمع تجار المدينة - أجانب ووطنيين - أخذوا على عاتقهم توجيه وإدارة وتمويل جملة من الخدمات البلدية .

وساعدت كثير من أعمال البنية الأساسية التى أنشئت فى منتصف القرن التاسع عشر ، خاصة السكك الحديدية - التى افتتحت عام ١٨٥٨ - على توثيق العلاقات بين المدينتين الرئيسيتين فى مصر : القاهرة والإسكندرية مع مدينة السويس التى ازدهر نموها بحفر قناة السويس

وافتتحت في عام ١٨٦٩ . وتضافر دور الإسكندرية بوصفها العاصمة الصيفية للبلاد مع أهميتها الاقتصادية وقيمتها الاستراتيجية لتحول المدينة مع نهاية القرن التاسع عشر ، ففي عام ١٨٩٠ أصبحت هي المدينة المصرية الوحيدة التي تمنح حق تشكيل مجلس بلدي لتنظيمها وإدارتها ، وللإسكندرية طبيعة خاصة بوصفها المدينة الثانية لمصر تبرز تميزها عن القاهرة ، ومن المحتمل أن ذلك يرجع إلى أنها كانت عضوياً بمنأى عن البناء العام للسياسة بالقاهرة ، ومن خلال طبيعتها العالمية الأكثر تمايزاً ، مالت الإسكندرية في القرن العشرين لاستقبال الأفكار السياسية والاجتماعية التي تختلف أحياناً لحد كبير عن أيديولوجيات الأحزاب الوطنية المصرية الكبيرة ، وربما يفسر إسهام المدينة في التطور الصناعي لإقليم الدلتا ، خاصة صناعة الغزل والنسيج ، ظهور أول الأحزاب الاشتراكية والشيوعية في مصر بالإسكندرية ، وفي نفس الوقت فإن القضايا الوطنية بمعناها الواسع (السودان ، وانسحاب القوات البريطانية) كانت تلقى نفس الدعم النشيط الذي تلقاه بالقاهرة .

كذلك غدت الإسكندرية معروفة كمركز للنشاطات الفنية ، خاصة في مجال الفنون المرئية ، كما أن جامعتها وكلية الطب بها ، التي تأسست عام ١٩٤٢ ، معروفة في كل أنحاء العالم العربي ، ورغم أن الإسكندرية لم تستطع أن تجاري الوضع السياسي للقاهرة ، سواء قبل الثورة المصرية أو بعدها ، فإنها ظلت تحافظ على أهميتها في الحرف والصناعات والتجارة ، والفنون والتعليم .

إسماعيل (حكم ١٨٦٣ - ١٨٧٩)

خديو مصر ، وهو ابن إبراهيم باشا ، شهد عصره أكبر تحول جرى لمصر منذ عهد جده محمد علي ، ومع ذلك كان هذا التحول هو ما أدى بمصر إلى الإفلاس العالمي واستيلاء الإنجليز نهائيًا عليها في ١٨٨٢ . وقد تماثلت رؤية إسماعيل لتنمية مصر مع رؤية جده ، وكان شغوفًا بنفس الدرجة للاحتفاظ باستقلاله وتوسيع الأراضي تحت حكمه .

كان إسماعيل بالمنفى خلال عصر عباس ، وعاد ليتولى مناصب رسمية ودبلوماسية قبل أن يصعد إلى العرش ، وكفل له الباب العالي حقه في الوراثة والامتيازات الإقليمية، وفي ١٨٦٥ استعاد مينائي سواكن ومصوع الخاضعين لسيطرة العثمانيين لمدة ١٦ عامًا ، بالإضافة إلى حق الابن البكر في خلافته في ١٨٦٦ ، وتغير لقب إسماعيل من الوالي إلى الخديو في ١٨٦٧(وهو لقب للأمراء من أصل تركي - فارسي) ، كما تم منحه حقوقًا معينة إضافية في التعاملات السياسية والمالية مع السلطات الأجنبية ، وفي ١٨٧٣ أقر السلطان العثماني باستقلال إسماعيل داخل حدود مصر في أعقاب فترة من العلاقات المتعثرة بين الاثنين ، وكل مرسوم من المراسيم التي حصل عليه إسماعيل أو كوفئ به جاء من خلال مخصصات مالية ضخمة للباب العالي .

كانت لإسماعيل طموحات إقليمية في أفريقيا ، وقام صمويل بيكر وغيره من المستكشفين بقيادة حملات بتكليف منه إلى السودان وأفريقيا الاستوائية ، وفي ١٨٧٠ احتلت القوات المصرية زيلغ على ساحل البحر الأحمر ، وأطلق إسماعيل مزاعمه في الساحل الصومالي فيما يلي رأس عسير ، وفي ١٨٧٣ قام صمويل بيكر بضم مساحات هائلة من الأراضي المحيطة بالبحيرات الاستوائية باسم الخديو ، وفي ١٨٧٤ قاد الزبير باشا جيشا خاصًا استولى على دارفور ، كما تم ضم هرر في ١٨٧٥ ، وبعد ذلك بدأت التوسعات المصرية في اتجاه الجنوب تواجه المصاعب ، واعترضت

بريطانيا على محاولات مصر الاستحواذ على أراض تزعم زنزبار أنها تتبعها ، ولحقت الهزيمة بالجيش المصرى فى ١٨٧٥ فى معركة مع الإثيوبيين في جوندت ، وانسحب جوردون من مناطق فى الأقاليم الاستوائية فى تلك السنة ، كما واجهت الجيش عدة انتكاسات فى النوبة ، أما الحركة المهدية التى صارت نشطة فى السودان بعد إقالة إسماعيل ، فقد كانت تعارض السيطرة المصرية على السودان الممنوحة للحكام المصريين بمرسوم عثماني صدر فى ١٨٤١ .

وفي داخل مصر ، تميز عصر إسماعيل بقفزة هائلة نحو تنمية البلاد ، فقد بدأت الخدمة البريدية فى ١٨٦٧ ، وبعد عامين افتتحت قناة السويس ، وتشكل مجلس بلدى (محلي) لمدينة الإسكندرية ، وأنشئت دار الكتب المصرية ، وبدأ تشغيل الخطوط البحرية الخديوية فى نهر النيل فى ١٨٧٠ ، مأخوذة من امتياز أوروبى خاص ، وفى ١٨٧٥ تم الإعلان عن إصلاح جديد فى النظام القضائى وأنشئت المحاكم المختلطة ، وتم بناء حى الإسماعيلية بالقاهرة وفقًا لمخططات بناء المدينة الأوروبية ، مع الخدمات البلدية الضرورية مثل الصرف الصحى ، التى تم تنفيذها فى عدة مناطق بالقاهرة والإسكندرية . كما حاول إسماعيل إحياء بعض خطط محمد على الخاصة بالتصنيع بتمويل من القطاع الخاص لبعض المصانع الحكومية ، وتوسع فى النظام الذى استنه جده بإرسال الطلبة الواعدين للخارج لاستكمال دراستهم ، ومن خلال إشرافه ودعمه النشيط أنشئت دار الكتب المصرية ، والأنتيكخانة ، والجمعية الجغرافية ، ودار الأوبرا ، والتى أثرت لحد كبير مستوى التعليم والثقافة بمصر ، كما تم تطبيق الإصلاح الإدارى على مستوى الأقاليم وجرى تشكيل مجلس النواب .

وتأثرت ولاية إسماعيل كخديو بشدة بالأحداث التى من خلالها فقدت مصر السيطرة لصالح القوى الاستعمارية ، فقد زاد افتتاح قناة السويس فى ١٨٦٩ على نحو دراماتيكى من أهمية مصر الاستراتيجية لأوروبا ، إذ اختصرت القناة الرحلة بين إنجلترا وأهم مستعمرة لها - الهند - إلى النصف ، ولهذا السبب فقد كان يتعين أن يرتبط مستقبل مصر بتوسع

الاستعمار الأوروبى ، وكان يمكن لمشروعات التنمية الطموحة لإسماعيل أن تحقق المرجو منها مع بعض الاعتبار للدخول الفعلية للبلاد ، فالعائد الهائله المستحق لمصر من المشتريات الأوروبية للقطن المصرى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية لم يدم طويلاً ، رغم أن مصروفات الخديو ظلت دون تغيير ، وتحصل إسماعيل على قروض من كبرى البنوك الأوروبية واستمر الإنفاق (والاقتراض) ، ومع أن إسماعيل كان يتلقى نصائح لاشك أنها متواضعة من خبرائه الماليين ، فإن الديون المتزايدة للبلاد أيضا كانت مستقاة من رؤيته لمصر فى إطار التحديث على النمط الأوروبى . وفى ١٨٧٥ لم يعد بمقدور إسماعيل تلبية فوائد المدفوعات على ديونه وأُجبر على بيع أسهمه - أسهم مصر - فى قناة السويس لبريطانيا ، وأنشأت بريطانيا والدول الأخرى الدائنة لمصر الرقابة الثنائية ، وتحكمت فى أموال البلاد وذلك فى ١٨٧٦ ، ولتقوية سيطرتها على الحكومة المصرية أجبرتها بريطانيا وفرنسا على تشكيل " وزارة أوروبية " برئاسة نوبار باشا فى ١٨٧٨ ، إذ يتولى الأوروبيون مناصب الوزارات الأساسية ، وفى نفس السنة تم إصدار لائحة مدينة لإسماعيل تحت الإشراف الأوروبى .

على أن موجة الغضب التى اجتاحت مصر من مجلس الوزراء الأوروبى أفضت مباشرة إلى أن يظهر للوجود أول تجمع وطنى ، وهو الحزب الوطنى : وتزايد الهياج الشعبى وكذلك بين العسكريين ضد مجلس الوزراء " الأوروبى " فى أبريل ١٩٧٩ ، وعلى ذلك مارست القوى الأوروبية ضغوطًا هائلة على السلطان العثمانى لعزل إسماعيل وتعيين ابنه ، محمد توفيق باشا كخديو ، وهو ماحدث فى يونيو ١٨٧٩ ، وتوفى إسماعيل بالمنفى فى إسطنبول ١٨٩٥ ، دون أن يروض نفسه على ضياع السلطة منه .

إسماعيل بك (توفى ١٧٢٤ / ١١٣٧)

قائد جناح المماليك القاسمية ، وأصبح شيخ البلد فى ١٧١١ / ١١٢٣ ، وقد برز أبوه إيواظ بك وحلفاؤه فى الحامية العسكرية العثمانية بمصر بوصفهم المنتصرين بعد العصيان الكبير فى ١٧١١ / ١١٢٣ ، حيث نجحوا فى محاصرة مزاعم جناح الفقارية وحلفائهم فى الحامية العسكرية ، ولقى إيواظ مصرعه فى القتال وورث ابنه موقعه ، وفى البداية تقاسم إسماعيل السلطة مع شريك أبيه : أبو شنب ، لكنه سرعان ما انفرد بسيادته على القاسمية ، خاصة بعد وفاة "أبو شنب" فى ١٧١٨ / ١١٣٠ .

وأثناء فترة سيادة إسماعيل ، التى ظلت حتى وفاته ، تم شغل مجلس البكوات بأعضاء جناحه ، كما حاز إسماعيل دعم شيخ قبيلة الهوارة : همام بن يوسف ، وهو ما ساعد على إشاعة السلام فى الوجه القبلى أثناء وجوده فى المنصب ، ومع ذلك لم يحدث أن تم القضاء المطلق على الفقارية ، رغم تنظيم إسماعيل لاغتيال رئيسهم قيطاس بك فى ١٧١٤ / ١١٢٦ ، وأبرم مجموعة من الفقارية تحالفا مع أتباع " أبو شنب " الساخطين من استبعادهم عن السلطة بواسطة إسماعيل ، مع أن إسماعيل نجح فى تحجيم تهديد هذا التحالف له أثناء حياته ، وبعد اغتياله استحوذت هذه الجماعة المتحالفة على السلطة ، إلا أنه أُطيح بهم فى ١٧٣٠ / ١١٤٣ من مجموعة من الفقارية تحالفوا مع جناح القصدوغلية .

إسماعيل بك (توفى ١٧٩١ / ١٢٠٥)

شيخ البلد والحاكم الفعلى لمصر فى العقود الأخيرة المضطربة للحكم العثمانى ، وكان إسماعيل أحد مماليك على بك الكبير ، وبعد وفاة "أبو الدهب" فى ١٧٧٥ / ١١٨٩ وقف إسماعيل مع الجناح العلوى (المكون من مماليك على بك الكبير) يعارضون الحكم الثنائى الجديد لإبراهيم بك ومراد بك . وخطط مراد لقتل إسماعيل للحد من أى تهديدات

لسلطتـــه ، إلا أن العلويين ثاروا ضدهما وأجبر الاثنان على مغادرة القاهرة ، وأصبح إسماعيل شيخ البلد فى ١٧٧٧ / ١١٩١ لكن لم يتمكن من السيطرة على الموقف داخل مجلس البكوات ، وانسحب عندما عاد إبراهيم ومراد إلى القاهرة بعد عام من ذلك .

قام إبراهيم ومراد بترحيل كثير من العلويين من القاهرة ، إلا أنهم تجمعوا من جديد فى جنوب مصر وانضم إليهم إسماعيل ، وسيطر العلويون على المنطقة وتم منحهم امتيازات إقليمية هناك من إبراهيم ومراد بك فى ١٧٨١ / ١١٩٥ ، بعد محاولة لم تنجح لهزيمتهم . ومع وصول القوات العثمانية إلى مصر فى ١٧٨٦ / ١٢٠٠ أجبر إبراهيم ومراد على الانسحاب إلى الجنوب ، ومرة أخرى تم تنصيب إسماعيل شيخًا للبلد بواسطة قائد الجيش العثمانى حسن باشا ، وشهد عهد إسماعيل وهو فى منصبه نشوب تمرد من الجنوب قاده إبراهيم ومراد، وانهيارًا سريعًا فى الاقتصاد ، مع عدم قدرته على السيطرة على المماليك ، وبلغ سوء الوضع منتهاه مع تفشى أحد الأوبئة ، الذى بدأ أولاً فى ١٧٨٦ / ١٢٠٠ ، وفى ١٧٩٠ / ١٢٠٥ اندلعت بالقاهرة ثورة عامة حينما أصبح الوباء فى طول البلاد وعرضها ليغدو إسماعيل ضمن ضحاياه ويفتح الباب لاستعادة إبراهيم ومراد للسلطة .

إسماعيل صدقى باشا (١٨٧٥ - ١٩٤٨)

سياسى مصرى ورئيس وزراء ، وقد تولى عدة مناصب وزارية قبل تصريح ١٩٢٢ الذى يمنح مصر استقلالها عن الحماية البريطانية ، ورغم أنه كان من مساعدى سعد زغلول وعضوا بوفده الذى شكله لعرض قضية استقلال مصر فى ١٩١٨ وتم نفيه مع سعد زغلول فى ١٩١٩ ، إلا أنه سرعان ما ابتعد عن سعد ، وانضم إلى وزارة زيور باشا فى ديسمبر ١٩٢٤ بعد إقالة الوفد ، ليصبح وزير الداخلية ورئيسًا للجنة قانون الانتخابات فى ١٩٢٥ ، والتحق بحزب الأحرار الدستوريين فى ١٩٢٤ .

ولما قام الملك بإقالة حكومة الوفد برئاسة النحاس فى يونيو ١٩٣٠ ، استدعى إسماعيل صدقى ليؤلف حكومة غير وفدية ، وحل صدقى البرلمان وفرض الرقابة على الصحف ، وأعلن عن دستور أكثر محافظة ليحل محل دستور ١٩٢٣ الذى قام بتجميده ، وفي ديسمبر من تلك السنة أسس حزبًا سياسيًا ليساند حكومته هو " حزب الشعب" ، واستخدمه منبرًا له لخوض انتخابات مايو ١٩٣١ التى جرت فى ظل تقييد الدستور وعدم مشاركة الوفد وتحالف من الوطنيين الليبراليين ، ولم يكن الحكم الأوتوقراطى لصدقى موضع ترحيب من عامة الناس ، وفى غضون أعوامه الثلاثة برئاسة الوزراة ثارت احتجاجات من جميع السياسيين الوطنيين ، واندلعت مظاهرات ضد حكومته تأييدًا لعودة دستور ١٩٢٣ ، ومع ذلك ساعدته الحرب الدائرة داخل الوفد والأحزاب الأخرى على بث الشقاق فى أى معارضة قوية .

وحظى صدقى بمؤازرة القصر حتى ١٩٣٣ ، ما إن أحس الملك بقوة قبضته بقدر كاف على البلاد فيما كان يأمل أن تكونً مجرد تجربة قصيرة الأمد مع الديمقراطية (١٩٢٣ - ١٩٣٠) تليها فترة يستعيد فيها نفوذه ، وسقطت حكومة صدقى فى أوائل ١٩٣٣ تقريبًا إلا أنه نجح فى إعادة تأليف مجلس وزرائه ، وفى سبتمبر سقطت حكومته ليفسح الطريق أمام يحيى باشا ؛ ثم انضم إلى الجبهة الوطنية التى تضغط لإعادة دستور ١٩٢٣ الذى كان عاملاً فاعلاً فى إلغائه ، وفى يناير ١٩٣٦ تم تعيين إسماعيل صدقى ضمن الفريق المسئول عن التفاوض حول معاهدة جديدة بشأن العلاقات مع بريطانيا ، وعمل صدقى وزيرًا للمالية فى حكومة محمد محمود لعام ١٩٣٨ ، وبعدها انضم إلى المعارضة المناهضة لحكومات القصر حتى ١٩٤٠ - ١٩٤١ .

وبعد انتهاء الحرب ثارت احتجاجات جماهيرية حاشدة ضد استمرار الوجود العسكرى البريطانى فى القاهرة ، وحول عدم اليقين من النوايا البريطانية فى السودان ، وأدت وفاة عدد من الطلاب وإصابة الكثيرين أثناء مظاهرة بالقاهرة إلى استقالة حكومة النقراشى فى فبراير ١٩٤٦ وحين ذلك استدعى صدقى لتشكيل

الحكومة ، وشارك فى محاولات لإعادة القانون وفرض النظام بالبلاد بعد أن أصبح الوضع الداخلى بها محشونًا بشدة وزاخرا بالعنف فى السنوات التالية للحرب ، كما قاد صدقى فريق التفاوض المصرى فى محادثات مع الحكومة البريطانية فى مايو - يوليو ١٩٤٦ حول انسحاب قواتهم العسكرية ، وفى أكتوبر من نفس السنة ذهب صدقى إلى لندن لإبرام الاتفاقيات التى توصلوا إليها ، ورغم أنه نجح فى حل كثير من النقاط مع الإنجليز (بما فيها جلاء قواتهم) فقد كان لدى كل طرف تفسيرات مختلفة للعبارات الخاصة بمستقبل مصر فى السودان .

ولم يتحسن الوضع كثيرًا بمصر فى غضون تلك الفترة رغم حملة القمع والاعتقالات ، واستقال صدقى تقريبا فى أكتوبر ، ثم اعتزل الحياة السياسية فى ديسمبر ١٩٤٦ لسوء حالته الصحية ، وهو القرار الذى اتخذه لفشل المفاوضات مع الإنجليز ، وتعرضت هذه المفاوضات - وخاصة وضع مصر المهدد بالسودان - للإدانة على نطاق واسع بمصر من معظم الأحزاب الوطنية ، وأحالت شدة هذه الإدانات بقاءه فى منصبه إلى صعوبة بالغة .

إسماعيل فهمى (١٩٢٢ - ١٩٩٧)

وزير خارجية مصر من ١٩٧٦ حتى نوفمبر ١٩٧٧ ، وكان يعمل دبلوماسيًا فى الخارجية المصرية حتى ١٩٦٩ ، وفى نهاية ١٩٧٢ تولى أول منصب وزارى كوزير للسياحة ، وفى ١٩٧٣ صار قائمًا بأعمال وزير الخارجية وكلفه الرئيس السادات ليكون سكرتيرًا خاصًا له للمعلومات فى فبراير ١٩٧٤ ، وفى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٧ تولى منصب نائب رئيس مجلس الوزراء ، وتم تعيينه فى نوفمبر ١٩٧٦ وزيرًا للخارجية ، واختلف مع السادات فى نوفمبر ١٩٧٧ حول خطة الرئيس لزيارة القدس ، وعلى إثر هذا خرج من الوزارة .

الإسماعيلية

هى المذهب الأساسى للإسلام الشيعى فى مصر أثناء العصر الفاطمى (٩٦٩ - ١١٧١ / ٣٥٨ - ٥٦٧) ، وإسماعيل (توفى ٧٦٠ / ١٤٣) هو ابن الإمام جعفر الصادق (من نسل الخليفة الرابع على) و قد توفى قبل أبيه ، ويعتقد الإسماعيليون الأوائل أن إسماعيل (أو أحيانا ابنه محمد) قد اختفى ولم يمت ، وأن الإمامة قد تركت له (بعض الشيعة يرون خطوطًا أخرى للنسب من جعفر) ، ويعتقد بعض أنصار الإسماعيلية أن إسماعيل سيعود إلى أتباعه المخلصين مثل المهدى ، أو المهدى المنتظر لجماعة المؤمنين .

وفى ٨٩٩ / ٢٨٦ أعلن عبد الله (أيضًا يعرف باسم عبيد الله) المهدى أنه وسلالته هم من يملكون إمامة إسماعيل وأن أسرته تنحدر من نسل الرسول من خلال ابنته فاطمة ، ورفض كثير من الإسماعيلية فى إيران والعراق والبحرين التسليم بدعاواه على أية حال، وقد ترك عبد الله - مؤسس الأسرة الفاطمية - سوريا ، واستقر نهائيًا فى تونس ، ليحقق السلطة هناك ويؤسس الخلافة الإسماعيلية الفاطمية فى ٩٠٩ / ٢٩٧ .

وأثناء الخلافة الفاطمية فى مصر انقسمت الطائفة الإسماعيلية إلى أجنحة : النزارية والحافظية والآمرية نتيجة الخلافات المتعلقة بتتابع الخلافة .

الاشتراكية العربية

مذهب سياسى واسع التعريف اختطته الحكومة المصرية بمجرد طرح ميثاق العمل الوطنى فى ١٩٦٢ ، الذى تضمن أن الهدف طويل الأمد للتطور السياسى فى مصر يتم من منظور إنشاء حكومة لها سياسات اقتصادية اشتراكية وسياسة خارجية تتبنى القومية العربية ، وتعهدت الحكومة بتحقيق مستوى من التعاون السياسى والاقتصادى فى المنطقة يقوم على أساس هويتها الثقافية واللغوية ، وظهر التأكيد على

الإجراءات الاقتصادية الاشتراكية من الاعتماد المتزايد للحكومة على القطاع العام لقيادة جهود التنمية فى مصر ، وهذا الزواج بين " النزعة العربية " والاشتراكية وجد تعبيره السياسى فى الاتحاد الاشتراكى العربى ، الذى أنشئ أيضًا فى هذه الفترة ، والذى علاوة على عمله كحزب سياسى جماهيرى كان المقصود به توفير التوجه الإيديولوجى للحكومة .

الأشرف الثانى موسى (الأشرف الثانى مظفر الدين)

(حكم ١٢٥٠ - ١٢٥٢ / ٦٤٨ - ٦٥٠)

آخر سلاطين الدولة الأيوبية فى مصر ، وكان حكمه اسميًا فقط ، ومارس الحكم الفعلى السلطانة شجر الدر وزوجها أيبك - القائد العام للجيش ، وكان الأشرف الثانى ابن العم الأصغر لتوران شاه ، سلفه المباشر ، الذى قتل على يد مجموعة من المماليك الساخطين ، وبلا شك جاء تعيينه مقصوداً به منح الشرعية لاستمرار حكم الأيوبيين ، رغم أن الأشرف أقيل فور أن ضمنت شجر الدر وزوجها استتباب الأمر لهما .

الأشرف جانبلاط (حكم ١٥٠٠ - ١٥٠١ / ٩٠٥ - ٩٠٦)

من سلاطين المماليك البرجية ، وكان أصلا من مماليك قايتباى ، وتقلد عدة مناصب هامة قبل أن يصعد للحكم منها : أمير الجيوش ، وسفير لدى العثمانيين ، وكبير مشترى المماليك ، وحاكم حلب . وفى ١٤٩٩ / ٩٠٤ هب الجيش ثائراً ضد السلطان قنصوة الأشرفى ونادى بجانبلاط سلطانًا للبلاد ، رغم عدم إقرار بعض المماليك له بتولى السلطة ، وطبقًا لبعض المصادر فقد ساعده لحد كبير على الصعود للعرش زواجه من أصلبياى محظية قايتباى ، التى ساعدت بثروتها على تمويل طموحاته ، وفى النهاية أطيح به وأودع السجن بعد حملة ناجحة قادها طومان باى ، الذى استخدم سوريا قاعدة للهجوم عليه .

من سلاطين المماليك البحرية ، واشترك مع أبيه قلاوون فى العامين الأخيرين من حكمه بعد وفاة أخيه وسلفه موسى ، والذى ثارت الشكوك فيما بعد فى وفاته مسمومًا ، وتوفى قلاوون أثناء تجهيزه لملاقاة الصليبيين فى معركة عند عكا ، وهى الحملة التى نفذها خليل بنجاح ، واستولى على عكا وطرد الصليبيين من ساحل المشرق فى ١٢٩١ / ٦٩٠ ، وبعد ذلك استكمل خطط أبيه فى إقامة التحصينات بالمدن على الحدود السورية .

لم تكن علاقة خليل برجال حاشيته طيبة ؛ إذ قام باستبعاد أغلب المسئولين الذين سبق وعملوا مع أبيه ، ولقى حتفه قتيلا بعد التدخل فى نزاع بين أفراد من رجال قصره ، وحين وافته المنية كان يعيد بناء الأسطول المصرى استعدادًا لهجوم على قبرص .

الإعلان الثلاثى

فى مايو ١٩٥٠ أعلنت كل من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا عن تصديهم للدفاع عن مصر فى حالة الهجوم عليها . ووعد هذا الإعلان الذى صدر عقب مباحثات جرت بين وزراء خارجية الدول الثلاث بالتدخل إذا ما حاولت أى دولة انتهاك خطوط وقف إطلاق النار لعام ١٩٤٩ ، واتفق الموقعون على تزويدها بالجيوش فقط للدفاع عن النفس ، وللأمن الداخلى ، وللدفاع عن الحلفاء الإقليميين ، ولم تعقد محادثات مع أى دولة بالمنطقة قبل إذاعة هذا الإعلان الذى يرمى إلى مواجهة النشاطات السوفييتية المحتملة فى الشرق الأوسط ، وفى نفس الوقت يعتبر تصديقًا على الوضع الراهن القائم بعد ١٩٤٨ بالمنطقة .

إعلان بريونى

فى يوليو ١٩٥٦ التقى الرئيس عبد الناصر مع الرئيس اليوغسلافى جوزيب بروز تيتو فى بريونى بيوغسلافيا ، وانضم إليهما فيما بعد جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند ، وبعد انتهاء مباحثاتهم أصدر الزعماء الثلاثة بيانًا رسميًا يؤكدون فيه على تبنيهم لمبدأ الحياد الإيجابى فى السياسة الخارجية ، وساعدت هذه الأيديولوجية التى انبثقت عن اجتماع بريونى على تحديد انضمام مصر لحركة عدم الانحياز التى أعقبت مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ ، والذى برز فيه الرئيس تيتو وكذلك رئيس الوزراء نهرو ، وبالإضافة لتأكيد التزام الموقعين على إعلان بريونى بالسلام المشترك ، والأمن الجماعى ونزع الأسلحة النووية ، فإنهم تناولوا القضايا النوعية للشرق الأوسط وفى القلب منها القضية الفلسطينية وسبل حلها .

ويكمن مغزى الإعلان لحد كبير فى التنسيق بين تيتو وعبد الناصر والتعاون سويا فى التزامهما معًا ، وقد أثرت علاقة هذين الزعيمين كثيراً فى تشكيل أفكار عبد الناصر حول القضايا الخارجية والمحلية .

الأعمال

هى الوحدة الإدارية فى مصر الفاطمية ، وتأسس نظام الأعمال فى السنوات الأخيرة لعصر المستنصر (١٠٣٦ - ١٠٩٤ / ٤٢٧ - ٤٨٧) على يد وزيره بدر الجمالى ، الذى بذل الكثير لإعادة إحياء إدارة الدولة الفاطمية فى فترة انهيارها ، وكانت سلسلة المجاعات التى داهمت عصر المستنصر قد أظهرت مثالب النظام الإدارى القديم ، خاصة فشله فى ضمان صيانة مناسبة لنظام الرى الحيوى للزراعة بالبلاد .

وقد تناقص عدد الأعمال الستة والعشرين التى أنشئت فى وزارة بدر الجمالى بسبب زيادة مساحة الأراضى المختصة بكل أعمال ، وأثناء عصر قلاوون (١٢٨٠ - ١٢٩٠ / ٦٧٨ - ٦٨٩) كانت

هناك خمسة عشر أعمال ، وفى الفترة العثمانية أعيد تنظيم الشئون الإدارية بالبلاد فى إطار اثنى عشر أعمال ، والعامل (جمعها أعمال) الذى كان موجودا بمصر منذ عصور الأمويين كان عادة موظفا رسميا فى الإمارات يتولى مسئوليات مالية وإدارية محددة ، رغم أن اللقب تغير بمرور الزمن لينطبق على نحو مختلف على رؤساء القرى ، وجامعى الضرائب وأحيانا على الولاة .

الأغا

لقب عثمانى كان يمنح للقادة العسكريين فى مصر العثمانية (١٥١٧ - ١٧٩٨ / ٩٢٢ - ١٢١٣) وكان يطلق أيضا على بعض الموظفين الإداريين العثمانيين .

أفرنج أحمد (توفى فى ١٧١١ / ١١٢٣)

أحد قادة قوات الانكشارية فى مصر ، وكان أفرنج أحمد شخصية بارزة فى العصيان المسلح الكبير لعام ١٧١١ / ١١٢٣ إذ شهد سقوط جناح الفقارية بين البكوات ، الذين كان أفرنج متحالفا معهم ، وللمرة الأولى يتولى أفرنج قيادة الانكشارية عام ١٧٠٣ - ١٧٠٤ / ١١١٦ ، كما تمت إقالته إثر عصيان مسلح للانكشارية فى ١٧٠٦ / ١١١٨ وفى عام ١٧٠٩ / ١١٢١ نجح فى تأكيد سيطرته على قيادة الانكشارية مع تزايد معارضة هذه القوات لباقى الحامية العسكرية العثمانية ، وكانت هذه المعارضة ظاهرة ممتدة ، غير أن الضعف البالغ لوضع الوالى العثمانى فى مصر والمنافسة المتعاظمة بين أقسام البكوات فاقما من التوترات داخل الحامية .

وفى أوائل عام ١٧١١ / ١١٢٣ نجا أفرنج من محاولة بواسطة الإنكشارية الموالين للقاسمية لعزله وكسر الروابط التقليدية للقوات العسكرية مع الفقارية ، وبعد ذلك قام بإخماد المعارضة التى واجهته بين القوات العسكرية ، وقاد الانكشارية فى معارك ضد باقى القوات

العثمانية وجناح القاسمية خلال العصيان المسلح الكبير ، وطالت هذه الفترة المشحونة بالفوضى العامة إلى شهرين قبل أن تصل إلى نهايتها ، وفي أثنائها بذل الفقارية والانكشارية أقصى جهودهم ، وتم قتل أفرنج أحمد بعد انتهاء المعارك عقب إلقاء القبض عليه وهو يحاول الفرار من مصر .

الأفضل بن بدر الجمالي (١٠١٦-١١٢١ / ٤٥٨- ٥١٥)

ابن الوزير بدر الجمالي وخليفته ، وقد صحب أباه منذ ١٠٨٩ / ٤٨٢ أثناء مساعيه لاستعاده سلطة الدولة الفاطمية ووحدتها في مصر بعد فترة طويلة من انحطاطها ، وأعقب والده كوزير وكأمير للجيوش بعد وفاته عام ١٠٩٤ / ٤٨٧ ولكي يضمن سيطرته على البلاد خطط الأفضل لوراثة المستعلي الشخصية اللينة في الخلافة الفاطمية عام ١٠٩٤ / ٤٨٧ مسببا بذلك انقساما كبيرا بين أنصار الشيعة ، وقد نهض المؤيدون لنزار - الأخ الأكبر للمستعلي - يطالبون بحقه في الخلافه وخاضوا معركة ضد الخليفة الجديد ، واضطر الأفضل لقيادة حملة ضدهم في مصر ، وبعدها عاد معظمهم للتجمع في بلاد الشام ، وظلوا لعدة عقود يمثلون خطرا دائما على الدولة الفاطمية ، ومكث المستعلي ضمن جدران القصر نظرا لأن الأفضل كان يتولى مسئولية الحكم .

وفي عصر المستعلي وصل الصليبيون إلى سوريا عام (١٠٩٦ / ٤٨٩ - ٤٩٠) ، وفي ذلك الوقت كانت أراضي الشام وأجزاء من سوريا يحتلها خلفاء أرطوكيد من الأتراك السلاجقة ، الذين كانوا يطالبون بحقهم في الأرض التي يسيطر عليها الفاطميون ، ودخل الأفضل في مفاوضات مع الصليبيين عام ١٠٩٨ / ٤٩١ ، ربما في ظل فكرة تشكيل حلف عسكري ضد الأتراك ، وفي تلك السنة استحوذ على القدس من السلاجقة ، ورغم هذا انقلب الصليبيون في عام ١٠٩٩ / ٤٩٢ على الفاطميين وطردوهم من القدس ، بعد مذبحة راح ضحيتها مسلمو ومسيحيو المدينة ، ومضوا أكثر من ذلك حيث هزموا الأفضل في معركة عسقلان.

وعند وفاة المستعلى عام ١١٠١ / ٤٩٥ ، وهو العام الذى سقطت فيه فلسطين فى أيدى الصليبيين، قام الأفضل باختيار الآمر ليخلف أخاه ، ونظرا لأن الآمر كان فى الخامسة من عمره فقط فى ذلك الحين فقد كان من المتوقع ألا يشكل إلا تهديدا ضئيلا على طموحات الأفضل ، واستمر تقدم الصليبيين مع سقوط عكا فى ١١٠٣ / ٤٩٧ ، والاستحواذ على طرابلس فى ١١٠٨ / ٥٠٢، والهجوم على مصر ذاتها فى ١١١٨ / ٥١٢ بقيادة بلدوين الأول ملك القدس ، ورغم أنه تم صد هذا الهجوم فإن السجل العسكرى للأفضل فى الدفاع عن الأراضى الفاطمية غير مؤثر ، وأدى الصبر المتنامى للآمر مع القيود التى فرضها عليه الوزير المالك لزمام الأمور إلى اغتيال الأفضل ربما بأوامر من الآمر ، رغم أن العملية نسبت إلى الموالين لنزار وأحيانا ما تنسب لطموحات الأمير البطائحى الذى كان يرغب فى أن يحل محله ، وتظهر جهود الأفضل فى تحسين مناحى الإدارة المالية تفانيا لقدر معين فى مواصلة إصلاحات أبيه ، إلا أن الوقت الذى قضاه فى السلطة تميز بالانحطاط التام للعسكرية المصرية مقابل إمكانيات الصليبيين .

الأفغانى : انظر جمال الدين الأفغانى

الأقباط

ينتمى أغلبية المسيحيين بمصر إلى الكنيسة القبطية التى تمثل أصولها مزيجا من القضايا المذهبية التى كانت مصدراً لتلك النزاعات داخل الكنيسة المسيحية المبكرة فى مصر والوجدان المصرى المحلى ، كما تأثر تطور المسيحية القبطية بالانتشار المبكر والسريع لنظام الرهبنة وكذلك بتطور المسيحية كمعاونة لسياسة الدولة فى الإمبراطورية الرومانية البيزنطية المتأخرة .

ويعتبر مرقس الرسول هو المؤسس للمسيحية فى مصر ، وفى السنوات المبكرة انخرطت العقيدة فى صراع طويل مع الممارسات الوثنية المحلية المنحدرة من العصور القديمة التى كانت ماتزال باقية بالبلاد علاوة

على مواجهة الهيلينية ، التى كانت قد تأسست بالإسكندرية وباقى المراكز الحضرية ، ولمواجهة إغراء الفلسفة اليونانية أقام الآباء المسيحيون فى مصر مدرسة بالإسكندرية تحمل تعاليمهم المنتقاة التى وفرت حججا لدحض فلاسفة اليونان ، ودافعت عن المسيحية ، وانتشر الرهبان والقساوسة فى أنحاء الريف لإلقاء المواعظ عن الرسالة المسيحية بين عامة المصريين ، وبمرور الزمن أصبح لهم تأثير هائل ، ومع هذا فإن تحول مصر لتكون بلدا مسيحيا لم يكن بالعملية اليسيرة تماما ، فقد أبدى الوثنيون والعناصر الهيلينية بين السكان مقاومة ملحوظة ، وكانت أقسام داخل الكنيسة المسيحية نفسها من بين المدافعين عن المدارس المذهبية المختلفة التى تطورت فى ذلك الحين ، كما أصبح السكان اليهود بحجمهم الكبير خاصة بالإسكندرية هدفا لتعصب المسيحيين وعدائهم ، وهو ما أسفر عن نتائج غير سارة للنظام المدنى بالإسكندرية ومدن أخرى ، على أن حريق عام ٣٩١ لمركز العبادة الوثنية سيرابيوم ومقتل الفيلسوفة البارزة هيباكيا عام ٤١٥ على يد عدد من الرهبان المسيحيين وأشخاص عاديين بات مؤشرا على نمو العنف المسيحى بالإسكندرية ليتخذ شكل مواجهة نشطة مع الماضى الوثنى بتلك المدينة ، وتحصل الدين الجديد على هيمنته على حساب التنوع الثقافى الذى كان سمة لهذه المدينة .

وفى الفترة السابقة على الإسلام شهد الأقباط حادثين أساسيين : بداية التقويم القبطى عام ٢٨٤ ميلادية لإحياء ذكرى الاضطهاد الذى عانى منه المسيحيون فى مصر ، وكذلك تأسيس كنيسة مصرية مستقلة عام ٤١٥ فى أعقاب مجمع خلقيدونية المسكونى الذى أدان العقيدة القائلة بالطبيعة الواحدة للسيد المسيح التى تلقى قبولاً من أغلبية المسيحيين فى مصر .

بعد هذا دبت التوترات فى العلاقات بين أقباط مصر والقسطنطينية ، إذ رفض الأقباط الاعتراف بالسلطة الدينية لأى بطريرك بالإسكندرية تعينه الدولة البيزنطية ، وعندما تم فى عام ٥٥٠ منح رجال الدين هؤلاء سلطات

قضائية إدارية فى الهيئة البطريركية اتسع نطاق المعارضة الشعبية ضد الهيمنة السياسية وكذلك الدينية على مصر من الوافدين من الخارج ، وتعتبر هذه المعارضة فى جانب منها سببا فى قبول الأقباط للفتح الإسلامى ، الذين رأوا من الناحية المبدئية أن المسلمين سيحررونهم من عبودية البيزنطيين ، وأرغم البطريرك القبطى ومعه باقى رجال الدين على الرحيل عن الإسكندرية فى عام ٥٥٠ ، رغم أنه لم ينقل مقره الرسمى من هناك حتى منتصف القرن التاسع ، عندما أصبحت دميرة فى وادى النيل هى مقر إقامة البطريرك .

وبدأ يظهر تدريجيا تحول عدد من الأقباط إلى الإسلام ، وأيا ما كان التشجيع الرسمى من حكام المسلمين فإن الذى ساعد على هذا التحول مؤخرا هو نظام الضرائب الإسلامية على الطوائف التى يدفعها كبار القوم حسب التقديرات الضرائبية العامة ، وكانت هذه الضرائب مصدرا لاستياء مرير بين المسيحيين فى مصر ، وفى الفترة (٨١٣ - ٨٣٣ / ١٩٨ - ٢١٨) اندلعت ثورة قبطية فى مواجهة الظروف المالية ، ومن المحتمل نتيجة لأسباب غير اقتصادية أخرى ، ورغم هذا فمنذ بواكير العصور الإسلامية احتل الأقباط مواقع عليا ومناسبة للمسئولية داخل النظم الإدارية الإسلامية ، وكذلك كجامعي ضرائب وعوائد على المستوى المحلى .

وكان الحاكم الإسلامى لمصر فى العصرين الأموى والعباسى يعين بطريرك الأقباط وذلك بتوصية من رجال الدين المسيحى ، إلا أن أمر اختيار البطريرك أصبح فى النهاية يتولاه رجال الدين الأقباط بأنفسهم ثم يصدق الحاكم على من اختاروه ، وتعرض الأقباط واليهود فى بعض المناسبات للمضايقات ، خاصة فى فترة معينة خلال عصر الخليفة الفاطمى الحاكم (٩٩٦ - ١٠٢١ / ٣٨٦ - ٤١١) ، على أن هذه المضايقات لا يقاس عليها ، وتمتع الأقباط فى بقية العصر الفاطمى بمعاملة مميزة خاصة من حكام مصر ، حتى أنه كثيرا ما اندلعت هبات فى بعض الأحيان من المسلمين للاحتجاج .

وجاءت عودة المسلمين السنة الأصوليين فى مصر فى ظل الأيوبيين

عام ١١٧١ / ٥٦٧ لتجلب للسلطة نظاما لم يكن معاديا أو متعاطفا بشكل خاص مع أقباط مصر ، ومنذ ذلك الحين فصاعدا - ومن المحتمل لتشابكه مع الهزائم التدريجية للصليبيين ورحيلهم عن الأراضي العربية - فقد الأقباط الأرض من تحت أقدامهم باطراد للمسلمين ، واندلعت ثورة قبطية عام ١٣٢٠ / ٧٢٠ خلال عصر الناصر محمد سرعان ما أخمدت . وفرض العديد من سلاطين المماليك قيودا على عدد من الأقباط العاملين في الأجهزة الإدارية للحكم ، لكن كان يتم التنازل عن هذه القيود عادة عند دفع رسوم معينة ، وأصبحت طوائف المسيحيين في مصر أكثر تركيزا غير أنها بشكل أو بآخر انحصرت في جنوب البلاد ، إذ استمر الرهبان الأفراد ورجال الدين في ممارسة عاداتهم الثقافية الكنسية ، بينما أصبح من المتعذر تمييز السكان المسيحيين العاديين على أساس الثقافة واللغة والعادات عن نظرائهم من سكان الريف المسلمين من ناحية المظهر .

وأدى وصول الفرنسيين إلى مصر عام ١٧٩٨ إلى تغيير بؤرة اهتمام طوائف الأقباط ، غير أن هيمنة الحكومات المسيحية الأوروبية على مصر ومناطق أخرى بالعالم الإسلامي ، التي تبددت على نحو متزايد بمرور الوقت كانت ترمي إلى التأثير على السكان المسيحيين المحليين لتلك البلاد ، وهذا النهوض في الوعي الذاتي بين أقباط مصر أدى بهم في القرن التاسع عشر إلى اتجاهين متمايزين تماما : تمثل الاتجاه الأول في ظهور حركة لإصلاح التركيب الإداري للكنيسة بين الأقباط العاديين حفز عليها سلسلة من التغييرات أدخلها البطريرك سيريل الرابع (١٨٥٤ - ١٨٦١) وتمخضت عن إنشاء هيئة تمثيلية للأفراد العاديين (العلمانيين) وهي " المجلس الملي " واجتمعت هذه الهيئة للمرة الأولى في ١٨٧٤ وتوحدت رسميا عام ١٨٨٥ ، والثاني أن الأقباط الذين رفضوا عن وعي التحالف مع القوى الأوروبية بمصر أو حتى أن يندرجوا ضمنها ، نجحوا عموما في ممارسة دور فاعل في الحياة السياسية بمصر على المستوى الوطني .

وفي عام ١٩٠٨ تم تعيين أول رئيس وزراء مصري من الأقباط وهو بطرس غالي باشا ، وأدى اغتياله

بعد عامين من ذلك إلى زعزعة مؤقتة فى العلاقات بين الوطنيين المسلمين والأقباط ، لكن فى عشرينيات القرن العشرين ظهر السياسيون الأقباط فى أعلى مستويات الحياة السياسية بمصر وفى كل التجمعات السياسية .

ومنذ القرن التاسع عشر فإن العلاقة بين السلطات الدينية القبطية والأقباط العاديين شهدت فترات من المنازعات والتبدل كما ساعدت عادات وتقاليد الرهبنة - التى تميز بأهمية بالغة فى الحياة القبطية الدينية - على عزل رجال الدين الأقباط عن الرجل العادى وأدت إلى تطوير آراء مخالفة تماما حول دور الكنيسة سواء فى الشئون الدينية أو الدنيوية ، غير أن بروز قوة الأقباط العاديين المشاركين فى النشاطات الكنسية عمل على توازن السلطة الدينية لرجال الدين المسيحى فى الماضى وحتى إلى هذا اليوم .

وإلى وقت قريب فإن التوترات الطائفية بين السكان الأقباط والمسلمين ظلت أقل بكثير مما شهدته مجتمعات أخرى تضم أقليات دينية كبيرة ، إلا أن الطبيعة المحلية الخالصة للمسيحية القبطية جعلتهم فى مناعة نسبية فى فترة ما قبل قيام ثورة يوليو من الهجوم عليهم ، على سبيل المثال ، من الجماعات الأصولية الإسلامية مثل الإخوان المسلمين الذين أعلنوا أن الكنيسة هى سمة مصرية خالصة ، وشهدت سبعينيات القرن العشرين مع هذا نهوضا فى أعمال العنف بين طوائف المجتمع وضد ممتلكات المسيحيين من الجماعات الإسلامية الجديدة الأكثر راديكالية ، وبلغ هذا العنف مداه بالذات فى الفترة بين عامى ١٩٧٩ إلى ١٩٨١ ، وهو ما حدا بالحكومة إلى عمليات قمع فى سبتمبر ١٩٨١ لقيادات إسلامية وقبطية ، ووجهت اتهامات لبعضهم بإثارة الفتنة الطائفية .

وتتباين تقديرات أعداد السكان الأقباط بمصر فى الوقت الراهن (عام ١٩٨١) لتكون نسبتهم فى حدها الأدنى ٦ ٪ والأقصى ما بين ١٠ إلى ١٥ ٪ من إجمالى عدد السكان . وللكنيسة القبطية فروع فى شرق أفريقيا وفلسطين رغم أن أغنى صلاتها التاريخية التى تتمثل ربما فى الكنيسة الأثيوبية قد انقطعت منذ عام ١٩٣٧ ، ويترأس السلطة الدينية للكنيسة بطريرك قبطى ، ومعه ١٩ أسقفا يشرفون على تسيير أعمال قساوسة الكنيسة وشمامسيها ورهبانها .

الاقتصاد

تميز الاقتصاد المصرى فى القرنين ١٩ ، ٢٠وقبل ثورة ١٩٥٢ بسياسة عدم التدخل من قبل الحكومة فى الأنشطة الاقتصادية والتنموية واستمرارية التركيز على زراعة المحاصيل النقدية ، وتركزت التجربة القصيرة فى التصنيع من خلال رأسمالية الدولة ، التى حاولها محمد على ، على إنتاج معدات عسكرية وتصنيع القطن ، وانهار الطلب على المعدات العسكرية مع انكماش حجم الجيش المصرى الذى تقرر فى ١٨٤١ ، إذ واجه نمو الجيش معارضة الدول الأوروبية التى كانت تفضل استيراد المواد الخام بدلا من البضائع المصنعة ، فضلا عن ذلك فإن نقص القوى البشرية المدربة الماهرة لم يستطع أن يدعم هذه المحاولة المبكرة للتصنيع ، وأتاح تسارع وضع الاستثمارات الأجنبية والديون الخارجية خلال عهد الخديو إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) إلى سرعة تنمية البنية الأساسية واقتصاد مصر (خاصة فى قطاع الزراعة) لكنه تكلف ثمنًا باهظًا من استقلالها سواء ماديًا أو ماليًا .

وفى ظل الإنجليز ، حظيت التنمية الزراعية - بما فيها الصادرات الزراعية - بأفضل معاملة متاحة مع التحسينات الضرورية فى الرى التى تم إجراؤها وبناء خزان أسوان لزيادة مساحات الأراضى القابلة للزراعة ، وهذه السياسات لم تفعل شيئًا يشجع القطاع الصناعى الوليد فى مصر (إذ كان ينقصها الاهتمام بتصنيع السلع) لكنها أولت اهتمامها للغلات الزراعية ، على أن التكاليف الباهظة للملكيات الكبيرة للأراضى الزراعية فى الإنتاج والتصدير بالتضافر مع معدلات الضرائب المتهاونة والتسهيلات الائتمانية لكبار ملاك الأراضى ترك البلاد ، بحلول ١٩٥٢ ، ونسبة ٦٪ من السكان يملكون ٦٥٪ من إجمالى الأراضى الزراعية ، ولم يتحصل أغلب السكان العاملين بالزراعة إلا على مميزات طفيفة فيما يخص الصادرات الزراعية .

وفى ضوء الفرص الاقتصادية المحدودة التى تتيحها الزراعة تعرض الإنجليز لنقد حاد من الحركة الوطنية نتيجة إخفاقهم فى تشجيع التنمية الصناعية ، ولتصحيح هذا الحال أسس طلعت حرب ومعه عدد من

رجال الصناعة المصريين وملاك الأراضى "بنك مصر" فى ١٩٢٠ لتوفير رؤوس الأموال اللازمة للصناعة المحلية، وفى الفترة ١٩٣٨ - ١٩٥١ ارتفع الإنتاج الزراعى بنسبة ١٣٨٪، ونظراً لأن قاعدة البداية كانت بالغة الصغر فإن هذا النمو استمر لايقدم من خلال الصناعة سوى حصة نسبتها ١٥٪ من إجمالى الناتج القومى حتى ١٩٥١، ولم تتمكن التنمية الصناعية أو التقدم الزراعى فى فترة ماقبل الثورة من مواجهة قضايا عدم الإنصاف فى توزيع الثروة بمصر أو الحاجة إلى توفير الوظائف لعدد متزايد من السكان فى بلد ينمو معدل السكان به بنسبة كبيرة، وهبط الدخل الفعلى للفرد فى مصر من ١٠٩,٥٠ دولار أمريكى فى ١٩٠٧ إلى ٦٣,٥٠ دولار أمريكى فى ١٩٥٠.

وكان من الأهداف الفورية لقادة ثورة ١٩٥٢ تصحيح بعض هذه التشوهات التى ألمت بالاقتصاد المصرى، حتى أنهم اختاروا مواجهة المشكلة من خلال الإصلاح الزراعى إدراكا بمدى أهمية ذلك القطاع بالنسبة لحجمه وحصته فى الاقتصاد الكلى، وكان موقف الضباط الأحرار من القطاع الصناعى قبل ١٩٥٧ - ١٩٥٨ لا يبدو محددا تماما، ففى البداية ترك القطاع الخاص دون أن يمس على الإطلاق، وأدى تأميم المصالح البريطانية والفرنسية وباقى الدول الأجنبية فى مصر بعد حرب السويس إلى إنشاء المؤسسة الاقتصادية لإدارة تلك المنشآت لصالح القطاع العام، واتسعت هذه الإدارة العامة الأولية للشركات فيما بعد مع بدء تأميم الحكومة لبعض شركات القطاع الخاص، التى وقع عليها اللوم فى نهاية الخمسينيات بسبب فشلها فى الاستثمار فى الجهود التنموية بمصر، وفى أعقاب تأميمات ١٩٦١، بموجب القرارات الاشتراكية، ظهر بمصر اقتصاد كبير للقطاع العام فى المحيط الصناعى مع استمرار الهيمنة على الاقتصاد الوطنى من قطاع زراعى إصلاحى معتدل، مع مؤسسات للقطاع الخاص على مستوى الصناعات الصغيرة أو الحرفية التى تتعامل فى السلع أو الخدمات.

وفى الفترة من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٣ سجل الاقتصاد المصرى معدل نمو سنوى متوسط يلغ ٣٪ للفرد من

إجمالى الناتج القومى ، إلا أن حرب اليمن (التى بدأت عام ١٩٦٢) والنسبة الكبيرة المقتطعة من الميزانية المخصصة للدفاع (ارتفعت من ٥,٣٪ من إجمالى الناتج القومى فى ١٩٥١ – ١٩٥٢ إلى ١٢,٣ ٪ فى ١٩٦٦) وبمعدل تزايد السكان المرتفع ، كل هذا عمل على جذب معدل النمو الاقتصادى إلى الوراء ، وبدأ بسوء الإدارة البيروقراطية وعدم كفاءتها فى تسيير أعمال الشركات المؤممة وشركات القطاع العام وكذلك القطاع الزراعى يتفشى على نحو متزايد وذلك فى الفترة السابقة على عام ١٩٦٧ ، غير أنه لزيادة حجم القطاع الصناعى واتساع حجم إدارته والعاملين به وسوء التخطيط أو عدم ملاءمته ، فقد أدى كل ذلك لانخفاض كفاءته بحلول حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل ، وأصبح الاقتصاد نفسه مفلسا من الناحية الفعلية .

وتميز الأداء الاقتصادى بين منتصف ٦٧ وحتى حرب ١٩٧٣ بالغرابة ، لأن مصر كانت تعانى من فقد إيرادات قناة السويس ودخلها من آبار البترول بسيناء ، فضلا عن ذلك استمرت نفقات الدفاع الباهظة والتى زاد من سوئها الحاجة إلى تعويض كمية هائلة من المعدات التى فقدت فى حرب ١٩٦٧ ، ولم يقابلها سوى قدر محدود من إعانات مالية من الدول العربية المنتجة للبترول ، ولم يكن العاملون فى إدارة الصناعات بمصر سعداء من مستوى التدخل السياسى فى إدارة القطاع العام ، كما أن التخطيط الشامل – وهو الأمر الأساسى للقطاع العام – كان يحل محله مخصصات وتقديرات سنوية جزافية لم تكن تتيح للقطاع أو القائمين على إدارته الاستفادة من التخطيط المسبق .

وجاء إصدار الرئيس السادات لورقة أكتوبر ١٩٧٤ ليكون مؤشرا على نقلة كبيرة فى السياسة الحكومية تجاه القطاعين العام والخاص ، إذ تضمنت الورقة تأكيدا متزايدا على استثمارات القطاع الخاص فى الاقتصاد ، وتشجيعا قويا للاستثمار الأجنبى . ورغم أن كثيرا من الإصلاحات التى تضمنتها ورقة أكتوبر سبق ونوقشت فى وقت مبكر منذ عام ١٩٦٨ ، إلا أنها حظيت فى ذلك الحين على تصديق رسمى مع الدعم النشيط من رئيس الوزراء الجديد عبد العزيز حجازى ، وكان القانون ٤٣ الصادر فى

١٩٧٤ هو بداية سياسة " الانفتاح " والتى كان يأمل من خلالها الرئيس السادات فى إحداث نقلة بالاقتصاد المصرى .

ولم تكن هذه النقلة عملية يسيرة ، فقد أدت المشاكل التى تواجه القطاع الصناعى بالبلاد ، خاصة ضعف الأجور وارتفاع الأسعار إلى سلسلة من الإضرابات العنيفة فى يناير ومارس ١٩٧٥ ، وفى إبريل من نفس العام اضطر السادات لاستبدال وزارة عبد العزيز حجازى .

ورغم تجديد وقف إطلاق النار بالمنطقة ، وإعادة فتح قناة السويس ، وعودة حقول البترول "بأبو رديس" إلى مصر ، فإن الاستثمارات الأجنبية التى تنشدها الحكومة لم تتجسد على أرض الواقع بالسرعة الكافية ، وبنهاية عام ١٩٧٦ لم يصل إلى مصر سوى ٧٥ مليون دولار من الاستثمارات الأجنبية فى وقت عجزت فيه البلاد عن مواجهة ديونها الخارجية ، واضطرت حكومة السادات إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولى فى آخر ١٩٧٦، وطالب صندوق النقد الدولى ، كإجراء إصلاحى تمهيدى من الحكومة ، أن تلغى دعم السلع الغذائية الاستهلاكية والأساسية ، وهذا الدعم منذ قيام الثورة هو الذى حافظ على بقاء هذه السلع متوفرة فى المدن وبأسعار ثابتة ومنخفضة ، وأدى إلغاء الدعم إلى اندلاع المظاهرات فى يناير ١٩٧٧ ، واضطرت الحكومة إلى إعادته على الفور ، وتوجهت إلى دول الأوابك لزيادة المساعدات المالية التى تقدمها .

ومنذ مظاهرات ١٩٧٧ تبنت الحكومة نهجا تدريجيا ، واستفاد الاقتصاد على المستوى الوطنى من زيادة إيرادات قناة السويس ، ومن صادرات البترول وإن كانت محدودة ، ومن تحويلات جزء من أجور العاملين المصريين فى الدول العربية الأخرى (وعددهم نحو ٢ مليون) ، ولم يؤثر تراجع الاستثمارات الاقتصادية العربية فى أعقاب اتفاقيات كامب ديفيد إلا على الاستثمارات الجديدة؛ نظرا لأن معظم دول الأوابك استمرت فى احترام تعهداتها التى التزمت بها قبل ١٩٧٧ ، ومن نقطة قريبة من إفلاس البلاد مع بداية ١٩٧٧ ، فإن احتياطيات العملات الأجنبية لمصر

لعام ١٩٨٠ تبلغ نحو ٧,٦ مليار دولار ، ومع هذا فإن فوائد الاستيراد خاصة للسلع الغذائية (التى يستورد ٧٠٪ منها) مازالت فى ازدياد وإن كان طفيفا ، ولم تحقق الحكومة نجاحا يذكر فى السيطرة على إمدادات النقد أو فى حل مسألة الدعم التى تواجه صعوبات سياسية ، إذ أنها تمتص جزءا كبيرا من الموازنة العامة ، ومع ذلك تلعب البنوك التجارية الغربية دورا متزايد النشاط فى تقديم القروض لمصر ، ورغم تحديد مستويات الأجور التى دامت زمنا طويلا منذ عهد عبد الناصر واستمرت حتى حكم السادات ، فإن توزيعات الدخل فى مصر تبقى غير متكافئة بدرجة كبيرة سواء فى المدن أو الريف، وحتى فيما بين سكان المدن أنفسهم .

الإقطاع

هو منحة من أراضى الدولة كان يهبها الحكام المسلمون إلى الوزراء وأفراد الجيش ، كما كان يقدم كمكافأة مقابل خدمات تؤدى للخليفة ، وأصبح إقطاع الأراضى الزراعية فى مصر يحظى بالأهمية فى عصور العباسيين ، فقد منح الخليفة المعتز (٨٦٦ - ٨٦٩ / ٢٥٢ - ٢٥٥) إقطاعا من الأقاليم التابعة له إلى قادة الجيوش الذين عينهم كحكام ، ثم أرسل كل حاكم منهم أحد ضباطه كممثل له ، بالإضافة إلى جنود لمساعدته ، وجاء أحمد بن طولون إلى مصر ضمن هذا الإطار فى ٨٦٨ / ٢٥٤ ، كنائب عن بايكباك ، بينما كانت تبقى السيطرة المالية فى يد أحد الأفراد المستقلين فى بغداد ليكون مسئولاً عنها .

وكان المطلوب من صاحب الإقطاع أن يدفع العشر ، أو جزءاً من عائدات الإقطاع إلى الخليفة ، وكذلك لتغطية مصروفاته الإدارية ، وعندما يستخدم من قبل حاكم عاقل ، كان النظام يتيح تحصيل مقادير أكبر من العائدات يتم استثمارها داخل البلاد ، وتغيرت طبيعة الإقطاع فى الدولة الطولونية عندما منح خمارويه ، نجل ابن طولون ، حكم مصر بالوراثة وكذلك السيطرة على

مساحات واسعة من سوريا ، وبعد ١٢ عامًا زاد الخليفة من قيمة المبالغ المدفوعة له من مصر وذلك مع ضعف سلطة الطولونيين ، ولذلك فإن الطبيعة الدقيقة للإقطاع إلى حد معين كانت تتبدل وفقا لموازين القوى بين المركز والمالك .

وفي فترة الانقطاع التى دامت ٣٠ عامًا ما بين سقوط الطولونيين فى ٩٠٥ / ٢٩٢ ، وصعود الإخشيديين ، كانت عوائد مصر ترسل مباشرة إلى بغداد للإنفاق على الجيش العباسي ، مع ذلك ، فإن التهديد المتزايد لمصر من الفاطميين ، علاوة على الاضطرابات العامة التى سادت الدولة العباسية فى الشرق ، أفضتا إلى منح محمد بن طغج نفس شكل إقطاع العسكر فى مصر الذى سبق وناله سلفه ابن طولون .

وفى ظل الحكم الفاطمى (٩٦٩ - ١١٧١ / ٣٥٨ - ٥٦٧) كانت جميع الأراضى فى مصر تعد من أملاك الخليفة ، وتم منح بعض الأفراد حقوق الملكية الخاصة ، لكن العوائد الخاصة بالخليفة كان يجمعها أفراد متخصصون من مناطق مستقرة تقدموا بعطاءات فى المزاد ، وفى وقت معين أخذ حق جمع مثل هذه العوائد يتجه ليصبح وراثيا ، وإلى هذا الحد كان يرتبط على نحو ما بإقطاع الفترة السابقة عليه .

وقد استخدم صلاح الدين (حكم ١١٦٩ - ١١٩٣ / ٥٦٤ - ٥٨٩) ، مؤسس الدولة الأيوبية ، الإقطاع ليدفع رواتب أمراء جيوشه ، وبخلاف أسلافه فى العصر العباسى لم يكن لمالك الإقطاع أى سلطة إدارية لكنه يحصل على مكافآت سنوية من إقطاعه ، وكان يتم سحب الإقطاع فى العصر الأيوبى ويتم إلغاؤه للورثة من الناحية الفنية ، كما كان مجزأ إلى قطع صغيرة مقارنة بالمنح الكلية أو الإقطاعات التى قدمها صلاح الدين لأبنائه وأقاربه من الأقاليم الشاسعة التى فتحها .

واستمر هذا الشكل من الإقطاع خلال عصور المماليك ، مع عدم توريث الإقطاع الممنوح لضباط الجيش (بدلا من دفع رواتب) فى مقابل تقديمهم لعدد معين من الرجال للجيش ، وغالبًا لم يكونوا يقيمون فى المناطق الممنوحة لهم ، وكانت

العائدات تتخذ صورة نقود أو منتجات ، يتم تقدير حجمها من الحكومة المركزية وليس من مالك الإقطاع ، وربما كانت مساحة الإقطاع فى مصر تبلغ نصف مساحة الأرض المنزرعة ، أما باقى الأراضى فكانت خاضعة مباشرة لسيطرة الحكومة .

انظر أيضاً (الالتزام)

الالتزام

هى الضرائب التى فرضها العثمانيون على الأراضى الزراعية كإحدى وسائل جمع العوائد من مصر ، وكانت مصادر العوائد تنقسم إلى وحدات تعرض فى مزاد علنى ، ويمكن للملتزم أن يقدم عطاء عن مساحة معينة إلى الحكومة المركزية ، التى من المتوقع أن يجمع منها الضرائب بالإضافة إلى مقدار من المال لصالحه ، كفوائد بقدر معتبر ، ويعد نظام الالتزام والملتزمين اللذين ترافقا سوياً من الملامح الهامة فى مصر العثمانية ، وكان الملتزمون غالبًا من الحكام المحليين للمناطق التى يجمعون منها الضرائب ، ويتكرر سلوكهم البعيد عن الرحمة وهم يستخلصون المبالغ المفروضة فى مناطقهم ، كما تم منح بعض القوات العسكرية العثمانية فى مصر امتيازات جمع العوائد ، وهو أمر كان يؤدى لنفور عميق من سكان الريف .

وأصبحت مهنة الملتزم تميل لأن تكون وراثية ، وذلك بفضل العطايا المتكررة والهدايا الضخمة التى يقدمها الملتزم للسلطات المركزية ، ومع هذا ، ولأسباب فنية ، كان يمكن إلغاء هذا الامتياز ، وفى ١٨١٦ تقريبًا أبطل محمد على هذا النظام ، بمجرد قمعه للمماليك ، الذين كانوا يشكلون أغلبية كبار الملتزمين ، وتغلب على معارضة العلماء (رجال الدين) الذين كان كثير منهم يمارسون هذه المهنة ، ومع ذلك استمر نظام الالتزام فى المدن حتى سبعينيات القرن ١٩ ، رغم أن الملتزمين كانوا يخضعون لإجراءات تفضى إلى استبعاد معظمهم بسبب احتمالات إساءة استخدام المنصب .

الإمام

الإمام هو قائد الجماعة الإسلامى ، وهو أيضًا لقب من يؤم المسلمين فى صلوات الجمعة ، ويتباين فهم هذا اللقب تباينا شديداً بين المسلمين السنة والمسلمين الشيعة ، مع نزاعات بالغة الشدة تتعلق بمفاهيم الإمامة ، ويمكن للطبيعة الروحية الأساسية لهذا المنصب أن تقابل السلطان والملك والأمير فى المناصب العلمانية .

الامتيازات الأجنبية

سلسلة من الامتيازات القانونية أجرتها الحكومة المصرية لصالح قوى أوروبية مختلفة ، منحت لمواطنى هذه البلاد أوضاعًا خارج التشريع الوطنى فى مصر ، ومُنح العديد من هذه الامتيازات فى مصر أساسًا بواسطة السلطان العثمانى ، إذ كانت مصر جزءًا من النظام العثمانى فى الامتيازات منذ القرن السادس عشر ، وتجدد هذا الأمر من السلطان العثمانى فى عام ١٨٤١ شاملاً الوضع القانونى ونظام الضرائب .

وطبقًا لنظام الامتيازات الأجنبية لاتخضع الجرائم التى يرتكبها الأجانب للنظام القضائى فى المحاكم المصرية بل كانت تقدم للمحاكمة طبقًا لمحاكم وقانون البلد الأصلى للجانى ، ونجم عن ذلك إنشاء محاكم فى القنصليات المختلفة للبلاد الأجنبية الممثلة فى مصر . ولنظام الامتيازات الأجنبية أصله فى مبدأ الفرد أكثر من الطبيعة الإقليمية للقانون ، بمعنى أن للأفراد الحق فى تقديمهم للمحاكمة عن جرائم أمام قضاة من مواطنيهم ، وفى الممارسة العملية ، مع ذلك فإن الأوضاع الخارجة عن نطاق التشريع الوطنى الممنوحة للأجانب فى ظل الامتيازات الأجنبية أسفرت عن تحرر الأوروبيين فى مصر من جميع القوانين المطبقة بالبلاد .

وفى عام ١٨٦٧ تقدم الخديو إسماعيل – فى أعقاب شرائه من السلطان العثمانى لحق التفاوض من القوى الأوروبية – بمذكرات لجميع الحكومات المبرم لها مع مصر اتفاقيات قانونية مُعبِّرًا عن رغبة

مصر فى إجراء إصلاح تشريعى فورى لتجنب الحاجة إلى المحاكم القنصلية ، وتقدم نوبار باشا بتشريع للمحاكم المختلطة يتضمن وجود قضاة مصريين مع نظرائهم الأوروبيين ، ورغم أن إنشاء المحاكم المختلطة جرى فى ١٨٧٥ - ١٨٧٦ فقد استمر نظر القضايا الجنائية فى المحاكم القنصلية ، على أن جهود وزير الحقانية حسين فخرى باشا لإصلاح النظام التشريعى فى أواخر سبعينيات القرن ١٩ ، وإدخال قانون مدنى عام ١٨٨٣ ، والمعارضة العامة لعدد من الحكومات المصرية لم تؤثر فى مجمل العمل بنظام الامتيازات الأجنبية ، الذى ألغى نهائيًا من مصر بموجب بنود معاهدة مونترو عام ١٩٣٧ .

الأمير

لقب استخدمه القادة العسكريون للمماليك أثناء العصر المملوكى فى مصر (١٢٥٠ - ١٥١٧ / ٦٤٨ - ٩٢٣) ، وكلمة الأمير تعنى أيضًا القائد أو الوالى ، واستخدم هذا اللقب على نحو متباين خلال الفترة الإسلامية لولاة الإمارات ، ورؤساء الجيوش ، وأفراد أسرة الخليفة ، والحكام المستقلين للولايات الصغيرة والمقاطعات الكبيرة .

أمير الحج

لقب يمنح للمملوك الذى يقود قافلة الحجاج سنوياً إلى مكة والمدينة أثناء عصر المماليك ، وأصبح أمير الحج وظيفة سياسية هامة فى مصر العثمانية ، وفى الفترة السابقة على انتقال الخلافة إلى مصر ، كان الخليفة يتولى هذه الوظيفة مباشرة أو يعين ممثلاً له ، وقد جذبت قدراً كبيراً من الاعتبار .

وما إن انتقلت الخلافة العباسية من بغداد إلى القاهرة فى ١٢٦١ / ٦٥٩ ، حتى غدا سلاطين المماليك يعينون رئيس قافلة الحج ، مما كان يعكس هيمنتهم المتنامية فى إقليم الحجاز ، وتنحصر مسئولية أمير الحج فى حماية وتنظيم قوافل الحجاج إلى مكة والمدينة ، إذ يزعم

سلاطين المماليك سيطرتهم عليها ، كما كان الأمير مسئولاً عن تسليم الكسوة التى تستخدم فى تغطية الكعبة بمكة بحالة سليمة ، ويساعده فى هذه الرحلة قوات عسكرية ومجموعة إداريين . وبطبيعة الحال كانت عملية الحج تتيح للأمير فرصة الحصول على قدر كبير من الأموال ، خاصة وأن النفقات الأساسية كانت تغطيها منحة خاصة من السلطان .

وفى بداية الحكم العثمانى فى مصر فى ١٥١٧ / ٩٢٢ ، أصبح أمير الحج وكذلك شيخ البلد من المناصب البارزة المتاحة للبكوات ، وبات تعيين أمير الحج مطمعًا تنشط من أجله الفصائل المتصارعة الراغبة فى تدعيم تفوقها بين البكوات ، وتنامى نفوذ هذين المنصبين مع انحدار سلطة الوالى العثمانى .

ومع صعود محمد على للسلطة فى ١٨٠٥ ، تناقص منصب أمير الحج ليغدو مجرد وضع احتفالى أو شرفى ، خاصة مع انسحاب المصريين من الجزيرة العربية فى أواخر ثلاثينيات القرن ١٩ ، وتغيرت مهام هذا المنصب كثيرًا فى القرن العشرين ، بداية من نهضة الحكم الهاشمى فى الحجاز ، والتعديلات التى نجمت عن الحرب العالمية الأولى ، ثم استعادة الوهابيين لسيطرتهم على المنطقة على يد ابن سعود فى ١٩٢٥ - ١٩٢٦ ، وأدت المشاكل بين الحكومتين السعودية والمصرية إلى توقف قوافل الحج لمدة عشر سنوات، ثم استؤنفت من جديد فى ١٩٣٦ ، لكن فى ظل السيادة السعودية ، وفى نهاية الأمر ألغت الحكومة المصرية منصب أمير الحج عام ١٩٥٤ .

الآمرية : انظر الطيبية

أمين باشا (إدوارد كارل شفيتزر) (١٨٤٠ - ١٨٩٢)

اشتغل أساسًا كضابط طبيب فى خدمة الباب العالى العثمانى ، وهو من أصل نمساوى التحق بخدمة جوردون الحاكم العام للسودان فى ظل الخديو إسماعيل عام ١٨٧٦ ، وفى ١٨٧٨ عُين أمين باشا حاكمًا على الولايات الاستوائية ليكون مسئولاً عن تقوية المطالب

المصرية فى جنوب السودان وليتمكن من السيطرة على تجارة العاج ، وكان حاكما قوى التأثير ومستكشفا متحمسا للمنطقة ، ومع اندلاع الثورة المهدية فى ١٨٨١ بدأ أمين باشا فى تشكيل حكومة فى المنطقة رغم عدم وجود بنية أساسية ، وعلى مدى السنوات الست التالية ظل أمين باشا عرضة لتهديد أنصار الحركة المهدية ، وفى ١٨٨٥ تم جلاء المصريين عن السودان ونصحوا أمين باشا بالانسحاب ، ولم يستطع سواء المصريين أو أنصار الحركة المهدية بإقناعه بالرحيل عن الولايات الاستوائية ، وفى ١٨٨٨ أرسلت الحكومتان الإنجليزية والمصرية المستكشف ستانلى لإقناع أمين باشا بالانسحاب ، وفى النهاية انسحب بعد تمرد رجاله وتجدد الأعمال العدائية من أنصار الحركة المهدية مما أجبره على العودة من الإقليم فى ١٨٨٩ ، وظل فى أفريقيا حتى وفاته بعد ثلاث سنوات من ذلك .

انتفاضة يناير

بعد محاولة من الرئيس السادات لإلغاء الدعم على أسعار المواد الغذائية الأساسية عقب مفاوضات مع صندوق النقد الدولى ، اندلعت سلسلة من الهبات معادية للحكومة فى يناير ١٩٧٧ بسبب الارتفاع الحاد المفاجئ فى الأسعار ، وأسفرت المظاهرات داخل القاهرة والتى دامت يومين عن وفاة ٧٩ شخصًا ، وكان إلغاء الدعم من مطالب صندوق النقد الدولى كشرط لتقديم المزيد من القروض لمصر .

وكان قد تم عرض إجراء إلغاء الدعم على مجلس الشعب فى ١٧ يناير ١٩٧٧ كمشروع لتخفيض ما تتحمله الدولة من الدعم والمصروفات بمقدار ٢٠٠ مليون جنيه مصرى ، وهو ما يمثل زيادة ما بين ١٠٪ إلى ٦٠٪ فى أسعار بعض السلع مثل الخبز والشاى والسكر والغاز ، وفى ١٩ يناير – بعد يومين من العنف بالشوارع – أعلنت الحكومة عن تراجعها عن إلغاء الدعم .

وتأكدت خطورة المشاكل الاقتصادية المحلية لمصر وعلاقة هذه المشاكل بسوء وضع البلاد على صعيد الديون العالمية من خلال هذه الهبات ، ونجم عنها طلب المساعدة من جديد من منظمة الخليج لتنمية مصر ، التى تشكلت لمساعدة مصر ومن الدول العربية المصدرة للبترول فى جهودها للتنمية ، وحدث تغيير وزارى فى مايو ١٩٧٧ ، وفى العام التالى تم تقديم عدد من الشيوعيين إلى المحاكمة ، متهمين بإثارة أحداث الشغب.

الانفتاح الاقتصادى

سياسة الانفتاح الاقتصادى هى سلسلة من الإجراءات الليبرالية الاقتصادية تم الإعلان عنها للمرة الأولى فى أبريل ١٩٧٤ لتنفذ فيما بعد فى إطار عدة قوانين لإزالة القيود على استثمارات رأس المال الأجنبى فى مصر ، وتولى مسئولية تنفيذ سياسة الانفتاح عبد العزيز حجازى وزير المالية السابق فى ظل عبد الناصر ورئيس الوزراء بعد حرب ١٩٧٣ ، والذى دافع عن عناصرها قبل حرب ١٩٧٣ ، ومنذ ١٩٧٦ حتى ١٩٧٨ استأنف الدكتور عبد المنعم القيسونى توجيه الاستراتيجية الحكومية .

وأصبح القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ هو الأساس التشريعى لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية بمصر فى ظل سياسة الانفتاح ، وأنشئت المناطق الحرة لتشجيع مشاريع الاستثمارات الصناعية ومُنحت الشركات الأجنبية تسهيلات ، واختصت هيئة مركزية بالإشراف على جميع الاستثمارات الأجنبية هى " الهيئة العامة للاستثمارات العربية والأجنبية والمناطق الحرة " ورغم أن برنامج الانفتاح حقق استجابة أجنبية قوية فى مجال قطاع البنوك ، فقد جاءت النهضة فى الاستثمارات الصناعية دون المستوى المتوقع بكثير ، وفى ١٩٧٧ صدرت قوانين جديدة من أجل جذب مزيد من الاستثمارات فى مجال الصناعة ، ومُنحت الشركات الصناعية الأجنبية إعفاءات كبيرة من الضرائب ، مع تحرير عمليات السيطرة على النقد الأجنبى فى ١٩٧٧ - ١٩٧٩ .

ولم تنتج سياسة الانفتاح الاقتصادى من النقد سواء فى مصر أو فى الخارج ممن يرون أنها تمثل مزيداً من اعتماد مصر على الغرب وتعزز النمو الاقتصادى غير المتكافئ ، ويعزى معدل التضخم المرتفع والمستمر منذ حرب ١٩٧٣ جزئيًا إلى اللامركزية وإلى سياسات الاستيراد التى تبنتها الحكومة فى ظل برامج الانفتاح ، وبدأت الصناعات المصرية تجأر بالشكوى من عدم قدرتها على مواجهة المنافسة من الواردات الأجنبية رخيصة الثمن ، ولم تنتشر الفوائد الاقتصادية بشكل واسع أو عميق بما يكفى لمواجهة الاستياء الشعبى القوى من ارتفاعات الأسعار التى تؤثر على المنتجات الاستهلاكية ، ومن النمو الكبير فى حدة التضخم فى الفترة الأخيرة .

الانكشارية

جماعات من جنود المشاة أسسها الحكام العثمانيون ، وحازت الانكشارية وضعاً متميز فى الحامية العسكرية العثمانية بمصر فى الفصائل الأخرى ، وفى بداية تكوينهم كان الانكشاريون مسئولين عن الأمن الداخلى ، وكان المقصود بذلك أن يكونوا مسئولين مسئولية مباشرة أمام الوالى العثمانى نفسه ، وقد جاءوا عن طريق الجباية المفروضة على السلطان فى البلقان بجلب الرعايا المسيحيين ، وتم استبدال هذا النظام مع نهاية القرن ١٦ / القرن ١٠ بنظام مفتوح للتجنيد تسبب فى أضرار بالغة للضبط والربط فى فصائل الجنود ووحدتها . وبرز الانكشارية على نحو ملحوظ فى الصراعات التى نشبت داخل مجلس البكوات خلال القرن الأخير للحكم العثمانى ، وتحالف من قادتهم : كوچك محمد (توفى ١٦٩٤ / ١١٠٥) وأفرنج أحمد (توفى ١٧١١ / ١١٢٣) مع جناح الفقارية فى المجلس .

ونفذ كوچك خلال عهده عدة انقلابات ضد كبار قادة الفصائل وأنصار معارضى الفقارية (وهم القاسمية) بمساعدة الفقارية ، الذين كانوا سيستعيدون قوتهم خلال فترته

الأولى في السلطة في (١٦٧٤ - ١٦٨٠ / ١٠٨٤ ١٠٩١) ، وحصلوا على سيادة المجلس في فترته الثانية (١٦٩٢ - ١٦٩٤ / ١١٠٣ - ١١٠٥) وعقب اغتيال كوچك في (١٦٩٤ / ١١٠٥) بلغ الاستياء لدى الانكشارية حداً بالغا وانقسمت قيادتهم وشاركوا في اضطرابات المدن في ١٦٩٨ / ١١١٠ وفي ١٧٠٦ / ١١١٨ ، وتولى قيادتهم في جزء من تلك الفترة أفرنج أحمد ، رغم أن تبوأه سيادة الفصائل نازعه فيه أعضاء آخرون في قيادة الانكشارية ، ومنى الانكشارية وحلفاؤهم الفقارية بالهزيمة في العصيان الكبير الذي اندلع في ١٧١١ / ١١٢٣ على يد جناح القاسمية وفصائل مشاة عزبان من الحامية العسكرية العثمانية - الخصوم التقليديون للانكشارية - ولم تفت الهزيمة في عضد الخاسرين كثيراً ، إذ ظل الوضع السياسي والعسكري متميعًا في وجه حاكم عثماني ضعيف ، وجيش متشرذم يهيمن عليه مجلس بكوات بصورة دائمة .

أنور السادات : انظر محمد أنور السادات .

الأهرام

صحيفة مصرية يومية ، وأكثر الصحف المقروءة بالعربية انتشاراً في الشرق الأوسط ، تأسست عام ١٨٧٦ على يد الأخوين تقلا ، المهاجرين من لبنان ، وقبل الثورة كانت الأهرام من بين صحف مصرية يومية عديدة تتبع في التحرير سياسة وطنية معتدلة ، وبعد عام ١٩٥٢ ، مع ذلك ، خاصة مع تعيين محمد حسنين هيكل رئيسا لتحريرها في ١٩٥٧ أصبحت الأهرام الصوت شبه الرسمي للقيادة المصرية بسبب العلاقة الوثيقة بين هيكل وعبد الناصر ، وفي عام ١٩٦٠ تم تأميم الأهرام علاوة كل الصحف الكبرى الأخرى ، وكان المقال الأسبوعي لهيكل في هذه الصحيفة يعتبر لحد كبير بمثابة مؤشر على السياسة الحكومية في المستقبل ، إذ كان معبرا عن الفكر الأيديولوجي لعبد الناصر ، وفي أعقاب عدم الاتفاق مع السادات في بعض السياسات ؛ أقيل

من منصبه كرئيس للتحرير وحل محله على أمين عام ١٩٧٤ وتحتفظ الأهرام بشبكة واسعة من المراسلين الأجانب وتصدر ملحقًا أسبوعيًا ماليًا ، ورئيس التحرير الحالى (عام ١٩٨٠) هو إبراهيم نافع ، ويبلغ توزيعها نحو ٤٠٠ ألف نسخة (رغم المقاطعة العربية فى ١٩٧٩ لتوزيعها خارج مصر) .

أونوجور (حكم ٩٤٦ - ٩٦١ / ٣٣٤ - ٣٤٩)

ثانى حاكم إخشيدى لمصر ، وهو ابن مؤسس الدولة الإخشيدية محمد بن طغج ، وكان فى الخامسة عشرة فقط من عمره عندما صعد إلى العرش ، وطول حكمه خضع لسيطرة كافور وهو أحد عبيد أبيه الذى تم تعيينه وصيًا على الحاكم الصغير وعلى أخيه على .

وبعد ثلاث سنوات من استئناف أونوجور للحكم شن النوبيون هجومًا على أسوان مطالبين بامتيازات تجارية ، وتم دحر هذا الهجوم فى ٩٤٩ / ٣٣٧ ، إلا أن القوات العسكرية المصرية أخفقت فى تهدئة الأوضاع المضطربة بالجنوب ، وفى سوريا سقطت حلب فى يد الحمدانيين فى ٩٤٧ / ٣٣٦ ، كما أن مصر ذاتها فى ٩٥٤ / ٣٤٣ كانت على وشك اندلاع ثورة فى كل أنحائها ، وشب حريق مدمر على نحو خاص بالفسطاط - عاصمة البلاد - وتفجرت اضطرابات مدنية فى طول البلاد وعرضها ، حاول الجيش وأونوجور (ربما غضبا من هيمنة كافور على الحكم) إخمادها ، وأعيد الاستقرار للبلاد بشق الأنفس فى ٩٥٥ / ٣٤٤ عقب زلزال مدمرٍ ضرب مصر وجلب فى أعقابه الأوبئة والمجاعات ، وعاد النوبيون يثيرون الاضطرابات مرة أخرى ، واستولوا على أسوان لفترة قصيرة فى ذلك العام ، وأبدى أونوجور استياءه شخصيًا من إبعاد كافور له عن السلطة ، الذى تحوم حوله الشكوك فى دس السم لأونوجور ليحل بدلاً منه ومعه أخوه الصغير (على) لين الجانب .

أيبك (المعز عز الـــدين أيبك) (حكم ١٢٥٠ - ١٢٥٧ / ٦٤٨ - ٦٥٥)

زوج شجر الدر وشريكها فى حكم مصر ، وفى البداية كان القائد العام لجيوشها ، واتخذ من زواجه بها وسيلة لإضفاء الشرعية على تولى امرأة منصب السلطان ، إذ لو كانت قد تولت الحكم منفردة لووجهت بمعارضة بعض المماليك وكذلك الخليفة فى بغداد ، وتآمر بعض المماليك الآخرين أصحاب النفوذ على الإطاحة بأيبك فى ١٢٥٤ / ٦٥٢ ، إلا أنه تم نفيهم عنوة ، وبعد ذلك حشد أيبك حوله أنصاراً من المماليك الآخرين بما يكفى لمنازعة زوجته الحق فى السلطة علنا ، وأدى تهديده بالزواج من ابنة حاكم الموصل والهيمنة على مصر بشجر الدر لاتخاذها قرارا بوضع حد لحياته ، وجاء عهد أيبك وشجر الدر مؤشرا على انتهاء الدولة الأيوبية فى مصر والانتقال إلى حكم المماليك .

السير إيلدون جورست (١٨٦١ - ١٩١١)

مندوب بريطانيا والمعتمد العام فى مصر من ١٩٠٧ حتى وفاته فى ١٩١١ ، وكان قد تم تعيينه أصلا فى المقيمية البريطانية بالقاهرة فى ١٨٨٦ ، وتولى منصب مراقب الضرائب فى ١٨٩٠ ، وأصبح فى ١٨٩٤ مستشاراً لناظر الداخلية ، وفى ١٨٩٨ خلف بالمر بوصفه كبير المستشارين الماليين للحكومة المصرية .

وفى السنوات السابقة على توليه المنصب خلفاً للورد كرومر تعاطف جورست - الذى كان يتحدث العربية - تعاطفا بالغا مع بعض مطالب الوطنيين المصريين متأثراً بالصداقة التى أنشأها مع الخديو عباس الثانى ، وتفاوض باسم بلاده بشأن الوفاق الودى فى ١٩٠٤ ، ليتوصل أخيراً إلى تحديد وضع بريطانيا فى مصر فيما يتعلق بالمزاعم الفرنسية ، وأنفق السنوات الثلاث التالية فى إنجلترا قبل أن يعود إلى مصر ليشغل منصب كرومر .

وفى الوقت الذى تولى فيه جورست موقعه كانت مواقف المصريين فى بريطانيا قد تأثرت

بشدة بحادث دنشواى ، ولم تفلح كثيرا جهوده فى إصلاح العلاقات المصرية - البريطانية ، فقد رفضه الوطنيون وهو نفس ماحدث لأغلب البريطانيين فى مصر ولوزارة الخارجية البريطانية ، لأسباب متعارضة تماماً ، كما أن جهوده فى الإصلاح الدستورى وفى مزيد من مشاركة المصريين فى أجهزة الحكم منيت بالإخفاق نظراً لأن وفاة مصطفى كامل أدت إلى انقسام قيادة الحزب الوطني ، وأسفر اغتيال بطرس غالى باشا فى ١٩١٠ ، أول رئيس وزراء قبطى لمصر ، عن نفور أقباط مصر من العمل السياسى ، وتعارضت ممارساتهم الدينية مع قراره بعدم اعتبار يوم الأحد عطلة عن العمل ، ونجم عن علاقاته الطيبة مع عباس أن انعدمت ثقته فى كثير من النخبة وبعض العناصر داخل وزارة الخارجية البريطانية .

وفى ١٩٠٧ ساند جورست الحملة الرامية إلى جمع الأموال لإنشاء الجامعة الأهلية ، وهو الإجراء المعاكس تماماً لسياسة أصيلة لسلفه كرومر ، وشجع كثيراً من المصريين على العمل فى الجهاز الإدارى ، وكان جورست قد تقلد مهام عمله محملاً برسالة تقضى بتطبيق الإصلاحات ، وحاول أن يفعل ذلك مستعينا بأصحاب الرؤى المعتدلة داخل الخارجية البريطانية ... لكنه لم يصل فى أى إجراء إلا إلى منتصف الطريق ، الأمر الذى لم يرض أحداً ، وأقنع عباس - الذى كان يكن له احتراماً بالغاً ويتعامل معه برقة شديدة - بإحياء المجلس التشريعى وإتاحة المزيد من المشاركة للوزراء فى اتخاذ القرارات ، إلا أن السنوات الأخيرة لجورست فى عمله مضت عليه وهو مصاب بإعاقة نتيجة مرض عضال أليم سبّب له ضعفاً شديداً ، وعاد جورست إلى إنجلترا فى أبريل ١٩١١ وذهب عباس لزيارته فى يوليو ، وقبل وفاته بمدة قصيرة اعترافا بالصلات الشخصية للصداقة التى أنشأها الرجلان فى إطار علاقتهما الرسمية .

من سلاطين المماليك البرجية ، وكان أحد مماليك برقوق ، وارتقى فى حياته المهنية فى عصر برسباى ، وفى ١٤٤٦ / ٨٥٠ تولى منصب الأمير الكبير ، حين قاد مبكراً الأسطول المملوكى فى حملة غير ناجحة على رودس ، وفى ١٤٥٣ / ٨٥٧ قاد ثورة فى الشارع ضد عثمان خليفة السلطان ، ونودى به سلطانًا للبلاد ، وتمكن من قمع تمرد صغير عليه شارك فيه القائم خليفة الظل وذلك فى ١٤٥٥ / ٨٥٩ وأقيل هذا الخليفة .

وفى (١٤٥٨ - ١٤٦٠ / ٨٦٢ - ٨٦٤) أصبح إينال متورطًا مع من سيخلف العرش فى قبرص ، إلا أن تدخله هناك انتهى فى ١٤٦٠ / ٨٦٤ بهزيمته ، وبصرف النظر عن ذلك الحادث العرضى أقام إينال علاقات سلمية طيبة بالدول الأخرى الخاضعة لنفوذ المماليك ، كما تبادل السفارات الودية مع السلطان العثمانى محمد .

ومع أن بعض المصادر تذكر أن إينال كان أميا فقد كان متدينا متطرفًا ، ويميل إلى الطرق الصوفية فى مصر ، وتميز عهده بالكفاءة والازدهار ، وحاول أن يشرك ابنه أحمد فى السلطة معه وقام بترقيته إلى أعلى المناصب ، وأوصى له بالخلافة من بعده ، لكنه لم يبق طويلاً فى السلطة .

(ب)

الباب العالى العثمانى

تعبير يتكرر استخدامه كمرادف للحكومة العثمانية فى اسطنبول ، ويأتى هذا المصطلح من اسم قصر الصدر الأعظم ، ويضم الباب العالى أهم الوزارات بالدولة بالإضافة إلى مكتب الصدر الأعظم وهو أهم مسئول قوى النفوذ فى البلاط .

بابليون

مدينة يونانية - رومانية تقع جنوبي مدينة الفسطاط العسكرية التى تأسست فى زمن الفتح الإسلامى لمصر ، واتخذت بابليون الطابع الفرعونى ، وكانت قناة الخليج المصرى تجرى من هذه المدينة لتربط نهر النيل بالبحر الأحمر ، رغم الإهمال الذى لحق بها فى زمن الفتح ، وقد شيد الإمبراطور ترايان (٩٨ - ١١٧) حصناً على الموقع الذى أقام عليه القائد الإسلامى عمرو بن العاص سوراً ، ويتبقى من هذا الحصن قصر الشمعة الذى مازال قائماً ، وبين الحصن والموقع الحالى للنيل يوجد حى من أحياء القاهرة الحديثة ، غير أنه فى زمن الفتح العربى كان النيل يغمر أسوار الحصن الذى كان يرتبط بجسر بجزيرة الروضة المحصنة ، ويتضح أن بابليون كانت ذات شأن معتدل ، إذ كانت بها أبروشيتها الخاصة ولها صلات بوادى النيل والدلتا .

وعقب الفتح أعاد عمرو بن العاص حفر القناة ، واستمرت المدينتان : الفسطاط وبابليون قائمتين لفترة من الزمن حتى تم استيعاب بابليون فى الفسطاط .

باتلر : انظر تقرير بعثة باتلر .

باخوميوس (توفى تقريباً ٣٤٢)

مؤسس أول مجتمع منظم للرهبان فى مصر ، وكان جندياً قبل أن يختار حياة دينية ، ويطور فكرة مجتمع للرهبان بتركيب وانضباط وتنظيم جماعة عسكرية قائمة على تقليد راسخ للعزلة الدينية قائماً بين المسيحيين المصريين منذ الأيام الأولى للمسيحية بالبلاد ، وتضافرت قواعد النظام الصارم التى أرساها باخوميوس مع تشكيل الرهبان كقوة عمل منتجة ، وداخل هذا المجتمع يحتل الرهبان مراتب تعتمد على تفوقهم فى اللاهوت وإنجازاتهم الدينية ، على أن المراتبية الصارمة والتركيب الإدارى لمجتمعات الرهبان التى صممها باخوميوس أتاحت لهم

فــى النهــاية أن يبــاشــروا بعض الأعـمــال الإدارية غـيـر الدينيـة فى مناطق الريف بمصر ؛ إذ كانوا غالبًا هـم الأكــثــر نفــوذًا وتنظيـمًــا على المســتــوى المحلى ، وبلغ مـجـتـمع الرهبان الذى أسسه باخوميوس فى طيبة بالصعيد نحو ٥٠ ألف نسمة كحد أقصى .

بدر الجمالى (توفى ١٠٩٤ / ٤٨٧)

أعـاد بناء الدولة الفـاطـمـيـة فى مـصــر عـسكريًا وإداريًا ، وهـو فى الأصل كان مملوكًا للحـاكم الفاطمى لطرابلس (ســوريا) ابن عـمــار ، وخـدم بدر كـوال لدمـشق وقـائد فى عكا قبل استدعائه للعمل مع الخليفة المســتنصـر الفــاطمى فى ١٠٧٣ / ٤٦٥ . وقـد وُلد فى أرمــينيــا وقــاد حرسًا كبيرًا من بنى جلدته ، وحاز شـهرة فى أعـمال الضـبط والربط ، وبرهنت هذه الشـهرة على أهـميـتهما مـا إن وصـل إلى القـاهرة فى ١٠٧٤ / ٤٦٦ ، ليــجــد وضــعــًا تســوده الفوضى العسكرية والمدنية الكاملة ، فقد أهلكت السكان مجاعة استمرت سبع سنوات وجيش منقسم تسوده التمردات ، ومتاجر خاوية ، وميزانية مفلسة ، وبدعم من القصر ، استطاع بدر إخماد الجيش وإسكات المتآمرين بين العسكريين الذين أحدثوا الدمار بالبلاد ، وتم تعيينه رئيسًا للحكومة المدنية ، وقائدًا عامًا للجيش ووزيرًا .

ورغم اعــتــلاء بدر للسلطة ، بدأ الفـاطـمـيـون خـارج مـصـر يفـقـدون مواقعـــهم للسلاجقة ، الذين استعادوا زمام الأمور فى سوريا فى (١٠٧٦ – ١٠٧٩ / ٤٦٨ – ٤٧٢) ، وأخـــــذ القائد السلجوقى أتشيز يهدد القاهرة فى ١٠٧٧ / ٤٦٩ إلا أنه أُجـبـر على التراجع ، وفيما بعد فشل بدر فى ثلاث محاولات لاستعادة سوريا .

وفى داخل مـصـر اسـتـعـاد بدر النظام فى القــاهـرة والإسكندرية ، وبين القــبــائل فى جنوبى البــلاد ، وأصلح نظام تحصيل العوائد فزادت الميزانيـة بمقدار الثلث ، وبعيدًا عن ذلك أخـذ فى تحـصين القـاهرة ببناء سور جديد وبوابات للمدينة ، مازالت ثلاث بوابات منها قائمة لليوم ، وفى السنة الأخـيـرة لحكمـه شـارك نجله الأفـضل فى وزارة أبيـه ، وعند وفـاة بدر حـصل ابنه على ألقـابه كـأمـيـر لجيوش الفاطميين ووزيرهم .

بدر الحمامى

قائد طولونى انقلب على العباسيين فى ٩٠٥ / ٢٩٣ ، وكان قد اشترك فى وقت سابق فى حملة للعباسيين ضد ثورة القرامطة فى سوريا ، وكان بدر الحمامى قد انضم بقواته إلى القائد العباسى محمد بن سليمان فى غزو مصر وإعادة افتتاحها ، ومع انهيار الطولونيين انقلب سليمان ضد بدر وحاول خلعه من السلطة ، إلا أنه نتج عن مصاعب قمع الاضطرابات الداخلية فى مصر استعادة بدر لشعبيته خاصة مع قدرته على السيطرة على القوات السودانية المتمردة ، وجاء انقلاب بدر الحمامى على العباسيين فى وقت ساد فيه تفسخ شبه كامل لسلطة الطولونيين ، إضافة إلى تمرد دام عامين ضد حكمهم فى سوريا ، بدأ فى عام ٩٠١ / ٢٨٨ ، وحالة عارمة من عدم الاستقرار بالقاهرة .

البرابرة

البرابرة من الناحية العرقية هم النوبيون الذين استقروا فى المناطق المحيطة بأسوان شمال السودان ، ويستخدم هذا التعبير ليشمل عدداً من القبائل فى هذه المنطقة ، وترجع غالباً علاقة البرابرة بمناطق المسلمين فى الشمال إلى الفتح الإسلامى لمصر (انظر : مادة النوبة) ، وهناك قسم هام من البرابرة هم المنحدرون من المرتزقة البوسنيين الذين أرسلهم سليم الأول ، الذى قام بفتح مصر ، إلى المنطقة ، وشكّل هؤلاء الجنود أنفسهم فى عشيرة منفصلة تعرف محلياً باسم الكُشّاف ، ويبدو أنهم حافظوا على هوية مستقلة عن بقية البرابرة حتى عصر محمد على .

برجوان (توفى فى ١٠٠٠ / ٣٩٠)

تولى الوصاية على الخليفة الفاطمى الحاكم أثناء صعوده لكرسى الحكم فى ٩٩٦ / ٣٨٦ ، وفى البداية كان يعمل برجوان فى ظل الوزير ابن عمار ، وعبر صراع على السلطة دام لمدة عام نجح برجوان فى أن يحل محل الوزير ، استهله بإبرام تحالف مع الوالى الفاطمى على دمشق (وهو تركى ، إلا أن جيوش ابن عمار استطاعت إلحاق الهزيمة به) ، ثم بالتعاون مع ضابط من البربر حرره من الأوهام ، وأخيراً حينما تمكن من بث الخلاف بين البربر أنصار ابن عمار خلال قتال دار بالشوارع بين القوات التركية والبربرية فى ٩٩٦ / ٣٨٦ ، ورغم أن النزاع بين الرجلين استفاد من الصراع بين عناصر البربر (المؤيدون لابن عمار) والأتراك (المناصرون لبرجوان) فى الجيش الفاطمى ، فإن الأصول العرقية فى الواقع لبرجوان غير مؤكدة .

واضطر ابن عمار للهرب فى ٩٩٧ / ٣٨٧ ، مما أتاح لبرجوان إطلاق يده كوزير ومسيطر على سيده الصغير ، وكرس سنواته الثلاث فى الحكم فى توحيد الإمبراطورية الفاطمية فى شمال أفريقيا فى مواجهة القوة الطاردة المركزية للبربر ، الذين وجدوا أن مساندتهم فى السابق للتوسع الفاطمى فى مصر لم تتح لهم نفوذاً قوياً داخل الدولة ، وفى الشرق بدأت المفاوضات بين الفاطميين والبيزنطيين حول معاهدة فى ٩٩٨ / ٣٨٨ بشأن مزاعمهم فى سوريا ، وفى نهاية الأمر توصلوا إلى وضع حد لفترة العداء المتبادل بين القوتين فى المنطقة ، وفى العام التالى قضى برجوان على تمرد نجم عن إخماده لمؤيدى ابن عمار هناك .

إلا أن غيرة الحاكم تأججت من نفوذ برجوان ، فأمر بقتله على يد ريدان ، أحد رجال البلاط المتلهفين على خلافة برجوان .

البرديسى : انظر عثمان البرديسى .

بردية أفروديت

تم اكتشافها عام ١٩٠١ فى كوم شقاو ، شمالى سوهاج بخمسين كيلومترا بالصعيد ، وسجلت البردية الرسائل المتبادلة بين حاكم مصر قرة بن شريك (حكم من ٧٠٩ - ٧١٤ / ٩٠ - ٩٦) وواليه باسيليوس ، الذى ترأس مقاطعة أفروديت بالصعيد . وتقدم البرديات معلومات هامة عن الضرائب والإدارة أثناء العصر الأموى فى مصر ، وتبين التنظيم الإدارى للبلاد ، وصيانة الأقسام الإدارية القديمة للولاية بالمناطق الريفية لحد ما بشكل مختلف .

برسباى (الأشرف سيف الدين برسباى)
(حكم ١٤٢٢ - ١٤٣٧ / ٨٢٥ - ٨٤١)

أحد سلاطين المماليك البرجية ، وفى الأصل من مماليك برقوق ، ممن تولوا الحكم لفترة طويلة .

تميز عهد برسباى بكثير من الأحداث الاقتصادية والعسكرية ، إذ لم تقف أطماعه أثناء توليه السلطة عند حد ، فقد سعى لإنشاء احتكارات على كثير من السلع مثل السكر والتوابل ، وفرض سيطرته على أغلب التعاملات التجارية مع الهند ، كما حاول أن يفرض هيمنته الشخصية على العملات المصرية .

قاد برسباى حملة على قبرص فى ١٤٢٦ - ١٤٢٧ / ٨٢٩ - ٨٣٠ وضم هذه الجزيرة لأراضى المماليك ، وأدت العلاقات مع التركمان فى العراق إلى عدد من الهجمات العسكرية المتبادلة ، ثم إبرام معاهدة فى ١٤٣٣ / ٨٣٦ أقرا بموجبها بالسيطرة المصرية على نحو عام ، ومع ذلك واجهت هذه السيطرة تحديات من التيموريين ، الذين ضغطوا من أجل السماح لهم بتزويد الكعبة بالكسوة ، وهو امتياز كان يتمتع به المماليك دائمًا بصفتهم المدافعين عن المدن المقدسة ، ولم يتوصلوا إلى حل هذا النزاع الأخير أثناء عهد برسباى رغم المفاوضات الطويلة والمريرة.

وداخل مصر : أدار برسباى برنامجًا لإقامة الحصون فى مواجهة التهديدات المتنامية من أعمال القرصنة الأوروبية ، وكذلك للدفاع ضد أى هجمات للتجار الأوروبيين الذين سلبهم امتيازاتهم ووضع القيود على ممتلكاتهم ، وفى محاولة لتأكيد السيطرة المملوكية فى الحجاز وبالتالى الحصول على مزيد من العائدات ، أرسل برسباى قوة عسكرية إلى هناك وافتتح ميناء فى جدة فى ١٤٢٥ / ٨٢٨ ، وتعين على التجار بعد جلب بضائعهم أن يذهبوا إلى مصر من أجل سداد مزيد من الضرائب ، وهو الأمر الذى زاد من مصاعب تنفيذ هذه الخطة فى جمع الضرائب بصورة أساسية من جدة ، التى كان السلطان يحصل على نصف قيمتها .

ورغم أن مدة حكم برسباى فى مصر وضعت حداً لفترة عدم الاستقرار بالبلاد ، إلا أن جشعه – الذى اتضح فى سياساته الاقتصادية – جلب للبلاد مصاعب جمة ، وتضاعفت المصاعب التى واجهت المسيحيين واليهود من خلال مرسوم عال يحظر عليهم تولى مناصب عامة (وهو غالبًا ما تم التغلب عليه من خلال تقديم الرشاوى) ، فى حين أنه داخل صفوف القوات العسكرية المملوكية ذاتها استمر التنافس على السلطة ، وفى الأعوام الأخيرة لحكم برسباى عادت الأوبئة إلى مصر وطالت السلطان كأحد ضحاياها .

برقوق (الظاهر سيف الدين برقوق) (حكم في ١٣٨٢ – ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ – ١٣٩٩ / ٧٨٤ – ٧٩١ ، ٧٩٢ – ٨٠١)

أول حكام المماليك البرجية لمصر ، وهو الذى أطاح بالملوك البحرى السلطان حاجى الثانى ، وأطيح به هو نفسه بواسطة مؤيد السلطان حاجى الثانى بعد سبع سنوات ، رغم أنه عاد للسلطة بعد فترة قصيرة من ذلك ، وصعد نجم برقوق سريعا فى السنوات الأخيرة لعصر المماليك البحرية فى عهد قلاوون ، ليصبح قائد عام الجيوش ، وحاز من السلطة ما أتاح له تعيين آخر السلاطين فى هذا العهد .

تداخلت الفترة الأولى لولاية برقوق مع التهديد المتزايد من وصول تيمور وجيشه ، الذى كان قد وصل بحلول عام ١٣٨٧ / ٧٨٩ إلى الحدود السورية ، وفى الموجة الأولى لهجومه يتقدم تيمور داخل الإقليم حيث يوجه تهديد مباشراً لبرقوق ، إلا أن قدوم تيمور أفضى إلى اندلاع عدد من التمردات الصغيرة فى سوريا ، وفى ١٣٨٩ / ٧٩١ لقى برقوق هزيمة مؤقتة على يد يلبغا والى حلب ، الذى كان مهيمنا فعليًا على أراضى سوريا ، والتقى الاثنان فى معركة قرب القاهرة فى ١٣٨٩ / ٧٩١ ، وانهزم برقوق واضطر إلى التراجع إلى الكرك .

فى فترة المنفى التى قضاها برقوق ، أعاد يلبغا حاجى إلى العرش ، إلا أنه أطيح به بواسطة مملوك سورى آخر هو منتاش ، الذى كان متحالفًا معه ، وبقى حاجى فى موقعه كحاكم صورى ، وهرب برقوق من المنفى مستفيداً من اضطراب الأوضاع فى مصر ، وأعد جيشًا من مؤيديه ، وزحف إلى مصر حيث التقى بمنتاش فى معركة عند غزة ،

وتورد مصادر أن برقوق تعامل برأفة مع حاجى الثانى الذى كان أسيراً فى معسكر منتاش ، وهو ما أكسبه كثيراً من المؤيدين .

وأثناء الولاية الثانية لبرقوق جاءه رسول من تيمور ساعيا لعقد تحالف ودى بينهما ، إلا أن برقوق أودى بحياة الرسول وبدلاً من ذلك أقام صلة مع بايزيد السلطان العثمانى ، الذى ربما عمل على أن يدرأ مؤقتًا تهديدات تيمور ، وبالتالى مضى برقوق فى جولة فى مناطق الإقليم الخاضعة للحكم المملوكى ليختبر دفاعاتهم ضد أى هجوم محتمل .

وعلى المستوى الداخلى ، أعاد برقوق تنظيم الإدارة المصرية من خلال إنشاء ديوان أو مجلس استشارى من المماليك ، وحد من سلطان بعض مسئولى البلاط ، وقام بتعيين المؤرخ الإسلامى المعروف ابن خلدون كقاضى قضاة المذهب المالكى فى ١٣٨٤ / ٧٨٦ أثناء ولايته الأولى ، وخلّف العديد من المبانى بالقاهرة التى مازالت قائمة .

بركة خان (السعيد ناصر الـدين بركة خان)
(حكم ١٢٧٧ - ١٢٨٠ / ٦٧٦ - ٦٧٨)

أحد سلاطين المماليك البحرية ، وهو نجل بيبرس الأول وخليفته وزوج ابنـة قلاوون ، ولعب بركـة خـان دوراً فى نزاع ضد أبيه ، وهو دور لم يكن ملائماً له ، وقد وقع بقوة تحت تأثير صهره قلاوون الذى كانت له طموحاته الخاصة التى لم تتوافق مع استمرار بركة خان فى السلطة ، ومع استبعاد مجموعة المماليك التى قدمت لأبيه خدمات جليلة ، وقع بركة خان فى النهاية ضحية التحريض على قيام ثورة مملوكية ضد حكمه ، وتم وضعه تحت الحراسة فى القلعة حتى أعلن موافقته على التخلى عن العرش ويستقر فى الكرك ، وبعد اعتزاله قرر بركة خان قيادة حملة عسكرية على أرمينيا ، ولم يحصل سوى على دمشق ، حيث توفى فيها فى ١٢٨١ / ٦٧٩ .

بروتوكول الإسكندرية

أبرمته فى ٧ أكتوبر عام ١٩٤٤ مصر ، وشرق الأردن ، والعراق ، وسوريا ولبنان ، وكان تمهيداً لتأسيس منظمة للدول العربية المستقلة ، وقدمت مسودة البروتوكول بعد مؤتمر تحضيرى شاركت فيه هذه الدول علاوة على المملكة العربية السعودية واليمن . كما دعا البروتوكول أعضاء المنظمة بالتعهد بدعم استقلال فلسطين ولبنان ، والشروع فى إنشاء لجنة أولية لوضع مسودة الاقتراحات الأولى للمعاهدة ، وتُشكّل هذه الاقتراحات التى كان من المقرر استكمالها فى ٣ مارس ١٩٤٥ أسس إنشاء الجامعة العربية .

وكان الإعداد لاجتماع المؤتمر التحضيرى الذى قدم مسودة بروتوكول الإسكندرية قد تم بواسطة النحاس باشا ، رئيس الحكومة الوفدية فى الفترة ١٩٤٢ - ١٩٤٤ التى أثارت جدلاً شديداً ، واستهدف مواجهة تحركات للعراق لتشكيل اتحاد فيدرالى عربى تحت قيادتها ،

وكذلك حماية الوضع السياسى المنهار للنحاس فى مصر ، وأسفرت الأحداث عن إقالة النحاس بعد فترة وجيزة من توقيع البروتوكول ، رغم أن مصر مضت تلعب دوراً رائداً فى هذه المنظمة وتشكيل هيئة مكتب جامعة الدول العربية .

البشناقى : انظر أحمد بك البشناقى .

البصاصيرى : أنظر أبو الحارث البصاصيرى

بطرس بطرس غالى (١٩٢٢ -)

تولى منصب وكيل وزير الخارجية عام ١٩٧٧ فى حكومة السادات ، وأصبح وزير الدولة للشئون الخارجية فى ١٩٧٨ ، وتجدد تعيينه فى وزارة مايو ١٩٨٠ ، وكذلك فى أكتوبر ١٩٨١ فى الوزارة المؤلفة فى عهد الرئيس مبارك بعد اغتيال السادات .

واشتغل بطرس غالى أستاذا بالجامعة للعلوم السياسية فى عدة معاهد تعليمية بمصر والخارج ، وكان عضواً من أوائل من عملوا بأول كلية للاقتصاد والعلوم السياسية أنشئت بجامعة القاهرة فى ١٩٦١ ، وعضوا بمركز الدراسات العربية والأفريقية و الآسيوية التابع للمجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، كما تولى رئاسة تحرير مجلة السياسة الدولية النصف شهرية التى تصدرها مؤسسة الأهرام ، وأسهم فى عدد من اللجان القانونية الدولية ، ورافق الرئيس السادات فى رحلته إلى القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ ، وبات أحد كبار المفاوضين خلال المراحل المختلفة لمحادثات السلام المصرية الإسرائيلية .

تولى رئاسة الوزارة في مصر منذ ١٩٠٨ حتى اغتياله عام ١٩١٠ ، وكان من أكثر السياسيين الوطنيين الأقباط شهرة في عصره ، بدأ نشاطه السياسى في عهد الخديو توفيق إذ عمل وزيراً للحقانية ثم المالية ثم الشئون الخارجية في أوقات متعددة ، قبل تعيينه رئيساً للوزراء من قبل الخديو عباس الثانى عام ١٩٠٨ ، وجلبت عليه سياسته في استرضاء الإنجليز معارضة الوطنيين ، وخاصة محمد فريد .

وأثناء توليه وزارة الخارجية في حكومة سلفه مصطفى فهمى خاض مفاوضات حول السيادة الأنجلو مصرية في السودان ، وكان بطرس غالى وزيراً للحقانية أثناء وقوع حادث دنشواى في ١٩٠٦ ، وشارك في محاكمة الفلاحين المصريين المتهمين التى أثارت الجدل ، وخلال رئاسته للوزراء دخل في مفاوضات حول تمديد امتياز شركة قناة السويس ، وجاء اغتياله في فبراير ١٩١٠ في أعقاب قراره بتأييد اقتراح بمد امتياز شركة قناة السويس أربعين عاماً بعد تاريخ انتهاء الامتياز الأصلى في ١٩٦٨ مقابل زيادة المدفوعات لمصر ، كما لم يلق إعادته العمل بقانون الرقابة على الصحف قبولاً شعبياً .

وبذل بطرس غالى جهداً موفوراً في محاولات لإصلاح وتحديث الكنيسة القبطية في أواخر القرن ١٩ ، وأحدثت وفاة هذا القبطى الشهير انقساماً في الحركة الوطنية بين الأقباط والمسلمين (قام باغتياله أحد المسلمين) ، اقتضى عدة سنوات كى يلتئم .

البطريركية

كان بطريرك الإسكندرية هو صاحب أهم منصب على الإطلاق في الكنيسة المسيحية الأولى ، وتأتى الإسكندرية في المرتبة التالية مباشرة لروما ، كلاهما بسبب أساسها البابوى وكذلك لحجم الطائفة المسيحية التى يرأسها رئيس الأساقفة ، إضافة إلى أهميتها

التاريخية والدور الذى لعبته فى النزاعات المذهبية التى أفضت إليها انقسام الديانة المسيحية فى القرون الأولى لنموها ، وكان البطريرك - كممثل للمذهب اللاهوتى الذى توافق عليه روما (وفيما بعد القسطنطينية) - غالبًا محل خلاف مع المسيحية التى يقبلها أغلبية المصريين ، وفى ظل البطريرك ديوسكورس أسفرت النزاعات بين الأساقفة حول الطبيعة الواحدة للمسيح إلى انفصال الكنيسة القبطية (المصرية) فى عام ٤٥١ ، وبعد ذلك أصبح منصب البطريرك الأرثوذكى بالإسكندرية (كان الأقباط ينتخبون البطريرك الخاص بهم) موضع جدل شديد ، وقد تعرض أول من تم تعيينه بالمنصب بعد انشاق الكنيسة القبطية للقتل ، وباتت علاقات أصحاب هذا المنصب متوترة بالأقباط .

وقام الإمبراطور جوستينيان (حكم ٥٢٧ - ٥٦٤ م) بتغيير كامل لطبيعة الأبرشية (الأسقفية) فى عام ٥٥٠ إذ منح البطريرك أبولليناريوس منصب الحاكم (أو رئيس الإدارة المدنية) ، وهذا يعنى أن يكون لدى البطريرك جنود تحت إمرته ليفرض بهم قراراته على الناس ، ويجمع منهم العوائد ، وربما تكون الطبيعة الدفاعية لهذا التحرك قد تزامنت مع مصير بول - سلف أبولليناريوس - الذى تعرض للهجوم بالإسكندرية ، وطرده منها راهب قبطى ، وقام البطريرك الجديد لحظة وصوله وتوليه منصبه الجديد بطرد رجال الدين الأقباط من الإسكندرية واضطهاد طائفة الأقباط القائلين بالطبيعة الواحدة للمسيح ، وركز من تبعوا أبولليناريوس حتى عهد كيروس ، الذى سلم مصر للفاتحين العرب ، فى ممارسة سلطتهم على مجالات مؤقتة ، فقد كان نفوذهم ضعيفًا - رغم المنصب - على القضايا الدينية التى تؤثر فى أغلبية المصريين ، ومن المحتمل أن البطريرك لم يكن يمارس سوى مهام عامة ذات طابع دينى بحت فى حدها الأدنى .

البعثة الدولية

اعتمد تطبيق المراقبة الثنائية على المالية المصرية فى ١٨٧٦ على أن تقدير الإيرادات فى مصر تبلغ ٩,٥ مليون جنيه سنويًا . وأظهر أول عامين لعمليات هذه المراقبة أن إيرادات البلاد أبعد ماتكون عن هذا الرقم ، ويعود ذلك جزئيًا وبشكل خاص لانخفاض فيضان النيل فى ١٨٧٧ ، لكن أيضا نتيجة عدم انتظام ممارسات الجهاز الإدارى ، وهو ما كان يستخدم كثيراً فى الماضى ، والذى أتاح لكثير من المصريين التهرب من تقديرات الضرائب وسدادها من خلال ثروة مسئولين محليين مختارين ، على أن عدم استطاعة المراقبين الماليين الأوروبيين الجدد التدخل مباشرة فى هذا الوضع وجعل العوائد الفعلية تتوافق مع التوقعات ، أسفر عن تشكيل بعثة فى ١٨٧٨ شاركت فيها كبرى الدول الدائنة ، وتم الاتفاق فى التقرير المؤقت للبعثة الذى صدر فى أغسطس ١٨٧٨ على أنه ينبغى تعيين عدد من الأوروبيين فى مناصب وزارية لحماية مصالح الدائنين، وتأكد تشكيل مجلس الوزراء " الأوروبى " هذا من خلال مرسوم (مرسوم ١٨٧٨) أصدره إسماعيل ، وكان نوبار باشا يتولى رئاسة الوزراء ، وعلى الفور أثبتت هذه الوزارة افتقارها للشعبية على نحو بالغ ، وفى مارس ١٨٧٩ أوصى التقرير النهائى للبعثة بإجراء تغيير فى نظام الضرائب ومدفوعات الديون فى مصر ، على أن معارضة هذه المقترحات وحكم الإفلاس زادا من حدة العداء القائم فعليًا لمجلس الوزراء الأوروبى الذى أقيل فى أبريل من تلك السنة .

بعثة كييف

أدت المديونية المتنامية للخديو إسماعيل للدائنين الأوروبيين بمجموعة من رجال البنوك البريطانيين للضغط على حكومتهم لبحث الوضع المالى فى مصر ، وفى عام ١٨٧٥ أرسل ستيفن كييف والسير جون ستوكس إلى مصر بطلب من الخديو ، وبعد إجراء

فحص لعائدات البلاد (والتى لم تكن تنفصل فى ذلك الحين عن عائدات إسماعيل نفسه) والنفقات ، أوصت اللجنة بوضع مالية البلاد تحت إشراف لجنة دولية تتألف من الدائنين ، وطبقاً للنتائج التى توصلت إليها اللجنة بلغت نفقات مصر فى السنوات العشر السابقة ١٥٨ مليون جنيه ، والعائدات ٩٥ مليون جنيه فقط ، وتم تخصيص ٤١ مليون جنيه لسداد الفوائد على القروض التى بدأت منذ عام ١٨٦٢ ، مع اقتراض متزايد تقريبًا كل عام تلا ذلك ، ووضع كيف عدداً من الأحكام الحادة لكنها معقولة على مسار ونوعية التنمية فى مصر .

وأسفرت لجنة كيف - التى تلتها مجموعة مماثلة أرسلتها الحكومة الفرنسية - عن إنشاء الرقابة الثنائية على الاقتصاد المصرى فى العام التالى ، واستهل هذا الوضع فترة من زيادة التورط البريطانى الدائم ، اتخذ دافعه الأساسى من المصالح المالية وتطوّر تدريجيًا إلى الهيمنة السياسية الكاملة.

بعثة نورثبروك

أوفدتها الحكومة البريطانية برئاسة جلادستون فى ١٨٨٤ ، واستهدفت أن تقدم مقترحات سياسية للوكيل البريطاني والقنصل العام السير إيفلين بيرنج (اللورد كرومر) ، وسافر اللورد نورثبروك إلى مصر فى سبتمبر ، وقدم فى نوفمبر توصيات للعمل فى مجالات : الرى وأعمال السخرة والضرائب على الأجانب وإعادة تنظيم الضرائب الزراعية وهيكلة الديون المصرية ، كما نوقشت المجالات التى تداخلت فيها مهام صندق الدين العام مع الإدارة الميسرة للأوضاع المالية للبلاد التى ينبغى أن تكون محددة ، واقترحت طبيعة الإصلاحات الممتدة والبرامج أنه إذا كان الإنجليز سينفذونها بمفردهم ينبغى عليهم تغيير الهيمنة الدولية على الأوضاع المالية لمصر بشكل فعال ، وعلى هذا أفضت اقتراحات البعثة إلى إثارة اعتراضات من فرنسا وباقى

الأطراف الأوروبيــــة المعنيـــة ، وتم تصـفـيــة الوضع المالى لمصــر فى النهاية فى معاهدة لندن (١٨٨٥) مع تنفيذ كثير من المقترحات الإصلاحية التى تضمنها تقرير بعثة نورثبروك بصورة غير رسمية بواسطة الحكومة المصرية أثناء وجود كرومر كقنصل عام .

البك (البيه)

إحدى الرتب العثمانية التى تعنى (لورد) ، ولذلك تعادل على نحو تقريبى اللقب المملوكى "أمير" وقد تباينت إلى حد كبير مهام البكوات ، واعتمدت كثيراً على نفوذ ومكانة البك الفرد كدور محدد بوضوح . وفى ترتيب الوظائف العثمانية تأتى رتبة البك بعد رتبة الباشا ، وكما هو حادث للقب الباشا فإن البكوية تستعمل غالبا على سبيل التشريف ، وقد أُلغى اللقب بعد ثورة ١٩٥٢ فى مصر .

البكوات

كان البكوات فى مصر هم مجموعة كبار الضباط العسكريين الذين يعملون بالتعاون مع الوالى العثمانى ، وأثناء ممارسة واجباتهم (التى تشمل أوجها ومناطق متعددة فى الجهاز الإدارى رغم أنها تعرضت للتغيير عبر العصر العثمانى) فإن البكوات كانوا يلقون الدعم بما يمتلكونه من مماليك ، وبحلول القرن ١٧ م/ ١١ هـ ، بدأ المماليك كمجموعة وأفراد يتحدون بنشاط منصب الوالى ، وفى القرن ١٨ م / ١٢ هـ ، أصبح البكوات مصدراً لعديد من الحكام المستقلين .

وكان البكوات البالغ عددهم أربعة وعشرون فرداً عدداً كبيراً وإن لم تقتصر أصولهم على الجراكسة ، وإن اقتصر عليهم أكبر منصبين فى المناصب العليا العثمانية وهما أمير الحج وشيخ البلد ، بالإضافة إلى منصب القائم مقام (النائب) ،

والدفتردار (المسئول المالى) ، كما تم تعيين البكوات أيضا كولاة فى مصر العليا (حاكم الصعيد) ، وفى باقى الأقاليم المصرية ، وكان الترقى لرتبة البكوية يستلزم دفع مبلغ ضخم كخدمة للصنجقية وبمرور الوقت بدأ البكوات فى تكوين بناء سلطوى مواز للوالى ومؤسسته العثمانية ، وأتاحت لهم وظائفهم العسكرية : السردار ، أو قائد الوحدات ، وكحراس لقوافل الجزية إلى اسطنبول ، إقامة تحالفات مع عناصر داخل القوات العسكرية العثمانية ، ونظراً لأن البكوات كانوا يأتون من بين أى مؤيدين ، أيًا كان انتماؤهم ، أو مجموعات تملك السيطرة ، فإن طبقة البكوات نفسها كانت انعكاسًا لسيطرة إما القاسمية أو الفقارية أو القصدوغلية مع توالى صعود وهبوط هذه الأقسام للسلطة ، فضلا عن ذلك فإن كون البكوات مؤسسة مرنة ذات عدد قليل من الأنوار المحددة ، فقد أتيح لبعض أفرادها الطموحين انتهاز الفرص أثناء ترقيهم ، سواء داخل البلاط الحاكم أو بين أندادهم .

وكانت أهمية البكوات كأفراد تتعاظم أو تخبو فى ظل الحروب التى تخوضها فرقهم من أجل الرئاسة ، ومع بدء نهاية العصر العثمانى كان يتعين على الوالى العثمانى ، للحفاظ على المظهر الخارجى لنفوذه ، استغلال هذه الصراعات الحزبية . وعلى أية حال ، مع منتصف القرن الثامن عشر فإن بروز على بك فى ١٧٦٣ / ١١٧٦ - ١١٧٧ كان مؤشرًا على إحراز النصر النهائى للبكوات على الولاة ، إذ تولى على بك طرد الوالى العثمانى فى عصره ، وأحكم تابعوه قبضتهم طوال العقود الثلاثة التالية للحكم العثمانى حتى صعود محمد على للحكم .

بلباى (الظاهر سيف الدين بلباى) (حكم ١٤٦٧ / ٨٦٢)

أحد سلاطين المماليك البرجية الذى ترأس فريق الظاهرية المملوكى ، وتولى الحكم لمدة شهرين فى الفترة بين موت خوش قدم وصعود قايتباى قبل أن يحل محله تيموريغا ، وتزعم بعض المصادر أن بلباى كان مصابا بالجنون ، وبعد إقالته أودع السجن فى الإسكندرية .

البلوى (أبو محمد عبد الله بن محمد) (القرن العاشر م / الرابع هـ)

مؤرخ العصر الطولونى فى مصر(٨٦٨ - ٩٠٥ / ٢٥٤ - ٢٩٢) ، وتعد كتابات البلوى من بين أقدم الكتابات التاريخية حول مصر ، ويعتبر تأريخه لابن طولون المصدر الأساسى لهذه الفترة فى مصر ، إلا أن هذا العمل يتضمن أيضا مادة عامة تنطوى على أهمية لتاريخ المنطقة أثناء العصر العباسى ، اعتماداً على الوثائق الرسمية الطولونية ، وبالنسبة للتأريخ المصرى تكمن القيمة الأساسية لأعمال البلوى فى التسجيل الذى يقدمه عن حياة ابن طولون .

البنك الأهلى فى مصر

تأسس فى ١٨٩٨ برأس مال أوروبى وبريطانى ، وكان له دور غير رسمى كبنك مركزى تأكد من القوانين الصادرة فى ١٩٥١ و١٩٥٧ رغم أنه أصدر سندات بنكية وعمل بوصفه مصرف الدولة منذ إنشائه ، وتم تأميمه فى فبراير ١٩٦٠ ، وفى يناير ١٩٦١ انقسم إلى مؤسستين منفصلتين هما : البنك المركزى والبنك الأهلى ، واستحوذ الأخير على البنوك المملوكة فى السابق للأجانب ، واستمر يمارس الأنشطة التجارية للمؤسسة الأم ، بينما اقتصر دور البنك المركزى على الوظائف المعتادة للبنوك المركزية ، وتم تعيين ثروت عكاشة أحد الضباط الأحرار رئيساً له فى ١٩٦٢ ، وبموجب إجراءات إعادة تنظيم القطاع المصرفى فى ١٩٦٤ تولى البنك الأهلى مسئولية إدارة قطاع الاستيراد والتصدير الذى كان النظام يحاول وضعه تحت السيطرة الحازمة .

بنك مصر

تأسس عام ١٩٢٠ على يد مجموعة من رجال الصناعة المصريين بقيادة طلعت حرب ، وكان الهدف منه أن يكون مصدراً لرأس المال اللازم لتطوير الصناعة المصرية ، وصُمم البنك - الذى جلب تمويله من كبار

ملاك الأراضى ورجال الأعمال بالبلاد - لمواجهة البنوك الأجنبية والميل التقليدى لاستثمار الأموال فى الأراضى ، إلا أنه لم يحالفه نجاح كامل فى هذا الاتجاه ، وهذا البنك- الذى أنشئ فى فترة ازدهار أعقبت الحرب العالمية الأولى- كان من المتصور فى أذهان مؤسسيه أن يكون بنكًا مصريًا خالصًا ، قادرًا على تمويل سياسة اقتصادية مستقلة .

ورغم الركود العالمى فى ثلاثينيات القرن العشرين وما استتبعه من نقص فى رأس المال المستثمر ، فإن بنك مصر وسع من أنشطته من خلال التحالف مع رأس المال الأجنبى ، متحررًا فى مسار عمله من الاعتماد على رأس المال الوارد من فوائد الأراضى بمصر ، وبمساعدة البنك تم إنشاء خط الملاحة البحرية ، وشركة فندقية ، وأعمال طباعة ، وخط طيران ، وشركة للسينما ، والأكثر أهمية شركات للغزل والنسيج فى المحلة الكبرى وكفر الدوار ، وفى ثلاثينيات القرن العشرين حظى بنك مصر أيضا بدور اقتصادى هام فى مصر ، وقاد حملة لوضع أسس تشريعية جيدة للصناعة المصرية .

وقبل تأميمه عام ١٩٦٠ كان بنك مصر مؤسسة مهيمنة فى الاقتصاد المصرى من خلال سيطرته على مجموعة من الشركات تتنج أكثر من ٢٥٪ من الأنسجة القطنية ، علاوة على شركات الحديد والصلب وإنتاج البترول وخطوط الطيران الوطنية ، وقد أعطته سياسته فى توفير رأس المال الابتدائى فى مقابل سيطرته الفعالة فى التشغيل والتوحيد وضعا قويا فى القطاع الخاص بمصر.

وبعد تأميم البنك ظلت شركات مصر من الناحية التنظيمية تحت سيطرة مديرى البنك ، الذى بدأ يزداد دور القطاع العام فى تعيينهم بمناصبهم ، واستعاد البنك وظيفته الرئيسية فى توفير رأس المال للتنمية ، خاصة فى التجارة الداخلية وبعض أوجه الائتمان الزراعى .

بنو العسال

أسرة من الأقباط اشتهرت بالعمل فى الإدارة والبحث العلمى ، ذاع صيتها فى الدولة الأيوبية (١٧١ - ١٢٥٠ / ٥٦٧ - ٦٤٨) ، وبالإضافة لحصولها على مواقع عليا فى الجهاز الإدارى للإيوبيين فإن عديداً من أعضاء هذه الأسرة كتبوا على نحو شامل فى كامل مجالات التفسير القبطى واللاهوت وفقه اللغة والشعر ، وتحظى المخطوطات الوفيرة التى خلّفها بنو العسال بتقدير بالغ فى الدراسات القبطية ، وتجدر الإشارة إلى أن بروز هذه العائلة والمكانة التى احتلتها فى الدولة الأيوبية بمصر - فى وقت كانت فيه الأسرة الأيوبية مشتبكة فى قتال عنيف مع الصليبيين المسيحيين فى الخارج وأخيرا داخل مصر نفسها - يدل على استمرار أهمية الأقباط فى إدارة البلاد .

بنو قيس

كبرى قبائل شمال الجزيرة العربية ، وقوة هامة فى توسعات الدولة الإسلامية شمالا التى خرجت من الحجاز وصار لها الهيمنة فى عهد بنى أمية (٦٦١ - ٧٥٠ / ٤١ - ١٣٢) وتم توطينهم فى إمارة الجزيرة (المجاورة لسوريا فى بدايات العصر الأموى) ، وشجعهم الخليفة هشام (٧٢٤ - ٧٤٣ / ١٠٥ - ١٢٥) على الانتقال إلى مصر ، ولعل وراء قرار الخليفة كانت الضغوط السكانية فى الجزيرة والطبيعة المثيرة للنزاع لبنى قيس أنفسهم .

وتم منح الرواتب للمجموعة الأولى المكونة من ٤٠٠ أسرة التى هاجرت إلى مصر إضافة لأراض وإعانات للتوطين من دمشق ومن القاهرة ، وفى النهاية انضم إليهم آخرون من رجال القبيلة ووصل إجمالى عددهم إلى نحو ٣ آلاف أسرة من بنى قيس انتقلوا إلى مصر ليستقروا فى شرق الدلتا ، وهذه القبيلة من أكثر القبائل العربية استقراراً بمصر رغم أن عملية هجرة القبائل للبلاد حدثت فى الماضى واستمرت على مدى قرنين ، خاصة

مع زيادة كثافتهم فى الأراضى الإسلامية بالشرق ، وساعد انتقال هذه القبائل على تسريع عملية التعريب وانتشار الإسلام بمصر من خلال اتصالاتهم والزواج المتبادل مع السكان المحليين .

بهاء الدين زهير (البهاء زهير) (١١٨٦ - ١٢٥٨ / ٥٨١ - ٦٥٦)

من شعراء العرب المشهورين ، ورفيق السلطان الصالح الأيوبى ووزيره ، ولد فى مكة وقدم إلى مصر وهو طفل ، ودخل فى خدمة الصالح ورافقه فى حملاته العسكرية فى سوريا والعراق فى ١٢٣٢ / ٦٢٩ ، وحين تم احتجاز الصالح فى فلسطين ، حسب أوامر أخيه العادل الثانى فى ١٢٣٩ / ٦٣٧ ، بقى الشاعر معه ، وكوفئ على ولائه بتعيينه وزيراً بمجرد أن أصبح الصالح سلطانًا فى العام التالى ، وكان بهاء الدين مع السلطان فى حربه ضد الصليبيين بالمنصورة فى ١٢٤٩ / ٦٤٧ ، وأثناء الفوضى التى تلت وفاة الصالح فى تلك السنة ، ثم نُفى بهاء الدين إلى سوريا ، وحصل على تصريح بالعودة إلى مصر قبل فترة وجيزة من وفاته ، وللآن مازال الباحثون العرب والأوروبيون يقومون بدراسة ديوانه الشعرى .

بهرام (حكم ١١٣٥ - ١١٣٧ / ٥٢٩ - ٥٣١) و (١١٣٩ - ١١٤٠ / ٥٣٣ - ٥٣٥)

وزير الخليفة الفاطمى الحافظ ، وكان مسيحيًا أرمينيًا بالميلاد ، وتولى قيادة قوة أرمينية وخدم كوالٍ على أحد الأقاليم لحين استُدعى ليكون وزيراً للحافظ ثم لابنه الحسن ، وقد أثار استيلاء الحسن على الوزارة تمرداً قاده شقيقه حيدرة ، واغتيل الحسن بعد فترة قصيرة من ذلك ، وحينئذ منح الخليفة بهرام منصب الوزارة ، وهو منصب فى ذلك الحين كان يعنى لمن يتولاه سلطة شبه مطلقة فى مصر ، وأسفرت محاباة بهرام لأبناء بلده الأرمن المسيحيين فى النهاية عن ثورة رضوان عليه ومعه الجيوش الإسلامية ، وفى ١١٣٧ / ٥٣١ أجبر بهرام

على مغادرة القاهرة ، وطلب الحماية من الخليفة ، والتصريح له بالاعتزال فى أحد الأديرة عقب محاولة فاشلة لمقاومة رضوان بالصعيد ، وفى أعقاب سقوط رضوان ، استدعى بهرام للخدمة كمستشار بدون لقب وزير فى عام ١١٣٩ / ٥٣٣ ، وقد مات بعد عام من ذلك .

بيان ٣٠ مارس

صدر هذا البيان فى ٣٠ مارس ١٩٦٨ ، ليؤكد عبد الناصر من خلاله تعهده ببرامجه وسياساته الاشتراكية ، وأذيع عقب موجة من القلاقل الداخلية فى مواجهة الحكم ، وأكد البيان على ضرورة نظام الحزب الواحد بينما وعد بإجراء تعديل وزارى ، وإصلاح الاتحاد الاشتراكى العربى ، وإصدار دستور دائم لمصر بمجرد أن تؤمن نفسها فى مواجهة الإسرائيليين ، وأشار إلى إعادة بناء الاتحاد الاشتراكى والإشراف على انتخابات جديدة ، وإنشاء محكمة عليا، وسن قوانين جديدة توفر حماية أكبر للحريات المدنية ، كما أن البرلمان – مجلس الأمة – سيمنح سلطة على الأجهزة التنفيذية ، وحصل البيان على تأييد كاسح من خلال إجراء استفتاء شعبى فى مايو من ذلك العام ، إلا أن الاضطرابات المناهضة للحكومة تواصلت لتسبب الإزعاج للنظام .

بيبرس الأول البندقدارى : انظر الظاهر ركن الدين

بيبرس المنصورى (توفى فى ١٣٢٥ / ٧٢٥)

مؤرخ لمصر المملوكية ، وكان هو نفسه مملوكا فى خدمة السلطان قلاوون ، وترقى إلى أعلى المناصب فى عهد الناصر محمد بن قلاوون ، وأظهر بيبرس نشاطا وافراً فى خدمة قلاوون ، وتم تعيينه واليا على الكرك ، حيث خدم هناك خمس سنوات قبل أن يقيله السلطان خليل فى ١٢٩١ / ٦٩٠ ، أما الناصر محمد فقد رفع بيبرس إلى أعلى المناصب العسكرية والإدارية فى (١٢٩٤ – ١٢٩٥ / ٦٩٣ – ٦٩٤)، وأقيل عقب سقوط

الناصر محمد ، واستعاد بيبرس صيته أثناء الولاية الثانية لذلك السلطان (١٢٩٩ - ١٣٠٩ / ٦٩٨ - ٧٠٨) حتى أطيح به فى صراع على السلطة داخل البلاط .

لعب بيبرس دوراً مهما فى تمكين الناصر محمد من استعادة عرشه للمرة الثالثة والأخيرة فى ١٣٠٩ / ٧٠٩ ، ومقابل ذلك تم تعيينه القائد الثانى للسلطان ، ومع ذلك تعرض لمحن قاسية ، وأودع السجن لمدة خمس سنوات فى ١٣١٢ / ٧١٢ .

وكتب بيبرس دراسة مطولة عن تطور الإسلام ، وتعبر مجادلاته عن المماليك بطبيعة الحال عن خبرته المباشرة ، شأن ابن خلدون فيما بعد ، كما ألف كتيباً فى التاريخ يركز على المماليك .

السير بيرسى لورين

القنصل العام البريطانى فى مصر والمندوب السامى من أغسطس ١٩٢٩ حتى منتصف ١٩٣٣ ، وقد عينته فى هذا المنصب حكومة العمال التى كانت منتخبة حديثا فى بريطانيا ، وهو الأمر الذى زاد من آمال الوطنيين المصريين فى أن يجدوا أذناً مصغية أكثر تعاطفاً مع قضيتهم من خلاله ، وفى هذا الإطار خاب أملهم فى السير بيرسى ، الذى كان مؤيداً حازما للنزعة الإمبريالية البريطانية ، وتعامل بتعاطف مع حكومة إسماعيل صدقى التى عينها القصر رغم مساندته فى البداية لحكومة الوفد فى العام ١٩٣٠ ، وكان أداؤه لمهامه فى البداية أدنى كثيراً من أداء سابقيه ، رغم أنه بمضى الوقت أصبح أكثر تدخلا فى كافة الأمور ، خاصة فيما يتعلق بما يرى أن حصة بريطانيا تقل فيها فى المجالات الاقتصادية بمصر، ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى حملة مقصودة من كثير من رجال الصناعة بمصر لتنمية وحماية قطاع التصنيع فى الداخل ، وحاول لورين وبريطانيا مواجهة هذه الحملة بتشجيع إقامة المشروعات التعاونية والاستثمارات المباشرة .

منذ بواكير العصور الفرعونية ساعدت الحاجة على التحكم فى التنظيم الزراعى لبلد يعتمد كلية على الرى من إمداداته المائية من الناحية الفعلية على خلق نظام بيروقراطى أصبح من تلقاء ذاته سمة مميزة لمصر مثل الأهرامات، وقد برهن النظام البيروقراطى - الذى تأسس عبر السنين والعقود والقرون والألفيات - على قوة تحمله على نحو لافت للنظر ، وظل صامداً على قيد الحياة أمام الحكام الذين حاولوا تغييره ، وكهدف لها كان للبيروقراطية المصرية دائمًا الهيمنة المركزية المتناهية لمجتمع نهرى فى جمع العوائد والإشراف على الإنتاج الزراعى ، وقد تم تأسيس السيطرة المركزية للبيروقراطية ذاتها من خلال تنظيم الشبكات الأساسية داخل التركيب الإدارى ، وبرغم تقلبات الحروب الأهلية والثورات ، وتغييرات نظم الحكم ، فإنه لم يوجد عائق أساسى للأساليب البيروقراطية ، إلا أن التركيب ظل كما هو ، ليؤكد ذاته ما إن تنتهى الأوبئة أو المجاعات بين السكان ، أو الصراع على السلطة ، ثم يعاد تأسيس السلطة المركزية ، وأصبح الفاتحون العرب لمصر بالتالى ورثة للبيروقراطية ، التى كان تطورها أسبق بكثير من وصولهم للبلاد ، والتى تمكنوا من توجيهها لتحقيق أهدافهم .

وفى أحيان مختلفة ، أثناء العصر الإسلامى ، استطاع بعض رجال الإدارة والأفراد ، أو عائلات إدارية ، أن تبرز وتحقق شهرة ، أو حتى تمارس نفوذًا قريبًا من دوائر السلطة العليا ، وحازت بعض هذه العائلات صيتا ثقافيا وفكريا ، لكن كقاعدة فإن أغلب البيروقراطيين المصريين - مسلمين أو مسيحيين أو يهود - كانوا منفذين لسياسات وضعها الوزراء والحكام الأعلى منهم ، على أن قوة البيروقراطية المصرية هى التى مكنتها من الانتقال إلى الفترة الإسلامية مع تبديلات طفيفة فقط ، وأغلب التغييرات الأساسية التى حدثت كانت على مستوى الأفراد ، مثل تزايد المد الإسلامى ، وإحلال المسلمين تدريجيا محل بعض (إن لم يكن كل) البيروقراطيين

المسيحيين واليهود ، وحلت اللغة العربية بدلا من اليونانية كلغة إدارية لمصر .

وتغيرت العلاقة بين المركز والبيروقراطية مع تغير نظم الحكم ، وقد أثرت درجة السيطرة التي يسعى إليها الحكام كأفراد والتغيرات في السياسة الاقتصادية ، وحالة البلاد ، والوضع الاقتصادي جميعها على حرية البيروقراطية في التصرف ، فعلى سبيل المثال ، أثناء العصر العثماني (١٥١٧ -١٧٩٨ / ٩٢٢ - ١٢١٣) كانت هناك إصلاحات تنظيمية للبيروقراطية ترافقت مع الصراع الطويل للنظام المملوكي البائد لاستعادة السلطة من خلال تلك الوظائف البيروقراطية التي يتولونها أو يسيطرون عليها ، كما أن العثمانيين أنفسهم أثروا على البيروقراطية على نحو شكلي ، بإضافة تحسينات معينة لصلابة نظام يتمتع ببنيان راسخ ، وذلك من خلال أنظمتهم الخاصة في جمع الضرائب ، وتقدير العائد ، وبتركيز سياسي خارج مصر .

وسعى محمد على لإصلاح البيروقراطية ، والعديد من أوجه الحياة المصرية الأخرى في الوقت نفسه ، عن طريق إدخال معايير أعلى للتعليم ، وأساليب إدارية أكثر حداثة ، وصحافة حكومية مطبوعة لتزويد البيروقراطيين بالمعلومات اللازمة حول السياسة والإجراءات ، وفي عهد حفيده إسماعيل انضم عدد متزايد من الأوروبيين إلى البيروقراطية في وظائف إدارية وإشرافية ، خاصة في أعقاب فرض المراقبة الثنائية عام ١٨٧٦ بواسطة فرنسا وبريطانيا العظمى ، وبطبيعة الحال زاد هذا الاتجاه بعد التدخل الرسمي للجيش البريطاني عام ١٨٨٢ ، وهو التدخل الذي قاومه المصريون الوطنيون بسبب النفوذ المتزايد للأوروبيين في الإدارة المصرية وأجهزة الحكم ، وبداية من ١٨٨٣ وحتى ١٩٣٦ خلق هذا الوجود الأوروبي مستوى عاليا من الهيمنة الأوروبية على البيروقراطية ، وفرض تغييرات معينة في عملية صناعة القرار داخل البيروقراطية ، لكن الأكثر أهمية أنه سلب أجيالا عديدة من المصريين الخبرة العملية لإدارة أجهزتهم الإدارية ، وفي ظل البريطانيين كانت الهيئات الوزارية انعكاسا لنظيراتها البريطانية ،

ووضعت المؤسسات الزراعية والأوقاف تحت إشراف وزارات مستقلة بواسطة كتشنر .

ومع تصريح ١٩٢٢ ، والذى بموجبه منحت بريطانيا من جانب واحد لمصر استقلالا محدودا ، وبعد المعاهدة الأنجلو مصرية فى ١٩٣٦ بصفة خاصة ، بدأت البيروقراطية عملية لإعادة التمصير ، وأصبحت هذه النقطة مثار نزاع بين بريطانيا ومصر ، حيث حاولت الأولى الحفاظ على وضع رعاياها وامتيازاتهم، بينما ضغط المصريون من جانبهم من أجل الإحلال محلهم ، ولم تصل القضية إلى حل فى الواقع إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حينما أتاحت الخسائر الطبيعية وحالات التقاعد لرجال الإدارة الإنجليز السابقين أن يحل محلهم المصريون .

وحتى قبل ثورة ١٩٥٢ استوعبت البيروقراطية المصرية قدراً كبيراً فى وظائفها من الشباب المتعلمين بالبلاد ، غير أن البيروقراطية غدت فى ذاتها قوة سياسية فى الفترة التالية للثورة ، إذ أصبحت مسئولة عن تنفيذ الخطط والسياسات الاقتصادية لنظام الحكم ، وتضخمت البيروقراطية ووسعت من دورها بتوظيف آلاف الخريجين من الجامعات المصرية بعد أن وعد النظام الناصرى هؤلاء الخريجيين بالوظائف الحكومية ، وقدمت لأفراد كثيرين الفرصة لبناء أساس للنفوذ خارج الأجنحة التنفيذية والعسكرية لنظام الحكم ، وبحلول ستينيات القرن العشرين باتت البيروقراطية الثقل المدنى المقابل للعسكرية ، رغم أن العسكريين كان لهم العديد من ممثليهم الموزعين فى المستويات العليا للبيروقراطية .

وقام جمال عبد الناصر بتقسيم البيروقراطية إلى قطاعات وظيفية ليحول دون تراكم السلطات على نحو هائل فى أى قطاع أو مستوى بعينه ، وبينما لم يحظ هذا التقسيم دائمًا بالنجاح فى تحقيق هذه المهمة ، فقد خدمت البيروقراطية ، فضلا عن تنازع الاختصاصات الحادة التى كانت تحدث أحيانا بين مختلف الوزارات ، فى كبح جماح هذه النوعية من الأفعال ، وأصبحت معايير الاستمرار فى الجهاز البيروقراطى فى فترة ما بعد الثورة رهنا بالولاء ، وليس الكفاءة ، أما الهيئات الحكومية التى لم تكن تعتمد على ذوى النفوذ ، مثل هيئة قناة

السويس ، فقد تم إبعادها تمامًا عن الجهاز البيروقراطى ، وكانت الإصلاحات التى أدخلت إلى الأجهزة البيروقراطية فى أوائل ستينيات القرن العشرين ، مع ارتفاع رواتبها ومستوياتها الوظيفية المنظمة عائقًا أكثر منها عاملا مساعدا فى تحسين كفاءة البيروقراطية .

وساعدت وعود نظام الحكم الناصرى بتوفير وظيفة لكل خريج بالجامعة على ازدياد عدد العاملين بالجهاز البيروقراطى إلى نحو مليون موظف فى أوائل سبعينيات القرن العشرين . وغادر بعض هؤلاء البيروقراطيين البلاد رسميًا فى البلاد المستقدمة للعمالة فى الخليج العربى وليبيا ، مما خفف مؤقتا من الضغوط على سوق التوظف فى البلد الأم ، إلا أن السادات جدد تعهد نظام حكمه عام ١٩٧٩ بزيادة الوظائف العامة للخريجين وهو ما أنذر بمزيد من التوسع فى القطاع البيروقراطى .

ولقد ذاع توجيه النقد للبيروقراطية خاصة فيما يتعلق بكفاءتها فى شركات القطاع العام وذلك عقب سياسات الانفتاح التى أعلنها السادات فى ١٩٧٤ ، واجتذبت مقالات الصحف المطولة فى تلك الفترة وفيما بعدها اهتمامًا شعبيا ورسميًا للأبعاد الكاملة للمشاكل التى تعانى منها أجهزة البيروقراطية المصرية، ومع بداية سياسة الانفتاح والتزامها بالرأسمالية الحرة تولدت أيضا ضغوط معينة على الجهاز البيروقراطى لزيادة معدلات كفاءته وأدائه ، ورغم التغيرات التى شملت الاقتصاد فى السنوات الأخيرة فإن البيروقراطية مازالت الشكل المفضل للتوظف بالنسبة للكثير من الشبان المصريين ، بما تمثله من وظيفة مضمونة (رغم انخفاض الرواتب) مع مزايا التأمين الاجتماعى غير المتاح للعديد من المصريين الآخرين.

بيكر : انظر صمويل هوايت بيكر .

التحديث الإسلامى / الإصلاح الإسلامى

يعد واحدا من حركتين فلسفيتين أساسيتين فى الإسلام الحديث ، فالتحديث الإسلامى شأن الإحياء الإسلامى قد اشتق من أعمال الشيخ محمد عبده ، وأصحاب هذا الاتجاه يسيرون على طريق أفكار محمد عبده التى تسعى للتوفيق بين تعاليم الإسلام والتطورات التكنولوجية والعلمية والسياسة والفلسفية فى الغرب ، ويناقش مفكرو ومؤلفو هذه المدرسة التغيرات التى حدثت فى الدين والأنماط الثقافية للمجتمع الإسلامى المصرى فى عدة مجالات مثل وضع المرأة ودورها ، وقوانين الأسرة ، والتخطيط الاجتماعى بالإضافة إلى رؤية تشريعية أكثر تيسيراً للإسلام تستجيب للمتغيرات فى مجتمع متطور ، وتتباين مواقفهم لحد كبير تجاه القيم الغربية أو الأوروبية من خلال الحركة ، ويمكن عموما ، مع هذا ملاحظة أن كثيرا من أصحاب هذه الاتجاه يسعون لإسلام أقوى وأكثر انفتاحا قادراً على الازدهار فى عالم تزدهر فيه القيم الغربية ، لذلك على حين أن بعض مفكرى هذه المدرسة قد تأثروا بقوة بالفلسفة الإنسانية الغربية فإن بعض الكتاب فى الماضى والحاضر يؤسسون جدالهم عن الإصلاح على قوة الإسلام ذاته، إذ يشعرون بأن الإسلام ، مجردا من الممارسات الاجتماعية والثقافية السابقة عليه أو غير الإسلامية التى تراكمت عليه على مر القرون ، نظام للعقائد أكثر مرونة بكثير مما هو حادث فى الوقت الحالى .

كما يبحث كثيرمن دعاة التحديث عن وسائل تجعل الإسلام متوافقاً مع التطورات الثقافية والعلمية فى الغرب أو مع احتياجات المجتمعات النامية ، على أن الموقف المتطور لدعاة التحديث تجاه التنمية والإصلاح الاجتماعى يتوافق تماما مع النزعة العلمانية المعتدلة لدى الحكومات المصرية السابقة ، لكن رغم كل شئ فإن حركة التحديث

الإسلامى ما زالت حركة لا تلقى جاذبيتها إلا قبولا محدودا بين عامة المسلمين المصريين مقارنة بحركة الإحياء الإسلامى ، ويؤثر رفض البعض داخل المجتمع الدينى فى مصر للتحديث الإسلامى على التوجهات الشعبية ، وتعرض كتاب من أمثال قاسم أمين وطه حسين وعلى عبد الرازق لإدانة السلطات الدينية بسبب كتاباتهم ، رغم أن هذه الكتابات عادة ما تحظى بقبول أكثر فيما بعد ، ومن بين دعاة التحديث فى الوقت الحالى خالد محمد خالد الذى حاز جمهوراً واسعاً فى ستينيات القرن ٢٠ .

التحفظات الأربعة

هى أربعة مجالات للعمل احتفظت الحكومة البريطانية لنفسها بالتصرف فيها عندما منحت مصر الاستقلال بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وهذه النقاط تفرض القيود بوضوح على حرية الحكومة المصرية فى العمل بالمجالات التالية : (١) أمن المواصلات الملكية البريطانية فى مصر ، (٢) الدفاع عن مصر ضد أى عدوان مباشر أو غير مباشر ، (٣) حماية المصالح الأجنبية والأقليات بالبلاد ، (٤) السودان ، على أن تقدير الوطنيين بأن هذه النقاط المعلقة تفرض قيداً شديدا على استقلال مصر أدى بهم للمطالبة بإعادة التفاوض حولها فى الفترة التى تم فيها الإعلان عن هذا التصريح ، والمجالات الثلاث الأولى جرى تغطيتها عمومًا فى ظل المعاهدة الأنجلو - مصرية لعام ١٩٣٦ وجرى تحسينها ، مع أن مسألة السودان ظلت قضية معلقة بين مصر وبريطانيا حتى إبرام اتفاقية السودان الأنجلو مصرية فى عام ١٩٥٣ .

التستارى(حسن بن إبراهيم بن سهل التسترى) (حكم ١٠٤٥ - ١٠٤٧ / ٤٣٧ - ٤٣٩)

وزير أثناء عهد الخليفة الفاطمى المستنصر ، وشارك فى حكم مصر ، واقتسم حكم البلاد مع أم الخليفة ، إذ كان عبدا سابقًا امتلكه الخليفة ، وكان من رجال المال اليهود الفرس وتحول إلى الإسلام ، إلا أن العداء الشديد له من رجال القصر أدى إلى قتله .

تشارلز جوردون (١٨٣٣ - ١٨٨٥)

الحاكم العام للسودان من ١٨٧٧ إلى ١٨٨٠ أثناء فترة الخديو إسماعيل والخديو توفيق ، واختارته الحكومة البريطانية لقيادة جلاء القوات المهدية من السودان فى ١٨٨٤ ، وقد أدت نشاطات القوات المهدية فى السودان إلى استحالة استمرار الوجود البريطانى أو المصرى هناك رغم أن قرار بريطانيا الخاص بسحب القوات المصرية لم يكن مقبولا تماما داخل الحكومة المصرية ، التى كانت السودان ولاية تابعة لها ، وعلى خلاف تعليماتها استولى جوردون على الخرطوم فى انتظار التعزيزات العسكرية التى لم تصل فِى موعدها ، ولقى جوردون وقواته حتفهم قتلى أثناء هجوم المدنيين على الخرطوم فى يناير ١٨٨٥ ، على أن الأحداث التى أحاطت بالأيام الأخيرة لجوردون فى العاصمة السودانية ، والمذبحة التى حدثت لقواته العسكرية وشخصيته الأقرب للتوهج وسجله العسكرى أصبحت من الموضوعات المحببة للقراء فى الصحافة البريطانية ، وبالتأكيد لعبت دوراً معيناً فى صياغة الأعمال البريطانية فيما بعد بالولاية ، والتى استعيدت من قوات الحركة المهدية فى ١٨٩٦ - ١٨٩٨ .

تصريح ١٩٢٢ (إعلان من جانب واحد باستقلال مصر)

فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أعلنت بريطانيا من جانب واحد انتهاء الحماية البريطانية على مصر وأن مصر أصبحت دولة مستقلة رسميًا باستثناء أربعة مجالات تتولاها بريطانيا هى : العلاقات الخارجية ، والاتصالات ، والجيش ، والسودان.

وتبع صدور التصريح فترة من المفاوضات غير الحاسمة بين بريطانيا وعدة حكومات مصرية ولم يستطع عدلى باشا رئيس وزراء مصر أن يضمن إبرام اتفاقية مع بريطانيا حول وضع مصر بخصوص مسائل الحماية ودورها المستقبلى فى السودان ، وتمكن عدلى وبعض الوطنيين المعتدلين من إقناع اللنبى المندوب السامى البريطانى بالموافقة على ضمان المسألة الأكثر عمومية وهى استقلال مصر ، وهدد اللنبى بالاستقالة وهو ما حدا بطرح مسألة استقلال مصر للنقاش العام ، ولم تكن حكومة جورج لويد ترغب فى إنهاء الحماية التى بدأت منذ اندلاع الحرب العالمية الأولى ، غير أن تلك الأفعال أسفرت عن رد فعل رسمى سريع : فقد صدر التصريح بعد أسبوعين من ذلك.

وهذا التصريح ، الذى استجاب للمطالب الفورية للوطنيين بإنهاء الحماية لم يكن مرضيا بدرجة كبيرة فى فقرة « النقاط المؤجلة » ، والتى قيدت الحريات الوطنية لمصر لحد كبير إذ أنها تقدم حلا وسطا بائسا لاستقلالها ، وقبل نهاية العشرينيات مارست الدوائر الوطنية المصرية ضغوطا على البريطانيين لإعادة المفاوضات حول العلاقات بين البلدين ، والتى انعقدت فى النهاية عام ١٩٣٦ لتتمخض عن المعاهدة الأنجلو مصرية .

التصنيع

انطلقت بداية التنمية الصناعية الحديثة فى مصرمع عصر محمد على ، رغم وفرة الصناع المهرة بالبلاد قبل ذلك الحين ، وجاء جانب من القوة الدافعة للتصنيع من الحاجة لتزويد الجيش بالمعدات الأساسية ،

خاصة أثناء توسعه الهائل فى عشرينيات وثلاثينيات القرن ١٩ ؛ لذلك تركزت مشروعات محمد على المبكرة على إنتاج المعدات العسكرية التى تأثرت بشدة بتخفيض حجم جيشه بفرمانات السلطان العثمانى فى ١٨٤١ ، بغض النظر عن هذا ، على أية حال ، فقد كانت مصر ما تزال تفتقر إلى البنية الأساسية لتشرع فى التصنيع واسع النطاق ، وقد أولى خلفاؤه اهتماما كبيرا بمشروعات تحسين وسائل المواصلات الداخلية مثل السكك الحديدية والنقل المائى ، غير أن محاولات الخديو إسماعيل فى إحياء بعض خطط التصنيع هذه لم تحقق نجاحا كبيراً .

وقد حدث تطور لمشاريع تشغيل السلع الأولية ، مثل الدخان والقطن قبل الحرب العالمية الأولى ، ومن حسن حظ مصر أنها تمتلك فى مدنها عدداً كبيرا من الحرفيين المهرة وشبه المهرة والذين يمكن أن تقوم على أكتافهم تنمية صناعية . وتوسعت إمكانيات القوى العاملة نتيجة التدفق المتنامى من سكان الريف إلى المدن .

ومع الوضع فى الاعتبار وفرة القوى العاملة والمواد الخام ، كان المقصود من تأسيس بنك مصر فى ١٩٢٠ استخدام هذين العاملين بالإضافة إلى رأس المال المصرى لإنشاء صناعات يمتلكها مصريون ويديرونها ، ومساعدة البلاد على إجراء التحول اللازم من اعتمادها الملحوظ على الزراعة ، ومع هذا ، جاءت البداية بطيئة ، نظر لأن بنك مصر لم يحرز نجاحاً كبيراً فى جذب رؤوس الأموال من الطبقات مالكة الأراضى الزراعية ، وفى النهاية ، بمساعدات من الداخل والخارج ، بدأ البنك برنامجا للتنمية الصناعية انطلق فعليا فى ثلاثينيات القرن ٢٠ ، وبين عام ١٩٣٨ وعام ١٩٥١ ارتفع الإنتاج الصناعى فى مصر بنسبة ١٣٨٪ ، وبالوضع فى الحسبان انخفاض قاعدة البدء ، على أية حال ، ففى وقت قيام الثورة كان يسهم بنسبة ١٥٪ فقط من إجمالى الناتج القومى ويوظف ١٠٪ فقط من قوة العمل ، ومع ذلك ، كان من الواضح تماماً أن لدى القطاع الصناعى فى مصر إمكانيات هائلة للتوسع ، سواء على صعيد الإنتاج أو للحد من مشكلة البطالة المتنامية بين السكان .

وبعد ثورة ١٩٥٢، وضع مجلس قيادة الثورة ومستشاروه الاقتصاديون التصنيع كهدف بوصفه ضرورة أساسية لخلق فرص العمل لمواجهة النمو السريع للسكان في مصر ، على أن التخطيط الشامل انطوى على أخطاء ، على سبيل المثال : أضاعت مصر احتياطياتها الثمينة من رأس المال الأجنبي (المفرج عنها بموجب اتفاقية الأرصدة الاسترلينية مع إنجلترا) في مشروعات ضعيفة العائد ، وقدم الاتحاد السوفيتي رؤوس الأموال في ١٩٥٨ لخطط التصنيع في مصر ، وساعد في تصميم وإنشاء مجمع الحديد والصلب في حلوان وكان المستهدف من السد العالي - بإمكانياته على توليد طاقة كهرومائية هائلة - المساعدة في دفع عجلة التنمية الصناعية .

وقبل ١٩٦١ كان من المؤمول أن يتدفق جزء من رأس المال الخاص في مصر إلى عملية التصنيع والاستثمار في التنمية الصناعية ، واتضح أن هذا الأمل أكثر تفاؤلاً من الواقع مثل برامج بنك مصر في عشرينيات القرن ٢٠ لجذب رأس مال القطاع الخاص إلى خططه التنموية ، وجاء رد فعل عبد الناصر بتأميم الكثير من الشركات والمصالح الخاصة الكبرى في عام ١٩٦١، وفي العام التالي أمم باقي الصناعات المصرية ، على أن الجمع بين هذه التأميمات - مع انتقال النظام إلى النظام الاشتراكي السياسي - أوجد ترابطًا سيئ الحظ بين التصنيع والوضع السياسي بدلاً من خلق معايير اقتصادية للنجاح والأداء ، وبموجب ميثاق العمل الوطني في ١٩٦٢ تم إنشاء ٩ مؤسسات للإشراف على نشاطات الشركات المؤممة ، في إطار الخطط الخمسية والعشرية ، ولم يستكمل سوى عدد محدود من هذه الخطط البرنامج المستهدف لأنها غالبًا لم تكن تواكب السعة الإنتاجية للصناعة وتعين سحبها ، وهكذا أفضى التوجه السياسي والمعايير الطموحة بإفراط الموضوعة للقطاع الصناعي إلى تكرار الإخفاق في تحقيق المتوقع من الخطط المستهدفة وما حدث في الواقع .

ومع أن توظيف القائمين على إدارة صناعات القطاع العام في مصر تم على أسس تتعلق بالمهارات والكفاءات التكنولوجية ، إلا أن ذلك

لم يخلصهم من السيطرة البيروقراطية أو الآراء السياسية فى تولى المنصب أو إحراز النجاح، ويمرور الوقت نجم عن التسرب التدريجى للبيروقراطيين إلى إدارة الصناعة الوطنية مالم يمكن تجنبه ، من التوجهات البيروقراطية بشأن الخطوات والإجراءات الشكلية على حساب الكفاءة والإنتاج ، وحاول عبد الناصر سياسيا وإيديولوجيا تصحيح هذا الوضع فى مؤتمر الإنتاج ، الذى انعقد فى مارس ١٩٦٧ ، وأجاب عن بعض الانتقادات السياسية التى وجهها البيروقراطيون ضد القائمين على إدارة القطاع الصناعى ، وبذلت الوعود فى ذلك الحين بتطبيق سياسة لامركزية أوسع فى مجال اتخاذ القرارات الصناعية ، وكما فى محاولات سابقة ، ظلت الوعود كما هى دون تنفيذ لحد كبير ، واستمرت مشاكل الإنتاجية والاستثمارات المناسبة عائقا أمام القطاع العام .

وفى سياق إلغاء تخطيط الحياة الاقتصادية بمصر الذى استؤنف فى ١٩٧٤ على يد الرئيس أنور السادات ، بدأ من جديد مرة أخرى تشجيع الاستثمار الخاص ، وبالذات الاستثمار الأجنبى ، فى عمليات التصنيع بمصر ومع ذلك فإن ورود صناعات وواردات القطاع الخاص – منذ الإعلان عن سياسة الانفتاح الاقتصادى – أثر على نحو سيء فى الصناعات المحلية بمصر ، التى لا تستطيع الصمود أمام المنافسة فى التجهيز ، والنوعية ، وأحيانا الأسعار ، ومن المتوقع أن تؤثر الأجور العالية التى يدفعها القطاع الخاص الجديد والمتنامى ، خاصة الشركات الأجنبية ، سلبيا على توظيف العاملين فى صناعات الدولة ، وتشير التصورات المتعلقة بالخطط الحالية عن صناعات القطاع العام ، الذى يعمل به ٥٠٪ من عمال الصناعة المصريين البالغ عددهم ١,٤ مليون عامل ، إلى أنه سيبقى مسيطرا على بعض المجالات الهامة والأساسية ، علي أن يتولى القطاع الصناعى الخاص (به ٣٥ ٪ من قوة العمل) نصيبا أكبر من أى وقت مضى من باقى قطاعات الاقتصاد الأخرى ، وفى ظل الخطة الخمسية الأخيرة سيتلقى القطاع العام الصناعى ٩٪ فقط من الاستثمارات الحكومية .

وبالإضافة إلى القطاعين الخاص والعام ، فإن مصر بها قطاع هائل لأقصى حد غير رسمي من صناعات خفيفة صغيرة الحجم ما زالت تعمل حتى هذا اليوم بنفس الطريقة التي كانت عليها في أزمنة ماضية ، وتقدمت الحكومة بوعود لدعم المنشآت الصغيرة باستثمارات على مستوى عال ، غير أن إحياء الصناعات صغيرة الحجم في مصر ربما يتأثر على المدى البعيد بواردات أرخص ذات مستوى مرتفع تتمكن من منافستها في الأسواق المحلية ، وفي نفس الوقت ، فإن القطاع غير الرسمي يواصل العمل لأداء دوره التقليدي في توفير مجموعة من العمال المهرة وغير المهرة للتنمية الصناعية في مصر ، علاوة على تقديم سلع مصنعة محليا رخيصة الثمن حتى يستطيع معظم المصريين تحمل أسعارها .

التعليم

قبل عصر محمد على (١٨٠٥ - ١٨٤٨) كان التعليم بالنسبة لأغلب الطلاب في مصر يجرى في المدارس الدينية ، إذ كان يتم التركيز على حفظ القرآن ودراسة الأحاديث النبوية وسنة النبي محمد ، واقتصر تعليم الفتيات على بنات طبقات المجتمع القادرة على دفع أجور معلمين خصوصيين ، وهو أمر لم يكن شائعا على أية حال ، أما التعليم العسكري فكان خاضعا لإشراف المماليك ومقصورا على أبنائهم ، وكان التعليم العالي في الدراسات الدينية متاحا في الأزهر ، الذي تأسس أثناء الدولة الفاطمية ، وأصبح مؤسسة كبرى لتعليم دارسي الدين وجميع الطلاب من كل أرجاء العالم الإسلامي .

وأسس محمد على ديوانا خاصا لاستشارته في أمور التعليم عام ١٨٣٦ ، وأدخل في وقت مبكر تدريبا علمانيا للمجندين والضباط في الجيش حسب القواعد الأوروبية ، كما أرسل الطلاب المصريين إلى أوروبا لدراسة اللغات والفنون والعلوم ، وتم تشجيع ترجمة الكتب الهامة إلى العربية بقوة على المستوى الرسمي ، وتطور فصل التعليم العام عن التعليم الديني في مصر وغيرها من البلدان الإسلامية في نفس الوقت

تقريبا ، وأنشئت كليات لدراسة الطب والعلوم وانتظم العمل بهـا فى أربعينيات القرن ١٩ ، وشهد عصرا سعيد (١٨٥٤ – ١٨٦٣) وإسماعيل (١٨٦٣ – ١٨٧٩) وصول كثير من الأوروبيين إلى مصر جلبوا معهم مدارس أوروبية ومدرسين أوروبيين ، وقدمت هذه المدارس – التى كانت أحيانا تحت إدارة وتوجيه الهيئات الدينية المسيحية – تعليما علمانيا متميزا للتلاميذ المصريين . وبحلول عام ١٩١٤، وفى وقت كانت ما تزال فيه أعداد الطلاب المقيدين بالمدارس منخفضة ، أصبح بهذه المدارس ٤٨ ألف تلميذ ، استمر أغلبهم ليشغلوا مواقع هامة فى الوظائف الحكومية ، وبنيت مدارس عليا لتخريج المدرسين (١٨٨٠) ، والمحامين (١٨٨٦) ، وبعد ذلك اندمجت فى النظام الجامعى ، وبذل على مبارك ورفاعة الطهطاوى نشاطا ملحوظا فى تطوير التعليم بمصر .

وافتتحت مدرستان نوعيتان هما دار العلوم ، ومدرسة القضاء الشرعى عام ١٨٧٢، وعام ١٩٠٧ على الترتيب ، لتخريج مدرسى اللغة العربية ورجال للوظائف الشرعية ، وأصبح الأزهر نفسه هدفا لحملة قادها الشيخ محمد عبده من أجل تطوير مناهجه الدراسية وطرق التعليم به لتواكب الاحتياجات العصرية، وبرغم مقاومة هيئة التدريس العليا ذات الاتجاه المحافظ فإن الجامعة بدأت حثيثا عملية الإصلاحات مع بداية القرن ٢٠ ، وحققت درجات من الإصلاح فى هذه المؤسسة .

على أن موقف الإنجليز من التعليم فى مصر أثناء فترة هيمنتهم على البلاد (١٨٨٣ – ١٩٢٢) ووجه بانتقادات تتعلق بإهمالهم لكل مستويات التعليم عدا التعليم الأولى ، الذين عملوا على تحسينه وانتشاره ، وينطبق هذا النقد على نحو خاص على اللورد كرومر الذى عارض أثناء فترة توليه منصبه بإصرار إنشاء جامعة وطنية ، وأحس كثير من المصريين أن هيئات التدريس التى توظفها إدارات وزارة المعارف وإنجلترا لايناسبون العمل كمدرسين فى حالة مصر ، وتزايدت حدة النزاعات داخل الوزارة بين العاملين بالإدارة من الإنجليز والمصريين (ونادرا ما حلت لصالح المصريين) حول نوع التعليم ومناهجه على مر

السنين ، واجتذبت الوزارة عددا من الشباب المصريين ذوى الكفاءة العالية ، إلا أن الكثيرين منهم ظلوا ينتظرون حتى أتاح لهم تمصير الجهاز الإدارى فى عشرينيات وثلاثينيات القرن ٢٠ اعتلاء مستويات إدارية ظلوا محرومين من توليها طويلا نظرا لوجود عدد كبير من العاملين الأوروبيين بالمستويات الإدارية المختلفة.

وفى عام ١٩٠٦ بدأت حملة اكتتاب لإنشاء جامعة أهلية مصرية ، وحظيت بدعم كبير من الأسرة المالكة ، وافتتحت جامعة الملك فؤاد فى ١٩٢٥ بدمج الجامعة الأهلية مع كليات الحقوق والطب والهندسة المنشأة فى وقت سابق بالقاهرة ، وتأسست عدة جامعات أخرى قبل ثورة ١٩٥٢ فى الإسكندرية (١٩٤٢) ، عين شمس (١٩٥٠) ، ورغم أن نظام التعليم قد تحسن فى الفترة من ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢ ، إلا أن قدراته كانت ماتزال بعيدة عن توفير التعليم لجمهور واسع من السكان ، فالطلاب الذين يملكون المقدرة يُرسلون إلى المدارس فى القاهرة أو الإسكندرية أو المدن الكبرى ، وهو ماقصر المستويات العليا من المدارس على قطاعات المجتمع القادرة ماديًا ، وغير ذلك (كما حدث لكثير من الطلاب فى ثلاثينيات وأربعينيات القرن ٢٠ ، بما فيهم بعض الضباط الأحرار) كان على الطالب أن يبذل جهوداً مضاعفة ليجد حلا للعقبات المادية .

وبعد الثورة بدأ التوسع فى إنشاء المدارس لتستوعب جميع الأطفال بين ٦ و ١٢ سنة ، وللدراسة بعد المرحلة الابتدائية أنشئت مدارس فنية متوسطة فى الزراعة والتجارة والتدريب المهنى ، وتعين أن يكون الانتقال إلى المدارس الإعدادية نظام ٤ سنوات من خلال الامتحانات ، ويتاح للطلاب الناجحين فى المدارس الإعدادية دخول المدرسة الثانوية نظام ٣ سنوات ، وفى نهاية تلك الدراسة يؤدى الطلاب امتحان الثانوية العامة الذى يحدد من يستحق مكانًا فى إحدى الجامعات الوطنية .

وحاليًا توجد ٢٠ جامعة ، بما فيها جامعة الأزهر ، تضم عدداً من الطلاب يصل أحيانًا إلى عشرات الألوف ، ونظراً لأن الحصول على

درجة جامعية أمر أساسى للتوظف فى الجهاز الإدارى الحكومى (تمنح وظيفة حكومية لكل خريج جامعى) ، فإن المنافسة على شغل مكان بالجامعة على أشدها (وكذلك المطالبة بزيادة أعداد المقبولين بها) ، وبالتالى فإن المحاضرات التى تضم بين ألفين إلى ٣ آلاف طالب ، حتى فى الطب ، ليست أمرًا مستغربًا رغم الانتقادات الموجهة إلى مدى كفاءة الطلاب الذين ينجحون من خلال نظام كهذا ، وأثارت الجهود الرامية إلى تقليص أعدادالطلاب خلافات بلغت أحيانًا حد اندلاع المظاهرات ، كما حدث فى مارس ١٩٦٨ .

ويتخرج من الجامعات المصرية آلاف المدرسين والأطباء الذين يعملون فى الدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول (أوابك) المستوردة للعمالة ، وأحيانًا مايشكلون ببعض هذه الدول أغلبية بين من يشتغلون بالتدريس ، وبلاشك فإن انخراط هذا العدد الكبير من السكان فى التعليم العالى يعود بالفائدة على البلاد فى صورة التحويلات المالية المرسلة من هؤلاء العاملين ، وفى نفس الوقت فإن العقبات التى تواجه تطبيق القانون الخاص بالتعليم الإلزامى فى المناطق الريفية بمصر أوصلت نسبة الأمية لما يقل قليلاً عن ٦٠٪ ، وربما تكون الأمية المهنية أعلى من ذلك ، وفى حقيقة الأمر فإنه فى مجال التعليم الجماهيرى ، تبرهن برامج تعليم الكبار ، خاصة تلك التى تقدم لمن قدموا حديثًا من المناطق الريفية إلى القاهرة والمدن الأخرى ، أنها أكثر فاعلية فى تقليص نسبة الأمية عما كان يحدث فى الماضى فى التأكيد على التعليم الأولى الريفى ، وتشير التقديرات من واقع سجلات الطلاب المقيدين بها فى أواخر سبعينيات القرن ٢٠ أنها تضم ٧٠٪ ممن هم فى سن التعليم الابتدائى و٤٠٪ فى سن التعليم الثانوى ، رغم أن الأعداد الحقيقية المنتظمة فى التعليم ربما تنخفض عن ذلك كثيراً ، وكذلك الأعداد التى تستكمل تعليمها .

تقرير بعثة بتلر

فى عام ١٩٣١ طلبت حكومة صدقى من منظمة العمل الدولية ILO أن تفحص أحوال العمال فى مصر ، وفى عام ١٩٣٢ نشرت نتائج الدراسة التى أعدها المفتش هارولد بتلر ، وهى أول دراسة منهجية لوضع العمال فى مصر - تناولت: العمال الموسميين فى قطاع الزراعة ، والهجرة من الريف إلى المدينة ، وعمالة الأطفال ، كما فحص التقرير: البطالة ، والمشاكل الناجمة عن الهجرة للمدن ، وقدم وصفات لأحوال العمال فى مختلف القطاعات الاقتصادية ، وقدم بتلر عدداً من التوصيات من أجل تشريع وقائى شامل ، وفى عام ١٩٣٣ تمت الموافقة على أول تشريع عام للعمال ، وتلاه فى ١٩٣٦ صدور تشريع بتعويض غير إجبارى للعمال ، ولم يصدر تشريع بتعويض إجبارى للعاملين حتى عام ١٩٤٢ ، وذلك فى ظل حكومة الوفد برئاسة النحاس .

التنظيمات (الإصلاحات التشريعية)

مصطلح ينطبق على مجموعة القوانين العثمانية المعدلة ، وتم تطبيق النسخة الثانية منها مع إضافة تعديلات فى الشهور الأولى لولاية سعيد باشا فى ١٨٥٤ ، وقد اعترضت الحكومة المصرية على إدخال مجموعة القوانين العثمانية الأولى المعدلة (خط شريف كولخانة لعام ١٨٣٩) رغم الفرمان الصادر فى ١٨٤١ من السلطان بتطبيقها ، وقد واصل محمد على إصدار القوانين فى ١٨٤٤ والمشتملة على مجموعة مواد عامة لمتابعة القضايا الجنائية المعروفة باسم مجموعة قوانين عباس (خليفة محمد على) .

وفى ١٨٥١ أصدر العثمانيون مجموعة قوانين جديدة أكثر شمولاً ، وسرعان ما أثار المصريون اعتراضات على بعض موادها فى عديد من المجالات ، وبشكل خاص على المادة التى تحرم الوالى المصرى من حق الفصل

بشكل نهائى فى قضايا الإعدام ، باعتبار أنها تضعف من القبضة الحازمة للوالى والمطلوبة لإقرار النظام فى المناطق الريفية والقبلية ، ورأوا أن بعض العقوبات العثمانية مخففة جداً ، كما لم تتناول التنظيمات الجرائم الشائعة فى مجتمع زراعى قوى مثل مصر ، وفى النوبة ووجه تطبيق مؤسسات للإشراف على التشريع العثمانى بالمقاومة ، فلم يكن الوالى ليقبل الحلول الوسط فيما يتعلق باستقلاله ، وتم إرسال وفد للتفاوض إلى اسطنبول فى مايو ١٨٥١ ، وبحلول مايو ١٨٥٢ تم حل جميع القضايا وحصل عباس على حقوق نهائية فيما يتعلق بمجالات الإعدام لمدة ٧ سنوات فى مقابل زيادة الجزية المفروضة على مصر بمقدار ٣٠ ألف جنيه سنوياً .

ورغم طول فترة المفاوضات والتنازلات التى قدمها الباب العالى فإن القانون العثمانى لم يطبق حتى عهد سعيد (خليفة عباس) (١٨٥٤ - ١٨٦٣) ، واحتوت التنظيمات الجديدة على معظم العقوبات المخففة للتنظيمات العثمانية الأصلية التى لم يتم التفاوض بشأنها ، إلا أنه فى الممارسة لم توضع فى الاعتبار لحد كبير لصالح عقوبات أشد فى مجموعة قوانين عباس .

وظلت هذه التنظيمات سارية بمصر حتى صعود إسماعيل للعرش فى ١٨٦٣ ، رغم تبنى الباب العالى فى ١٨٥٨ لتنظيمات جديدة صيغت على غرار القانون الفرنسى " نابليون " ،فأحال إسماعيل الأمر لواحد من وزرائه وهو نوبار ليبدأ سلسلة من الإصلاحات التشريعية والعلاقات الدبلوماسية فى مسعى منه لإنشاء نظام قضائى بمصر تكون له سلطة محاكمة الأجانب عن الجرائم التى يقترفونها بالبلاد ، وأنشئت المحاكم المختلطة فى ظل قانون جنائى ومدنى معدل أنفق ست سنوات فى إعداده وبدأ تطبيقه بعد عامين آخرين فى ١٨٧٥ ، وجاءت النسخة المصرية أكثر شمولاً ، حيث اتخذت القانون العثمانى لعام ١٨٥٨ فى معظمه نموذجًا لها ، ففى مرجعياته تكون السلطة للدولة وليس للسلطان العثمانى وهو مايعكس الوضع المستقل تقريباً لإسماعيل منذ ١٨٦٧ ، كما انفصل القانون المصرى عن الشريعة التقليدية فى البلاد الإسلامية ، وحل محلها قانون

وضعى لبعض الجرائم ، وتم تعديل هذا القانون عقب الاحتلال البريطانى لمصر فى ١٨٨٢ ما إن توسعت نظم المحاكم القائمة : المختلطة ، والقنصلية ، والمدنية ، والشرعية ، وتم تطبيق قانون مدنى .

توران شاه (حكم ١٢٤٩ - ١٢٥٠ / ٦٤٧ - ٦٤٨)

آخر خلفاء الدولة الأيوبية بمصر ، وهو ابن الصالح أيوب ، وفى غضون السنوات العشر السابقة على ولايته قاد العديد من الحملات العسكرية وخدم نيابة عن أبيه واليا على فلسطين وسوريا والعراق ، وكان فى حملة بالعراق حين وصلته رسالة من زوجة أبيه شجر الدر تبلغه بوفاة أبيه أثناء استعداده لملاقاة الصليبيين بقيادة لويس التاسع فى معركة المنصورة ، وتكتمت نبأ وفاة زوجها حتى تمكن توران شاه من العودة فى فبراير ١٢٥٠ / ٦٤٧ ليقود الجيوش الأيوبية فى المعركة .

ولعب قادة مماليك الصالح دوراً أساسيا فى هزيمة الصليبيين فى هذه المعركة ، خاصة قطز وبيبرس ، على أن توران شاه - الذى وصل إلى المعركة ومعه مماليكه - لم يعرف كيف يتعامل مع هؤلاء القادة العسكريين الأقوياء لجيوش أبيه ، وخشى مماليك الصالح ، من جانبهم أن يتم طردهم ، ويبدو أن هذا الخوف تأكد لهم ما أن بدأ توران شاه فى وضع مماليكه فى المناصب العليا مع تهديده لشجر الدر ، التى ناصرها الكثيرون بعد وفاة زوجها ، الذى كانت تحمل منه طفلاً فى أحشائها ، ورتب مماليك الصالح بقيادة بيبرس مقتل توران شاه فى ١٢٥٠ / ٦٤٨ ، وهو ما أدى إلى انتهاء الدولة الأيوبية بمصر .

توفيق الحكيم (ولد تقريباً فى ١٨٩٨ - ١٩٨٧)

كاتب مصرى رائد فى القرن العشرين ، وفى البداية تدرب ليكون محاميًا ، وتلقى جانبًا من تعليمه فى فرنسا ، وفى باكورة عمله المهنى تولى منصبًا حكوميًا كوكيل نيابة الأمر الذى وفر له معرفة عميقة بمعيشة المصريين فى الريف والتى وظفها ببراعة فائقة فى رواياته

ومسرحياته ، ويعتبر الحكيم نقطة تحول فى تطور المسرح الحديث فى مصر ، وتلقى أعماله استجابة واسعة لدى القراء فى أنحاء العالم العربى وتم ترجمتهاإلى عدد من اللغات الأوروبية . وبعيداً عن مؤلفاته فقد تولى الحكيم عدة وظائف حكومية : مديراً لدار الكتب من ١٩٥١ حتى ١٩٥٦ ، والأمين المساعد للمجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية فى ١٩٥٦ - ١٩٥٩ ، ومرة أخرى عام ١٩٦٠ ، كما عمل مديراً فى صحيفة الأهرام شبه الرسمية ، وكان عضواً بمجمع اللغة العربية ، وفى ١٩٧٤ تم تعيينه فى المجلس القومى للخدمات والشئون الاجتماعية ، وحتى منتصف سبعينيات القرن ٢٠ واصل الحكيم الكتابة فى الشئون السياسية ، وقاد مجموعة من المثقفين لإعادة تقييم دور عبد الناصر .

توفيق (حكم ١٨٧٩ / ١٨٩٢)

خديو مصر ، خلف أباه إسماعيل بعد إقالته على يد السلطان العثمانى تحت ضغط الدائنين الأوروبيين لمصر ، واضطر توفيق للتعامل مع الحركة الوطنية المتزايدة النفوذ بقيادة أحمد عرابى باشا ، التى انتهت باحتلال الإنجليز لمصر فى ١٨٨٢ ، وخدم توفيق كرئيس للوزراء لمدة شهر واحد قبل إقالة أبيه لحكومته الأوروبية فى أبريل ١٨٧٩ .

وبعد تقلد توفيق للسلطة أعاد الإنجليز والفرنسيون تأسيس هيمنتهم المزدوجة بحزم أشد على الاقتصاد المصرى ، والتى توقفت لفترة قصيرة فى الشهور الأخيرة لعهد إسماعيل ، وقد أثارت عودة بروز الوجود البريطانى والفرنسى فى اقتصاديات مصر وإدارتها غضب كثير من المصريين فى جميع المستويات الاجتماعية ، وبالتضافر مع استياء صغار الضباط والضباط غير الأتراك بسبب العوائق التى تحول دون ترقيتهم بالجيش ، والسخط العام للسكان من السيطرة على مصر من عناصر مسيحية أجنبية ، كانت تلوح فى الأفق بوادر انفجار أعمال عنيفة ، وحاول توفيق أن يفرض سيطرته على الوضع من

خـــلال نفى المصلح الســيـــاسى الإسـلامى جـمـال الدين الأفـغـانى وإقـالة شـريف بـاشـا المعـتـدل من الحكومـــة ، ووضع بدلاً منه رياض باشـا فى رئاسة الوزراء فى رد فعل سعى من خلاله إلى خنق المعارضة الداخلية للنظام والأوروبيين ، إلا أنه ثبت أن وزير الحربية رفقى باشا فى وزارة رياض لم يكن محبوباً على نحو استثنائى داخل الجيش ، كما أن سياساته الداخلية نجحت فى توحيد المصريين ضده ، وبعد شبه انقلاب فى سبتمبر ١٨٨١ اضطر توفيق لإعادة شريف باشا ، على أن النمو المتزايد لشعبية أحمد عرابى أثارت نوازع القلق لدى توفيق الذى أمر بإبعاد وحدته العسكرية (الآلاى) عن القاهرة ، وبنهاية ١٨٨١ كانت الحركة الوطنية قد تعاظمت لحد بالغ ، خاصة بعد انتخابات نوفمبر ، وبإخفاقه فى السيطرة على الحركة الوطنية أصبح وضع توفيق محفوفاً بالخطر من أن يتمكنوا من إزاحته نهائياً .

على أن مصداقية توفيق المفقودة التى ظهرت من خلال عجزه عن الوفـــاء بأى مطلب من مطالب الوطنيين عززت مواقف الوطنيين لدى كثير من المصريين ، وتصاعدت هذه المواقف بعد تسليم المذكرة المشتركة إلى البرلمان المصرى من الفرنسيين والإنجليز فى يناير ١٨٨٢ ، وعبرت المذكرة عن مساندتها للخديو وهددت بالعمل ضد المجلس التشريعى إذا ما اتخـــذوا أى خطوات من شـــأنهـــا تقـويض مـوقف توفـيق ، وجـاءت النتائج فى إطار المتوقع : تعبير عن الغضب من جانب البرلمان وتصاعد المشاعر الشعبية ضد الأوروبيين وازدياد قوة موقف الوطنيين ، وطلب توفيق من سامى البارودى باشا - وهو رجل عسكرى بارز - تشكيل الوزارة التـــاليــــة ، وكـــان ســـامى البارودى أقل ظهوراً لدى الجماهير من وزير حربيته الأميرلاى أحمد عرابى ، الذى كان يسانده وتلتف حوله القوى الوطنية .

ودب النزاع بين عرابى والقصر فى مايو ١٨٨٢ ما إن رفض الخديو أن يصدق على أمر من عرابى بنفى نحـو أربعين متـآمـراً عليـه داخل الجيش ، وجاءت المواجهة بين توفيق وعرابى لتكشف ضعف توفيق المتأصل ، وخوفاً من الهزيمة ناشد القناصل الأوروبيين تقديم يد العون له ، ولحسن حظه كان الإنجليز على

حذر بالغ من قوة عرابى والحركة الوطنية حتى أنهم قرروا ضرورة التدخل العسكرى ، وهرب توفيق إلى الإسكندرية ، ومكث هناك حتى تمكن الإنجليز من إحكام سيطرتهم على البلاد وتخليصها من عرابى وأنصاره فى سبتمبر ١٨٨٢ ، وأعيد شريف ليرأس الحكومة ، وتم إبعاد القيادات الوطنية ، وقام توفيق بحل الجيش ، وتم نفى الوطنيين الذين شاركوا فى ثورة عرابى أو العمل على مضايقتهم ، وأمضى توفيق بقية عهده معتمداً على الإنجليز ليقرر مصير السلطة المتبقية له ، وفوق سلطته كان الإنجليز والعثمانيون والأوروبيون والسياسيون المصريون المتعاونون ، يصيغون ماسيكون عليه دورهم المستقبلى فى مصر ، وبعد وفاة توفيق خلفه ابنه عباس الثانى .

توفيق نسيم باشا (١٨٧٥ – ١٩٣٨)

رئيس وزراء مصر فى الفترة ١٩٢٠ – ١٩٢١ ولمدة ثلاث شهور فى ١٩٢٢ – ١٩٢٣ ومن ١٩٣٤ حتى مطلع ١٩٣٦ ، وكان على صلة بالديوان الملكى ، ومدافعاً قوياً عن مصالح القصر أثناء توليه السلطة .

وقبل أن يترأس وزارته الأولى فى مايو ١٩٢٠ شغل منصب النائب العام ، واستطاع النجاة بأعجوبة من محاولة اغتيال فى يونيو ١٩٢٠ ، واستقال فى مارس ١٩٢١ ليخلى الساحة لوزارة وطنية معتدلة بقيادة عدلى يكن ، وأصبح رئيس الديوان الملكى فى أبريل ١٩٢٢ ، وانتهت فترته الثانية لرئاسة الوزراء – منذ ديسمبر ١٩٢٢ حتى فبراير ١٩٢٣ – حين استقال احتجاجاً على رفض بريطانيا الاعتراف بمزاعم الملك فؤاد فى السودان وإخفاقه فى التوفيق بين الموقفين ، وعينه سعد زغلول فى حكومته الأولى (١٩٢٤) وزيراً للمالية ، وبعد سقوط وزارة سعد زغلول استأنف توفيق نسيم عمله فى الديوان الملكى وطُلب منه المشاركة فى تأسيس حزب الاتحاد الموالى للقصر .

وأعيد توفيق نسيم لتأليف الوزارة فى نوفمبر ١٩٣٤ فى وقت تم فيه إلغاء دستور ١٩٢٣ ، وتهاوت الحالة الصحية للملك ، وخلقت

شعبية الوفد وهو خارج السلطة عدة مشاكل سياسية أدت لعدم الاستقرار ، وأفضت معارضة الإنجليز لإعادة دستور ١٩٢٣ إلى زيادة شعبيته ، واضطر توفيق نسيم في النهاية للتفاوض مع الوفد وباقى الأحزاب المعارضة ، وفى أعقاب مظاهرات مناهضة للإنجليز فى نوفمبر ١٩٣٥ واندلاع إضراب عام لدعم الدستور أعلن نسيم فى ديسمبر ١٩٣٥ عودة دستور ١٩٢٣ ، واستقال فى يناير ١٩٣٦ ليفسح الطريق أمام حكومة انتقالية برئاسة على ماهر .

التوكيلات

حملة جرت لتقديم الالتماسات وإرسال البرقيات بدأت فى نوفمبر ١٩١٨ ، لتعلن عن مساندة سعد زغلول وصحبه باعتبارهم مندوبين أو ممثلين لمصر فى المفاوضات حول المطالب الوطنية مع الإنجليز ، وقد استهلت الحملة كرد فعل لمزاعم الإنجليز بأن سعد زغلول والوطنيين لايتمتعون بتأييد الرأى العام للمصريين ، ورغم النجاح الكاسح الذى حققته الحملة إلا أن الإنجليز لم يقتنعوا بعكس رأيهم ، ومع ذلك فإن توزيع الالتماسات على نطاق واسع زاد من الوعى الشعبى بسعد زغلول والوفد المرافق له ، وبوضع مصر بعد الحرب ، ومن المحتمل أنه أسهم فى اتساع قاعدة ثورة ١٩١٩ والمشاركة فيها والتى فجرها نفى سعد زغلول فى مارس من تلك السنة .

(ث)

ثورة ١٩٥٢

رغم أن الضباط الأحرار وضعوا منذ ١٩٤٩ خططًا معينة للتدخل فى نظام الحكم ، فمن الواضح أن معظم الضباط الشبان المشاركين لم يكن لديهم ميل لإجراء تحرك ما حتى منتصف خمسينيات

القرن ٢٠ ، إلا أن حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ فى يوم السبت الأسود أظهر الانهيار الوشيك للنظام الاجتماعى والسياسى ، وحتى ذلك الحين لم يكن الضباط الأحرار قد اتخذوا قرارًا نهائيًا واضحًا بعمل انقلاب حتى قبل فترة قصيرة من الثورة ، ما إن جاءهم تحذير من أحد المتعاطفين العاملين بالقصر بانكشاف أمر وجود جماعتهم كضالعين فى التآمر ، وأن هناك خططًا توضع لمواجهتهم .

واستولى الضباط الأحرار تحت قيادة جمال عبد الناصر وبرئاسة اللواء محمد نجيب على السلطة فى مصر فى ساعات الصباح الأولى ليوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وبعد ستة شهور من القلاقل الوزارية الحادة التى أعقبت حريق القاهرة ، واستحوذ الضباط الأحرار وأنصارهم بسهولة على المنشآت العسكرية ، ومحطة الإذاعة ، والمطار والاتصالات ، وصدر الإعلان بأن محمد نجيب هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وفى الساعة السابعة صباحًا أعلن البكباشى أنور السادات نبأ الانقلاب فى الإذاعة ، وبعد ثلاثة أيام خضع الملك لطلب الضباط الأحرار بالتنازل عن العرش لابنه أحمد فؤاد ، وسُمح له بمغادرة البلاد دون أذى ، وشكَّل على ماهر - وهو من الساسيين الذين يلقون الاحترام فى النظام القديم - الوزارة ، وتم تشكيل مجلس وصاية على الملك الصغير .

على أن الأهداف الفورية للثورة ، المبادئ الستة ، التى تشمل الإصلاح الزراعى ، والعدالة الاجتماعية ، وحياة ديمقراطية سليمة ، وتكوين جيش قوى ، كانت من الغموض بما لايسمح بكسب أنصار للضباط الأحرار ، وبغض النظر عن اللواء محمد نجيب الأكثر شهرة لدى المصريين فى اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار ، فإن وعدهم بتخليص البلاد من الفوضى ، التى أعاقت أى حكومة مصرية عن العمل الفعال منذ حريق القاهرة ، لاقى الترحيب ، وألغى الضباط الأحرار الرقابة على الصحف ، ووعدوا باستعادة الحياة السياسية الحرة ، إلا أن الشكوك حامت حول الاتجاه السياسى النهائى للثورة ، ما إن قام الضباط الأحرار بقمع إضراب لعمال الصناعة فى كفر الدوار فى ١٣ أغسطس وأعدموا اثنين من قادة

العمال المشاركين ، رغم أن قادة الإضراب كانوا من المساندين المتحمسين للثورة ، ولهم ارتباطهم بها بحكم عملهم في الصناعة .

وفي الأيام الأولى للثورة ، إذ كان على ماهر في السلطة كرئيس للوزراء ومعظم المهام الحكومية تمضي بشكل طبيعي ، لم يحدث أن تضمنت إعادة ترتيب أي أمر من الأمور سواء في التنظيمات الاجتماعية أو الاقتصادية ، إلى أن تقدم على ماهر باستقالته في سبتمبر بسبب مقترحات حكومية للثورة حول الإصلاح الزراعي ، حين بدأ قادة البلاد الجدد يطرحون سياسات وآراء تختلف بصورة أساسية عما طرحه أسلافهم ، وبعد ذلك تزايد مسار التغييرات ، فقد أذيع قانون الأحزاب في سبتمبر ، وأعيد فرض الرقابة على الصحف في أكتوبر بعد شهرين من تحرير الصحافة ، وتم تعليق دستور ١٩٢٣ في ديسمبر ، وتجريم الأحزاب السياسية في يناير ١٩٥٣ .

على أن الحذر الأولى للضباط الأحرار في عرض السياسات وطبيعة الإصلاحات المبكرة التي أقدموا عليها أثارت تساؤلات من نوع ما إذا كانت أعمال ٢٣ يوليو يمكن أن تسمي ثورة ، أو إذا ماكانوا يشكلون انقلاباً على نحو أكثر دقة . وأيا ما كانت طبيعة الأعمال الأولى لضباط الثورة ، منذ منتصف خمسينيات القرن العشرين فصاعداً ، فإن قائدهم جمال عبد الناصر بدأ بنظامه عهداً من إعادة الترتيب الثوري العميق للتراكيب الاجتماعية والاقتصادية بمصر .

ثورة ١٩١٩

أول انتفاضة جماهيرية ضد الحكم البريطاني في مصر منذ أن استولى الإنجليز بالقوة على الحكم في ١٨٨٢ لقمع الثورة العرابية ، وقد أشعل فتيل هذه الثورة قرار الإنجليز في مارس من تلك السنة بنفي سعد زغلول الزعيم الوطني ، الذي قاد وفداً من المؤيدين في مساعيه ليضمن من بريطانيا إنهاء الحماية التي تأسست في مصر مع بداية الحرب العالمية الأولى ، وشهدت الشهور الأربع التي سبقت نفي سعد زغلول

حملة على نطاق الأمة لتقديم الالتماسات وإرسال البرقيات لدعم هذا الوفد ، وهى حملة أدت لرفع الوعى السياسى لحد كبير فى جميع أنحاء مصر .

وتم نفى سعد زغلول وبعض المشاركين معه فى مارس ، مما أسفر عن اندلاع مظاهرات وأعمال عنف عمت أرجاء البلاد دامت شهرا لتناهض الإنجليز والأجانب ، وتم قطع خطوط السكك الحديدية وأسلاك البرق ، ودارت المظاهرات بالشوارع (ولأول مرة تساهم فيها النساء) وتم تنظيم حملات لمقاطعة السلع البريطانية ، وأسفرت المواجهات بين جماهير المصريين والمسافرين الإنجليز والمسئولين عن مقتل ٤٠ بريطانياً وعدة مئات من المصريين (تقول مصادر أنهم ألف قتيل) ، واستخدم الجنرال بولفين القوات المسلحة البريطانية بكثافة لإخماد الثورة ، التى شاركت فيها جميع طبقات وأفراد الشعب وهيئاته فعليًا فيما عدا القصر ، وقام الإنجليز بتعيين اللنبى كمندوب سامى بريطانى خاص (فوق العادة) فى مارس كمحاولة لتهدئة الوضع ، وأطلق سراح سعد زغلول من المنفى وسمح له بالسفر إلى باريس ، وهو الإجراء الذى أوقف العنف فى الحال .

كما تأججت الثورة من الحرمانات الطويلة التى عانت منها مصر نتيجة لوضعها كمحمية أثناء الحرب ، بينما كان الإنجليز مفوضين بفرض أعمال السخرة لصالح قواتهم المسلحة ، يستولون على حيوانات الجر والبضائع ، ويقمعون الحياة السياسية المعتادة فى مصر ، لذلك كان إنهاء الحماية البريطانية مطلبًا أساسيا للوطنيين ، وضمن هذا الوفد لنفسه - بقيادته المعركة ضد الحماية - جمهوراً متعاطفًا واسع النطاق ، على أن إبعاد سعد زغلول والثورة التى ترتبت على ذلك ربطت بحزم بين الوفد وبين الدفاع عن القضية الوطنية المصرية فى أذهان معظم المصريين ، ومع نهاية ١٩١٩ أوفد البريطانيون لجنة ملنر إلى القاهرة لبحث أسباب الثورة .

ثورة التصحيح

سلسلة من القوانين الرئاسية أصدرها الرئيس أنور السادات بداية من مايو ١٩٧١ بهدف تفكيك بعض الأجهزة الأمنية واسعة النفوذ التى تأسست خلال عهد عبد الناصر مع إيجاد مجال أوسع للحرية الفردية والسياسية فى مصر ، وجاءت هذه القوانين بعد توجيه السادات ضربة ناجحة لمؤامرة حيكت ضده ، وبموجبها تعين إغلاق عدد من مراكز الاحتجاز المنشأة أيام عبد الناصر ، وإلغاء بعض السلطات الأمنية المعنية بجهة واحدة ، ورغم هذه الإصلاحات فليس من الواضح تماماً إلى أى مدى أعيقت إجراءات أجهزة الأمن السرية ، فإن سلطات الأمن الداخلية مستمرة بالتأكيد فى أداء دور هام فى سياسة نظام الحكم ، وأن فترات التحرر تغيرت إلى فترات الهيمنة المحكمة ، إذ أن دعوة السادات لوضع الدستور ومطالبته بدرجة أعلى من المشاركة الشعبية فى مناقشة مستقبل البلاد تبعه منذ ذلك الحين إلغاء المهام السياسية للاتحاد الاشتراكى العربى واستبداله فى عام ١٩٧٧ بنظام مقيد للتعدد الحزبى ، وسرعان مافرضت على هذا النظام إجراءات تزايدت صرامتها ، خاصة بعد أن استبد السخط الشعبى بدرجة عالية من البرامج الاقتصادية والسياسية للنظام وعدم الموافقة على معاهدة السلام مع إسرائيل ، وتم وضع دستور دائم فى سبتمبر ١٩٧١ .

ثورة عرابى (الحركة الوطنية لعام ١٨٨٢)

يمكن إرجاع أصول أول نضال مصرى سعياً لتحقيق أهداف وطنية فى الأزمنة الحديثة إلى عدة عوامل :

- استياء الضباط المصريين الناطقين بالعربية من نظام عسكرى بفضل زملائهم الشراكسة الأتراك وذلك ما أدى فعليًا لثورة للضباط فى عام ١٨٧٩ ، وإنشاء حزب وطنى وليد ، سرى فى جانب منه ، إلا أنه وطنى النزعة بوضوح ، واندلاع استياء شعبى واسع النطاق من تنامى الهيمنة الأوروبية المالية والسياسية فى إطار الرقابة الثنائية ، والتدخل النشط والمتزايد للقوى الأوروبية فى

السياسة المصرية . وكان الحزب الوطنى ، المؤسس عام ١٨٧٩ ، المنبر الذى تجمع حوله القادة والمؤيدون المعارضون للهيمنة الأوروبية ، واشتدت حدة نضال الجيش خلال الفترة من ١٨٧٩ إلى ١٨٨١ فى ظل حكومة رياض باشا ووزير حربيته عثمان رفقى باشا اللذين أسفرت سياستهما الصريحة فى التمييز فى مواجهة الضباط أبناء البلاد عن بث الاستياء بينهم على نحو خطير .

وفى يناير ١٨٨١ ، تقدم الأميرالاى أحمد عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى بالتماس إلى الخديو توفيق يحتجون على قانون مقدم سيزيد من العراقيل أمام المصريين الذين يحاولون دخول الكلية الحربية ، وأراد رفقى باشا أن يطرد عرابى ، وتم احتجاز عرابى وتهديده بالشنق . غير أن عرابى تمكن مع زملائه من طرد رفقى بالقوة فى فبراير ١٨٨١ ، وحل محله محمود سامى البارودى . وفى سبتمبر ١٨٨١ حاصر عرابى قصر الخديو بقوات من الجيش مطالبًا بتعيين وزارة أكثر وطنية . وتشكلت بالتالى وزارة برئاسة شريف باشا بديلاً لرياض باشا ، شغل فيها عرابى منصب نائب وزير الحربية رغم قدر من الممانعة ، أما فى الوزارة التالية التى ألفها محمود سامى البارودى فقد تولى نظارة الحربية . ودُعى مجلس النواب للانعقاد فى أواخر عام ١٨٨١ برئاسة محمد سلطان باشا ، وكذا تحقق مطلب آخر للوطنيين .

جاءت الشهور الأولى من عام ١٨٨٢ مشحونة للحركة الوطنية فى مصر ، ففى يناير سلمت الحكومتان الفرنسية والبريطانية - بضغط من رئيس الوزراء الفرنسى الجديد جامبيتا - مذكرة مشتركة لمجلس النواب المصرى تتضمن إنذارًا يهدد بالتدخل إذا ما أقدم مجلس النواب على اتخاذ أى إجراء ما من شأنه المساس بوضع الخديو توفيق . واستقال شريف باشا الذى كانت تعترض المصاعب علاقته بالخديو ، وأقدم محمود سامى البارودى على تشكيل الحكومة .

تصاعدت مشاعر الغضب فى مصر عقب تسليم هذه المذكرة المشتركة واشتدت المواقف الوطنية ، وعبر مجلس النواب عن رغبته فى مزيد من السيطرة على الأحوال

المالية فى مصر ، وأعلن عن وضع دستور فى فبراير ، وفى مارس أقر مجلس النواب قانوناً انتخابياً يقضى بتوسيع قاعدة الناخبين ووظائفهم ، ومنح الضباط ترقياتهم التى تأخرت كثيرا عن موعدها المستحق .

وفى أبريل ١٨٨٢ ، جرى اعتقال مجموعة من خمسين ضابطاً من بينهم رفقى باشا ، متهمين بتدبير خطة لقتل أحمد عرابى ، وفى أعقاب ضغط مكثف من المندوب البريطانى ماليت رفض الخديو توفيق التوقيع على أمر نفى الضباط ، ونجم عن ذلك حدوث مواجهة فى شهر مايو بين الخديو وعرابى تنازل فيها الخديو عن مطلبه بينما حظى عرابى بانتصار معنوى كبير ، ومع ذلك أسفر تسليم مذكرة مشتركة ثانية من الإنجليز والفرنسيين فى شهر مايو عن إقالة حكومة سامى البارودى عنوة ، رغم أن البلدين أخفقتا فى تأمين منفى عرابى ، وأصبح راغب باشا رئيساً للوزراء فى يونيو ، لكن فى واقع الأمر كان أحمد عرابى ، بصفته وزيراً للحربية ، هو الرئيس الفعلى للحكومة .

كانت الظروف الآخذة فى التغير بمصر نذيراً للبريطانيين والفرنسيين ، ليس فقط لأنهم مهددون بإلغاء الإجراءات التى من شأنها تمكين البلدين من الهيمنة على الاقتصاد المصرى ، بل كذلك للقدر الهائل من الاستثمارات الأوروبية الخاصة فى مصر .

كما كانت الشعبية المتنامية لرجل عسكرى يعارض بوضوح تام استمرار وجودهم بالبلاد تمثل خطرا فعليا على مصالحهم ، وتحت زعم وجود تهديد للنظام العام بالبلاد ، أرسلت الحكومتان أسطولاً إلى الإسكندرية فى مايو ، واندلعت أعمال عنف بالمدينة فى يونيو ، ونجم عن رفض الحكومة المصرية إيقاف تحصين الإسكندرية أن قصف الإنجليز المدينة بالقنابل فى يوليو ، وجاء رد فعل عرابى على هذا محدوداً نتيجة نقص التسليح ، ولنظرة تفاؤل استراتيجية عسكرية بأكثر مما ينبغى ، وفى ١٣ يوليو أعلنت مصر الحرب على بريطانيا ، لكن بعد يومين من ذلك سارع الخديو باحثا عن الحماية البريطانية ، التى

منحت له بترحاب ، بينما أعلن السلطان العثمانى أن عرابى عاص، ولم يكن الفرنسيون يرغبون (فى جانب كبير لأسفهم فى النهاية) فى توريط أنفسهم فى عمل عسكرى مباشر مع الإنجليز ، وتركوا الإنجليز يتولون الأمر بمفردهم للتمهيد الأوروبى ، وبنهاية يوليو طالب مؤتمر وطنى عام يتكون من الوطنيين بإقالة الخديو ، وتعاهدوا على مؤازرة عرابى مؤازرة تامة بوصفه قائدا للمقاومة المصرية ، ومع اعتراضات الفرنسيين على انتهاك قناة السويس باعتبارها منطقة محايدة ، قام البريطانيون بعدة عمليات إنزال لقواتهم العسكرية فى المنطقة خلال أغسطس .

حقق الإنجليز النصر فى النهاية من خلال هجوم مباغت فى سبتمبر ١٨٨٢ منطلقين من الإسماعيلية حتى البحر الأحمر ، ومن التل الكبير حتى شاطئ البحر المتوسط ، واضطر أحمد عرابى للتقهقر من الإسكندرية إلى داخل البلاد ، وطارد الإنجليز قوات الجيش المصرى وتعقبوا عرابى أثناء تقهقره ، واستسلم عرابى فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ للجنرال درورى لووى .

وتم تقديم عرابى للمحاكمة بتهمة التحريض على العصيان ، وهى تهمة ملفقة لحد ما باعتباره كان مسئولاً حكوميا يدافع عن بلده ضد الهيمنة الأجنبية المالية والسياسية ، بعيدة تماماً عن أعماله فى مقاومة غزو عسكرى صريح ، وقام ولفرد بلنت بترتيب مهمة الدفاع عن عرابى بواسطة محامى بريطانى بالمحكمة العليا هو أ.م برودلى ، الذى توصل من خلال التفاوض إلى نفيه لمدة ثمانية عشر عاماً .

وبعد انتهاء ثورة عرابى استأنف البريطانيون هيمنة فعلية على مصر ، وتم حل الجيش المصرى مع نهاية سبتمبر ، وأعيد شريف باشا ليترأس وزارة مختلطة ، وأصبح اللورد دوفرين هو القنصل العام البريطانى ، وفى ١٨٨٣ ، مع إلغاء الدستور وإنشاء قانون أساسى وضعت لائحته بناء على تقرير دوفرين ، صارت الهيمنة البريطانية على البلاد شاملة دون اعتبار للوضع القانونى .

الجاشنكير : انظر المظفر ركن الدين

جامعة الدول العربية

تأسست في مارس ١٩٤٥ من مصر والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن وسوريا والأردن ولبنان ، وتم في النهاية توسيع عضوية جامعة الدول العربية (التي اشتملت على تمثيل للفلسطينين) بضم ليبيا (١٩٥٣) ، السودان (١٩٥٦) ، وتونس والمغرب (١٩٥٨) ، والكويت (١٩٦١) ، الجزائر (١٩٦٢) ، واليمن الجنوبي (١٩٦٨) وانضمت الإمارات العربية المتحدة والبحرين والصومال وموريتانيا في سبعينيات القرن العشرين ، وتوجد حاليا إحدى وعشرين دولة أعضاء بالجامعة العربية ، مع استبعاد مصر { في ذلك الحين استبعدت مصر بسبب اتفاقيات السلام المبرمة مع إسرائيل وانتقال مقر الجامعة إلى تونس - المترجم } .

كان الهدف من اشتراك مصر في تشكيل جامعة الدول العربية على الأقل جزئيا مواجهة مشروع وحدة الهلال الخصيب المطروح من رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد ، وجاءت فكرة جامعة الدول العربية في البداية عن طريق مصر عام ١٩٤٤ (ورغم أن الفكرة حظيت بمساندة الإنجليز) ، كما أن تنامي المزاعم الصهيونية في فلسطين والتدخل الفرنسي في لبنان في العام السابق ، قد ساعدا على تشكيل مشاعر معينة شملت كل العرب مع التسليم بالحاجة إلى المساعدات المتبادلة ، وفي سبتمبر ١٩٤٤ انعقد مؤتمر لزعماء الدول العربية بالإسكندرية ترأسه رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس ، ووضعت مسودة « بروتوكول الإسكندرية » في هذا المؤتمر وصدرت في أكتوبر ١٩٤٤، واضعة أسس تشكيل جامعة الدول العربية ، وتمت الموافقة على إجراء ترتيبات أمنية جماعية في عام ١٩٥٠ .

ومنذ البداية كان لمصر صوت مهيمن في الجامعة العربية ، وأنشئت

مقار الجامعة كأمانات دائمة فى القاهرة ، واختير أول أمين عام للجامعة وهو عبد الرحمن عزام { ذكرت المؤلفة أنه محمد عبد الخالق حسونة - المراجع } ، بالإضافة إلى العديد من مسئوليها من بين المصريين ، وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر أصبحت جامعة الدول العربية منتدى تسعى مصر من خلاله إلى التأثير على الدول الأخرى فى المنطقة بمحاذاة أولوياتها السياسية الخارجية والمحلية الجديدة ، ووجدت معارضة مصر لحلف بغداد فى عام ١٩٥٥ متنفسا لها عبر الجامعة فضلا عن رفضها لسياسات أخرى طرحتها دول أعضاء بالجامعة كانت ترى أنها تتعارض مع الأهداف المصرية والعربية الشاملة ، ولم تكن الإجراءات تمتلك أى سلطة حقيقية لتغيير الأعمال ، إلا أنها كانت تنطوى على تأثير سياسى يصعب تجاهله ، خاصة إذا توافق مع الدعاية الحكومية المصرية ويؤثر فى البلدان الأعضاء الأخرى ، مدعوما بالخطب البليغة للرئيس عبد الناصر وشخصيته الطاغية .

ومع ظهور نظام ثورى فى العراق ومنح الاستقلال للمستعمرات الفرنسية فى شمال أفريقيا ، أصبحت الهيمنة المصرية على الجامعة تواجهها التحديات بصورة متزايدة ، وغدت الجامعة العربية منتدى لاستعراض الاختلافات السياسية لبلدان عربية متنافرة الإيديولوجيات ، وفى أغسطس ١٩٦٢ ، تم الاتفاق على نقل الجامعة العربية من مصر ، وعقد اجتماع للدول الأعضاء فى شتورا بلبنان أدان مصر لتدخلها فى الشئون الداخلية لسوريا ؛ مما أدى لانسحاب مصر ، العضو النشط ، ومنذ ١٩٦٢ ، متجاهلة الاجتماع التالى للجامعة فى فبراير ١٩٦٣ ، حدثت مقاطعات مشابهة لاجتماعات الجامعة من دول عربية أخرى ، لكن برغم القيود السياسية عليها ، والنزاعات داخلها ، فقد نجحت الجامعة فى العمل خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين كمنتدى لتبادل الآراء بين الدول العربية ، وعلى نحو خاص كمصدر للمعلومات الإقليمية فيما يتعلق بالشئون الاجتماعية والفنية ، غير أن العدد الكبير من العاملين المصريين بالجامعة وإضافة لموقع أمانتها بالقاهرة متزامنا مع هذه الفترة ساعد على استمرار نفوذ مصر فى الجامعة .

وفى مارس ١٩٧٩ ، انتقلت إدارات الجامعة إلى تونس كإشارة إلى عدم موافقة الدول العربية على الاتفاقيات المصرية الإسرائيلية فى كامب ديفيد وما تلاها من معاهدة السلام الثنائية ، وآخر أمين مصرى للجامعة هو محمود رياض، حيث خدم من ١٩٧٢ إلى ١٩٧٩ .

جانبلاط : انظر الأشرف جانبلاط

جان فرانسوا شمبليون

بدأ جان فرانسوا شمبليون مع توماس يانج فك رموز حجر رشيد الشهير عام ١٨٢١ ، وتوصل وأخيراً إلى حل رموز الهيروغليفية وأتاح إمكانية الدراسات الحديثة لعلم المصريات ، وكان شمبليون من بين العلماء والباحثين الذين صحبوا الغزو الفرنسى لمصر فى ١٧٩٨ ، وأصدر فى الفترة من ١٨١١ - ١٨١٤ كتاب مصر تحت الفراعنة ، وهو أول دراسة حديثة لأوروبى عن مصر الفرعونية. ومن خلال اشتراكه مع المعهد الفرنسى بالقاهرة كان له تأثير كبير على تطور الدراسة المنهجية لعلم المصريات فى مصر ومؤسس الدراسات المصرية فى فرنسا ، وكانت الحياة المهنية لشمبليون داخل وخارج مصر من جوانب كثيرة تعبيرا عن الروابط الثقافية الهامة المطردة بين مصر و أوروبا خلال عصر محمد على .

الجبرتى انظر عبد الرحمن الجبرتى

الجبهة الوطنية

تكونت فى ١٠ ديسمير ١٩٣٥ من مجموعة من رجال السياسة المصريين ممثلة لعدة أحزاب ، واستهدفت الضغط من أجل إعادة دستور ١٩٢٣ ، وتقدمت بعدة اقتراحات للحكومة البريطانية تتضمن وجهة نظر خاصة بإعادة التفاوض حول العلاقات المصرية

البريطانية سعيا لتسوية وضع مصر داخليا وعالميا ، وجاءت أعمال الجبهة عقب فترة طويلة من مقاومة جميع الأحزاب السياسية بمصر لتعليق دستور ١٩٢٣ منذ عام ١٩٣٠، وانضم إلى هذه المقاومة العديد من المصريين والنقابات العمالية ، ورغم عدم وجود تنسيق كامل بين هذه المجموعات إلا أنها استطاعت تسيير المظاهرات وتنظيم الإضرابات وقامت بمقاطعة الإنجليز ، وحظيت بتأييد شعبى واسع ومؤازرة شعبية ، ولقد أعيد دستور ١٩٢٣ بعد يومين من تأليف الجبهة. كما وافق الإنجليز – لخشيتهم العسكرية من الأطماع الإيطالية فى أفريقيا وتأثرهم بمطالب الجبهة الوطنية –على إعادة التفاوض بشأن العلاقات الأنجلو مصرية فى ٢٠ يناير ١٩٣٦ .

جقمق : انظر الظاهر سيف الدين جقمق

جلال الدين السيوطى (١٤٤٥ – ١٥٠٥ / ٨٤٩ – ٩١١)

كاتب وباحث وأحد الموسوعيين فى مصر الإسلامية ، وينسب إليه تحقيق ٥٦٠ كتابا تتناول تنوعا واسعا من الموضوعات تمتد من الدين والقانون مرورا بالنجوم والتاريخ ، وهو من أسرة حجازية بين مصر والحجاز ، واشتغل فترة قصيرة فى عمل أكاديمى ثم فى منصب قانونى قبل أن يستقيل ليفرغ لكتاباته ، وتنقسم موسوعته التى تعتبر عمله الأساسى إلى ١٤ موضوعا عاما تتناول حياة وشخصية النبى محمد والعادات التى أرساها ، وتاريخًا عاما للعالم ، والتاريخ المصرى والإسلامى بالإضافة للعلوم والتشريع وفقه اللغة التاريخى والمقارن ، ويعد عمله فى أغلبه تجميعات لكتابات الباحثين السابقين ، ويتميز بالتخصص الدقيق واتساع الموضوعات التى يتناولها.

الجماعات الإسلامية

تنظيم سياسى إسلامى ينطلق من حرم الجامعة ظهر نشاطه من ١٩٧٣ ، وهى تسيطر رسميا أو بصورة غير رسمية على عدد من اتحادات الطلاب فى الجامعات المصرية ، وتطرح الجماعات فى أحاديثها خليطًا من الإصلاح الدينى على مستوى الفرد والعمل الاجتماعى بالإضافة إلى سلوك الأعضاء وملبسهم بالغ التطرف ، وتمزج الجماعة مواعظها الدينية بالعمل فى مجال الخدمات الاجتماعية والعيادات الطبية وتوفير مذكرات الطلاب رخيصة الثمن ، ومن غير المؤكد مدى السيطرة المركزية و / أو التنسيق بين هذه الجماعات من حرم جامعى إلى حرم جامعى آخر ، إلا أن رمزا أساسيا يربط بينهم هو مؤلفات الشيخ سيد سابق التى توزع بانتظام بين الجامعات (حتى ١٩٨١) ، وهى تتحدث عن القضايا السياسية الإسلامية والاجتماعية ، وتبدى الجماعات نشاطًا بالغ التطرف فى التعبير عن المعارضة الدينية لبعض السياسات الجامعية والبرامج الحكومية . ومع عدد من التنظيمات الدينية المنافسة الأخرى كانت الجماعات الإسلامية هدفا للقمع الحكومي المكثف فى سبتمبر ١٩٨١ ، وتم اعتقال أعضائها ومعهم العديد من قياداتها المعروفة وأعضاء التنظيمات .

جماعة التكفير والهجرة

تنظيم سياسى إسلامى يستخدم تكتيكات شبه عسكرية يمارس نشاطه بمصر منذ عام ١٩٧١ ، وقد جذبت هذه الجماعة ، الاهتمام الرسمى لأول مرة فى ١٩٧٥ حالما تم اعتقال عدد من أعضائها بعد إحراق بعض الأضرحة الدينية فى الدلتا ولتورطهم فى حوادث أخرى تتسم بالعنف وإثارة النزاعات الطائفية ، وفى يوليو ١٩٧٧ اختطفت الجماعة وزير الأوقاف الأسبق (الشيخ الدهبى) مطالبة

بفدية كبيرة مع الإفراج عن نحو ٦٠ عضوا من الجماعة نزلاء السجون ، وأقدمت الجماعة على إعدام الشيخ الدهبى فى الشهر التالى ، وتمكنت الشرطة من اعتقال قائد التكفير والهجرة فى يوليو ١٩٧٧ ، بعد حادث اغتيال الرئيس السادات شنت حملة لقمع التنظيم ، وفى محاكمة جرت وقائعها فى أواخر هذا العام (١٩٨٢) صدرت أحكام بالإعدام على خمسة من أعضاء الجماعة ، والسجن لمدد طويلة على كثيرين آخرين ، ورغم هذه الحملة فإن التقديرات (عام ١٩٧٩) تشير إلى أن عدد الأعضاء يصل إلى عدة آلاف، واستهدفت حملة الاعتقالات الكبرى الأخيرة التى نفذتها حكومة السادات فى سبتمبر ١٩٨١ ضد الخصوم الدينين و السياسيين اعتقال نشطاء هذا التنظيم .

جمال الدين الأفغانى (١٨٣٨ - ١٨٩٧)

من بين أوائل الدعاة لسياسات الجامعة الإسلامية والإحياء الإسلامى ، ويبرز الأفغانى كأحد المؤثرين الأساسيين على تطور النزعة الوطنية لمصر فى القرن التاسع عشر ، وقد جاء إلى مصر للمرة الأولى عام ١٨٧٠ بعد حياة سياسية حافلة بالتقلبات فى كابول ورحلات فى الهند ، وبعد ذلك اشتغل لدى الباب العالى العثمانى قبل العودة إلى القاهرة ، وهى عودة سبقتها المجادلات التى أثارتها محاضراته العامة فى اسطنبول .

وما إن منحه الخديو راتباً ثابتًا حتى اجتذب الأفغانى أتباعا من الطلاب والعلماء، والشبان الدارسين فى الأزهر ، بمن فيهم الشيخ محمد عبده ، وحظى بدعم كبير من القيادات السياسية والعسكرية الوطنية . وأسس الأفغانى محفلا ماسونيا عام ١٨٧٦ ضم فى عضويته ٣٠٠ فرد، واشتمل على جميع المشهورين بانتمائهم للحركة الوطنية ، مثل محمد عبده ، وشريف باشا ، وبطرس غالى ، وسعد زغلول ، وتوفيق ولى عهد الخديوية ، واستخدم الأفغانى كافة المنابر المتاحة له ليناقش بحماس قضايا الوحدة الإسلامية السياسية فى مواجهة التهديد الاستعمارى الأوروبى .

وأدى تورط الأفغاني في توزيع اللائحة الوطنية عام ١٨٧٩ إلى ترحيله من مصر ، حيث سافر إلى الهند ثم إلى لندن قبل أن يستقر في باريس ، وفي عام ١٨٤٤ لحقه محمد عبده، وتعاونا معًا في إصدار صحيفة تعبر عن أفكار الجامعة الإسلامية ومناهضة الاستعمار وهي «العروة الوثقى» التي جذبت إسهامات العديد من الكتاب والمحررين الوطنيين .

وبعد رحيل محمد عبده إلى شمال أفريقيا عام ١٨٨٥ اتجه الأفغاني إلى بلاد فارس ، وانتهت علاقته بالبلاط هناك عام ١٨٨٧ حيث تم ترحيله ، وفي آخر المطاف تلقى دعوة من السلطان العثماني للاستقرار في اسطنبول عام ١٨٩٢ ، وكانت الأوضاع هناك على غير ما يرام ، بيد أن السلطات رفضت طلب الأفغاني بمغادرة البلاد .

على أن الميراث الفكري للأفغاني في مصر يتميز بالتنوع ، إلا أن الأثر المباشر الأهم له يمكن رؤيته في الحزب الوطني بقيادة مصطفى كامل ، فقد وجد اعتقاد الأفغاني في القوة السياسية لإسلام ناهض صداه أخيراً في مصر لدى الكثير في الحركة الوطنية ، خاصة في التنويعات الفكرية لمصر الفتاة وجمعية الشبان المسلمين .

جمال عبد الناصر (١٩١٨ - ١٩٧٠)

رئيس جمهورية مصر من ١٩٥٦ وحتى وفاته في ١٩٧٠ ، وهو أحد أهم القادة العرب في القرن العشرين ، وبوصفه رئيس الضباط الأحرار قام بالتخطيط وقيادة الثورة التي أجهزت على النظام الملكي بمصر في يوليو ١٩٥٢ رغم أنه طيلة عام ونصف العام ظل يعمل من وراء الستار لحد كبير ، وخلال عام ١٩٥٤ أصبح رئيس الوزراء ونازع محمد نجيب - الذي نصبه الضباط الأحرار بعد الثورة كرئيس للحكومة - وهزمه .

وهو ابن مدير مكتب بريد ، ومن بين أوائل من تخرجوا من الكلية الحربية الذين دخلوها بموجب بعض التيسيرات المطبقة بعد المعاهدة الأنجلو مصرية في ١٩٣٦، وإن تأخر

النظر فى قبوله بسبب سابق اشتراكه فى الحركة السياسية الوطنية ، وبعد تخرجه ترقى داخل سلك الضباط ، وظل محتفظا بعلاقاته مع دفعته من طلاب الكلية الحربية التى تخرجت فى ١٩٢٨ الذين أصبحوا النواة الأساسية للضباط الأحرار ، وخلال أربعينيات القرن العشرين تولى عدة مواقع فى مصر ، وقام بالتدريس بالكلية الحربية وهو ما أتاح له إمكانيات طيبة للاتصال بالضباط الشباب ، وشارك بقوة فى حرب فلسطين بالفالوجا فى ١٩٤٨ ، ومع بعض الضباط الشبان الآخرين شهد عجز القيادة وسوء التخطيط فى رئاسات الجيش .

ويتضح أن جمال عبد الناصر كانت لديه دائما مشاعر وأيديولوجية وطنية قوية ، وأنه كان يقرأ كتابات أحمد حسين مؤسس حزب مصر الفتاة علاوة على كل المؤلفات الوطنية من كثير من المصادر الأخرى ، كما أقام صلات مع حركة الإحياء الإسلامية وهم الإخوان المسلمون سواء مباشرة أو عبر بعض الضباط الأحرار مثل أنور السادات وكمال الدين حسين .

ولم يمارس الضباط الأحرار تحت قيادة عبد الناصر أى نشاط فعلى حتى ١٩٤٩ - ١٩٥٠ ، وانتخب عبد الناصر رئيسا للجنة التنفيذية للضباط الأحرار فى ديسمبر ١٩٥٠ ، وحامت حوله الشكوك بممارسة نشاط سياسى إلا أن نجح فى التمويه على السلطات ، ولم تكن الأهداف السياسية للضباط الأحرار محددة تماما قبل ١٩٥٢ ، ويبدو أنهم اعتزموا فى بعض الأحيان اتخاذ إجراء فى منتصف خمسينيات القرن ٢٠ حتى وقوع حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ الذى أكد على الحاجة للعمل ، إلا أنه حين اتضح لهم أن القصر على علم بوجود الضباط الأحرار كجماعة من المتآمرين المناهضين للحكم ، ووصلهم تحذير من أحد المتعاطفين العاملين بالقصر ؛ حينئذ قرر عبد الناصر العمل ، وفى ساعات الصباح الأولى من ٢٣ يوليو استطاع الضباط الأحرار تأمين جميع المواقع العسكرية وشبكات الاتصالات بدون عنف ، وبعد ذلك اختاروا اللواء محمد نجيب قائدا للحركة ، وبعد ثلاثة أيام تنازل الملك فاروق عن عرش مصر لابنه ، وتأسس مجلس وصاية وبه ممثل عن

الضباط الأحرار ، وأظهرت المبادئ الستة للضباط الأحرار التزامهم بالإصلاح الزراعي لكنها لم تبين أهدافهم بعيدة المدى .

وفي سبتمبر ١٩٥٢ حل محمد نجيب كقائد للثورة بالنسبة للعالم الخارجي بدلا من على ماهر كرئيس للوزراء ، بينما خدم عبد الناصر من الناحية الفعلية كرئيس للهيئة التنفيذية للضباط الأحرار ، وأصبح عبد الناصر نائبا لرئيس الوزراء ووزير الداخلية في وزارة نجيب التي تشكلت في يونيو ١٩٥٣ ، وهي حكومة ضمت كثيرا من أنصار عبد الناصر داخل الهيئة التنفيذية للضباط الأحرار والتي غدا اسمها مجلس قيادة الثورة ، واختير عبد الناصر الأمين العام لـ « هيئة التحرير » التي تشكلت في ١٩٥٣ لتساند النظام ، والتي تعين أن يستخدمها عبد الناصر في صراعه القادم على السلطة مع محمد نجيب ، وفي نفس الوقت بدأ النظام يشن حملاته على أنصار نظام الحكم القديم .

وفي يناير ١٩٥٤ نشبت أزمة خطيرة بين عبد الناصر ومحمد نجيب حول كلا من قرار مجلس قيادة الثورة بحظر نشاط الإخوان المسلمين (وهو التنظيم الشعبي الوحيد الذي ظل خارج نطاق السيطرة الحكومية المباشرة) والتطور السياسي المستقبلي في مصر ، وفي فبراير ١٩٥٤ استغل عبد الناصر مساندة مجلس قيادة الثورة له في إعفاء محمد نجيب من جميع مناصبه : رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس قيادة الثورة ، وحصل عبد الناصر على لقب رئيس الوزراء ورئيس مجلس قيادة الثورة تاركا منصب رئيس الجمهورية شاغرا ، لكنه اضطر لإعادة محمد نجيب كرئيس للجمهورية في أعقاب تهديد بانقلاب وجهه خالد محي الدين أحد الضباط الأحرار ، حينئذ استعاد محمد نجيب منصبيه كرئيس للوزراء ورئيس مجلس قيادة الثورة حتى عاد عبد الناصر مرة أخرى ليأخذ هذين الموقعين في أبريل ، وخلال فترة عودته القصيرة للسلطة حاول محمد نجيب إدخال بعض الحريات السياسية غير أنه تم إعاقتها تدريجيًا ما إن أكد عبد الناصر سيادته ، واستغل عبد الناصر جيدا

أنصاره من أعضاء هيئة التحرير والنقابات العمالية لتنظيم مظاهرات شعبية لتأييده فى ١٩٥٤ ، وتدعمت شخصيته الدولية بنجاحه فى التفاوض حول الاتفاقية المصرية البريطانية الخاصة بالجلاء فى صيف ذلك العام، وقوبلت الاتفاقية برفض الإخوان المسلمين الذين تم السماح لهم باستئناف الحياة العامة فى ذلك الربيع ، وقدمت محاولة اغتيال عبدالناصر فى أكتوبر على يد عضو بجماعة الإخوان الفرصة التى يحتاج إليها سواء لقمع الإخوان أو الإطاحة بمحمد نجيب متهما إياه بماضيه الملوث بمساندة الإخوان ودعمهم له ، ثم وضع محمد نجيب رهن الإقامة الجبرية بالمنزل فى فبراير ١٩٥٤ ، وبعد ذلك باشر عبد الناصر قيادته الكاملة للثورة ، وتأكدت رئاسته للجمهورية فى استفتاء شعبى جرى فى يونيو ١٩٥٦ .

ولقد ظهر تأثير مبكر لعبد الناصر على السياسة الدولية تمثل فى معارضته العنيفة لحلف بغداد (يناير ١٩٥٥) - وهو تحالف عسكرى نظمته الدول الغربية - الأمر الذى أكسبه دعم كثير من الدول المتباينة مثل المملكة العربية السعودية وسوريا ؛ إلا أنه خرج به من نطاق صداقة الولايات المتحدة وبريطانيا.

وترك مؤتمر باندونج الذى حضره عبد الناصر فى أبريل ١٩٥٥ انطباعا هائلا عليه ؛ فقد جاء تأكيد الدول التى شهدت المؤتمر على وحدة دول العالم الثالث ، وسياسة الحياد ، ومناهضة الاستعمار فى وقت كانت علاقاته بالغرب آخذة فى الفتور ، على أن الهجوم الإسرائيلى على الجيش المصرى فى غزة فى فبراير من ذلك العام وتجدد التوترات على طول الحدود بين الدولتين أديا بعبد الناصر لطلب السلاح من الغرب ؛ وما إن قوبلت طلباته بالرفض اتجه إلى الكتلة الشرقية لتمويله بالسلاح فى سبتمبر ١٩٥٥ ، وأسفر هذا التحرك علاوة على الهجوم المرير على حلف بغداد عن إضرار بالغ بسمعة مصر فى الغرب ، ومع محاولات عبد الناصر الكثيرة لتحاشى سياسة الحياد المقررة فى باندونج فإن الحرب الباردة لعبت دورا بارزا فى تشكيل السياسة الخارجية لمصر ودور عبد الناصر الدولى .

ولعل قرار أمريكا وبريطانيا فى يوليو ١٩٥٦ بعدم تقديم المساعدة فى تمويل مشروع سد أسوان بعد أن أبدى البنك الدولى للتعمير والتنمية موافقته على ذلك فى فبراير جاء ليرمى إلى عقاب مصر على علاقاتها الجديدة بالكتلة الشرقية ، وفى مقابل هذا على أية حال جاء إقدام عبد الناصر على تأميم قناة السويس فى خطاب عام ضمن خطة متقنة ليضع علامة على رفضه للضغوط الغربية وتصميما على اتباع نهجه الخاص ، على أن الحرب التى اندلعت نتيجة لذلك بالسويس فى أكتوبر ١٩٥٦ حرضت مصر على إسرائيل التى اشتركت فى الحرب مع فرنسا وبريطانيا ، وساعدت الحرب على خلق صورة لعبد الناصر داخل العالم العربى كقائد عربى قومى قوى فى ظل حصار الغرب وإسرائيل ، إلا أن المؤامرة المشتركة التى كانت وراء العدوان كان لها توابع غير سارة إذ أثارت فى تفكير عبد الناصر شكا دائما بالغرب .

وأعلن الاتحاد السوفييتى عن موافقته على تمويل مشروع السد ، وشارك بنشاط فى أواخر خمسينيات القرن ٢٠ فى مختلف مشاريع التنمية بمصر ، وكانت علاقات عبد الناصر السياسية بروسيا غير حاسمة تماما بالنظر إلى صلاته بالاتحاد السوفييتى باعتبارها معادلا للوجود الأمريكى الأقوى كثيرا بالمنطقة (غير إسرائيل) ، فإن أفعاله السياسية فى الداخل والخارج كانت تنم فى بعض المناسبات عن قلق بالغ يعترى علاقاته بروسيا ، وقد لوحظ هذا على نحو خاص بعد رحلته إلى الاتحاد السوفييتى فى ١٩٥٨ التى تلتها حملة تطهير للعناصر اليسارية بجهاز الحكم وبين المثقفين المصريين .

وأظهر عبد الناصر كقائد وطنى تعهده بإصلاح مصر اجتماعيا واقتصاديا بينما أخذ يقاوم كل الضغوط للعودة إلى الحياة السياسية « الحرة » التى أدت إلى إثارة القلاقل الشديدة فى مصر « قبل الثورة » ، وكانت قدراته الخطابية وشخصيته الآسرة بمثابة تعويض جزئى عن هذا ، إلا أن الجهود لم تكن بما يكفى على المستوى المحلى لاشتراك عامة الناس فى العملية السياسية ، وكانت عملية صنع القرار والسياسة مركزية لحد كبير ، وتولت الأجهزة البيروقراطية مهمة التنفيذ . أكثر من هذا لم

يظهر أن عبد الناصر قبل ١٩٥٨ يخصص وقتا لمتابعة برامجه الداخلية وليجعلها متماسكة ومقبولة بما يعادل ما يبذله لتنشيط سياسته الخارجية .

وفى أوائل ١٩٥٨ فوتح عبد الناصر من مجموعة من السياسيين وضباط الجيش السوريين الراغبين بشدة فى تكوين دولة موحدة من سوريا ومصر يرأسها جمال عبد الناصر ، ويهدف هذا الاتحاد لجلب الاستقرار للوضع السياسى الداخلى بسوريا . ولممارسة دور أكبر للدولتين داخل العالم العربى ، وأعلن عن تكوين الجمهورية العربية المتحدة رسميا فى أول فبراير ١٩٥٨ وانتخب عبد الناصر رئيسا للجمهورية فى استفتاء شعبى فى ٢١ فبراير ، وبلغ عبد الناصر - الشخصية المسيطرة بالمنطقة - حد السيطرة على الاتحاد أيضا من خلال الأجهزة البيروقراطية المصرية لتنفيذ سياسة مصرية ،كما اعترض السوريون رسميا على انسياق سياسات النظام صوب اليسار على نحو متزايد، وبعد تطبيق عبد الناصر للقوانين الاشتراكية انسحب السوريون رسميا من الاتحاد فى سبتمبر ١٩٦١ .

ولم يكن صوت عبد الناصر فى ذلك الحين تواجهه تحديات تذكر فى العالم العربى ، ففى عام ١٩٥٨ قامت ثورة بالعراق جلبت للسلطة مجموعة أخرى من الضباط لهم أفكار سياسية تتنافس مع مصر ، على أن سياسات عبد الناصر الاقتصادية والاجتماعية أبعدت عنه الأنظمة الأكثر تحفظا بالمنطقة ، وقام أحيانا بتدخل نشيط فى الشئون السياسية الداخلية لدولهم . ومع أن انفصال سوريا عن الاتحاد كان خيبة أمل مريرة لعبد الناصر فإن هذا لم يسفر عن تغيير فى التوجه السياسى أو الاقتصادى لنظام الحكم ، ففى عام ١٩٦٢ باتت مصر مشاركة فى حرب اليمن لمساعدة الثوار هناك ضد النظام الملكى الذى تدعمه السعودية ، ومنذ تلك اللحظة حتى اندلاع حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل حدثت تغيرات مستديمة فى علاقات مصر ببعض الدول العربية من أصدقاء فى عام إلى أعداء فى العالم التالى ، بينما ظلت دول عربية أعداء على طول الخط ، وفى قلب هذه العلاقات غير المتكافئة تكمن مشاعر قوية أحس بها كثير من القادة العرب الآخرين تجاه

عبد الناصر شخصيا وإزاء ما استشعروه هم من أن له رغبة في الهيمنة على المنطقة . كما قوبل باتهامات مماثلة في أفريقيا عقب تورط مصر المجهض في نزاع بالكونغو في ١٩٦٠ - ١٩٦١ . فقد ووجه بمؤازرة غربية ساحقة للتمرد في كاسافوبو ، لذلك سحب عبد الناصر القوات المصرية المشاركة ضمن قوة الأمم المتحدة المعنية بمساعدة نظام لومومبا، وترتب على ذلك سقوط ذلك النظام واغتيال لومومبا ، وعلى ذلك غير عبد الناصر من تفكيره فقرر تقديم السلاح لأنصار نظام لومومبا في المنفى ، وفي غضون ذلك الحين كان الوقت قد فات ؛ فقد استحال وصول الأسلحة في معظم الحالات إلى الكونغو بالطريق البرى عبر السودان ، ومن وجهة نظر القادة الأفارقة كان عبد الناصر كمن يحاول أن يعمل باعتباره وسيط قوة في أفريقيا ، وبمعنى من المعاني كان يقوم بذلك لكن على نطاق بالغ الصغر مقارنة بالقوة الغربية التي يحاول أن يقاوم نفوذها .

وعلى الصعيد الداخلي تحرك النظام الناصري مجدداً بحدة ضد منتقديه سواء يسارا أو يمينا خلال ستينيات القرن ٢٠، خاصة ضد المقاومة على أساس ديني التي باتت فعالة مرة أخرى منذ منتصف ستينيات القرن ٢٠ ، واقتصرت الحياة السياسية في مصر على الاتحاد الاشتراكي العربي الذي كان يترأسه عبد الناصر ويسيطر عليه وعلى مجلس تشريعي منتخب جميع أعضائه من بين أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي ، على أن عمليات التأميم والالتزام الحكومي المرتبط بها وسياسات التعليم جميعها خلقت جيشا هائلا من البيروقراطيين الذين اعتمدوا على النظام في تدبير معيشتهم وترقيهم ، بالتالي زادوا من اتساع قاعدة نفوذ عبد الناصر على نحو بارز في نظام الحكم .

وعلى المستوى الأيديولوجي فإن الفترة بين انفصال سوريا واندلاع حرب ١٩٦٧ هيمنت عليها العلاقة الوثيقة بين عبد الناصر ومحمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام ، إذ كان معظم المراقبين يشعرون أن مقال هيكل يمثل تفكير عبد الناصر في القضايا النوعية ، وفي المقابل كان من المعتقد أن تفكير عبد الناصر يتأثر بهيكل ، إذ كانت قضايا رأسمالية الدولة والقومية

العربية والوطنية والعالم الثالث قد تم تضفيرها للمرة الأولى فى إطار متماسك منطقى داخل ميثاق العمل الوطنى الذى كان بمثابة البيان الإيديولوجى الأساسى للعقد الأخير لنظام ناصر .

كما تميزت هذه الفترة بصعود نجم على صبرى الذى تعين عليه أن يستخدم قاعدة نفوذه فى الاتحاد الاشتراكى العربى ليؤسس شبكة لافتة للنظر من أنصاره ، وشهد منتصف ستينيات القرن ٢٠ رحيل أغلب المتبقين من الضباط الأحرار عن الحكم لأسباب شخصية أو سياسية ، عند هذه المرحلة استأنف عبد الناصر سيطرته الشخصية الكاملة والقوية على آليات الحكم وأدوات السلطة التنفيذية داخل مصر ، وكانت القوات المسلحة تحت سيطرة المشير عبد الحكيم عامر وحدها تعطى مظهرا لاستقلال ذاتى داخل الحكومة. وأسفر هذا الانطواء السياسى والحكومى فى المقابل عن تزايد المسافة بين عبد الناصر ومنتقديه الذين كانوا عادة مبعدين عن دائرته ، كما خلق مجموعة من حالات سوء الفهم تتعلق بالحقائق الإقليمية التى تعين أن يتبدى أهم ما ينبغى قوله فيها فى حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل .

كانت الفترة السابقة على تلك ذاخرة بالإشارات المختلطة فى مصر : ففى الداخل امتزج قمع المعارضين بمناصرة المبادئ الاشتراكية ، وخارجيا ساءت علاقات عبد الناصر مع النظام السعودى نتيجة تورط مصر فى اليمن ، وأعربت دول الخليج العربية عن استيائها من محاولات مصر المكثفة أحيانا فى توجيه دعايتها ضدهم ، وأبدى الحبيب بورقيبة الرئيس التونسى معارضة لعبد الناصر على أسس أيديولوجية ، كما كانت التحالفات المحتملة الوشيكة مع العراق وسوريا فى ١٩٦٤ تعتمد دائما على شروط عبد الناصر التى تنحو صوب تأكيد ثقته بدور مهيمن فى الشرق الأوسط ، وبدا فى ذلك الحين أنه يمتلك أيديولوجية لا شك حتى فى أن أقوى خصومه تأثيرا لا يمتلك مثيلا لها .

وقد قام عبد الناصر بتحسين علاقته بسوريا إلى حد يكفى لكى تبرم البلدان معاهدة دفاع مشترك فى ١٩٦٦ ، وباتت المعاهدة موضع التنفيذ بعد سلسلة من الهجمات الاستفزازية نفذتها إسرائيل على

سوريا ، وكان من بين الافتراضات أن إسرائيل تحاول إغراء عبد الناصر بشن هجوم كي تحول المواجهة التي يهدد بها في خطبه إلى أمر واقع، فإذا كان الأمر كذلك فقد كان هذا شركا وقع في حبائله عبد الناصر ، وبرغم جهوده في مايو ١٩٦٧ لإدارة المواجهة المتصاعدة مع إسرائيل فإن إغلاقه لمضايق تيران كان أمرا مصيريا ، وفي هجوم جوى وبرى إسرائيلي خاطف في ٥ يونيو ١٩٦٧ استطاعوا قصف سلاح الجو المصرى وتدميره واحتل الإسرائيليون شبه جزيرة سيناء ، وتم كل ذلك في غضون أربعة أيام ، وبعد أن طلب عبد الناصر من الشعب التضحية لسنوات لمواجهة التهديدات الإسرائيلية قدم استقالته ، واندلعت احتجاجات ومظاهرات شعبية هائلة واسعة النطاق أجبرته على التراجع ، وبعد إقالة عبد الحكيم عامر من منصبه كنائب للقائد الأعلى للقوات المسلحة وكقائد عام للجيش وتطهير الجيش ، بدأ النظام إعادة التقييم .

ومنذ خريف ١٩٦٧ قام عبد الناصر حتى وفاته بإعادة توجيه السياسة المصرية في مجالات متعددة : فعلى المستوى المحلي وعد بتنفيذ سلسلة من الإجراءات الاقتصادية والسياسية ، ومع ذلك لم يكن الوضع الداخلي مستقرا فقد اضطر عبدالناصر لمواجهة الاضطرابات واسعة النطاق التي عمت الجامعات المصرية ، وتم إعادة فحص بعض أوجه الاستراتيجيات الصناعية والاستثمارية في مصر ، وبذلت وعود بإجراء إصلاحات في القطاع العام ، وظلت التوترات على أشدها مع إسرائيل مما أفضى إلى اندلاع عمليات عدائية متبادلة تمثلت في حرب الاستنزاف في ١٩٦٩ ، وأجبرت الاستراتيجية الإسرائيلية وقواتها المسلحة مصر على تزايد اعتمادها على روسيا من أجل مدها بالسلاح والمساعدات في هذا الصراع ، وساعدت المعونات الروسية على وضع حد لحرب الاستنزاف ، وأثمرت الجهود الأمريكية عن تقديم مبادرة روجرز التي قبلها عبد الناصر في ١٩٧٠ ، وتحسنت علاقات عبدالناصر بالعالم العربي جزئيا بعد حرب ١٩٦٧ بعد أن انسحبت مصر من اليمن في ديسمبر ١٩٦٧ ، وهو ما أتاح التوصل إلى تسوية مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج ، وفي

الفترة التى سبقت وفاته مباشرة كان عبد الناصر يشارك فى مفاوضات لحل النزاع الناشب بين الأردن ومنظمة التحرير بالقاهرة فى ٢٧ سبتمبر ١٩٧٠ فى اليوم السابق على وفاته ، وأقيمت له جنازة شعبية كبيرة عمها الحزن العميق والمخلص .

كان لسياسة عبد الناصر تأثير كبير داخل وخارج مصر ، فلم تكن المشاعر التى ثارت بين المراقبين المعاصرين أو التالين محايدة تماما أو موضوعية بالكامل على الإطلاق ، على أن الأحداث التاريخية وقوة شخصية عبدالناصر وخطابه السياسى حجزت له موقعا فى العالم العربى لا يضاهيه أحد فيه من القادة العرب، حتى أصبح له أنصار فى كثير من البلاد العربية ، وازدهرت مدرسة للفكر السياسى الناصرى خارج مصر، وهى تعد لحد كبير جزءا من تراث عبد الناصر يعادل الدولة الموحدة التى أبقت عليها مصر ، غير أن التقييم النهائى لدوره ينبغى يأخذ فى الاعتبار عوامل عدة ؛ فرغم أن عبد الناصر استطاع إنجاز عدد من الإصلاحات بالمجتمع المصرى إلا أنه قاوم التعبير الحر ، وكمدافع عن القومية العربية لم يستطع عبد الناصر أن يقبل بوضوح التباينات السياسية للأمة العربية ، وقد حالت القوى الدولية والإقليمية والمحلية دون تحقيق عبد الناصر لتعهده المبكر بحياد مصر وعدم انحيازها .

الجمعيات التعاونية الزراعية

من الملامح الأساسية للسياسة الزراعية لنظام الحكم فى مصر منذ ثورة ١٩٥٢ استخدام الجمعيات التعاونية الزراعية لمساعدة الحكومة فى جهودها للسيطرة على قطاع الزراعة الحيوى فى مصر ، رغم أن الجمعيات التعاونية تعود فى تاريخها لأبعد من تاريخ قيام الثورة .

وأولى الجمعيات التعاونية التى أنشئت كان فى عام ١٩٠٧ بواسطة عمر لطفى ، رغم أن هذ الجمعيات التعاونية المبكرة أنشئت خصيصا لحماية المصالح الاقتصادية لكبار الملاك فى مصر ، وتأسست نقابة مركزية عامة لضبط الائتمان والإمدادات والتسويق ، وفى عام

١٩٢٢ صدر قانون يضم موادا تحدد تكوينها وإجراءاتها ، وفى عام ١٩٢٧ تقدم الوفد باقتراح يعرض فيه التنظيم الذاتى للجمعيات التعاونية ، ولكن بعد أقل من عامين أنشأت الحكومة وسائل ضبط أكثر مركزية . وقبل قيام الثورة كانت رسوم عضوية معظم الجمعيات التعاونية بالغة الارتفاع (على الأقل قبل الحرب العالمية الثانية) حتى أن عدداً محدودا من صغار الملاك استطاعوا الاشتراك فيها ، وظلت مهام التسويق هى الغرض الأساسى للحركة التعاونية حتى عام ١٩٤٤ حين أعطى تشريع جديد للحكومة إشرافاً مباشراً لمزيد من السيطرة على التعاونيات ، وأتاح تطوير « بنك التعاون الزراعى » فى عام ١٩٤٩ انضمام مزيد من الفلاحين للحركة التعاونية، وبحلول عام ١٩٥٢ أصبح ٧٥٠ ألف فلاح أعضاء فى الجمعيات التعاونية البالغ عددها ١٧٢٧ جمعية فى ذلك الحين .

وبعد عام ١٩٥٢ أصبحت العضوية فى الجمعيات القائمة تتم على أسس طوعية لصغار الملاك ، وأسهم ممثلو وزارة الإصلاح الزراعى فى إدارة التعاونيات على المستوى المحلى ، وعلاوة على مهامها السابقة فى التوريد والتسويق ، أدخلت تعاونيات ما بعد الثورة محاصيل وتقنيات جديدة ، وقدمت القروض ، ووزعت البذور والأسمدة ، وقد تحسنت على نحو كبير عائدات المحاصيل ،خاصة القطن والسكر فى ظل النظام الإصلاحى ، وبغض النظر عن دورها فى الزراعة ، كانت التعاونيات تستخدم من قبل الحكومة كوسيلة لنشر المعلومات السياسية وكقاعدة لنيل مساندة سكان الريف .

ومع تطبيق القوانين الاشتراكية عام ١٩٦١ أصبحت العضوية إجبارية فى كل الجمعيات التعاونية لجميع ملاك الأراضى ، ورغم كل نوايا الحكومة فإن الحركة التعاونية بعد الثورة عانت من تفشى البيروقراطية داخل تراكيب السلطة على المستوى المحلى . وصدر قانون فى ١٩٦٩ ليضمن مزيدا من السيطرة المركزية وتوزيع فوائد النظام التعاونى بعدالة أكثر على المستوى المحلى .

وفى عام ١٩٨٠ بلغ عدد التعاونيات ٤٨٠٠ وحدة ، حيث مكنت صلاتها بالمركز الحكومة من استمرار سيطرتها على القطاع الزراعى الذى

تزايدت عليه هيمنة الملكيات الصغيرة ، وتم فرض زراعة محاصيل معينة تقررها الحكومة على كل مزارع بنسبة محددة من حيازته ، طبقاً لتخصيص معين { كان يسمى الدورة الزراعية – المترجم } ، وفى المقابل تشترى الحكومة هذه المنتجات من خلال نظام التسويق الحكومى ، وتوفر للمزارعين المياه مجانًا ، وتمولهم بالمبيدات الحشرية والأسمدة .

جمعية إحياء الأمة

تجمُّع سرى مناهض للإنجليز تحت القيادة غير الرسمية للخديو عباس الثانى ، وتميزت الجمعية بالنشاط فى العقد الأول لعهد عباس (١٨٩٢ – ١٩٠٢) غير أن الأنشطة الفعلية للجمعية – بخلاف التجمعات الرامية إلى تبادل النقاشات حول قضايا سياسية – ليست معروفة على وجه الدقة ، إلا أنها ضمت فى عضويتها من الناحية العملية كل قائد وطنى بارز فى تلك الأيام : مصطفى كامل ومحمد فريد ولطفى السيد وآخرين ، والبعض من هذه المجموعة أسسوا منفذا للتعبير عن أفكارهم فى صحيفة « المؤيد » التى يرأس تحريرها الشيخ على يوسف ، وبلا شك فقد تأثرت الجمعية بالتصدع المتنامى بين عباس ومصطفى كامل الذى كان أهم عنصر فى حيويته وراديكاليته بين هذه المجموعة من الوطنيين مما أدى إلى شقاق بين الاثنين فى عام ١٩٠٤ تقريبا ، بينما أصبحت الشخصيات الأخرى المرتبطة بالجمعية عناصر أساسية فى تكوين الأحزاب السياسية الكبرى فى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى .

جمعية الانتقام

تنظيم وطنى مناهض للإنجليز نفذ عددا من الهجمات الإرهابية فى مصر بعد الحرب العالمية الأولى حالما أصبح استمرار علاقة مصر ببريطانيا فى ظل الحماية قضية مثيرة للجدل ، وقد استمد هذا التنظيم عضوياته بصورة أساسية من بين سكان المدن ومراكز الحضر ، وفى ١٩٢٠ تم تقديم عدد من أعضاء الجمعية إلى المحاكمة متهمين

بشن سلسلة من عمليات القتل والاغتيال ضد عاملين بريطانيين فى الحكومة على مدى عامين ، وجرت محاولة للربط بين الجمعية وحزب الوفد على أمل إضعاف الثقة بالوفد وبالحركة الوطنية ككل ، ومع ذلك كان للوفد جناحه السرى (الجهاز السرى) الذى لم تكن له أى صلة بنشاطات جمعية الانتقام .

الجمعية التشريعية (١٩١٣)

تأسست بتشجيع من كتشنر ، وتشكلت من دمج المجلس التشريعى والجمعية العمومية المكونة فى ١٨٨٣ ، لكنها كانت تمتلك قدراً أكبر من السلطة عن سابقتها ،كما كانت جلساتها متاحة للجمهور ، وعقدت أولى جلساتها الفعلية فى يناير ١٩١٤ ونجحت بعد وقت قصير فى تفعيل دورها قبل أن يتم تعليقها بعد أن أصبحت مصر محمية بريطانية . وكانت تتألف من ٦٦ عضوا منتخبين بالاقتراع غير المباشر لمجوعة تتكون من ٢٠٠٠ صوت انتخابى ، إضافة إلى ١٧ عضوا معينا من بين وزراء الحكومة والأقليات ، وكذلك جماعات المصالح الخاصة ، ويستمر العضو فى موقعه ست سنوات ، ويتم التجديد لثلث الأعضاء كل عامين ، وكان للجمعية التشريعية حق الاعتراض (الفيتو) على فرض ضرائب جديدة ، كما أنها كانت مخولة لإصدار التشريعات أو تأجيلها ، واستهدف كيتشنر من وراء هذه الجمعية أن تكون قيدا أكبر فاعلية على الخديو عباس عن كونها منتدى وطنيا (ورغم حلها فى ١٩١٥ إلا أنها أصبحت كذلك)، وكان يتم تعيين رئيس الجمعية وكذلك أحد نائبيه ، حيث عين محمد مظلوم باشا رئيساً لها وكذلك عدلى يكن باشا نائبا له ، بينما يتم انتخاب النائب الثانى ، وفاز بهذا المنصب سعد زغلول ، الذى أصبح فيما بعد رئيس حزب الوفد ، ولم تدع الجمعية التشريعية للانعقاد بعد إعلان مصر محمية بريطانية فى ديسمبر ١٩١٤ ، رغم أن بعض أعضائها خاصة من ارتبطوا بسعد زغلول كانوا يجتمعون بصورة غير رسمية أثناء الحرب ، وشكلوا الوفد الذى ألفه سعد زغلول فى ١٩١٨ للضغط من أجل نيل مصر استقلالها .

الجمعية الزراعية

تأسست عام ١٨٩٨ بواسطة مجموعة من ملاك الأراضى المصريين ، كانت الجمعية الزراعية أول منظمة تتشكل فى مصر لتشجيع تنمية تقنيات زراعية جديدة ، وقد وظفت الجمعية فى عام ١٩٠٤ إنجليزيا كباحث فى علوم النبات هو لورنس بالز Lourence Balls ، وفى غضون الأعوام الثلاثة والأربعين التى تقلد فيها الوظيفة جرى الكثير فى تأسيس بحوث القطن المصرى ، وفى عام ١٩١٤ ، و بتشجيع من اللورد كيتشنر ، أنشئت إدارة للزراعة وتولت بعض وظائف وأقسام الجمعية الزراعية ، وفى نهاية المطاف أنشئت هيئة بحوث القطن فى عام ١٩٢٠ .

جمعية الشبان المسلمين

أسسها فى نوفمبر ١٩٢٧ الدكتور عبد الحميد سعيد رجل السياسة ونائب الحزب الوطنى، وقد تأثرت هذه الجمعية بقوة بأيديولوجية الحزب الوطنى قبل الحرب ، واستهدفت أن تغرس الأفكار والقيم الإسلامية بين الطلاب والشباب المصريين ، خاصة أولئك الطلبة الشبان الذين غالبا ما يتعرضون لمخاطر فقد جذورهم الإسلامية عبر التعرض للتعليم الغربى أو البعثات الغربية ، وكانت فلسفة الجمعية خليطا من الوطنية المتطرفة والإسلام ، قامت بدعم أهداف إسلامية متنوعة وشاملة ، بما فيها الدفاع عن فلسطين ضد الصهيونية ، وشاركت فى عدة مظاهرات وحملات مناهضة للاستيطان اليهودى بفلسطين ، وباتت أكثر نشاطا بالتطابق مع النهوض العام فى النضال الذى تخوضه التنظميات السياسية فى منتصف ثلاثينيات القرن ٢٠ ، وأنشأت فروعا لها فى بلدان إسلامية عديدة أخرى ، وفى مصر توحدت الجمعية مع الأحزاب الأخرى فى الاتحاد الوطنى للتنظيمات والأحزاب السياسية للشباب ، الذى أسهم فى تنظيم عدة مظاهرات معادية للحكم فى الفترة التالية على الحرب العالمية الثانية .

الجمعية العمومية (١٨٨٣)

تشكلت بعد صدور القانون الأساسى فى مايو ١٨٨٣ ، لم يكن لها أى سلطة من الناحية الفعلية ، ويتكون أعضاؤها الـ ٨٢ من : الوزراء ، و٣٠ عضواً من المجلس التشريعى ، و ٤٦ عضواً ممثلا بالانتخاب غير المباشر أمضى كل منهم فى العضوية ٦ سنوات ، ويشترط لدخول هذه الجمعية نصاب معين من الملكية وسن محددة وإجادة القراءة والكتابة ، وهى شروط حددت العضوية إلى حد كبير ، ومع الوضع فى الاعتبار طريقة تشكيل هذه الجمعية وإحكام الهيمنة على الأنشطة السياسية بمصر ، فليس من المستغرب أن هذه الجمعية لم تمارس أى معارضة إلا فى أضيق الحدود لخطط الحكومة ، وكان المطلوب من الجمعية ، رغم هذا ، التصديق على فرض ضرائب جديدة مباشرة واستشارتها فى الأعمال العامة الكبيرة وكذلك مشروعات الرى ، ويخلاف المجلس التشريعى ، لم يكن من حق الجمعية سوى طلب إجابة أو توضيح عندما ترفض الحكومة مشورة لها ، كانت الجمعية تدعى للاجتماع مرة واحدة على الأقل كل عامين ولم يكن مسموحاً للعامة حضور جلساتها .

جمعية مصر المستقلة

هى تجمع للسياسيين المصريين أنشئ فى أغسطس ١٩٢١ ، ولا تختلف هذه الجمعية كثيرا عن حزب الأمة الذى تأسس قبل الحرب العالمية الأولى ، لتكون بمثابة قاعدة للوطنيين المعتدلين الذين يعارضون الوفد الرسمى الذى يرأسه عدلى باشا أثناء سفره إلى لندن فى صيف ١٩٢١ كى يبحث مع وزير الخارجية البريطانية كيرزن استمرار وضع الحماية على مصر فى مواجهة تصريحات سعد زغلول والوفد بأن المجموعة الموفدة مع عدلى لا تمثل المشاعر الوطنية للمصريين ، وقد انضم كثير من قيادات الجمعية فيما بعد إلى حزب الأحرار الدستوريين ما إن تأسس فى ١٩٢٢ .

الجمسى : أنظر عبد الغنى الجمسى

الجمهورية العربية المتحدة (ج . ع . م)

تشكلت ج . ع . م . فى فبراير ١٩٥٨ باتحاد مصر وسوريا ، وهى المرة الأولى فى القرن العشرين التى حاولت فيها دولتان عربيتان إقامة حكومة مشتركة .

وجاء الدافع الأكبر لتشكيل ج . ع . م من جانب سوريا التى كانت تعانى فى نهاية ١٩٥٧ من بعض المصاعب السياسية الداخلية ، ومن بينها القوة المتزايدة للحزب الشيوعى السورى الذى بدا أنه على وشك الفوز بعدد كبير من أصوات الناخبين فى انتخابات يونيو ١٩٥٨ ، وأحرزت الاتصالات السورية السابقة بمصر قدرا من النجاح أثمر عن برنامج للتعاون الاقتصادى فى سبتمبر ١٩٥٧ بعد فترة قصيرة من إرسال عبد الناصر لقوات مصرية إلى سوريا للمساعدة فى دعم الحكم بها فى مواجهة تهديد صادر عن تركيا ، وفى يناير ١٩٥٨ أجرى الجيش السورى اتصالات أولية بعبد الناصر ، وبعدها التقى صلاح البيطار - زعيم حزب البعث - مع عبد الناصر بالنيابة عن زملائه السياسيين وعن الرئيس السورى شكرى القوتلى ، وبعد مباحثات مكثفة ضمن السوريون موافقة عبد الناصر على توحيد مصر وسوريا سياسيا ، والتنازلات التى حصل عليها عبد الناصر فى المقابل بالإضافة إلى رئاسته للوحدة الجديدة تعادل تفويضا تاما فى إقامة شكل الحكم فى المستقبل ، وأثبتت فى النهاية السبب فى انهيار ج . ع . م .

وجرى استفتاء عام على الوحدة بين البلدين فى فبراير ١٩٥٨ ، وفى أعقابه ذهب عبد الناصر إلى سوريا ولقى هناك ترحيبا صاخبا ، وفى مارس تم الإعلان عن دستور مؤقت بموجبه تشكل كلا من مصر وسوريا الإقليم الجنوبى والشمالى للجمهورية العربية المتحدة ، رغم أنه فى جميع أوجه التراكيب الإدارية تبقى الهيمنة لمصر ، وتشكل مجلس أمة موحد من برلمانى البلدين ، وتم تحويل السلطة التنفيذية لمجلس وزراء له رئيس ، رغم أن السلطة الفعلية كانت بيد عبد الناصر ، وأنشئت حكومة

مركزية مصغرة تختص بالدفاع والخارجية والتعليم و " الإرشاد القومي " ، حكومة لكل إقليم وأربعة نواب لرئيس الجمهورية : اثنان من كل إقليم ، وبنهاية ١٩٥٨ تم توسيع مجلس الوزراء إلى ٢١ وزيرا من بينهم ١٤ وزيرا مصريا ، وازدادات سلطات الحكومة المركزية عن طريق إزالة التمييز بين مجال مسئوليات الحكومة الإقليمية والمركزية .

وألغى دستور ١٩٥٨ المؤقت جميع الأحزاب السياسية ووضع أعضاءها تحت إشراف الاتحاد القومي ، وبموجب المادة ١٣ من الدستور يحق للرئيس جمال عبدالناصر تعيين الـ ٦٠٠ عضو الذين يتكون منهم مجلس الأمة الجديد (الذى كان سيحل محل برلمانى البلدين) ، من بينهم ٤٠٠ عضو من المصريين ، واستكمل عبد الناصر تعييناته فى يوليو ١٩٦٠ ، وتم انتخاب أنور السادات رئيسا لمجلس الأمة ، وهذا المجلس تم تشكيله بصورة تامة فى حقيقة الأمر بعد أن بدأ تنفيذ معظم الإجراءات الهامة المؤثرة فى السياسة الداخلية ، ولم يكن لدى مجلس الأمة أو الصحافة (التى تم تأميمها فى ١٩٦٠) فرصة كبيرة بعد ذلك للإسهام فى / أو التعليق على عملية صنع القرار .

كما أسهمت الهيمنة المتزايدة من نظام الحكم على الحياة الوطنية فى ١٩٦٠ - ١٩٦١ فى انتقال القطاعات الكبيرة من الاقتصاد إلى إدارة الدولة ، وهو الأمر الذى لم يلق حماسا كبيرا من البرجوازية السورية ، التى كانت أكثر تنظيما بكثير وأنشط سياسيا من نظيرتها المصرية ، وفى ١٦ أغسطس ١٩٦١ - عقب الموجة الأولى من القوانين الاشتراكية - جرى تعديل الفرع التنفيذى من الـ ج . ع . م ، إذ كان يتعين ألا يكون هناك مجلس تنفيذى لكل إقليم يتبع مجلس الوزراء المركزى ولكن هيئة واحدة تتكون من مجلس وزراء مركزى يعاونه سبعة نواب للرئيس ، اثنان منهما سوريان ، والجميع تحت إشراف الرئيس عبد الناصر ، وفى ٢٦ سبتمبر ١٩٦١ استقال عبد الحميد السراج نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة السورى .

وفى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ ، استجابة للاتهامات الملتهبة المتزايدة

للسياسات الأخيرة لقياداتهم السياسية بادرت وحدات الجيش السورى المتمركزة قريبا من دمشق بالتحرك فى اتجاه العاصمة السورية ، حيث أحكموا سيطرتهم على الموقف بها ، وتم اعتقال عبد الحكيم عامر الذى كان حينئذ نائبا لرئيس الجمهورية بالإقليم الشمالى ، بعد رفضه لإنذار من الضابط السوريين ، بينما اندلع القتال بين الضباط المؤيدين والمعارضين للوحدة مع مصر ، وفى البداية أمر عبد الناصر القوات المسلحة لـ ج . ع . م بالمقاومة ، ثم وافق على الرغبات الواضحة من السوريين بالاستقلال وقام بسحب قواته والعاملين هناك .

وجاء انفصال سوريا ليعمق شعورا لدى القيادة فى مصر بأنه نوع من الرفض للنوايا الطيبة التى قدمتها لمساعدة السوريين وإنقاذهم من فترة تهددت فيها بالفوضى ، وأنحوا باللوم على انهيار ج . ع . م على العناصر " الرجعية " المعارضة للاتجاهات الاشتراكية ، ولعل المسألة الأخيرة أسهمت فى انهيار الوحدة ، لكن أيضًا أدى إلى تسارع هذا الانفصال استياء السوريين من الهيمنة المتنامية لمصر على جميع أوجه الحياة السورية ، فضلا عن ذلك ، كان الاتحاد القومى يهدف إلى أن يحل بدلا من جميع الأحزاب السياسية السابقة على الوحدة لكنه فشل فى أن تكون له جذور بسوريا نظرا لأن بنيته التنظيمية - تسلسل الكوادر بشكل هرمى ورئيس الجمهورية على قمته - ربما كان ملائما أكثر للمصريين عن السلوك السياسى للسوريين ، واستاءت البرجوازية السورية ومؤيدوها فى النخبة السياسية من اتجاه النظام لليسار دون إجراء مشاورات تفصيلية معهم ، ووجد حزب البعث السورى نفسه مهملا تماما ، وهو الذى ضغط أساسا من أجل الوحدة .

ولم تعد العلاقات المصرية السورية إلى حميميتها حتى أوائل ١٩٦٣ ، عندما شاركت الدولتان ، ومعهما العراق ، فى محادثات ثلاثية من أجل إنشاء اتحاد فيدرالى جديد .

الجهاد

تنظيم سياسى إسلامى متطرف أنشئ قبل ١٩٧٠ ، ويتعرض للاتهام بإثارة الفتنة الطائفية بمصر والتورط فى ارتكاب عدة تفجيرات ببعض الكنائس، على أن تنظيم الجهاد (وهو تنظيم مسلح منشق عن تنظيم التكفير والهجرة المتهم هو أيضاً باغتيال وزير سابق للأوقاف) ظهر على الساحة السياسية للمرة الأولى فى أغسطس ١٩٧٧ ، عقب ضبط الشرطة لمخزن أسلحة تابع للتنظيم ، ولقى قائد التنظيم على مصطفى المغربى مصرعه قتيلا فى تبادل لإطلاق النار مع قوات الأمن فى يناير ١٩٧٨ ، واستمرت الجماعة فى العمل السرى (بالإضافة لعدد آخر من الأفرع المتطرفة) ، وتلاحقها الحملات البوليسية المتواصلة فى خطتها لمواجهة الإرهاب .

اللورد جورج لويد

القنصل العام الإنجليزى بمصر والمندوب السامى من أكتوبر ١٩٢٥ حتى يوليو ١٩٢٩ ولم ينعم لويد بنسج علاقات مريحة سواء مع القصر أو الوطنيين ، وفى العام التالى لتولى منصبه تم تبرئة المتهمين الوفديين المدعى عليهما فى قضية اغتيال لى ستاك ، وهو ما اعتبره الإنجليز مهزلة قضائية بينما رأى كثير من الوطنيين المصريين ، وخاصة فى حزب الوفد ، أنها محاكمة عادلة ، ورغم أن المحاكمة أخفقت تماما فى إيجاد أى صلة بين قيادة الوفد وعملية الاغتيال ، فإنها رغم هذا جعلت الإنجليز واللورد لويد يصممون على معارضة اشتراك الوفد فى أى حكومة مصرية فى المستقبل .

وبعد انتخابات ١٩٢٦ ، والتى أعادت الأغلبية الوفدية بالبرلمان ، تعرض سعد زغلول لضغوط قوية من جانب الإنجليز كى يرفض تأليف الوزارة ، وترك الساحة لعدلى ، الذى وجد نفسه عاجزا عن الهيمنة على برلمان يسيطر عليه الوفد لذلك قدم استقالته بعد عام فى أبريل ١٩٢٧ .

وقـد لاقت محـاولات الوزارة المصرية ، بقيادة عدلي وثروت من بعده ، للحصول على مزيد من السيطرة على الجيش ، مقاومة من اللورد لويد ، الذى طالب باستمرار بقاء قيادة الجيش في يد الإنجليز العاملين به ، وهو ما أفضى إلى أزمة الجيش في ١٩٢٧ ، وتشكلت حكومة وفدية في مارس ١٩٢٨ إلا أنها لم تستمر سوى ثلاثة شهور ، وخلالها أجبرت الهيئة التشريعية المصرية على سحب مذكرة للمجالس التشريعية مؤيدة للوفد بضغط من لويد ، الذى عارض تحرير الحياة السياسية وأشكال التعاون التى عرضتها .

ولموازنة هذا الوضع ، شجع لويد الهيئة التشريعية على أن تواجه القصر بقوة عندما يتبين أن الملك ينال سلطات مبالغا فيها ، كما ضغط على الملك فؤاد لكي يعيد قانون ١٩٢٤ الانتخابي قبل انتخابات ١٩٢٦ وأن ينقل نشأت باشا صاحب النفوذ من البلاط ويعينه في منصب خارج البلاد ، وكان نشأت - أخلص مستشارى الملك فى الداخل - يعمل بنشاط على التلاعب بالأحزاب السياسية لصالح الملك ، واستشعر لويد بوضوح بأن الموقف أصبح خارج نطاق سيطرته ، وفى مجال العلاقات الثنائية عجز لويد عن جعل اتفاقية ثروت - شمبرلين تلقى قبولا فى الدوائر السياسية الحكومية بمصر ، وهو ما يمثل عقبة للجهود البريطانية الرامية لضمان معاهدة جديدة للعلاقات بموجب نفس الشروط.

على أن براعة لويد فى التلاعب بالانقسامات القائمة بين الأحزاب الوطنية والقصر ، وكذلك بين الأحزاب الوطنية نفسها أتاحت له أن ينال نفوذا على الأمور السياسية المصرية لمدى بعيد بحكم موقعه الدبلوماسى ، وقد ساعد على هذه البراعة استعداده الشخصى لاستخدام القوة حينما لايتم تنفيذ قراراته ، غير أن المعارضة الداخلية ضد لويد ، والتى بلغت حدا جماهيريا ذات مرة ، لم تكن أبدا على درجة من التماسك تكفى لأن تكون مؤثرة .

جوردن : انظر تشارلز جوردون

جورست : انظر إيلدون جورست

جوهر الصقلى (توفى ٩٩١ / ٣٨١)

قائد فاطمى فتح مصر نيابة عن الخليفة المعز ، ومن المحتمل أن "جوهر" كان من أصول مسيحية وتم جلبه إلى القيروان عاصمة الفاطميين فى شبابه ، ولعبت مهارته العسكرية دوراً جعله يحرز تقدما سريعا فى الجيش الفاطمى ، وفى ٩٥٨ / ٣٤٧ قاد جوهر أنصار الفاطميين فى حملة تهدئة بشمال أفريقيا ، وأظهر تميزا فى هذه الحملات وتم تنصيبه مسئولا عن خطة فتح مصر طويلة الأمد، والتى سبق وأغارت عليها جيوش الفاطميين فى (٩١٣ - ٩١٤ / ٣٠١ - ٣٠٢) وفى (٩١٩ - ٩١٢ / ٣٠٧ - ٣٠٩) ومرة أخرى فى (٩٣٥ / ٣٢٣) .

ألحق جوهر الهزيمة بالقوات الإخشيدية سيئة التنظيم ودخل الفسطاط فى يوليو ٩٦٩ / ٣٥٨ ، وبعد ذلك بمدة قصيرة وضع أسس عاصمة جديدة هى مدينة القاهرة ، وفى ٩٧٠ / ٣٥٩ أنشأ الجامع الأزهر ، ودحر هجوما للقرامطة على مصر وسوريا فى ٩٧١ / ٣٦٠ .

وفى نهاية المطاف لحق الخليفة المعز بقائده جبوشه جوهر الصقلى بمصر فى ٩٧٣ / ٣٦٢، وهو العام الذى هزم فيه جوهر هجوما آخر للقرامطة على القاهرة ذاتها ، وبعث جوهر فى وقت مبكر مندوبا بالنيابة عنه لتأسيس موطئ قدم فى سوريا ، إلا أن المحاولة قوبلت بالمقاومة ، وبعد وصول المعز تم إرسال جوهر لمواجهة قوات القائد التركى ألبتاكين الذى كان يحاصر دمشق ، وهذه الحملة - التى كان واضحا أن استمرارها لم يكن مدعوما تماما من الوزير يعقوب بن كلس - آلت إلى نهاية سيئة إذ تحالف ألبتاكين مع القرامطة ، مرغما جوهر على التراجع إلى عسقلان والتفاوض على الانسحاب الكامل بجيوشه من سوريا ، وعند عودته تقابل مع العزيز ، الخليفة الجديد ومعه جيش للتعزيز ، وتوحد الجيشان وشنا هجوما ألحقا الهزيمة بألبتاكين وحلفائه القرامطة فى الرملة فى ٩٧٧ / ٣٦٧ ، ومن خلال هذا الانتصار أصبح للفاطميين وجود فى جنوبى

سوريا ، رغم أنهم ظلوا مجبرين على الكفاح ضد طموحات البيزنطيين للسيطرة على باقي الولاية ، وهو الموقف الذي لم يصل إلى حل نهائي حتى ٩٩٧ / ٣٨٧ ، ما إن أبرمت اتفاقيات للتفاوض بين الطرفين حول السيطرة على أراضيهم في سوريا .

وعلاوة على مهاراته كقائد عسكري فقد جلب جوهر الصقلي لمصر مستوى رفيعا من القدرات الإدارية ، وهو ما اتضح في السنوات الأربع التي حكم فيها البلاد قبل وصول الخليفة ، واستعاد أعمال الحكم وتهدئة الوضع الداخلي المضطرب من جراء سنوات الانهيار للدولة الإخشيدية ، وبعد حملاته على سوريا ، اعتزل جوهر العمل العسكري الميداني ، رغم أنه استمر يخدم الخليفة العزيز حتى وافاه الأجل ، وخلفه ابنه حسين كقائد عسكري في بلاط الحاكم .

جيش (حكم ٨٩٦ / ٢٨٢ - ٢٨٣)

من حكام الدولة الطولونية لمصر - أطاح به أخوه هارون بعد حكم لم يدم سوى تسعة أشهر ، وعلى ما يبدو أن جيش لم يستطع أن يفرض سيطرته على قواته العسكرية التي ورثها عن أبيه خمارويه ، إذ عاد الكثير من قواده وإدارييه إلى بغداد .

جيش الدفاع العربي

في يوليو ١٩٦١ شاركت مصر مع تونس والسودان والأردن والمملكة العربية السعودية في قوات للدفاع لحماية الكويت من مزاعم في أراضيها من جارتها العراق ، وجاءت مشاركة مصر مع دولة منافسة (تونس) ، ودولتين ملكيتين في مواجهة جمهورية العراق مبررة على أساس الحاجة لاستبدال الجيوش البريطانية بجنود عرب من أجل منح الكويت عضوية الجامعة العربية ، وفي حقيقة الأمر تم إبرام تحالف بعد عامين من العلاقات المتوترة بين أكبر نظامين ثوريين في المنطقة ، وهما: مصر والعراق .

ولم يدم هذا التحالف الذى سعت إليه مصر أكثر من عدة أسابيع ، وكان اشتراك مصر بعيدا كل البعد عن القبول من جانب المملكة العربية السعودية والأردن، وفى النهاية طلبا منها سحب قواتها العسكرية مقدما من باقى قوات الطوارئ .

(ح)

حاجى الأول (المظفر سيف الدين حاجى الأول)
(حكم ١٣٤٦ - ١٣٤٧ / ٧٤٧ - ٧٤٨)

أحد سلاطين المماليك البحرية ، وهو الابن السادس للناصر محمد الذى تولى السلطة فى مصر . ومثل أسلافه ومن تبعوه سرعان ما أقيل من الحكم ، وقد سارع فى طرده قسم من المماليك الجراكسة الذين كانوا يفضلون ترشيح أخيه حسن ، وتميز عهد حاجى قصير الأجل بالغدر المطلق للصديق والعدو على حد سواء ، طبقت لما تذكره المصادر ، وكذلك بالسخاء غير المشروط تجاه حريمه فى وقت كانت أموال الدولة آخذة فى النضوب .

حاجى الثانى (الصالح صلاح الدين حاجى الثانى)
(حكم من ١٣٨٢ / ٧٨٣ - ٧٨٤ و ١٣٨٩ - ١٣٩٠ / ٧٩١ - ٧٩٢)

من سلاطين المماليك البحرية ، وحين بلغ الثامنة من عمره خلف أخاه عليا، وانتهت مدته الأولى التى لم تدم سوى عدة شهور على يد برقوق أول سلاطين المماليك البرجية ، والذى تعرض هو نفسه للخلع ، وعاد حاجى ليتولى السلطة فى ١٣٨٩ / ٧٩١ ، وخلال فترة حكمه كانت السلطة الفعلية فى يد يلبغا الناصرى الأتابك، وأقيل يلبغا على يد حليفه السابق منتاش خلال الفترة الثانية لحكم حاجى : إلا أن برقوق - الموجود بالمنفى - نازع منتاش فى منصبه ، والتقى الرجلان فى معركة فى ١٣٩٠ / ٧٩٢ ، وصحب حاجى وزيره ، واستطاع برقوق أن يأسره

فى معسكره أثناء المعركة ، وساعدت معاملة برقوق النبيلة للسلطان الشاب على كسب كثير من الأنصار ، وفرض برقوق على حاجى الثانى عدم مغادرة مقار إقامته فى القلعة ، ويبدو أنه مات ميتة طبيعية .

حادث البدارى

فى ١٩٣٢ لقى مسئول حكومى فى البدارى بصعيد مصر مصرعه على يد شابين ، ورغم أنه تم ضبطهما أثناء ارتكاب الجريمة ، فإن القضية نظرت أمام محكمة النقض عند الاستئناف ، وأثناء الدفاع عن المتهمين عرضت على المحكمة العديد من الظروف الملطفة ، تشمل سبق اعتقال المسئول القتيل للمعتدين عليه وسوء معاملته لهما ، وكشفت جلسات الاستئناف عن كثير من الحالات غير الملائمة للإدارة فى الريف والعدالة فى مصر ، وهو ما استغلته الصحف الوطنية الكبرى ، وفى النهاية ارتدت القضية على نحو غير ملائم على حكومة صدقى ، خاصة عندما خفف وزير العدل على ماهر الأحكام الصادرة بحق المتهمين ، وشكل صدقى حكومة جديدة فى ١٩٣٣ ، مستبعدا على ماهر وبعض أنصاره من الوزارة .

حادث القصر

فى أعقاب أزمة وزارية فى فبراير ١٩٤٢ ، ضغطت الحكومة البريطانية من خلال سفيرها السير مايلز لامبسون على الملك فاروق بضرورة تشكيل وزارة وفدية ، أو بتحالف يضم الوفد بدلا من حكومة حسين سرى ، وهذا الموقف المعاكس للمعارضة طويلة الأمد للوفد جاء من اعتقاد الإنجليز أن الوفد مازال هو أكثر الأحزاب السياسية المصرية شعبية ، وبالتالى يكون أكثرها فعالية فى الحصول على التأييد الشعبى بمصر لجهود الإنجليز الحربية عن أى أحزاب أخرى ، كما كان من المأمول أن حكومة وفدية يمكنها أن تضعف أى تأثير للعناصر الموالية للمحور حول الملك فاروق ، وقرر لامبسون أخيرا أن يفرض هذا

الاختيار على فاروق أو يتنازل عن العرش إن لم يوافق على أن يطلب من رئيس الوفد مصطفى باشا النحاس تشكيل الوزارة ، وبذل لامبسون مساعيه ، وفى النهاية حصل على دعم أوليفر ليتلتون فى مجلس الوزراء البريطانى من أجل ممارسة الضغط على ملك مصر .

وفى مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ أحاط الجنرال ستون قصر عابدين فى القاهرة بجنوده ودباباته ، وقدم لامبسون لفاروق مرسوما بالتنازل عن العرش وضع مسودته السير ويليام مونكتون ، وتراجع فاروق وشكل النحاس الحكومة بعد فترة قصيرة ، لكن المهانة التى لقيها فاروق ، وتورط الوفد فى التعاون مع الإنجليز ووصوله للسلطة ، أفقدا التأييد لكلا من البريطانيين والوفد بين المدنيين ، والأهم من ذلك داخل الجيش .

حادث دنشواى

فى يونيو ١٩٠٦ قامت مجموعة من الضباط الإنجليز أثناء رحلة صيد فى الدلتا بإطلاق النار مصادفة على زوجة شيخ الخفر بدنشواى ، وانطلقوا بعدها هاربين ، وخلال ذلك أطلق النار على ضابطين بريطانيين وعدد من المصريين أصيبوا أو قتلوا ، وأسفرت محاكمة المصريين المتهمين عن إعدام أربعة منهم شنقا ، والحكم على أربعة آخرين بالسجن مدى الحياة ، مع جلد وسجن المدعى عليهم الباقين ، وأثارت تلك العقوبات القاسية عاصفة من الاحتجاجات فى مصر والخارج ، وكان الإنجليز يهدفون من العقوبات على هذه الشاكلة إجهاض أى حوادث مستقبلية وترويع المهيجين المناصرين للحركة الوطنية ومؤيديها لإخضاعهم ، غير أنها بدلا من ذلك قدمت ليومنا هذا ، حتى للمصريين الذين لايهتمون بالسياسة ، أفكارا حول طبيعة الحكم البريطانى فى بلادهم ، وأعادت أواصر العلاقات (وإن يكن مؤقتا) بين الخديو عباس والحركة الوطنية ، وأصبحت رواية الحادث والظلم البين للعقوبات جزءا من الفولكلور الوطنى فى مصر ، الذى انتشر فى ربوع البلاد حتى مستوى

القرى ، واستغل مصطفى كامل الزعيم الوطنى حادث دنشواى ورد الفعل المصرى للعقوبات (التى أصدرتها محكمة عسكرية) ليضغط على الحكومة البريطانية من أجل توسيع نطاق استقلال المصريين .

حادث طابا

حالما صعد الخديو عباس الثانى رسميا إلى عرش مصر فى ١٨٩٢ ، فإن فرمان (مرسوم) تقلده المنصب من السلطان العثمانى عبد الحميد الثانى لم يتضمن سيناء ضمن قائمة الأقاليم التى يعترف بها السلطان تحت سلطة عباس، وعلى مدى الأعوام الخمسين السابقة ظلت مصر تمارس إشرافها على المنطقة الشمالية من شبة الجزيرة فقط التى تشمل مسار قوافل الحج ، ولم يكن لباقى سيناء تنظيمات إدارية من الناحية الفعلية فيما عدا البدو والرهبان فى دير سانت كاترين ، فقد كان من النادر وجود تجمعات سكانية مستقرة ، وفى أكتوبر ١٩٠٦ قرر الباب العالى العثمانى أن يؤكد حقه فى شبه الجزيرة ، وتم إرسال قوة عسكرية لاحتلال طابا ، وهى مدينة على الساحل الشرقى لسيناء قريبة من ميناء العقبة ، وادعى العثمانيون أن السيادة المصرية عليها قد زالت ، وهو ما يبدو أن الخديو كان يميل للموافقة عليه ، ومع ذلك فإن الإنجليز يريدون تأكيد الهيمنة المصرية على المنطقة (وبالتالى تؤول للإنجليز) لحماية خطوط الاتصال الشرقية بقناة السويس ، وبعد فترة من الضغوط الدبلوماسية لبريطانيا سحب العثمانيون قواتهم ووافقوا على ترسيم خط حدودى مباشر بين رفح والعقبة . وأبرمت معاهدة حول احترام سيادة كلا من البلدين فى أكتوبر ، وأصبح الموقع الفعلى لخط الحدود فى ١٩٠٦ قضية أساسية بين مصر وإسرائيل خلال المفاوضات الأخيرة (١٩٨١) حول انسحاب إسرائيل من سيناء.

حادث غزة

بعد ثورة ١٩٥٢ كانت "العلاقات" لنظام عبد الناصر بإسرائيل هادئة تماما لأنه كان أكثر انشغالا بالقضايا الداخلية ، ولم ينجم عن حادثة لافون فى ١٩٥٤ رد فعل حاد بشكل خاص من الحكومة المصرية ، إذ قدم العملاء والأشخاص المتورطون للمحاكمة وعوقبوا بالسجن ، وربما ارتبط هذا الاعتدال بالآراء التى تقول إن مصر كانت تأمل فى تأمين نفسها من دول الغرب ، ومع ذلك فقبل حادث غزة لم تصدر عن مصر إشارات عدائية تجاه الإسرائيليين ، وفى حقيقة الأمر ظلت هناك اتصالات سرية بين عبد الناصر ورئيس الوزراء الإسرائيلى شاريت .

وتعين على إسرائيل أن تزعم فيما بعد أن عملياتها فى غزة نتجت عن قلقها من تهديدات تواجهها من مقاتلين فلسطينيين يعملون من داخل قطاع غزة الذى كان فى ذلك الحين فى أيدى المصريين ، وتحول هذا القلق إلى قرار بالعمل تمثل فى عودة دافيد بن جوريون المتشدد إلى الوزارة الإسرائيلية ، وفى ٢٨ فبراير ١٩٥٥ شنت القوات الإسرائيلية هجوما على مقار الجيش المصرى فى غزة وهاجمت قافلة للمساعدات ، وفقدت مصر ٣٨ من أرواح أبنائها وأصيب ٣٠ عسكريا وموظفا مدنيا ، وبدلاً من خفض مستوى العمل فى غزة فإن الهجوم دفع عبد الناصر إلى تقديم دعمه الكامل للمقاتلين الفلسطينيين ، وأدان مجلس الأمن إسرائيل فى مارس بسبب هجومها ، وطلب من الطرفين الكف عن مزيد من الأعمال الاستفزازية ، ولم يلاحظ قائد قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة الجنرال بيرنز أى شواهد فيما بعد تدعم مزاعم إسرائيل باستخدام غزة كقاعدة ضدها، ولم تبدأ أى غارات فلسطينية حتى أبريل ١٩٥٥ .

وزادت حادثة غزة من المخاوف فى مصر حول نوايا إسرائيل ، إذ أن الحوادث الحدودية بين البلدين فى مارس ١٩٥٥ علاوة على المصاعب التى برزت فى المفاوضات أدت إلى مزيد من الصدامات العسكرية ، وجرت معارك عنيفة فى أغسطس – نوفمبر ١٩٥٥

أسفرت عن قتل ١٠٩ مصريين ، إلا أن مفاوضات غير مباشرة تمخضت عن نزع فتيل الأعمال العدائية ، ودام الوضع على ما هو عليه حتى اندلاع حرب السويس فى العام التالى .

حادث لافون

فى يوليو ١٩٥٤ اعتقل عميل إسرائيلى فى إحدى دور السينما بالإسكندرية بعد منع انفجار قنبلة قيل أنه كان ينوى زرعها ، وكان هذا العميل جزءاً من فريق يرأسه الكولونيل بنتسار من وكالة المخابرات الإسرائيلية " الموساد " ، التى شنت عدة هجمات على بعض المكاتب والهيئات الأمريكية والبريطانية وهم فى زى بعض " المتطرفين المصريين " ، ويبدو أن أهداف مجموعة بنتسار كانت ترمى إلى زعزعة استقرار نظام عبد الناصر داخليا والإضرار بعلاقاته بالحكومات الغربية ، وبعد اعتقال هذا العميل جرى اعتقال ١٤ شخصا آخرين من المشتبه بهم ، وأسفر هذا عن استقالة لافون وزير الدفاع الإسرائيلى ، رغم أنه من غير الواضح ما إذا كان قد وافق مسبقا على إجراء هذه التفجيرات ، وفى داخل مصر أفضى الحادث إلى خلق مواقف متشددة تجاه إسرائيل داخل مجلس قيادة الثورة ، خاصة مع الكشف عن حملة تجسس إسرائيلية واسعة النطاق فى وقت لم تكن فيه مصر مشاركة فى أى أعمال استفزازية سواء سياسيا أو عسكريا ، وأسفر ذلك عن إعدام اثنين من اليهود العرب الأجانب لتورطهم فى حملة التفجيرات وصدرت أحكام بالسجن لمدد طويلة على ١١ متهما آخرين .

الحافظ (حكم من ١١٣٠ - ١١٤٩ / ٥٢٤ - ٥٤٤)

من الخلفاء الفاطميين وكان ابن عم الآمر وخليفته ، جاء الحافظ أساسا إلى السلطة كوصى على طفل لم يولد بعد للآمر وأقاله الوزير قطيفات حفيد بدر الجمالى ، وقام قطيفات بإيداع الحافظ السجن وأعلن نفسه الإمام ، أو ممثلاً للإمام المنتظر ، حسب اعتقاد بعض طوائف

الشيعة ، وبمساعدة الأرمينى يانيس أحد حجاب القصر هرب الحافظ فى ١١٣١ / ٥٢٦ ، ولقى قطيفات حتفه مقتولا بواسطة يانيس وأنصاره ، حينئذ ادعى الحافظ أحقيته فى الخلافة وقاد المعارضة فى مواجهة القصر ، وعندما أظهر يانيس دلائل ما بلغه من قوة وبأس ، قام الحافظ بقتله بالسم .

وبعد ذلك حاول الحافظ أن يفرض حكمه مع أبنائه ، الأول سليمان ، الذى توفى بعد فترة قصيرة من تعيينه ، ليحل بدلا منه الابن الثانى حيدرة ، أما الابن الثالث ، فبسبب ما أصابه من ألم نتيجة إستبعاده من السلطة فقد قاد تمردا صغيرا وفى النهاية توفى بالسم طبقا لأوامر أبيه .

وعين بهرام ، المسيحى، وزيرا فى ١١٣٥ / ٥٣٠ ، إلا أن هذا الاختيار لم يلق ترحيبا من الرعية سواء من الجيش أو الناس ، واضطر الحافظ للجوء لمساعدة رضوان ، حاكم عسقلان ، لإقالة بهرام ، وأعد رضوان أنصاره واستولى على السلطة ما إن تم طرد بهرام من القاهرة من عناصر تعارض حكمه ، وأثبتت الوقائع أن رضوان لم يكن أفضل من بهرام وانتهت محاولته فى خلع الحافظ ، غالبا من أجل الاستحواذ على الحكم لصالحه .

وعلاوة على مشاكل الحافظ مع وزرائه ، فقد اضطر لمواجهة معارضة بعض الشيعة داخل وخارج مصر الذين أحسوا بأن تتابع الخلافة الفاطمية ينبغى أن يظل فى نسل الآمر مباشرة ، وجاءت ترقيته لبهرام المسيحى لتثير معارضة قوية فى مصر ، ليس فقط بسبب ديانته بل كذلك للجيش الكبير الذى جمعه من زملائه الأرمن ، وسادت هذه الخلافات والمجالات المحيطة بالقصر - دينيا وسياسا - عصر الحافظ وكانت سببا فى بث القلاقل بمصر ، وعاملا فى التشتت المستمر والتنافس داخل الجيش الفاطمى .

حافظ إبراهيم : أنظر محمد حافظ إبراهيم

الحافظية (المجيدية)

إحدى طوائف الشيعة الإسماعيلية ، ويعتقد أنصارها أن الحافظ هو الخليفة الحقيقي (الشرعى) للإمامة فى الدولة الفاطمية بمصر بعد ابن عمه الآمر ، وأنه مفضل عن الطيب الابن القاصر للآمر .

وهناك بعض الشكوك حول ما إذا كان الطيب - الذى ولد فى وقت قريب من وفاة أبيه وأثناء تولى الحافظ - له وجود فعلى ، فإن بعض المصادر المناصرة للحافظ تذكر أن المولود كان بنتا من أرملة للحافظ ، أو أن الطيب قد توفى .

وبعد أن بلغت الأسرة الحاكمة الفاطمية نهايتها فى ٥٦٧/١١٧١ ، أقر الحافظية أن داود ، ابن العاضد آخر الخلفاء ، هو الإمام ، وأودع داود السجن بواسطة الأيوبيين . إلا أن المؤامرات التى أحاطت به أجبرت صلاح الدين على إبعاد أنصاره من القاهرة إلى الوجه القبلى ، والذى أصبح بالتالى مركزا للحركة الحافظية ، وتوفى داود فى ١٢٠٧ أو ٦٠٤/١٢٠٨ ، وتوفى ابنه وخليفته سليمان فى ٦٤٥/١٢٤٨ وانقرضت الحافظية بعد ذلك .

الحاكم (حكم من ٩٩٦ - ١٠٢١ / ٣٨٦ - ٤١١)

أحد الخلفاء الفاطميين ، وهو أكثر حكام هذه الدولة غموضا وإثارة للجدل ، كان الحاكم فى الحادية عشرة فقط من عمره ما إن تولى العرش ، وشهدت السنوات الأولى لعصره الصراع بين ابن عمار رئيس البربر الكتامه وبرجوان معلم الخليفة ، وفى النهاية استطاع برجوان إزاحة ابن عمار فى ٩٩٧ / ٣٨٧ ، قبل أن يسقط هو نفسه فى ٣٩٠/١٠٠٠ ضحية لاستياء الحاكم وغيرته منه .

وربما كان السخط الذى تملّك البدو حول مصير ابن عمار يكمن وراء اندلاع ثورة فى برقة (شرقى ليبيا) فى ١٠٠٥ - ١٠٠٦ / ٣٩٦ ، وفى البداية ألحق البربر الهزيمة بقوة فاطمية أرسلت لإخمادهم رغم أنه لحقت بهم الهزيمة فى النهاية ، وفيما

بعد واجه الحاكم من ينازعه فى سلطته فى فلسطين (١٠١٢ / ٤٠٣) . وفى ١٠٠٧ - ١٠٠٨ / ٣٩٨ - ٣٩٩ ، اجتاحت البلاد مجاعة كارثية نتيجة النقص فى مياه النيل ، وحدث ذلك فى الوقت الذى كان فيه الحاكم قد أصدر مراسيمه السابقة ليفرض على المسيحيين واليهود ارتداء أزياء مميزة ، ثم بدأ يصدر مراسيم أشد غرابة حتى أن المؤرخين فيما بعد تساءلوا عن مدى سلامة عقله ، وحظر على الرعية تناول أطعمة معينة ، منها الملوخية التى يحبها الناس، وقاد حملة ضد الكلاب ومنع لعبة الشطرنج وصناعة أحذية النساء ، وقرب نهاية حياته أمر بأن تظل الدكاكين مفتوحة إلى وقت متأخر من الليل فيما كان يتجول مستخفيا ، وينبغى الإشارة إلى أن هذه الأفعال الشاذة كان يتم الإعلان عنها والدعاية لها من مناوئيه السنة والعباسيين ، وتنحو نحو طمس حقيقة أن بلاطه كان أيضًا مركزا للاجتهادات الثقافية والعلمية الرفيعة، والأكثر أهمية أنه ظل فى الحكم لفترة طويلة فى ضوء مزاعم عدم سلامته العقلية ، وتتمثل الإشكالية الأكبر فى الحركة التى ظهرت قرب نهاية عصره وقادها الدرازى وآخرون وكانت تدعى ألوهيته ، وليس من الواضح تماما مدى مشاركة الحاكم فى هذا ، إلا أن أغلب الدعاة التابعين له (طائفة الإسماعيلية) كانوا يدينون الدرازى ، وسواء كان الحاكم رجلا مقدسا أو مجنونا يدعى الألوهية وأسيئ فهمه غالبا وهو الأقرب للاحتمال ، فقد تم قتله فى ظروف غامضة ، ولم يعثر على جثمانه قط ، وتتهم بعض المصادر أخته ست الملك بقتله ، التى تولت السلطة من الناحية الفعلية كوصية على ابنه وخليفته الظاهر ، وعموما يحظى الحاكم باحترام طائفة الدروز .

الحاكم بأمر الله (حكم ١١٠١ - ١١٣٠ / ٤٩٥ - ٥٢١)

من خلفاء الدولة الفاطمية فى مصر ، وهو ابن المستعلى وخليفته ، وكان فى الخامسة من عمره فقط حين صعد إلى العرش وفى العشرين عامًا الأولى من حكمه كان خاضعا لسيطرة وزيره الأفضل خضوعا تاما .

وفى السنوات الأولى لعصره بلغت الأعمال العسكرية ضد الصليبيين مستوى عاليا ، وكان الفاطميون قد فقدوا مواقعهم فى فلسطين فى عام ١١٠١/٤٩٥ ، ثم سقطت عكا فى ١١٠٣/٤٩٧ - وفى سوريا أخذ الصليبيون طرابلس (فى ١١٠٨/٥٠٢) وطبرية فى (١١٢٤/٥١٨) ، ومنى الأسطول الفاطمى بهزيمة منكرة على يد البنادقة فى ١١٢٤/٥١٨ ، وفى عصره قام الصليبيون بغزاوتهم الأولى بقيادة بالدوين الأول على مصر إلا أنهم اضطروا للانسحاب بعد عام واحد فى ١١١٨/٥١٢ .

وتصاعدت التوترات بين الحاكم والأفضل بما لايمكن تجنبه ، بسبب استياء الخليفة من الهيمنة المطلقة للأفضل على حياته وحكومته ، واغتيل الأفضل فى ١١٢٥/٥١٩ ، وهو عمل بالتأكيد شارك فيه الخليفة ، وخلفه الوزير البطائحى الذى لم يكن مصيره أفضل حالا : فبعد أربع سنوات فى منصبه أمر الخليفة بإيداعه السجن فى ١١٢٩ / ٥١٩ أعدم بعدها بفترة قصيرة ، بعد ذلك برز رجل مسيحى يدعى أبو النجاح ابن قنا وحاز شهرة فى البلاط استمرت نحو أربع سنوات حتى عام ١١٣٣/٥٢٣ حينما أثار استياء الحاكم ، وظل الحاكم فى الحكم بدون وزير حتى نهاية عهده ، ودفع موته الفاطميين إلى الانخراط فى خلافات مذهبية لتباين الآراء حول من سيتولى الخلافة من بعده .

ويوصف عصره بأنه شاق ودموى ، ولقد لقى حتفه على يد الحشاشين التابعين لطائفة النزاريين ، الذين أصبحوا مصدر خطر دائم على الأمن الداخلى فى مصر أثناء حكمه .

حرب الاستنزاف

اتخذت حرب الاستنزاف شكل العمليات العسكرية المتقطعة لكن المدمرة بين مصر وإسرائيل بداية من مارس ١٩٦٩ حتى قامت الولايات المتحدة من خلال وزير خارجيتها روجرز فى أغسطس ١٩٧٠ بترتيب وقف إطلاق النار بين الجانبين بمساعدة جونار يارنج وسيط الأمم المتحدة ، وقد بدأت الهجمات بقصف مدفعى للمواقع الإسرائيلية بسيناء

وبعمليات الاختراق فى العمق من الجانب الإسرائيلى لمصر ، وأيا ما كانت المزاعم الخاصة التى تورطت فيها سواء مصر أو إسرائيل قبل هذا ، فقد أنحى كل جانب باللوم على الآخر فى استئناف و/أو الاستمرار فى هذه الاشتباكات ، على أن عمليات الكوماندوز الإسرائيلية ، بما فيها نقل محطة رادار مصرية كبيرة إلى أراضيها ، حققت نجاحا كبيرا ، كما نفذت قوات الكوماندوز المصرية هجمتين على المواقع العسكرية الإسرائيلية بسيناء .

وقد أجبرت غارات الطيران الإسرائيلى على مواقع مدنية للمصريين على إيقاف مؤقت لحرب الاستنزاف لتجهيز المناطق غير العسكرية دفاعيا بصورة أفضل ، وأدت فعالية غارات الإسرائيليين والاختراق فى العمق بالمصريين إلى السعى لجلب أحدث صواريخ سام المضادة للطائرات من الاتحاد السوفييتى والحصول عليها فى مارس ١٩٧٠ .

وكانت تكاليف حرب الاستنزاف باهظة ، فقد أسفر القصف الإسرائيلى لمجمع صناعى مصرى فى أبو زعبل فى فبراير ١٩٧٠ عن وفاة ٧٠ شخصا وإصابة أعداد كبيرة ، وهو ما اضطر الرئيس عبد الناصر للسعى وراء مزيد من المساعدات الروسية ، وكانت إسرائيل هى الأكثر سيطرة على مجريات العمليات الحربية حتى وصلت إلى مصر مساعدات وأسلحة روسية متقدمة ، وتمخضت حرب الاستنزاف عن زيادة تورط الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى فى الصراع العربى الإسرائيلى ، حيث عملت كل دولة منهما على موازنة تأثير الأخرى ، ونجحت الولايات المتحدة فى النهاية من خلال مشروع روجرز للسلام فى إيقاف استمرار الاعتداءات المتبادلة .

حرب السويس

فى يوليو ١٩٥٦ أعلنت كلا من الولايات المتحدة وبريطانيا أنهما لن يمضيا فى الالتزام بتعهدهما بتمويل عرض من البنك الدولى للإنشاء والتعمير من أجل بناء سد أسوان العالى ، وشعرت الدولتان بأنه

سيستحيل اقتصاديا على مصر أن تسدد الدين المستهدف فى ضوء مقاومة المصريين لبعض القيود المالية التى حاولت وضعها الولايات المتحدة وبريطانيا ، واستند قرار القوتين الغربيتين جزئيا على امتعاضهما من مقاومة عبد الناصر لحلف بغداد ولتحركاته الودية تجاه المعسكر الشرقى ، بما فيها مشتروات السلاح من ذلك المصدر فى العام الأسبق (وهى صفقة أبرمتها مصر عندما لم تتمكن من الحصول على السلاح من الدول الغربية) ، وفى ٢٦ يوليو ألقى عبد الناصر خطابا مؤثرا بالإسكندرية أعلن من خلاله تأميم قناة السويس واستخدام عائداتها فى تمويل بناء السد ، وتحركت قوات مصرية واضطلعت بتشغيل القناة .

وجاء رد فعل الدول الأوروبية والأمريكية بمطالبة عبد الناصر بمراعاة المعاهدات السابقة وأن يضع فى اعتباره المعاهدة البحرية لعام ١٨٨٨ (التى تفاوضت عليها بريطانيا ولم يكن لمصر دور فيها) ، ففى هذه الوثيقة تعهدت الدول الموقعة عليها بأن تبقى القناة مفتوحة أمام حركة السفن ، وبعد هجوم حاد شنّه عليه إيدن رئيس الوزراء البريطانى ، رفض عبد الناصر قبول دعوة عملية من الحكومة البريطانية بحضور مؤتمر يضم ٢٤ دولة بحرية بلندن فى أغسطس من نفس العام تحت رئاسة روبرت منزيس رئيس وزراء أستراليا ، وفى الشهر التالى تم عرض مشروع من أجل إدارة دولية للقناة ، وقام منزيس بزيارة لمصر لم يحالفها النجاح بعد هذا المؤتمر ليحصل على موافقتها على الفكرة .

وتصاعدت النقاشات المثيرة للجدل حول تأميم القناة خلال الأسابيع السابقة على الاعتداء الإسرائيلى فى ٢٩ أكتوبر ، وبموجب اقتراح من الولايات المتحدة قامت الدول الغربية التى تستخدم قناة السويس بتشكيل هيئة قناة السويس لحماية مصالحهم الرسمية والخاصة ، وفى نفس الوقت كانت القناة تعمل بسلاسة فى ظل الإدارة المصرية رغم انسحاب كل المرشدين الأجانب تقريبا ، على أن أداء العاملين المصريين المعينين للإشراف على تشغيل القناة أخرست تقريبا جدالا دار بالأمم المتحدة حول التأميم ، وبحلول أكتوبر ١٩٥٦ أظهرت مصر أنها قادرة تماما على إدارة القناة

بمفردها ، وتقدمت إنجلترا وفرنسا بمشروع قرار لمجلس الأمن من ذلك الشهر استخدم الاتحاد السوفييتي الفيتو ضده على أساس أنه ليست هناك حاجة إلى إدارة دولية للقناة التى يطالب بها القرار ، ورفض رئيسا وزراء إنجلترا وفرنسا التنازلات المصرية المقدمة لوزيرى خارجية البلدين فى الاجتماع السرى لمجلس الأمن فى أكتوبر ، برغم سخاء العرض المصرى لهاتين الدولتين ، وسرعان ما تبينت الأسباب التى أدت لرفضهما للعرض المصرى .

ومنذ سبتمبر ١٩٥٦ اتفقت بريطانيا وفرنسا على وضع خطط لغزو مصر والاستيلاء على قناة السويس ، وتضمنت الخطة أن تشن إسرائيل هجوما على مصر ، ويترتب على ذلك أن تهبط قوات الدولتين الأوروبيتين فى منطقة القناة تحت دعوى الفصل بين القوات المتحاربة .

واستأنفت إسرائيل عدوانها فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ، مبررة ذلك بأنها تدافع عن نفسها بالهجوم على قواعد للفلسطينين فى الأراضى المصرية فى ظل تهديد قيادة عربية مشتركة أسستها الدول العربية قبل أيام قليلة ، بعد ذلك وجهت إنجلترا وفرنسا إنذارا يطلب الوقف الفورى لإطلاق النار بين مصر وإسرائيل وانسحاب الجانبين إلى خط يبعد عشرة أميال عن كل جانب من ضفتى القناة ، مع التهديد فى حالة الرفض بغزو مصر و " إعادة " النظام ، كما طلب الإنذار من مصر أن تسمح للقوات البريطانية والفرنسية أن تتحرك إلى مواقع أساسية فى بورسعيد والسويس والإسماعيلية ، ووافقت إسرائيل التى لم تكن تبعد مسافة ١٠ أميال عن القناة ، بينما رفضت مصر الإنذار ، وبدأت إنجلترا وفرنسا فى قصف مدن القناة بالقنابل منذ ٣١ أكتوبر وقبل هبوط قواتهما فى ٥ نوفمبر ببورسعيد فى انتهاك لقرار صادر عن مجلس الأمن يطالب إسرائيل بالانسحاب إلى خطوط الهدنة فى ١٩٤٩ ويطلب من الدول الأخرى أن تحجم عن التورط فى الحرب ، كما أجرت الأمم المتحدة تصويتا من أجل إنشاء قوة طوارئ .

ووافقت إسرائيل على وقف إطلاق النار ولم توافق على الانسحاب إلا إذا استسلمت مصر

أو انسحبت ، وفي ٧ نوفمبر عقب ضغط مكثف من إيزنهاور الرئيس الأمريكي ، وافقت بريطانيا ثم فرنسا على إيقاف أعمال العدوان إذا قبلت كل من مصر وإسرائيل إيقاف إطلاق النار وأن تحتل قوات دولية المواقع التي تشغلها الدولتان ، وتم إرسال قوة تابعة للأمم المتحدة إلى مصر في أواخر نوفمبر ، وانسحبت بريطانيا وفرنسا من مصر في ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦ ، ورفض ديفيد بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل الانسحاب الكامل بعد وقف إطلاق النار ، مستندا إلى أن غزة جزء من إسرائيل التوراتية ، وأن شرم الشيخ حيوية لأمن إسرائيل ، وعقب ضغوط الولايات المتحدة والأمم المتحدة المنطوية على تهديدات بفرض عقوبات أعلنت إسرائيل عن قرارها بالإنسحاب في أول مارس ١٩٥٧ .

وأسفرت حرب السويس عن حدوث تعديلات عميقة في السياسة الداخلية والخارجية لمصر ، قد عانت البلاد من الدمار الذي لحق بمناطق كثيرة في بورسعيد ، واستاء سكان منطقة القناة بشدة من الخسائر الهائلة في الأرواح والممتلكات التي لحقت بهم ، وتعرضت القناة للإغلاق وضياع عوائدها ، وأقدمت الحكومة على تأميم أو مصادرة المصالح التجارية للفرنسيين والإنجليز واليهود الأجانب بمصر ، وساعدت الأمم المتحدة مصر على تطهير القناة ، كما قامت روسيا وباقي دول المعسكر الشرقي بتعويض مصر عن المعدات العسكرية المفقودة ، وتم تعويض مالكي أسهم شركة قناة السويس السابقين في عام ١٩٥٩ ، في الوقت الذي بدأت فيه العلاقات ببريطانيا وفرنسا تلتئم تدريجيا ، وساعدت الحرب لحد كبير على تعزيز صورة عبد الناصر في العالم الثالث ، بوصفه ضحية مؤكدة للاعتداءات الإسرائيلية والأوروبية ، وهي الصورة التي ساعدت على التعتيم على المصاعب التي واجهها الجيش المصري في مواجهة هذا الغزو والدفاع عن البلاد .

قبل إنشاء إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية عام ١٩٤٨ ، أعلنت الحكومة المصرية ومعها الدول العربية الأخرى عن معارضتها الرسمية لتقسيم فلسطين ، ورغم أن مصر فرض عليها تقسيم الأراضى الفلسطينية طبقًا لقرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ ، فإن رئيس الوزراء النقراشى باشا كان معارضا لاشتراك جيش مصر ضعيف التسليح مع القوات العسكرية للجامعة العربية بهدف قيادة المعارك لاستعادة فلسطين ، مع ذلك تعرضت حكومته لضغوط شديدة من المنظمات المحلية السياسية والدينية المعارضة لإنشاء دولة أجنبية غير مسلمة على الأراضى العربية ، وعبر الجيش المصرى إلى الأراضى الفلسطينية فى ١٥ مايو عام ١٩٤٨ ، واستمرت المعارك بين جيشى مصر وإسرائيل ، وبرغم هدنة قصيرة الأجل ، حتى يناير ١٩٤٩ ، عندما تم توقيع هدنة من خلال وساطة الأمم المتحدة .

وقد أعاق نقص الأسلحة والذخيرة والإمدادات لحد كبير الجهود الحربية للقوات المصرية ، ووجه كثير من الضباط الشبان اللوم على النقص للحكومة ، حيث ساد شعور بأنها سرقت الأموال المخصصة لشراء الأسلحة ، وأثار أداء القيادة العليا المصرية ، مع استثناءات قليلة ، انتقادات واسعة داخل الجيش وبين عامة المصريين ، وفى عام ١٩٥١ جرت محاكمة المسئولين المتهمين بالإهمال فى توريد المعدات العسكرية ، إلا أنها أخفقت فى تهدئة انتقادات عامة الناس .

ونتيجة للهدنة حصلت مصر على قطعة صغيرة من الأرض الفلسطينية ، وهى قطاع غزة ، تاركة معظم حدودها فى سيناء معرضة للإسرائيليين فى النقب، واتضحت سهولة تعرض هذه الحدود للهجوم بالطريقة التى استطاعت بها إسرائيل أن تجتازها بيسر عبر سيناء مرتين عامى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ، كما أثارت حرب ١٩٤٨ الاستياء بين صفوف الضباط الشبان ، الذين تجسد من بينهم تنظيم الضباط الأحرار بوضوح ، وتمكنوا فى السنوات التالية من استغلال المشاعر

السائدة فى الجيش ضد أداء النظام فى حرب ١٩٤٨ لتطوير وضعهم وتماسكهم ، وبعد قيام الثورة أحيل العديد من كبار الضباط للمحاكمة لدورهم فى هزيمة مصر عام ١٩٤٨ .

حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل (حرب يونيو - حرب الأيام الستة)

بعد شهور من تصاعد التوتر بين إسرائيل والدول العربية ، تسببت سلسلة من الهجمات الجوية الإسرائيلية على الطائرات السورية ، وكذلك ما ورد من أنباء عن تعبئة القوات الإسرائيلية فى أبريل ومايو ، فى أن تطلب سوريا من مصر تنفيذ دورها فى معاهدة الدفاع المصرية السورية ، التى أبرمت بين البلدين فى نوفمبر ١٩٦٦ ، لذلك أعلنت مصر فى ١٥ مايو عام ١٩٦٧ عن إرسال قواتها العسكرية إلى سيناء ، ولم تستطع قوات الأمم المتحدة المرابطة هناك أن تعارض طلب مصر بالانسحاب الجزئى من مواقعها ، وفى ١٦ مايو طلب منها الانسحاب الكامل ، وفى ٢٢ مايو صدر قرار عبد الناصر بإغلاق مضايق تيران أمام إسرائيل ، استجابة لشكاوى حلفائها العرب بأن إسرائيل تتلقى الإمدادات الغربية من ميناء إيلات . وفى آخر مايو وقعت الأردن ، التى كانت تعانى من هجمات انتقامية إسرائيلية ، معاهدة دفاعية مع مصر ، وفى أوائل يونيو بلغت قوات سوريا ومصر نحو ٢٠٠ ألف فرد ، مقابل ٢٦٤ ألفا من قوات التعبئة والاحتياط لدى إسرائيل ، وجرت مساع دبلوماسية مكثفة من الأمم المتحدة لحل النزاع ، ونشأ قدر معين من التفاؤل بعد قرار عبد الناصر بإرسال زكريا محيى الدين إلى واشنطن لإجراء مفاوضات ، ومع ذلك ففى ٥ يونيو ١٩٦٧ شنت الحكومة الإسرائيلية هجوما جويا شاملا ومدمرا على المطارات السورية والأردنية والمصرية ، فضلاً عن مطار الحبانية فى العراق ، وتحطمت القوات الجوية للبلدان الثلاثة تحطيما شبه كامل ، وفى المعارك التالية ، سيطرت إسرائيل على أجوائها ، وتقدر بعض الحسابات الخسائر المصرية الأولية ما بين ٣٠٠ إلى ٤٣٠ طائرة مقاتلة . وشطرت القوات الإسرائيلية غزة إلى نصفين ، وحالت دون وصول الإمدادات للقوات

المصرية فى شرم الشيخ بسيناء ، منهية بذلك إغلاق مصر لمضايق تيران الذى دام أسبوعين .

ووصل جيش إسرائيل إلى قناة السويس التى تبعد نحو ٢٠٠ ميل فى الشمال الغربى ، عازلة بذلك جزءا كبيرا من الجيش المصرى فى سيناء عن الأراضى المصرية ، ونفذت إسرائيل هجمات على المدن المصرية فى أراضيها على طول القناة ، مما أدى إلى دمار واسع النطاق وتدفق المهاجرين ، كما أغلقت قناة السويس بسبب السفن الغارقة والمحطمة بها ، ولقى نحو ٣٠ ألف جندى مصرى حتفهم ؛ كان كثير منهم عائدين إلى مصر بعد إرسالهم من آسريهم عبر سيناء دون إمدادات مناسبة .

وفى نهاية الأمر تم إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل فى ٨ يونيو ، غير أن النتائج الاقتصادية والعسكرية والسياسية لمصر كانت مدمرة أو تجاوزت ذلك الحد ، فقد ضاعت عائدات قناة السويس ، بالإضافة لعائدات آبار البترول فى شرم الشيخ ، واستمرت القوات الإسرائيلية تحتل كل سيناء ، بينما ووجهت مصر بالتكاليف الهائلة لإعادة بناء جيشها وقواتها الجوية المحطمة ، وعلى المستوى السياسى أسفرت الهزيمة عن سقوط المشير عبد الحكيم عامر ، الذى كان أقرب الحلفاء السياسيين لعبد الناصر داخل النظام ، وكاد يطاح بعبد الناصر نفسه ، وبالتأكيد أثرت الهزيمة على وضعه فى قيادة العالم العربى ، وجاءت نتائج الحرب على نفس المستوى من الخطورة بالنسبة للأردن ، حيث تم احتلال أراضى الضفة الغربية التابعة لها ، ومنها هرب آلاف الفلسطينيين اللاجئين أو أرغموا على الفرار (بعضهم قاسى المنفى للمرة الثانية منذ ١٩٤٨) ، وبالنسبة لسوريا فقد فقدت مرتفعات الجولان ذات الأهمية الاستراتيجية ، وشهدت بداية المعارك حظرا بتروليا - قصير الأجل - من الدول العربية المنتجة للبترول على مؤيدى إسرائيل ، وهو دور سياسى أكثر منه أى شىء آخر ، والذى توازى مع ازدياد الارتباط ، الإقليمى بعد ١٩٦٧ بالولايات المتحدة .

ورغم ترتيبات وقف إطلاق النار التى أعدتها الأمم المتحدة ، فإن حالة الحرب ظلت قائمة فعليا بين مصر

وإسرائيل ، مع بعض الهجمات المتفرقة من كلا الجانبين ، وفي أكتوبر ١٩٦٧ أغرق المصريون المدمرة إيلات الإسرائيلية ، وعلى سبيل الانتقام قصفت إسرائيل مصافي البترول المصرية في السويس ، وأسفر القصف عن دمار بالغ للميناء ، وأدت التوترات التي بلا حل في النهاية إلى اندلاع حرب الاستنزاف في ١٩٦٩ ، بما فيها من صدامات خطيرة ، تضمنت هجمات جوية على المناطق الصناعية والمدنية المصرية ، وتقدمت القوتان العظميان ودول أخرى عديدة بخطط متنوعة لحل الصراع العربي الإسرائيلي ، وأخيرا حاز مشروع روجرز قبولا في ١٩٧٠ .

ولدت هزيمة العرب في ١٩٦٧ مضاعفات عميقة في كافة الدول العربية ، لكنها تجسدت على نحو خاص في مصر ، فإن الإحساس بالنصر الذي أعقب حرب السويس في ١٩٥٦ ، مع أنه موضع شك من الناحية العسكرية ، حلت محله فترة طويلة من الذعر والشك ، ووجدت مصر أن صوتها السياسي تواجهه التحديات بصورة متزايدة ، ونفس الحال بالنسبة لدور قيادتها ، ومع ذلك فإن المفاوضات التي تلت الحرب بين الدول العربية أتاحت الفرصة لحل نزاع المملكة العربية السعودية حول اليمن : وساعد إنهاء السنوات الخمس من العداءات بين البلدين على اندمال جرح عميق في العالم العربي .

الحرب العربية الإسرائيلية (حرب أكتوبر ، حرب رمضان ، حرب يوم كيبور)

هي ثالث مواجهة كبيرة بين الدول العربية وإسرائيل جاءت بعد فترة طويلة من التخطيط بين البلاد العربية ، بتنسيق بين مصر وسوريا وضغط مصري على الاتحاد السوفييتي لتعويض الأسلحة والمعدات التي فقدت في حرب ١٩٦٧ .

وقد بدأت أعمال القتال في ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، بهجوم مصري هائل عبر قناة السويس وهجمات سورية

فى نفس اللحظة على مرتفعات الجولان ، وواجهت إسرائيل الحملة العسكرية المصرية على سيناء بهجوم مضاد كبير ، تقدم شمال وجنوب الموقع الذى يحتله الجيش الثالث المصرى ، ومؤثرا بشدة على خطوط اتصاله بالمواقع الرئيسة ، وسرعان ما تقلصت النجاحات الأولية التى حققتها الجيوش العربية نتيجة إخفاقها فى مجاراة الإمدادات السريعة فى السلاح للجيش الإسرائيلى من حليفتها الولايات المتحدة ، وعلاوة على ذلك فإن التهديد الروسى بالتدخل إلى جانب العرب أدى إلى تصعيد هذا النزاع ليصبح واحدا من أخطر الأزمات الإقليمية مما استدعى الاشتراك النشيط لوزير الخارجية الأمريكى هنرى كيسنجر ، وعبر الجيش الإسرائيلى قناة السويس ليصل إلى الكيلو ١٠١ أثناء فترة إيقاف النار التى وافقت عليها كل من مصر وإسرائيل فى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ .

وشن الجيش الإسرائيلى هجوما مضادا محدودا وجزئيا على المواقع المصرية فى سيناء بعد إيقاف إطلاق النار فى محاولة لتعزيز مواقعه النهائية ، وجاء قبول مصر لوقف إطلاق النار ، دون التشاور المسبق مع السوريين ، ليترك حليفتها تواجه جيشا إسرائيليا استطاعت قواته المحاربة فى ذلك الحين أن تركز جهودها فى جبهة واحدة . وطبقا لاتفاقية فك الاشتباك الأولى ، المبرمة فى يناير ١٩٧٤ ، حصل المصريون على شريط صغير من الأرض فى سيناء بموازاة قناة السويس ، إلا أن حرب أكتوبر تركت الكثير من القضايا بين إسرائيل ومصر دون حل ، رغم اتفاقيات فك الاشتباك التى تلتها .

ويتضح أن مصر كانت ترى الحرب كمحاولة لتحقيق أهداف عسكرية وسياسية ، ومع أن الانتصارات العسكرية لحرب ١٩٧٣ كانت مشروطة ، فإنها ساعدت على تقوية وضع الرئيس أنور السادات محليا لحد كبير ، وفى أعقاب الحرب أصبح السادات قادرا على استغلال شعبيته الجديدة فى تطبيق عدد من الإصلاحات والتعديلات فى السياسة المصرية داخليا وخارجيا والتى مثلت انحرافا واضحا عن سياسات سلفه جمال عبد الناصر ، كما شهدت حرب ١٩٧٣ بروز استراتيجية عربية أكثر اتحادا فى الحظر البترولى الذى

أعلنته الدول العربية المنتجة للبترول (أوابك) ، رغم أن حظرا كهذا حدث تاليا لحرب ١٩٦٧ إلا أنه كان محدودا وغير مؤثر لحد كبير اقتصاديا أو سياسيا ، وساعد الحظر الذى جرى فى ١٩٧٣ على إعادة تحديد الدور السياسى العالمى للدول العربية واستهل عملية لإعادة التوافق الكونى لم تكتمل حتى الآن .

حرب اليمن

فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ وقع انقلاب عسكرى باليمن صعد من خلاله عبد الله السلال إلى السلطة ، ما إن أطاح بملك البلاد الإمام أحمد ، ولجأ وريثه محمد البدر إلى شمال اليمن حيث قام بتنظيم حركة مقاومة بمساعدة رجال القبائل الموالين له وبدعم مالى ومادى من المملكة العربية السعودية ، وطلب السلال من مصر مساعدته ، وللهفتها على استعادة ما فقدته من قواعد عربية عقب انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة ، قدمت منحها فى صورة قوات عسكرية ومعدات ، وقد اعترفت بحكومة السلال الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ومعهما دول عديدة أخرى ليس من بينها بريطانيا التى كانت تحتل عدن الواقعة إلى الجنوب من اليمن ، وأسفر تورط مصر فى اليمن أن أصبحت اليمن ساحة للعمليات الدبلوماسية والعسكرية بين مصر والمملكة العربية السعودية ، وإثر قصف مصرى لمدينة سعودية على الحدود فى نوفمبر ١٩٦٢ ، بادرت السعودية بقطع علاقاتها مع مصر ، واتخذت العلاقات بين الدولتين شكلا حادا .

وبرغم علاقات الجانبين المتواضعة ، فقد بدا أنهما يريدان وضع نهاية لتورطهما فى النزاع ، ولم تفلح جهود الأمم المتحدة فى ١٩٦٣ أو الهدنة المصرية السعودية فى عام ١٩٦٤ أو مؤتمر جدة وحرض فى ١٩٦٥ فى إقناع اليمنيين بوقف القتال ، وتزايد عدد القوات المصرية المشاركة من ٨ آلاف فرد فى ١٩٦٣ إلى ٧٠ ألفا فى ١٩٦٥ ، وشهد لقاء بين عبد الناصر والملك فيصل فى أغسطس ١٩٦٥ اتفاقا

بين مصر والمملكة العربية السعودية حول خطة لانسحاب القوات المصرية ، وجرت مفاوضات في حرض في نوفمبر من نفس السنة ، ولم ينجح أي لقاء في إنهاء التورط المصري الذي كان يؤثر عكسيا على اقتصادها ويستنزف الجنود والمعدات من الجيش ، وفي نفس الوقت عانت مصر صعوبات في السيطرة على الأجنحة الثورية المتباينة التي ترعرعت أثناء القتال ، واستخدمت مصر حرب اليمن في توجيه هجوم كبير على المملكة العربية السعودية وباقي الأنظمة التقليدية بالمنطقة سواء ماديا (بالقصف الجوي) ، أو دعائياً أو بالتسلل إليها ، وهكذا كلما حاول الجانبان خلال هذه المراحل التفاوض لإنهاء القتال تزايدت حدة الأعمال العدائية بينهما ، وتهاوت العلاقات المصرية السعودية طيلة تلك المدة السابقة على حرب ١٩٦٧ ، إذ كانت السعودية تتهم المصريين باستخدام الغازات السامة في هجماتها على القرى اليمنية والمدن السعودية على الحدود .

ومن الناحية الرسمية تكفل مؤتمر الخرطوم في خريف ١٩٦٧ بوضع حد للتورط المصري في حرب اليمن ، حيث بدأت العلاقات بين مصر والسعودية تلتئم مرة أخرى ، وجرى الاتفاق على انسحاب القوات المصرية ، وعلى تقديم قروض كبيرة لمصر من السعودية والكويت وليبيا لمساعدتها على سداد تكاليف حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل ، وفي نوفمبر ١٩٦٧ تم تقسيم اليمن إلى اليمن الشمالي ، وجمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية (عدن) .

حريق القاهرة : انظر السبت الأسود

الحريم

هم نساء بيت ملكي أو غير ملكي ، أو مكان مخصص للنساء في البيت ، وهذا الاصطلاح مشتق من كلمة " الحرام " العربية .

حزب الاتحاد

من أحـزاب مـا قـبل الثـورة ، تأسس نتيجة شقاق بين الملك فؤاد ورئيس وزرائه عبد الخالق ثروت باشا ، من حزب الأحرار الدستوريين ، إذ كان الملك يشعر بحزن عميق بسبب ما كان يرى أنه ضياع لامتيازاته بموجب دستور ١٩٢٣ ، الذى شارك ثروت باشا فى وضع مسودته . وتأسس الاتحاد فى نهاية ١٩٢٤ ، وأعلن عن قيادته فى يناير التالى ، وكان فؤاد يقصد بهذا الحزب أن يمثل وجهة نظر القصر ويسحب الدعم من أى حزب آخر لايحبذه ، وكان للحزب ممثلون فى الوزارات غير الوفدية ، وعمل فى أوقات مختلفة مع الأحرار الدستوريين وذلك عندما يشعر القصر بأن الحزب الأخير يحوز سلطات كثيرة ، كما كان الاتحاد - الذى رأسه رئيس الوزراء السابق يحيى إبراهيم - يتلقى توجيهات من نشأت باشا نائب رئيس الديوان الملكى ومن الشخصيات ذات النفوذ بالبلاط ، وتدهور الحزب بعد ١٩٣٦ وفى النهاية اندمج مع حزب الشعب تحت رئاسة محمد حلمى عيسى ، وهو رئيس سابق للاتحاد ، وأصبح دوره السياسى بعد ذلك ثانويا ، وربما يرجع ذلك لحد كبير لإنشائه للتعبير السياسى عن وجهات نظر القصر .

حزب الأحرار الدستوريين

تجمع سياسى وطنى معتدل ، تأسس فى أكتوبر ١٩٢٢ على يد رئيس الوزراء المصرى السابق عدلى باشا يكن وغيره من السياسيين لمؤازرة حكومة عبد الخالق ثروت باشا ، ومع هذا سقطت هذه الحكومة بعد وقت قصير من تشكيل الحزب ، واستمر الحزب ليدافع عن تصريح ١٩٢٢ الخاص بالاستقلال الممنوح لمصر من بريطانيا (الذى رفضه الوطنيون الأكثر حماسة باعتباره استقلالا منقوصا) وكذلك ليشجع على إستمرار المفاوضات مع الإنجليز واستخدام الاعتدال والوساطة لضمان تحقيق الأهداف الوطنية ، كما أصدر الحزب صحيفته الخاصة وهى " السياسة " .

ومن أوجه عديدة يماثل الأحرار الدستوريون بقوة حزب الأمة السابق ، فقد كان أيضا حزبا محافظا لحد كبير ووطنيا معتدلا ، وقد استمد أنصاره من بين الجماعات الوطنية التى تعارض حزب الوفد أو تعارض سعد زغلول زعيم الوفد وكذلك كبار الأغنياء ملاك الأراضى ، وأيضًا من السياسيين المعتدلين مثل محمد حسين هيكل ، ولم يكن للحزب قواعد تنظيمية على المستوى المحلى ، فقد كان يتكون فقط من هيئة تنظيمية هى التى تتولى إدارته ، كما أن معظم الأفكار الأيديولوجية للحزب مستمدة من لطفى السيد ، الذى كتب بإفاضة عن الحاجة للتعليم والتقدم التدريجى فى العملية الانتخابية فى ظل نظام ديمقراطى ، ومن الأهداف العامة للحزب دعم الحقوق الدستورية وتقوية الهوية الوطنية لمصر وتعميق استقلالها .

وفى الفترة ١٩٢٣ - ١٩٣٠ ، عندما وقف الملك فؤاد ليساند حزبه الخاص " الاتحاد " ، مال الأحرار الدستوريون والوفديون إلى اتخاذ مواقف متقاربة ، رغم أنه أثناء حكومة صدقى باشا ، حالما حدثت قطيعة بين الأحرار الدستوريين والوفد ، فإن بعض الأعضاء هرعوا للانضمام لحكومة القصر ، وقد شكل الأحرار الدستوريون الحكومة مرتين : حكومة برئاسة محمد محمود باشا فى ١٩٢٨ واستمرت ١٥ شهرا ، وحكومة ١٩٣٧ برئاسة محمد محمود أيضا ودامت عشرين شهرًا ، ومن الناحية الفعلية انتهكت الحكومتان المبادئ التى يقوم عليها حزبهما ، التى تعارض تشكيل أى حكومة دونما إجراء انتخابات ، وجاءت الاثنتان عقب إقالة القصر بعجرفة لحكومة وفدية .

وانخفض التأييد للأحرار الدستوريين فى أربعينيات القرن ٢٠ وهو ما حدث مع جميع الأحزاب السابقة على الثورة ، التى تم حظرها بموجب قانون الأحزاب الصادر فى يناير ١٩٥٣ .

الحزب الاشتراكى

تشكل أول حزب اشتراكى مصرى فى أواخر عام ١٩٢٠ بالإسكندرية بواسطة الزعيم العمالى جوزيف روزنتال ومجموعة من المثقفين المصريين بقيادة أنطون مارون وسلامة موسى ، وقد حاول الحزب تنظيم عمال الصناعة بالإسكندرية وبمراكز صناعة النسيج بالدلتا ، وفى النهاية غير اسمه إلى الحزب الشيوعى فى ١٩٢٣ ، إلا أنه كان قد مال بشدة تجاه اليسار إثر تكوينه وسعى للانضمام للدولية الشيوعية ، وبخلاف باقى الأحزاب الوطنية المصرية ضم الحزب نسبة كبيرة من الأجانب فى قيادته ، وفى واقع الأمر لم يقدم سوى مساندة محدودة للحركة الوطنية على سبيل المثال ، مفضلا التركيز على قضايا عمال الصناعة . ومارست حكومة عبد الخالق ثروت قمعا للحزب بالقاهرة فى يوليو ١٩٢٢ ، رغم أنه استمر يزاول نشاطه بالإسكندرية ، وأسفر اشتراك حزب الوفد فى الحركة العمالية المصرية عن حدوث انقسام فى الشكل السابق للتعاون الحذر بين الوفد والاشتراكيين ، وأقدمت حكومة سعد زغلول على اعتقال العديد من قيادات الحزب الاشتراكى ما أن تولت السلطة فى ١٩٢٤ ، واتخذ الحزب منبرا جديداً يدعو لوحدة العمال والفلاحين فى مواجهة النظام ، إلا أنه كان غالبا ما يصمت فى ظل القمع الحكومى الذى تعرض له فى ١٩٢٥ و ١٩٢٦ .

على أن الحزب الاشتراكى بعد الحرب العالمية الثانية كان تنظيما مختلفا تماما وليس مجرد تغيير الاسم إلى مصر الفتاة بقيادة أحمد حسين .

الحزب الاشتراكى الحر

نشأ فى مبدئه كمنبر للجناح اليمينى فى الاتحاد الاشتراكى العربى بعد إقرار الحريات السياسية فى ١٩٧٦ ، وحقق الاشتراكيون الأحرار نجاحا انتخابيا محدودا ، وقد تشكل الحزب رسميا بموجب قانون الأحزاب لعام ١٩٧٧، تحت رئاسة مصطفى كامل مراد ،

وأصدر الحزب صحيفته " الأحرار "، ويؤيد الحزب عدم الهيمنة على الاقتصاد ، وتطبيق الإجراءات الاقتصادية الرأسمالية ، والمزيد من الحريات السياسية ، وقد انخفض أعداد ممثليه في مجلس الشعب من ١٢ عضوا إلى ٧ أعضاء في التعديل البرلماني الذى جرى في ١٩٧٨ ، ثم إلى ٣ أعضاء في انتخابات ١٩٧٩ ، وكان أعضاء هذا الحزب في بدايته يلقون الدعم السياسي محليا وخارجيا من الرئيس السادات ، رغم أنهم تباعدوا عن عملية السلام .

الحزب العربى الاشتراكى

تأسس عام ١٩٧٧ لمساندة الرئيس أنور السادات بعد قراره بعودة الأحزاب السياسية فى مصر ، وقد حاز الحزب العربى الاشتراكى - الذى كان يتمثل مبكرا فى طليعة الاشتراكيين بالاتحاد الاشتراكى العربى - الأغلبية فى انتخابات ١٩٧٦ البرلمانية (بلغت ٢٨٠ من ٣٤٢ مقعدا) ، وترأس الحزب رئيس الوزراء فى ذلك الحين ممدوح محمد سالم ، ومعه فؤاد محيى الدين (أصبح فى ١٩٨١ رئيسا للوزراء فى حكومة الرئيس حسنى مبارك) ومحمد محمود كأمينين عامين .

وفى التعديل البرلمانى ليونيو - يوليو ١٩٧٨ الذى أعقب فرض قيود على النشاط السياسى تم التصويت عليه فى استفتاء شعبى فى شهر مايو من ذلك العام ، وحاز الحزب ٢٢ مقعدا إضافيًا ، وظهر فى أكتوبر ١٩٧٨ باسم جديد هو " الحزب الوطنى الديمقراطى " وكونه الرئيس السادات .

حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية

تأسس فى ديسمبر ١٩٠٧ كحزب سياسى لمؤازرة القصر ، وبدأ فى إنشائه الشيخ على يوسف صاحب جريدة " المؤيد " ، واتخذ الحزب موقفا معارضا لكل من حزب الأمة المعتدل والحزب الأكثر راديكالية

وهو الحزب الوطني بقيادة مصطفى كامل الذى ظلت علاقاته مع القصر آخذة فى الانحدار لعدة سنوات ، وانضم عدد كبير من أعضاء أسرة الخديو عباس إلى الحزب ، غير أن عباس نفسه انتظر حتى وفاة مصطفى كامل فى فبراير ١٩٠٨ قبل أن ينضم إليه ، ورغم أن الحزب كان يضم بين صفوفه أعضاء لامعين فإنه كان امتدادا للاهتمامات السياسية للشيخ على يوسف ، ولم يتمكن واقعيا من صوغ سياسة شعبية أو نسج صلات بالجماهير ، ولم يحاول أن يجتذب أتباعا له من الناس ، ودافع عن زيادة مشاركة المصريين فى الحكم ، غير أن آراءه فى القضايا الدستورية كانت تتسم بأنها أكثر محافظة من أغلب الأحزاب الأخرى فى فترة ما قبل الحرب ، خاصة الأحزاب الوطنية .

حزب الأمة

حزب سياسى مصرى تشكل فى سبتمبر ١٩٠٧ ، وقد عكس الحزب الانفصال بين مصطفى كامل رئيس الحزب الوطنى والخديو عباس حول مسألة الدور المستقبلى للخديو فى مصر المستقلة ، إضافة إلى مسائل أخرى من الخلافات الطويلة بين الوطنيين والقصر .

على أن النزعة الجامعة الإسلامية التى تخللت كثيرا كتابات مصطفى كامل لم تكن مقبولة من بعض الوطنيين المصريين ، والنغمة الراديكالية لرسالته أفقدته دعم تلك العناصر بالحركة الوطنية التى تفضل نوعا من استمرار وضع الخديو والوضع الراهن العام فقط مع بعض التعديلات الثانوية ، وقد عمل كرومر على تشجيع إنشاء الحزب قبل استقالته ، وتشكل الحزب رسميا فى ١٩٠٧ ومعه صحيفته "الجريدة " ، التى رأس تحريرها لطفى السيد بوصفها لسان حال الحزب ، وتميز برنامجه بالاعتدال رغم أنه ناصر النزعة الدستورية ، واتجه صوب التعاون مع الإنجليز ورفض النزعة الجامعة الإسلامية ، وقدم أسلوبا معارضا متحفظا فى الحدود الدنيا للهيمنة المستمرة للخديو على كافة أوجه الحياة السياسية بمصر ، وفى ١٩٠٨ أشرف الحزب على حملة الاكتتاب

العام من أجل إنشاء أول جامعة مصرية بالبلاد .

واتخذ الحزب خطا إصلاحيا فيما يتعلق بالإسلام ، إذ تأثر كثيرا بكتابات محمد عبده ، وكانت توجد عناصر فى قيادة الأمة قبل ١٩٠٧ من حزب الإمام ، وهو تجمع نشأ حول تعاليم الشيخ محمد عبده .

وقد تأثر دور حزب الأمة فى السياسة المصرية فى فترة المعتمد البريطانى إلدون جورست (١٩٠٧ - ١٩١١) ، الذى كانت علاقاته القوية بالقصر تعنى أن حزب الأمة - بالإضافة للأحزاب الوطنية الأخرى - لاتجد أذنا مصغية هناك لحد كبير ، وبعد الحرب العالمية الأولى انضم كثير من أعضاء الحزب إلى الوفد ما إن تشكل تحت قيادة عضو حزب الأمة سعد زغلول ، أو مضوا للالتحاق بالحزب الدستورى الحر الأكثر محافظة .

حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى

أنشئ فى ١٩٧٧ بعد تقديم قانون الأحزاب فى مايو ١٩٧٧ ، وترأسه خالد محيى الدين ، وكان للحزب عضوان فى مجلس الشعب حين تم تشكيله ، وقد أسهمت جريدة " الأهالى " بجهودها فى انتقاد نظام السادات حول قرار الحكومة بفرض قيود على الأحزاب السياسية فى مايو ١٩٧٨ ، وفقد الحزب مقعديه بالبرلمان فى انتخابات ١٩٧٩ ، وينتهج الحزب فى سياسته خطا عربيا ويساريا ويعارض بقوة اتفاقيات كامب ديفيد وسياسة الانفتاح الاقتصادى ، وكان من بين التنظيمات التى قادت المعارضة لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل .

الحزب السعدى

تأسس فى يناير ١٩٣٨ على يد أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى ، وقدم السعديون أنفسهم باعتبارهم الورثة الحقيقيين لزعيم الوفد سعد زغلول ، الذين استمدوا منه اسم الحزب ، وتكمن أصول نشأة الحزب

فى الصراع على القيادة داخل صفوف الوفد ، الذى أعاق النحاس فعليا عن تشكيل حكومته فى ١٩٣٦ ، وانتهى الصراع باستقالة اثنين من أهم أعمدته وبعض أنصارهما أو طردهما بسبب منح بعض عقود مقاولات الأشغال العمومية ، ولأمور أخرى تتصل باقتسام السلطة .

وغدا السعديون واحدا من التنظيمات الصغيرة المناهضة للوفد اعتمادا على الانضمام إلى حكومات غير وفدية ، والتحق وزراء سعديون بحكومتين واستقالا فى سبتمبر ١٩٤٠ بسبب فشل مصر فى إعلان الحرب ، وتقلد السعدى أحمد ماهر رئاسة الوزراء من أكتوبر ١٩٤٤ حتى اغتياله فى فبراير ١٩٤٥ ، وتولى النقراشى رئاسة الوزراء لمدة عام من فبراير ١٩٤٥ ، ومرة أخرى من ديسمبر ١٩٤٦ حتى اغتياله فى ديسمبر ١٩٤٨ ، ثم شكل إبراهيم عبد الهادى – الذى تولى قيادة الحزب السعدى خلفا للنقراشى – حكومة ظلت بالسلطة حتى يوليو ١٩٤٩ ، وكان للسعديين صحيفتهم الأسبوعية " بلادى " ، غير أنه لم يكن لديهم إلا قواعد تنظيمية محدودة على المستوى المحلى مقارنة بالوفد ، وتم حظر نشاط الحزب فى يناير ١٩٥٣ مع جميع الأحزاب السياسية الأخرى السابقة على الثورة .

وكان قد تشكل تنظيم آخر اتخذ اسم السعديين فى ١٩٣٢ على يد حمد الباسل ، وهو عضو قديم بقيادة الوفد ، إلا أن هذا الحزب لم يكن له تأثير سياسى بارز .

حزب الشعب

أسسه إسماعيل صدقى رئيس الوزراء فى نوفمبر ١٩٣٠ ليدعم وزارته ، وكان هذا الحزب ، إضافة إلى حزب الاتحاد ، هما التنظيمان السياسيان الأساسيان المناصران للقصر فى مصر قبل الثورة ، وكان المستهدف من إنشاء هذا الحزب توفير قاعدة رسمية لصدقى يخوض بها الانتخابات ولموازنة اعتماده المفرط على القصر ليؤازره سياسيا ، لذلك لم يكن حزب الشعب أكثر من مجموعة صغيرة تدعم حكومتها ولم تكن حزبا سياسيا بالمعنى الصحيح للكلمة، وعندما فقد صدقى منصبه

فى رئاسة الوزارة فى سبتمبر ١٩٣٣ ، فقد أيضاً قيادته للحزب لرئيس الوزراء الجديد يحيي باشا ، لأنه لم يكن لديه ما يتركه غير ذلك واستعاد صدقي موقعه فى رئاسة الحزب فى ١٩٣٥ ، إلا أن الحزب ظل هامدا لحد كبير فى السنوات السابقة على الحرب ، وفى ١٩٣٨ أصبح صدقى نفسه مستقلا ، وغدا محمد حلمى عيسى من حزب الاتحاد هو الرئيس عندما اتحد حزبا الشعب والاتحاد تحت قيادته .

الحزب الشيوعى المصرى

أكبر ثلاثة تنظيمات شيوعية فى مصر هى : الحزب الشيوعى المصرى والحزب الشيوعى المصرى الموحد ، وطليعة العمال والفلاحين والذين شكلوا لجنة للتنسيق فيما بينهم فى ربيع ١٩٥٧ ، وفى خريف تلك السنة تغير اسمها إلى لجنة الوحدة ، وبحلول يناير ١٩٥٨ اندمجت التنظيمات الثلاثة لتكون الحزب الشيوعى المصرى ، ونشط الحزب فى مجال معالجة ما يمكن أن يسمى القضايا الأيديولوجية العديدة التى لاحل لها مثل : دور الجيش ، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ، ومستقبل التطور السياسى فى مصر ، ورغم أن الحزب حظى بجمهور لابأس به فى بعض الدوائر اليسارية والثقافية فإنه يمكن القول بإنصاف أن الحزب الشيوعى لم يكن له سوى تأثير ضئيل على نظام الحكم .

ولم تكن للحزب الشيوعى قبل الثورة صلات واضحة مع الحزب الاشتراكى الذى تشكل مبكرا (فيما بعد صار الحزب الشيوعى) ، وظل قائما لفترة قصيرة فى العشرينيات قبل أن يتعرض لعملية قمع حكومية ، وظهرت تنظيمات متباينة تحت مسمى " الشيوعى " فى ثلاثينيات وأربعينيات القرن ٢٠ لكنها لم تترك انطباعا مؤثرا على المشهد السياسى ، فيما عدا أنها كانت تواجه بقمع فورى حاد من الجهات الرسمية ، ولعب الحزب الشيوعى ، باشتراكه فى الجبهة الوطنية التى تكونت بعد الحرب العالمية الثانية دورا هاما ، لكن إنجازه كحزب ثانوى يقف على

نفس المستوى تقريبا بمقارنته بدور حزب أحمد حسين " الحزب الاشتراكى " ، أما تنظيم الإخوان المسلمين فإنه يتجاوزهما كثيرا فى التأييد الشعبى .

ولم يكن الحزب الشيوعى المشكل فى ١٩٥٨ على علاقة طيبة بنظام عبد الناصر الوثيقة أحيانا بالاتحاد السوفييتى ، ونادرا ما امتدت هذه العلاقات لتتسامح مع جناح اليساريين الاشتراكيين فى الوطن ، ومثل نظيره السورى أجبر على الانضمام للاتحاد القومى ، وكان الشيوعيون هدفا متكررا مع عناصر من النشطاء الدينيين للإجراءات الصارمة والاعتقالات الحكومية ، خاصة فى الفترة من ١٩٥٩ حتى ١٩٦٤ ، ثم تتبعها فترات غير متوقعة من الاسترخاء والتسامح ، وفى ١٩٦٥ حل الحزب الشيوعى نفسه رسميا لينضم إلى الاتحاد الاشتراكى العربى ، على أن الانضمام للحزب الشيوعى حاليا (عام ١٩٨٠) محظور على المصريين بموجب الإجراءات السياسية الجديدة المعلنة عام ١٩٧٨ ، ووجهت الاتهامات للتنظيمات الشيوعية السرية بالاشتراك فى اضطرابات يناير ١٩٧٧ .

حزب العمل الاشتراكى

أكبر الأحزاب السياسية المصرية المعارضة ، وقد تشكل بعد صدور قانون الأحزاب فى يونيو ١٩٧٧ الذى سمح بتكوين الأحزاب السياسية فى مصر ، وظل مستمرا رغم القيود التى فرضتها الدولة على نشاط الأحزاب وتصدق عليها فى استفتاء عام جرى فى العام التالى ، ويترأس هذا الحزب إبراهيم شكرى ، وبه منبر يمينى فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والشئون الخارجية يدعم الانفتاح ومبادرة السلام ، وفى انتخابات يونيو ١٩٧٩ البرلمانية فاز الحزب بـ ٢٩ مقعدا .

الحزب الوطنى (١٩٠٧ - ١٩٥٣)

ترجع أصـــوله إلى السنوات الأولى من عصر الخديو عباس الثانى كجماعة شبه سرية نظمها القصر ورأسها الخديو بنفسه ويتمثل هدف هذه المجموعة " جمعية إحياء الدفاع عن الوطن " فى تخليص مصر من نفوذ الأوروبيين وخاصة الإنجليز ، واستطاعت الدائرة المحيطة بعباس أن تضم مصطفى كامل والذى وصلت علاقاته الحميمة الأولى مع عباس قرب نهايتها إلى حد الفتور فى تسعينيات القرن ١٩ ، وبتمويل من زملائه أسس مصطفى كامل جريدة "اللواء" الخاصة بالحزب ومن ثم أصبح لديه منبر يبشر من خلاله برسالته عن البعث الوطنى ، والمعارضة الحازمة للوجود البريطانى فى مصر ، ودعم الجامعة الإسلامية والسلطان العثمانى ، والدفاع عن توسيع الحياة السياسية للأمة ، كما كان مصطفى كامل خطيبا مؤثرا أصبح له أتباع بين الشباب والوطنيين المتحمسين .

وفى أوائل القرن العشرين وخاصة بعد حادث دنشواى فى ١٩٠٦ ازداد الدعم الشعبى للرسالة الوطنية التى يقدمها مصطفى كامل ، وتأسس الحزب الوطنى رسميا فى ١٩٠٧ ، واجتمع المؤتمر الأول للحزب فى نوفمبر من ذلك العام ليضع برنامجا ويبنى هيكلا تنظيميا ، وفى وقت وفاة مصطفى كامل المفاجئة فى ١٩٠٨ لم يكن قد بدئ فى تشكيل الهيكل التنظيمى ، وأدت وفاته لظهور اتجاهات مضادة هامة فى الحزب الجديد ، فقد سحب الخديو - الذى كان حذرا من انتقادات الحزب الوطنى أثناء حياة مصطفى كامل - دعمه المالى الذى كان يقدمه للطبعتين الإنجليزية والفرنسية لصحيفة اللواء ، ولم تكن لمحمد فريد خليفة مصطفى كامل المنتخب نفس شعبيته لدى بعض عناصر الحزب أو لدى عائلة مصطفى كامل ، على حين حاز جناح منفصل هو حزب الأعيان تأييد الوطنيين الموالين للقصر والمعارضين لمحمد فريد .

وتحت قيادة محمد فريد اتخذ الحزب لهجة أكثر عدوانية فى هجومه على القصر والحكومة ، وحظر بطرس غالى رئيس الوزراء نشر صحيفة الحزب فى ١٩٠٩ ، وأدى

تورط عضو بالحزب فى اغتيال بطرس غالى عام ١٩١٠ إلى انهيار حاد فى مصير الحزب ، وأحيل محمد فريد إلى المحاكمة وأودع السجن متهما بالتحريض على الفتنة والعصيان فى ١٩١٢ ، وأفضى المنفى المفروض على محمد فريد أثناء الحرب العالمية الأولى إلى انعزاله عن التطور السياسى بمصر ، ولم توجه إليه الدعوة للانضمام إلى الوفد الذى شكله سعد زغلول فى ١٩١٨ للضغط من أجل قضية استقلال مصر ، وبدلا من ذلك أصبح مصطفى النحاس هو الممثل غير الرسمى للحزب الوطنى فى وفد سعد زغلول .

وبعد وفاة محمد فريد فى ١٩١٩ انتقلت قيادة الحزب فى النهاية إلى حافظ بك رمضان ، وانقسم الحزب بعد تشكيل حزب الوفد من مجموعة سعد زغلول الأصلية بين من كانوا يرغبون فى التعاون مع الوفد ومن رفضوا الدخول فى أى تعاملات معه بسبب سياساته أو حتى لأسباب شخصية ، وفقد الحزب كثيرا من أعضائه النشطين الذين انضموا للوفد بما فيهم النحاس ، وظل الحزب الوطنى قائما حتى عام ١٩٥٣ ، إلا أنه لم يعد من القوى السياسية الرئيسية بعد عام ١٩٢٢ ، ونادرا ما تولى أعضاؤه مناصب وزارية ، وكان له أعضاء بأعداد محدودة بالمجالس التشريعية .

الحزب الوطنى الديمقراطى

هو حزب الحكومة ، تأسس فى يوليو ١٩٧٨ وترأسه أنور السادات حتى وفاته، وقد تشكل بعد استياء الحكم من توابع إطلاق الحريات السياسية فى ١٩٧٧ وهو ما أدى فى مايو ١٩٧٨ لفرض قيود على النشاط الحزبى السياسى، كما اندمج الاتحاد الاشتراكى العربى مع الحزب الوطنى الديمقراطى فى أكتوبر ١٩٧٨، وفى مايو ١٩٨٠حل حسنى مبارك بدلا من فكرى مكرم عبيد أول أمين عام للحزب ما إن أصبح رئيس الوزراء السابق مصطفى خليل نائبا لرئيس العلاقات الخارجية بالحزب ، وفى ١٩٨٠ هيمن الحزب على ٣٢٦ مقعدا من إجمالى

٣٦٧ مقعدا فى انتخابات مجلس الشعب فى يونيو ١٩٧٩ ، وحظى بالتأييد السلبى لمعظم الأحزاب المعارضة بالبرلمان ، وقام الحزب الوطنى بترشيح حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية خلفا للرئيس السادات بعد اغتياله فى أكتوبر ١٩٨١ ، وأصبح رئيس الوزراء فؤاد محيى الدين هو الأمين العام للحزب فى يناير ١٩٨٢ بينما انتخب حسنى مبارك رئيسًا للحزب .

الحزب الوطنى الحر

من التنظيمات السياسية الوطنية المصرية المبكرة إذ تأسس فى ١٨٧٩ ، واجتذب أعضاءه من بين أصحاب الخط المعتدل مثل الشيخ محمد عبده ، والسياسيين المعارضين لنظام حكم الخديو الجديد توفيق ، وحركة الجيش الذين تركزوا حول عرابى. وطرح الحزب - الذى كان يتخذ من حلوان مقرا له - برنامجه فى أبريل ١٨٧٩ ، الذى تضمن توجهه الإسلامى العام ، وسياسات معادية للاستعمار ، وتخفيف القيود المالية الأوروبية ، والتدخل السياسى فى مصر ، وإنشاء حكومة دستورية ، وفى نوفمبر ١٨٧٩ تقدم الحزب ببيان تحدد لائحته مطالب الحزب ويدعو لاستقلال المصريين ، ومارس الحزب - بمساعدة عرابى وأنصاره فى الجيش - ضغوطا ترمى لإقاله رئيس الوزراء رياض باشا ، وأسفرت الضغوط عن إجبار توفيق على أن يطلب من شريف باشا أحد أعضاء الحزب السياسيين تشكيل الحكومة فى سبتمبر ١٨٨١ ، واستفاد الحزب من الدعم النشط المقدم من ويلفريد بلنت الذى نشر أهدافه ومعه نسخة منقحة من بيان الحزب فى الصحافة البريطانية فى ديسمبر ١٨٨١ ، ودافع عن طموحاته السياسية ، وتم حل الحزب بعد الغزو البريطانى فى ١٨٨٢ .

الحزب الوطنى الحر

تأسس فى ١٩٠٧ وهو الحزب السياسى الوحيد فى مصر قبل الحرب العالمية الأولى الذى أعلن عن تفضيله لاستمرار الوجود البريطانى القوى بمصر، وكان الحزب يستمد دعمه المحدود من المهاجرين الكثيرين إلى مصر من بلاد المشرق الذين ازدهروا فى مناخ متحرر نسبيا بمصر مقارنة بالأوضاع فى أوطانهم ، ومن رأى هؤلاء المهاجرين أن الوجود البريطانى يعتبر علامة مضيئة، ويرون أن التنمية فى مصر تتحقق بأفضل صورة فى ظل أياد بريطانية هادية ، وقد توقف الحزب عن ممارسة نشاطه بعد عام ١٩١٠ لعدم وجود جمهور له من الوطنيين المصريين .

حزب الوفد

جاء تطور حزب الوفد كتنظيم امتدادا للوفد الأصلى الذى شكله وترأسه سعد زغلول فى ١٩١٨ مع مجموعة أخرى من الوطنيين للضغط على بريطانيا من أجل مسألة الاستقلال التام لمصر عنها ، وقد ظل سعد زغلول رئيسا للحزب حتى وفاته فى ١٩٢٧ ، وخلفه فى قيادته مصطفى باشا النحاس ، وظل فى موقعه حتى قيام ثورة ١٩٥٢, ويعتبر حزب الوفد ، المنشأ فى ١٩١٩ ، هو الحزب الوطنى المصرى الأول الذى كان يفوز فى أى انتخابات حرة ، ومع ذلك لم يتمكن أبدا من استكمال مدته فى الحكم ، ودائما ما يثير حنق القصر أو الإنجليز ويضطر إلى الاستقالة أو يتعرض للإقالة .

وجاء رد فعل سعد زغلول وأعضاء وفده على الاتهامات البريطانية بأنهم ليسوا ممثلين للشعب المصرى (وهى مزاعم استخدمت لعدم السماح لهم بالسفر إلى لندن أو فرساى) بتنظيم حملة التوكيلات ، وشاع تقديم الالتماسات المؤيدة للوفد فى جميع أنحاء القطر وتلقت استجابة قوية من عامة الناس ، وأخذ السخط الشعبى يتنامى فى مواجهة الإنجليز فى أوائل ١٩١٩ ،

وفى مسعى لتهدئة الوضع قام الإنجليز بنفى سعد زغلول ، واندلعت ثورة ١٩١٩ بدلا من ذلك ، وبات حزب الوفد وسعد زغلول مطابقين للمشاعر الشعبية المناهضة للإنجليز والمناهضة للسيطرة الإنجليزية على مصر ، وهى مشاعر شجعت عليها اللجنة التنفيذية للوفد التى تكونت فى ربيع ١٩١٩ .

وتم إطلاق سراح سعد زغلول من المنفى فى أبريل ١٩١٩ ، وسافر إلى باريس ثم إلى لندن لعرض القضية الوطنية ، وفى صيف ١٩٢٠ التقى فى لندن ومعه أنصاره بلجنة ملنر التى ذهبت إلى مصر فى أوائل ١٩٢٠ لبحث أسباب اضطرابات ١٩١٩ ، وقام حزب الوفد بتنظيم مقاطعة ناجحة للجنة (بعثة) ملنر أثناء وجودها بمصر ، وخلص تقرير اللجنة إلى ضرورة إنهاء الحماية على مصر لكن بشروط معينة رفضها الوطنيون الأكثر حماسة .

وعاد سعد زغلول إلى مصر - فى ظل استقبال حافل فى أبريل ١٩٢١ - وبادر على الفور فى شن الهجوم على حكومة عدلى يكن باشا ، وكان عدلى قد وافق - وهو الوطنى المعتدل - على تشكيل حكومة فى مارس ١٩٢١ ، وعلى أن يترأس المباحثات مع كيرزن الوزير البريطانى حول مستقبل مصر ، وأبعدت عمليات الهجوم المريرة لسعد زغلول على عدلى كثيرا من القادة الوطنيين المعتدلين ، رغم أنه لايبدو أن هذه الاتهامات قد أثرت على شعبيته لدى عامة الناس ، وبنفيه مرة أخرى فى نهاية ١٩٢١ غدا سعد زغلول لدى أنصاره فى الحزب مثل شهيد وطنى فى أيدى الإنجليز .

ولم يتمكن سعد زغلول من العودة من المنفى حتى صيف ١٩٢٣ عقب وضع مسودة الدستور الجديد وإذاعته ، وأقدم حزب الوفد على بناء قاعدته من الدعم الشعبى بعناية فى غضون تلك الفترة ، وفى أول انتخابات حرة جرت فى يناير ١٩٢٤ أحرز الوفد انتصارا كاسحا ، وأثبت سعد زغلول وهو بالسلطة أنه ليس أداة طيعة فى يد الإنجليز يديرونها مثلما كانوا يقولون المعارضة الوطنية ، فإن حكومة الوفد على سبيل المثال ضغطت من أجل اتخاذ قرار حول مسألة السودان يرمى إلى التوصل لتعريف محدد لمستقبل علاقات السودان بمصر ، وأخفقت

المفاوضات مع الإنجليز فى أكتوبر ١٩٢٤ بعد شهر واحد من استئنافها .

وخرج الوفد من السلطة فى نوفمبر ١٩٢٤ ، إثر اغتيال السير لى ستاك القائد العسكرى والحاكم العام للسودان ، وألقى باللوم على مقتل لى ستاك على الإنجليز ، إذ لم يحافظوا على الحد الأدنى للمزاج العام المتأجج فى مصر بشأن مسألة السودان . ورغم فوز الوفد بانتخابات مايو ١٩٢٦ فإن معارضة الإنجليز حالت دون تشكيل سعد زغلول للحكومة ، وورث مصطفى النحاس قيادة الوفد فور وفاة سعد زغلول فى أغسطس ١٩٢٧ ، وقام بتشكيل حكومة فى مارس ١٩٢٨ لم تمكث سوى ثلاثة أشهر قبل إقالتها بتهمة الفساد ، أما الحكومة التى شكلها الوفد فى ديسمبر ١٩٢٩ فقد بقيت ستة أشهر فقط ثم أقيلت ، نظراً لأنها لم تنل رضاء القصر أو الإنجليز على حد سواء .

وظل الوفد بالمعارضة طيلة ست سنوات ، وشكل تحالفا للمعارضة مع الأحرار الدستوريين ، ورفض الاشتراك فى انتخابات ١٩٣١ التى جرت فى ظل حقوق مقيدة ودستور جديد ، وحدث تعديل فى القيادة فى ١٩٣٢ نظرا لاستياء بعض الأعضاء من استمرارهم بالمعارضة ، واستعاد الوفد قوته الدافعة فى ١٩٣٤ ما إن شكل محمود نسيم باشا وزارته ، وقام طلاب متعاطفون مع الوفد فى ١٩٣٥ بتكوين تنظيم شبابى شبه عسكرى باسم القمصان الزرقاء ، وعقد الوفد محادثات مع محمود نسيم فى يونيو من نفس العام ، ثم فى نوفمبر انضم إلى الجبهة الوطنية ، وهى تجمع للأحزاب السياسية يهدف إلى الضغط على الحكومة لإعادة دستور ١٩٢٣ وإطلاق الحياة السياسية الحرة ، واستخدم صلاته مع حركة النقابات العمالية لتنظيم الإضرابات لدعم مطالب الجبهة .

وجرت انتخابات فى مايو ١٩٣٦ عقب إعادة دستور ١٩٢٣ فى ديسمبر ١٩٣٥ ، وحقق الوفد فوزه التقليدى بأغلبية أصوات جمهور الناخبين وشكل حكومة مكثت بالحكم حتى ديسمبر ١٩٣٧ حينما أقالها الملك فاروق بزعم فشلها - من بين أشياء أخرى - فى السيطرة على المستوى المتنامى للعنف المدنى بمصر (كما أن جناحها الشبابى شبه

العسكرى - القمصان الزرقاء - متورط فى هذا العنف) ، وتميزت وزارة ١٩٣٦ هذه بأهميتها لمصر على المستوى الدولى ؛ فقد عقدت حكومة الوفد مفاوضات ترمى لإبرام معاهدة جديدة مع بريطانيا فى ١٩٣٦ ، كما أن معاهدة مونترو فى مايو ١٩٣٧ وضعت نهاية للامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة التى كانت تحابى بشكل بالغ الرعايا الأجانب فى مصر ، كما أصبحت مصر عضوا فى عصبة الأمم .

ومع نهاية ١٩٣٧ حدثت هزة عنيفة فى قيادة الوفد ، هذه المرة حول منح عقود مقاولات مشروعات الأشغال العمومية وادعاءات باحتمال أن الفساد يشوبها ، كذلك ساد شعور بالاستياء بين صفوف الحزب لعدم قبول النحاس باقتسام السلطة ، على أن الوفديين المنشقين - ومن بينهم شخصيات بارزة مثل النقراشى باشا وأحمد ماهر (السابق انضمامهما للجهاز السرى فى العشرينيات وحوكما بتهمة تتصل باغتيال السير لى ستاك وثبتت براءتهما) - شكلوا فى يناير ١٩٣٨ الحزب السعدى ، ونازع الحزب السعدى بقوة الوفد مدعيا حقه فى وراثة قيادة سعد زغلول ومضى يلعب دورا هاما فى عدة حكومات غير وفدية .

وفى أوائل أربعينيات القرن ٢٠ حدث تغير مضاد لافت النظر فى موقف الإنجليز المعادى للوفد ، ففى عقد العشرينيات عارض الإنجليز الوفد بقوة وبعد ١٩٢٤ رفضوا بإصرار تأليفه للحكومة ، لكن مع بداية ١٩٤٢ أخذوا يحثون القصر على عودة الوفد للحكم ، وقد تأثر الإنجليز من جانب بالنجاح الذى أحرزوه فى التفاوض حول معاهدة ١٩٣٦ مع الوفد ، وهو نجاح ساعد عليه شعبية الوفديين المصريين ، فقد تعثرت جميع المفاوضات السابقة على عام ١٩٣٦ بسبب هذه النقطة المتعلقة بالقبول الشعبى والسياسى ، والآن فى مواجهة الحاجة الماسة للمشاركة الشعبية العريضة فى المجهود الحربى ، أحس الإنجليز بأن الوفد - الذى يمتلك دعما شعبيا يفوق أى حزب آخر - هو التنظيم المثالى لقيادة حكومة فى زمن الحرب .

ورغم حث الإنجليز لفاروق على رفض تولى الوفد للحكم ، إلا أنه فى

فبراير ١٩٤٢ وجه السير مايلز لامبسون تهديده للملك بعزله بالقوة إذا لم يطلب من الوفد تأليف الوزارة ، وظلت وزارة الحرب بقيادة النحاس والوفد بالسلطة حتى أكتوبر ١٩٤٤ ، وقام النحاس بإقالة مكرم عبيد باشا - الذى شارك فى قيادة الوفد منذ عشرينيات القرن ٢٠ - بعد فترة قصيرة من تعيينه وزيرا للمالية ، حينئذ أصدر مكرم عبيد مؤلفه الكتاب الأسود يعرض بالتفصيل مزاعم الفساد فى قيادة الوفد ، وألحق الكتاب بالوفد أضراراً لانهاية لها ، كما أن عجز الوفد عن التصدى لتفشى وباء شديد بمناطق الريف فى ١٩٤٣ - ١٩٤٤ كان سببا فى إضعاف موقفه ، إضافة إلى أن تعاونه الملحوظ مع الإنجليز حط من شعبيته، ومثلما حدث فى وزارة ١٩٣٦ ، مع هذا ، نجح النحاس فى انتهاج سياسة خارجية تمثل انقلابا لمصر : ففى أكتوبر ١٩٤٤ عقد مؤتمر فى الإسكندرية وضع أساس العمل لتشكيل الجامعة العربية ، وبالتالى أغلق الطريق أمام احتمال أن تنازع العراق مصر فى قيادتها للعالم العربى (انظر : بروتوكول الإسكندرية) ، وبعد مدة وجيزة من هذا المؤتمر أقدم فاروق على إقالة النحاس.

وفى غضون السنوات الست بالمعارضة السابقة على الفوز فى انتخابات يناير ١٩٥٠ اتخذت قيادة الوفد موقفا شعبيا أكثر مناهضة للإنجليز ، متهمة كل حكومة مصرية بدورها بإغفال المصالح الوطنية لمصر ، كذلك شهدت هذه الفترة بروز فؤاد سراج الدين كشخص قوى النفوذ فى قيادة الوفد وازدياد محاولات القيادة لبناء الجسور مع الأحزاب والتنظيمات السياسية الجماهيرية ، مثل الإخوان المسلمين ، التى ظهر أنها تتمتع بنصيب أكبر من الدعم السياسى الشعبى بمصر فى ذلك الحين .

وتبوأت حكومة الوفد السلطة بمصر من يناير ١٩٥٠ حتى اندلاع حريق القاهرة بعد عامين ، وبدا أنها عاجزة عن التحرك بسرعة تتوافق بما يكفى مع الاستجابة للمطالب المتزايدة بالتغيير والتعديل للأولويات الوطنية ، ومع أن حكومة النحاس أحرزت نجاحا فى مفاوضاتها حول اتفاقية الأرصدة الاسترلينية مع بريطانيا فى يوليو ١٩٥١ ، فقد

واجهت مصاعب جمة مع الإنجليز حول مسألة السودان ، وفى أكتوبر ١٩٥١ ألغت حكومة الوفد معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا وأعلنت فاروق ملكا لمصر والسودان ، وفى نفس الوقت أخذت تحاول السيطرة على الأوضاع الداخلية التى تنامت بها القلاقل وأن تتغلب على الوجود البريطانى القوى فى منطقة القنال، وفى ١٩٥١ اندلعت المظاهرات المناهضة للإنجليز ولنظام الحكم ، وتم فرض حالة الطوارئ أربع مرات على امتداد ذلك العام ، وفى نوفمبر ١٩٥١ - على أمل الاستفادة من هذه المشاعر المعادية للإنجليز - دعا الوفد إلى تشكيل كتائب التحرير ، التى ستشارك فى عمليات القتال ضد الإنجليز فى القناة .

وأدى اشتراك قوات الشرطة فى هذه الكتائب إلى شن الإنجليز لهجوم على مركز شرطة الإسماعيلية فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ ، وأصدرت الحكومة تعليماتها للجنود بالصمود والتصدى للإنجليز أيا ما كانت الأعباء ، وهو أمر أسفر عن إحداث إصابات بالغة بالمصريين ، ووقع حريق القاهرة فى اليوم التالى ، وتم توجيه اللوم لحكومة الوفد على أوامرها لشرطة الإسماعيلية بالدفاع عما كان بالتأكيد وضعا ميئوسا منه وعلى فشلها فى السيطرة على حريق القاهرة والجماهير بالسرعة الكافية للحيلولة دون خسائر فى الأرواح والممتلكات ، وجرى اعتقال فؤاد سراج الدين أثناء إجراء التحقيقات فى أحداث الشغب فى مارس من نفس السنة (١٩٥٢) ثم أطلق سراحه ، وبعد ثورة ١٩٥٢ اعتقل فؤاد سراج الدين مرتين وأجبر النحاس على التنازل عن قيادة الحزب ، على أن حملة شنت لقمع قيادة الحزب أفضت إلى تفسخ مستوياته التنظيمية فى ١٩٥٤، ونال الوفديون نصيبا آخر من القمع فى يوليو ١٩٥٧ مع إيداع ثلاثة آخرين من قياداته بالسجون فى أكتوبر ، وتم اعتقال ٤٠ آخرين من أعضائه فى أكتوبر ١٩٦١ .

على أن دور الوفد فى السياسة المصرية على مدى العقود الثلاثة السابقة على الثورة قد تغير على نحو لافت للنظر ، إذ عمل الحزب بجد فى بداياته لتجميع قاعدة عريضة من المساندة بين كافة قطاعات السكان بمصر ، ومن بين جميع الأحزاب السياسية الوطنية فقد حظى الوفد

بالتأكيد بدعم أغلبية المصريين قبل ١٩٥٢ ، على أن طول بقائه بالمعارضة من ١٩٣٠ حتى ١٩٤٢ أدى إلى تزايد التنافس على السلطة داخل قيادة الوفد ، ولم يكن النحاس يرغب فى اقتسام السلطة مع أحد ، وافتقد الشخصية الكاريزمية لسعد زغلول ومصداقيته ، والتى ربما أثرت سلبا على الاتجاهات الطاردة لهذه الفترة .

كما جاءت فترات على الوفد كان يعبر فيها عن توجهات واهتمامات القطاعات الأكثر ثراء للبرجوازية المصرية ، ولم يكن بمقدوره فى فترته الأخيرة بالحكم السيطرة على المطالب الشعبية فى التغيير والإصلاح التى يمكنها زعزعة استقرار النظام الملكى ، وبعد ظهور اتجاه يسارى داخل الوفد إقرارا بالانحراف المتزايد يمينا للقيادة نفسها ، وهو اتجاه كان مسئولاً عن خسارة الوفد لأنصاره لصالح بعض التنظيمات مثل الإخوان ، الذى كان أوثق صلة بأكثرية المصريين وباهتماماتهم .

ورغم الغيوم التى شابت أحيانا سمعة قيادة الحزب ، فإن اشتراك حزب الوفد مع الحركة الوطنية المصرية فى القرن ٢٠ يؤكد أن الحزب حاز عدداً كبيراً من الأنصار المخلصين على طول الفترتين السابقة واللاحقة على ١٩٥٢ ، ويوضح تشكيل حزب الوفد الجديد فى فبراير ١٩٧٧ السحر المستمر لنمط الوطنية المعتدلة الذى تحددت ملامحه مع حزب الوفد فى أعوامه الأخيرة ، وبات الوفد الجديد على نحو سريع أكبر أحزاب المعارضة المستقلة قبل حله فى يونيو ١٩٧٨ .

حزب الوفد الجديد

تشكل كحزب سياسى فى فبراير ١٩٧٨ بموجب مواد قانون الأحزاب الصادر فى ١٩٧٧ وترأسه فؤاد سراج الدين وله ٢٤ عضوا بالبرلمان (مجلس الشعب) ، وقد أثار الحزب دهشة بعض المراقبين لامتلاكه هذا الحجم من التمثيل النيابى داخل المعارضة ، ولما تم التصديق فى استفتاء شعبى فى مايو ١٩٧٨ على حظر النشاط السياسى لأفراد

من فئات معينة بما فيهم من ارتبطوا بالأحزاب السياسية السابقة على الثورة ، قرر حزب الوفد الجديد أن يحل نفسه إذ كان رئيسه فؤاد سراج الدين هو السكرتير العام لحزب الوفد قبل الثورة ، ويشعر المراقبون بأن شعبية الحزب وقاعدته القوية كقوة معارضة ربما تؤثران فى قرار الحكومة بمنع قيادته من العمل السياسى .

الحسن (الناصر ناصر الدين الحسن) (حكم ١٣٤٧ - ١٣٥١ / ٧٤٨ - ٧٥٢ و ١٣٥٤ - ١٣٦١ / ٧٥٥ - ٧٦٢)

من سلاطين المماليك البحرية وهو ابن الناصر محمد ، وخيم على فترته الأولى فى الحكم كارثة الطاعون الذى اتخذ مساره المعتاد فى مصر ؛ إذ بدأ بدورة المجاعة . وكان فى الحادية عشرة من عمره حين تولى العرش ، ولم تكن لديه سلطة فعلية حينئذ ، رغم أنه يتضح أنه نجح أو وافق على خلع عدد من المناوئين المتوقعين ، وانتهت فترته الأولى على يد جماعة من المماليك تدعم ترشيح أخيه الصالح ، وبعد عودته للحكم كان فى ظل هيمنة الوزيرين شيخو (توفى ١٣٥٧ / ٧٥٩) وصرغتمش (توفى ١٣٥٨ / ٧٦٠) ، وبعد وفاة الوزير الأول والزج بالثانى فى السجن أجرى الحسن محاولة محدودة للاستقلال أجهضها الأمير يلبغا ، الذى قتله وحل محله كسلطان بواسطة محمد .

وفى فترته الثانية تفرغ الحسن لحياة المتع ، وخلت الساحة لمماليكه الذين قبضوا على السلطة الحقيقية ليقتلوا بعضهم بعضا بصورة شبه منتظمة ، ولعل هذا ما ساعد يلبغا على عزله ، وترك خلفه مدرسة ومسجدا بدئ فى بنائه أثناء حياته وما زال باقيا حتى الآن .

حسن إسماعيل الهضيبى (توفى ١٩٧٣)

المرشد الأعلى للإخوان المسلمين الذى خلف مؤسسها حسن البنا بعد مقتله ، وقاد الهضيبى التنظيم منذ انتخابه فى ١٩٥١ حتى تم حظر نشاطه فى ١٩٥٤ ، وقد اختير الهضيبى ، رجل القانون الضليع ، لقيادة الإخوان تسوية للنزاعات التى نشأت بين عدد من المرشحين وفشلوا فى تفضيل أحدهم على الآخر بوضوح ، غير أن العامين اللذين انصرفا فى الصراعات لاختيار خليفة للحزب وسبقت انتخاب الهضيبى خلفت شقاقات عميقة ومرارات فى صفوف الإخوان ، وكان الهضيبى ، وهو من خارج التنظيم ، يفتقر إلى الدعم القوى من أى جناح من الأجنحة المختلفة ، وقد أفضى هذا إلى جعل مهمته كمرشد أعلى تتسم بالصعوبة، واستحال عليه السيطرة على جميع عناصر الإخوان.

وجلب الهضيبى معه لموقعه توجها محافظا إزاء اشتراك الإخوان فى العمل السياسى ، وهو مالم يكن يتفق مع توقعات كثير من الأعضاء ، على أن صلاته مع القصر (من خلال الزواج) ورفضه للقسم المخصوص شبه العسكرى أثارا تعليقات غير مرضية بين الإخوان ، وهو نفس ما حدث حين قلل من شأن نشاطات الإخوان المعادية للإنجليز والتى تحظى بشعبية ملحوظة بينهم .

وبحلول عام ١٩٥٢ باتت هناك فجوة بين بيانات الهضيبى وبرامج ونشاطات أعضاء الإخوان الخاضعين لقيادات أكثر تطرفا فى المستويات الأدنى له ، غير أن جماعات الفدائيين الذين شاركوا فى قتال الإنجليز فى القنال وكذلك حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ أسرت خيال عامة الناس ، وكانت مفاوضات الهضيبى الهادئة طويلة النفس خلال دهاليز السياسة المصرية تبدو غير مواكبة للواقع السياسى الأكثر اتساعا .

وحافظ الهضيبى على الصلات التى أقامها البنا مؤسس الإخوان مع الضباط الأحرار رغم إحساسه الواضح بعدم التجانس مع عبد الناصر ، وبالإضافة إلى هذا أفضت الانقسامات داخل المستويات التنظيمية للجماعة حول كيفية

التوصل إلى شروط اتفاق مع الضباط الأحرار بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى تدهور متسارع فى العلاقات بين الإخوان والضباط الأحرار بداية من ١٩٥٣ فصاعدا ، غير أن النزاع بين مجلس قيادة الثورة والإخوان ، وداخل صفوف الإخوان أنفسهم حول مسألة إلى أى مدى يتعين أن تكون مشاركة الإخوان فى السلطة ظل دائمًا بلا حل ، فقد وافق الهضيبى على اقتراح لمجلس قيادة الثورة بمشاركة ٣ وزراء من الإخوان وهو ما رفضه باقى الأعضاء ، وفى نوفمبر ١٩٥٣ ، وفى أعقاب صراع مرير داخل قيادات الإخوان استطاع الهضيبى حل القسم المخصوص شبه العسكرى ، لكن بمرور الوقت أحكمت العناصر المتطرفة قبضتها من الناحية الفعلية على الجماعة ، كما أن محاولة مجلس قيادة الثورة حظر الجماعة فى يناير ١٩٥٤ زاد من فعالية من كانوا يخشون من استمرار بقاء الإخوان ، وتم اعتقال الهضيبى وأفرج عنه بعد شهرين ، وبعد ذلك بمدة قصيرة غادر الهضيبى مصر وترك الإخوان لعدة أسابيع ليتيح للجماعة تكوين اتجاه واضح ، إلا أن هذا لم يكلل بالنجاح ، وسمح للإخوان باستئناف نشاطاتهم فى مارس ١٩٥٤ ، لكن مع أفول نجم محمد نجيب - العضو الوحيد فى مجلس قيادة الثورة الذى كان يقدم لهم بعض الدعم الصريح - بدت للتنظيم نذر الشر فيما يتعلق بمستقبلهم ، ودخلوا فى خصومة مهلكة مع عبد الناصر ما إن عارضوا المعاهدة التى أبرمها مع بريطانيا .

ولم يكن الهضيبى يحكم قبضته جيدا على النشاطات اليومية للإخوان وبالذات أعضاء القسم المخصوص ، ويتعذر معرفة إلى أى مدى وافق أو صدق على خطة اغتيال عبد الناصر التى كانت على وشك التنفيذ فى أكتوبر ١٩٥٤ ، وهى المحاولة التى أتاحت لعبد الناصر حظر التنظيم وسحق قيادته ، وبعد محاكمة من شاركوا فى محاولة الاغتيال صدر الحكم على الهضيبى بالإعدام واستبدلت فيما بعد إلى السجن مدى الحياة مع الاشغال الشاقة ، وأفرج عنه فى ١٩٦٦ ، إلا أن موجة أخرى لنشاط الإخوان أسفرت عن اتخاذ إجراءات صارمة ضدهم من قبل السلطات ، وأعيد اعتقال الهضيبى وأودع السجن ، وتوفى فى ١٩٧٣ .

حسن البنا (١٩٠٦ - ١٩٤٩)

مؤسس جماعة الإخوان المسلمين ، وقائد واحدة من أهم حركات الإحياء الإسلامى تأثيرا فى القرن العشرين .

ومثل الشيخ محمد عبده ، قبل قرن مضى، تلقى حسن البنا تعليمه الأولى فى مدارس تحفيظ القرآن التقليدية ، وكذلك مثل الشيخ محمد عبده يبدو أنه درس كثيرا من التوجهات الشعبية الإسلامية فى مصر قبل أن يباشر رسالته الإحيائية ، وأثناء استكماله لفترة تدريبه فى التدريس كانت مصر تعانى من التمزق نسبيا بسبب التنافس على السلطة داخل النخبة السياسية ، وبدأ البنا رسالته بالدعوة الإسلامية فى مقاهى القاهرة وفى أماكن التجمعات العامة الأخرى حول الحاجة إلى إحياء الإسلام ليوافق الحياة الوطنية فى مصر ، وتم نقله للقيام بالتدريس فى الإسماعيلية ، على خط قناة السويس بمصر .. وهناك، فى عام ١٩٢٨ بدأت حركة الإخوان المسلمين .

ومنذ البداية أخذ البنا فى ربط تعاليمه الدينية بمتطلبات الرخاء الاجتماعى، بإنشاء المدارس ، والعيادات ، والأعمال التجارية الصغيرة التى أصبحت مراكز محلية لانتشار تعاليم الإخوان ، وبمرور الوقت تم السماح له بالعودة إلى القاهرة عام ١٩٣٢ ، وقام بتأسيس مسجد ومدرستين ، وحصلت الجماعة على مبنى كمركز لإدارتها ، ويمكن تعليل سرعة انتشار الحركة فيما بعد لقوة شخصية البنا وتعاليمه ، ورسالته الدينية ، ومناهجه الحديثة فى إحياء الإسلام ، والفراغ الواضح القائم فى مستويات معينة بالمجتمع المصرى وبالحياة السياسية فى مقابل شخصيته ورسالته وتنظيم من هذا الطراز .

ويبدو أن تطور البنا كقائد سياسى حدث فى البداية لارتباط بدوره الدينى، لكن فى ظل تعريفه للإسلام كأسلوب للعمل الدينى والاجتماعى ، كان من غير المحتمل أن الاثنين لن يكونا منفصلين تماما ، فضلاً عن ذلك مع تنامى قوة حركته وعدد أفرادها فقد حظى بدور على المستوى القومى لايمكن تجنبه ، وفى عام ١٩٣٦ أصبح على قدر من

الثقة أتاحت له توجيه خطاب للملك الجديد فاروق يسدى له النصح ، ويعرض بالتفصيل أفكاره عن مسئوليات الملك ، كعاهل لبلد إسلامى ، ودور الدين وقضاياه فى دولة إسلامية .

ومنذ عام ١٩٣٦ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية تمكن الإخوان المسلمون تحت قيادة البنا من زيادة أعضائهم بصورة هائلة ، ومع إنشاء القسم المخصوص ، الذى كان يركز على أنشطة شبه عسكرية وعمليات إرهابية فى مناسبات معينة ، أصبحت الحركة تمثل قوة داخل السياسة الوطنية المصرية على المستويين الرسمى والسرى ، وفى نفس الوقت توقف البنا عن دور المهيمن على دقائق الأمور للجماعة والذى كان يمارسه فى أيامها الأولى ، وأدى نزاع داخل قيادتها إلى انفصال عدد من المتمردين ، وتم اعتقال البنا واحتجازه لفترة قصيرة عام ١٩٤١ بسبب معارضته لمشاركة مصر فى المجهود الحربى لجانب بريطانيا ، وأثناء هذه الفترة أقام عدد من صغار ضباط الجيش ، منهم أنور السادات ، صلات شخصية بحسن البنا ترمى إلى التعاون فى المستقبل بين الإخوان المسلمين والضباط الأحرار قبل ثورة ١٩٥٢ وبعدها ، وكان يجرى التشاور مع البنا من القيادة السياسية فى ذلك الحين ، وهو ما أدى إلى زيادة توجيه الاتهامات من بعض قطاعات الإخوان - وإن يكن على نحو متردد - الذين لايرحبون بعقد أى صلات مع المؤسسة السياسية فى مصر .

وأثناء فترة العنف المدنى والإرهاب التى اكتنفت مصر بعد الحرب كان للقسم المخصوص فى الإخوان دور أساسى ، ومع اندلاع حرب ١٩٤٨ شكل أعضاء من هذا القسم مجموعات فدائية ، ومن المحتمل أنها كانت بمساعدة الضباط الأحرار ، وانضمت إلى الحرب فى فلسطين . ولم تؤثر أعمال الإخوان المعادية للحكومة على شعبيتها ، رغم أن حسن البنا كان حريصا على إبعاد السلطة عن هذا العنف ، وأحرزت الجماعة مزيدا من النجاح من تأثير المجموعات الفدائية فى حرب فلسطين ، التى وقفت فى مواجهة ملحوظة مع أداء القيادة العليا للجيش .

وخلال هذه الفترة انصب اهتمام الحكومة المصرية على نزوع

ميليشيات الإخوان للعنف ، ومع تهديد الجماعة الماثل ضد الأحزاب السياسية الرئيسية ، الذين اكتسبوا مؤيدين لها على نحو متزايد ، وفى ديسمبر ١٩٤٨ . قرر رئيس الوزراء النقراشى باشا حظر الجماعة فى أعقاب اغتيال حكمدار العاصمة ، إلا أن عضوا بالجماعة اغتال النقراشى جزاء على فعلته فى نهاية ديسمبر ١٩٤٨ ، ومن غير الواضح دور حسن البنا فى الأعمال المعادية للحكومة ، خاصة الأعمال الإرهابية ، إلا أن عددا من الحكومات المصرية أنحت عليه باللائمة بسبب تحريضه على القيام بمثل هذه الأعمال ، وانتقاما من عمليات الاغتيال التى نفذها الإخوان تم اغتيال البنا ، ومن المحتمل أن هذا جرى على يد عميل للبوليس ، فى فبراير ١٩٤٩ .

وفى الوقت الذى اغتيل فيه حسن البنا ، بلغ عدد أعضاء تنظيمه نحو مليون عضو عامل أو متعاطف ، إلا أن النفوذ الفعلى للجماعة وصلاتها تعرضا لتدمير واسع النطاق ، وإن كان مؤقتا مع مقتل البنا ، وكدليل على عمق ارتباط الإخوان بالبنا أن الصراعات داخل قيادة الجماعة بعد وفاته ظلت مستعرة تقريبا طيلة عامين لتصل إلى حل ، واتسمت بانقسامات حادة ومريرة ، ولم يبق منها قويا سوى العلاقة التى تأسست بين البنا والضباط الأحرار ، ومن المحتمل أن الضباط الأحرار قد حافظوا على ارتباطهم بالإخوان ليتوفر لهم الأساس الشعبى الذى كانوا بحاجة إليه فى مصر .

غير أن فلسفة البنا مستقاة بقوة من اتجاهات الشيخ محمد عبده ومريده رشيد رضا المنادية بالعودة للإسلام الأصلى ، إذ وجد فى ذلك الإسلام النقى نموذجا للعمل الاجتماعى والسياسى غير المشوب بالفلسفات السياسية المعاصرة ، ومزج البنا كتاباته النظرية مع انهماك نشيط فى الإصلاح الاجتماعى فى وقت كانت مصر فى أمس الحاجة للخدمات الاجتماعية الأساسية بين أفراد المجتمع فى المستويات الدنيا ، وجاءت هذه الرسالة لتكون علامة للبنا وللإخوان تختلف لحد ما عما يسعى إليه السياسيون والأحزاب التى بدا أنها تسيطر ، مع بعض الاستثناءات ، على الحياة الوطنية فى الفترة السابقة على عام ١٩٣٦ .

الحسن بن عبيد الله (حكم ٩٦٨ / ٣٥٧)

تولى حكم مصر لفترة محدودة فى أواخر أيام الدولة الإخشيدية ، وكان قد عاد إلى مصر قادما من سوريا لإقالة ابن عمه أحمد وإعادة بعض النظام للقاهرة ، حيث كانت الجيوش الإخشيدية تحارب بعضها البعض ، وأودع الوزير ابن الفرات السجن لمدة قصيرة ، غير أنه تم خلعه فيما بعد ، وعاد أحمد لتولى السلطنة .

حسن صبرى باشا (١٨٧٥ - ١٩٤٠)

رئيس وزراء مصر فى يوليو ١٩٤٠ حتى وفاته فى نوفمبر من ذلك العام ، وكان سياسا مستقلا يتسم بالاعتدال ، والتحق لأول مرة بالحكومة كوزير للمالية فى وزارة يحيى باشا عام ١٩٣٣ ، ثم التحق بحكومة الأحرار الدستوريين بزعامة محمد محمود فى يناير ١٩٣٨ كوزير للحربية ، واستقال حسن صبرى بعد عام من ذلك بسبب نزاع حول الهيمنة على الجيش ، وأعيد مرة أخرى إثر ضغوط من مسئول نافذ بالقصر فى الأزمة الوزارية ليونيو ١٩٤٠ ، وبعد استقالة ماهر استدعى حسن صبرى لتشكيل الحكومة ، وتولى منصب رئاسة الوزارة وكذلك وزارة الخارجية خلال شهوره القليلة بالسلطة .

حسين الشافعى (١٩١٨ -)

أحد الضباط الأحرار الذين شاركوا مباشرة فى ثورة ١٩٥٢ ، وكان عضوا بمجلس قيادة الثورة ، وظل يخدم فى النظام الحاكم حتى ١٩٧٥ .

وتقلد حسين الشافعى منصب وزير الحربية لعدة شهور فى عام ١٩٥٤ ، قبل أن يتولى وزارة الشئون الاجتماعية فى نهاية تلك السنة ، واستمر فى نفس الوزارة بعد تشكيل الجمهورية العربية المتحدة فى ١٩٥٨ ، وتم تعيينه نائبا لرئيس الجمهورية العربية المتحدة فى ١٩٦١ قبل فترة

قصيرة من الانفصال ، ومن بعده أصبح نائبا لرئيس الجمهورية ووزيرا للأوقاف والشئون الاجتماعية (١٩٦١ - ١٩٦٢) وتم ضمه عضوا باللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى بعد تكوينها فى ١٩٦٢ ، وعمل نائبا لرئيس الجمهورية من ١٩٦٤ حتى ١٩٦٧ ، وبعد حرب ١٩٦٧ ترأس حسين الشافعى المحكمة العسكرية التى نظرت محاكمة ضباط الجيش المتهمين بالتآمر على الحكم ، وفى الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠ كان الشافعى نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرا للأوقاف ، ووقت وفاة عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ كان أحد نائبى رئيس الجمهورية المعينين للعمل تحت قيادة الرئيس السادات ، وخلفه فى هذا الموقع حسنى مبارك فى ١٩٧٥ .

حسين رشدى باشا (١٨٦٤ - ١٩٢٨)

رئيس وزراء مصر من ١٩١٤ حتى ١٩١٩ ، وقد شكل حكومته بعد إجبار محمد سعيد باشا على الاستقالة فى مايو ١٩١٤ ، وقبل ذلك كان حسين رشدى وزيرا للحقانية (١٩٠٨ - ١٩١٠) ووزيرا للخارجية (١٩١٠ - ١٩١٢) ، وقبل إقالة الخديو عباس عقب إعلان الحماية البريطانية فى ديسمبر من تلك السنة ، عمل رشدى لفترة قصيرة كقائم بالوصاية حتى تقلد حسين كامل لمنصبه ، وبالتشاور مع سعد زغلول قرر حسين رشدى عدم الاحتجاج على فرض الحماية، والتى أحس الرجلان أنها أفضل من أن تغدو مصر مستعمرة بريطانية خالصة .

وأثناء وزارة رشدى خلال الحرب ، كانت البلاد خاضعة للإرادة الإنجليزية المباشرة من الناحية الفعلية ، إذ شهدت حالات عديدة لمصادرة الحيوانات والمحاصيل فى مناطق الريف ، والتجنيد الإلزامى للرجال ، وفرض الأحكام العرفية ، إضافة إلى القمع الواضح على الأنشطة السياسية ، وأدى العداء الشعبى العميق للوجود العسكرى البريطانى لمحاولة اغتيال حسين رشدى فى ١٩١٥ .

وفى نوفمبر ١٩١٨ تم تشكيل وفد بقيادة الزعيم الوطنى سعد زغلول ، وتقدم للمندوب السامى السير ريجينالد وينجيت للتصريح له بعرض قضية إنهاء الحماية على الحكومة البريطانية ، وهذا التحرك لاقى موافقة ضمنية من حسين رشدى ، إلا أن الأمر لم يتوقف بالإنجليز عند حد رفض طلب سعد زغلول ، بل تجاوزه حتى بعدم الموافقة على استقبال وفد برئاسة حسين رشدى نفسه (رغم مساندة وينجيت) ، واستثمر سعد زغلول هذه الإهانة لرئيس الحكومة المصرية فى صورة احتجاجات شعبية ، وبمرور الوقت خفف بلفور من المناخ المحيط المشحون بدرجة عالية ووافق على توجيه دعوة لحسين رشدى دون أن يصحبه فيها سعد زغلول ، وهو ما رفضه بلفور مرة ثانية ، واستقال رشدى مع وزارته فى يناير ١٩١٩ ، رغم أن هذا لم يكن مقبولا من القصر ، فاستقال مرة أخرى فى مارس ١٩١٩ بموافقة القصر وبتصريح منه ، نظرا لأنه تم نفى سعد زغلول، وسارت مظاهرات جماهيرية حاشدة لمساندته .

وعاد رشدى ليشكل الحكومة فى أبريل ١٩١٩ بطلب من اللنبى المندوب السامى الجديد أثناء الاضطرابات المعادية للإنجليز التى واكبت ثورة ١٩١٩ ، ولم يتمكن من إعادة النظام واستقال بعد أسبوعين ، وكان حسين رشدى بوزارة عدلى يكن لعام ١٩٢١ وترأس لجنة إعداد الدستور ، وعينه الملك فؤاد بالبرلمان المصرى الجديد فى ١٩٢٤ .

حسين سرى باشا (١٨٩٢ - ١٩٦٠)

سياسى مصرى ورئيس وزراء ، وترأس حكومة وحدة وطنية من نوفمبر ١٩٤٠ حتى تم تشكيل حكومة الوفد التى فرضها الإنجليز فى فبراير ١٩٤٢، واشترك قبل ذلك فى حكومة محمد محمود لعام ١٩٣٨ ، وفى وزارة على ماهر لعام ١٩٣٩ ، ولم تكن الفترة الأولى لحسين سرى فى المنصب يسيرة على الإطلاق فى ظل الضغوط من داخل البلاد ومن الإنجليز كى تنضم مصر رسميا إلى الجهود الحربية البريطانية ،

وهو ما كان يقاومه حسين سرى ، وخلال الشهور الأولى لوجود سرى فى الحكم كان يمكن معادلة التوترات الاقتصادية المتزايدة بمصر إذا ما شاركت بصورة غير رسمية فى الجهود الحربية البريطانية مقابل أن تتخذ بريطانيا قرارا بشراء كل محصول القطن المصرى ، ولم يكن سرى غير متعاون مع الإنجليز رغم أن حكومته لم تكن فى حالة حرب ، وجرى تعديل فى وزارته فى يوليو ١٩٤١ أسفر عن استقدام بعض الوزراء السعديين ، غير أن الوضع المنهار اقتصاديا وسياسيا والذى فاقمه نقص المواد الغذائية أفضى إلى اندلاع مظاهرات جماهيرية ضد سرى وضد الإنجليز فى الشهور الأخيرة لحكمه ، ولم يكن أمامه بد من تقديم استقالته بعد المواجهة المريرة بينه وبين القصر حول قرار الحكومة بقطع العلاقات مع فرنسا (حكومة بيتان) ، وإثر سقوط وزارة سرى تقدم الإنجليز بإنذار إلى الملك فى فبراير ١٩٤٢ ، يفرض عليه دعوة الوفد لتشكيل الحكومة الجديدة .

وفى سبتمبر ١٩٤٩ استدعى سرى لتشكيل الوزارة مع الوفد إلا أن هذا العرض بتكوين حكومة ائتلافية لم ير النور ، وبدلا من ذلك قام سرى بتأليف حكومة انتقالية فى نوفمبر ١٩٤٩ ، ثم استقال ما أن فاز الوفد فى انتخابات يناير ١٩٥٠ ، وغدا رئيسا للديوان الملكى ، وظل فى هذا المنصب حتى تشكيل الحكومة فى يونيو ١٩٥٢ وجاءت وزارته الأخيرة فى وقت بلغ فيه الانهيار السياسى بالبلاد أقصى مداه ، وبعد ثلاثة أسابيع من الوزارة وفى ٢٠ يوليو تقدم باستقالته ، ليخلى الطريق لنجيب الهلالى باشا بعد أن رفض الملك اقتراحه بتعيين اللواء محمد نجيب بالوزارة ، وتم منع حسين سرى فى يناير ١٩٥٣ من ممارسة العمل السياسى مع سياسيين آخرين من الفترة السابقة على الثورة .

حسين فخرى (١٨٤٣ - ١٩١٠)

تولى منصب رئيس النظار لمدة محدودة أثناء عصر عباس الثانى ، وكان عباس قد طلب منه تشكيل الحكومة لتصحيح وضع مصطفى فهمى رئيس النظار الموالى بإفراط للإنجليز . وكان عباس قد حاول فى وقت سابق استبدال مصطفى فهمى بالتيجانى باشا وهو الاختيار الذى رفضه كرومر على أساس ديانة التيجانى لكن فى حقيقة الأمر فإن كرومر أراد أن يقمع أى أفكار يمكن أن تخامر عباس حول توجيهه للأمور بالاستقلال عن المعتمد البريطانى .

كان فخرى وزيرا للحقانية فى عهد توفيق (١٨٧٩ - ١٨٩٢) ، وبذل نشاطا كبيرا فى إصلاح النظام التشريعى المصرى ، ورغم أنه يعد من ضمن المعتدلين من وجهة نظر أغلب السياسيين المصريين ، فقد كان كرومر من وجهة نظره يرى أنه وطنى ذو ميول فرنسية ، وأدى تعيين عباس له دون الرجوع لكرومر إلى احتجاج شديد من كرومر ، وفى غضون الشهر الوحيد الذى قضاه بمنصبه شن المتظاهرون الوطنيون هجوما على مكاتب جريدة المقطم البريطانية انتقاما من الإنذار الذى سلمه كرومر للخديو يطلب منه إقالة حسين فخرى وتقديم اعتذار ، وفى النهاية دعى رياض باشا لتشكيل الوزارة ، وأصبح حسين فخرى رئيسا لمجلس النظار (١٨٩٤ - ١٩٠٥) وناظرا للداخلية (١٨٩٥ - ١٩٠٨) .

حسين كامل (حكم من ١٩١٤ - ١٩١٧)

أحد سلاطين مصر ، وقد قلده الإنجليز العرش بديلا لابن أخيه الخديو عباس الذى أطاح به الإنجليز مع فرض الحماية على مصر فى ديسمبر ١٩١٤ بعد دخول تركيا الحرب العالمية الأولى ، وأدى إعلان هذه الحماية إلى إنهاء السيادة الاسمية للسلطان العثمانى على مصر ، وطبقا لهذا منح حسين كامل هذا اللقب (فى مقابل الخديو لقب سلفه) ، وكأحد أبناء إسماعيل خدم حسين كامل قبل الحرب كرئيس

للمجلس التشريعي ، وقد تأثرت شعبيته في مصر بقوة بمسار الحرب وبنجاحات بريطانيا أو إخفاقاتها ، وجرت محاولتان لاغتياله في ١٩١٥ على يد وطنيين ساخطين .

وأثناء عهد حسين كامل كان الإنجليز يحكمون البلاد مباشرة ، إذ يوجهون اقتصاد مصر وإنتاجها استجابة للمجهود الحربي البريطاني، وهو ما كلف المصريين باهظا ، وكرس حسين كامل جهوده لتعزيز الزراعة وحماية طبقات ملاك الأراضي في مصر ، وقدم دعمه في مجالات تحسين التعليم العالي والتعليم الفني ، وبسبب اعتلال صحته توفي في ١٩١٧ .

الحكم الثنائي البريطاني المصري للسودان

تأسس من خلال اتفاقية وقعتها بريطانيا ومصر في يناير ١٨٩٩ ، وتختص هذه الاتفاقية بتوزيع إدارة السودان بين مصر وبريطانيا ، وبموجب الاتفاقية تركزت السلطة التنفيذية في يدي الحاكم العام البريطاني الذي يعينه خديو مصر بترشيح من الحكومة البريطانية ، ويتعين على الحاكم العام تنفيذ القانون المصري في السودان ، كما يُرفع العلمان المصري والبريطاني معًا ، وكانت السيادة المشتركة سيادة رمزية طالما أن الحكم الفعلي للبلاد للإنجليز ، نظرا لأنه في واقع الأمر كانت السودان تدار كمستعمرة حقيقية ، بينما لايسمح للمصريين إلا بتدخلات محدودة جدا .

وكانت السيادة المشتركة ، فضلاً عن الوضع الضبابي الفعلي لمصر في السودان ، مصدر جدال سياسي لافت للنظر داخل البلاد قبل عام ١٩٢٢ ، وأجبر الإعلان من جانب واحد الذي يمنح لمصر الاستقلال في تلك السنة الملك فؤاد على أن يساوم على مطالبته بعرش السودان ، ولم يكن ذلك أمرا مقبولاً سواء من البلاط المصري أو من أغلبية الوطنيين المطالبين بـ " وحدة وادي النيل " وهو ما يعني إعادة توحيد مصر والسودان تحت التاج المصري وفقا للمرسوم العثماني الصادر في ١٨٤١ الذي يمنح محمد علي وذريته حكم السودان .

لذلك استمرت المفاوضات بين بريطانيا ومصر - التي سبقت الإعلان من جانب واحد - بعد ذلك ، إذ كانت مصر تريد استقلالا قانونيا لاجدال فيه على أراضيها ، بينما السودان - طبقا لشروط السيادة المشتركة - كانت مستبعدة من القانون القضائي للمحاكم المصرية سواء المحاكم القنصلية أو المختلطة ، كما كانت السيطرة على حصص المياه المخصصة للسودان من القضايا الأخرى المثارة بين بريطانيا ومصر ، فضلاً عن الجيوش المصرية والإنجليزية بالبلاد ، وتسبب اغتيال السردار والحاكم العام للسودان السير لي ستاك - على يد أحد الوطنيين المصريين في نوفمبر ١٩٢٤ - إلى توقف المفاوضات مؤقتا ، وأسفر عن فرض إجراءات معينة من جانب واحد بواسطة بريطانيا على السودان ، ولم يتغير وضع السودان بصورة جذرية من خلال معاهدة ١٩٣٦ بين بريطانيا ومصر ، التي وافقت فيها مصر على الاستمرار في توفير الأموال وواصلت بريطانيا حكم البلاد ، وتم حفظ مسألة الاستقلال التام ، كما تركت قضية السيادة المشتركة كما هي لحد كبير .

وبعد الحرب العالمية الثانية أظهرت مفاوضات صدقي - بيفن في خريف ١٩٤٦ إستمرار أوضاع سوء الفهم طويلة الأمد على نحو نموذجي بين مصر وبريطانيا حول السودان : مع إعلان مصر أن الاتفاقية توصلت إلي وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري ، وإعلان بريطانيا بأنه لاتغيير في وضع السودان ، وفي يناير ١٩٤٧ حاولت مصر الاستعانة بمؤازرة جامعة الدول العربية ، وفي أغسطس من ذلك العام تقدمت مصر بمناشدة غير ناجحة للأمم المتحدة لحل نزاعاتها مع إنجلترا فيما يتعلق بالسودان .

وفي يونيو ١٩٤٨ أعلنت الحكومة البريطانية عن عزمها منح السودان نوعا من الحكم الذاتي ، وهو ما يبطل لحد كبير السيادة المشتركة ، ورغم احتجاجاته من مصر فقد تشكلت جمعية تشريعية بنواب منتخبين ، وشهدت عودة الوفد للحكم في يناير ١٩٥٠ تجديد المساعي على كلا الجانبين لحل خلافاتهما حول قضية السودان ، إلا أن انهيار المفاوضات نجم عنه صدور قرار حكومة النحاس باشا في أكتوبر ١٩٥١ بإلغاء معاهدة ١٩٣٦

بين إنجلترا ومصر ، وبالتالى السيادة المشتركة ، وأعلن أن "فاروق" هو ملك مصر والسودان ، ولم يوافق الإنجليز على قرار النحاس ، ولذلك اتخذوا فى ١٩٥٢ مزيدا من الإجراءات التى من شأنها منح الحكم الذاتى الكامل للسودان .

وفى العام التالى أتاحت الثورة المصرية للإنجليز التفاوض حول معاهدة جديدة (المعاهدة البريطانية المصرية بشأن السودان) والتى قررت إنهاء السيادة المشتركة من خلال انتخاب برلمان وتشكيل أول وزارة سودانية .

حلف بغداد

تحالف عسكرى بين تركيا والعراق تم الإعلان عنه فى يناير ١٩٥٥ ، وعلى الفور ووجه بانتقاد حاد وصلب من مصر ، ودعا عبد الناصر إلى اجتماع للجامعة العربية لاتخاذ موقف للحماية من الحلف ومن الصلة التى يمكن أن تنشأ بين العراق (عضو فى جامعة الدول العربية) وحلف الناتو (عبر تركيا ، العضو فى حلف الناتو) ، وكان هجوم عبد الناصر على حلف بغداد يقوم على إحساسه بأنه يوفر طموحات عسكرية للغرب للدخول فى العالم العربى ، وكان من رأيه أن هذا الحلف وضع غير جائز فى ظل وجود معاهدة الدفاع المشترك لجامعة الدول العربية الموقعة فى ١٩٥٠ ، وتؤكد على المخاطر التى تتعرض لها الحكومات العربية التى تتطلع إلى الدعم العسكرى من الغرب بدلا من إشاعة الأمن بين دول المنطقة ، ومع ذلك تم إبرام الحلف بعد شهر من ذلك (فى فبراير ١٩٥٥) ، ثم انضمت بعد ذلك كل من باكستان وإيران وبريطانيا لدول حلف بغداد ، وفى أكتوبر ١٩٥٥ أبرمت مصر معاهدة دفاعية مع سوريا والمملكة العربية السعودية واليمن تعبيرا عن استقلال العرب عن الأحلاف العسكرية الغربية . وقد أدت معارضة مصر للحلف بالاشتراك مع المملكة العربية السعودية وسوريا ، إلى الحيلولة دون انضمام الأردن له فى نهاية عام ١٩٥٥ .

على أن الموقف المتشدد لعبد الناصر فى مواجهة حلف بغداد نما

من خلال مناصرته لمبدأ عدم الانحياز والحياد الإيجابي ، اللذان رفضا أي دور للقوى الأوروبية في المنطقة ، وقد أفضى الدور النشط الذي لعبه عبد الناصر في تنظيم رفض المعاهدة إلى انهيار حاد في علاقاته بالولايات المتحدة .

وأسفرت حرب السويس في أكتوبر ١٩٥٦ عن إلحاق الضرر بموقف بريطانيا في الشرق الأوسط، وبالتالي بحلف بغداد الذي كانت ترتبط به ، وفي النهاية انسحبت العراق من الحلف في مارس ١٩٥٩ ، في أعقاب فترة من الدعاية المكثفة المناهضة للإنجليز قامت بها مصر ، وكانت قد اندلعت ثورة في العراق قبل ثمانية أشهر أطاحت بالسلطة الملكية والحكومة الموالية للبريطانيين .

حلوان

مدينة قديمة تقع جنوب الفسطاط العاصمة الجديدة التي أسسها المسلمون عندما فتحوا مصر، ولم تكن حلوان تمثل أهمية تذكر حتى عصر عبد العزيز بن مروان الحاكم الأموي الذي اضطر للانتقال إليها أثناء فيضان جامح للنيل في الفسطاط في ٦٩٠ / ٧١ ، وهذه المدينة الزاخرة بينابيع الماء الصحية وبالحدائق تمتعت بقدر من الإقبال عليها من الحكام التالين حين ينسحبون إليها من الفسطاط والقاهرة ، لكن ساءت أحوالها في ظل المماليك مثل أماكن أخرى كثيرة في مصر ، وأعاد حكام أسرة محمد على إحياء تجديد المدينة باعتبارها منتجعا صحيا .

وفي منتصف خمسينيات القرن ٢٠ زاد دور حلوان على نحو أساسي في مجال الصناعة ، وافتتح مصنع كبير للحديد والصلب بمساعدة الروس بين ١٩٥١ و ١٩٦٠ ، ومنذ ذلك الحين أنشئ عدد هائل من المصانع ، أغلبها يختص بالصناعات الثقيلة والصناعات المرتبطة بها ، وهي تعد حاليا منطقة صناعية كبرى في مصر ، وتتصل بالقاهرة بخط حديدي وتبعد عنها ٢٧ كيلو مترا إلى الشمال .

بدأ فرض الهيمنة البريطانية المباشرة والرسمية على مصر بإعلان الحماية البريطانية على البلاد فى بدايات الحرب العالمية الأولى فى ديسمبر ١٩١٤ ، وأحست بريطانيا بأن إجراء كهذا له ضرورته لضمان تعاون المصريين الكامل مع المتطلبات والإجراءات الأخرى الضرورية لنجاح الجهود الحربية البريطانية ، أما الإلحاق التام فكان يمكن أن يختزل مصر إلى مجرد مستعمرة وربما جعل تحقيق مثل هذا التعاون أكثر صعوبة .

على أن إعلان الحماية أنهى تبعية مصر رسميا كولاية للباب العالى العثمانى ، وأعقبها صدور أمر بإقالة حاكم مصر الخديو عباس حلمى الثانى ، على أساس أنه يناصر السلطان العثمانى ، وحل محله عمه حسين كامل ، الذى تم منحه لقب سلطان إبرازا لاستقلال مصر الجديد عن الباب العالى .

وبات إنهاء الحماية البريطانية على مصر قضية أساسية بعد الحرب العالمية الأولى ضمن مطالب الوطنيين المصريين ، من خلال الوفد الذى شكله سعد زغلول للسماح لهم بعرض قضية مصر بشأن إنهاء الحماية على بريطانيا وعلى الرأى العام العالمى ، وتأثرت هذه المطالب الوطنية ليس فقط بالرغبة فى مصر بالاستقلال التام لكن أيضا بالدعم الذى أحس به الوطنيون والمعبر عنه فى المبدأ الأمريكى بشأن حق تقرير المصير للشعوب ، الذى نادى به الرئيس الأمريكى ويلسون ، كما ساد إحساس بأن إسهام مصر فى الجهود الحربية البريطانية مضى دون اهتمام لحد كبير ، وبالتأكيد لن تحصل منه على مكافأة ، على حين أن زعماء الثورة العربية بالجزيرة العربية (يونيو ١٩١٦) نالوا عن مشاركتهم الأرض وكذلك وعدا بالاستقلال ، وجاء اعتراف الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر فى أبريل ١٩١٧ بمثابة صدمة مريرة لكثير من الوطنيين ، فى وقت كانت فيه مصر فى ثورة شعبية ضد كلا من الحماية وضد نفى الزعيم الوطنى سعد زغلول .

وأوصى تقرير ملنر ، المعلن عنه في ١٩٢١ ، بإنهاء الحماية التي انتهت رسميا بعد عام من ذلك ، في فبراير ١٩٢٢ ، غير أن إعلان استقلال مصر جاء قاصراً تماما عن منحها الاستقلال الكامل ، إذ أنه أبقى على الهيمنة البريطانية القوية على كثير من أوجه الحياة الوطنية والدولية لمصر .

الحماية المستترة

هو التعبير الذي استخدم لوصف الهيمنة السياسية لبريطانيا على مصر منذ ١٨٨٣ حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى حين فرضت الحماية رسميا ، وفي ظل الحماية المستترة كانت إنجلترا تتحكم في كافة الأمور من خلال سلسلة من الوزارات المصرية والخديو توفيق والخديو عباس أو رغم إرادتهما ، بينما تم حل وضع فرنسا في مصر (كانت فرنسا ما تزال دائنا أساسيا لمصر) في ١٩٠٤ بعد توقيع الوفاق الودي ، وتخلت فرنسا عن دورها في مصر لصالح بريطانيا ، وحكمت إنجلترا مصر عسكريا وعالجت علاقاتها الخارجية ووضعت سياستها الداخلية ، كما استولت على حكم السودان من مصر ، وحكمتها باعتبارها مستعمرة فعلية في ظل سيطرة مشتركة من الناحية الظاهرية تأسست من خلال اتفاقية الحكم الأنجلو - مصري الثنائي في ١٨٩٩ .

الحملات الصليبية

جاء وصول الصليبيين إلى العالم الإسلامي في ١٠٩٦ / ٤٨٩ ليكون مؤشرا على بداية فترة من التغيرات الأساسية في موازين القوى بالمنطقة ، وخاصة للأسرة الفاطمية في مصر .

وصلت أول حملة صليبية إلى بلاد الشام عندما كانت السيطرة الفاطمية على تلك الولاية تعاني ضعفا بالغا في مواجهة الزحف الحثيث للسلاجقة الأتراك، ومن بين ما قيل إن الفاطميين ربما رأوا في

الصليبيين حليفا محتملا ضد هؤلاء الأمـــراء الأتراك الذين ينشـــدون السيطرة على الشرق (أو يزعمون السيطرة ، فإن وضع الفاطميين في كثير من الأقاليم بالمنطقة لم يحدث أبدا أن بلغ مرحلة الاستقرار بصورة أساسية) ، بيد أن وقوع القدس في أيدي الصليبيين عام ١٠٩٩ / ٤٩٢ ، بعد سنة واحدة من استيلاء الفاطميين عليـهـا ، إضـافـة إلى نهب المدينة والمذبحة التي جرت لسكانها المسلمين والمسيحيين واليهود على يد الصليبيين بات مؤشرا على تهافت أي تحالف ، فقد أظهر الصليبيون طموحات تتناقض تمامـا مع طمـوحـات الفاطميين، واتجه الصليبيون نحو غزو مصر بداية من عام ١١٠١ / ٤٩٥ ، وهو العام الذي سقطت فيه معظم أراضي فلسطين ، وتلتـهـا عكا في ١١٠٣ / ٤٩٧ ، وفي عـام ١١٠٨ / ٥٠٢ إستولى الصليبيون على ميناء طرابلس ، وبحلول عام ١١٠٩ / ٥٠٣ لم يكن للفاطميين سوى بعض مواطئ أقدام بالمنطقة ، وأعلن بالدوين ملك الصليبيين عن عزمه غزو مصر ١١١٧ / ٥١١ ، إلا أنه توفى في مـعـركـة بالعريش في العام التالي ، وهو ما أجبر الصليبيين على الانسحاب .

وشن قائد الصليبيين أماليك عدة غزوات على مصر خلال عهد العاضد آخر خليفة فاطمي (حكم مـــن ١١٥٩ - ١١٧١ / ٥٥٤ - ٥٦٧)، في البداية الحصول على الجزية ، ثم لمؤازرة الوزير شاور ، وفي النهاية من خلال عرض لفرض حكم مباشر أكثر على مصر والذي تقرر أن تدفع جزية للصليبيين ، على أن وصول القائد شيركوه (الذي كان يعمل في خدمة أمير دمشق نور الدين زنـكي والحليف السـابق لشاور) في عام ١١٦٨ / ٥٦٤ كان سببا كافيا لينسحب أماليك بقواته ، لكن ليس قبل نهب وحرق مدينة بلبيس على يد الصليبيين ، وكذلك الفسطاط أقدم أحياء القاهرة ، التي حرقها شاور بنفسه على سبيل التحذير للصليبيين مما يمكن أن يفعله في باقي القاهرة إذا ما تقدموا أكثر من ذلك .

ولم يكن هناك سـوى صـلاح الدين - ابن شقيق شيركوه ومؤسس الأسرة الأيوبية في مصر - ليكون أول من يسدد ضربات مضادة مؤثرة للصليبيين ، واستمر كذلك حتى منتصف ثمانينيات القرن ١٢ / سبعينيات القرن السادس ، إذ

انشغل صلاح الدين مؤقتا ليوطد دعائم سلطته فى مصر ويمدها إلى سوريا، وليجهز نفسه فى مواجهة الوجود الصليبى فى العالم الإسلامى، وفى عام ١١٨٥ / ٥٨١ تم إغراق قوات الأسطول التابعة لرينالد دى شاتيلون ، الذى كان ينهب سفن المسلمين وقوافل حجاجهم ، وذلك فى القلزم القريبة من السويس حاليا ، وفى عام ٥٨٣/١١٨٧ طرد صلاح الدين الصليبيين من طبرية ، ثم كبدهم هزيمة ساحقة فى معركة حطين غربى طبرية ، كما استطاع تخليص عكا والقدس من قواتهم ، رغم أن الصليبيين استعادوا عكا مرة أخرى فى ١١٩١ / ٥٨٧ ، وأخفقوا فى مساعيهم لاستعادة القدس وتقضى اتفاقية الرملة المبرمة فى ١١٩٢ / ٥٩٨ بالاعتراف بما أحرزه الأيوبيون ، وجعل القدس مدينة مفتوحة ، وتخصيص بعض الحقوق التجارية للصليبيين .

وفى ١٢١٨ / ٦١٥ قاد الرسول البابوى بيلاجيوس حملة نزلت فى دمياط (على ساحل البحر المتوسط بمصر) ، واستطاع الاستيلاء عليها فى العام التالى ، ورفض بيلاجيوس لغبائه عرضا بحل وسط تقدم به السلطان الكامل الأيوبى عندما وصلوا إلى المنصورة فى الدلتا ، واندحرت هذه الحملة فى النهاية لتعود إلى دمياط فى ١٢٢١ / ٦١٨ ، ثم أبرمت معاهدة سلام مدتها ثمانى سنوات ، وفى عام ١٢٤٠ / ٦٣٧ قاد تيبالد حملة صليبية محدودة على مصر غير أنها منيت بالهزيمة .

وفى ١٢٢٩ / ٦٢٦ وصلت حملة صليبية بقيادة فريدريك الثانى إلى الشرق ، وتعرضت للعنة البابا الذى عارضها ، غير أن فريدريك نجح عبر سلسلة من المفاوضات البارعة فى أن يضمن عددا من الامتيازات بعيدة الأثر تشمل الناصرة وبيت لحم والقدس مع مسار يربط القدس بميناء عكا ، وقد ساعده على ذلك صداقته بالسلطان الكامل الأيوبى ، واستمرت سيطرة الصليبيين على القدس حتى ١٢٤٤ / ٦٤٢ ما أن تمكنت مجموعة من الخوارزم الأتراك المتحالفة مع الأيوبيين من الاستيلاء على المدينة ، وقاد المملوك بيبرس حملة من قوات أيوبية فى اتجاه الشام واستولى فى البداية على غزة، ثم على القدس من الخوارزميين ، وبحلول ١٢٤٧ / ٦٤٥ استرد الأيوبيون عسقلان ، واستطاعوا

تحجيم الأراضى التابعة للصليبيين لحد كبير .

وتزامنت الهجمات المضادة التى عانى منها الصليبيون مع قرار بشن حملة صليبية جديدة ، هذه المرة على مصر ، بتوجيهات من لويس التاسع ملك فرنسا " التقى " ، ووصلت هذه الحملة إلى مصر فى ١٢٤٩ / ٦٤٧ ، وقد اتخذت نفس المسار الذى سبق واتخذه بيلاجيوس من دمياط إلى المنصورة ، ومثل الحملة الأولى تكبدت الهزيمة من الجيش المصرى هناك فى ١٢٥٠ / ٦٤٨ .

واعتلى المماليك البحرية سدة الحكم فى مصر بعد فترة قصيرة من آخر هزيمة للصليبيين ، وكانوا أداة فى نجاحها ، وتمكن المماليك البحرية فى أعقاب هزيمتهم للمغول من دحر بقايا الصليبيين من المشرق فى سلسلة من المعارك بدأت فى ١٢٦٨ / ٦٦٦ ، بحملة فى سوريا على أنطاكية ، وألغيت اتفاقية سلمية مدتها ثمانى سنوات مع الصليبيين فى ١٢٨٩ / ٦٨٨ بعد الاستيلاء على طرابلس ، وفى ١٢٩١ / ٦٩٠ استرد المماليك عكا وبيروت وصيدا وحيفا ، ورغم بقاء حامية للصليبيين فى شمال سوريا حتى ١٣٠٢/٧٠١ ، فإن تهديدات الصليبيين لمصر وبلاد المشرق تقلصت لحد كبير. وفى ١٣٦٥/٧٦٦ شن الصليبيون هجوما على الإسكندرية أسفر عن خسائر كبيرة فى الأرواح وتدمير للممتلكات لكنهم لم يتقدموا فيما وراء المدينة .

وفى العالم الإسلامى أدى وجود الصليبيين على فترات إلى جلب البؤس للمسيحيين فى المنطقة والمسلمين على حد سواء ، إلا أن أفعال وسلوكيات كثير من الصليبيين ساعدت على خلق مشاعر مناهضة للمسيحيين تمخضت عن تخريب العلاقات بين الطوائف الدينية وخلفت حصادا مريرا فى المناطق التى زاولوا فيها أنشطتهم ، وربما كان التأثير الأكبر للصليبيين ينصب على السياسات الداخلية فى أوروبا أكثر مما كان على العالم العربى ، إذ أنهم حملوا إلى بلادهم بعضا من إنجازات الثقافة الإسلامية والفنون والطرز المعمارية وفلسفات وعلوم المسلمين ، الذين كانوا أكثر تقدما بكثير من جيرانهم فى الشمال فى الشئون الفكرية والثقافية فى ذلك الحين .

بعد اجتماع بريونى فى يوليو ١٩٥٦ بين الرئيس عبد الناصر والرئيس اليوغسلافى تيتو ، صاغ الزعيمان الأسس النظرية للحياد الإيجابى ، والذى تبنته مصر كجزء من سياستها الخارجية ، وترفض سياسة الحياد الإيجابى الانحياز لأى من القوتين العظميين ، وتناصر السلام من خلال الأمن المشترك ، وتناهض الإمبريالية فى العلاقات الخارجية وتطالب بنزع السلاح ، كما ترى أن تنمية الجنوب يعتبر شرطاً مسبقا للتوازن بين دول العالم وإشاعة السلم بينها ، وبلغة السياسة النشيطة تتعهد سياسة الحياد الإيجابى لأعضائها بـ : (١) الدفاع عن الاستقلال الوطنى فى مواجهة إمبريالية القوى العظمى ، (٢) اعتماد موقفها فى القضايا الدولية على احتياجات العالم الثالث ، (٣) التعاون الاقتصادى بين دول الجنوب ، (٤) دعم كافة حركات التحرر فى البلدان المستعمرة .

وبعد لقاء بريونى ومؤتمر باندونج الذى سبقه بدأت محاولات مصر الأولية لتطوير موقف فى السياسة الخارجية ، إذ اتسمت علاقة مصر بعد ١٩٥٢ بمعسكرى القوتين العظميين بالحذر ، ومنذ وقت مبكر باتت مصر تعلن عن ارتباطها بقضايا العالم الثالث تحت إشراف مؤتمر لزعماء أفريقيا وآسيا بالقاهرة فى ديسمبر ١٩٥٢ ، وساعدت مشاورات جرت بين عبد الناصر ونهرو، وبين عبد الناصر وتيتو على تحديد مصر التزامها بالحياد تجاه الشرق والغرب، وفى نفس الوقت فإن استمرار الوجود الكولونيالى فى كثير من بلدان العالم الثالث أتاح لمصر قدرا أكبر من الالتزام الفعال تحددت خطوطه العامة فى المباحثات التى دارت حول الحياد الإيجابى فى بريونى .

ومع ذلك ، نظرا لأن الوجود الكولونيالى الذى تعهدت مصر أن تحاربه ومعها عدد آخر من الدول المستقلة كان وجوداً غربيا بالأساس، لذلك صار حتما أن تتخذ صياغات الحياد الإيجابى شكلاً معاديا للدول الغربية فى اتجاهها العام ، كما أن الحرب الباردة حثت الولايات المتحدة من الدول الغربية على أن يراودها

إحساس بأن البلدان التى ليست معها بالكامل لابد أن تتخذ جانب السوفييت آليا ، على أن كلاً من سياسة الحياد الإيجابى والتوجهات الغربية إزاء هذا النهج للسياسة الخارجية تضافرا معًا ليتركا انطباعا فى الغرب بأن عبد الناصر معاد لهم .

(خ)

خالد محيى الدين (١٩٢٣ -)

أحد الضباط الأحرار المؤسسين وعضو مجلس قيادة الثورة ، وقد انفصل عن جمال عبد الناصر بسبب صراعه مع محمد نجيب على الهيمنة على نظام الحكم ، وفى فبراير ١٩٥٤ قاد تمرد ضباط سلاح الفرسان للمطالبة بعودة محمد نجيب بعد أن أبعده عبد الناصر ، ونجح مؤقتا فى إعادته إلى منصب رئيس الجمهورية ومن ثم رئيسا للوزراء ، لكن نظرا لأن عبد الناصر استطاع أن يحقق الفوز فى الصراع على السلطة ، فقد تم إرسال خالد محيى الدين فى إجازة إجبارية خارج البلاد فى أبريل ١٩٥٤ .

وفى ١٩٥٦ وبعد تحسن العلاقات بين مصر والاتحاد السوفييتى سمح لخالد محيى الدين بالعودة من أوروبا وأصبح رئيس تحرير جريدة المساء ، وتحت إدارته باتت الصحيفة منتدى للآراء الاشتراكية فى السياسة والاقتصاد ، غير أن هذه الحرية المحدودة فى التوجهات السياسية للنظام لم تدم طويلا مع إنشاء الجمهورية العربية المتحدة وقيام ثورة العراق ، وأعفى خالد محيى الدين من منصبه فى ١٩٥٩ مع هجمة بوليسية للنظام على اليسار .

وانضم خالد محيى الدين من جديد فى ١٩٦٤ كرئيس للقطاع الإعلامى للاتحاد الاشتراكي العربى ، وفى ١٩٦٥ أصبح رئيسًا لمجلس الصحافة بالإضافة لرئاسة مجلس إدارة أخبار اليوم واسعة الانتشار ، إلا أنه أعفى كذلك من هذا المنصب

فى ١٩٦٦ ، وفى ١٩٦٨ تم انتخابه عضوا باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى وعمل خالد محيى الدين فى البرلمان المصرى ، وفى انتخابات ١٩٧٦ قاد منبر اليسار داخل الاتحاد الاشتراكى العربى ، وفى يونيو ١٩٧٧ قام بتشكيل حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى الذى أصبح أكبر الأحزاب المعارضة علنا لنظام السادات ، إلا أن الحزب عانى بعد ذلك من القيود التى فرضت على الأنشطة السياسية فى ١٩٧٨ ، مع أن خالد محيى الدين ظل على موقفه المعارض لمعاهدة كامب ديفيد ولإعادة تطبيق الرأسمالية فى مصر من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ومازال محيى الدين صوتا مؤثرا بين السياسيين من ذوى الاتجاه اليسارى فى مصر .

خاير بك (توفى ١٥٢٢ / ٩٢٨)

أول والى عثمانى لمصر ، وفى الأصل كان من حكام المماليك البرجية لحلب ، واتخذ جانب العثمانيين عندما كانت جيوشهم بقيادة سليم الأول تهاجم مواقع المماليك فى سوريا ، إذ أخذ معه مجموعة من المماليك كانوا قد قرروا أن يتخلوا عن الدفاعات التى أقامها سلطان المماليك البرجية ، وعقب وفاة السلطان قنصوة الغورى فى معركة مرج دابق (١٥١٦/٩٢١) ، انتقلت السلطنة المملوكية إلى طومان باى الذى واصل المقاومة ، ورغم أنه بدا أن تحالف خاير بك وسليم الأول يرغب فى تجنب القيام بحملة على مصر وعرض السماح لطومان باى بالبقاء حاكما لمصر إذا ما أقر بأن سليم هو السلطان ، فإن المماليك المحيطين بالسلطان المصرى قاوموا هذه الفكرة ، ودخل سليم بجيوشه ومعه خاير بك وأنصاره إلى القاهرة فى يناير ١٥١٧/٩٢٢ ، وانسحب طومان مع جيوشه صوب الشمال حيث أبلوا بلاء شديدا فى الدفاع عن البلاد حتى أنه لقى بعض الدعم الشعبى ، ورغم انتصار سليم ، فقد كان واضحا أنه مهيأ ليكون سخيًا مع المهزومين ، إلا أن خاير بك مارس ضغوطه من أجل إعدام طومان باى، وبعد ذلك تم تنصيب

خاير بك من سليم ليصبح حاكما لمصر ، وهو ما ضمن المماليك استمرار دورهم فى حكم البلاد ، وهدأ تعيينه من روع المماليك الذين كانوا يخشون على مستقبلهم بعد الفتح العثمانى ، وعادت هذه المخاوف للظهور عندما وافت المنية خاير بك ، وحدثت بالتالى سلسلة من الاضطرابات لم تهدأ إلا بوصول أحمد باشا الوالى العثمانى الجديد ، الذى قاد بنفسه بعد ذلك ثورة لحسابه ضد السلطان .

الخديو

لقب فارسى - تركى يعنى "اللورد" ، وقد منحه السلطان العثمانى عبد العزيز لحكام أسرة محمد على بداية من ١٨٦٧ فى مقابل تقديم مبلغ مالى ضخم للخزانة التركية من إسماعيل الذى نال اللقب ، وقبل ذلك كان يحظى حكام الأسرة بلقب باشا ووالى السلطان ، رغم أن محمد على وأبناءه ظلوا لفترة طويلة يستخدمون الألقاب الخديوية على نحو غير رسمى .

وفى الوقت الذى فرضت فيه بريطانيا الحماية على مصر فى ١٩١٤ ، استبدل الإنجليز اللقب من " خديو " إلى " سلطان " دليلاً على انفصال مصر عن الباب العالى ، ثم تغير لقب " سلطان " إلى " ملك " بعد إعلان الاستقلال من جانب واحد فى ١٩٢٢ .

خسرو باشا (حكم تقريبا ١٨٠٢ - ١٨٠٣)

أحد حكام مصر العثمانيين ، عينه يوسف باشا قائد القوات العثمانية قبل انسحابه من مصر بعد هزيمة فرنسا ، وسرعان ما استغرق خسرو فى الصراع الضارى على السلطة بين البكوات ، وهزم محمد بك الألفى قوات خسرو فى ١٨٠٢ ، قبل أن يرحل إلى إنجلترا سعيا وراء مؤازرة الإنجليز للمماليك ، كما لم يتمكن خسرو من إخماد ثورة عثمان وإبراهيم بك ، وهجره قائد قواته طاهر باشا لخلافهما على الراتب ، ورغم أن خسرو تمكن من تدبير اغتيال طاهر باشا عندما حاول

القيام بانقلاب محدود ، فقد أرسل طاهر رسالة إلى اسطنبول يطالب بتعيين حاكم لمصر أكثر حزما ، وجاء محمد على قائدا لقوة عسكرية ألبانية خلفا لطاهر ، الذى ساند المملوك عثمان البرديسى ضد خسرو ، وقام محمد على بتعقب خسرو فى الدلتا وأسره هناك ، إلا أنه تم إطلاق سراحه فيما بعد وعاد إلى اسطنبول .

خط بارليف

سلسلة من المستودعات المحصنة أنشئت فى شمال غربى سيناء للسيطرة على طرق ومسالك قناة السويس ، وقد حقق اجتياح خط بارليف السابق تحصينه فى عمليات الهجوم الأولى للقوات المصرية فى حرب ١٩٧٣ واحدة من أهم أهداف الاستراتيجية العسكرية المصرية فى تلك الحرب ، وظلت حصون خط بارليف موضع صيانة من الإسرائيليين حتى إبرام اتفاقية فك الاشتباك بين مصر وإسرائيل فى ١٩٧٥ ، التى بموجبها انسحبت إسرائيل من مواقعها المتقدمة فى سيناء .

الخطط الخمسية

بداية من ١٩٥٧ سعت الحكومة المصرية إلى تطبيق تخطيط اقتصادى منظم من خلال خطط خمسية (والتى وضعت عموما كمرحلتين لخطة شاملة من عشر سنوات) ، وبدأت الخطة الخمسية الأولى فى يناير ١٩٥٨ ، بعد إنشاء اللجنة القومية للتخطيط والمؤسسة الاقتصادية ، ودارت مناقشات حول مدى الجدارة النسبية لاستثمارات القطاعين العام والخاص فى التنمية ، وفى عام ١٩٦٠ تغيرت خطة ١٩٥٨ إثر فشلها فى حث الاستثمار الخاص فى الاقتصاد إلى خطة خمسية استهدفت تحقيق زيادة فى الدخل القومى نسبتها ٤٠٪ ، وكان الاستثمار الحكومى فى الصناعة يرمى إلى ارتفاع قيمته إلى ثلثى إجمالى الناتج القومى مع تأكيد أكبر على الصناعات الثقيلة فى مقابل إنتاج البضائع الاستهلاكية ، وكانت المرحلة التالية من الخطة

الخمسية (١٩٦٥ - ١٩٦٩) تهدف إلى زيادة التوسع فى القاعدة الاقتصادية بمصر لتتغلب على العقبات الاقتصادية ومشاكل التوظف الناجمة عن الزيادة السكانية المتعاظمة بالبلاد ، وتبدلت الخطة فى ١٩٦٧ بخطة تكميلية أكثر اعتدالا هى خطة الإنجاز التى تخلصت من كثير من الطموحات المستهدفة للخطة السابقة .

وبعد انتهاء فترة حكم عبد الناصر تم استبدالها بسلسلة من الخطط السنوية تخصص لها ميزانيات معينة وكذلك خطة انتقالية مدتها ١٨ شهرا (من يونيو ١٩٧٤ إلى ديسمبر ١٩٧٥) ، ثم أُقرت خطة خمسية جديدة فى ١٩٧٦ مع التأكيد فيها مرة أخرى على التنمية الصناعية ، وفى ١٩٧٨ أفضى إعادة تقييم الخطة إلى وضع خطة خمسية انتقالية تغطى الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٢ ، وأكدت هذه الخطة بقوة على الأداء الصناعى على نحو أساسى أكثر من توسيعه ، وعلى الاستثمارات الخاصة بما فيها الأجنبية ، ومع دمج الخطط السابقة فإن معدل النمو فى إجمالى الناتج القومى يتراوح تقريبا حول ٥,٦ ٪ سنويا ، وآخر خطة خمسية (تنموية) من المقدر أن تشمل الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ ، وتستهدف معدل نمو سنوى ١٠٪ ، مع التركيز على اللامركزية واستمرار نمو القطاع الخاص .

(انظر أيضًا - الخطة العشرية) .

خطة الإنجاز (١٩٦٧ - ١٩٧٠)

أدى فشل مواجهة كثير من الأهداف الطموحة فى الخطة الخمسية لمصر (١٩٦٥ - ١٩٧٠) ، وكذلك عمليات الإحلال الحادثة فى البرنامج الاقتصادى لدواعى الإنفاق العسكرى قبل حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل إلى تأسيس " خطة الإنجاز " التى أكدت على استكمال المشروعات التى بُدئ فى تنفيذها فعليا مع تجميد كل مشاريع التنمية الجديدة ، واستهدفت خطة الإنجاز تحقيق معدل نمو نسبته ٥٪ من إجمالى الناتج القومى سنويًا (مقابل ٧,٢٪ فى الخطة الأصلية

١٩٦٥ - ١٩٧٠) بإجمالى استثمارات ١٠٨٥ مليون جنيه مصرى (مقابل ١٥١٣ مليون جنيه مستثمرة فى خطة (١٩٦٥ - ١٩٧٠) ، ونتيجة حرب ١٩٦٧ - التى اندلعت بعد فترة قصيرة من إعلان خطة الإنجاز - اضطرت الحكومة من جانبها للتفكير من جديد ، وتم تبديل الخطة فى النهاية بسلسلة من المخصصات التنموية السنوية التى أثرت بشدة على الخطط الاقتصادية طويلة الأمد .

خطة التصنيع

فى يناير ١٩٥٨ ، وبعد عامين من المناقشات ، أعلن د . عزيز صدقى عن أول خطة اقتصادية شاملة، تتضمن تركيزا هائلا على رأس المال فى التصنيع ، يبلغ ٢٥٠ مليون جنيه مصرى على مدى خمس سنوات ، وفيما بعد صرح عبد الناصر بأنه يتوقع إنجاز الخطة فى ثلاث سنوات ، وأن الاتحاد السوفييتى سيوفر المساعدة مع التمويل ، من خلال قرض قيمته ٧٠٠ مليون روبل يسدد بشروط ميسرة بفائدة ٢,٥ ٪ على مدى ١٢ عاما ، ولم تنجح الخطة فى جذب مستوى استثمارات القطاع الخاص المأمول فى الصناعة وفى النهاية استبدلت بخطة خمسية فى ١٩٦٠ .

الخطة العشرية

خطة اقتصادية وصناعية بدأ تطبيقها فى ١٩٧٣ ، وكان المستهدف تنفيذها على مرحلتين : مدة كل منهما خمس سنوات رغم تغيير أسلوب تشغيلها تماما فى ظل سياسات الانفتاح المتبناة فى ١٩٧٤ ، وبموجب شروط هذه الخطة تحصل البنية الأساسية (التحتية) على النصيب الأكبر من الاستثمارات الحكومية (٤٠٪) ويليها قطاع النقل (١٥٪) ، وتنال الصناعة (٨,٥ ٪) من حجم الاستثمارات ، وكان المتوقع التوصل إلى معدل نمو سنوى مستهدف ١٢٪ بحلول عام ١٩٧٦ ، وأكدت الخطة على تجديد وإصلاح الصناعات القائمة ، واستكمال

المشاريع القائمة البالغ عددها ٨٨ مشروعا ، وإنشاء ٤٤ مشروعا صناعيا جديداً ، وتحصل الزراعة على ١٠٪ من إجمالي الاستثمارات بمعدل نمو مستهدف ٣٪ ، ويخصص للخدمات المحلية نصيب كبير من مخصصات الموازنة يصل إلى نحو ٢٣٪ ، ومخصصات إضافية لتمويل ما يطرأ منها ، وفى المجال الاجتماعى تحتل مشاريع تنظيم الأسرة أولوية متقدمة .

على أن عمليات الإزاحة فى الاقتصاد الناجمة عن حرب ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل أسفرت عن تبديل الخطة الخمسية فى مرحلتها الأولى بخطة انتقالية مدتها ١٨ شهرا تنتهى فى ديسمبر ١٩٧٥ ، ومنذ ذلك الحين بدأ تنفيذ خطة خمسية مغايرة فى ١٩٧٦ ، تم تعديلها فى ١٩٧٨ .

الخلافة (مصرية) (١٢٦١ - ١٥١٧ / ٦٥٩ - ٩٢٣)

بات الدور الأساسى للخلافة فى الإسلام (إيجاد قيادة لمجتمع المسلمين فى أعقاب وفاة النبى محمد) دورا سياسيًا أيضًا فى مسار التوسعات الإسلامية ، وبدأت الخلافة أولاً فى ظل الخلفاء الراشدين فى الفترة ٦٣٢ - ٦٦١ / ١١ - ٤٠ ، ثم للأمويين فى دمشق فى ٦٦١ - ٧٥٠ / ٤١ - ١٣٢ - وفى النهاية للعباسيين ببغداد فى ٧٤٩ - ١٢٥٨ / ١٣٢ - ٦٥٦ ، التى صارت سيطرة اسمية لإمبراطورية شاسعة خاصة فى عصر العباسيين ، وكانت قوة الخليفة - أو بالأحرى سلطته - تستمد من عدم الفصل داخل الإسلام بين الدوائر السياسية والعقائدية ، علاوة على ذلك حافظت الخلافة على سلطتها المعنوية حتى عندما أصبح العالم الإسلامى غير موحد سياسيا تحت إشرافها ، وحافظ الخليفة - بانسجام وبموافقته على من يخلفه - على الصلة بحكام مصر (رغم استقلالها) ومركز المسلمين السنة ببغداد ، ومع هذا لم يكن موقع الخليفة خاليا من المشاكل ، فقد قام ابن طولون بدعوة الخليفة العباسى المعتمد إلى مصر فى ٨٨٢ / ٢٦٩ ليهرب من المصاعب التى واجهها الأخير فى بلاطه ببغداد .

ومن الناحية الشرعية كان يتولى الخلافة أحد الأمراء من السلالة

الحاكمة لأهل السنة - وهى التيار الأساسى الأصولى فى الإسلام ، وفى مصر كان للفاطميين الشيعة ٩٦٩ - ١١٧١ / ٣٥٨ - ٥٦٧ خليفتهم الذى يتولى الحكم فى مواجهة الخليفة السنى ببغداد ، ومع استعادة صلاح الدين مصر للمسلمين السنة فى ١١٧١ / ٥٦٧ عاد الولاء الرسمى من جديد ينتسب مرة أخرى للخليفة ببغداد .

ومع تحطيم المغول لبغداد وللخلافة العباسية بها فى ١٢٥٨ / ٦٥٦ كان العالم الإسلامى قد شهد فعليا انتقال الخلافة من المدينة إلى دمشق إلى بغداد ، ورغم استعادة سلطتهم لفترة قصيرة فى نهاية القرن ١٢/٦ فقد ازدادت هيمنة العسكريين على الخلفاء - الذى كان الهدف من وجودهم أن يكونوا حماة لهم - وانتهى بهم الأمر أن أصبحوا سادتهم ، لذلك كان انتقال الخلافة إلى القاهرة فى ١٢٦١ / ٦٥٩ على يد السلطان المملوكى بيبرس (ممثلة فى شخص قرابة بعيدة لآخر خليفة عباسى لقى حتفه قتيلا) قد وضعت حدا بمعنى معين لهذا المنصب ، ورأى بيبرس فى تأسيس الخلافة بمصر وسيلة لتزويد المماليك السلاطين بالشرعية للسيطرة على ما كان فى الفترة التى تلت المغول من البلاد الإسلامية البارزة ومركز أكبر ممتلكاتها الإقليمية .

واتخذ أول خليفة عباسى فى مصر اسم المستنصر ، واستهل عصره محاولا أن يؤكد استقلاله عن بيبرس ، وأصر على قيادة حملة عسكرية لاستعادة بغداد ، ولم يبخل عليه بيبرس بتقديم أقصى العون ، إلا أن المستنصر توفى بعد عدة شهور أثناء مسيرته .

على أن الخلفاء المصريين التالين لم تعد لهم سوى سلطة معنوية ولا شىء غيرها على السلاطين ، رغم أن واحدا من الخلفاء وهو المستعين تولى الحكم فى ١٤١٢ / ٨١٥ لمدة ستة أشهر حينما اندلعت الحرب بين مختلف المماليك المتنافسين على من يتقلد السلطنة ، ومن جانب آخر لم يكن للخلفاء فى مصر سوى معاش ضئيل للصرف على البلاط ، مع بعض المهام الاحتفالية يؤدونها مع تولى سلطان جديد لوظيفته ، وفى بعض الأحيان كانوا يصحبون المماليك فى المعارك .

وفي عام ١٥١٧ / ٩٢٣ أقيل آخر خليفة مصرى على يد الغازى العثمانى سليم الأول ، وتم إرساله إلى اسطنبول ، وتؤكد بعض المصادر أنه في عهد الخليفة المتوكل الثالث جرى نقل حقوق وامتيازات خلافة المسلمين إلى سليم الأول ، على أن مصادر أخرى تشكك في هذا الأمر وهى أكثر مصداقية ، ومع ذلك باتت الخلافة مطلبا للسلاطين العثمانيين ، كما أن إلغاءها على يد الحكومة الجمهورية التركية في ١٩٢٤ أثار احتجاجا عنيفا فى أنحاء العالم الإسلامى ، وبذل الملك فؤاد وابنه فاروق جهودا للمطالبة بحق الخلافة ، إلا أن طلبهما قوبل بالرفض بأقصى الشروط من باقى الدول العربية والإسلامية .

الخلفاء المصريون :

٦٥٩/١٢٦١	المستنصر
٦٦٠/١٢٦١	الحاكم الأول
٧٠١/١٣٠٢	المستكفى الأول
٧٤٠/١٣٤٠	الواثق الأول
٧٤١/١٣٤١	الحاكم الثانى
٧٥٣/١٣٥٢	المعتضد الأول
٧٦٣/١٣٦٢	المتوكل الأول (فترة أولى)
٧٧٩/١٣٧٧	المعتصم (فترة أولى)
٧٧٩/١٣٧٧	المتوكل الأول (فترة ثانية)
٧٨٥/١٣٨٣	الواثق الثانى
٧٨٨/١٣٨٦	المعتصم (فترة ثانية)

٧٩١/١٣٨٩	المتوكل الأول (فترة ثالثة)
٨٠٨/١٤٠٦	المستعين
٨١٦/١٤١٤	المعتضد الثانى
٨٤٥/١٤٤١	المستكفى الثانى
٨٥٥/١٤٥١	القائم
٨٥٩/١٤٥٥	المستنجد
٨٨٤/١٤٧٩	المتوكل الثانى
٩٠٣/١٤٩٧	المستمسك (فترة أولى)
٩١٤/١٥٠٨	المتوكل الثالث (فترة أولى)
٩٢٢/١٥١٦	المستمسك (فترة ثانية)
٩٢٣/١٥١٧	المتوكل الثالث (فترة ثانية)

خمارويه (حكم ٨٨٤ - ٨٩٦ / ٢٧٠ - ٢٨٢)

ثانى حكام الدولة الطولونية فى مصر ، وهو الابن الأصغر لأحمد بن طولون ، ونال الحظوة لدى أبيه بعد أن قاد أخوه الأكبر عباس تمردا قصير الأجل فى عصر ابن طولون ، وبمجرد أن صعد إلى العرش استطاع صد محاولة من الخليفة فى بغداد ليعيد فرض السيطرة على مصر ، والتقى مع قوة من الجيوش العباسية بسوريا فى ٢٧٠/٨٨٤ ، وبعد ثلاث سنوات من الحملات العسكرية أمكن التوصل إلى تسوية بموجبها يفرض خمارويه سيطرته على دمشق وفلسطين .

يقدم المؤرخون الإسلاميون وصفا خياليا لقصر خمارويه : بحيرة من الزئبق تطفو على سطحها الوسائد لتعالج إصابته بالأرق ،

وأسود مدربة لحراسة فراش نومه ، وأشجار مزينة بالمعادن والأحجار الكريمة الثمينة لتجميل حديقته ، وعند تزويجه لابنته للمعتمد الخليفة العباسي ، يعتقد أنه منحها هبة بلغت مليون درهم ، ومن المحتمل أن هذا كان وراء قرار المعتمد بمنح خمارويه إقطاع مصر في ٨٩٢/٢٧٩ لمدة ثلاثين عاما ، وبعيدا عن القصر أخذت الأحوال الإدارية بالبلاد تتحلل خلال عصر خمارويه ، واندلعت عدة تمردات بين قوات الجيش ، مثل هبة السودان فى ٨٨٧ / ٢٧٣ ، وقد ورث خمارويه عن أبيه قوة الشخصية التى مكنته من الاحتفاظ بالهيمنة على مصر وأغلب الأقاليم الطولونية، إلا أنه لقى حتفه قتيلا فى النهاية على يد خدمه ، الذين وضعوا ابنه "جيش " البالغ من العمر ١٤ سنة على العرش .

خورشيد باشا (حكم تقريبا ١٨٠٤ - ١٨٠٥)

آخر ولاة مصر العثمانيين ، وكان قد تم استدعاؤه من وظيفته بالإسكندرية كحاكم لها بعد إقالة سلفه خسرو باشا من القاهرة على يد محمد على ومقتل الحاكم العثمانى الجديد على باشا الجزايرلى على يد المماليك ، وقد حل محل البرديسى وإبراهيم بك ، الذى كان متوليا السلطة ، إلا أن خورشيد لم ينجح مثل سلفه فى إحكام السيطرة على المماليك والبكوات واضطر إلى أن يعتمد على مساندة محمد على للحفاظ على مركزه بالسلطة ، وعجز عن تدبير القوة العسكرية اللازمة للهيمنة على محمد على ، الذى كان يترأس مجموعة جنود ألبان أشداء موالين له ، وعندما وصل خورشيد إلى القاهرة ، كانت المدينة قد تطهرت فعليا من كثير من المماليك ، الذين أخضعهم محمد على بالصعيد ، كما زالت خطورتهم ولم يعودوا قوة تثير القلاقل ، وأدت معاملة خورشيد المتعجرفة لأهل القاهرة وعدم قدرته على قمع الفوضى بين السكان إلى إرسال وفد يتكون من العلماء إلى محمد على يطلبون منه إزاحة خورشيد وتولى الحكم ، وحوصر خورشيد فى القلعة بقوات محمد على وهو على رأسها واضطر فى النهاية للاستسلام ، وغادر مصر فى صيف ١٨٠٥ .

خوشقدم (الظاهر سيف الدين خوشقدم)

(حكم ١٤٦١ - ١٤٦٧ / ٨٦٥ - ٨٧٢)

من حكام المماليك البرجية لمصر ، وقد أزاح أحمد ابن السلطان إينال من السلطة ، وبمساعدة جناح المماليك الظاهرية الذى كونه السلطان برقوق ، أصبح خوشقدم أول حاكم لمصر من أصول يونانية منذ العصور البطلمية ، وفي عهده شبت معارك متفرقة فى الولايات المحيطة بالأراضى المملوكية والعثمانية ، انعكاسا للوجود العثمانى الممتد والديناميكى فى مناطق كان يزعم المماليك دائماً بأنها من أملاكهم .

وبعد توليه السلطة بفترة وجيزة انقلب خوشقدم على جانى بك ، الذى كان من العوامل الأساسية فى صعوده للعرش ، واستطاع أن ينجح فى محاصرة التهديدات الموجهة إليه من جانم ، الذى كان من قاعدته فى سوريا يحيك المؤامرات ليحصل على السلطنة ، وعلى امتداد عصره استفاد خوشقدم من الحروب التى نشبت بين فصائل المماليك ، إذ ظل بالتالى أعداؤه منقسمين وعمل ما فى وسعه على استمرار هذا الوضع ، ومتوافقا مع كثير من سلاطين المماليك الآخرين حاول خوشقدم أن يفرض احتكارا على التجارة بنجاح متباين ، وخلقت الضرائب الباهظة التى يجمعها مناخا يتسم بالقلاقل الداخلية لم يقتصر فقط على المدن بل امتد إلى جماعات البدو المصرية ، وقد أرسى قواعد للتمييز فى المعاملة ضد المسيحيين واليهود أدت إلى طرد العديد من غير المسلمين من وظائفهم الإدارية .

(د)

الدرازى : انظر محمد بن إسماعيل

دستور ١٨٨٢

صاغ مسودته شريف باشا رئيس الوزراء المصرى وتقدم به للجمعية الوطنية فى يناير ١٨٨٢ ، وكان الدستور محاولة لبناء المؤسسات السياسية الوطنية فى وجه التهديدات الأوروبية لاستقلال مصر ، وعرض الدستور إنشاء مجلس للنواب يتم انتخابه لمدة خمس سنوات براتب يبلغ ١٠٠ جنيه مصرى سنويا للعضو ، ويجرى اختيار رئيس مجلس النواب من قبل الخديو من بين ثلاثة أسماء يطرحها المجلس ، وتكون جلسات انعقاده مفتوحة للعامة وتدور مداولاتها باللغة العربية ، ويتعين على الوزراء الذين يختارهم الخديو أن يكونوا مسئولين أمام المجلس الذى يملك أيضا حق التصديق على الموازنة ، وعلى أى ضرائب جديدة ، وكذلك المعاهدات والتحالفات الأجنبية .

كما تضمن أنه يمكن سن أى تشريع جديد إما من مجلس الوزراء أو مجلس النواب ، وقد أجرى سلطان باشا رئيس مجلس النواب تعديلا على المسودة الأولى للدستور ، بعد اعتراضات محددة من القصر والوطنيين ، وصدق الخديو توفيق على الدستور فى ٧ فبراير ١٨٨٢ ، وبعد شهرين من ذلك صدّق مجلس النواب على قانون انتخابى ، إلا أن تطبيق هذا الدستور والعمل به لم يوضع قط موضع الاختبار على نحو مناسب ، فقد أسفرت ثورة عرابى والغزو البريطانى لمصر الذى تلاها عن تعطيل الحياة السياسية الطبيعة ، وفى أعقاب فرض الإنجليز لهيمنتهم على مصر قاموا بإلغاء دستور ١٨٨٢ .

صاغ مسودته اثنان وثلاثون عضوا هم اللجنة الدستورية التي عينها ثروت باشا رئيس الوزراء المصرى وترأسها رشدى باشا ، وتم استكمال دستور ما بعد الاستقلال فى أكتوبر ١٩٢٢ ، غير أن النسخة النهائية شهدت تعديلات بسبب المعارضة البريطانية لبعض مواد تتصل بالسودان ، ولاعتراضات القصر على ما رأى أنه قيود مفروضة على سلطاته ، وبعد التوصل إلى حلول وسطى مناسبة أجريت عليه تم نشره فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ ، وتحدد أن التشريع يستمد من مصدرين : الأول هو مجلس الشيوخ الذى يتم استبدال أعضائه كل خمس سنوات على أن يعين الملك ما يصل إلى ٤٠٪ منهم ، والثانى مجلس النواب الذى يتم انتخاب أعضائه انتخابًا شعبيًا غير مباشر ، ونص الدستور على أن يكون كل عضو بمجلس الشيوخ ممثلا لدائرة من ١٨٠ ألف مواطن ، وعضو مجلس النواب لدائرة من ٦٠ ألف مواطن ، وللملك الحق فى اختيار وتعيين رئيس الوزراء ورئيس مجلس الشيوخ ، وإقالة مجلس الوزراء وحل البرلمان (وهو ما جرى مرارا فى عشرينيات القرن العشرين) ، كما يستطيع أن يعيد القوانين المطروحة إلى البرلمان لإعادة مناقشتها (لتزكيتها) ، وكان من المتعين تشكيل مجلس الوزراء من المجلسين ليتولى المسئولية الجماعية أمام الهيئة التشريعية للمجلسين .

وقد تأثر دستور ٢٣ المصرى بقوة بالدستور البلجيكى ، لولا ضوابطه على السلطات الملكية ، ورغم إحكامها فلم تكن فاعلة إلى حد كبير ، ويمكن إرجاع ذلك إلى تشكيل لجنة الدستور الأصلية التى كان لرجال الملك أعلى الأصوات بها، علاوة على مدافع قوى يتمثل فى رئيس اللجنة ، وفى عهد الملك فؤاد لم تعقد أى جلسة برلمانية فى ظل دستور ١٩٢٣ ، أو حتى استكمل البرلمان دورة كاملة، وتم تعليق العمل بالدستور على فترات من يوليو ١٩٢٨ حتى أكتوبر ١٩٢٩ ، وحل محله دستور جديد (المادة التالية) من أكتوبر ١٩٣٠ حتى ديسمبر ١٩٣٥ حين أعيد دستور ١٩٢٣ مرة أخرى ، وفى عام ١٩٣٨ ادخلت

تعديلات خلال وزارة محمد محمود باشا تعلقت أساسا بزيادة سلطات القصر فيما يخص عدد أعضاء مجلس الشيوخ الذين يحق له تعيينهم ، وفي ديسمبر ١٩٥٢ تم إيقاف العمل بدستور ١٩٢٣ وذلك بعد ٥ شهور من قيام الثورة .

دستور ١٩٣٠

أدخلته وزارة صدقي باشا ليحل بدلا من دستور ١٩٢٣ الذى أحس القصر بأنه يعطى سلطات هائلة للنواب المنتخبين بالبلاد ، وعلاوة على ازدياد دور وسلطات الهيئة التنفيذية على نحو أساسي في دستور ١٩٣٠فقد سلب من البرلمان حقه في إسقاط الوزارة عند طرح التصويت على الثقة بها ، كما يمكن إجراء التصويت على مرحلتين ، وهي عملية استهدفت منها الحكومة السيطرة على المشاعر الشعبية ، وكذلك الحيلولة بين حزب الوفد على نحو خاص وبين الفوز في الانتخابات التالية وذلك في حالة إذا ما رفض الوفد وحزب الأحرار الدستوريين المشاركة في انتخابات تجرى في ظل هذا الدستور ، وقد ألغى هذا الدستور في نوفمبر ١٩٣٤ قبل عام من إعادة العمل بدستور ١٩٢٣ .

دستور ١٩٥٦ (الدستور الجمهورى)

في أعقاب إعلان مصر تحولها إلى النظام الجمهورى في ١٨ يونيو ١٩٥٣ تم تقديم ميثاق دستورى وذلك أثناء العمل في مسودة دستور جديد ، ولحد كبير طبقًا لتوجيهات مجلس قيادة الثورة وبموجب دستور ١٩٥٦ أعلنت مصر أنها جزء من الأمة العربية بهيئة تنفيذية رئاسية (في مقابل هيئة وزارية) ، وأنشئ مجلس تشريعي واحد هو مجلس الأمة ، وحزب سياسي حكومي هو الاتحاد القومي في ظل هيمنة رئاسية قوية ، ويتعين ترشيح أعضاء مجلس الأمة من قبل الاتحاد القومي على أن يجرى انتخابهم للمجلس في اقتراع شعبي ، كما اشترط الدستور وجود

هيئة تنفيذية مركزية ، على أن تظل مهام الشئون المحلية فى أيدى مجالس تنفيذية محلية تكون مسئولة أمام المركز .

وتم انتخاب جمال عبد الناصر كأول رئيس لجمهورية مصر فى استفتاء شعبى جرى فى٢٣ يوليو ١٩٥٦ ، وأبدى الناخبون أيضًا فى استفتائهم الموافقة على مادة تخص العمل بدستور جديد فى المستقبل .

وطبقًا لدستور ١٩٥٦ يتكون مجلس الأمة من ٣٥٠ عضوا ، وأن تكون فترة رئيس الجمهورية - كقائد للأمة - ست سنوات ، وبعد الاستفتاء الأول فى عام ١٩٥٦ الذى أعاد جمال عبد الناصر فى منصب رئيس الجمهورية ، فإن أى رئيس فى المستقبل لابد أن يرشحه مجلس الأمة على أن يتأكد ذلك فى استفتاء عام ، كما مُنحت النساء حق التصويت ، علاوة على الإقرار بالحقوق الشعبية ، مثل حق التعبير والملكية وحقوق الفرد وذلك فى حدود معينة ، ومن حق رئيس الجمهورية تعيين مجلس الوزراء الذى يكون مسئولا أمامه ، وله حق الاعتراض على من يتقدمون للترشيح لمجلس الأمة . طبقًا لدستور ١٩٥٦يُعهد لرئيس الجمهورية سلطة إصدار قوانين حتى يتم انتخاب مجلس الأمة ، ورغم أن السلطة التشريعية كانت من اختصاص مجلس الأمة فإن النظام بكامله كان موجها ناحية رئيس الجمهورية ، ومن خلال سيطرة رئيس الجمهورية على اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى ، فإنه لايتبقى سوى هامش ضئيل فى النظام السياسى يخضع لهيمنة الدستور ، سواء على نحو مباشر أو غير مباشر .

دستور ١٩٦٤(المؤقت)

فى أعقاب انفصال سوريا عن مصر ، طبقت مصر (التى احتفظت باسم الجمهورية العربية المتحدة) دستورا جديدا من ١٦٤ مادة يحدد أن الجمهورية العربية المتحدة هى دولة اشتراكية ديمقراطية ، والإسلام دين الدولة واللغة العربية هى اللغة القومية ، ومع أن دستور مارس ١٩٦٤ المؤقت سار تقريبا على خطى ميثاق العمل الوطنى إلا أنه لم يكن

دستورا بالمعنى المفهوم ، بل كان مرسوما يحدد إجراءات إدارية معينة مثل مجلس وزراء تنفيذى يحكم البلاد حتى يتم لمجلس الأمة طرح دستور ، وتأكدت رئاسة عبد الناصر من خلال مجلس الأمة فى يناير من ذلك العام .

وينص الدستور على أنه من حق رئيس الجمهورية مع نائب الرئيس (أو نواب الرئيس) الذى يختاره (أو يختارهم) وضع كل سياسات الحكومة بالتشاور مع مجلس الوزراء ، ويكون مسئولا عن الإجراءات الأمنية العامة ، ويمكن لأعضاء مجلس الوزراء توجيه وتنسيق العمل الوزارى ، وعرض مسودات التشريعات والقوانين على الرئيس للنظر فيها ، على أن التركيز الحاد للسلطة فى أيدى السلطة التنفيذية بموجب هذا الدستور عمَّق الاتجاه الذى تطور من قبل فى دستور ١٩٥٦ .

دستور ١٩٧١

قُدِّم دستور ١٩٧١ فى عهد رئاسة أنور السادات ، وطرح تشكيل هيئة تشريعية هى مجلس الشعب ، مع استمرار سلطات الهيئة التنفيذية التى تأسست فى الدساتير السابقة ، وجرت الموافقة عليه فى استفتاء عام جرى فى سبتمبر ١٩٧١ .

وطبقًا لهذا الدستور يتعين أن يكون المرشحون لمجلس الشعب من أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى ، وإن كان نظام الحزب الواحد قد تبدل فى ١٩٧٦ ، ويتكون مجلس الشعب من ٣٦٠ عضوا (١٠ منهم يعينهم رئيس الجمهورية) ، وتحدد ألا يبقى الرئيس فى منصبه أكثر من فترتين كلا منهما ٦ سنوات ، رغم أنه فى عام ١٩٨١ تم تعديل الدستور ليتمكن أنور السادات من أن يظل رئيسا للجمهورية مدى الحياة .

وأدخل دستور ١٩٧١ تغييرات إدارية من بينها تقسيم مصر إلى خمسة وعشرين محافظة ، يتم تعيين محافظيها بموجب مرسوم رئاسى باستشارة وزير الإدارة المحلية ، ومشاركة الأفراد فى مجلس المحافظة يتم بالانتخاب من كل

منطقة ، ورغم أن دستور ١٩٧١ يقترب بشدة من سابقه فى ١٩٦٤ فإنه عيّن بوضوح أكثر التنظيم والتمثيل داخل الإدارة المحلية ، وحدد مسئوليات المجالس المنتخبة ورؤسائها على مستوى القرى فى الحفاظ على النظام الداخلى وتنفيذ السياسات والبرامج الحكومية ، وقُدمت طلبات لرئيس الجمهورية لزيادة عدد الأعضاء والمعينين فى مجلس الشعب ، وتُجرى التعديلات على الدستور عبر استفتاء شعبى بموجب مرسوم رئاسى .

الدعاة

هم رجال الدعوة لمذهب الشيعة الإسماعيلية فى الأسرة الفاطمية بمصر (٩٦٩ - ١١٧١ / ٣٥٨ - ٥٦٧) ، كما لعب الدعاة أدوارا هامة فى إدارة الدولة الفاطمية وساندوا بقوة سلطة الخليفة ، وكان الخليفة الفاطمى يقوم بتمويلهم وتدريبهم بالأزهر فى القاهرة قبل إرسالهم للدعاية لطائفة الشيعة الإسماعيلية التابعة للفاطميين فى مناطق السنة والشيعة ببلاد الشام ، وفى مواعظهم كان الدعاة يؤكدون على شرعية مطالبة العلويين بالخلافة (وبالتالى للخلفاء الفاطميين بالقاهرة) ، وهو ما يعنى عدم أحقية الأصوليين السنة التابعين للخلفاء العباسيين ، كما قاموا بتعليم وتجهيز الطلاب بالممارسات الروحية (الصوفية) التى تتوافق مع المذاهب الإسماعيلية ، وكان يرأس هؤلاء الرجال " داعى الدعاة " ومقره القاهرة ، الذى كان موقعه يعادل ، وأحيانا ما كان يماثل ، منصب الوزير .

وتعزى النجاحات التى أحرزها الدعاة فى تحويل عدد هائل من المسلمين فى اليمن والعراق وسوريا وغيرها من البلاد إلى الموقف العسكرى والسياسى للدولة الفاطمية فى عهودها المبكرة بمصر ، والاستياء العام فى كثير من البلدان الإسلامية من الخليفة العباسى السنى ببغداد ، وإلى قدرتهم الشخصية على الإقناع ، وكان الداعية يسافر فى البعثات الدبلوماسية أو حتى العسكرية ،

ولعب المؤيد رئيس الدعاة فى العراق دورا كبيرا فى احتلال بغداد لفترة قصيرة بواسطة البصاصيرى نصير الفاطميين فى ١٠٥٩ / ٤٥٠ ، وكان الداعية يمثل شبكة مفيدة ممتدة من رجال الدعوة والمتعاطفين وجامعى المعلومات فى أنحاء العالم الإسلامى ، ومع مرور الوقت على الدولة الفاطمية فى مصر أظهر الدعاة نشاطا ملحوظا من بلاد الشام إلى اليمن وحتى الهند ، وأسفرت الحركات الانشقاقية المختلفة التى اندلعت فى مصر أثناء العصر الفاطمى إلى انقسام الدعاة وبالتالى ضعف مساندتهم للخليفة .

الدعوة

واحدة من أكثر الصحف الدورية الجماهيرية تأثيراً فى حركة الإحياء الإسلامية الحديثة فى مصر ، وكانت تصدر بالقاهرة لكنها تُقرأ فى كثير من الأقطار العربية ، وقد صدرت صحيفة أخرى بنفس الاسم عن مجموعة من الإخوان المسلمين قبل عام ١٩٥٤ لتقدم صوتا معارضا للقيادة المعتدلة للمرشد العام للإخوان المسلمين حسن الهضيبى ، وكان رئيس تحريرها فى ذلك الحين وحتى الآن - صالح عشماوى - مؤيدا لقيادة الإخوان المسلمين فى مواجهة الهضيبى ، وتعمل الدعوة فى الوقت الراهن (عام ١٩٨٠) بتوجيه من عمر التلمسانى ، وهى إحدى الصحف القليلة فى مصر التى تنتقد صراحة وبإصرار عملية كامب ديفيد، وجرى اعتقال التلمسانى فى سبتمبر ١٩٨١ ضمن حملة حكومية على المنشقين الدينيين ، وبالتالى تم حظر الصحيفة .

دكريتو ١٨٧٨

صدر عن الخديو إسماعيل فى أغسطس ١٨٧٨ بشأن الأعضاء الإنجليز والأوروبيين فى اللجنة التى تشكلت لبحث الأحوال المالية لمصر ، وأقر المرسوم إنشاء وزارة مسئولة ليصبح فيها الأوروبيان أعضاء بها

لأول مرة ، وترأس نوبار باشا مجلس النظار رسميا ، إلا أنه واقعيا كان يخضع لوزير المالية البريطاني ويفرز ويلسون ، ووزير الأشغال العامة الفرنسي دي بلنيير ، ولم يكن الوزيران المعينان مسئولين مسئولية مباشرة أمام الخديو ، فقد كانا في الواقع مختصين بتنفيذ السياسات الاقتصادية المقبولة من صندوق الدين العام ، وأدى العداء الشعبي العميق للوزارة الأوروبية بين الجيش والعامة إلى التذمر السياسي بين فيالق الضباط بالجيش والضغط على إسماعيل من القادة الوطنيين ، وفي النهاية اضطر إلى إقالة الوزارة الأوروبية في أبريل ١٨٧٩ ، قبل فترة قصيرة من إقالته هو شخصيا بواسطة السلطان العثماني بتشجيع من بريطانيا .

دنشواي : انظر حادث دنشواي

الدوائر الثلاث :

صورة بلاغية استخدمت في فلسفة الثورة لعبد الناصر لتصف الوضع الجغرافي – السياسي لمصر في العالم الثالث ، والدوائر الثلاث هي : البعد الأفريقي والعربي والإسلامي ، التي تحوز نقاط التقاء مشتركة في مصر ، والتي تلعب فيها جميعا مصر دورا محددا ويمكن أن يكون محوريا ، أيضا كانت تهدف هذه الصورة لاقتراح مجموعة المصالح التي توحد جميع دول العالم الثالث والمتمثلة في مناهضة الاستعمار والإمبريالية ، والاستقلال الوطني والإقليمي .

الدول العربية المتحدة

في ٨ مارس ١٩٥٨ انضمت الحكومة اليمنية إلى الجمهورية العربية المتحدة لتشكل الدول العربية المتحدة ، وهو اتحاد فيدرالي كان الغرض منه في ظاهره تنسيق السياسات الخارجية والدفاعية ، ولم تشارك اليمن في عمليات الهيكلة التي امتدت إلى الشئون

السياسية الداخلية القائمة فى ج . ع . م لكنها كانت تأمل أن تضيف لها قوة دولية وإقليمية من خلال انضمامها ، ونوقشت البرامج التعليمية والتكنيكية عند التخطيط لها فعليا ، رغم أنها كانت تميل للتعاون ثنائيا بين مصر واليمن أكثر من كونها بين ج . ع . م واليمن ، وبعد انسحاب سوريا من الوحدة فى سبتمبر ١٩٦١ قامت مصر بحل الاتحاد الفيدرالى فى ديسمبر من نفس السنة ، وكان الإمام أحمد حاكم اليمن يأمل فى أن تساعده الوحدة على تقوية وضعه الداخلى ، إلا أن الحرب الأهلية اندلعت باليمن بعد ٧ شهور ، ومضت مصر لمساعدة عبد الله السلال قائد الثورة بها .

الدولة الطولونية فى مصر (٨٦٨ - ٩٠٥ / ٢٥٤ - ٢٩٢)

أول دولة تحكم مصر بالاستقلال عن الخلافة العباسية فى بغداد ، وأسسها أحمد بن طولون الذى جاء إلى مصر فى ٨٦٨ / ٢٥٤ ، فى البداية حاكما لها نيابة عن بايكباك ، الذى تم منحه إقطاع مصر من الخليفة العباسى ، وسرعان ما هيمن ابن طولون على المدبر مسئول إدارة الأموال ، الذى تم إيفاده إلى مصر قبل تعيين ابن طولون لتنظيم الشئون المالية بها ، وجاء نقل المدبر ليمنح ابن طولون الحرية فى توجيه الإدارات المصرية كما يشاء .

وساعدت القلاقل الداخلية فى بلاط الخلافة ببغداد ابن طولون على السعى من أجل استقلال سلطته ، إذ فشلت خطط البلاط فى الإطاحة بهذا المعيَّن الذى يتزايد استقلالا ، بعد أن بات متورطا فى محاولة علاج تمرد كبير بجنوبى العراق ، ورغم إيقاف بغداد لحملة له فى (٨٧٠ / ٢٥٦) على سوريا فقد نجح ابن طولون بعد ٨ سنوات فى فرض سيطرته على هذه الولاية التى تم توحيدها مع مصر فى ذلك الحين تحت حكمه ، وعمل بنشاط على تشجيع الخليفة العباسى للحضور للقاهرة ، وعرض عليه الحماية ومنحه فرصة للهرب من الانقسامات والحروب فى البلاط البغدادى .

وجاء خمارويه ليخلف أباه بناء على رغبة الرعية ٨٨٤ / ٢٧٠ ، وفى

نفس هذا العام اضطر لمواجهة هجوم عباسي على سوريا ونجح في رده خائبا، وواجه بعض العراقيل مع جيوشه ، استطاع أن يضع حدا لها في ٨٨٧ / ٢٧٣، وحقق إنجازا دبلوماسيا فعالا بتزويج ابنته للخليفة العباسي الجديد المعتضد ، الذى تولى السلطة في ٨٩٢ / ٢٧٩، وقدم خمارويه منحا هائلة صاحبت زفاف ابنته ، وتحددت الجزية عليه بمقدار ٣٠٠ ألف دينار سنويًا ، ومد له الخليفة الإقطاع إلى ٣٠ عاما هيمن الطولونيون خلالها على مصر وسوريا ، ولقى خمارويه حتفه على يد عبيده وتلاه ابنه جيش ذو الأربعة عشر ربيعا .

ولم يفلح جيش في البقاء على العرش سوى ٩ أشهر ، في غضونها فقد أى مساندة ممكنة له من الجيش أو أجهزة الإدارة ، وبعد مقتله خلفه أخوه هارون تحت وصاية محمد بن عباس ، وانعكست الحالة الجديدة للدولة في معاهدة أبرمت مع الخليفة العباسي في ٨٨٩ / ٢٨٦ ، بموجبها تقلصت الأقاليم الطولونية وازدادت الجزية المفروضة عليهم .

وأحدثت نشاطات القرامطة في سوريا - وهى جماعة شيعية - تغييرات حادة في الإمارة هناك في(٩٠١ - ٩٠٥ / ٢٨٨ - ٢٩٢) ، وفي ظل ضعف هارون وانقسامات رجالات حاشيته وتمرد جيشه لم تعد هناك إمكانية لمواجهته لهذه التهديدات التى منحت بغداد الفرصة لإعادة فرض سيطرتها المباشرة ، ولقى هارون مصرعه قتيلا في ٩٠٥ / ٢٩٢ ، وخلفه عمه شيبان ، الذى ذهبت جهوده للم شمل جيشه أدراج الرياح ، وفي ٩٠٥ / ٢٩٢ ، دخلت جيوش العباسيين إلى الفسطاط ، وأعيد أفراد الأسرة المتبقين إلى بغداد سجناء ، وفي (٩٠٥ - ٩٠٦ / ٢٩٢ - ٢٩٣) قام مغامر من أنصار الطولونيين هو محمد الخلنجي بالاستحواذ على الحكم بمصر لمدة ٦ أشهر ، وكان الورثة الحقيقيون للطولونيين هم الإخشيديون ، الذى جاءوا إلى السلطة بمصر بعد ٣٠ عاما من الإطاحة بآخر حاكم طولوني .

وقد أنشأ ابن طولون لنفسه مدينة القطائع ، وشيد بها مسجداً شهيرا اتخذ جزئيا أسلوب البناء السامرائي بالعراق ، ما زال قائما حتى اليوم ، وأول مستشفى من

نوعه بمصر ، ومقياسا للنيل بجزيرة الروضة ، وتقدم المصادر التاريخية أوصافا كثيرة تشيد بالفخامة والروعة لقصر ابنه خمارويه ، وبرغم أعمال البناء والانغماس فى الملذات لحكام الطولونيين ، فقد كانوا على درجة من الكفاءة فى إدارة البلاد على الأقل فى بداية حكمهم ، وصرف مؤسس الدولة على أعمال البناء من العوائد المتزايدة التى كان يحصلها من مصر فى ظل الإقطاع الممنوح له من الخليفة العباسى ، كما تمكن من زيادة عائداته من الضرائب على الأراضى الزراعية عن طريق زيادة إنتاجية المزروعات عبر ضمان أكبر للاستقرار ، وإلغاء مساوئ الإدارة ، وزيادة مساحات الأراضى المنزرعة ، وكما هى الحال فى كثير من الأسر الحاكمة الأخرى ، فلا يكفى مجرد نشاط مؤسس هذه الأسرة إن لم ينعكس على أبنائه وورثته .

الحكام الطولونيون بمصر

٢٥٤/٨٦٨	أحمد بن طولون
٢٧٠/٨٨٤	خمارويه
٢٨٢/٨٦٩	جيش
٢٨٣/٨٩٦	هارون
٢٩٢/٩٠٥	شيبان

ديليسبس : انظر فرديناند ديليسبس

الديموطيقية

هى اللغة الشعبية لأبناء البلاد فى مصر فى عهد البطالمة (البطالسة) مرورا إلى العصر الرومانى ، وكانت تستخدم حروفا هيروغليفية مبسطة ، وأدت المصاعب فى تعلم اللغة المكتوبة إلى قصر التعليم على طبقة من الكهنة ، ومع حلول المسيحية بمصر أسفر

عدم ملاءمة الديموطيقية ، لنقص الحروف اللينة ، إلى نشوء اللغة القبطية التى مزجت بين الحروف الديموطيقية واليونانية واستخدمت فى ترجمة المخطوطات المسيحية .

الديوان

ربما يكون لهذا المصطلح أصول فارسية (رغم الاختلاف فى هذا) ، والديوان مرادف لوزارة أو لقسم إدارى ، كما يستخدم أيضا فى بعض المناسبات للدلالة على مجموعة من الإداريين ، أو القادة العسكريين ، أو الزعماء الدينيين .. إلخ الذين يؤدون دورا استشاريا للحاكم - مثل الديوان الذى حاول نابليون بونابرت أن يؤسسه فى مصر .

ديوسكورس (تولى من ٤٤٤ - ٤٥١)

تولى منصب بطريرك الإسكندرية خلفا لكيريل ، وكان أول بطريرك يناصر عقيدة الطبيعة الواحدة التى أصبحت مذهب الكنيسة القبطية بمصر ، وقد ابتعد ديوسكورس كثيراً عن التوازن اللاهوتى الذى حاوله كيريل بين الطبيعة الواحدة والأرثوذكسية قائلاً بالطبيعة الإلهية التامة الواحدة للمسيح ، وحظى ديوسكورس بدعم الإمبراطور البيزنطى ثيودوسيوس الثانى ، إذ أنه على حد قوله دعا لمجمع إفسوس عام ٤٤٩ ميلادية ، حيث ضمن ديوسكورس موافقة الأساقفة المجتمعين على الطبيعة الواحدة ، ونتيجة زعم بعدم اتباع القواعد فى دعوة مجمع إفسوس تم عقد مجمع آخر فى خلقيدونية عام ٤٥١ ، والذى أدان مذهب الطبيعة الواحدة وأقال ديوسكورس من منصبه ، إلا أن المسيحيين المصريين رفضوا هذه النتائج وتمخض ذلك عن إنشاء الكنيسة القبطية .

الرزيق بن الصالح طلائع (توفى ١١٦٣ / ٥٥٨)

وزير لآخر خليفة فاطمى وهو العاضد ، وقد خلف الرزيق أباه الصالح طلائع فى السلطة بعد وفاته فى ١١٦١/٥٥٦ ، وسرعان ما واجه معارضة شاور - أحد مماليك أبيه السابقين - الذى تم تعيينه حاكما للصعيد ، وحاول الرزيق إقالة شاور بتعيين حاكم جديد ، إلا أن الأخير انتهز فرصة إقالته من المنصب ليجمع جيشا من الأنصار للإطاحة بالرزيق ، والذى تمكن حينئذ من قتله .

رشاد مهنا (١٩١٨ - ١٩٨٢)

عينه محمد نجيب فى مجلس الوصاية على الأمير أحمد فؤاد الثانى الذى تشكل بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ التى أقالت فاروق والد الملك الصغير ، وكان رشاد مهنا - الذى ارتبط بالإخوان المسلمين - من ضباط سلاح المدفعية قوى النفوذ ، وسبق له أن رفض قيادة انقلاب الضباط الأحرار ، وحاول على الفور استغلال موقعه فى مجلس الوصاية على العرش لتقوية نفوذه على مجلس قيادة الثورة ، والذى على أثره أطيح به من مجلس الوصاية فى أكتوبر ، ومع هذا فإن هذه المحاولة أدت إلى توجيه اتهامات له من بعض الضباط الأحرار بأن لديه طموحات سياسية لاتتفق مع خط الثورة ، وظل رشاد مهنا محافظا على معارضته لسياسات مجلس قيادة الثورة ، وتم اعتقاله وحوكم أمام محكمة عسكرية فى يناير ١٩٥٣ أصدرت عليه عقوبة بالسجن لمدة طويلة ، وتزامن هذا مع سياسة عامة لتطهير صفوف ضباط الجيش نفذها مجلس قيادة الثورة . وأمضى بضع سنوات من المدة المقررة سجينا قبل إطلاق سراحه لأسباب صحية وعاش فى هدوء بمصر حتى وفاته .

رشيد رضا : انظر محمد رشيد رضا

رضوان بك الفقارى (توفى ١٦٥٦ / ١٠٦٧)

مؤسس جناح الفقارية فى مجلس البكوات العثمانيين ، وكان القوة المهيمنة فى مصر منذ إقالة الوالى موسى باشا فى ١٦٣١ / ١٠٤٠ حتى وفاة رضوان، وفى زمن الإطاحة بموسى باشا كان رضوان يقود قافلة للحج إلى مكة بوصفه أمير الحج ، وتولى على بك نيابة عنه جناح الفقارية فى المفاوضات التالية بين الباب العالى العثمانى ومجلس البكوات .

وكان الولاة العثمانيون ضعاف النفوذ فى هذه الفترة يسعون لإنقاذ أنفسهم من رضوان بتعيينه فى قيادة عدة حملات عسكرية إلى فارس ، التى كان يتحاشاها ، وعند مرحلة معينة عينه الوالى العثمانى حاكما على إقليم الحبشة بالبحر الأحمر ، وهو ما يعادل النفى ، وأدى رفضه لهذا المنصب الأخير إلى ترك مصر وسعى للجوء للبلاط العثمانى غير المتجانس معه فى ١٦٤٠ / ١٠٥٠ رغم أنه سرعان ما أعيد إلى مصر فى موقعه كأمير للحج ، ومنذ ١٦٤٠ / ١٠٥٠ حتى ١٠٥٨/١٦٤٨ حظى رضوان بدعم إبراهيم السلطان العثمانى الجديد ، وهو الدعم الذى أتاح له أن يلحق الهزيمة بمحاولة من رئيس القاسمية والوالى العثمانى لتجريده من منصبه فى ١٠٥٧/١٦٤٧ .

وما إن سقط السلطان إبراهيم عن العرش فى ١٠٥٨/١٦٤٨ ، حاول الوالى العثمانى محمد أن يشق قيادة الفقارية بتعيين على بك أميرا للحج بديلا لرضوان ، إلا أن المحاولة أخفقت ، ومع ذلك فإن وفاة على بك فى ١٦٥٢ / ١٠٦٢ ، ووفاة رضوان بعد ثلاث سنوات أخرى تسببتا فى إضعاف قيادة الفقارية ، ولعجزهم عن تقديم معارضة موحدة فى مواجهة القاسمية والوالى العثمانى ، وجدوا أنهم سياسيا وعسكريا دون القاسمية ، ومن ثم شنوا حملة عليهم فى ١٠٧٠/١٦٥٩ وجرى حصارهم وتجريدهم بعد عام من ذلك .

رضوان بن الولخاشى (حكم ١١٣٧ - ١١٣٩ / ٥٣١ - ٥٣٣)

حاكم فاطمى على قوص وأخميم ، استدعاه إلى مصر الخليفة الفاطمى الحافظ (١١٣٠ - ١١٤٩ / ٥٢٤ - ٥٤٤) ليخلصه من الوزير الأرمينى بهرام، وكشف بهرام الخطة ونجح فى إحباط خلعه ، إذ رتب لرضوان أن يوفد إلى ولاية أخرى قبل أن يتوصل لاتخاذ إجراء ضده ، إلا أن عدم شعبية الوزير المسيحى جعلت من اليسير على رضوان أن يتخذ مجموعة من الأنصار فى مصر ، وتمكن فى النهاية من الإطاحة ببهرام من الوزارة بعد أن تم طرده من القاهرة .

وبمجرد أن اعتلى رضوان المنصب ، وكان سنيا، ثبت للخليفة أن خطورته لاتقل عن خطورة سلفه ، ولم يحقق شعبية بين مسلمى مصر الشيعة ، وأقيل رضوان فى ١١٣٩/٥٣٤ بعد عامين قضاهما بالوزارة ، قبل فترة قصيرة من إعادة بهرام ، وهو إما هرب إلى سوريا ، أو سار فى حملة عسكرية إليها ، وعاد رضوان إلى مصر بعد وفاة بهرام فى ١١٤٠/٥٣٥ ، وبعد ذلك يقال إنه قاد بعض الاضطرابات فى ١١٤٧/٥٤٢ ، حيث لقى حتفه خلالها قتيلا .

الرعاية الصحية

تطورت الرعاية الصحية العامة فى مصر من تشجيع الأنشطة التى تقدم الخدمات للناس فى ظل الإسلام ، فقد أسس أحمد بن طولون مستشفى للأهالى فى ٨٧٢ - ٨٧٣ / ٢٥٩ ، كما أن حكاما وسلاطين آخرين مثل صلاح الدين وقلاوون والمؤيد شيخ أولوا اهتماما للرعاية الصحية للعامة من خلال الإنشاءات والمنح ، إلا أن المستشفى الكبير الذى بناه قلاوون فى عهده (١٢٨٠ - ١٢٨٩ / ٦٧٨ - ٦٨٨) كان أكثرها اتساعا وشهرة .

وأدى وجود هذه المنشآت إلى ازدهار العمل فى الطب من علماء القرون الوسطى ، وهو ما جذب إلى مصر أعدادا منهم مثل ابن ميمون (توفى فى ١٢٠٤ / ٦٠٠) وابن النفيس (توفى فى ١٢٨٨ / ٦٨٧)

وكـــــان هـؤلاء العلمـــــاء من بـين المسيحيين أو اليـهود والمسلمين أيضـاً ، لكن ابتـداء من عـصـر مـحـمـد على أصبح تعلم الطب في مـصـر وكـذا التعليم العالى يقتصر تقريبا على الطلاب العـرب المسلمـين . على أن محمد على هو الذى أدخل إلى مصر مـفـهـوم التـعليم العلمـانى للطب ، خاصة الطب الغربى ، وقام بتوظيف طبيب فرنسى يسمى كلوت (كلوت بك) الذى أسس أول مـسـتـشـفى تعليمى حديث بمصر ، رغم أنه حدث انقطاع قـصـيـر فى عـمل كلوت بك المهــنى أثنـاء عـصـر عـباس الأول (١٨٤٨ -١٨٥٤) فــإن المعــهــد التـعليمى الذى أنشـأه سـاعـد على اشتهار مصر كـأكبر مركز للتعليم الطبى فى المشــرق ، وقــد أجــرى المســتـشـفى بـحـوثا علـى الأمـراض المتـوطنة مـثل البلـهارسـيـا (التى اتخذت اسمـها من طبيب ألمانى فى مستشفى القصر العينى حدد الطفيل المسبب لها) ، وكذلك على مشـاكل الصـحة العـامـة الأخـرى ، وكـانت المستشـفيات التعليمية فى القاهرة والإسكندرية فى بؤرة اهتمـام نظام الرعاية الصحبة قبل عام ١٩٥٢ ، وكـانت المدينتـان تضـمـان أطبـاء مـصـريين وأوروبيـين مـتـعلمـين يمارسون المهنة فى عيادات خاصة .

ورغم دخــول التــعليم الطبى الحــديث منذ وقت مـــبكر ، إلا أن الرعـاية الصـحيـة فى الريف مـازالت بائسة ، حـيث كان الأطباء يتركزون فى المدن والمراكـز الكبـيرة ، ولعـلاج هذا أنشـئت الجـمـعـيـات الخـيـرية الخـاصـة فى مطلع القرن العشرين التى عـادة مـا تكون تابعة لجمعيات دينية لتشغيل عيادات ومستشفيات صـغيرة ، وكان عـمل هذه العـيادات الخـاصـة مع هـذا مـحـدودا ، ومن الأولويات المبكرة التى تبناها الضباط الأحــرار بعــد ثورة ١٩٥٢ تعـمـيم الرعاية الصحية فى الريف .

وقـامت حكومـة مـا بعد الثـورة بتحديث خطة ١٩٤٢ التى ترمى لبناء ٨٤٠ مـركـزا للرعـايـة الصـحـيـة ، ولم يتم إنشـاء سـوى ربع هذا الرقم حتى عـام ١٩٥٢ ، ورغم تشـجيع الحكومـة للأطبـاء للعـمل فى الريف، فـإن ١٥٪ فقط منهم كانوا يعملون بهذه المناطق وقت قـيام الثـورة ، ودمـجت الحكومـة عناصـــر من خطة عـــام ١٩٤٢ مع أجـــزاء من خطة عـــام ١٩٤٦ التى تهدف إلى تـأسيس مراكـز للخدمات

الاجتماعية فى الريف ، واقترحت تكوين " وحدات مجمعة " يمكن بها تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية معا فى منشأة واحدة ، وفى ١٩٥٥ أعلنت الحكومة عن خطط لبناء ٨٦٤ "وحدة مجمعة ، لكن لنقص التمويل اللازم فلم يتم سوى بناء ٣٠٠ وحدة مجمعة حتى ١٩٦٥ ، وتم استكمال مشروع الوحدات المجمعة ببرنامج " وحدات ريفية " أكثر تواضعا، لتقدم مدى محدودا من العلاج الطبى ، ومازال توزيع هذه المراكز سواء الوحدات المجمعة أو الريفية غير متوازن رغم جهود الحكومة لنشر فوائد الرعاية الصحية على أقصى اتساع متاح ، وبغض النظر عن الظروف القاهرة ، فإن الحكومة لم تحقق نجاحا يعتد به فى إقناع الأطباء الشبان بالاستقرار الدائم فى الريف ، رغم أن الأطباء الذين يستكملون تعليمهم فى الجامعات يتعين عليهم العمل لفترة معينة فى الريف (التكليف) .

وقد أثار تشغيل الوحدات الصحية المختلفة من حين لآخر ، خاصة فى عهد عبد الناصر، تساؤلات سياسية كانت فى بعض الأحيان تتحول لمنتدى وطنى ، على أن الانتقادات الموجهة لمعايير السياسة المبالغ فيها التى كانت تستخدم فى بعض المناسبات لتقويم كفاءة ومهام الأطباء فى هذه العيادات الريفية ، ومزاعم سوء الإدارة والأموال كانت دائما ما تفسد هذا البرنامج ، ومع هذا ، فإن المنشآت الصحية المتاحة قد زادت بمعدل ١١٪ سنوياً منذ قيام الثورة .

وعلى الصعيد القومى فإن العدد الكبير من الأطباء خريجى الجامعات يوضح كثافة الضغط على كليات الطب فى البلاد ، ومثل باقى الحالات الأخرى فإن العدد الهائل من الطلاب بقاعات الدراسة يفضى إلى اتهامات عن انخفاض مستوى كفاءة الخريجين ، مع استبعاد العدد المحدود من القادرين على مواجهة أعباء الدراسة الخاصة والدروس الخصوصية ، ويعمل الكثير من خريجى كليات الطب فى الدول العربية المنتجة للبترول التى تستقدمهم إليها ، إذ مازالوا فى حاجة ماسة لهم شأن حاجتهم للمدرسين ، وتؤكد السياسة الحالية للحكومة على الحفاظ

على هذه النوعية من التعليم من أجل أسواق التصدير ، مع الاستمرار فى استخدام حوافز مهنية ومالية أيضًا لتشجيع الأطباء على العمل فى المناطق الريفية بمصر .

رفاعة رافع الطهطاوى (١٨٠١ - ١٨٧٣)

باحث مصرى ومن الشخصيات الدينية ، وكان عضوا بين العناصر الليبرالية لعلماء الدين المصريين ، وقد درس على الشيخ حسن العطار بالأزهر وتأثر بوصفه للتجربة التى مر بها مع الحملة الفرنسية بمصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) أثناء زيارته للمعهد الفرنسى ومشاهدته لأعمال الباحثين والعلماء هناك ، ولعبت حياة الطهطاوى دورا هاما كأداة وصل بين العناصر التقليدية فى الحياة الدينية والبحثية بمصر وبين اتجاهات التحديث العربية داخل قيادة البلاد .

وقد تم تعيينه إماما بالجيش المصرى الحديث وأمضى خمس سنوات بفرنسا (١٨٢٦ - ١٨٣١) كإمام للبعثة التعليمية المصرية التى أوفدها محمد على للدراسة ، وبعد عودته فى ١٨٣٢ أصبح رئيس تحرير صحيفة " الوقائع الرسمية " بالإضافة إلى ترجمته لكثير من الكلاسيكيات الفلسفية إلى العربية ، وتقلد منصبا فى ديوان المعارف فى ١٨٣٦ ، وفى عهد عباس الأول (حكم ١٨٤٨ - ١٨٥٤) قاسى الطهطاوى لفترة من التجاهل والإهمال ، إلا أنه أعيد لسابق عهده على يد سعيد (حكم ١٨٥٤ - ١٨٦٣) ، و ساعد فى إنشاء النظام التعليمى الجديد بمصر ، واصطدم بسعيد فى نهاية عهده لكنه عاد من جديد ؛ وهذه المرة على يد إسماعيل (حكم ١٨٦٣ - ١٨٧٩) وغدا الطهطاوى رئيس تحرير صحيفة تختص بالتعليم ، واستأنف عمله كمدير لمدرسة الألسن بسلاح المدفعية (وهى وظيفة تولاها لأول مرة عام ١٨٣٣) وأصبح رئيسا لقلم الترجمة .

شهدت المسيحية فى بواكير انتشارها بربوع مصر تطور حركة التنسك ، وهى الالتجاء الطوعى لرجال الدين ونسائه إلى الصحراء ، وتقليد الرهبنة فى واقع الأمر يسبق تاريخيا وجود المسيحية فى مصر ، فقد كان هناك رهبان يهود هم المداوون (المعالجون) الذين عاشوا فى مكان منعزل بدلتا النيل قريبا من بحيرة مريوط ، وكذلك المتوحدون عن العالم الوثنيون ، وتميز النساك المسيحيون عن هؤلاء بما اتبعوه من مبالغات فى التقشف (الزهد) ، وهؤلاء الأفراد مثل أنطونى (٢٥٢ - ٣٥٧) وبول (٢٣٥ - ٣٤١) عاشوا حياة من الحرمان الكامل ، منعزلين بأقصى ما يمكن عن أى اتصال بالبشر برغم أن النساك فى وقت متأخر تعرضوا لعقبات ما إن أصبحوا هدفا لقوافل الحج من المسيحيين الورعين .

وتطورت الرهبنة كحركة منظمة طبقًا لتوجيهات أخوميوس فى القرن الرابع، الذى جمع الرهبان فى تجمعات دينية يحكمها نظام صارم وفى ظل توجيهات زعيم روحى ، وهذه المجتمعات القائمة فى مناطق مدنية وريفية على حد سواء ، اتخذت شكلين : هما الأديرة حيث يعيش الرهبان معًا كجماعة ، والصوامع وهى حجيرات معزولة ماديا عن الحركة الرئيسية للرهبنة لكنها تخضع لنطاق سلطتها ، كما كان هناك شكل للرهبنة المدنية حيث يعيش الرهبان سويا فى مجموعات من فردين أو ثلاثة ويخدمون بعضهم بعضاً ، ولعبت الرهبنة دورا هاما فى تشكيل طبيعة المسيحية المصرية ، رغم أن كثيرا من الرهبان المسيحيين اختاروا العيش مستقلين عن نظام الرهبنة ، على أن الحماسة الدينية العنيدة لبعض الرهبان ومجتمعات الرهبنة ، وتصميمهم على استخدام القوة فى قمع ما اعتبروه هرطقة فى بعض الأحيان أفضت بهم إلى الانقضاض على مدن وبلدات بروح انتقامية غوغائية ، كما أن رفضهم لكل شواهد الماضى فى مصر السابقة على المسيحية ارتبط بخلق مشاكل فى هذه المناطق كما حدث بالإسكندرية ، التى ظلت لفترة طويلة معقلا أساسيا للهيلينية.

ويغض النظر عن دورهم اللاهوتى ، غدت الرهبنة بمرور الوقت جزءا من الاقتصاد المصرى فى الفترة السابقة على الإسلام ، حيث تنتج من بين مواد أخرى المنسوجات الكتانية والمصنوعات الجلدية من نوعية بالغة الجودة ، وبحلول القرن الرابع أصبح الإعفاء من الخدمة العسكرية الممنوح للرهبان امتيازا يساء استخدامه ؛ إذ كانت قرى بأكملها تنذر نفسها للرهبنة تجنبا للخدمة الإلزامية ، وأرسل الإمبراطور فالنس (حكم ٣٦٤ - ٣٧٨) قوات عسكرية إلى مصر ليسلب بالقوة بعض الامتيازات التى يتمتع بها الرهبان ، إلا أن النجاح لم يحالفها رغم بعض أعمال الهجوم الوحشية على الأديرة ، وبات الرهبان يحظون بأهمية بالغة كقوة اجتماعية بين المسيحيين المصريين ، وفى زمن الفتح الإسلامى مارس الرهبان دورا فى الإدارات المحلية كجامعى ضرائب ومشرفين على تنفيذ سياسات النظام فى مناطق الريف ، وترك الحكام المسلمون الأوائل الوضع على ما هو عليه مادام ملائما حتى القرن التاسع الميلادى / الثالث الهجرى ، على أن تناقص عدد الرهبان الناجم عن تحول السكان إلى الإسلام ، وازدياد أعداد المسلمين والمسيحيين واليهود العاديين فى الإدارة ، جعل الاعتماد على الرهبان أمرا بلا ضرورة ، وبالنسبة لبعض الحكام لم يكن وضعا مرغوبا فيه .

وظلت الأديرة القبطية باقية حتى العصور الحديثة كأماكن للتأمل والدراسة والبحث والانسحاب ، رغم أن القرن العشرين شهد تراجعا حادا فى التحاق الشبان بحياة الرهبنة ، ومن الناحية اللاهوتية تمارس الكنيسة القبطية سيادتها كمهمة دينية على الزواج ، وهناك أفراد ينتخبون لاتباع التقاليد الكنسية فى الرهبنة والتقدير البالغ للتبتل .

الروضة

جزيرة فى نيل القاهرة ، استخدمت منذ العصور الرومانية كمعسكرات للجيوش ، وكمنتجع ، وكموقع لواحد من أهم مقاييس النيل لقياس ارتفاع وهبوط فيضان النيل سنويا ،

وكانت تعرف لـــدى المـسلـــمـين باســم الجـزيرة .

علـى أن النصف الجنوبـى من الجـزيرة كـان مـتـصـلا من الأصل بواسطة جسر بابليون ، وهـى مدينة سـابقة على الفـتح الإسـلامى لمصـر تقع على الحـدود الجنوبيـة للقـاهرة الحـــاليــــة ، ولـم تكن هذه الصلة باليابسة ضرورية أحياناً ، نظرا لأن ارتفـاع طمى النيل كـان يتكفل بـخلق جـســر طبـيـعى من الأراضى يصل الجزيرة باليابسة ، وقد شيد الأفضل الوزير الفـاطمى (١٠٦٦ – ١١٢١ / ٤٥٨ – ٥١٥) منتجعا على الجزيرة أســمـاه الروضـــة ، وهو الاسم الذى انطبق علـى الجـزيرة ككل ، ونما عدد سكانـهـا وزادت أهميـتـهـا التـجـارية خلال هذه الفترة .

وفـى ظل الأيوبيـيـن (١١٧١ – ١٢٥٠ / ٥٦٧ – ٦٤٨) غـــــــدت الجـزيرة ضـمن الأوقاف ، واسـتـولى عليـهــا السلطان الصــالح (حكم ١٢٤٠ – ١٢٤٩ / ٦٣٧ – ٦٤٧) ، وعلـى غـرار مـثـال ابن طولون أنشـأ حـصنا هناك لإقـامـة مماليكه، الذين اكتسبوا لقبهم المماليك البـحـرية من مـحل سكناهم فـى النيل (البـحـر) ، وقـام بتـعـمـيق مـجـرى النيل بين الجزيرة واليابسة للحد من الوصول إلى حصنه .

وفـى بداية حكم المماليك البـحـرية (١٢٥٠ – ١٣٨٢ / ٦٤٨ – ٧٨٤) أقـــدم السلطان أيبك علـى تحطيم الحصن ، وشيد بيبرس قلعة جديدة علـى الروضـة لم تستخدم سوى فترة قـصـيـرة ، ومع ذلك فـقـدت الجـزيرة أهمـيتـهـا وسلب المماليك البرجـيـة – خلفـاء المماليك البـحـرية – إنشـاءات الجـزيرة ليـسـتـخـدمـوا أحـجـارها فـى تشـيـيـد مـبــانيـهم الخـاصـة علـى اليابسة .

كـمـا يوجـد بالروضـــة مـقـيـاس النيل ؛ وهو عـمـود طـويل مـثـبـت فـى قـاع النيل بـه تدريج يقـيس مـسـتـوى المياه بنهر النيل ، وقـد شـيـد عـمـر بن عبد العزيز الوالـى الأموى علـى مصـر أول مـقـيـاس للنيل فـى حلوان ، أمـا مقياس الروضـة فقد استكمله أسامة وزير مالية مصر فـى ٧١٥/٩٩ ، وقام المدبر رجل الإدارة بمصـر بتـجـديد مـقـيــاس النيل فـى ٨٦١ / ٢٤٧ ، وتعطـى القـراءة السنوية لمقياس النيل فـى أغسطس وقت الاحتفال بفيضان النيل مؤشرا لفتح قنوات الرى ، كما

أن تقديرات الضرائب بالبلاد كانت تتحدد بناء على حالة النهر . والروضة من مناطق السكان التى يقطن بها أعداد كثيفة في مصر المعاصرة ، وتحتوى على قصر للفنون لأسرة محمد على ، يستخدم حاليا كمنتجع .

الجنرال السير ريجينالد وينجت (١٨٦١ - ١٩٥٣)

المندوب السامي والوكيل البريطانى لمصر منذ ١٩١٦ حتى ١٩١٩ ، وكان يتمتع بخبرة طويلة بالسودان ومصر ، إذ كان حاكما عاما للسودان طيلة ١٧ عامًا قبل تعيينه فى مصر ، ومن خلال هذا الموقع اشترك بعمق فى التنسيق للثورة العربية بالحجاز ، وجاء عهده بمصر فى وقت بلغت فيه الحركة الوطنية المصرية طورا راديكاليا ، ومع قرب نهاية الحرب العالمية الأولى تلقى وينجت اتصالا من سعد زغلول والوفد الوطنى للتصريح لهم بالذهاب إلى لندن لعرض قضية استقلال مصر ، وحاول إقناع وزارة الخارجية البريطانية باستقبال سعد زغلول ورفاقه ، أما إذا لم يتحقق هذا فيمكن استقبال وفد مصرى عام برئاسة رئيس وزراء البلاد يضم سعد زغلول وتم تجاهل نصيحة وينجت ، وما إن ذهب إلى لندن فى يناير ١٩١٩ للضغط من أجل استقبال رشدى والسماح لسعد زغلول بالذهاب إلى فرساى تعين عليه انتظار أسبوعين قبل أن يتلقى ردا ، وتم رفض تصوراته للموقف ، وقررت السفارة فى القاهرة أن ترحيل سعد زغلول ربما يخفف من حدة الوضع الداخلى بمصر ، وأثبت الواقع خطأ هذا التقدير على نحو خطير ، وكان وينجت فى لندن عندما اندلعت ثورة ١٩١٩ التى فجرها نفى سعد زغلول ، وتم إيقافه عن ممارسة عمله لكن دون أن يحل محله أحد ، وما إن تم تعيين اللينبى فى منصب مندوب سام خاص لم يعد وينجت منذ ذلك الحين إلى مصر مرة أخرى .

ريس البلاد

كانت الرئاسة ، أو النفوذ الأعلى أو السيادة ، هى هدف قادة الأجنحة داخل مجلس البكوات فى القرن ١٢/١٨ بمصر العثمانية ، ويتم التعبير عنها من خلال شغل إحدى الوظائف ذات النفوذ (خاصة وظيفة شيخ البلد) التى يحتفظون بها لأنفسهم ، وكان يتم الحصول على الرئاسة جزئيا من خلال السيطرة على العوائد عن طريق نظام الإلتزام ، أو منح الضرائب الزراعية (التى يمنحها النظام العثمانى) لتوفر الأموال اللازمة لتأسيس جماعة مملوكية لها كيانها ، كما يمكن استغلال التحالف مع إحدى الفصائل العسكرية العثمانية ، خاصة حتى زمن وقوع العصيان الكبير فى ١١٢٣/١٧١١ ، وكانت الرئاسة ، مع ذلك ، تعتمد أساسا على عدد الأنصار الذين يمكن لملوك فرد أن يضمهم إليه فى مجلس البكوات ، والبكوات الذين يتيح لهم موقعهم فى نظام الالتزام الاحتفاظ بأعداد كبيرة من المماليك التابعين لهم (مثل على بك فى خمسينيات القرن ١٨ / ستينيات القرن ١٢) ، والذين يتمتعون بتأثير أعظم نسبيا فى المجالس الرسمية ، وجعلت الطبيعة المطاطة لتركيب السلطة داخل مجلس البكوات تأليف هذه القوى اللازمة لحيازة الرئاسة أو فقدها تتغير تغيرا كبيرا .

(ز)

الزراعة

كانت مصر - وما تزال ومن المحتمل أن تظل - بلدا تغلب عليها الزراعة ، وكانت الثروة الزراعية لمصر ، إضافة إلى أهميتها الاستراتيجية هى التى جذبت إليها موجات متتالية من الغزوات ، وفى القرون الأولى للحكم الرومانى لمصر كانت هى الممول الأساسى للحبوب

للإمبراطورية الرومانية ، وظل دورها كممول للغذاء على أهميته رغم انتقال السلطة داخل الإمبراطورية من روما إلى القسطنطينية ، واستطاعت مصر من خلال إنشاء نظام الرهبنة فى المناطق الريفية بها ، واندماج مناطق الريف الشاسعة تحت إشراف الأديرة والالتزامات الضريبية الثابتة لكبار ملاك الأراضى ، أن تنهض بنوع متواصل من الإمداد فى القطاع الزراعى فى زمن تمزقت فيه الإسكندرية ، العاصمة المصرية ، بين الصراعات الدينية والسياسية .

وقد أولى الفاتحون العرب اهتماما لحصاد الحبوب ، ومن أوائل أعمال عمرو بن العاص تطهير قناة قديمة تصل وادى النيل بميناء القلزم ، بالقرب من مدينة السويس ، للإسراع بنقل الحبوب إلى مكة والمدينة ، وقد تم إغلاق هذه القناة ، التى بدئ العمل فيها فى ٦٤١/٢٠ هـ ، بواسطة المنصور فى ٧٦١/١٤٣ – الخليفة العباسى الجديد – لعقاب أهالى هاتين المدينتين ، لكن فى الواقع انتقلت اهتمامات حكام مصر من الإنتاج الزراعى إلى العوائد التى يمكنهم تحصيلها بفرض الضرائب على هذا الإنتاج . وفى عام ٨٦١/٢٤٧ طبقت إدارة المدبر نظاما ضريبيا صارما ، إلا أن السياسات القاسية تجاه المزارعين دفعتهم لهجرة الأراضى ، وساعد وصول ابن طولون (٨٦٨/٢٥٤) إلى مصر على تحسين وضع قطاع الزراعة ، حيث كانت العوائد تستخدم لإصلاح وتحسين البنية الأساسية ، وتيسرت شروط ملكية الأراضى ، وازدادت المساحات المنزرعة من خلال منح جديدة للأراضى .

وخلال عصور الفاطميين (٩٦٩ – ١١٧١ / ٣٥٨ – ٥٦٧) ورغم الإصلاحات الأولى التى أجراها يعقوب بن كلس أثناء خدمته ألمت بالزراعة فترة ركود طويلة ، ولم تسترد عافيتها تماما حتى القرن التاسع عشر وبداية الإصلاحات فى قانون الأراضى ، وكانت عملية تحصيل الضرائب الزراعية – التى اتخذت فى ذلك الحين شكلا معدلا ، ففى النظم السابقة كانت تشترط على جامعى الضرائب الحفاظ على الرى والعناصر الحيوية الأخرى من البنية الأساسية الريفية – قد فسدت نظرا لأن الحكومة استبدلتها ببعض الالتزامات المحدودة غير السنوية بالإضافة لتحصيل الضرائب من

الفلاحين ، ونجم عن ذلك إهمال أعمال الرى ، وتضافر معها انخفاض فيضان النيل عدة مرات جعلت العصر الفاطمي يشهد عدة مجاعات قاسية ، وفى عام ١٠٥٤/٤٠٥ بلغ النقص فى الغذاء حدا بالغا حتى أنهم اضطروا للجوء للإمبراطور البيزنطى طلبا للغذاء، وأدت مجاعة دامت سبع سنوات بدأت عام ٤٥٧/ ١٠٦٥ إلى انهيار الدولة الفاطمية تقريبا .

وأفضى صعود الأيوبيين إلى السلطة فى مصر (١١٧١ - ١٢٥٠ / ٥٦٧ - ٦٤٨) إلى بعض التحسينات فى النظام الضريبى وصيانة معظم نظم الرى الحيوية للزراعة ، ومع ذلك فإن المماليك الذين أعقبوا الأيوبيين اتبعوا سياسة استغلالية تنافس ما اتبعه الفاطميون ، ومرة أخرى عاودت المجاعة الظهور ، كما ارتبطت المجاعات فى عصور المماليك بتفشى الأوبئة فى عام ١٣٤٨ / ٧٤٩ ومرة ثانية فى ١٤٠١ / ٨٠٣ حيث فقدت مصر كثيرا من فلاحيها فى هذه الأوبئة الخطيرة التى تفشت لعدة عقود ، واحتاجت المناطق الريفية قرونا عديدة لاستعادة سكانها ، وفى نفس الوقت زادت حدة المجاعات من خلال النقص التام للقوة البشرية اللازمة لزراعة المواد الغذائية المطلوبة لتغذية مراكز الحضر، وفى النهاية ، وفى أواخر عصور المماليك انهارت الزراعة فى مصر لرغبة بعض سلاطين المماليك البرجية فى فرض احتكار على كل سلعة يمكن أن يجنوا فائدة منها ، مما أسفر عن زيادة العوز والمشاق فى المناطق الريفية ، ورغم الاهتمامات المتقطعة التى حبذها العثمانيون لجمع العوائد من الريف ، واصلت الزراعة انحدارها ، وشهدت المناطق الريفية المنهوبة تزايدا فى أعمال اللصوصية نظرا لأن الفلاحين عانوا معاناة هائلة من أعمال الابتزاز من خلال ضرائب العثمانيين على الفلاحين من أفراد الحامية العسكرية العثمانية .

وما أن صعد محمد على إلى السلطة فى ١٨٠٥ حتى شهدت مصر بداية عهد جديد فى الزراعة ، إذ جرت إصلاحات فى ملكية الأراضى ، ونظام الضرائب وتحصيلها وزراعة القطن بكميات تجارية ، وأدى تحويل الزراعة فى مصر عبر تطوير

المحاصيل النقدية إلى تطور سريع فى البنية الأساسية بالبلاد سواء فى مناطق الريف أو الحضر ، وتعزز هذا الحافز الذى بثه محمد على لزراعة المحاصيل النقدية من خلال البريطانيين بمجرد سيطرتهم من الناحية الفعلية على مصر ، وتم إلغاء نظام السخرة ، أو العمل الإجبارى ، الذى كان يستخدم فى أعمال صيانة نظم الرى فى ثمانينيات القرن ١٩ ، وأدت المستويات العالية للاستثمار الأجنبى ، والتشجيع الرسمى إلى نمو الزراعة على نحو هائل ، وأنشئت سلسلة من الخزانات والسدود لرفع كفاءة استخدام مياه النيل للزراعة ، خاصة زيادة ارتفاع خزان أسوان عدة مرات فى أعوام ١٩٠٢ ، ١٩١٢ ، ١٩٣٤ ، كما أصدر البريطانيون تشريعا حاول أن يحمى صغار الملاك المصريين ، ومع ذلك فقد تحملت الزراعة فى العقود السابقة على الثورة فوق طاقتها فى ظل ارتفاع تعداد السكان بالريف الذى ساعد على تدنى الأجور الزراعية مع التفاوت الهائل فى توزيع الأراضى ، وجعلت المحاصيل النقدية التى اعتمدت عليها مصر لعائدات التصدير منذ أواخر القرن ١٩ فصاعدا منها ضحية للقوى الاقتصادية الدولية لتصبح بعيدة عن سيطرتها تماما ، وتدنى الطلب فى أعقاب الحربين العالميتين ، إضافة إلى الركود الذى ساد ثلاثينيات القرن ٢٠ ، وألحق ضررا بالغا بالاقتصاد المصرى وعائدات الفلاحين المصريين .

ومع قيام ثورة ١٩٥٢ ، كان يهيمن على قطاع الزراعة فى مصر أقلية محدودة من كبار ومتوسطى الملاك (٦٪) ، أما العدد الهائل من صغار الملاك (٩٤٪) فقد كانوا يمتلكون ٣٥٪ فقط من الأراضى المنزرعة بالإضافة إلى العمال الزراعيين المعدمين ، ورغم أن أعمال الرى المنفذة فى القرن ١٩ ساعدت على زيادة الرقعة المنزرعة من ٤,٧٦٧ مليون فدان عام ١٨٨١ إلى أكثر من ٧,٧ مليون فدان إجمالى المساحة المحصولية ، فإن هذه الزيادة لم تستطع أن تواجه متطلبات النمو السكانى للأراضى ، مما حافظ على ارتفاع أسعارها وجعلها بعيدا عن متناول معظم الفلاحين ، وتم حماية كبار ملاك الأراضى من خلال نظم ضريبية تمالئهم لحد بعيد .

ومع الوضع فى الاعتبار أوضاع الريف ، لم يكن غريبا أن تكون الأولوية العاجلة للضباط الأحرار ، بمجرد أن تولوا السلطة فى ١٩٥٢ ، هى إصلاح أوضاع ملكية الأرض ، وكان أمرا سرعان ما مس مباشرة معظم سكان مصر ، وفى نفس الوقت تضافر الإصلاح الزراعى مع تدخل مباشر للحكومة من خلال التعاونيات والمجالس المحلية ، لضمان مزيد من السيطرة المركزية على قطاع الزراعة ، وأتاح ذلك للحكومة تغيير مساحات الأراضى المحصولية والتحكم فى الإنتاج ، ورغم تحسن العوائد المحصولية الناجمة بشكل كبير فإن ذلك لم يقلل من اعتماد مصر المتزايد على الواردات الغذائية لمواجهة التعداد السكانى المتنامى بمعدل سريع .

على أن عدم القدرة على التنبؤ بإمدادات مياه النيل ، من وجهة نظر الحكومة ، كان يكبل قدرتها على وضع خطط طويلة المدى للزراعة ، واستنادا إلى ذلك أعطى النظام مساندة قوية وأولوية قصوى لمشروع السد العالى فى أسوان ، الذى يمكنه ليس فقط توفير إمدادات ثابتة من المياه ، بل أيضًا زيادة كبيرة فى الأراضى المنزرعة والقابلة للزراعة ، وساعد السد ، الذى تم استكماله عام ١٩٧٠ ، على زيادة الأراضى التى تزرع بنظام الرى الدائم بنسبة ٢٥٪ ، ومع ذلك اشتدت مشاكل اللوحة وتصريف المياه ، وتعين على كثير من الميزات بعيدة المدى للسد أن تنتظر استكمال مشاريع أنابيب الصرف الهائلة الجارى تنفيذها حاليا (أى عام ١٩٨٠) لمواجهة تأثيرات اللوحة الزائدة .

ومنذ قيام الثورة زاد الإنتاج الزراعى فى المتوسط بمعدل سنوى يبلغ ٢٪ ، بينما زاد معدل الاستهلاك بنسبة سنوية بلغت ٢,٨ ٪ ، وتناقصت أهمية الزراعة نسبيا فى مقابل عمليات التصنيع فى خطة الحكومة المصرية بعد عام ١٩٥٦ حتى الآن تقريبا ، ولتغيير هذا الاتجاه، على الأقل جزئيا ، أعلنت حكومة الرئيس أنور السادات عام ١٩٨٠ أن تحسين الإنتاجية الزراعية سينال الأولوية القصوى ، بالسير جنبا إلى جنب مع بحث أساليب زيادة الأراضى المنزرعة فى مصر .

وبغض النظر عن برامج تنظيم السكان الكبيرة التى تحتاج لعدة أجيال ليظهر تأثيرها ، فإن الحل الوحيد فى المدى المتوسط لسد الفجوة بين الإنتاجية الزراعية بمصر والاستهلاك ، بغض النظر عن الواردات الغذائية المتنامية ، يتمثل من خلال زراعة الأراضى المستصلحة المحيطة ، لكن مع الوضع فى الاعتبار السجل الفقير السابق فى استصلاح الأراضى - ٣٨٠ مليون جنيه مصرى استثمرت فى استصلاح مليون فدان واحد على مدى عشرين عاما أثمرت فقط عن ٤٠٠ ألف فدان من الأراضى المنزرعة ، ربعها أراض محيطة - يتضح أن معظم هذه الفجوة لن يمكن سدها إلا من خلال زراعة كثيفة من موارد الأراضى الحالية ، وعلى المدى البعيد تأمل الحكومة فى إضافة مليونين أو ثلاثة ملايين فدان للأراضى المحصولية فى مصر بحلول عام ٢٠٠٠ من خلال الاستصلاح وإعادة الاستصلاح .

زكريا محيى الدين (١٩١٨ -)

ابن عم خالد محيى الدين ، وهو أيضا من الضباط الأحرار وعضو مجلس قيادة الثورة رغم أن آراءه السياسية أكثر تحفظا من خالد محيى الدين ، واشترك زكريا مع عبد الناصر منذ بداية حياتهما العسكرية ، وبعد الثورة تولى الإشراف على تأسيس وإدارة أجهزة الأمن بالبلاد وتقلد عددا من المناصب منها: وزير الداخلية (١٩٥٣ - ١٩٦٢) ، وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى (١٩٥٧ - ١٩٥٨) ، ونائب رئيس الجمهورية (١٩٦١) ، ونائب رئيس الجمهورية ونائب رئيس الوزراء (١٩٦٤ - ١٩٦٥) ، وتم تعيينه رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية فى سبتمبر ١٩٦٥ .

وأقيل زكريا محيى الدين من آخر منصب تولاه فى العام التالى نتيجة خلافات سياسية تتعلق بعمليات الانكماش الاقتصادى الضرورية فى ضوء العجز فى العملات الأجنبية بمصر ، ورغم انفصاله عن نظام الحكم بسبب هذه المسألة فقد ظل عضوا باللجنة الوطنية للدفاع من ١٩٦٢ حتى ١٩٦٩ ، ونائبا لرئيس الجمهورية من ١٩٦٦ حتى ١٩٦٨ .

وبعد حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل أعيد زكريا محيي الدين إلى موقعه بالسلطة ، فقد تم تعيينه نائبا لرئيس الجمهورية وخليفة لعبد الناصر عندما اتخذ الأخير قرارا بالتنحي عن الحكم في يونيو ١٩٦٧ (الذي سحبه بعد ذلك)، وتم الإعلان عن اختيار زكريا محيي الدين ليعمل نائبا لرئيس الوزراء في الوزارة التي رأسها عبد الناصر ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، إلا أنه اعتزل الحياة العامة منذ ١٩٦٨ .

(س)

السالار (سيف الدين أبو الحسن العادل بن السالار) (توفي ١١٥٣ / ٥٤٨) :

وزير فاطمي صعد للسلطة في بداية عهد الخليفة الظافر ، واضطر في البداية لهزيمة سلفه في المنصب القائد العسكري ابن مصال ، فيما يشبه انقلابًا فعليا نظمه في ١١٤٩/٥٤٤ ، وفي غضون العام الأول لسالار في الحكم بدأ الصليبيون يجهزون استعدادا للهجوم على حصن الفاطميين بعسقلان ، وقام السالار بإرسال الأمير أسامة إلى بلاط نور الدين زنكي في سوريا في ١١٥٠/٥٤٥ ليقترح عليه توحيد جيوش مصر وسوريا في الهجوم على الصليبيين ، إلا أن نور الدين لم يهتم بهذه الخطة ، وتقدم المصريون لشن غارة على شاطئ الفرنجة في ١١٥١/٥٤٦ ، وفي العام التالي قام أسامة باستخدام عسقلان كقاعدة لشن مزيد من الغارات على الفرنجة .

ولعدم شعبية السالار بين رجال الحاشية والخليفة قتله نصر - ابن ربيبه عباس - إذ كان عباس يطمع في موقعه وثروته .

سالار المنصورى (توفى ١٣١٠/٧٠٩)

وزير مصر خلال الفترة الثانية للناصر محمد (١٢٩٩ - ١٣٠٩ / ٦٩٨ - ٧٠٨) واقتسم السلطة مع الأمير بيبرس الثانى فى حكم مصر من الناحية الفعلية ، ومع أن سالار كان وزيرا ، إلا أن بيبرس تفوق عليه وواراه الظل نظرا لمؤازرة الجيش له والذى قاده إلى النصر على المغول فى ١٣٠٣/٧٠٢ ، وفى النهاية تمكن بيبرس من هزيمة سالار فى (١٣٠٨ - ١٣٠٩ / ٧٠٧ - ٧٠٨) بعد صراع طويل على السلطة فى حين قرر الناصر محمد أن يرحل عن البلاد ، وعندما طالب بيبرس بالسلطة باسمه شخصيا ، أعاد سالار إلى الوزارة فى تصرف لايتسم بالحكمة ، وعلى الفور شرع سالار فى الكيد لبيبرس مستعينا بالناصر محمد فى منفاه ، وساعد فى بناء الجيوش والأنصار لإعادة السلطان المخلوع إلى عرشه والذى استأنف منصبه فى ١٣١٠ / ٧٠٩ ، وهرب بيبرس الثانى من القاهرة إلا أنه وقع فى الأسر ومات شنقا ، أما سالار فقد تم إعدامه بعد ذلك بفترة وجيزة طبقًا لأوامر السلطان .

سامى عبد الرءوف شرف (١٩٢٩ -)

أحد مساعدى عبد الناصر وقت وفاته فى سبتمبر ١٩٧٠ ، وهو من أصحاب النفوذ فى الدائرة الداخلية المحيطة بعبد الناصر ، انضم لمكتب عبد الناصر لأول مرة بعد ثورة ١٩٥٢ ليشغل عدة مواقع ، وبعد أن قام بالإبلاغ عن مؤامرة بالجيش ضد النظام الجديد فى ١٩٥٤ تم تعيينه فى وزارة الداخلية، كما ترأس مكتب عبد الناصر للمعلومات حتى ١٩٦١ عندما تم تعيينه رئيسا لشئون مجلس الوزراء وتمتع بنفوذ ملحوظ من خلال موقعه ، رغم أنه كان يعمل معظم الوقت بعيدا عن الأضواء ، وأثناء عمله فى السيطرة على الاتصالات بعبد الناصر وتحالفه مع على صبرى ساعد على تشكيل سمات السنوات الأخيرة لرئاسة عبد الناصر ، وفى أبريل ١٩٧٠ تم تعيينه وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية ، واستمر

يتقلد هذا المنصب حتى انشق على السادات فى مايو ١٩٧١ ، وأودع المعتقل مع على صبرى وشعراوى جمعة وآخرين وأحيلوا للمحاكمة متهمين بالتآمر ضد السادات ، وأدانتهم المحكمة وأصدرت فى نهاية ١٩٧١ حكما عليه بالسجن لمدة طويلة ومصادرة ممتلكاته ، وتم الإفراج عنه مؤخرا فى صيف ١٩٨١ .

السباهية

هم فيالق الفرسان فى مصر العثمانية ، وكان يتم استقدامهم على الأغلب من أراضى الشركس الخاضعين للحكم العثمانى. وهؤلاء الجنود - الذين يتم تمويلهم من خلال منح أراضى التيمار تخصص لقادتهم - كانوا يتقاضون أجورهم من الفضة ، ونظرا لأن مقادير كبيرة من هذا المعدن باتت متاحة من أمريكا ، فقد انخفضت قيمتها مع التداعيات المتوقعة لأجور هؤلاء الفرسان ، وقد شارك السباهية فى عدة تمردات كبرى ضد الولاة العثمانيين فى الفترة (١٥٨٦ - ١٦٠١ / ٩٩٤- ١٠٠٩) قبل مقتل الوالى إبراهيم باشا فى ١٦٠٤ / ١٠١٣ ، وأعقبها تمردان آخران على درجة من الأهمية فى ١٦٠٧ / ١٠١٥ ، ١٦٠٩ / ١٠١٧ ، قبل أن يتمكن الوالى الجديد محمد باشا من قمعهم بقسوة وألغى كثيرا من امتيازاتهم ، على أن آخر تمرد قام به هؤلاء الفرسان - الذين جمعوا قواتهم فى ضريح السيد البدوى الصوفى فى طنطا بمصر - اتسم بطبيعة انفصالية تشير إلى شيوع الاستياء بالغ العمق بين المماليك ، إلا أنه سرعان ما جرى سحقه .

السبت الأسود (حريق القاهرة)

فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، وكرد فعل على هجوم بريطانى على مقار الشرطة فى الإسماعيلية ، الذى أسفر عن مقتل خمسين مصريا ، وإصابة الكثيرين ، قام مجموعة من الغوغاء بحرق بعض مناطق مدينة

القاهرة ، بالتركيز على ممتلكات الإنجليز ومؤسساتهم مع الجمعيات الأجنبية ، ويتضح أنه كان هناك عناصر منظمة بين الجماهير من كلا الجناحين اليسارى واليمينى ، ومن المحتمل اشتراك بعض السياسيين بالبلاد فى اندلاع العنف فى البداية ، رغم أنه لايبدو أن أحدا كان يتوقع مدى التخريب الحادث ، وقد أنحى الملك وقادة حزب الوفد - الذى كان بالحكم فى ذلك الحين - باللوم على بعضهما بعضًا عن الفشل فى استدعاء قوات الأمن فى وقت مبكر ، وبمرور الوقت تمكن الجيش المصرى من السيطرة على المناطق التى لحقها الدمار .

واستدعى يوم السبت الأسود تقريبا احتلالا بريطانيا آخر ، إلا أن استعادة الجيش المصرى للنظام حال دون ذلك إلا فى أضيق الحدود ، وبلغت خسائر دمار ممتلكات البريطانيين والأوروبيين ٣,٤ مليون جنيه استرلينى ، ومن المحتمل أن ٦٠ أو ٧٠ شخصا لقوا مصرعهم ، بينهم ٩ من الرعايا البريطانيين ، وسقطت حكومة الوفد برئاسة النحاس ، وتولى على ماهر تأليف حكومة لم تدم كثيرا ، وكان عدم الاستقرار السياسى والداخلى من بين العوامل التى أفضت إلى الانقلاب العسكرى فى ٢٣ يوليو فى النهاية .

ست الملك (توفيت ١٠٢٧ / ٤١٨)

تولت الوصاية على ابن أخيها الظاهر الخليفة الفاطمى ، وهى شقيقة أبيه وسلفه الحاكم ، وقد دبت خلافات خطيرة بينها وبين أخيها قبل اختفائه وموته المفترض فى ٤١١/١٠٢١ ، وهناك شكوك باشتراكها بقدر معين فى هذا الغياب، وكان ابن أخيها صبيا فى السادسة عشرة من عمره وقت صعوده إلى عرش الخلافة ويبدو أنه أظهر ميلا قليلا ليصبح ضالعا فى سياسة القصر الفاطمى ، ولذلك تولت ست الملك من الناحية الفعلية حكم مصر حتى وفاتها بعد إقالة المتحدى الأساسى لحكمها وهو عبد الرحمن والى دمشق الذى سبق وعينه شقيقها

بالحكم انفصلت حلب عن الحكم الفاطمى (١٠٢٣ / ٤١٤) ، وقد تعرضت البلاد فى ظل ست الملك لمجاعة حادة دامت عامين فى الفترة (١٠٢٤ - ١٠٢٥ / ٤١٥ - ٤١٦) .

السد العالى بأسوان

يقع على بعد نحو خمسة أميال جنوبى الخزان الأصلى الذى أنشأه الإنجليز ، وهو أهم مشروع تنموى نفذه عبد الناصر، ويقدر رأس المال المستثمر فى مشروع السد العالى ما بين ٦٩٠ مليون دولار إلى ١,٥ مليار دولار ، وترتبت على عملية تمويل المشروع تداعيات عالمية ومحلية بالغة المدى لحكم عبد الناصر.

اتخذت الحكومة المصرية قرارها بشأن مشروع بناء السد العالى فى عام ١٩٥٤ (تعززت هذه الفكرة فى فترة سابقة على يد الخبير الزراعى اليونانى أدريان دانينوس) ، وتم طرح المشروع على الولايات المتحدة وبريطانيا ، علاوة على البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، الذى تملك فيه هاتان الدولتان صوتا نافذا ، على أن عدم التوصل إلى اتفاق سياسى بين الولايات المتحدة ومصر حول موضوع مبيعات السلاح ، وقرار مصر الناجم عن ذلك بشراء الأسلحة من تشيكو سلوفاكيا ، لايتضح أنه أثر فى اتخاذ قرار أولى من البنك الدولى فى فبراير ١٩٥٦ بتمويل المشروع ، ومع ذلك ففى يوليو من تلك السنة انسحبت الولايات ومعها بريطانيا من الإسهام فى المشروع بعد أن رفضت مصر طلبهما بالإشراف الخارجى على اقتصادها ، وجاء رد فعل مصر بتأميم قناة السويس فى نفس الشهر ، وأعلنت أنها ستستخدم عائداتها فى تمويل بناء السد العالى ، وفى أكتوبر ونوفمبر ١٩٥٦ تعرضت مصر لعدوان من إسرائيل وبريطانيا وفرنسا نتيجة قرار التأميم ، وبعد ذلك بات تنفيذ إنشاء السد العالى ، على المستويين السياسى والاقتصادى ، مهمة عاجلة لحكومة عبد الناصر .

ووافق الاتحاد السوفيتى أخيرا على تقديم سلفة أولية قيمتها ٣٢٠ مليون دولار فى عام ١٩٥٨ ، وأسهم فى جميع مراحل تصميم وبناء السد

العالى ، وأنشأت الحكومة المصرية هيئة إدارية خاصة للإشراف على المشروع ، ونتيجة لأعمال البناء فى السد جرى تهجير سكان النوبة الذين كانوا قد استقروا أخيراً فى المناطق شمالى السد وحول كوم أمبو ، وتم حل المشاكل الناجمة عن تعرض آثار أبو سمبل للغرق فى البحيرة التى تقرر إنشاؤها خلف السد بمشاركة اليونسكو ، حيث نظمت حملة عالمية لجمع الأموال اللازمة لرفع ثلاثة معابد كبيرة ونقلها: اثنان فى أبو سمبل (انتقلا فى ١٩٦٨) ومعابد فيلة (أعيد افتتاحها فى موقع جديد عام ١٩٨٠) .

وافتتح السد العالى رسميا فى يوليو ١٩٧٠ ، قبل مدة وجيزة من وفاة الرئيس عبد الناصر ، وبعد استكماله أصبح السد العالى بأسوان يتقدم واحدة من أكبر الخزانات فى العالم - بحيرة ناصر - التى تغطى مساحة ٢٠٠٠ ميل مربع ، وأدت مياه البحيرة إلى زيادة الأرض المحصولية من ٥,٤ مليون فدان فى مصر إلى ١٢ مليون فدان ، إذ تم تحويل ٩٧٣ ألف فدان إلى الرى الدائم ، ووفرت المياه اللازمة لزراعة ١,٣ مليون من الأراضى الجديدة ، ومع التيار المتدفق من خزان أسوان الأول يوفر السد العالى ٦٠٪ من الطاقة الكهربائية لمصر ، مع زيادة حجم السعة الكهروهيدروليكية للسد المخططة .

وتتشابه النتائج السلبية مع مثيلتها التى نجمت فى التطبيق العملى لخزان أسوان الأول : زيادة ملوحة التربة زيادة ملحوظة وارتفاع منسوب المياه بها، بالإضافة لتشبع الأراضى بالماء مما يهدد سلامة أساسات المبانى الممتدة على طول النيل ، ويتعين حل بعض هذه المشاكل بإدخال نظم الصرف ، والتى تعتزم الدولة الانتهاء منها فى أوائل ثمانينيات القرن العشرين ، ومع ذلك فإن نقص الطمى الذى كانت مياه الفيضان تحمله فى المعتاد سنويا تم تعويضه جزئيا فقط بنقله بالوسائل الميكانيكية على طول النهر .

سدود أسوان (قبل عام ١٩٧٠)

كان من بين اهتمامات الإنجليز عقب استيلائهم على زمام الأمور في مصر في عام ١٨٨٣ تحسين نظم الري بها ، ليس فقط لأغراض داخلية بل للتوسع في الأراضي القابلة لزراعة المحصول النقدي وزيادة عائدات مصر الزراعية ، وتم توظيف عدد من المهندسين من بريطانيا ومن الموظفين المدنيين في الهند لدراسة إمكانيات إنشاء خزان على النيل في أسوان وغيرها من الأماكن على طول النهر ، ليعملوا بتوجيه من كولن سكوت - مونكريف . وتم توسيع وإصلاح أو استكمال الخزانات القائمة ، وافتتحت قناطر الدلتا الهامة في عام ١٨٩٠ ، وبدأ العمل بأول خزان في أسوان عام ١٨٩٥ ، اعتمادا على المسح الذي أجراه " وليم ويلكوكس " منذ ١٨٩٠ حتى ١٨٩٤ .

وتم توفير جزء من تمويل هذا الخزان من الرأسمالي البريطاني السير إرنست كاسل ، الذي استفادت أملاكه الشاسعة في كوم أمبو - شمالي أسوان - استفادة هائلة من إنشائه ، واستكملت المرحلة الأولى من خزان أسوان في ١٩٠٢ ، وأنشئت أربعة خزانات أخرى على النيل بين عامي ١٩٠٢ و ١٩٢٨ .

وتمت تعلية السد في عامي ١٩١٢ و ١٩٣٤ ، مما اضطر إلى ترحيل أعداد هائلة من النوبيين الذين يتسبب الفيضان في إغراق أراضيهم ، وعلى صعيد الزراعة أتاح الخزان زيادة غلة المحاصيل من خلال التحول التدريجي إلى الري الدائم ، رغم حدوث بعض العوائق في الممارسة العملية خاصة بالاستنزاف السريع للتربة ، وزيادة الأمراض المرتبطة بالمياه ، وارتفاع منسوب المياه في التربة لعدم استخدام وسائل الصرف المناسبة .

السردار

لقب فارسي استخدم أثناء فترة الهيمنة الإنجليزية على مصر (١٨٨٢- ١٩٣٦) ليطلق على القائد العام البريطاني للقوات الأنجلو - مصرية

سعد الدين الشاذلى (١٩٢٢ -)

ضابط بالقوات المسلحة تقلد عددا من المناصب فى القيادة العليا للجيش والسلك الدبلوماسى ، وكان قائدا لفرقة من المظليين أثناء تعيينه قائدا للقوات المسلحة المصرية فى الكونغو (١٩٦٠ - ١٩٦١) ، وبعد أن تنقل فى بعض المناصب الدبلوماسية ، خدم الشاذلى كقائد فرقة فى اليمن (١٩٦٥ - ١٩٦٦) قبل أن يصبح قائداً للقوات الخاصة من ١٩٦٧ حتى ١٩٦٩ ، وتم تعيينه رئيس أركان حرب القوات المسلحة المصرية فى ١٩٧٠ ، وظل بمنصبه حتى ١٩٧٣ ، وإثر خلاف سياسى مع الرئيس السادات فى حرب ١٩٧٣ تم تقليد الشاذلى منصبا دبلوماسيا فى بريطانيا (١٩٧٤) ، والبرتغال (١٩٧٥ - ١٩٧٦) ، وقد انشق على الحكومة بسبب مبادرة السلام مع إسرائيل ، وقام بتشكيل جماعة معارضة فى مارس ١٩٨٠ توجد قاعدتها فى الجزائر ، حيث يوجد الآن (١٩٨١) فى منفى اختيارى .

سعد زغلول (١٨٥٤ - ١٩٢٧)

رئيس وزراء مصرى ومؤسس حزب الوفد ، وهو أهم شخصية وطنية مصرية قبل الثورة ، التحق بحزب الأمة عند إنشائه فى ١٩٠٧ وارتبط بالحركة الوطنية وبالشيخ محمد عبده فى تسعينيات القرن ١٩ ، وعمل فى وزارتى مصطفى فهمى وبطرس غالى منذ ١٩٠٦ حتى ١٩١٠ وزيرا للمعارف ، وإثر اغتيال بطرس غالى تولى وزارة الحقانية فى حكومة محمد سعيد باشا (١٩١٠ - ١٩١٣) ، واستقال احتجاجا على تقديم محمد فريد زعيم الحزب الوطنى إلى المحاكمة ، وكان سعد زغلول هو أول من انتخب نائبا لرئيس الجمعية التشريعية المؤسسة طبقاً للقانون الأساسى لعام ١٩١٣ ، وبغض النظر عن إسهاماته السياسية فقد تم تعيينه فى لجنة تمويل إنشاءات الجامعة المصرية فى ١٩٠٦ .

وقرب نهاية الحرب العالمية الأولى شكل سعد زغلول ومعه عدد من الوطنيين وفدا لعرض قضية استقلال مصر ، إذ كانت الحماية التى فرضها الإنجليز على مصر فور اندلاع الحرب قد أعاقت بفعالية الحياة السياسية بالبلاد ، وغدا إلغاء الحماية هدفا تسعى له كل الأحزاب بمصر ، وحصل سعد زغلول على دعم القصر بشكل واضح وكذلك على تأييد السياسيين المناصرين للقصر فى تشكيل هذا الوفد .

وذهب سعد زغلول ورفاقه إلى المندوب السامى البريطانى وينجت بعد يومين من إبرام الهدنة ، وذلك فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، ليطلبوا منه التصريح لهم بالسفر إلى لندن وبعدها إلى مؤتمر الصلح بفرساى ، وبرغم توصيات وينجت لم يقتصر رفض الحكومة البريطانية فقط على استقبال سعد زغلول بل أيضا لوفد يرأسه رئيس الوزراء ، على أن يسافر سعد زغلول بصورة غير رسمية إلى فرساى لعرض القضية الوطنية ، وفى مصر لم يلق هذا التصرف الأخير قبولا حسنا فى ظل تبرير الإنجليز بعدم أحقية سعد زغلول فى أن يكون ممثلا للرأى العام للبلاد ، سواء برئاسته لأى وفد أو عضويته به ، وبعد ذلك وافقوا على مضض على استقبال رشدى ، بشرط أن يبقى سعد زغلول بمصر ؛ إلا أنهم رفضوا حتى استقبال الوفد الذى يرأسه رشدى ، وهو ما حدا به إلى تقديم استقالته لتوضع موضع التنفيذ .

وفى نفس الوقت قام سعد زغلول وأعوانه بتنظيم حملة توكيلات للحصول على توقيعات على عرائض لتدعم سعد زغول والوفد المرافق له ، وهو الذى أصبح نواة لحزب الوفد فيما بعد ، وتزايدت حدة الوضع بالبلاد ، إذ بات واضحا أن الإنجليز لن يرفعوا الحماية مع نهاية الحرب ، وذلك حسب اعتقاد الكثيرين ، وأقدم الإنجليز على نفى سعد زغلول إلى مالطة فى مارس ١٩١٩ ، على أمل أن يفضى هذا إلى تهدئة السخط إلا أنه أسفر عن آثار عكسية ، فقد ترتب على ذلك اندلاع ثورة فى مارس ١٩١٩ التى شهدت تغيير وينجت باللينبى وأطلق سراح سعد من المنفى فى أبريل ، وعمل من منفاه الأوروبى للعامين القادمين ، إذ احتفظ بالسيطرة المحكمة على حزب الوفد بمصر .

وأصدر سعد التعليمات لأنصاره بمقاطعة لجنة ملنر التى جاءت إلى مصر فى أواخر عام ١٩١٩ لبحث أسباب الثورة ، وآتت المقاطعة ثمارها ، ولم يرغب سوى عدد قليل من المصريين فى الخروج عن طوع رجل غدا بطلا قوميا ، وفى النهاية وافق سعد على لقاء اللجنة بعد عودتها إلى لندن فى صيف ١٩٢٠ ، وأوصى تقرير ملنر الصادر فى فبراير ١٩٢١ بإنهاء الحماية البريطانية على مصر ، وفى توقع للتغيرات التى تنذر بها الحياة السياسية بمصر واستجابة لاتصالات بريطانية من أجل فريق تفاوضى مصرى رسمى طلب الملك فؤاد من الوطنى المعتدل عدلى باشا تشكيل الحكومة .

على أن رفض سعد زغلول لمساندة حكومة عدلى حال عودته إلى مصر فى أبريل ١٩٢١ كان علامة على أول انشقاق كبير فى الحركة الوطنية نظرا لأن الوطنيين الأكثر اعتدالا ومحافظة تسابقوا لتأييد عدلى ، وتشكلت جمعية مصر المستقلة كتجمع سياسى لمعارضة الوفد ، وسافر سعد وتحدث على نطاق واسع حتى تم تقييد حريته على الحركة ، وهكذا كانت فعالية معارضته حتى أن القصر والإنجليز قررا مرة أخرى ترحيله على التتابع إلى عدن وسيسيل وجبل طارق ، ولم يتم إطلاق سراح سعد حتى أبريل ١٩٢٣ رغم أنه استمر من جديد يوجه أعمال الحزب من المنفى ، وبعد فترة نقاهة بفرنسا عاد سعد إلى مصر ليخوض أول انتخابات تعقد بالبلاد فى ظل الدستور الجديد ويفوز بها ، وللرعب الذى استبد بالقصر والإنجليز والمعتدلين أحرز الوفد نصرا كاسحا ، وقام سعد بتشكيل الحكومة فى يناير ١٩٢٤ .

وسيطرت على العام الذى قضاه سعد بالوزارة مسألة السودان ومفاوضاته غير الناجحة مع الإنجليز ، ونجم عن إخفاقه فى حل خلافات الرأى البريطانية المصرية أنه عند لحظة معينة فى يونيو ١٩٢٤ هدد بالاستقالة ، وترتب على ذلك اندلاع اضطرابات مناهضة للإنجليز دامت شهرين ، وفى سبتمبر وافق سعد زغلول على عرض بريطانى بالتفاوض فى لندن انهار فى غضون شهر ، وأسفر اغتيال السير لى ستاك سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان فى نوفمبر ١٩٢٤ عن

رد فعل بريطاني سريع ، إذ تقدموا بإنذار يطالب ببعض التنازلات المصرية بشأن السودان ، ودفع غرامة مالية كبيرة ، وإعدام الجناة ، ولم يكن أمام سعد زغلول ، الذى لايستطيع أن يقبل شروط الإنذار فيما يتعلق بالسودان ، إلا أن يستقيل .

وفى الانتخابات البرلمانية التى جرت فى مارس ١٩٢٥ فى ظل حكومة زيور باشا حصل الوفد على نصف المقاعد وانتخب سعد رئيسا للبرلمان ، وأمر القصر - الذى لم يكن سعيدا بالنتائج - بحل البرلمان فى يونيو ١٩٢٥ ، وفاز الوفد بانتخابات مايو ١٩٢٦ التى أجريت خصيصا كمحاولة لتضييق هيمنة الوفديين على البرلمان ، ورفض الإنجليز أن يتولى سعد رئاسة الوزارة ، إذ ألقوا باللوم عليه وعلى حزبه بالتورط فى اغتيال لى ستاك (رغم حكم البراءة لاثنين من أعضاء الوفد كانا متهمين) ، وطلبوا من عدلى باشا مرة أخرى تشكيل الحكومة ، إلا أن برلمانا يسيطر عليه الوفد ، ويتولى سعد رئاسته أثبت أنه من غير الهين فرض السيطرة عليه ، وفى النهاية تقلد ثروت موقع عدلى فى أبريل ١٩٢٧ ، وبعد أربعة شهور من ذلك توفى سعد زغلول .

وعلى مدى حياته السياسية كلها لم يتقلد سعد زغلول السلطة إلا ١١ شهرا فقط ، ورغم هذا فإنه هيمن على الأوضاع السياسية المصرية حتى وفاته، وكان فوزه الأول فى الانتخابات لافتا للنظر فقد حصل الوفد تحت قيادته على ١٩٠ مقعدا من بين ٢١٤ مقعدا فى انتخابات عام ١٩٢٤ ، وجاء استمرار تحكمه فى الرأى العام نتيجة لطول فترة سوء معاملته من الإنجليز ، ولصورته كرجل لكل الشعب ، ومهاراته كخطيب بارع ولسجله الوطنى الخالى من الأخطاء . أما مع زملائه ، رغم هذا ، فلم يحرز نفس النجاح ، فلم يكن يبدو قادرا على اقتسام السلطة التى يستحوذ عليها ، كما لم يكن متسامحا مع خصومه ، فقد أثبت انشقاقه مع الوطنيين المعتدلين أنه خطأ مؤسف ، فقد أتاح انقسام الوطنيين فى تعاملاتهم مع القصر للملك أن يكون صاحب اليد العليا .

على أن باقى الوطنيين العاملين بالسياسة فلم يكن لهم نفس تأثير

سعد على عامة المصريين ، وأيا ما كانت نقائصه كقائد لحزب سياسى فقد كان فاعلا فى كسب دعم عامة الناس وكسب اندماجهم به ، وكان فى اعتقاده أنه ليس مجرد زعيم لحزب لسياسى بل زعيما للأمة .

سعيد باشا (حكم ١٨٥٤ - ١٨٦٣)

والى مصر ، صعد إلى السلطة بعد مقتل ابن أخيه عباس ، وأعاد إنشاء سياسات التحديث والتغريب التى أرساها أبوه محمد على ، بعد أن توقفت فى عهد عباس .

وشهد العام الذى تولى فيه العرش التطبيق الرسمى لمجموعة القوانين التشريعية العثمانية الجديدة ، إذ أن تنفيذها فى مصر ظل موضوعا لمفاوضات مطولة بين الجانبين ، كما جدد سعيد التزام مصر بوقوف قواتها المسلحة إلى جانب العثمانيين فى القرم ، ومع ذلك فإن الأكثر بروزا فى عهد سعيد هو ظهور رياح التغيير الأولى فى الاقتصاد المحلى لمصر ، التى نالت قدرا أكبر من قوة الدفع فى عهد خليفته إسماعيل . وفى ١٨٥٥ تم استكمال خط السكك الحديدية بين القاهرة والإسكندرية، الذى ساعد على نحو كبير فى سهولة الانتقالات الداخلية ، وفى العام التالى بدأ العمل فى توسيع شبكة المواصلات ، والأهم من ذلك ، تم منح فرديناند ديليسبس (صديق طفولة لسعيد) امتيازات شق قناة عبر برزخ السويس ، وفى ١٨٥٧ تم منح امتيازات لشركة للبواخر النيلية ولخدمات البرق ، وأنشئت مزيد من الوزارات تحت إشراف المجلس الخصوصى، وجدد سعيد محاولات أبيه فى تمصير إدارات الحكم المحلية بتفضيل اللغة العربية على التركية فى الاتصالات الرسمية ، كما أقدم على تجنيد أبناء مشايخ القرى فى فرق الضباط ، وبذلك ألغى للمرة الأولى إعفاءهم من الواجبات العسكرية ، وتم تحسين امتيازات ملكية الأراضى وتوسيعها ، وأنشئ بنك مصر فى ١٨٥٥ ، وفى ١٨٥٨ تم افتتاح الخدمة الكاملة للسكك الحديدية بين القاهرة والإسكندرية والسويس. وكان يعمل فى خدمة سعيد مجلس يتكون من ٩ أعضاء مع ممثلين من

القصر والأجهزة الإدارية ، والهيئات الحكومية .

على أن أحد النتائج السلبية لبرامج سعيد كانت الدين المصرى القومى ، الذى ازداد سوءا فى عهد إسماعيل ، إذ ما إن وصل سعيد إلى السلطة ، كانت الخزانة فى أوجها وعند وفاته بلغت الديون المتراكمة ١١ مليون جنيه للأجانب .

سفيروس (ابن المقفع) (تقريبا القرن ١٠ / القرن ٤)

أسقف الأشمونين ، وكان من الشخصيات البارزة سواء فى الكنيسة القبطية الأولى أو فى بلاط العزيز الخليفة الفاطمى ، وكانت مناقشاته وحواراته حول لاهوت الكنيسة القبطية مع ممثلين للمدارس المسيحية الأخرى - والتى شارك فيها الخليفة فى بعض الأحيان - معلومة للجميع فى تلك الأيام ، وربما كان لها تأثيرها فى التقدير العام الذى كان يكنه كثير من الخلفاء الفاطميين للأقباط فى مصر ، وقد طور سفيروس استخدام اللغة العربية كلغة للأقباط فى الأغراض الكنسية ، ولا يتناول تاريخه لبطاركة الكنيسة القبطية موضوعات السير الذاتية فقط بل يناقش أيضًا صعود وتطور المسيحية القبطية فى مصر وانتشارها بالنوبة والحبشة ، وما زال المؤرخون يرجعون لمؤلفاته نظرا لأنها توفر معلومات مفيدة عن كثير من أوجه الحياة فى بواكير مصر الإسلامية .

السكان

قبل إدخال الوسائل الحديثة للسيطرة على الأمراض وتحسين الإنتاجية الزراعية وأساليب التخزين ، كانت الأوبئة والمجاعات تتكفل بالحفاظ على معدل نمو السكان فى إطار المستويات الممكنة ، فقد تفشت الأوبئة وانتشرت المجاعات على نطاق واسع فى كل القرون ، وتذكر المصادر غالبا أن ثلثى السكان لقوا حتفهم من جراء ذلك ، وبلا شك فإن هذه الأرقام مبالغ فيها إلا أنه من الواضح أن هذه الأوبئة اتخذت طابعا تدميريا فى

حدها الأقصى ، خاصة عندما تفنى أعداد هائلة من الفلاحين فى مناطق الريف ، بما يعيق قدرة البلاد على توفير الطعام للأحياء وتستطيل دورة الأوبئة والمجاعات ، وحتى أثناء عهد محمد على تفشى وباء مرعب فى ١٨٣٥ ، وخلال الحرب العالمية الثانية أسفر تفشى الدوسنتاريا بالريف عن عدد كبير من الوفيات ، وكانت محصلة تأثير الأمراض المتكررة تزداد سوءا فى تلك السنوات ، عندما يتزامن انتشارها مع مشاكل فى فيضان النيل ، وسواء كانت النتيجة هى نقص المواد الغذائية أو زيادة معدلات الوفيات فى الريف بسبب الأمراض ، فلابد أن تتلوها مجاعات ، ويعمل الاثنان: الأوبئة والمجاعات على إبقاء معدل السكان متوازنا مع إمدادات الغذاء فى السنوات التى يكون فيها فيضان النيل فى مستواه المناسب .

ولم تبدأ نسبة السكان فى مصر إلى الغذاء فى الاختلال حتى السنوات الأخيرة لعهد اللورد كرومر كقنصل عام بالبلاد، فقد تضافرت إجراءات تحسين الرعاية الطبية ومشروعات الرى مع ارتفاع معدل المواليد فى خلق فائض فى السكان بالريف وتم استيعاب الموجات الأولى من هؤلاء السكان فى المدن، نظراً لاستمرار هجرة السكان الحديثة فى القرن العشرين من الريف إلى المدينة ، على أن الحرب العالمية الثانية التى وفرت العديد من الوظائف بالمدن، كانت فترة لارتفاع الهجرة ، وفى حقيقة الأمر فإن جميع المدن المصرية فى القرن العشرين استوعبت فائض السكان بالبلاد بمعدلات استثنائية ، ففى ١٣ عامًا فقط (١٩٦٧ - ١٩٨٠) ازداد تعداد السكان بالقاهرة من ٤ ملايين إلى ١٤ مليونًا تقريبا .

ومع أن معدل النمو السكانى انخفض انخفاضا طفيفا فى السنوات الأخيرة ، فإن المعدل الدقيق موضع خلاف ، وتذكر التقديرات الرسمية أن المستويات الحالية (عام ١٩٨٠) تصل إلى ٢,٥ على مقياس يحدد أن الصفر يساوى معدل نمو هو الصفر ، و ٤ تمثل تضاعف عدد السكان فى نحو ٢٠ عاما ، وتشير تقديرات أخرى إلى أن معدل نمو السكان بمصر أقرب إلى ٤ وليس ٢ ، وأيا ما كان المستوى الحقيقى ، فإن المعدل الحالى لنمو السكان زاد من القدرات الاستيعابية

والإنتاجية إلى أقصى حد، وأن القاهرة باتت من أكثر مدن العالم كثافة سكانية ، وعدد السكان بالبلاد الذى بلغ ٤٢ مليون نسمة فى ١٩٨٠ ، سيصل إلى ما بين ٦٠ إلى ٨٠ مليون بنهاية هذا القرن ، اعتمادا على التقديرات الحالية .

ويتمثل الضغط السكانى بمصر فى سبعينيات القرن ٢٠ فى مجالين : اضمحلال الأراضى الزراعية نظرا لاتساع المدن والقرى ، وازدياد كثافة السكان فى مناطق الحضر ، وتتواصل وسوف تتواصل الحاجة إلى المسكن والغذاء والوظيفة باعتبارها المشاكل الأساسية التى تواجه نظام الحكم فى مصر .

ومنذ ستينيات القرن ٢٠ تم اتخاذ عدة إجراءات لتنظيم السكان ، ففى ١٩٦٥ أنشئ مجلس أعلى لتنظيم الأسرة للإشراف على برامج التخطيط ، وظلت الحكومة حريصة على أن تضمن موافقة قادة جميع الطوائف الدينية بمصر ، وأجرت محاولات متنوعة فى صورة حوافز للسكان وحملات توعية ، على أن سوء إدارة بعض البرامج والتنافس بين الوزارات حول من ينبغى أن يسيطر على المشروعات الكبيرة أدى مرارا لإعاقة فاعلية بعض برامج تنظيم الأسرة ، ومع أن الدين الإسلامى ينطوى على وجهة نظر محابية للإنجاب ، فإن الهيئات الإسلامية فى مصر تقدم مساندتها لتنظيم الأسرة ، ومع أنه مازالت توجد ضغوط ثقافية واجتماعية تشجع على العائلات كبيرة الحجم ، فإن المقاومة الشعبية سواء من الأقباط أو المسلمين للفكرة ككل مازالت قوية فى بعض المناطق .

وينطوى النمو السكانى على آثار خطيرة على اقتصاد البلاد ، مع مستويات الزيادة المتسارعة لواردات المواد الغذائية التى تحفزها معدلات نمو تبلغ حاليا ١,٢ مليون نسمة سنويا ، وعلى سبيل المثال تغطى واردات القمح نحو ٧٠٪ من الاحتياجات المحلية ، وسوف تظل الخطط الرامية لزيادة إنتاج الغذاء من خلال مشاريع استصلاح الأراضى تعانى من فجوة كبيرة قبل أن تتمكن من إنتاج هذه الإمدادات الغذائية الجديدة ، بينما سوف تلعب الواردات دورا مهما (وباهظ التكلفة) ، والضغوط التى تمارسها زيادة السكان بمصر ويتحملها الاقتصاد تفرض جزئيا ابتعاد الأولويات

الاقتصادية عن الاعتماد على الزراعة (إذ أن قدرتها محدودة على استيعاب فائض القوى العاملة) وفى اتجاه التصنيع الذى يخلق الوظائف ، وسيظل التحكم فى تنظيم النمو السكانى بمصر له أولوية عاجلة أمام النظام الحاكم فى المستقبل المنظور .

سلامش (العادل بدر الدين سلامش) (حكم ١٢٨٠ / ٦٧٨)

أحد سلاطين المماليك ، وهو شقيق بركة خان وخليفته (وهو فى السابعة من عمره) ، ولم يكن تعيينه سوى مجرد فترة انتقالية إذ أقاله قائد جيوشه وحارسه الأتابك قلاوون بعد ثلاثة شهور ليس إلا .

السلطان

لقب استخدمه حكام مصر فى العصور الأيوبية والمملوكية (١١٧١ - ١٥١٧ / ٥٦٧ - ٩٢٢) ، كما اختاره حسين كامل لقبا له ما إن صعد إلى العرش فى ظل الحماية البريطانية فى ١٩١٤ ، وكذلك خليفته فؤاد منذ صعوده فى ١٩١٧ حتى إعلان استقلال مصر فى ١٩٢٢ إذ تغير لقبه إلى الملك ، وفى تاريخ سابق استخدم الأتراك السلاجقة لقب " السلطان " فى ١٠٥٥ / ٤٤٦ ، حينما اضطلعوا بمهمة حماية الخليفة العباسى من البويهيين لتمييز سلطتهم الدنيوية عن المكانة الروحية للخليفة ، وكلمة " سلطان " مشتقة من الكلمة العربية " السلطة " .

السلفية

مصطلح عربى ينطبق على حركة الإحياء الإسلامى على نحو عام ، وهذا المصطلح مشتق من تعبير " السلف الصالح " ، ولذلك فهو يشير إلى الالتزام بالإيمان الدينى والعادات الاجتماعية للمسلمين الأوائل ، ومن ناحية المضمون تقبل السلفية هذا المجتمع الأولى كنموذج لممارستهم ومعتقداتهم ، ويرفضون الإضافات الكثيرة الأخيرة للإسلام وتأويلاته .

أحد السلاطين العثمانيين وفاتح مصر ، وهو الذى وضع النهاية لقرنين ونصف قرن من الزمان لحكم المماليك لمصر .

وقبل هجوم سليم على المماليك فى ١٥١٦/٩٢٢ ، قام مع سلفه بايزيد فى إحدى المناسبات بتزويد المماليك بالمدفعية ومسحوق البارود والمواد اللازمة لأسطولهم الذى منى بهزيمة كبيرة من البرتغاليين فى ١٥٠٩/٩١٥ ، وقد جاءت مساعدة العثمانيين هذه للمماليك لأن البرتغاليين كانوا يهددون المماليك وفى نفس الوقت كان الشاه إسماعيل ملك الفرس يوجه تهديداته ، وهو الذى كان يعادى العثمانيين ، ومع هزيمة الشاه إسماعيل على يد سليم الأول فى ١٥١٤/٩٢٠ لم تعد هناك حاجة للإبقاء على المماليك فى مواجهة أى من الخصمين ، على أن توسع سليم الأول فى اتجاه الجنوب يعنى بالضرورة انتهاك أقاليم المماليك ، وحدث هذا فى ١٥١٦ / ٩٢٢ ، عندما استولى سليم على ديار بكر ، وهى أراض متنازع عليها ويطالب بها المماليك .

لم يكن ثمة بديل أمام السلطان المملوكى قنصوه الغورى سوى أن يرد على هذا التحدى ، وقاد جيوش المماليك والتقى بسليم الأول فى معركة مرج دابق قرب حلب بسوريا فى أغسطس ١٥١٦/٩٢٢ ، واستطاع سليم أن يحسم المعركة لصالحه بمساعدة سلاح المدفعية ، وتفوق جيشه ، وخيانة بعض أبرز المماليك ، ومنهم حاكم حلب خاير بك ، وبعد المعركة التى لقى فيها الغورى حتفه، تلقى سليم البيعة من المتوكل الثالث آخر خليفة مصرى ، الذى سلمه بعض التذكارات الدينية المخصصة لمنصبه وهى رمز يمثل فى قيمته ما للمعركة نفسها من انتقال السلطة فى مراكز العالم الإسلامى من المماليك إلى العثمانيين ، وبعد أن تمكن سليم من تدعيم مواقعه بسوريا تقدم إلى مصر ليهزم المماليك فى معركة خارج القاهرة فى يناير ١٥١٧/٩٢٣ .

وتعين على طومان باى أن يخلف قنصوه الغورى بعد موته فى

معركة مرج دابق ، وبدافع من زملائه المماليك رفض شروط السلام التى قدمها سليم الأول إذ عرض عليه أن يصبح واليا على مصر نائبا عن سليم ، وكانت المغامرة برفض هذا العرض تعنى أن سليم سيدمر المماليك ، وأعلن طومان باى نفسه سلطانا للبلاد فى أكتوبر ١٥١٦/٩٢٢ على سبيل التحدى ، وما أن دخل سليم إلى القاهرة ، اتجه طومان باى وجيش المماليك إلى الشمال فى الدلتا ، وبرغم جهود سليم للتوصل إلى حل وسط من جانب ، واستغلال الخليفة المتوكل لتهدئة مخاوف الناس من الجانب الآخر ، فقد نهض سكان القاهرة لمساعدة طومان باى المستبسل فى دفاعه ، أو ربما طومان باى المعارض مع حاشية مستبسلة من المماليك حوله ، ولم تتم هزيمة المماليك نهائياً إلا فى مارس ١٥١٧/٩٢٣ ، على أن محاولة سليم للتصرف بشهامة مع طومان باى بعد النصر عليه عارضها المملوك الخائن خاير بك ، الذى كان يخشى من انتقام طومان باى إن ظل على قيد الحياة ، ولذلك تم إعدام طومان باى ، وفى النهاية ترك سليم الأول مصر فى سبتمبر ١٥١٧/٩٢٣ ، بعد تعيين خاير بك واليا عليها .

سليمان باشا الخادم (توفى ١٥٤٨ / ٩٥٥)

وال عثمانى لمصر لفترتين (١٥٢٥ - ١٥٣٥ / ٩٣١ - ٩٤١) و (١٥٣٦ - ١٥٣٨ / ٩٤٣ - ٩٤٥) فى عهد السلطان سليمان الكبير ، وقد تم إرسال سليمان ليتولى إدارة البلاد بعد إخماد تمرد سلفه أحمد باشا خاين بواسطة الوزير العثمانى إبراهيم باشا فى ١٥٢٤ / ٩٣٠ ، وخلال ولايته وضع أسس المدفوعات المنتظمة للعوائد المصرية إلى الخزانة العثمانية ، واستطاع تنفيذ خطط إبراهيم باشا فى الهيمنة الصارمة من خلال الحكومة المركزية على كافة أوجه الإدارة بمصر ، وتم إجراء أول مسح للأراضى أثناء ولايته ، وهو ما أتاح تطبيق نظام الالتزام العثمانى فى مصر ، وجرى تجديد المعاهدات التجارية لمصر مع الدول الأوروبية فى ١٥٢٨ / ٩٣٤ ، وكذلك وضع مصر تحت نظام الامتيازات العثمانية

على أن تجدد أعمال القرصنة وتنامى قوة الأساطيل البرتغالية أدى بسليمان باشا فى ١٥٣٠ / ٩٣٦ إلى استعادة الأسطول البحرى المصرى وتجديده ، والذى شارك فى حملات سليمان على عدن والهند فى ١٥٣٨ / ٩٤٥ .

سليمان باشا الفرنساوى (الكولونيل سيف) (١٧٨٨ - ١٨٦٠)

ضابط بالجيش من أصل فرنسى استخدمه محمد على للإشراف على تحديث الجيش المصرى ، وبدأت عمليات التدريب بالقاهرة ، إلا أن بعض المجندين الجدد من المسلمين نفروا من أن يتلقوا التدريب والقواعد التنظيمية على يد مسيحى ، على أن قرب القاهرة وإمكانيات اللهو بها سهلت كثيرا من عمليات الفرار ، وتم نقل المعلمين وجنوده إلى معسكر منعزل قريبا من إسنا فى ١٨٠٢ ، ولم يحالف النجاح فكرة محمد على الأصلية فى استخدام سودانيين سواء بأسرهم أو بأخذهم سجناء أثناء حملاته العسكرية بالمنطقة فى ١٨٢٠ - ١٨٢٢ - رغم الجهود التى بذلها سيف - إذ أنهم لم يستطيعوا تحمل المناخ والأمراض المحلية ، كما أنهم بالتأكيد أصيبوا بتعاسة بالغة نتيجة التجنيد الإجبارى ، وثبت نجاح الفلاحين المصريين الذين تم تجنيدهم لأول مرة بالجيش، وشكلوا الكتلة الأساسية للجنود العاديين ، وسرعان ما انضم إلى سيف عدد آخر من الضباط الفرنسيين الذين نشروا استخدام أساليب التدريب الأوروبية ، وأقيمت مدارس نوعية لتوفر تعليم مهارات تكنيكية ذات طبيعة خاصة.

وبعد أن اعتنق سيف الإسلام استبدل باسمه سليمان ، ومنح لقب باشا ، وشارك مع إبراهيم بن محمد على فى حملة على اليونان وفى غزو سوريا فى ١٨٣١ ، وظل سليمان باشا فى مصر حتى وفاته ، وارتبطت أسرته بأسرة محمد على من خلال المصاهرة .

سنان باشا (حكم ١٥٦٧ - ١٥٧٣ / ٩٧٥ - ٩٨٠)

وال عثماني على مصر تقلد الحكم بعد حملة ناجحة في شمال أفريقيا نيابة عن السلطان بما فيها الاستيلاء على منطقة طرابلس (غرب ليبيا) في ١٥٥١ / ٩٥٨ ، وخلال ولايته لمصر استخدم سنان البلاد كقاعدة لمزيد من التوسع العثماني ؛ هذه المرة ضد اليمن في ١٥٦٨ / ٩٧٦ ، وبينما كان باليمن تولى إسكندر باشا السلطة كوال حتى عاد سنان إلى مصر في ٩٧٩/١٥٧٢ .

السنة :

تنتمي الأغلبية الساحقة من المصريين المسلمين إلى المذهب السني ، وهو اسم مشتق من السنة أو أسلوب نبي الإسلام الرسول محمد ، ويقبل أتباع المذهب السني ولاية الخلفاء الأربعة للإسلام : أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ، وبخلاف أتباع المذهب الشيعي لايرى السنة حقا أكبر أو أقل في دعوى على بخلافة النبي محمد ، ويستمد السنة معتقداتهم من القرآن والأحاديث النبوية ، أو العادات التي أرساها الرسول في حياته ، وفي مسار تطور السنة ، برزت أربعة مذاهب شرعية هي الشافعية والحنابلة والمالكية والحنفية ، والتي تتمتع بتقدير متكافئ ، وفي كل بلد إسلامي يسود مذهب أو اثنان منها ، وفي مصر ينتمي الأغلبية إلى الشافعية أو الحنفية .

السودان

اسم يطلق على أفواج الجنود من أصول نوبية وسودانية منذ عهد ابن طولون (٨٦٨ / ٢٥٤) ، وقد شكل أحمد بن طولون فوجا من النوبيين المجندين من الجزية التي قدمها ملك النوبة ومن باقي القبائل في المناطق الجنوبية ، ورغم أن تشكيل هذه الأفواج كان لمساعدة

الخليفة العباسى على قمع تمرد فى فلسطين ، فإن هؤلاء السودان أعطوا لابن طولون قـوة عـسكرية تحت سيطرته المباشرة ، وهو عامل حاسم فى خطوته التالية للاستقلال ، وشاركت هذه الأفواج فى حملات عسكرية هامة عديدة فى عصر ابن طولون ، وأثناء الدولة الفاطمية (٩٦٩ - ١١٧١ / ٣٥٨ - ٥٦٧) انخرطت أفواج السودان والقوات التركية بالإضافة للبربر المساندين للفاطميين فى صراعات دائمة لاحتلال مكانة متميزة داخل الرتب العسكرية آلت إلى درجة من السوء والحروب الانقسامية المريرة بين الأفواج العرقية فى (١٠٦٧ - ١٠٧٣ / ٤٥٩ - ٤٦٥) ، وظلت الفوضى تضرب بجذورها فى مصر حتى وصول بدر الجمالى من سوريا فى ١٠٧٤ / ٤٦٦ ، الذى استطاع إخماد هذه الفتنة بناء على طلب البلاط الفاطمى ، إلا أن السودان ظلوا على أهميتهم طوال العصر الفاطمى .

وما أن تقلد صلاح الدين الحكم فى مصر كوزير لآخر خليفة فاطمى فى ١١٦٩ / ٥٦٤ ، كانت هناك أفواج فى مواقع دفاعية من الجنود السودان بالبلاد ، وربما تناقص تأثيرهم بسبب القوات التركية ، إلا أن أعدادهم كانت ما تزال كبيرة ، وأخرج صلاح الدين عدة آلاف من هذه القوات من البلاد ، وبالتالى أصبحوا فصيلا بالغ الصغر فى الجيش المصرى .

وفى زمن الغزو الفرنسى لمصر فى ١٧٩٨ وضع نابليون فى اعتباره بوضوح إحياء أفواج السودان ، وهى الفكرة التى تلقفها محمد على الذى حاول تشكيل أفواج من النوبيين عقب فتوحاته بالمنطقة فى ١٨٢٠ - ١٨٢١ ، وأدت الصعوبات التى واجهها تدريبهم وتجهيزهم فى ظل تجنيدهم القسرى إلى أن يتخلى عن الفكرة بعد وقت قصير من ذلك .

ترجع مزاعم المصريين فى السودان فى العصور الحديثة منذ أول هزيمة للنوبة والسودان فى ١٨٢٠ - ١٨٢٤ على يد جيش محمد على بقيادة ابنه إسماعيل، وعقب اغتيال إسماعيل فى ١٨٢٢ تولى المسئولية محمد بك ليواصل الحملة ، ولم تتحقق الأهداف الأولى لمحمد على فى الحصول على العبيد والذهب لجيشه ، وثبت أن العبيد المأمورين لايصلحون كجنود ، كما أن وهم الذهب لم يكن له وجود ، وتلقى حاكم مصر هبات الأراضى بالمنطقة من السلطان العثمانى (الذى كانت مناطق وممالك جنوب مصر خاضعة لسيادته اسميا) التى ورثها فى ١٨٤١ حين أضيفت رسميا إلى مصر بموجب مرسوم من السلطان ، واقتصرت الهيمنة المصرية على المنطقة فى ذلك الوقت على وجود قوى فى المناطق الشمالية التى انقسمت فى زمن فتوحات محمد على إلى أربع ولايات وقوة عسكرية صغيرة فى الجنوب .

وتم منح السودان بدايات نظام إدارى مماثل لما فى مصر ، وجرت بعض الاستثمارات لتطوير البنية الأساسية بالسودان ، ومع ذلك فإن تجارة العبيد التى زاولها المصريون نجمت عنها أحزان عميقة بالسودان لم تتلاش حتى بدأ الخديو إسماعيل فى إصلاحاته (حكم ١٨٦٣ - ١٨٧٩) .

وتزايد انخراط مصر فى السودان بشكل لافت أثناء عصر إسماعيل الذى دفع إلى الأمام توسعات مصر فى أفريقيا فى عملية أكملت هيمنته على السودان ، واستخدم إسماعيل المستكشف الإنجليزى صمويل بيكر لاستكشاف أفريقيا فى اتجاه منابع النيل ، وعينه حاكما عاما للأقاليم الاستوائية فى (١٨٦٩ - ١٨٧٣) ، وتم تعيين أوروبى آخر هو تشارلز جوردون حاكما عاما للسودان فى ١٨٧٧ - ١٨٧٩ ، ونجح إسماعيل فى استعادة موانئ البحر الأحمر من العثمانيين التى منحوها لجده محمد على ، ثم قاموا باستعادتها ثانية ، وكانت آخر عملية له بالمنطقة هى فتح إقليم دارفور الذى تم ضمه فى ١٨٧٤ .

وأحرز إسماعيل نجاحا أقل فى توسيع الإدارة المصرية وجعلها فاعلة بالبلاد ، فقد استاء السودانيون من كثرة الأوروبيين الذين وظفهم للعمل بالسودان ، وأصاب الاستياء كذلك معظم المصريين الذين يخدمون هناك ، وأبدوا معارضة شديدة لهم ، ومع ذلك فإن الحملة المناهضة لاستخدام العبيد أثمرت بعض الشىء إن لم تكن قد حققت نجاحا كاملا .

ولا يمكن تلافى رد الفعل ، ففى ١٨٨١ بدأت الحركة المهدية ، وهى حركة دينية وعسكرية من أجل استقلال السودان عن الهيمنة المصرية ، على أن قدوم الإنجليز إلى مصر فى أواخر ١٨٨٢ جعلهم يتورطون فى السودان ، وبالتالى مع الحركة المهدية ، وآلت محاولة الانسحاب الحذر لقوات الشرطة الإنجليزية من السودان إلى أعمال كارثية مع مذبحة الخرطوم التى تعرض لها جوردون (الذى أرسلته بريطانيا لإتمام الانسحاب هناك) ومعه قواته فى ١٨٨٥ ، وحصلت الحركة المهدية على السلطة فى شمال السودان ، وتحت قيادة عبد الله التعايشى ، باستخدام قواته والقوات المصرية ، أعيد غزو البلاد بين عامى ١٨٩٦ و ١٨٩٨ .

وأبرمت انجلترا ومصر اتفاقية الحكم الثنائى الإنجليزى - المصرى فى ١٨٩٩ التى تحدد الخطوط العامة لإدارة السودان ، ورغم أن السودان كانت تحت السيادة المصرية فقد كانت تدار فعليا كمستعمرة بريطانية بينما تدفع مصر الكثير فى التكاليف الإدارية ولا تحصل إلا على دور صغير فى إدارة السودان ، ورغم هذا الحكم الإنجليزى الفعلى للسودان فإن الوطنيين المصريين والحكومة المصرية على وجه الخصوص لم يتخلوا مطلقا عن مزاعم مصر بالبلاد، وأصبح وضع السودان فى المستقبل فى ظل الحكم المصرى نقطة بارزة فى جميع المفاوضات الأساسية بين مصر وبريطانيا فى عشرينيات وثلاثينيات وأربعينيات وخمسينيات القرن ٢٠ ، كما أن مصر كانت مهتمة بتحديد حصص مياه النيل المخصصة لها وللسودان ؛ وهى قضية تنطوى على مشاكل حرجة فى ظل المشاريع المتعددة لإقامة سدود على النيل بمصر وازدياد الأراضى المنزرعة بالسودان الأمر الذى جعل إيجاد سياسة مشتركة حول استخدام النيل يكتسب أهمية متزايدة .

وجاء اغتيال الحاكم العام للسودان السير لى ستاك فى ١٩٢٤ ، فى وقت تصاعدت فيه المشاعر الشعبية بقوة حول من يتعين عليه أن يحكم السودان ، فقد كان شعار "وحدة وادى النيل" (اتحاد مصر والسودان فى ظل التاج المصرى) بندا سياسيا فى الحزب الوطنى يلقى دعما قويا أيضا من جميع الأحزاب السياسية فى فترة ما قبل الثورة ، على أن فشل المعاهدة الأنجلو – مصرية لعام ١٩٣٦ فى التوصل إلى أسس محددة فيما يخص مسألة السودان هوى بشعبية حكومة الوفد التى أبرمت المعاهدة لأول مرة فى تاريخها ، رغم أن الظروف لم تسمح لمصر إلا بقدر ضئيل من النفوذ لايمكنها من زحزحة بريطانيا عن تصميمها على البقاء بالسودان .

كذلك أخفقت فى ١٩٤٦ المفاوضات التى جرت بين رئيس الوزراء المصرى صدقى باشا ونظيره البريطانى أنورين بيفين فى إيجاد حل لقضية السودان ، ورغم أن الاثنين توصلا إلى اتفاق حول بعض المسائل ، فإن الجانبين قدما تفسيرات متعارضة لما اتفقا عليه فيما يتعلق بمستقبل السودان ، وبنهاية عام ١٩٤٦ أوضح الإنجليز أنهم يفضلون حق السودان فى تقرير مصيره ، وسقطت اتفاقية صدقى – بيفين ، وحصلت حكومة النقراشى باشا على مساندة جامعة الدول العربية فى مطالب مصر فى السودان فى ١٩٤٧ ، وفى أغسطس من نفس السنة تقدم النقراشى بعرض قضية مصر للسيطرة على السودان على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وجاء رد فعل المجلس بالحث على استمرار المفاوضات ، وهو القرار الذى وجده النقراشى مخيبا للآمال ، وإثر هذه التحركات الدبلوماسية والسياسية ووجهت حكومة الوفد – لعام ١٩٥٠ بقيادة النحاس باشا – بعجزها عن التوصل لحل مقبول مع الإنجليز فيما يخص السودان ، ومن جانب واحد فى أكتوبر ١٩٥١ ألغت المعاهدة الأنجلو – مصرية لعام ١٩٣٦ وأعلنت أن فاروقا هو ملك مصر والسودان ، ولم تحصل مصر إلا على اعتراف محدود فى هذا الشأن من العالم العربى وأوروبا .

ولم يؤثر هذا الإلغاء أحادى الجانب للمعاهدة على مسار الأحداث فى السودان ، إذ كان البريطانيون

يمهدون الساحة تدريجيا للاستقلال ويؤكدون للسودانيين أن لهم الأولوية فى التشاور معهم قبل اتخاذ قرار حول أى استراتيجية طويلة الأمد ، وفى أبريل وأكتوبر ١٩٥٢ أعلن الإنجليز عن إجراءات للحكم الذاتى السودانى ، وكانت هناك عناصر بالسودان تفضل الاتحاد مع مصر ، رغم أن الأحداث التالية طرحت للتساؤل : كيف يمكن رؤية دفاعهم عن الاتحاد كسبيل لإخراج الإنجليز من بلادهم ، وفى مصر قبل ثورة ١٩٥٢ وبعدها على حد سواء تركز الاهتمام الشعبى والرسمى على هذه المشاعر المؤيدة للاتحاد وعلى حزب الاتحاد الوطنى المدافع الأساسى عنه ، وبعد الثورة عقد اللواء محمد نجيب مباحثات مع القيادات السياسية السودانية ، ونجحت مصر وبريطانيا فى التوصل إلى معاهدة بخصوص السودان فى ١٩٥٣ ، وقررت المعاهدة ضرورة إنشاء برلمان بالانتخاب الحر ليقرر ما إذا كان يختار الانضمام إلى مصر ، ووقفت مصر إلى جانب الحزب الاتحادى الوطنى الذى انشق على نفسه فى وقت إعلان استقلال السودان فى ١٩٥٦ ، واختارت الحكومة السودانية ، فى ظل خيبة أمل عظيمة بين المصريين ، ألا تشكل اتحادا مع مصر .

على أن قرار الحكومة السودانية بانتهاج مسار خاص بها تأثر ليس فقط باعتبارات سياسية داخلية ، بل من المحتمل كذلك بالرغبة فى الابتعاد عن الجار الشمالى قوى النفوذ ، كما أنه ربما تأثر بعض الشىء بالمصير الذى آل إليه رئيس جمهورية مصر النصف سودانى اللواء محمد نجيب الذى أطاح به عبد الناصر فى ١٩٥٤ ، وحدث توتر فى علاقات البلدين بعد الاستقلال فى ١٩٥٨ نتيجة نزاع حدودى وكذلك لمسألة توزيع حصص مياه النيل فى المستقبل بعد الانتهاء من بناء السد العالى بأسوان ، وتم تسوية المسألة الأخيرة وتعويض السودانيين عن الأراضى التى ستغرقها مياه البحيرة المقامة خلف السد فى إطار اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩ ، وباتت جمعية وادى النيل التى تسهم فيها البلدان منتدى لتعاونهما المشترك وفقا لسياسة مشتركة تجاه النيل.

ورغم أن السودان شاركت فى الشئون الداخلية الأفريقية ، فإن

الحاجة إلى مواجهة مشاكلها المحلية والسياسية أدت إلى هبوط تأثيرها العالمى نسبيا مقارنة بمصر قبل ١٩٦٩ ، وقد شهد صعود الرئيس نميرى للسلطة صلات جديدة عقدتها السودان مع الدول العربية والأفريقية على حد سواء ، وتنامت علاقاتها مع العالم العربى منذ انعقاد قمة الخرطوم فى ١٩٦٧ ، وأسهمت السودان فى مباحثات الاتحاد مع مصر وليبيا وسوريا فى بداية رئاسة أنور السادات لمصر ، لكن مع إعلان تشكيل الاتحاد فى ١٩٧١ اختارت السودان عدم المشاركة ، وعقدت مباحثات مماثلة حول توحيد العملة والنظم الإدارية منذ ١٩٧٧ ، وأصدرت الدولتان بيانات تتعلق بإجراءات التعاون المزمع طوال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٧ ، وعلى المستوى الرسمى لم تساند السودان اتفاقيات كامب ديفيد ، رغم أنها كانت مقيدة بالانتقادات الموجهة لها ورغم عدم الاتفاق السياسى فى بعض القضايا ، إلا أن البلدين ترتبطان حيويا بنهر النيل وتعتمدان عليه وتتعاونان فى استخدام مياهه ، وثمة شكوك محدودة بأن الروابط العميقة طويلة الأمد بين مصر والسودان سيكون لها تأثير أكبر على علاقتهما المستقبلية عن النزاعات المؤقتة والسياسية التى تثور بينهما من حين لآخر .

سيد قطب (١٩٠٢ - ١٩٦٦)

أحد المتحدثين الرسميين الرئيسيين لحركة الإحياء الإسلامى فى مصر ومؤلف كتاباتها بعد حل جماعة الإخوان فى ١٩٥٤ ، وقد اشترك مع الشيخ الغزالى ، أحد مشايخ الأزهر ، فى مؤسسة للنشر هى دار العروبة ، ومن المعروف عن سيد قطب كتبه المتنوعة ومقالاته التى كتبها عن توجهات الإحيائيين بشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تواجه المجتمعات الإسلامية الحديثة ، ومن أشهر أعماله كتاب " العدالة الاجتماعية فى الإسلام"، وهو دراسة هامة ترجمت إلى الإنجليزية وحظيت نسختها العربية بتوزيع واسع النطاق فى أنحاء العالم الإسلامى ، ويرفع الكتاب من قيمة المسئولية الاجتماعية

للمجتمع الإسلامى والمسار الذى طرحه الإسلام لتلبيه هذا الأمر .

ولم تكن علاقة سيد قطب بالإخوان سلسة دائما ، ففى الفترة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ أثناء رئاسته لتحرير مجلة " الفكر الجديد " المنافسة ، اعتبره البنا تهديدا لوحدة حركة الإحيائيين ، وكانت آراؤه عن دور الإسلام فى المجتمع المصرى المعاصر ومشاكله والفقر السائد فى مناطق الريف أكثر فاعلية عما يطرحه حسن البنا مؤسس الإخوان ، وفى ذلك الحين أصبحت كتابات سيد قطب عاملاً هاما مؤثرا بين صفوف الإخوان ، لتقدم لهم أيديولوجية أعمق بكثير وأوثق ارتباطا بالمشاكل الحالية التى تواجه البلاد ، وترفع من قيمة صلات الجماعة بالمسلمين الفاعلين سياسيا .

وبعد فترة من القلاقل بمناطق الحضر والريف فى منتصف ستينيات القرن ٢٠ ، اعتقدت الحكومة أن النشطاء الإسلاميين ضالعون فيها ، تم اعتقال سيد قطب وحوكم فى ١٩٦٦ ووجد مذنبا بالتورط مع الإخوان فى مؤامرة مناهضة للحكومة ، وتم إعدامه رغم احتجاجات صدرت عن بلدان إسلامية أخرى .

سيد مرعى (١٩١٣ - ١٩٩٣)

تولى إدارة برنامج الإصلاح الزراعى منذ بدايته بعد قيام الثورة المصرية ، وقد تلقى تعليمه كمهندس زراعى ، وفى ١٩٤٥ انضم كعضو للهيئة التشريعية لمصر ، وقدم قانونا للإصلاح الزراعى يقترح حدا أقصى للإيجارات لصغار المزارعين ، واختاره الضباط الأحرار ليتولى إدارة اللجنة العليا للإصلاح الزراعى منذ ١٩٥٢ حتى إدماجها ضمن وزارة الزراعة فى ١٩٥٦ ، ثم استأنف سيد مرعى هذا المنصب الوزارى فى ١٩٥٧ ، كما أنه تقلد منصب رئيس بنك الائتمان والتعاون الزراعى .

وعقب تكوين الجمهورية العربية المتحدة ، خدم سيد مرعى كوزير للزراعة والإصلاح الزراعى حتى الانفصال الذى جرى فى ١٩٦١ ، إذ جرى استبداله باللواء عبد المحسن أبو النور وسط شائعات حول خلافات

سياسية بينه وبين عبد الناصر ، ولم تثبت عليه الدعاوى الخاصة بسوء الإدارة المالية وبالتالى عاد إلى الحكومة فى ١٩٦٤ كنائب لرئيس مجلس الأمة .

وتم تعيين سيد مرعى أمينا للرأسمالية الوطنية بالاتحاد الاشتراكى العربى فى ١٩٦٤ ، وعاد مجددا وزيرا للزراعة فى ١٩٦٧ ونائبا لرئيس الوزراء فى ١٩٧٠ ، وجرى انتخابه لمجلس الشعب فى ١٩٧١ وأصبح السكرتير الأول للاتحاد الاشتراكى العربى فى ١٩٧٢ ، وعينه الرئيس السادات مساعدا لرئيس الجمهورية فى ١٩٧٣ ، ومن ١٩٧٥ إلى ١٩٧٨ عمل رئيسا لمجلس الشعب ، وكان قريبا من السادات وموضع ثقته خلال أيامه الأخيرة بالرئاسة ، واعتزل الحياة العامة فى ١٩٨٢ .

سيناء

شبة جزيرة مساحتها ٢٣,٦٠٠ ألف ميل مربع ، وهى تحاذى كتلة الأراضى المصرية الأساسية من ناحية الشمال الشرقى ، وقد اندمجت فى فترات متعددة تحت إدارة الأسر الحاكمة المتتابعة لمصر لكنها لم تكن ذات أهمية ملحوظة فى الزراعة ، وتكمن أهميتها الاستراتيجية الأساسية قبل حفر قناة السويس فى كونها المعبر بين مصر وباقى دول المشرق ، وفى العهود الإسلامية - مع استخدام كثير من الحكام والغزاة هذا الجسر - بداية من عمرو بن العاص الذى استخدم شبه الجزيرة كمجاز له إلى مصر ، وانتهاء بنابليون الذى استخدمها طريقا إلى سوريا ، فقط لملاقاة الجيش العثمانى هناك مع حلفائه المماليك ، والمساحة الواقعة فى الركن الجنوبى الشرقى هى موقع الرهبان الأقباط الأساسيين فى دير سانت كاترين .

على أن افتتاح قناة السويس فى ١٨٦٩ زاد من الأهمية الاستراتيجية لشبه الجزيرة ولمصر ذاتها ، ومع ذلك لم يكن الوضع القانونى الدولى لسيناء قد استقر حتى عام ١٩٠٦ ما إن أرغمت الحكومة البريطانية تركيا بعد حادث طابا على الاعتراف بالسيادة الفعلية لمصر على شبه الجزيرة ، فى مقابل الإقرار بحدود ثابتة كان يسعى إليها العثمانيون .

ويتركز السكان المستقرون فى سيناء على طول شواطئها مع عدد من السكان البدو الذين كانوا قبل ١٩٤٨ ينتقلون بين فلسطين وشبه الجزيرة ، وقد اتضح قابلية الجزيرة لعمليات الهجوم من الشرق أثناء حرب السويس فى ١٩٥٦ إذ تسلل الإسرائيليون عبرها للهجوم على المواقع المصرية على طول القنال ، ومرة ثانية فى ١٩٦٧ عندما استولى الإسرائيليون من جديد على كامل شبه الجزيرة وصاروا فى موقع أفضل لشن هجمات على الأراضى المصرية ، وفى حرب ١٩٧٣ عبر المصريون القناة ونجحوا فى إزاحة الإسرائيليين من على الحافة الغربية لسيناء ، ليقعوا بعدها فى شرك الحصار بعد الهجوم الإسرائيلى المضاد .

وطبقا لمعاهدات كامب ديفيد تم إعادة شبه الجزيرة إلى السيادة المصرية بحلول أبريل ١٩٨٢ على ثلاث مراحل ترتبط بالتقدم فى المفاوضات الشاملة ، وفى يونيو ١٩٧٩ تم انسحاب إسرائيل إلى ما وراء العريش .

وتتضمن خطط مصر لشبه الجزيرة مشروعا كبيرا للرى باستخدام مياه ترعة السلام التى ستتيح زراعة مساحات كبيرة بها ، وتوجد بسيناء موارد معدنية جيدة وتحتوى على عدد من آبار البترول الأساسية بمصر ، على أن خط أنابيب سوميد - الذى تمتلك مصر ربع حصته - يمد منطقة البحر المتوسط بمنفذ لخطوط أنابيب البترول من سيناء ، رغم أن الخطط الرامية لربطه بالخطوط السعودية "التابلاين" تم تعليقها نتيجة للمقاطعة العربية .

السيوطى : انظر جلال الدين السيوطى

الشاذلى : انظر سعد الدين الشاذلى

شاور (توفى ١١٦٩ / ٥٦٤)

آخر وزير فى الدولة الفاطمية بمصر قبل الفتح الأيوبى وانتهاء الحكم الفاطمى ، وفى الأصل كان من المماليك العاملين فى خدمة الصالح طلائع ، الذى عينه واليا على الصعيد ، ومن هناك استدعاه العاضد آخر خليفة فاطمى للعودة إلى القاهرة فى ١١٦٣ / ٥٥٨ ليخلصه من الوزير الرزيق ، الذى خلف أباه الصالح طلائع .

وعقب تقلده للوزارة سرعان ما دبت الوقيعة بينه وبين مستشاره ضرغام ، وحصل ضرغام على الوزارة ، واضطر شاور للفرار من مصر فى ١١٦٣ / ٥٥٨ ، واتخذ شاور طريقه إلى بلاط نور الدين زنكى أمير دمشق قوى النفوذ ، وعرض على نور الدين أن يدفع له الجزية ويقدم إليه بعض الامتيازات الإقليمية إذا وفر له جيشا (يدفع شاور رواتب جنوده) ليعيده إلى منصبه بالحكم ، وأرسل نور الدين قائده شيركوه الذى أعاد شاور إلى الوزارة فى ١١٦٤ / ٥٥٩ ، بينما طلب شاور الناكر للجميل من شيركوه أن يغادر مصر ، ورفض شيركوه واستولى على بلبيس فى شرق الدلتا ، حينئذ طلب شاور من أماليك قائد الصليبيين (الذى كان وقتئذ بمصر ساعيا لاستخلاص وعد بالجزيرة) أن يتدخل ويخلصه من شيركوه ، إلا أن الاثنين - شيركوه وأماليك - كانا تواقين لأسباب تخص كلا منهما للعودة إلى سوريا ، ونجحا فى التوصل إلى انسحاب متبادل أسفر عن ترك شاور ليتولى السلطة بمصر .

غير أن شيركوه أضمر فى نفسه خيانة شاور له ، وفى ١١٦٧ / ٥٦٣ بناء على طلبه تلقى من نور الدين والخليفة تصريحا بغزو مصر ، ووصل إلى القاهرة حيث التقى جيشه بجيش أماليك ، وتواجها على ضفتى نهر النيل ، واندلعت بينهما

المعركة عبر النهر فى الأشمونين ومنى أمالريك بالهزيمة ، وتقدم شيركوه إلى الإسكندرية ، وهناك كانت المقاومة لشاور على أشدها بالقدر الذى يكفى لترحيب المدينة بشيركوه صراحة ، حيث قام بتنصيب ابن أخيه صلاح الدين حاكما عليها ومضى فى حملته ، ونتيجة لإصرار شاور فرض أماريك حصارا على الإسكندرية ، واضطر صلاح الدين للاستجابة لطلب عمه بالعودة .

وتفاوض الخصمان مرة أخرى على الانسحاب ، وبعدها تقررت الجزية على مصر لصالح أماريك ، وأصاب الاستياء شاور وكذلك السكان بمصر الذين سرعان ما تلكأوا فى دفع الجزية المفروضة بسبب العلاقات مع الصليبيين ووجود قوات الإفرنج بالقاهرة ، ووصلت الأنباء إلى أماريك فى سوريا بأن شاور أقام علاقات صداقة مع شيركوه ، لذلك قرر قائد الصليبيين أن يتحرك وهبط جيش أماريك فى بلبيس فى ١١٦٨ / ٥٦٤ ، وأعمل السلب والنهب بالمدينة بعد مفاوضات شجاعة وإن كانت غير ناجحة أجراها طائى بن شاور ، وأسفرت المذبحة التى تعرض لها السكان فى بلبيس - بصرف النظر عن الديانة - عن خسارة الصليبيين لمساندة المسيحيين المصريين الذين كانوا يناصرونهم واتخذوا موقفا صلبا مع المقاومة بالقاهرة ، وأضرم شاور بنفسه النار فى الفسطاط - وهى قسم من القاهرة بناه الفاتح العربى عمرو بن العاص - وأبلغ أماريك بأنه سوف يحرق القاهرة ويحيلها إلى حطام إن هو حاصرها .

ولمواجهة هذا المستقبل اليائس كتب الخليفة العاضد إلى نور الدين يتوسل إليه أن يتدخل ، فأرسل شيركوه من حلب معززا بجيش كبير جيد التسليح ، وفى مقابل تفوق قواته انسحب الصليبيون تاركين شيركوه ليدخل إلى القاهرة فى ١١٦٩/٥٦٤ ، وفى ظل الزحف الذى خططه الخليفة وشيركوه أبرمت معاهدة ودية مع شاور ، لكن وعلى نحو مفاجئ تم اعتقاله ومن ثم إعدامه بأمر من الخليفة بعد أسبوعين فقط من دخول شيركوه إلى القاهرة .

شجر الدر (حكمت ١٢٥٠ - ١٢٥٧ / ٦٤٨ - ٦٥٥)

المرأة الوحيدة التى حكمت مصر باسمها خلال العصر الإسلامى ، وهى أرملة الصالح أيوب آخر السلاطين الأيوبيين الكبار ، وفى الأصل كانت محظية، ولابد أنها كانت امرأة متميزة حتى أن السلطان تزوجها ، كما أنها حققت قدرا من الشهرة فى سجلات التاريخ الخاصة بتلك الفترة ، وفى وقت وفاة زوجها فى ١٢٥٠ / ٦٤٧ كان يجهز لملاقاة الصليبيين فى معركة حاسمة بالمنصورة ، وكان ابنه وخليفته توران شاه يقود حملة العراق ، على أن دور شجر الدر فى الاحتفاظ بأمر وفاة زوجها سرا حتى يتمكن توران شاه من العودة ويتولى مسئولية الجيش يعد أمرا بالغ القيمة ، وأثبت توران شاه بعد قيادته الجيش لإحراز النصر فى هذه المعركة عدم قدرته على إرضاء المماليك ما إن بدأ فى تغيير قادة الصالح بمماليكه ، لذلك تم اغتياله .

وطالب المماليك بتنصيب شجر الدر التى كانت حاملا بطفل للصالح (توفى بعد مولده) ، غير أن الخليفة المستعصم ببغداد رفض قبول أن تكون امرأة حاكما ، ولكى تحوز موافقته وكذلك رضاء بعض عناصر من الحاشية أقدمت على الزواج من أيبك ، وهو أحد مماليك زوجها ، ولم تكن العلاقة يسيرة على الإطلاق ، فمع أنها هيمنت على الخزانة ، فقد بدأ أيبك يستأنف امتيازات الحكم التى أحست بأنها حق من حقوقها ، وعند لحظة معينة (١٢٥٣/٦٥١) حاول أن يحصل على السلطة بإعلانه مصر إمارة تابعة للخلافة العباسية فى بغداد وأنه والى الخليفة على البلاد ، وأدى قراره باتخاذ زوجة أخرى (كانت شجر الدر قد أرغمته على طلاق زوجته الأولى شرطا لزواجها منه) ، إلى أن تقتله شجر الدر فى ١٢٥٧/٦٥٥ ، وعلى هذا قام مماليك أيبك بالزج بها فى السجن، وفى النهاية سلموها لزوجة أيبك السابقة والحريم للفتك بها .

شريف باشا (١٨٢٣ - ١٨٨٧)

تولى رئاسة الوزارة بمصر ثلاث مرات فى ١٨٧٩ و ١٨٨١ - ١٨٨٢ ، و ١٨٨٢ - ١٨٨٤ ، وارتبطت حياته السياسية بقوة بتطور وانهيار الحركة الوطنية فى مصر ، وقد شكل وزارته الأولى فى أبريل ١٨٧٩ فى ظل الخديو إسماعيل ، ولم يكن بها أى وزراء أوروبيين استجابة للوطنيين الذين تمخضت ضغوطهم عن سقوط حكومة سلفه ، واستقال من منصبه بعد ٤ شهور أى بعد فترة قصيرة من إقالة إسماعيل ، بسبب رغبته فى تطبيق إصلاحات تشريعية معينة ، والتى قاومها توفيق الخديو الجديد والمراقبان الأوروبيان ، وكان شريف باشا أقرب للوطنيين فى هذا الوقت ، وقد شارك فى تأسيس أول حزب وطنى بمصر .

واستدعاه توفيق مرة أخرى لتشكيل الحكومة فى سبتمبر ١٨٨١ بعد ضغوط مكثفة من الوطنيين أفضت للإطاحة بسلفه رياض باشا ، وانضم أحمد عرابى - الذى كان عليه أن يلعب بعدها دورا فى الثورة الوطنية التى حملت اسمه - إلى مجلس الوزراء كنائب لوزير الحربية ، ومع ذلك كان شريف باشا متعاطفا مع رفض الوطنيين للهيمنة الأوروبية على مصر ، وكان مؤيدا للأتراك بقوة ، وفضلا عن ذلك ، كان لدى الوطنيين - من خلال عرابى والجيش - القوة والمساندة الشعبية الهائلة بين كثير من المصريين لفرض آرائهم ، إلا أن الصعوبات التى اعترضت علاقته بتوفيق ، وتسليم المذكرة المشتركة من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية التى تمثل تهديدا مباشرا لمجلس النواب المصرى المنتخب ، أفضيا إلى قراره بالاستقالة فى يناير ١٨٨٢ .

وبعد وصول الإنجليز إلى مصر وفشل الثورة العرابية ، شكل شريف حكومة جديدة فى سبتمبر ١٨٨٢ ، إلا أن نزاعات مع الإنجليز حول أعمالهم بمصر وفى السودان جعلته يقدم استقالته مرتين ، وفى النهاية استقال فى يناير ١٨٨٤ نتيجة للقرار البريطانى بالانسحاب من السودان ، وخلال وزارته الأخيرة أُجبر على أن يغدو مجرد مشاهد سلبى بينما كانت توضع الخطوط العامة لمستقبل الهيمنة البريطانية

على مصر والسودان من خلال تقرير نوفرين مع ازدياد اشتراك الإنجليز فى مجلس إدارة شركة قناة السويس وتأكيد السيطرة الإنجليزية والأوروبية على الشئون المالية لمصر .

شعبان (الكامل سيف الدين شعبان الأول)

(حكم ١٣٤٥ - ١٣٤٦ / ٧٤٦ - ٧٤٧)

أحد سلاطين المماليك البحرية ، وهو ابن الناصر محمد وخليفته الخامس ، وقد جمع شعبان الأنصار لمؤازرته فى الترشيح للسلطة أثناء مرض سلفه وأخيه إسماعيل وصعد للسلطة بعد وفاته ، بعد إجبار أرملة إسماعيل على الزواج منه ، وانغمس تماما فى حياة اللهو ، فى حين عم الفساد وشاعت الفوضى بالبلاد ، على أن إقدامه على قتل اثنين من إخوته وبعض كبار المماليك فى النهاية ، أدى إلى مطالبة أمراء المماليك بسوريا بإقالته ، وتدخلت الحريم وأم شعبان للحيلولة دون عمليات القتل ، واضطر إلى الاحتماء بأمه للاختباء لديها ما إن أطيح به فى النهاية ، وتم اكتشاف ملجئه وجرى إعدامه بعد فترة قصيرة من ذلك .

شعبان الثانى (الأشرف ناصر الدين شعبان الثانى)

(حكم ١٣٦٣ - ١٣٧٦ / ٧٦٤ - ٧٧٨)

أحد سلاطين المماليك البحرية ، وصعد إلى العرش فى سن العاشرة بتخطيط الأتابك يلبغا ، إذ كان يظن أن السلطان الصغير سيكون أكثر طواعية فى السيطرة عليه من أبيه حسين المرشح الآخر للمنصب ، وبعد عامين من تولى السلطة تعرضت مصر لهجوم من آخر جماعات الصليبيين التى نزلت إلى البلاد ، تحت قيادة بيتر ملك قبرص ، على أن نهب الإسكندرية فى ١٣٦٥ / ٧٦٦ أسفر عن خسائر هائلة فى الأرواح والممتلكات بين الطوائف المسيحية واليهودية والمسلمة، ولم يحالف النجاح يلبغا فى قراره بمحاولة استعادة قبرص ، وأبرمت بالتالى

معاهدة فى ١٣٧٠ / ٧٧٢ ، وأفضى الهجوم الضارى للصليبيين على الإسكندرية إلى فتور العلاقات مع أوروبا على المستوى الدبلوماسى وكذلك فى تجارة السلع النفيسة التى كانت الإسكندرية مركزا لتسويقها ، كما وقعت اضطرابات بالنوبة فى عهد شعبان ، وفى ١٣٧٥ / ٧٧٧ سقطت أرمينا فى يد المماليك .

وفى ١٣٦٧ / ٧٦٨ اضطر يلبغا إلى الفرار هربا من ثورة اندلعت ضده ، ثم عاد إلى القاهرة بعد مدة وجيزة وحاول إقالة شعبان بتدبير انقلاب ، ليسمى أخاه أونوك سلطانا على البلاد ، واضطر شعبان للمقاومة تحت ضغط قسم من المماليك يعارضون يلبغا ، وفى النهاية تم إعدام يلبغا بعد أن قام الحراس بتهريبه. وفى الصراع على الوصاية على شعبان ، برز أكتمور السهبى بعد انتصاره إلا أنه افتقد شعبية سلفه نظرا لاستمرار انهيار العلاقات مع رجال الحاشية ومع النوبة ، وفى النهاية تم قتل شعبان على يد مماليكه أثناء ذهابه إلى مكة للحج .

شعراوى جمعة (١٩٢٠ – ١٩٨٨) :

تولى منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية بعد وفاة عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ وصعود السادات للسلطة ، وكان من الشخصيات ذات النفوذ فى عهد عبد الناصر ، وتم اعتقاله ومحاكمته فى مايو ١٩٧١ بتهمة التآمر مع سامى شرف وعلى صبرى ، بواسطة حكومة السادات .

وكان شعراوى جمعة مدرسا فى الكلية الحربية قبل ١٩٦١ ، عندما عين محافظا لمحافظة السويس ، وفى ١٩٦٤ عين وزيرا فى المجلس العراقى المصرى المشترك المعنى بالإشراف على إنجاز الاتحاد الفيدرالى المطروح بين البلدين ، وأصبح وزيرا للدولة بمكتب رئيس الوزراء فى ١٩٦٥ المسئول عن تنسيق العلاقات بين الحكومة والاتحاد الاشتراكى العربى ، وكان مسئولا عن تكوين تنظيم خاص داخل الاتحاد الاشتراكى العربى {التنظيم الطليعى – م } وأبدى نشاطا ملحوظا فى كافة شئون الحزب ، وفى سبتمبر ١٩٦٦ عين وزيرا للداخلية،

وهى وظيفة ذات أهمية بالغة فى مصر الناصرية ، وبعد وفاة عبد الناصر أصبح نائبا لرئيس الوزراء لقطاع الخدمات بالإضافة لكونه وزيرا للداخلية .

وبعد تقديمه للمحاكمة صدر ضده حكم بالسجن مدى الحياة وصودرت ممتلكاته ، وتم الإفراج عنه لأسباب صحية فى ١٩٧٦ .

الأنبا شنودة الثالث (١٩٢٣ -)

بطريرك الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بمصر من أكتوبر ١٩٧١ حتى سبتمبر ١٩٨١ وهو بابا الإسكندرية وبطريرك أبرشية القديس مرقس فى كل أفريقيا والشرق الأدنى ، وبات شنودة راهبا فى ١٩٥٤ ، وتم ترسيمه كاهنا فى ١٩٥٥ ، وقبل توليه المنصب عمل أستاذا فى اللاهوت وشئون النصرانية ، ومنذ أصبح بطريركا غدا مدافعا قويا عن الحقوق الدينية والسياسية للأقباط فى مصر ، وفى ١٩٧٩ - ١٩٨٠ تعرض لبعض الصعاب بسبب تصريحات سياسية صدرت عنه حول أقباط مصر أثناء زيارة له فى الخارج وعلى أثرها اضطر للاعتزال لفترة طويلة ، وأدت الفتن الطائفية بالبلاد فى ١٩٨١ لحملة بوليسية ضخمة طالت المسلمين والأقباط على حد سواء ، ومن تداعيات هذه الحملة إقالة شنودة من منصبه بواسطة الرئيس السادات فى سبتمبر ١٩٨١ .

شنيتزر : انظر أمين باشا

شيبان (حكم ٩٠٥ / ٢٩٢) :

آخر حكام الدولة الطولونية لمصر ، وهو ابن أحمد بن طولون وعم سلفه هارون ، وكان البلاط العباسى فى بغداد متلهفا إلى استعادة حكمه المباشر لمصر ، الذى بات منذ ٢٥٤/٨٦٨ فى أيدى أحمد بن طولون

وخلفائه من أسرته . واضطر شيبان لمواجهة غزو يقوده القائد العسكرى العباسى محمد بن سليمان مستهدفا الإطاحة به من السلطة ، وكان الرجلان فى السابق حليفين فى الحملات العسكرية ضد القرامطة قبل أن ينتقل محمد بن سليمان إلى صف العباسيين ، غير أن شيبان وجد أن جيشه - المتشرذم بعد سنوات من المشاحنات الداخلية - لايمتلك الموارد أو الحماسة التى لدى حلفائهم السابقين ، على أن انتقال القائد العسكرى الطولونى بدر لجانب الخصوم حرم شيبان من واحد من قادته الأكثر كفاءة ، وبعد شهور قليلة من صعود شيبان للسلطة تمت إقالته على يد أخيه سليمان حالما استحوذ الأخير على الفسطاط .

شيخ الأزهر

يمثل منصب شيخ الأزهر السيطرة على أكبر المؤسسات التعليمية وأكثرها تأثيرا فى العالم الإسلامى ، وهو أحد المواقع الرئيسية التى تتيح لصاحبها قيادة علماء الدين المصريين ، ولشيخ الأزهر نفوذ هائل ومكانة اجتماعية داخل مصر ، وهذا المنصب كان عادة وما يزال عزيز المنال ، ولعب شيخ الأزهر دورا مهما فى حركة إصلاح الأزهر فى القرن ١٩ ، والقرن ٢٠ ، وهى حملة تقدمها كرأس حربة الشيخ محمد عبده وعارضتها العناصر المحافظة داخل الجامع الأزهر، كما أن مشايخ الأزهر ارتبطوا بتطور الحركة الوطنية بمصر وتأثروا بها .

ومنذ ثورة ١٩٥٢ غدا منصب شيخ الأزهر يشغله صاحبه بالتعيين من قبل رئيس الجمهورية بمصر ، وطوال العقود الثلاثة الماضية يميل شيوخ الأزهر لذلك نحو تأييد سياسة الحكم فى بعض المجالات التى تتسم بالحساسية مثل تنظيم الأسرة ، وفى حقيقة الأمر فإن هذه الصلة بالنظام لاتمثل ابتعادا راديكاليا عن السياسة الماضية ، إذ أن الشيوخ فى الفترة السابقة على الثورة الذين لم يكونوا يدعمون الخطوط العامة لسياسة القصر كانوا يتعرضون للإقالة، والشيخ الحالى للأزهر (١٩٨٠) هو الدكتور محمد عبد الرحمن بيصار الذى عينه الرئيس السادات فى ١٩٧٨ .

شيخ البلد

أحد المنصبين الرائدين اللذين كان يتولاهما المماليك فى العصر العثمانى (١٥١٧ - ١٧٩٨ / ٩٢٢ - ١٢١٣) ، ويعادل هذا المنصب وظيفة حاكم القاهرة ، إذ يعطى لشاغله حق السيطرة على الشئون الداخلية للمدينة ، وفى القرن الأخير للحكم العثمانى كان هذا المنصب يحل فعليا ، وفى بعض الأحيان كليا ، محل منصب الوالى نفسه ، نظرا لأن المماليك بدأوا تدريجيا يحوزون مزيدا من النفوذ على حساب الوالى العثمانى ، وفى بعض الأحيان كان يعرف شاغل هذا المنصب باسم " أمير مصر " ، أو " كبير القوم " أو " كبير البلد " .

وفى العصور العثمانية كان هذا اللقب يمنح لرؤساء القرى ، أما شيخ البلد على المستوى المحلى فهو مسئول عن الوفاء بالتزام جماعة بسداد الضرائب فى ظل نظام الالتزام ، والإشراف على ملكيات الأرض ، وإعادة توزيع الأراضى الزراعية ، وقد أخذت مهام شيخ البلد تتاكل فى القرن ١٩ ، إذ أصبحت الإدارة الحكومية تتجه نحو المركزية ، وبدأت تزداد هيمنتها المباشرة على إدارات القرى وفى النهاية حل لقب " العمدة " محل " شيخ البلد "

شيركوه (توفى ١١٦٩ / ٥٦٤)

قائد عسكرى كردى عمل فى خدمة نور الدين زنكى أمير دمشق ، وهو عم صلاح الدين مؤسس الأسرة الأيوبية بمصر وسوريا ، وقد أرسل نور الدين شيركوه إلى مصر بناء على طلب شاور أحد رجال الحاشية الفاطمية فى عهد العاضد للمساعدة فى إعادته إلى السلطة بعد إقالته منها كوزير بواسطة ضرغام فى ٥٥٨/١١٦٣ ، وأعيد شاور لمنصبه بمساعدة شيركوه فى ٥٥٩/١١٦٤ إلا أنه طلب من شيركوه الرحيل عن مصر ، ناقضا بذلك اتفاقه مع نور الدين بدفع أجور جنود شيركوه بالإضافة لسداد الجزية لدمشق ، وجاء رد فعل شيركوه بالاستيلاء على مدينة بلبيس المحصنة بالدلتا ، وناشد شاور

قائد الصليبيين أماليك أن يساعده في إزاحته ، وتفاوض شيركوه وأماليك حول انسحابهما المتبادل ، وكان الصليبيون معجبين كثيرا بشخصية شيركوه وقدراته العسكرية ، وهو نفس ما أبدوه تجاه ابن أخيه صلاح الدين الذى صحب عمه فى حملته .

وبعد ثلاث سنوات من أول انسحاب لشيركوه من مصر طلب من الخليفة العباسى ببغداد ومن نور الدين بدمشق الإذن له بفتح مصر ، باعتبار أن البلاد فى أيدى الشيعة المهرطقين ، وهو الطلب الذى لاشك فى أن الحافز إليه هو الغضب الذى أضمره فى نفسه من معاملة شاور له ، ودخل مصر فى ١١٦٧ / ٥٦٣ ، واستقر بقواته فى الجيزة على الضفة الغربية لنهر النيل مقابل القاهرة ، والتقى بجيش أماليك وتواجه الجيشان ، وظلا هكذا لعدة أسابيع دون أن يتحرك أى منهما ، وفى النهاية تقابل الجيشان فى معركة بالأشمونين على النيل شمال القاهرة ، حيث تمكن شيركوه من هزيمة الصليبيين ، بعد ذلك تقدم إلى الإسكندرية التى رحبت به نظرا لعدم شعبية شاور بالمدينة على وجه خاص ، ونصب صلاح الدين حاكما على الإسكندرية ، وترك له بعض الجنود وأخذ معظم جيشه متجها إلى جنوب البلاد ، ومع وجود شيركوه خارج الاسكندرية ، ضغط شاور على أماليك ليفرض الحصار على المدينة ، وليقين صلاح الدين أن قواته لاتناسب الدفاع عن المدينة ، اضطر إلى أن يدعو عمه للعودة من حملته فى الجنوب ، وللمرة الثانية جرت مفاوضات بين أماليك وشيركوه بشأن الانسحاب السلمى ، ومع ذلك فرضت الجزية على مصر للصليبيين .

على أن نور الدين أوفد شيركوه إلى مصر فى ١١٦٨/٥٦٤ ، بعد أن تلقى طلبا من الخليفة الفاطمى لمساعدته فى طرد موجة جديدة للصليبيين من مصر ، وقد بدأ العدوان الصليبى نتيجة شكوك راودت أماليك فى اتصالات بين شاور مع شيركوه ونور الدين ، ومرة أخرى استطاع شيركوه المعزز بجنود إضافيين ووسائل انتقال أن يهدد الصليبيين إلى حد جعلهم ينسحبون قبل أن يصل ، وعجل من لهفتهم على الانسحاب المقاومة التى ووجهوا بها من السكان المحليين بعد عمليات

النهب والمجازر التى اقترفوها فى بلبيس قبل فترة قصيرة من وصول شيركوه .

ودخل شيركوه إلى القاهرة فى يناير ١١٦٩/٥٦٤ ، ودبر بما لايتطرق إليه الشك إعدام شاور بعد مدة وجيزة من ذلك . وتوفى شيركوه بعد شهرين فقط من تقلده لمنصب وزير العاضد ، لتنتقل السلطة إلى ابن أخيه صلاح الدين .

الشيعة / العلوية :

مصطلح " العلوية " يرتبط أساسا بأنصار الخليفة على بن أبى طالب (حكم ٦٥٦ - ٦٦١ / ٣٥ - ٤٠) ، وهو الخليفة الرابع للنبى محمد ، فى صراعه ضد مؤسس الأسرة الأموية معاوية بن أبى سفيان (٦٦١ - ٦٨٠ / ٤١ - ٦٠) ، وبعد هزيمة على ووفاته طالب العلويون بأن تكون الخلافة الإسلامية خالصة فى أبنائه وذريته ، وباتت شيعة على أو حزبه هى المعارضة الأساسية لحكم الأمويين (ذرية معاوية) ، وفيما بعد إلى عصر الدولة العباسية دخلوا فى صراعات حول شرعية سيطرة هؤلاء الحكام السنة التقليديين على الخلافة الإسلامية ، وحظى العلويون بفترة قصيرة بمصر قبل فتح مصر على يد الدولة الفاطمية الشيعية فى ٣٥٨/٩٦٩ ، وقد تفرع الإسلام الشيعى إلى جماعات عديدة تتباين معتقداتها تباينا كبيرا .

وتغير موقع الشيعة بمصر من التسامح الضمنين إلى التعرض للإقصاء والاضطهاد فى عصور الأمويين والعباسيين ، فقد طالب المتوكل الخليفة العباسى برحيل الشيعة من مصر فى ٨٥٠/٢٣٦ ، وخاض أحمد بن طولون (حكم ٨٦٨ - ٨٨٤ / ٢٥٤ - ٢٧٠) مؤسس الدولة الطولونية عدة معارك ضد العلويين بمصر فى السنوات الأولى لعصره ، وأدى انهيار النفوذ العباسى فى الفترة السابقة على الدولة الطولونية وبروز عدد من الأسر العلوية فى الشرق الأوسط إلى إحياء الحركة العلوية المصرية قبل الفتح الفاطمى مباشرة ، ومع ذلك رغم أن الفاطميين تولوا السلطة لمدة قرنين

كإحدى الأسر الشيعية (٩٦٩ - ١١٧١ / ٣٥٨ - ٥٦٧) فإن مصر ظلت لحد كبير تدين بالمذهب السنى . ومع إعادة مصر للمذهب السنى فى ظل الأيوبيين فى ٥٦٧/١١٧١ ، بدأت الحركة العلوية بمصر فى الأفول ، ورغم أن الشيعة استمروا بجنوب مصر حتى ذلك الوقت فقد شهد العصر المملوكى التالى تزايد هجرات العلويين من أقسام كثيرة إلى خارج مصر حيث بلاد المشرق واليمن المختلفة عنها عقائديا .

ومع أن بمصر عددا ضئيلاً من الشيعة من غير أبناء البلاد ، فإن السكان المسلمين بها يعدون أكثر أهل السنة تجانسا فى العالم الإسلامى .

(ص)

الصالح (صلاح الدين صالح) (حكم ١٣٥١ - ٧٥٢/١٣٥٤ - ٧٥٥)

أحد سلاطين المماليك البحرية ، وهو شقيق السلطان حسن ، وتولى الحكم بعد إقالة أخيه للمرة الأولى ، وأجلسه على العرش المملوكان طاز ومنكالى ، اللذان دارت أعمال القتال بينهما وبين المماليك فى سوريا وكذلك مع رجال الحاشية فى مصر ككل ، وتواصلت هذه المشاحنات خلال فترة حكمه ، بينما الصالح - الذى لاحول له ولا قوة - مستسلم بالكامل تقريبا للسعى وراء الملذات، ومعه وزير يمقته الناس ، مسيحى متأسلم ، أثار العداوات فى مصر ، كما أتاح ضعف السلطة المركزية المجال لتمرد البدو ، وأقيل الصالح على يد قسم من المماليك كانوا يفضلون عودة السلطان حسن ، وتوفى الصالح وهو بالسجن .

الصالح طلائع بن رزيق (توفى ١١٦١/٥٥٦) :

وزير قوى النفوذ فى السنوات الأخيرة للدولة الفاطمية بمصر ، وكان من الناحية الفعلية حاكم البلاد لنحو سبع سنوات قبل وفاته .

وكان الصالح - الأرمينى المولد - حاكما للأشمونين ، وهى مقاطعة

مهمة فى الوقت الذى تم استدعاؤه إلى القاهرة إثر مقتل الخليفة الفاطمى الظاهر فى ١١٥٤/٥٤٩ ، وأسر من اغتالوا الظاهر وقتلهم ، وكان الفائز الخليفة الجديد فى السادسة من عمره ، وهو ما هيأ للصالح فرصة لاتضيع لتحقيق طموحاته ، وفى ١١٥٨ / ٥٥٣ قاد الصالح حملة على الصليبيين فى فلسطين ونجح فى الاستيلاء على الخليل وغزة ، ونتيجة لقلة المساعدات من حاكم دمشق قوى النفوذ نور الدين زنكى ، لم يستطع أن يتقدم بحملته صوب الشمال .

ووقت وفاة الفائز فى ١١٦٠/٥٥٥ ، حاول الصالح طلايع أن يؤكد حقه فى تولى الوزارة فى ظل الخليفة الجديد العاضد ، بتزويج الأخير من ابنته ، ولقد أمكن تجنب تهديد الصليبيين بقيادة الملك بالدوين بغزو مصر فى عام صعود العاضد للعرش من خلال الوعد بتقديم الجزية التى لم يتم تسليمها فى واقع الأمر ، وبعد فترة قصيرة تعرضت البلاد لغزوتين بقيادة أماريك ليتمكن بذلك من الحصول على الجزية من الخليفة ، وثبت للصالح أن العاضد ليس طيعا تماما ليبسط عليه سيطرته مثل سلفه ، كما لم يكن رجال الحاشية أو الحريم سعداء بالقيود التى فرضها الوزير على نفقاتهم ، ورتب الخليفة بمساعدة رجال البلاط ومؤازرة عمته لتنفيذ الإعدام فى الصالح فى ١١٦١/٥٥٦ ، وخلفه فى منصبه بالوزارة ابنه الرزيق .

وخلال فترة تولى الصالح للوزارة عانت مصر من جمع الضرائب بقسوة وفعالية ، ولابد أن الصالح نفسه كان حاكما فاعلا على نحو خاص ، فقد كان يؤخر شراء الإمدادات الضرورية للجيش ويرفع الأسعار بصورة مبالغ فيها ، وقد أثار استياء الناس وسائله المستخدمة فى جمع الضرائب وكذلك تنفيذ الإعدام بصورة دورية واستيلائه على ممتلكاتهم ، ولقد أنفق جزءا من العوائد التى جمعها فى تشجيع الفنون ، بما فيها بناء المسجد الفخم الذى ما يزال باقيا ، وحصل على عدد من المماليك خلال سنوات وجوده بالسلطة ، مستنا بذلك تقليدا أخذت تتزايد شعبيته فى ظل الأيوبيين الذين خلفوا الفاطميين .

الصالح عماد الدين إسماعيل (حكم ١٣٤٢ - ١٣٤٥/٧٤٣ - ٧٤٦)

أحد سلاطين المماليك البحرية ، وهو ابن السلطان الناصر محمد وخليفته الرابع ، حل محل أخيه أحمد ونجح فى إحكام قبضته على السلطة لنحو ثلاث سنوات ، وهو رقم قياسى لأبناء الناصر محمد حتى ذلك التاريخ ، فقد هرب أحمد إلى الكرك ، وهناك جهز حملة عسكرية لاستعادة العرش ، بعد أن حظى بالدعم السرى لوزير إسماعيل ، وفى ٧٤٥/ ١٣٤٤ شن إسماعيل هجوما على أحمد وأنصاره ، أسفر عن أسر السلطان السابق أحمد فى الكرك حيث تم إعدامه فى ١٣٤٥/٧٤٦ ، أما إسماعيل فقد توفى بعد فترة قصيرة من ذلك .

الصالح ناصر الدين محمد (حكم ١٤٢١ - ١٤٢٢ / ٨٢٤ - ٨٢٥)

أحد سلاطين المماليك البرجية ، دام عهده ثلاثة أشهر كان بمثابة فترة انقطاع بين عهدين تقاتل فيها المتنافسون على منصب السلطان ، وكان فى العاشرة من عمره حين خلف أباه ططر ، وتولى الوصاية عليه (وهم أعداؤه بالتأكيد) كل من برسباى وأحد الأتابك وجانى (جاهى) بك ، والمفروض أنه رئيس الأوصياء ، وتوفى محمد على نحو غير متوقع ، وبعد صراعات قصيرة الأجل برز برسباى ليتولى خلفا له .

الصالح نجم الدين أيوب (حكم ١٢٤٠ - ١٢٤٩ / ٦٣٧ - ٦٤٧)

من الحكام الأيوبيين لمصر ، وجاء إلى السلطة بعد إقالة أخيه العادل الثانى ، إذ صعد الأخير إلى العرش فى ١٢٣٨/٦٣٥ متخطيا شقيقه الكامل حسب رغبة أبيهما . عمل الصالح كنائب لأبيه فى مصر قبل وفاته ، وأثناء عصر أخيه باشر سلسلة من الحملات العسكرية فى بلاد ما بين النهرين ، فى حين كان يجهز لمنازعة أخيه فى الهيمنة على مصر ، وحاول العادل الثانى استرضاء أخيه وعرض عليه

الإمارة السورية التابعة للأيوبيين فى مقابل بعض الامتيازات الإقليمية ، ومنها ضمنيا أن يتخلى الصالح عن طموحاته فى عرش مصر ، وقام العادل لفترة باعتقال الصالح ، لكنه أفلت من الاعتقال بتحالفه مع داود أمير الكرك الأيوبى وأقال أخاه .

وبعد مدة وجيزة من اعتلائه السلطة تمكن الصالح من دحر هجمة صليبية بقيادة تيبالد عن غزة ، رغم أن الصليبيين استمروا لعدة سنوات قادرين على البقاء بالمنطقة عبر استغلال التنافس بين الصالح وابن عمه إسماعيل فى دمشق، وانضم الأتراك الخوارزميون الذين استعادوا القدس من الصليبيين فى ٦٤٢/١٢٤٤ إلى جيش الصالح فى المعركة الثانية التى دارت فى غزة عام ٦٤٢/١٢٤٤ ، بينما ساء وضع الصليبيين تماما فى فلسطين ، وهذه الهزيمة أعقبتها فترة من المكاسب للصليبيين من خلال الأمراء المسيحيين المقيمين بالمنطقة بعد انتهاء مدة المعاهدة المبرمة بين فريدريك الثانى مع الأيوبيين فى ٦٢٦/١٢٢٩ .

ومع ذلك أثبت الخوارزميون أنهم حلفاء يتعذر إرضاؤهم ، فإثر هجوم الأيوبيين الناجح على دمشق فى ٦٤٣/١٢٤٥ ، التى فاز فيها الصالح على إسماعيل ، ثارت هذه القوات بسبب المقابل المادى والشروط المناسبة ، وقد تم سحقهم فى معركة قريبا من حمص فى ٦٤٤/١٢٤٦ ، واستولت قوات الصالح على طبرية وعسقلان فى العام التالى ، وفى ٦٤٦/١٢٤٨ شن ابنه توران شاه حملة عسكرية جديدة فى سوريا وبلاد ما بين النهرين .

وفى ٦٤٦/١٢٤٨ ، توخيا للحذر من النفوذ المتنامى للصالح ونجاح حملاته ضد مواقع الصليبيين ، استأنفت القوى المسيحية بأوروبا حملة صليبية جديدة تحت قيادة لويس التاسع وصلت إلى مصر فى ٦٤٧/١٢٤٩ ، وتوفى الصالح أثناء التجهيز لملاقاة هؤلاء الصليبيين فى معركة بالمنصورة ، غير أن زوجته وخليفته فى نهاية الأمر شجر الدر ، نجحت فى التمويه على الصليبيين فى مسألة وفاته ، واستدعت توران شاه من إحدى الحملات العسكرية .

وبالإضافة إلى استعادة قدر من وحدة وحيوية الدولة الأيوبية الأصلية فقد ساعد الصالح على تأسيس

سيادة المماليك بمصر ، ومنذ أيامه الأولى فى عمله كنائب لأبيه أعطى الأفضلية للجنود من العبيد الأتراك الذين اشتراهم واستقدمهم ، وقام بتدريبهم بدلا من الأكراد والقوات النظامية التى وظفها أسلافه ، واستمر على هذا النهج فى تحالفاته العسكرية مع الخوارزميين ، وفى داخل مصر أسكن قواته العسكرية المملوكية التابعة له فى حامية خاصة بجزيرة الروضة ، وشهدت حملاته العسكرية صعود كثير من المماليك لمواقع فى القيادة العليا ، بما فيهم بيبرس ، الذى استحوذ على السلطة بمصر فى نهاية الأمر . وأثناء حكمه ترسخت المذاهب الشرعية الأربعة للسنة فى مدرسة بالقاهرة أنشأها خصيصا لهم ، وكان الصالح هو آخر سلاطين الأيوبيين فعالية ، فقد تولى ابنه وخليفته توران شاه مقاليد الحكم لكن لمدة قصيرة قبل أن يقيله مماليك أبيه ويردوه قتيلا .

صدقى باشا : انظر إسماعيل صدقى باشا .

الصحف

استهلت الصحف أدوارها الأولى فى الحياة الوطنية لمصر الحديثة منذ ١٨٦٦ مع إصدار جريدة " وادى النيل " مع أن توزيعها كان محدودا ، وأسس المهاجران اللبنانيان الأخوان تقلا الأهرام فى ١٨٧٦ ، وفى مسار تطورها أصبحت الصحيفة الرائدة باللغة العربية حتى يومنا الحالى ، ومع أن عدداً كبيراً من الصحف الأولى اعتنق وجهة نظر وطنية – إذ لم تكن جميع الصحف التى صدرت قبل القرن العشرين تعارض الوجود البريطانى – فإن صحيفة " المقطم " التى أنشأها مهاجرون لبنانيون فى ١٨٨٥ كانت تؤيد الإنجليز ، وأثارت الصحيفة مشاعر قوية لدى الوطنيين المصريين وهوجمت مكاتبها فى ١٨٩٣ ، وبدأ صدور جريدة تتضمن موضوعات دينية وسياسية فى ١٨٩٠ وهى "المؤيد " وأدارها الشيخ على يوسف وكان المستهدف منها أن تكون بديلاً

للمقطم ، وسرعان ما أصبحت منتدى وطنيا هاما خاصة للمحامى الشاب مصطفى كامل الذى أصدر صحيفته الخاصة " اللواء " فى ١٨٩٩ ، ثم صدرت عنها طبعتان بالإنجليزية والفرنسية وصارت منتدى الحزب الوطنى ، وأنشا حزب الأمة صحيفة " الجريدة " .

وبغض النظر عن هذه الصحف السياسية الأساسية فقد شهدت الفترة السابقة على ١٩١٠ توسعا هائلا فى كافة أشكال النشر الأخرى التى تتعامل مع الأدب والدين والموضوعات العامة ، ومن بين هؤلاء ينبغى أن نذكر " المنار " التى أسسها الشيخ رشيد رضا فى ١٨٩٧ إذ سرعان ما هيمنت على الصحافة الدينية ، وكان للأقباط صحيفة متخصصة هى " الوطن " التى أنشئت فى ١٨٧٧ ، وفى نفس العام صدرت المجلة الوطنية الساخرة " أبو نظارة زرقاء " .

واستمرت الموضوعات السياسية تسيطر على الصحافة الوطنية ، وبعد تشكيل أحزاب سياسية جديدة فى عشرينيات القرن ٢٠ دخلت صحفها دائرة التوزيع ؛ فقد كان للوفد صحيفة اسمها " المصرى " وصحيفتان أخريان ، وبدأ الأحرار الدستوريون بصحيفة " السياسة " ، ونشط الإخوان المسلمون الذين قاموا بتدريب بعض أتباعهم على تكتيكات الصحافة الغربية فى إصدار مجلات مثل " الدعوة " ونشر كتيبات حظيت بتوزيع جماهيرى واسع ، وفى الفترة التالية على الحرب العالمية الثانية ظهرت " أخبار اليوم " كجريدة أسبوعية فى ذلك الحين ، كما بدأ صدور نشرات أسبوعية إخبارية علاوة على الصحف المذكورة عاليه ؛ خاصة أن كل حزب سياسى كان له عدد من الإصدارات إما يومية أو أسبوعية ، وبدأت المؤسسات الصحفية الضخمة مثل مؤسسة الأهرام أو دار الهلال السيطرة على عدد كبير من الإصدارات .

وبعد ثورة ١٩٥٢ توقفت الصحف الصادرة بلسان الأحزاب السياسية السابقة على الثورة عن الصدور بموجب تشريع أصبح نافذا منذ يناير ١٩٥٣ ضد هذه الأحزاب ، وكانت للنظام صحف خاصة هى " الجمهورية " (رأس تحريرها أنور السادات) و " المساء "

وكان للحكومة مؤيدوها فى الصحف العامة الأخرى والتى من بينها واصلت الأهرام دورها لتغدو بالغة التأثير خاصة بعد تعيين محمد حسنين هيكل رئيسا لتحريرها ، وباتت الأهرام فعليا هى الصوت الرسمى للحكومة ، واعتبر المقال الأسبوعى لهيكل معبرا عن تفكير النظام وسياسته المستقبلية ، وقد تم ذلك بالتحديد بعد عمليات تأميم الصحف فى مايو ١٩٦٠ إذ وضعت جميع الصحف والجرائد تحت سيطرة التنظيم السياسى للحكومة وهو الاتحاد القومى ، وانتقل الإشراف عليها بعدئذ إلى مجلس الصحافة فى الاتحاد الاشتراكى العربى ، وهى الهيئة المشكلة فى ١٩٦٢ .

وحتى صدور قانون الحريات السياسية فى ١٩٧٤ كانت الصحف تميل لتحجيم انتقاداتها للحكم ، ومنذ منتصف سبعينيات القرن ٢٠ بدأت جميع الصحف العامة بما فيها الأهرام فى نشر تحليلات أكثر وضوحا لبرامج وسياسات الحكم خاصة عن الفترة السابقة على عام ١٩٧٠ ، وفرضت بعض القيود الحكومية إلى مدى معين منذ ١٩٧٨ رغم أن مصر ما زالت تتمتع بوجود مؤسسات صحفية هى الأوسع انتشارا فى المنطقة .

صدقى سليمان (١٩١٩ -)

رئيس وزراء من سبتمبر ١٩٦٦ حتى يونيو ١٩٦٧ ، وكان ضابطا بسلاح المهندسين برتبة مقدم ، وخدم بعدة هيئات للتخطيط الاقتصادى قبل تعيينه وزيرا للسد العالى من ١٩٦٢ حتى ١٩٦٧ ، وبعد حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل أصبح نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للصناعة والسد العالى والطاقة فى الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٠ ، وحصل على تقدير بارز نتيجة دوره فى إنشاء وتطوير مشروع السد العالى ، ومن خلال عمله بالسد العالى صارت له علاقات على مستوى رسمى بالاتحاد السوفييتى الذى كان يقوم بتمويل السد العالى ، وأدت علاقته بالروس إلى تقليص دوره السياسى فى أعقاب سقوط جناح على صبرى فى ١٩٧١ ،

وبالإضافة إلى وظائفه التى تقلدها فى صلتها بمشروع السد العالى فقد كان أيضا باللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى العربى لسنوات عديدة .

صلاح الدين الأيوبى (صلاح الدين يوسف بن أيوب)

(حكم ١١٧١ - ١١٩٣ / ٥٦٧ - ٥٨٩)

مؤسس الأسرة الأيوبية التي حكمت مصر من ١١٧١ / ٥٦٧ حتى ١٢٥٠ / ٦٤٨ ، وهو أحد أشهر الشخصيات العسكرية فى الإسلام وأكثرها شعبية ، سواء لانتصاراته على الصليبيين أو لحياته المثالية أو سلوكه النموذجى ، ويعرف لدى الصليبيين باسم "صلادين" ، كما أن نموذج الفارس والنبالة الذى قدمه فى إدارة المعارك خلق انطباعا عميقا عنه لدى المراقبين الأوروبيين وكذلك المسلمين .

وهو من أصول كردية ، واشترك مع عمه شيركوه فى خدمة نور الدين زنكى حاكم دمشق ، ورافق عمه فى الحملات العسكرية التى قادها نور الدين على مصر حسب وصية شاور الوزير الفاطمى (انظر **شيركوه**) ، وأثناء الغزوة الثانية لشيركوه (٥٦٣/١١٦٧) خدم صلاح الدين لفترة قصيرة كوال للإسكندرية حيث اضطر هناك لمواجهة حصار من شاور وحليفه الصليبى أماريك ، وحظيت المحاولة الثالثة لشاور (٥٦٤/١١٦٨) بالدعم النشيط للقصر وجموع الناس المتلهفين للتخلص من شاور وحلفائه الصليبيين ، وأدى تقدم شيركوه (فى عملية غزو مصر بعد نهب بلبيس والاستيلاء عليها) إلى فرار الصليبيين ، ودخل إلى القاهرة ، وألقى القبض على شاور وقتله بعد فترة قصيرة من ذلك ، وصعد شيركوه وهو ما يزال فى خدمة نور الدين إلى الوزارة فى عهد العاضد ، آخر خليفة فاطمى ، وحين وافته المنية بعد شهرين من ذلك ، تولى صلاح الدين قيادة الجيش خلفا لعمه وسط ترحيب شعبى .

كان صلاح الدين مسلما سنيا يتسم بالورع البالغ ، وقبل وقت قصير من وفاة العاضد فى

٥٦٧/١١١٧ أشرف على استعادة مصر إلى المسلمين السنة بعد قرنين من حكم الشيعة ، وفى السنوات الأولى التى تولى فيها حكم مصر كان تحت سيادة نور الدين فى دمشق ، ولم يحصل فعليا على استقلاله بالسلطة حتى وفاة الأخير فى ٥٦٩/١١٧٤ ، ومن ثم ظل طيلة ١٢ عاما تقريبا منخرطا فى القتال لإعادة توحيد مصر وسوريا استعدادا للاتجاه صوب الصليبيين ، وتم قمع أنصار الأسرة الفاطمية بعد عامين من شن حملاتها بقيادة توران شاه قرب أسوان فى ١١٧٣ / ٥٦٨ ، وفى العام التالى اضطر صلاح الدين لملاقاة غزو للأسطول النورماندى بالإسكندرية جاء يساند الفاطميين .

وفى ٥٧٠/١١٧٥ ، بمعركة حماة ، التقى صلاح الدين بجيوش الزنج وهزمهم وكانوا تحت قيادة إسماعيل بن نور الدين وخليفته ، وهو صبى صغير كان يخضع كليا لسيطرة الخصى جمشتاكين . ولذلك تلقى من الخليفة العباسى ببغداد منحا بأراض كبيرة فى مصر وسوريا وفلسطين وشمال أفريقيا والنوبة والحجاز ، وإن كانت لحد ما منحا نظرية .

وجاءت الحملة التالية الكبيرة لصلاح الدين على كل من الزنج والحشاشين بسوريا فى ٥٧١/١١٧٦ ، وحينئذ اضطر لمواجهة تحديات قائد الصليبيين رينالد دى شاتيون ، الذى بدأ بسلسلة من الهجمات على السفن وقوافل الحج فى ١١٨٢ - ١١٨٣ / ٥٧٨ ، وتم إغراق أسطول رينالد فى القلزم على شاطئ البحر الأحمر فى ٥٨١/١١٨٥ ، والتقت الجيوش الصليبية والأيوبية فى معركة حطين فى ٥٨٣/١١٨٧ ، ليتلوها اكتساح هائل من الأيوبيين لأراضى الصليبيين ، وتم طردهم من عكا والقدس ، ونتيجة للهمجية البالغة التى تعامل بها ريناالد مع السكان المدنيين فى المنطقة ؛ فقد أرداه صلاح الدين قتيلا ، ويأتى تعامله مع ريناالد جديرا بالملاحظة على نحو خاص فى ضوء نبله وشفقته التى أبداها مع الأسرى الآخرين من قادة الصليبيين .

وحاول الصليبيون استعادة مواقعهم ، ففى ٥٨٧/١١٩١ تمكنوا من استعادة عكا وسعوا للاستيلاء على القدس ، وانتهت فترة من القتال

الضارى بين الجانبين بالتوصل إلى معاهدة فى ٥٨٨/١١٩٢ تقر رسميا بحق صلاح الدين فى معظم أراضى فلسطين ، والتى باتت فى أيدى الأيوبيين بالكامل فيما عدا شريط ساحلى ضيق ، وحين وافى الأجل صلاح الدين فى ٥٨٩/١١٩٣ كان قد أنشأ إمبراطورية كبيرة الحجم عبر فتوحاته فى العالم الإسلامى ، فقد استهل عملية طرد الصليبيين من أراضى المسلمين وأكملها خلفاؤه . وفى مصر - رغم أن أوضاعها الاقتصادية والمالية لم تكن على ما يرام - فقد استأنف صلاح الدين إصلاح الجهاز الإدارى ونظام الضرائب ، والتى كانت قد بلغت حدا بائسا فى سنوات انهيار الحكم الفاطمى ، وبشكل خاص ألغى صلاح الدين كثيرا من الضرائب التى أحس أنها تتعارض مع الإسلام السنى ، وفى ٥٧٢/١١٧٦ بادر بالعمل فى إنشاء تحصينات هائلة بالقلعة التى تطل على القاهرة ، التى أصبحت مقر نظام الحكم بمصر وصولا إلى عهد محمد على .

صمويل هوايت بيكر (١٨٢١ - ١٨٩٣)

مستكشف بريطانى جاء إلى قارة أفريقيا للمرة الأولى عام ١٨٦١ ، وحظى بدعم الخديو الجديد إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) الذى عينه رئيسا للحملة الخديوية المنوط بها ضم المنابع الاستوائية لنهر النيل ، وجلب بيكر المزاعم المصرية إلى بحيرة ألبرت وإلى داخل بحيرة فيكتوريا بمقدار ١٠٠ ميل ، ممهدا بذلك الطريق للاستكشافات الأوروبية التالية والأكثر أهمية لأفريقيا . وفى ١٨٦٩ قام إسماعيل بتعيين بيكر الحاكم العام للسودان الاستوائى ، وشهدت فترة السنوات الأربع لبيكر فى الحكم حالة حرب دائمة تقريبا شنتها قبائل المنطقة بسبب ضعف السلطة المركزية ، بالإضافة لمصاعب واجهته مع الإدارة المصرية، وأدى توليه السلطة إلى تورطه فى عدة حملات عسكرية لإعادة النظام فى الإقليم والقضاء على تجارة العبيد ، وغادر السودان فى نهاية فترة تعيينه .

صندوق الدين العام

هيئة للإشراف المالى تأسست عام ١٨٧٦ من الدول الدائنة لمصر لتنظيم الاقتصاد المصرى من خلال إدارة عوائدها ولضمان سداد مستحقات الدين الخارجي الهائل الذى اقترضه الخديو إسماعيل ، وفى البداية أرسلت بريطانيا بعثة إلى مصر عام ١٨٧٥ لفحص ماليتها برئاسة كيف ، تقدمت بتوصيات محددة من أجل إيجاد نظم للرقابة الدولية ، وتلتها بعثة فرنسية بعد فترة قصيرة .

وفى نوفمبر ١٨٧٦ أنشأت بعثة أنجلو فرنسية بالنيابة عن دائنى مصر هذا الصندوق ، ويتكون من مستشار اقتصادى بريطاني وآخر فرنسى ، وضم الصندوق عضوين آخرين : أحدهما إيطالى والثانى نمساوى بينما كان لألمانيا وروسيا عضوان بداية من ١٨٨٥ ، وفى عام ١٨٧٨ تم تعيين الميجور بارنج (فيما بعد اللورد كرومر) عضوا فى صندوق الدين العام حينما وسعت هيمنتها على الأموال الخاصة للخديو وأراضيه .

وقد وافق إسماعيل على طلب الصندوق (من خلال بعثة للتفتيش) الخاص بتشكيل وزارة " أوروبية " فى ١٨٧٨ تضم وزيرين أوروبيين للمالية والأشغال العامة فى حكومة نوبار باشا ، وكانت هذه الوزارة الأوروبية - أو مجلس الوزراء - وراء الاضطرابات الوطنية التى أدت فى النهاية بإسماعيل لإقالتها ، وهو الإجراء الذى أفضى إلى إقالته هو نفسه على يد السلطان العثمانى تحت الضغط الأوروبى .

وكانت الخطة الابتدائية لعمل صندوق الدين العام تطالب بتوحيد جميع الديون المصرية فى دين موحد بقيمة ٩١ مليون جنيه إسترلينى بفائدة ٧٪ سنويا ، وقد أعلن إسماعيل عن هذه الخطة أثناء تشكيل الصندوق ، وتسببت المعارضة البريطانية فى عقد مفاوضات جديدة بين ممثلها جوشين وجوبير من الجانب الفرنسى ، وأسفرت عن خفض الدين الموحد إلى ٥٩ مليون جنيه إسترلينى من خلال ترحيل ديون فرنسية للقطاع الخاص ، وكان

من المزمع تخصيص العوائد التي يجمعها صندوق الدين العام لسداد هذا الدين ، إلا أن خطة السداد الأصلية روجعت عام ١٨٧٩ بعد أن بات واضحا أن التقديرات الأولية للعوائد ستصل في أفضل الحالات إلى ٩,٥ مليون جنيه إسترليني سنويا، بينما كانت العوائد الحكومية تقل فعليا عن مليون جنيه ، وعموما استولى صندوق الدين العام على نصف العائدات السنوية لمصر لسداد الفوائد والأموال اللازمة لخدمة الدين ؛ والذى كان استنزافا هائلا للاقتصاد المصرى .

وكان من المقرر أن تقتصر مهام الصندوق أصلا على تسلم هذه العوائد المخصصة نيابة عن الدائنين، إلا أن هذه المهام توسعت لحد كبير في السنوات الأولى لوجود الصندوق، وترتبط الأزمات الناشبة في الفترة ١٨٧٩ - ١٨٨٢ ارتباطا مباشرا بالاستياء الذى عم الوطنيين المصريين - سواء في الجيش أو الحكومة - نتيجة ضياع الاستقلال المالى الفعلى ، وقد أجرت بعثة التصفية في ١٨٨٠ تحسينا للشروط، إلا أن صندوق الدين العام نجح في النهاية في إحكام السيطرة على كافة أوجه الحياة الاقتصادية المحلية لمصر وموارد عوائدها ، وحدث تعديل طفيف لعملياته عقب معاهدة لندن عام ١٨٨٥ .

غير أنه جرت تغييرات في الإجراءات التى يعمل في ظلها صندوق الدين العام مع الوفاق الودى المبرم عام ١٩٠٤ الذى أعاد إرساء مبدأ اقتصار مهمة اللجنة على استلام عائدات الضرائب على الأراضى ، وإعادة بعض الأموال الفائضة للإدارة العامة لمصر ، ولم يمض وقت طويل حتى كان إصدار ديون جديدة لايقتضى موافقته ، كما لم يعد من سلطته الحد من المصروفات الإدارية ، وكان من المقرر تصفية كافة الديون المصرية بحلول عام ١٩١٢ مع استمرار أعضاء الصندوق بمواقعهم .

وبموجب شروط معاهدة مونترو (١٩٣٧) تقرر أن تنتهى تماما آثار صندوق الدين العام ، وهو ما حدث بشكل نهائى في ١٩٤٠ .

صوت العرب

بعد ثورة ١٩٥٢ كان نظام الحكم الجديد فى مصر متلهفا إلى أن يكون له منبر أو منتدى يشرح من خلاله الثورة لباقى البلدان العربية ، وفى يوليو ١٩٥٣ بدأت تنطلق إذاعة صوت العرب للبلدان الناطقة بالعربية، ولتقدم الأخبار والدعاية والخطب ، وبمرور الوقت غدت إذاعة صوت العرب سلاحا سياسيا فى يد الحكومة المصرية لحد كبير ، وإن لم يكن باتا ؛ لأنه لم يكن لدى أى دولة عربية أخرى فى ذلك الحين تكنيك إذاعى أو تغطية إذاعية مشابهة ، وقد أعطت هذه الإذاعة لعبد الناصر الفرصة لأن يخاطب العرب دون المرور على حكوماتهم ، وهى الفرصة التى استغلها بمهارة .

وقد أنحى باللائمة على صوت العرب بسبب عدد من الحركات المناهضة لأنظمة الحكم فى العالم العربى ، إذ كانت الإذاعة تعكس الرؤى السلبية المتزايدة من وجهة نظر عبد الناصر للحكومات الأكثر تقليدية فى المنطقة ، ولربما ساعدت على تغذية النزاعات العمالية فى منطقة الخليج العربى فى خمسينيات وستينيات القرن ٢٠ ، وينسب إليها تسريع زوال الملكية فى العراق فى أعقاب حلف بغداد ١٩٥٥ ، الذى عارضته مصر بقوة ، وقد اعترضت كثير من البلدان العربية خاصة العراق (قبل وبعد الثورة) والأردن والمملكة العربية السعودية وتونس على ما رأوا أنه محاولات لزعزعة استقرار أنظمتهم من خلال ما تبثه صوت العرب ، وفى عام ١٩٧٠ احتلت الخدمات الدولية لمصر فى البث الإذاعى بأربع وعشرين لغة المرتبة الخامسة على مستوى العالم من منظور التغطية الجغرافية وزمن البث الهوائى .

هي حركة للأخوة الإسلامية ذات طقوس خاصة وممارسات عقائدية طائفية تتغير من جماعة لأخرى ، وتعتمد هذه الممارسات بشكل عام على تعاليم مؤسسي هذه المذاهب ، وقد جاءت الصوفية والمذاهب الصوفية إلى مصر بشكل أساسي خلال العصر الأيوبي (١١٧١ - ١٢٥٠ / ٥٦٦ - ٦٨٤) ، عندما حازوا دعم صلاح الدين ومن خلفوه ، فقد شيد صلاح الدين " خنقاوات " الصوفيين - وهي دور أو بيوت لإيواء الصوفيين الزائرين - التي كان يتم إلحاقها غالبا بالمدارس التي يتلقى فيها المسلمون السنة التقليديون تعليمهم للعمل على إزالة آثار الفترة الطويلة التي ظلت فيها مصر خاضعة لهيمنة الفاطميين الشيعة . وشارك الصوفيون في كثير من الشعائر العامة خلال العصر الأيوبي ، وقد بدأ أحد مذاهب الصوفية على يد أحمد البدوي وهو متصوف مغربي في منتصف القرن ٧/١٣ ، وما زال المذهب الأحمدي الذي أسسه باقيا حتى اليوم وله مريدوه بين أهالي البلاد ، ويعتبر مع المذاهب البرهامية والقادرية والرفاعية واحدا من الجماعات الصوفية البارزة في مصر. وتنعقد قيادة (شيخ مشايخ) الطرق الصوفية في أسرة البكري على حد قولها (التي تدعى أنها من نسل الخليفة الأول في الإسلام أبو بكر الصديق) .

وتلعب الصوفية دورا هاما في الحياة الدينية للمصريين في كافة مستويات المجتمع ؛ لكن بشكل خاص بين الفقراء ، وكانت المظاهر الصوفية أو طقوسها جزءا من الكثير من الاحتفالات العامة مثل إرسال كسوة الكعبة إلى مكة أثناء قوافل الحج كل عام وفي موالد رجال الدين الأوائل ، وفي مصر المعاصرة مازالت الطرق الصوفية عنصرا هاما في الحياة الدينية الشعبية ؛ في الحضر والريف على حد سواء ، وتفرض الدولة هيمنتها على هذه المذاهب من خلال مجلس إخوان الصوفية ، وتبدأ ممارسة الشعائر الصوفية عقب صلوات الجمعة، وفي أحيان أخرى خلال أيام الأسبوع ، حيث يتجمع المتصوفة الأفراد لممارسة شعائرهم

وعباداتهم ، وقد تأثر كثير من المفكرين الإسلاميين بالمستوى الروحى العميق للوجدان الدينى لدى الطرق الصوفية مثل الشيخ محمد عبده ، وحسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين .

(ض)

الضباط الأحرار

الضباط الأحرار هو الاسم الذى اختاره لأنفسهم ضباط الجيش الذين خططوا لانقلاب ١٩٥٢ فى مصر ، وأغلبهم من خريجى دفعة ١٩٣٨ بالكلية الحربية ، وكانت هذه أول طبقة يسمح لها بالدخول بعد تطبيق معايير للقبول بالكلية أقل تشددا فيما يتعلق بالخلفية الاجتماعية للمتقدمين .

وقد ظل الضباط الأحرار متأثرين منذ ١٩٤٢ بجمال عبد الناصر ، إن لم يكن هو القيادة الرسمية ، وأصبح بحلول ١٩٤٤ يعقد اجتماعات غير منتظمة مع الضباط الشبان المتعاطفين ، وفى ١٩٤٩ بدأوا يخططون للاستيلاء على الحكم ، وأقاموا صلات مع تنظيمات أخرى للضباط الشبان لهم نفس الأفكار ، وأجروا اتصالات بالأحزاب الجماهيرية مثل الإخوان المسلمين ومصر الفتاة ، ورغم أن الحقائق غير معلومة تماما يبدو أن الضباط الأحرار بادروا بإجراء بعض التدريبات العسكرية ، ومن المحتمل أنهم قدموا معدات عسكرية أيضا للجناح العسكرى للإخوان المسلمين فى الفترة السابقة على الثورة .

واشتد شعور العداء لدى الضباط الأحرار تجاه الحكم فى مصر كنتيجة لتجاربهم فى حرب ١٩٤٨ بفلسطين ، عندما أدى نقص الأسلحة والمعدات وضعف القيادة التى تضم كبار الضباط إلى إحساسهم بالإحباط واحدا وراء الآخر ، وبدأ الضباط الأحرار فى توزيع منشورات معادية للنظام بعد الحرب ، وفى غضون تلك الفترة زادوا من قوة علاقاتهم مع بعض التنظيمات مثل الإخوان المسلمين ، ومن المحتمل أن بعض الضباط

الأحرار كانوا يتصورون إمكانية إجراء عمل تنسيقى مع الإخوان حيث بمقدور الإخوان توفير الجماهير التى تصبح تحت قيادة الضباط الأحرار ، وكان هذا سوء تقدير خطيرا ، إذ لم يكشف النقاب عن تأثيره الكامل حتى بعد قيام الثورة .

وتم انتخاب جمال عبد الناصر رسميا رئيسا للجنة التنفيذية للضباط الأحرار فى ١٩٥٠ ، وفى هذا الوقت كان من المخطط أن يجرى تنفيذ الانقلاب فى ١٩٥٤ أو ١٩٥٥ ، غير أن حريق القاهرة فى يوم السبت الأسود (٢٦ يناير ١٩٥٢) أقنع الضباط الأحرار بأنه يتعين عليهم التصرف على نحو عاجل ، واتخذوا قرارا فى وقت مبكر باستخدام محمد نجيب كرئيس صورى ، وكان نجيب قد تعرض لاستياء القصر لأنه فاز بمساعدة الضباط الأحرار فى انتخابات نادى الضباط على منافسه مرشح القصر ، كما أنه كان الوحيد بين كبار ضباط الجيش الذى يتمتع بسجل مشرف فى حرب فلسطين ١٩٤٨ .

وجرت اتصالات بين الضباط الأحرار والسفارة الأمريكية بالقاهرة، وتبين أنه قد اتضح لهم أن الولايات المتحدة لن تعرقل قيام انقلاب إصلاحى ، كما تمت مفاتحة المتعاطفين المحتملين فى صفوف الجيش وبعض الصحفيين .

وفى ٢٢ يوليو بلغهم تحذير من صديق فى القصر الملكى بأن القصر على دراية بخططهم ويعتزم التحرك لإجهاضها ، وعندئذ قرروا العمل على الفور ، وفى ساعات الصباح الأولى من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أحكم الضباط الأحرار قبضتهم على السلطة فعليا فى مصر دون إراقة دماء أو مقاومة ، وأعلنوا أن محمد نجيب هو القائد العام للقوات المسلحة ، وتنازل فاروق عن العرش بعد ثلاثة أيام لابنه القاصر ورحل عن البلاد دون أن يلحقه أذى ، وفى الغالب دون أن يأسف على ذلك .

وطلب الضباط الأحرار من السياسى المحنك على ماهر تشكيل الوزارة وأعلنوا برنامجا معتدلا يتكون من ست نقاط للإصلاح الاجتماعى والسياسى ، وحاول الضباط الأحرار حتى سبتمبر ١٩٥٢ أن يعملوا فى إطار التركيبة السياسية القائمة بالبلاد ، إلا أن

المقاومة التى جوبهوا بها أفضت إلى اتخاذ قرار بتنصيب محمد نجيب رئيساً للوزراء ، وفى ديسمبر من ذلك العام تم تعليق الدستور ، وفى يناير ١٩٥٣ أعلن محمد نجيب عن فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات فى خلالها يعهد بالسلطة التنفيذية والتشريعية للبلاد لمجلس قيادة الثورة المكون من ١٣ عضوا تنفيذيا من الضباط الأحرار ، ومجلس الوزراء ، وتم حظر أى نشاط سياسى على السياسيين الذين عملوا قبل قيام الثورة .

وعند الإعلان عن إلغاء النظام الملكى فى يونيو ١٩٥٣ تولى العديد من الضباط الأحرار ، أعضاء مجلس قيادة الثورة ، مناصب وزارية أساسية فى الحكومة التى يرأسها محمد نجيب ، وشكل الضباط الأحرار ، خاصة عبد الحكيم عامر وعبد اللطيف البغدادى ، نواة قوية لمساندة عبد الناصر ، كما أن ترقية عبد الحكيم عامر ليصبح القائد العام للقوات المسلحة (ليحل محل محمد نجيب فى هذا المنصب) أكدت أن عبد الناصر يحظى بمساندة حاسمة من الجيش فى مواجهته القادمة مع محمد نجيب .

وأصبح تعبير " الضباط الأحرار" واحداً من التعبيرات الهامة سياسيا فى مصر ، إلا أن اللجنة الأصلية للضباط الأحرار ومؤيديهم (التى يتغير تركيبها وعددها طبقا للمصادر) احتلت مراكز بارزة (وإن يكن بعضهم لفترات قصيرة) فى مصر بعد الثورة ، وسرعان ما انشق عدد قليل من الضباط الأحرار عن مجلس قيادة الثورة بسبب عدم الاتفاق فى السياسات ، إلا أن آخرين ، وهم الحصن الحصين لقوة عبد الناصر ، قد شغلوا مناصب وزارية وإدارية عليا .

لجنة الضباط الأحرار

١ – جمال عبد الناصر .
٢ – عبد الحكيم عامر .
٣ – عبد اللطيف البغدادى .
٤ – كمال الدين حسين .
٥ – حسن إبراهيم .
٦ – خالد محيى الدين .

٧ – زكريا محيى الدين .

٨ – محمد نجيب .

٩ – أنور السادات .

١٠ – جمال سالم .

١١ – صلاح سالم .

١٢ – حسين الشافعى .

١٣ – يوسف صديق .

(ط)

الطبيعة الواحدة

هى التعريف اللاهوتى لطبيعة السيد المسيح المقبولة من الكنيسة القبطية ، وينكر هذا المذهب أو ينفى الطبيعة البشرية للمسيح وينزهه عن ذلك ، ويرفعه إلى الألوهية ، وأدت إدانة هذا الرأى فى المجمع المسكونى فى عام ٤٥١ إلى الانفصال الرسمى بين الكنيسة القبطية والكنيسة الأرثوذكسية البيزنطية ، وجاء مقتل بروتيروس بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية المعين حديثا بالإسكندرية فى ٤٥٧ ، على يد راهب من المؤمنين بالطبيعة الواحدة إلى قطع كامل العلاقات مع القسطنطينية ، وحاول الإمبراطور زينون حل النزاع بين المنادين بالطبيعة الواحدة وخصومهم بإعلان الهنايتكون ، للتوصل إلى وضع لاهوتى وسط ، إلا أن جهوده ذهبت سدى .

ططر (الظاهر سيف الدين ططر) (حكم ١٤٢١ / ٨٢٤)

أحد سلاطين المماليك البرجية ، وخدم ططر بوصفه نائبا للوصى على السلطان الصغير " أحمد " فى بداية عهده نيابة عن الوصى الأصلى التنبوغا الذى كان خارج العاصمة ، وتولى الوصاية باسمه بعد مدة قصيرة من ذلك ثم أقال أحمد ، وبوصفه أحد مماليك برقوق صعد خلال الرتب أثناء حكم المؤيد شيخ ، الذى قتل معظم أسرته قبل أن يتقلد السلطنة ، وتوفى بعد ثلاثة أشهر من توليته السلطة .

الططش : انظر أزبك الططش

طلعت حرب (١٨٧٦ - ١٩٤١)

محام ووطني مصرى ، وكان دافعا كبيرا لتنمية الصناعة فى مصر فى القرن العشرين ، وفى البداية جذب طلعت حرب اهتمام الناس حين كتب ردا على قاسم أمين حول حقوق المرأة ، وفى ١٩٠٧ انضم إلى حزب الأمة الذى كان يمثل الجناح المعتدل للحركة الوطنية ، وأصبح مشاركا فى جهود ترمى إلى جعل مصر أكثر استقلالية على الصعيد المالى ، وأسس مع مجموعة من الأفراد المتفقين فى الرأى " بنك مصر " فى ١٩٢٠ كمصدر لرأس المال اللازم للتوسع الصناعى فى مصر .

وعلى الصعيد السياسى كان طلعت حرب أكثر اهتماما بالتنمية الاقتصادية عن السياسات الحزبية ، وكان من رأيه أن نمو الصناعة والاقتصاد المتنوع هى الشروط اللازمة لمصر ، وساند بفاعلية أن يكون لرجال الصناعة فى مصر صوت أقوى وإنشاء قطاع خاص بأيدى المصريين يتسم بالحيوية ، وعمل مع اتحاد الصناعات المصرى من أجل تأمين أقصى حماية حكومية ممكنة للقطاع الصناعى فى مصر وتعزيزه ، وبرغم إصراره على أن التصنيع يشكل مكملا ضروريا للزراعة وليس بديلا لها ، فإنه لم يحقق نجاحا كاملا فى إقناع كبار ملاك الأراضى بالاستثمار فى البنك، وبالتالى يمكن من خلاله تحقيق التنمية غيرالزراعية لمصر ، واستطاع فى النهاية أن يضمن تمويلا أوروبيا لبعض مشاريعه التنموية ، كما أن مجموعة الشركات المنشأة تحت قيادته جعلت من بنك مصر واحدا من المؤسسات المالية والصناعية الرائدة فى مصر وقت قيام الثورة .

طه حسين (١٨٨٩ - ١٩٧٦)

أحد ألمع الشخصيات الأدبية فى مصر الحديثة ، وكانت الأعمال النقدية الأدبية لطه حسين تعتبر فى حينها ثورة بين معاصريه ، وتلقى طه حسين - الذى أصبح ضريرا فى طفولته - تعليمه فى فرنسا ، وعاد إلى مصر فى ١٩١٩ ليبدأ حياة حافلة فى التعليم والعمل الإدارى إضافة إلى كتابة مؤلفاته ، وقدمت له زوجته دعما ملحوظا مع عدد من زملائه الآخرين .

وصدر أهم عمل لطه حسين مثيرا للجدل وهو دراسة عن " الشعر الجاهلى قبل الإسلام " فى ١٩٢٦ وأسفر عن إدانته من السلطات الدينية فى مصر ، وكمساند ومشارك فى تحرير الإنسانية كرس طه حسين نفسه للكتابة ولإصلاح النظام التعليمى فيما بعد ويعتبر كتابه عن سيرته الذاتية " الأيام " - الذى يعرض بالتفصيل لنضالاته الشخصية وللأشخاص الذين واجههم فى حياته المهنية - مثالا بارزا للنثر الحديث فى الأدب العربى، واستمر يترقى حتى أصبح عميدا فى جامعة الملك فؤاد بالقاهرة ، ثم تولى منصب رئيس جامعة الملك فاروق .

وعين طه حسين وزيرا للمعارف (التعليم) بحكومة الوفد فى ١٩٥٠، وكان واحدا بين أفراد قلائل ممن شاركوا فى حكومة الوفد قبل الثورة فى مصر ولم يتعرض للإيقاف عن ممارسة عمله بعد الثورة ، واستمر حتى وفاته عميدا للأدب العربى فى مصر ، كما أن الأعمال الكاملة لكثير من أعماله النقدية مازالت تدرس فى مصر وغيرها من البلدان ، وكذلك مؤلفاته عن تراث مصر فى منطقة البحر المتوسط .

الطهطاوى : انظر رفاعة رافع الطهطاوى

طومان باى الأول (العادل سيف الدين طومان باى) حكم (١٥٠١ / ٩٠٦)

أحد سلاطين المماليك البرجية الذى لم يدم حكمه سوى شهور قليلة بين سقوط جنبلاط وصعود قنصوه الغـورى ، وكـان يعـمل قـبل ذلك مستشارا للناصر محمد الثانى ، الذى اغـتـاله فى ١٤٩٨/٩٠٣ ، وأصـبـح حـيئنذ حـاميا لقنصوه الأشـرفى فى عهده القصير الذى حكم حتى ١٥٠٠ / ٩٠٥ ثم للسلطان الجـديد قـصـيـر العهد أيضا جنبلاط ، وعمل معه قائدا عاما لجيوشه الملوكية بسوريا ، وفى ١٥٠١/٩٠٦ قـام طومـان باى بإقـالة جنبـلاط وإعـدامـه ، ثم تخلص من أرملته من بعده .

ولم تشر المصادر كـثـيرا إلى شـخـصـيته كسلطان ، وبمجـرد أن مضى يتعقب عصابات البدو بصعيد مصر بدأت المطاردات له شـخصيا ، وأقاله عن العرش قنصوه الغورى ، الذى حظى بدعم كـبـيـر من رجـال الحـاشـيـة ، واضطر طومـان باى للتخفى، وسرعان ما انكشف أمره على يد أحـد الأمراء الذى طلب منه مد يد العون والاختـباء عنده ، وقام الأمير بإعدامه لأنه سبق لطومان باى أن قتل أصدقاءه أثناء عهده القصير بالحكم .

طومان باى الثانى (الأشرف طومان باى الثانى)
(حكم ١٥١٦ - ١٥١٧ / ٩٢٢ - ٩٢٣)

آخر سلاطين المماليك بمصر ، وقاد المقاومة الملوكية فى مواجـهة الغزو العثمانى (فى بعض الأحيان على كـره منه) بقيادة سليم الأول ، وكـان سليم قـد تمكن من هزيمـة قنصوه الغورى سلف طومان باى فى معركة مرج دابـق فى ١٥١٦/٩٢٢، وقـد توفى الغـورى نتـيـجـة هجـمـة مفاجئة أثناء المعركة ، واسـتـطاع طـومـان باى أن يجـمـع شـتـات جـيـشـه ليـتـراجع به فى عـمليـة منظمة .

وقد ووجه سليم بمعارضة فى اتخاذ موقف متساهل من طومان باى قائد المماليك وعرضه عليه ولاية مصر إذا مـا وافق على الإقـرار لسليم

بالسيادة والدعاء باسمه فى صلاة الجمعة بالمساجد ، وثارت معارضة شديدة لهذا الأمر بين المماليك المصريين ، واضطر طومان باى تحت هذه الضغوط أن يعلن عن نفسه سلطانا للبلاد وذلك فى أكتوبر ٩٢٢/ ١٥١٦ ، وهو ما جعل غزو العثمانيين لمصر أمرا لا رجعة فيه .

وبعد دخول العثمانيين للقاهرة فى يناير ٩٢٢/١٥١٧ (بعد معركة لقى فيها ٨٠٠ مملوك حتفهم) ، قاد طومان باى قواته إلى الدلتا كملاذ أخير لمواجهة جيش سليم ، وظهرت بعض المساندات الشعبية له ، وفى المعسكر العثمانى بدا أن سليم ما زال مستعدا للتوصل إلى حل وسط بدلا من المخاطرة بمعركة أخرى ، ومع ذلك تحفز سليم للمعركة بتحريض من خاير بك المملوك الخائن ، وقام المماليك المحيطون بطومان باى بحثه لخوض القتال ، وجاء مقتل مبعوث سليم على يد هؤلاء المماليك ليضع نهاية لمصير طومان باى ، وبعد سلسلة من المعارك منى المماليك بالهزيمة من العثمانيين فى مارس ١٥١٧ / ٩٢٣ ، وبعدها حصل خاير بك على حق تنفيذ الإعدام فى طومان باى .

الطيبية / الآمرية

أحد فروع المذهب الإسماعيلى الفاطمى ، وفى اعتقاد أتباع هذا المذهب أن الطيب ابن الخليفة الآمر هو من يحق له وراثة الإمامة عن أبيه عقب وفاته فى ١١٣٠ / ٥٢٤ (عندما كانت أرملة الآمر ما تزال حاملا بالطيب) ، وما حدث أن الحافظ - عم الطيب - خلف الآمر فى ١١٣١ / ٥٢٦ بعد فترة سادتها الفوضى أعلن فيها الوزير قطيفات أنه ممثل للإمام المختفى لطائفة الشيعة المعارضة للفاطميين ، وكان الحافظ - الوصى على الطفل الذى لم يولد بعد - فى السجن ، وتمكن أنصاره من إطلاق سراحه وأعلن عن نفسه خليفة للبلاد ، مدعيا أن نية الآمر كانت أن من حق الحافظ أن يخلفه ، وثارت أقاويل بأن أرملة الآمر أنجبت بنتا ، أو أن الجنين توفى ، وهو مالم يقبله أنصار الطيبية ، وحظيت تلك الحركة ببعض الدعم فى مصر ، ولكنها - كما حدث مع

النزاريين – استقطبت أنصارا أكثر عددا خارج البلاد ، ومثل الحركة النزارية أيضًا أفضت إلى شق صفوف الدعاة مما نجم عنه مزيد من ضعف مساندتهم للخلافة الفاطمية .

(ظ)

الظافر (حكم ١١٤٩ – ١١٥٤ / ٥٤٤ – ٥٤٩)

أحد الخلفاء الفاطميين وهو أصغر أبناء الحافظ ، وكان حاكما ضعيفا انتهى عهده بالحكم باغتياله على يدى صديقه المفضل نصر ووزيره عباس – والد نصر – وخلال السنوات الأربع الأولى لعهده تقلد الوزارة سالار ، لكنه سقط ضحية لطموح عباس وابنه فى ٥٤٨/١١٥٣ وهو العام الأخير لاستحواذ الفاطميين على فلسطين قبل استيلاء الصليبيين عليها ، حيئنذ قام الظافر – الذى كان على علاقة خاصة بنصر – بتعيين عباس – الابن المتبنى لسالار – وزيرا له ، وقرر الاثنان إعدام الخليفة للتوصل إلى حل لوضعهما غير المستتب ، فقد انتاب القلق عباس من أن الخليفة كان يشجع نصر على قتله ، أما نصر فقد اعتقد أن أباه يخطط للتخلص منه ، وقد تورطا فى عملية القتل بصورة مشتركة فى ١١٥٤ / ٥٤٩ وأجلسا ابنه الفائز مكانه على العرش .

الظاهر (حكم ١٠٢١ – ١٠٣٦ / ٤١١ – ٤٢٧)

ابن الحاكم الخليفة الفاطمى ، صعد إلى السلطة عقب الاختفاء الغامض لأبيه ، وفى السنوات الأربع الأولى لعهده كان تحت الوصاية القوية لعمته ست الملك ، ولقد كفلت العمة خلافة الظاهر بدلا من عمه عبد الرحمن الذى كان الحاكم قد طلب أن يكون خليفة له مفضلا إياه على ابنه شخصيا ، وأعلن عبد الرحمن استقلاله واستحوذ على حلب فى ٤١٤/١٠٢٣ ، لكنه منى بالهزيمة على يد جماعة من أنصار الفاطميين ، ووقع بالأسر ، وأعيد إلى القاهرة وأودع السجن .

وضربت مجاعة خطيرة مصر في العامين الأخيرين لوصاية ست الملك ، كما شهدت البلاد اضطرابات مدنية ، وبعد وفاتها استولى أحمد الجرجرائي على السلطة ، إلا أن الوضع سواء في مصر أو في البلاط الفاطمي استمر على اضطرابه في أعقاب المجاعة وهبوط العائدات ، على أن الظاهر - الذي يبدو أن إسهامه الأكبر كان إيقاف المفاوضات مع البيزنطيين التي استأنفتها عمته - قد خلفه ابنه المستنصر

الظاهر تمربغا (حكم ١٤٦٧ - ١٤٦٨ / ٨٧٢)

أحد سلاطين المماليك البرجية وهو من أصل يوناني ، وتولى الحكم لفترة قصيرة قبل أن يتنازل عنه طواعية لصالح حليفه والقائد العام لجيوشه قايتباي ، وكان المماليك البرجية في أوج صراعاتهم حين صعد تمربغا إلى السلطة ، ووجد خزائنها خاوية ، والانقلابات تجري على قدم وساق في أعلى مناصب الدولة ، ولم تسعفه إجراءاته الفورية في تمكينه من ممارسة سلطته بأي شكل واقعي أو منطقي ، وأفضت نزاعات المماليك إلى شيوع للفوضى الكاملة والاضطرابات الشاملة في أنحاء البلاد ، واضطر تمربغا إلى العودة إلى مقر إقامته في دمياط، التي كان يعمل بها قبل الإطاحة ببلباي .

الظاهر ركن الدين بيبرس الأول البندقداري
(حكم ١٢٦٠ - ١٢٧٧ / ٦٥٨ - ٦٧٦)

من سلاطين المماليك البحرية والمؤسس الفعلي للأسرة المملوكية البحرية ، وبدأ حياته في مصر لدى السلطان الصالح الأيوبي ، وفي ١٢٤٤ / ٦٤٢ قاد بيبرس الجيوش الأيوبية نيابة عن الصالح في حملة بفلسطين وسوريا ضد الصليبيين وضد الأتراك الخوارزميين - حلفاء الأيوبيين في السابق .

وفى الوقت الذى توفى فيه الصالح ، فى ١٢٥٠/٦٤٧ ، كان بيبرس يقود القوات الأيوبية فى المنصورة ضد الصليبيين بقيادة لويس التاسع ، حيث أدى دورا حاسما فى إلحاق الهزيمة بهم ، وكان بيبرس ضمن مجموعة المماليك التى قتلت توران شاه ابن الصالح وخليفته فى نفس العام ، وبعد ذلك أرسل للمنفى فى عهد أيبك ، ليعاود الظهور فى معركة عين جالوت فى ١٢٦٠/٦٥٨ كقائد للجيوش المملوكية التى هزمت المغول ، وشارك مرة أخرى فى عملية اغتيال – وهذه المرة طالت السلطان قطز – وصعد للعرش بوصفه السلطان .

وبعد عام من معركة عين جالوت وفى ١٢٦١ / ٦٥٩ أعاد بيبرس تأسيس الخلافة العباسية فى القاهرة، التى انهارت على يد المغول حين اجتاحت جيوشهم بغداد ، وتولى عم آخر خليفة الحكم – وهوالخليفة المستنصر ، ويبدو أنه اختلف مع بيبرس حول خطة لاستعادة بغداد ، إذ قام بيبرس بتزويد المستنصر بمصاريف قليلة لقواته ، غير أن الخليفة توفى أثناء قيادته لحملة عسكرية بعد فترة قصيرة من ذلك ، حتى قبل أن يعبر الحدود المصرية ، وخلفه من كان أكثر تعاونا وهوالحاكم الأول ، وبعد إصدار الأوامر بإعادة بناء الحصون لحماية القوات العسكرية المملوكية ، مضى بيبرس فى حملة صغيرة على سوريا، وفى ١٢٦٣/٦٦٢ استولت قواته على الكرك من واليها الأيوبى .

وأبرم بيبرس معاهدات تجارية مع عدد من الدول المسيحية فى ١٢٦٤ / ٦٦١ وهو العام الذى ضم فيه حمص ، إلا أنه فى العام التالى استهل حملة دامت ست سنوات ضد الصليبيين فى الشام ، واستولى على قيسارية فى ١٢٦٥/٦٦٣ ، وصفد فى ١٢٦٦/٦٦٤ ، ويافا وأنطاكية فى ١٢٦٨/٦٦٦ ، وأبرم كراك أحد أقوى قادة الصليبيين اتفاقية سلمية مع بيبرس بعد ذلك بثلاث سنوات ، كما عقد بيبرس اتفاقية مع ملك أرمينيا الصغرى فى ١٢٧٥/٦٧٤ منحت المماليك امتيازات حدودية واسعة ، وفى إطار هذه الحملات استطاع بيبرس أن يستحوذ على باقى الإمارات الأيوبية فى سوريا ، وواجه تحديات محدودة من المغول فى (١٢٧١ – ١٢٧٢ / ٦٦٩ – ٦٧٠) ، وأخضع الحشاشين ، ووضع أساس

الهيمنة المملوكية المستقبلية على سوريا ، وفى الجنوب أخضع بلاد النوبة فى ١٢٧٥ / ٦٧٤ بواسطة جيش مملوكى .

وأدخل بيبرس إصلاحات إدارية واسعة النطاق فى مصر ، حيث أسس نظاما فعالا للخدمة البريدية يصل بين كل مناطق نفوذه ، وأعاد تنظيم تركيب جيش المماليك على طول الحدود مع المغول ، وهو أول حاكم مصرى يعين أربعة قضاة يمثل كل واحد منهم مذهبا من المذاهب الشرعية الأربعة ، وأنشأ العديد من المدارس والمبانى العامة ، واستعاد بيبرس ثكنات المماليك فى جزيرة الروضة، وخلال فترة حكمه الطويلة قاد ما مجموعه ثمان وثلاثين حملة عسكرية على بلاد الشام ؛ وتوضع مآثره العسكرية فى مقارنة مع مآثر صلاح الدين الأيوبى ، وتوفى أثناء حملة له فى آسيا الصغرى ، ومازالت إنجازات بيبرس حية حتى العصور الحديثة فى الحكايات الشعبية لدى عامة المصريين ويطلقون عليها سيرة الظاهر بيبرس .

الظاهر سيف الدين جقمق (حكم ١٤٣٨ - ١٤٥٣ / ٨٤٢ - ٨٥٧)

أحد سلاطين المماليك البرجية - وحل محل يوسف بن برسباى ، الذى تقلد السلطة لمدة محدودة تحت وصاية جقمق ، وسرعان ما تم إخماد تمرد فى القصر فى الأيام الأولى لجقمق على العرش ، غير أنه لم ينجح فى غزوته لرودس فى ١٤٤٤/٨٤٨ وحافظ جقمق على علاقات بالغة الود مع باقى الحكام المسلمين، وخلال ولايته سحب وظائف حكومية معينة من المسيحيين واليهود وفرض قيودا على التجار الأوروبيين ، وجاء إسراف رجال حاشية جقمق فى وقت كان الاقتصاد المصرى بالكاد يستطيع مساندتهم ، وتزايدت أطماع المماليك وسلوكهم الجشع غير المنضبط مما أثر على الأوضاع الداخلية للبلاد ، ولم تنجح محاولة جقمق لتأمين خلافة ابنه عثمان من بعده ، وأقيل عثمان عقب وفاة أبيه بفترة وجيزة .

العادل المستعين (حكم ١٤١٢ / ٨١٥)

هو الخليفة العباسي الوحيد الذي تقلد السلطة بوصفه سلطانا رغم أن خليفته لم ينجح في محاولته في ١٤٥٥/٨٥٩ ، وقد اختير المستعين في ١٤١٢ / ٨١٥ - من أجنحة المماليك المتصارعة على السلطة - كسلطان صوري وأعفي من منصبه المدعوم من أقوم المرشحين وهو المؤيد شيخ ، بعد أن تمكن الأخير من إحراز النصر ، بينما تم تجريد المستعين من اللقب ومن دوره في الخلافة على حد سواء، رغم أنه تلقى وعدا حين تولى السلطة أن باستطاعته استئناف موقعه بالخلافة عندما يفوز أحد مرشحي المماليك ، وبدلا من ذلك أودع المستعين السجن في الإسكندرية على يد المؤيد شيخ ، وتم تعيين المعتضد الثاني في منصب الخليفة في ٨١٦/١٤١٤ .

العاضد (حكم ١١٦٠ - ١١٧١ / ٥٥٥ - ٥٦٧)

آخر خليفة فاطمي تولى حكم مصر ، وكان طفلا في التاسعة من عمره حين صعد للعرش على يد الوزير الصالح طلائع ، الذي سعى لمزيد من تعزيز وضعه بتزويج ابنته للعاضد ، ومع كل الاحتياطات التي اتخذها الصالح طلائع فقد لقي حتفه قتيلا في غضون عام واحد من حكم العاضد بتحريض من عمته ، وهي شخصية نافذة بالبلاط ، لذلك انتقلت الوزارة للرزيق ابن الصالح طلائع ، الذي أقيل هو نفسه في ٥٥٨/١١٦٣ على يد شاور ، ثم بعد فترة قصيرة على يد ضرغام .

وفيما يتعلق بالسلطة التي مارسها العاضد ، فإن أنشطة الوزراء الذين خدموا لديه ظاهريا تبين أن سلطته كانت ضئيلة واستقلاله محدودا ، على أن تورط مصر مع الصليبيين ومع نور الدين زنكي حاكم دمشق القوي جرى في خضم الصراع على السلطة بين

الوزيرين ضرغام وشاور ، وفور إقالة الأخير فى ١١٦٣/٥٥٨ ، استنجد بنور الدين لمساعدته ، وفى العام التالى أرسل نور الدين جيشا إلى مصر بقيادة شيركوه تمكن من هزيمة ضرغام وقتله ، ونصب شاور بالسلطة، حينئذ استخدم شاور الصليبيين ليتخلص من شيركوه .

وفى ١١٦٧/٥٦٣ عقب حصار الصليبيين لجيش شيركوه بقيادة صلاح الدين بالإسكندرية ، الذى ظل محاصرا خلال حملة شيركوه الثانية ضد حليفه ناكر الجميل ، تفاوض شيركوه على الانسحاب إلى سوريا ، على ألا يكون ذلك قبل أن يفرض أماريك قائد الصليبيين جزية على مصر ، وتم السماح لقيادات الصليبيين بلقاء مع الخليفة الشاب ، وهو ما كان فرصة وفرت لهم المعرفة بوقائع حياة البلاط الفاخر الملىء بالأعاجيب ، ولم تجد الجزية التى فرضها أماريك على مصر قبولا ، ولم يمض وقت طويل حتى بدت إشارات من شاور تنم عن ضجره من حلفائه الجدد ، وأرسل الصليبيون جيشا إلى مصر فى ١١٦٨/٥٦٤ دمر بلبيس فى شرق الدلتا ، وأضرم شاور النار فى الفسطاط وأعلن عن عزمه فعل نفس الشىء بالقاهرة كى لايترك المدينة تسقط فى أيدى الصليبيين ، وعند هذا الحد استنجد العاضد والبلاط بنور الدين لإنقاذهم ، وتبع وصول شيركوه على رأس جيوش نور الدين إلى الحدود المصرية انسحاب الصليبيين ، وتولى شيركوه وزارة العاضد فى أوائل ١١٦٩/٥٦٤ وبعدها بفترة قصيرة أقدم على قتل شاور بموافقة العاضد ، وإثر وفاة شيركوه بعد شهرين من ذلك تولى ابن أخيه صلاح الدين الوزارة خلفا له ، رغم أن الرجلين ظلا اسميا فى خدمة نور الدين .

وفى العامين الأخيرين لعهد العاضد ، أصبح متنسكا فعليا ، واستطاع وزيره صلاح الدين صد هجوم الصليبيين على دمياط فى ١١٦٩/٥٦٤ ، وتعقبهم لجنوب فلسطين فى العام التالى ، واستعاد النظام داخل مصر وأخمد فلول المتمردين من الجيش الفاطمى ، وفى ١١٧١/٥٦٧ توفى العاضد واستعاد صلاح الدين مصر إلى حظيرة المسلمين السنة ، ليضع حدا لقرنين من حكم الشيعة للبلاد .

عباس الأول باشا (حكم ١٨٤٨ - ١٨٥٤)

حكم مصر كوال نيابة عن الباب العالى، وكانت السلطة التى مارسها فعليا سلطة حاكم مستقل بما يتسق مع السيادة التى وضع أسسها جده محمد على، ومع هذا لم يواصل عباس معظم سياسات التغريب والتحديث التى نفذها محمد على ، وطرد كثيرا من الأوروبيين الذين استخدمهم جده لإعادة هيكلة عناصر المؤسسات العسكرية والتعليمية ، غير أنه منح الإنجليز امتيازا لإنشاء خط سكة حديد يصل بين القاهرة والإسكندرية والسويس .

وخلال عصر عباس بدأت مفاوضات مطولة بين مصر والباب العالى العثمانى حول إدخال تشريع عثمانى جديد هو " التنظيمات " ، وذهب وفد مصرى إلى اسطنبول فى ١٨٥١ وتوصلوا إلى حل وسط فى النهاية ، ولم يتم التطبيق الرسمى للقانون العثمانى حتى بعد وفاة عباس ، ورغم الصعوبات التى شابت علاقته بالباب العالى النابعة أساسا من رغبته فى الاحتفاظ باستقلاليته فقد أرسل عباس قوات عسكرية لتحارب إلى جانب العثمانيين أثناء حرب القرم.

على أن الاقتصاد المصرى حقق انتعاشا كبيرا بعد الديون التى تكبدها فى الحملات العسكرية لمحمد على ومشاريعه التنموية نظرا لتراجع عباس عن التورط فى خطط القطاع العام ، وتشكل مجلس استشارى حول عباس - وإن لم يكن توجيهيا بشكل خاص - يضم نوبار باشا ويوسف حكيكيان بك اللذين أسند إليهما مسئوليات هائلة ، ويمكن وصف حياته الخاصة بأنها بغيضة أخلاقيا ، وفى ١٨٥٤ لقى حتفه قتيلا فى ظروف غامضة .

عباس بن أبى الفتوح (توفى ١١٥٤/٥٤٩)

وزير فاطمى ، وكان هو وابنه نصر (توفى ١١٥٥ / ٥٤٩) من الشخصيات الهامة فى بلاط الخليفة الفاطمى الظافر (حكم ١١٤٩ - ١١٥٤ / ٥٤٤ - ٥٤٩) واللذان لقيا حتفيهما قتلى فى النهاية ، وكان

عباس ربيب سالار (ابن زوجته) القائد العسكرى والوزير الفاطمى قد تولى منصب الأخير فى ٥٤٤/١١٥٠، وكان سالار قد عين عباس (الذى أقام بالقصر مع ابنه -وهذا يدل على فضل عظيم من الخليفة) ليكون قائدا للجيش الفاطمى فى عسقلان عام ٥٤٨/ ١١٥٣ ، وبعد فترة قصيرة من تقلد وظيفته أقدم نصر على قتل سالار وتولى عباس الوزارة ، وفى ظل مشاعر غيرة الأب وابنه لمواقعهما التالية بالبلاط قررا قتل الخليفة الظافر ونفذا هذه العملية فى ٥٤٩/١١٥٤ ووضعا ابنه الصغير الفائز على العرش ، وبعدها اضطر الرجلان للهرب إلى سوريا قبل وصول الصالح طلائع إلى القاهرة الذى أرسل البلاط فى استدعائه بعد اغتيال الظافر ، ولقى عباس حتفه قتيلا على يد الصليبيين الذين أوقعوا بنصر وقبضوا عليه ، وأعادوه ليواجه حكم البلاط الفاطمى .

عباس حلمى الثانى (حكم ١٨٩٢ - ١٩١٤)

خديو مصر ، تولى عرش البلاد فى سن السابعة عشرة ، ورغم حداثة سنه فإنه عزم بتصميم على تحجيم النفوذ البريطانى بمصر ، وإن لم تدم محاولته طويلا ، وفى يناير ١٨٩٣ طرد رئيس الوزراء مصطفى فهمى الموالى للإنجليز واستبدله بحسين فخرى باشا الذى اعتبره الإنجليز وطنيا متفرنسا ، وجاءت هذه الخطوة عقب محاولة لعباس فى خريف ١٨٩٢ لتعيين التيجانى باشا وتخليص نفسه من مصطفى فهمى ، وهو الإجراء الذى اعترض عليه بحدة المعتمد البريطانى كرومر ، كما عارض كرومر تعيين حسين فخرى ، وبعد عدة محاولات بين القصر ودار المعتمد البريطانى تم استدعاء رياض باشا لتشكيل الوزارة ، وفى يناير ١٨٩٤ تبادل عباس حوارا مستفزا مع اللورد كيتشنر سردار الجيش البريطانى المصرى انتهى إلى اضطرار عباس لتقديم اعتذار علنى مهين - من وجهة نظره - عما بدر منه ، وخلقت هذه الواقعة - التى أسفرت عن إحلال رياض بنوبار باشا فى ذلك الربيع - جوا من العداء الدائم بين عباس وكرومر .

وفى نهاية ١٨٩٥ تعهد كرومر بإعادة تنصيب مصطفى فهمى بعد أن فقد نوبار باشا دعم القصر ، وبعد ذلك نجحت دار المعتمد البريطانى فى إبعاد المتعاطفين من الاتجاه الوطنى بحزم عن مواقع النفوذ ، وفى مقابل هذا منح عباس دعمه النشط والخفى للتجمعات الوطنية التى استأنفت نشاطها فى العقد الأول لعهده ، ولفترة من الوقت عقد علاقة وثيقة مع المحامى الشاب اللامع مصطفى كامل الذى برز على قمة الحركة الوطنية ، وتلقت عدة صحف وطنية دعم القصر وتمويله ، كما ترأس عباس بنفسه أحد هذه التجمعات الوطنية شبه السرية وهى جمعية " إحياء الأمة " (الوطن) ، وفى نهاية الأمر ثارت نزاعات بين الخديو وأنصار الخط الراديكالى حول الشكل الذى سيكون عليه نظام الحكم فى المستقبل بمصر ، وكذلك حسبما يقال حول الشعبية المتنامية لبعض الأفراد مثل مصطفى كامل ، وبحلول عام ١٩٠٠ حدث انشقاق بين القصر والوطنيين الراديكاليين متزامنا مع رضوخ عباس المتزايد لحقائق موقعه بمصر .

وخلال عصر عباس أعاد الإنجليز فتح السودان فى ١٨٩٨ وهزموا الحكومة المهدية التى كانت تحكم هذه الولاية المصرية السابقة طيلة ١٣ عاما ، وأقر الحكم الإنجليزى المصرى المشترك المبرم فى ١٨٩٩بالسيادة الاسمية للخديو على السودان على أن يظل التركيب الإدارى والسلطة الفعلية فى يد الإنجليز ، أما المزاعم الفرنسية فى مصر التى يعود تاريخها إلى أيام المراقبة الثنائية فقد تخلت عنها لصالح بريطانيا بموجب الوفاق الودى المبرم فى ١٩٠٤، وأقر عباس رسميا بالوضع الخاص للبريطانيين فى مصر من خلال مرسوم خديوى صدر فى ١٩٠٥ ، وبمرور الوقت مع اقتراب نهاية عهد كرومر كمعتمد بريطانى البلاد بات عباس ومصر تحت القبضة التى تزداد قوة للهيمنة البريطانية .

وقد أسفرت العقوبات القاسية التى فرضت على فلاحى دنشواى فى ١٩٠٦ فى حادث إطلاق النار الذى تورط فيه ضباط إنجليز عن انفجار هائل للمشاعر الوطنية بمصر ، وأجرى عباس اتصالات جديدة بالوطنيين عن طريق طبيب القصر

الدكتور محمود صادق رمضان ، وفى ١٩٠٧ جاء السير إيلدون جورست بديلا للورد كرومر ؛ وهو نفس العام الذى شهد ميلاد ثلاثة تجمعات سياسية كبرى والعديد الآخر من التجمعات الصغيرة ، ورغم أن جورست كان أكثر تعاطفا من سلفه مع المطامح الوطنية للمصريين إلا أنه لم يصبح بعد مساندا فعالا للسياسيين الوطنيين ، وقد عمل مع عباس عن قرب وبصورة جيدة وحث الخديو على إجراء إصلاحات معتدلة، واستطاع أن يتبنى الكثير من المشاريع الوطنية لأنصار الطبقات العليا والمتوسطة ، غير أن وفاة مصطفى كامل فى ١٩٠٨ والصراعات على القيادة فى الحزب الوطنى التالية لوفاته واغتيال بطرس غالى باشا أول رئيس وزراء قبطى فى ١٩١٠ على يد أحد أنصار الحركة الوطنية .. كل هذا أفضى إلى عجز الحركة الوطنية عن مواجهة هذا الانتقال فى سياسة عباس .

ومن سوء الحظ أن جاء اللورد كيتشنر ليخلف جورست - الذى سبق وتبادل معه عباس تلك الكلمات التى لم تغب عن فكره منذ عقدين من الزمان - وأدخل كيتشنر العديد من القيود على سلطات الخديو فى منح الرتب والألقاب وفى السيطرة على الأوقاف الدينية ، وسلب من عباس حقه فى رئاسة اجتماعات مجلس الوزراء ، وبموجب القانون الأساسى لعام ١٩١٣ وضع كيتشنر أسس تشريع جديد وأكثر فاعلية .

وعقب محاولة اغتيال جرت فى يوليو ١٩١٤ ذهب عباس إلى اسطنبول للعلاج ، وكان هناك فى ديسمبر حين أعلن الإنجليز الحماية البريطانية على مصر وقرروا إقالته فى ١٤ديسمبر ١٩١٤ ، وحاول عباس بعدها أن يبقى فى اسطنبول ، إلا أن عوامل سياسية تضافرت ضده ، وفى النهاية استقر فى سويسرا وانضم لنشاطات دول الوسط المتنامية فى ١٩١٨ ، ولم يتخل عباس عن مزاعمه فى العرش حتى عام ١٩٣١ معبرا عن عدم رضوخه لهذا القرار ، وظل على نحو واضح يعزز آماله فى استعادته ، وقد توفى فى ١٩٤٤ بسويسرا.

عبد الحكيم عامر (١٩١٩- ١٩٦٧)

نائب القائد الأعلى للجيش المصرى أثناء حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل، وكان ثانى أكبر شخصية ذات نفوذ فى مصر منذ ثورة ١٩٥٢ حتى وفاته منتحرا فى عام ١٩٦٧ .

كان عبد الحكيم عامر من بين الجماعة الأساسية للضباط الأحرار الذين قادوا ثورة ١٩٥٢ ، ومشهورا عنه أنه أكثر من وثق بهم عبد الناصر، ورفيقه قبل وبعد الثورة ، وفى داخل مجلس قيادة الثورة ترقى مركز عبد الحكيم عامر بواسطة عبد الناصر الذى حصل له على لقب القائد العام للقوات المسلحة بدلا من اللواء محمد نجيب ، فى يونيو عام ١٩٥٣ ، ويؤشر انتقال هذا المنصب العسكرى من محمد نجيب إلى عبد الحكيم عامر على بداية تدهور وضع محمد نجيب القيادى داخل مجلس قيادة الثورة .

وأصبح عبد الحكيم عامر محفزا متحمسا لمصالح الجيش فى الحكومة الجديدة ، وفى عام ١٩٥٤ تقلد منصب وزير الحربية وساعد الوضع القوى لعبد الحكيم عامر داخل الجيش عبد الناصر على أن يبث الحيوية السياسية فى استقالة اللواء محمد نجيب ، ثم إعادته ، وأخيرا فرض الإقامة الجبرية عليه خلال عام ١٩٥٤ مع بروز عبد الناصر بوصفه حاكم مصر .

ورغم أن حرب السويس عام ١٩٥٦لايمكن أن توصف بأنها انتصار عسكرى لمصر ، فإن النصر المعنوى الذى حققته مصر على القوتين الاستعماريتين السابقتين وإسرائيل رفع من أهمية الجيش ومعه اللواء عبد الحكيم عامر ، ومع ذلك فإن أداء عبد الحكيم عامر أثناء الحرب أفقده مساندة بعض رفاقه ، واستمر عبد الناصر يدعم عبد الحكيم عامر رغم مطالبة البعض بإبعاده ، ومع تكوين الجمهورية العربية المتحدة من مصر وسوريا فى فبراير ١٩٥٨ ، عين عبد الحكيم عامر منسقا عاما للإقليم الشمالى (سوريا) بالإضافة لرتبة المشير ونائب الرئيس لسوريا ، ووزير الحربية . وفى أكتوبر ١٩٥٩ عين حاكما لسوريا ، وبوصفه الشخص المسئول عن تنفيذ سياسات النظام

فى سوريا ، فقد اكتسب عداء السوريين المناهضين لبرامج الحكومة ذات النزعة اليسارية ، وأصبحت عدم شعبية الهيمنة المصرية على الإدارة والبيروقراطية علنية فى عام ١٩٦١، ففى سبتمبر من تلك السنة طرد عبد الحكيم عامر من سوريا بعد احتلال دمشق من بعض وحدات الجيش السورى المعارضة لاستمرار العلاقة بين بلادهم ومصر ، واستمر عبد الحكيم عامر فى عمله وزيرا للحربية فى مصر حتى مارس ١٩٦٤ حين استقال ليصبح النائب الأول لرئيس الجمهورية ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وخلال هذه الفترة أشرف على توريط مصر المتزايد فى اليمن ، وفى أوائل ١٩٦٣ قاد بنفسه هجوما كبيرا على أعوان الملكية هناك .

ارتبطت الحياة السياسية لعبد الحكيم عامر بقوة بدوره العسكرى ، وفى موازاة موقعه العسكرى تقلد بعض المناصب السياسية ، ففى سبتمبر ١٩٥٧ عين فى اللجنة التنفيذية للاتحاد القومى ، وهو أحد التنظيمات السياسية لفترة ما بعد الثورة الذى أسسه النظام ليحظى بالتأييد الشعبى لبرامج الحكومة ، ولكن بحلول عام ١٩٦١ ، وبعد أن عاد من سوريا ، ظهر تباين واضح متنام بينه وبين عبد الناصر حول السياسة الاشتراكية المتزايدة للحكومة ، والأهم من ذلك حول نفوذ واستقلالية عبد الحكيم عامر نفسه ، وساعده موقعه على تجنب المصير الغامض الذى حدث لكثير من الضباط الأحرار الأساسيين الذين اختلفوا مع عبد الناصر بعد الثورة ، لذلك عين فى منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية فى عام ١٩٦٤ ، لكن داخل الدوائر العليا واجه على نحو متزايد معارضة تطالب بتقليص دوره المهيمن من عناصر الجناح اليسارى المعارضة لنفوذ عبد الحكيم عامر والحذر السياسى والسيطرة العسكرية .

وفى عام ١٩٦٦ قرر عبد الناصر تعيين عبد الحكيم عامر رئيسا للجنة تصفية الإقطاع التى أثارت جدلاً سياسيا ، والتى كانت مسئولة عن بحث الممارسات الاجتماعية والسياسية فى الريف لمن احتفظوا بمناصبهم التى تقلدوها قبل الثورة ، وفرض عبد الحكيم عامر القيود على انتقادات الجلسات المعادية للجناح اليسارى فى الاتحاد

الاشتراكي العربي الذي كان نفوذه يتنامى داخل الحكومة ، غير أن كل المشاكل السياسية التي أزعجت عبد الحكيم عامر في سنواته الأخيرة تهون مقارنة بالانتكاسات التي تكبدها نتيجة للهزيمة القاسية في حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل ، وأدى نقص استعدادات الجيش المصري ، رغم سلسلة من الأعمال الاستفزازية بين الطرفين في الشهور السابقة على اندلاع المعارك ، إلى تدمير معظم الطيران المصري على الأرض ، واستطاعت إسرائيل أن تتحكم تماما في مسار القتال نتيجة لسيطرتها الجوية ، وفي يونيو ١٩٦٧ أقيل عبد الحكيم عامر ومعه شركاؤه في القيادة العليا ، وتم اعتقاله مع عدد آخر من الضباط في أغسطس ١٩٦٧ ، واتهم بالاشتراك في مؤامرة للإطاحة بعبد الناصر ، وتم الإعلان عن انتحاره في الشهر التالي .

عبد الخالق ثروت باشا (١٨٧٣ - ١٩٢٨)

رئيس وزراء مصري ، وأول من شكل حكومة لمصر بعد إعلان تصريح ١٩٢٢ من جانب واحد ، الذي يمنح لمصر استقلالها ، ثم خدم مرة أخرى في ١٩٢٧ ، وكان قد تولى منصب النائب العام في حكومة بطرس غالي باشا (١٩٠٨ - ١٩١٠)، والنائب العام في محاكمة المتهمين باغتيال بطرس غالي ، وفي ١٩٢١ انضم ثروت إلى حكومة عدلي باشا وزيرا للداخلية ، وعقب فشل المباحثات بين عدلي وكيرزن طلب الملك من ثروت تشكيل الوزارة في ديسمبر ١٩٢١ ، وقد أصر ثروت على إنهاء الحماية البريطانية ، وفي هذا المسعى حظي بمساندة اللينبي وليس وزارة الخارجية البريطانية ؛ وفضلا عن ذلك أفضى نفي سعد زغلول للمرة الثانية وكذلك استياء بعض الأوساط من سقوط حكومة عدلي إلى استحالة تشكيل ثروت لوزارته حتى مارس ١٩٢٢ ، وأعقب هذا نجاح اللينبي في إجبار الحكومة البريطانية على إنهاء الحماية من جانب واحد .

ورغم أن ثروت لم يكن مؤيدا لجميع نقاط تصريح ١٩٢٢ ، فقد قدم مساندة محدودة للجنة الدستورية المشكلة لوضع مسودة ودستور ما بعد الاستقلال ، وأدى

استمرار القلاقل الداخلية إلى أن يبقى ثروت على الأحكام العرفية أثناء حكومته ، وطلب الملك فؤاد من ثروت تضمين مواد فى الدستور تجعل الوزراء مسئولين أمام البرلمان إلا أنه غير رأيه بعد ذلك ، وأثار الوفد وكذلك الإنجليز عدة اعتراضات على مواد متعددة ، وقد ووجه ثروت بوضع إذا حاول فيه الرضوخ لجانب معين ثارت ضده الاعتراضات من الجانبين الآخرين ، وفى النهاية جاء اختزال دور فؤاد إلى مجرد ملك دستورى لينقذ مصير ثروت ، وبدأ الملك بعقد تحالفات مع الوفد ليتخلص من ثروت وطالب بأن يقوم رئيس الوزراء باستدعاء سعد زغلول من المنفى ، رغم أن فؤاد كان محركا أساسيا وراء نفى سعد زغلول فى المقام الأول ، واستقال فى نوفمبر ١٩٢٢ .

وشكل ثروت الوزارة مرة أخرى فى أبريل ١٩٢٧ ومرة ثانية عقب استقالة عدلى باشا ، وخلال العام الذى أمضاه بالمنصب تفاوض من أجل مسودة معاهدة مع وزير الخارجية البريطانية أوستن شامبرلين ، على أن الوفد تحت قيادة مصطفى النحاس (الذى تولى رئاسة الحزب بعد وفاة سعد زغلول فى أغسطس ١٩٢٧) عارض المسودة على اعتبار أنها لاتلبى أدنى توقعات الوطنيين ، واعترض فؤاد على استمرار خضوع الجيش المصرى للهيمنة القوية للإنجليز التى لم تغيرها المسودة ، وهو اعتراض شاركه فيه الوطنيون ، ووقع ثروت فى خطأ تكتيكى بعدم استشارة الأحزاب السياسية الأخرى عقب انتهاء مفاوضاته ، وهو ما أعاق قبول مسودة المعاهدة ، وعندما رفض مجلس وزرائه مناقشة المسودة فى فبراير ١٩٢٨ ، لم يكن أمام ثروت من خيار سوى الاستقالة التى قدمها بعد شهر من ذلك .

عبد الرحمن الجبرتى (١٧٥٦ - ١٨٢٥)

مؤرخ مصرى انحدر من أسرة ذاخرة بعلماء الدين وتولى وظيفة تدريس علم الفلك بالأزهر ، وأهله موقعه الوظيفى كى يعينه نابليون فى الديوان الذى أسسه أثناء الغزو الفرنسى لمصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) .

استهل الجبرتي دراساته التاريخية عن مصر الإسلامية عندما عمل كمتمرن لدى المرادى كاتب التراجم السورى ، وأورد الجبرتى فى كتاباته كثيرا من التفاصيل عن الأشخاص ووضع العلماء وتدهور الحياة العقلية والاجتماعية فى مناطق المدن والريف بمصر نظرا لما كانت تعانيه البلاد من اضطرابات فى القرنين ١٧ و ١٨ ، ويمكن إرجاع موقفه السلبى من محمد على (الذى منع نشر أعماله لسنوات عديدة) للقيود المفروضة على الشخصيات الدينية ، وخفض مكانتهم فى عصر محمد على الذى كان يسعى للحد كثيرا من استقلالهم .

عبد العزيز بن مروان (توفى ٧٠٤/٨٥)

وال أموى لمصر من ٦٨٥/٦٥ حتى وفاته ، عينه فى البداية أبوه الخليفة مروان الأول ، وأكده بعد ذلك أخوه عبد الملك فور توليه الخلافة فى ٦٨٥/٦٥، وتصف المصادر عبد العزيز باقتداره البالغ فى الحكم، رغم أنه عانى من غيرة أخيه عبد الملك الذى كان يرغب فى كفالة الخلافة لأبنائه بدلا من أخيه ، ويبدو أنه حيكت عدة مؤامرات فى هذا السياق ضد عبد العزيز ، طاشت جميعا لأنه توفى قبل أخيه لينفتح الطريق أمامه لتمرير السلطة لأبنائه ، على أن استبعاد عبد العزيز المخطط من السلطة خارج مصر أتاح له حرية تكريس اهتمامه بإدارة البلاد ، وبالتالى أدخل عددا من التغييرات الهامة ، ولاضطراره للانتقال إلى حلوان أثناء فيضان النيل وتفشى الوباء بالفسطاط ، قرر عبد العزيز تطوير تلك المدينة ، وفيما بعد خطط لإنشاء مقياس للنيل لحساب تدفقات النهر .

وقام عبد العزيز بحل الحامية العسكرية الإسلامية بالفسطاط ، وغيرها من الحاميات العسكرية بأنحاء البلاد التى يتعاقب عليها الجنود ، وتم تسكين الجنود بمناطق الريف ، وحثهم على مزاولة الزراعة مع السكان المحليين ، وفى بعض الأحيان كانوا يمنحون وظائف إشرافية على المسئولين المحليين ، الذين حظوا بتشجيع عبد العزيز .

الشيخ عبد العزيز جاويش (توفى ١٩٢٩)

من الشخصيات السياسية التى تعاونت مع الزعيم الوطنى مصطفى كامل، وعمل رئيسا لتحرير جريدة "اللواء" المتحدثة باسم الحزب الوطنى بعد وفاة مؤسسها مصطفى كامل فى ١٩٠٨، ولم يلق دفاع عبد العزيز جاويش عن السلطان العثمانى ومساندته للجامعة الإسلامية ترحيبا لدى قطاعات كثيرة فى الحركة الوطنية الإسلامية، وأسفرت عمليات هجومه على الإنجليز عن رد فعل طفيف بغض النظر عن خصومة دار المعتمد البريطانى ، بيد أن مقالات عبد العزيز جاويش التى تهاجم الأقباط جلبت رد فعل عدائى وبالتالى فرض الرقابة على الصحف ، وجاء اغتيال بطرس غالى باشا فى ١٩١٠ أول رئيس وزراء قبطى لمصر ، ليسفر عن زيادة المشاعر الرسمية المعادية للشيخ جاويش وجريدة اللواء ، وأصبحت الصحيفة نفسها هدفا ناجحا لعرض بالاستيلاء عليها من معارضين لعبد العزيز جاويش ومحمد فريد ، الذى عين رئيسا للحزب الوطنى ، والذى ساند تماما جاويش وخطه التحريرى .

وأثناء حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ العالمية الأولى نفى جاويش إلى تركيا حيث نشط هناك مع جماعات تابعة للجامعة الإسلامية ، وعاد إلى مصر بهدوء عام ١٩٢٤ بعد فترة مكثها فى ألمانيا ، وعمل لمدة قصيرة فى وزارة المعارف العمومية قبل وفاته ، وأسهم فى تأسيس جمعية الشبان المسلمين .

عبد العزيز حجازى (١٩٢٣ -)

رئيس وزراء مصر من سبتمبر ١٩٧٤ ، واستقال فى أبريل ١٩٧٥ بعد إجراء تعديل وزارى ، والجدير بالذكر أن رجل الاقتصاد عبد العزيز حجازى كان معروفا بدفاعه عن الاقتصاد الحر أثناء توليه منصب عميد كلية التجارة بجامعة عين شمس ، وعينه عبد الناصر فى منصب وزير المالية فى ١٩٦٨ وظل فى موقعه حتى ١٩٧٣ ، كما تم

انتخابه عضوا بمجلس الأمة (البرلمان) فى ١٩٦٩ ، وعين نائبا أول لرئيس الوزراء من أبريل حتى سبتمبر ١٩٧٤ .

وأثناء رئاسته للوزارة ، أشرف حجازى على عملية الانتقال من رأسمالية الدولة إلى تشجيع المشروع الخاص فى ظل سياسة الانفتاح وأسرع بها ، وجاء لرئاسة الوزراء متعهدا بتقوية العملة المصرية الضعيفة ولتخفيف مشاكلها مع المديونيات العالمية ، وفى نوفمبر ١٩٧٤ تم تقديم اقتراحات للدول العربية المصدرة للبترول بتقديم المساعدات المالية لإنعاش الاقتصاد المصرى غير أن الوضع المتردى للاقتصاد المصرى كان بحاجة إلى علاج أقوى وأكثر حسما ، ونتيجة للاستياء من الأوضاع الاقتصادية انفجرت أعمال عنف واضطرابات بين عمال الصناعة (خاصة بين عمال النسيج) فى شهر يناير ومارس ١٩٧٥ ، استلزمت تدخل القوات المسلحة ، وأقال السادات حجازى فى أبريل عند الإعلان عن تغيير بعض السياسات الاقتصادية الداخلية وإعادة هيكلة عناصر سياسة الانفتاح.

عبد الغنى الجمسى (١٩٢١ -)

من الشخصيات العسكرية المصرية الشهيرة ، وكان المشير عبد الغنى الجمسى هو رئيس العمليات أثناء حرب ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل ، وشارك فى المفاوضات التى تلتها مع المفاوض الإسرائيلى الجنرال يائريف حول فك الاشتباك بين القوات ، وكان فى البداية ضابطا بسلاح المدرعات من ١٩٥٥ حتى ١٩٦٤ ، وفى الفترة ١٩٦٦ أصبح رئيس عمليات القوات المسلحة، وتولى منصب المراقب العام للمناطق العسكرية فى ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، وفى نوفمبر ١٩٧٣ عين فى منصب رئيس أركان حرب الجيش المصرى ، وفى ديسمبر ١٩٧٤ تقلد منصب وزير الدفاع والإنتاج الحربى بالإضافة إلى القائد العام للقوات المسلحة ، وفى وزارة ممدوح سالم لعام ١٩٧٦ عين نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للدفاع حتى ١٩٧٨ ، واستقال منذ ١٩٧٨ من الخدمة الفعلية ، وأصبح مستشار الرئيس للشئون العسكرية .

عبد الفتاح يحيى باشا (١٨٧٦ - ١٩٥١)

رئيس وزراء مصرى من سبتمبر ١٩٣٣ حتى نوفمبر ١٩٣٤ أثناء قرب انتهاء مرحلة الحكم التسلطى للملك فؤاد والذى لم يخفف منه سوى سقوط فؤاد مريضا فى أواخر عام ١٩٣٤ ، وبوصف عبد الفتاح يحيى نائبا لرئيس حزب الشعب (إذ تولى رئاسة الحزب أثناء رئاسته للوزارة) فقد تولى فى السابق منصب وزير الخارجية فى حكومة صدقى من ١٩٣٠ حتى ١٩٣٣ ، واستدعى لتشكيل الحكومة بعد استقالة صدقى، وكانت وزارته تعبر على نحو تام تقريبا عن مصالح القصر ، إذ كان ممثل القصر زكى الإبراشى هو صاحب النفوذ المسيطر على الوزارة، وأدى فتور علاقات عبد الفتاح يحيى بالإنجليز دورا مؤثرا فى إرغامه على التنازل عن موقعه لصالح نسيم باشا ، وفيما بعد تقلد عبد الفتاح يحيى منصب وزير الخارجية فى حكومة محمد محمود عام ١٩٣٨ .

عبد اللطيف البغدادى (١٩١٧ -)

أحد الضباط الأحرار ، وتولى رئاسة الوزارة أثناء رئاسة جمال عبد الناصر لمصر ، وكان ضابطا بسلاح الطيران وعضوا باللجنة التنفيذية للضباط الأحرار أثناء قيام ثورة ١٩٥٢ ، وتم تعيينه بمجلس قيادة الثورة ، وتولى منصب وزير الحربية والبحرية فى ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ، ووزير الشئون البلدية والقروية فى ١٩٥٤ ، وفى عام ١٩٥٧ تم تعيينه باللجنة التنفيذية للاتحاد القومى، حزب الحكومة السياسى ، وبعد الوحدة بين مصر وسوريا وإنشاء الجمهورية العربية المتحدة فى فبراير ١٩٥٨ أصبح نائبا أول لرئيس الجمهورية ووزيرا للتخطيط ، وكان رئيسا لمجلس الأمة منذ إنشائه فى ١٩٥٧ حتى تكوين هيئة تشريعية مشتركة بين مصر وسوريا .

وبالإضافة لهذه المناصب الوزارية عمل البغدادى فى المجلس الأعلى للتخطيط القومى ، الذى يحكم روابط القطاع الخاص بمصر ، وعين البغدادى وزيرا للتخطيط والمالية فى ١٩٦١ - ١٩٦٢ فى وقت حساس

للاستراتيجية الاقتصادية لمصر حيث أصبحت الدولة أكثر ارتباطا بتطوير القطاع العام ، وفى ١٩٦٢ صار عضوا فى اللجنة الدائمة للأمن القومى ، وخلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٤ عمل فى مجلس الرئاسة ، وهو هيئة تنفيذية اسمية داخل الحكومة ، وانسحب من الحكم فى أعقاب خلافات سياسية مع عبد الناصر ، ثم حجب البغدادى ضمن مجموعة أخرى من عناصر التنظيم الأصلى للضباط الأحرار عن الدائرة السياسية المحيطة بعبد الناصر ، ورغم هذا حافظ على ولائه الشخصى لعبد الناصر ، وأسفرت العلاقات الودية بين الرجلين قبل فترة قصيرة من وفاة عبد الناصر عن مباحثات حول احتمالات عودته للحكومة ، وتقدم مع بعض الضباط الأحرار بالتماس فى ١٩٧٢ يطلبون من حكومة أنور السادات خفض اعتماد مصر على الاتحاد السوفييتى واستعادة الحياة السياسية الحرة ، وقد اعتزل فى ١٩٧٤ ، إلا أنه فى فبراير ١٩٨٠ انضم إلى حركة المعارضة العامة لحضور تسليم أوراق اعتماد السفير الإسرائيلى فى مصر .

عبد الله النديم (١٨٤٥ - ١٨٩٦)

كاتب وطنى مصرى ، وكان عضوا بعدد من الجمعيات الخيرية الإسلامية والتنظيمات السياسية قبل أن ينخرط فى الحركة الوطنية بقيادة أحمد عرابى فى ١٨٧٩ - ١٨٨٢ ، واضطر إلى الاختفاء أثناء الاحتلال البريطانى للبلاد حيث عمل على إبقاء ذكرى الثورة العرابية حية ، وفى ١٨٩١ تم نفيه ، وسمح له الخديو الجديد عباس بالعودة إلى مصر فى ١٨٩٢ بموجب عفو صادر عنه لأن عباس كان حريصا على تقوية علاقاته بالوطنيين فى مواجهة الإنجليز ، وفى أغسطس ١٨٩٢ أنشأ عبد الله النديم صحيفة " الأستاذ " الساخرة ، وتكرر من خلالها الهجوم على المعتمد البريطانى اللورد كرومر الذى يكن له الوطنيون عداء عميقًا ، وفى رد فعل من كرومر على هذا الهجوم طلب إعادة نفى النديم وهو الطلب الذى رفضه عباس رغم انتهاء المساعدة الرسمية لإصدار الصحيفة

وتوقف طباعتها في يونيو ١٨٩٢، وأصبح النديم من أوائل المستشارين للزعيم الوطني الشاب مصطفى كامل علاوة على باقي الأعضاء الشباب للحركة الوطنية والذى كان بالنسبة لهم بمثابة جسر بين فترة عرابى وبروز الحركة الوطنية فى تسعينيات القرن ١٩ ، وقد شجع مصطفى كامل على تبنى موقف وسطى تجاه القصر وبهذا تحاشى خطأ عرابى فى تنفير الخديو وعزل الحركة الوطنية عن القصر ، وكان النديم مدافعا قويا عن الحركة السياسية من منطلق إسلامى مع تأكيده على الإصلاح وكفالة الحرية الشخصية والسياسية .

عبد الله بن سعد بن أبى السرح (حكم ٦٤٤ - ٦٥٦ / ٢٣ - ٣٥)

أول وال مسلم للصعيد ، وكان من الصحابة الأوائل للرسول ، عينه الخليفة عمر بن الخطاب (توفى ٦٤٤ / ٢٣) ، وتم تصعيده واليا على كل مصر زمن عثمان بن عفان خليفة عمر وشقيقه بالرضاع فى ٦٤٥/٢٤ متجاوزا عمرو بن العاص الفاتح العربى لمصر الذى كان قد حكم البلاد طيلة خمس سنوات منذ فتحها ، وتوارى عبد الله مؤقتا فى ٦٤٥/٢٥ حينما تولى عمرو بن العاص مهمة الدفاع عن مصر ضد هجوم للإمبراطور البيزنطى كونستانس، إلا أنه عمل على استعادة موقعه بعد ذلك ، من خلال صد هجوم ثان للبيزنطيين على الإسكندرية فى ٦٥٢/٣١ ، ومضى ليكبد الأسطول البيزنطى هزيمة ثقيلة فى معركة ذات الصوارى فى ٦٥٥/٣٥ بالتعاون مع قوات معاوية الخليفة الأموى فيما بعد (الذى نصب عمرو بن العاص بعد ذلك واليا على مصر) .

ساعد عبد الله بن سعد فى تقوية حدود مصر الجنوبية بموجب معاهدة أبرمها مع مملكة النوبة فى ٦٥٢/٣١ بعد عام من الحملات العسكرية ، وكان قد سبق له شن حملات على برقة شرقى ليبيا فى ٦٤٥ - ٦٤٦ / ٢٥ و ٦٤٧ - ٦٤٨ / ٢٧ وزادت العائدات المتحصلة زيادة كبيرة فى عهده بالحكم رغم أن إجراءاته الضريبية لابد وأنها أثارت سخطا بالغًا خاصة وأنه كان يتم تخصيصها للنفقات العسكرية خارج

مصر ، وفى ٣٥/٦٥٦ منع عبد الله ابن سعد من العودة إلى مصر بسبب الاضطرابات الداخلية بها عقب فترة كان فيها خارج البلاد لمساندة الخليفة عثمان بن عفان الذى كان يواجه تحديات خطيرة خلال حكمه .

عبد الله بن عبد الملك بن مروان (حكم ٧٠٤ – ٧٠٩ / ٨٤ – ٩٠)

وال أموى لمصر ، أتى به لمنصبه شهرته كقائد عسكرى خبير وناجح ، وسعى خلال عهده بالحكم لإلغاء أو تعديل كثير من ممارسات عمه وسلفه عبد العزيز بن مروان (توفى ٧٠٤/٨٥) ، وأدخل العربية كلغة رسمية للبلاط ، رغم أنها انتشرت ببطء أشد خارج حدود القصر ، وفى عصره ضربت مجاعة البلاد، وتم استدعاؤه لدمشق إثر مزاعم بالفساد والاسئثار بالسلطة .

عبد المنعم القيسونى (١٩١٦ – ١٩٨٧)

من رجال الاقتصاد بمصر ، خدم فى حكومة الرئيسين عبد الناصر والسادات ، ودخل القيسونى الوزارة وزيرا للمالية فى ١٩٥٤ وظل فى منصبه حتى ١٩٦٦ ، وتقلد الدكتور القيسونى عددا من الوظائف فى التخطيط والمؤسسة الاقتصادية والخزانة ، وكان عضوا بالوفد المصرى المسئول عن بحث سبل تمويل مشروع السد العالى فى ١٩٥٥ – ١٩٥٦ ، وانضم للجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى العربى من ١٩٦٢ حتى ١٩٦٤ ، وفى الفترة ١٩٦٤ – ١٩٦٦ أصبح نائبا لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية .

وبالإضافة لمناصبه الوزارية المعين فيها رسميا ، كان القيسونى مستشارا اقتصاديا هاما لكلا الرئيسين ، وبعد حرب ١٩٧٣ ساعد الحكومة فى إجراءاتها على ترتيب نقل رءوس الأموال من دول الأوابك إلى مصر للمساعدة فى إنعاش البلاد فى فترة ما بعد الحرب، وأنشأ الرئيس السادات منصبا وزاريا قويا للقيسونى فى نوفمبر ١٩٧٦ ، إذ عينه نائبا لرئيس الوزراء للشئون

المالية والاقتصادية ، وكإحدى الاستراتيجيات الاقتصادية الأساسية للرئيس السادات أصبح القيسونى مسئولا عن إعادة توجيه اقتصاد مصر صوب استراتيجية السوق الحر من خلال الانفتاح الاقتصادى ، وتولى وزارة التخطيط فى ١٩٧٧ ، وشغل – على مستوى مجلس الوزراء – منصب المسئول عن مجموعة فحص الاقتصاد الداخلى لمصر .

وشارك القيسونى فى إعادة تعديل برنامج الدعم على السلع فى مصر استجابة لمطالب صندوق النقد الدولى قبل اندلاع انتفاضة يناير ١٩٧٧ ، وبعدها صار مسئولا عن إيجاد قاعدة للعائدات لعملية دعم السلع ، وتقاعد من مناصبه فى مايو ١٩٧٨ بمقتضى تعديل وزارى ، وعاد إلى البنك العربى الدولى الذى سبق له العمل به ليترأسه فى الفترة ١٩٧٢ إلى ١٩٧٦ .

عثمان البرديسى (توفى فى ١٨٠٥ / ١٢٢٠)

قاد البرديسى مع إبراهيم بك وآخرين آخر محاولة من المماليك المصريين لاستعادة السيطرة السياسية على البلاد فى أعقاب انسحاب الفرنسيين عام ١٨٠١ ، واستفاد البرديسى من قرار محمد على – قائد القوة الألبانية فى ١٨٠٣ – بمساندته ، كان محمد على قد هجر رئيسه السابق الوالى العثمانى خسرو باشا وانضم للبرديسى على الساحل ، حيث منى خسرو والمدافعون عنه بالهزيمة ، وقام محمد على بإيداع خسرو السجن فى دمياط ، فتولى البرديسى منصب شيخ البلد ، وهو من الناحية الفعلية الوالى المملوكى لمصر ، وكان محمد بك الألفى منافسه الأكبر فى إنجلترا ، وبالتالى عجز عن مناهضته .

وسرعان ما فرضت الضغوط على البرديسى من محمد على ، إضافة إلى دعاوى المنافسة من محمد بك الألفى الذى عاد إلى القاهرة عام ١٨٠٤ ، وطالب محمد على بدفع أموال كثيرة لمصلحة قواته العسكرية ، وحاول البرديسى تلبية ذلك من خلال فرض ضرائب باهظة ، وهو ما أفضى إلى تعرضه لسخط شعبى واسع النطاق ، كذلك زاد من

عمق المشاعر الشعبية ضده فى القاهرة عدم قدرته على السيطرة على المماليك ، وفى مارس ١٨٠٤ هرب البرديسى وأنصاره إلى جنوب البلاد عقب هجوم لمحمد على وجنوده عليه فى القلعة بالقاهرة ، وتوفى فى المنفى فى العام التالى لاعتلاء محمد على السلطة .

عثمان بك (توفى ١٧٧٦ / ١١٩٠)

آخر قادة جناح الفقارية فى مجلس البكوات المماليك قبل أن يتوارى خلف القصدوغلية حلفائهم السابقين ، وقد أصبح شيخا للبلد بعد اغتيال "ذو الفقار" فى ١٧٣٠ / ١١٤٢ ، وكان ذو الفقار قبل وفاته مباشرة قد تمكن من إلحاق الهزيمة بالقاسمية بقيادة شركس بك - المنافسون التقليديون للفقارية - واستخدم عثمان حلفاءهم القصدوغلية فى القضاء على فلول القاسمية ، ودب النزاع بين عثمان وقائد القصدوغلية إبراهيم كخيا فى ١٧٣٩ / ١١٥٢ ، واضطر عثمان للفرار من القاهرة واتخذ ملجأ له مع قبيلة الهوارة بالصعيد ، ومنى بالهزيمة ما إن حاول أن يقود تمردا بالصعيد ، ونجح فى الهرب من البلاد ليستقر بعدها فى اسطنبول حيث توفى ، ولم تبذل قيادة الفقارية المنقسمة أى جهد للانتقام من إبراهيم كاهيا ، وفى غضون عشر سنوات غدا إبراهيم وحلفاؤه هم القادة المتفردين فى مجلس البكوات .

عدلى باشا يكن (توفى ١٩٣٣)

سياسى وطنى مصرى خدم ثلاث مرات كرئيس للوزراء فى عشرينيات القرن ٢٠ ؛ إذ شكل الحكومة فى ١٩٢١ (مارس - نوفمبر) و ١٩٢٦ - ١٩٢٧ (يونيو - أبريل) ولفترة قصيرة فى أكتوبر ١٩٢٩ حتى جرت انتخابات ديسمبر ١٩٢٩ .

وتم تعيين عدلى وكيلا للجمعية التشريعية المشكلة فى ١٩١٤ ، بينما تولى سعد زغلول منصب الوكيل

الثانى المنتخب ، وسرعان ما تطورت الخلافات حول الأسبقية بينهما ، وغلب على حياة عدلى السياسية بعد ذلك علاقته بسعد زغلول نظرا لأن القوى المعارضة لسعد زغلول شخصيا وللوطنيين الأكثر حماسا التفت حول عدلى ، وكان عدلى يخدم كوزير للمعارف (التعليم) عام ١٩١٨ (فى حكومة رشدى) حينما توجهت إليه الدعوة بوضوح للانضمام إلى سعد فى الوفد الوطنى المصرى الرسمى الذى يسعى لعرض قضية إنهاء الحماية البريطانية وحضور مؤتمر فرساى للسلام ، ولم يوافق على اشتراكه بعض أعضاء الوفد لذا تم إسقاط اسمه ، وبسبب تزايد انتمائه للعناصر الوطنية المعتدلة الموالية للقصر فقد أفضى قرار عدلى بالموافقة على دعوة القصر لتشكيل حكومة فى ١٩٢١ وقيادة مفاوضات رسمية مع الإنجليز إلى العداء الصريح مع سعد زغلول الذى كان قد عاد إلى مصر منتصرا فى أبريل من ذلك العام بعد فترة بالمنفى .

وانقسمت الحركة الوطنية - خاصة على مستوى النخبة - بين مؤيدى الرجلين مع بعض المنشقين من حزب الوفد الذى يترأسه سعد زغلول ليشكلوا جمعية " مصر المستقلة " لمناصرة عدلى ووزارته ، ورغم هذا الدعم فقد ناضل عدلى بأقصى ما يستطيع ليتجنب استفزاز سعد زغلول صاحب الجماهيرية ، على أن ممانعته لتقديم تنازلات يمكن أن تعرضه لهجوم سعد وحزب الوفد مسئولة جزئيا عن تعثر المفاوضات بين عدلى وكيرزن فى صيف ١٩٢١ حول استقلال مصر ، ورفض سعد زغلول دعوة عدلى للمشاركة فى هذه المحادثات ، وترتب على ذلك استقالة عدلى فى مواجهة الضغوط الوطنية المتزايدة على حكومته ، وتم ترحيل سعد زغلول مرة أخرى لمدة ثانية بعد فترة قصيرة من سقوط حكومة عدلى .

ومضى عدلى ليشكل حزب الأحرار الدستوريين فى ١٩٢٢ ، مستهدفا أن يكون جماعة دعم لحكومة ثروت باشا ، ورفض دعوة لتشكيل حكومة فى فبراير ١٩٢٣ ، رغم أنه تم تعيينه بعدها عضوا بمجلس الشيوخ فى البرلمان المصرى ، وشكل عدلى حكومته الثانية بعد انتخابات مايو ١٩٢٦ ، التى أعادت الوفد بأغلبية كاسحة للبرلمان ، ولم

يكن الإنجليز راضين عن تشجيع سعد زغلول على تشكيل الوزارة بعد مزاعم عن تورط الوفد فى قضية السير لى ستاك ، إلا أن عدلى رغم مساندة الإنجليز كان ما يزال مرغما على إدارة البرلمان بأغلبيته الوفدية وتحت رئاسة سعد زغلول ، وأدت استحالة هذا الوضع لاستقالته فى أبريل ١٩٢٧ ، ليفسح الطريق مرة أخرى لثروت باشا .

وجاءت الفترة الثالثة والقصيرة لعدلى فى رئاسة الوزارة فى الشهور الأخيرة لعام ١٩٢٩ فى وقت كانت تجرى فيه مفاوضات مطولة وإن كانت غير ناجحة بين مصر وبريطانيا حول معاهدة جديدة ، وعملت حكومة عدلى كحكومة انتقالية بين استقالة سلفه محمد محمود باشا وانتخابات ديسمبر من هذا العام ، وقبل وفاته عمل بنشاط فى المعارضة السياسية لنظام صدقى وقاد محاولات لتشكيل تحالف وزارى للإحلال محله .

عدم الانحياز

بعد زيارة جمال عبد الناصر للاتحاد السوفييتى فى ١٩٥٩ ، ومع ازدياد تعقد الوضع السياسى فى البلدان العربية والعالم الثالث ، قررت الحكومة المصرية أن تتبنى موقفا أكثر " توازنا " فيما يتعلق بالصراع بين القوتين العظميين ، وتخفف حدة لهجتها بعض الشيء ضد الغرب ، وجاء هذا من جانب لمواجهة الانطباع القائم فى الغرب بأن جمال عبد الناصر قد غير مذهبه لصالح الكتلة الشرقية ، علاوة على أنه تأثر بتصميم عبد الناصر على عدم الاعتماد كلية على واحدة من القوتين.

وفى مؤتمر بلجراد لعام ١٩٦١ حدد الرئيسان عبد الناصر وتيتو مبادئ عدم الانحياز على أنها تقوم على رغبتهما فى انتهاج سياسة وطنية مستقلة وسلمية ، ومساندة حركات تحرر الشعوب ودعم قضايا العالم الثالث الأخرى ، وشددا على نحو خاص على حاجة البلدان غير المنحازة للتخلص من أى شكل من أشكال الترتيبات العسكرية مع أى

من القوتين العظميين سواء من خلال أحلاف عسكرية أو ترتيبات دفاعية متبادلة أو منح قواعد عسكرية .

على أن تطور هذه السياسة جلب لمصر وعودا بفوائد مالية من الحكومات الغربية بما فيها الإدارة الأمريكية الجديدة تحت رئاسة كيندى ، واتضح أن تأثيرها كان ضعيفا على الوضع الإقليمى لمصر : ففى العام التالى خلق تورطها فى حرب اليمن مناخا عدائيا جديدا فى علاقاتها مع دول الخليج العربية ، واستمرت حركة عدم الانحياز على أهميتها فى تناول السياسة الخارجية لعدد من الدول النامية ، ولقد تعرضت مصر لانتقادات لمشاركتها بعد ١٩٧٧ على اعتبار أنها باتت تصنف ضمن معسكر الولايات المتحدة بعد اتفاقيات كامب ديفيد ، مثلما كان يتم توجيه النقد المرير لعبد الناصر من قادة عدم الانحياز (خاصة تيتو) بسبب المبالغة فى اعتماده على الاتحاد السوفيتى فى أواخر ستينيات القرن ٢٠ .

العروة الوثقى

صحيفة أصدرها الشيخ محمد عبده وجمال الدين الأفغانى وهما فى المنفى معًا ، وتعتبر من أولى الصحف السياسية الحديثة من نوعها باللغة العربية ، وقد لحق محمد عبده بالأفغانى بباريس فى ١٨٨٣ ، بعد انهيار الثورة العرابية ونفى محمد عبده خارج مصر، واستخدم الرجلان الصحيفة لتقدم منبرا سياسيا يستند إلى الجامعة الإسلامية ، والاتجاه الإصلاحى الإسلامى ، ورفض الهيمنة الغربية الاستعمارية والثقافية على البلدان الإسلامية ، وغالبا ما تم حظر الصحيفة على الفور فى المناطق التى تسيطر عليها الدول الأوروبية ورغم أنها لم تستمر فى الصدور بعد العدد الثامن عشر ، فقد حظيت الصحيفة بتوزيع واسع النطاق وكان لها تأثير هائل على الحركات الوطنية الناشئة فى البلاد الإسلامية وعلى الإصلاح الدينى داخل الإسلام .

عز الدين أيبك : انظر أيبك .

العزيز (حكم ٩٧٥ - ٩٩٦ / ٣٦٥ - ٣٨٦)

ثاني الخلفاء الفاطميين الذين تقلدوا عرش مصر ، وشهد حكمه توسع النشاط الفاطمي حتى سوريا والحجاز ، وفي عهده تميز القرامطة بفعاليتهم كقوة عسكرية بالمنطقة ، بينما استقرت القوات التركية بقيادة ألبتاكين في سوريا ، وفي ٣٦٦/٩٧٦ جرى ضم الحجاز ، وأرسل القائد الفاطمي جوهر الصقلي ليلاقي ألبتاكين وأنصار القرامطة الذين ينازعون الفاطميين الحق في سوريا ، واضطر جوهر الصقلي للتفاوض ثم تراجع أمام عددهم الكبير وتفوقهم العسكري ، وفي طريق عودته لمصر التقى بالعزيز وقواته، وتمكن الاثنان من هزيمة ألبتاكين في معركة الرملة في ٣٦٨/٩٧٨ ؛ وفي هذه الحملات الأخيرة بسوريا حقق العزيز نجاحا أقل بسبب الوضع السياسي المضطرب والمتواصل في الإمارة لمساندة البيزنطيين لبعض القيادات المحلية الذين لهم مصالح خاصة في شمال سوريا ، وفي النهاية نجح في السيطرة على معظم الأراضي السورية جنوبي حلب .

على أن الإدارة المصرية بمصر أثناء عهد العزيز كانت في أيدي الماهر يعقوب بن كلس ، وهو أول شخص يحصل على لقب الوزير وذلك في ٣٦٧/٩٧٩، ويعطي الوضع المتميز لهذا اليهودي ، الذي أعلن إسلامه ، وما تلاه من ترقية المسيحي عيسى بن نسطوروس لمنصب الوزير مؤشرا واضحا على ابتعاد الخلفاء الفاطميين عن التحيز الديني ، ولسوء الحظ فإن هذا الوضع لم يكن سائدا بين السكان عموما ، واندلعت ثورة مناهضة للمسيحيين أثناء وزارة نسطوروس (٩٩٥ - ٩٩٦ / ٣٨٥ - ٣٨٦) ، وجاء قرار العزيز بتصفية الحساب مع قبيلتين من قبائل البدو الشرسين ؛ وهما بنو هلال وبنو سليم بالصعيد ، بعد هزيمته لهم في القتال ضد القرامطة ، ليزيد من عدم

استقرار الأوضاع الداخلية ، وتعين على القبيلتين التأكيد لأقصى حد على تعذر الاستقرار في المنطقة ، وبدأ العزيز في تجنيد الأتراك بالجيش ، وهو الأمر الذى أثبت مستقبلا مدى ضرره على تماسك واستقرار الجيش .

وكان العزيز من كبار المناصرين للفنون ، وأنشأ عددا من العمائر الكبرى التى مازالت باقية ، وشجع المنح التعليمية من كل نوع ، وشارك عالم اللاهوت القبطى سيفيروس ، علاوة على ممثلين لباقى الطوائف المسيحية فى نقاشات لاهوتية فى حضوره ، وتوفى الخليفة أثناء حملة عسكرية لتأمين الأراضى حول حلب وأنطاكية .

العزيز جمال الدين يوسف (حكم ١٤٣٧ - ١٤٣٨ / ٨٤١ - ٨٤٢)

أحد سلاطين المماليك البرجية ، وهو ابن برسباى وخليفته ، وبمجرد أن حصل جقمق الوصى عليه على دعم جناح الأشرفية المملوكى ، قام بإقالة يوسف من عرشه بعد ثلاثة شهور فقط من صعوده إليه ، وأودع يوسف السجن بالقلعة ، لكن بعد فترة قصيرة اندلعت ثورة فى سوريا ومصر تأييدا لحقه فى السلطنة ، وجرى تهريبه من القلعة على يد أعوانه فى ١٤٣٩ / ٨٤٣، ولم ينعم بمذاق الحرية طويلا إذ وقع فى الأسر من جديد بعد مدة وجيزة ، غير أنه لقى معاملة نبيلة من جقمق بعدها إذ أسكنه منزلاً مريحا رهن الاعتقال بالإسكندرية .

عزيز صدقى (١٩٢٠ -   )

رئيس وزراء مصر فى ١٩٧١ - ١٩٧٢ ، وعمل مستشارا للرئيس السادات من مارس ١٩٧٣ ، درس الهندسة وعُيِّن وزيراً للصناعة فى ١٩٥٦ فى عهد عبد الناصر (حتى ١٩٦١) ، ومن هذا الموقع شارك على نحو مباشر فى صياغة السياسة الاقتصادية لمصر ، وتم تعيينه عضوا باللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى فى ١٩٦٢ ، وفى

عام ١٩٦٤ صار نائبا لرئيس الوزراء للبترول والتنمية والصناعات الخفيفة والموارد الطبيعية وعضوا باللجنة الوزارية للعلوم ، وخرج من العمل العام فى دورة ١٩٦٥ لخلاف دب بينه وبين على صبرى أمين عام الاتحاد الاشتراكى العربى ، غير أنه تم تعيينه فى ١٩٦٦ مستشاراً لرئاسة الجمهورية للإنتاج والتنمية الصناعية ، وتولى وزارة الصناعة (١٩٦٧ - ١٩٧١) ، وبعد طرد جناح على صبرى من الاتحاد الاشتراكى العربى فى مايو ١٩٧١ تولى عزيز صدقى لفترة وجيزة أمانته العامة ، وفى وزارة محمود فوزى فى ١٩٧١ - ١٩٧٢ تقلد منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد ، وشكل الحكومة فى يناير ١٩٧٢ ، واستمر فى منصب رئيس الوزراء حتى باشر الرئيس السادات المنصب بنفسه فى مارس ١٩٧٣ .

العزيز عماد الدين (حكم ١١٩٣ - ١١٩٨ / ٥٨٩ - ٥٩٥)

ابن صلاح الدين ووريثه فى الجزء المصرى من إمبراطوريته ، وسرعان ما دبت الخلافات بين العزيز وشقيقه الأفضل المتولى على دمشق حول نسبية أوضاعهما وأهدافها (متضمنة أقاليم كل منهما) ، وبعد فترة من تقلد العزيز للعرش اتجه لغزو سوريا مستهدفا إزاحة أخيه ؛ وانسحب بعد حصوله على بعض الامتيازات فى أراضى فلسطين ، وحاول عمهما العادل - ومعه أفراد من بلاط أبيهما خاصة القاضى الفاضل - التوسط بينهما ، إلا أنه لم يتسن حل الموقف إلى أن قرر العادل أن أخاه بالقاهرة أكثر كفاءة وأطاح بالأفضل من ولاية دمشق فى ١١٩٦/٥٩٢ ، وتولى حكم المدينة نائبا عن العزيز حتى وفاته فى ١١٩٨/٥٩٥ ، وفى النهاية استحوذ العادل على السلطة بالقاهرة ودمشق فى ١٢٠٠/٥٩٦ ، وشهد عهد العزيز - بغض النظر عن هيمنة صراعه على السلطة مع أخيه على الأوضاع - اتساع العمران بالقاهرة ؛ رغم بقاء الاقتصاد هشا ، وظل القاضى الفاضل ، مستشار أبيه ، مستشارا له ، بينما كان يساعده نائبه قراقوش .

عزيز على المصرى (١٨٧٨ - ١٩٦٥)

من الشخصيات العسكرية التى ارتبطت بالحركة الوطنية بمصر ، تلقى تعليمه فى المدرسة الحربية فى اسطنبول ، حيث تأثر بأفكار الجامعة الإسلامية والأفكار الوطنية التى راجت فى تركيا فى ذلك الحين ، وبعد انتفاضة تركيا الفتاة فى ١٩٠٨ بتلك الدولة ، خاب أمل عزيز المصرى فى أن يؤدى ذلك إلى التشجيع على استقلال العرب ، وشارك فى حملة الجيش التركى بليبيا على الإيطاليين فى ١٩١١ - ١٩١٢ ، حيث كون قوى محلية للمقاومة بعد انسحاب الجيش ، وفى ذلك الوقت تقريبا أصبح مرتبطا بعدد من الجماعات السرية للضباط العرب فى الجيش التركى ، وفى النهاية شكل جماعة خاصة به ، وهى " العهد " ، كانت تخطط لثورة عربية ضد العثمانيين فى بلاد المشرق والجزيرة العربية .

وأفضت ارتباطاته الأخيرة إلى اعتقاله على يد السلطات التركية فى ١٩١٤ ، وتم تقديمه للمحاكمة وكان مهددا بالإعدام مما أدى إلى احتجاجات عنيفة واسعة النطاق ، وإلى تنمية مشاعر معادية بقوة للعثمانيين هناك ، وهى المشاعر التى شجع عليها البريطانيون ، ولتوقعها ضمان تعاون مصر فى المجهود الحربى سعت بريطانيا لاستثمار أى أسفين يمكن أن ينشأ بين المصريين والسلطان العثمانى حاكمهم الاسمى ، وفى نهاية الأمر تم إطلاق سراح عزيز المصرى بعد تدخل الحكومة المصرية .

وبعد رحيل عزيز المصرى من تركيا ، شارك مع قوات شريف مكة فى الثورة لعام ١٩١٦ ، ثم عاد إلى مصر ليمارس حياته العسكرية ، وترقى إلى منصب المفتش العام للجيش المصرى فى ١٩٣٨ ، وبحلول عام ١٩٣٩ ما إن عينه على ماهر رئيس الوزراء فى منصب أركان حرب الجيش أعلن عن تعهده بتخليص مصر من النفوذ البريطانى ، وأعطى انطباعا بأنه مؤيد للألمان ؛ وإحساسا بالخطر من الإنجليز مارسوا الضغوط من أجل إقالته إلا أنهم ووجهوا بمقاومة من القصر والحكومة ، وفقد منصبه فى قيادة الجيش عندما سقطت وزارة على ماهر فى ١٩٤٠ .

ومع إحكام الإنجليز لقبضتهم على الحكومة المصرية فى السنوات الأولى للحرب ، وبينما يتقدم الألمان والإيطاليون ، قرر عزيز المصرى أن يهرب فى مايو ١٩٤١ بمساعدة بعض الوطنيين (كان من بينهم أنور السادات) ، فاستعار طائرة حربية وطار بها صوب خطوط الألمان فى الصحراء الغربية ، ولنفاد الوقود فشلت الطائرة فى الوصول إلى الجبهة ، واضطر عزيز المصرى إلى الاختباء ، ووقع أسيرا بعد فترة قصيرة وحوكم وأودع السجن حتى نال العفو من حكومة الوفد الجديدة فى مارس ١٩٤٢ ، وجاءت هذه الإشارة من الوفد ربما لترمى إلى مواجهة حقيقة أن تبوأها للسلطة جاء نتيجة مباشرة لضغط الإنجليز على الملك ، أما الآخرون الذين يشعرون بتعاطف أقل مع الألمان من عزيز المصرى فقد ظلوا بالسجون خلال وزارة الوفد .

ورغم أن عزيز المصرى حظى بتأثير إلى مدى معين وشعبية لدى الضباط الأحرار ، إلا أنه رفض أن يعمل كقائد شرفى لانقلابهم المخطط ، وعاش فى هدوء بمصر حتى وفاته .

العسكر

حى مغلق يقع شمال شرقى الفسطاط ، بناه الولاة العباسيون الأوائل لمصر كمقر رسمى وضاحية عسكرية منفصلة عن المقر الأصلى للمسلمين فى الفسطاط ، واحتفظت العسكر بجامعها الكبير ، ومبانيها ، وحيها التجارى وموقعها حتى وصول أحمد بن طولون عام ٨٦٨/٢٥٤ الذى شيد ضاحية خاصة لإقامته وهى القطائع ، ولم تستطع القطائع البقاء أمام إعادة فتح مصر على يد العباسيين فى ٩٠٥/٢٩٢ ، وانتقل مقر الوالى بواسطتهم إلى العسكر ، رغم أن المنطقة منذ ذلك الحين اندمجت جغرافيا واقتصاديا مع الفسطاط .

نجم الضعف الذى اعترى هيمنة النظام العثمانى على مصر فى القرن الأخير لحكمه عن التنافس داخل صفوف الحامية العسكرية العثمانية من أجل السيطرة ، وكذلك للصراعات بين البكوات المماليك أفرادا وجماعات ، وقد انقسمت الحامية العسكرية بين الانكشاريين والعزبان (وانقسم الانكشاريون أنفسهم فيما بينهم إلى أنصار ومعارضى القائد العسكرى أفرنج أحمد) ، وانشق البكوات ليتوزعوا بين الفقارية ، وحلفائهم العسكريين : القصدوغلية ، وبين القاسمية ، ولمزيد من تعقيد الموقف فإن التحالف الذى تم بين الانكشاريين والفقارية جاء فى وقت لم تكن العلاقات العسكرية المعتادة بين الانكشارية والقاصدوغلية على ما يرام .

وأدت الاضطرابات التى عمت صفوف قوات الانكشارية فى ١١٢٣/١٧١١ بالفقارية ، تحت قيادة أيوب بك ومحمد بك إلى اتخاذ جانب حليفهم أفرنج أحمد الذى حقق النصر ، بينما تلقت باقى القوات العثمانية - التى اتخذت موقفا ضد أفرنج أحمد - دعم القاسمية (تحت قيادة إيواظ بك وأبو شنب بك) ، ولم يكن هناك سوى خيارات محدودة أمام الوالى العثمانى (الخاضع لحراسة الانكشارية) وهو أن يرمى بثقله لمساندتهم ، وتلا ذلك فترة من اندلاع القتال الضارى بالشوارع وشيوع الفوضى الشاملة ، نظرا لأن الحروب بين هذه الأجنحة وحلفائها كانت تجرى بالقاهرة ، واستمرت النزاعات طيلة سبعين يوما تقريبا فى شهور إبريل ومايو ويونيو ، وأثناءها لقى إيواظ بك أحد قادة القاسمية مصرعه مقتولا ، وهوجم قصر الوالى وأعلن القاسمية عزل الوالى ، واضطر الفقارية فى نهاية الأمر إلى الفرار ، ولقى أفرنج أحمد قائد الانكشارية حتفه قتيلا ، وتولى الحكم قائم مقام من القاسمية حتى قدوم حاكم عثمانى جديد ، وجد نفسه مجردا من أغلب مظاهر السلطة والحكم .

ولم يستطع القاسمية ، الذين خرجوا ظافرين من هذه الصدامات ، الاحتفاظ بسيادتهم سوى ١٣عاما فقط ، وإثر وفاة قائد القاسمية إسماعيل بك فى ١١٣٧/١٧٢٤ عاد الفقارية، والقصدوغلية للدخول إلى حلبة المنافسة على سيادة طبقة البكوات .

على أمين (١٩١٢ - ١٩٧٤)

صحفى مصرى ، شارك أخاه التوأم مصطفى أمين فى ملكية إمبراطورية صحفية كبيرة قبل ثورة ١٩٥٢ ، وبعدها استمر يلعب دورا بارزا فى الصحافة المصرية حتى فرض على نفسه المنفى عام ١٩٥٥ ، وكان الشقيقان على ومصطفى على علاقة قوية بعبد الناصر فى السنوات الأولى لحكمه ، وعمل الاثنان كسفراء غير رسميين لعبد الناصر .

تلقى على أمين دراسته فى إنجلترا ، وفور عودته إلى مصر اشتغل فى عدة وزارت بينما كان يكتب باسم مجهول لعدد من الصحف ، وفى عام ١٩٤٤ اشترك مع أخيه فى إصدار أخبار اليوم (١٩٤٤ - ١٩٦٥) ، وآخر ساعة (١٩٤٦ - ١٩٦٥) ، والأخبار (١٩٥٢ - ١٩٦٥) ، وبمجرد اعتقال أخيه مصطفى عام ١٩٦٥ هرب إلى إنجلترا ، حيث عاش فى المنفى إلى أن صدر عفو عنه من السادات فى عام ١٩٧٤ ، وبعد عودته التحق لفترة بهيئة تحرير الأهرام فى منصب رئيس التحرير ، وتولى تحرير عمود يومى بديلا لمحمد حسنين هيكل ، وبعد ذلك تقلد منصب رئيس مجلس إدارة الأخبار .

على بك (حكم من ١٧٦٣ - ١٧٧٢ / ١١٧٦ - ١١٨٦)

شيخ البلد والحاكم الفعلى لمصر ، وكان على بك من جناح القصدوغلية بين البكوات المماليك ونال البكوية بعد فترة وجيزة من وفاة سيده إبراهيم كخيا (فى ١٧٥٤ - ١١٦٧) ، وتولى على منصب شيخ البلد بواسطة عبد الرحمن كخيا الرئيس الجديد للقصدوغلية ، بعد طرد شيخ البلد السابق مفضوحا ، كما نال اسم على بك ، ونظرا للتقاليد السائدة أيامها بين البكوات الساعين للرئاسة أو النفوذ الاسمى ، أنشأ على بك حرسا خاص من المماليك ، وجمع حوله أتباعا يدينون له بالولاء اختارهم بعناية بحشد طبقة البكوات بأعوانه ، حتى تلقى اعترافهم عام ١٧٦٣ / ١١٧٦ بأنه القائد .

وقد ساعد على بك فى سعيه للسلطة مملوكه الأساسى محمد (المعروف " أبو الدهب ") الذى رفعه لطبقة البكوات عام ١٧٦٤ / ١١٧٨ ، وتبع ذلك بإجراءات قمع عنيفة لخصومه الفعليين والمحتملين ، وأرسل عبد الرحمن كخيا إلى المنفى ، وأقيل على بك لفترة مؤقتة ونفى مرتين فى ١٧٦٥ / ١١٧٩ و ١٧٦٧ / ١١٨١ ، إلا أنه استعاد موقعه ، وفى عام ١٧٦٨ / ١١٨٢ فى نفس السنة التى حظى فيها بإقرار الباب العالى العثمانى بتوليه منصب شيخ البلد ، تمكن من إقالة الوالى العثمانى الذى كان قد حاك مؤامرة للإطاحة به ، وسحق تهديدا لحكمه قاده اثنان من المماليك القصدوغلية هما كاكاش وخليل بك ، وفى عام ١٧٦٩/١١٨٣ عزل الوالى العثمانى الجديد بعد فترة قصيرة من وصوله إلى مصر .

وبعد ذلك لم يستطع على بك أن يخفى طويلا طموحه فى الحصول على وضع مستقل فعليا بمصر فى حين يبقى (ظاهريا) تابعا للدولة العثمانية ، وسك النقود باسمه ، وتدريجيا قاد هيمنة مصر التقليدية على الأقاليم المحيطة بها ، وشن حملات عسكرية على الصعيد والحجاز .

وقام نائبه أبو الدهب بإخضاع قبائل الهوارة الثائرة فى الصعيد عام ١٧٦٩/١١٨٣ ، وحينئذ نصبت جيوشه مؤيدا لها فى مكة ، وتبع ذلك حملة عسكرية فى عام (١٧٧٠ - ١٧٧١ / ١١٨٤ - ١١٨٥) على سوريا ، وأدت توسعاته فى سوريا إلى إثارة اهتمام السلطان العثمانى بشأن الطموحات الأخرى لعلى بك ، وتم تشجيع "أبو الدهب" على الانقلاب على سيده : حيث استدار بجيشه عائدا إلى القاهرة فى مواجهة على بك ، الذى اضطر للهرب من العاصمة فى ١٧٧٢/١١٨٦ ، وجمع جيشا من أنصاره فى عكا إلا أنه لقى حتفه مقتولا فى ١١٨٧/ ١٧٧٣ إثر هزيمة جيشه فى محاولاته لاستعادة الحكم فى مصر .

على صبرى (١٩٢٠ -١٩٩١) :

أحد أهم الشخصيات المؤثرة وأصحاب النفوذ فى الجناح اليسارى للاتحاد الاشتراكى العربى فى الأعوام الأخيرة لحكم عبد الناصر ، وكان على صبرى عضوا فى الدائرة الداخلية المحيطة بعبد الناصر ، ونائبا لرئيس الجمهورية حين وفاة عبد الناصر ، وغدا مشاركا مع الضباط الأحرار منذ وقت مبكر فصاعدا ، وعمل كهمزة وصل مع السفارة الأمريكية قبل ثورة ١٩٥٢ ، وتم تعيينه مديرا لمكتب رئيس الجمهورية ، وبعدها تولى منصب وزير شئون الرئاسة (١٩٥٧ - ١٩٦٢) ، ووفرت له كلتا الوظيفتين اتصالا وثيقا بعبد الناصر .

وكان على صبرى عضوا بالمجلس الرئاسى (١٩٦٢ - ١٩٦٤) ، ورئيسا للوزراء (١٩٦٤ - ١٩٦٥) ، ونائبا لرئيس الجمهورية (١٩٦٥ - ١٩٦٧) ، ونائبا لرئيس الوزراء المقيم بمنطقة القنال (٦٧ - ١٩٦٨) فى وقت أفضت فيه التوترات بالمنطقة بين مصر وإسرائيل إلى تكثيف المناوشات العسكرية ، وتم تعيين على صبرى نائبا لرئيس الوزراء فى ١٩٦٩ ومستشارا لرئيس الجمهورية فى ١٩٧٠ حتى وفاة عبد الناصر فى سبتمبر من ذلك العام ، عندها أصبح نائبا لرئيس الجمهورية ، وشهد صعود على صبرى للسلطة - فى أوائل ومنتصف ستينيات القرن ٢٠ - فقدان كثير من الضباط الأحرار الأساسيين لمواقعهم ونفوذهم فى النظام الحاكم ، وقد عانى هو نفسه شخصيا من إيداعه احتياطيا فى صيف ١٩٦٩ بعد رحلة إلى الاتحاد السوفييتى عندما أقيل من منصبه بالاتحاد الاشتراكى العربى ، وبعدها تم تعيينه فى موقع ثانوى نسبيا داخل نظام الحكم .

وفى واقع الأمر ، كانت القاعدة الحقيقية لنفوذ على صبرى هى الاتحاد الاشتراكى العربى . كما أن استغلاله للاتحاد الاشتراكى العربى أثار عبد الناصر وأدى إلى الإطاحة به ، ولقد تمتع على صبرى بعضوية اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٥ ، وتم تعيينه أمينا عاما للاتحاد الاشتراكى فى ١٩٦٥ ، وهى وظيفة تقلدها وتخللتها فترة انقطاع

وحيدة (من يونيو ١٩٦٧ - يناير ١٩٦٨) حتى إقالته فى سبتمبر ١٩٦٩ ، إذ ظل عضوا باللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى ، وبوصفه أمينا عاما للاتحاد الاشتراكى يعزى إليه تنظيم مظاهرات التأييد التى أقنعت عبد الناصر بتغيير رأيه بالتنحى عن الاستقالة عقب هزيمة مصر فى حرب ١٩٦٧ ، وقد لعب دورا محركا أساسيا فى وضع أنور السادات بمنصب الرئاسة بعد وفاة عبد الناصر ، معتقدا أن السادات سيكون تحت هيمنته (وتولى منصب نائب الرئيس) وبأنه سيتعاون معه ، وفى مايو ١٩٧١ انشق على صبرى وشعراوى جمعة وسامى شرف مع آخرين على السادات علانية بسبب خلافات سياسية ، وجرى اعتقالهم بعد ذلك بزعم اشتراكهم فى محاولة انقلابية على السادات ، وحوكم على صبرى بعد ذلك بعام وصدر ضده حكم بالسجن لمدة ٢٥ عاما ، وتم الإفراج عنه فى ١٩٨١ .

على ماهر باشا (١٨٨٣ - ١٩٦٠)

رئيس وزراء مصر وأحد الشخصيات السياسية البارزة خدم فى عدة مناصب وزارية وحكومية قبل ثورة ١٩٥٢ ، وبعدها تولى رئاسة الوزراء لفترة قصيرة فى ظل الضباط الأحرار . ولقد شارك فى الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها ، وانشق على سعد زغلول لخلافات حول بعض القضايا السياسية فى ١٩٢١ بينما كان عضوا فى اللجنة المركزية للوفد ، وفى ١٩٢٢ تم تعيينه للعمل فى لجنة الدستور ، وما إن تشكل حزب الاتحاد الموالى للقصر فى ١٩٢٥ أصبح نائبا لرئيس الحزب ، وتقلد منصب وزير العدل فى وزارة صدقى (١٩٣٠ - ١٩٣٣) .

على أن على ماهر أقام علاقات وثيقة مع القصر ، ففى ١٩٣٥ تم تعيينه رئيسا للديوان الملكى ، وشكل حكومة انتقالية فى يناير ١٩٣٦ ، وقام بتعيين الوفود برئاسة النحاس زعيم الوفد لتستأنف المفاوضات حول معاهدة مع الإنجليز فى فبراير من ذلك العام ، وبعد انتخابات ١٩٣٦،

وبعد تشكيل حكومة وفدية فى يونيو ١٩٣٦ عاد على ماهر لأداء واجباته كرئيس للديوان الملكى ، وبذل جهدا كبيرا فى تنظيم القصر والقوى السياسية التى أدت إلى إسقاط حكومة الوفد فى ١٩٣٧ .

ومرة أخرى تولى على ماهر تكوين الوزارة فى أغسطس ١٩٣٩ بمساعدة مجموعة وفدية منشقة - هم السعديون - إلا أن وزارته سقطت تحت ضغوط بريطانية فى يونيو ١٩٤٠ بعد إخفاق حكومته فى التحالف بوضوح مع الإنجليز، وظل بعيدا عن الحكم ورهن الإقامة الجبرية بالمنزل خلال حكومة الوفد أثناء الحرب ، نظرا للشكوك التى راودت الإنجليز حول أن يكون متعاطفا مع الألمان ، وبعد انتهاء الحرب أسس على ماهر جبهة مصر ؛ وهى منبر للسياسيين المعتدلين .

وبعد حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ ، قام على ماهر بتشكيل وزارة سرعان ما أطيح بها فى مارس ١٩٥٢ ، وعقب الثورة استدعى من جديد لتشكيل الوزارة ، إلا أن ضعف تعاطفه مع بعض أهداف الضباط الأحرار ، وعدم اتفاقه مع الإصلاح الزراعى أديا إلى استقالته فى سبتمبر ١٩٥٢ . وبالإضافة إلى عدد من السياسيين لفترة ما قبل الثورة ، فقد فرض عليه الحظر من المشاركة فى العمل السياسى ، رغم أنه شارك فى يناير ١٩٥٣ فى لجنة دستورية شكلها الضباط الأحرار .

وعلاوة على مناصبه فى الوزارة أو القصر ، فقد كان على ماهر أداة فاعلة فى تأسيس وتطوير وزارة الشئون الاجتماعية المصرية ، وكانت له علاقات قوية بالشيخ المراغى ، شيخ الجامع الأزهر ، وعمل معه فى ثلاثينيات القرن ٢٠ على تكوين حركة على أساس دينى تشمل كل العرب ومناهضة للوفد ، وقد كان على ماهر يعمل من حين لآخر كأداة ربط بين القصر والبلدان العربية الأخرى ، خاصة المملكة العربية السعودية ، وحافظ على صلاته مع مصر الفتاة والإخوان ، ونظرا لمهارته السياسية فقد ظل فى دائرة العمل العام حتى ١٩٥٤ ، وهو السياسى البارز الوحيد من فترة ما قبل الثورة الذى تمكن من ذلك .

على مبارك (١٨٢٣ - ١٨٩٣)

مسئول حكومى بارز فى عهدى عباس الأول وإسماعيل ، وهو واضع الدراسة التى ملأت مجلدات عن مصر فى القرن التاسع عشر ، وكان محمد على قد أرسله فى بعثة دراسية إلى فرنسا ، ودخل فى خدمة عباس وأصبح مدير المدرسة العسكرية (مدرسة الحربية) ، كما عاصير الخدمة مع الجيش العثمانى أثناء حرب القرم ، وترقى كثيرا فى حياته الوظيفية فى ظل إسماعيل ، الذى عينه فى عدة مناصب وزارية أثناء تقلده السلطة ، وأنشأ على مبارك مدرسة عليا لتخريج المدرسين ، وأشرف على عدد كبير من مشروعات الأشغال العامة ، وساعد فى تأسيس دار الكتب ، أما دراسته عن مصر " الخطط " التى صدرت عامى ١٨٨٨ و ١٨٨٩ أثناء توليه منصب ناظر المعارف ، فقد كتبها مستعينًا بعدد من المساعدين ، وتعتبر أجزاؤها العشرون تجميعا واسع المدى لمعلومات عن مصر ، تقوم على تجاربه الشخصية وكتابات مؤلفين عرب وأوروبيين .

الشيخ على يوسف (١٨٦٣ - ١٩١٣)

كاتب دينى مصرى ومؤيد لإحياء الحركة الوطنية فى مصر فى تسعينيات القرن ١٩ ، وكان رئيس تحرير جريدة المؤيد ، ونال مساندة سعد زغلول وعدد من الوطنيين الآخرين فى تأسيس هذه الجريدة عام ١٨٨٩ فى مواجهة صحيفة المقطم المناصرة للإنجليز ، ولتوفير منبر للمصريين للتعبير عن القضايا الوطنية علاوة على الإسلامية ، وحظيت المؤيد بتوزيع جيد فى مصر وباقى أنحاء العالم العربى ، وعند استدعائه للمثول للمحاكمة فى عام ١٨٩٦ متهما بالتحريض على الفتنة والعصيان ، ساعده وكيل النيابة المتساهل محمد فريد ، الذى انضم فيما بعد لقيادة الحركة الوطنية مع مصطفى كامل .

وقد جاءت مساندة الشيخ على يوسف للحركة الوطنية فى تسعينيات

القرن ١٩ مرتبطة علي نحو وثيق بتوجهات القصر ، ففى أثناء فترة التعاون بين الخديو ومصطفي كامل ، على سبيل المثال ، منح مصطفى كامل منبرا حرا فى المؤيد ، ومع بدء ضعف دعم الخديو لمصطفى كامل ودعاة الاتجاه الدستورى ، وجد مصطفى كامل العراقيل توضع أمامه باستمرار فى الوصول لصفحات جريدة الشيخ على يوسف .

ومع الاستسلام التدريجي من الخديو لاستمرار الحكم البريطانى لمصر ، بدأ الشيخ علي يوسف يتخذ موقفا سياسيا معتدلا لصحيفته ، ويولى اهتماما أكبر للموضوعات الإسلامية وللإصلاحية الإسلامية ، وكان الشيخ علي يوسف واحدا من مؤسسى حزب الإصلاح الدستورى وهو تجمع سياسى مؤيد للقصر تأسس عام ١٩٠٧ .

عمر مكرم (توفى ١٨١١)

نقيب الأشراف (أو زعيم من يعتقدون أنهم ينحدرون من نسل النبى محمد) أثناء الاحتلال الفرنسى لمصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) ، وفيما بعد تقدم بالتماس الشعب لمحمد على الذى أسفر عن تنصيب الأخير واليا على مصر .

قاد عمر مكرم المعارضة الشعبية للغزو الفرنسي لمصر ، وبعد انسحاب الفرنسيين عمت الفوضى الشاملة أنحاء البلاد ، وأصبحت القاهرة ميدانا للتنافس على منصب الوالى بين المرشحين العثمانيين والطامحين المماليك الذين انخرطوا فى قتال بعضهم بعضًا ، ولم يتقبل أهل القاهرة تنصيب خورشيد باشا المرشح من قبل العثمانيين فى ١٨٠٤ م وطلب عمر مكرم بالنيابة عنهم من محمد على العودة إلى القاهرة (كان يقود حملة فى جنوب البلاد) ليقيل خورشيد باشا ، وبعد ذلك انهارت علاقته بمحمد على عندما اتضحت نوايا الأخير فى الانفراد بالسلطة وأن تكون له كامل الهيمنة سواء على أنشطة المماليك أو رجال الدين بمصر ، واختلف عمر مكرم مع خطة محمد على بفرض الضرائب على الممتلكات الدينية المعفاة فى السابق ، وأقيل من منصبه فى ١٨٠٩ م ، على أن دوره خلال الفترة

الانتقالية قبل استحواذ محمد على على السلطة يعد تفسيرا للطريقة التى نال بها رجال الدين المسلمون فى مصر دورا كمدافعين عن المصالح الشعبية وممثلين لها فى الماضى ، ولذلك حاز عمر مكرم تقدير الأجيال التالية من الوطنيين المصريين .

عمرو بن العاص السهمى (توفى تقريبا ٥٧٣ - ٦٦٤ / ٤٣ هـ)

هو الفاتح الإسلامى لمصر ، وأحد أكبر القادة العسكريين فى صدر الإسلام ، وممن ساعدوا فى تأسيس الدولة الأموية .

عقب حملة عسكرية مظفرة فى فلسطين ، استأنف شن حملته العسكرية على مصر ، ربما فى عام ١٨/٦٣٩ ، رغم أن التاريخ الدقيق غير معروف ، ودخل سيناء فى ربيع ١٩/٦٤٠ ، وبحلول يوليو اجتاز الصحراء الشرقية إلى وادى النيل واستولى على الفيوم ، وهى واحة تقع غربى النيل ، وأرسلت إليه تعزيزات فى آخر الأمر بقيادة ابن الزبير ، حينئذ فرض عمرو بن العاص حصارا على حصن بابليون (على موقع يقع جنوبى القاهرة الحالية) فى يوليو ١٩/٦٤٠ ، وبعد مواجهة عسكرية فى هليوبوليس شمالى المدينة مع قوات الحصن سقطت بابليون بعد عدة شهور ، وأقام عمرو بن العاص مدينة الفسطاط بالقرب منها لتكون حامية عسكرية ، غدت فيما بعد عاصمة البلاد ، كذلك بدأ فى عملية تطهير قناة قديمة ، استغرقت أربع سنوات لتيسير نقل الحبوب من وادى النيل إلى البحر الأحمر ومنه إلى أراضى الحجاز (غربى الجزيرة العربية) .

وبعد تأمين بابليون ، وجه عمرو اهتمامه إلى الإسكندرية - عاصمة مصر لنحو ألف عام - وفرض الحصار عليها فى ٦٤١ / ٢٠ حتى استسلمت له المدينة على يد بطريركها كيروس ، طبقاً لمعاهدة اشترطت ترحيل الحكومة البيزنطية وسكان المدينة اليونانية فى غضون عام واحد .

وانقطع حكم عمرو بن العاص لمصر بواسطة الخليفة عمر بن الخطاب

(٦٣٤ - ٦٤٤ / ١٣ - ٢٣) ، الذى عين عبد الله بن سعد بن أبى السرح قبيل وفاته واليا على الصعيد ، وثبت عثمان بن عفان - عند توليه الخلافة عقب عمر بن الخطاب - هذا التعيين وامتد ليشمل ولايته لمصر كلها ، وكان عبد الله بن سعد أخا عثمان فى الرضاعة ، وقام عثمان باستدعاء عمرو فى ٦٤٥ / ٢٤، ومع ذلك أدى ظهور الأسطول البيزنطى مجدداً فى الإسكندرية فى نهاية عام ٦٤٥ / ٢٥ والمجزرة التى ارتكبها فى حق الحامية العسكرية العربية هناك ، إلى إعادة عمرو إلى موقعه حيث أوقع الهزيمة فى صفوف القوات البيزنطية فى معركة نيقية وأعيدت الإسكندرية فى النهاية فى أوائل ٦٤٦/٢٥ .

وإثر تحقيق النصر العسكرى ، تم استدعاء عمرو حين رفض تقسيم السلطة بينه وبين عبد الله بن سعد وفقا لطلب عثمان بن عفان ، وبدلا من ذلك أصبح عمرو عاملا أساسيا فى الصراع على الخلافة والاستيلاء على السلطة العليا فى الدولة الإسلامية الجديدة بين الخليفة الرابع على بن أبى طالب ومعاوية بن أبى سفيان مؤسس الدولة الأموية ، وجاء استمرار الدفاع المستميت لعمرو عن موقف معاوية فى معركة صفين ليفضى إلى التحكيم بين المتنافسيْن فى (٦٥٩ - ٦٦١ / ٣٨ - ٤٠) ، وخلال فترة المفاوضات هذه تولى عمرو السلطة فى مصر نائبا عن معاوية ، مقيلا الوالى الذى عينه على بن أبى طالب ، وهو محمد بن أبى بكر ، وحال دون أن تأخذ مصر صف على ، واستمر يحكم البلاد حتى وفاته .

(غ)

الغازى مختار باشا

مندوب تركى لمصر عينه السلطان العثمانى عبد الحميد الثانى فى ١٨٨٥ ، وقد تفاوض مختار باشا مع السير هنرى دروموند وولف حول مستقبل الوضع البريطانى فى مصر وتحديد دور تركيا المستقبلى بالبلاد ، وبعد هذه المفاوضات ذهب مختار إلى مصر ممثلا للسلطان العثمانى ،

وخلق وجود منذوب تركى مقيم بمصر بعض الالتباس فى الوضع القانونى والدبلوماسى للقنصل العام البريطانى اللورد كرومر ، لكن كرومر - من الناحية العملية - لم يدع تلك المسألة تؤثر فيه كثيرا ، وشارك مختار باشا فى نشاطات التجمعات الوطنية بالجامعة العثمانية والجامعة الإسلامية ، وراودت الشكوك كرومر بأنه يشجع الخديو الشاب عباس الثانى على الاستقلال ، كما اشترك مختار فيما بعد فى تأسيس الحزب الوطنى فى ١٩٠٧ .

الغزالى : انظر محمد الغزالى

الغزو الفارسى (الساسانى) لمصر :

دخلت الجيوش الفارسية بقيادة خسرو الثانى (توفى ٦٢٨) الأراضى المصرية فى ٦١٦ تقريبا بعد اجتياح ناجح لسوريا البيزنطية وفلسطين ، واستولى الفرس على الإسكندرية فى ٦١٩ ، وبغض النظر عن المقاومة الضعيفة لتلك المدينة ، فعلى مايبدو أنه لم تواجههم صعوبات كبيرة مع الإدارة المصرية ، ولم يجر الفرس أى تغييرات كبيرة فى نظام الحكم بالبلاد ، وأثناء وجودهم بمصر رفعوا الضرائب وجمعوها بحزم ، وعين الفرس مرشحهم بنيامين فى البطريركية ، الذى سرعان ما أطيح به ما إن تكبدوا الهزائم ، ولما توفى خسروه الثانى استعاد البيزنطيون مواقعهم تدريجيا بقيادة هرقل ، حيث عادت مصر وباقى الأقاليم إلى الهيمنة البيزنطية بحلول عام ٦٢٩ .

الغزو الفرنسى لمصر (الحملة الفرنسية على مصر)

هبط نابليون بونابرت بالإسكندرية فى يوليو ١٧٩٨ على رأس حملة عسكرية فرنسية ، يرافقه مجموعة من العلماء والباحثين كان عليهم أن يقوموا بدراسة مستفيضة للبلاد ، وبرر هذا الغزو بأنه محاولة لمساندة العثمانيين فى مصر (مع أن السلطان العثمانى لم يُخطَر بذلك) فى مواجهة الفوضى التى تعم البلاد تحت حكم المماليك ، والذين كان

اثنان منهم ، مراد بك وإبراهيم بك ، يتوليان السلطة فى القاهرة ، وتقدم الجيش الفرنسى إلى داخل البلاد من الساحل ، والتقى بالمماليك وهزمهم فى معركة عند غزة فى ٢١ يوليو ثم دخل إلى القاهرة ، وقام نابليون - الذى كان واضحا أنه يتخيل أن سيطرة فرنسا على البلاد ستدوم - بتأسيس عدة دواوين (مجالس استشارية على النمط العثمانى) فى المدن التى استحوذ عليها الفرنسيون ، وكانت القاهرة مقسمة إلى ١٦ ضاحية عسكرية بها حكام عسكريون فرنسيون يمارسون عملهم من خلال مسئولين محليين .

وجاء رد الفعل البريطانى على الخطوة الفرنسية بإرسال أسطول بقيادة نيلسون إلى "أبو قير" فى أغسطس ١٧٩٨ ، استطاع إغراق الأسطول الفرنسى ، وأعلن العثمانيون الحرب عليهم فى الشهر التالى ، وأعيقت محاولة نابليون توسيع فتوحاته حتى سوريا عام ١٧٩٩ فى عكا تحت قيادة الوالى العثمانى الجزار باشا بمساعدة إنجليزية ، كما اضطر نابليون لمجابهة الأعمال العدائية النشطة للمماليك انطلاقا من منفى مرير بصعيد مصر ، وثورة للمماليك بالقاهرة قمعها بوحشية ، وفى نفس الوقت كان الفرنسيون يواجهون مصاعب إدارية ومالية أثناء احتلالهم .

وترك نابليون مصر بعد عام واحد فقط من وصوله ، وأناب الجنرال كليبر ليتولى سلطاته ، ولمعاناة كليبر من وضع عسكرى مستحيل ، حاول التفاوض بشأن معاهدة مع الإنجليز فى يناير ١٨٠٠ ، إلا أن رفض الإنجليز لهذه المعاهدة - أبلغه بالرفض الأدميرال كيث - أدى بكليبر لاستمراره كارها فى العمليات العسكرية . وتم اغتياله فى يونيو ١٨٠٠ ، وتولى الجنرال مينو المسئولية خلفا له .

تقدم مينو إلى الشمال فى مارس ١٨٠١ لملاقاة الجيش العثمانى ، الذى كان مدعوما بالإمدادت العسكرية البريطانية ، تاركا الجنرال كومبت بيلارد بالقاهرة ، واضطر الجنرال بيلارد ، بعد أن حاصره تفشى الأوبئة على نطاق واسع والمقاومة المحلية ، إلى الانسحاب ليتحصن بالإسكندرية ويقبل الشروط ، ورحل الفرنسيون عن مصر فى شهر أكتوبر .

ورغم قصر فترة الاحتلال الفرنسى لمصر والمقاومة الشعبية التى واجهها وانهماكها شبه الدائم فى التحديات العسكرية التى فرضت عليها فإن الفرنسيين أثروا تأثيرا كبيرا بالبلاد ، فقد كان تنظيم قواتهم العسكرية ومعداتها ، وتدريباتها ، وسلاح المدفعية بها ، وكذلك المستوى العام لكفاءتها موضع ملاحظة الضباط المماليك والعثمانيين البارعين ، حتى أن أحدهم ، وهو الألبانى محمد على ، الذى استولى على السلطة فى مصر بعد ٤ سنوات من رحيلهم ، أولى اهتماما بالغا لتحديث الجيش المصرى انطلاقا من الأساليب الأوروبية ، كما أن التأثير الثقافى الذى نجم عن هذا الغزو القصير كان ملموسا ، فقد شغل الباحثون الذين صاحبوا هذه الحملة المناصب فى المعهد المصرى مقدمين للدارسين المصريين للمرة الأولى منظورا عريضًا لكل أوجه الثقافة الأوروبية فى حين قام الفرنسيون بتجميع المعلومات عن مصر ، كما أنشأ المعهد أول ماكينة للطباعة باللغة العربية ، نقلها نابليون من الفاتيكان ، على أن الغزو الفرنسى لمصر كان مؤشراً على بداية فترة التغيير الجذرى فى مصر ، إذ عادت من جديد لتنضم للعالم خارج حدودها علاوة على إيقاظ الاهتمام الأوروبى بالبلاد .

الغورى : انظر قنصوه الغورى

(ف)

فؤاد الأول (حكم من ١٩١٧ - ١٩٣٦)

ملك مصرى حكم البلاد فى فترة تميزت بالانتقال من الحماية البريطانية إلى الاستقلال الاسمى الممنوح طبقا لتصريح ١٩٢٢ ، وتلقى تعليمه بأوروبا وكان يتحدث العربية بصعوبة وقت اعتلائه العرش

كسلطان للبلاد فى ١٩١٧ ، إثر وفاة السلطان حسين كامل ، وتغير لقبه إلى " ملك " مع صدور تصريح ١٩٢٢ .

وأنفق فؤاد معظم فترة حكمه فى محاولات حققت نجاحا كبيرا لزيادة سلطاته وتوسيع حجمها فى مواجهة البرلمان ، وتحجيم تأثير المؤسسات النيابية بالبلاد ، وعمل بنشاط على بث بذور الفرقة بين الأحزاب الوطنية والسياسيين ، ونجح عام ١٩٣٠ فى إلغاء دستور ١٩٢٣ ، بعد تعليق البرلمان طيلة سبع سنوات ، وعطل أجزاء من الدستور حينما كان يناسبه ذلك .

على أن الاستياء لازم فؤاد من اللنبى لدفاعه عن الحكومة الدستورية وكان اللنبى هو المندوب السامى أثناء صدور أول دستور فى ١٩٢٣ ، وشعر أن الإنجليز ، وخاصة اللنبى ، لا يفهمون أن مصر بحاجة إلى قبضة قوية لتحكمها ، ومنذ البداية إستبد به عداء راسخ للحكومة البرلمانية لأن دستور ١٩٢٣ ، أيا ما كان رأى فؤاد فيه ، كان يوفر للملك سلطات واسعة تمكنه من حل البرلمان ، ولم يكن الإنجليز ، خاصة اللورد لويد خليفة اللنبى ، متعاطفين مع وضع فؤاد حسب اعتقاده ، ولكنهم رأوا أن البرلمان كأحد القيود القليلة على رغبته فى ممارسة الحكم الأوتوقراطى ، وبين أكتوبر ١٩٣٠ ونوفمبر ١٩٣٤ حكم فؤاد فى ظل دستور معدل صيغت مواده حسب توجيهاته اعتمادا على الحد من سلطات البرلمان ، غير أن دستور ١٩٢٣ عاد مرة أخرى فى نهاية المطاف ، إذ أن المرض الذى ألم بالملك جعله عاجزا عن بذل المزيد من المقاومة .

كان فؤاد نصيراً أساسيا لنشر التعليم العالى فى مصر ، ويعزى جانب كبير من افتتاح الجامعة المصرية الحكومية فى القاهرة عام ١٩٢٥ إلى دعمه القوى ، ومن سوء الحظ أن عداءه للحركة الوطنية هو الذى يهيمن على ذكريات عهده أكثر من إسهاماته القيمة التى قدمها للتعليم والمنح التعليمية فى مصر .

وقد انغمس فؤاد فى المجادلات التى دارت فى عشرينيات القرن ٢٠ حول مصير الخلافة الإسلامية فى أعقاب إلغاء نظام الحكم فى تركيا للقب الخليفة فى ١٩٢٤ ، كما أن

مطالباته بمنصب الخليفة قوبلت بالرفض من زعامات عربية أخرى ، وباءت بالفشل محاولاته لعقد مؤتمر إسلامى عالمى لمناقشة مسألة الخلافة مع بروز ابن سعود فى الجزيرة العربية وما تلاه من سقوط الحق فى اللقب .

فؤاد الثانى (أحمد فؤاد الثانى) (١٩٥١ -)

آخر حاكم لمصر من أسرة محمد على ، تولى الحكم بعد تنازل أبيه فاروق عن العرش فى يوليو ١٩٥٢ ، وأنشئ مجلس وصاية على الملك القاصر اشترك فيه (حتى أكتوبر ١٩٥٢) من الضباط الأحرار رشاد مهنا تحت إشراف الأمير عبد المنعم ، ابن الخديو السابق عباس الثانى ، وأدى الدمج التدريجى لسلطة نظام الحكم الثورى إلى اتخاذ قرار بإلغاء الحكم الملكى وإعلان النظام الجمهورى فى مصر فى يونيو ١٩٥٣ ، ويقيم فؤاد فى هدوء فى أوروبا .

فؤاد سراج الدين (١٩٠٦ - ٢٠٠٠)

سياسى مصرى ، وكان يتولى منصب السكرتير العام لحزب الوفد وقت قيام ثورة ١٩٥٢ ، كما ترأس حزب الوفد الجديد منذ تكوينه فى ١٩٧٧ ، حتى تم حله فى يونيو ١٩٧٨ .

صعد فؤاد سراج الدين - الذى ينحدر من أسرة من كبار ملاك الأراضى - إلى قيادة الوفد فى الفترة ١٩٤٥ - ١٩٥٠ عندما كان يترأسه النحاس باشا الذى كان يعانى من المرض والشيخوخة ، لتستعيد قيادة الحزب قدرا من الحيوية ، وأصبح فؤاد سراج الدين وزيرا للداخلية فى حكومة النحاس لعام ١٩٥٠ ، وسعى لعقد صلة مع الإخوان المسلمين يمكن أن يستمد منها عونا للوفد بين أنصار هذه الجماعة الإحيائية .

وقام سراج الدين بتنظيم تشكيل كتائب التحرير فى أواخر ١٩٥١ لمقاومة الإنجليز فى منطقة

القنال ، على أن نشاطات هذه الجماعات - الذين شاركوا عادة مع رجال الشرطة الاحتياطية (البلوك أمين) - سرعان ما أثارت رد فعل عنيف من الإنجليز تمثل فى هجومهم على مركز شرطة الإسماعيلية ، إذ اعتقدوا أن بعض أعضاء كتائب التحرير يختبئون هناك ، وأسفر الاعتداء الذى جرى فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ عن سقوط ضحايا كثيرين بين المصريين ، ويعزى فى بعض الدوائر أن سراج الدين هو الذى شجع قوات الشرطة المشاركة على بقائهم صامدين لمقاومة الهجوم البريطانى رغم التفوق الكاسح للإنجليز فى الرجال والمعدات .

وفجر الهجوم على مركز شرطة الإسماعيلية أعمال شغب جماهيرية مناهضة للأوروبيين بالقاهرة فى اليوم التالى (٢٦ يناير) انطوت على تدمير ممتلكات الإنجليز والأوربيين وخسائر كبيرة فى الأرواح ، وسقطت حكومة الوفد ، وتم اعتقال سراج الدين ووضع رهن الاحتجاز لفترة قصيرة فى مارس ١٩٥٢ بعد إجراء التحقيقات اللازمة عن مسببات أعمال الشغب .

وإثر ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وبعد أن أجبر الوفد على إقالته من مناصبه القيادية ، تعرض فؤاد سراج للاحتجاز مرتين ، فبعد اعتقاله لمدة وجيزة فى سبتمبر ١٩٥٢ انتهى إلى الإفراج عنه دون قيد أو شرط ، لكن بعد أربعة شهور أخرى ، وفى يناير ١٩٥٣ ، اعتقل بتهمة التآمر على نظام الحكم ومعارضة برامجه وسياساته ، وفى سبتمبر من نفس العام صدر عليه الحكم بالسجن ١٥ عاما ، وأثارت شدة العقوبة تعليقات كثيرة ، وتم الإفراج عنه بعد عدة سنوات لأسباب صحية ، إلا أنه لم يستعد حقوقه السياسية إلا فى ١٩٧٤ .

وفى فبراير ١٩٧٤ ، بعد التصديق على قانون الأحزاب الذى يسمح بتشكيل التنظيمات السياسية ساعد فؤاد سراج الدين فى تأسيس حزب الوفد الجديد ، غير أن الشعبية التى حازها الوفد فى ذلك الحين والتى تضافرت مع المعارضة النشطة لنظام الحكم من حزب سياسى مستقل آخر وهو حزب التجمع التقدمى الوحدوى أثارت قدرا من القلق لدى الحكومة ، وبموجب

استفتاء عام جرى فى مايو ١٩٧٨ تم استبعاد بعض الأفراد ، وفق تصنيفات معينة ، من المشاركة السياسية ، فعلى أساس الاعتقالات التى تعرض لها سراج الدين فى ١٩٥٢ ، وفى ١٩٥٣ تم إقصاؤه من مباشرة دوره فى قيادة حزب الوفد الجديد ، وأقدم الحزب على حل نفسه فى يونيو ١٩٧٨ .

واعتقل فؤاد سراج الدين فى سبتمبر ١٩٨١ ضمن حملة الاعتقالات التى شنها السادات لعدد من الخصوم السياسيين والدينيين ، إلا أنه أفرج عنه بعد مدة قصيرة إثر تقلد الرئيس مبارك لمنصبه .

الفائز (حكم من ١١٥٤ - ١١٦٠ / ٥٤٩ - ٥٥٥)

أحد الخلفاء الفاطميين ، وهو الابن القاصر للظافر وخليفته ، وأجلسه على العرش عباس وزير الظافر وقاتله ، وحاول عباس أن يحكم مستقلا إلا أنه سرعان ما أزيح على يد حاكم جنوب البلاد الصالح طلايع الذى تم استدعاؤه إلى القاهرة بواسطة الحريم اللاتى شهدن مقتل الظافر ، وقام الصالح طلايع بتقديم عباس وابنه للمحاكمة ، ومضى فى حملة عسكرية فى فلسطين فى١١٥٨/٥٥٣ ، واستولى على غزة والخليل ، وفى عصره أبعد الفائز عن المشاركة فى أى عمل يتصل بشئون الحكم ، وبعد وفاته تلاه ابن عمه العاضد .

فاروق (توفى ١٩٦٥)

ابن فؤاد الأول وملك مصر منذ تتويجه فى يوليو ١٩٣٧ حتى قيام ثورة ١٩٥٢ ، وكان فى عامه السابع عشر بالكاد عند وفاة أبيه . فى البداية حاز الملك الشاب شعبية جارفة فى مصر ، ولكنه بعد فترة قصيرة استأنف السلوك الأوتوقراطى لأبيه ، ومارس نمطا للحياة لقى عدم القبول على نحو متزايد لدى كثيرين من رعيته ، وتمخض افتقاره لعنصر القيادة فى العديد من الأزمات التى واجهت مصر قبل الثورة إلى تمكين

قوى خارج نطاق سيطرة القصر والحكومة من الهيمنة على الحياة الوطنية فى مصر .

وأقال فاروق حكومة الوفد برئاسة النحاس باشا فى نهاية ١٩٣٧ ، واستتبع هذا فترة طويلة من العنف فى الشوارع وانشقاق داخل قيادة الوفد ، لكن الوضع العالمى الآخذ فى التدهور استحوذ سريعا على الأوضاع السياسية المحلية ، وجاءت الطموحات الاستعمارية الإيطالية فى ليبيا وأثيوبيا لتثير حذر الحكومة البريطانية ، الذين عبروا عن حزنهم البالغ من عدد الإيطاليين الموجودين فى الدائرة الداخلية للملك فاروق ، وعلى وجه السرعة ساءت علاقات فاروق بالسفير البريطانى السير مايلز لامبسون لتماثل علاقات سلفه عباس الثانى باللورد كرومر ، خاصة المعاملة المستبدة من لامبسون لفاروق والتى أثارت استياء فاروق منه ، وتمخضت هذه الأوضاع عن أزمة ١٩٤٢ التى شهدت محاولة لامبسون والحكومة البريطانية فرض قبول فاروق حكومة وفدية ، ورغم أن الإنجليز لم يساندوا على نحو خاص الوفد للوصول إلى هذا الحد ، فقد أحسوا أن الوفد مايزال يستحوذ على شعبية طاغية بين الأحزاب وهو الأقدر على قيادة مصر والأكثر تأثيرا على انخراط البلاد فى الحرب لجانب إنجلترا ، ومنذ اندلاع الحرب كان فاروق يرفض أن يطلب من النحاس زعيم الوفد تأليف حكومة ، وبدلاً من ذلك ، وفى غضون الفترة ١٩٤٠ – ١٩٤١ ، تشكلت عدة حكومات متعاطفة مع القصر وتميزت غالبا بعدم فاعليتها ، وقرر لامبسون أخيرا أن يتخذ خطوة مؤثرة : إذ قام بحصار قصر عابدين بالدبابات فى ٤ فبراير ، ودخل إلى القصر يحمل رسالة لفاروق بالتخلى عن العرش ، وقصد من ذلك إجبار فاروق على التوقيع عليها أو يوافق على تشكيل النحاس للوزارة ، وأذعن فاروق وجاء الوفد إلى الحكم .

ومع اقتراب الحرب من نهايتها أقال الملك حكومة الوفد فى أكتوبر ١٩٤٤، وبدأ فاروق مع رجال القصر فى التدخل بصورة أكبر فى السياسات الوطنية ، وظل الوفد مستبعدا عن الحكم بتصميم حتى ١٩٥٠ ، ولم تلق أى جهود للإصلاح السياسى أو الاقتصادى أى قبول من القصر ، وهو ما أسفر عن انتقال الكثير من الجدال السياسى أو

الوطنى إلى العامة فى الشوارع ، واستمرت الاضطرابات المدنية التى سادت فترة ما بعد الحرب فى مصر حتى عام ١٩٤٩ ، حيث أفضت فترة طويلة من القمع الحكومى إلى سلام هش ، وارتد الأداء المتخاذل للجيش المصرى فى فلسطين فى ١٩٤٨ إلى الحكومة وإلى فاروق نفسه ، كما أن قراره بطلاق زوجته فريدة ، المحبوبة من الناس ، وحياته الشخصية ، وشهر العسل الذى قضاه فى رمضان - شهر الصوم المقدس للمسلمين - جميعها أثارت تعليقات شعبية سلبية .

وأظهرت "تسوية الخلافات" بين الملك فاروق والوفد والنحاس فى ١٩٥٠ ما إن عادوا للحكم من خلال انتخابات جرت فى يناير مقدرة أبيه البارعة فى توخِّى الحذر من مناوئيه ، وأتاح له انسحابه إلى حياة الانغماس فى الملذات عقد نوع معين من السلم مع الإنجليز ، رغم أن الوفد ظل يناضل من أجل الحصول على اعتراف بحقوق فاروق فى حكم السودان ، على أن التدهور السريع فى الوضع الداخلى لمصر أثناء النصف الأول من عام ١٩٥٢ إثر حريق القاهرة كشف عن الضعف الحقيقى لفاروق وعدم قدرته على الفعل ، وتكرر تشكيل الحكومات وإقالتها ، بينما تهاوت مصداقية فاروق إلى مستويات دنيا جديدة ، وأثناء الانقلاب العسكرى فى ٢٣ يوليو الذى نفذه الضباط الأحرار كان فاروق بالإسكندرية ، وتنازل عن العرش لصالح ابنه القاصر ، أحمد فؤاد الثانى ، فى ٢٦ يوليو عندما اتضح له أن الإنجليز لن يسرعوا لنجدته ، وسُمح لفاروق بمغادرة البلاد آمنا يحمل معه معظم ثروته ، واستقر فى أوروبا حيث توفى خامل الذكر فى ١٩٦٥ .

الفتح العربى لمصر (٦٣٩-١٨/٦٤١-٢٠)

مع تصاعد التوسع الإسلامى الأولى شمالا خارج الحجاز ، طلب الخليفة عمر بن الخطاب من قواده ألا يفتحوا أرضا لا تكون فى نطاق الأراضى السورية والفلسطينية والعراقية ، وزحف عمرو بن العاص - الذى يعتبر مع خالد بن الوليد من بين أبرز القادة العسكريين

الإسلاميين – إلى سيناء فى أواخر عام ٦٣٩ / ١٨ ، قبل أن يبلغ عمر ابن الخطاب بخطته بمواصلة زحفه إلى مصر ، وورد أن عمر كتب يرد عليه ويطلب منه أن يعود إن لم يكن قد وصل إلى مصر حين يصله خطابه ، وإن لم يصل قبله فعليه أن يتقدم ، وانتظر عمرو إلى أن بلغ الأراضى المصرية قبل أن يفتح الخطاب ، وجاء هذا التوسع غربا للإسلام من مهده غربى الجزيرة العربية ، سواء قصده الخليفة أم لم يقصد ، بمثابة زيادة أساسية للأراضى الإسلامية ولثقلها الإقليمى .

وتأثر المسار الذى اتخذه عمرو بن العاص فى فتح مصر بألفته الشخصية مع البلاد ، فقبل تحوله إلى الإسلام كان عمرو بن العاص يقود قوافل التجارة خلال المنطقة ، ويعرف المسارات إلى قلب البلاد ، وكان المسار الذى اتبعه عمرو وجيشه (يقال إنهم ٣٥٠٠ رجل فقط من خلفية دينية وقبلية مختلطة) قد قادهم عبر الصحراء الشرقية إلى الفيوم ، وهى واحة تقع غربى وادى النيل ، وعند نقطة معينة انضم إليه ٧ آلاف مقاتل تحت قيادة عبد الله ابن الزبير ، أرسلهم الخليفة لتعزيز عمرو ، وكان الهجوم التالى على بابليون فى الطرف الجنوبى لدلتا النيل ، وجاء أول لقاء مع قوات للمقاومة فى هليوبوليس ، حينئذ تقدم لفرض حصار على بابليون فى يوليو ١٩/٦٤٠ ، وبعد سقوط بابليون زحفت الجيوش الإسلامية إلى الإسكندرية – الميناء الشهير على البحر المتوسط – وبعد حصار طال مداه استسلمت المدينة فى ٦٤١ / ٢٠ بموجب معاهدة أعطت للحكومة اليونانية ومواطنيها مهلة مدتها عام للجلاء عنها ، وهذه المفاوضات التى أجراها كيروس البطريرك البيزنطى للإسكندرية أنهت ٦٠٠ عام من الحكم الرومانى البيزنطى لمصر ، إلا أنها نهاية أسرع منها السيطرة الإدارية البيزنطية المتفسخة للبلاد والاستياء الذى عم سكان البلاد المسيحيين والأقباط من حكامهم المسيحيين الأرثوذكس فى القسطنطينية ، وفى نفس الوقت فإن فتح مصر بواسطة الجيوش العربية الإسلامية وضعهم فى مواجهة مباشرة مع البيزنطيين ، وجاءت الإجابة على التهديد المتمثل فى الاستحواذ على قاعدة

للبحر المتوسط فى الإسكندرية سريعا من خلال هجمات عسكرية بيزنطية على تلك المدينة والتى نجح العرب فى هزيمتها جميعًا (انظر أيضًا : مادة **عمرو بن العاص السهمى**) .

الفدان

وحدة قياس الأراضى الزراعية فى مصر والسودان وهى تساوى ١,٠٣٨ أكر أو ٤٢٠١ مترا مربعا .

فرج (الناصر ناصر الدين فرج) (حكم من ١٣٩٩ — ١٤٠٥ / ٨٠١ – ٨٠٨) ومن (١٤٠٥ – ١٤١٢ / ٨٠٨ – ٨١٥)

أحد سلاطين المماليك البرجية ، ابن برقوق ، وفى البداية تولى السلطة فى ظل وصاية انتهت عندما لم يستطع الوصيًان المعينان له أن يتوصلا لحل خلافاتهما ، وانقطعت فترة حكمه الأولى لمدة ثلاثة شهور ما إن استحوذ شقيقه الأصغر غير المؤهل على السلطة ، ومن بعدها أعيد فرج إلى العرش واستمر فى الحكم طيلة سبع سنوات أخرى .

وفى بداية الفترة الأولى لفرج تخلص السلطان العثمانى بايزيد الأول من تحالفه مع برقوق واستولى على ملاطيه ، واضطر فرج ووصيًاه إلى مواجهة تمرد فى سوريا كان سيثير قلاقل متزايدة بوجود تيمور وجيشه بعد أن دخل الأراضى السورية فى ١٤٠٠ / ٨٠٣ ونهب وسلب دمشق بعد عام من ذلك ، وانطلق فرج مصحوبا بالمؤرخ ابن خلدون فى رحلته إلى سوريا ليلتقى مع تيمور ، وعلى أية حال تم إنقاذ الموقف ليس بسبب وجود فرج لكن لقرار تيمور بالتوجه صوب الشمال بعيدا عن مصر ، وعند وفاة تيمور فى ١٤٠٥ / ٨٠٨ تراجع أخيرًا التهديد المباشر الذى خلقته قواته .

وتميزت الفترة الثانية لحكم فرج بتجدد التمردات التى قادها أمراء سورريا : جاقام (الذى لقى مصرعه بمجرد إعلان نفسه سلطانًا فى ١٤٠٧ / ٨٠٩) ونوروز ، وأرسل

قائده " شيخ " ليحل محل ناوروز ، إلا أنه بدلاً من ذلك انضم إليـــه ، واستطاع المتمردان مقاومة ثلاث محاولات منفصلة لإخمادهما

وتميز عصر فرج بضعف الإدارة المصرية وتردى الحالة الاقتصادية ، فقد عمت البلاد مجاعة خطيرة وتفشت الأوبئة فى ١٤٠٣ / ٨٠٦ وهو ما أسفر عن خلق مصاعب فى المناطق الريفية والمدنية وحصد الموت أرواح المدنيين والمماليك ، ومع اندلاع التحديات لفرج فى سوريا تحددت قدرته ، كما يبدو ، فى علاج الأوضاع بمصر ، ووصلت الأحوال الاقتصادية بالبلاد إلى الحضيض مع وفاة فرج . ولعدم استطاعة فرج هزيمة كل من شيخ وناروز اضطر للتراجع إلى دمشق ، وهناك نما إلى علمه تجريده من منصبه لصالح الخليفة العباسى المستعين فى ١٤١٢ / ٨١٥ ولقى فرج حتفه قتيلاً فى دمشق .

فرديناند ديليسبس (١٨٠٥ - ١٨٩٤)

القوة الدافعة وراء حفر قناة السويس ، بدأ حياته الوظيفية فى مصر كنائب للقنصل الفرنسى بالإسكندرية ، وفى ثلاثينيات القرن ١٩ أصبح مقتنعا بالفائدة الاقتصادية لشق قناة السويس عبر شريط من الأرض يربط سيناء بباقى اليابسة فى مصر ، رغم أن تقديرات العلماء الذين رافقوا نابليون فى غزوه لمصر فى ١٧٩٨ كانت تشير إلى عدم جدوى ذلك ، على أن المزايا التجارية لربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر أدت إلى تأييد الوالى محمد على للمشروع إضافة إلى المساعدات المالية الأوروبية ، إلا ن المشروع توقف مؤقتا أثناء عصر عباس الأول (١٨٤٨ - ١٨٥٤) ، الذى عارضه تماماً مع جميع التجديدات التى كان يحبذها أبوه .

كان سعيد — خليفة عباس - صديقا منذ الطفولة لديليسبس وبدأ إحياء المشروع فى عهده ، وفى ١٨٥٤ تم منح امتياز أولى غير أن الحكومة البريطانية - وكذلك ممثلها لدى الباب العالى العثمانى - عارضته بشدة ، ورغم هذا استطاع

ديليسبس أن يجمع التأييد لمشروع شق القناة فى أوروبا لحد كبير من خلال الضغوط الشخصية التى مارسها ، وفى ١٨٥٦ بحثت بعثة دولية (تأسست غالبا بتشجيع من ديليسبس) جوانب المشروع الهندسية والفنية ، وجاء التمويل لديليسبس من مصادر كثيرة ، غير أن خديو مصر وبعض البنوك الأوروبية وفروا القدر الأكبر منه ، وعندما أبدى سعيد إشارة دالة على التردد فى تنفيذ المشروع ، فى معظمها نتيجة عداء السلطان العثمانى ، مارس ديليسبس ضغوطه دون اعتبار للعوائق ، واستؤنف العمل فى ١٨٥٩ ،

وكانت الشروط المبرمة بين ديليسبس والخديو تميل إلى حد الإفراط لصالح المستثمرين الأوروبيين فى مشروع القناة ، وفى نفس الوقت يتحمل الجانب المصرى جزءًا أساسيًا من التمويل وتكاليف العمل .

وظلت صلات ديليسبس بمصر قوية ، وفى ١٨٧٨ طلب الخديو إسماعيل تعيينه فى البعثة المسئولة عن بحث الأحوال المالية لمصر ، أما قناة السويس فقد جعلت من ديليسبس اسما شهيرا وثريا ، وغيرت كلية من الوضع الاستراتيجى لمصر فى الشرق الأوسط .

الفسطاط (مصر العتيقة - مصر القديمة)

أول مدينة تبنى فى مصر فى أعقاب الفتح الإسلامى ،أنشأها عمرو بن العاص قائد قوات المسلمين فى ٦٤٠ / ١٩ بالقرب من المدينة الرومانية بابليون على الضفة الشرقية لنهر النيل وجنوبى مدينة القاهرة الحالية ، وهناك خلاف حول تحديد أصل هذا الاسم ، إلا أنه من المحتمل أنه مشتق من الكلمتين اللاتينية واليونانية لكلمة "كامب - معسكر" ، وبحكم التقاليد كانت الفسطاط هى الموقع الذى نصب فيه عمرو بن العاص وجيشه خيامهم قبل فتح بابليون ، وشيد أول مسجد بمصر بهذا الموقع مازال قائمًا حتى الآن (رغم أنه اتسع اتساعًا هائلاً وأعيد بناؤه) .

ورغم إنشاء أحياء جديدة للإقامة على يد الأسر الحاكمة فيما بعد ، وبناء مدينة للحكم ، وهى

القاهرة ، بواسطة الفاطميين فى ٩٦٩ / ٣٥٨ فقد احتفظت الفسطاط بأهميتها كمركز تجارى ، وفى الوقت الذى اندمجت فيه الأحياء التى بنتها الأسر الحاكمة التالية مثل العسكر والقطائع اللتان اندمجتا فى الفسطاط ، فإن القاهرة بقيت على حالها بطابعها المستقل لفترة طويلة .

وقد أمر الخليفة الأموى مروان والخليفة الفاطمى الحاكم ، كلا منهما على حدة ، بإحراق أجزاء من الفسطاط ، وأضرم شاور الوزير الفاطمى النار فى الفسطاط عام ١١٦٨ / ٥٦٤ أثناء إحدى الحملات الصليبية ، وظلت النار مشتعلة بها لمدة ٥٤ يوما وفقًا لما أوردته المصادر ، وأعيد بناء المدينة بعد هذا ، وفى العصر الأيوبى (١١٧١-/١٢٥٠-٥٦٧-٦٤٨) أقام صلاح الدين الحصون حول الفسطاط والقاهرة ، وكذلك حول المبانى الإدارية والمقار السكنية الجديدة للقلعة التى بناها على تلال تشرف على المدينتين ، واستمرت الفسطاط - رغم ما تعرضت له من أحداث - تحظى بأهمية واضحة على الصعيدين التجارى والصناعى ، وساعدها على ذلك قربها من جزيرة الروضة ، المقر الرئيسى لمعسكرات المماليك البحرية التى أنشأها السلطان الصالح الأيوبى .

واستخدم سلاطين المماليك (١٢٥٠-٦٤٨/١٥١٧- ٩٢٢) الفسطاط عاصمة إدارية لجنوب مصر ، والقاهرة عاصمة إدارية للوجه البحرى ، إلا أنه بداية من القرن ١٤ فصاعداً سُحب البساط من تحت أقدام المدينة فى كل المجالات لصالح القاهرة ، إذ انتقلت المحال والتجار والمهن إلى الشمال ، وظل بالمدينة عدد قليل من السكان ، رغم أن الأجزاء الجديدة من القاهرة المشيدة إلى الشمال والقريبة من الضفة الشرقية للنيل (التى أخذت فى الاتساع نظرا لأن النيل كان يتحرك فى اتجاه الغرب) بدأت تدريجيا تحل محلها فى الأهمية ، على أن بقايا الفسطاط تتوارى فى الوقت الراهن تقريبا خلف الأطلال التى بنتها الأجيال التالية ، وأخذ الموقع الأثرى يتغطى شيئًا فشيئًا بالمبانى الحديثة المتنامية فى هذا الجزء المفتوح الأخير قريبًا من قلب القاهرة.

فكرى مكرم عبيد

ابن مكرم عبيد ، وكان وثيق الصلة بحكم الرئيس أنور السادات ، وتقلد منصب رئيس وأمين عام الحزب الوطنى الديمقراطى منذ إنشائه فى يوليو ١٩٧٨حتى حل بدلا منه حسنى مبارك رئيساً للحزب فى ربيع ١٩٨٠ ، كما عمل نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا لمجلس الشعب ، وأنابه الرئيس السادات فى احتفالات تسلُم جائزة نوبل للسلام ، وفى الوزارة الجديدة التى تشكلت فى مايو ١٩٨٠ أصبح فكرى مكرم عبيد نائبًا لرئيس الوزراء لشئون مجلس الشعب ، وعقب اغتيال الرئيس السادات فى أكتوبر ١٩٨١ استمر فى منصبه بوزارة مبارك كنائب لرئيس الوزراء ، وتولى عبيد فى ١٩٨٢ رئاسة الأمانة الدائمة للحزب الوطنى الديمقراطى .

الفقارية

أحد الأجنحة الرائدة فى مجلس البكوات المصريين فى القرنين ١٧ ، ١٨ . وكانت الفقارية تتكون من المماليك الشراكسة المتحالفين مع نصف سعد وهو تنظيم للتجارة والحرفيين المهرة من أبناء البلاد ، واستحوذت الفقارية على الهيمنة فى بدايات الصراع الداخلى الذى دار على السلطة بين البكوات بين عامى ١٠٣٩/١٦٣٠ و ١٠٦٦/١٦٥٦ ، ونجحت هذه الجماعة تحت قيادة رضوان بك الفقارى فى الاحتفاظ بتفوقها ، إلا أنه بعد وفاته فى ١٠٦٦/١٦٥٦تمزقت أوصال قيادة الفقاريين ، وأتاح هذا التمزق للوالى العثمانى بالتعاون مع منافسى الفقارية ، وهم القاسمية ، فى تحجيم دور الفقارية فى ١٠٧٠/١٦٦٠ فى أعقاب هزيمتهم أثناء تمرد لقيادات هذه الجماعة .

وعلى غير العادة هدأت كلٌ من الفقارية والقاسمية بعد اغتيال الوالى العثمانى لقائد القاسمية فى (١٠٧٠/١٦٦٢- ١٠٧١) ، لكن فى تسعينيات القرن ١٧م/ بدايات القرن ١٢ هـ بدأت الفقارية فى استعادة

نشاطها تحت قيادة إبراهيم بك ، وبمساعدة الجناح العسكرى للقصدوغلية نال إبراهيم بك السيادة فى مجلس البكوات من ١٦٩٢ / ١١٠٣ حتى وفاته بعد ثلاث سنوات ، وبعدها أصبح الموقف بين البكوات غير واضح مرة أخرى .

ودامت فترة الاضطربات فى مصر ١٦ عاما بلغت ذروتها فى العصيان المسلح الكبير لعام ١٧١١ / ١١٢٣ الذى شهد هزيمة الفقارية وحلفائها الانكشاريين ، الذين كانوا تحت قيادة أفرنج أحمد ، ونهضت الفقارية مرة أخرى فى ١١٤٣/١٧٣٠ لتسحق القاسمية المنقسمين ، ومن بعدها لقوا هم أنفسهم الهزيمة إثر أن دبت الانقسامات فى صفوفهم ليلتزموا الصمت على يد القصدوغلية فى ١٧٤٨ / ١١٦١ .

الفلاح - الفلاحون

هم المزارعون الذين يفلحون الأراضى الزراعية فى مصر ، والكلمة مشتقة من الكلمة العربية "فلاح" بمعنى "فالح التربة" .

الفيلق القبطى

شكله نابليون بونابرت بعد غزوه لمصر عام ١٧٩٨ ، وقام بتجنيد هذا الفيلق الجنرال دونزيلو - الحاكم الفرنسى لمصر الوسطى - وترأسه يعقوب تادروس الذى توفى عام ١٨٠١ قبل أن يصل إلى فرنسا ، غير أن الفيلق القبطى شارك فى عدد من المعارك الأوروبية فى الحروب النابليونية تحت قيادة بعض المشاهير من الأقباط المصريين .

فيلة (جزيرة)

جزيرة صغيرة فى نهر النيل عند مدينة أسوان الحالية ، وهى معروفة منذ العصور الفرعونية ، ومع كوم أمبو فى أعالى النيل ، كانت

تعتبر بمثابة الحدود الشمالية للنوبة ، وفى (١٩٠٤ – ١٩٠٨) اكتشفت برديات تنتمى للفترة قبل البطلمية مباشرة حول جزيرة فيلة تتضمن سجلا هاما لمصر فى ذلك الحين ، وفى العصور الإسلامية كان حكام فيلة هم قادة القوافل إلى السودان ويهتمون بالتجارة فى السلع النفيسة المجلوبة من أواسط أفريقيا .

(ق)

القائمقام

تعبير عن مسئول عثمانى ، وهو مستمد غالبا من طبقات مجلس البكوات ، ويقوم القائمقام بعمل الوالى فى الفترات الفاصلة بين وفاة الوالى العثمانى ، أو إقالته ، أو طرده حتى يتم تعيين ووصول وال يخلفه .

قاسم أمين (١٨٦٣ أو ١٨٦٥–١٩٠٨)

محام وكاتب عنى بالاتجاه العصرى للإسلام ، وقد تأثر لحد كبير بالاتجاه الليبرالى فى فكر محمد عبده ، فى كتابيه "تحرير المرأة" و " المرأة الجديدة " وصدرا فى ١٨٩٩ و ١٩٠١ على الترتيب ، عرض للنقاش أن الإسلام فى منابعه الأولى عمل على تحسين ظروف النساء ، وأنه بالرجوع إلى الوصايا الحقيقية للإسلام ، علاوة على إجراء تحسينات فى التعليم ، والحقوق القانونية والاجتماعية ، فإن هذا يعطى للمرأة وضعها المناسب فى المجتمع الإسلامى . وأثار إصدار هذين الكتابين جدلا كبيرا بمصر فى الدوائر الدينية المحافظة رغم أن قطاعا من الوطنيين المصريين قدموا مساندتهم للحجج التى عرضها قاسم أمين ، والكثير من الأفكار التى أثبتها قاسم أمين فى كتابيه أخذت تعاود الظهور فيما بعد فى كتابات لآخرين ، لتدافع عن الحصول على

حقوق أكبر للمرأة فى المجتمعات الإسلامية ، رغم أن تأثيرها الأعظم المباشر فى الفترة الأخيرة كان على أعمال الكاتبات المصريات مثل الكاتبة ملك حفنى ناصف .

القاسمية

أحد الأجنحة القائدة ضمن مجلس البكوات فى مصر العثمانية مع الفقارية ، وارتبطوا بعناصر "نصف حرام" وهم جماعة من التجار والحرفيين ، كما كانت لهم صلات مع قبيلة الهوارة بالصعيد ، وتفوق الفقارية على القاسمية من ١٦٣٠ / ١٠٣٩ حتى ١٦٦٠ / ١٠٧٠حين أبرم القاسمية تحالفا مع الوالى العثمانى ضد الفقارية ، وانتهى هذا التفوق فى ١٦٦٢ / ١٠٧٢ ما أن قام الوالى باغتيال أحمد بك قائد القاسمية ، ودخل جناحا المماليك فى فترة من الهدوء دامت ٣٠ عاما .

وفى نهاية القرن ١١/١٧ ، تسيد الفقارية جناح القاسمية مرة أخرى ، الذين تعاونوا مع الانكشارية ومع مؤسسة عسكرية ناشئة جديدة هى جناح القصدوغلية ليحرزوا السيادة بين المماليك ، مع أن التحالف الذى شكله القاسمية بقيادة إيواظ وإبراهيم بك (أبو شنب) مع العزبان وباقى الفصائل العثمانية المعارضة للانكشارية قادهم إلى النصر خلال حروب العصيان الكبير فى ١١٢٣/١٧١١ ، على أن الانقسامات الداخلية التى أعقبت وفاة إسماعيل بك قائد القاسمية فى ١١٣٧/١٧٢٤ أتاحت للفقارية استعادة الهيمنة على مواقع النفوذ فى مجلس البكوات وسحقوا القاسمية فى ١٧٣٠ / ١١٤٣ ، بينما لجأ العديد من أعضاء هذا الجناح إلى الفرار للصعيد والتحقوا بخدمة الهوارة حلفائهم السابقين .

القاضى الفاضل (١١٣٥ – ١٢٠٠ / ٥٢٨ – ٥٩٦)

مستشار صلاح الدين الأيوبى وقاضى القضاة فى عهده وعهد ابنه العزيز ، ومن أشهر الشخصيات بالبلاط فى بواكير حكم الأيوبيين بمصر ، وانضم القاضى الفاضل للحاشية الأيوبية فى ١١٥٣/٥٤٨ ، حين نجح فى تأجيج الاضطرابات الداخلية التى سبقت وصول شيركوه وابن أخيه صلاح الدين فى ١١٦٩/٥٦٤ ، وارتبط عن قرب بصلاح الدين وابنه العادل فى الإصلاحات وإعادة تنظيم الأوضاع فى السنوات الأولى لحكم الأيوبيين بمصر ، وفى ١١٨٩–١١٩٠ / ٥٨٥–٥٨٦ غدا القاضى الفاضل هو المسئول الإدارى لصلاح الدين فى مصر، بينما تولى العادل الوصاية على العزيز ، والتحق بصلاح الدين فى سوريا فى العام التالى ، ليعمل هناك حتى وفاة الأخير فى ١١٩٣/٥٨٩ ، وبعد ذلك انضم إلى خدمة العزيز ، وحاول التوسط فى النزاع الناشب بين السلطان المصرى وأخيه الأفضل فى دمشق .

وتكيل المصادر العربية المديح للقاضى الفاضل بسبب تعليمه ولأناقة نثره فى البلاط ، والذى حاز تميزا خاصا ، ومن المشهور عنه مكتبته الهائلة التى تضم ١٢٠ ألف كتاب أصبحت أساسا لمكتبة جديدة تابعة للدولة بالقاهرة على يد السلطان الكامل الأيوبى (حكم ١٢١٨–١٢٣٨ / ٦١٥ – ٦٣٥) .

القصدوغلية

آخر فصيل كبير يتشكل فى مجلس البكوات بمصر العثمانية ، وفى الأصل كانوا تنظيما عسكريا بحتا حتى الستين عاما الأخيرة من الحكم العثمانى ، وفى ذروة الصراعات على السلطة بين القاسمية والفقارية تشكلت القصدوغلية على يد ضابط تركى هو مصطفى القصدوغلى فى تسعينيات القرن ١٧ / أوائل القرن ١٢ أثناء خدمته مع قائد عسكرى كبير هو حسن بلفيه. وفى البداية تحالفوا مع جناح

الفقارية ، الذى كان يحظى بالسيادة فى مجلس البكوات حتى عام ١١٠٦/١٦٩٥ ، رغم أن القصدوغلية كانوا يعارضون قائدا آخر حليفا للفقارية وهو الانكشارى كوچك محمد .

وتشكل التحالف الثلاثى فى أوائل القرن ١٨ / عشرينيات القرن ١٢ ، عندما وقف الحلفاء ضد تحديد القاسمية وحلفائهم فى الفصائل العثمانية خلال العصيان الكبير لعام ١٧١١ / ١١٢٣ ، ونتيجة خسارة الفقارية والقصدوغلية توجب عليهم أن يكابدوا من سيادة القاسمية حتى توفى قائدهم فى ١١٣٧/١٧٢٤ ، وبحلول عام ١١٤٣/١٧٣٠ ، انتهز الفقارية فرصة الصراعات داخل جناح القاسمية واستطاعوا تحقيق الفوز عليهم ، ومع ذلك كأمر محتم للنزعة التكتلية مثل خصومهم ، أبرم القصدوغلية تحت قيادة إبراهيم بك تحالفا مع فصيل صغير هو الجلفية ، استطاع أن يكون له بعض النفوذ تدريجيا منذ ١٧٤٨ / ١١٦١ فصاعدا ، وثبتوا مرشحيهم فى مجلس البكوات ، وظلوا متحدين حتى وفاة إبراهيم فى ١١٦٨/١٧٥٤ ، تم سادت الفوضى لفترة حتى برز على بك ، وهو بالأساس أحد مماليك إبراهيم بك ، فى ١٧٦٣ / ١١٧٦ - ١١٧٧ ، ومع تغير الأقدار بسرعة أحيانا تولى على بك حكم البلاد حتى أطاح به زوج ابنته أبو الدهب فى ١٧٧٢ / ١١٨٦ ، وبعد ذلك نشأت تكتلات داخل القصدوغلية ، خاصة بين المماليك السابقين لعلى بك ، الذين قاوموا الحكم المشترك لخليفتى أبو الدهب : مراد بك وإبراهيم بك ، اللذان صعدا للسلطة أثناء الغزو الفرنسى فى ١٧٩٨ / ١٢١٣ ، وبعد استيلاء محمد على نهائيا على السلطة فى ١٨٠٥ أزاح بشكل دائم هذه التكتلات والجماعات من المسرح السياسى بمصر .

قانون الأحزاب

فى يونيو ١٩٧٧ ، صدق مجلس الشعب المصرى على قانون يبيح - من خلال معايير موضوعة محددة - تشكيل أحزاب سياسية جديدة ، وجاء هذا القانون بعد قرار من رئاسة الجمهورية فى العام الأسبق

بتحويل الاتحاد الاشتراكى العربى إلى منابر سياسية متباينة هى : منبر اليسار ، والوسط ، واليمين ، وجرت انتخابات ١٩٧٦ على هذا الأساس ، وهذه المنابر تمثل أول توسيع للاتحاد الاشتراكى العربى منذ إنشائه فى ١٩٦٢ بوصفه الحزب السياسى الوحيد للبلاد .

وبعد الموافقة على القانون تم تشكيل عدد من الأحزاب ، تتدرج من الحزب الوطنى التقدمى الوحدوى (حزب التجمع) بقيادة خالد محيى الدين ممثلا لليسار ، إلى الاتجاه اليمينى ويمثله حزب الأحرار الاشتراكى ، وشارك فؤاد سراج الدين بتشكيل حزب الوفد الجديد فى فبراير ١٩٧٨ ، وهو بخلاف التنظيمات السياسية الأخرى التى تأسست فى ذلك الحين لم يكن له ارتباط سابق بالاتحاد الاشتراكى العربى ، وبدأت هذه الأحزاب الجديدة فى إصدار صحف كمنابر لها ولقياداتها ، وسرعان ما أدت الانتقادات اللاذعة للحكومة التى تنشرها إحدى هذه الصحف وهى الأهالى (جريدة حزب التجمع) إلى فرض الرقابة الرسمية ، وتقرر تضييق أنشطة بعض الأحزاب السياسية فى إطار القانون .

وفى مايو ١٩٧٨ جرى التصديق على استفتاء شعبى يحظر العمل السياسى على كل من كان يمارس العمل السياسى قبل ١٩٥٢ (مع بعض الاستثناءات المحددة) ، وكذلك على المتهمين بالفساد السياسى قبل وبعد ١٩٥٢ ، وعدم السماح بإقامة تنظيمات بالمصانع أو الجامعات ، ويتعين على كل حزب الحصول على تصريح من الاتحاد الاشتراكى وأن يمثله على الأقل ٢٠ عضواً بمجلس الشعب ، وألا يكون له وجود قبل ١٩٥٢ ، وأدى حل حزب الوفد الجديد بالتالى وقرار الحزب العربى الاشتراكى بالاندماج مع الحزب الوطنى الديمقراطى بقيادة السادات ، إلى هيمنة الحزب الوطنى على مجلس الشعب .

قانون الإصلاح الزراعى

أول تشريع هام جرى تطبيقه بعد ثورة ١٩٥٢ ، وكان القانون هو حجر الزاوية فى البرنامج الأولى للضباط الأحرار للإصلاح الاجتماعى والسياسى ، وقد حدد القانون رقم ١٧١ (٩ سبتمبر ١٩٥٢) ألا تزيد ملكية الفرد من الأراضى الزراعية عن ٢٠٠ فدان ، إضافة إلى ١٠٠ فدان لأفراد الأسرة ، وكان مقررا إعادة توزيع الأراضى المصادرة من الدولة بواسطة اللجنة العليا للإصلاح الزراعى برئاسة سيد مرعى ، كما تحدد أن تندمج الجمعيات التعاونية ، القائمة فعليا ، ضمن مشروع الإصلاح الزراعى لإدارة الإجراءات الإصلاحية والتخطيط الزراعى ، وتم معالجة المشاكل الأولية الخاصة بالألقاب وتسجيل الأراضى من خلال اللجنة العليا للإصلاح الزراعى التى عملت كهيئة مستقلة حتى تم تشكيلها ضمن وزارة فى عام ١٩٥٦ ، وعلى نحو عام فقد تأثر أكثر من ٢١٠٠ من كبار الملاك - بلغت ملكياتهم أكثر من مليون فدان - بالقانون الذى استهدف إعادة توزيع نحو ٧٣٠ ألف فدان على مدى خمس سنوات .

اشترطت المواد الأساسية للقانون توفير تعويض للأراضى المصادرة فى صورة سندات حكومية قابلة للتداول ، بفائدة سنوية تبلغ ٣٪ لمدة ثلاثين عاماً ، مع تعوض يعادل سبعة أمثال الضريبة على الأرض ، وبالتالى لحق الضرر بكبار ملاك الأرض الذين ظلوا لسنوات يواظبون على خفض الضرائب على الأراضى بأشكال مصطنعة ، وتم توزيع الأراضى المنتزعة على الفلاحين المعدمين بحد أقصى خمسة أفدنة للأسرة ، ويجرى سداد ثمن الأراضى المعاد توزيعها على ثلاثين عاماً بمعدل فائدة ٣٪ مع نسبة ١٥٪ للمصروفات ونقل الملكية ، كما تحددت أجور العمال الزراعيين من خلال لجنة خاصة وسمح لهم بتشكيل اتحادات ، وكذلك تحديد حد أقصى للإيجارات ، سواء نقداً أو عيناً .

غير أنه جرت تعديلات على قانون الإصلاح الزراعى فى عامى ١٩٥٨ و ١٩٥٩ ، لزيادة مدة سداد أقساط الشراء من ثلاثين إلى أربعين عاماً مع خفض الفائدة على

القروض من ٢٪ إلى ١,٥٪ وخفض ٥٪ من رسوم نقل الملكية ، وهى إجراءات استهدفت تسهيل بعض الصعوبات التى واجهت عائلات الفلاحين المنتفعين بالقانون .

وفى عام ١٩٦١ وفى أعقاب القوانين الاشتراكية حدثت تغييرات أبعد مدى بكثير ؛ إذ انخفض الحد الأقصى للملكية من ٢٠٠ إلى ١٠٠ فدان شاملة الأراضى التى تُروى بالراحة (أى لمدة موسم واحد) والأراضى البور بالإضافة للأراض المنزرعة ، وقصرت مواد القانون حقوق التأجير على صغار الملاك وأصبحت القيمة التبادلية للأراضى المصادرة فى صورة "سندات" خزانة غير قابلة للتحويل لأجل خمسة عشر عامًا بنسبة فائدة ٤٪ ، وفى أواخر ١٩٦١ تم إسقاط رسوم نقل الملكية المتبقية ، وفى عام ١٩٦٩ تم خفض الحد الأعلى للملكية مرة أخرى إلى ٥٠ فدانا .

قانون الجمعيات

صدر قبل تأليف حكومة الوفد عام ١٩٢٨ برئاسة مصطفى النحاس ، واستهدف تيسير الحياة السياسية فى مصر بإتاحة حرية تكوين المنظمات وعقد الاجتماعات السياسية ، وقد عارضه بقوة المندوب السامى البريطانى ، اللورد لويد ، الذى أحس أن انفتاحا كهذا فى الحياة السياسية بمصر سيتحدى وضع الإنجليز بالبلاد ، وضغط على الملك كى لايوقع على مشروع القانون فى حال التصديق عليه ، وهاجم النحاس بشدة تدخل الإنجليز ، رغم أنه فى النهاية وافق على تأجيل النظر فى القانون حتى الدورة التشريعية التالية ، وكان الدعم الأول المقدم من النحاس لهذا الوضع الليبرالى فى الحياة السياسية أحد العوامل التى أدت إلى مساندة الحكومة البريطانية للملك ما إن أقال حكومته فى يونيو من ذلك العام .

قانون الخمسة أفدنة

صـــدر فى ١٩١٢ بإيعـــاز من المندوب الســـامى الجـــديد اللورد كيتشنر بهدف تخفيف حدة المشكلة المتنامـية لديون الفـلاحين ، وطبـقـا للقـانون كـان لا يجـوز مـصـادرة الملكيـات الزراعـية للأفـراد الذين لا يمتلكون أكـثـر من خـمـسـة أفـدنة إجمالا من الأراضى المزروعة بسبب المديونية ، وتم تشجيع البنك الزراعى ، الـذى أنـشـئ فـى ١٩٠٢ ، عـلـى مسـاعدة صغار الملاك هؤلاء لتوفير القروض ، وكان للقانون تأثير طفيف من الناحيـة الفعلية نظرا لضـرورة استمرار سداد القروض السنوية ، كـمـا أن الأرض تمثل الضـمـانة الوحيدة لمعظم صغار الفلاحين .

قانون المقابلة لعام ١٨٧١

صـــدر فى عـــصـــر الخـــديو إسماعيل ، واستهدف تخفيف حدة المصـاعب المالية الناجمة عن نقص الإيرادات الذى واجـهـتـه الحكومـة ، ويقـدم القـانون لدافـعى الضـرائب المصريين فرصة تخفيض دائم نسبته ٥٠٪ من الضـرائب التى يدفـعـونهـا على الأرض فى المسـتقبل إذا دفعوا فـورا للخـزينة المصرية مبلغا يعـادل ضـرائب ٦ سنوات مرة واحدة ، كـمـا يمكن الحـصـول على تـخـفـيض مماثل عند دفع هذا المبلغ على ١٢ قـسـطا سنويا ، ومـثل الكثـير من الإجراءات الماليـة لإسـمـاعـيل فـقـد جـاء هذا القانون نتيجة استشارة خاطئة ، ولم تتـحـقق منه النتـائج المرجـوة نظرا لارتـفـاع المصـروفـات فى مـقـابل مستويات الإيرادات الجديدة ، ووجدت الحكومـة نفسـهـا أمـام إيرادات أقل بكثير بعد انتهاء فترة السنوات الست ، على أن محاولات الخديو لإلغاء القانون ووجهت بمعارضة مجلس النواب ، ومع ذلك ألغى فى نهـاية الأمـر فى أكـتـوبر ١٨٧٩ بواسطة المراقـــبين المـاليـين الأوربيين لمصر ، ويرجع ذلك غالبا إلى التـعـامل بتـهـاون مع الوثـائق المزيفـة التى تبين المبالغ الإجمالية المجمعة من الضـرائب ، وللأضـرار البـالغـة التى لحـقت بالضـرائب السنوية على الإيرادات .

قانون نامه (كتاب القوانين)

هو مجموعة القوانين التشريعية والإدارية العثمانية ، أدخله إلى مصر الصدر الأعظم إبراهيم باشا خلال فترة حكمه القصيرة لمصر (١٥٢٤ - ١٥٢٥/٩٣٠ -٩٣١) ، وكانت ثورة خائن باشا فى العام السابق قد أوضحت للباب العالى ضرورة فرض نظام أكثر حزما على ولاتهم وعلى المماليك بالبلاد ، وكانت المواد الإدارية التى اختطها إبراهيم مصممة لإيجاد توازن قدر المستطاع من أجل بناء النفوذ الإقليمى بواسطة المماليك من خلال ربطهم برئاسات الولايات على نحو أوثق مع الوالى ، وتم إسناد مسئوليات محلية معينة للكاشف (رئيس مقاطعة - مديرية) ، على أن يكون الإشراف الكلى موكولا بحزم للحكومة المركزية ، وتعين أن يترأس الوالى الديوان أو مجلسا يجتمع أربع مرات أسبوعيا ، كما حدد قانون نامه الخطوط العامة لمواد نصوص عسكرية معينة لمصر ، وفى النهاية حل مرسوم إدارى جديد فى ١٠١٩/١٦١٠ بدلا من هذا القانون .

القاهرة

عاصمة مصر ، تأسست عام ٣٥٨/٩٦٩ على يد القائد الفاطمى جوهر الصقلى بعد فتحه للبلاد ، وأثناء بنائها كانت مدينة الفسطاط هى المركز التجارى والسكنى ، وكان من المتصور أن تكون القاهرة مدينة ملكية ، وتم تقسيمها إلى أربعة أحياء تضم قصورا فخمة كدور للخلافة ، وحدائق ، وأراض للاستعراضات وحمامات ، وجميعها داخل حصون ، وتشير التقديرات المعاصرة من الرحالة من باقى مناطق العالم الإسلامى إلى أوصاف مبهرة لروعتها ، إلا أنه فى حقيقة الأمر ظلت الفسطاط لعدة عقود تتفوق على القاهرة فى النشاط التجارى ، حيث كانت القاهرة أقرب ما تكون لمركز رسمى للفاطميين ولحياة البلاط ، وأضيفت بوابات وأسوار جديدة فى عهد الوزير بدر الجمالى (١٠٧٤-٤٦٦/١٠٩٤-٤٩٠) ، وما زالت ثلاث بوابات منها قائمة حتى

اليـــوم : وهـى باب النصـــر ، وبـاب الفتوح ، وباب زويلة .

فى نـهاية عـصـر الفـاطمـيين ، عندما كانت القاهرة خاضعة لتهديد الصليبيين ، أقدم الوزير شـاور على حـــرق الفـــسطاط (١١٦٨/٥٦٤) ، وهدد بإتيان نفس الأمر فى القاهرة ، ولم تعد الفسطاط لحالتها تماما منذ ذلك الحين ، وعلى مدى القرون القليلة التالية فقدت موقعها لصالح القاهرة ، ومع اعــتــلاء الأيوبيين للسلطة فى ١١٧١/٥٦٧ تغيرت طبيعة القاهرة كـمـدينة ملكيـة ، وارتفـعت المبـانى الجـديدة داخل الأسـوار الفـاطمـيـة الأصليـة ، وتم تحـصين الأحـيـاء الأربعة للمدينة بأسوار وأبراج ، وفى عـام ١١٧٦/٥٧٢ بدأ صـلاح الدين فـى إنشـــاء القلعـــة إلى الجنوب الشرقى ، والتى كانت ستصبح مقرا سكنيـا لخلفائه ، وأحـد المعسكرات الرئيسية للجيش .

اسـتـمـر تزايد سكان القـاهرة خـلال العـصـر المملوكى ، بالرغم من توالى تفشى الأوبئة ، وظلت القاهرة واحـدة من اثنين أو ثلاثة من مـراكـز العـالم الإسـلامى ، بمدارسـهـا ، وجامعاتها ، ورجـال الحاشية بها ، ولقـد طورت المدينة أسـاليب فنيـة ، وفكرية اجـتـذبت الزوار ، والدارسين من كافة أنحاء العالم الإسلامى .

وجلب قدوم أسرة محمد على فى القـرن التـاسع عـشـر مـزيدا من التـغـيـرات بالقـاهـرة ، نظرا لأن أراضـى المدينة أخـذت فى التـوسع ، وأصبـحت أكثـر اتصالا بباقى المدن الكبـرى فى مـصـر ، مع العـالم الخارجى ، وكـانت توجـد بحـيـرات بالسـاحات الكبرى بالقاهرة شـرقى ضـفـة النيل، بعـضـهـا مـخـصـص للأغراض الرسمية والاستجمام ، غير أن السـاحـات الأخـرى كـانت تنشـأ بعد أن يتراجع فيضان النيل كل عام ، وهو مـا صنع مناخـا غـيـر صـحـى بالمدينة ، وأدت عمليات تصريف المياه من هذه المساحات وازديادها – قرب الأزبكيـة وباب اللوق فى القـاهـرة الحديثة فى عشرينيات القرن التاسع عشر – إلى زيادة الأراضـى المتاحة للبـنـاء بالمدينـة ، وأتـاحت فــرص تحسين الصحة العامة . وخلال عصر الخـديو إسـمـاعيل تم بناء حى على الطراز الأوروبى فى هـذه المنطقـة ، بالإضـافة إلى دار فخـمـة للأوبرا (انتـهـت فى ١٨٦٩) ، وتم الانتـهـاء

من خطوط السكك الحديدية التى تربط المدينة بالإسكندرية والسويس فى ١٨٥٥ - ١٨٥٦ ، وأثناء الاحتلال البريطانى للبلاد كانت القاهرة حقيقة مزيجا من كل الطرز المعمارية من كافة عصورها التاريخية ، مما أعطى للمدينة تراثا معماريا كان وما يزال فريدا فى العالم الإسلامى .

ومع التوسع الاقتصادى لمصر فى نهاية القرن التاسع عشر وطوال القرن العشرين ، برزت الهجرة الريفية بصورة أساسية إلى المدن ، وبشكل خاص إلى القاهرة ، وهذا التدفق فى نمو السكان بالمدن ، الذى يتغذى من الضغوط السكانية فى المناطق الريفية ، أرغم الناس على هجرة الأرض ، وساعد كثيرا على ازدياد كثافة السكان بالمدينة الذى يميز القاهرة الحديثة ، إذ أن حدود نموها على الجوانب كان بطيئا ، وبالتالى بدأت الكثافة بها ، ويقدر عدد سكانها حاليا (١٩٨٠) بنحو ١٤ مليون نسمة (مقابل ٤ ملايين نسمة تقريبا عام ١٩٦٧) ، مع تغيرات فى الكثافة من الضواحى المفتوحة نسبيا ، خاصة على الضفة الغربية للنيل ، إلى إفراط شديد فى كثافة سكان مناطق المدينة القديمة ، إذ يتراوح معدل كثافة السكان بالمدينة من ١٢ألف إلى ١١٠ آلاف لكل كيلو متر مربع .

ورغم أن القاهرة تعانى من مشاكل سكانية متعددة خطيرة : فى الإسكان ، والخدمات ، والمواصلات ، فإنها لم تفقد أبدا وضعها كواحدة من المدن الأولى فى العالم الإسلامى على صعيد ثرائها الثقافى المتوفر بها ، والمتمثل فى الجامعات ، ودور النشر وصناعة السينما والفنون والكتابة ، ولقد شحب لبعض الوقت دور القاهرة كمقر لإدارات العديد من المنظمات الإسلامية ، وتنظيمات العالم الثالث ، مع تطوير مقار بديلة ، وخاصة منذ أن شهدت المقاطعة العربية نقل مقار الجامعة العربية إلى تونس ، ورغم هذا فإن أهميتها كعاصمة للعرب مازالت مستمرة .

قايتباى (الأشرف سيف الدين قايتباي)
(حكم ١٤٦٨ - ١٤٩٦ / ٨٧٢ - ٩٠١)

أحد سلاطين المماليك البرجية ، ويؤشر عصر قايتباى على بداية أفول عهد المماليك بمصر ، وشهد حكمه بروز العثمانيين كقوة تهدد استمرار نفوذ المماليك ، وبات قايتباى ضالعا فى الصراع على الخلافة بين بايزيد الثانى السلطان العثمانى وأخيه الأمير جيم ، وقد منح قايتباى حمايته لجيم فى ١٤٨١/٨٨٦ ، عندما فشل الأخير فى اعتلاء السلطة ، وهو التصرف الذى نفر منه العثمانيون ، وفى ١٤٨٥/٨٩١ حدثت عدة مواجهات عسكرية على طول الحدود بين أراضى المماليك والعثمانيين ، والتى لم تصل إلى حل رغم استمرارها طيلة ٦ سنوات ، ومع ذلك فإن النزيف الذى تعرضت له خزينة مصر سواء من الحملات العسكرية ، والحاجة للإبقاء على عدد كبير من الرجال تحت السلاح أو حتى لشراهة المماليك المعتادة للثروة أدت بقايتباى لفرض ضرائب على الرءوس فى ١٤٩٠/٨٩٥ ، وتحسبا للضعف النسبى لموقف مصر ، أجرى قايتباى اتصالات ببايزيد على أمل أن يحل خلافاتهما سلمياً ، غير أنها لم تنجح ، ولم يصل الصراع بينهما إلى حل أو حتى يصل إلى نهايته طيلة الفترة المتبقية من عهد قايتباى .

وعلى المستوى الداخلى ركز قايتباى على جمع أكبر ما يمكن من العوائد على التجارة ، وبرغم الوضع المحفوف بالمخاطر ، أقام العديد من الإنشاءات فى مصر وفلسطين والحجاز ، ورغم تفشى الأوبئة فى ١٤٩٣ / ٤٩٧ التى حصدت أرواح السكان وقلصت من عوائد الدولة ، فقد شهدت الأعوام الأخيرة من عهد السلطان صراعات مستميتة بين المماليك على السلطة والهيمنة على الموارد المتبقية بالخزينة ، التى كانت خاوية تقريبا بسبب الحملات العسكرية والأعمال الإنشائية للحاكم ، وفى النهاية قام قايتباى بتأمين الخلافة لابنه التى سعى إليها ، غير أنه انقضت خمس سنوات بعد وفاته سادتها اضطرابات تتعلق بالخلافة .

نظام لجمع الضرائب أدخله الخليفة المأمون (حكم ٨١٣-٨٣٣ / ١٩٨-٢١٨) فى مصر فى العصر العباسى ، حيث يتولى شخص مسئولية وحدة ضريبية (أيا ما كان تحديدها) ويوافق على جمع ودفع ما يقدر من ضرائب ، ومن التحسينات التى تم إدخالها على هذا النظام : (أ) يسمح لجامع الضرائب بالاحتفاظ بمقدار منها لنفسه لمصروفاته الخاصة ، (ب) تحديد مدى مسئولياته فى المنطقة التى يجمع منها الضرائب ، (جـ) تحديد مدة زمنية للمنصب ، (د) ما إذا كان معينا أو وقع عليه المزاد .

على أن عملية القباله سارت جنبا إلى جنب مع منح العوائد من أراضى الدولة للأفراد والإقطاع ، وفى مصر كانت البلاد بكاملها فى بعض الحالات يتم منحها كإقطاع ، إلا أن هذا لم يبطل الحاجة إلى جمع ضرائب أخرى : ضرائب لا تعتمد فقط على الأراضى الزراعية ، واعتمد الخط الفاصل بين نظام القبالة ، والضرائب الزراعية على قبول الفرد للمسئولية فى ظل الوضع السابق ، واتسع هذا الفصل عندما استوجب نظام القبالة أشياء من قبيل صيانة أنظمة الرى أو البنية الأساسية فى منطقة معينة ، ومع ذلك فإن هذا الفاصل بين نظام القبالة والضرائب الزراعية اختفى فى بعض الأحيان ، خاصة فى ظل الدولة الفاطمية عندما كان المنصب يخضع للمزاد ولا ينطوى على مسئوليات عامة ، فأصبح وراثيا وحقق فوائد أكبر بكثير لمن يتقلدونه ؛ إلا أن هذه المشاكل لم تقتصر على الفاطميين وأخذت تبرز حالما تقرر الحكومة أن بيع المناصب أو عرضها فى المزاد (بدلاً من التعيين) هو الوسيلة الأسرع لجمع العوائد ، وفى عهود الأيوبيين والمماليك لم يضمن تركيز العديد من أشكال جمع العوائد بالضرورة أن الإشراف الصارم للدولة سيحل المشاكل المذكورة ، وأظهرت عملية جمع الضرائب فى العصر الإسلامى بمصر ميلا لأن تغدو أكبر من المألوف فى الضرائب الزراعية ، مع كل ما يواكبها من حالات إساءة استعمال السلطة ، ومضى محمد على بعيداً بعض

الشيء تجاه إيقاف هذا الاتجاه ، وفى القرن ١٩ نجد أنه كان يعين الأفراد لجمع الضرائب اللازمة من منطقة معينة بدلا من بيع منصب جامع الضرائب ، ومع هذا لم يتم تعديل كامل فى واقع الأمر لهذا النظام إلا عندما تم توزيع الوحدات المحدد عليها الضرائب على أفراد مسئولين ، سواء لدفع الضرائب أو لجمعها .

قراقوش (بهاء الدين بن عبد الله) (توفى ١٢٠١/٥٩٧)

من أمراء شيركوه وأحد خصيانه ، وأصبح وزيرا موثوقا به لصلاح الدين الأيوبى مؤسس الدولة الأيوبية وابن أخ شيركوه ، وخلال الفترة الأولى للأيوبيين بمصر والسابقة على وفاة العاضد آخر خليفة فاطمى فى ١١٧١/٥٦٦ ، خدم قراقوش فى منصب قائد حرس القصر ، وأخمد الاضطرابات التى أعقبت وفاة العاضد ، وفى ١١٧٥ / ٥٧٠ أسند إليه صلاح الدين بناء القلعة وإقامة تحصيناتها والدفاع عن القاهرة ، وفى ١١٧٦/٥٧٢ تولى منصب حاكم عكا بعد استيلاء صلاح الدين عليها من الصليبيين ، ووقع قراقوش فى الأسر عندما استعاد الصليبيون المدينة فى ١١٩١ / ٥٨٧ ، وافتداه صلاح الدين ، ثم عاد إلى مصر من بعدها ، وفى ١١٩٤ / ٥٩٠ تم تعيين قراقوش الحاكم بالنيابة للقاهرة فى حالة غياب السلطان العزيز ، الذى كان قد تولى السلطة بمصر فى العام الأسبق ، وعينه المنصور- ابن العزيز وخليفته - الأتابك ، حيث ووجه بمقاومة باقى أعضاء حاشية الأيوبيين بسبب سنه ، وهناك شخص آخر باسم قراقوش وهو شرف الدين (توفى ١٢١٢ / ٦٠٩) وكان من الشخصيات العسكرية الأيوبية المهمة قاد حملة فى شمال أفريقيا من ١١٧٢/٥٦٨ حتى وفاته .

القرامطة

جماعة شيعية اتخذت قواعدها بالبحرين وسوريا ، ونشطوا فى سوريا من عهد الطولونيين حتى أوائل العصر الفاطمى ، وفى جوهرها كانت حركة شعبية ، رغم أنها تشترك مع معظم طوائف الشيعة فى بعض العناصر سواء فى ممارساتهم الدينية أو القيادية ، وكانوا يعارضون العباسيين بقوة ، وتسببوا فى إثارة قدر كبير من القلاقل بسوريا ، وغدت البحرين هى القاعدة والمركز الأخير للحركة .

القرطبى : انظر ابن ميمون

قرة بن شريك القيسى (توفى ٧١٤/٩٦)

أحد حكام بنى أمية فى مصر من ٧٠٩/٩٠ وحتى وفاته ، وتوجد مراسلات بين قرة وحاكم الصعيد الرومانى فى بردية أفروديت المكتشفة عام ١٩٠٥ بالقرب من سوهاج ، وتكشف الاتصالات بين قرة والحاكم الرومانى باسيليوس إلى أى مدى اقتبس حكام بنى أمية الأوائل لمصر الأشكال الإدارية القائمة ، ويبدو أن قرة خصص الكثير من وقته كوال لزيادة الإمكانيات الزراعية لمصر بعد أن أصابت مجاعة خطيرة البلاد بالضعف فى عهد سلفه عبد الله بن عبد الملك .

القرى (مفردها : قرية)

وحدات فى مصر الأموية ، اتخذت النمط البيزنطى فى إدارتها ، المعروف بالبجاراشية ، وتدار لحد كبير بشكل تعاونى ، إذ يقدم رئيس كل قرية تقاريره مباشرة إلى حاكم البلاد ، وأحيانا ما اتخذت مجموعات

من القرى نفس الاسم ، رغم أنها كانت تظل مستقلة إداريا من الناحية الفعلية ، أما الحدود الجغرافية التي تفصل القرى عن بعضها بعضاً والتي بلغ عددها ما بين ٥٠ إلى ٧٠ قرية ، فقد كانت مطاطة .

قضية كمشيش

وقع اللوم على مقتل مسئول بالاتحاد الاشتراكي العربي في مايو ١٩٦٦ (الحزب السياسي الرسمي للحكومة) بقرية كمشيش على أسرة من كبار ملاك الأراضي التي أثار غضبها التحقيق الذي كان يجريه المسئول حول مساوئ تطبيق قانون الإصلاح الزراعي ، واستشهد على صبري والاتحاد الاشتراكي العربي بحادث القتل كدليل على استمرار العلاقات الإقطاعية والرجعية في مناطق الريف ، وللتحقيق في القضية تشكلت "لجنة تصفية الإقطاع" برئاسة المشير عبد الحكيم عامر ، وربما كانت الحملة التالية ضد كبار ملاك الأراضي والتي روج لها الاتحاد الاشتراكي العربي ترمي في جانب منها على الأقل إلى مواجهة حملة النظام ضد الإخوان المسلمين التي لم تلق استجابة شعبية ، الذين عادوا للظهور كقوة سياسية في المدن والريف في منتصف ستينيات القرن ٢٠ .

القطائع

هي مقر إقامة الحكام الطولونيين بمصر ، وتم الانتهاء من منشآتها الأساسية في ٨٧٧/٢٦٣-٢٦٤ على يد أحمد ابن طولون ، وتقع المدينة - التي تبلغ مساحتها ميلا مربعا - إلى الشمال الشرقي من الإنشاءات الأصلية لمدينة الفسطاط ، وتضم مستشفى ومقار لسكنى الطولونيين ، وقد توسع فيها خمارويه بن أحمد بن طولون ، وأضفى ثراء على المدينة ، حتى أن المصادر التاريخية لتلك الفترة تصف ثروتها وجمالها بأنها أسطورية ، على أن العائدات اللازمة لإنشاء المدينة ،

مثل الكثير من مشروعات العمل العام التى استهلها ابن طولون ، جاءت من النسبة المتزايدة للعوائد المصرية التى حصل عليها من البلاد بدلا من تحويلها إلى بغداد ، وتعرضت المدينة لدمار بالغ أثناء إعادة احتلال العباسيين لمصر فى ٢٩٢/٩٠٥ ، وتوارت القطائع فيما بعد أمام بناء الفاطميين للقاهرة المدينة الملكية إلى الشمال ، وفى النهاية اندمجت القطائع مع الفسطاط .

قطز (المظفر سيف الدين قطز) (حكم ١٢٥٩-١٢٦٠/٦٥٧-٦٥٨)

أحد سلاطين المماليك البحرية ، وفى الأصل كان مملوكا لأيبك - أول السلاطين البحرية - وفى ١٢٥٧/٦٥٥ قاد قطز حملة على المماليك المنفيين المتورطين فى مؤامرة لاغتيال أيبك ، ثم عمل بعد ذلك وصيا على "على" ابن أيبك ، وأقال "على" بعد عامين ، وبعد أن قام بتأمين العرش لنفسه ، بدأ فى الترحيب بعودة قادة المماليك من المنفى الذين رغب فى استخدامهم بوصفهم العمود الفقرى لجيش كبير يحتاج إليه لمواجهة المغول ، وفى الوقت الذى استأنف فيه قطز السلطة كانت جحافل المغول بقيادة هولاكو قد اجتاحت العراق ودمرتها واستولت على كثير من الأراضى السورية ، وأرسل قائد جيوش المغول كتبغا نويون سفيرا إلى قطز فى ربيع ١٢٦٠/٦٥٨ يطلب منه الاستسلام ، فأمر قطز بقتل السفير وأعد العدة للقتال ، لتدور المعركة فى عين جالوت بسوريا فى ١٢٦٠/٦٥٨، وفى ٢٥ سبتمبر ألحق المماليك الهزيمة بالمغول ، وبالتالى أنقذوا مصر من الدمار الذى حاق بالممالك الإسلامية الوسطى والشرقية .

على أن الضرائب الباهظة التى فرضها قطز ، من أجل مواجهة النفقات العالية للجيش ، لم تلق استجابة شعبية ،كما أن ترحيبه بعودة أنصاره - فى حين ساعد ذلك على تعزيز كفاءة القيادة العليا للمماليك التى واجهت المغول - إلا أنها جعلت الكثير من المماليك الطموحين قريبا من مركز السلطة ، وفى ديسمبر ١٢٦٠/٦٥٨ قام أحد قادته ، وهو بيبرس ، باغتياله ليستأنف السلطة من بعده .

كان أول من أقر بإمكانية استخدام القطن كمحصول نقدى هو محمد على (حكم من ١٨٠٥إلى ١٨٤٨) الذى وضع استثمارات إنتاج أول نوع لزراعات القطن ذى العائد العالى ، وهما سلالتا الأشمونى والسكلاريدس ، وكان مكتشف القطن طويل التيلة - الذى ينتج أنسجة ذات جودة عالية فى تشطيبها - هو المهندس الفرنسى لويس أليكس جوميل الذى استنبطه من إحدى شجيرات الزينة .

على أن دور مصر كمنتج عالمى للقطن جاء أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ، إذ استفادت من بحوث بريطانية حول إمكانية زراعة مساحات بها بالقطن لتعويضها عن الإمدادات الأمريكية التى جفت ينابيعها ، ورغم أن هذا الازدهار الأولى أعاقه عودة إمدادت القطن الأمريكى من جديد ، إلا أن صناعة إنتاج القطن انتعشت فى النهاية لتصبح مصر مع نهاية القرن هى أكبر دولة تتحصل على رءوس أموال أجنبية من الزراعة .

وفى عشرينيات القرن العشرين نجحت النقابة العامة للزراعة فى الحصول على إجراءات حماية مختلفة وافقت عليها الحكومة المصرية للدفاع عن الوضع المالى لزراع القطن المصريين فى مواجهة تقلبات الأسواق العالمية ولتحرز مزيدا من السيطرة المباشرة على تجارة القطن، وفى ذلك الحين ، وبمساعدة بنك مصر ،أنشئت مصانع النسيج أو تم توسيعها لتصدير مزيد من القطن المصرى فى صورة غزل ولتمكين البلاد من تحقيق نسبة أكبر من فوائد تلك السلعة ، وأصبحت مصانع النسيج الهائلة فى المحلة الكبرى وكفر الدوار جزءاً هامًا من البنية الصناعية لمصر .

ورغم الإجراءات التشريعية الصادرة من أجل حماية تجارة القطن فإن صادرات القطن المصرى ظلت مرتبطة بقوى السوق العالمى التى كانت بعيدة تماما عن تحكم مصر ، وأدت الحربان العالميتان الأولى والثانية ومعهما الحرب الكورية إلى جلب أرباح هائلة نظرا لازدياد

الطلب على القطن ، غير أن الانخفاضات التالية أسفرت عن مصاعب مالية واسعة النطاق فى مصر ؛ على أن قرار الرئيس عبد الناصر فى استخدام إنتاج القطن المصرى للاستفادة به فى تأسيس بعض الصناعات وسداد بعض القروض من دول الكوميكون ، أبعد القطن المصرى كثيرا عن الأسواق العالمية حتى منتصف سبعينيات القرن العشرين ، حين ألغى الرئيس أنور السادات المعاهدات السوفييتية المصرية المتعلقة بتلك الصادرات ، وتستورد مصر حاليا القطن قصير التيلة الذى يستخدم فى مصانع النسيج المخصصة للأغراض المحلية ، وتصدر نحو ثلث محصولها من القطن طويل التيلة عالى الجودة لمصانع النسيج فى أوروبا وأمريكا.

قطيفات (توفى ١١٣١/٥٢٦)

حفيد الوزير بدر الجمالى ، وآخر ورثته الذين صعدوا للسلطة فى مصر ، وكان أبوه الأفضل قد اغتيل بأوامر من الخليفة الفاطمى الآمر ، وعندما اغتيل هذا الخليفة نفسه فى ١١٣٠/٥٢٥ ، تم الإعلان عن ابن عمه الحافظ وصيا على طفل الآمر الذى لم يولد بعد بواسطة اثنين من ذوى النفوذ بالبلاط هما حازامرد وبرغش ، وسرعان ما دبت الخلافات بين الاثنين ، وقام فصيل عسكرى يدعم برغش بتنصيب قطيفات فى منصب الوزير ، وبمساعدتهم استطاع قطيفات إقالة الحافظ وإيداعه السجن ، وأعلن بالتالى انتهاء العصر الفاطمى ، وأذاع بأنه ممثل المهدى المنتظر للشيعة ، وبعد عام من ذلك اغتيل قطيفات بواسطة يانيش ياور الحافظ ، الذى استأنف الحكم كوصى ، وبعد ذلك بفترة قصيرة اتخذ لقب الخليفة .

قلاوون (المنصور سيف الدين قلاوون الألفى)

(حكم ١٢٨٠-٦٧٨/١٢٩٠-٦٨٩)

أحد سلاطين المماليك البحرية ومؤسس أكبر سلالة حاكمة مملوكية؛ وقد تولى قلاوون وخلفاؤه حكم مصر لمدة مئة عام ، وفى بداية حياته (١٢٥٤/٦٥٢) اشترك مع بيبرس فى اغتيال أيبك أول سلاطين المماليك ، وذهب إلى المنفى مع عدد من المتآمرين معه ، ووقع فى الأسر وأودع السجن فى ١٢٥٧/٦٥٥ ، ثم هرب وشق طريقه عائداً إلى الكرك ، وفى النهاية نال عفو السلطان قطز فى ١٢٥٩/٦٥٧ ، وتقدم سريعا فى حياته المهنية فى عهد بيبرس الذى قتل قطز ثم تولى من بعده . ورتب قلاوون منفى صهره بركة خان بن بيبرس وخليفته فى ١٢٨٠/٦٧٨ ، وبعد عامين قضاهما بالسلطة وفى أثنائها قاد قلاوون حملة بأرمينيا ، ثم أقال سلامش ابن بيبرس ومن تولى الوصاية عليه ، بعد أن خلف أخاه لمدة ٣ شهور .

وفى بداية عهده فى ١٢٨٠/٦٧٨ اضطر إلى أن يواجه سنقر الأشقر المطالب بالعرش ، الذى تلقى مساعدة من المغول بعد هزيمته لم تكن كافية لنجاحه، إذ كان يحظى بتأييد أمراء بيبرس وأنصاره الآخرين فى سوريا ، وتمكن من إلحاق الهزيمة بالمعارضة وسرعان ما وطد أركان حكمه ، وواجه قلاوون تحديين كبيرين من المغول ومن بقايا الإمارات الصليبية ، حيث كان يرغب فى طردهم نهائيا من فلسطين، وألحق بالمغول هزيمة ساحقة فى معركة حمص فى ١٢٨١/٦٨٠ ، ثم جدد معاهدة مع فرسان المعبد فى ١٢٨٢/٦٨٣ ، وما إن تراكمت تهديدات المغول لحد ما ألغى المعاهدة واستولى على طرابلس من الصليبيين ، وفى نفس الوقت قاد حملة علي النوبة (١٢٨٨-١٢٨٩/٦٨٦-٦٨٨) حين أحس بالضجر من نزاع هناك يتعلق بخلافة السلطة مثيراً المشاكل والقلاقل على طول الحدود الجنوبية لمصر ، وفى وقت وفاته كان فى حملة على عكا .

وقد بنى قلاوون مستشفى بالقاهرة - المارستان - كان يمثل قمة التحديث فى عهده ، وجذبت منحه السخية أفضل الأطباء ومن

كتبوا فى الطب فى هذا العصر ، وكون المستشفى ومعه مسجد ومدرسة مجمعا كبيرا ، الذى كان مجرد جزء من أعمال الرعاية العامة التى أسسها قلاوون ، وقام بجهد وافر فى تعزيز نصيب مصر من التجارة الشرقية ، وساعد على نمو الاقتصاد من خلال الإدارة الرشيدة لإنفاق الأموال ، وهو الأمر الذى تابعه عدد قليل من خلفائه ، وأكمل ابنه خليل الحملة التى بدأها أبوه ضد الصليبيين فى عكا ، رغم أن المغول عادوا لأراضى المماليك بعد ١٠ سنوات من وفاة قلاوون .

القلعة

معسكر محصن للإدارة والإقامة بدئ بناؤها على يد أول سلطان أيوبى وهو صلاح الدين الأيوبى (١١٧١ - ١١٩٣ / ٥٦٦-٥٨٩) ، وتم الانتهاء منها خلال عصر السلطان الكامل (١٢١٨ - ١٢٣٨م / ٦١٥ - ٦٣٥ هـ) ، وبنيت القلعة على نمط القلاع السورية فى أجزاء منها ، وفى مراحل من بنائها أشرف عليها قراقوش والسلطان العادل ، وكان العادل هو الذى حفر البئر الذى يزود القلعة بمعظم مياهها .

ولم يتم الانتقال النهائى للإدارة المصرية إلى القلعة - الذى حدث تدريجيا - حتى نهاية عصر المماليك، رغم أن بعض الوظائف الإدارية - مثل تلك الوظائف المتعلقة بجنوب مصر - ظلت بالفسطاط فيما بعد ، ومع مطلع ١٢٠٧ / ٦٠٤ أصبحت القلعة المقر الرسمى لإقامة حكام مصر ، وهو الدور الذى استمرت تؤديه حتى عصر محمد على ، وأضافت الأسر الحاكمة المتعاقبة إلى أسوار القلعة وأبراجها ، وأهم من قاموا بهذه الإضافات هو السلطان الناصر محمد من المماليك البحرية الذى شيد أيضًا خلال فترته الثالثة فى الحكم (١٣٠٩ - ١٣٤٠م / ٧٠٩ - ٧٤١ هـ) سورا هائلا (مجرى العيون) لينقل ماء النيل إلى القلعة ، وكانت القلعة مقرا لإقامة المماليك الشراكسة ، واسمهم المعروف المماليك البرجية ، المشتق من كلمة الأبراج بالعربية ، وبدأ

محمد على فى إنشاء مسجد كبير على الطراز العثمانى فى القلعة (انتهى من بنائه فى عام ١٨٥٧) الذى باتت قبابه ومآذنه ملمحًا مميزًا لأفق القاهرة .

القمصان الخضراء

تنظيم سياسى شبه عسكرى يمثل الجناح النشط من حزب مصر الفتاة الذى تأسس فى أكتوبر ١٩٣٣ على يد أحمد حسين ، وقد تأثرت جماعة القمصان الخضراء بأفكار ونجاحات الحركة الاشتراكية الوطنية فى ألمانيا وإيطاليا ، وانطوت دعايتهم على رسالة عن الوطنية المتقدة والنظام الاشتراكى ، غير أن عنفهم وعداءهم لأغلب الأحزاب السياسية الرئيسية أثار ضدهم معارضة رسمية شديدة ، وفى نفس الوقت فإن مثالياتهم وحيويتهم التى وقفت حائلا يتناقض مع طبيعة البحث عن الذات المتنامية لدى كثير من الأحزاب السياسية الوطنية ، جذبت إليهم دعم الطلاب والشباب الوطنيين فى المدن .

وأسس الطلاب المناصرون لحزب الوفد جماعة القمصان الزرقاء فى ١٩٣٥ كجماعة شبابية منافسة ، وسرعان ما دبت العداوات الصريحة بين الجماعتين ، وأسفر رفض تنظيم القمصان الخضراء لمفاوضات الوفد بشأن معاهدة ١٩٣٦ الأنجلو مصرية عن مصادمات عنيفة بالشوارع بين الجماعتين ، غير أن حكومة الوفد برئاسة النحاس باشا أصدرت قرارا بحظر نشاط الجماعتين فى ديسمبر ١٩٣٦ ، وإثر ذلك وُجِّهت الاتهامات لجماعة القمصان الخضراء بضلوعها فى محاولة لاغتيال النحاس فى نوفمبر ١٩٣٧ ، وفى مارس ١٩٣٨ أصدرت حكومة محمد محمود باشا أمرا رسميا بحظر التنظيمات شبه المسلحة ، وانضم كثير من أعضاء القمصان الخضراء إلى تنظيم الإخوان المسلمين الذى كان يبث دعاية نشيطة بينهم .

القمصان الزرقاء

جماعة شبه عسكرية من الشباب تأسست فى ديسمبر ١٩٣٥ من الطلاب المؤيدين لحزب الوفد ، وكانت ترمى لمواجهة التحدى المتنامى لجماعة القمصان الخضراء - وهو تنظم شبابى مماثل أسسه أحمد حسين زعيم حزب مصر الفتاة - وتحالفت جماعة القمصان الزرقاء ، بشكل وثيق ، مع النحاس ومكرم عبيد فى قيادة الوفد .

ونشطت الجماعتان ، القمصان الزرقاء والقمصان الخضراء ، خاصة فى الفترة التى أعقبت المعاهدة البريطانية المصرية فى ١٩٣٦ ، التى جاءت مخيبة لآمال كثير من الوطنيين المصريين ، وتم تجريد التنظيمين من أسلحتهما فى ديسمبر ١٩٣٦ ، مع حظر لبعض أعمالهما شبه العسكرية مثل أشرطة الأيدى ، ودب النشاط فى جماعة القمصان الزرقاء فى خريف ١٩٣٧ ، عقب طرد النقراشى باشا - الذى كان يعارضهم - من حزب الوفد والتوتر المتزايد بين الملك فاروق وحكومة الوفد برئاسة النحاس، وتم فرض الحظر مرة أخرى على التنظيم ما إن شكل محمد محمود باشا الوزارة فى ديسمبر ١٩٣٧ بعد سلسلة من المصادمات العنيفة والأعمال العدائية فى الشوارع بين الجماعتين ، وقام تنظيم القمصان الزرقاء بحل نفسه بعد ذلك ، بعد أن فقد دعم قيادته ، وكذلك لمعارضة الحكومة له .

قناة السويس

هى القناة الصناعية التى تربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر مرورا ببرزخ السويس ، والتى تقع بين كتلة اليابسة بمصر وشبه جزيرة سيناء ، وقد تغيرت أبعادها الأصلية لنحو ثمانى مرات قبل عام ١٩٨٠ ، عندما تم توسيع القناة وتعميقها لحد كبير . وفى نهاية المنفذ الشمالى تقع مدينة بور سعيد ، وعلى منفذها الجنوبى مدينة السويس ، المعروفة فى العصور المبكرة باسم القلزم ، وهى ميناء قديم .

وقد أثيرت فكرة حفر قناة السويس للمرة الأولى فى العصور الفرعونية ، وكانت دلتا النيل (وليس البحر المتوسط) تتصل بالبحر الأحمر عبر عدة قنوات فى بعض مراحل التاريخ المصرى . وفى بداية العهد الإسلامى ، أعيد حفر هذه القناة ، ثم ردمت بعد ذلك ، على أن فكرة إيجاد صلة مباشرة بين البحر المتوسط والبحر الأحمر لم تكن تلقى القبول عادة على أساس أن مستوى المياه فى البحرين المراد شق قناة بينهما غير متناسب بما يجعل المشروع غير ملائم من الناحية العملية ، ودرس العلماء الفرنسيون المصاحبون لغزوة نابليون لمصر فى ١٧٩٨ - ١٨٠١ تحديد إمكانية شق قناة ، غير أن محاولاتهم الأولى لإنشائها فى عصر محمد على جرت من خلال تلاميذ الاشتراكى الفرنسى سان سيمون .

وأصبح فرديناند ديليسبس - وهو مهندس ومقاول فرنسى - القوة المحركة وراء مشروع قناة السويس ، إذ لم يقتصر على الإقرار بجدوى القناة ، بل تعداه إلى تأثير إنشائها على الحركة البحرية فى العالم ، ويرجع نجاح المشروع إلى تدخله مع البنوك والحكومات الأوروبية لحد كبير، ففى نوفمبر ١٨٥٤ ، توصل ديليسبس لأن يضمن حقوق أول امتياز إنشاء القناة من الوالى الجديد سعيد باشا ، الذى كان صديقا حميما له منذ فترة طويلة ، ويقضى هذا الامتياز لشركة قناة السويس العالمية بحفر القناة وتشغيلها لمدة ٩٩ عامًا ، كما قدم سعيد لديليسبس عدة تعهدات حول توفير العمالة وشراء أسهم بها والتى ستصبح بمثابة كارثة مالية على مصر . وضغطت الحكومة البريطانية على السلطان العثمانى كى لا يوافق على هذا الامتياز (غالبا لأنه كان تحت الإشراف الفرنسى) وتم الحصول على امتياز جديد فى ١٨٥٦ ، رغم استمرار المعارضة ، وبدأ العمل بها فى ١٨٥٩ . وحاول إسماعيل تعديل الامتياز ما إن تولى السلطة فى ١٨٦٣ ، بوضع مزيد من المسئولية على الشركة لتوفير العمالة التى وعد بها سعيد ، وفى النهاية دفعت مصر أكثر من ٧٠٪ من تكلفة القناة البالغة ١٦ مليون جنيه وتحصلت على ١٥٪ من فوائدها .

وتم افتتاح قناة السويس فى ١٨٦٩ ، مع امتلاك الحكومة المصرية ٤٤٪ من أسهمها ، وأدت القناة على نحو درامى إلى تغيير الأهمية الاستراتيجية لمصر ، خاصة بالنسبة للإنجليز ، التى توفر لها طريقا أقصر بما لا يقاس إلى الهند مستعمرتها الكبرى ، وعندما ألجأ الإفلاس المتزايد الخديو إسماعيل إلى بيع حصته من القناة فى ١٨٧٥، ضغطت البنوك الإنجليزية على حكومتها للاستحواذ عليها ، وهو ما فعلته ، ودفعت لإسماعيل نحو ٤ ملايين جنيه ، وكان بند حماية مالكى أسهم القناة من بين أسباب أخرى استخدمها الإنجليز مسوغا لتدخلهم العسكرى أثناء الثورة العرابية فى ١٨٨٢ ، وبعد استتباب الهيمنة البريطانية أقدموا على زيادة نفوذهم فى مجلس إدارة شركة قناة السويس فى نوفمبر ١٨٨٣ ، وفى ١٨٨٨ تعهدت بريطانيا فى معاهدة القسطنطينية بالاتفاق مع القوى الملاحية الأخرى بأن تبقى القناة مفتوحة دائما فى وجه حركة السفن ، وكانت ملكية الأجانب للقناة من الأمور المسببة للإزعاج لكثير من المصريين ، كما أن محاولة رئيس الوزراء بطرس غالى باشا فى ١٩١٠ لمد امتياز الشركة كانت أحد العوامل التى أفضت إلى اغتياله .

ورغم أن القناة كانت مشروعا يدر فائدة عظيمة للشركة المالكة لها فإن مصر لم تحصل منها على أى عوائد حتى عام ١٩٣٨ ، بسبب التزامات سداد الديون التى تدفعها للبنوك الأوروبية الدائنة لمصر منذ سبعينيات القرن ١٩ ، وعولج هذا الوضع جزئيًا من خلال اتفاقيات أبرمت فى ١٩٣٧ و ١٩٤٨ ، وقدمت الاتفاقية الأخيرة لمصر بعض الفوائد وحق التمثيل فى مجلس إدارة شركة قناة السويس .

وظلت القناة قيد العمل كامتياز خاص حتى تأميمها فى يوليو ١٩٥٦، إذ كانت فوائدها السنوية تصل إلى نحو ١٦ مليون جنيه إسترلينى ، ثم انتقل تشغيلها إلى الإشراف المؤقت لمجلس إدارتها حتى يتم تشكيل هيئة قناة السويس التابعة للحكومة المصرية . وتعرضت القناة للإغلاق مرتين فى العصور الحديثة : الأولى لفترة قصيرة بعد حرب السويس ، ثم بعد حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل حتى عام ١٩٧٥ .

وفى الوقت الحالى (١٩٨٠) تتحصل مصر على ٥٥٠ مليون دولار سنويا من القناة ، رغم أنه من المتوقع أن ترفع عمليات التطهير الأخيرة العائدات إلى مليار دولار ، وهناك خطط قيد البحث لإنشاء قناة ثانية .

قنصوه الأشرف (الظاهر قنصوه الأشرف)
(حكم ١٤٩٨ - ١٥٠٠ / ٩٠٣ - ٩٠٥)

أحد سلاطين المماليك البرجية ، وهو عم سلفه الناصر محمد الثانى ، وكان قنصوه أكثر تعليما من أسلافه إلا أنه لم يكن يملك من القوة ما يساعده على استعادة النظام بين فرق المماليك المتحاربة ، ومع أنه تلقى فى البداية دعم طومان باى ، أحد أكثر المماليك نفوذا بالبلاط ، إلا أنه فى النهاية أرغم على الفرار من العاصمة إلى الإسكندرية ، حيث أودع السجن وقضى نحبه .

قنصوه الغورى (الأشرف سيف الدين قنصوه الغورى)
(حكم ١٥٠١-١٥١٦/٩٠٦-٩٢٢)

أحد سلاطين المماليك البرجية ، وهو الذى قاد جيوش المماليك فى معركة مرج دابق الفاصلة بسوريا فى ١٥١٦/٩٢١، حيث كانت هزيمته من العثمانيين هى المقدمة للغزو العثمانى لمصر فى العام التالى .

جاء قنصوه الغورى إلى السلطة بعد خمس سنوات من الاضطرابات الشديدة بالبلاد ، وواجه العوائد المنخفضة بسبب اكتشاف الأوروبيين لمسار آخر للشرق يوفر لهم الوصول مباشرة لتجارة البهارات ، كما واجه وجود الأسطول البرتغالى صراحة فى البحار التى كان يسيطر عليها التجار المسلمون من قبل ، لذلك قرر السلطان أن يشن الحرب على البرتغاليين ، الذين تزايدت تحدياتهم لأسطول المماليك ، ولقى المماليك الهزيمة فى سلسلة من المعارك البحرية بين عامى ١٥٠٥/٩١١ و١٥٠٩/٩١٤ ، وأصاب الدمار معظم أسطولهم .

وفى داخل مصر ارتفعت الضرائب ، وساد التضخم نتيجة اعتياد الغورى على صك العملات حسب الحاجة ، وكانت مقاومة المماليك لإدخال التحديثات اللازمة فى سلاح المدفعية من أسباب النتائج السلبية لمعركة مرج دابق ، إذ ساعد التفوق الكبير للمدفعية العثمانية جيوشهم ، وعم الاستياء جموع الناس من السياسة الضريبية للغورى بعد سنوات من الفوضى المالية ، وتوفى الغورى بعد القبض عليه أثناء المعركة مع العثمانيين ، وخلفه قائد جيوشه طومان باى بعد فترة ، والكثير من الإنشاءات التى بناها فى عهده ما زالت تخلده ، بما فيها مسجده بالقاهرة .

القوات المسلحة

(للفترة السابقة على ١٨٠٠ ، انظر أيضًا مادة : المماليك ، السودان)

منذ زمن الفتح الإسلامى لمصر وحتى صعود محمد على ، كانت القوات المسلحة بمصر تتألف من جنود أجانب تغيرت أصولهم العرقية عبر القرون ومع التبدلات التى تطرأ على الأسر الحاكمة ، وكما هى الحال فى الدول العربية ، شهد مرور الزمن الهيمنة المتزايدة داخل القوات المسلحة لجماعات قادمة من المماليك الأقرب للشرق عن أواسط العالم الإسلامى .

كان تركيب القوات المسلحة فى مصر ، مثل كثير من البلدان العربية والإسلامية الأخرى ، يتغير أيضا بالاعتماد المتزايد على المماليك وتنامى أهميتهم ، وهم جنود أصولهم عبيد كانوا يكافأون على ولائهم لسادتهم ويتلقون تدريبا عالى المستوى فى المهارات الحربية ، وساعد استخدام المماليك على تحرير الجيوش الإسلامية من المنافسات العرقية والقبلية التى أفسدت على سبيل المثال الأسرة الفاطمية فى مصر قبل عصر الوزير بدر الجمالى ، وأعطى ظهور الصليبيين على مشارف العالم الإسلامى فى هذا الوقت أهمية لدور

القوات المسلحة والحاجة للاستعدادات العسكرية فى مواجهة طموحات الصليبيين فى الدول الإسلامية بالمنطقة .

وخلال عصر السلطان الصالح الأيوبى قام بتشكيل فصيل عسكرى من المماليك أسكنهم فى جزيرة الروضة بالقرب من الفسطاط ، وهذا الفصيل العسكرى - المماليك البحرية - كان يمثل امتدادا تركيبيا من الحلقة - أو الحرس - التى كونها صلاح الدين مؤسس الدولة الأيوبية ، غير أن الصلة الوثيقة التى نشأت بين الحاكم وبين نخبة القوات المسلحة بدأت كعملية كان لها ما يوازيها فى كثير من البلدان الإسلامية الأخرى ، اختتمت فصولها بالاستحواذ النهائى على السلطة السياسية من قبل هذه النخبة العسكرية ، وقد دمجت المماليك البحرية وتابعوهم البرجية فى أشخاصهم القيادتين العسكرية والسياسية لمصر ، ولكن كما كان ينظر كثير من المماليك لأنفسهم باعتبارهم سلاطين محتملين كانت احتمالات عدم الاستقرار السياسى لافتة للنظر وأصبحت واضحة للعيان ما إن تلوح أى فرصة للاستيلاء على السلطة .

ونجم عن فتح العثمانيين لمصر فى ١٥١٧/٩٢٢ تأسيس قواتهم العسكرية الخاصة بالبلاد ، ووجدت معًا الفصائل السبع للحامية العثمانية والبكوات المماليك ، وفى إحدى المناسبات تعاونا معًا ، كأجنحة تشكلت داخل الحامية وبين المماليك ، وأتاحت لهم مشاركة المماليك فى إدارة شئون البلاد الاحتفاظ بأوضاعهم ، ومع ضعف السيطرة العثمانية على مصر فى القرن ١٨ / القرن ١٢ أجرى المماليك محاولة مدبرة وناجحة لاستعادة هيمنتهم السياسية .

على أن تحديات المماليك للسيطرة العثمانية على مصر سهلت لنابليون غزو البلاد فى ١٧٩٨ ، غير أن محمد على ، الذى استولى على السلطة فى ١٨٠٥ أثناء الفوضى التى عمت البلاد عقب انسحاب الفرنسيين ، قرر أنه يتعين وضع حد لقدرة المماليك على طرح هذه التحديات للوصول للحكم ،وجرت مذبحة لمجموعة كبيرة منهم فى عام ١٨١١ بعد دعوتهم لحضور مأدبة

بالقلعة دبرها محمد على ، وفى العامين التاليين تعقب من تمكن من الهرب منهم إلى الجنوب من خلال تجريد حملات عسكرية على النوبة .

ومأخوذا بما شاهده من كفاءة الجنود الأوروبيين ، ومستعيرا لمثال من السلطان العثمانى ، قام محمد على بتوظيف معلمين أوروبيين لتدريب جيشه على استخدام التقنيات الحربية الحديثة ، وقام كل من سليمان باشا ، وبوير ودى كيرزى وبيسون من فرنسا ومعهم إبراهيم باشا ابن محمد على بتدريب هذا "الجيش على الطراز الحديث" ، واستهدف الوالى تغيير تركيبة فصائل الجيش النظامى من خلال استخدام السودانيين الذين تم أسرهم أثناء غزو النوبة فى ١٨٢٠-١٨٢١ كجنود ، ولما تزايدت بينهم معدلات الوفيات المرعبة ، قرر محمد على فرض التجنيد الإجبارى على المصريين ، وظلت فصائل الضباط يهيمن عليها المماليك الألبان التابعون للوالى والضباط من أصل تركى شركسى .

وظهرت صعوبات فى تجنيد المصريين ، ففى مناطق الريف كان يعنى فقد ابن لهم شيئًا خطيرا للمزارعين الذين يعتمدون على قوة عملهم ، وغالبا ما كانت تمارس كافة المحاولات للهروب من الخدمة العسكرية ، ولم تنفع القوة أو الإغراء أو التهديد فى كسب رضاء المجندين ، غير أن من فرض عليهم التجنيد أخذوا يتشكلون تدريجيا فى العسكرية النظامية لجيش قوامه نحو ١٠٠ ألف رجل ، واستفادت فيالق الضباط من عدة مدارس تدريب جديدة تم افتتاحها فى منتصف عشرينيات القرن ١٩ ، وهيمنت وسائل التدريب الأوروبية على الجيش، وكان يتم التجنيد فى سلاح الفرسان من البدو .

وبعد معاهدة لندن فى ١٨٤٠ ، قام الباب العالى بتخفيض حجم الجيش المصرى إلى ١٨ ألف جندى ، وأرسل عباس الأول (حكم ١٨٤٨-١٨٥٤) وسعيد (حكم ١٨٥٤-١٨٦٣) قوات مصرية لتحارب مع العثمانيين فى القرم ، وربما أسهمت مشاركة الجنود المصريين هناك فى قرار السلطان بالسماح بزيادة طفيفة لحجم الجيش المصرى ، وأخذ إسماعيل من

السلطان فى ١٨٧٣ ضمانا بتخفيف القيود على الحد الأقصى لحجم الجيش، إلا أن هذه الوثيقة لم تفلح فى عدم إقالته .

وفى عصر سعيد تم السماح للمصريين أبناء البلاد بالالتحاق بفيالق الضباط لأول مرة ، وفى ظل الخديو إسماعيل وخليفته توفيق وجد هؤلاء الضباط أن طريق الترقى موصد أمامهم لاستمرار تفضيل الضباط من أصل تركى - شركسى، ونجم عن المطالب التى تقدم بهاالضباط المصريون ، بقيادة الأميرلاى أحمد عرابى ، إلى ما يشبه الانقلاب فى ١٨٨١ و ١٨٨٢، وإلى الإطاحة بناظر الحربية رفقى باشا فى فبراير ١٨٨١ .

وتم تغيير إجراءات التجنيد بالجيش فى ١٨٨٠ ، بتطبيق نظام القرعة وإلغاء القيود الطائفية ، والتى أفضت إلى إمكان أن يخدم المسيحيون واليهود بالجيش للمرة الأولى منذ الفتح الإسلامى لمصر ، وفى ١٨٨١ نال أحمد عرابى والضباط المصريون من الخديو - بعد تظاهرة كبيرة - وعدا بأن تكون معاملة المصريين على قدم المساواة مع الأتراك - الشراكسة فى فرص الترقى بعد انتهاء الفترة الإلزامية والمقدرة بأربعة أعوام فى الخدمة .

تم تسريح الجيش المصرى بعد الغزو البريطانى للبلاد فى سبتمبر ١٨٨٢ وهزيمة قوات الجيش الوطنية تحت قيادة أحمد عرابى ، واستبدل الجيش بقوات يدربها الإنجليز وتكون تحت إدارتهم قوامها ١٠ آلاف جندى، والتى شهدت الخدمة فى ظل الإدارة الإنجليزية فى السودان ، وكان يجرى التجنيد العسكرى بنظام القرعة ، وإن كان يسمح لمن يريد دفع مقابل مالى بديلا لفترة التجنيد ، ومع هذا استمر استخدام التجنيد الإجبارى فى بعض مناطق الريف .

على أن إعلان (تصريح) ١٩٢٢، الذى منح مصر استقلالا محدودا من الهيمنة البريطانية ، أبقى فى الواقع السيطرة الإنجليزية على الجيش ، ولم تفلح محاولات الحكومات المتعاقبة فى عشرينيات القرن ٢٠ للحد من هذا الدور البريطانى فى الجيش المصرى ، وأظهرت أزمة الجيش فى ١٩٢٧ التورط البريطانى فى الحفاظ على سيطرته العسكرية بمصر ، واستمر الوضع على ما هو عليه حتى

إبرام معاهدة ١٩٣٦ لتحصل مصر فى النهاية على سيادتها على قواتها المسلحة ، ومن بين أهم النتائج البارزة لهذه المعاهدة القرار الذى اتخذته الحكومة بفتح الباب أمام قطاع عريض من المصريين لدخول الكلية الحربية ، وأعربت الحكومة عن أملها بهذه الخطوة فى إنشاء فيالق ضباط مصريين يدينون بالولاء للحركة الوطنية ، أما القصر فكان يأمل فى وجود قاعدة عريضة له بالقوات المسلحة ، وثبت أن الاثنين أساءا التقدير على نحو خطير ، وأسفرت دفعات الخريجين الأولى بعد تعديل معايير القبول لتصبح فضفاضة أكثر عن تخريج الضباط الأحرار ، الذين سيتولون السلطة فى ١٩٥٢ .

أثناء الحرب العالمية الثانية تأثر الجيش المصرى ، مثل أغلبية المدنيين المصريين ، بتعاظم المشاعر الوطنية نظراً لأن البريطانيين أعادوا فرض وجودهم وهيمنتهم على البلاد ، فقد تمركزت أعداد كبيرة من الجنود البريطانيين بكبرى المدن المصرية ، حيث أثار وجودهم الاستياء ، وأصبح الجيش المصرى ، وقد أثار غضبه فرض وزارة وفدية بالقوة ، أرضا خصبة للضباط الشبان الأكثر تسييسا ، واستغلوا سنوات الحرب لتعزيز مساندتهم ولعقد الصلات مع باقى الوطنيين ومع حركة الإحياء الإسلامية بمصر ، وكانت حرب ١٩٤٨ فى فلسطين - والتى كشفت عجز القيادة العليا وعدم قدرتها على القيادة أو التوجيه، ونقص معدات الجيش وعدم كفاءتها ، وانعدام وجود سياسة واضحة للحكومة ، كل هذا انعكس على نحو سيىء ، من وجهة نظر هؤلاء الضباط ، على الحكومة المدنية للبلاد ، وقد نما تنظيم الضباط الأحرار ، الذى يتألف من الضباط الوطنيين الشبان ، مباشرة من خلال هذه التجربة ، أما تشكيل الأهداف السياسية للضباط الأحرار فقد خضع بالتالى للتفكك الذى ساد الحياة السياسية الداخلية بمصر ، وجاء حريق القاهرة فى ١٩٥٢ بالإضافة إلى شكوك الحكومة حول الضباط الأحرار ليضطرهم فى نهاية الأمر لاتخاذ قرار بالتدخل الفعال فى سياسات مصر فى يوليو ١٩٥٢ .

ومع ثورة ١٩٥٢ تغير دور القوات المسلحة تغيرا جوهريا ، ربما مع الوضع فى الاعتبار أن الثورة قادها ضباط عسكريون ، لذا أصبح

الاتجاه إلى تقليد المناصب العليا فى الحكم لرجال من الجيش لسنوات عديدة بعد ذلك ، وبعد عملية تطهير شملت نحو ٤٥٠ من كبار الضباط فى الشهور الستة التالية للثورة ، انتقل الضباط الأحرار لوضع رجالهم فى قيادة القوات المسلحة ، وانتهت السلطة داخل نظام الحكم لتتوازن بين عبد الناصر ، الذى كان مسئولا عن الأجهزة المدنية ، وعبد الحكيم عامر الذى تولى قيادة الجيش ، ونظرا لأن القوات المسلحة كانت السند الرئيسى للنظام ، فإن عبد الناصر كان لا يألو جهدا فى تلبية مطالبها ، والتى كانت تتأكد سلطتها وأهميتها كذلك من أنها خط المواجهة الثابت مع إسرائيل وكذلك لحرب السويس فى ١٩٥٦ ، عندما اضطرت مصر لصد عدوان مشترك من إسرائيل وبريطانيا وفرنسا ، وتطورت بعض التوترات بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر فى ستينيات القرن ٢٠ ، نتيجة لخلافات شخصية وكذلك لشبه الاستقلال الذى تمتع به عبد الحكيم عامر ، وكان نظام الحكم المدنى بالبلاد ينتهج تحولات سياسية لم تكن تتوافق غالبا مع توجهات القيادة العليا للقوات المسلحة ، واضطرت ميزانيات التنمية للدخول فى منافسة مع الميزانيات العسكرية على موارد شحيحة ، لكن حتى بداية الحرب العربية الإسرائيلية فى ١٩٦٧ لم يكن من المسموح لهذه التوترات أن تؤثر بأكثر مما ينبغى على التعاون المدنى – العسكرى المميز لمصر فى فترة ما بعد الثورة .

وقد ألقت الهزيمة المروعة التى منيت بها مصر فى حرب ١٩٦٧ بظلال ممتدة على القيادة العليا للقوات المسلحة ، وانتحر القائد العام عبد الحكيم عامر فى سبتمبر ١٩٦٧، أثناء حركة تطهير لكبار ضباط الجيش الذين اتهموا بالتآمر على النظام ، وبرغم هذه الهزيمة فإن العلاقة الحرجة بين الجيش ونظام الحكم المدنى لم تخسف بدور الجيش المركزى فقط إلا لفترة مؤقتة ، ولم يكن للقيادة العليا الجديدة نفس الجاذبية العامة لعبد الحكيم عامر ، إلا أنها احتفظت بنفس التسلسل القيادى الأساسى ، وإن كان أقل سياسيا ، فى نظام الحكم المدنى .

وتعين أن يستمر إعادة بناء القوات المسلحة ومعنوياته ، بعد

١٩٦٧ ، فى وقت متزامن مع حرب الاستنزاف ، فقد رأت مصر بوضوح أن خسارتها لهذه الحرب فى صراعها مع إسرائيل نتيجة نقص الأسلحة المعقدة القادرة على أن تساير ما تستخدمة إسرائيل ، ونجح عبد الناصر أخيرا فى أن يجعل الروس يمدونه بأحدث ما لديهم من صواريخ سام ، وشارك الطيارون الروس فى تدريب نظرائهم المصريين والطيران معهم فى بعض الأسراب ، وقدمت حرب الاستنزاف ، التى انتهت أخيرا فى صيف ١٩٧٠ ، تأكيدا تكنولوچيا جديدا على التدريب العسكرى .

وتعد القوات المسلحة المصرية هى الأكبر على مستوى العالم العربى، فهى تضم نحو ٣٩٥ ألف جندى ، ومعهم قوات احتياطية كبيرة، ولم يكن الرئيس السادات بأقل حذرا من عبد الناصر فى تعامله معها ، فقد تمت إقالة قائد الجيش محمد صادق فى ١٩٧٢ ، ثم سعد الشاذلى فى ١٩٧٣ ، وهما شخصيتان لهما قدر من النفوذ السياسى ، وتلا ذلك استقدام قائد السلاح الجوى حسنى مبارك نائبا لرئيس الجمهورية ، وأعطى موقع مبارك – بوصفه الرجل الثانى إذ يلى الرئيس السادات مباشرة – للجيش وضعا قويا فى نظام الحكم المدنى ، وهو نفس ما حدث بترقية كمال حسن على إلى منصب نائب رئيس الوزراء ، وظل الجيش المصرى تحت القيادة العامة للمشير أحمد بدوى حتى وفاته فى حادث طائرة هليوكبتر فى ١٩٨١ ، التى أودت أيضا بحياة عدد من كبار الضباط المصريين ، وتولى المنصب بدلا منه المشير عبد الحليم أبو غزالة ، ويخضع الجيش فى قيادته العليا لرئيس الجمهورية الذى يتولى منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة .

القوانين الأساسية

يرجع تاريخ أول قانون أساسى إلى عام ١٨٨٣ الذى صدر بعد الغزو البريطانى لمصر ، وتلاه استكمال تقرير دوفرين الذى استند إليه ، وقد أعاد القانون تنظيم الأطر الإدارية والدستورية على المستوى الإقليمى

والقومى : إذ تقرر أن يكون لكل إقليم مجلس استشارى لإدارة الشئون المحلية ، وعلى المستوى القومى أنشئ مجلسان تشريعيان ، ويتكون المجلس التشريعى من ٣٠ عضواً ؛ يتم تعيين ١٤ عضوا والباقى بالانتخاب من مجلس الأقاليم ، بينما تتكون الهيئة التشريعية (مجلس النواب) من ٨٢ عضواً ، منهم ٤٦ عضواً بالانتخاب فيما يستكمل الباقون من المجلس التشريعى والوزراء ، وفى واقع الأمر لم تمارس أى مؤسسة من هذه المؤسسات دورها بفاعلية أو استقلالية حتى عام ١٩٠٦ حين قرر البريطانيون - فى ظل موجة رد الفعل من حادث دنشواى - زيادة مسئولية الهيئات السياسية المصرية ومشاركاتها .

وقد حدد القانون الأساسى لعام ١٩١٣ أن يقتصر البرلمان المصرى على مجلس تشريعى واحد بدلا من مجلسين ويضم ٨٣ عضواً : منهم ٦٦ عضواً بالانتخاب غير المباشر وتعيين ١٧ عضواً بما فيهم الأقليات ، ونال هذا المجلس سلطة أكبر بكثير من سابقيه فى بحث وتأجيل مشاريع القوانين التى تعرض عليها للنظر فيها ، كما كان بمقدوره المبادرة ببعض الأعمال التشريعية رغم أن سلطاتها كانت أدنى بكثير من المطالب الوطنية ، ودورة عضوية المجلس ٦ سنوات مع إحلال ثلث الأعضاء كل سنتين ، وتم تجميد هذا المجلس مع اندلاع الحرب العالمية الأولى .

القوانين الاشتراكية

هى سلسلة من المراسيم الاقتصادية صدرت فى أواخر ربيع وأوائل صيف ١٩٦١ ، وبدأت بعملية تأميم البنوك المصرية والمؤسسات الصناعية الكبيرة التى كانت ما تزال فى أيدى القطاع الخاص ، ومصادرة الثروات الخاصة لبعض المصريين ، وحددت القوانين الاشتراكية التزام حكومة عبد الناصر بإعادة هيكلة الاقتصاد المصرى بدقة ، والمجتمع المصرى نفسه إلى حد ما ، وقد أثارت القوانين الاشتراكية الأولى عداء بالغا فى سوريا وأسهمت فى قرار تلك الدولة بالانفصال عن الوحدة مع مصر .

وبعد وقوع الانفصال أصدرت الحكومة المصرية فى أكتوبر ١٩٦١ قوانين اشتراكية جديدة ، بوضع قطاعات كبيرة من النشاط التجارى الخاص - مثل تجارة القطن - تحت إشراف الدولة ، وعينت الحد الأقصى لدخل الفرد وملكية الأسهم ، وفرضت الضرائب التصاعدية على الدخول ، وخفضت الحد الأعلى المسموح به لملكية الأراضى الزراعية من ٢٠٠ إلى ١٠٠ فدان ، وطبقت قيوداً أكثر على التصدير والاستيراد ، أما أصحاب رءوس الأموال المؤممة بموجب هذه القوانين فيتم تعويضهم بنسبة ٤٪ على صورة سندات حكومية ، كما حدثت تأميمات أخرى فى عام ١٩٦٣ .

واستهدفت القوانين الاشتراكية إعادة توزيع الثروة القومية لضمان سيطرة القطاع العام (ومعه الحكومة) على الاقتصاد ، وقد أثرت على تحويل مصر من اقتصاد مختلط بتمثيل رأسمالى قوى إلى اقتصاد الدولة مع تخطيط اقتصادى مركزى وإدارة مركزية ، على أن العديد من القيود المفروضة على أوجه النشاط الاقتصادى من خلال القوانين الاشتراكية التى تم التصديق عليها فى هذه الفترة تم إلغاؤها عن طريق مجلس الشعب فى ١٩٧٥ .

قوصون (توفى ١٣٤٢/٧٤٣)

وزير وأتابك ، وحاكم مصر الفعلى منذ وفاة الناصر محمد فى ١٣٤٠/٧٤١، حتى أطيح به فى ١٣٤٢/٧٤٣ ، وفى الأساس كان أحد أعضاء حاشية الناصر محمد وحليفا لشخص آخر بالبلاط هو الأمير بشتاك ، وقام الاثنان بتنصيب (أبو بكر) ، ابن الناصر محمد ، فى السلطة ، لكن بعد فترة قصيرة قام قوصون بقتل بشتاك ، وأقال (أبو بكر) ونفاه ، وصعد كوجك للعرش ، وبعد ذلك قاد حملة على الكرك ليقتل أحمد ، أحد أكبر أبناء الناصر محمد الذى تخطاه الدور فى خلافة العرش وكان بالمنفى ، إلا أن أحمد انتصر على الحملة ، ويرجع ذلك لحد كبير إلى أن قوصون لم يكن من المماليك وبالتالى لم يلق تأييدا كافيا منهم ، كما أنه استحق عداء بعض العناصر ذات النفوذ

بالبلاط عندما رتب لشنق أبى بكر فى منفاه بقوص ، واستطاع أحمد مع أنصاره أن يأسر قوصون وأودعه السجن ما إن عاد للاستيلاء على مصر وأقال كوچك ، وتوفى الوزير فى السجن .

القومية العربية

فلسفة سياسية تقوم على تماثل المصالح بين الدول العربية فى ميدان السياسة والثقافة والعلاقات الخارجية ، وترى القومية العربية أن شكلا معينا من الوحدة أو الأساس القومى العربى بين الدول العربية يعد ضرورة لتحقيق قوتهم والحفاظ عليها، ويقدم دعاة القومية العربية آراء متباينة حول قدر هذه المفاهيم عن الوحدة - قل أو كثر - التى يجب أو يمكن أن تحل محل الهوية السياسية المنفصلة للدول العربية منفردة ، ومن التوجهات الأخرى لأيديولوجية القومية العربية هو تقرير المصير الوطنى للشعب العربى وحقهم فى التحرر من التدخل والاعتداء الخارجى ، خاصة كما يوجد فى مصر .

وقبل ثورة ١٩٥٢ لم تكن مصر نسبيا منشغلة بالنزعة العربية الشاملة ، حيث كانت سياستها الوطنية تنمو لحد كبير فى اتجاه يعكس اهتماماتها المصرية فى وضع كانت فيه كثير من قضاياها السياسية مازالت بلا حل ، والاستثناء الوحيد البارز لذلك كان اشتراك البلاد فى حرب فلسطين فى ١٩٤٨ ، ورغم أن الحكومة المصرية ربما كانت مدفوعة من جانب بخشية مصر من ضياع أراض لها لصالح دولة إسرائيل الناشئة حديثا ، كان يتعين عليها أيضًا أن تستجيب للمطلب الشعبى الكبير فى مصر أن يتخذ عملها أسسا دينية وسياسية ، كذلك ساعد اشتراك مصر فى جامعة الدول العربية منذ ١٩٤٥ فصاعدا على ربطها ، وإن بشكل غير محكم ، بجيرانها العرب ، إلا أن مشاكلها القائمة مع بريطانيا حول انسحاب قواتها من السودان جعلتها تنحو لتركيز اهتمام قادتها على المنطقة خارج الحدود ، ومن بين التنظيمات

السياسية الجماهيرية احتفظ الإخوان المسلمون فقط بروابط فاعلة بفروع مماثلة فى الدول العربية المجاورة .

وبعد ثورة ١٩٥٢ باتت مصر أكثر انشغالا ، وبشكل مباشر ، بالقضايا العربية الشاملة ، مثل الأمن الإقليمى ، والموقف الأمنى من إسرائيل ، وحلف بغداد (١٩٥٥) ، ومناهضة الاستعمار ، والقضايا الاقتصادية والعمالية ، وتنامت حركة القومية العربية فى لبنان وسوريا ، وكذلك فى إمارات الخليج بتأثير الفلسفات والسياسات التى تبناها نظام عبد الناصر ، وفى نفس الوقت تعهدت مصر بأيديولوجيات أخرى مثل الحياد الإيجابى وحركة عدم الانحياز ، اللتان كانتا تتكاملان أحيانا ، بيد أنهما غالبا ما تتجاوزان القضايا العربية المجردة ، ومع ازدياد تعقد علاقات عبد الناصر بالدول العربية الأخرى فى أواخر خمسينيات وأوائل ستينيات القرن العشرين ، أصبح ارتباطه بحركة القومية العربية أقل تحديدا ، خاصة مع النشاط المتصاعد للدول العربية الأخرى التى تتنافس مع مصر على القيادة السياسية والأيديولوجية فى المنطقة ، وقطع تطور الأيديولوجية القومية العربية على يد حزبى البعث فى سوريا والعراق شوطا أبعد من آراء عبد الناصر المقيدة ، لاسيما فى الأفكار السياسية والإقليمية .

على أن استخدام عبد الناصر للقومية العربية ، ومناشدته لها ، يرجع لحد كبير لرغبته فى تكوين رأى عام مناهض للإمبريالية فى أنحاء المنطقة (حيث تتولى مصر قيادة هذا الرأى العام) والحفاظ على جبهة موحدة فى مواجهة إسرائيل فى فترة ما بعد ١٩٥٦ ، وأثناء حرب اليمن (١٩٦٢-١٩٦٧) استخدمت القومية العربية أيضًا للهجوم على الحكم فى المملكة العربية السعودية باعتبارها خارجة عن صف الأنظمة العربية الأكثر تقدمية ، كما كانت المناشدات للقومية العربية تستخدم من عبد الناصر للحصول على أنصار فى الخليج ، خاصة بين العاملين فى البترول هناك .

وأدى التشوش فى أيديولوجية القومية العربية إلى تفسيرات متباينة لحد كبير فى معناها بالنسبة للعمل الاجتماعى والسياسى . إن للعنصر

"العربى" دائمًا صورة فعالة ، باشتراكه فى هوية ، وثقافة ، وأسس لغوية وتاريخية عربية يتقاسمها ، ومع ذلك أثبتت "القومية" فى النهاية فى مناسبات متعددة أنها ورقة جذب أكثر قوة فيما يتعلق بالدعم السياسى المحلى ، ليس فقط لعبد الناصر ، بل للقادة العرب الآخرين فى المنطقة .

(ك)

الكاشف

رجال إدارة فى الولاية المصرية أثناء الحكم العثمانى ، وكانوا يعادلون الحكام المحليين ، إلا أنه توارى نجمهم بمرور الزمن مع ظهور البكوات المماليك ، وتغيرت مهامهم وكذلك دورهم الفعلى فى عملية جمع الضرائب لكن كان المعتاد عمله غالبا هو تعيينهم لمسئولين محليين من مستوى أدنى بالنيابة عن الكاشف ، كما كان الكاشف مسئولا عن الإشراف على صيانة أشغال الرى فى الريف ، رغم أنه بحلول القرن ١٨ أصبح مشايخ القرى يتولون هذا الدور لحد كبير .

كافور (أبو المسك كافور) (حكم ٩٦٦-٩٦٨/ ٣٥٥-٣٥٧)

من حكام الدولة الإخشيدية لمصر ، وكان فى الأصل من عبيد محمد بن طغج مؤسس الأسرة الإخشيدية ، وبتقلده منصب قائد الجيوش قاد كافور حملات حققت نجاحا باهرا فى الحجاز وسوريا لصالح الإخشيديين ، وبعد وفاة محمد بن طغج أصبح كافور هو الحاكم الفعلى لمصر خلال عصرى ولديه ، وكان قد عُيِّن مُعلّما لهما ، وهما أنوجور (٩٤٦-٩٦١/٣٣٤-٣٤٩) ، وعلى (٩٦١-٩٦٦ / ٣٤٩-٣٥٥) ، اللذان كان من الواضح أنهما لم يتدخلا سوى قليلا فى إدارة شئون البلاد .

وبعد وفاة الإخشيد فى ٩٤٦/٣٣٤ فترة قصيرة تمكن كافور من استخدام القوة لإخماد تمرد داخلى ،

إلا أن اشتباكاته مع النوبيين الذين هاجموا الواحات وأسوان في ٩٤٩/٣٣٧ و ٩٥٥/٣٤٤ لم تكن حاسمة ، واندلعت قلاقل مدنية ضد النظام في ٩٥٤/٣٤٣ ، عندما ووجه كافور بمحاولة انقلاب ضده يبدو أن أنوجور كان متورطا فيها ، وتم استعادة النظام إلا أنه اختل مرة أخرى بعد عام واحد مع وقوع زلزال كبير وتفشي الأوبئة .

وخلال عصر كافور سيطرت القوات الإخشيدية على جنوبي سوريا لتتخذها درعا ضد تقدم جيوش الحمدانيين القوية من الشمال ، والذين أبرم معهم اتفاقية في ٩٤٧/٣٣٥ ، وللمساعدة في استقرار الجنوب أنشأ كافور حاميات عسكرية في منطقة الحدود النوبية ، وجاءت هذه الاستحكامات العسكرية والدفاعية في وقت تعرضت فيه مصر للتهديد من جبهة ثالثة من ناحية الغرب ، على يد الفاطميين ، وتقلد كافور السلطة باسمه شخصياً عقب وفاة علي في ٩٦٦/٣٥٥ ، أما وفاته بعد عامين فقد أعطت إشارة للفاطميين ليستأنفوا غزوهم للبلاد .

وترجع شهرة كافور النابضة بالحيوية في التاريخ الإسلامي في جانب منها إلى علاقته بالشاعر (أبو الطيب المتنبي) ، التي بدأت بمدحه لكافور على إنجازاته وانتهت على نحو مرير وساخر بهجومه على طموحات العبد الأسود الذي جاء ليحكم مصر ، كذلك وقف رجال حاشية كافور المسرفون كتناقض صارخ للأحوال المحفوفة بالخطر في باقي مصر المبتلاة بالأوبئة والمجاعات وباقي الكوارث الطبيعية .

كامب ديفيد : انظر اتفاقيات كامب ديفيد

الكامل الأول ناصر الدين (حكم ١٢١٨-١٢٣٨/٦١٥-٦٣٥)

أحد حكام الأيوبيين فى مصر ، وهو ابن العادل وخليفته وابن أخ صلاح الدين ، كان الكامل حاكما نشيطا وناجحا ، استطاع هزيمة غزو صليبى لمصر فى ١٢٢١/٦١٨ ، وفى البداية عرض على قائد الصليبيين بيلاجيوس شروطا سخية إلا أنه رفضها ، وبعد هزيمتهم وتقهقرهم إلى دمياط أرغم الصليبيين على أن يقبلوا مجرد الانسحاب غير المشروط من تلك المدينة وإبرام صلح لمدة ٨ سنوات .

وبموجب الشروط المتفق عليها يمكن تعليق المعاهدة إذا شنت حملة صليبية جديدة بواسطة ملك مسيحى، وجاء وصول فريدريك الثانى ملك صقلية إلى الشرق الأوسط متوافقا مع هذه الشروط ، وعلى أية حال فإن اتصالات الكامل وفريدريك كانت سابقة على الحملة الصليبية بقيادة فريدريك لمدة عشر سنوات على الناصرة وبيت لحم والقدس (مع شريط أرضى يصل بين تلك المدينة وعكا) وقاد الصالح ابن الكامل حملة على مسئوليته فى سوريا والعراق فى ثلاثينيات القرن ١٣ / ثلاثينيات القرن السابع .

واصل الكامل السياسات الداخلية البارزة لأبيه على أساس التسامح الدينى مع الاهتمام بالرخاء الاجتماعى وتشجيع التعليم ، وواجهت الكامل ، مع هذا ، مصاعب جمة فى سوريا ، إذ دخلت قيادته فى نزاعات مع باقى أفراد أسرته ، وتواصلت هذه المصاعب طوال عصره وعرقلت إلى حد ما أهدافه العسكرية عن العمل .

كتائب التحرير

جماعات شبه عسكرية تأسست بتوصية من حكومة الوفد فى أواخر عام ١٩٥١ ، وظلت تمارس نشاطها حتى أواخر يناير ١٩٥٢ ، واستهدفت مواجهة استمرار الوجود الإنجليزى فى منطقة القناة بأعمال التدمير المختلفة ، وتتكون هذه الكتائب من التنظيمات شبه العسكرية القائمة

بمصر مثل التنظيمات التابعة للإخوان المسلمين ، بالتعاون مع قوات الشرطة الاحتياطية ، وكانت هذه الجماعات تمارس عملها باستقلالية وبدرجات نجاح متفاوتة ، ورغم أنه لا يوجد إجماع على الأرقام الدقيقة لأعدادها ، إلا أنه يتضح أنه قد شارك فيها عدة مئات وأن معدلات المصابين بها كانت عالية ، غير أن نشاطاتها فى منطقة القناة خلقت توترات بالغة وجوا من القلاقل .

وقد أسفر تكاثر الهجمات التى شنتها كتائب التحرير فى منطقة القنال فى يناير ١٩٥٢ عن اتخاذ الإنجليز لقرار باحتلال المناطق التى يشتبهون فى انطلاق الهجمات منها واعتقال من يشتبه فى انتمائهم للفدائيين ، بما فيهم قوات البلوكامين، وفى ٢٥ يناير ١٩٥٢ أحاطت قوات كبيرة من الجيش الإنجليزى بمقر الشرطة فى الإسماعيلية وبعثت بإنذار للشرطة تطالبها بالاستسلام فى مدة أقصاها ساعة ، ورفضت قوات البوليس وفضلت القتال ، وقيل بأوامر من الحكومة ، ووقعت بينهم إصابات كثيرة ، وفى اليوم التالى كانت القاهرة مسرحا لعمل آخر مناهض للإنجليز حيث تم إحراق بعض مناطق فى أحياء الأوروبيين .

كتاب القوانين انظر قانون نامه

الكتخدا

(قائد عسكرى) لقب عثمانى كان يستخدمه القادة العسكريون فى الجيش العثمانى بمصر ، وكذلك استخدمه بعض المماليك من الطبقة العالية فى مجلس البكوات ، الذين يؤدون أدوارا إشرافية فى مجال الإدارة .

المعتمد البريطاني في مصر من ١٨٨٣ حتى اعتزاله في ١٩٠٧ ، وكان واحدا من أكثر الشخصيات تأثيرا في مصر قبل الاستقلال ، وجاء تعيينه لأول مرة في مصر عام ١٨٧٧ كعضو في صندوق الدين العام وأصبح عام ١٨٧٩ ممثل بريطانيا في الصندوق وهو الهيئة المختصة بمراقبة مدفوعات الدين المصري ، وبعد عدة شهور انتقل إلى الهند ثم عاد إلى مصر في سبتمبر ١٨٨٣ بعد عام من احتلال بريطانيا لمصر ، وأصبح اللورد كرومر في عام ١٨٩٢ .

وفي الأعوام الأربعة والعشرين بوصفه المعتمد البريطاني في مصر كان كرومر هو الحاكم الفعلي للبلاد ، إن لم يكن حاكما من الناحية الشرعية ، مستخدما وضعه في ضمان تعيين وإقالة الوزراء الذين يخدمون خديو مصر ، واختلط ازدراؤه للحركة الوطنية المصرية بنزعة أبوية للطبقات الأشد فقرا العاملة بالزراعة .

وجاء الاتجاه الذي صاغه كرومر للسياسة المصرية في إطار التزامات الديون الخارجية للبلاد ، وفي هذا المجال حقق تقدما كبيرا في استعادة مصر لموقعها المالي عالميا ، أما برامجه الاجتماعية فقد كانت أدنى بكثير من ذلك ، خاصة ما يتضح من إهماله للتعليم والتنمية الصناعية ، وهما مجالان تعين على مصر أن تدفع فيهما ثمنا باهظا في المستقبل، وأشرف كرومر على إعادة بناء نظام الحكم بعد الاحتلال ، والجيش والخدمات وإعادة تنظيم التركيب الإداري للبلاد ، وتم تخصيص الجزء الأكبر من العائدات المتاحة لمصر للأشغال العمومية خاصة التحسينات الضرورية للزراعة وتخزين المياه ، وجرى توظيف عدد كبير من المهندسين البريطانيين في وزارة الأشغال العمومية .

ومن وجهة نظر الوطنيين المصريين فإن إنجازات كرومر لا يمكن مقارنتها بفشله في الوصول إلى حدود مطالبهم بمشاركة سياسية في بلدهم ، وبداية من وضع مصر في السودان في منتصف ثمانينيات القرن ١٩ لم يتوصل كرومر مع عدد من حكومات تلك الفترة إلى أي

اتفاق، إذ أن كلاً من استقالة شريف باشا عام ١٨٨٥ ، ونوبار فى ١٨٨٨، ورياض عام ١٨٨٨ ، وفخرى عام ١٨٩٣ (بعد فترة قصيرة من تعيينه) ، ورياض فى ١٨٩٤ ، حدثت بشكل أو بآخر بسبب مصاعب مع كرومر أو لاعتراضات منه ، كما أن تنصيب مصطفى فهمى المتعاون عام ١٨٩٥ (الذى استمر فى الخدمة حتى بعد اعتزال كرومر) لم يسفر عن تيسير الأحوال تماما نظرا لأن الأمور بين كرومر والخديو عباس لم تكن أبدا على ما يرام .

وقام هارى بويل بمساعدة كرومر الذى لم يكن يتحدث العربية ، وطيلة ثمانية عشر عاما عمل بوصفه السكرتير الشرقى لكرومر ، ومن خلال إجادته التامة للغة العربية استطاع أن يجعل كرومر على صلة دائمة مع قطاع واسع من آراء المصريين بدرجة أكبر عادة من تعاملاته مع القصر والوزراء ، ورغم هذه المساعدة ، أقام كرومر عدة صلات مع الوطنيين وأبدى تعاطفا طفيفا مع مطالبهم ، ورغم احتفاظه بحرية الصحافة ، شاعرا بأن ذلك صمام أمان ضرورى ، فقد كان رد فعله ينحو منحى سيئا تجاه المصريين أو لأى نقد آخر يخص عمله .

على أن السلوك الشخصى لكرومر ، وبصرف النظر عما كان يراه عديد من الوطنيين المصريين من إصلاحات سياسية واجتماعية ضرورية ، أبعده عن أن يكون شخصا محبوبا عند كثير من المصريين ، وجاءت حادثة دنشواى عام ١٩٠٦ التى أعدم فيها عدد من القرويين إثر وفاة ضابط بريطانى أثناء رحلة صيد ، لتثير مشاعر غضب قوية ضد الإنجليز وكرومر ، ومن المحتمل أنها أسهمت فى قراره بالاعتزال عام ١٩٠٧ .

ويتمثل الإنجاز الأساسى لكرومر فى إصلاح وضع ديون مصر الدولية لإرضاء دائنيها الأجانب ، ومن خلال عمله الطويل فى منصبه أظهر مهارة عظيمة فى إدارة أمور الموازنة المصرية ، إذا نحينا جانبا العدالة أو حجم المدفوعات التى كان يتعين على مصر سدادها ، أما إنجازاته فى المجالات الأخرى فقد جاءت متباينة ، إذ كان يحبذ وضع برامج لصالح فقراء المصريين ، حتى

أنه رفض أن يدعم إنشاء جامعة وطنية أو دخول المصريين إلى المستويات العليا فى الإدارة ، وكان تعامله مع الخديو عباس ومع العديد من الشخصيات السياسية المصرية محدودا مما أثار الاستياء منه ، كما كان يثبط جميع الجهود الرامية حتى إلى أبسط الإصلاحات السياسية ، وكانت لدى كرومر رؤية قوية لدور مصر الوطني وللتنمية المستقبلية ، لكن لكونها رؤية إمبريالية لذا لم تكن تتفق مع رغبات أو احتياجات الحركة الوطنية المتنامية فى مصر .

الكريميون

طائفة من التجار تأسست فى القاهرة وعدن خلال العصر الفاطمي، واتخذت مقارها فى القاهرة وقوص ، وازدادت أهميتهم خلال العصور الأيوبية والمملوكية بفضل سيطرتهم على تجارة البحر الأحمر والمحيط الهندى ، واشتملت شبكة تجارتهم على تسهيلات بنكية ، أتاحت ممارسة التجارة على نطاق أوسع مقارنة بمنافسيهم ، واستطاعوا إحكام هيمنتهم على تجارة الفلفل والتوابل القيمة ، وكان أفراد هذه الطائفة يعملون كرجال بنوك أو رجال مال حكوميين ، ومع هذا ففى عهد المماليك البرجية وخاصة فى القرن ١٥م / ٩ هـ بدأ نجمهم فى الأفول مع التعديات التدريجية لسلاطين المماليك على تجارة التوابل والفلفل التى بدأت بفرض برسباى احتكاره لتجارة الفلفل فى ١٤٢٩/ ٨٣٠ ، ومع منتصف القرن ١٥م/٩هـ تفتتت تلك الطائفة مع فرض الضرائب والجمارك عليهم والسياسات الاحتكارية لسلاطين المماليك .

الكُشّاف

عشيرة ذات نفوذ فى النوبة ، تدعى أنها تنحدر من سلالة حكام للنوبة من المماليك والعثمانيين والبوسنيين ، ومازالت تمتلك قدرا كبيرا من النفوذ الاجتماعى ، وقد تدفق عدد كبير من البوسنيين

(يعرفون محليًا باسم الغُز) على النوبة في زمن الغزو العثماني لمصر ٩٢٢/١٥١٧ ، عندما تقدمت قبيلة الغربية للسلطان العثماني تطلب مساعدته لهم ضد أعدائهم المحليين ، وتم إرسال مفرزة من البوسنيين بقيادة حسن قوصى واستقرت هذه القوة العسكرية بالمنطقة ، وبعد مضى فترة تزاوجت مع السكان المحليين ؛ ومثل كثير من القبائل والعشائر شبه المستقلة وذات النفوذ في صعيد مصر فقد تقلص نفوذهم على يد محمد على .

كلوت بك (أنطوان بارثلمى كلوت) [توفى ١٨٦٠]

أحد أفراد مجموعة الخبراء الأوروبيين الذين وظفهم الوالي محمد على لإدخال الوسائل الأوروبية والتكنولوجية إلى مصر ، وأسس كلوت بك أول مدرسة مصرية للطب يتم بها تدريس الطب الأوروبي على أسس علمانية صارمة ، كما وضع أسس الخدمة الصحية المصرية في مستشفى قصر العيني ، وكتب دراسة قيمة عن مصر في بدايات القرن التاسع عشر ، وأحد الأطباء الذين استقدمهم كلوت بك هو تيودور بلهارس ، أول من حدّد تعريفا لأحد الأمراض الطفيلية المستوطنة التي تتوالد في الماء في مصر ، وهو Schistosomiasis ، الذي أصبح معروفا بالبلاد باسم البلهارسيا .

وتعرضت الحياة المهنية لكلوت بك للتوقف مؤقتا أثناء عصر عباس الأول (١٨٤٨-١٨٥٤) الذي طرد معظم مستشاري محمد على الأوروبيين ، ورغم استدعاء كلوت بك مرة أخرى عام ١٨٥٦ من سعيد خليفة عباس إلا أنه لم يستمر في عمله سوى عاما واحدا قبل أن يعتزل .

الجنرال كليبر (توفى ١٨٠٠)

عينه نابليون بونابرت حاكما على مصر فى ١٧٩٩ ، وأنفق كليبر معظم العام قبل اغتياله فى إخماد الثورات العديدة التى اندلعت ضد الحكم الفرنسى ، وفى نفس الوقت أجرى مفاوضات مع السير سيدنى سميث حول انسحاب القوات الفرنسية من البلاد ، غير أن المعاهدة التى أبرمها الرجلان رفضتها بريطانيا بعد ذلك ، التى قررت أن تستمر فى تدخلها رسميا بالنيابة عن العثمانيين ، وتقبَّل كليبر هذا التحدى وهزم جيشا عثمانيا فى طريقه للقاهرة فى مارس ١٨٠٠ ، واستعاد النظام فى معظم القاهرة ، واستفاد من قرار مراد بك بقبوله أن يحكم الصعيد بالنيابة عن الفرنسيين ، إلا أن المعارضة استمرت ضد الهيمنة الفرنسية ، واغتيل كليبر فى يونيو ١٨٠٠ على يد أحد أفراد القوات الانكشارية ، وقد تلاه البارون مينو .

كمال حسن على (١٩٢٧-)

من القادة العسكريين للقوات المصرية فى حرب ١٩٦٧ العربية الإسرائيلية ، وأحد الشخصيات العسكرية القليلة الذى برز دون أن تتلوث سمعته فى تلك المعارك ، وبعد عام ١٩٦٧ صعد سريعًا فى سلم الرتب العسكرية ، ليصبح لواء ورئيس أركان فى القوات المسلحة فى عام ١٩٧٠ ، وفى عام ١٩٧٢ ترقى إلى منصب قائد سلاح المدرعات ، وفى عام ١٩٧٥ انضم إلى الحكومة فى منصب مساعد وزير الحربية ورئيس المخابرات ، وفى عام ١٩٧٨ أصبح وزير الدفاع والإنتاج الحربى ، ونال منصب القائد العام للقوات المسلحة ولعب دورًا نشيطا فى المفاوضات مع إسرائيل حول معاهدة السلام والحكم الذاتى الفلسطينى فى مايو ١٩٨٠ تولى منصبى نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، وبعد اغتيال الرئيس السادات استمر فى منصبه فى الوزارة التى شكلها الرئيس حسنى مبارك فى أكتوبر ١٩٨١ .

كمشيش : انظر حادث كمشيش

الكندى (أبو عمر محمد بن يوسف الكندى) (٨٩٧-٩٦١/٢٨٣-٣٥٠)

مؤرخ مصرى للفترة قبل الفاطمية ، واستطاع تجميع وتصنيف تراجم حياة حكام وقضاة مصر الأمويين والعباسيين ، ليغطى تاريخ مصر حتى وفاة محمد ابن طغج مؤسس الأسرة الإخشيدية فى ٩٤٦ / ٣٣٥ ، كما احتوت أعماله سجلاً قيما للقرارات الشرعية التى صدرت فى هذه الفترة ، وهو ما أتاح دراسة تطور النظام التشريعى الإسلامى فى الممارسة ، وبعد وفاته قام أحد العلماء غير المعروفين بتحديث قائمة تراجمه حتى بداية العهد الفاطمى فى ٩٦٩ / ٣٥٨ .

الكنوز (بنو كنز)

قبيلة تتحدث النوبية ذات قوة مهيمنة بالمنطقة عملت على حماية المطالبين بالخلافة الفاطمية فى الأيام الأولى للعصر الأيوبى ، بالإضافة إلى اللاجئين الآخرين هربا من الصراعات الدائمة على السلطة فى مصر ، وتعرضوا للهجوم من جيوش صلاح الدين برئاسة قائده العسكرى توران شاه فى ١١٧٢-١١٧٣/٥٦٨ لإيوائهم اللاجئين الفاطميين ، وظلوا يثيرون القلق طيلة عهد الأيوبيين .

ومع صعود المماليك للسلطة وخاصة فى عهد بيبرس الأول (١٢٦٠ - ١٢٧٧ / ٦٥٨ - ٦٧٦) وقلاوون (١٢٨٠-١٢٩٠/٦٧٨-٦٨٩) تزايدت الهجرات البدوية العربية إلى المنطقة وانتشر الإسلام بسرعة كبيرة بين الكنوز ، وتحول الإقليم تماما للإسلام بحلول القرن ١٦ / القرن ١٠ ، وأصبحت هناك صلات قوية من خلال الزواج بين الكنوز وباقى النوبيين والعرب ،

وحافظ الكنوز على هويتهم القبلية المميزة حتى العصور الحديثة ، رغم أنهم تعرضوا للقمع سياسيا خلال الحملات على النوبيين التى قادها

إبراهيم باشا في ١٨٢٠-١٨٢١ ، وحدثت هجرات الكنوز في ١٩١٢ ، وفي أوائل ثلاثينيات القرن ٢٠ ، وفي ستينيات القرن ٢٠ مع كل تعلية جديدة في بناء خزان أسوان الذي تتسبب المياه المخزونة في إغراق أراضيهم التقليدية ، وفي الوقت الحالي اختلطوا مع باقي الجماعات النوبية القبلية في مناطق استقرار جديدة .

كوچك محمد (توفي ١٦٩٤ / ١١٠٥)

قائد الانكشارية في وقت تحالفها مع جناح الفقارية في مجلس البكوات بمصر العثمانية ، وواجهته عدة مصاعب في محاولاته الأولى لتأسيس زعامته داخل قيادة الانكشارية دائمي الشجار ، وتقلد قيادتها للمرة الأولى في ١٦٧٤-١٦٨٠ / ١٠٨٥ - ١٠٩١ عندما تعهد باستبعاد بعض كبار ضباطه ، إلا أن هذا الإجراء لم يلق ترحيبا شعبيا وبالتالي اضطر إلى الرحيل عن مصر .

وبدأت فترته الثانية في رئاسة مجلس البكوات في ١٦٨٧/١٠٩٩ عندما أقيل من فصائل ضباط الانكشارية بعد أن استعاد منصبه قبل وقت قصير من ذلك ، وانضم إلى فصيل يرأسه حسن أغا بلفيه على أمل أن يستغل علاقات الأخير مع الفقارية بقيادة إبراهيم بك في العودة مرة أخرى إلى السلطة داخل فصائل الانكشارية .

كانت الفقارية في ذلك الحين تسعى لإبرام تحالف مع الانكشارية، أقوى القوات العسكرية العثمانية نفوذا ، في عرضهم للفوز برئاسة مجلس البكوات ، غير أن قيادة الانكشارية فضلت منافسيهم القاسمية ، وعلى ذلك أصبح كوچك محمد وإبراهيم بك أصحاب مصلحة في التعاون معاً ، ومع مساندة كوچك نجحا في القيام بانقلاب في قيادة الانكشارية في ١٦٩٢ / ١١٠٤ ، ويعثا بالعديد من القادة السابقين إلى المنفى .

وتتميز فترة كوچك في السلطة قبل وفاته بعدد من الملامح الشعبية الهامة ، التي لم تكن غريبة من وجهة

نظر المجندين الانكشارية نوى الخلفية المتواضعة غالبا والصلات التى أقاموها أحيانا مع السكان المحليين . وكان إلغاء كوچك لبعض امتيازات جمع الضرائب من القوات العسكرية ، وجهوده لتوفير إمدادات الغذاء واستقرار الأسعار أثناء المجاعة التى وقعت فى ١٦٩٤/١١٠٥ من دلائل اهتمامه برخاء العامة وهو أمر كان نادرا فى مصر العثمانية ، وفى النهاية استحق عداء مصطفى القصدوغلى وفصائل الانكشارية ، ولا يتضح ما إذا كان ذلك بسبب شعبيته أم نفوذه ، وبرغم تحالفهم مع الفقارية ، الذين أيدوا كوچك بقوة ، فقد أعد القصدوغلية العدة لاغتياله فى ١٦٩٤ / ١١٠٥ .

كوچك (الأشرف علاء الدين كوجك) (حكم ١٣٤١-١٣٤٢/٧٤٢-٧٤٣)

من سلاطين المماليك البحرية ، وابن الناصر محمد وثانى خلفائه ، ورفعه إلى العرش المملوك قوصون ، وهو فى السادسة من عمره ، وسيطر قوصون على فترة حكمه التى لم تدم سوى عدة شهور والذى كان تخليه التدريجى عن الكياسة فى التعامل مع مماليك البلاط سببا فى فتح الباب أمام أحمد شقيق كوجك ، وقام قوصون بنفى أحمد إلى الكرك فى بداية عهد كوجك ، الأمر الذى استغله الخصوم فى تدعيم ومؤازرة أحمد فى البلاط ، وأقيل كوجك وأودع السجن، وفيما بعد تم شنقه بأوامر من السلطان شعبان الأول ، وهو ابن آخر غير معروف للناصر محمد وأحد ورثته .

الكولونيل سيف : انظر سليمان باشا الفرنساوى

كيتبغا (العادل زين الدين كيتبغا)

(حكم ١٢٩٥ - ١٢٩٧ /٦٩٤-٦٩٦)

أحد حكام المماليك البحرية لمصر ، وهو من أصل منغولي ، وفي البداية كان مملوكا للسلطان خليل ، وظهر بعد انتصاره في الصراع الدائر داخل مجلس الوصاية للناصر محمد ، حيث شارك في السلطة مع عالم الدين سنجر الشجاى ، ونتيجة عفوه عن قتلة خليل حظي بدعم عناصر البلاط ذات النفوذ الذين كانوا مشاركين في الواقعة ، وشهد عصر كتبغا الذى استمر عامين انتشار الأوبئة وتفشى المجاعات على نطاق واسع ، وتلاها اضطرابات اجتماعية ، وأثناء غيابه عن القاهرة استحوذ لاجين على السلطة .

كتشنر ، إيرل هوراشيو هيوبرت (١٨٥٠-١٩١٦)

المعتمد البريطاني في مصر من ١٩١١-١٩١٤ ، وسبق له أن عمل في وظيفة السردار (الحاكم العام ، وقائد الجيش) في السودان .

حاول كتشنر أن يشيع الهدوء في الأوضاع بمصر ، بمواصلة الإصلاحات المعتدلة لسلفه جورست ، وعمل على إدخال إصلاحات تشريعية لصالح الفلاحين ، وصغار الملاك وأحيانا العمال المعدمين الذين يشكلون الكتلة الأساسية من القوة العاملة بالريف ، وخلال تقلده لمنصبه في ١٩١٢ ، ووفق على قانون الفدادين الخمسة لحماية حقوق صغار الملاك ، وبدئ في برنامج القرية النموذجية ، وأنشئت وزارة جديدة للزراعة لتشجيع التنمية ، كما صدر قانون دستورى في ١٩١٣ ينص على إنشاء مجلس تشريعى موحد يكون بديلا لازدواجية المجلس التشريعى الذى تأسس في ظل القانون الدستورى لسنة ١٨٨٣ ، وواجهت كتشنر بعض المعوقات بسبب علاقاته السيئة بالخديو عباس ، التى بدأت جذورها من حادث وقع في ١٨٩٤ في بداية عصر عباس ، عندما وقع شجار محدود بين الرجلين أثناء استعراض عسكرى

للقوات المصرية والبريطانية ، واضطر عباس بعدها للاعتذار ، وهو ما لم ينسه عباس قط أو يغفره ، وتشكلت وزارة للأوقاف لتسحب من الخديو باقي الإيرادات التي يهيمن عليها ، كما تم حجب حق الخديو في منح بعض الألقاب الشرفية .

وتم استدعاد كتشنر إلى إنجلترا وقت اندلاع الحرب العالمية الأولى ، حيث كان في ذلك الحين يدافع عن ضم مصر رسميا لإنجلترا وإقالة عباس ، إلا أنه لم يلق استجابة من بريطانيا إذ كانت وزارة الخارجية البريطانية قد اتخذت قرارها بأن تقصر عملها على فرض الحماية واستبدال عباس بمن هو أسلس قيادا وهو حسين كامل .

كيروس (توفي في ٦٤١/٢٠)

بطريرك الإسكندرية ، وكان رئيس الإدارة الدينية والمدنية لمصر أثناء فتح المسلمين لها ، وتفاوض على استسلام البلاد مع القائد الإسلامي عمرو بن العاص .

وعمل كيروس منذ تعيينه في ٦٣١/١١ على إقناع المسيحيين في مصر بالتوصل إلى حل وسط مع معتقدات الأرثوذكس في المركز البيزنطي ، وإعادة دمجهم مع الكنيسة اليونانية ، وعقب أن تولى منصبه بعد فترة قصيرة من انتهاء الحكم الفارسي في ٦٢٩ سعى أيضا إلى زيادة عائدات مصر المتهافتة التي تدفعها للقسطنطينية .

ورغم جهوده إلا أنه لم يحظ بحبٍ أقباط مصر ، وهو الأمر الذي يسرَّ بلاشك تقدم المسلمين في البلاد، وتفاوض كيروس على تسليم بابليون في ٦٤٠/١٩ ، بعد أن حاصرت جيوش المسلمين المدينة ، وهو العمل الذي أثار السخط البالغ للإمبراطور البيزنطي هرقل واستدعى كيروس على أثره ، ومن حسن حظه أن هرقل توفي بعد وقت قصير من ذلك ، واستطاع كيروس أن يعود إلى مصر في سبتمبر ٦٤١/٢٠ ، وبذل جهدا كبيرا في استمالة أقباط الإسكندرية وهو يبرم معاهدته في ٦٤١/٢٠ مع عمرو بن العاص باستسلام المدينة

باستسلام المدينة فى زمن قدره سنة كاملة ليتيح للجالية اليونانية بها أن تجلو عنها ، وفى البداية رفض سكان المدينة هذه الترتيبات إلا أنهم لانوا أمام الفتح العربى الذى لم يكن ثمة مفر منه ، وتوفى كيروس قبل تنفيذ المعاهدة .

كيريل (توفى تقريبا فى ٤٤٤)

بطريرك الإسكندرية (من ٤١٢-٤٤٤) ومن كبار علماء اللاهوت فى عصره ، واستخدم عدد من أنصاره كتاباته لضمان الانتصار النهائى للمسيحيين أنصار الطبيعة الواحدة للمسيح فى مصر ، وكان كيريل شخصا حريصا على أن يظل فى إطار الأرثوذكسية المقبولة من الدولة البيزنطية ، غير أنه كان مجادلا غيورا ، وخلال عهده شنت طائفة الرهبان هجوما قويا على السكان اليهود والهيلينيين والوثنيين بالإسكندرية ، حيث قتلوا الفيلسوفة هيباكيا بوحشية ، ونجح كيريل من خلال الإكراه والتهديد - واستخدامه للرشوة كما تزعم بعض المصادر - فى استمالة مجمع إفسوس (٤٣١) إلى جانبه فى الخلافات المذهبية التى دعى المجمع للنظر فيها ، ولعب دورا قويا فى مجادلاته ، وكتب كراسات عديدة فى موضوعات تتعلق باللاهوت والتاريخ ، وبذل نشاط ملحوظا فى قمع أفكار النسطوريين وغيرها من فلسفات الهرطقة المسيحية .

كيريل الرابع المصلح

بطريرك قبطى فى القرن ١٩ على درجة كبيرة من الأهمية ، وتولى منصبه من ١٨٥٤ حتى ١٨٦١ ، وقد بادر بسلسلة من الإصلاحات التى تركت أثرا على تنظيم ووظيفة رجال الدين الأقباط استمر بعد ذلك ، وأدخل تغييرات شاملة على التعليم الدينى ، وتبنى سياسة مسكونية نشيطة ، وحاول تصحيح ما رأى أنه غير مناسب من الممارسات المسيحية للأقباط فى مصر ، إذ بادر بموجة من مهاجمة المؤسسات التقليدية وجهها صوب الصور المعروضة فى الكنائس والدور القبطية ، وأثناء

تولى منصبه فى البطريركية أسست الكنيسة أولى الصحف غير الحكومية المطبوعة باللغة العربية فى مصر ، على أن القوى التى انطلقت من عقالها على يد كيريل ، سواء بين رجال الدين أو سواد الناس ، أخذت عدة عقود كى تستقر ،إلا أنها تمخضت فى النهاية عن مستوى جديد من مشاركة العامة مع نظم الإدارة الإكليريكية للكنيسة .

اللورد كليرن (السير مايلز لامبسون) (١٨٨٠ - ١٩٦٤)

تولى منصب المندوب السامى البريطانى (١٩٣٣ - ١٩٣٦) ، والسفير البريطانى بمصر (١٩٣٦ - ١٩٤٦) ، وخدم كدبلوماسى وكرجل إدارة فى الشرق الأقصى قبل تعيينه بمصر فى ١٩٣٣ ، وبعد إلغاء منصب المندوب السامى إثر المعاهدة الأنجلو - مصرية فى ١٩٣٦ ، تغير لقب لامبسون إلى السفير .

وخلال شغله لمنصبه كان له تأثير على الحياة السياسية فى مصر مماثلا تقريبا لسلفه اللورد كرومر فى الفترة السابقة على الاستقلال ، وبدا عليه فى بعض الأحيان أنه لا يفهم تماما أن المشهد السياسى فى مصر قد تغير تغييرا عميقا منذ ١٩٢٢ ، إذ حدثت انقسامات وتكونت فصائل داخل الوفد أكبر الأحزاب السياسية، وبرزت تنظيمات جماهيرية مثل الإخوان المسلمين ومصر الفتاة ، فبينما كانت حكومة الوفد (١٩٣٦ - ١٩٣٧) تضغط على الحكومة الإنجليزية من أجل تقديم تنازلات خاصة باتفاقيات شركة قناة السويس ، كانت تتعرض للهجوم من التنظيمات الأصغر والأكثر تطرفا بما فى ذلك شباب الوفديين فى بعض الأحيان ، باعتبار أن حكومة الوفد ليست وطنية بما يكفى ، وأصبحت الأحزاب السياسية الأخرى بمرور الوقت أقل تمثيلا لأى قوى بخلاف المصالح السابقة لقياداتها أو مناصريها ، ولم يكن بمقدور القصر سوى أداء دور صغير وإن كان مؤثرا من خلال ممثليه فى بعض هذه الأحزاب .

على أن المصاعب التى واجهت لامبسون فى التوصل إلى شروط مع الحركة الوطنية المتغيرة أسهمت فى

تعميق علاقته السيئة مع الملك الشاب فاروق ، وكان يسعى إلى التأثير على الخطط السياسية المحلية لفاروق ، خاصة بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية ، واعترى القلق لامبسون من عدد الإيطاليين فى الدائرة الداخلية لفاروق وبذل عدة محاولات لإبعادهم ، وعقب فترة من الضغط المكثف على فاروق للسماح للوفد بتأليف الوزارة (على اعتبار أن الوفد سيساعد بحماس أكبر ، ويحصل على تأييد شعبى أعظم لصالح الجهود الحربية الإنجليزية) ، قرر لامبسون فى فبراير ١٩٤٢ وبناء على الظروف الاضطرارية أن يطوق قصر عابدين بالدبابات ويقدم إنذارا لفاروق إما أن يتنحى عن العرش أو يطلب من الوفد تأليف الوزارة ، واستسلم فاروق ، إلا أن حادث القصر جلب للامبسون والإنجليز ، وإلى حد ما الوفد نفسه ، عداء كثير من الوطنيين المصريين المتحمسين ، ومع هذا أثبتت إجراءات لامبسون أنها ذات فائدة للإنجليز ، إذ استطاع الوفد الاحتفاظ بمصر تحت السيطرة فى الأيام العصيبة فى ١٩٤٢ عندما بدا أن غزوا ألمانيا للإسكندرية بات وشيكا ، وفى سنوات لامبسون الأخيرة بمنصبه شهد تكوين الجامعة العربية (التى حظيت بدعم بريطانى) وبروز المطالب المصرية الرسمية مرة أخرى بإجراء مفاوضات جديدة حول السودان .

(ل)

لاجين (المنصور حسام الدين لاجين)
(حكم ١٢٩٧ - ١٢٩٩ / ٦٩٦ - ٦٩٨)

من سلاطين المماليك البحرية ، وكان من مماليك السلطان قلاوون وتورط فى مقتل خليل خليفة قلاوون ، وعينه مجلس الوصاية على الناصر محمد خليفة خليل حاكما على سوريا فى ١٢٩٤/٦٩٣ ، وعقب انقلاب الوصى كيتبغا وصعوده بالتالى إلى السلطة حظى لاجين بدعمه ، وعلى ذلك راح يغير انحيازاته أو طموحاته فى البداية بإرجاء الضرائب التى

طبقها كيتبغا ولم تلق استحسانا من الناس فى سوريا ، وصولا فى النهاية إلى إقالة كيتبغا وقتله فى ١٢٩٧/٦٩٦

ولم يكن بقدور لاجين الحفاظ على انقسامات المماليك بما يكفى لتأمين وضعه ، وأثارت ترقيته لواحد ممن فضلهم من بين رجال الحاشية وهو منكتيمور حفيظة المماليك فى القصر ، وفى النهاية أقيل من موقعه بعد إعادة الناصر محمد إلى السلطة لفترة ثانية .

لجنة الانتخابات

أسستها حكومة زيور باشا فى ١٩٢٥ برئاسة إسماعيل صدقى باشا ، وتشكلت لتنظر فى وسائل مختلفة لتقلص حق التصويت (وبالتالى تقليل فرص حزب الوفد فى الفوز أوتوماتيكيا فى كل الانتخابات) ، واقترحت فى هذا الصدد تحديد حجم الثروة ، والملكية ، والمؤهلات الدراسية ، وتم خفض عدد من لهم حق الانتخاب إلى النصف ، وأوصت بمبدأ حق الاقتراع غير المباشر للحد من تأثير مناشدة الوفد لجمهور المقترعين ، وتم تطبيق قانون انتخاب مقيد فى ديسمبر ١٩٢٥ غير أنه ألغى قبل انتخابات ١٩٢٦ إثر احتجاج عام ، وفى النهاية أدخلت قيود انتخابية ووضعت موضع التنفيذ بواسطة حكومة صدقى ١٩٣٠ .

اللجنة العليا للإصلاح الزراعى

تأسست بعد صدور الإصلاح الزراعى فى ١٩٥٢ بواسطة الضباط الأحرار ، وكانت مسئولة عن الإشراف على تنفيذ مواد القانون ، وترأسها سيد مرعى ، وكانت تضم أعضاء على مستوى عال من الفنيين والجهاز الإدارى ، لكن كانت إدارتها فى البداية مستقلة عن باقى الجهاز الإدارى المصرى ، ووضعت اللجنة الخطوط العامة الإدارية والإجرائية للمراحل الأولى للإصلاح الزراعى ، وفى النهاية تم دمجها فى وزارة

جديدة للإصلاح الزراعى استحدثت فى ١٩٥٦ بعد أن تم توزيع نحو ١٣٪ من الأراضى المنزرعة على المنتفعين .

على أن اللجنة العليا للإصلاح الزراعى كانت موضع اعتبار بالغ من المراقبين فى الخارج على صعيد المستفيدين منها وكفاءتها فى السنوات الأربع لعملها ، ولعل نجاح هذه الهيئة ذات الاستقلالية الخاصة ، المتحررة من تدخل الجهاز الإدارى والتعطيل ، كان وراء قرار النظام تأسيس هيئات مماثلة للإشراف على قناة السويس ومشروع السد العالى .

لجنة تصفية الإقطاع

أنشأتها الحكومة المصرية فى عام ١٩٦٦ برئاسة المشير عبد الحكيم عامر ، وكانت اللجنة مسئولة عن بحث حالات الذين احتفظوا بأراض أكثر من النصاب المحدد بالإصلاح الزراعى وسلوكياتهم الاجتماعية فى مناطق الريف المصرى ، وذلك فى أعقاب اغتيال عضو بالاتحاد الاشتراكى العربى (حزب الحكومة السياسى) فى بلدة كمشيش .

وجاءت عملية الاغتيال وإنشاء اللجنة بعد فترة طويلة من القلاقل بالمناطق الريفية ، والتى حث عليها جزئيا جماعات إسلامية ضد نظام حكم عبد الناصر وسياساته ، وترسخ فى اعتقاد اللجنة أن عملية الاغتيال - وهو ما أكدته اللجنة فى حينه - تعبر عن إخفاق قانون الإصلاح الزراعى فى إضعاف قبضة معظم كبار ملاك الأرض فى مصر تماما ، ومنهم بعض المسئولين المحليين المعارضين للإصلاحات التى يبغى النظام إدخالها ، ومع ذلك فإن الحذر الذى عالجت به اللجنة المسألة واجه انتقادا واسع النطاق من اليساريين بمصر ، خاصة وأنها فشلت فى فحص أشكال الضعف الأكثر حدة للإصلاح الزراعى على المستوى المحلى ، وقد أقدمت اللجنة على مصادرة نحو ٢٥ ألف فدان وجدت أنه تم تهريبها بوسائل غير شرعية من الإصلاح الزراعى .

اللجنة الدستورية :

كانت اللجنة الدستورية المنشأة بمرسوم من الملك فؤاد فى أبريل ١٩٢٢تتألف من اثنين وثلاثين عضوا برئاسة رشدى باشا ، وكان أعضاء اللجنة – وهم من بين السياسيين وملاك الأراضى ، والشخصيات الدينية والعامة – يعكسون وجهات نظر القصر وتوجهات المعتدلين داخل الحركة الوطنية لحد كبير ، وتعرضت اللجنة لضغوط شديدة من القصر لكى تحجم عن تناول أى مواد قد تؤدى بأى شكل من الأشكال إلى تقليص سلطات وامتيازات الملك ، وفى نفس الوقت يتعين عليها إرضاء مشاعر التيار العام بين الوطنيين الذين يريدون إنشاء مؤسسات نيابية حقيقية ، كذلك تعرضت اللجنة لضغوط من البريطانيين الذين أبدوا معارضتهم لأى مواد دستورية عن وضع السودان وعلى الترتيبات البريطانية المصرية السابقة بخصوصه ، وواجهت معارضة حادة من الوفد الذى كان زعيمه سعد زغلول فى المنفى أثناء عقد جلساتها، على أن المعارضة الداخلية فى مصر (بقيادة الوفد) أثبتت أن عملية صياغة مسودة الدستور تحاصرها خلافات بالغة ، وتقدمت اللجنة فى أكتوبر ١٩٢٢ بدستور حاول أن يرضى جيع الأطراف ، والذى أعلنه الملك فؤاد فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ بعد إجراء بعض التعديلات .

اللجنة المركزية للمرأة الوفدية

أنشئت فى يناير ١٩٢٠ بواسطة هدى شعراوى باقتراح من سعد زغلول ، وكانت تسعى لبث الوعى بين النساء المصريات حول المطالب السياسية لحزب الوفد ، وللحصول على مساندتها فى عدد من المجالات العملية ، ونظمت هذه اللجنة مقاطعة للإنجليز فى ١٩٢٢ ، وحثث كُتَيباتها الناس على عدم شراء البضائع البريطانية أو تفضيل الأعمال التجارية الإنجليزية ، وأكدت على الحاجة إلى إنشاء اقتصاد وطنى مستقل ، ووفرت اللجنة منفذا لمشاركة المرأة فى السياسة الوطنية ،

وشنت حملات لاستصدار تشريعات اجتماعية للمرأة والنساء العاملات ، فضلاً عن إجراء إصلاحات فى قوانين الأسرة لتحسين الوضع القانونى للمرأة .

اللجنة الوطنية للعمال والطلبة

جبهة تنظيمية شعبية تكونت فى فبراير ١٩٤٦ تمثل قطاعا عريضا للأنشطة السياسية والمعارضة لنظام الحكم ، وتكونت اللجنة بعد اندلاع مظاهرات عنيفة فى جامعة القاهرة وأماكن أخرى نجم عنها وفاة ٢٠ طالبا وإصابة العديد بجراح ، وبدأت اللجنة أعمالها فى وقت أصبحت تهيمن فيه على الحياة السياسية بمصر التنظيمات الشعبية نظرا لأنها استشعرت أن حكومات ما بعد الحرب وكذلك الأحزاب السياسية أخذت تنفصل على نحو متزايد عن المطالب الشعبية والتى تتضمن تغييرات اجتماعية واقتصادية وانسحاب القوات البريطانية والتفاوض بشأن السودان والإصلاح السياسى ، وفى سبتمبر ١٩٤٧ شكلت ١٥ جماعة من أكثر التنظيمات معارضة فى نشاطها تحالفا أكثر تنظيما يتألف من اللجنة الوطنية لكنه يضم أعضاء كثيرين ، وكان اتحاد مجموعات وشباب الأحزاب السياسية يناقش قضايا من نوع السياسة البريطانية تجاه مصر والنفوذ البريطانى فى البلاد ، وحظى هذا التجمع بتأييد شعبى واسع وساعدته نقابة المحامين ذات الأهمية السياسية ، غير أنه لم يكن بمقدور اللجنة الوطنية أو نقابة المحامين أن يتغلبا تماما على مقاصد وأهداف التنظيمات المكونة لها أو أن يبلورا قيادة واضحة ومحددة فى مواجهة المؤسسة السياسة .

لجنة ملنر

بعد ثورة ١٩١٩ تشكلت لجنة (بعثة) ملنر لبحث أسباب الثورة وتقديم التوصيات ، وتحت رئاسة اللورد ألفريد ملنر وزير الدولة لشئون المستعمرات ، وصلت إلى مصر البعثة المكونة من ستة أعضاء في٧ديسمبر ١٩١٩ ، وهناك ووجهت بمقاطعة نظمها الوفد بشأن أي اتصالات رسمية بينها وبين الوطنيين المصريين ، رغم أنه جرت عدة لقاءات غير رسمية قبل رحيل البعثة في مارس ، وفي نهاية الأمر التقى سعد زغلول زعيم الوفد بالبعثة في لندن في صيف العام ١٩٢٠ ، غير أن توصيات ملنر في ذلك الحين - استقلال مصر مع الاحتفاظ لبريطانيا ببعض المناطق (مواقع للجنود ، وحقوق الأقليات ، والاتصالات ، والامتيازات الأجنبية) - أدت إلى شق صفوف الوطنيين ، وكانت مشاعر سعد زغلول ومعظم الوطنيين في مصر ضد هذه العروض، إلا أن عدلي وأنصاره أبدوا استعدادهم لقبولها بالإضافة إلى التفاوض حول مزيد من التنازلات في المستقبل .

وتم تقديم تقرير بعثة ملنر في أواخر ١٩٢٠ ، والإعلان عن توصياتها على الملأ في فبراير ١٩٢١، واشتملت على إنهاء الحماية البريطانية واستبدالها بمعاهدة بين مصر المستقلة وبريطانيا ، وفيها تتعهد بريطانيا بضمان الدفاع عن مصر في مقابل منحها وضعا وحقوقا خاصة ، وأبرزها الاحتفاظ بقوات عسكرية وقواعد في مصر ، كما يكون للحكومة البريطانية سلطة حماية الأجانب والأقليات ومصالحهما، أضف إلى ذلك العمل على التنسيق بين مصر وبريطانيا في السياسة الخارجية .

وعقب إعلان التقرير قام عدلي باشا السياسي المعتدل بتشكيل الحكومة في مارس ١٩٢٢ ، استعدادا لتكوين فريق تفاوضي لمناقشة تقرير ملنر في صيف ذلك العام مع الحكومة البريطانية ، واضطر عدلي للدخول في صراع مع المعارضة الوطنية لسعد زغلول ، الذي كان قد عاد من المنفى في أبريل ١٩٢٢ ، وأخذ يعارض بحسم أي حل وسط مع الإنجليز في هذه

المفاوضات ، وسافر عدلى باشا مع مجموعة (لم تضم أى ممثل من الوفد) إلى لندن فى يونيو ، وفشلت المحادثات بسبب مسألة وجود القوات البريطانية فى مصر ، رغم أنهم توصلوا إلى تسوية هامة مع المعارضة الداخلية بمصر لمفاوضات عدلى والتى قام بها سعد زغلول والوفديون ، واستقال عدلى فى نهاية ١٩٢١ ، وأعيد سعد زغلول من جديد إلى المنفى ، ولم يتحقق أى تقدم فى مسألة إنهاء الحماية حتى هدد اللنبى المندوب السامى بتقديم استقالته إذا لم تقم الحكومة البريطانية باتخاذ إجراء ما ، وفى فبراير ١٩٢٢ ، أى بعد عام من إعلان تقرير ملنر ، أصدرت الحكومة البريطانية تصريحا من جانب واحد بالاستقلال ، وإنهاء الاحتلال والتأكيد على مبادىء المشاركة البريطانية بمصر فى المستقبل المتضمنة فى تقرير ملنر .

اللغة العربية فى مصر

ما إن استقرت الجيوش العربية فى مصر بعد الفتح الإسلامى للبلاد (٦٣٩-٦٤١/١٨-٢٠) ، حتى تركزوا فى الفسطاط وفى عدة مدن متناثرة بها حاميات عسكرية ، وتمكن العرب الذين تولوا المناصب الإدارية فى مناطق ريفية تتحدث اللغة القبطية ، أن يتعاملوا من خلال مسئولين أقباط محليين ؛ وفى البداية أسهموا قليلاً فى نشر قدر من اللغة العربية فى الأقاليم .

ودخلت اللغة العربية رسميا إلى مصر أثناء ولاية عبدالله بن عبد الملك ابن مروان (حكم من ٧٠٤-٧٠٩/٨٥-٩٠) ، رغم أن سلفه عبد العزيز اتخذ أيضًا إجراءات لإسراع دمج العرب واللغة العربية بالمصريين ، ومع ذلك استخدمت اللغتان اليونانية (التى كان يستخدمها البيزنطيون أسلاف العرب) والعربية على نحو مشترك فى القرن الثامن الميلادى / الثانى الهجرى للأعمال الإدارية .

على أن العامل الأساسى فى انتشار العربية كلغة ، وهى عملية أكثرانتشارا وعمقا من تحول مصر إلى بلد تتحدث اليونانية ، كان

لتحويل مصر إلى الإسلام وكذلك للاستقرار التدريجي في المناطق الريفية بالبلاد للقبائل العربية ، وكانت هذه القبائل التي جاءت إلى مصر مع الجيش النظامي ، قد استقرت هناك على نحو مدروس ، أو هاجرت إلى مصر أحيانا في تلك الفترة المبكرة ، وشيئا فشيئا راحت هذه القبائل أو الجماعات تزحف جنوبا على حدود الأراضي الزراعية على جانبي نهر النيل ، وكانت في بعض الأحيان تتخذ لها مكانا مستقرا أو تواصل حياة البدو الرحل من خلال عمليات التبادل والمقايضة مع أبناء البلاد ، وبمرور الوقت تنامى معدل التزاوج بين القبائل العربية والسكان الأصليين ، مما سهل تمصير العرب وتعريب المصريين المستقرين ، وبحلول القرن العاشر الميلادى / الرابع الهجرى طورت الكنيسة القبطية طقوسا دينية باللغة العربية ، وهو ما ينم عن مدى ذيوع استخدام العربية في ذلك الحين ، ودخلت اللغة التركية كلغة تعامل إدارية فى القرن السادس عشر الميلادى / العاشر الهجرى ، واستعادت العربية مكانتها كلغة رسمية في ظل سعيد (حكم ١٨٥٤-١٨٦٣) رغم استمرار استخدام التركية فى دوائر معينة للبلاط والنخبة حتى القرن العشرين .

اللغة القبطية

تشتق اللغة القبطية من المصريين المتأخرين رغم أن حروفها تقوم على حروف الأبجدية اليونانية مع إضافة سبعة حروف ديموطيقية (الهيروغيلفية المتأخرة) ، وترجع أصولها للقرن الثالث الميلادى حين تم تطويرها لإتاحة الكتابات المقدسة المسيحية للمصريين ، وأصبحت لغة الطقوس الدينية للكنيسة القبطية بعد تشكيل المجمع المسكونى عام ٤٥١ ، بعد أن انفصلت الكنيسة القبطية رسميا عن الكنيسة الأرثوذكسية ، وبالتالى استخدمت اللغة القبطية فى الكتابات اللاهوتية والطقوس الدينية والأغراض اللاهوتية ذات الطبيعة الأكثر شيوعا ، مما أتاح تطوير لون وطنى قوى للمسيحية المصرية ، وطورت القبطية أربع لهجات إقليمية

(وفى بعض المصادر خمس لهجات) ، واستخدمت فى ترجمة كثير من المخطوطات اليونانية والغنوصية (الروحانيات) ، وكلغة للكلام ظلت لغة دارجة للمصريين بين جماعات المسيحيين حتى القرن الثانى عشر ، بعد أن تم شرح بعض أجزاء من الطقوس الدينية باللغة العربية ، وظهرت النصوص القبطية مع ترجماتها العربية ، وفى الصعيد ظلت اللغة القبطية المنطوقة صامدة ، وبقيت بين جماعات المسيحيين هناك حتى القرن السابع عشر تقريبا .

الفيلد مارشال اللورد اللنبى (١٨٦١ - ١٩٣٦)

المندوب السامى فى مصر منذ ١٩١٩ حتى ١٩٢٥ ، وقد عين مندوبا ساميا خاصا أثناء ثورة ١٩١٩ ، وطالب بالإفراج عن سعد زغلول من المنفى ، مدركا أن هذا هو السبيل الوحيد لتخفيف مناخ التوتر فى مصر ، وفى أعقاب ذلك ، عمل بحزم على قمع عدد من الإضرابات العمالية فى أبريل ١٩١٩ واستعادة النظام فى المدن .

وتبنى اللنبى سياسة مقبولة من العناصر الوطنية المعتدلة لحد كبير ، رغم أنها لم تكن كذلك بالنسبة لسعد زغلول ، وكشاهد على التمزق الذى حدث بسبب سعد زغلول بعد عودته إلى مصر فى أبريل عام ١٩٢١ ، أعطى موافقته على أمر نفى زعيم الوفد مرة ثانية فى ديسمبر من ذلك العام ، والذى فرضه القصر .

وقد حالت معارضة سعد زغلول والوطنيين الأكثر تطرفا دون نجاح حكومة عدلى باشا فى عام ١٩٢١ فى المفاوضات مع الإنجليز حول إنهاء الحماية البريطانية ، وهو الأمر الذى سعت إليه كافة الجماعات فى مصر ، من القصر حتى الوفديين ، وفى نهاية المطاف حل اللنبى الموقف بالسفر إلى لندن فى فبراير ١٩٢٢ حيث قرر تقديم استقالته إن لم تقم الحكومة البريطانية بإنهاء الحماية وتقديم بعض التعهدات الحاسمة بشأن الاستقلال التام لمصر .

وفى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أصدر الإنجليز تصريحا بإنهاء الحماية البريطانية على مصر ومنحتها استقلالا اسميا ، مع تحفظات معينة. وقام اللنبى بتوجيه النهوض العاصف للحياة البرلمانية فى مصر ، وأثارت مسودة الدستور الجديد فى ١٩٢٢ جدلا كبيرا ، كما أن مساندة اللنبى للمطالبين بحكومة دستورية نفرت منه الملك فؤاد ، كذلك فإن تعامله مع الوفديين ، خاصة سعد زغلول ودائرة معاونيه الذين كانوا مايزالون فى المنفى فى غضون هذه الفترة ، أفقده دعم الوطنيين الموالين للوفد ، وعلاوة على ذلك فإن إصراره فى تصريح ١٩٢٢ على أن يتراجع الملك فؤاد عن مطالبه فى حكم السودان جعلته فى موقف المعارضة لكل من القصر ولفيف عريض من الآراء الوطنية .

ومع عودة سعد زغلول من المنفى عام ١٩٢٣ كان المشهد السياسى يهيمن عليه حزب الوفد ، الذى كان هو زعيمه ، وانتصر الوفد باكتساح فى أول انتخابات فى مصر فى يناير ١٩٢٤ ، وبات فى مواجهة اللنبى حكومة وفدية لا يوجد بينه وبينها إلا تعاطف طفيف ، ولم يكن الموقف بين اللنبى وحكومة الوفد الجديدة يسيرا بسبب العجز عن التقدم فى المفاوضات بشأن السودان ، وتصاعدت الاضطرابات الوطنية هناك لتضم إليها الجيش ، وكانت المظاهرات الشعبية فى أنحاء مصر المتعلقة بقضية السودان تثير قلق الحكومة البريطانية ، وفى مصر تنامت المشاعر المناهضة للإنجليز ووصلت إلى ذروتها مع اغتيال السيردار السير لى ستاك الحاكم العام للسودان فى نوفمبر ١٩٢٤ .

وكجزء من رد فعل الإنجليز على عملية الاغتيال بعث اللنبى لسعد زغلول وحكومة الوفد إنذارا بفرض غرامة ثقيلة ، وطلب منهم تقديم تنازلات إقليمية معينة فيما يتعلق بالسودان وبتقسيم مياه النيل بين البلدين ، ورفض سعد زغلول التنازلين الأخيرين ، فأصدر اللنبى أوامره باحتلال جمارك الإسكندرية ، وسقطت حكومة الوفد ، وحلت محلها حكومة موالية للقصر برئاسة زيور باشا فى ديسمبر ١٩٢٤ .

وبعد اغتيال السير لى ستاك ، عمل اللنبى على إبعاد سعد زغول عن

السلطة (إذ أنحى باللوم على حزب الوفد فى الحادث) ، رغم أنه عند استئناف الدورة البرلمانية الجديدة فى مارس ١٩٢٥ انتخب سعد زغلول رئيسا للبرلمان ، وهو ما أفضى إلى حل الملك فؤاد للهيئة التشريعية فى يونيو من نفس العام ، ومع إنشاء مجلس عسكرى قصد منه اللنبى إجراء إصلاحيا ، رأى الوطنيون أنه عمل إضافى من البريطانيين يساومون به على استقلال مصر ، والذين شعروا بأنه استقلال محدود جدا بسبب شروط تصريح ١٩٢٢ ، وأعلن اللنبى عن تقديم استقالته فى مايو ١٩٢٥ ، فقد تقطعت الأسباب بينه وبين كل من القصر والوطنيين نظرا لرغبته فى أن يمسك العصا من المنتصف بين الطرفين ، إذ كان دعم اللنبى لاستقلال مصر فى إطار المصالح الإمبريالية البريطانية لا يجد قبولا لدى الوفد أو القصر ، وأسهم الصراع بين الاثنين فى إثارة التوترات بمصر أثناء عمل اللنبى بها .

لورين : انظر بيرسى لورين

السير لى ستاك (١٨٦٨-١٩٢٤)

قائد الجيش والحاكم العام للسودان ، وقد تم اغتياله بالقاهرة فى ١٩٢٤ بعد أن قضى بمنصبه ٨ سنوات ، وكان لوفاته تأثير هائل على المستقبل السياسى لمصر ، سواء داخليا أو فيما يتعلق بمطالبها فى السودان .

وعن وضع السودان دارت مباحثات مكثفة وأحيانا حادة ومجادلات بين مصر وبريطانيا فى أوائل عشرينيات القرن ٢٠ ، وربما كان لاستياء المصريين وعدم قبول الإنجليز التخلى عن وضعهم فى السودان ما ساعد على خلق مناخ مسمم جرت فيه واقعة الاغتيال ، كما أن المظاهرات التى اندلعت بالسودان ساعدت على تأجج المشاعر الشعبية للمصريين حول هذا الموضوع ، وكان

شاب وطنى قد أطلق الرصاص على ستاك يوم ١٩ نوفمبر وفى الحال تم القبض عليه واعتقاله ، وجرت اعتقالات أخرى شملت اثنين من أبرز قيادات الوفد هما أحمد ماهر والنقراشى ، رغم إطلاق سراحهما بعد تقديم معارضة فى أمر الاعتقال أمام المحكمة .

وقد أثار اغتيال ستاك غضبا عارما فى بريطانيا ، وطالب اللنبى المندوب السامى البريطانى بفرض عقوبات قاسية على مصر ، تشمل الجلاء الفورى للقوات المصرية عن السودان ورضوخ مصر لاستغلال السودان للنيل بكميات كبيرة من مياهه فى الزراعة ، ورغم أن حكومة سعد زغلول وافقت على بعض المطالب : مثل إعدام منفذى اغتيال ستاك ، وحظر المظاهرات السياسية ودفع تعويض بلغ ٥٠٠ ألف جنيه ، فإنها رفضت ماهو خارج عن إرادتها من مطالب تتعلق بإبقاء المستشارين العسكرين الإنجليز ومسألة السودان، واستولى الإنجليز على مصلحة الجمارك بالإسكندرية ، وسقطت حكومة سعد زغلول .

ولعدة سنوات بعد حادث الاغتيال لم يسمح الإنجليز للوفد بتشكيل أى حكومة مصرية ، متهما إياه بالتورط فى عملية الاغتيال سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، كما نفذ الإنجليز مشروعا للرى بالسودان أدى إلى زيادة حصتها من مياه النيل دون أن تستشير مصر مسبقا .

(م)

مؤتمرات القمة العربية

فى يناير ١٩٦٤ ، التقى القادة العرب بالقاهرة للنظر فى عزم إسرائيل على تحويل مياه نهر الأردن ، الحيوى للزراعة الأردنية لزراعة صحراء النقب ، وشارك فى الاجتماع أحد عشر زعيماً عربيا ، وصدر بلاغ رسمى يعلن تكوين قيادة عسكرية عربية مشتركة برئاسة عبد الحكيم عامر وحضر المؤتمر معاً كلا من الملك حسين العاهل الأردنى ، والرئيس عبد الناصر ، الذى أعاد علاقات بلديهما المقطوعة منذ عام ١٩٦١ ، فى شهر مارس التالى ، وتأسست هيئة خاصة من

خلال قمة يناير تتألف من ممثلين لرؤساء الدول العربية ومعهم أحمد الشقيرى ممثلا لفلسطين .

كما اجتمعت قمة عربية فى الإسكندرية فى سبتمبر ١٩٦٤ ، للنظر فى مسألة مياه نهر الأردن وللمصادقة على تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية ، واستصدرت مصر أثناء المؤتمر بيانا من الوفود يشجب الأنشطة البريطانية فى جنوب الجزيرة العربية (عدن والمحميات البريطانية) ، ومضت الأمور أقل يسرا بالنسبة لمصر فى قمة ١٩٦٥ فى الدار البيضاء ، وفى وقت ساءت فيه العلاقات بين مصر وتونس على وجه الخصوص ، وتعرض عبد الناصر لنقد باقى القادة العرب على محاولاته فى الهيمنة على سياسات المنطقة العربية وقياداتها ، وعن فشله وعدم قدرته فى مواجهة إسرائيل مباشرة .

وبعد حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل ، عقدت قمة فى الخرطوم فى أغسطس ١٩٦٧ لتحديد العمل السياسى ضد إسرائيل ، والتى أصبحت سياسة اللاسلم واللاحرب ، وكانت علاقات الدول العربية مجمدة مع إسرائيل بعد هزيمتهم منها قبل ثلاثة أشهر ، إلا أنه بدئ فى تسوية الخلافات بين مصر والمملكة العربية السعودية حول مسألة اليمن ، أكثر من هذا ... تقررِ أن توفر الدول العربية المنتجة للبترول لمصر عونا ماليا يبلغ ٩٥ مليون جنيه تعويضا عن العائدات التى خسرتها بسبب إغلاق قناة السويس ، وقررت الدول العربية المنتجة للبترول استئناف الضخ الكامل لإنتاج البترول ورفع الحظر المفروض على بريطانيا أثناء حرب ١٩٦٧ ، وجاءت قمة الرباط فى ١٩٦٩ أقل سهولة لعبد الناصر ؛ إذ كانت المواجهة مع إسرائيل والمشاكل الاقتصادية المحلية قد عرقلت بشدة خطط الحكومة المصرية ، ولم تحرز سوى نجاح جزئى فى الحصول على تمويل إضافى من دول الأوابك ، وجاءت آخر مشاركة لعبد الناصر فى قمة عربية بالقاهرة قبل وفاته فى ٢٩ سبتمبر ١٩٧٠ حيث التقى القادة العرب فى محاولة لحل الأزمة بين الملك حسين عاهل الأردن وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، فى أعقاب عمليات القمع التى تعرضت لها المنظمة بالأردن فى أوائل ذلك الشهر ، وبذل

عبد الناصر مع الملك فيصل عاهل المملكة العربية السعودية جهدا كبيرا لحل القضايا السياسية الهائلة والحساسة المتضمنة .

تواصل استخدام اجتماعات القمة العربية كوسيلة لحل الخلافات بين العرب ، وتطوير السياسات المشتركة فى سبعينيات القرن العشرين ، رغم استمرار البلدان العربية فى انتهاج سياسات وأهداف اقتصادية متباينة لم تتوافق دائما ، ومن بين القمم التى عقدت بعد عام ١٩٧٠ ذات الأهمية قمة الرباط فى ١٩٧٤ بشأن منظمة التحرير الفلسطينية ، وقمتى الرياض والقاهرة فى ١٩٧٦ بخصوص لبنان، وبرزت على نحو خاص قمة بغداد فى ١٩٧٨ ، التى فرضت مقاطعة على مصر لاشتراكها فى مفاوضات السلام مع إسرائيل ، حيث اتحدت الدول العربية الراديكالية والمعتدلة فى مواجهة مصر ، إلا أن الإجماع الذى حظيت به هذه القمة لم يستمر رغم أن مصر ظلت مستبعدة من القمم العربية (حتى ١٩٨١ تاريخ الانتهاء من المعجم) .

المؤتمر الإسلامى

أسسه مجلس قيادة الثورة فى ١٩٥٤ ، وتشكل بهدف نشر رسالة ثورة مصر فيما يتعلق بالثقافة الإسلامية وتعزيز التعاون الفعال بين البلدان الإسلامية ، وأكد النظام تمسكه بالإسلام لتوثيق عرى العلاقات بين مصر والمنطقة ومع البلدان الإسلامية التى تميل للاتجاه المحافظ والتى تسعى لمؤازرتها ، كما كان مستهدفا محاصرة الإعجاب بالإخوان المسلمين كجماعة مكرسة لحماية الإسلام ، وكان أنور السادات أول من تولى منصب سكرتير عام المنظمة ، المسئول عن الحفاظ على العلاقات مع دول الخليج وتحسينها ، وأصدر المؤتمر نشرات واسعة النطاق تتعلق بدور الإسلام فى بلدان العالم العربى ، كما كان يُستخدم من النظام كمنتدى للاتصال بالدول الإسلامية فى أفريقيا وآسيا .

وجرى أول اجتماع للمؤتمر الإسلامى فى مكة فى ١٩٥٥ ، لكن مع تغير دور مصر فى المنطقة ،

خاصة بعد تكوين الجمهورية العربية المتحدة ، أصبح استخدام مصر للمؤتمر يغلب عليه الطابع السياسى ، وتولى كمال الدين حسين ، أحد الضباط الأحرار ، رئاسة المؤتمر الإسلامى فى ١٩٦١ ، وتآكلت الأهمية السياسية للمؤتمر تدريجيا منذ منتصف ستينيات القرن ٢٠ .

على أن حرب اليمن فى ١٩٦٢ ، التى شهدت مناصرة كلٍّ من المملكة العربية السعودية ومصر لطرفين متعارضين ، نجم عنها تمزق خطير بين مصر والسعودية ، بينما كانت علاقات مصر بباقى دول الخليج قد تدهورت حتى قبل ذلك التاريخ ، نتيجة تورطها فى أوضاعها السياسية والعمالية ، وهذه التوترات السياسية أدت ، بما لا يمكن تجنبه ، إلى إنشاء منتديات جديدة مستقلة عن السيطرة المصرية ، فقد دعا الملك فيصل العاهل السعودى إلى تأسيس مؤتمر إسلامى جديد يتخذ من مكة مقرا له ، وأنشىء هذا المؤتمر فى مايو ١٩٧١ ، مع تركيزه على ضم جميع الدول الإسلامية ، بعد عدة مؤتمرات تحضيرية فى الرباط وغيرها من العواصم العربية فى الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧١

مؤتمر البترول العربى

دعت إليه الدول العربية فى إبريل ١٩٥٩ ، وتلقى المؤتمر اقتراحا من مصر بتشجيع الدول العربية المنتجة للبترول (أوابك) على تخصيص ٥٪ من عائداتها البترولية السنوية لهيئة مالية مركزية ؛ وتكون هذه الهيئة مسئولة عن استثمار الأموال فى مشروعات تنموية فى الدول العربية المختلفة ، خاصة الجمهورية العربية المتحدة (لمصر وسوريا) ، وإن لم يكن قاصرا عليها ، وكان الاقتصاديون فى مصر قد ناقشوا بشكل موسع فى أواخر خمسينيات القرن العشرين حاجة البلاد لرأس المال العربى لتعمل بأقصى طاقتها وتحتل مكانتها الاقتصادية ، وفى أعقاب مؤتمر ١٩٥٩ ، وما تلاه من تشكيل المجلس الاقتصادى العربى ، تأسست هيئة التنمية العربية لجذب استثمارات رءوس أموال دول الأوابك .

وأفسد اندلاع القتال فى اليمن علاقات مصر بدول الأوابك والدول المنتجة للبترول ، وأعاق المباحثات المتعلقة بهذه الفكرة ، ومع ذلك عادت للظهور تعديلات لهذه الاقتراحات في مؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧ ، مع اقتراح مصر أنه يتعين على منتجي البترول تمويل التجديدات العسكرية والاقتصادية لدول المواجهة ، ووجه عبد الناصر فى عام ١٩٦٩ انتقادا لحجم المساعدات التي تلقتها مصر من مصادر دول الأوابك ، وذلك عندما قدّم عرضا غير ناجح لجمع الالتزامات المالية لهذه الدول . وقد تزايدت مستويات التمويل على نحو ملحوظ عما كان محددا قبل ١٩٧٣ وذلك بعد الحرب العربية الإسرائيلية ، بعد أن تحدد في أخر الأمر إنشاء "صندوق الخليج من أجل التنمية فى مصر" .

مؤتمر الخرطوم

عقد بالخرطوم عاصمة السودان فى أغسطس - سبتمبر ١٩٦٧ ، ويعتبر أول اجتماع كبير للقادة العرب بعد حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل (وقد قاطعته سوريا والجزائر وتونس) ، وكان المؤتمر مؤشرا على بداية التقارب بين الملك فيصل عاهل المملكة العربية السعودية والرئيس عبد الناصر ، وساعد على إنهاء الوجود المصرى فى اليمن ، وأسفر المؤتمر عن وضع خطوط عامة لترتيبات مالية تمولها الدول المنتجة للبترول تعويضا لمصر وباقى دول المواجهة عن خسائرها الناجمة عن الحرب . وفى حالة مصر ، اشتملت النتائج الاقتصادية للحرب عن خسارة إيراداتها من قناة السويس ، ونالت تعويضا عن ذلك بلغ ٢٨٠ مليون دولار كإعانة سنوية ، كما رفع المؤتمر الحظر العربى المفروض على البترول وتعهد بمواصلة النضال ضد إسرائيل بوسائل غير عسكرية ، بالرغم من معارضة بعض الدول المتشددة .

مؤتمر الدفاع عن فلسطين

نظم عـــدد من البــرلمانيين المصـريين تجـمعـا لكل العرب عـام ١٩٣٨ ، وذلك بهـدف قيادة مـقـاومـة ازدياد المسـتـوطـنين اليـهـود في فلسطين ، وكذلك الخطط الصـهيونية طويلة الأجل الخــاصــة بالمنطقــة ، وبالتنسيق مع بلدان أخـرى حـضـر عدد من المصريين الأعضـاء مـؤتمر المائدة المستديرة في لندن في فبراير - مارس ١٩٣٩ لعرض قضية العرب في فلسطين ، إلا أن المؤتمر لم يكتب له النجاح في تطوير سياسة حكومية مصرية فعالة أو متناسقة بخصوص فلسطين .

مؤتمر الرباط

في نوفمبر ١٩٦٩ طلب الرئيس عبد الناصر عقد اجتماع لرؤسـاء الدول العـربيـة لمناقشـة نتـائج حـرب ١٩٦٧ بين العـرب وإسـرائيل وحـرب الاستنزاف على الاقتصاد المصرى ، وفي المؤتمر الذى انعقد في ديسمبر من ذلك العــام بالرباط في المغـرب قدمت الحكومة المصرية خطة أعدها محمد فوزى وزير الحربية ، وطلب من الدول البـعيدة عن خط المواجـهـة مع إسرائيل أن تقدم إسهامات أساسية أكبـر سـواء مـالية أو مـادية لتـمكين مصر من مواجهة التهديد الإسرائيلي المستمر ولإعادة بناء القوات المسلحة المصرية ، إلا أن المؤتمر فشل نظراً لإخـفـاق عـبـد النـاصـر وباقى القـادة العرب في الاتفاق على استراتيجية موحـدة تجاه إسـرائيل ، وكذلك على التمويل ووضع جدول للمساعدات في المستقبل رغم أن مصر تلقت مزيداً من الإعــانات من النظام الثــورى الجديد بليبيا .

المؤتمر القبطى

تأسس فى ١٩١٠ فى أعقاب اغتيال بطرس غالى باشا – أول رئيس وزراء قبطى لمصر – وتشكل المؤتمر القبطى على يد تنظيم سياسى قبطى هو " حزب المصريين المستقلين " ، وكان المؤتمر تعبيراً عن استياء الجالية القبطية من تطور السياسات الوطنية على نحو بدا منه استبعاد مطالبهم الطائفية الخاصة ، وبغرض العمل كجماعة ضغط فى اتجاه المصالح القبطية ، وقد لاقى المؤتمر قبولاً رسمياً إلى حد ما وعقد اجتماعات فى أسيوط عامى ١٩١٠ و١٩١١ ، واستصدر عدداً من القرارات تخص وضع الأقباط فى مصر والنزاعات بين معتقداتهم الدينية ، ونظام التشريع المصرى الذى يحبذ ، من وجهة نظرهم ، الممارسات الإسلامية ، وتم حل المؤتمر والحزب بعد فترة قصيرة فى ظل ضغوط الإنجليز .

مؤتمر النقابات العمالية المصرية

لم يكن أعضاء المؤتمر وهم الجناح اليسارى فى النقابات العمالية مقتنعين بصورة أساسية بالخط المحافظ والمتسم بالحذر الذى تتبناه اتحادات النقابات العمالية السابقة ، وعلاوة على تقديم مطالب إصلاحية لتحسين ظروف العمال المصريين ، فإن المؤتمر الذى تشكل عام ١٩٤٥ شارك أيضا فى الاحتجاجات الشعبية التى أعقبت سنوات الحرب العالمية الثانية والخاصة بالإصلاح الزراعى والمشاركة فى السلطة السياسية ، وبالتضامن مع طلاب المدارس والجامعات فى مصر فإن المؤتمر ، فى عدة فترات ما بين عامى ١٩٤٥ إلى ١٩٤٧ ، كان عضوا فى تنظيمات الجبهة الشعبية المعارضة للحكومة ، وعمل المؤتمر بالتعاون مع تنظيم يسارى آخر هو اللجنة التحضيرية لمؤتمر النقابات العمالية المصرية .

المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية

تكون هذا المؤتمر من ١٧٥٠ عضوا منهم ١٥٠٠ عضو تم انتخابهم فى فبراير ١٩٦٢ من المهن الخمس الرئيسية (المثقفون - والعمال - والفلاحون - والرأسمالية الوطنية - والجنود) إضافة إلى ٢٥٠ عضوا هم اللجنة التحضيرية . وفى هذا المؤتمر الذى انعقد فى مايو ١٩٦٢ تقدم عبد الناصر بعرض ميثاق العمل الوطنى وطرحه للمناقشة ، وهو أول بيان أيديولوجى محدد للنظام منذ انفصال سوريا عن الوحدة ، وكان المستهدف من المؤتمر الوطنى كتنظيم يمثل قوى الشعب المصرى أن يعقد جلساته لمناقشة الميثاق رسميا على المستوى العام ، ويستتبع تلك النقاشات انتخابات اللجان المحلية للاتحاد الاشتراكى العربى ، ومع ذلك وفى الممارسة العملية جرى النقاش حول الميثاق داخل الحكومة وخارجها وفى الدوائر الدينية والفكرية وأثار الميثاق مظاهرات ضده وضد الحكم .

مؤتمر باندونج

اجتماع عقد لقادة دول العالم الثالث لحركة عدم الانحياز فى باندونج بإندونيسيا فى أبريل ١٩٥٥ ، وأسفر هذا المؤتمر عن توثيق علاقة عبد الناصر بشواين لاى رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية وسوكارنو رئيس إندونيسيا ، وتقوية صلته مع نهرو رئيس الهند ، وتيتو الرئيس اليوغسلافى ، وساعد مؤتمر باندونج على تطوير اتجاه السياسة الخارجية لعبد الناصر داخل العالم العربى بوصفه أحد زعماء حركة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز فى الصراع بين القوى العظمى ، ودعم حركات التحرر الوطنى داخل الدول المستعمرة ، ومن جانب آخر جاء هذا المؤتمر ، بمعنى ما ، ليكون مؤشرا على بروز عبد الناصر كزعيم عربى ، خاصة فى ضوء المعاملة السخية التى تلقاها من قادة دول العالم الثالث المعروفين ، وأصبحت "روح" باندونج جزءاً من مناشداته لباقى الدول

العربية ودول العالم الثالث لمقاومة الانحياز للغرب على نحو خاص ، والانضمام لمصر فى حركة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز ، ولم يستطع التماسك الأولى لدول الجنوب فى باندونج أن يدوم فى ظل التغيرات الأيديولوجية وفى القيادات السياسية لدول العالم الثالث ، وقد عكس مؤتمر باندونج لعام ١٩٦٥ ، الذى انعقد لدراسة مدى التقدم الذى أحرزته دول الجنوب فى الأهداف التى أرستها فى ١٩٥٥ ، تغير الشخصيات والأهداف فى السنوات العشر السابقة .

مؤتمر تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية

انعقد المؤتمر للمرة الأولى فى القاهرة من ٢٦ ديسمبر ١٩٥٧ إلى أول يناير ١٩٥٨ ، وكان ثمرة لمؤتمر باندونج السابق عليه ، وقد تشكل المؤتمر حول معارضة النفوذ والهيمنة الاستعمارية والإمبريالية فى دول العالم الثالث ، وساند المؤتمر عددا من حركات التحرر الوطنية بها ، وجاءت مشاركة مصر كجزء من استراتيجية عبد الناصر بعد مؤتمر باندونج ليكون لها صوت أساسى فى قيادة العالم الثالث ، ويعد الاجتماع الأول للمؤتمر - الذى شاركت فيه ست وأربعون دولة - تأسست أمانة دائمة مقرها القاهرة برئاسة يوسف السباعى ، وقامت الأمانة بتنسيق أنشطة الدول الأعضاء بالمؤتمر فيما يتعلق بالأنشطة المناهضة للاستعمار ، والعمل على كبح جماح العناصر الأكثر تطرفًا داخل الحركة المعادية للاستعمار ، وقد عمل أنور السادات كرئيس للمؤتمر الأول لتضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية وتميز بنشاطه فى التنظيم .

وتأثرت هيمنة مصر داخل المؤتمر بالانسحاب التدريجى للقوى الاستعمارية الأوروبية من المنطقة وظهور أنظمة جديدة تنتهج سياسات ومصالح وطنية مستقلة ، وقد زاد ذلك من الأساس الأيديولوجى للحركة رغم أن مؤتمر تضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية كان يميل للتركيز على برامج التعاون الاقتصادى والاجتماعى لمصلحة جميع الأعضاء ،

ويوجد حاليا خمس وسبعون دولة أعضاء فى المؤتمر وتتخذ أمانته من القاهرة مقرا لها بقيادة الأمين العام عبد الرحمن الشرقاوى (حتى عام ١٩٨١ ، فالأمانة العامة الآن يتولاها أحمد حمروش) .

مؤتمر جنيف

فى محاولة لحل النزاع العربى الإسرائيلى بعد حرب ١٩٧٣ ، انعقد مؤتمر جنيف وشهدته مصر وإسرائيل والأردن لفترة محدودة فى ديسمبر ١٩٧٣ ، وشارك فى رئاسة المؤتمر الولايات المتحدة وروسيا ، وكانت إعادة الدعوة لانعقاده بندا أساسيا فى سياسة مصر الخارجية قبل زيارة الرئيس السادات إلى القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ ، على أن احتمال استخدام مؤتمر جنيف لحل النزاع العربى الإسرائيلى أسفر عن مقاطعة سوريا لجلساته ورفض إسرائيل للتفاوض بأى شكل كان مع منظمة التحرير الفلسطينية ، والذى طلبت كل الأطراف العربية المعنية بالنزاع مشاركتها فيه ، وأنشئت لجنة عسكرية مصرية إسرائيلية .

وتم استبعاد دور روسيا فى تسوية النزاع فى الشرق الأوسط لحد كبير خلال فترة دبلوماسية "المكوك" التى قام بها هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى قبل يناير ١٩٧٧ ، وتزايدت قوة الدفع للدعوة من جديد لمؤتمر جنيف بمشاركة القوى العظمى فى أكتوبر ١٩٧٧ ، مع إصدار بيان أمريكى سوفييتى مشترك حول الشرق الأوسط ، ومع ذلك أعلنت إسرائيل عن عزمها زيادة عدد المستوطنات الجديدة بالضفة الغربية ، واستمرت تضرب بعنف معسكرات الفلسطينيين بجنوبى لبنان من خلال غارات انتقامية ، واعتبرت المبادرة السلمية للرئيس السادات فى أواخر ذلك الشهر أن مؤتمر جنيف بمثابة حل وسط لأى أعمال تفاوضية ممكنة ، وأثناء إعلان مبادرته دعا السادات كل الأطراف المعنية بالمنطقة لحضور مؤتمر بالقاهرة فى ديسمبر من نفس السنة ، وهى الدعوة التى قبلتها الولايات المتحدة وإسرائيل والأمم المتحدة بصفة مراقب .

مؤتمر حرض

انعقد في اليمن في نوفمبر ١٩٦٥ بهدف حل الخلافات بين المملكة العربية السعودية ومصر حول حرب اليمن والبحث عن مخرج لإنهاء القتال هناك . وكان هناك اقتراح أثناء اجتماع أبرم بين عبد الناصر والملك فيصل في جدة (أغسطس ١٩٦٥) بتشكيل حكومة انتقالية يمكن من خلالها عقد استفتاء عام ، وكمبادرة دبلوماسية أعلنت مصر قبل المؤتمر عن انسحاب ١٠ آلاف جندى من قواتها بداية من ديسمبر من نفس السنة ويستمر كذلك بنفس المعدل الشهرى حتى يتم انسحاب كل القوات في غضون سبعة شهور ، غير أن المؤتمر فشل في إنهاء القتال إذ لم يوافق أى طرف من الطرفين ، والأكثر أهمية ، أنهما لم يتمكنا من إلزام طرفى النزاع التابعين لكل منهما بالموافقة على التفاوض لإيجاد حل خاصة حول قضايا مثل عقد استفتاء ، أو تشكيل نظام انتقالى حتى يتم انتخاب حكومة بعد الاستفتاء ، وتقرر عقد اجتماع ثان في حرض في فبراير ١٩٦٦ وهو ما لم يحدث .

مؤتمر مصر الفتاة

عقد للمرة الأولى في عام ١٩٠٨ بجنيف ، وقد تأسس من الأنصار الأكثر راديكالية للحركة الوطنية المصرية بقيادة إدريس راغب ، وفي هذا المؤتمر شنت الوفود هجوما على الوجود البريطانى بمصر ، وطلبت من الحكومة المصرية تحسين فرص التعليم للمصريين على أرض الوطن ، وبحثت سبل إنشاء حزب وطنى نشط وراديكالى على نمط حزب تركيا الفتاة ، وشهدت المؤتمر وفود من حزب العمال البريطانى تحت رئاسة محمود فهمى ، وعقد المؤتمر جلستين سنويتين أخريين جذبتا دعم عامة الناس في مصر قبل أن يفرض الإنجليز حظرا عليه في ١٩١٠ تحت دعوى تورط إبراهيم الوردانى – أحد أعضاء المؤتمر – في اغتيال بطرس غالى رئيس الوزراء المصرى في ذلك العام .

هى المنظمات الحكومية المنشأة من أجل الإشراف على الجزء الأكبر من الصناعة المصرية ونقلها من القطاع الخاص إلى القطاع العام ، وكانت أول مؤسسة اقتصادية - أنشئت عام ١٩٥٧ - معنية بالإشراف على شركات القطاع العام والشركات المختلطة إضافة إلى مسئوليتها عن إدارة الاستثمارات الأجنبية المؤممة قبل حرب السويس ، على أن عمليات التأميم التى جرت قبل ١٩٦١ للعديد من شركات بنك مصر وشركات النقل التابعة لرجل الصناعة المصرية أحمد عبود تم وضعها تحت إشراف المؤسسة الاقتصادية ، وهذا التوسع أدى إلى نمو رأس مال المؤسسة الاقتصادية من ١٧ مليون جنيه عام ١٩٥٧ إلى ٥٩ مليون جنيه عام ١٩٥٩ ، وبعد تأميمات ديسمبر ١٩٦٠ أصبحت المؤسسة الاقتصادية تهيمن على رأس مال يبلغ ٨٠ مليون جنيه تخص ٦٠ شركة يعمل بها أكثر من ٨٠ ألف عامل .

وتغير دور المؤسسة الاقتصادية بعد إعادة تنظيم الهيئات العامة فى ١٩٦١ ، وأسفرت القوانين الاشتراكية الصادرة فى تلك السنة عن دخول عدد أكبر من الشركات فى القطاع العام ، وأنشئت ٣٨ مؤسسة عامة جديدة للإشراف عليها ، وتم تجميع ٣٦٧ شركة وفقا لتصنيفها الصناعى تحت سيطرة كل مؤسسة على حدة ، أو تحت سيطرة المؤسسات العامة كما أصبحت تسمى فيما بعد ، وتخضع جميعها لإشراف المجلس الأعلى لمؤسسات القطاع العام ، تحت قيادة وتوجيه رئيس الجمهورية فى مصر .

ومنذ سياسات التحرر الاقتصادى فى ١٩٧٤ تقلص دور المؤسسات الاقتصادية ، وبداية من ١٩٧٥ تم تطوير بعض المؤسسات العامة لصالح المجالس القطاعية ، ومنحت الشركات الفردية استقلالا أكبر فيما يتعلق باتخاذ القرار فى مقابل المؤسسات العامة الباقية ، وتعين على هذه المؤسسات إعادة تحديد مهامها فى ضوء التغيرات المستهدفة فى التوازن بين القطاعين العام والخاص .

كما كانت هناك مجموعة أخرى فى ١٩٤٦عـــرفت باسم المنظمـــة الاقـتـصــادية أو منظمــة التنمــيــة الاقتصادية لتنسيق خطط التنميـة ، وفى الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٦١ تولت مسئولية ميزانية التنمية والخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى جمع رؤوس الأموال الخاصة بتمويل التنمية .

مؤسسة الخليج لتنمية مصر

تأسست فى ١٩٧٦ بعد الحرب العـربيــة الإسـرائيليــة من المملكة العـربيــة السـعـودية والكويت ودولة الإمــارات وقطر ، وذلك لتــمــويل مشاريع التنمية فى مصر. وتشكلت هذه الهيئة استجابة لدعوة مبكرة أطلقها الرئيس أنور السادات لإنشاء صندوق تمويل من الدول العــربيــة المنتجة للبترول لمساعدة مصر فى سداد ديونها الخارجية ومشاكل موازنة المدفوعات الناجمة عن وضع مصر كإحدى دول المواجهة التى تقع عليـهـا أعباء ثقيلة فى الدفـاع ، وتم تخصيص الأموال المجمعة فى ١٩٧٦ لمساعدة مــصــر على مـواجــهــة مـخـصـصـات مـوازنتـهـا ، وبعـد اضطرابات يناير ١٩٧٧ طلب من هذه المؤسسة تقديم قرض بقيمة ١,٥ مليار دولار بفائدة سنوية ٥٪ مع فترة سماح من ٣ – ٥ سنوات. على أن يســدد على ١٠ سنوات ، وتوقفت قروض مؤسسة الخليج إثر المقاطعة العربية لمصر فى مايو ١٩٧٩ ، رغم أن الدول المعنيـــة استـمـرت فى الوفـاء بالتـزامـاتهـا المحددة قبل هذا التاريخ .

ماكسويل (الجنرال السير جون جرينفيل) (١٨٥٩ – ١٩٢٩)

القـائد العـام للقوات المسلحـة المصرية فى الحرب العالمية الأولى ، وجاء ماكسويل إلى منصبه بخبرة طويلة بأحوال مصر ونظمها الإدارية ، وكـان ضــابطا مـؤثرا فى قـيـادته ومحبوبا ، ومع ميلن تشتهام ، كان معارضا قويا لإلحاق مصر ببريطانيا ، وقد أدخل ماكسويل قانون الأحكام العرفية ، بينما كان يسمح لبعض المؤسسات المدنية أن تمارس نشاطها

غير أن هذا الإجراء لم يلق قبولا من الوطنيين ومن كثير من عامة المصريين الذين تأثرت حياتهم به . وبرغم تأكيدات ماكسويل بالنفى فقد انضم الجنود المصريون لمعسكرات العمل لدعم المجهود الحربى البريطانى ، والذين نجحوا فى النهاية فى ١٩١٦ فى صد هجومين كبيرين للعثمانيين على مصر ، وتسبب فرض التجنيد الإلزامى والاستيلاء على حيوانات الجر بالإكراه فى إثارة استياء بالغ فى مناطق الريف ، نظرا للحاجة للرجال فى الزراعة ، وللحيوانات فى تشغيل الآلات الزراعية ، وحل بدلا منه السير أرشيبالد موراى فى ١٩١٦ ، ثم عاد إلى مصر فى ١٩١٩ ضمن لجنة ملنر .

ماكماهون : انظر هنرى ماكماهون .

ماليت : انظر إدوارد ماليت :

المأمون (حكم ٨١٣ - ٨٣٣ / ١٩٨ - ٢١٨)

أول خليفة عباسى يزور مصر ، وجاء وجوده بالبلاد فى ٨٢١/٢١٦ نتيجة التمردات واسعة النطاق التى اندلعت سواء بين الجنود العباسيين أو بين السكان ، وعكست انقسامات الجيش النزاعات العميقة التى تجرى فى مركز الخلافة العباسية ببغداد ، وأمكن قمعها بواسطة القوات العسكرية العليا تحت إمرة قائده العسكرى أفشين الذى رافق المأمون ، أما التمردات الشعبية الناجمة عن المستوى الباهظ للضرائب ، سواء الضرائب القديمة على الأراضى أو المستحدثة والأخرى العالية التى فرضها ولاة المأمون ، فقد تم تخفيفها ما إن روجعت هذه الضرائب ، واستؤنف نظام جديد لجمع الضرائب هو القبالة ،

وبموجبه يخصص عضو واحد من كل جماعة يكون مسئولا عن ضمانها وسداد ما يقدرّ على جماعته ، وخلال الفترة التي أمضاها المأمون بالبلاد ، أعاد تجديد العلاقات بالمملكة النوبية المسيحية في الجنوب . وبلا شك فإن الوضع الداخلي المتعثر بمصر وبين القوات الموجودة بها قد تأثر بعدم استقرار نظام الحكم العباسي في ظل الخليفة الأسبق هارون الرشيد ، الذي عين نحو ٢٤ واليا على مصر في عهده الذي دام ٢٣ عاما .

المؤيد شهاب الدين أحمد (حكم ١٤٦١/٨٦٥)

أحد سلاطين المماليك البرجية ، وهو ابن السلطان إينال وخليفته ، ولم يكن أحمد قادرا على نيل ولاء المماليك الأشرفية التابعين لأبيه ، الذين كانوا يرغبون في رؤية جانم والي دمشق سلطانًا على العرش ، كذلك أثار عداؤهم اهتمام أحمد بالإصلاح خاصة انهماكه في وضع حد لسوء استعمال المال من المماليك العاملين بالإدارة ، واستقال عندما استولى خوش قدم على الحكم ، وأودع السجن لفترة قصيرة بالإسكندرية .

المؤيد شيخ (المؤيد سيف الدين شيخ) (١٤١٢- ١٤٢١/٨١٥-٨٢٤)

أحد سلاطين المماليك البرجية ، وهو من مماليك برقوق ، أوفده إلى سوريا فرج بن برقوق لإقالة الأمير نوروز ، الذي استحوذ على معظم سوريا في ثورة قام بها في وقت سابق (١٤٠٧/٨٠٩) ، وبدلا من إقالة نوروز ، تحالف معه المؤيد الشيخ ، وتمكن الاثنان في النهاية من هزيمة فرج في ١٤١٢/٨١٥ ، وكان الخليفة المستعين يتولى منصب السلطان في فترة الانقطاع قبل المؤيد شيخ ، الذي تقلد السلطة باسمه شخصيا ما أن انفصل عن ناروز .

تميز المؤيد شيخ في حكمه بالنشاط والحيوية ، شأن المماليك البرجية ، كما استطاع من خلال

حملة عسكرية قادها ابنه إبراهيم فى ١٤١٩/٨٢٢ ، إبقـــاء قــــبـــائل التيموريين بآسيا الوسطى فى حالة انكماش بعد تراجعهم إلى حدود أراضى المماليك عقب انسحابهم من سوريا فى ١٤٠٥/٨٠٨، وفى مصر ضربت البلاد مجاعة واسعة الانتشار تخللت عهده ، واستمر المماليك على عهدهم كمصدر للرعب والقلاقل وعدم الاستقرار فى المدن والمراكز ، إلا أن محاولة قصيرة الأجل قام بها السلطان لوضع بعض القيود عليهم باءت بالهزيمة ، وكان المؤيد شيخ يأمل فى تمرير السلطة لابنه إبراهيم من بعده ، إلا أن الأخير توفى أثناء حملة فى العام السابق على وفاة السلطان نفسه ، ومن بعدها حلت فترة أخرى تسودها الفوضى .

مايلز لامبسون : انظر اللورد كيلرن .

المباحثات الثلاثية

عقدت فى مارس ١٩٦٣ بين مصر وسوريا والعراق لتبحث أشكالا مختلفة للوحدة بينها ، واستهدفت تخفيف حدة التوترات السابقة فى العلاقات بينها ، واتفقت الدول الثلاث خلال هذه المباحثات على حل أحزابها السياسية لصالح الاتحاد الاشتراكى العربى وميثاق العمل الوطنى ، وفى ١٧ أبريل ١٩٦٣ أبرمت اتفاقيات تنظيمية تشترط انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة جمعية فيدرالية بحد أدنى الحصول على أغلبية ثلثى الأصوات ، على أن تكون فترة حكمه ٤ سنوات ، ومن سلطته تعيين الوزراء وكبار المسئولين كما يكون له منصب القائد الأعلى للجيش الموحد ، كذلك يتم تمثيل الدول الثلاث على قدم المساواة فى المجلس الرئاسى التنفيذى المكون من كبار العسكريين والمسئولين ومن حقه تقرير التوجه السياسى العام ، ويكون مسئولا أمام جمعية تشريعية مزدوجة ، ويتم انتخاب مجلس النواب بالاقتراع الشامل وتتوازى معه سلطة عليا هى المجلس الاتحادى الذى يماثل فى تركيبه مجلس الشيوخ

الأمريكى – إذ يضم عددا متساويا من ممثلى كل إقليم ، وطبقا للخط السياسى المصرى يكون نصف أعضاء المجلس على الأقل من "ممثلى القوى الشعبية" وهى : العمال والفلاحون ، وبكل إقليم حكومة محلية قوية ، بنظامها التشريعى ، ومجلس وزراء ورئيس وزراء يعكس تركيب الحكومة الفيدرالية ذات السلطة الأعلى ، كما يعرض للاستفتاء العام دستوراً فيدراليًا فى سبتمبر من نفس العام ، وتقرر أن يبدأ وضع هذا الاتحاد الفيدرالى موضع التنفيذ فى ديسمبر ١٩٦٤ .

ومن المحتمل أنه قد يكون روعى فى تركيب المجالس الفيدرالية والرئاسية بممثلين متساوين فى العدد للدول الثلاث بعناية تجنب أن تكون لمصر الغلبة فى أعداد ممثليها وهو أمر أدى لانفصال سوريا عن الوحدة فى السابق .

على أن التغييرات السياسية التى جرت بسوريا فى يوليو ، وبالعراق فى نوفمبر ، أسفرت عن أن السوريين فقدوا اهتمامهم بالاتحاد ، وسار على دربهم العراقيون الذين فترت رغبتهم فى الارتباط سياسيا بسوريا .

المبادئ الستة

هى أول صياغة للأهداف السياسية للضباط الأحرار ، وتم الإعلان عنها بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وغدت هى أساس الدستور المؤقت لعام ١٩٥٣ ، وتتمثل هذه المبادئ فى : (١) القضاء على الاستعمار وأعوانه من المصريين ، (٢) القضاء على الإقطاع ، (٣) القضاء على الاحتكارات وسيطرة رأس المال على الحكم ، (٤) إقامة العدالة الاجتماعية ، (٥) بناء جيش وطنى قوى ، (٦) إلغاء الرقابة وإنشاء حياة ديمقراطية سليمة ، وبلاشك كان الغموض المدروس لهذه المبادئ مقصودا لضمان أوسع مساندة جماهيرية ممكنة للضباط الأحرار ، ومع استبعاد الإصلاح الزراعى الذى بدأ تطبيقه فى سبتمبر ١٩٥٢ ، جاءت الإشارات محدودة من اللجنة التنفيذية للضباط الأحرار حول كيفية وضع هذه المبادئ الستة موضع التنفيذ ، أو إدماجها فى

النظام التشريعى فى ظل النظام السياسى القائم حينئذ فى مصر ، وتم تضمين المبادئ الستة فى مقدمة دستور ١٩٥٦ ، وأعيد فرض الرقابة على الصحف فى أكتوبر ١٩٥٢ ، كما تم حظر أنشطة الأحزاب السياسية السابقة على الثورة فى يناير ١٩٥٣ .

مبادرة السلام (١٩٧٧)

بعد انهيار الجهود الأمريكية فى إيجاد حل للطريق المسدود فى المواقف الإسرائيلية المصرية بعد حرب ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل ، وكذلك إخفاق تحرك أمريكى روسى فى أكتوبر ١٩٧٧ لإحياء مؤتمر جنيف ، قرر الرئيس المصرى أنور السادات أن يجرى اتصالا مباشرا ، وانتهازاً لعرض إسرائيلى سابق باستعدادهم للتحدث مع أى قائد عربى يتصل بهم مباشرة للتباحث حول السلام ، أعلن الرئيس السادات – فى سياق خطاب موجه للبرلمان المصرى فى ٩ نوفمبر ١٩٧٧ – عن استعداده للذهاب إلى إسرائيل لمناقشة السلام ، ولم يتم إدراك المضامين الكاملة لهذا الإعلان فى الحال ، على أن تتقدم الحكومة الإسرائيلية بدعوة السادات كشرط مسبق لزيارته ، وبدون أدنى شك جاء وصول السادات لإسرائيل فى ١٩ نوفمبر كأقصى اللحظات المشحونة فى التاريخ الحديث بين العرب وإسرائيل ، وهناك ألقى خطابا قويا أمام البرلمان الإسرائيلى (الكنيست) ، وفى هذا الخطاب حدد الخطوط العامة لشروط مصر للسلام : وهى العودة لحدود ١٩٦٧ والعدالة للفلسطينيين ، وكانت الاستجابة الفاترة من قادة إسرائيل أثناء الحديث – بطريقتهم الخاصة – تقديرا بالغا للصعاب القادمة ، وتقدم مناحيم بيجين رئيس وزراء إسرائيل بما يعتبر اقتراحات إسرائيلية مقابلة فى قمة جرت بالإسماعيلية فى ديسمبر من تلك السنة تحصر لأقصى حد الحكم الذاتى الفلسطينى – فى مقابل الهيمنة الإسرائيلية الكاملة – على الأمن والنظام فى الأراضى الفلسطينية المحتلة والضفة الغربية وغزة .

ورغم أن مبادرة السلام أصبحت معلما لعهد جديد فى العلاقات المصرية الإسرائيلية ، فقد كان عهدا مشحونا بالمصاعب لمصر ، إذ أثار عدم التشاور بين السادات والقادة العرب قبل الزيارة (فيما عدا لقاء قصير وغير ودى مع الرئيس السورى حافظ الأسد) عداء الحلفاء السابقين لمصر ، وتجدد عداوات الخصوم السابقين ، ولم تحظ محادثات السلام التالية بأى حماس أو سخاء عن العرض الأولى الذى تقدم به السادات ، واستمرت المباحثات تعترضها صعوبات جمة مع تدخل نشيط لعدد من المفاوضين الأمريكيين ومعهم الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر ، الذى طلب حضور الرئيس السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلى مناجم بيجين إلي كامب ديفيد فى سبتمبر ١٩٧٨ ، بعد انهيار المباحثات الثنائية وقمة ليدز كاسل فى يوليو .

وفى البداية حازت مبادرة السلام قبولا واسع النطاق فى مصر ، التى اعتراها التعب من الحرب وما تكبدته من التكاليف الباهظة ومتاعب الناس من المواجهة مع إسرائيل ، ومع ذلك فقد تنامت المعارضة لمعاهدة سلام ثنائية ولتطبيع العلاقات (١٩٨٠ - ١٩٨١) بين النشطاء السياسيين والتنظيمات الدينية ، خاصة عندما توقفت المفاوضات بين مصر وإسرائيل خلال ما رأى المصريون أنه تشدد إسرائيلى حول قضايا المستوطنات والقدس والمسألة الفلسطينية .

المجالس الاستشارية

هى وحدات تشريعية إقليمية تأسست من خلال القانون الأساسى الصادر فى مايو١٨٨٣، وكان على كل مديرية من المديريات الأربعة عشرة أن يكون لها مجلس مصغر يجتمع بتوجيه من مدير الإقليم ، ويمكن اختيار أعضاء هذه المجالس بواسطة المقترعين الممثلين للجماعات المختلفة فى المديرية ، وتحددت مسئولية هذه المجالس فى الإشراف على مشروعات الأشغال العمومية المحلية وإدارتها والتسويق الزراعى والرى ، والحد الأدنى لتشكيل المجلس ٣ أعضاء والأقصى ثمانية

أعضاء حسب حجم المديرية ، وفى عام ١٨٩٠ تشكل مجلس فى بلدية الإسكندرية ، بينما أصبح للقاهرة مجلس فى عام ١٩٤٩ ، ونشأت فكرة هذه المجالس من اللورد دوفرين الذى شارك فى وضع مسودة القانون الأساسى .

المجلس الاقتصادى العربى (١٩٦٠)

كانت مصر هى أول دولة تحركت تجاه إنشاء سوق عربية مشتركة من خلال جامعة الدول العربية ، ومنذ ١٩٥٨ ضغط وفد مصر بالجامعة العربية على الدول الأعضاء لتأسيس هيئات إدارية ومالية لتشجيع الوحدة الاقتصادية والتعاون بين الدول العربية فى التجارة والتنمية الاقتصادية ، واستهدف إنشاء المجلس الاقتصادى العربى بالقاهرة عام ١٩٦٠ أن يعمل فى اتجاه تيسير التجارة والاستثمارات المجمعة العربية فى المنطقة ، وطرح اقتراح بتشكيل وكالة للتنمية (الإنماء) العربية ، كما استهدف المجلس بحث سبل زيادة تمثيل الدول العربية داخل مؤسسات البنك الدولى للإنشاء والتنمية .

مجلس الأمة (١٩٥٧)

تأسس بموجب قانون الانتخابات الصادر عام ١٩٥٧ الذى أعقب إعلان دستور ١٩٥٦ ، وتعين أن يضم المجلس ٣٥٠ عضوا من خلال انتخابات تجرى فى يوليو ١٩٥٧ ، وكان الاتحاد القومى المشكل حديثا – وهو تنظيم سياسى يهيمن على قيادته الضباط الأحرار – هو المسئول عن اختيار المرشحين لضمان إحكام سيطرة النظام على المجلس ، وجرت الانتخابات فى ٣ يوليو ثم ١٤ يوليو ١٩٥٧ وانتخب عبد اللطيف البغدادى كأول رئيس للمجلس والذى برغم عملية الاختيار المدجنة لأعضائه فقد نجح فى إثارة بعض النقاشات الساخنة حول القضايا الداخلية بمصر مثل وضع المعتقلين السياسيين والتعليم

والإصلاح الزراعى ، ومع عدم حق المجلس فى تعيين الوزراء أو إقالتهم فقد كان للمجلس - بعيدا عن صناعة الخطابة - بعض التأثير الضعيف ، وتم حل المجلس بعد تكوين الجمهورية العربية المتحدة ليحل محله مجلس أمة مشترك .

مجلس الأمة (الجمهورية العربية المتحدة) (١٩٦٠)

بعد الاستفتاء الشعبى فى فبراير ١٩٥٨ للتصديق على إقامة الجمهورية العربية المتحدة أدخلت مادة دستورية جديدة فى مارس من ذلك العام تختص بإنشاء مجلس أمة موحد من ٦٠٠ عضو يعينهم الرئيس عبد الناصر على أن يكون من مصر (٤٠٠ عضو) ومن سوريا (٢٠٠ عضو) .

وقد تم تأسيس معظم الأشكال التنظيمية الأساسية فى الجمهورية العربية المتحدة حتى قبل انعقاد مجلس الأمة فى يوليو ١٩٦٠، وتحددت المهام الرئيسية للمجلس فى التصديق على البرنامج الاقتصادى الموحد للجمهورية العربية المتحدة واختيار أعضاء اللجنة الدستورية ، واختير أنور السادات رئيسا لهذه اللجنة ، واختلف المجلس مع عبد الناصر حول خفض الضرائب والإعلان عن القوانين الاشتراكية ، وتم حل مجلس الأمة فى ١٩٦١ بعد انفصال سوريا من الوحدة فى سبتمبر من ذلك العام .

مجلس الأمة (١٩٦٤)

تأسس بموجب ميثاق العمل الوطنى الصادر فى ١٩٦٢ وتعين أن يضم ٣٦٠ عضوا يقوم رئيس الجمهورية بتعيين ١٠ أعضاء منهم فى انتخابات جرت فى مارس ١٩٦٤ على أن تكون نصف مقاعد المجلس على الأقل للعمال والفلاحين ، وتقرر أن يتولى مجلس ١٩٦٤ مهمة تقديم مسودة جديدة بتوصية من الاتحاد الاشتراكى العربى وتسمية الرئيس وتنظيم استفتاء عام ووضع الخطوط العريضة لسياسة الحكومة فيما

يتعلق بالتشريع ، وتولى أنور السادات رئاسة المجلس ، وفرض الاتحاد الاشتراكى العربى سيطرة حازمة على المجلس : فقد لزم أن يكون جميع المرشحين لمقاعد المجلس من بين أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى على أن تختارهم اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى ، وقبل فترة قصيرة من اجتماع المجلس (٢٦ مارس) أعاد عبد الناصر تشكيل الحكومة واختار لها مجلس وزراء جديداً برئاسة على صبرى .

المجلس الرئاسى

أسسه الرئيس عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٦٢ ، واستهدف من ذلك المشاركة فى المسئوليات التنفيذية للنظام مع عبد الناصر ، الذى كان واحدا من بين ١٢ عضوا به ، ووضع المجلس الرئاسى برنامجا تنفيذيا للمؤسسة العسكرية ، وكان يرمى إلى توزيع السلطة التنفيذية والمسئوليات على قطاع أعرض داخل نظام الحكم ، كما شهد تشكيل المجلس بروز على صبرى كقوة داخل النظام ، إذ قام عبد الناصر بتعيينه رغم اعتراضات قوية لبعض زملائه ، وكان ذلك مؤشرا على صعوده فى ظل تحبيذ رئيس الجمهورية ، وتم إلغاء المجلس الرئاسى فى ١٩٦٤ ، ما إن توزعت اختصاصاته على أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى العربى البالغ عددهم ٢٥ عضوا ، برئاسة على صبرى .

المجلس الرئاسى المشترك

تأسس بموجب معاهدة بين الرئيس عبد الناصر والرئيس العراقى عبد السلام عارف فى مايو ١٩٦٤ ، وكان هذا المجلس يرمى إلى اكتشاف أسس قيام اتحاد دستورى فى المستقبل بين البلدين ، محددا له عام ١٩٦٦ ، وبمقتضى المعاهدة تعين على مصر والعراق تشكيل قيادة عسكرية مشتركة ، وأنهت هذه الاتفاقية خمس سنوات من القطيعة

الدبلوماسية والتراشق بالألفاظ بين البلدين ، إلا أن الاتحاد المزمع لم يتحقق ، رغم أن العراق خلال هذه الفترة تبنى دستورا مستمدا فى أغلبه من دستور الجمهورية العربية المتحدة ، وظلت العلاقات بين مصر والعراق حميمة بشكل عام خلال حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل ، كما أعلنت العراق اعترافها بالكويت (دولة عربية عضو بالجامعة العربية دبت بينهما خلافات دامت طويلا على الأراضى) ، وعلى أية حال كان لوفاة عبد السلام عارف - أكثر المساندين للوحدة فى مارس ١٩٦٦ - أثره الكبير على النظام العراقى فى تغيير موقفه .

مجلس الشعب

تأسس فى ظل دستور ١٩٧١ ، ليحل محل مجلس الأمة ، وتقرر انتخاب ٣٥٠ عضوا [أصبح ٣٨٦ عضوا فى (١٩٨١)] للمجلس [على أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من العمال والفلاحين] بالاقتراع العام ليمثلوا ١٧١ دائرة انتخابية ، ومن سلطة رئيس الجمهورية تعيين ١٠أعضاء إضافيين ، وتغير تركيب مجلس الشعب سياسيا فى ١٩٧٦ ، عندما جرت الانتخابات لأول مرة بعد تقسيم الاتحاد الاشتراكى العربى ، الذى كان فى السابق الحزب السياسى الوحيد ، إلى منابر تمثل اليسار والوسط واليمين ، وحصل الوسط على ٢٨٠ مقعدا ، واليمين على ١٨ مقعدا ، واليسار مقعدين ، ومعهم ٥٠ مستقلا ، وبعد تطبيق قانون الأحزاب فى يونيو ١٩٧٧ (وتشكل حزب الوفد الجديد بعد ٨ شهور من ذلك) ظل الحزب الاشتراكى العربى يمتلك أغلبية ساحقة فى المجلس ، واستحوذ حزب الوفد الجديد على ٢٤مقعدا ، والاشتراكيون الأحرار على ٧ مقاعد ، وحزب التجمع على ٣ مقاعد بينما أعلن ١٨ برلمانيا أنهم مستقلون ، وبموجب استفتاء مايو ١٩٧٨ فرضت قيود على العمل الحزبى وتم حل حزب الوفد الجديد ، وبعدها اندمج الحزب الاشتراكى العربى مع الحزب الوطنى الديمقراطى برئاسة السادات .

وفى يونيو ١٩٧٩ ، بعد التصديق على معاهدة السلام من خلال استفتاء شعبى ، أجريت انتخابات جديدة لمجلس الشعب على ٣٦٧ مقعدا ؛ فاز فيها الحزب الوطنى الذى يرأسه السادات بعدد ٣٢٦ مقعدا ، وحصل حزب العمل الاشتراكى على ٢٩ وامتلك الاشتراكيون الأحرار ثلاثة مقاعد ، و٩ مقاعد للمستقلين ، وبرغم التحولات فى سياسة الحكم تجاه المجلس ، فقد كان فى بعض الأحيان منتدى للتعبير عن المعارضة لبعض سياسات الحكومة .

وتم تعيين فكرى مكرم عبيد نائبا لرئيس الوزراء لشئون مجلس الشعب فى مايو ١٩٨٠ ، ثم رأسه الدكتور صوفى أبو طالب (١٩٨٠) بديلا لسيد مرعى الذى تولى هذا المنصب منذ ١٩٧٨ .

مجلس المشورة

مجلس استشارى أسسه الوالى محمد على فى ١٨٢٩ ، بقصد أن يتناول الأموال الإدارية ، وضم ١٥٦ فردا مختارين ، ويتكون من ٢٣ شخصا من كبار المسئولين بالحكومة و٢٤ فردا من المشرفين على مستوى الأحياء و ٩٩ من الأعيان (زعامات محلية ودينية) ، وتنحصر مهمة المجلس فى تقديم المشورة فى أمور الإدارة العامة وراحة الناس ، والسياسة الزراعية ، والأشغال العمومية ، ويجتمع مرة كل عام ، ولم يدم المجلس إلا فترة قصيرة رغم أن المستشارين كأفراد استمروا يؤدون دورا فى شئون الحكم دون أن تكون لهم صفة رسمية .

المجلس الملى

هو المجلس العام للأقباط الأرثوذكس كهيئة منتخبة من أبرز الشخصيات القبطية من خارج رجال الدين ، وتشكل لأول مرة فى ١٨٧٤ للمساعدة فى الإشراف على الشئون المالية والداخلية للكنيسة القبطية ، وقد حدثت تغييرات أساسية فى تكوين ومسئوليات المجلس فى

السنوات التى تلت إنشاءه ، وتكفل بطرس باشا غالى (توفى ١٩١٠) بالحصول على موافقة الخديو إسماعيل على تكوين المجلس وكان عاملا أساسيا فى تطويره ، واستطاع المجلس أن يحوز الهيمنة على معظم الأوقاف القبطية فى ١٨٨٣ .

وبرغم تشكيل المجلس ، أو ربما بسبب تشكيله ، فإن العلاقات بين طائفة الأقباط من خارج رجال الدين والبطريركية ظلت متباعدة لمدة عام تقريبا ، خاصة بسبب مخاوف البطريرك من أن المجلس كان محاولة للحد من استقلاله ، وساعدت التطورات السياسية خارج الطائفة القبطية على دعم مطالب عامة الأقباط الرامية إلى أن يلعبوا دورا نشيطا فى إدارة الكنيسة ، وفى ١٩٦٠ أصبحت الأوقاف القبطية خاضعة للجنة قبطية خاصة تعينها الحكومة .

مجلس النظار

أسسه الخديو إسماعيل فى أغسطس ١٨٧٨ ، ومنح لدى تأسيسه سلطات واستقلالية ، ويعود ذلك فى جزء كبير منه إلى ضغط الدائنين الأوروبيين على مصر الذين وقفوا بجانب إنشائه .

ومع إصرار الدائنين انضم أوروبيون إلى المجلس فى نظارتى الأشغال العمومية والمالية ، وكان من المأمول أنه بالسيطرة على هاتين النظارتين أن يتمكن دائنو مصر من الحفاظ على قبضة قوية على عائدات البلاد ونفقاتها ، وأثار مجلس الوزراء الأوروبى هذا انتقادا حادا بين الوطنيين ، الذى زاد كثيراً إلى حد أن إسماعيل وافق على استقالة نوبار باشا رئيس النظار فى فبراير ١٨٧٩ وأقال نظارته فى أبريل من نفس العام ، وعقب تخليه عن العرش بعد شهرين من ذلك ، فإن الخديو الجديد توفيق جعل المجلس مسئولا أمامه مباشرة ، وهذا المجلس نفسه تحت رئاسة رياض باشا أقيل فى سبتمبر ١٨٨١ ليحل بدلا منه مجلس وطنى معتدل ترأسه شريف باشا ، والذى حل محله أيضا سامى البارودى فى

يناير ١٨٨٢ ، وفى الشهر التالى تم وضع دستور فى محاولة نقل المسئولية الوزارية إلى المجلس التشريعى ، إلا أن هذه الخطة الإصلاحية تعطلت مع اندلاع الثورة العرابية والغزو البريطانى الذى تلاها لمصر .

واستمر نظام الحكم الوزارى بعد الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ تحت العين الفاحصة والتدخل وقت اللزوم من اللورد كرومر ، وكان يتم مساعدة الوزراء المصريين ،أو على وجه الدقة توجيههم بواسطة مستشارين أوروبيين الذين وضعوا فى حقيقة الأمر كثيرا من السياسات الإدارية خلال مختلف الوزارات .

مجلس شورى القوانين

ثانى هيئة تشريعية تنشأ بموجب القانون الأساسى لعام ١٨٨٣ ، وكانت شروط العضوية به أكثر تحديدا عن الجمعية التشريعية ، ويتألف هذا المجلس من ١٤ عضوا دائما يعينهم الخديو مع اختيار الباقين لفترة مدتها ٦ سنوات عن كل مديرية من المديريات الأربعة عشر بالبلاد ، إضافة إلى القاهرة والإسكندرية وليس لأعضاء المجلس حق الاعتراض (الفيتو) ، كما أن الحكومة ليست ملزمة بمشورته ، وتعين أن يجتمع المجلس لمدة خمسة أيام موزعة على مدار العام ، وكما حدث مع الجمعية التشريعية فإن طريقة تشكيل المجلس حالت دون فعاليته كمعارض مؤثر لسياسات الحكومة .

مجلس شورى النواب

تأسس عام ١٨٦٦ بمرسوم من الخديو إسماعيل ، وعقد أول جلسة له فى ذلك العام ، وحدد المرسوم الأصلى هيئة من خمسة وسبعين عضوا منتخبين لفترة ثلاث سنوات بالاقتراع غير المباشر ، كما أعلنت لائحة تحدد مهام المجلس ونشاطاته ، ورغم التحرك الظاهر تجاه النزعة

الدستورية التى خلقها المجلس ، ففى واقع الأمر أن هذه الهيئة لم تجد أمامها سوى أن تساوم على سلطة الخديو ، ويتضح أن مهامها انحصرت فى دور استشارى محض ، رغم أن المجلس استطاع أن يؤثر بعض الشيء على السياسات المتعلقة بالممارسات المحلية وعلاقات القوى ، وتعين على أعضاء المجلس - المختارين من مشايخ القرى ورؤساء الطوائف - أن يكونوا شخصيات بارزة لايقل عمر الواحد منهم عن خمسة وعشرين عاما ، مولودا فى مصر ، وليس جنديا أو موظفا إداريا .

وكان المجلس يجتمع بصورة غير منتظمة ، بناء على دعوة بقرار من الخديو ، وبحثت جلسة عام ١٨٧٠ الميزانية ، ودعى مجلس عام ١٨٧٦ لمناقشة إلغاء مد قانون المقابلة ، وتم تعليق المجلس من الخديو إسماعيل لفترة قصيرة تحت الضغط الأوروبى قبل إقالته فى عام ١٨٧٩ ، بعد منحه حق التصديق المسبق على جميع إجراءات الضرائب ، وجرى حل هذا المجلس - الذى أثار تصاعد النزعة الوطنية داخله قلق الأوروبيين - عقب ذلك رغم أن بعض أعضائه واصلوا اجتماعاتهم بصورة غير رسمية ، واضطر الخديو توفيق - خليفة إسماعيل - إلى إعادة الحيوية للمجلس عام ١٨٨١ إثر ضغط مكثف من الوطنيين وبعد المحاولة الانقلابية للجيش فى سبتمبر ، وجرت انتخابات المجلس فى نوفمبر من ذلك العام ، وافتتحت دورته الأولى فى ديسمبر ١٨٨١

وجاء تسليم المذكرة المشتركة للحكومة المصرية فى يناير ١٨٨٢ من الإنجليز والفرنسيين مؤشرا للتحول فى المجلس من خلال صراع الوطنيين والذى استحال بعد وقت قصير إلى ثورة صريحة ضد الهيمنة الأجنبية ، وتصدق على قانون أساسى (دستورى) يجرى بموجبه إنشاء هيئة تشريعية منتخبة تتقاضى مكافأة ، وأعلن عن دستور ، وتم اعتماد قانون انتخابى أكثر ديمقراطية ، وحصل عدد من ضباط الجيش الوطنيين والمصريين على ترقياتهم ، كل ذلك قبل أن ينهى دورته لعام ١٨٨٢ فى ٢٣ مارس ، كذلك دخل المجلس فى نزاع مع صندوق الدين العام ، إذ كانت هذه الهيئة الأوروبية تتولى الإشراف على العائدات والإنفاق

بالبــــلاد ، وتمثل هذا النزاع فى إصـــرار المجلس على أن يصـــبح مـشـاركـا بدرجـة أكـبـر فى شـئـون الميـزانيــة ، وبمشــاركـة الوطنيين الآخرين اجتمع أعضـاء المجلس فى يوليو وأغسطس ١٨٨٢ للتـعبير عن تأييدهم لأحمد عرابى .

وتم حل مـجلس شـورى النواب فى خـريف ١٨٨٢ إثر هـزيمة عـرابى على يد قوات الغزو البريطانية .

مجلس قيادة الثورة

هـو الاسم الذى أطلق على ١٣ عـضــوا من الضــبــاط الأحــرار التنفيـذيين بعد ثورة يوليـو ١٩٥٢ ، فـفى يناير ١٩٥٣ تم تكوين مـجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء والمؤلف على نحو متزايد من أعضاء مجلس قـيادة الـثورة ، بوصـفـهمـا السلطة التنفيذية للحكومة المصرية ، وخضع مجلس قـيـادة الثـورة لقـيـادة اللواء مــحــمــد نجـيـب ، رغم أن السلطة الحقيقية فى تسيير المهام اليومية وصناعة القـرار كـانت فى يدى أول رئيس له ، هـو جمـال عبد الناصـر ، وكان المستـهـدف من مـجلس قيـادة الثــورة أن يحــوز كــامل السلطة التنفيذية والتشريعية خلال فترة تصل إلى ثلاث سنوات (١٩٥٣ - ١٩٥٦) قبل عودة الحياة النيابية الموعودة .

وتـــــم حظـر نشـــــاط باقى الأحزاب الســياسية المصرية ، وبقى الإخـوان المسلمـــون كصلة وحـيـدة قـائمـة بين مـجلـــس قـيـادة الثـورة وجـمـاعـة منظــــمــة من المؤيدين ، وبالتالى كانوا قــادرين على تقــديم أنفسهم كمـــمثلين لقـــوة من الرأى الشعبى ، وفـــى خـــلال عام ١٩٥٣ جــــرت نقاشات متزايدة الحـــدة بين الجمـاعتين حـول مســـألة اقتسام السلطة ، إذ يطلب الإخــــوان حق الاعتراض (الفيتو) [فى ضـوء دورهم الإرشـــادى الدينى] ، وهـو مـــا لم يوافق مــجلس قــيــادة الثــورة على منحـــه لهـم ، وفى نفس الـــوقـــت قـــام مـجـلـــس قـيــادة الـثـــورة بتـشكيل هيئة التحرير لتزوده بقاعدة من المؤيدين السياسيين .

وفـــى يونيـــو ١٩٥٢ انــضـم عبد الناصر وثلاثة من أقرب مؤيديه إلى حكومة اللواء محمد نجيب ، حيث تولى عبد الناصر منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، وعبد اللطيف البغدادى وزارة الحربية ، وصلاح سالم وزيرا للثقافة والإرشاد القومى ، كما قام اللواء محمد نجيب بتعيين عبد الحكيم عامر – أحد من يتمتعون بثقة عبد الناصر – القائد العام للقوات المسلحة بدلا منه ، وجاء اشتراك هؤلاء المؤيدين لعبد الناصر شاهدا على بروز عبد الناصر المتزايد على المستوى العام بوصفه الشخصية المهيمنة فى نظام الحكم ، وبالتأكيد داخل مجلس قيادة الثورة .

وعقب الصراع على القيادة بين عبد الناصر ومحمد نجيب فى فبراير – مارس ١٩٥٤ ، جاء مجلس قيادة الثورة ليعلن تعيين جمال عبد الناصر كرئيس للوزراء ورئيسًا لمجلس قيادة الثورة ، بالإضافة إلى تأجيل انتخابات المجلس التأسيسى السابق الإعلان عنها ، وفى النهاية أقدم مجلس قيادة الثورة على تجريد اللواء محمد نجيب من وظائفه كرئيس للجمهورية فى نوفمبر من ذلك العام ، وأمر بوضعه رهن الإقامة الجبرية بمنزله ، كذلك أعلن حظر جماعة الإخوان المسلمين لتورطها فى محاولة لاغتيال عبد الناصر فى الشهر الأسبق .

ومع أنه كان المستهدف من مجلس قيادة الثورة مع مجلس الوزراء أن يوكل إليهما سلطة تنظيم وإدارة البلاد ، بعيدا عن الإشراف على الأمور السياسية الكلية التى تتوافق مع مطالب مجلس قيادة الثورة ، فإنه لم يمارس سوى سلطة تنفيذية مباشرة محدودة نظرا لأن معظم أعضائه لا يشغلون مناصب يمكن أن تشكل لهم قواعد تدعمهم بقوة داخل مختلف وزارات النظام الجديد ، وظلت قاعدة نفوذهم هى القوات المسلحة فى نهاية الأمر ، مع أنه بمرور الوقت قام المجلس ببناء شبكة من الأنصار والأتباع داخل القطاع المدنى ، وتم حل مجلس قيادة الثورة فى ١٩٥٦ فور الإعلان عن دستور ووفق عليه فى استفتاء عام وتم انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية .

مجموعة قوانين عباس

أدخل محمد على (حكم من ١٨٠٥ – ١٨٤٨) سلسلة من القوانين فى مصر بين عامى١٨٣٣ حتى ١٨٤٤ ، صدرت بعد وفاته فى صورة مدونة وسميت باسم خليفته عباس ، وتعارضت هذه القوانين فى بعض النقاط مع التنظيمات العثمانية ، وهى قوانين تشريعية إصلاحية محدثة قدمها الباب العالى العثمانى عام ١٨٤١ وأصر على أن تطبقها مصر ، وقال المصريون إن (قوانين) عباس بتأكيدها على الجرائم الزراعية والسياسية أكثر ملاءمة للظروف فى مصر عن القانون العثمانى ، والذى جاء رفضه أيضا لأنه يعطى حق السلطة العليا فى الإجراءات القضائية للسلطان العثمانى وليس للوالى المصرى ، وأرسل عباس وفودا إلى الباب العالى فى ١٨٥١ للتفاوض حول حل وسط ، وفى ١٨٥٢ أبرمت اتفاقية تتضمن منح عباس حق السلطة العليا على الأحكام القضائية لمدة سبع سنوات مقابل الموافقة على تنظيمات معدلة ، وتم تطبيق هذه القوانين الجديدة فى عصر سعيد (١٨٥٤ – ١٨٦٣)

على أن فترة تنفيذ التنظيمات العثمانية فعليا أمر غير مؤكد ، فقد تغيرت كثير من عقوباتها خلال عصر سعيد ، وبعد ذلك أجريت تعديلات على القوانين التشريعية المصرية مرتين فى عامى ١٨٧٥ و ١٨٨٣م .

المحاكم المختلطة

تأسست فى ١٨٧٥ – ١٨٧٦ بعد مفاوضات مطولة بين مصر وأصحاب الامتيازات الأجنبية ، وتضم قضاة أوروبيين ومصريين وحلت محل المحاكم القنصلية ليمثل أمامها الأوروبيون المتهمون بارتكاب جرائم قانونية وجنائية سبق وحوكموا بسببها ، وجاء نجاح المفاوضات فى إنشاء هذه المحاكم بعد أن طبقت مصر فى ١٨٧٣ قانونا مدنيا وجنائيا جديدا ، الذى اعتمد بدوره بقوة على القانون الفرنسى ، واحتوى هذا

على ما أحس المتفاوضون بأنه ضمانات مناسبة للمسار القانونى ، ومع بداية الهيمنة البريطانية على مصر بات إدخال تغييرات فى النظام القضائى أمرا محتما ، حتى أن النظام القضائى الوطنى تأثر أيضا ، فقد زاد عدد القضاة الأوروبيين بعد تقرير قدمه السير جون سكوت ، وهو قاض سابق فى ١٨٨٩ ، ورغم الاتفاقيات المبرمة بين مصر والدول ذات الامتيازات ، فقد استمر عقد جلسات استماع القضايا الجنائية فى المحاكم القنصلية حتى ١٩١٧ .

وتم إبطال نظام المحاكم المختلطة بموجب معاهدة مونترو فى ١٩٣٧ ، وتعين إغلاق المحاكم ذاتها فى ١٩٤٩ ، وقبل أن يحدث ذلك توجب على القضايا المنظورة أمام المحاكم المختلطة أن تجرى محاكماتها طبقا للقانون المصرى .

الشيخ محمد الغزالى

داعية إسلامى شهير وكاتب حديث غزير الإنتاج فى قضايا التجديد الإسلامية ، وارتبط منذ أوائل خمسينيات القرن ٢٠ بالجناح النشط للإخوان المسلمين ، وأصبح صوتا بارزا فى صفوف الإخوان بعد الثورة ، وساند الجناح المتطرف الذى سعى بين ١٩٥٢ و١٩٥٤ إلى إيجاد قوة معارضة ترفض الحلول الوسط حول الأعمال التشريعية لمجلس قيادة الثورة ، وهو مطلب أفضى إلى انفصال تام فى العلاقات بين الإخوان والثورة ، وبعد عمليات قمع الإخوان فى ١٩٥٤ واصل الغزالى كتاباته وتنامت شهرته من خلال قيادته المعارضة لميثاق العمل الوطنى فى ١٩٦٢ مستندا إلى فشله فى اتخاذ الإسلام الوضع المناسب فى المجتمع المصرى ، واقترب فى ذلك الحين من قيادة ثورة فى الوجدان الشعبى ضد عبد الناصر ، نظرا لأن كثيرا من المصريين من منطلقات سياسية ودينية متباينة احتشدوا خلف معارضته الإسلامية . وتعرضت كتابات محمد الغزالى لرقابة الجهات الرسمية بعد حملة الاعتقالات التى طالت الإخوان فى منتصف ستينيات القرن ٢٠ وبالتالى خبا نشاطه السياسى ، وتولى عدة مناصب فى وزارة الأوقاف فى سبعينيات القرن ٢٠ ، قبل أن يترك مصر بعد أحداث يناير ١٩٧٧ .

محمد أنور السادات (١٩١٨ - ١٩٨١)

رئيس جمهورية مصر منذ وفاة عبد الناصر فى ١٩٧٠ حتى اغتياله فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، وكان السادات من بين الضباط الأحرار الأساسيين الذين شاركوا فى ثورة ١٩٥٢ ، ونشأت صداقة بينه وبين عبد الناصر منذ ١٩٣٩ ، غير أن كلا من الرجلين انتهج منهجًا مختلفا بوضوح فى الحركة الوطنية قبل إنشاء تنظيم الضباط الأحرار رسمياً فى عام ١٩٤٩ .

بعد التخرج من الكلية الحربية فى ١٩٣٨ ، ارتبط السادات بالعديد من التنظيمات الوطنية ، بما فيها الإخوان المسلمون ، وعمل معهم كأداة وصل لإحدى مجموعات الضباط الأحرار فى ١٩٤٠ - ١٩٤٢ ، إلا أن اتصالاته كانت أوسع مدى من الإخوان ولابد أنها كانت معروفة أو موضع شك ، وتمت مفاتحته - أو الأكثر دقة - فوتحت مجموعة الضباط التى كان يعمل معها من اللواء عزيز على المصرى فى ربيع ١٩٤١ لمساعدة تنظيم عزيز المصرى لصالح الألمان .

على أن اشتراكه فى أنشطة معادية للإنجليز مع عملاء ألمان أو متعاطفين معهم أدت إلى وضع السادات فى النهاية رهن الاعتقال فى يونيو ١٩٤٢ ، وإلى طرده من القوات المسلحة ، وبعد احتجازه بموجب قانون الأحكام العرفية ، تمكن من الهرب فى أكتوبر ١٩٤٤ ، وظل مطاردا حتى سبتمبر ١٩٤٥ ، عندما برز ليشكل مجموعة من الوطنيين المساندين من أجل أن يشنوا هجمات على أهداف مختارة مؤيدة للإنجليز ، وما حدث بعدها من اغتيال لأمين عثمان وزير المالية فى يناير ١٩٤٦ ، أفضى لاعتقاله مرة ثانية رغم أنه حصل على البراءة بعد تقديمه للمحاكمة فى أغسطس ١٩٤٨ .

وخلال أعوام أربعينيات القرن ٢٠ اشتغل السادات فى عدة مهن لفترات قصيرة كرجل أعمال وصحفى ، وأقنعه زملاؤه السابقون بعد الإفراج عنه فى ١٩٤٨ أن يحاول العودة لوظيفته بالقوات المسلحة (التى فقدها مع اعتقاله فى ١٩٤٢) ، ونجح فى هذا المسعى فى ١٩٥٠ ،

ليصبح عضوا نشيطًا بتنظيم الضباط الأحرار تحت قيادة عبد الناصر . وفى وقت قيام الثورة كان قد استعاد رتبته وأصبح عقيداً فى سلاح المشاة ، وأعلن السادات نبأ قيام الثورة بالإذاعة فى صباح ٢٣ يوليو ، وغدا عضوا بمجلس قيادة الثورة وعضواً بمحكمة الثورة ، التى تولت فى ١٩٥٣ - ١٩٥٤ نظر عدد من القضايا ضد الشخصيات السياسية من النظام القديم .

وتولى السادات منصب الأمين العام للمؤتمر الإسلامى عندما تشكل فى ١٩٥٤ ، ليصبح رئيسا له فى أواخر ذلك العام ، وترأس الاجتماع الأول للمؤتمر بمكة فى ١٩٥٥ ، وتقلد منصب الأمين العام للاتحاد القومى ، حزب الحكومة ، فى ١٩٥٧ ، وظل بذلك الموقع حتى حل محله الاتحاد الاشتراكى العربى فى ١٩٦٢ ، وعين نائبا لرئيس مجلس الأمة فى ١٩٥٧ - ١٩٥٨ ، وبعد تكوين الجمهورية العربية المتحدة أصبح رئيسا لمجلس الأمة الموحد الذى اجتمع فى ١٩٦١ ، وخلال خمسينيات القرن ٢٠ تولى السادات رئاسة تحرير صحيفة الجمهورية" وهى جريدة حكومية تأسست فى ١٩٥٣ ، وبغض النظر عن مناصبه الرسمية كان السادات مسئولاً عن العلاقات مع دول الخليج العربية ومؤتمر تضامن الشعوب الأفرو آسيوية ، وعمل السادات بنشاط فى جهود الحكومة فى خنق صوت الجناح اليسارى ، خاصة الشيوعيين ، وتفاوض مع الشيوعيين ليكفل انضمامهم للاتحاد القومى ، التنظيم السياسى للنظام الحاكم ، غير أن دور السادات بالحكم فى ذلك الحين يبدو أنه كان مبعداً عن المراكز الحقيقية للنفوذ الإدارى الفعلى .

وإثر انفصال سوريا عن (ج . ع . م) عمل السادات كرئيس مشارك للجمعية التأسيسية - المكونة من ٢٠٠ عضو - التى تقدمت بميثاق العمل الوطنى (أذيع فى مايو ١٩٦٢) ، وانضم للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى فى ١٩٦٢ ، وصار عضوا فى المجلس الرئاسى (١٩٦٢ - ١٩٦٤) ، ووزيرا لشئون اليمن فى ١٩٦٣ ، ونائبا لرئيس الجمهورية (١٩٦٤ - ١٩٦٧) ، ورئيسا لمجلس الأمة (١٩٦٤ - ١٩٦٩) .

وفـى ديسـمبر ١٩٦٩ عـينه عبد الناصر نائبا لرئيس الجمهورية ومـندوبا عنـه ، ومـا إن توفـى عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ ، برز السـادات مـرشـحـا خـلفا له كحل وسط نظرا لاسـتـعداد أعـضـاء الحلقـة الداخلية حـول عبد الناصر للضـغط بمزاعـمهم الشـخـصية على القـيادة ، ومع هذا ، أثبت السـادات باعـتـلائه السلطة أنه أقل إذعـانًا لاتـجـاه هذه التكتـلات عـمـا كـان متوقعا ، وإثر مؤامرة للإطاحة به فى مايو ١٩٧١ ، انتهز السادات الفرصة لتطهـير النظام من خـصـومه السياسيين .

وفى حـين أن الوقت مـا زال مـبكرًا لتـقـديم أحكام مـحـددة عن رئاسة السادات للجمهورية ، فإنه قد أرسى مـعلمـا لانتـقـال أسـاسـى فى توجـهات مصر فى سبعينيات القرن ٢٠ اقتصاديا وسياسيا ودبلوماسيًا ، ومـا إن قـاد البلاد لتـحـقيق النصر (رغم أنه كان نصرا عسكريا هشا) فى حرب ١٩٧٣ ضد إسرائيل ، فقد استطاع استغلال شعبيته الجديدة ليـضـغط فى اتجـاه سلسلة من الحـريات الاقتـصـادية مـثل سياسـة الانفـتـاح ، التى أعـادت العناصر الرأسمالية للاقتصاد المصرى ، على أن حـرب ١٩٧٣ ، حـتى لو كـانت قد أسفرت عن تصحيح جزئى للتوازن الإقليـمى الذى اخـتل بانتـصـار إسـرائيل عـام ١٩٦٧ ، فـقـد وفـرت للسادات مساراً دبلوماسيًا مأمونا لتـخليص مصـر من علاقتـها الطويلة بالاتحاد السوفييتى (وهو مـا حدث جـزئيـا بطرد السـادات فى ١٩٧٢ للخـبراء السوفـييت) ، وفى اتجاه تجـديد عـلاقـاته بالولايات المتحـدة ، التى باتت مع نـهاية السبعينيات هى الحليف الأساسى لمصر .

ولحـد كـبيـر غـيـر الـسـادات فـى عـلاقـات مـصـر بالدول العـربيـة الأخـرى فى غـضـون تلك الفترة ، ففى بداية رئاسته للدولة أكد على تعـهـده بمشـاريع عبد الناصر المتعلقة بالوحدة العربية بالموافقة على عـقد اتحـاد كونفيـدرالى مع ليـبيـا وسوريا ، وبالدخول فى محادثات من أجل اتحـاد مـحـتمل مع السـودان ، وبمرور الوقت تلاشت مـؤازرتـه لكل ذلك فيَما عدا الوحدة مع السودان ، وإثر حـرب ١٩٧٣ سـاءت عـلاقـاته مع بعض الدول الأكـثـر تشـددًا ، وبشكل واضح مع سـوريا وليـبيـا ، حـول مـا أحسـوا بأن موقـفه بالغ التـوافق مع

الغرب واستعداده المفرط للتخلى عن حرب ١٩٧٣ من أجل معاهدة سلمية ، وعلى الجانب الإيجابى ، شهدت الفترة التالية لحرب ١٩٧٣ تحسنا واضحا فى علاقات مصر مع دول الخليج والمملكة العربية السعودية ، إذ حصلت مصر على فوائد اقتصادية وسياسية من خلال مساعداتها ، وحتى بحلول ١٩٧٧ بات السادات مهموما أكثر حول ما رأى أنه تقاعس من الدول المنتجة للبترول عن تمويل خطط التنمية فى مصر صراحة لإقالتها من عثراتها الاقتصادية ، وهذه الدول بدورها أعربت عن قلقها بأن معظم المساعدات التى قدمتها لم تكن تصل دائما إلى الأهداف المخصصة لها .

وظلت مسألة علاقة مصر بإسرائيل دون حل ، رغم إبرام اتفاقيتين لفك الاشتباك بين قواتهما ، وجاء انتخاب مناحم بيجين زعيم الليكود المتطرف فى مايو ١٩٧٧ ليخيم سلبا على الاعتدال الإسرائيلى تجاه جيرانها العرب فى المستقبل ، على أن التهديد القائم على طول الحدود بمواجهة عسكرية ربما خفت حدته بعض الشيء منذ حرب ١٩٧٣ ، لكن الحاجة إلى تطوير القوات المسلحة ظلت تؤثر على التنمية الاقتصادية بمصر ، كما أن عدم التوصل إلى سلام – من وجهة نظر السادات – زاد من تعقيد وضع مصر دولياً ، كذلك كان الإنهاك قد لحق بجموع المصريين أنفسهم من صراع أجبرهم على خوض القتال أربع مرات فى غضون ٢٠ عاما ، بكل تكاليفه فرديا ومجتمعيا واقتصاديا ، وبعد فترة طويلة من جهود الوساطة الأمريكية والدولية بين الجانبين قرر السادات أن يتعامل مباشرة مع الإسرائيليين ، وفى نوفمبر ١٩٧٧ – إثر إعلان مفاجيء ودراماتيكى – ذهب السادات إلى القدس وألقى خطابا فى البرلمان الإسرائيلى (الكنيست) حول شروط مصر للسلام ، وأسفرت هذه المبادرة السلمية للسادات ، التى اتخذها كما هو واضح دون أن يتشاور مع الدول العربية الأخرى ، عن عزلته الرسمية شبه الكاملة داخل العالم العربى ، ومن بعدها اعتمد على نحو مكثف على الولايات المتحدة ، وأوضحت المصاعب التى واجهت المفاوضات بين مصر وإسرائيل بعد زيارة السادات حجم الهوة المتبقية بين طرفى النزاع

الكبيرين في الصراع الدائر بالشرق الأوسط .

وعلى الصعيد الداخلي تميزت فترة رئاسة السادات بخليط من إطلاق الحريات ثم التراجع عن قدر التحرر الجديد الممنوح ، وأوضح السادات في خطاب "ثورته التصحيحية" في مايو ١٩٧١ عدم تعاطفه مع أساليب الدولة البوليسية التي نشأت في ظل عبد الناصر ، واتخذ نهجه الحذر الأولي شكله من خلال واقع أنه لم يكن معروفا تماما بين المصريين بالرغم من طول مشاركته لعبد الناصر ، وتهاوت شعبيته خلال عام ١٩٧٢ ، بعد إعلانه أنه "عام الحسم" في مواجهة إسرائيل ، بينما لم يحدث أي شيء ، وتفجرت القلاقل في الجامعات ، ولمواجهة قوة الاتجاه اليساري بالجامعات شجعت الحكومة الإخوان المسلمين على الظهور مجددا ، وفي مارس ١٩٧٣ تولى السادات منصب رئاسة الوزراء بنفسه ، واضطر في نهاية ذلك العام أن يواجه مسيرة من ٣٠ ألف ليبي متجهين إلى مصر تأييدا لإنشاء وحدة اندماجية بين البلدين .

على أن هذا التردد وعدم الوضوح في طبيعته الشخصية تغير مع حرب ١٩٧٣ ، التي جعلت منه "بطل عبور السويس" ، ومع ذلك كان من رأي معظم المصريين أن البلاد لم تحصل إلا على نتائج محدودة من حرب ١٩٧٣ كانتصار ، كما أنها صنعت للسادات دورا عالميا جديدا في وقت أخذ فيه الاقتصاد المحلي يسوء بمعدل سريع وباتت الحاجة متزايدة للمساعدات الدولية .

وأعلن السادات عن سياسة الانفتاح في أبريل ١٩٧٤ ، على أمل أن يستفيد من الفتور في علاقات مصر بإسرائيل ومن مصر كمنطقة جاذبة لاستثمارات رأس المال الأجنبي ، وتم تخفيف بعض القيود السياسية في ١٩٧٤ ، مع بذل الوعود بمزيد من حماية الحريات المدنية .

وأثبتت سياسة الانفتاح الاقتصادي ، برغم نوايا واضعي السياسات الاقتصادية المصريين ، أنها ليست علاجا ناجحا فوريا لأمراض مصر الاقتصادية ، ففي يناير ومارس ١٩٧٥ اندلعت اضطرابات حادة بين عمال الصناعة،

وتفجرت تمردات فى كثير من مناطق صناعة النسيج ، وبرغم هذه الشواهد على السخط فإن السادات أتاح استمرار البرامج الليبرالية ، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة ممدوح سالم فى أبريل ١٩٧٥ ، وفى انتخابات خريف ١٩٧٦ تم تقسيم الاتحاد الاشتراكى العربى إلى منابر تمثل اليسار والوسط واليمين ، وجرت الانتخابات على هذا الأساس ، كما أن السادات حصل على ولايته الثانية لمدة ست سنوات كرئيس للجمهورية فى هذه الانتخابات .

وتمخضت مفاوضات سبتمبر ١٩٧٦ مع صندوق النقد الدولى عن اتخاذ الحكومة المصرية لقرار بتغيير تركيب دعم السلع الغذائية الأساسية واستخدام بنود جديدة ، وتم الإعلان عن هذا القرار فى يناير ١٩٧٧ مما أدى إلى انفجار مظاهرات عنيفة بالشوارع دامت عدة أيام وشملت القاهرة والإسكندرية ، وترتب عليها إعادة ترتيب أوضاع معينة داخل النظام وتشكيل حكومة جديدة ، بعد ذلك فى تلك السنة وبموجب قانون ووفق عليه فى يونيو من ذلك العام تم السماح بتشكيل أحزاب سياسية فى الإطار المحدد بالقانون .

ولم يهدئ من التذمر الداخلى إعادة الدعم كما كان أو مناخ إطلاق الحريات السياسية ، فقد تنامت أنشطة الجماعات الأصولية الإسلامية المتطرفة لتتجاوز ما كانت تتوقعه الحكومة أو حتى تستطيع السيطرة عليه ، وفى يوليو ١٩٧٧ أقدمت مجموعة من المتطرفين على اختطاف وزير سابق للأوقاف [الشيخ الذهبى – م] واغتالته ، ونفس هذه الجماعات الدينية التى أنشئت أساسًا لمواجهة انتقادات الجناح اليسارى للنظام باتت عند ذلك الحد تقود المعارضة ضد الحكومة ، وتلقى كثير من المصريين مبادرة السادات للسلام بقدر من الحماس ، خاصة فى ضوء ما رسمته الحكومة من صورة مبهرة عن فوائد السلام ، وعقب الصعوبات الجمة التى طرأت فيما بعد أثناء المفاوضات مع إسرائيل برزت أصوات بعض السياسيين وكذلك الجماعات الإسلامية كردود أفعال ، كما استطاعوا أن يستغلوا التضخم الجامح الذى أصاب البلاد ، وفى

يناير ١٩٧٨ تقدم السادات باستفتاء عام يمنع العمل السياسى على قطاع عريض من الأفراد، وتزامن مع تقييد العمل السياسى طرح المزيد من الحريات فى المحيط الاقتصادى .

وقد شكل السادات حزبه السياسى الخاص فى يوليو ١٩٧٨ ، والذى عكس لحد كبير تأثره بالإصلاحات السياسية التى جرت من قبل ، وفى أبريل ١٩٧٩ أظهر استفتاء عام موافقة ساحقة على معاهدة السلام ، وإن كان قد خيمت عليها ظلال فرض المقاطعة العربية على مصر والانهيار الحثيث فى علاقات السادات بباقى القادة العرب ، ومما لاشك فيه ، بالنسبة للمراقبين الأجانب ، أن رئاسة السادات فى مجملها ترتبط فى الوقت الراهن بمبادرة السلام والاتفاقيات التى ترتبت عليها وأبرمها مع إسرائيل ، إلا أن الطبيعة الدراماتيكية للسياسة الخارجية للسادات لابد أن تتوازن فى مواجهة القضايا المحلية المعقدة على حد سواء – وهى الاقتصاد ، والسكان ، والتموين ، والتوظف – إذ يتعين على حكومته مواجهتها ومن خلالها يمكن إطلاق الأحكام عليها فى مصر ، وتنحو هذه الأحكام ، على وجه الإجمال ، لأن تكون سلبية ، وبرغم جهود النظام لقمع المعارضة غير الرسمية فى مصر ، وفى مقدمتها تنظيمات إسلامية متنوعة وبعضها ينتمى للجناح اليسارى ، فإنها أخذت تتصاعد طيلة العامين السابقين على اغتياله ، وتم تمرير «قانون العيب » فى نفس الاستفتاء العام الذى جرى فى مايو ١٩٨٠ الذى ووفق فيه أيضا على استمرار السادات فى رئاسة الجمهورية مدى الحياة ، مما وفر للحكومة سلطات كاسحة فى تحديد واعتقال المعارضة ، وفى رد فعل لتزايد العنف الطائفى شنت حكومة السادات حملة اعتقالات ضخمة لشخصيات قبطية وإسلامية من الجانبين ، ولخصوم سياسيين . وقد اغتيل السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ على يد جماعة من الجنود ينتمون إلى الجماعات الإسلامية المعارضة .

محمد باشا (حكم ١٦٠٧ - ١٦١١ / ١٠١٦ - ١٠٢٠)

من الولاة العثمانيين ، تم إيفاده إلى مصر ليضع حدا للقلاقل التى اجتاحت البلاد منذ ١٥٨٦/٩٤٤ ، وكان المماليك قد نجحوا فى إقالة أو تحييد أربعة ولاة وقتل الخامس ، وهو إبراهيم باشا ، فى ١٦٠٤/١٠١٣ ، وحدث ذلك من جانب تمرد على الإجراءات المالية العثمانية ، وكذلك للإصلاحات الإدارية التى مثلت تهديدا لنفوذهم ، ومحمد باشا المعروف باسم قول كيران (محطم المماليك) قمع تمردا للسباهية فى ١٦٠٧/١٠١٦ وقضى على ثورة قام بها الجنود العثمانيون بالدلتا فى ١٦٠٩/١٠١٨ ، نتيجة لحظره لعمليات الابتزاز التى تمارسها بعض فصائل العثمانيين فى مناطق الريف ، وقبل فترة قصيرة من انتهاء مدة محمد باشا فى الحكم (فى ١٦١٠/١٠١٩) أعلن عن تطبيق نظام إدارى عثمانى جديد بمصر.

محمد بك أبو الدهب (توفى ١٧٧٥/١١٨٩)

شيخ البلد بمصر من ١٧٧٣/١١٨٧ حتى وفاته ، وهو من مماليك على بك (شيخ البلد والحاكم الفعلى لمصر من ١٧٦٨/١١٨١ حتى أطاح به أبو الدهب) ، وفى الأصل كان أبو الدهب مملوكا لعلى بك وتم تصعيده لديوان البكوات بعد فترة قصيرة من تقلد على بك لمنصب شيخ البلد فى ١٧٦٤/١١٧٨ .

وتولى أبو الدهب قيادة الجيش الذى قمع تمردا كبيرا لقبيلة الهوارة فى ١٧٦٩/١١٨٣ ، ثم قاد حملة على سوريا فى ١٧٧١-١١٨٤/١١٨٥-١٧٧٠ قبل أن يصل إلى اتفاق مع الباب العالى بموجبه يقوم بعزل على بك من السلطة مقابل تعيينه بدلا منه شيخا للبلد ، وفى ١٧٧٢/١١٨٦ استدار بقواته إلى مصر وألحق الهزيمة بعلى بك فى معركة بقرية الصالحية بالدلتا ، وبعدها تلقى المنصب الموعود ، على أن التنافس الشديد بالداخل الناشب بين أجنحة المماليك فى ذلك الحين لم يتأثر بتغير السلطة ، ونجحت بسلطة ثنائية

لاثنين من قادة المماليك هما مراد بك وإبراهيم بك في الاستحواذ على السلطة ، وإعادة النظام بعض الشيء ، على حين توفى أبو الدهب أثناء حملة على فلسطين ضد متمرد رئيسي كان حليفا في السابق لعلى بك .

محمد بن إسماعيل الدرازى (توفى فى ١٠١٩/٤١٠)

أحد دعاة الطائفة الإسماعيلية ومؤسس المذهب الدرازى ، وصل إلى مصر فى الفترة (١٠١٦-١٠١٧/٤٠٧-٤٠٨) تقريبا فى السنوات الأخيرة المضطربة لعهد الخليفة الفاطمى الحاكم ، وبحكم ميلاده التركى استطاع سريعا أن يحوز ثقة الخليفة ومن خلالها احتل موقعا عاليا فى بلاط الخليفة الحاكم ، وبعد فترة قصيرة من ذلك أثار الدرازى جدالا كبيرا عندما زعم أن الحاكم نو طبيعة إلهية ، وفى كتاباته زعم أن روح على بن أبى طالب (الخليفة الرابع للمسلمين وآخر خليفة حسب الشيعة) قد انتقلت إلى الحاكم ، وأسفرت معارضة الدعاة المصريين لمواعظه ، ومنافسته لمناصر آخر لألوهية الحاكم وهو حمزة بن على إلى تفجر العنف ، وتقول بعض المصادر أنه قتل فى مصر ، إلا أن مصادر أخرى تقول بأنه مضى فى طريقه إلى سوريا حيث توفى فى المنفى ، على أن الاختفاء الغامض للحاكم الذى تلا ذلك فى ١٠٢١/٤١١ زاد كثيرا من مناصرى مزاعمه بالألوهية .

محمد بن سليمان (توفى ٩١٧/٣٠٤)

قائد عسكرى عباسى استطاع الإطاحة بحكم الطولونيين لمصر فى ٩٠٥/٢٩٢ ، وأعاد تأسيس الحكم العباسى المباشر للبلاد ، وكان قد سبق له العمل فى القوات السودانية فى جيش ابن طولون قبل انسحابه إلى بغداد ، وساعده على فتح مصر معرفته الشخصية بالبلاد ، وفى هذه الحملة المصرية تحرك فى مواجهة جميع قواعد السلطة التى تمتلك إمكانية لتحرك مستقل أو ثورة : القوات العسكرية السودانية ،

والقوات الطولونية المتبقية ، والقائد العسكرى الطولونى بدر (الذى سبق له وانسحب إلى القضية العباسية) ، وبعد إحرازه النصر أعاد محمد تنظيم البناء الإدارى بالبلاد وتم تنصيب المديرين بوصفهم مسئولين ماليين لمصر نيابة عن الخلفاء العباسيين .

محمد حافظ إبراهيم (توفى ١٩٣٢)

شاعر مصرى ارتبط بقيادات الحركة الوطنية فى أوائل القرن العشرين ، وبداعية التجديد الإسلامى الشيخ محمد عبده ، ومثل سامى البارودى كان شاعرا مجددا منذ بداياته الأولى ، وعمل ضابطا بالجيش المصرى بالسودان ، واستقال من الجيش فى ١٩٠٦ وتفرغ للكتابة وعقد الصلات مع البارزين فى الحركة الوطنية مثل سعد زغلول ومصطفى كامل ، وفى ١٩١١ أسند إليه إدارة القسم الأدبى بدار الكتب المصرية ، وهو ما وفر له الموقع والوقت اللازمين لمتابعة أعماله فى الكتابة والترجمة ، وتعتمد الصور الشعرية لحافظ إبراهيم على النماذج الحية والواقعية والروحية لعامة المصريين ، وهو ما يمثل انفصالا واضحا عن الأساليب والموضوعات القديمة والتقليدية ، وقد حازت قصائده جمهورا واسعا وتقديرا كبيرا فى مصر قبل وفاته ؛ سواء بسبب أطروحاتها الأخلاقية أو لجمالها وصياغاتها فى لغته العربية .

محمد حسنى مبارك (١٩٢٨ -)

رئيس جمهورية مصر منذ ١٩٨١ ، وتولى فى وقت سابق منصب نائب رئيس الجمهورية للرئيس السادات وكان شخصية عسكرية بارزة ، ولقائد السلاح الجوى الفريق أول حسنى مبارك سجل مميز فى حرب ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل ، إذ قاد الضربات الجوية الأولى عبر قناة السويس ، وتقلد منصب نائب رئيس الجمهورية فى ١٩٧٥ ، وظل فى موقعه حتى اغتيال السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ ،

واعتبر تعيينه نائبا لرئيس الجمهورية إشارة على التعاون الوثيق المستمر بين نظام الحكم والقوات المسلحة بمصر ، كما حضر مندوبا عن الرئيس السادات بعض المناسبات الهامة بالدولة ، وهو ما قدم دليلا على الثقة الكبيرة التى يتمتع بها لدى السادات .

وأثناء رئاسة جمال عبد الناصر ، خدم حسنى مبارك كمعلم فى الكلية الجوية حتى عام ١٩٥٩ وذهب فى بعثات تدريبية بالاتحاد السوفييتى ، وبلغت هذه البعثات ذروتها فى حصوله على دراسات عليا هناك فى ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ، وبعودته إلى مصر تولى منصب أركان حرب لعدد من وحدات السلاح الجوى المختلفة ، وشغل وظيفة مدير الكلية الجوية فى ١٩٦٧ ، واكتسب هذا الموقع أهميته على نحو خاص إثر الدمار الذى لحق بالقوات الجوية فى حرب ١٩٦٧ ، واختط حسنى مبارك نظاما دقيقا بالنسبة لنفسه ولطلابه ليعجل من تخريج الضباط المطلوبين لتعويض الفقد فى سلاح القوات الجوية ، وفى ١٩٦٩ قام عبد الناصر بتعيين مبارك رئيسا لأركان حرب القوات الجوية ، ونائب قائد سلاح الجو ، وفى عهد الرئيس السادات أصبح حسنى مبارك القائد العام للقوات الجوية فى ١٩٧٢ ، ونال رتبة الفريق الأول فى ١٩٧٤ ، وقبل اغتيال السادات تم انتخاب مبارك الأمين العام للحزب الوطنى الديمقراطى ، وأصبح رئيسا للحزب فى يناير ١٩٨٢ ، ومن أعمال مبارك الأولى كرئيس للجمهورية إطلاق سراح عدد من السياسيين ورجال الدين المعارضين الذين أودعوا السجون قبل شهرين من توليه الرئاسة ، وأعلن بوضوح التزامه بعملية كامب ديفيد رغم تعليق المفاوضات نتيجة للأفعال الإسرائيلية الأخيرة فى لبنان ، كما وعدت حكومته بإجراءات معينة لتعديل الأوضاع الاقتصادية الداخلية .

محمد حسنين هيكل (١٩٢٤ -)

صحفى ورئيس تحرير مصرى ، وواحد من أهم الكتاب تأثيرا فى النصف الثانى من عهد عبد الناصر ، وقد استهل حياته المهنية يكتب لمجلة "روزاليوسف" الأسبوعية ، وانضم لمجلة " آخر ساعة " فى ١٩٤٥ كمراسل حربى وغطى أحداث الحرب الأهلية فى اليونان وحرب ١٩٤٨ بين العرب وإسرائيل فى فلسطين ، بما فيها أعمال القتال فى الفالوجا التى كان بها عبد الناصر مع وحدته ، وأرسل هيكل تقارير صحفية عن الحرب الكورية . وعند عودته إلى مصر تم تعيينه رئيسا لتحرير " آخر ساعة " (١٩٥٣ - ١٩٥٦) ، و " أخبار اليوم " (١٩٥٦ - ١٩٥٧) ، وأخيرا رئيسا لتحرير "الأهرام" وهو المنصب الذى تولاه منذ ١٩٥٧ حتى أقاله الرئيس أنور السادات فى ١٩٧٤ .

وكان المقال الأسبوعى لهيكل فى الأهرام يعتبر انعكاسا لتفكير عبد الناصر الشخصى ووجدانه لحد كبير ، وعمل هيكل مع عبد الناصر فى صياغة الأفكار النظرية وسياسات الحكومة فى ستينيات القرن العشرين ، أما إلى أى مدى يستحق هيكل اعتباره لسان حال عبد الناصر فقضية مازالت خلافية ، إلا أن تأثيره داخل الصحافة المصرية لم يكن موضوع منافسة قبل رئاسة السادات ، وربما كان ضعف ارتباط هيكل بسياسات نظام الحكم وتأثيره على خططها بعد ١٩٧٣ ، هو الذى جعله يقول بأنه لم يعد يشعر بأن السادات يستحق أن يكون الخليفة الشرعى تماما لعبد الناصر ، كما أن انتقاده للنظام الجديد أدى بالسادات إلى تشجيع صحيفة "أخبار اليوم" المنافسة للأهرام ، وفى النهاية أقيل هيكل من رئاسة تحرير الأهرام فى فبراير ١٩٧٤ بعد سلسلة مقالات انتقادية حادة لسياسات النظام .

وبالإضافة إلى نشاطاته كصحفى ، عمل هيكل أيضا كعضو فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى من ١٩٦٨ حتى ١٩٧٤ ، وفى ١٩٦٥ تم تعيينه رئيسًا لقطاع الصحافة فى الاتحاد الاشتراكى العربى بديلا لخالد محيى الدين المثير للجدل ، وفى ١٩٧٠ تولى منصب وزير الإرشاد

القومى (الإعلام) ، إلا أنه استقال عقب وفاة عبد الناصر ، ومنذ إبعاد هيكل فى ١٩٧٤ فإنه يعمل مستقلا كمؤلف وصحفى فى مصر والخارج ، وتم احتجازه لفترة قصيرة فى موجة الاعتقالات التى سبقت اغتيال الرئيس أنور السادات فى أكتوبر١٩٨١ ، لكن أطلق سراحه عقب ذلك دون محاكمة فى العفو العام الذى منحه الرئيس الجديد لمصر محمد حسنى مبارك .

محمد حسين هيكل (١٨٨٨ - ١٩٥٦)

كاتب مصرى ، وصحفى وسياسى ، تلقى تعليمه فى القانون فى مصر وفرنسا ، وانضم إلى حزب الأمة ، وعمل فى صحيفة "الجريدة" قبل أن يشارك فى تأسيس حزب "الأحرار الدستوريين" فى ١٩٢٢ ليعمل رئيسا لتحرير صحيفة "السياسة" وتولى منصب وزير المعارف (التعليم) فى ١٩٤٠ - ١٩٤٢ فى حكومة سرى .

أصبح هيكل رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين بعد وفاة مؤسسه محمد محمود ، وتولى منصب وزير المعارف والشئون الاجتماعية فى حكومتى ١٩٤٤ - ١٩٤٥ برئاسة أحمد ماهر والنقراشى باشا ، ولعب دورا هاما فى تطوير التعليم ، ومثل جميع سياسيى قبل الثورة حظر عليه العمل السياسى طبقا لقانون الأحزاب الصادر فى ١٩٥٣ .

وصدر العمل الهام لهيكل رواية "زينب" أثناء الحرب العالمية الأولى ، وتعتبر ذات تأثير هام فى تشكيل الرواية المصرية الحديثة ، وعلى نحو خاص لتصويرها الواقعى للحياة فى قرية مصرية ، وتؤكد الأعمال السياسية والروائية لهيكل على حاجة مصر إلى العودة إلى جذورها الفرعونية فى إطار تضافرها مع النهضة الإسلامية ، وهذا الارتباط بقيم الماضى لايثنيه عن ارتباطه بالتحديث والحاجة إلى إصلاح مختلف أوجه المجتمع المصرى ، خاصة ما يتعلق بدور المرأة ، على أن تركيزه على القضايا الخاصة بمجتمعه وأحواله أحيانا ما تعطى

انطباعا بتحول اهتماماته أكثر إلى مصر فى رؤيته للمستقبل السياسى للبلاد وتمثل ابتعادا عن التفكير العربى الشامل للأحزاب السياسية قبل الحرب ، خاصة الأحزاب الوطنية ، ويعتبر كتاب هيكل " حياة محمد " من الأعمال الأساسية فى الكتابات والتفكير الإسلامى الإصلاحى ، فقد عرض هيكل نفسه للانتقادات بسبب دفاعه القوى عن الكتاب المؤيدين للتحديث الذين كانت أعمالهم تهاجم المؤسسة الدينية المحافظة .

الشيخ محمد رشيد رضا (١٨٦٥ - ١٩٣٥)

كاتب سورى المولد ، وصاحب تأثير كبير على تطور حركة الإحياء الدينى فى مصر ، وهو مؤسس "المنار" ، وهى صحيفة مهيمنة كانت تمثل فكر رئيس تحريرها وفكر الشيخ محمد عبده حول دور الإسلام فى مصر الحديثة وفى غيرها من الدول الإسلامية ، كما شارك فى عدد من الحركات السياسية السرية للجامعة الإسلامية ، خاصة فى الفترة ١٩١٠ - ١٩٢٠ .

وأصبح الشيخ رشيد رضا تلميذاً للشيخ محمد عبده فى ١٨٩٤ ، إذ وجد فى كتاباته رسالة تتعاطف مع تعهده بتجديد الفكر الدينى الإسلامى ، وجاء إلى القاهرة فى ١٨٩٧ وسرعان ما غدا من أكثر المعبرين عنه والمدافعين عنه صراحة ، وأصبحت "المنار" التى أسسها فى ١٨٩٧ ، المنتدى الأساسى للكتابات عن أفكار محمد عبده التى تدعو للسلفية ، أو العودة إلى النماذج الاجتماعية وتعاليم النبى محمد والإسلام فى أوله كنموذج للحياة المعاصرة . وشارك محمد رشيد رضا بنشاط فى النقاشات الدائرة حول حالة الخلافة الإسلامية بعد أن ألغت حكومة أتاتورك هذا المنصب فى تركيا فى ١٩٢٤ ، وقدم مساندته للملك فؤاد ملك مصر فى مزاعمه التى نادى فيها بعقد مؤتمر إسلامى لانتخاب خليفة جديد ، وتباينت علاقات رشيد رضا بالوطنيين المصريين ، ورغم أنه ساند إنهاء النفوذ البريطانى فى مصر ، فقد آمن بضرورة إحياء الإسلام لتمكين المجتمعات الإسلامية من مواجهة التهديدات التى يمثلها الغرب ، ومثل

كثير من الأشخاص الذين ارتبطوا بالحركة الإسلامية فقد وجد أن القضايا والأشخاص المنخرطين فى التنافس الإسلامى بمصر لا علاقة لهم بما كان يحس به ، وأن القضايا الأكثر أهمية هى المتعلقة بإحياء الإسلام كقوة اجتماعية وسياسية ، وبالإضافة لرئاسته لتحرير المنار قام بإعداد وتحرير أجزاء عديدة من كتابات الشيخ محمد عبده وكتب سيرة ذاتية لحياته .

محمد سعيد باشا (توفى ١٩٢٨)

تولى رئاسة وزراء مصر عقب اغتيال بطرس غالى فى ١٩١٠ ، وظل فى منصبه حتى استقال فى ١٩١٤ ، وتقلد محمد سعيد منصب وزير الداخلية فى حكومة بطرس غالى من ١٩٠٨ حتى ١٩١٠ ، وربما كان هذا هو ما أسهم فى العداء الشعبى المكثف له من الوطنيين بمجرد أن أصبح فى موقع رئاسة الوزراء ، وأدى الهجوم المتواصل عليه تقريبا إلى طرد الخديو عباس له من الحكم .

وشارك سعيد فى وفد بديل شكله الأمير عمر طوسون فى نوفمبر ١٩١٨ لمواجهة التماس سعد زغلول وزملائه من الوطنيين ، وأسفر اشتراك عمر طوسون عما لم يكن متوقعا وهو اضطرار السلطان فؤاد إلى منح مساندته لسعد زغلول لمواجهة طموحات ابن عمه ، وبعد ذلك رغم هذا عمل محمد سعيد كأداة وصل بين القصر والوفد .

وقام محمد سعيد بتشكيل حكومة فى يناير ١٩١٩ إثر فشل رشدى باشا فى تأليف الوزارة ، وجرت محاولة لاغتياله فى سبتمبر ، واستقال فى نوفمبر من تلك السنة بعد الإعلان عن قدوم لجنة ملنر ، وخدم سعيد كممثل لرئيس الوزراء ، ودخل ضمن تشكيل وزارة سعد زغلول لعام ١٩٢٤ قبل أن ينشق على الوفد فى ١٩٢٥ .

أحد أهم الشخصيات الإسلامية في القرن ١٩ ؛ إذ أثر تأثيرا عميقا في تطور الفكر الإسلامي في هذا القرن .

وينحدر محمد عبده من أسرة متدينة ، وتلقى تعليمه بالمدارس التقليدية لتحفيظ القرآن بطنطا - مصر ، وتعلم بالأزهر منذ ١٨٦٦ ، وكرس حياته الشخصية للبحوث الدينية سواء في دراسة العقائد أو المصادر الأولية للإسلام ، ومرافقة الطرق الصوفية التي تعتبر جزءًا هامًا من الإسلام الشعبي بمصر ، وارتبط محمد عبده بجمال الدين الأفغاني ، الذي جاء إلى مصر لأول مرة في ١٨٧١ لتتخذ دروسه مزيجا من الدعوة للجامعة الإسلامية والإحياء الإسلامي وإعادة ترشيد سياسات المجتمعات الإسلامية ، وبوصفه رئيسا لتحرير جريدة الوقائع الرسمية أنشأ صلات قوية بأبرز الصحفيين في تلك الأيام مثل عبدالله النديم ويعقوب صنوع ، وفور تأسيس الأفغاني لمحفل ماسوني وطني (محفل الشرق) بمصر في أواخر سبعينيات القرن ١٩ انضم إليه محمد عبده ، كما انضم للحزب الوطني الذي تأسس في ١٨٧٩ وشارك في صياغة اللائحة الوطنية ، ورغم أن محمد عبده ابتعد عن بعض أوجه العنف للحركة الوطنية لهذه الفترة ؛ فإن اشتراكه بها كان من القوة بما يكفي لترحيله عن مصر عقب ثورة عرابي لعام ١٨٨٢ ، والتحق بالأفغاني بالمنفى في باريس ، وفي ١٨٨٤ وحَّد الرجلان الجهود لإصدار جريدة "العروة الوثقى" التي لم تدم طويلا لكنها كانت صحيفة بالغة التأثير في مناهضة الاستعمار والدعوة للجامعة الإسلامية .

وعاد محمد عبده إلى مصر في ١٨٨٩ بعد ٤ سنوات من الارتحال في شمال أفريقيا وبلاد الشام ، وكرس جهوده لإصلاح قوانين الشريعة بمصر وتحديث الأزهر وتجديده ، وهو الجامعة الإسلامية التي تلقّى شخصيا دروسه بها ، ووُوجهت بالمقاومة محاولاته الأولى لجعل مناهج التدريس بالأزهر تواكب متطلبات العصر ، رغم أنه حظي بالتقدير خارج الأزهر والقبول من الإنجليز (واللورد كرومر) ، وتم

تعيين محمد عبده قاضيا بالمحاكم الأهلية ، وفى النهاية تولى منصب مفتى البلاد فى ١٨٩٩ ، ونجح أخيرا في تكوين مجلس لإدارة الأزهر يتولى تنفيذ الإصلاحات التى سعى إليها ، واختير محمد عبده فى المجلس التشريعى وشارك فيه بحماس من ١٨٩٩ حتى وفاته ، غير أن علاقاته بالوطنيين المصريين الراديكاليين لم تكن على ما يرام فى سنواته الأخيرة ، كما أنه لم يحظ بتأييد رجال الدين المحافظين بالأزهر ؛ الذين أحسوا بأن إصلاحاته تمثل تهديدا لهم ، وفى المقابل اجتذبت دروسه حول الإصلاح الدينى الكثير من الوطنيين المعتدلين المخلصين ، مما أسفر عن تشكيل "حزب الإمام" السابق على حزب الأمة .

ورغم أن محمد عبده لم ينجح تماما فى تحقيق الأهداف الطموحة التى حددها لنفسه على المستوى السياسى أولا ثم على الصعيد الدينى فيما بعد ؛ فمما لاشك فيه مدى تأثيره على تطور الفكر الدينى بمصر فى القرن ٢٠ ، وقد سعى من خلال دروسه وكتاباته إلى أن يصل لحلول للمشاكل التى تبرز من الصلة بين الإسلام والغرب ، وأكد على الحاجة إلى إحياء الإسلام وتقويته ، وتضافر إيمانه بضرورة العودة للأصول الأولى للإسلام فى تفسير تعاليمه مع توجه انتقائى صوب ما يمكن للغرب أن يقدمه لمجتمع إسلامى ، على أن إصرار محمد عبده على أنه لا يمكن أن يوجد تعارض حقيقى بين الإسلام وبين ما تحقق من علوم غربية بث روحا ملهمة فى كثير من المفكرين الدينيين بمصر فى العصر الحديث .

محمد على باشا (حكم ١٨٠٥ - ١٨٤٨)

حكم مصر كنائب / ووال عن السلطان العثمانى ، وأسس أسرة حاكمة ظلت تتولى مقاليد البلاد حتى ثورة ١٩٥٢ ، وقد ولد فى مقدونيا فى ١٧٦٩ ، وجاء إلى مصر مع قواته العسكرية ليساعد فى تنصيب الوالى العثمانى خورشيد باشا فى ١٨٠٢ ، واغتيل قائده طاهر باشا بعد إقالته لخسرو باشا ، فخلفه محمد على وأتاحت له سيطرته على قواته

العسكرية الكبيرة الوفية والمدربة بكفاءة أن يبرز نفوذه سريعا فى الوضع المتسم بالفوضى فى أعقاب رحيل الفرنسيين عن مصر فى ١٨٠١ ، وفى البداية قدم عونه للمماليك المنافسين : عثمان البرديسى وإبراهيم بك ، واحتل القلعة ، وفى عام ١٨٠٢ تقدم فى اتجاه الساحل ، حيث هزم خسرو وأخذه أسيرا ، وفى أواخر ١٨٠٣ استحوذ البرديسى على السلطة فى القاهرة بعد اغتيال وال عثمانى جديد بناء على أوامره ، حينئذ انقلب محمد على على البرديسى مطالبا بفرض ضرائب باهظة لمواجهة مصروفات القوة الألبانية ، واستغل المشاعر الشعبية فى الإطاحة بالبرديسى فى ١٨٠٤ ، ونصب خورشيد باشا واليا على الإسكندرية .

كان محمد على فى حملة عسكرية ناجحة بالنوبة أثناء اندلاع أعمال القتال بين المماليك وخورشيد باشا للسيطرة على القاهرة ، وفى النهاية حصل خورشيد على السلطة ، إلا أن شعبيته بين القاهريين تراجعت إلى حد بالغ حتى أنهم وكلوا عمر مكرم وعددا آخر من المواطنين للاتصال بمحمد على وطلبوا منه أن يأخذ السلطة ، فعاد إلى القاهرة ورتب النظام بالمدينة ، وحصل على اعتراف الباب العالى من رسول للسلطان كان بالقاهرة آنذاك ، وحظى بالدعم الشعبى ربما فقط بسبب إدراكهم أنه هو القادر على إشاعة السلام بالعاصمة ومناطق الريف بعد عدة سنوات من الفوضى الشاملة ، وأدت قوته بمصر إلى إخفاق محاولة بريطانية لإعادة المماليك إلى العرش فى ١٨٠٧ ، وفى مارس ١٨١١ تخلص محمد على بنفسه من تهديدات المماليك المحدقة به عندما رتب لمذبحة كبيرة لهم والذين ثبت أنهم عامل بالغ الأهمية فى زعزعة استقرار نظم الحكم السابقة ، إذ دعاهم إلى القلعة ليشهدوا احتفاله بتنصيب ابنه طوسون ، وأغلق عليهم الأبواب ، وأعمل جنوده القتل فيهم فأودى بحياة ٤٧٠ مملوكا منهم بحساب أغلب الروايات ، ورغم وحشية ما فعله ، فإنه حطم بذلك نفوذ المماليك بمصر ، وهرب الناجون إلى جنوب البلاد لينضموا للمماليك المقيمين هناك ، ولقى كثير منهم حتفهم فيما بعد على يد حملة ابنه إبراهيم باشا فى النوبة .

تميز عصر محمد على بتثوير مصر سواء داخليا أو خارجيا ، فقد دفعت حملاته العسكرية فى الجزيرة العربية والنوبة وسوريا واليونان بالنفوذ المصرى إلى قلب الأراضى العثمانية ، وهى تقريبا التى وضعت حدا للإمبراطورية العثمانية قبل أن تتحرك القوى الأوروبية لمواجهته . وفى داخل البلاد أدخل عددا من الإصلاحات فى مجالى التعليم والإدارة حتى أنها - وإن لم تكن ناجحة دائما - وضعت البلاد بما لا يدع مجالا للشك على طريق التحديث .

وقد تولى أبناء محمد على : طوسون ، وإسماعيل ، وإبراهيم ، قيادة فتوحاته العسكرية ، وإن كان إبراهيم هو الذى تفوق على شقيقيه على نحو سريع وأصبح القائد العام لدى أبيه ، وقد أنهى إبراهيم حملة طوسون فى الجزيرة العربية ، حينما طلب الباب العالى من الوالى التدخل هناك ، ولقى آل سعود وقواتهم من الوهابيين الهزيمة فى عاصمتهم الدرعية فى ١٨١٨ ، وتتابعت الحملات فى النوبة (١٨٢٠ - ١٨٢١) ، وكريت (١٨٢٢) ، والمورة (١٨٢٤) ، إلا أنه أيا كانت الطموحات التى غازلت محمد على فى منطقة البحر المتوسط فى ذلك الحين فإنها تحطمت بالهزيمة الساحقة التى منى بها أسطوله فى معركة نفارين فى أكتوبر ١٨٢٧ ، على يد تحالف من القوى الأوروبية .

حينئذ وجه محمد على اهتمامه إلى سوريا ، وهى منطقة كانت تستحوذ عليها مصر تقليديا ، أو تحاول امتلاك مقاليد الأمور بها ، وفى أواخر ١٨٣١ بدأ إبراهيم حملته ، وبحلول عام ١٨٣٢ كان قد أمن المنطقة وشن هجمات على العثمانيين فى إقليم الأناضول ، وفى ١٨٣٣ ، إذ كان ابنه على مسافة ١٥٠ ميلا فقط من العاصمة العثمانية ، تخلى السلطان لمحمد على عن إقليم كبير بالشام بموجب معاهدة كوتاهيه ، وتولى إبراهيم حكم سوريا نائبا عن أبيه ، بينما تواصل اتساع أملاك محمد على إذ وجه حملات إلى الجزيرة العربية ، وهوجمت اليمن فى ١٨٣٩ ، وفى نفس الوقت ألحق إبراهيم هزيمة كبيرة بالعثمانيين فى معركة نزيب بالأناضول ، وبعدها بمدة وجيزة استسلم الأسطول

العثماني لمصر ، وفي مواجهة الانهيار المؤكد شبه التام للإمبراطورية العثمانية ، تدخلت القوى الأوروبية ، أما إبراهيم - الذي واجهت سلطته في سوريا تحديات متزايدة من التمردات الداخلية - فقد اضطر للانسحاب من سوريا في أواخر ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، بعد فرض تحالف بحري لإعاقته واحتلال عكا ، وبموجب معاهدة لندن (١٨٤٠) ، تم فرض القيود على ممالك محمد على ، إذ أطيحت بسيطرته على كريت وسوريا ، ومع هذا ففي ١٨٤١ أضاف السلطان العثماني رسميا السودان إلى أملاكه وجعل الحكم وراثيا في عائلته ، وينبغي التأكيد على أن القيود التي فرضت على محمد على عند هذه المرحلة من حياته جاءت ثمرة للفعل الأوروبي وليس لقدرات الباب العالي .

على أن الإصلاحات العديدة التي طبقت في عصر محمد على مست جميع أوجه الحياة بمصر ، فقد تم تحسين التعليم سواء بإيفاد الطلاب المتفوقين للخارج ورفع مستوى الطلاب في الداخل ، أو بجلب المعلمين الأوروبيين والأساليب الأوروبية وإنشاء مؤسسات التدريب في مجالات متعددة ، وتأسست مطبعة حكومية في ١٨٢١ ، مما ساعد على توصيل أوامر الوالي إلى الهيئات الإدارية بالبلاد من خلال الجريدة الرسمية ، وبدأت في عهده مدرسة حديثة لدراسة الطب ، إضافة إلى استخدام أساليب حديثة لتدريب الجيش وتزويده بالمعدات ، وكذلك تجنيد المصريين في الجيش النظامي للمرة الأولى ، وأتاح وجود مدرسة للترجمة لعامة المتعلمين الاطلاع على أعمال عدد كبير من المؤلفين الأوروبيين ، وتم حفر قناة في ١٨١٩ - ١٨٢٠ بين القاهرة والإسكندرية لتختصر زمن الرحلة بين المدينتين ، وساعد الوالي في دعم الأبحاث في مجال تحسين التكنيكات الزراعية ، وحقق اهتمامه في تطوير اقتصاديات المحاصيل الزراعية النقدية بمصر ازدهارا يفوق التوقعات ، وذلك عندما طور لويس إليكس جومل نبات القطن طويل التيلة الذي تعين على أساسه تحول الصادرات الزراعية بمصر ، أما المشاريع الصناعية المخصصة لتزويد الأجهزة والمعدات الأساسية للجيش

فقد جاء نجاحها أقل من المتوقع ، كما أن طموحاته أعاقها نقص أعداد القوة العاملة المدربة والخبرة التكنيكية ، إلا أنها عانت من انهيار على الطلب فى أعقاب تخفيضه حجم قوات الجيش المصرى بموجب اتفاقيات ١٨٤١ ، وعلى الصعيد الإدارى أعيد تنظيم هذا الهيكل ، إذ أصبحت الأجهزة الإدارية مركزية ، وبحلول عام ١٨٤٠ تأسس تركيبها الهرمى الذى بات مسئولا أمام الحكومة المركزية ، وألغى النظام العثمانى للضرائب الزراعية (الالتزام) فى مناطق الريف ، وجر معه نفوذ العديد من النخب التقليدية التى تلاشت .

على أن خلفاء محمد على (توفى ابنه إبراهيم قبله) لم يشاركوه كلية فى نظرته الشاملة لمستقبل مصر ونفوذها والتى وضع أسسها باستثناء حفيده إسماعيل ، ولسوء الحظ فإن برنامج إسماعيل للتحديث والتنمية الاقتصادية خضع لاستشارات خاطئة فى التمويل ، واتسم بالطموح المبالغ فيه حتى أن مصر آلت إلى فرض الحراسة القضائية عليها لصالح دائنيها مع نهاية عهده ، ومع ورود الهيمنة البريطانية فى أواخر ١٨٨٢ ، غدا الحكام من سلالة محمد على سادة جزئيين فى بلادهم .

وتغيرت ألقاب الحكم فى سلالة محمد على ، فقد كان محمد على هو الوالى ، ومن الناحية الفنية كان حاكم مصر نيابة عن السلطان العثمانى ، لكن فى حقيقة الأمر كان حاكما مستقلا فعليا ، وتم منح حفيده إسماعيل لقب الأمراء "الخديو" فى ١٨٦٧ بعد مفاوضات وتقديم مبلغ كبير لخزائن السلطان العثمانى ، وما إن فرضت الحماية البريطانية فى ١٩١٤ منح حسين كامل الحاكم الجديد لقب "سلطان" ليعكس الانفصال بين مصر والسلطة العثمانية ، وبعد تصريح ١٩٢٢ والذى على أساسه قامت بريطانيا بمنح مصر استقلالا منقوصا نال فؤاد الأول لقب "ملك" .

السلالة الحاكمة لأسرة محمد على :

١٨٠٥	محمد على (نائب السلطان)
١٨٤٨	إبراهيم الأول
١٨٤٨	عباس الأول
١٨٥٤	سعيد
١٨٦٣	إسماعيل (خديو منذ ١٨٦٧)
١٨٧٩	توفيق
١٨٩٢	عباس الثانى حلمى
١٩١٤	حسين كامل (سلطان)
١٩١٧	فؤاد الأول (ملك ، منذ ١٩٢٢)
١٩٣٩	فاروق
٥٢ - ١٩٥٣	أحمد فؤاد الثانى

محمد فريد (١٨٦٨ - ١٩١٩)

زعيم وطنى مصرى اشتغل بالمحاماة ، وفى عام ١٨٩١ تم تعيينه بمحكمة الاستئناف الأهلية ، إلا أنه تركها ليلتحق بمهنة المحاماة ، وأثناء عمله وكيلاً للنائب العام فى محاكمة الشيخ على يوسف بتهمة التحريض على التمرد والعصيان ، أغضبت مرافعة النيابة المتساهلة التى قدمها محمد فريد اللورد كرومر ، وتمخض رد فعل كرومر عن تنفيذ قرار محمد فريد بعد المحاكمة بالاستقالة من المحاماة ، وبطبيعة الحال توثقت علاقاته بالتالى بالشيخ على يوسف ، الذى كان يصدر صحيفة وطنية بالتعاون مع القصر ، كما ارتبط محمد فريد بالتنظيم الوطنى الذى كان يرأسه الخديو ، وكذلك بالشاب مصطفى كامل الذى أصبح يقود الحركة الوطنية المصرية مع نهاية القرن ، وفى حقيقة الأمر فإن نمو

شهرة مصطفى كامل الذى حظى فى البداية بدعم الشيخ على يوسف ، أدى إلى فتور علاقات على يوسف بكل من مصطفى كامل ومحمد فريد ، وبدأ بالتالى يفرض القيود على مقالات مصطفى كامل بصحيفته "المؤيد" ، لذلك استخدم محمد فريد ما لديه من ثروة فى تمويل إنشاء جريدة "اللواء" ، وكانت هذه الصحيفة التى بدأت فى الصدور عام ١٨٩٩ منبرا للحزب الوطنى ولمصطفى كامل ومحمد فريد .

ورغم توتر علاقاتهما مع على يوسف والقصر منذ إنشاء « اللواء » ، فقد حفزت حادثة دنشواى محمد فريد على تشكيل وفد يناشد الخديو تحسين علاقته مع مصطفى كامل ، وهو التحرك الذى نجح مؤقتا .

وبعد وفاة مصطفى كامل فى ١٩٠٨ أصبح محمد فريد قائدا للحزب الوطنى رغم معارضة أسرة مصطفى كامل ، وأثناء عمله بالتعاون مع رئيس تحرير اللواء الجديد الشيخ عبد العزيز جاويش ثار الجدل حول محمد فريد بسبب افتقاده لما كان يتمتع به مصطفى كامل من كاريزما ، وخلال السنوات الأولى لقيادته الحزب اقترح محمد فريد سلسلة من الإصلاحات التشريعية والاقتصادية لحماية الزراعة المصرية ، وساند محمد فريد مع عمر لطفى فكرة إنشاء التعاونيات الزراعية ، ومع ذلك لم يكن هجومه على الأقباط أو دعمه للأتراك يلقى استحسانا على المستوى المحلى بينما كان الأتراك يتلقونه بلا مبالاة ، وتراجعت فرص الوطنيين بعد اغتيال رئيس الوزراء القبطى بطرس غالى على يد أحد أنصار الحزب الوطنى وهو إبراهيم الوردانى .

وفى ١٩١٢ صدر الحكم على محمد فريد بالسجن ستة أشهر بسبب نشره مقالات تحرض على الفتنة والعصيان ، ومن بعدها غادر مصر ، وبعد رحلة قصيرة إلى اسطنبول لم توافق رضاه استقر فى جنيف ، وفى نفس الوقت فإن سوء العلاقات بين عباس والمعتمد البريطانى الجديد كيتشنر (المعين فى ١٩١١) أسفرت عن محاولات لتسوية الخلافات بين عباس ومحمد فريد لإطلاق يد محمد فريد فى التعامل مع كيتشنر .

وبعد عزل عباس من الحكم فى ١٩١٤ انضم إلى محمد فريد فى سويسرا ، وقدم الرجلان دعمهما لدول الوسط فى أواخر الحرب العالمية الأولى ، وهى الخطوة التى لم تكن تلقى شعبية تماما فى مصر ، ولم توجه الدعوة لمحمد فريد للانضمام لتنظيم الوفد الوطنى الجديد أثناء تشكيله فى ١٩١٨ - ١٩١٩ ، وتوفى فى المنفى فى برلين .

الفريق أول محمد فوزى (١٩١٥ - ٢٠٠٣)

عمل وزيرا للحربية من ١٩٦٨ حتى ١٩٧١ ، وأقاله الرئيس السادات لاتهامه بالمشاركة فى مؤامرة للإطاحة بنظام الحكم ، وتولى منصب القائد العام للقوات المسلحة منذ إقالة المشير عبد الحكيم عامر فى يونيو ١٩٦٧ ، وكان قد تولى فى السابق منصب قائد القوات العسكرية المصرية فى اليمن فى ١٩٦٢ ، وأصبح رئيس أركان حرب القوات المسلحة فى ١٩٦٤ ، واعترافا بخدماته السابقة فى الجيش صدر عفو نهائى عنه فى يناير ١٩٧٤ من عقوبة السجن لمدة ١٥ عاما التى صدرت بحقه فى ١٩٧١ .

محمد محمود باشا (١٨٨٤ - ١٩٤٠)

رئيس وزراء مصر وأحد مؤسسى حزب الأحرار الدستوريين ، بدأ حياته السياسية كأحد رفاق سعد زغلول ، وتم ترحيله معه إلى مالطة عام ١٩١٩ ، ومع ذلك ففى ١٩٢٠ - ١٩٢١ تحالف محمد محمود مع الجناح الأكثر اعتدالا والمناهض لسعد زغلول ، الذى اندمج فى الأحرار الدستوريين فى ١٩٢٢ ، وأصبح نائبا لرئيسه ، وانضم إلى وزارة عدلى باشا فى يونيو ١٩٢٦ كوزير للنقل والمواصلات ، وتم تعيينه وزيرا للمالية فى حكومة ثروت باشا فى أبريل ١٩٢٧ ، وما إن عاد الوفد إلى السلطة فى مارس ١٩٢٨ جعله النحاس وزيرا للمالية ، وإثر الإطاحة بحكومة النحاس فى يونيو من ذلك العام ، شكل محمد محمود أول

وزارة برئاسته ، وبتصريح من القصر قام بتعليق الإجراءات الانتخابية والبرلمانية لمدة ٣ سنوات .

وخلال فترته الأولى لتولى رئاسة الوزراء ، عمل بنشاط على حل الخلافات القائمة بين مصر وبريطانيا ، وتم تعليق المفاوضات بعد التوصل إلى اتفاقيات حول وجود القوات العسكرية البريطانية وإحلال منصب المندوب السامى بالسفير ، وقد استشعرت الحكومة العمالية الجديدة فى بريطانيا أن وزارة وفدية هى التى تملك مساندة شعبية فى مصر تكفل لها إجراء مفاوضات ، وإبرام اتفاقية ، وأجريت انتخابات فى ديسمبر ١٩٢٩ وأقيل محمد محمود ، وعاد الوفد إلى السلطة ، وفى أوائل ذلك العام تم انتخابه رئيسا للأحرار الدستوريين ، ووجه حزبه نحو التعاون مع الوفد لمعارضة حكومة صدقى فى ١٩٣٠ - ١٩٣٣ .

وفى ديسمبر ١٩٣٧ طلب القصر مرة أخرى من محمد محمود تشكيل حكومة لتحل محل وزارة الوفد المقالة ، وظل فى منصبه حتى أغسطس ١٩٣٩ فى مواجهة معارضة ضارية متزايدة ، وأجبر على إجراء تعديلات وزارية فى حكومته مرتين بعد انتخابات جرت فى أبريل ١٩٣٨ ، للحفاظ على المظهر الخارجى لمسافة بينه وبين القصر ، وشهد العام الأخير لتوليه الوزارة تهديدا متصاعدا بالحرب فى أوروبا وشمال أفريقيا وتعاظم الروح الوطنية السياسية بشأن فلسطين ، ووجه إليه بعض أعضاء حزبه انتقادات لموافقته على تأليف وزارة بدون إجراء انتخابات ، مما يعتبر انتهاكا للمبادئ السياسية للحزب ، وأدى هذا إلى مزيد من إحكام قبضته على منصب رئاسة مجلس الوزراء ، وفى النهاية أفسح الطريق لحكومة جديدة رأسها على ماهر فى أغسطس ١٩٣٩ .

رئيس وزراء مصر من سبتمبر ١٩٥٢ ورئيس الجمهورية منذ إعلان مصر جمهورية فى يونيو ١٩٥٣ ، وأعفى اللواء محمد نجيب من هذين المنصبين بواسطة جمال عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة فى يونيو ١٩٥٤، وقد أعاده إلى منصبه شبه انقلاب نفذه خالد محيي الدين ، إلا أنه أقيل مرة أخرى من رئاسة الوزراء فى أبريل ١٩٥٤وفقد كذلك موقعه كرئيس للجمهورية للمرة الأخيرة عندما أطاح به جمال عبد الناصر فى نوفمبر ١٩٥٤ .

ولد محمد نجيب فى السودان وتخرج من الكلية الحربية عام ١٩٢١، وتدرج فى رتب الضباط وخدم فى القيادة العامة للجيش أثناء الحرب العالمية الثانية ، وكان محمد نجيب من كبار الضباط الذين لفتوا الأنظار فى حرب ١٩٤٨ بفلسطين ؛ إذ خدم كقائد لواء والقائد الثانى لقوات الجيش المصرى ، وأصيب مرتين بجراح فى القتال ، وبسبب دوره فى فلسطين حظى بشعبية معينة ، وأصبح موضع احترام الضباط الشباب بما فيهم الضباط الأحرار ، وترقى إلى رتبة اللواء فى ١٩٥٠ ، ولا يتفق المشاركون فى الثورة على تحديد الوقت الذى تم فيه مفاتحة محمد نجيب من قبل الضباط الأحرار ، إلا أنه نال دعمهم فى انتخابات نادى الضباط ، وحصل على رئاسته ، ومع أن فاروق حاول تأجيل الانتخابات ليساعد مرشحه فيها فقد فاز محمد نجيب بسهولة ما إن أجريت عملية التصويت فى آخر ديسمبر ١٩٥١ .

وبمجرد قيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تم تقديم محمد نجيب باعتباره قائد الضباط الأحرار ، ونظرا لأنه العضو الوحيد المعروف على المستوى العام لذلك كان من الطبيعى أن يهيمن على التوجه العام للنظام فى بدايته ، ومع أن محمد نجيب كان بلا شك متعاطفا مع الضباط الأحرار فإنه يبدو وأنه كان أكثر تحفظا على المستوى السياسى والعملى ، وفى يوليو ١٩٥٢ تقلد منصب القائد العام للقوات المسلحة ، وبعد استقالة وزارة على ماهر فى سبتمبر ١٩٥٢ أصبح رئيس الوزراء ووزير الحربية ، وذكرت بعض

التقارير أنه ظهرت عدة نقاط عدم اتفاق بين محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة في أوائل ١٩٥٣ ؛ ذلك لأن مصر اضطرت إلى اتخاذ إجراءات صارمة لتتغلب على مشاكلها في العملات الأجنبية وميزان المدفوعات ، ومن جانب محمد نجيب تمثل حل هذه الخلافات في تنصيبه رئيسا للجمهورية ورئيسا لمجلس الوزراء في يونيو ١٩٥٣ ما إن أصبحت مصر جمهورية ، ومع ذلك ترك منصب القائد العام للقوات المسلحة ليتولاه عبد الحكيم عامر في ذلك الحين ، وفي حقيقة الأمر فإنه منذ يونيو ١٩٥٣ فصاعدا بدأ محمد نجيب يواجه تحديا بطيئا - وإن كان عنيدا - من جمال عبد الناصر في مجلس قيادة الثورة مدعوما من الضباط الأحرار الذين استحوذوا على معظم المناصب الوزارية الهامة في حكومة محمد نجيب .

على أن شعبية محمد نجيب وطابعه الأبوي في أذهان عامة الناس أكسبته دعما واسع النطاق بالبلاد ، والأهم من ذلك أن أصوله نصف السودانية ساعدته على تيسير العلاقات بين مصر وجارتها الجنوبية، وأبرم اتفاقية بين مصر وإنجلترا حول المستقبل السياسي للسودان في أوائل ١٩٥٣ بعد أن خاض مفاوضات مطولة ومثمرة مع القيادات السياسية بالسودان طوال عام ١٩٥٣ رغم أنه اتخذ موقفا معارضا لتخلي مصر عن مطالبها هناك ؛ كما حظي نجيب بدعم الإخوان المسلمين وهو آخر تنظيم سياسي على أساس ديني بمصر استمر في ممارسة أنشطته بعد حل التنظيمات السياسية السابقة على الثورة في يناير ١٩٥٣ ، إلا أن قرار مجلس قيادة الثورة بحظر نشاط الإخوان في يناير ١٩٥٤ بعد تورط الجماعات في مظاهرات معادية للنظام أدى بأقسام داخل الإخوان إلى مناشدة محمد نجيب طلبا للدعم ، وفي نفس الوقت دبت خلافات مريرة داخل مجلس قيادة الثورة حول عودة الحياة السياسية الحرة والتي وقف محمد نجيب في صفها ، وفي ٢٥ يناير ١٩٥٤ أعلن مجلس قيادة الثورة عن استقالة محمد نجيب من رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ورئاسة مجلس قيادة الثورة ، وأسفر شبه انقلاب قام به خالد محيي الدين عضو الضباط الأحرار عن عودة

محمد نجيب إلى كامل مناصبه في مارس ١٩٥٣ ، كما أعلن بأنه يتعين وجود حرية سياسية كاملة في مصر وإجراء انتخابات ورفع الرقابة ، وفي الشهر التالي تخلى محمد نجيب عن منصب رئيس الوزراء ورئاسة مجلس قيادة الثورة ، وأعلن مجلس القيادة تأجيل إجراء الانتخابات الموعودة وحل محلها تشكيل هيئة التحرير في مايو برئاسة عبد الناصر ، مع أن هذا التنظيم السياسي الأخير كان دائما قاعدة لنفوذ عبد الناصر أكثر من تنظيمه الخاص ، ونجح عبد الناصر في إزاحة نجيب في مارس - أبريل من خلال تنظيم مظاهرات كبيرة من أعضاء هيئة التحرير والاتحادات المهنية ... إلخ مؤيدة لمجلس قيادة الثورة ، وبمجرد أن باشر عبد الناصر رئاسة مجلس الوزراء في أبريل ١٩٥٤ ... بدأ سريعا يفرض سيطرته على الحياة السياسية بالبلاد .

وفي نوفمبر ١٩٥٤ أقيل محمد نجيب من رئاسة الجمهورية في أعقاب محاولة لاغتيال عبد الناصر قبل شهر من ذلك ؛ وهي محاولة تردد أن محمد نجيب متورط فيها ، أما من قيل بأنه حاول عملية الاغتيال فهو عضو بالإخوان المسلمين ، وأن هناك صلات بين الجماعة ومحمد نجيب باعتباره عضو مجلس قيادة الثورة الذي يمنحه التنظيم تأييده ، ووضع محمد نجيب رهن الاعتقال المنزلي الذي تم تخفيف إجراءاته في ١٩٦١ ، وأزيل رسميا في ١٩٧٤ رغم أنه لم يحصل على أي دور عام في أي وقت منذ الإطاحة به .

المحمل

كان المحمل يمثل لبلدان عديدة ملمحا هاما لقوافل الحج السنوية إلى مكة ، ويعتبر إرسال المحمل - محفة مزينة محملة على ظهر الجمل - وكسوة الكعبة ، رمزا يدل على هيمنة الحاكم ومزاعمه بأنه يعمل كحام للمدن الإسلامية المقدسة ، واستهل سلاطين المماليك في مصر هذا التقليد بإرسال المحمل في صور بالغة الروعة والإسراف ، وتجدر الإشارة للمغزى السياسي المرتبط بالمحمل بأنه في وقت ظهور

التيموريين فى بلاد فارس اتصلوا بالمماليك كى يسمحوا لهم بإرسال كسوة من طرفهم إلى مكة .

واستمر المصريون يرسلون موكب المحمل فى رحلاته السنوية ، بديكوراته المميزة والموسيقيين المصاحبين له ، باعتباره من ملامح فوج الحجاج حتى إعادة فتح الحجاز فى ١٩٢٦م على يد قوات ابن سعود حاكم نجد ، وقد اعترض أنصار الوهابيين على المحمل ، وعلى الفرقة الموسيقية التى ترافقه باعتبارها منافية للإسلام ، وعندما دخل موكب المحمل إلى المدن المقدسة فى ١٩٢٦م وقع صدام بين المصريين والوهابيين أسفر عن سقوط عدد من القتلى ، وقطعت العلاقات بين مصر والسعودية لمدة ١٠ سنوات بسبب هذا الحادث ، وخلال هذه الفترة كانت الكسوة - غطاء الكعبة التى كانت تصنعها مصر وترسلها على مر الزمن - يتم صناعتها فى الحجاز .

محمود رياض باشا (١٨٣٥ - ١٩١١)

رئيس وزراء مصر فى ١٨٧٩ - ١٨٨١ ، و ١٨٨٨ - ١٨٩١ ، و١٨٩٣ ، دخل فى خدمة الخديو إسماعيل كمستشار زراعى ، وخدم فى لجنة ١٨٧٨ المسئولة عن فحص الأحوال المالية لمصر ، وكوزير للداخلية فى الوزارة الأوروبية التى نالت الكراهية العميقة للشعب برئاسة نوبار باشا ، ولم يكن إسماعيل راضيا عن نفوذ رياض المتنامى ، وحاول أن ينقله إلى الشئون الخارجية ، وهو التحرك الذى قاومه رياض بمساعدة الأوروبيين ، ومع إقالة الوزارة الأوروبية فى أبريل ١٨٧٩ ، ذهب رياض إلى المنفى حتى استدعاه فى أغسطس من تلك السنة الخديو الجديد توفيق .

وخلال فترته الأولى بالسلطة اتخذ رياض موقف المعارضة النشيطة للحركة الوطنية الناهضة وللواء أحمد عرابى ، رغم أنه كان يعتنق مبدأ أن مصر لابد وأن يحكمها المصريون ، وفى تفسيره لذلك ما يعنى بأن المصريين من أمثاله يتولون الحكم لحد كبير بالنيابة عن الأوروبيين ، وأقيل فى سبتمبر ١٨٨١

بعد ضغوط مكثفة من الوطنيين وشبه انقلاب من الجيش ، ليفسح المجال لشريف باشا الأكثر اعتدالا ، وشهدت وزارته قيودا فعالة على الحوار الوطني على كل المستويات ، كما أن تعيينه لرفقى باشا وزيرا للحربية حط من شعبيته داخل الجيش .

وجاءت الفترة الثانية لرياض فى السلطة أثناء تثبيت الإنجليز لهيمنتهم على البلاد ، ومع أنه حاول أحيانا أن ينتهج خطا مستقلا ضد رغبات المعتمد البريطاني اللورد كرومر ، فإن استقلاليته كانت خاضعة لحقيقة أن البريطانيين فى أى وقت يستطيعون إجباره على الاستقالة ، وأثناء تلك الفترة له فى الحكم طبق رياض حظراً على الضرب بالكرباج ، أو الجلد ، واستقال فى ١٨٩١ بسبب فشله فى الحيلولة دون تزايد الإشراف الأوروبى على المحاكم المصرية ، وهو الشيء الذى أوصى به رجل القانون الإنجليزى السير جون سكوت ، ولاقى هوى لدى كرومر .

وأعيد رياض باشا مرة أخرى فى ١٨٩٣ ليأخذ مكان حسين فخرى بعد أن أثار الأخير عداء كرومر له ، ولم يستمر رياض فى موقعه بسبب اعتراضاته على استمرار الهيمنة البريطانية على الجيش ولعدم قدرته على حماية الخديو الجديد عباس من أن يقدم اعتذارا مهينا للسردار الإنجليز كيتشنر ، بعد أن تبادل الرجلان بعض الكلمات الجارحة أثناء استعراض للجند ، ويبدو أن رياض قام بتشجيع النوازع الوطنية والمشاعر المناهضة لكرومر لدى عباس ، وأنشأ صلات مع بعض الصالونات غير الرسمية للوطنيين التى برزت فى القاهرة أثناء العقد الأول لحكم عباس ، وحل بدلا منه نوبار باشا بعد استقالته فى أبريل ١٨٩٥ ، وبحلول ١٩٠٤ كان رياض يدافع من جديد عن وضع الإنجليز فى مصر ، إذ خدم لفترة قصيرة قبل وفاته كرئيس للجمعيات التشريعية ، ورئيسا لمؤتمر المسلمين تشكل للدفاع عن حقوقهم فى الحكم .

محمود سامى البارودى باشا (توفى ١٩٠٤)

رئيس وزراء لأول وزارة وطنية تتشكل فى ظل حكم الخديو توفيق ، وهو حليف لأحمد عرابى الذى قاد الثورة الوطنية ضد النفوذ الأوروبى فى مصر فى ١٨٨٢ ، وينحدر سامى البارودى من أصول مملوكية معروفة، وخدم بالجيش وحقق به نجاحا ملحوظا وكذلك فى السلك الدبلوماسى سواء فى اسطنبول أو مصر ، وقد وظفه الخديو إسماعيل ليواصل حياته الديبلوماسية بالنيابة عنه ، وخلال عهد إسماعيل ترأس سامى البارودى بعثة عسكرية مهمة إلى فرنسا وخدم فى الجيش العثمانى وبرز نجمه بقوة ، وفى عصر توفيق ارتبط سامى البارودى بإصلاح الأوقاف وإعادة تنظيم الجيش ، وفى غضون تلك الفترة ، حافظ على اهتمامه العميق بالشعر العربى من مصادره الأولى وصولا إلى ما تطور إليه مؤخرا ، وأقبل على دراسته سواء فى جوهره أو بالمقارنة مع الأشكال الشعرية الأوروبية.

وبحلول ١٨٨١ ، بات الوضع فى مصر بعيدا عن الاستقرار ، فقد أفضت احتجاجات الضباط المصريين فى الجيش ، غضبا من التمييز فى الأجور والترقيات إلى إرغام رياض رئيس الوزراء على تعيين سامى البارودى وزيرا للحربية من فبراير حتى يوليو بديلاً لرفقى باشا المكروه بشدة ، وبعد ذلك استدعى لتشكيل مجلس الوزراء (الذى ضم أحمد عرابى باشا نائبا لوزير الحربية) بعد سقوط وزارة شريف باشا فى يناير ١٨٨٢ ، وتزامنت وزارة سامى البارودى مع الطور العلنى لحركة عرابى فى مصر، والذى ووجه هو نفسه بالاتهام أحيانا بتوجيهها ، وصدر مرسوم فى فبراير ١٨٨٢ بإنشاء مجلس للنواب يخدم لمدة خمس سنوات ، وتكوين لجنة دستورية ، وفرض اللغة العربية كلغة رسمية بين أجهزة الحكم بدلا من التركية ، واستقال محمود سامى البارودى فى مايو ١٨٨٢ إثر مواجهة مع الخديو ، وتلا ذلك مذكرة أنجلو - فرنسية مشتركة تطالب بإقالة وزارته .

على أن ثورة عرابى فى فصلى الربيع والصيف من ذلك العام

أسفرت عن قدوم الإنجليز إلى مصر في سبتمبر ١٨٨٢ ، وتم ترحيل سامى البارودى إلى سيلان منفيا ، حيث أمضى الـ ١٨ عاما التالية قضاها في البحث بالشعر العربى وكتابة أشعاره ، وصدر عفو عنه في ١٩٠٠ ، ولم يتم نشر معظم أعمال سامى البارودى حتى بعد وفاته .

محمود فوزى (١٩٠٠ - ١٩٨٠)

دبلوماسى وسياسى مصرى ، وأول مندوب دائم لمصر في الأمم المتحدة ، وعمل لمدة ٢٦ عاما في عدة وظائف دبلوماسية قبل تعيينه وزيرا للخارجية بعد ثورة ١٩٥٢ ، وظل بهذا المنصب حتى ١٩٥٨ . وبعد تشكيل الجمهورية العربية المتحدة أصبح وزيرا للشئون الخارجية ، وفي غضون ذلك ترأس في بعض المناسبات وفوداً إلى الأمم المتحدة لتكون ممثلة على نحو خاص في بعض الأمور التى تهم مصر ، وأكثرها شهرة مداولات مجلس الأمن عام ١٩٥٦ حول تأميم قناة السويس، وفي ١٩٦٢ - ١٩٦٤ تم تعيينه في المجلس الرئاسى ، وتولى منصب نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية في ١٩٦٥ ، وهى فترة حفلت بالمصاعب في العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا والمملكة العربية السعودية بخصوص اليمن ، وفي ١٩٦٧ أصبح المستشار الخاص للرئيس عبد الناصر في الشئون الخارجية وعمل نائبا للرئيس في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٦٨ .

وفي أكتوبر ١٩٧٠ ، وبعد وفاة عبد الناصر ، اختير محمود فوزى رئيسا للوزراء ، وعمل مع الرئيس السادات في هذا المنصب حتى ١٩٧٢ ليصبح من جديد نائبًا لرئيس الجمهورية ، وظل نائبا لرئيس الجمهورية ومستشارا للشئون السياسية حتى اعتزاله في١٩٧٤ .

المدبر (أبو الحسن أحمد المدبر) (توفى ٨٨٣أو٨٨٤ / ٢٧٠أو٢٧١)

المسئول المالى ، تم إرساله إلى مصر فى ٨٦١ / ٢٤٧ ، فى عصر الخليفة العباسى المنتصر ، وقد أعاد بناء النظام الضريبى للبلاد على نحو كامل ، بتعديل نظام القبالة الذى طبقه المأمون (حكم ٨١٣ - ٨٣٣ / ١٩٨ - ٢١٨) ، وأعاد إدخال عناصر من النظام الضريبى السابق على الإسلام بتأسيس احتكارات الدولة على مواد علف الماشية ، وأرسى إجراءات من شأنها إحكام السيطرة على الزراعة بمصر ، وتحقيق عائد أكبر منها ، واستمر المدبر فى منصبه بالبلاد حتى وصول أحمد بن طولون فى ٨٦٨ / ٢٥٤ ، حيث دب صراع بين الرجلين من أجل الهيمنة على التنظيم الإدارى بالبلاد ، وبدأ المدبر يخسر تدريجيا لصالح ابن طولون ، المدعوم بشكل أساسى من بغداد ، وفى ٨٧١ / ٢٥٨ نقل المدبر إلى منصب جديد فى دمشق ، بعد أن وضعه ابن طولون بالسجن لفترة قصيرة ، وعندما قام ابن طولون بغزو سوريا فى ٨٧٨ / ٢٦٥ ، أعاد اعتقال المدبر وأرجعه إلى مصر حيث توفى بالسجن .

المدن الجديدة

بعد حرب ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل بدئ فى وضع خطة بناء مدن جديدة لإعادة تسكين المصريين المهاجرين فى حربى ١٩٦٧و١٩٧٣ لتوفير وسائل الراحة للسكان المدنيين بعيدا عن المدن المكتظة مثل القاهرة والإسكندرية ، وتتوقع تلك الخطة التى يتم تمويلها جزئيا من منظمة الدول العربية المنتجة للبترول (أوابك) إنشاء خمس مدن متكاملة تتوفر فيها المساكن وفرص العمل والخدمات الضرورية ، وجرى إنشاء مدينتين فقط هما (العاشر من رمضان) خارج القاهرة و (مدينة السادات) بين القاهرة والإسكندرية ، ورغم أن المشروع تواجهه عدة مشاكل تتعلق بالتمويل والتخطيط فمن المتوقع أن يستمر تنفيذه وإن كان على مستوى أبطأ ليساعد فى حل العجز الخطير فى قضية الإسكان وتخفيف الضغط السكانى على مراكز الحضر .

مديرية التحرير

مشروع كبير لاستصلاح الأراضى أقيم فى الصحراء الغربية شمال غربى القاهرة بنحو ٥٠ كيلو مترا ، وهى من بين الخطط المفرطة فى طموحها التى جرت فى عهد عبد الناصر . وكان الهدف الأساسى لخططى المشروع إيجاد ٦٠٠ ألف فدان قابلة للزراعة يقيم بها ويستزرعها مجموعة مختارة من المزارعين يعتمد دورهم الاجتماعى والاقتصادى على نموذج "حديث" (فى مقابل النموذج التقليدى) يواكب النزعة الاشتراكية والوطنية ، واستهدف مشروع مديرية التحرير بكامله أن يكون مشروعا رائدا للتخطيط الاقتصادى والاجتماعى الشامل .

بدأ العمل فى مديرية التحرير فى مايو ١٩٥٢م ، إلا أنه سرعان ما أثار الانتقادات بسبب تكلفته الهائلة وعدم واقعية أهدافه ، وحالت دعاوى سوء الإدارة المالية فى النهاية دون تحقيق العناصر الطموحة فى المشروع ، واستولت وزارة الزراعة على هذا المشروع من مديره مجدى حسنين ، وأصبحت مديرية التحرير تابعة لهيئة تحسين الأراضى وتنمية الصحراء ، على أن الأراضى المستصلحة فى خمسينيات وستينيات القرن ٢٠(نحو ٢٠٠ ألف فدان) لم تكن عالية الإنتاج ، وفى سبعينيات القرن ٢٠ تولت الحكومة الفرنسية من جانبها إعادة تعمير الأراضى المستصلحة فى السابق وزيادة خصوبتها ، كما يجرى حاليا مشروع بريطانى فى مديرية التحرير ، ومن المتوقع أن يتمكن المشروعان من استصلاح نحو ٤٠٠ ألف فدان بتكلفة تبلغ ٤٤٠ مليون دولار أمريكى .

المذكرة (المذكرات) المشتركة

أول مذكرة مشتركة تلقتها مصر من فرنسا وبريطانيا جاءت بمبادرة من جمبتا رئيس الوزراء الفرنسى ، وتم تقديمها إلى مجلس النواب المصرى فى يناير ١٨٨٢ ، وكانت تستهدف توجيه

تحذير لمجلس النواب بأن بريطانيا وفرنسا ستعارضان أى عمل من شأنه المساس بوضع الخديو توفيق أويعرض المصالح الأجنبية بمصر للخطر ، ولتقديمها فى وقت تصاعدت فيه المشاعر الوطنية بالبلاد ، أسفرت المذكرة عن ردود أفعال غاضبة بين كل فصائل الحركة الوطنية ، وبعد تسليمها قام سامى البارودى بتشكيل الوزارة التى ضمت أحمد عرابى ، والرجلان من المشاركين بقوة فى القضية الوطنية ولا يعتزمان بأى حال الرضوخ للضغوط الأجنبية .

وشهد ربيع ١٨٨٢ عدة إجراءات قام بها عرابى ، تؤكد على نحو خاص تصميم الحكومة المصرية على المضى فى نهج مستقل لمواجهة المصالح الأوروبية بالبلاد ، ودخل عرابى فى مواجهة علنية مع توفيق ، وقام الأوروبيون - بينما يراقبون المواقف المتناقضة للطرفين - بتسليم مذكرة ثانية فى مايو ، تطالب بإقالة وزارة البارودى ونفى أحمد عرابى وأنصاره ، وتم تشكيل مجلس وزراء آخر فى ظل الحكومة الاسمية لراغب باشا ، حينئذ دخل عرابى ورفاقه فى مواجهة مع الأوروبيين حول إجراء التحصينات العسكرية بالإسكندرية .

مراد بك (توفى ١٨٠١ / ١٢١٦)

تولى مع إبراهيم بك حكم مصر منذ وفاة سيدهما "أبو الدهب" فى ١١٨٩/١٧٧٥ ، وحصل إبراهيم على لقب "شيخ البلد" الذى يمنحه تفوقا اسميا على رفيقه فى الحكم الثنائى ، إلا أن شخصية مراد كانت توازن هذا ، واعتمد الحكم الثنائى لمصر على قدرتهما فى الحفاظ على توافق جناحى أنصار كل منهما، ففى وقت سابق رغب مراد بك أن يغتال إسماعيل بك - أحد مماليك على بك وأقوى منافس محتمل لهما - واكتُشفت خططه وقامت باقى أجنحة المماليك (بما فيهم العلوية - نسبة لعلى بك الأخير) بإرغام مراد وإبراهيم على مغادرة القاهرة فى ١١٨٩/١٧٧٧ ، ونجحا فى استعادة مكانتهما فى العام التالى وطردا العلوية وإسماعيل من القاهرة وانسحب العلوية إلى صعيد مصر .

وثبتت عدم قدرة مراد وإبراهيم على إلحاق الهزيمة بالعلوية فى

سلسلة من الحملات ، وفى ١١٩٥/١٧٨١ تنازل لهم مراد عن مساحة كبيرة من جنوب البلاد ثم انقلب على إبراهيم وطرده من منصبه ومن القاهرة فى ١١٩٨/١٧٨٤ ، رغم أنهما تصالحا مرة أخرى وعادا للحكم المشترك فى العام التالى ، وقاد مراد عملية الدفاع غير الناجحة عن مصر ضد الجيش العثمانى فى ١٢٠٠/١٧٨٦ ، وذهب مع إبراهيم إلى المنفى أثناء حكم إسماعيل ، واستعاد الاثنان السلطة فى ١٢٠٥/١٧٩١ بعد وفاة إسماعيل .

ولقى مراد الهزيمة مرتين على يد الفرنسيين أثناء غزوهم لمصر فى ١٢١٣/١٧٩٨ وأجبر على الانسحاب بينما لاذ إبراهيم بالفرار إلى سوريا، ومع ذلك انضم بقواته إلى الفرنسيين عندما اتضح له أن العثمانيين مصممون على استعادة هيمنتهم ، وأصبح حاكما للصعيد فى ربيع ١٨٠٠ ، وألحق الهزيمة بالقوات العثمانية العاملة بالمنطقة تحت قيادة درويش باشا ، وتوفى مراد بعد عام من ذلك مع تفشى الأوبئة على نطاق واسع .

المراغى (الشيخ مصطفى المراغى) (١٨٨١-١٩٤٥)

تولى مشيخة الأزهر ويعتبر من الشخصيات النشطة فى الحركة الوطنية المصرية ، وتم تعيينه فى منصب قاض شرعى فى ١٩٢٥ ، وتولى مشيخة الأزهر فى ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، واستقال عام ١٩٢٩ نتيجة ضغوط سياسية إلا أنه أعيد إلى منصبه فى ١٩٣٥ ، عقب هياج شعبى طالب بعودته ، وظل فى عمله حتى توفى بعد عشر سنوات من ذلك، وكان المراغى مناصرا لأفكار الشيخ محمد عبده وعضوا فى حركة الجامعة الإسلامية داخل المعسكر الوطنى ، إذ شكل لجنة للدفاع عن الإسلام فى ١٩٣٣ وقدم مساندته للملك فؤاد والملك فاروق بوصفهما قائدين لدولة إسلامية فى مواجهة وجهات النظر العلمانية لمعظم القيادات الوطنية .

وشارك المراغى بفاعلية فى الحملات الانتخابية لعام ١٩٣٨ لصالح الأحزاب المناهضة للوفد ، بحجة الهيمنة القبطية على الوفد من

خلال سكرتيره وليم مكرم عبيد ، ولم يكن هجومه المتكرر على الأقباط يلقى قبولا شعبيا ، وفى نهاية الأمر قيد حركته محمد محمود رئيس الأحرار الدستوريين . وقد بدأ تأثير المراغي على فاروق يضعف حالما وصل الملك الشاب إلى كرسى الحكم واتخذ جانب الدعة فى حياته الخاصة ، وانضم المراغى إلى على ماهر فى جبهة مناهضة للوفد ، ومناصرة للجامعة العربية والجامعة الإسلامية قبل فترة قصيرة من نشوب الحرب العالمية الثانية ، ومضى يساند الإخوان المسلمين فى مساعيهم لتعزيز إقامة دولة إسلامية ، غير أن موقف المراغى المناهض للإنجليز ومعارضته لانضمام مصر للمجهود الحربى البريطانى أثارا ضده عداء السير مايلز لامبسون ، ومع تشكيل حكومة وفدية فى ١٩٤٢ خسر المراغى تأثيره المباشر على الحكومة، رغم استمرار نفوذه فى الشئون الدينية وفى الدوائر السياسية المعارضة للوفد .

المراقبة الثنائية

نظام للإدارة الأوروبية للاقتصاد المصرى تأسس على يد بعثة أنجلو – فرنسية أرسلت إلى مصر فى نوفمبر ١٨٧٦ تحت رئاسة اللورد جورج جوشين وجوبرت .

على أن مفاوضات جوشين – جوبرت تلت رفض بريطانيا المشاركة فى هيئة صندوق الدين العام التى قُصد بها أن تكون قاطرة لإدارة أنجلو – فرنسية للاقتصاد المصرى . واعترضت بريطانيا على أساس أن الدين الموحد لمصر الذى كان على الصندوق أن يتكفل بسداده بالكامل سيستفيد منه الفرنسيون الدائنون لمصر أكثر من الدائنين البريطانيين الرسميين ، وفى النهاية تم تخفيض الدين الموحد من ٩١ مليون جنيه إلى ٥٩ مليون جنيه ، وكذلك الجزء الأكبر من الديون الرسمية ، وبعد ذلك وطبقا للصندوق بدأت ممارسة المراقبة الثنائية حيث أصبحت الإيرادات المصرية تحت إشراف إنجليزى ، بينما المصروفات تحت إشراف الإدارة الفرنسية ، وعمل المراقبان البريطانى والفرنسى مع صندوق الدين العام فى إدارة

الاقتصاد المصرى وتسوية التزامات مصر المالية الدولية ، غير أن دور كلٍ من المراقبين والصندوق أثارا انتقادا متزايدا مع بروز حركة وطنية قوية فى ١٨٧٩ ، وجاءت استقالة المراقبين لفترة محدودة فى ١٨٧٩ فى قمة رد الفعل المصرى لسيطرة المصالح الأجنبية على البلاد ، التى تزامنت مع اندلاع قلاقل سياسية محلية بلغت ذروتها فى الاضطرابات الوطنية لعام ١٨٨٢ .

وأدى قرار فرنسا بعدم الاشتراك فى القمع العسكرى لـ "ثورة عرابى" فى ١٨٨٢ ، رغم دورها النشط فى صياغة مسودة المذكرات المشتركة التى ساعدت على اندلاعها ، إلى ترك الساحة أمام الإنجليز ليحتلوا البلاد بقواتهم فى خريف ١٨٨٢ ، وفى فبراير ١٨٨٣ عينت بريطانيا السير أوكلاند كولفين المستشار المالى الوحيد للحكومة المصرية ، واحتفظ الفرنسيون بممثليهم فى صندوق الدين وفى مجلس إدارة شركة قناة السويس ، غير أن تأثيرهم على الأحداث السياسية المصرية أخذ يتقلص كثيرا .

مرج الصُفار

آخر مواجهة بين جيوش المماليك وقوات المغول بقيادة جنكيز خان ، وأرغمت أعمال القتال فى مرج الصفار (٧٠٢/١٣٠٣) المغول على أن يتخلوا عن عرضهم بالهيمنة على سوريا .

وقد عبر جنكيز خان نهر الفرات إلى أراضى المماليك فى ٦٩٩/١٢٩٩ فاحتل حلب ودمشق وهزم المماليك فى معركة قريبا من حمص ، وأتاح انسحاب جنكيز خان المؤقت إلى إيران للمماليك أن يستعيدوا معظم أراضيهم فى سوريا قبل أن يشن جنكيز خان هجوما جديدا فى ٧٠١/١٣٠٢ ، وفى العام التالى عبرت جيوش المغول مرة أخرى نهر الفرات لتلاقى المماليك بقيادة بيبرس الثانى ، الذى سدد لهم هزيمة ماحقة، وتحطمت وحدة هذه الموجة الأخيرة من هجمات المغول بموت جنكيز خان بعد فترة قصيرة من هذه

والمعركة ، رغم العداء المستمر طويلا بين المماليك بمصر والمغول فى إيران ، فإن أراضى المماليك لم تتعرض لتهديدات أخرى من جهة الشرق وذلك لعدة عقود .

مرج دابق (١٥١٦/٩٢٢)

المعركة العسكرية الحاسمة بين المماليك والعثمانيين ، وهى آخر معركة خاضها العثمانيون قبل غزوهم لمصر ، وكان العثمانيون بقيادة سلطانهم سليم الأول فى نشوة من انتصارهم على الفرس فى معركة جالديران عندما بدأ توغلهم فى أراضى المماليك فى صيف ١٥١٦/٩٢١ ، ورغم الموقف المعارض الذى اتخذه المماليك من ملاقاة العثمانيين فى موقعة حربية ، إلا أن قنصوه الغورى خرج بجيشه من مصر ، والتقى الجيشان عند مرج دابق ، بالقرب من حلب بسوريا فى ٢٤ أغسطس ١٥١٦/٩٢٢ ، وتكبد المماليك هزيمة قاسية لقى فيها قنصوه الغورى مصرعه أثناء القتال .

جاءت هزيمة المماليك بمثابة النهاية لفترة طالت من الانحدار فى قدرتهم على حكم مصر والدفاع عنها ، ولم يكن المماليك يجيدون استخدام سلاح المدفعية ، الذى استخدمه العثمانيون بكفاءة عالية ، كما أنهم تعرضوا لخيانة خاير بك وعدد من أبرز المماليك الذين انضموا للعثمانيين ، وفى غضون خمسة أشهر دخل سليم الأول وجيشه إلى القاهرة .

مروان الثانى (حكم ٧٤٤-١٢٧/٧٥٠-١٣٢)

آخر خلفاء بنى أمية ، اغتيل مروان الثانى ("الحمار") على يد جنوده بينما كان يبحث عن ملجأ بواحة الفيوم فى مصر ، ورأى الأقباط أن اضطهاده لهم خلال عصره جاء مبررا لمصيره ، ويوجد سرد تفصيلى لهزيمته من القائد العباسى صالح بن على فى أسفار

الأقباط وفى المؤلف الذى كتبه سيفيروس الأشمونينى ، وهو مؤرخ قبطى ، وقيل إن مروان - خلال تنقلاته داخل مصر - كان يحرض على إحراق أجزاء من الفسطاط .

المزرائيون

أسرة تولى أفرادها مناصب إدارية ، وهى تنحدر من أصول فارسية ، وهيمنت على الشئون المالية وإدارات الحكم فى مصر فى الأعوام الثلاثين لفترة الحكم العباسى المباشر للبلاد التى تخللت الإطاحة بالطولونيين وصعود الإخشيديين (٩٠٥-٩٣٥/٢٩٢-٣٢٣) ، وبرزت شهرة هذه العائلة لأول مرة فى العصر الطولونى ، وبمساعدة الخلافة المركزية ببغداد أصبح بمقدورها السيطرة على الإدارات المالية فى ظل الولاة المعينين من قبل الدولة العباسية .

المستعلى (حكم ١٠٩٤-١١٠١/٤٨٧-٤٩٥)

أصغر أبناء الخليفة الفاطمى المستنصر وخليفته ، وأجلسه على العرش الوزير قوى النفوذ الأفضل ليسبق إخوته الثلاثة الأكبر منه ، إلا أن أنصار نزار أكبر إخوة المستعلى شعروا بالتعاسة الشديدة لتوليه الخلافة ، وبقيادة الداعية الفارسى حسن بن الصباح - الذى كان يدعم ترشيح نزار - شكل هؤلاء الأنصار من أنفسهم طائفة انفصالية "النزاريون" وحازوا شهرة بوصفهم الحشاشين ، وتأثرت وحدة الدعاة بهذا الانشقاق ، فقد ذهب بعضهم لمؤازرة نزار ورفضوا المستعلى وهو ما أضعف وضع الأخير .

وتزامن عصر المستعلى مع قدوم الصليبيين إلى سوريا ، والتقى الصليبيون والفاطميون وتفاوضوا فى أنطاكية فى ١٠٩٨/٤٩١ وهو نفس العام الذى استولى فيه الأفضل على القدس من الأتراك السلاجقة ، وفى العام التالى سقطت فى يد الصليبيين الذين ألحقوا الهزيمة بالأفضل فى

عسقلان ، وكان الخليفة المستعلى - الذى كان فى العشرين من عمره عندما تولى الخلافة - محاصرا أغلب الوقت داخل جدران قصره بواسطة الأفضل ، وجاءت وفاة المستعلى المفاجئة لتثير الشكوك حول الحشاشين الذين ازدادت وطأتهم بمصر فى عصر خليفتهم الآمر .

المستنصر (حكم ١٠٣٦ - ١٠٩٤ / ٤٢٧- ٤٨٧)

قضى فى الحكم أطول عهود الخلافة الفاطمية ، وهو ابن الظاهر ، ولقى فى عصره متاعب داخلية وخارجية خطيرة (لحد كبير خارج نطاق سيطرته) وتميزت ببداية فترة من الانحدار دامت نحو قرن تقريبا .

كان المستنصر فى عامه السابع حين صعد للعرش تحت توجيه شخصيات متعددة من البلاط استهلتها أمه ومالكتها السابقة (كانت أمه جارية قبل زواجها من أبيه الظاهر) والأخير هو التستارى الذى حل بدلا من الوزير الجاجراى فى ١٠٤٥/٤٣٦ ، وتم اغتياله بعد عامين ، وأعقب ذلك فترة من عدم الاستقرار حتى برز الوزير اليازورى فى ١٠٥٠/٤٤٢ ، واستمر اليازورى فى السلطة ثمانى سنوات ، واستطاع وضع بعض القواعد فى تنظيم البلاد وإدارتها ، رغم أنه ثبت عدم مقدرته على السيطرة على أعمال التبذير بالقصر ، وبين وفاته ووزارة بدر الجمالى تواصل تبديل الوزراء .

وفى الفترة السابقة على ١٠٥٠/٤٤٢ أصاب الضعف لحد كبير هيمنة الفاطميين على ممالكهم : فقد شهدت سوريا مصاعب هائلة فى ١٠٣٧/٤٢٩، وفى ١٠٤١/٤٣٣ انشق عليهم حلفاؤهم فى شمال أفريقيا ، واستفاد الفاطميون من قرار الصليحيين فى اليمن بتحالفهم مع القاهرة والاعتراف بسيادة الفاطميين ، وفى ١٠٥٧-١٠٥٩/٤٤٨-٤٥١ تم إلحاق الموصل وبغداد لفترة محدودة للغاية بالسيطرة الفاطمية عن طريق تمرد البصاصيرى قائد جيش البويهيين .

على أن الوضع داخل مصر هو الذى جلب أهم المشاكل للمستنصر وحاشيته : ففى ١٠٥٤/٤٤٦ بلغت

أزمة الغذاء درجة حادة حتى أنهم اضطروا للجوء للإمبراطور البيزنطى لتزويدهم بإمدادات عاجلة ، وفى العام التالى ضربت البلاد مجاعة خطيرة ؛ ثم بدأت مجاعة أخرى شديدة دامت سبع سنوات منذ عام ١٠٦٥/٤٥٧ ، وتقدم الكتابات عن أحوال مصر فى تلك الفترة مستوى من البؤس انحدر بهم لتناول لحوم البشر ، ونجمت هذه المجاعات جزئيا عن تدنى مستوى فيضان النيل عدة مرات ، وكذلك للإهمال شبه الكامل للزراعة فى العقود السابقة ، وبلغت القنوات وأعمال الرى الحيوية حدا بالغ السوء .

وبحلول عام ١٠٧٢/٤٦٤ باتت مصر فى فوضى كاملة مدنيا وعسكريا ؛ فقد أسهمت قوات الجيش - التى انهمكت فى قتال متبادل بينها من أجل السيادة منذ ١٠٦٢/٤٥٤ - بجزء كبير فى مستوى الفوضى بالقاهرة ، واستطاع أحد قادة الجيش وهو القائد العسكرى التركى ناصر الدولة أن يقود انقلابا على الحكم حيث أحرق المدينة بما فيها الخزانة ، وعند هذا الحد الخطير كما يقال أرسلت الحريم - نساء الخليفة - لبدر الجمالى الحاكم الفاطمى والقائد العسكرى فى سوريا يناشدنه العودة إلى مصر وحفظ النظام بها ، ودخل بدر الجمالى القاهرة فى ١٠٧٤/٤٦٦ ، وباستخدام القوة بصورة أساسية استطاع إخماد تمردات الجيش واتخذ عدة إجراءات لإنقاذ البلاد ، وقمع قيادة التمرد .

ورغم حملة لبدر الجمالى فى ١٠٧٨/٤٧١ وحملتين تاليتين بين ١٠٨٥/٤٧٨ و ١٠٩٠/٤٨٢ فإن سوريا ضاعت تقريبا لتسقط فى أيدى السلاجقة رغم إنقاذه لمصر - من خلال جهوده داخل البلاد - من انشقاقات لاشك فيها فى نظام الحكم وقواتها المسلحة ، وزار الرحالة الفارسى ناصر خسرو مصر أثناء عهد المستنصر ، وكتب أحد المؤلفات القليلة لمشاهد عيان عن الخلافة الفاطمية فى الاحتفالات العامة .

المستنصر (توفى ١٢٦١/٦٥٩)

أول الخلفاء العباسيين فى مصر ، وقد نصبه فى موقعه السلطان بيبرس المملوكى فى ١٢٦١/٦٥٩ ، وقد أعاد بيبرس تأسيس الخلافة العباسية بالقاهرة بعد سقوط بغداد فى براثن المغول فى ١٢٥٨/٦٥٦ إذ نجحت قرابة بعيدة للمستعصم - آخر خليفة عباسى ببغداد - فى الهرب من الدمار الشامل للمدينة وكذلك من أسرته .

على أن قريبه هذا اتخذ لقب المستنصر بالله أبو القاسم أحمد فى ١٢٦١/٦٥٩ وأرسل السلطان بيبرس الخطابات إلى جميع العواصم الإسلامية يعلن أن مصر هى الموطن الجديد لخليفة المسلمين ، وكان المستنصر يرغب فى استعادة بغداد وهو مشروع لم يلق المؤازرة الكاملة من بيبرس الذى لم يكن فى نيته خلق مركز آخر للسلطة ، ومع ذلك جهز للمستنصر جيشا صغيرا غير ملائم للدفاع عنه فى رحلته إلى بغداد ، غير أن الخليفة توفى بعد مدة قصيرة من بداية مسيرته .

مسيح باشا (حكم ١٥٧٤-١٥٨٠/٩٨٢-٩٨٨)

حاكم عثمانى لمصر ، أرسله الباب العالى لاستعادة النظام بعد اندلاع اضطرابات أهلية فى المدن والمراكز ، وقد تعامل بمنتهى السرعة لعلاج الموقف ، حيث نفذ أحكام الإعدام على نطاق واسع فى الساخطين ، وخلال عامه الثانى فى السلطة تم وضع الصعيد تحت الحكم المباشر للعثمانيين ، بإلغاء الاستقلال الممنوح للقبائل هناك أثناء الغزو العثمانى لمصر ، ولم تكن هذه الخطوة إيجابية ، إذا أنها خلقت جماعة أخرى بمصر تنمو فى مواجهة مركز الحكم العثمائى ، وكان مسيح باشا رجلا شديد الورع وقدم دعما كبيرا للمؤسسات الدينية بمصر ، معتقدا بأنها أفضل الوسائل للتأثير فى الناس ، ورغم قمعه للساخطين ، فقد بدأت القلاقل مجددا فى غضون ست سنوات من رحيله عن الحكم .

مشروع روجرز

بعد حرب يونيو ١٩٦٧ بين الدول العربية وإسرائيل ، أصبح الدبلوماسي السويدي جونار يارنج مسئولا في نوفمبر من تلك السنة عن عقد محادثات بين القادة العرب والإسرائيليين على أساس قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ، ولم تنجح هذه المحاولات ، وفي مارس ١٩٦٩ استؤنفت المناوشات العسكرية بين مصر وإسرائيل فيما عرف باسم حرب الاستنزاف ، وفي يناير ١٩٧٠ أرسل عبد الناصر بمبعوثين عامين وشخصيين إلى الولايات المتحدة من أجل استئناف مفاوضات يارنج ، ومن أجل استغلال هدنة مؤقتة في حرب الاستنزاف والمبادرة بعملية سلمية ، وتقدم وزير الخارجية الأمريكية وليم روجرز للحكومتين المصرية والإسرائيلية بمشروع من ثلاث نقاط من أجل تطبيع العلاقات بينهما ، وبين الولايات المتحدة ومصر ، وقبل عبد الناصر الخطة لاعتبارات معينة في يوليو ١٩٧٠ ، قبل وفاته بفترة قصيرة .

ويبدأ مشروع روجرز الذي يطالب مصر وإسرائيل بالموافقة على إيقاف إطلاق النار لمدة ٩٠ يوما على طول قناة السويس ، بداية من ٩ أغسطس ١٩٧٠ ، مع إجراء محادثات من خلال وسيط الأمم المتحدة جونار يارنج حول النقاط التالية :(١) انسحاب إسرائيل إلى ممرات سيناء ، (٢) إعادة كامل العلاقات المصرية - الأمريكية فور الانتهاء من الانسحاب الإسرائيلي ، (٣) إبرام معاهدة سلام نهائية مع إسرائيل تقوم على قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ، الذي يدعو إلى انسحاب إسرائيل إلى أراضيها قبل ١٩٦٧ في مقابل حدود آمنة ومعترفا بها .

وبدأت المحادثات من خلال يارنج في أغسطس ١٩٧٠ ، لكن في أعقاب مزاعم بانتهاكات لوقف إطلاق النار من الجانبين انسحبت إسرائيل والولايات المتحدة من المفاوضات في سبتمبر ١٩٧٠ . وتم تمديد وقف إطلاق النار مرتين من جانب الحكومة المصرية ، رغم أنه مع انتهاء الفترة في مارس ١٩٧١ لم يتم تجديده . وتقدم الرئيس السادات ، الرئيس الجديد لمصر ، بمقترحات في مقابل مشروع روجرز المعلن في فبراير ١٩٧٠ ، عرض فيها إعادة فتح قناة السويس في مقابل انسحاب إسرائيلي محدود إلى الممرات في سيناء .

مشروع معاهدة ثروت - تشامبرلين

معاهدة جرى التباحث بشأنها بين وزير الخارجية البريطانية أوستن تشامبرلين ورئيس الوزراء المصرى عبد الخالق ثروت باشا أثناء زيارة الملك فؤاد للندن فى يوليو ١٩٢٧ ، وانتهى التفاوض حول مسودة المعاهدة فى نوفمبر ، واشترطت قيام تحالف قوى بين الحكومتين البريطانية والمصرية على أن تخضع مصر لإشراف بريطانيا فى عضويتها بعصبة الأمم ، ومع ذلك فشل هذا المشروع فى تناول مسألة السودان ، وانسحاب القوات البريطانية من مصر ، أو الدور المستقبلى لبريطانيا فيما يخص تركيب قيادة الجيش المصرى ، وجميع القضايا الأساسية التى تهم الوطنيين المصريين ، على أن عدم شعبية مشروع المعاهدة بين الدوائر الرسمية أو فى القصر تسبب فى إثارة الاعتراضات عليها بمصر ، كما رفضت وزارة ثروت قبولها فى فبراير ١٩٢٨ .

المصادرة

ضريبة استثنائية طبقت بالتحديد خلال حكم المماليك البرجية وهى تتعلق بكل أشكال وأنواع الممتلكات ، ولم تكن تفرض وفق معيار ثابت لكنها على الأرجح ترجع لما كان يراه السلطان ، أما مقدار الضرائب ودرجة التحكم فى فرضها فقد كانت تتناسب مع مستوى المصاعب المالية المعنية بعلاجها ، أو فى بعض الأحيان بدرجة العقوبة المراد توقيعها على شخص معين .

الاسم العربى للبلاد ككل وللقاهرة فقط ، وفى الأصل هو اسم إحدى المدن غير المحصنة قريبا من أسوار بابليون ، المدينة اليونانية الرومانية التى فتحها القائد المسلم عمرو بن العاص فى ٦٤٠/١٩ ، ومع اتساع مدينة الفسطاط التى بناها الفاتحون المسلمون للبلاد ارتبط الاسمان بوصفهما مصر الفسطاط ، وتقرن بعض المصادر العربية اسم مصر بالأمصار "معسكر" ، (وهو إحالة لمعسكر الجيوش العربية) ، رغم أن اسم مصر استخدمه العرب للدلالة على هذه البلاد قبل ظهور الإسلام .

مصر الإخشيدية (٩٣٥-٩٦٩/٣٢٣-٣٥٨)

أسرة حاكمة لم تدم طويلا أسسها القائد العسكرى العباسى محمد بن طغج ، واتخذت هذه الأسرة لقبها "الإخشيد" من لقب فى آسيا الوسطى منح لطغج فى ٩٢٧/٣٢٥ ، وصعد الإخشيديون للسلطة خلال مرحلة تحول كبير فى العالم الإسلامى ؛ إذ كانت الأسرة الفاطمية فى المغرب والحمدانيون بسوريا والقرامطة بالجزيرة العربية وجماعات الشيعة فى المشرق جميعا ينازعون الخليفة السنى ببغداد على السلطة والهيمنة ، ورغم أن محمد بن طغج مؤسس هذه الأسرة نجح فى تحويل الخطر الداهم المتمثل فى الفاطميين ، فإن خلفاءه بددوا منجزاته واحدة إثر الأخرى لصالح الفاطميين لأنهم افتقروا للسيطرة الحازمة فى مصر .

وخلال السنوات الإحدى عشرة التى حكم فيها الإخشيد مصر ضم سوريا وفلسطين ومكة والمدينة إلى أراضيه رغم استيلاء الحمدانيين على حلب وحمص فى ٩٤٤/٣٣٣ ، وتم تطييب خاطر القرامطة بمبلغ مالى ضخم ، وخلف الإخشيد على العرش أبناؤه أونوجور وعلى ، ولكن خلال عهدهما كانت السلطة الفعلية فى يد "أبو المسك كافور" - وهو عبد سابق لدى الإخشيد وخدم كقائد

بجيشه قبل تعيينه وصيا على ورثته ، وكان الاستياء الداخلى من نظامه من القوة بمايكفى لإثارة أول اضطراب بدأ فى ٩٥٤/٣٤٣ ضمن سلسلة القلاقل الأهلية ، وذلك قبل فترة قصيرة من زلزال قوى ضرب البلاد أعقبه تفشى الأوبئة وهو ما أشاع البؤس بالبلاد ، وفى جنوب البلاد عم السخط بين النوبيين ، وهاجموا الواحدات فى ٩٤٩/٣٣٧ مطالبين بتحسين أحوال الطرق التجارية ، واستأنفوا هجوما كبيرا على أسوان فى ٩٥٥/٣٤٤وأبدوا مقاومة باسلة لجيوش الإخشيديين التى ذهبت لإخمادهم ، وخلال عصر على حدثت عدة جماعات أخرى .

وفى السنوات العشرين التى تولاها كافور وصيا على الأمراء الإخشيديين ذاع صيته لرعايته للفنون والثقافة بالإضافة لحياة اللهو والترف ، وحتى بمساعدة الوزير المتمكن ابن الفرات فإن المشاكل الخطيرة التى واجهت البلاد استعصت على الحل ، وبعد وفاة كافور - الذى تولى الحكم باسمه لفترة قصيرة من ٩٦٦/٣٥٥ حتى ٩٦٨/٣٥٧ - سرعان ما جذبت الصراعات على السلطة اهتمام الفاطميين ، وقرب نهاية عهد أحمد أبو الفوارس كان ابن الفرات يتولى منصب الحاكم على البلاد بالنيابة ، وهو الذى استسلم للقائد الفاطمى جوهر الصقلى ما إن دخل الفسطاط فى ٩٦٩/٣٥٨ .

الحكام الإخشيديون

٩٣٥/٣٢٣	محمد بن طغج
٩٤٦/٣٣٤	أونوجور
٩٦١/٣٤٩	على
٩٦٦/٣٥٥	كافور
٩٦٩-٩٦٨/٣٥٨-٣٥٧	أحمد أبو الفوارس

مع انتصار معاوية بن أبى سفيان على الخليفة الرابع على بن أبى طالب فى الصراع على قيادة المجتمع الإسلامى حدث انتقال مركز السلطة فى العالم الإسلامى من مكة والمدينة إلى دمشق ، وعاد عمرو بن العاص - فاتح مصر - إلى البلاد واليا عليها نيابه عن معاوية ، بعد أن أدى دورا محوريا فى المفاوضات التى أعقبت معركة صفين بين على ومعاوية .

ويبدو أن جميع الولاة الـ ٢٥ الذين حكموا مصر خلال العصر الأموى من أصول عربية ، إذا أخذنا فى الاعتبار أسماءهم ، فقد خلق الإسلام كديانة تطورا غير متساوق بالبلاد ، وبات السكان المسيحيون أكثر ضجرا بعد ترحيبهم المبدئى بالعرب كمحررين لهم من الحكم البيزنطى ، ويعود ذلك الاستياء فى جانب منه إلى فرض الضرائب المنتظمة عليهم وجمعها منهم ، وتم إخماد التمردات واسعة النطاق ضد الضرائب خاصة فى ٧٢٥/١٠٧ ، و٧٣٣/١١٦ ، إلا أن منبع الاستياء ظل كما هو ، ويبدو أن السياسات الإدارية كانت تتغير من وال لآخر ، رغم أن أوجه المؤسسات البيزنطية السابقة على الإسلام استمرت على ما هى عليه .

وتطورت عملية التعريب فى مصر أو على الأقل تداخلت الثقافتان العربية والمحلية فى هذه المرحلة المبكرة من الحكم الإسلامى ، وبدأ توطين القبائل العربية فى مصر على نطاق واسع فى ٧٢٧/١٠٩ رغم أنه كانت هناك تنقلات قبلية إلى المنطقة قبل هذا التاريخ ساعدت على التعجيل بهذا التمازج بين الثقافتين العربية والمصرية ، ومع ذلك ففى نفس الوقت فإن هذه القبائل - مثل قبيلة قيس - لم يكن لها تأثير على الاستقرار ، على أن تقليص حصتهم من الحبوب بموجب قرار من الحكومة بإرسال مزيد من الحبوب لتوزيعه خارج مصر تسبب فى شيوع الاستياء والسخط بين القبائل ، ولم يتم التراجع عن رفض الخليفة هشام فى التوصل إلى حل وسط بشأن إمدادات الحبوب حتى عام ٧٤٢/١٢٤ حين تم إعادة جميع مخصصات الحبوب إلى القبائل .

كما أسهم فى الوجود العربى بمصر على المستوى المحلى منذ وقت مبكر ولاية عبد العزيز بن مروان (حكم ٦٨٥-٧٠٥/٦٥-٨٥) ، الذى حل الحامية العسكرية العربية بالفسطاط ، ونشرها على عدة أماكن بمصر ، وخضعت الهيئات الإدارية التى كانت ما تزال فى معظمها بأيدى أبناء البلاد لإشراف هؤلاء العرب ، الذين يتم لهم صرف الأجور حيث كان المتوقع منهم ضمان الخدمات الأمنية بالإمارات .

وتمثلت أهمية مصر أثناء العصر الأموى فى مجالين : كانت مصدرا هاما للحبوب لمدينتى مكة والمدينة المقدستين التى تجلب عن طريق قناة قديمة تصل إلى البحر الأحمر (طهرها عمرو بن العاص) ، علاوة على أنها مصدر غنى للعوائد الأخرى ، كما خدمت كقاعدة لتوسع النفوذ الإسلامى فى اتجاه الغرب فى ظل عمر وخلفائه ، وشارك أبناء البلاد المصريون فى قوات الأسطول الأموى ، الذى كان يعد معادلاً هامًا للوجود البيزنطى القوى فى البحر المتوسط .

ويمكن أن نرى جانبا من عدم المساواة فى علاقة الخلفاء الأمويين المتأخرين مع رعاياهم المصريين فى مسألة الرواتب الممنوحة للأفراد المصريين العاملين بالأسطول ، وكان الخليفة عمر بن عبد العزيز (حكم٧١٧-٧٢٠/٩٩-١٠١) يصرف الرواتب لمن يعتنق الإسلام بين هؤلاء البحارة ، أما خلفاء عمر فقد منعوا صرف الرواتب فى البداية ، ثم بعد ٢٤ سنة أعادوها إلى سابق عهدها لفترة قصيرة فى عهد يزيد الثالث (حكم٧٤٤/١٢٦) فقط ليسحبوا الرواتب مرة أخرى فى عهد مروان الثانى (حكم ٧٤٤-٧٥٠/١٢٧-١٣٢) وأدت هذه الاهتزازات فى السياسة - التى امتدت إلى مجالات إدارية أخرى - إلى إثارة المعارضة فى مصر ، فبمجرد أن تقلد مروان الثانى مقاليد الحكم ثار المصريون وأعادوا الوالى الذى نصبه يزيد الثالث العاقل والذى لم يدم طويلا ، وأرسل مروان جيشا لإعادة النظام ، ومع ذلك بمجرد انسحاب الجيش ثارت هبات عديدة فى أنحاء البلاد ، سواء بواسطة الأقباط فى الدلتا أو ممن اعتنقوا الإسلام فى مناطق أخرى ، وشاركهم فى ثوراتهم

المستوطنون العرب بسبب القرار الخاص بتوسيع واجباتهم العسكرية ، وتم إرغام مروان الثانى آخر خلفاء بنى أمية على الرحيل عن سوريا فى ١٣٢/٧٥٠ بواسطة القوى المؤيدة لثورة "أبو العباس" – الذى سيصبح أول خليفة عباسى – واضطر مروان للفرار إلى مصر ، ولقى حتفه قتيلا على يد جنوده قريبا من الفيوم ، ليكتب فصل النهاية للعصر الأموى .

الولاة الأمويون فى مصر

(هذه القائمة من Eduard von Zimbaur's Manuel de geneaologie et de chronolgie pour l'histoire de l'Islam, Hanover,1927)

٣٨/٦٥٨	عمرو بن العاص
٤٣/٦٦٣	عقبة بن أبى سفيان
٤٧/٦٦٧	مسلمة بن مخلد الأنصارى
٦٢/٦٨١	محمد بن مسلمة
٦٢/٦٨٢	سعيد بن يزيد الأزدى
٦٤/٦٨٤	عبد الرحمن بن عتبة بن حجوم القهرى
٦٥/٦٨٥	عبد العزيز بن مروان
٨٤/٧٠٤	عبد الله بن عبد الملك (الوليد بن عبد الملك)
٩٠/٧٠٩	قرة بن شريك العبسى
٩٦/٧١٥	عبد الملك بن رفاعى الفهمى
٩٩/٧١٨	أيوب بن شرحبيل الأصبحى
١٠١/٧٢٠	بشر بن صفوان الكلبى

١٠٢/٧٢١	أسامة بن زيد
١٠٢/٧٢١	حنظلة بن صفوان الكلبى
١٠٥/٧٢٤	محمد بن عبد الملك بن مروان (مكث شهرا واحدا)
١٠٨/٧٢٧	الحر بن يوسف الحكم
١٠٩/٧٢٧	حفص بن الوليد
١٠٩/٧٢٧	عبد الملك بن رفاعة (فترة ثانية)
١١١/٧٢٩	الوليد بن رفاعة
١١٧/٧٣٥	عبد الله بن الحبحب (نيابة عن الحكم بن قيس)
١١٩/٧٣٧	عبد الرحمن بن خالد الفهمى
١٢٤/٧٤٢	حنظلة بن صفوان (فترة ثانية)
١٢٧/٧٤٥	حفص بن الوليد بن الحضرمى (فترة ثانية)
١٢٧/٧٤٥	حسان بن عتاهية (لعدة أيام فقط)
١٢٨/٧٤٥	حفص بن الوليد الحضرمى (فترة ثالثة)
١٣١/٧٤٩	الحوثرة بن عبيد الله الغزارى
١٣٢/٧٥٠	عبد الملك بن مروان اللخمى - بداية العصر العباسى

مصر العباسية (٧٥٠- ٩٦٩/١٣٣ - ٢٩٧)

كان المؤشر على انتقال مركز السلطة فى العالم الإسلامى من الأسرة الأموية بدمشق إلى الأسرة العباسية بالعراق ممثلا فى مصر بحملة القائد العسكرى صالح بن على الذى فتح مصر نيابة عن العباسيين . وتميز العصر العباسى بالتغير السريع والمتواتر للولاة : فقد تولى السلطة ٨٠ واليا ، وبعضهم لأكثر من مرة ؛ على أن عدم الاستقرار الإدارى والسخط الداخلى الذى شاع بمصر وغيرها

من البلدان التابعة للعباسيين خلال هذه الفترة مهد لظهور سلالات حاكمة مستقلة بمصر وهى الأسرة الطولونية والإخشيدية .

ويرجع السبب الرئيسى للسخط فى العصر العباسى لكثرة مطالب بغداد : فالمخصصات الباهظة للجيش أفضت لاندلاع اضطربات فى ٧٨٠/١٦٣-١٦٤ و ٧٩٤-٧٩٥/١٧٨-١٧٩ ، كما ثارت الاعتراضات بسبب الضرائب على الطوائف ، ومن ١٩٨/٨١٣ حتى ٢١٨/٨٣٣ تقريبا شبت عدة ثورات مسيحية ضد الضرائب اتخذت طابعا عاما ، علاوة على ثورات للمسيحيين والمسلمين سويًا ، الأمر الذى تطلب زيارة للخليفة المأمون وقائد جيشه الأفشين فى ٢١٧/٨٣٢ لتهدئة الوضع.

ووضع العباسيون خطة لتوطين القبائل العربية بمصر ، مثل قبيلة قيس ، ومما لاشك فيه أن هذا ساعد على ربط البلاد بعرى أوثق بالمركز (كما أنه خفف من الضغط السكانى فى الأراضى الإسلامية المركزية) بيد أنه خلق عدة مشاكل نظرا لأن هذه القبائل حاولت تأسيس قواعد لنفوذها الخاص داخل مصر ، وشاركت فى اضطرابات ٧٨٠/١٦٣-١٦٤ حينما تم إرسال حملتين عسكريتين لإخمادها ، وفى ٢١٢/٨٢٧ قاد ابن طاهر القائد العسكرى جيوشه ضد هذه القبائل ، وتميزت النوبة عموما بالهدوء خلال العصر العباسى ، غير أن ثورة هناك - شاركت أيضًا فيها القبائل - تعرضت للقمع فى ٢٤٤/٨٥٨ على يد القائد العسكرى العباسى محمد بن القمى ، وربما سعيا وراء فائدة من الاضطرابات الداخلية بمصر شن البيزنطيون عدة هجمات كبيرة وإن كانت ناجحة على دمياط على ساحل البحر المتوسط فى ٢٣٨/٨٥٣ و ٢٤٤/٨٥٩ .

وكان الولاة العباسيون ورجال الإدارة المسئولون عن الأوضاع المالية غالبا تحت رحمة سياسات البلاط ، إذ أن فتراتهم القصيرة بالمنصب حالت دون تنفيذ أى مشاريع أو سياسات فاعلة خارج اختصاصهم ، وقد أدى تدهور نظم الحكم إلى تعيين أحمد بن المدبر فى ٢٤٧/٨٦١ لإصلاح الإدارة ونظام الضرائب بمصر ، وتوقفت إصلاحات المدبر مع وصول أحمد بن طولون لمصر فى ٢٥٤/٨٦٨ ، وبعد عدة صراعات مع

المدبر استحوذ ابن طولون على السيادة فى مصر ونال استقلاله فى النهاية فى مواجهة بغداد ، وحالت ثورة الزنج جنوبى العراق دون اتخاذ العباسيين لرد فعل أشد قوة تجاه ابن طولون ، وعادت السيطرة المباشرة للعباسيين على مصر فى ٢٩٢/٩٠٥ لتستمر ٣٠ عاما ، حتى برزت الأسرة الحاكمة التالية وهم الإخشيديون ، إذ مارست السلطة الفعلية بصورة أساسية أسرة من الإداريين وهم المازارائيون ، وفى ٣٢٣/٩٣٥ أرسلت بغداد محمد بن طغج المشهور باسم الإخشيد ليترأس نظام حكم قويا ، والذى استمد أهميته من القوة المتصاعدة للفاطميين فى الغرب ، ومرة أخرى أوصل الإخشيديون العباسيين لختام سيطرتهم المباشرة على مصر ، ومع غزو القائد العسكرى جوهر الصقلى للدولة الإخشيدية فى ٣٥٨/٩٦٩ باتت مصر جزءا من الإمبراطورية الفاطمية .

وخلال العصر العباسى توسعت الفسطاط - العاصمة الإسلامية لمصر - بإنشاء العسكر فى بداية الحكم العباسى والقطائع التى شيدها أحمد بن طولون ، وتحولت مصر ببطء إلى الدين الإسلامى وإن كان على نحو متزايد ، رغم استمرار المسيحيين فى تقلد المناصب الحكومية العليا والهامة .

الولاة العباسيون لمصر

تتفق هذه القائمة مع -Eduard von Zimbaur's Manul de geneaologie et de chronologie pour l'histoire l'Islam, Hanover, 1927 .

١٣٣/٧٥٠	صالح بن على العباس
١٣٣/٧٥١	أبو عون عبد الملك بن يزيد الخراسانى
١٣٦/٧٥٣	صالح بن على (فترة ثانية)
١٣٧/٧٥٥	أبو عون (فترة ثانية)
١٤١/٧٥٨	موسى بن كعب التميمى

محمد بن الأشعب الخزاعى	١٤١/٧٥٩
نوفل بن محمد الفرات	١٤٢/٧٥٩
حميد بن قحطبة الطائى	١٤٣/٧٦٠
أبو خالد يزيد بن حاتم المهلبى	١٤٤/٧٦٢
عبد الرحمن بن يزيد (نائباً لأبى خالد)	١٤٧/٧٦٤
محمد بن سعيد (من خلال نائبه عبد الله بن عبد الرحمن)	١٥٢/٧٦٩
محمد بن عبد الرحمن	١٥٥/٧٢٢
عبد الصمد بن على العباس	١٥٥/٧٧٢
موسى بن على اللخمى	١٥٥/٧٧٢
مطر	١٥٩/٧٧٦
أبو ضمرة محمد بن سليمان	١٥٩/٧٧٦
عيسى بن لقمان الجمحى	١٦١/٧٧٨
أبو ضمرة محمد (فترة ثانية)	١٦٢/٧٧٩ - ٧٧٨
سلامة بن رييت	١٦٢ / ٧٧٩-٧٧٨
وضح	١١٦٢/٧٧٩
منصور بن يزيد الروينى	١٦٢/٧٧٩
أبو صالح يحيى بن سعيد الحراشى	١٦٤/٧٨٠
سالم بن سودة التميمى	١٦٥/٧٨١
إبراهيم بن صالح العباس	١٦٧/٧٨٤
موسى بن مصعب الخثعمى	١٦٨/٨٧٥
أسامة بن عمرو المعفيرى	١٦٩/٧٨٥
الفضل بن صالح العباس	١٦٩/٧٨٦

١٦٩/٧٨٦	على بن سليمان العباس
١٧١/٧٨٧	موسى بن عيسى
١٧٢/٧٨٩	مسلمة بن يحيى البجالى
١٧٣/٧٨٩	محمد بن زهير الأزدى
١١٧٤/٧٩٠	داود بن يزيد المهلبى
١٧٥/٧٩١	موسى بن عيسى (فترة ثانية)
١٧٦/٧٩٢	إبراهيم بن صالح (فترة ثانية)
١٧٦/٧٩٢	جعفر بن يحيى بن برمك (من خلال نائبه عمر بن مهران)
١٧٦/٧٩٣	عبد الله بن موسايب الضبى
١٧٧/٧٩٣	إسحق بن سليمان العباس
١٧٨/٧٩٤	حرثمة بن أعيان .
١٧٨/٧٩٤	عبد الملك بن صالح (من خلال نائبه عبد الله بن موسايب فترة ثانية) .
١٧٩/٧٩٥	عبيد الله بن المهدى
١٧٩/٧٩٥	موسى بن عيسى (فترة ثالثة من خلال ابنه ونائبه يحيى)
١٨٠/٧٩٦	عبيد الله بن المهدى (فترة ثانية)
١٨١/٧٩٧	إسماعيل بن صالح العباس
١٨٢/٧٩٨	إسماعيل بن عيسى
١٨٢/٧٩٨	الليث الفضل
١٨٧/٨٠٣	أحمد بن إسماعيل العباس
١٨٩/٨٠٥	عبيد الله بن محمد
١٩٠/٨٠٦	الحسين بن جميل

١٩٠/٨٠٦	مالك بن دلهم الكلبى
١٩٢/٨٠٨	مالك بن دلهم الكلبى
١٨٣/٨٠٩	الحسن بن التخته
١٩٤/٨١٠	حاتم بن هرثمة بن أعيان
١٩٥/٨١١	جابر بن الأشعث الطائى
٨١١-٨١٢ / ١٩٦	ربيعة بن قيس
١٩٦/٨١٢	عباد بن محمد محمد البلخى
١٩٨/٨١٣	المطلب عبد الله الخزاعى
١٩٨/٨١٤	العباس بن موسى
١٩٩/٨١٤	المطلب بن عبد الله
٢٠٠/٨١٦	السارى بن الحكم الزوتى
٢٠٥/٨٢٠	أبو نصر محمد بن السارى
٢٠٦/٨٢٢	عبيد الله بن السارى
٢١١/٨٢٦	عبد الله بن طاهر بن الحسين أو عباس بن هاشم (لا تتفق المصادر على أن طاهر كان فاعلاً فى إخماد التمردات المحلية آنذاك) .
٢١٣/٨٢٩	عيسى بن يزيد الجلودى
(فترة ثورات)	
٢١٤/٨٢٩	عمير بن الوليد التميمى البغيسى
٢١٤/٨٨٢٩	عيسى بن يزيد (فترة ثانية)
٢١٥/٨٣٠	عبداوية بن جبلة
٢١٦/٨٣١	عيسى بن المنصور الرافعى

٢١٧/٨٣٢	عبد الملك نصر بن عبد الله الصفدى (قيدور)
٢١٩/٨٣٤	المظرف بن نصر بن عبد الله قيدور
٢١٩/٨٣٤	موسى بن عبد العباس ثابت الحنفى
٢٤٤/٨٣٩	مالك بن قيدور الصفدى
٢٢٦/٨٤١	على بن يحيى الأرمنى
٢٢٩/٨٤٣	عيسى بن المنصور (فترة ثانية)
٢٢٣/٤٨٤	هرثمة بن النضر الجبلى
٢٣٤/٨٤٩	حاتم بن هرثمة بن النضر
٢٣٤/٨٤٩	على بن يحيى (فترة ثانية)
٢٣٥/٨٥٠	إسحق بن يحيى الخطلانى
٢٣٦/٨٥١	خط عبد الواحد بن يحيى المنصور
٢٣٨/٨٢٥	عنبسة بن إسحق الضبى
٢٤٢/٨٥٦	يزيد بن عبد الله التركى
٢٥٣/٨٦٧	مزاحم بن خاقان التركى
٢٥٤/٨٦٨	أحمد بن مزاحم التركى
٢٥٤/٨٦٨	يركج / أرغط بن الغ طرخان التركى
٨٦٨-٩٠٥ / ٢٤٥-٢٩٢	الدولة الطولونية
٢٩٢/٩٠٥	أبو موسى عيسى بن محمد النوشرى
تمرد محمد بن خلنجى	
٢٩٧/٩١٠	أبو العباس بن بستام (توفى بعد فترة قصيرة من تعينه)
٢٩٧/٩١٠	أبو منصور تكين بن عبد الله الفزارى
٩٠٣/٩١٥	أبو الحسن دكا الأعور الرومى

٣٠٧/٩١٩	تكين بن عبد الله (فترة ثانية)
٣٠٩/٩٢١	أبو قابوس محمود بن حماك (ثلاثة أيام فقط)
٣٠٩/٩٢١	تكين بن عبد الله (فترة ثالثة)
٣٠٩/٩٣١	أبو الحسن هلال بن بدر
٣١١/٩٢٣	أبو العباس أحمد بن كايغليغ
٣١١/٩٢٤	تكين بن عبد الله (فترة رابعة)
٣٢١/٩٣٣	محمد بن تكين
٣١٢/٩٣٣	أبو العباس أحمد بن كايغليغ (فترة ثانية)
(٩٢٥ - ٩٦٩ / ٣٢٣ - ٢٨٥)	الدولة الإخشيدية

مصر العثمانية (١٥١٧-١٧٩٨/٩٢٢-١٢١٣)

تزامن بروز العثمانيين كقوة فى الأناضول مع انهيار سلاطين المماليك البرجية والانقسامات الطاحنة بين صفوفهم فى مصر ، وقد وضع المماليك البرجية - الذين سيطروا طيلة قرنين من الزمان على ممالك إسلامية بعثرتها غزوات مغولية - أسس مزاعمهم فى الأرض والسياسات التى قوبلت بتحديات متزايدة من العثمانيين الذين سرت فى صفوفهم الحيوية والحماسة التى لم يكن يجاريهم فيها هؤلاء المماليك .

وتعرض المماليك لأعمال عدائية من السلطان العثمانى بايزيد الثانى (حكم ١٤٨١-١٥١٢/٨٨٦-٩١٨) ما أن أوى السلطان المملوكى قايتباى الأمير جيم منافس بايزيد والمطالب بالعرش العثمانى فى ١٤٨١/٨٨٦ ، وانتهت فى ١٤٩١/٨٩٦ ست سنوات من العمليات العسكرية غير الحاسمة بين المماليك والعثمانيين دون أن يكون أى طرف مستعداً لعمل حاسم ، وبعد بايزيد جاء فى ١٥١٢/٩١٨ سليم الأول (الرهيب) الذى قرر مواصلة شن الحملات على المماليك ،

على أن هزيمته للفرس فى جالديران (١٥١٤/٩٢٠) أطلقت يده فى العمل تجاه المماليك ؛ الذين لحقت الهزيمة بأسطولهم على يد البرتغاليين فى ٩١٥/١٥٠٩ وكانوا ما يزالون عرضة لتهديداتهم ، كما استطاع سليم أن يستغل التنافس بين السلطان المملوكى بالقاهرة وولاته فى سوريا ، خاصة الوالى الطموح خاير بك الذى انضم بأنصاره لمعسكر العثمانيين .

والتقى الجيشان المملوكى والعثمانى فى معركة مرج دابق بسوريا فى ٩٢١/١٥١٦ واستطاع الجيش العثمانى - بفضل تجهيزاته الأفضل وحسن تدريبه ومدفعيته الحديثة ولإحساسهم بتشرذم المماليك - أن ينهى اليوم لصالحه ، ولم يتم التوصل لتسوية بين سليم الأول وآخر سلاطين المماليك طومان باى ، فزحف سليم إلى مصر ودخل القاهرة فى يناير ٩٢٢/١٥١٧ ، ونجحت الحملة التى شنها على طومان باى وأنصاره الذين هربوا إلى داخل الدلتا ، وشنق طومان باى وتم تعيين خاير بك واليا على مصر ، وترك الصعيد فى أيدى القبائل القوية مثل الهوارة .

كان انتقال خاير بك وعدد من صفوة المماليك إلى جانب العثمانيين أداة فعالة فى ضمان بقائهم فى مصر بعد فرض الهيمنة العثمانية ، ويعد اشتراكهم فى ثورة الوالى العثمانى أحمد باشا خائن فى ٩٣٠/١٥٢٤ دليلا على استمرار قوتهم فى ذلك الحين لكنه كان تأكيد للباب العالى العثمانى على الحاجة إلى هيمنة حازمة على الإدارة المصرية ، وفى ٩٣١/١٥٢٥ تم تطبيق عدد من الإصلاحات الإدارية والتشريعية ، وجرى مسح ميدانى لأغراض ضرائبية بمصر فى ٩٣٢/١٥٢٦ (وروجع فى ٩٥٧/١٥٥٠) ، وغدت مصر تحت نظام الامتيازات العثمانية فى ٩٣٤/١٥٢٨ حين تم تجديد المعاهدات القائمة المتعلقة بالامتيازات التجارية الأوروبية فى مصر ، وفى أفريقيا مما أدى لإثارة محاولة برتغالية فى ٩٤٨/١٥٤١ للاستيلاء على السويس لم يحالفها النجاح .

على أن الهدوء النسبى الذى عم الفترة الأولى للحكم العثمانى لم يلبث أن انقطع فى القرن ١١/١٧ على يد تمردات عسكرية من ٩٩٤/١٥٨٦ فصاعدا ، ولقى الوالى العثمانى

مصرعه قتيلا فى ١٦٠٤/١٠١٣ ، وأقيل العديد من سابقيه ولاحقيه أو تم رفضهم ، كما أعلنت الحامية العسكرية العثمانية الموجودة بالدلتا تمردها مرة أخرى ، وبلغت الاضطرابات الداخلية بالبلاد حدا ازداد سوءاً مع تفشى وبائين شملا البلاد فى ١٦١٩/١٠٢٧-١٠٢٨ و١٦٤٣/١٠٥٢ ، وباتت إدارة البلاد فى ذلك الحين فى أيدى موظفين يتقاضون رواتبهم من الباب العالى تحت إشراف الولاة ، لكن واقع الأمر أن المماليك عملوا على خلق دور لأنفسهم متزايد الأهمية فى تركيب السلطة وكحكام للسنجقيات أو الأقاليم ، وشهدت تلك الفترة أيضا اندماج الجناحين الأساسيين للبكوات : القاسمية والفقارية التى أفضت ضغائنهم ومنافساتهم إلى إلحاق الضرر التدريجى بصفوف السلطة العثمانية مع نهاية القرن ١٧/١١ ، ورغم محاولات الحكام العثمانيين استغلال التنافس بين هذه الأجنحة لحفظ التوازن بين البكوات إلا أن اغتيال زعيم القاسمية بأوامر من الوالى وعمليات القمع التى مارسوها طوال عامين لم يسفرا إلا عن توقف مؤقت لصراعاتهم .

وكان اشتراك المماليك فى مجلس البكوات يهدف إلى ربطهم تنظيميا بإدارات الولاية العثمانية ، وبدلا من ذلك استغل البكوات أو كبار ضباط الدولة العثمانية بمصر موقعهم فى العمل ضد الوالى وتشكيل عملية صنع القرار فى القصر ، واستخدموا إيرادات من الضرائب التى يجمعونها لتشييد مؤسساتهم الخاصة وتثبيت دعائم سلطتهم المستقلة عن المركز ، ومن المؤكد أن الضغائن المتفجرة لم تقف حائلا دون نهمهم للثروة والنفوذ ، ولم تكن جموع المصريين الواقعة فى الشرك بين الوالى وبكوات المماليك فى وضع طيب ، وتقلصت قدرة العثمانيين على التدخل فى هذا الوضع بسبب انهماك جيوشهم بالعمل فى أماكن أخرى .

وشهد الطور الأخير للحكم العثمانى فى القرن ١٨/١٢ انتقال السلطة الفعلية من الوالى إلى البكوات ، ونجح البكوات - إضافة لهيمنتهم على عدة مناصب هامة مثل شيخ البلد وأمير الجيوش - فى السيطرة على معظم وظائف جمع الضرائب بالدولة ، وأبرموا تحالفات مع كلٍّ من القبائل قوية النفوذ بجنوب البلاد وكذلك الحامية العسكرية العثمانية ، واستغل البكوات

الانقسامات الحادثة داخل الحامية العسكرية - خاصة بين الانكشارية والعزبان - على نحو بالغ التأثير أكثر مما استطاع الولاة استغلال الانقسامات بين البكوات أنفسهم . وبحلول عام ١٧١١/١١٢٣ اندلعت حروب عمت البلاد كلها ، واستمر هذا "العصيان الكبير" أكثر من شهرين ، وفي ختام تلك المدة منيت فصائل القفارية وحلفاؤهم الانكشارية بالهزيمة كما يؤرخ هذا العصيان لبداية النهاية لـ "الحكم" العثماني للبلاد ، نظراً لأن عددا من بكوات المماليك تقلدوا منصب شيخ البلد ومن الناحية الفعلية ولاية البلاد من الوالي العثماني الصورى ، وحاول العثمانيون استعادة الأوضاع في ١٧٨٦/١٢٠٠ إلا أنهم في هذا السياق لم ينعموا إلا بنجاح مؤقت ، على أن البكوات الذين حكموا مصر في هذا الوقت - على بك وأبو الدهب (محمد بك) وإبراهيم بك ومراد بك وإسماعيل بك - أحرزوا نجاحا أكثر قليلا من أسلافهم العثمانيين في الإبقاء على زملائهم المماليك في صفهم ، فقد سعى على بك لتطبيق برنامج طموح لتهدئة الأوضاع بالداخل والاستحواذ على الأرض بسوريا قبل أن يتعرض لخيانة قائد جيوشه -أبو الدهب- في ١٧٧٢/١١٨٦ ، واضطر باقي مشايخ البلد لمواجهة أوضاع مماثلة من عدم الولاء داخل الدائرة القريبة منهم ، وهو الوضع الذى تمخض عن اضطرابات حادة بمصر مما سهل الغزو الفرنسي للبلاد في ١٧٩٨/١٢١٣ ، ورغم أن العثمانيين حاولوا تعيين حاكم لمصر بعد انسحاب الفرنسيين إلا أنه أقيل اثنان من مرشحيهم وتوفى الثالث وقتل الرابع على يد المماليك ، واستحوذ محمد على على السلطة كوال للبلاد وهو القائد لفصيل ألباني تابع للعثمانيين بعد أن أطاح بالحاكم العثماني خورشيد باشا .

ويعد الغزو الفرنسي هو المعلم البارز على نهاية الحكم العثماني المباشر لمصر رغم أن البلاد ظلت اسميا تحت السيادة العثمانية حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ودخولها رسميا تحت الحماية البريطانية ، وفي غضون تلك الفترة كانت أسرة محمد على تكفل لها استقلالا فعليًا ، إذ أطاح محمد على تقريبا بالعثمانيين من وضعهم الرئيسي بالعالم الإسلامي من خلال حملاته العسكرية في ثلاثينيات القرن ١٩ ، وحصل حفيده إسماعيل على امتيازات هائلة من الباب العالى العثماني عبر توزيع الهبات المصرية هناك .

كانت الإدارة العثمانية تتصور مع تثبيت دعائمها فى مصر أنها تنشئ ثلاث سلطات : هى الوالى والحامية العسكرية ، ومجلس البكوات الذين سيخلقون توازنا مثاليا وبالتالى يمكن الحفاظ على كامل المصالح العثمانية بمصر ، وكان يتم تعيين الوالى من اسطنبول بدعم من السلطان ووزيره ، وتسانده فى مصر الحامية العسكرية العثمانية ، وفى التطبيق العملى كانت السهولة التى يتم بها خلع الولاة أو استدعاؤهم (بلغوا ١٠٦ ولاة أثناء الحكم العثمانى) تؤثر بالسلب كثيراً على وضعهم ، أما مساندة الحامية العسكرية فقد كانت غالبا سريعة الزوال ، أو كما حدث أحيانا عداء صريحا ، وكان مجلس البكوات قاعدته فى مصر التى يركز عليها ، واستخدمها بنجاح فى القرن ١٨/١٢ للإطاحة بسلطة الولاة .

الباشوات العثمانيون بمصر

تتوافق هذه القائمة مع قائمة إدوارد فون زيمبار **Eduard von Zimbaur's Manul de geneaologie et de chronologie pour l'historie l'Islam, Hanover, 1927 .**

٩٢٣/١٥١٧	خاير بك
٩٢٨/١٥٢٢	مصطفى
٩٢٩/١٥٢٣	قاسم جازولى (أقيل بعد شهر واحد)
٩٢٩/١٥٢٣	أحمد (قتل بعد محاولة استقلالية)
٩٣٠/١٥٢٤	قاسم (فترة ثانية)
٩٣١/١٥٢٥	إبراهيم
٩٣١/١٥٢٥	سليمان (الخادم)
٩٤١/١٥٣٥	خسرو

٩٤٣/١٥٣٦	سليمان الخادم (فترة ثانية)
٩٤٥/١٥٣٨	داود
٩٥٦/١٥٤٩	على ساميز
٩٦١/١٥٥٣	محمد دوكاجين
٩٦٣/١٥٥٦	اسكندر
٩٦٦/١٥٥٩	على (الخادم)
٩٦٧/١٥٦٠	لالا شاهين
٩٧١/١٥٦٤	على صوفى
٩٧٣/١٥٦٦	محمود
٩٧٥/١٥٦٧	سنان (فى اليمن ٩٧٦/١٥٦٨)
٩٧٦/١٥٦٨	اسكندر (تشرگس اسكندر)
٩٧٩/١٥٧١	سنان
٩٨٠/١٥٧٣	حسين
٩٨٢/١٥٧٤	مسيح (الخادم)
٩٨٨/١٥٨٠	حسن (الخادم)
٩٩١/١٥٨٣	إبراهيم
٩٩٣/١٥٨٥	سنان (الدفتار)
٩٩٩٥/١٥٨٧	أوفايس
٩٩٩/١٥٩١	حافظ أحمد
١٠٠٣/١٥٩٥	كرد

١٠٠٤/١٥٩٦	سيد محمد
١٠٠٦/١٥٩٨	خضر
١٠١٠/١٦٠١	على يافوز
١٠١٢/١٦٠٣	إبراهيم (الحاج) (قتل)
١٠١٣/١٦٠٤	محمد (جورجى)
١٠١٤/١٦٠٥	حسن بن حسين
١٠١٦/١٦٠٧	محمد (أوغز)
١٠٢٠/١٦١١	محمد صوفى
١٠٢٤/١٦١٥	أحمد
١٠٢٧/١٦١٨	مصطفى (اللفكلى)
١٠٢٧/١٦١٨	جعفر
١٠٢٨/١٦١٩	مصطفى
١٠٢٩/١٦٢٠	حسين (الميرى)
١٠٣١/١٦٢٢	محمد (اللبار)
١٠٣١/١٦٢٢	إبراهيم
١٠٣٢/١٦٢٣	مصطفى (قرة)
١٠٣٢/١٦٢٣	على (التشتشجى)
١٠٣٣/١٦٢٤	مصطفى (فترة ثانية)
١٠٣٥/١٦٢٦	بيرم
١٠٣٨/١٦٢٨	محمد (الطابانى-ياصى)

١٠٤٠/١٦٣٠	موسى
١٠٤٠/١٦٣١	خليل
١٠٤٢/١٦٣٣	أحمد (البقيرىجى)
١٠٤٥/١٦٣٥	حسين (الدللى)
١٠٤٧/١٦٣٧	محمد (جوفان قابيجى سلطان زاده)
١٠٥٠/١٦٤٠	مصطفى (النقاش)
١٠٥٢/١٦٤٢	مقصود
١٠٥٤/١٦٤٤	أيوب
١٠٥٦/١٦٤٦	محمد (حيدر أغا زاده)
١٠٥٧/١٦٤٧	مصطفى (الموستارى)
١٠٥٧/١٦٤٧	محمد (شرف)
١٠٥٩/١٦٤٩	أحمد (ترخونجى)
١٠٦١/١٦٥١	عبد الرحمن (الخادم)
١٠٦٢/١٦٥٢	محمد (الخاصكى)
١٠٦٦/١٦٥٦	مصطفى (خاليجى - زاده الدامادى)
١٠٦٧/١٦٥٧	محمد (شازفار - زاده غازى) (قتل)
١٠٧٠/١٦٦٠	مصطفى (الجورجى)
١٠٧١/١٦٦٠	إبراهيم (الدفتردار)
١٠٧٤/١٦٦٣	عمر (السلحدار)
١٠٧٧/١٦٦٧	إبراهيم (الصوفى)

على (القرقاش)	١٠٧٩/١٦٦٨
إبراهيم	١٠٨٠/١٦٦٩
حسين (جمبلاط- زاده)	١٠٨٤/١٦٧٣
أحمد (الدفتردار)	١٠٨٦/١٦٧٥
عبد الرحمن	١٠٨٧/١٦٧٦
عثمان	١٠٩١/١٦٨٠
حمزة	١٠٩٤/١٦٨٣
حسن	١٠٩٨/١٦٨٧
حسن (الدمادى)	١٠٩٩/١٦٨٧
أحمد (المفتش كى آيا)	١١٠١/١٦٨٩
على (الخازندار)	١١٠٢/١٦٩١
إسماعيل	١١٠٦/١٦٩٥
حسين (الفيرارى)	١١٠٩/١٦٩٧
محمد (قره)	١١١١/١٦٩٩
سليمان	١١١٦/١٧٠٤
محمد (رامى)	١١١٦/١٧٠٤
على	١١١٨/١٧٠٦
حسن (الدمادى)(فترة ثانية)	١١١٩/١٧٠٧
إبراهيم	١١٢١/١٧٠٩
خليل (الكوزى)	١١٢٢/١٧١٠

١١٢٣/١٧١١	فالى
١١٢٦/١٧١٤	عبدى
١١٢٩/١٧١٧	على (كى آيا)(فترة ثانية)
١١٣٢/١٧٢٠	رجب
١١٣٣/١٧٢١	محمد (النشنجى)
١١٣٨/١٧٢٥	على مورالى (٦شهور ، ثم محمد مرة ثانية)
١١٤٠/١٧٢٧	أبو بكر
١١٤١/١٧٢٩	عبد الله (كويرولو زاده)
١١٤٦/١٧٣٣	محمد (السلحدار) ثم عثمان
١١٤٧/١٧٣٤	أبو بكر (فترة ثانية)
١١٤٧/١٧٣٤	على (الحكيمزاد)
١١٥٤/١٧٤١	يحيى
١١٥٦/١٧٤٣	محمد سعيد
١١٥٧/١٧٤٤	محمد (راغب)
١١٦١/١٧٤٨	أحمد (الحاج)
١١٦٥/١٧٥٢-١٧٥١	محمد (ميلك)
١١٦٦/١٧٥٣-١٧٥٢	حسن الشعراوى
١١٦٩/١٧٥٥	على (حكيمزاد) (فترة ثانية)
١١٧٠/١٧٥٦	سعد الدين
١١٧٠/١٧٥٧	محمد سعيد(فترة ثانية) ثم مصطفى (بحير كوزيه)

١٧٦٢-١٧٦٣/١١٧٦	بكر
١٧٦٤-١٧٦٦/١١٧٨	أحمد
١٧٦٥-١٧٦٧/١١٧٩	حمزة (سلحدار ماهر)
١٧٦٦-١٧٦٧/١١٨٠	محمد (ميلك) (فترة ثانية)
١٧٦٧/١١٨٠	محمد (الرقيم)
١٧٦٨/١١٧٢	محمد (الدويدار)
١٧٦٨/١١٨٢	على بك الكبير (من مجلس البكوات)
١٧٧٣/١١٨٧	أبو الذهب (من مجلس البكوات)

ثم انتقلت السلطة إلى مجلس البكوات ، وبالنسبة للمرشحين العثمانيين لمنصب الباشا بعد انسحاب الفرنسيين فى ١٨٠١ (انظر التسلسل التاريخى من ١٨٠٢ إلى ١٨٠٥ ، أيضا خورشيد باشا وخسرو باشا ومحمد على).

مصر الفاطمية (٩٦٩-١١٧١/٣٥٨-٥٦٧)

هى الأسرة الشيعية الوحيدة التى تولت حكم البلاد ، وأسسها عبد الله المهدى فى ٩٠٩/٢٩٧ ، وادعى عبد الله (فى بعض المصادر عبيد الله) أنه ينحدر من نسل الرسول محمد لابنته فاطمة (زوجة على الخليفة الرابع) ، وفى البداية أقام فى سوريا وأسس نقطة انطلاق فى شمال أفريقيا (المهدية) ، واستولى على صقلية وأخضع لسلطانه عدة قبائل من البربر قاطنى المنطقة ، ومنذ ٩١٣-٩١٤ / ٣٠١-٣٠٢ كان الفاطميون يشنون الغارات على مصر ، واستولوا على الإسكندرية لزمن محدود ، وارتد عليهم هجوم ثان شنوه فى ٩١٩-٩٢١/٣٠٧-٣٠٩ ، لكن بلا شك فإن قوة الفاطميين أسفرت عن قرار للخليفة العباسى فى بغداد بتنصيب رجل عسكرى قوى هو محمد بن طغج الإخشيدى حاكما لمصر فى ٩٣٥/٣٢٣ ، وتوارى نجم أبناء

طغج (الإخشيديون) بعد وفاته أمام بروز الوزير القوى والحاكم كافور فى ٣٥٧/٩٦٨ ، وبعد مضى فترة من الزمن زحف القائد العسكرى الفاطمى جوهر الصقلى إلى مصر فى ٣٥٨/٩٦٩ وتمكن بسهولة من إلحاق الهزيمة بالإخشيديين المنقسمين .

وأسس جوهر عاصمة جديدة على مسافة ٣ أميال شمال الفسطاط (القاهرة) ، ونتيجة لانتصاره أقام خلافة شيعية فى القاهرة لتنازع الخلافة العباسية السنية فى بغداد فى شرعيتها ، وسلطتها وأراضيها ، على أن مطامح الفاطميين لكامل الأراضى خارج حدود مصر أظهرت تباين آراء المؤرخين المعاصرين لتلك الفترة ، لكن عقب هزيمتهم فى أول تحد على يد القرامطة بشرقى الجزيرة العربية اضطروا فى ٣٦٨/٩٧٨ إلى تأمين مناطق فى سوريا والحجاز ، وأقر الإمبراطور البيزنطى فى معاهدة مبرمة فى ٣٧٧/٩٨٧ بسيطرة الفاطميين على الأراضى السورية ، رغم أن حلب انفصلت عنها فى ٤١٤/١٠٢٣ ، كما أن ثورة اندلعت بها فى ٤٢٩/١٠٣٧ ، وفى غضون تلك الفترة واجهت الفاطميين عدة مصاعب فى الأراضى الخاضعة لهم فى شمالى أفريقيا ، خاصة التمرد الكبير الذى وقع فى برقة (شرقى ليبيا) فى ١٠٠٥-٣٩٦/١٠٠٦ ، وفى النهاية استؤصل وجودهم من ليبيا على يد الأزاردة حلفائهم السابقين .

ولعل الطبيعة المتماسكة للمزاعم الدينية للفاطميين وتأثير شبكة دعاتهم جعلتهم يكسبون إلى صفهم كثيرا من الأنصار العقائديين المتشيعين أكثر مما حققته انتصاراتهم العسكرية ، وفى ١٠٥٧-٤٤٨/١٠٥٩-٤٥١ ، نادى القائد العسكرى أرسلان البصاصيرى البويهى بالمستنصر خليفة فاطميا على الموصل وبغداد ، رغم أنه لم يكن لدى الفاطميين الرجال والمال أو حتى الرغبة الحقيقية لمؤازرة هذا التوسع غير المتوقع لسلطتهم ، وبنفس الطريقة حازوا ولاء اليمن أثناء حكم أسرة الصوالح (١٠٣٨-٤٢٩/١١٣٩-٥٣٢) .

وبحلول ٤٦٢/١٠٧٠ كانت قد تقلصت سلطة الفاطميين خارج مصر على يد النورمانديين (الذين أسسوا حكمهم فى صقلية وجنوبى إيطاليا بعد ٤٦٣/١٠٧١) ، وبواسطة قوات عسكرية تركمانية بقيادة ضابط عسكرى فاطمى سابق هو

أتشيز (الذى هدد مصر فى ٤٩٦/١٠٧٧ بعد استيلائه على دمشق وأجزاء من الأراضى الفاطمية فى سوريا) ، وبواسطة السلاجقة (الذين زحفوا من بغداد ، بعد أن أخذوها من البصاصيرى فى ٤٥١/١٠٦٠) ، وأخيرا من الصليبيين النين هبطوا فى سوريا فى ٤٩٠/١٠٩٦ ، ومن المحتمل أن يكون الأمل قد راود الفاطميين فى استغلال الصليبيين ، بالرضا أو بطرق أخرى ، للحد من تهديدات الأتراك السلاجقة ، وتم إرسال السفارات إلى الصليبيين فى أنطاكية فى ٤٩١/١٠٩٨ وهو العام الذى استولى فيه الفاطميون على القدس . وأيا ما كانت خطط الفاطميين ، فقد أخذ الصليبيون القدس منهم فى العام التالى ، وفى عهد الحافظ فى ٥٢٤/١١٣٠ ضاعت الكثير من أراضى الفاطميين فى الشام ، رغم استطاعتهم دحر هجوم خاطف للصليبيين على مصر فى ٥١٢/١١١٨ ، وسقطت آخر قلاع الفاطميين فى سوريا ، وهى عسقلان ، فى يد الصليبيين فى ٥٤٨/١١٥٣ .

وشهد العقد الأخير لحكم الفاطميين نشاطا متزايدا للصليبيين فى مصر ذاتها ، فبين عامى ٥٥٦/١١٦١ و ٥٥٨/١١٦٣ أغار أماريك على مصر وتلقى منها الجزية ، وجلبت الشقاقات فى البلاط الحاكم نور الدين زنكى والى دمشق ليشارك بحمية ، وفى ٥٥٩/١١٦٤ أرسل جيشا بقيادة شيركوه ليؤازر ترشيح الوزير شاور ، وأفضى الخلاف الذى دب بين شاور وشيركوه بعد ذلك إلى عودة الصليبيين مرة أخرى تلبية لدعوة شاور فى ٥٦٣/ ١١٦٧ لتواجه مصر غزوا آخر بواسطة شيركوه بعد ذلك ، وقاد الصليبيون حملة أخرى فى ٥٦٤/١١٦٨ بسبب خفض مصر لمقدار الجزية المفروضة ، لكنهم انسحبوا فى مواجهة غزو آخر بقيادة شيركوه أسفر عن عزل شاور ، وأصبح شيركوه وزيرا لآخر خليفة فاطمى وهو العاضد ، لكنه توفى بعد فترة قصيرة من ذلك ، وخلفه ابن أخيه صلاح الدين الذى أنهى حكم الدولة الفاطمية بعد عامين وذلك فى ٥٦٧/١١٧١ واستعاد مصر لحظيرة أهل السنة .

وقد تحكم فى صياغة صعود وهبوط فرص الدولة الأيوبية عوامل خارجية ، وبصورة أساسية السلاجقة ووصول الصليبيين إلى العالم الإسلامى ، ومع مثل هذه التحديات القوية لحكمهم

من خارج البلاد لم يتمكن الفاطميون إلا بالكاد من احتواء قيام سلالات حاكمة صغيرة مختلفة على أراضيهم في شمال أفريقيا ، كما تأثر هبوطهم بشدة بالظروف التى ألمت بمصر داخليا ، إذ عانى الفاطميون من سلسلة من المجاعات الهائلة أدت إلى اختلال شديد بالنظام والضبط والربط داخل القوات العسكرية .

وقد استطاع أول وثانى خليفة فاطمى : المعز والعزيز ، أن يفرضا حكمهما على دولة فاطمية متسعة الأرجاء بمساعدة المهارات العسكرية لجوهر الصقلى ، أما الحاكم الخليفة الفاطمى الثالث لمصر بسياساته المعروفة وتكوين الشخصى فقد أفقد الفاطميين كثيرا من وضعهم باعتبارهم أسرة حاكمة ، ويبدو أن كثيرا مما فعله الحاكم خلال فترة حكمه التى بلغت ٢٥ عاما يتعذر تفسيره فى أوقات تالية ، رغم أن بعض مراسيمه تم تبريرها والدفاع عنها على أساس أنها تنطلق من وعى اقتصادى (إن لم يكن شىء آخر) خشية أن تنزلق مصر فى دائرة المجاعة والأمراض التى تخللت العصر الفاطمى بأكمله ، وأثناء فترة اختفاء الحاكم لا يوجد أدنى شك أنه كان مثار خلاف ، إلا أنه نجح فى أن يعتلى عرش بلد إذا مضى حكامه بعيدا عما يمكن أن يقبله بلاطه أو جيشه لأقيل بمنتهى السهولة ، والخلفاء الذين خلفوه فقدوا سلطانهم على نحو متزايد لصالح وزرائهم ورجال حاشيتهم ، وتداخلت فترة حكم المستنصر البالغة ثمانية وخمسين عاما (١٠٣٦-١٠٩٤/٤٢٧-٤٨٧) مع مستوى من البؤس والفوضى (عبر المجاعات وحالات العصيان المسلح للجيش) كان لابد معه أن تتغير طبيعة النظام الفاطمى ، وكان مطلوبا فى النهاية من رجال البلاط أن يستدعوا قائدهم الأرمنى بدر الجمالى من سوريا لاستعادة النظام ، وهو ما فعلوه فى ١٠٧٤/٤٦٦ ، وكان الوقت قد فات على إيقاف الانحدار خارج مصر على أية حال ، ولم تكن الحملات العسكرية فى (١٠٧٨/٤٧١) التى قادها بدر الجمالى خارج مصر ذات تأثير ، وبحلول ٤٧٣/ ١٠٨٠ ألغى الدعاء باسم الخليفة الفاطمى عند أداء الصلاة بمكة ، ومنذ عصر بدر الجمالى فصاعدا أصبح الخلفاء الفاطميون تحت سيطرة قادة جيوشهم ووزرائهم الذين لم يتمكنوا من إحراز هذه السلطات إلا بمجىء الصليبيين مما أضفى عليهم أهمية جديدة تتعلق بالجيوش المدافعة عن

العالم الإسلامى ، ومع هذا برهن قادة الجيش الفاطمى على أنهم أقل مقدرة عند ملاقاة الصليبيين فى أى معركة مقارنة بقدراتهم على عزل بعضهم بعضاً بصورة تكاد تكون منتظمة ، غير أن الانقسامات التى سادت صفوفهم – بداية من التنافس بين فرق البربر والسودانيين والأتراك التى تطورت إلى قتال صريح بين شتى الأجنحة – قدمت فرصا ذهبية للصليبيين وحتى للخصوم المسلمين للفاطميين لتوسيع سلطاتهم وأراضيهم على حساب الفاطميين .

ولم تنجح الأسرة الفاطمية الحاكمة فى تحويل أغلبية المصريين إلى المذهب الشيعى ؛ فقد كانت الخلافات الناشبة حول من يتولى المنصب التالى فى الخلافة الفاطمية مدعاة لبروز عدد من الجماعات الشيعية الانفصالية الموجودة فى الوقت الراهن بالهند واليمن ، رغم عدم وجودهم فى بلد المنشأ ، وكمثال فإن الدروز فى سوريا مازالت توقر الحاكم ، إذ أعلن الدرازى مؤسس هذه الطائفة أن الحاكم كائن مقدس ، ولكل حركة من هذه الحركات تأثير على انقسام الدعاة وهم البعثات الدينية التى كانت تساند الخليفة وتعمل فى وظائف المشرفين على إدارته ، وفى المقابل فإن عدم مساندة الدعاة كان عاملا آخر فى انحدار وضع الخلفاء ، وتعجيل إنهاء فترة الحكم الفاطمى بمصر بالتبادل مع التهديدات الخارجية والعسكرية التى واجهوها .

وفى عصر الدولة الفاطمية تم تنفيذ بعض الخدمات التى قام بها بعض الوزراء الأكفاء لحد كبير ، خاصة فى العقود الأولى لحكمهم ، غير أنه فى الأعوام الأخيرة أصبحت الوزارة مصدرا للنفوذ ومنصبا يتصارعون حوله فى مصر ، ومع ذلك فإن نظام الضرائب عند الفاطميين والسياسات الريفية أفضت إلى إهمال الرى وعدم إصلاح القنوات القائمة وبالتالى انحدار الزراعة وهو ما أسهم كثيرا فى زعزعة نظامهم ، وقد منح الفاطميون تشجيعا كبيرا للتجارة التى انتعشت مع عدد من البلدان خلال هذه الفترة وغالبا بالرغم من الفوضى ، وترك الفاطميون فى مصر ثروة فنية ومعمارية نادرا ما جاء نظام بعدهم يضارعها فى رقتها وأسلوبها ، وشجع رجال البلاط الشعر والعلوم وكتابة التاريخ والمؤلفات الدينية ، وأول مسجد أنشأه الفاطميون وهو الجامع الأزهر أصبح مركزا لتدريب دعاة الشيعة ، غير أنه مضى

فى طريقه ليغدو فى عهود الأسر الحاكمة السنية فيما بعد أشهر جامعة للمذهب السنى فى العالم الإسلامى .

أما بلاط الدولة الفاطمية الذى أنشىء حول سلطة الخليفة المبجلة والروحية ، فقد أوردت المصادر أنه بلغ حدا لا يضارع من الترف والفخامة والثقافة الرفيعة فى بلد تعج بالفوضى ، والخاصية الوحيدة التى تميز بها الفاطميون بمصر وبزوا بها غيرهم هى معتقداتهم الشيعية وكذلك استيطانهم بمصر .

الخلفاء الفاطميون فى مصر

٣٤١/٩٥٣	:	المعز
٣٦٥/٩٧٥	:	العزيز
٣٨٦/٩٩٦	:	الحاكم
٤١١/١٠٢١	:	الظاهر
٤٢٧/١٠٣٦	:	المستنصر
٤٨٧/١٠٩٤	:	المستعلى
٤٩٥/١١٠١	:	الآمر
٥٢٤/١١٣٠	:	الحافظ (العام الأول كوصى)
٥٤٤/١١٤٩	:	الظافر
٥٤٩/١١٥٤	:	الفائز
٥٦٧-٥٥٥/١١٧١-١١٦٠	:	العاضد

تنظيم أسسه أحمد حسين فى أكتوبر ١٩٣٣ ، وهو أول حزب سياسى مصرى يتبنى فعليا أيديولوجية راديكالية ويحظى بتنظيم جماهيرى ، وارتبط شعار الحزب "الله ، الملك ، الوطن" ببرنامج سياسى عن الوطنية والاشتراكية الوطنية ووحدة وادى النيل والتنمية الصناعية والاجتماعية ، وكانت النزعة الوطنية والنضالية المتطرفة للحزب تتمثل فى التوجهات الأيديولوجية الفاشية السائدة فى ألمانيا ، وإيطاليا ، حتى أنهم استوحوا تنظيمهم شبه العسكرى "القمصان الخضر" من تنظيمات القمصان الفاشية فى أوروبا .

وتكمن جاذبية الحزب فى استعداده للدفاع عن المطالب الوطنية لمصر بحماس أكبر من الأحزاب السياسية الرئيسية ، وفى ١٩٣٦ تظاهر الحزب ضد المعاهدة الأنجلو مصرية التى أبرمتها حكومة الوفد باعتبار أنها لم تقدم ما يكفى لحماية المصالح المصرية ، وواصلوا أنشطتهم المتطرفة طوال تلك السنة التى بلغت حد الصدام مع أصحاب "القمصان الزرقاء" وهو تنظيم شكله الوفد لمواجهة جاذبية مصر الفتاة بين الشباب ، وتم حظر التنظيمين - القمصان الخضراء والزرقاء - فى مارس ١٩٣٨ ما إن بلغ مستوى العنف بينهما حدا غير مقبول ، ورغم هذا يبدو أن حزب مصر الفتاة حافظ على بعض العلاقات مع القصر .

ونظرا للنفوذ الذى حققه الإخوان المسلمون وازدياد أنصارهم فى أواخر ثلاثينيات القرن ٢٠ ، بما فيهم أعضاء من مصر الفتاة ، لذلك أدخلت القيادة مواد وموضوعات دينية فى برنامج الحزب وغيرت اسمه إلى الحزب الوطنى الإسلامى ، وفى ١٩٤٨ أجرى الحزب تعديلا آخر حيث أصبح اسمه الحزب الاشتراكى المصرى ، ربما مؤملا فى الاستفادة من أيديولوجيات الجناح اليسارى فى الفترة التالية على الحرب العالمية الثانية ، ولكن أثناء هذه الفترة تفوق عليه لحد ما الإخوان المسلمون بالزيادة الهائلة فى عضويته وقيادته الأكثر بروزا .

وبرغم التأرجحات المتضاربة البادية فى التسمية والأيديولوجيا ، فقد

كان حزب مصر الفتاة تهيمن عليه دائما وطنيته القوية ، وطبيعته المناهضة للأجانب وكان له تأثير كبير على بعض عناصر الضباط الأحرار .

وقد وجهت للحزب اتهامات بالتورط فى حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ ، وأودع زعيمه أحمد حسين السجن ، رغم أن محاكمته انفضت دون أن يدان . ومع قيام ثورة ١٩٥٢ ، وفى يناير ١٩٥٣ تم حظر الجماعة ومعها جميع الأحزاب السياسية السابقة على الثورة من ممارسة أى نشاط سياسى ، رغم أنه يتضح أن قيادة الحزب ظلت نصيرا مخلصا حتى أعيد اعتقال أحمد حسين فى ١٩٥٤ .

وقد حدث أن تشكيلين سياسيين اتخذا نفس اسم "مصر الفتاة" فى وقت مبكر : تنظيم وطنى راديكالى فى ١٨٧٩ ارتبط به الصحفى والكاتب المصرى عبد الله النديم ، ومجموعة أخرى صغيرة قبل الحرب العالمية الأولى ترأسها إدريس راغب واتخذت نمط "تركيا الفتاة" ، وانتهى التنظيم الأول من الوجود فى ١٨٨٠ ، فقد بزه فى ذلك الحين الحزب الوطنى الأكثر نفوذا الذى شارك فيه أحمد عرابى وشريف باشا وأنصارهم السياسيون ، والمجموعة الثانية انضمت إلى الحزب الوطنى بقيادة محمد فريد ، وفى الحالتين لم يدم أى منهما مستقلا عن التنظيمات السياسية الأكبر إلا زمنا محدودا .

المصرية

أول مجلة للمرأة كانت تطبع من ١٩٢٥ حتى ١٩٤٠ ، أسستها رائدتا الحركة النسوية والوطنية هدى شعراوى وسيزا نبراوى ، وكانت المجلة تعكس لحد كبير مشاعر الطبقة المتوسطة والعليا الليبرالية سواء من محرريها أو قرائها لكنها مع ذلك كانت أول مجلة تتناول مباشرة مشاكل دور المرأة العربية فى مجتمع متغير ، وقدمت المجلة دعما قويا لتعليم المرأة ، وتحرير قوانين الأحوال الشخصية فيما يخص حقوق النساء وحماية المرأة العاملة .

مصطفى أمين (١٩١٢ -)

الأخ التوأم لعلي أمين ، وشريكه في ملكية عدد كبير من الصحف المصرية، وكان والدهما قد قرر أن يدرس كل منهما منفصلاً عن الآخر ، فأرسل مصطفى ليتعلم في الولايات المتحدة ، بينما أرسل عليًا إلى إنجترا ، وما إن عاد إلى مصر عام ١٩٢٧ حتى شرع يكتب لعدد من الصحف والجرائد ، وفي عام ١٩٣٨ أصبح رئيس تحرير آخر ساعة (وهي الوظيفة التي ظل بها حتى ١٩٤٧ ، إذ صار محررها مع أخيه) ، ورئيس تحرير الاثنين (١٩٤٥-١٩٤١)، ومساعد رئيس تحرير الأهرام (١٩٤٠-١٩٤٤) . (انظر مادة علي أمين لتعرف قائمة الصحف التي أصدرها مع أخيه) ، وفي ١٩٦٥ اعتقل مصطفى أمين متهما بالتجسس لأمريكا ، وبعد محاكمته حكم عليه بالسجن مدى الحياة ، ثم صدر عفو عنه وأطلق سراحه من السجن عام ١٩٧٤ بواسطة الرئيس أنور السادات ليصبح رئيس تحرير أخبار اليوم والأخبار حتى ١٩٧٦ ، عندما أصبح من كبار محرري أخبار اليوم .

مصطفى باشا النحاس (١٨٧٩-١٩٦٥)

أحد مؤسسي حزب الوفد ، وتم انتخابه لقيادة الحزب عقب وفاة سعد زغلول في أغسطس ١٩٢٧ ، وكان النحاس عضوا بالحزب الوطني أساساً ودعي للانضمام للوفد الذي شكله سعد زغلول في ١٩١٨ للضغط على بريطانيا من أجل منح مصر استقلالها وليكون لها صوت في مؤتمر فرساي للسلام ، أما حزب الوفد فقد تشكل بعد ذلك وغدا النحاس فاعلا في أعمال لجنته المركزية ، فترك الحزب الوطني ليركز جهوده مع سعد زغلول والحزب الجديد، وشارك سعد زغلول بمنفاه الثاني في ١٩٢١ - ١٩٢٣ .

وبعد انتخابه رئيسا للوفد قام النحاس بتشكيل الحكومة في مارس ١٩٢٨ لكنها سقطت بعد ٣ شهور نتيجة العلاقات المتعذرة مع القصر والإنجليز علاوة على أن إحدى الصحف المصرية نشرت علنا وثائق تزعم وجود علاقات مالية مشبوهة بين أعضاء في قيادة

الوفد والأسرة المالكة ، وبعد ذلك قاد النحاس حزبه للفوز بانتخابات ديسمبر ١٩٢٩ ، وحظيت وزارة النحاس في ١٩٣٠ بدعم الإنجليز الذى كانوا يريدون إعادة التفاوض حول علاقتهم بمصر ، وشعروا بأنه يمكن لهم أن يحققوا نجاحا أكبر مع الوفد عن وزارة محمد محمود السابقة في الحصول على تأييد الرأى العام لأى معاهدة جديدة ، ودامت الحكومة التى شكلها ستة أشهر حتى انهارت مفاوضاته مع الإنجليز فى أبريل ١٩٣٠ .

وتم تعليق الحياة النيابية العادية بمصر منذ يونيو ١٩٣٠ حتى إعادة دستور ١٩٢٣ فى ديسمبر ١٩٣٥ ، وفى غضون تلك الفترة عمل النحاس مع القادة السياسيين المصريين الآخرين لمعارضة الحكومات الموالية للقصر ، وشكلت الأحزاب جبهة متحدة ، وفى النهاية انتصروا على نسيم باشا لإعادة الدستور ، ومن جديد أعادت انتخابات مايو ١٩٣٦ حزب الوفد والنحاس باشا إلى السلطة ، وأدت مفاوضات ناجحة مع الإنجليز إلى توقيع معاهدة أنجلو مصرية جديدة فى أغسطس ١٩٣٦ مع تطبيع الوضع الدولى لمصر كدولة مستقلة فى العام المقبل ، ومع ذلك انهار الوضع الداخلى للبلاد مع ارتفاع مستوى العنف المدنى وتزايد نشاطات المجموعات البرلمانية والأحزاب السياسية المتطرفة ، وعارضت الأخيرة سياسات الحكومة (فى حالة مصر الفتاة) الخاصة بالمعاهدة الأنجلو مصرية ، ولم تكن علاقات النحاس جيدة بالملك الجديد فاروق ، وعقب محاولة جرت لاغتيال النحاس فى نوفمبر١٩٣٧ قام الملك بإقالة حكومته فى ديسمبر من تلك السنة ، وفى الفترة الحرجة التالية أثبت النحاس عدم قدرته على احتواء الوضع الانقسامى الذى تزايد داخل قيادة الوفد ، فقد انضم عدد من قيادات الوفد - الذى لا يرغبون فى رئاسة النحاس - إما إلى الأحزاب السياسية الأخرى أو شكلوا تكتلات سياسية ، وتكون حزب السعديين بعد فترة قصيرة من إقالة حكومة الوفد فى يناير ١٩٣٨ ، وشارك فى عدة وزارات بعد ذلك حتى قيام ثورة ١٩٥٢ ، وفى داخل الوفد نفسه كان النحاس يشعر (بدقة) أن الحزب فى كل مناسبة يحرم فيها من السلطة ظلما وعدوانا لم يكن يترجم نفسه إلى قيادة نشطة بشكل خاص ، وفى الفترة المحصورة بين سقوط حكومته وتشكيل وزارة حرب فى ١٩٤٢ لاحظ النحاس أن الوفد يخسر

السلطة والدعم على المستوى الشعبي لصالح الأحزاب الأحدث والأكثر نشاطا خاصة الإخوان المسلمين وكذلك مصر الفتاة .

وقد شكل النحاس حكومته التالية في فبراير ١٩٤٢ بعد أن أجبر الإنجليز الملك فاروق على قبول حكومة وفدية من خلال تقديم إنذار إليه يفيد بأن البديل هو التنازل عن العرش ، وأساء النحاس والوفد إلى وضعهما سياسيا بقبول تشكيل حكومة في ظل هذه الظروف ، وجاء سلوكهما أثناء تولي السلطة مخيبا للآمال ، إذ تم احتجاز المناوئين السياسيين باعتبارهم متعاطفين مع دول المحور ، ولم تكن الحكومة قادرة تماما على توفير الخدمات الطبية والسلعية أثناء تفشي وباء الملاريا على نطاق واسع بالريف ، والأخطر من ذلك ما نشره مكرم عبيد - العضو القيادي المنشق عن الوفد والمطرود منه - من اتهامات بالفساد ؛ وهي الاتهامات التي رددت صدى الاتهامات المسئولة عن سقوط حكومة النحاس في عشرينيات القرن ٢٠ ، وحافظت حكومته على مصر هادئة في وجه وضع سياسي متطرف في صعوبته ، إلا أنه جاء لحد ما على حساب الحياة السياسية للبلاد وسمعة الوفد .

وكان النحاس عاملا قويا وراء تشكيل جامعة الدول العربية من خلال رئاسته للاجتماع الذي عقد بين الدول العربية بالإسكندرية في أكتوبر ١٩٤٤ الذي أثمر عن بروتوكول الإسكندرية وهو الميثاق التمهيدي للجامعة العربية ، ورغم أن الحافز وراء مشاركته في هذه المفاوضات يرجع أيضا إلى عدم رغبته في ترك نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي يترأس حركة الجامعة العربية فإن مساهماته ودعمه تميزت بالفاعلية والحماس ، وبعد فترة قصيرة من صدور بروتوكول الإسكندرية قام فاروق بإقالة النحاس .

ولم يؤلف النحاس أي حكومة أخرى حتى يناير ١٩٥٠ حين عاد الوفد من جديد من خلال انتخابات جديدة وحرة نسبيا ، ورفعت الحكومة الرقابة على الصحف ، وانتهت الأحكام العرفية التي فرضت أثناء حرب فلسطين ، واتخذت خطا وطنيا فيما يتعلق بوجود القوات البريطانية في مصر ، وأدخل النحاس الذي طال به العمر - بمساعدة أخذت تتزايد من السكرتير العام للوفد فؤاد سراج الدين - بعض الإصلاحات الاجتماعية والاقتصاديةالمعتدلة لحد كبير ، وأجرى عدة اتصالات بالإنجليز في مارس ١٩٥١ للتفاوض بشأن

معاهدة جديدة ، ومع ذلك فإن مستويات القوات العسكرية البريطانية بمصر وعدم التأكد من النوايا البريطانية فى السودان أبقيا على توتر العلاقات بين حكومة الوفد والإنجليز ، وأخيرا تصرف النحاس من جانب واحد فى ١٩٥١ وأعلن عن إلغاء المعاهدة الأنجلو مصرية لعام ١٩٣٦ وأعلن أن "فاروق" ملك مصر والسودان ، وفيما بعد أعلنت الحكومة عن بدء حملة تدعمها تنظيمات شبه عسكرية لطرد الإنجليز من منطقة القناة ، وخلال هذه الوزارة الأخيرة للنحاس تزايدت حدة الاتهامات بالفساد الموجهة للحكومة .

على أن العنف الدائر بين التنظيمات شبه العسكرية وقوات الشرطة المصرية من جانب والإنجليز من الجانب الآخر استلزم أن تكون له توابعه فى مصر على المستوى المحلى ، فقد أسفر هجوم الإنجليز على مركز شرطة الإسماعيلية فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ (حيث كان المدافعون عنه يتلقون بوضوح تعليمات الحكومة بالصمود فى مواقعهم) عن سقوط عدد كبير من الضحايا بين قوات الشرطة ؛ وفي اليوم التالى - وفى تحرك مفاجئ لم تكن الحكومة مهيأة له - اتجه عدد من الغوغاء المناهضين للإنجليز إلى أحياء إقامة الأوروبيين بالقاهرة وقاموا بحرقها ، وأتت نيران السبت الأسود على حكومة النحاس .

كان النحاس يتوقع أن يطلب منه مجلس قيادة الثورة تشكيل حكومة وفدية بعد قيام ثورة ١٩٥٢ ، رغم أن اتهامات الفساد التى أطاحت به ربما شجعت مجلس قيادة الثورة على البحث فى موضع آخر ، وأجبر النحاس على طرد فؤاد سراج الدين من حزبه واثنين آخرين من الأعضاء المهمين بالبرلمان فى سبتمبر ١٩٥٢ ، كما أجبر حزب الوفد على قبول استقالة النحاس من رئاسته فى الشهر التالى ، ثم تم تقديمه للمحاكمة ومعه زوجته بتهمة التآمر والفساد فى سبتمبر ١٩٥٣ ، ولم تثبت إدانة النحاس قضائيا وفرضت غرامة على زوجته لكنها لم تودع السجن ، وأعيدت الحقوق السياسية للنحاس فى ١٩٦٠.

مصطفى خليل (١٩٢٠ -   )

رئيس وزراء مصر من أكتوبر ١٩٧٨ حتى مايو ١٩٨٠ ، ووزير الخارجية من فبراير ١٩٧٩ حتى ١٩٨٠ ، وكان من كبار المفاوضين من الجانب المصرى فى كامب ديفيد وكذلك خلال مباحثات معاهدة السلام ، وقد تلقى دراسته كمهندس مدنى ، وبرز لأول مرة فى العمل السياسى كواحد من المدنيين القلائل ضمن اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى ١٩٦٢-١٩٦٤ ، وعمل وزيرا للمواصلات والنقل من ١٩٥٦ وفى مجلس إدارة المجلس الدائم للإنتاج القومى منذ ١٩٥٥ .

وتقلد مصطفى خليل منصب نائب رئيس الوزراء للإرشاد القومى فى ١٩٦٤ - ١٩٦٥ ، وكنائب لرئيس الوزراء للصناعة والتعدين والكهرباء فى ١٩٦٥ - ١٩٦٦وقد وفرت الخلفية التكنولوجية لمصطفى خليل ترقياته السريعة فى نظام استمر على الدوام يؤكد على دور التكنوقراط فى تنمية البلاد ، وأسفرت خلافات سياسية عن استقالته من مجلس الوزراء فى سبتمبر ١٩٦٩ ، وأصبح رئيسا لهيئة الإذاعة فى ١٩٧٠ ، ومن ١٩٧٠ حتى ١٩٧٦ تولى منصب الأمين العام للاتحاد الاشتراكى العربى ، ثم منذ نوفمبر ١٩٧٧ كان مصطفى خليل عضوا بمجلس الأمن القومى ، وعقب التعديل الوزارى الذى أجرى فى مايو ١٩٨٠ استأنف موقعه كنائب الرئيس للشئون الخارجية فى الحزب الوطنى الديمقراطى .

مصطفى فهمى باشا (توفى ١٩١٤)

تولى منصب رئيس النظار فى عهدىْ توفيق وعباس الثانى ، وكان مؤيدا قويا للمصالح البريطانية فى مصر ، وكان ناظرا للخارجية أثناء ثورة عرابى ١٨٨٢ ، وجاء تعيينه لحد كبير بسبب قدراته كمفاوض مع القوى الخارجية ، ورغم أنه لم يكن يحبذ على نحو خاص النخبة التركية الشركسية التى كان عرابى يحاول إزاحتها فإنه لم يكن متعاطفا مع الخط الوطنى لعرابى وأنصاره .

وشكل مصطفى فهمى نظارته الأولى فى ١٨٩١ إثر استقالة رياض

باشا ، لكن الود كان مفقودا بينه وبين الخديو الجديد عباس حلمى الثانى الذى صعد إلى السلطة فى ١٨٩٢ مفعما بالمشاعر الوطنية ، وحاول عباس تغيير مصطفى فهمى وتعيين التيجانى باشا أو حسين فخرى ما إن ألم المرض بمصطفى فهمى فى ١٨٩٣ ، إلا أن اللورد كرومر لم يوافق على أى منهما وسمح لعباس بتعيين رياض باشا .

وقد واجه رياض ومن بعده نوبار فى رئاسة النظار على مدى العامين التاليين مصاعب فى علاقتيهما بكل من القصر وكرومر ، وبالتالى أعيد تعيين مصطفى فهمى رئيسا للنظار بإيعاز من كرومر فى نوفمبر ١٨٩٥ ، وظل بمنصبه حتى ١٩٠٨ قبل أن يخلى الساحة لحكومة يرأسها بطرس غالى باشا .

وتدور الآراء حول أن مصطفى فهمى كان يلقى تأييدا أكثر مما ينبغى من كرومر ، وأنه لم يقاوم إلا قليلا محاولات كرومر للتأثير على سياسة الحكومة ، وكان مصطفى فهمى محل استياء بالغ من عباس الثانى ، الذى نجح أخيرا فى إقالته من منصبه بعد أن تولى السير الدون جورست منصب المعتمد البريطانى فى ١٩٠٧ ، وقبل وفاته بوقت قصير اتصل الإنجليز بمصطفى فهمى لتشكيل الحكومة ، لكنه لم يكن قادرا على ذلك .

مصطفى كامل (١٨٧٤-١٩٠٨)

أحد قادة الحركة الوطنية المصرية الحديثة ، وظل إلى وفاته وحتى بعدها أهم شخصية وطنية لها جانبيتها الخاصة حتى ظهور سعد زغلول فى الفترة التالية للحرب العالمية الأولى ، وفى البداية جذب مصطفى كامل الانتباه أثناء قيادته للمظاهرات ضد جريدة المقطم المؤيدة للإنجليز فى ١٨٩٣ ، وهو نفس العام الذى أسس فيه مجلة وطنية للطلاب ، وكان طالبا يدرس الحقوق فى فرنسا ، وعند عودته إلى مصر فى ١٨٩٥ تم تعريفه بالخديو الشاب عباس وبدائرة الوطنيين حول بلاطه ، وقام عباس بإيفاد مصطفى كامل إلى فرنسا لمدة سنة لإحراز مزيد من الدعم الأوروبى للحركة الوطنية ، ووصل مصطفى كامل إلى باريس فى ظل مناصرة البرلمانى الفرنسى فرانسوا دولانكل والصحافية جوليت آدمز ، وقدمت آدمز دعما كبيرا ، إلا

أنها لم تضمن لمصطفى كامل الدعم واسع النطاق من أجل الحركة الوطنية المصرية فى فرنسا الذى كان هو والخديو يرجوانه ، وعاد إلى مصر فى يناير ١٨٩٦ ليواصل حملته الوطنية فى مصر ، غير أن العلاقات الطيبة الأولية بين مصطفى كامل والخديو والشيخ على يوسف - صاحب جريدة المؤيد المناصرة للقصر - بدأت تفسد مع نهاية القرن ، ويقال إن تزايد شعبية مصطفى كامل فى أنحاء البلاد كانت هى السبب .

تنامت شعبية مصطفى كامل نتيجة لمهارته كخطيب مفوه وخبير فى القانون الدولى ، وأوقفت صحيفة الشيخ على يوسف عن الصدور بعد نشرها لمقالات مصطفى كامل ، لذلك أنشأ صحيفته الوطنية "اللواء" (بتمويل من زميله محمد فريد) ، التى سرعان ما حظيت بتوزيع واسع ، ثم صدرت طبعتها الفرنسية والإنجليزية ، وأدت اهتمامات مصطفى كامل بالجامعة الإسلامية لأن يكون أكثر تأييدا للأتراك وذلك بعد قطع علاقاته بالخديو فى ١٩٠٤ ، إلا أن طموحه السياسى الأساسى كان وظل فى ضمان الاستقلال الكامل لمصر من كافة أشكال الهيمنة البريطانية ، ولربما يمكن الجدال حول أن دعمه للسلطان العثمانى بدأ يخفت نتيجة رغبته فى إحياء السيادة العثمانية فى مصر أكثر من استخدام العثمانيين كأداة ضد الإنجليز .

وقدمت حادثة دنشواى فى ١٩٠٦ مبررا هائلا لكلٍّ من الحركة الوطنية ولموقف مصطفى كامل شخصيا ، وأدت إلى محاولة محدودة وإن لم تحرز نجاحا لإعادة أواصر الصلة بين مصطفى كامل والخديو ، وسافر مصطفى كامل إلى لندن فى صيف ذلك العام - من خلال جهود ويلفريد بلنت - ليلتقى مع كامبل بانرمان رئيس الوزراء البريطانى الجديد ، وحصل على وعد منه باستقلال أكبر للحكومة المصرية وبمزيد من الحقوق والمشاركة السياسية .

وفى صيف ١٩٠٧ أعلن مصطفى كامل عن تكوين الحزب الوطنى بالمشاركة مع زميله محمد فريد ، اللذان عملا سويا منذ تسعينيات القرن ١٩ ، وعقد المؤتمر الأول للحزب فى نوفمبر ١٩٠٧ ، وأسفر عن انتخاب مصطفى كامل لقيادة التنظيم ، وجاءت وفاته المفاجئة بعد عدة شهور فى فبراير ١٩٠٨ لتحرم الحزب من أهم قيادة وحدت التنظيم ، وكدليل على قوة تأثيره على البلاد أن الخديو نفسه لم يستطع الانضمام إلى حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية المناصر للقصر إلا بعد وفاة مصطفى كامل .

المظفر أحمد (حكم ١٤٢١/٥١٨)

أحد سلاطين المماليك البرجية ، وكان طفلا قاصراً عند تعيينه ووريثا لأبيه السلطان المؤيد شيخ قبل فترة قصيرة من وفاته ، وعين الطنبغا زوج ابنة المؤيد وصيًا عليه مع ططر نائبًا للوصى أثناء حملة بقيادة الطنبغا فى سوريا حين تعيينه ، واستغل ططر فرصة غياب الطنبغا وأمسك بيد السلطان الطفل ليوقع بيانا يعلن أن ططر وصى عليه بدلاً من الطنبغا ، واندلعت ثورة بين الأمراء السوريين فى مواجهة هذا الفعل ، وبعد أن قدم الطنبغا مؤازرته لهذه الثورة أقنعه ططر بأن يتخلى عن دعواه ، بينما كانت مكافأته هى القتل على يد ططر، وأقيل أحمد بعد فترة قصيرة من ذلك ما إن استحوذ ططر على السلطة رسميا .

بيبرس الثانى (المظفر ركن الدين بيبرس الثانى الجاشنكير) (حكم ١٣٠٩/٧٠٨)

أحد سلاطين المماليك البحرية ، وكان مملوكا جركسيا لدى السلطان قلاوون ، وترقى سريعا فى المراتب المختلفة فى ظل كتبغا ولاجين ، وأخيرا شارك من الناحية الفعلية فى السلطة الحاكمة فى مصر مع الوزير سالار المنصورى أثناء الولاية الثانية للناصر محمد (١٢٩٩- ١٣٠٩ / ٦٩٨-٧٠٨)

ودخل بيبرس الثانى دمشق فى ١٣٠٢/٧٠٢ والتقى بالمغول فى معركة عند مرج الصفار ، وأسفرت المعركة عن إعاقة المغول نحو خمس سنوات من الضغط على أراضى المماليك فى سوريا ، وهذه المعركة (التى انضم إليها كلٌّ من السلطان والخليفة العباسى المستكفى الأول) ، كانت أكثر الأعمال العسكرية حسما فى تلك الفترة ، وبعد عودته إلى مصر ، رغم هذا ، وقع زلزال كبير فى ذلك العام جلب معه الدمار المعتاد والمجاعة ، وربما كان لهذا الزلزال علاقة بالهبَّات التى حدثت فى جنوب البلاد على يد القبائل العربية ، إلا أن بيبرس الثانى تعامل معها سريعا وقضى عليها .

ولم يكن ثمة بد من سعى بيبرس للتفوق خلال فترة مشاركته مع الوزير سالار المنصورى التى دامت عشر سنوات ، وتفاقمت النزاعات إلى حد أدى بالناصر محمد لأن يقرر الفرار من البلاد ، ونودى على بيبرس الثانى سلطانا للبلاد مع تولى سالار منصب الوزارة ومصدرا ثابتا للدسائس فى القصر ، وعند سماع أن الناصر محمد- الذى لجأ إلى الكرك-قام بإعداد جيش ينوى به إعادته لسدة الحكم ، هرب بيبرس، ورغم العفو المبدئى الذى أصدره الناصر محمد ، فقد تم شنقه طبقًا لأوامر الناصر محمد بعد عودته إلى القاهرة .

المعاهدة البريطانية - المصرية (معاهدة ١٩٣٦)

جرت مفاوضاتها بين الحكومة المصرية برئاسة مصطفى النحاس والحكومة البريطانية ووقعت فى أغسطس ١٩٣٦ ، وكانت المعاهدة محاولة لمعالجة الوضع الشاذ الذى نشأ عن إعلان بريطانيا من جانب واحد استقلال مصر فى عام ١٩٢٢ ، حيث تم "الاحتفاظ" ببعض المجالات المعينة يهيمن عليها البريطانيون خارج نطاق السيادة المصرية .

وتضمنت معاهدة ١٩٣٦ : (١) التعاون الوثيق وقت الحرب ، (٢) التعديل التدريجى فى الاحتلال البريطانى ، وفى نفس الاتجاه زيادة السلطات المصرية للدفاع الذاتى ، بما يؤدى فى نهاية الأمر إلى حصر القوات العسكرية البريطانية فى منطقة القنال ، (٣) يستمر سريان المعاهدة لمدة عشرين عامًا . ولم تحدث مفاوضات أساسية حول السودان ، حيث منحت مصر امتيازا صوريا وفى حده الأدنى .

وتعهد الجانبان سلفا بزيادة التحالف بينهما فى عام ١٩٥٦ ، لكن كان من حق مصر فى ذلك الحين أن تحيل عملية التفاوض إلى طرف ثالث حول قضية استمرار وجود القوات العسكرية البريطانية ، وبموجب المعاهدة انتهى رسميا الاحتلال البريطانى لمصر ، إلا أن قواتها لن تنسحب قبل أن تزداد قوة القوات المسلحة لمصر ، ومُنح السلاح الجوى البريطانى حق الطيران ، واحتفظت بريطانيا بحق العودة لاحتلال مصر ، مع الاستخدام غير المشروط للموانئ والطرق المصرية فى حالة حدوث حرب ، وفى واقع الأمر فإن المعاهدة لم تقض ماديا أو كليا على الاحتلال العسكرى البريطانى .

وفى مقابل هذه التنازلات حصلت مصر أخيرا على سيطرة أكبر على قوات الأمن التابعة لها ، وتم فتح أبواب الكلية الحربية لفئة أوسع من الطلاب عما كان حادثا من قبل (من بين أوائل الخريجين طبقًا للمعايير الإدارية الأكثر انفتاحا جمال عبد الناصر ، وأنور السادات ، والضباط الأحرار الذين أطاحوا بالحكومة المدنية للبلاد بعد ستة عشر عاما) ، كما فرضت المعاهدة مصروفات معينة تتحملها مصر لصيانة وسائل الاتصالات فى مصر والسودان .

وكنتيجة لهذه المعاهدة طلبت الحكومة البريطانية من عصبة الأمم حق انضمام مصر إليها ، وهو ما حدث فى مايو ١٩٣٧ ، كذلك رتبت بريطانيا لاشتراك مصر فى معاهدة مونترو فى أبريل ومايو من ذلك العام ، وهو ما ساعد فى النهاية على إنهاء الامتيازات الأجنبية فى مصر ، ورغم بعض المكاسب الفورية فقد أحس بعض الوطنيين أن المعاهدة ككل ستنعكس بصورة سيئة على حكومة الوفد التى تفاوضت عليها .

وبعد الحرب العالمية الثانية عرضت مصر على بريطانيا تغيير المعاهدة لتعكس المطالب الوطنية فيما يتعلق بمستويات القوات العسكرية البريطانية فى مصر وكذلك وضع السودان ، وفشلت المفاوضات سواء التى جرت فى أوائل ١٩٤٥ ، أو فى ١٩٤٦ فى التوصل لنتائج إيجابية ، رغم أن محادثات ١٩٤٦ أسفرت عن مشروع معاهدة رفضها مجلس الوزراء المصرى برئاسة صدقى ، الذى قاد فريق المفاوضات المصرى ، وفى أكتوبر ١٩٥١ ألغت حكومة الوفد برئاسة النحاس من جانب واحد معاهدة ١٩٣٦ ، فى أعقاب انهيار آخر للمفاوضات ، رغم أن البريطانيين رفضوا الاعتراف بإلغاء المعاهدة ، وفقدت معاهدة ١٩٣٦ تأثيرها من خلال اتفاقيتين فى ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ حول قضيتى السودان وانسحاب القوات العسكرية البريطانية .

معاهدة التضامن العربى

هى اتفاقية أبرمت فى ١٩٥٧ بين مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية والأردن تختص بالتعاون العسكرى لمدة عشر سنوات ، وكان المستهدف من المعاهدة أن تكون بديلاً لحلف بغداد وتدين فى كثير من دوافعها لانتصار المصريين فى حرب السويس وصعود عبد الناصر بالتالى للقيادة داخل العالم العربى ، وقبلت الأردن عرض عبد الناصر بتقديم المساعدات ومعها المملكة العربية السعودية ، فى أعقاب تشكيل حكومة وطنية فى الأردن برئاسة سليمان النابلسى ، وانهارت المعاهدة أخيراً مع ضآلة المساعدات الأردنية والسعودية للمصريين وكذلك إقالة حكومة النابلسى فى الأردن فى إبريل ١٩٥٧ ، ومن يوليو حتى نوفمبر من ذلك العام عانت العلاقات بين الأردن ومصر من مرارات شديدة .

معاهدة الدفاع المصرية السورية

فى نوفمبر ١٩٦٦ أبرمت مصر وسوريا معاهدة للدفاع المتبادل مدتها خمس سنوات يتعين بموجبها أن يتقدم كل طرف بمساعدة الطرف الآخر إذا طلب منه ذلك إذا ما تعرض للتهديد ، وفى غضون الشهور التى أعقبت التوقيع على المعاهدة زادت التوترات على نحو ملحوظ بين الدول العربية وإسرائيل ، وشنت إسرائيل عدة غارات انتقامية مكثفة على الأردن فى ١٩٦٦ تلتها غارات أخرى ضد كل من الأردن وسوريا مع مطلع ١٩٦٧ ، وتصاعدت هذه الغارات بالإضافة لبعض الاشتباكات المسلحة على الحدود خاصة بعد إسقاط إسرائيل لست طائرات سورية فى أبريل انتقاما - وفق مزاعمها - من أن سوريا زادت من مساعداتها لمقاتلين فلسطينيين ، وتبودلت اتهامات إعلامية حادة استمرت عدة أسابيع من بيانات للقادة الإسرائيليين تهدد بالإطاحة بالنظام السورى ، وفى مايو ١٩٦٧ اتهمت سوريا إسرائيل بأنها تحشد قواتها تمهيدا للهجوم على مرتفعات الجولان ، وطلبت من مصر الوفاء بما يخصها من معاهدة الدفاع ، وإلى هذا الحد من الأعمال وردود الأفعال بلغت ذروتها بإغلاق مصر لمضايق تيران انتقاما من

الأنشطة الإسرائيلية تجاه سوريا ، وفى المقابل شنت إسرائيل هجوما على مصر فى ٥ يونيو على أساس (من بين أمور أخرى) أن إغلاق المضايق يمثل تهديدا عسكريا غير مقبول ، وانتهت معاهدة الدفاع عام ١٩٧١ ، غير أن سوريا ومصر واصلتا تنسيق الأعمال الدفاعية والهجومية فى بعض الميادين حتى حرب ١٩٧٣ عندما بدآ هجوما مشتركا .

معاهدة الصداقة السوفييتية - المصرية

أبرمت هذه المعاهدة فى مايو ١٩٧١ لمدة ١٥ عاما بين الرئيس السوفييتى بودجورنى والمصرى أنور السادات ، وتعهدت بالدعم المتبادل وإمداد مصر بالسلاح وفق قواعد ثابتة ، وأثناء المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة طلبت مصر من روسيا إجراء اتصالات معينة بالولايات المتحدة على مسئوليتها فيما يخص إسرائيل بهدف السعى لإقرار تسوية سلمية للمأزق الناجم عن حر ب١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل .

على أن إخفاق الروس فى الحفاظ على إمدادات السلاح بالقدر الكافى لما ترضاه الحكومة المصرية ولوضع القضية المصرية فى مستوى فعال فى النزاع العربى الإسرائيلى أدى إلى فتور سريع فى العلاقات ، وقام الرئيس السادات بطرد ٦ آلاف خبير عسكرى روسى فى يوليو ١٩٧٢ واستولى على معداتهم ، ثم ألغيت المعاهدة من جانب واحد بواسطة الرئيس السادات فى مارس ١٩٧٦ .

ولم يكن تغيير علاقات مصر بالاتحاد السوفييتى بالعملية الهينة ، فقد جاء توقيع المعاهدة فى نفس الشهر الذى شن فيه النظام حملته على الجناح اليسارى لعلى صبرى ، وفى وقت طرد الفنيين الروس كان عزيز صدقى رئيس الوزراء عائدا لتوه من زيارة إلى موسكو ، ومع ذلك فبعد ٦ شهور أبرمت مصر أكبر صفقة سلاح لها على الإطلاق مع الاتحاد السوفييتى ، وأيا ما كانت نوايا السادات البعيدة تجاه روسيا فقد كانت مصر ما تزال تعتمد كثيرا على الاتحاد السوفييتى فى إمدادات السلاح وقطع الغيار ، ولم يكن أمام مصر سوى أن تعيد تزويد قواتها المسلحة بالأسلحة الغربية لينتهى هذا الاعتماد .

معاهدة الصداقة الهندية - المصرية

أبرمت فى أبريل ١٩٥٥ ، وجاء التوقيع على المعاهدة بين مصر والهند عقب ثلاث زيارات قام بها جواهر لال نهرو إلى البلاد ، وكانت المعاهدة مؤشرا لموافقة مصر الرسمية على المبادئ الخمسة لنهرو ، التى تركز على العلاقات السلمية بين جميع الدول ، والتكامل الإقليمى ، وحق الأمم فى تقرير مصيرها ، والمساواة بين الشعوب ، واستقلالية تصريف الأمور الداخلية ؛ وكان المصريون يرون فى هذه الجسور إلى الهند (وفيما بعد إلى باقى دول العالم الثالث) وسيلة لمواجهة النفوذ الغربى المتواصل فى المنطقة وفى مصر ، فى وقت كان الغرب يسعى حثيثا لإنشاء أحلاف دفاعية (مثلا حلف بغداد) بالتعاون مع دول فى المنطقة ، وفى نفس الوقت كانت الاتفاقية تمثل إنجازا ديلوماسيا بارزا للهند ، المتشوقة لبناء الصلات مع العالم العربى والإسلامى كدعم لها فى خلافاتها على الحدود السياسية مع باكستان .

معاهدة دراموند وولف

أرسلت الحكومة البريطانية السير هنرى دراموند وولف إلى اسطنبول عام ١٨٨٤ للتفاوض مع العثمانيين حول وضع بريطانيا فى مصر إثر احتلالهم للبلاد فى ١٨٨٢ ، وقد وضعت المعاهدة الأولى التى أبرمت بين الإنجليز والباب العالى فى ١٨٨٥ جدول أعمال وإطارا للمباحثات ، وبدأ السير هنرى مع الغازى مختار باشا مفاوضات دامت ١٨ شهرا .

واشترطت المعاهدة الثانية التى استأنفها المفاوضان فى مايو ١٨٨٧ جلاء القوات البريطانية خلال ثلاث سنوات ، وجلاء الضباط البريطانيين من الجيش المصرى فى غضون خمس سنوات ، ولا يعوق هذا الانسحاب سوى ظهور أى مخاطر على الاستقرار ، ولم تستطع المفاوضات حل المزاعم المتعارضة للطرفين فيما يتعلق بالسودان ، ولم يكن ثمة سوى مرجعية وطنية فقط للإصلاحات الإدارية الضرورية ، وفشل مختار باشا فى أن تبرم بريطانيا اتفاقا حول زيادة عدد

الضباط الأتراك الذين يخدمون مع الجيش المصرى رغم أنه بموجب شروط المعاهدة كان من المستهدف أن يساهم الضباط الأتراك مع نظرائهم الإنجليز فى لجنة خاصة تشرف على إدارة الجيش وإعادة تنظيمه وأثارت فرنسا وروسيا اعتراضات قوية على المعاهدة ، التى كان السلطان نفسه معارضا للتوقيع عليها خشية تقنين الاحتلال البريطانى لمصر ووضع سابقة تستند إليها القوى الأوروبية الأخرى لاحتلال أراض عثمانية ثم تحظى بعد ذلك باعتراف بالوضع القائم ، وكانت بريطانيا تهدف من وراء المعاهدة إلى أن تكون وسيلة لتمكينها من تقليص مستوى قواتها فى حين تضمن تفوقها سياسيا ، بالإضافة إلى حقها فى العودة لدخول البلاد أوتوماتيكيا فى زمن الحرب .

وبعد انتهاء المفاوضات تُركت بريطانيا فى مصر دون اتفاق تركى رسمى لكن دون إكراه على سحب قواتها ، وبقى الغازى مختار باشا فى مصر كممثل للباب العالى ، وهذا ما أعطى تشجيعا للجماعات الوطنية فى مصر الذين كانوا يرغبون فى تكوين صلات أقوى مع الباب العالى كوسيلة لتحجيم الهيمنة البريطانية على البلاد .

معاهدة قناة السويس

فى مايو ١٩٤٩ وفى أعقاب فترة طويلة من المفاوضات اتفقت شركة قناة السويس على الآتى : (١) ينبغى أن يكون لمصر حصة أكبر من إجمالى العوائد (تصل لمستوى يبلغ ٧٪) ، (٢) أن يزداد المديرون المصريون من اثنين (مقابل ٢٥ مديرا أجنبيا) فى مجلس الإدارة إلى سبعة مديرين بحلول ١٩٦٤ ، (٣) ينبغى بحث إجراء توسعات كبيرة فى القناة ، (٤) يتعين على الشركة أن تحاول زيادة عدد المصريين العاملين بها وبخاصة المرشدين ، على أن تظل هذه الاتفاقية الجديدة سارية المفعول حتى انتهاء الامتياز الأصلى فى ١٩٦٨ ، وبعد ذلك لا يجوز تجديدها ، وأثناء تأميم القناة جرت مباحثات بين الشركة والحكومة حول زيادة الاستثمارات من قبل الشركة ، على أن الأحداث اللاحقة أبطلت سريان الاتفاقية .

معاهدة كوتاهيه

أبرمت فى ١٨٣٣ بين ممثلين لوالى مصر محمد على والباب العالى العثمانى ، واعترفت المعاهدة بسيادة محمد على على سوريا الكبرى فى مقابل انسحابه من الأراضى العثمانية ، وقد استطاع محمد على فتح هذا الإقليم نتيجة لنجاحاته العسكرية التى أحرزها ابنه إبراهيم باشا منذ عام ١٨٣١ فصاعدا حين بدأ الغزو المصرى لسوريا ، وبحلول فبراير ١٨٣٣ كبد إبراهيم باشا العثمانيين ثلاث هزائم : اثنتان منها فى الأناضول ذاتها ، وزحف بقواته حتى وصل إلى كوتاهيه ، حيث صدرت إليه أوامر أبيه بالتوقف ، وصيغت تفاصيل بنود المعاهدة من خلال التدخل النشط من الدبلوماسيين البريطانيين والفرنسيين والروس ، استجابة لدواعى قلق السلطان العثمانى من أن موقعه فى الأناضول ذاتها يتعرض للتهديد من تقدم إبراهيم باشا ، وبعد التوقيع على المعاهدة تم تعيين إبراهيم باشا حاكما لسوريا بالنيابة عن أبيه .

معاهدة لندن ١٨٤٠

وقعها الباب العالى العثمانى فى يوليو ١٨٤٠ مع بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا ، ونصت على أن يتكفل السلطان العثمانى بضمان إغلاق ممر الدردنيل فى وجه السفن الحربية الأجنبية فى وقت السلم مقابل أن يتولوا حماية موقعه ، فضلا عن ذلك فإن المعاهدة وعدت بتمكين سلالة محمد على من حكم مصر فى مقابل انسحابه من أراض يطالب بها السلطان وإقراره بسيادة السلطان عليها ، ولم تبرم اتفاقية نهائية بين محمد على والسلطان حول هذه النقاط حتى عام ١٨٤١ ، وكان تدخل القوى الأوروبية من خلال معاهدة لندن علامة على تصميمهم على حصار سلطات محمد على بشدة فى أعقاب انتصاره العسكرى فى معركة نزيب فى العام السابق وما ترتب عليه من حصاره للأسطول العثمانى .

معاهدة لندن ١٨٨٥

أبرمت في مارس ١٨٨٥ بعد مباحثات تمهيدية دامت عاما تقريبا بين الإنجليز وباقي الدائنين الأوربيين لمصر، وسمحت المعاهدة لمصر بالحصول على قرض قيمته ٩ ملايين جنيه لمواجهة التعهدات المالية القائمة، وإجراء جدولة مؤقتة تقل قليلا عن مدفوعات الديون المالية، وفي المقابل وافقت بريطانيا على السماح بإعادة فحص الموقف المالي العالمي لمصر إذ كانت مدفوعات الفوائد على الدين الموحد لم تستأنف في خلال عامين، ووضع توقيع المعاهدة عبئا هائلا على كرومر - المعتمد البريطاني - لضمان استعادة الاقتصاد المصري لعافيته بشكل مناسب بحلول عام ١٨٨٧ لتتجنب المزيد من القيود التي يمكن فرضها من القوى الأوروبية الأخرى، وبدأت مصر أولى مدفوعات ديونها الكاملة في أبريل ١٨٨٧ قبل أن تتجاوز الموعد النهائي وبالتالي تحاشت التهديد بفحص أحوالها المالية.

معاهدة مونترو

في مايو ١٩٣٧ عقد مؤتمر في مونترو بسويسرا، ضم مصر ومعها ١٢ دولة أوروبية تتمتع بحقوق الامتيازات الأجنبية بمصر، تم إلغاء هذه الامتيازات في مقابل تعهد مصر بأنها ستطبق قوانين غير تمييزية على الأجانب وتساير مبادئ التشريع الحديث (التي كانت تعطي للمحاكم القنصلية السلطة القضائية على رعايا تلك الدول)، أثناء الأعوام الاثنى عشر السابقة على إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحدد لها عام ١٩٤٩ كان يتعين نظر النزاعات بين المصريين والأجانب أمام المحاكم المختلطة لتداول القضايا الجنائية المتعلقة بالأجانب، بينما ينحصر دور المحاكم القنصلية في نظر الأمور المتصلة بوضع الأفراد، ويكون القانون المصري هو السائد في المحاكم المختلطة، وحصلت مصر على كامل الحق في فرض الضرائب على الأجانب المقيمين بأراضيها، وصدق البرلمان المصري على الاتفاقية بعد شهرين من إبرامها، كما انتهت لجنة المراقبة الثنائية في عام ١٩٤٠ - التي كانت ماتزال معلقة صوريا.

المعتصم (توفى ٨٤٢ / ٢٢٧)

حاكم مصر أثناء عصر أخيه المأمون العباسى (حكم ٨١٣ – ٨٣٣ / ١٩٨ – ٢١٨) ، وقد تقلد منصبه فى ٨٢٩ / ٢١٤ بعد عدة سنوات من التمردات بمصر بسبب ارتفاع الضرائب لحد باهظ ، على أن فشله فى حل مشاكل استياء السكان من هذه الضرائب أفضى إلى قلاقل جديدة ضد العباسيين بلغت ذروتها فى ٨٣١ / ٢١٦ مما اضطر أخوه إلى التدخل بنفسه عسكريا لإعادة النظام ، وعلى ذلك قام المأمون بإصلاح نظام الضرائب ، وبمرور الزمن أصبحت الأوضاع هادئة بمصر إلى أن تولى المعتصم الخلافة (فى بغداد) فى ٨٣٣ / ٢١٨ .

معركة عين جالوت

جرت أحداثها فى ١٢٦٠ / ٦٥٨ ، وهى المواجهة العسكرية الحاسمة بين المماليك حكام مصر والقوات المغولية لهولاكو تحت قيادة كيتبغا نويون ، وقبل المعركة كان المغول قد توغلوا داخل العالم الإسلامى ، ملحقين دمارا شاملا وفوضى عامة فى أعقابهم ، ودمروا بغداد ، مركز الخلافة العباسية ، وقتلوا الخليفة فى ١٢٥٨/٦٥٦ ، واستولوا على حلب ودمشق ونابلس وغزة فى ١٢٦٠/٦٥٨ ، ثم وجه المغول اهتمامهم إلى مصر الولاية الغنية .

أرسل هولاكو القائد المغولى سفيرا له إلى القاهرة فى ربيع ١٢٦٠/٦٥٨ ، يطلب من المماليك الاستسلام ، إلا أن السلطان قطز أجاب بإعدام المبعوث ، مما جعل الحرب أمرا حتميا ، وفى ٣ سبتمبر ١٢٦٠/٦٥٨ التقى المغول والمماليك فى معركة عين جالوت فى فلسطين ، وكان قطز يعتمد على تفوقه العددى ، والاستراتيجية ، والبراعة والمكر فى إغراء جيش المغول فى الاتجاه صوب المواقع الرئيسية للمماليك ، واستطاع أسر وإعدام كيتبغا نويون ، وأنزل المماليك أول هزيمة تلحق بالمغول خلال زحفهم فى الأراضى الإسلامية والعربية ، وأنقذوا مصر من الخراب الذى خلفه المغول فى جميع الأراضى الأخرى التى غزوها .

وبعد المعركة لقى قطز مصرعه على يد قائد جيشه بيبرس الذى مضى فى إعادة تأسيس الخلافة العباسية بالقاهرة فى ١٢٦١/٦٥٩ ، وأصبحت مصر العامل المؤثر المهيمن فى العالم الإسلامى المبعثر لنحو قرنين من الزمان وداخل مصر كان المماليك على يقين من تفوقهم ، إلا أن المغول ، الذين شرعوا فى العمل على استتباب الأمور الداخلية لقواتهم التى تلت هزيمتهم ، عادوا للظهور مجددا فى سوريا بعد عقد من ذلك .

المعز (حكم ٩٥٣-٩٥٧/٣٤١-٣٦٥)

رابع الخلفاء الفاطميين وأول من تولى الحكم فى مصر ، وقضى عامين فقط بالبلاد قبل وفاته ، على أن معظم الأعمال التمهيدية فى تأسيس الدولة الفاطمية جرت على يد قائده العسكرى وموضع ثقته جوهر الصقلى ، الذى قام بتنظيم إدارات حكمه بنفس القدر من الكفاءة يعقوب بن كلس ، وفى الوقت الذى قرر فيه الانتقال إلى مصر ، قام المعز بتوزيع ممالك الفاطميين فى شمال أفريقيا وصقلية على حلفائه المحليين .

وقبل أن يشرع المعز فى فتح مصر عمل على توحيد مواقف الفاطميين فى شمال أفريقيا ، ووسّع من حجم تحالفاته مع القبائل وعمّقها وكان، قد طورها الفاطميون هناك ، وقبل زحف الجيش الفاطمى سبقتهم نشاطات الدعاة الذين استطاعوا القيام بأعمال المراقبة وتقديم التقارير عن بلد تعانى من نقص المواد الغذائية ومن قيادة فعالة ، ومما لاشك فيه فإنه عن طريق هؤلاء الدعاة ، إضافة للأصدقاء فى بلاط الإخشيديين بات المعز قادرا على أن يراقب عن كثب الأوضاع فى مصر ، ويحدد بالتالى اللحظة المناسبة لانقضاض الفاطميين ، وخلال عهده القصير بالحكم فى مصر ، استمرت الأعمال العسكرية فى سوريا رغم أن وضع الفاطميين هناك لم يستقر إلا بعد ذلك بعدة سنوات .

مقاطعة السفينة كليوباترا

فى أبريل ١٩٦٠ اتخذ الاتحاد الدولى للملاحين الأمريكيين قرارا بمقاطعة تفريغ السفينة كليوباترا المصرية فى نيويورك ، وذلك احتجاجا على المقاطعة العربية للسفن التى تتعامل مع إسرائيل ، وعلى المضايقات المزعومة التى يتعرض لها البحارة الأمريكيون فى الموانئ العربية ، وتم رفع المقاطعة فى مايو ١٩٦٠ ، فى أعقاب ضغط مكثف من الحكومة الأمريكية على الاتحادات وإدانة المقاطعة من السناتور الأمريكى فولبرايت ، وحدثت فى المقابل مقاطعة نظمتها الاتحادات المهنية العربية فى عديد من البلدان ، وتفاقم الأمر فى مجال مرور السفن بعد فترة قصيرة من بدء المقاطعة فى برنامج المساعدات الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكى الذى احتوى على عقوبات مختلفة على مصر .

المقاطعة العربية

فى أعقاب زيارة الرئيس أنور السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ ، بحثت البلاد العربية فرض عقوبات اقتصادية وسياسية معينة على مصر إذا مضت فى خطط لتطبيع العلاقات مع إسرائيل ، وفى نوفمبر ١٩٧٨ انعقد لقاء قمة للقادة العرب فى بغداد وصوتوا على فرض مقاطعة اقتصادية على مصر ، واستهدف تطبيق هذه الإجراءات التأثير على الحكومة مع تجنب ، قدر الإمكان ، إيذاء العدد الكبير من العمالة المصرية المهاجرة بالبلاد العربية مع ضمان ألا تتأثر أجورهم بذلك ، وكانت المقاطعة مشروطة بتوقيع مصر فعليا على معاهدة السلام ، وهو ما فعلته فى مارس ١٩٧٩ ، وما إن تحركت مصر فى اتجاه إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل ، أقدمت باقى الدول العربية الأخرى على قطع علاقاتها الدبلوماسية ، خاصة فى الفترة السابقة مباشرة على وصول السفير الإسرائيلى الذى قبلت أوراق اعتماده فى فبراير ١٩٨٠ ، وعانت بشدة العلاقات بين مصر والعواصم العربية الأخرى على نحو جزئى ، وبلغت المقاطعة أقصى تأثيرها

على المستوى الرسمى ، وخاصة بين المنظمات العربية ، كما أوقفت معظم المشاريع المشتركة الكبيرة التى تمولها منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، رغم أن عملية التمويل التى تعهدت بها قبل المقاطعة استمرت فى أغلب الحالات نظرا لأنها استثمارات خاصة ، ولم يكن للمقاطعة تأثير ذو قيمة على العمالة المصرية المهاجرة ، الذين استمروا يلعبون دورا هاما فى كثير من الدول العربية المصدرة للبترول .

المقريزى (تقى الدين أحمد) (١٣٦٤-١٤٤٢/٧٦٦-٨٤٥)

من أكثر مؤرخى المماليك شهرة فى مصر ، وقد تناول كل جوانب تاريخ مصر منذ دخولها فى الإسلام ، وفى أعماله الكثيرة عالج انتشار الإسلام واللغة العربية بين السكان ، ووضع الأقباط فى مصر وتأثير هجرة القبائل العربية إلى البلاد ، وتطور نظم الإدارة المصرية ، والتغيرات التى طرأت على البلاد مع صعود وهبوط الأسر الحاكمة الإسلامية .

وبالإضافة إلى كتاباته تقلد المقريزى عدة مناصب عليا على سبيل المثال فى مجال القضاء ، والتدريس سواء فى مصر أو سوريا ورغم أنه كان ممن تلقوا تعليمهم على المذهب الحنفى فى الشريعة الإسلامية ، فإنه انضم فيما بعد إلى المذهب الشافعى الأكثر تيسيرا ، وأنهى نشاطه فى مجال الوظيفة العامة نحو عام ١٤١٨/٨٢١ ، عندما عاد إلى مصر ليباشر كتابة مؤلفاته التاريخية .

الملك العادل الأول سيف الدين (حكم ١٢٠٠ - ١٢١٨ / ٥٩٦ - ٦١٥)

حاكم أيوبى لمصر وسوريا ، وشقيق صلاح الدين ، ويعرف لدى الصليبيين باسم صفادين ، وقد رافق صلاح الدين إلى مصر فى الحملة الثالثة لعمهما شيركوه ضد الصليبيين فى ١١٦٩/٥٦٤ ، وإثر استئناف صلاح الدين السلطة كوزير لمصر بعد وفاة شيركوه أصبح العادل يتولى منصب نائب صلاح الدين فى ولاية البلاد أثناء غيابه ، وفى ١١٨٣-٥٨٢-١١٨٦/٥٧٩ تقلد العادل ولاية حلب بسوريا ، وعاد إلى مصر ليتولى

الوصاية على العزيز بن صلاح الدين حتى ٥٨٨/١١٩٢

وفى غضون ذلك أشرف العادل على بناء وتحصين القلعة بالقاهرة (انتهت فى ١٢٠٧-١٢٠٨/٦٠٤) علاوة على إسهامه فى عديد من الحملات العسكرية لأخيه ضد الصليبيين ، وفى ٥٨٨/١١٩٢ نجح فى مفاوضاته لإبرام معاهدة مع الصليبيين تمنحهم امتيازات تجارية بالإسكندرية ، والهيمنة على الأراضى المستولى عليها فى حروب العام السابق ، وجعل القدس مدينة مفتوحة ، وفى ذلك العام تم تعيينه واليا على ديار بكر وبلقع ، التى ظل حاكما عليهما بالإضافة للكرك أثناء وفاة أخيه .

وأسفرت وفاة صلاح الدين فى ٥٨٩/١١٩٣ عن تقسيمه للأقاليم التى غزاها بين أبنائه وباقى أفراد الأسرة ، غير أن الورثة الرئيسيين كانا العزيز فى مصر والأفضل فى دمشق ، وأنفق العادل الذى كان على ولاية الكرك وقتا كبيرا فى التوسط بين هذين الخصمين ، وفى النهاية مد يد العون للأكثر قدرة منهما وهو العزيز ، واستحوذ على السلطة فى دمشق كنائب للأخير إثر هزيمته لابن أخيه الأفضل فى ٥٩٢/١١٩٦ ؛ وبعد ٤ سنوات تولى حكم مصر من المنصور الخليفة الاسمى للعزيز الذى تعرض لمنازعة الأفضل عمه المخلوع ، واعترف الخليفة العباسى بالحكم المشترك للعادل لمصر وسوريا فى ٦٠٣/١٢٠٧ .

وتميز حكم العادل باهتمام هائل بالرخاء الاجتماعى لرعاياه والتوجه نحو سبل الخير ، والأهم من ذلك أنه أنقذ الدولة الأيوبية التى أنشأها أخوه صلاح الدين من التمزق إربا نتيجة الصراع الضارى بين ورثتها ، وغدت هى الدولة القادرة على الوقوف بنجاح إزاء غزو صليبى شُن فى العام الأخير للعادل ، وتكبدوا الهزيمة على يد الكامل ابنه وخليفته .

الملك العادل الثانى سيف الدين (حكم١٢٣٨-١٢٤٠/٦٣٥-٦٣٧)

من الحكام الأيوبيين لمصر ، وهو ابن الكامل وخليفته ، وبعد عهود من القيادة القوية لجده وأبيه تميز عصر العادل ببداية تفجر الصراعات الداخلية الضارية التى تمخضت عن إضعاف النفوذ الأيوبى ليصل إلى نهايته أخيرا فى مصر ، وأثناء صعوده للعرش تعرض الحكم الأيوبى فى سوريا للاضطراب ، وأوكل العادل للصالح حل هذه المشكلة ونأى بنفسه للاستمتاع بالملذات إلى حد إبعاد قادة جيشه ، وحافظ على وضعه فى مواجهة أخيه الصالح الأقدر منه من خلال التحالف مع ابن عمه داود أمير الكرك ؛ وحينما انتقل داود بولائه للصالح ، أصبح العادل عاجزا عن مسايرة قوتهما أو شعبيتهما فى دوائر البلاط ، وأقال الصالح أخاه ووضعه رهن الاعتقال بالمنزل ، وفى النهاية اغتيل العادل فى ١٢٤٧/٦٤٥ كما يقال لرفضه تغيير مقار الإقامة حسب الأوامر .

الملك الناصر شهاب الدين أحمد (حكم ١٣٤٢/٧٤٣)

أحد سلاطين المماليك البحرية ، وابن الناصر محمد ، وثالث من تولوا بعده ، وظل أحمد فى منصبه ستة شهور إلى أن زادت قسوته من حدة المعارضة فى البلاط ، وبعد عزله هرب إلى الكرك ليجمع حملة عسكرية لاستعادة عرشه ، وفى هذا حظى بدعم خفى من وزير إسماعيل الذى تولى بدلا منه ، وشن إسماعيل هجومًا على أحمد حينما اكتشف الموقف المزدوج لوزيره عام ١٣٤٤/٧٤٤ والتقى الشقيقان فى معركة عند الكرك حيث لقى أحمد وجيشه الهزيمة ، وتوفى بعدها بفترة قصيرة وهو فى السجن إذ شنقه الحراس بأوامر من أخيه .

الملكانية

إحدى مدارس اللاهوت التى تؤكد على الطبيعة الثنائية : الإلهية والبشرية للمسيح ، وقد تبناها المجمع المسكونى فى خلقيدونية فى ٤٥١ وأصبحت مذهب الدولة البيزنطية ، إلا أن معظم المسيحيين المصريين عارضوا الملكانية ، إذ أنهم يؤمنون بالطبيعة الواحدة للمسيح ، رغم أن هذه المدرسة حازت بعض الأنصار فى جنوبى البلاد وفى النوبة .

المماليك

جنود أصلهم عبيد ، والكلمة بالعربية اسم مفعول من ملك ، أو تابع له ، غير أن المفهوم وراء هذا المصطلح فى الممارسة يختلف عما تقترحه ترجمته الإنجليزية ، كان المماليك يباعون وهم أطفال صغار ، ويتلقون تدريبا عسكريا ممتازا ، ثم يعتقون بعد انتهائهم من ذلك التدريب ، ورغم أنهم يستمرون على ولائهم المطلق لسادتهم ، مع الأهمية المتزايدة للشخصيات العسكرية فى مختلف بلاطات حكام المسلمين من أجل الدفاع والحماية ، فقد تكرر أن بات المماليك فى نهاية الأمر يملكون نفوذا أكبر بكثير من سادتهم المعنيين بخدمتهم ، ولم يكن يتم توريث الوضع المملوكى ، فقد كان أطفال غالبية المماليك (أولاد الناس) لا يرثون شيئًا من أوضاع أو نفوذ آبائهم ، ففى المعتاد كانوا إما يلتحقون بفصائل الجيش النظامى أو ينتهجون حياة دينية ، على أن قلة من هؤلاء الأبناء ، مثل المؤرخ ابن تغرى بردى ، استمر يحظى بنفس الأهمية فى حياة قصور المماليك ، إلا أن هذا كان استثناء من القاعدة ، أما أبناء السلاطين فكانوا غالبا ما يرثون عروش آبائهم ، ومن الناحية الفعلية كان المماليك البحرية هم سلالة السلطان قلاوون ، رغم أنه فى عصر المماليك البرجية لم يكن يدوم نجاح هؤلاء الأبناء فى الاحتفاظ بنفوذ آبائهم سوى فترة محدودة سريعة الزوال ، وينحدر المماليك ، من ناحية الأصول العرقية ، من بلدان المشرق الإسلامى وجنوبى روسيا ، وتغير مصدر استقدام المماليك مع الزمن ، ففى النهاية كانت القبائل التركية تفضل الشراكسة .

وأثناء الحكم الأيوبي (١١٧١ - ١٢٥٠ / ٥٦٧ - ٦٤٨) ، كان المماليك يُستقدمون بأعداد أخذت في التزايد ، وجاء وقت على النخبة ، الحلقة ، التي أسستها سلالة صلاح الدين لأن تصبح مكونة في أغلبها من المماليك ، ومع هذا ، كان الدافع الأساسي وراء نمو المماليك كقوة في مصر هو السلطان الصالح الأيوبي (١٢٤٠ - ١٢٤٩ / ٦٣٧ - ٦٤٧) ، الذي اتخذ من جزيرة الروضة مقرا لمماليكه ، واستطاع هؤلاء أن يستحوذوا على السلطة باسمهم ، وهم المعروفون باسم المماليك البحرية ، بعد اغتيالهم لابن الصالح وخليفته توران شاه ، ورغم أن الصالح تعرض لانتقاد أسرته لاعتماده على مماليكه الأتراك أكثر من الأكراد الذين كانوا يشكلون العمود الفقري التقليدي للجيوش الأيوبية ، إلا أن الانقسامات والطبيعة المشاكسة للأسرة الأيوبية جعلت من امتلاك قوات تدين بالولاء ، ومحايدة عرقيا أمرا بالغ الأهمية .

ولقد استغل سلاطين المماليك - الذين خلفوا الأيوبيين - تأسيس الخلافة العباسية بالقاهرة في ١٢٦١/٦٥٩ من أجل إضفاء الشرعية عليهم كحكام مسلمين أو حماة للإسلام ، حتى برز العثمانيون ، القوة المهيمنة على بلاد المسلمين في العصور الوسطى ، وخلال الأسر المملوكية البحرية والبرجية (الشراكسة) استمر جلب المماليك أيضا بواسطة الأنظمة الحاكمة ، والجدير بالأهمية لأي سلطان هو ميله لأن يترك من بعده جناحا جيد التنظيم من المماليك ، إلا أن الحروب بين هذه الأجنحة (الأقسام) هي التي جعلت الحياة بالقاهرة مصدر عذاب في العهود المتأخرة لحكم المماليك .

واستطاع المماليك بمنتهى النشاط جمع العوائد ليس فقط من خلال الضرائب بل كذلك عبر هيمنتهم في نهاية المطاف على التجارة مع الهند وبلاد المشرق . وفي عصر المماليك البرجية بذلت الجهود لتوسيع سيطرتهم لتصبح نوعا من الاحتكار الفعلي على التجارة في مختلف السلع الهامة ، مثل الفلفل ، وفي المواد الغذائية الأساسية مثل السكر ، وجلبت هذه السياسة أوقات شدة وضنك لمصر وربما ساعدت على تشجيع التجار الأوروبيين للبحث عن مسارات أخرى بديلة للطرق التجارية غير الموانئ المملوكية ، وبمرور الوقت في عهد المماليك ، لم يكن الحكام أو رجال الحاشية يترددون في الاستيلاء على الثروات أيا كان موضعها ، سواء

فى الخزانة ، أو ثروات خاصة ، أو باغتصابها من الفقراء .

ولم يكن دور المماليك فى مصر سلبيا تماما ، ففى ١٢٦٠/٦٥٨ استطاعوا حماية مصر من دمار واسع النطاق على يد المغول ، إذ دافعوا عنها فى معركة عين جالوت ، واستكمل المماليك هزيمة الصليبيين التى استهلها أسلافهم الأيوبيون ، كما أسهم كثير من سلاطين المماليك فى رخاء البلاد وتعليم أبنائها ، خاصة فى عهد المماليك البحرية .

وعلى الصعيد السياسى ، مع هذا ، خلق وجود هذه الجماعات العسكرية كبيرة العدد المتمركزة ، حول السلطان ، ولدى الكثير منهم طموحه الخاص فى حكم البلاد ، حالة من عدم الاستقرار السياسى الدائم مع الاقتراب من ختام عصرهم ، على أن بروز العثمانيين فى الشمال (وقد تبنوا استخدام سلاح المدفعية الذى ترفَّع عنه أغلبية المماليك باعتباره لا يتفق مع الرجولة) ، وبروز البرتغاليين كقوة بحرية تجارية فى المحيط الهندى ، وانتشار الاستياء فى داخل البلاد الناجم عن ازدياد مطالبات المماليك الباهظة من العوائد ، جميعها ساعدت على انتصار العثمانيين فى نهاية المطاف .

وفى حقيقة الأمر لم ينجح الغزو العثمانى لمصر فى ١٥١٧/٩٢٢ فى حل مشاكل عدم الاستقرار الذى واكب عصر المماليك ، وكان أول حاكم عثمانى لمصر هو الآبق خاير بك ، ومنذ بواكير حكمهم أشرك العثمانيون المماليك فى إدارات الحكم بمصر ومجلس البكوات ، وبعد فترة من التعديلات تواصلت ممارسات المماليك المألوفة ، رغم أنهم تجمعوا فى ذلك الحين فى جماعتين كبيرتين (فى النهاية أصبحوا ثلاثة) ، وراحوا يتنافسون باستمرار حول السلطة خلال القرن والنصف قرن الأخير من حكم العثمانيين .

وشهد القرن السابق على صعود محمد على فى ١٨٠٥ انتظام صعود وهبوط المماليك الطامحين من الناحية الواقعية للهيمنة على البلاد ، والمماليك الذين كانوا يتقلدون مناصب شيخ البلاد أو أمير الحج رغم أنهم يتبعون الوالى العثمانى اصطلاحا ، فقد توقفوا زمنا طويلا فى واقع الأمر عن أن يكونوا كذلك ، ولقد بلغ الأمر بعلى بك ، الذى حظى بسلطة مستقلة بوصفه شيخ البلد فى مصر فى ستينيات القرن ١٨ / سبعينيات القرن ١٢ إلى حد أنه صك بعض النقود باسمه شخصيا ، ولم تتأسس الهيمنة العثمانية مرة أخرى

قبل وصول الفرنسيين لمصر فى ١٧٩٨ ، إلا فى فترة قصيرة من استعادة حكم العثمانيين فى ١٧٨٦/١٢٠٠ .

واستغل الفرنسيون التهديد بالحكم العثمانى فى مواجهة المماليك ذريعة لغزوهم للبلاد ، وأيا ما كان مبررهم فقد واجهوا مقاومة باسلة من المماليك دفاعا عن البلاد ، إلا أنهم - بمساعدة العثمانيين والعون العسكرى للإنجليز - استطاعوا هزيمة الفرنسيين فى ١٨٠١ ، وتلت ذلك فترة من الفوضى الشاملة دامت أربع سنوات إذ احتدم القتال بين المرشحين العثمانيين والمماليك على حكم البلاد ، وفى ١٨٠٥ تمكن محمد على من الاستفادة من الفوضى بين المماليك والسخط من البديل العثمانى ورغبة المصريين فى استعادة النظام فى أن يقبض على زمام الأمور لصالحه ، وأجرى عمليتين كبيرتين للتخلص من المماليك فى ١٨٠٥و ١٨١١ ، كما قام بمطاردتهم خلال حملاته على النوبة ودنقلة التى لجأ إليها من بقوا أحياء من المذابح .

المماليك البحرية

تولوا حكم مصر من ٦٤٨/١٢٥٠ حتى ٧٩٢/١٣٩٠ ، وقد استمدوا هذا اللقب من مكان إقامتهم الأصلى فى جزيرة الروضة ببحر النيل ، وتشكلت الوحدات العسكرية الأصلية للمماليك البحرية من المماليك أو الجنود العبيد على يد السلطان الصالح الأيوبى وهم من أصل تركمانى ، وهؤلاء الجنود العبيد الذين انتشروا على نطاق واسع فى العالم الإسلامى كان يتم شراؤهم وهم أطفال صغار ويعتقون فى نهاية فترة تدريبهم ، حيث يستعيدون ولاءهم لسادتهم الأصليين ، وأصبحوا الدعامة الرئيسية لكثير من نظم الحكم الإسلامية ، وربما كان لايمكن تجنب أنه سيأتى أوان يجدون فيه حاكما صوريا ليتولوا السلطة باسمه .

وفى مصر أدت وفاة مؤيد المماليك البحرية - السلطان الصالح - فى ٦٤٧/١٢٥٠ إلى إعادة ابنه توران شاه إلى مصر ومعه جنوده من المماليك . وأسفرت المحاباة التى أظهرها توران شاه لمماليكه إلى اغتياله على يد المماليك البحرية ، وفى عام ٦٤٨/١٢٥٠ خضعت السلطة للمرة الأولى فى العصر الإسلامى لامرأة هى شجر الدر ، أرملة الصالح أيوب ، وظلت طيلة عامين تحكم مصر من وراء ستار مع رفيقها

أيبك المملوك البحرى باسم السلطان الأيوبى الأشرف الثانى ، ثم بعد ذلك حكما البلاد باسميهما .

وأثناء وفاة الصالح ، اشترك المماليك فى معركة حربية ضد الصليبيين فى المنصورة ، واستطاعوا تحقيق النصر فيها ، وأجبر الصليبيون على العودة إلى الشاطئ ، وتم أسر بعض قادتهم ، بما فيهم لويس التاسع ملك فرنسا ، ودفعوا فدية لفك أسرهم ، وفى ١٢٦٤/٦٦١ أبرمت اتفاقيات تجارية مع بعض الدول المسيحية ، غير أن الأعمال العدائية تواصلت بين المماليك والصليبيين ، وبعد سلسلة من حملات عسكرية ناجحة للمماليك بقيادة بيبرس على فلسطين وسوريا تمكنوا من تدمير أنطاكية وتسويتها بالأرض (وكذلك إخضاع طائفة الحشاشين) ، وفى ١٢٧١/٦٦٩ أبرمت معاهدة صلح بين الصليبيين والسلطان بيبرس ، كما عقدت هدنة أخرى بين المماليك وفرسان المعبد فى ١٢٨١/٦٨٠ ، إلا أنها خرقت حين استولى السلطان قلاوون المملوكى على طرابلس (سوريا) ، وألحق خليل نجل السلطان قلاوون هزيمة كبيرة بالصليبيين فى عكا فى ١٢٩١/٦٩٠ ، وطردهم من فلسطين ، وظهر الصليبيون المرة الأخيرة فى حقبة المماليك البحرية فى ١٣٦٥/٧٦٦ ، عندما حطموا الإسكندرية ، وهذا الهجوم ، رغم الدمار الهائل الذين نجم عنه ، لم يحالفه النجاح ، مع أن الصليبيين واصلوا تحديهم لوضع المماليك فى قبرص وأرمينيا الصغرى .

ورغم هذا لم يكن الدور الأكبر الملحوظ الذى لعبه المماليك فى الحروب ضد الصليبيين بل فى مواجهة المغول ، فقد وصلت جحافل المغول إلى بغداد فى ١٢٥٨/٦٥٦ ونهبتها ، وتعرضت دمشق وحلب لتخريب بالغ فى ١٢٦٠/٦٥٨ ، وفى تلك السنة ألحق قطز سلطان المماليك هزيمة نكراء بالمغول فى معركة عين جالوت فى فلسطين ؛ وهو ما أنقذ مصر من الدمار ، والتقى السلطان قلاوون مع المغول فى معركة عند حمص بسوريا فى ١٢٨١/٦٨٩ ، وجاءت الموجة الثالثة لغارات المغول ومنيت بالهزيمة على يد القائد بيبرس (الذى أصبح فيما بعد السلطان بيبرس الثانى) فى معركة مرج الصفار قرب دمشق فى ١٣٠٢/٧٠٢ ، وحتى نهاية عصر المماليك البحرية ظلت أقاليمهم آمنة .

وتسببت الغارات المغولية على العالم الإسلامى فى تدمير مركز الخلافة العباسية فى بغداد ، وقتل الخليفة العباسى (الذى كانت كل مذاهب السنة فى الولايات الإسلامية تدين له بالولاء) على يد المغول حينما احتلوا بغداد فى ١٢٥٨/٦٥٦ ، وقام السلطان بيبرس ، من المماليك البحرية ، بإعادة مركز الخلافة إلى القاهرة فى ١٢٦١/٦٥٩ فى شخص آخر خليفة عباسى تم اغتياله ، ورغم أن خلافة الظل المصرية هذه لم تكن تملك السلطة الروحية التى كانت للخلافة العباسية فى بغداد ، إلا أن المماليك البحرية قد استغلتها ، واستغلها من بعدهم تابعوهم من المماليك البرجية ليسبغوا شرعية على حكمهم لمصر .

على أن نوعية وقيادة كل فرد من سلاطين المماليك البحرية تُظهر عددا من الاختلافات ، بداية من القائد العسكرى الكبير بيبرس الأول إلى سلسلة المماليك الذين اعتلوا السلطة لفترة قصيرة وطواهم النسيان مع نهاية حقبة المماليك البحرية . ولم يضع المماليك قاعدة للخلافة فى نقل السلطة ، وقد حكم السلطان قلاوون ومن تولوا مصر بعده قرابة قرن من الزمان ، وأسهم قلاوون وخلفاؤه ، خاصة الناصر محمد ، كثيرا فى مشروعات لرفاهية عامة الناس ، فبنوا المستشفيات والمدارس والمساجد .

وعلى المستوى الداخلى ، جاءت تكاليف الحملات العسكرية من فرض المماليك أعباء باهظة على الميزانية ، مع ارتفاعات متتالية للضرائب ، ولعل ثورة للأقباط فى ١٣٢٠/٧٢٠ تؤشر على بروز استياء متعاظم للعامة من المماليك البحرية ، الذين تسارعت نهايتهم عبر صراع طويل مرير دائم وعنيف على السلطة بين الموالين لورثة قلاوون المتزايدين خارج الحكم ، وتسبب انتشار الطاعون الأسود على نحو هائل ، أو الوباء ، وما تلاه من مجاعة فى ١٣٤٨/٧٤٩ فى إضعاف السيطرة على الوضع الداخلى نظرا للانقسام الذى شاع بين السكان وصفوف الجيش ، ومع قدوم موجة جديدة من الغزاة من آسيا الوسطى بقيادة تيمورلنك إلى مصر فى ثمانينيات القرن ١٤م / ثمانينيات القرن ٨هـ ، برزت المماليك البرجية كمدافعين عن مصر ليحلوا فى النهاية محل أسلافهم المماليك البحرية .

سلاطين المماليك البحرية

٦٤٨/١٢٥٠ : شجر الدر (مع) المعز عز الدين أيبك .

٦٥٥/١٢٥٧ : المنصور نور الدين على .

٦٥٧/١٢٥٩ : المظفر سيف الدين قطز .

٦٥٨/١٢٦٠ : الظاهر ركن الدين بيبرس البندقدارى .

٦٧٦/١٢٧٧ السعيد ناصر الدين بركة خان .

٦٧٨/١٢٨٠ : العادل بدر الدين سلامش .

٦٧٨/١٢٨٠ : المنصور سيف الدين قلاوون الألفى .

٦٨٩/١٢٩٠ : الأشرف صلاح الدين خليل .

٦٩٣/١٢٩٤ : الناصر ناصر الدين محمد (فترة أولى) .

٦٩٤/١٢٩٥ : العادل زين الدين كتبغا .

٦٩٦/١٢٩٧ : المنصور حسام الدين لاجين .

٦٩٨/١٢٩٩ : الناصر محمد (فترة ثانية) .

٧٠٨/١٣٠٩ : المظفر سيف الدين أبو بكر .

٧٤٢/٤٣٤١ : الأشرف علاء الدين كوجاك .

٧٤٣/٤٣٤١ : الناصر شهاب الدين أحمد .

٧٤٣/١٣٤٢ : الصالح عماد الدين إسماعيل .

٧٤٦/١٣٤٥ : الكامل سيف الدين شعبان الأول .

٧٤٧/١٣٤٦ : المظفر سيف الدين حجى الأول .

٧٤٨/١٣٤٧ : الناصر ناصر الدين الحسن (فترة أولى) .

٧٥٢/١٣٥١ : الصالح صلاح الدين صالح .

٧٥٥/١٣٥٤ : الحسن (فترة ثانية) .

٧٦٢/١٣٦١ : المنصور صلاح الدين محمد .

٧٦٤/١٣٦٣ : الأشرف ناصر الدين شعبان الثانى .

٧٧٨/١٣٧٦ : المنصور علاء الدين على .

٧٨٣/١٣٨٢ : الصالح صلاح الدين حجى الثانى (فترة أولى) .

٧٨٤/١٣٨٢ : الظاهر سيف الدين برقوق . (من المماليك البرجية) .

١٣٨٩-١٣٩٠/٧٩١-٧٩٢ : حاجى الثانى (فترة ثانية) .

المماليك البرجية الشراكسة (١٣٨٢-١٥١٧/ ٧٨٤-٩٢٢)

أنشأ السلطان قلاوون - أحد المماليك البحرية - قوة عسكرية من المماليك اتخذت من أبراج القلعة المحصنة المطلة على القاهرة مقرا لها ، وكان أغلب هؤلاء المماليك البرجية - حسب التسمية التى أطلقها عليهم بعض المؤرخين - من أصول شركسية وشأن أسلافهم المماليك البحرية اعتلوا سدة الحكم فى نهاية الأمر من الحكام الذين كان من المتعين أن يعملوا على حمايتهم .

وتنبع أهمية عصر المماليك البرجية من حادثين جديرين بالإشارة وقعا خارج مصر : الانتهاء التام من التهديد المحدق بمصر من تيمورلنك لوفاته فى ٨٠٨/١٤٠٥ ، ثم تنامى نفوذ العثمانيين الذين استولوا على مصر فيما بعد من المماليك البرجية فى ٩٢٢/١٥١٧ ، وهذان الحادثان يميزان بداية وانتهاء وقائع ذلك العصر ، وبينهما ابتليت مصر بفترات طويلة من الفوضى نظرا لأن بعض المماليك البرجية سعوا

للاستيلاء على السلطة وتولى الحكم ، ومن استطاع منهم إحراز النجاح فى اعتلاء العرش ، لأى فترة من الزمن ، قادة الجشع والطمع على نحو لافت للنظر حتى وفق أى معايير لبلد نالت أكثر من نصيبها العادل من الحكام الجشعين ، ونتيجة ذلك نجد أن ثورات اندلعت فى مصر وأقاليمها فى ١٣٩٩/٨٠١ (حث عليها قرب تيمور والمغول) ، وفى ١٤١٢/٨١٥ و١٤٤٤/٨٤٨ و/٨٩٥ ١٤٩٠ ، وحدثت مجاعات وأوبئة فى ١٤٠٣/٨٠٦ وفى ثلاثينيات القرن ١٥/ ثلاثينيات القرن ٩ وفى ١٤٩٢/٨٩٧ والتى أصابت السكان ، وحصدت الأرواح ، وطالت حتى المماليك أنفسهم .

ورغم الوضع المروع تقريبا فى مصر ، فقد شهد عصر المماليك البرجية ازدهارا فى التأريخ الإسلامى مع المقريزى وابن تغرى بردى وبيبرس المنصورى والسيوطى ، كما ترك السلاطين برقوق وقنصوه الغورى وقايتباى آثارا هامة ، وتحسنت الصلات التجارية بالهند وتم افتتاح ميناء جديد بجدة ، وساعدت الرسوم العالية على المعاملات التجارية على ملء خزائن السلطان التى سرعان ما تفرغها المصاريف على الجيش والحاشية ، وفى عهد برسباى ضم المماليك البرجية قبرص وأجزاء من أرمينيا الصغرى إلى أراضيهم ، وعلى الصعيد الداخلى شهد النصف الأخير من عصر المماليك البرجية فرض الاحتكارات على عديد من السلع الحيوية ، مما جلب نتائج عكسية على إمداداتها وأسعارها .

وفى نهاية الأمر انقسم المماليك البرجية إلى أربعة أقسام كبيرة وفقًا للأجنحة العسكرية التى أسسها السلاطين السابقون ، على أن هذه الأقسام : الأشرفية (برسباى) والظاهرية (برقوق وجقمق) والمؤيدية (المؤيد شيخ) والناصرية (فرج) فى ظل حروبها شبه الدائمة أسهمت فى شيوع الفوضى داخل القاهرة والقلاقل فى البلاط فى هذه الفترة ، ولم يكن بمقدور المماليك البرجية تقدير الأبعاد الكاملة ، أو اتخاذ رد الفعل المناسب للتهديدات المحدقة بهم من العثمانيين ، وتورط السلطان قايتباى بتأييد الأمير جيم الذى كان يتنافس على العرش العثمانى مع أخيه بايزيد فى ١٤٨١/٨٨٦ ، وجاء هذا برهانا على سوء الاختيار لأنه مع تفوق بايزيد وانتصاره لم يعقد صداقة مع المماليك ، وبين عامى /٨٩٠ ١٤٨٥ و ١٤٩٠/٨٩٦ اندلعت الحرب بين القوتين دون أن تُحسم لطرف منهما .

كما لم يكن بمقدور المماليك البرجية مواجهة التحديات العسكرية للأسطول البرتغالى ، الذى أخذ ينمو ليصل إلى حد السيطرة على المسارات البحرية التى تمر بها تجارة التوابل الحيوية ، واستولى البرتغاليون على سوقطرة فى خليج عدن عام ١٥٠٥/٩١٠ ، وهزموا المماليك ، وحطموا أسطولهم فى سلسلة من المعارك بين عامى ١٥٠٥/٩١٠ و ٩١٤/ ١٥٠٩ ، ومع اقتراب السلطان سليم الأول العثمانى "الرهيب" فى ٩١٨/ ١٥١٢ وضع العثمانيون خططهم فى التوسع التى قادتهم إلى القاهرة ، وكان السلطان الغورى يراقب - بينما خزائنه تنفد سريعا - العثمانيين وهم يهزمون الفرس خصومهم المباشرين ، ومن بعدها اتخذوا وجهتهم إلى مصر ، وكان بمقدور سليم الأول أن يستفيد من التنافس بين ولاة المماليك فى سوريا وزملائهم بمصر واثقا من ارتداد خاير بك والى حلب وعدد من المماليك السوريين .

والتقى المماليك البرجية فى معركة مع العثمانيين عند مرج دابق شمال حلب بسوريا فى ١٥١٦/٩٣١ ، ولقوا هزيمة منكرة بكل معنى الكلمة على يد العثمانيين ، الذين أجادوا تماما استعمال المدفعية ، فى حين أن معظم جيش الغورى - المكون من مماليك مدربين تدريبا تقليديا - رفضوا استخدامها باعتبارها أسلحة لاتتفق مع الفروسية ، ومنح سليم الأول لخليفة الغورى - السلطان طومان باى آخر سلاطين المماليك البرجية - الفرصة للانسحاب ، إلا أن المماليك المحيطين به ، وكذلك طومان باى نفسه ، رفضوا ذلك ، ودخل سليم الأول إلى القاهرة فى يناير ١٥١٧/٩٢٢ ، واكتمل فتح مصر فى ربيع ذلك العام .

سلاطين المماليك البرجية

١٣٨٢/٧٨٤ : الظاهر سيف الدين برقوق (الفترة الأولى) .

١٣٨٩/٧٩١ : حاجى الثانى (من المماليك البحرية - فترة ثانية)

١٣٩٠/٧٩٢ : برقوق (فترة ثانية)

٨٠١/١٣٩٩ : الناصر ناصر الدين فرج (فترة أولى)

٨٠٨/١٤٠٥ : المنصور عز الدين عبد العزيز

٨٠٨/١٤٠٥ : فرج (فترة ثانية)

٨١٥/١٤١٢ : العادل المستعين (خليفة عباسى)

٨١٥/١٤١٢ : المؤيد سيف الدين شيخ

٨٢٤/١٤٢١ : المظفر أحمد

٨٢٤/١٤٢١ : الظاهر سيف الدين ططر

٨٢٤/١٤٢١ : الصالح ناصر الدين محمد

٨٢٥/١٤٢٢ : الأشرف سيف الدين برسباى

٨٤١/١٤٣٧ : العزيز جمال الدين يوسف

٨٤٢/١٤٣٨ : الظاهر سيف الدين جقمق

٨٥٧/١٤٥٣ : المنصور فخر الدين عثمان

٨٥٧/١٤٥٣ : الأشرف سيف الدين إينال

٨٦٥/١٤٦١ : المؤيد شهاب الدين أحمد

٨٦٥/١٤٦١ : الظاهر سيف الدين خوش قدم

٨٧٢/١٤٦٧ : الظاهر سيف الدين بلباى

٨٧٢/١٤٦٨ : الظاهر تمربغا

٨٧٢/١٤٦٨ : الأشرف سيف الدين قايتباى

٩٠١/١٤٩٦ : الناصر محمد

٩٠٣/١٤٩٨ : الظاهر قنصوه

٩٠٥/١٥٠٠ : الأشرف جانبلاط

٩٠٦/١٥٠١ : العادل سيف الدين طومان باى

٩٠٦/١٥٠١ : الأشرف قنصوه الغورى

٩٢٢/١٥١٧ : الأشرف طومان باى

ممدوح محمد سالم (١٩١٨ -١٩٨٨)

رئيس وزراء مصر من ١٩٧٥ حتى ١٩٧٨ ، ثم مرة أخرى من مايو ١٩٧٨ حتى أكتوبر من نفس السنة ، وكان ممدوح سالم بالسلطة بينما مصر تشهد تغييرات داخلية أساسية ، وترجع أصوله المهنية قبل سبعينيات القرن ٢٠ إلى الخدمة فى صفوف أجهزة الأمن المصرى وأجهزة الإدارة المحلية ، وفى الستينيات تولى منصب محافظ الإسكندرية (١٩٦٤ - ١٩٦٧) ، وأسيوط (١٩٦٧ - ١٩٧٠) (والغربية ١٩٧٠ لمدة ستة شهور قبل أن يعود محافظًا للإسكندرية فى ١٩٧٠ - ١٩٧١ ، واختاره الرئيس السادات وزيرا للداخلية فى ١٩٧١ ، بالإضافة إلى تعيينه عضوا باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ، وفى ١٩٧٣ أصبح ممدوح سالم نائبا لرئيس الوزراء ووزير الداخلية .

وبعد سقوط وزارة عبد العزيز حجازى فى أعقاب اضطرابات يناير عام ١٩٧٥ تم استدعاء ممدوح سالم لتشكيل الوزارة فى أبريل ١٩٧٥ ، وفى خريف العام التالى قاد منبر الوسط بالاتحاد الاشتراكى إلى الفوز فى أول انتخابات تجرى على أساس التعددية الحزبية منذ قيام الثورة ، وترأس الاتحاد الاشتراكى عندما تم تجريده من أنشطته السياسية وغدا هيئة إشرافية على الأحزاب السياسية الجديدة المشكلة بعد صدور قانون الأحزاب في يونيو ١٩٧٧ ، وهنا أصبح ممدوح سالم رئيسا للحزب الاشتراكى العربي ، الذى حصل على غالبية المقاعد فى مجلس الشعب حتى اندمج فى أكتوبر ١٩٧٨ مع الحزب الوطنى الديمقراطى الذى كان قد شكله الرئيس السادات . وبعد انتفاضة يناير ١٩٧٧ تولى ممدوح سالم وزارة الداخلية ، وإثر فرض القيود على أنشطة الأحزاب السياسية فى مايو ١٩٧٨ صدرت تعليمات من الرئيس السادات لممدوح سالم بإعادة تشكيل الوزراة ، إلا أنه فى أكتوبر ١٩٧٨ حل بدلا منه فى رئاسة الوزارة مصطفى خليل ، وبات ممدوح سالم مستشارا لرئيس الجمهورية منذ أكتوبر ١٩٧٨ .

المنار

صحيفة أسسها الشيخ رشيد رضا فى ١٨٩٧ ، أحد مريدى الشيخ محمد عبده ، وهى من بين أهم الصحف المعاصرة تأثيرا التى تتناول القضايا الإسلامية ، واستمر رشيد رضا بعد وفاة أستاذه فى ١٩٠٥ يطور الموضوعات المحافظة لأعمال الشيخ محمد عبده فى كتاباته الخاصة ، وكانت الصحيفة تركز فى مقالاتها على الحاجة إلى الإسلام النقى فى أيامه الأولى والمجتمع الإسلامى الأول ، الذى من خلاله تستطيع الدول الإسلامية الحديثة أن تبقى على قيد الحياة وتتحدى الواقع الحديث والغرب ، وكانت الصحيفة تعمل أيضا كمنبر لبعض القضايا السياسية فى ذلك الحين المتعلقة بالجامعة الإسلامية ، وقدم رشيد رضا بوصفه رئيس التحرير ، دعم الصحيفة لمزاعم الملك فؤاد فى الخلافة ، رغم أن هذا الزعم لم يلق سوى مساندة ضئيلة خارج حدود البلاد ، وحفلت صفحات الجريدة بالعديد من الموضوعات السياسية والاجتماعية والدينية إلى حد أنها هيمنت على حركة الإحياء الإسلامى فى مصر ، والتى حظيت بشعبية كبيرة بالبلاد وبمناطق أخرى بالعالم الإسلامى ، وفى ثلاثينيات القرن ٢٠ استحوذ الإخوان المسلمون فى النهاية على الصحيفة .

المنصور سيف الدين أبو بكر (حكم ١٣٤٠/٧٤١)

من سلاطين المماليك البحرية ، وهو ابن الناصر محمد وأول خلفائه فى سلسلة ثمانية أبناء تولوا الحكم لفترات محدودة على مدى ١١ عاما عقب وفاة أبيهم ، واستمر أبو بكر على العرش شهورا قليلة ليطيح به أخوه كوجك ، وكان قد تولى خلافة أبيه قبل وفاته بمدة قصيرة بوصفه الأفضل بين مجموعة لاتمايز بينها ، وعلى الفور - ووفقا للتوقعات- أقدم أبو بكر على إجراءات قاسية تجاه الأعضاء القدامى ببلاط أبيه ، أما كوجك فقد ساعده على اعتلاء العرش المملوك صاحب النفوذ قيسون الذى تعرض للإبعاد خاصة من "أبو بكر" ، وأعد قيسون خطة لإبعاد أبو بكر وإخوته إلى قوص بالصعيد ؛ حيث تم اغتياله فيما بعد بأوامر من قيسون .

المنصور صلاح الدين محمد (حكم ١٣٦١-١٣٦٣/٧٦٢-٧٦٤)

من سلاطين المماليك البحرية، وهو ابن السلطان حاجي الأول، وأمضى فترته تحت السيطرة الكاملة للبلاط، حتى قام الأمير يلبغا (الذى قتل سلفه حسن) بإحلاله بشعبان الثانى.

المنصور علاء الدين على (حكم من١٣٧٦-١٣٨٢/٧٧٨-٧٨٣)

أحد سلاطين المماليك البحرية، وكان فى السادسة من عمره ما إن صعد إلى العرش بعد مقتل أخيه شعبان الثانى على يد حراس قصره، وعمت الفوضى التامة والاضطرابات القاهرة أثناء صعوده لتولى السلطة، إذ كان المماليك يستحوذون على ما يريدون، وكان ثمة خطة من البلاط بوضع المتوكل الأول الخليفة العباسى على العرش، إلا أن حربا بين أجنحة المماليك حالت دون التوصل إلى حل حاسم للوضع الداخلى، وأدت عودة الأمير برقوق من المنفى فى ١٣٧٨/٧٨٠ إلى اشتداد الصراعات الدامية المدبرة بين المماليك، وسعى برقوق، بعد تعيينه أميرا للجيوش، إلى فرض وصايته وهيمنته على المنصور علاء الدين على الصغير، والتى حصل عليها فى النهاية فى عام ١٣٨٠/٧٨٢ المنصور علاء الدين على بسبب أحد الأوبئة بعد عامين من ذلك.

المنصور عز الدين عبد العزيز (حكم ١٤٠٥/٨٠٨)

أحد سلاطين المماليك البرجية، وابن السلطان برقوق، وتولى العرش لفترة قصيرة خلال عهد أخيه فرج، وقد وضعه على العرش جناح من المماليك البرجية قاده يشبك وبيبرس اللذان أحسا بأن فرج يناصر المماليك الأتراك على حسابهم، وأقيل عبد العزيز بعد شهرين أو ثلاثة شهور من القتال الناشب بين مختلف فرق المماليك حين نجح فرج فى استعادة موقعه، وزج بعبد العزيز وإخوته فى السجن بالإسكندرية بواسطة فرج، ليحول دون استخدامهم كسلاطين صوريين من أجنحة المماليك التى كانت ماتزال ساخطة، غير أنهم توفوا بالسجن فيما بعد.

المنصور فخر الدين عثمان (حكم ١٤٥٣/٨٥٧)

أحد سلاطين المماليك البرجية وهو ابن السلطان جقمق وخليفته ، وأدت قسوته وبطشه إلى وضع نهاية لعصره بعد ستة شهور فقط من بدايته ، وقد عجل بإقالة عثمان عجزه عن الاستجابة للمطالب المالية للمماليك ؛ لأن الخزانة كانت خاوية ، وبعد اندلاع الثورة وصعود إينال للعرش تم أسر عثمان بين حريمه ، حيث اختبأ هناك ، وظل بعد ذلك رهن الاعتقال المنزلي دون مضايقة بالإسكندرية .

المنصور ناصر الدين (حكم ١١٩٨-١٢٠٠/٥٩٥-٥٩٦)

ثالث الحكام الأيوبيين لمصر ، وهو ابن العزيز وحفيد شقيق العادل ، وكان العادل يتولى حكم دمشق نيابة عن العزيز حين وافت الأخير المنية ، بعد إقالته الأفضل شقيق العزيز ومنافسه الشرس كحاكم لدمشق في ١١٩٦/٥٩٢ ، وعندما تقلد المنصور السلطة بدأ أنصار الأفضل في سوريا ومصر يطالبون بإعادة تنصيبه ، والتقى العادل - الذى كان وصيا على السلطان الصغير - بهم في معركة بسوريا ، ثم في مصر ، حيث أطاح بالمنصور من على العرش ، وأدى هذا إلى إزالة الانقسامات التى عمت أسرة صلاح الدين منذ وفاته لفترة من الزمن ، وأعادت وحدة البلاد في مصر وسوريا تحت حكم العادل .

المنصور نور الدين على (حكم من ١٢٥٧-١٢٥٩/٦٥٥-٦٥٧)

أحد سلاطين المماليك البحرية ، وهو ابن أيبك وخليفته في الحكم ، الذى كان زواجه من السلطانة شجر الدر مؤشرا على انتقال مصر من يد الأيوبيين إلى المماليك ، وأدى مقتل أبيه على يد زوجته شجر الدر إلى مقتلها هى أيضًا ، وصعد المنصور نور الدين على إلى السلطة بمعاونة مجموعة من المماليك الذين رغبوا في مواصلة سيادتهم في إدارة مصر ، وقاد نائبه قطز بعض المماليك المعارضين من خارج مصر ، لترشيح المنصور نور الدين على ، وبعد ذلك انقض على واليه وتولى السلطة باسمه بعد أن صد هجومًا أيوبيًا على مصر بقيادة موسى حاكم الكرك .

منطاش (توفى ١٣٩٣/٧٩٥)

تولى حكم مصر فعليا لفترة قصيرة بوصفه وصيا على حاجي الثاني ، آخر سلاطين المماليك البحرية ، كما كان منطاش في السلطة في الفترة الثانية لحكم حاجي (١٣٨٩-١٣٩٠/٧٩١-٧٩٢) ، وتولى قبل ذلك منصب أمير ملاطيه ، وتحالف مع يلبغا النصيرى حاكم حلب قوى النفوذ ، وكان يلبغا قد أنزل الهزيمة ببرقوق فى ١٣٨٨/٧٩٠ ، وهو ما أتاح للأميرين إعادة تنصيب حاجي الصغير في السلطة ، وسرعان ما انقلب منطاش على يلبغا وباقى أنصاره بينما كان الاضطراب يسود القاهرة ، وهرب برقوق من منفاه فى الكرك ، وجمع أنصاره والتقى مع منطاش فى معركة قريبا من غزة ، ولم يصب منطاش الذى أقاله برقوق ، ونجح فى الهرب ، وتولى برقوق السلطة فى ١٣٩٠/٧٩٢ ، وتمكن فى النهاية من إيقاع منطاش فى الأسر وأعدمه فى ١٣٩٣/٧٩٥ .

موسى باشا (حكم ١٦٣٠-١٦٣١/١٠٤٠)

أحد الولاة العثمانيين لمصر ، وهو أول حاكم يطاح به خارج السلطة عبر انقلاب قام به بكوات المماليك بدعم عثماني ، وبالتالي يمكن اعتبار فترته فى الحكم بداية الصعود السياسى والعسكرى لمجلس البكوات ، ونال أحد أسلاف موسى وهو مصطفى باشا ثلاث سنوات إضافية فى منصبه من خلال حركة تذمر قادها المماليك الذين رفضوا قبول على باشا الوالى الجديد عند إيفاده فى ١٦٢٣/١٠٣٢ ونتيجة لمعاملة موسى السيئة لقيطاس بك نفر منه المماليك ، وكان [illegible] يتولى منصبا بالجيش ثم أعفاه منه الحاكم ولقى مصرعه بأوامر منه ، ورفض موسى إعدام من اغتالوه ، بينما تعين على المماليك ممارسة حقهم فى تعيين واحد منهم بوصفه القائمقام ، وتقدموا بالتماس إلى السلطان لتعيين بديل لموسى باشا ، وجاء هذا الإجراء ليفتح الباب أمام تغيير دائم فى موازين السلطة بين الوالى والعناصر الأخرى (الحامية العسكرية والبكوات) بمصر وهو ما وضع أساسًا فعالا لأسبقية العاملين الأخيرين إذا ما عملا واحدا إثر الآخر فى مواجهة الحاكم .

الميثاق الدستورى

بعد تعليق العمل بدستور ١٩٢٣ فى ديسمبر ١٩٥٢ قدمت الحكومة ميثاقا دستوريا مؤقتا فى فبراير ١٩٥٣ ، وأحال هذا الميثاق السلطات التنفيذية والتشريعية إلى مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء ، وكلاهما كان تحت الإشراف الكامل لرئيس مجلس قيادة الثورة (وهو اللواء محمد نجيب فى ذلك الحين) .

واحتفظ الميثاق الدستورى لعام ١٩٥٣ بالنظام الملكى فى شكل مجلس الوصاية على العرش رغم أنه ألغى فى نهاية الأمر فى يونيو ١٩٥٣ ، وكان هذا الميثاق أداة شرعية مؤقتة حتى يتم تقديم مسودة دستور جديد يعكس الحقائق السياسية المتغيرة لمصر ، وتحددت فترة انتقالية لذلك مدتها ثلاث سنوات يعقبها تأسيس نظام ديمقراطى ، وفى نفس الوقت حظر هذا الميثاق نشاط الأحزاب السياسية واستبدلها بإنشاء تنظيم سياسى جديد هو " هيئة التحرير " .

ميثاق العمل الوطنى

جاء ميثاق العمل الوطنى (١٩٦٢) بمثابة بيان سياسى شامل عن مستقبل مصر السياسى ، وصدر عقب انفصال سوريا عن مصر ولإعادة التفكير فى الأهداف السياسية لمصر ، وفى ٢١ مايو ١٩٦٢ قدمه الرئيس عبد الناصر إلى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، وعمل الميثاق على دعم وتوضيح الوضع القانونى والاقتصادى للبلاد بعد تطبيق القوانين الاشتراكية فى العام السابق ، ووعد بأن يتكفل نظام الحكم بالسيطرة الاجتماعية الأساسية على التنمية الاقتصادية ، وعرض بالتفصيل الأسس الأيديولوجية للنظام ، كما تضمن الميثاق تشكيل تنظيم سياسى جديد هو الاتحاد الاشتراكى العربى ، وإجراء انتخابات للمؤتمر الوطنى يكون أعضاؤه من بين أعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى .

وتبين الخطوط العريضة لـ"دليل العمل الثورى" المحددة فى الميثاق : (أ) البنية التحتية الاقتصادية الأساسية تكون ملكية عامة ، (ب) الكتلة الأساسية من كافة أنواع الصناعات

إما أن تكون خاضعة للملكية العامة أو تحت إشراف القطاع العام ، (جـ) جميع الواردات وثلاثة أرباع كافة الصادرات تحت هيمنة الدولة ، (د) تأميم البنوك وشركات التأمين التى مازالت فى أيدى القطاع الخاص ، (هـ) لن يتم السماح باستمرار استغلال القطاع الخاص فى ملكية الأراضى الزراعية ، كما أن حل مشاكل مصر الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأمد يكمن فى الزيادة الهائلة للتصنيع وما يترتب عليه من ارتفاع إجمالى الناتج القومى . كما أكد الميثاق على الصلات الإقليمية لمصر وتعهد بأن تحافظ مصر على الأمن الإقليمى وتدعم حركات التحرر فى باقى بلدان العالم الثالث .

كان ميثاق العمل الوطنى هو النص الأيديولوجى الأساسى فى النصف الأخير لنظام عبد الناصر ، إذ أقر بأنه فى الفترة الماضية لم يكن قد تم وضع برنامج جذرى أو إيديولوجى متماسك منذ طرح المبادئ الستة عام ١٩٥٢ ، وأثار تشديد الميثاق على الاشتراكية والعلمانية رد فعل بين أصحاب الاتجاهات الدينية الذين قاد بعضهم مظاهرات معادية للنظام ، وانضم إليهم كثير من معارضى الحكم ، واتحدوا تحت قيادتهم ، ورغم هذه المعارضة استمر تنفيذ الميثاق ، وجرت أول انتخابات فى مارس ١٩٦٤ .

على أن إخفاق النظام فى تحقيق كثير من الفوائد الاجتماعية التى وعد بها الميثاق ، علاوة على ازدياد تضييق الخناق على حرية التعبير السياسى خلال هذه الفترة ، ربما ساعد على حفز سلسلة من الاحتجاجات الشعبية وبين عمال المصانع فى مصر فى الفترة ١٩٦٤-١٩٦٦ ، واستمر الاتحاد الاشتراكى العربى كقوة مهيمنة فى توجيه الحياة السياسية لنظام الحكم حتى عام ١٩٧١ حين بدأ إعادة النظر فى التنظيم ومبادئ الميثاق على يد نظام السادات .

ميريت بطرس غالى

سياسى وإصلاحى وطنى مصرى ، أصدر عام ١٩٣٨ برنامجا سياسيا أسماه سياسة الغد ، يمزج فيه بين الإصلاح الاجتماعى مع تشجيع المشروع الخاص ، المنفذ عبر سلسلة تؤدى للتنمية ، وفى عام ١٩٤٥ ارتبط بتنظيم جبهوى للإصلاح وهى جماعة النهضة القومية ، التى قدمت اقتراحًا ببرنامج لمدة ٢٥ عامًا للإصلاحات الزراعية ، وتأميم ملكية الأرض ، وتنظيم المواريث ، وإجراءات تتعلق باستغلال الأرض ، وهى ما تعد من التوجهات الأولى قبل أول قانون للإصلاح الزراعى الذى تم تطبيقه بعد ثورة ١٩٥٢ . وفى عام ١٩٥٠ ، مع استمراره فى الانخراط بقضية إصلاح الأرض ، تقدم بطرس غالى بمشروع قانون للبرلمان يطالب بتحديد ملكية الأراضى للفرد بمئة فدان .

وفى أعقاب حظر النشاط السياسى على السياسيين قبل الثورة الذى تقرر فى يناير ١٩٥٣ اعتزل ميريت بطرس غالى الحياة السياسية ليمارس نشاطًا فى الكنيسة القبطية ، وفى مجال البحوث المتعلقة بالدراسات القبطية ، وفى مجال الآثار .

ميلن تشتهام (١٨٦٩–١٩٣٨)

المعتمد البريطانى فى مصر من ١٩١٠–١٩١٩ ، وقام بعمل المندوب السامى ووزيرا فوق العادة عام ١٩١٤ – ١٩١٥ ، فى غياب السير هنرى ماكماهون والسير ريجينالد وينجيت فيما بعد ، واعتبر تشتهام إداريا كفؤا ورشيدا أشرف على مرحلة الانتقال من الخديو عباس الثانى إلى السلطان حسين كامل ، وتأسيس الحماية البريطانية عام ١٩١٤ ، ونجح فى مقاومة المحاولات البريطانية لضم مصر إليها رسيما ، مدركا أن ذلك الأمر سيثير مشاعر الوطنيين فى مصر ، وسيؤثر على السياسة البريطانية طويلة الأمد فى المنطقة ، ومع هذا فقد ساند نفى سعد زغلول عام ١٩١٩ ، وهو العمل الذى تسبب فى اندلاع أسوأ ثورة ضد البريطانيين منذ احتلالهم للبلاد .

مينو (الجنرال عبد الله مينو)

تلا الجنرال كليبر فى ١٨٠٠ كحاكم لمصر بالنيابة عن نابليون بونابرت ، وكان قد أشهر إسلامه وأعلن أن مصر مستعمرة فرنسية ، ولم يحبه الفرنسيون لتحوله إلى الإسلام ولا المصريون لإعلانه اعتبار مصر مستعمرة ، وبوصفه الحاكم الإدارى وقائد الجيش لم يتمكن من استعادة النظام تماما أو مواجهة التحديات الإنجليزية والعثمانية ، التى بدأت فى مارس ١٨٠١ وانتهت باستيلاء البريطانيين والعثمانيين على رشيد ، وتغلغلهم فى الدلتا ، وفى الوقت نفسه زحفت قوة عثمانية قادمة من سوريا إلى الأراضى التى تحتلها فرنسا ، ولمواجهة هذا الهجوم المتشعب ، ترك مهمة الدفاع عن القاهرة للجنرال بيلار ، بينما اتجه مينو بنفسه مع قواته صوب الإسكندرية إلى الساحل ، أما بيلار الذى ووجه بتفشى الأوبئة بالقاهرة ، ومقاومة السكان المحليين ، وبأعباء قتال مقدم عليه ، فقد قرر الاستسلام ، وفى هذه الحالة أصبح مينو معزولا بالإسكندرية ، ليستسلم فيما بعد ، وبحلول أكتوبر ١٨٠١ انسحب الفرنسيون من مصر .

(ن)

نابليون بونابرت (١٧٦٩-١٨٢١)

غزا نابليون مصر فى يوليو ١٧٩٨ فى عملية احتلال عسكرية قصيرة ، إلا أنها انطوت على مغزى كبير لأقصى حد ، حيث كانت نريعة فى بدء تورط مصر مع أوروبا ، وفى إعادة تشكيل مجمل التركيب السياسى والاجتماعى للبلاد ، وكان لتنظيم القوات العسكرية لنابليون ومعداتها تأثير هائل على محمد على ، الذى برز كقائد لمصر فى ١٨٠٥ ، وبالتالى تم تحديث الجيش المصرى على النمط الأوروبى ، ولربما انتقلت رؤية نابليون لنفسه كقائد أوروبى إلى محمد على ليترجمها إلى دور مماثل لنفسه داخل العالم الإسلامى .

وبدأ العلماء والمراقبون المرافقون لنابليون فى إجراء دراسة إنسيكلوبيدية عن مصر "وصف مصر" وهو مشروع حظى بدعم حماسى من نابليون (إذ أسس معهدا لجمع المعلومات عن مصر) ، ولم تلق محاولاته المتكررة لتقديم نفسه كزعيم متعاطف مع الإسلام قبولا من أغلب المصريين ، الذين قادوا ثورة ضده أثناء وجوده ، وأعلن المماليك والبكوات – الذين هربوا من القاهرة لينفذوا عدة حملات على الفرنسيين – رفض قيادته صراحة ، وبعد هزيمته فى محاولته لفتح سوريا انطلاقا من مصر ، ترك نابليون البلاد فى صيف ١٧٩٩ ، ناقلا القيادة للجنرال كليبر ، وفى العام السابق أنشأ ما يسمى بالديوان ، أو مجلس استشارى من الأعيان ، إلا أن الآمال التى عقدها الفرنسيون على بقائهم لم تتحقق .

الناصر محمد الثانى (حكم ١٤٩٦ – ١٤٩٨ / ٩٠١ – ٩٠٣)

من سلاطين المماليك البرجية وهو ابن قايتباى وخليفته ، وفى الأيام الأولى لعصره هيمن عليه قنصوه خمسمية قائد جناح المماليك المسيطرة آنذاك حيث نازعه فى حكمه أكبردى وهزمه ، وتلاه مسئول آخر بالقصر ، أما هذا السلطان الذى استسلم للذاته فلم يأبه بالفوضى الداخلية بالبلاد ، وفى كل الأحوال كان بلا حول ولاقوة لا يستطيع اتخاذ قرار فيما يجرى ، ودانت السيطرة للمماليك تماما ، ولم يعد ثمة اعتبار لأمان الأفراد أو مقدساتهم فى الشوارع والبيوت والمساجد بالقاهرة ، ويبدو أن كبرى المشاكل التى واجهت الناصر محمد الثانى هى دفع مخصصات المماليك ، وقيل إنه نجح لحد ما فى مسعاه من خلال تعذيب ونهب أى شخص يمكن أن توجد معه نقود ، وفى النهاية تعرض لقتل غير مأسوف عليه على يد حاجبه طومان باى .

الناصر ناصر الدين محمد (١٢٩٤ - ١٢٩٥ ، ١٢٩٩ - ١٣٠٩ ، ١٣٠٩- ١٣٤٠ / ٦٩٣ ، ٦٩٨ - ٧٠٨ ، ٧٠٩ - ٧٤١)

أحد سلاطين المماليك البحرية - التى أسسها قلاوون - وصاحب أطول فترة فى الحكم فقد حدث انقطاع حكمه مرتين بسبب منازعات بين المماليك لسلطانه ، إذ انتهى عامه الأول فى الحكم نتيجة انقلاب دبره كيتبغا ، وتلته أربع سنوات من القلاقل ، وقرر مجلس الوصاية الذى حكم خلال فترته الأولى إعادة تنصيب السلطان الصغير ، وسيطر على فترته الثانية وصول المغول إلى سوريا الذين استولوا على حمص ودمشق فى نفس العام (٦٩٨/١٢٩٩) الذى صعد فيه إلى العرش ، لكنهم انسحبوا فى العام التالى ، وجرت بعدها مواجهات عسكرية متقطعة بين المغول بقيادة جنكيز خان وجنود المماليك برئاسة بيبرس الجاشنكيرى ، ولم تنجح مبادرة صلح أبرمت فى ١٣٠١/٧٠٠ ، وفى النهاية دارت معركة حاسمة بمرج الصفار فى ٧٠٢/١٣٠٣ وانضم الناصر محمد والخليفة المستكفى إلى قوات المماليك .

وخلال الفترة الثانية لعصر الناصر محمد كانت السلطة الحقيقية فى أيدى وزيره المنصورى وقائد جيوشه بيبرس الجاشنكيرى ، وأدت التهديدات الخارجية لدولة المماليك إلى انهيار السيطرة الداخلية مع انتفاضات البدو بسبب الضرائب والصدامات الطائفية وحالة الاستياء التى عمت الدولة على نحو عام ، وبات وضع كهذا مواتيا للجيش ، فسرعان ما انخرط بيبرس مع سالار فى تنافس على الهيمنة المطلقة داخل البلاط ، ولنقص الدعم والنفوذ أعلن الناصر محمد عن نيته فى الذهاب إلى مكة للحج فى ٧٠٨/١٣٠٩ ، وبدلا من ذلك ترك مصر والتجأ إلى الكرك ، بينما أخذ وزيره وقائد جيوشه يتصارعان على العرش ، وأحرز بيبرس النصر بينما ساعد سالار الناصر محمد على جمع الأنصار ، وتقدم الناصر محمد إلى مصر فى ٧٠٩/١٣٠٩ وأجبر بيبرس على الفرار رغم أنه وقع فى الأسر وأعدم .

وشهدت الفترة الثالثة للناصر محمد إدخال كثير من الإصلاحات جاءت معاكسة للسياسات السابقة : إذ تم إلغاء نظم تحديد إنفاق الأموال المفروضة على المسيحيين واليهود ، وجرى تخفيف أعباء الضرائب مع

تخصيص جزء أكبر من عوائد الدولة لإصلاح شبكات الري المطلوبة على نحو عاجل ، وتم إخماد ثورة قبطية دامت زمنا قصيرا في ١٣٢٠/٧٢٠ ، ومتحررا من الهيمنة على بلاطه أثبت الناصر محمد في فترته الثالثة أنه حاكم قوي ومتمكن فقد بنى النصب التذكارية ، وشجع الفنون ، واستطاع تهدئة الأوضاع في البلاد لتعود إلى سابق عهدها بعد قلاقل دامت طويلا ، وترك وراءه ثمانية أبناء لا ذكر لهم حكموا البلاد لمدة ١١ عاما بعد وفاته لترجع من جديد دورة القلاقل التي عجلت بنهاية دولة المماليك البحرية .

نجيب الهلالي باشا (١٨٩١-١٩٥٨)

أحد آخر رؤساء وزراء مصر قبل الثورة ، وكان إصلاحيا معتدلا ، وقبل انضمامه لحزب الوفد في ١٩٣٧ عمل مستشارا للملك ، ثم وزيرا للمعارف (التعليم) في وزارة نسيم عام ١٩٣٤ ، وعينته الوزارة الوفدية برئاسة النحاس باشا وزيرا للمعارف ظل بها شهرين فقط حتى إقالة هذه الحكومة في ديسمبر ١٩٣٧ ، ثم التحق بالوزارة أثناء الحرب من ١٩٤٢ حتى ١٩٤٤ وزيرا للمعارف ، وفي ١٩٥١ تم طرده من حزب الوفد بعد خلاف سياسي .

كان نجيب الهلالي بالغ التأثير في رفع كفاءة وزارة التعليم وصياغة طبيعتها إلى حد كبير قبل الثورة ، وأدت شهرته كرجل كفء وشريف أن طُلب منه مرتين تشكيل الحكومة : الأولى في فترة الاضطرابات بين حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ وقيام الثورة في يوليو من تلك السنة ، واستمرت تلك الوزارة ثلاثة أشهر من مارس حتى يونيو ١٩٥٢ ، وسقطت لعدم استطاعته الحصول على مؤازرة القصر أو باقي السياسيين الذين انقلبوا عليه عندما اتضح أن تحقيقاته في قضايا الفساد قد تطالهم ، وتم حل البرلمان في مارس .

وبعد إقالة وزارة الهلالي أخفق حسين سري في محاولته تشكيل الحكومة بينما أعيد الهلالي في يوليو ، مع فرض تعيين صهر الملك فاروق في وزارته ، وفي غضون يوم واحد من تولي منصبه تم الإعلان عن قيام الثورة .

حظي الهلالي باحترام واسع النطاق خارج مصر ، وكان يعتبر قبل

الثورة بمثابة الفرصة الأخيرة أمام مصر فى استمرار الحكم المدنى وإجراء الإصلاحات الضرورية ، ولهذا السبب نجح الهلالى فى تعاملاته المبكرة مع الإنجليز أكثر ممن سبقوه ؛ إذ قدمت بريطانيا مزيدا من التنازلات فى اتفاقية احتياطيات الإسترلينى لتدعم حكومته ، كما ربطت أواصر الصداقة بينه وبين الهضيبى المرشد العام للإخوان المسلمين ، ونجم عن ذلك أن قيدت الجماعات أنشطتها إلى حد ما خلال فترة وزارته الأولى ، ورغم أن حكومته استطاعت الاستفادة من هذين العاملين الإيجابيين فقد افتقد الهلالى القاعدة الجماهيرية وكذلك مساندة القصر .

نجيب محفوظ (١٩١١ -)

أحد أكبر كتاب الرواية المصريين فى القرن العشرين ، وقاد ثورة فى الشكل الروائى باللغة العربية باستخدامه الواسع للغة العامية فى حوارات شخصياته بالإضافة إلى الأسلوب المباشر لخطوط القصة وتكوين الشخصيات ، وبعض قصصه مثل "زقاق المدق" تقدم عرضا واقعيا وحميما لصميم حياة عامة المصريين ، ونجيب محفوظ ، الذى كتب أكثر من ٤٠ رواية ، استطاع تطوير نغمة متميزة تتسم بالحزن والتعقيد السياسى فى السنوات الأخيرة ، وهو يعد من بين أكثر كتاب اللغة العربية شعبية ، كما ترجمت أعماله إلى عدد من اللغات الأخرى .

النزاريون

هم أول انشقاق كبير فى الشيعة الإسماعيلية المسلمين بمصر الفاطمية (٩٦٩-١١٧١/٣٥٨-٥٦٧) حدث بسبب صراع على الخلافة عقب وفاة المستنصر فى ١٠٩٤-٤٨٧ ، وكان المرشحان هما : نزار المدعوم من القائد الفارسى الإسماعيلى حسن الصباح ، وأحمد : شقيق نزار الأصغر والأضعف الذى كان مع ذلك مرشحا من الوزير الأفضل قوى النفوذ ، وعمل الأفضل على فرض أحمد خليفة لأبيه ، على حين هرب نزار وحاول تنظيم ثورة ، وتم القبض عليه فى ١٠٩٥/٤٨٨ بينما كان يحاول تجميع جيش بالإسكندرية ، ولم يشاهد بعدها قط ، وأصبح أحمد هو الخليفة باسم المستعلى .

النقابة العامة للزراعة

تأسست فى يناير ١٩٢١ لحماية مصالح كبار ملاك الأراضى المصريين ولتمكينهم من تجنب نظام الوسطاء (السماسرة) الذين كانوا يهيمنون على تجارة السلع فى مصر وخاصة القطن ، وكانت السياسة القطنية التى اتبعتها الحكومة خلال الحرب العالمية الأولى تعلى من شأن المصدرين على المنتجين ، وكشفت عن عدم التكافؤ فى نظام توزيع الفوائد التجارية ، على أن أزمة أسواق القطن التى نجمت عن تراجع الطلب العالمى عليه بعد الحرب زادت من إحساس كثير من منتجى القطن بأنهم وقعوا ضحايا قوى السوق ، وكان بمقدور النقابة ممارسة نفوذها لتصحيح هذا الظلم فى سوق القطن من خلال التشريعات ، والتدخل فى الأسواق ، وتشكيل جمعيات تعاونية لمنتجى السلع ، وظلت النقابة مرتبطة بكبار ملاك الأرض ، ومع هذا لم يكن بإمكانها جذب متوسطى الملاك الذين تحتاج إليهم لتوسيع حجم من يؤازرونها فى الريف ، وخلال الكساد الاقتصادى فى ثلاثينيات القرن نجحت النقابة فى الضغط على حكومات إسماعيل صدقى والوفد لتقديم مختلف إجراءات المعاونة الزراعية ، والتى تتضمن دعم الأسعار وتحديد مساحة الأراضى المنزرعة بالقطن .

النقابات العمالية

بدأت النقابات العمالية تتشكل فى مصر بعد الحرب العالمية الأولى باشتراك عدد من المؤسسين المصريين والأجانب ، وكانت بقايا نظام الطوائف السابقة على النقابات العمالية مقصورة على عمال الحرف التقليدية رغم أنه فى بعض الصناعات المحلية الأكبر ، خاصة الدخان والنقل والقطن ، فإن جمعيات العاملين بها تقدمت تاريخيا بزمن طويل على التنظيمات الرسمية ، ومنذ عام ١٩١٩ أدت النزاعات الناشبة بين أبناء هذه الصناعات إلى إنشاء أنظمة لتسوية المنازعات العمالية فى ظل هيئة عمالية ، إلا أن فاعلية هذه الأنظمة ربما تأثرت من الإضرابات التى حدثت بمصر وبلغت ٨١ إضرابا بين عامى ١٩١٩ ، و١٩٢٢ . وبحلول عام ١٩٢٢ أصبح هناك نحو ٩٨ نقابة تمارس نشاطها .

وفى بدايات تشكيل الحزب الاشتراكى كانت له صلات وثيقة بالنقابات العمالية فى مصر ، غير أن أى تنظيم سياسى لديه طموحات فى أن يصبح حزبا جماهيريا (خاصة الوفد) كان يتودد إلى الحركة العمالية ، واستفاد الوفد من القمع الحكومى للحركة الشعبية فى مصر فى منتصف عشرينيات القرن ٢٠ وحرص على وضع مستشاريه - عندما يتاح له ذلك - فى مجالس إدرات كبرى الاتحادات المهنية والنقابات العمالية ، وحتى حزب الاتحاد الذى تأسس ليساند الوضع السياسى للقصر ، فقد سعى لنيل دعم النقابات العمالية ، ربما فى محاولة لإضعاف جانبية الوفد المعروفة ، ومع هذا فإن الاتحاد العام لعمال الصناعة التابع للوفد (المؤسس فى ١٩٢٤) ، علاوة على العديد من قادة النقابات الذين كانوا يقدمون دعمهم للوفد ، أكدوا أن الحركة العمالية فى مصر كان من المعروف أنها على الأقل رسميا ، متضامنة مع الوفد ، وقد انضمت هذه النقابات مع الوفد فى مقاطعة انتخابات ١٩٣١ .

لم يكن لجميع تنظيمات النقابات العمالية النفوذ السياسى القادر على إجبار الحكومة على التصديق على إصدار تشريعات جوهرية من شأنها حماية عمال الصناعة ، على أن تقرير لجنة رضا فى (١٩٢٩) ، والأقل راديكالية تقرير لجنة بتلر (١٩٣٢) قدما توصيات قوية بإصدار تشريعات كهذه ، وعقب الانتهاء من تقرير بتلر شكلت الحكومة مجلسا أعلى للعمال ، دون أن يكون له نفوذ كبير ذو تأثير ، وصدر أول تشريع عمالى فى مصر فى ١٩٣٣ ، غير أنه كان شديد العمومية وبالتالى ضعيف التأثير ، وشهد عام ١٩٣٤ احتجاجات العمال المصريين المشاركين فى العمل السياسى على انهيار الوضع الاقتصادى للبلاد وغياب الحريات السياسية ، وامتدت هذه الاحتجاجات إلى مناطق عديدة ، وبالتنسيق مع تنظيمات متنوعة استطاعوا فى النهاية إرغام الحكومة على إعادة دستور ١٩٢٣ والحياة السياسية الحرة .

وشاركت قيادات حركة النقابات العمالية فى مصر فى الفترة السابقة على الحرب العالمية الثانية بفعالية فى عدة نضالات ، رغم سيطرة عباس حليم عليها فى أغلبها ، وبعد عدة مفاوضات مع الوفد الذى شكل مجلسا أعلى للعمال تابعا له فى فبراير ١٩٣٥ ، تقلد عباس حليم رئاسة التنظيم الجديد ،

وأجبرته ضغوط أنصاره على أن يترك المجلس ، وفى ١٩٣٧ انضم إلى الاتحاد العام للنقابات العمالية الذى ساعد على تأسيسه فى ١٩٣٠ ، وغير اسمه فى عام ١٩٣٧ إلى الاتحاد العام لنقابات العمال .

وفى ١٩٣٦ صدق الوفد على أول تشريع بالتعويض عن إصابات العمل ، وضغط الاتحاد العام ومعه عباس حليم من أجل أن تتسع مظلة هذا التشريع ويكون إجباريا ، وبعد ضغوط كثيفة من الاتحاد ، تم إعداد مسودة التشريع فى ١٩٣٩ ، إلا أنه لم يصدر به قانون .

وفى فبراير ١٩٤٢ شكل الوفد وزارة حرب وبالتالى صدق على تعويض إجبارى للعمال الذى كان يطالب به الاتحاد العام مع اعتراف رسمى بحقوقهم التفاوضية ، وأصبحت قيادات النقابات العمالية المجبرة على التزام الهدوء بسبب اندلاع الحرب فى نفس الوقت مرتبطة بالتطرف ، حيث جذبت دعاية الأحزاب اليسارية وحزب مصر الفتاة أعدادا كبيرة من صفوفها ، وتم تمثيل النقابات العمالية المصرية فى المؤتمر العالمى للنقابات فى باريس فى ١٩٤٥ ، كما تحالفوا مع الطلاب اليساريين فى اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ، التى باشرت عملها من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٦ ، ومن خلال اللجنة الوطنية أصبحت النقابات العمالية أكثر ارتباطا بمطالب الإصلاح الاجتماعى خارج نطاق الحركة العمالية ، وجذبت مظاهراتهم الجماهيرية اهتمام العامة ببرامجهم ، وفى ١٩٤٧ صدر تشريع عمالى لحماية العمال المحليين ، يطالب بتشغيل ٩٠٪ منهم فى الشركات الأجنبية وأن تكون ٨٠٪ من أجورها للعمال المصريين .

وأدى إخفاق الحكومات التالية فى الاستجابة لمطالب العاملين إلى استمرار الإضرابات بمستواها المرتفع ، ففى ١٩٥١ وقع ٤٩ إضرابا عنيفا لأسباب اقتصادية وسياسية ، وبعد حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ تشكل تنظيم عمالى جديد أكثر ارتباطا بالسياسة هو الاتحاد العام لنقابات العمال (عن تاريخ حركة النقابات العمالية منذ ثورة ١٩٥٢ انظر مادة : الاتحاد العام للنقابات العمالية) . وتضمن التشريع الذى صدر بعد الثورة قانونا للتأمينات الاجتماعية (تصدق عليه فى ١٩٥٣) وقانونا للضمان الاجتماعى (تصدق عليه ١٩٥٩) ، وفى ١٩٥٩ أيضا صدر حظر على تشكيل النقابات العمالية غير الحكومية .

النقراشي (محمود فهمى النقراشي باشا)(١٨٨٨-١٩٤٨)

رئيس وزراء مصر وأحد مؤسسى حزب الوفد ، وحتى استقالته من الوفد فى ١٩٣٧ ظل يعتبر هو الوريث المحتمل للنحاس زعيم الوفد .

اشترك النقراشى بالجهاز السرى للوفد فى أوائل عشرينيات القرن ٢٠ ، وبسبب هذا أحيل إلى المحاكمة مع زميله الوفدى أحمد ماهر فى ١٩٢٦ متهمين بارتكاب أنشطة إرهابية واغتيال السردار الإنجليزى السير لى ستاك ، ورغم عدم إدانتهما فإن ذلك لم يقنع الإنجليز ببراءتهما ، ومع ذلك لم يتقلد النقراشى أى منصب وزارى (بسبب اعتراضات الإنجليز) حتى انضم لحكومة النحاس قصيرة الأجل فى ١٩٣٠ ، وفى حكومة الوفد ١٩٣٦-١٩٣٧ كوزير للمواصلات ثم وزيرا للنقل ، ثم استقال ومعه عدد من قيادات الوفد من وزارة النحاس فى أغسطس ١٩٣٧ فى أعقاب نزاع مع النحاس حول أسلوب تخصيص عقود مقاولات فى الأشغال العمومية لأشخاص بعينهم ، ودخل فى نزاعه مع النحاس نوابه الأكثر قدرة حول مسألة اقتسام السلطة .

وبعد استقالة النقراشى وأحمد ماهر من الوفد قاما بتشكيل الحزب السعدى فى ١٩٣٨ ، وانضما إلى وزارتى على ماهر وحسن صبرى فى ١٩٣٩-١٩٤٠ حتى قرر الرجلان الاستقالة فى سبتمبر ١٩٤٠ بسبب إخفاق مصر فى إعلان الحرب ، وشكل النقراشى أول وزارة برئاسته فى فبراير ١٩٤٥ بعد اغتيال أحمد ماهر ، وكان وزيرا للخارجية فى وزارة أحمد ماهر ، وقاد المحاولات المصرية لفرض إعادة التفاوض بشأن المعاهدة الأنجلو مصرية لعام ١٩٣٦ ، وقدم استقالته فى فبراير ١٩٤٦ إثر مقتل ٢٠ طالبا ضمن مظاهرات تحتج على الوجود العسكرى البريطانى إذ غرقوا فى النيل ما إن فُتح الكوبرى أثناء مسيرتهم عليه [كوبرى عباس سابقا ، الجيزة حالياً – م]، وعاد النقراشى إلى الحكم فى ديسمبر نظراً لارتفاع مستوى الاضطرابات بمدن مصر إلى مستويات غير مسبوقة ، وكذلك للتحول إلى العنف الذى شاب الاحتجاجات الشعبية ضد سلبية الحكومة بشأن الإصلاحات الداخلية والاقتصادية .

ومع انتهاز الوفد لفرصة إخفاق الحكومة من أجل انتزاع تنازلات من الإنجليز حول السودان ، تقدم النقراشي بالمزاعم المصرية بخصوص السودان إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في أغسطس ١٩٤٧ ، ولم يقبل مجلس الأمن المبررات المصرية ، وفى العام التالى أعلنت بريطانيا عن إجراءات من جانب واحد تتعلق باستقلال السودان ، ووضع اندلاع حرب فلسطين مصر فى قلب النزاع على كره منها ، ولم يستطع النقراشي رغم إدراكه لحالة الجيش ومعداته العسكرية أن يقاوم الضغوط المحلية والإقليمية للمشاركة فى الحرب ، وتسببت حرب فلسطين فى الإضرار البالغ بسمعة النقراشي داخليا فقد أبرزت عجز الحكومة فى تنظيم ونقل المعدات والآلات ومستويات الفساد ؛ إذ تم توزيع أموال مشتريات الأسلحة على بعض الأفراد ، وفى الداخل واجهت حكومة النقراشى سكانا ساخطين مشحونين بالغضب من عدم وجود حل للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه مصر ، وجاهزين لترجمة ذلك الغضب إلى مظاهرات وأعمال عنف بالشوارع ، على أن الحملة المضادة للإرهاب التى استهلها النقراشى طالت رئيس الوزراء بوصفه أهم ضحاياها ، وأسفر قراره فى ديسمبر ١٩٤٨ باعتبار الإخوان المسلمين خارجين عن القانون عن اغتياله فى أواخر الشهر نفسه على أيدى الإخوان المسلمين .

نوبار باشا (١٨٢٥-١٨٩٩)

أحد رجال السياسة بمصر ورئيس الوزراء ، خدم فى عهد عدد من حكام مصر خلال ارتباطه الطويل بالحكم ، وقد ولد فى أزمير وجاء إلى مصر آخر أيام عهد محمد على ، ومضى يعمل فى خدمة إبراهيم باشا عام ١٨٤٤ ، وشارك نوبار فى المفاوضات المتعلقة بتأجير قناة السويس فى عهد سعيد باشا ، ودخل فى خدمة إسماعيل باشا حين أصبح واليا على البلاد فى ١٨٦٣ ، ولم تكن علاقته سلسة تماما بإسماعيل ؛ فقد ترك مصر مرتين عندما تعرض لسخط الخديو ، وعمل نوبار باشا على إعادة تشكيل وإصلاح النظام القانونى بمصر منذ ١٨٦٦ ، وهو المسئول عن تقديم نظام المحاكم

المختلطة فى ١٨٧٦ ، على أن اشتراكه فى المفاوضات حول ديون مصر مع دائنيها الأوروبيين على أية حال صرف عنه إسماعيل ، وبناء على إصرار المديرين الأوروبيين لديون مصر تم إعادة نوبار فى أغسطس ١٨٧٨ ليشكل وزارة تضم لأول مرة اثنين من الأوروبيين فى مناصب وزارية .

وكان المقصود بتشكيل وزارة أوروبية كفالة مزيد من التوجيه الإدارى الأوروبى للأوضاع المالية فى مصر بالتطابق مع نظام المراقبة الثنائية فى ١٨٧٦ ، ولم تلق هذه الحركة استجابة شعبية فى مصر ، وتعرض نوبار والخديو لانتقادات حادة ، وأجبر إسماعيل على إقالة نوبار فى فبراير ١٨٧٩ بعد أن شن لطيف سالم فى خطبة له هجوما عليه وهو الذى عينه رئيسا للمدرسة الحربية ، وجاء تحذير وشجب لطيف سالم للوزارة الأوروبية ليفجر تقريبا ثورة بين الضباط المصريين الذين كانوا فى حالة من الضجر الفعلى بسبب نصف الرواتب التى يتقاضونها نتيجة للمصاعب المالية التى تعانى منها مصر ، وبسبب عدم المساواة فى الترقيات مع الضباط الأتراك الشراكسة ، وأدت إقالة إسماعيل لنوبار إلى إثارة احتجاجات المسئولين الأوروبيين الذين كانوا يرفضون حق إسماعيل فى تعيين وإقالة الوزراء ، ونجم عن ذلك تنفيذ الإنجليز لخطتهم فى الإطاحة بإسماعيل فى أواخر تلك السنة مستخدمين فى ذلك السلطان العثمانى وذلك بعد أن أطاح إسماعيل بالوزارة الأوروبية .

وبعد أن ثبت الإنجليز وجودهم فى ١٨٨٢-١٨٨٣ طُلب من نوبار تشكيل وزارة ثانية فى أوائل ١٨٨٤ للإشراف على انسحاب مصر من السودان ، وأثارت نزاعاته مع المندوب البريطانى السير إيفلنج بيرنج (اللورد كرومر) حول المصالح المصرية فى السودان بعض المصاعب ، إلا أن الانسحاب المصرى تم أخيرا فى ١٨٨٥ ، ونجح نوبار بمساعدة كرومر فى إلغاء السخرة فى جميع الحالات ماعدا الأعمال الطارئة الحيوية ، وبوصفه رئيسا لمجلس الوزراء تعين عليه أن يحقق توازنا دقيقا بين ضغوط الإنجليز من جانب وضغوط القصر والنخبة السياسية من الجانب الآخر ، وقد نجح فى ذلك لحد كبير باستخدام سياسة التعاون المقيد ، لكن عندما بدا أن الإنجليز ينظرون فى أمر الانسحاب من مصر ١٨٨٦-١٨٨٧ أقام عدة جسور متعجلة مع الوطنيين ، وشن على كرومر

هجوما غير فعال أفضى للإضرار بعلاقتيهما بعض الشيء .

وفى ١٨٨٧ تقدم نوبار باقتراح حول تقوية قوات الشرطة المصرية وزيادة السيطرة المصرية على السياسة الداخلية إلا أن الحكومة البريطانية دأبت على رفض مناشداته المتعلقة برئاسة كرومر ، وخسر نوبار صراعه حول تعيين ضابط مصرى بديلا لفالنتين بيكر البريطانى رئيس الشرطة المصرية المستقيل ، وما إن تأكد الخديو توفيق من أن نوبار لم يكن قادرا على حمايته قام بإقالته .

وعاد نوبار ليشكل الحكومة فى أبريل ١٨٩٤ فى ظل الخديو الجديد عباس الثانى غير أنه استقال ليحل بدلا منه مصطفى فهمى باشا بعد عام واحد ، ولم يكن نوبار بأية حال شخصا محبوبا بين الوطنيين المصريين الذين رأوا أن سياسة التعاون التى ينتهجها تعد امتيازا للإنجليز ، وبوصفه أرمنى مسيحى فقد كان كثير من المصريين ينظرون إليه باعتباره غير مؤهل أصلا لتحقيق مصالحهم الوطنية ، وبعد اعتزاله الحياة السياسية انضم نوبار للوفد الأرمنى الوطنى للباب العالى ؛ وهى جماعة ضغط دبلوماسية وسياسية تمثل المصالح الأرمينية لدى السلطان العثمانى .

النوبة

تحتل المنطقة الممتدة على الحدود المشتركة بين السودان ومصر (رغم أن معظمها يقع داخل الأراضى المصرية) وتنتشر أراضى النوبة تقريبا من أسوان بمصر حتى دنقلة بالسودان ، وتعتبر النوبة أقرب لجماعة عرقية وثقافية مميزة عن كونها مساحة جغرافية ، ويتصل تاريخها منذ عام ٢٥٠٠ قبل الميلاد بالدولة المصرية إلى الشمال منها ، ولم يتحول النوبيون إلى الإسلام حتى القرن ١٤/ ٨ هـ وارتبطوا فى ذلك الحين بالمسيحيين المؤمنين بالطبيعة الواحدة للمسيح ، وكانت تفرض الجزية على حكامهم و/أو يقيمون علاقات تعاون مع الحكام المسلمين لمصر ، وشن الوالى الثانى لمصر عبد الله بن سعد هجوما على النوبة فى ٦٥١-٦٥٢/٣١-٣٢ بعد فتح

المسلمين لمصر بفترة قصيرة ، وخلال العصر العباسى فى عام ٢٤٤/٨٥٨ تم إخماد ثورة للنوبيين تضم قبيلة البجاة من الصحراء الشرقية ، وما إن صعد أحمد بن طولون للسلطة (حكم ٨٦٨-٢٥٤/٨٨٤-٢٧٠) قام ملك النوبة بتعيين ممثل لهم فى الفسطاط ، وأصبحت أسوان محطة للتبادل التجارى ، وكانت النوبة تقدم له جزية سنوية من الرجال يتم ضم بعضهم إلى جيشه ولعبوا دورا هاما - إن لم يكن مثيرا للقلاقل - داخل القوات العسكرية المصرية حتى الدولة الأيوبية .

وتميزت المرحلة المسيحية القديمة للنوبة (٨٥٠-١١٠٠/٢٣٦-٤٩٣) بازدهار واستقلالية المنطقة ، فقد توسعت مساهمة النوبة من تجارة الذهب ، والأحجار الكريمة منذ العصور الفرعونية إلى التجارة فى سلع أخرى من مناطق أبعد بأفريقيا نتيجة الطلب عليها فى قصور المسلمين ، وأدخلت النزاعات التجارية النوبيين فى صراعات مع الإخشيديين فى ٣٣٧/٩٤٩ ومرة أخرى فى ٣٤٤/٩٥٥ حين استولوا على أسوان لفترة قصيرة .

وحتى عهد السلطان بيبرس المملوكى (حكم ١٢٦٠-١٢٧٧ / ٦٥٨ -٦٧٦) لم يهتم حكام مصر إلا بتأكيد سيادتهم على المنطقة أو المطالبة بالمزيد ، فقد حالت المعاملات التجارية مع النوبيين وتوفيرهم للجنود دون الحاجة لفتحها عسكريا ، ومع ذلك ووجه بيبرس بضرورة تأسيس دولة قوية فى وقت أثارت فيه النوبة فترة من القلاقل ، وشن سلسلة من الهجمات على النوبة بين ٦٧١/١٢٧٢ و ٦٧٥/١٢٧٦ ، وفضلا عن ذلك تأثر النوبيون بتوسع المصالح التجارية للماليك التى كانوا يحتكرونها ، كما استغل خليفته قلاوون (حكم ١٢٨٠-١٢٩٠/٦٧٨-٦٨٩) النزاعات الدائرة على خلافة العرش للتدخل عسكريا فى النوبة .

وبغض النظر عن هذه الغارات العسكرية فإن المسلمين المصريين الذين وفدوا إلى النوبة عبر الاستيطان أو الزواج المتبادل أو جمع الأنصار أخذوا يحولون النوبة تدريجيا إلى دولة مسلمة ، وأعطت النزاعات المريرة التالية بالنوبة فى القرن ٨/١٤ مبررا لمزيد من التدخلات العسكرية للمصريين ، وتعرضت النوبة للغزو عدة مرات خلال هذه الفترة من القوات المصرية عادة بدعوة من أقسام النوبيين التواقين لرؤية النظام مستتبا أو لتعيين مرشحيهم لتولى السلطة .

وفى أوائل العصر العثمانى (١٥١٧-١٧٩٨/٩٢٢-١٢١٣) تم ضم شمال النوبة ، غير أن منح الاستقلال لقبائل المنطقة على الحدود النوبية خلق وضعا بعيداً عن الاستقرار ، وحافظت النوبة على نفسها فى عزلة نسبية لا يكسرها سوى أعمال تجارة العبيد الذين استمروا يزاولونها حتى عهد الخديو إسماعيل (١٨٦٣-١٨٧٨) ، ومن الناحية السياسية كانت المنطقة خارج قدرة مصر على السيطرة ؛ فإن القلاقل الدورية بالمركز فى القاهرة جعل أى محاولة راسخة وطويلة المدى لإدارة النوبة أمرا مستحيلا ، واحتفظت المنطقة بوضعها التقليدى كملاذ للاجئين إذا ما فشلوا فى توليهم السلطة بمصر ؛ فإلى النوبة هرب كثير من المماليك بعد قدوم الغزو الفرنسى للقاهرة فى ١٧٩٨/١٢١٣ ، وبعد مذبحة محمد على للمماليك فى ١٨١١ .

وفى نهاية الأمر أدخل الوالى محمد على النوبيين تحت هيمنة نظام الحكم المصرى من خلال حملة كبيرة فى ١٨٢٠-١٨٢١ امتدت جنوبا إلى السودان ، ومنحه السلطان العثمانى حق السيطرة على كل من مصر والسودان بما فيها النوبة فى ١٨٤١ ، وأسفرت التنمية الاقتصادية لمصر فى القرنين ١٩و٢٠عن إضعاف الانفصال الثقافى والعضوى بين النوبة وباقى مصر ؛ إذ أخذت أعداد متزايدة من النوبيين فى الهجرة إلى الشمال سعيا للعمل بالقاهرة والإسكندرية ، وتغيرت مهنهم التقليدية ككبير الخدم أو بوابين وخدم بالمدن والبيوت الكبيرة بالريف مع إتاحة التعليم والفرص الجديدة سواء فى النوبة أو بالمدن التى استقروا بها ، وتأثر النوبيون ماديا وثقافيا على حد سواء فى القرن ٢٠ بتتابع تعلية خزان أسوان (السد العالى) ، وما إن حل عام ١٩٧٠ حتى كانت كل أراضى النوبة قد غمرتها المياه عدا مساحة صغيرة ، فاضطروا لإعادة توطينهم نتيجة لذلك فى اتجاه الشمال خلال هذه الفترة .

النويرى (شهاب الدين أحمد النويرى) (١٢٧٩-١٣٣٢/٦٧٧-٧٣٢)

من رجال الإدارة ورفيق الناصر محمد بن قلاوون ، وشغل عدة مناصب فى عهد الناصر محمد فى فترات حكمه الثلاث ، وقام بتسجيل خبراته فى موسوعة ؛ وهى عمل يغطى عدة موضوعات تشمل تاريخ مصر منذ الفتح الإسلامى إلى زمن حياة المؤلف وتضم أيضا إشارات خلابة لحياة القصور "غير الرسمية" فى العصر الإسلامى وأوجها ثرية لموضوعات أخرى .

(هـ)

هارون (حكم من ٨٩٦-٩٠٥/٢٨٣-٢٩٢)

الحاكم الرابع لمصر فى الدولة الطولونية ، وحكم البلاد تحت وصاية محمد بن عباس (أبو جعفر) ، وشهد عصره التفكك التدريجى لقبضة الطولونيين على بلاد سوريا وما بين النهرين التى منحها لهم الخليفة العباسى ، فقد استطاع القرامطة فى سوريا - إحدى طوائف الشيعة - أن يحرزوا قدرا من القوة بسبب الاستياء الذى عم تلك الولاية من ارتفاع الضرائب ، وأظهرت الجيوش الطولونية فى سوريا قدرا محدودا من الحماس لقتال الأهالى ، وأسفر إسراف هارون فى ملذات الحياة بالقصور عن عدم قدرته على توفير القيادة القوية الضرورية لوضع نخبة حاكمة أجنبية صغيرة العدد ولجيشه للسيطرة على سكان بأعداد كبيرة نسبيا ويثيرون القلاقل ، وانعكاسا للوضع المتردى للطولونيين اختزل المعتضد الخليفة العباسى المنح المقدمة لهم فى الأراضى وزاد الجزية المفروضة عليهم فى ٢٨٦/٨٩٩ ، واندلعت ثورة كبرى فى سوريا فى ٩٠١-٩٠٣/٢٨٨-٢٨٩ عجزوا عن إخمادها ، وهذه الاضطرابات علاوة على تزايد بأس القرامطة نجم عنها إصدار الخليفة العباسى لقرار يفرض من جديد حكما عباسيا مباشرا على مصر ، واستأنف العباسيون هجوما بريا وبحريا فى نفس الآونة ، وأردوا هارون قتيلا ، وخلفه عمه شيبان لفترة قصيرة قبل أن تلحق به الجيوش العباسية الهزيمة .

هدى شعراوى

إحدى رائدات الحركة النسائية المصرية ، وشاركت بنشاط فى الحركة الوطنية ، وقد تزوجت من على شعراوى – أحد الأعضاء الأساسيين فى الوفد الذى شكله سعد زغلول فى ١٩١٨ (الذى أصبح قاعدة للحزب السياسى الذى تكون بذات الاسم فيما بعد) – وأسهمت فى المظاهرات المناهضة للإنجليز أثناء ثورة ١٩١٩ بتنظيم احتجاجات المرأة المصرية ، وأثناء وجود لجنة ملنر فى ١٩١٩–١٩٢٠ قامت بتنظيم مظاهرات للنساء لمعارضة استمرار الحماية البريطانية ، وفى ١٩٢٠ أسست اللجنة المركزية للنساء الوفديات التى قادت حملة لمقاطعة البضائع البريطانية فى ١٩٢٢ ضمن أعمال أخرى ، كما تعاونت مع سيزا نبراوى وعدد من عضوات الحركة النسائية فى النضال بنشاط من أجل حقوق المرأة وتوفير ضمانات أكبر لحماية المرأة العاملة ، و فى ١٩٣٨ ترأست هدى شعراوى أول مؤتمر للمرأة العربية بالقاهرة ، وكرئيس تحرير لصحيفتها المصرية الصادرة باللغة الفرنسية من ١٩٢٥–١٩٤٠، كتبت عن دور المرأة فى المجتمع المصرى ، وقادت الحملات من أجل توجه أكثر استنارة لها ، وقامت بتأسيس الاتحاد النسائى المصرى فى ١٩٢٥ .

هنايتكون (مرسوم الوحدة)

أصدره الإمبراطور زينون فى ٤٨٢م ، وكان الهنايتكون عبارة عن رسالة دينية تهدف إلى أن تكون حلا وسطا بين القائلين بالطبيعة الواحدة للسيد المسيح فى مصر وموقف الخلقيدونيين وأنصار الأرثوذكسية فى القسطنطينية ، ورغم أن بعض المعلقين أحسوا بأن هذه الرسالة قدمت تنازلات أساسية لمعتقدات أنصار الطبيعة الواحدة ، فإنها أخفقت فى كسب أنصار لها بين المسيحيين الأقباط فى مصر وربما لحد كبير لقبول أسقف روما النسطورى لها ، وهو ما أثار الشبهات حولها فى رؤى المسيحيين المناهضين للنسطورية فى مصر .

ويؤكد نشر الهنايتكون مدى أهمية النزاعات الفكرية والدينية واستمرار فاعليتها ، وخاصة - كما في مصر - أنها أثرت على الموقف السياسى للدولة البيزنطية ، والشاهد على ذلك ماثل فى مقتل بطريرك الإسكندرية فى ٤٥٢م الذى عينه البيزنطيون ، وكذلك استمرار قلاقل السكان قبل الإعلان عن هذه الرسالة الدينية وبعد رفضها ، وكان وجود كنيسة وطنية قوية فى مصر تعارض الدولة البيزنطية يمثل مشكلة لم يحلها حقيقة أو يستطيع حلها مرسوم عال .

الهوارة

إحدى قبائل البربر الهامة ، وهى من بين القبائل التى جاءت إلى مصر فى زمن فتح الفاطميين للبلاد ، وقد دعاهم برقوق السلطان المملوكى (توفى ١٣٩٩/٨٠١) للاستقرار فى صعيد مصر ، وسرعان ما سيطروا على المنطقة ، إذ هاجموا قبيلة بنى كنز / الكنوز ، المحلية فى أسوان فى ١٤١٢-١٤١٣/٨١٥ ، وفرضوا هيمنتهم ، واعترف لهم الغازى العثمانى سليم الأول بأنهم الحكام الفعليون للصعيد فى ١٥١٧/٩٢٢ .

وأسفرت الصدامات المتنامية بين الولاة العثمانيين والهوارة عن تجريد هذه القبيلة من مميزاتها فى الحكم ، وأجبرت على فرض حاكم معين عليها فى ١٥٧٦/٩٨٤، رغم أنه من غير الواضح مدى تأثير هؤلاء الحكام الذين عينهم العثمانيون على القبيلة ، واستفاد الهوارة من سيطرة طبقة البكوات واحتدام القتال بين فصائلها ؛ على أنهم تحالفوا مع جماعة القاسمية وبعد هزيمتهم النهائية فى ١٧٣٠/١١٤٢-١١٤٣ استضافوا لاجئيهم من البكوات وأنصارهم بعد نفيهم من القاهرة ، ووقف الهوارة ضد على بك شيخ البلد والحليف السابق فى ١٧٦٩/١١٨٣ ، بعد أن رفضوا ترشيحه لحاكم أرسله إليهم ، إلا أنهم انهزموا فى المعركة التالية .

وعادت السلطة التى فقدوها فى هذه المرة جزئيا فى الصراع التالى على السلطة بالقاهرة ، وأيضا بسبب القتال الذى دار بين الحاكم المملوكى مراد بك والآخر إبراهيم بك والخصوم العثمانيين ، وكذلك للاضطرابات التى صاحبت الغزو الفرنسى لمصر فى ١٧٩٨ ، غير

أن هذا الوضع الجديد نازعهم فيه محمد على الذى تولى الحكم فى ١٨٠٥ ؛ فقد جرد الهوارة من مصدرهم الأساسى للعوائد وهو الضرائب على الزراعة فى ١٨١٢ ، وفى ١٨١٣ هزمهم ابنه إبراهيم باشا فى إحدى المعارك ، وبعد ذلك تم استيعاب القبيلة تدريجيا فى السكان المحليين .

هيئة التحرير

تنظيم سياسى كونه مجلس قيادة الثورة بعد حظر الأحزاب السياسية السابقة على الثورة فى يناير ١٩٥٣ ، واستهدف إنشاء هذا التنظيم إيجاد قاعدة شعبية تدعم مجلس قيادة الثورة ، ونظرا لأن الحكومة تشرف على "حركة الشعب" ، فقد كانت هيئة التحرير مزيجا من حزب سياسى جماهيرى ، و"جماعة" رسمية لأغراض النظام ، وشبكة أمن غير رسمية لكشف خصوم النظام و/أو الثورة .

عند إنشاء هيئة التحرير كان مجلس قيادة الثورة يسعى أيضا لسحب التأييد بعيدا عن جماعة الإخوان المسلمين ، التى كانت التنظيم السياسى الوحيد الذى مازال يعمل بمصر ، واجتذبت هيئة التحرير عناصر عمالية وشبابية فى المدن ، وتحت قيادة أمينه العام جمال عبد الناصر قام هذا التنظيم بدور حيوى فى الحركة المضادة لمحمد نجيب خلال الصراع بين محمد نجيب وعبد الناصر فى ١٩٥٤ .

على أن البرنامج السياسى لهيئة التحرير كان انعكاسا أمينا لسياسات مجلس قيادة الثورة فى الفترة ١٩٥٣ - ١٩٥٦ ، إذ طالب بانسحاب غير مشروط للإنجليز من منطقة القناة ، وحق تقرير المصير للسوادنيين ، وخلق دولة اشتراكية تتمتع بالرخاء والقومية العربية ، وإصدار دستور يكفل ضمانات مناسبة للحريات المدنية ، وفى ١٩٥٦ حل الاتحاد القومى محل هيئة التحرير .

الهيئة المصرية - الأمريكية لتنمية الريف

مشروع كبير لاستصلاح الأراضى بدئ العمل به فى ١٩٥٣ فى محافظة البحيرة وفى مدينتين أخرتين ، برأسمال مصرى ٥,٤٥٠,٠٠٠ مليون جنيه مصرى ، ورأسمال أمريكى يبلغ ٣,٤٦٩,٠٠٠ مليون جنيه مصرى وكان المستهدف من المشروع استصلاح وتنمية ٣٧ ألف فدان ، وهو جزء من سياسة الإدارة الأمريكية فى محاولتها للفوز بمؤازرة نظام الحكم العسكرى الجديد من خلال مساعدته فيما رأت أنه برامج تدريبية للرفاهية الاجتماعية غير الشيوعية ، وفضلا عن التعقيدات الإدارية فإن المشروع سرعان ما واجه عدة مشاكل منها نقص عدد المقيمين ، وانخفاض إنتاجية المحاصيل ، وكذلك عدة عقبات سياسية بعد حرب السويس فى ١٩٥٦ ، التى أدت تدريجيا إلى العزوف عن الاستمرار فى هذا البرنامج .

هيئة قناة السويس

تأسست عام ١٩٥٧ بعد عام واحد من تأميم القناة ، وتقوم بتشغيل القناة وإدارتها وقيادتها باعتبارها مؤسسة عامة ، وقاد أول مدير لها وهو محمود يونس عملية احتلال مقار شركة القناة أثناء الإعلان عن تأميمها ، ونال تقديرا كبيرا لمهارته فى إنجاح انتقالها من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة مما زاد بصورة أساسية فوائد القناة ، وأشرفت الهيئة على تطهير القناة عقب حرب السويس فى ١٩٥٦ . وبعد حرب ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل التمست المساعدة الدولية من أجل تطهيرها ورفع السفن الغارقة والألغام منها ، ويترأس هيئة قناة السويس حاليا (١٩٨٠) المهندس مشهور أحمد مشهور ، وبالإضافة للمهام الإشرافية على تشغيل القناة تقوم الهيئة أيضا بتحديد معدلات التعريفات الجمركية على السفن المارة بها وتشرف على مشاريع التطوير ذات الصلة فى المناطق الملحقة بالقناة .

وثائق الجنيزة

اتخذت هذه الوثائق اسمها من المخزن أو المستودع ، أو جنيزة ، الملحق بأحد المعابد اليهودية بالفسطاط ، إذ تم العثور عليها أثناء إعادة بنائه في ١٨٩٠ ، وتُغطّى هذه الوثائق الفترة الفاطمية حتى العهد العثمانى (مع وجود فجوات فى العصر المملوكى) ، وتوفّر مادة تاريخية ثرية عن الطائفة اليهودية فى مصر أثناء هذه المدة ، بالإضافة إلى تفاصيل كثيرة عامة ومتخصصة عن أوجه أخرى للحياة الشعبية والرسمية ، ومن هذه المعلومات تمكن الباحثون من تكوين صورة عن طائفة لها مصالح تجارية ممتدة فى منطقة البحر المتوسط وعلاقات نشيطة بأقرانهم فى الدين فى الشام والعراق وشمال أفريقيا ، ومعظم الوثائق مكتوبة بالعبرية مع استخدام الحروف العربية ، ويظهر بها بعض الخلط اللغوى الذى يتصل باللغتين .

وحدة وادى النيل

شعار سياسى برزت ملامحه فى السياسات الوطنية المصرية منذ بدايات القرن العشرين ليعبر عن الرغبة فى وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، اعتماداً على مزاعم مصر التاريخية والقانونية فى السودان ، كما تستند الوحدة بين البلدين - فى رأى الوطنيين المصريين والقصر - على اعتمادهم المشترك والحيوى على نهر النيل باعتباره المصدر الوحيد للمياه لزراعتهما ، وعلى الروابط التاريخية والثقافية والدينية التى توحد البلدين .

ورقة أكتوبر

هى أول برنامج للإصلاحات السياسية والاقتصادية لنظام السادات ، وصدرت فى ١٩٧٤ لتؤكد على ضرورة التنمية القائمة على فتح باب الاستثمار فى مصر أمام العالم الخارجى والتخلى تدريجيا عن الاعتماد على القطاع العام ، وعلى صعيد السياسة الخارجية تقرر أن يتضافر الهدف بعيد المدى لمصر فى الوحدة العربية مع تقارب أكثر اعتدالا من الغرب ، وتم رفع الرقابة (لكنها أعيدت بعد انتفاضة يناير ١٩٧٧) وكذلك بعض القيود السياسية ومعها تعديل عدة عقوبات سياسية على السجناء السياسيين فى العهد الناصرى ، واتخذت ورقة أكتوبر موقفا ليبراليا فيما يتعلق بالسياسة الداخلية ، إذ وعدت بإزالة بعض الممارسات الاستبدادية التى كانت تمارسها أجهزة الأمن أيام عبد الناصر .

ورغم أن ورقة أكتوبر كانت تمثل إقرارا ببعض أوجه الموقف الناصرى فى الفترة السابقة على ١٩٦٧ فإنها أظهرت ذلك بالتأكيد بنزعة يمينية خاصة فى مجال الإصلاحات الاقتصادية ، وأصبحت التغييرات المتضمنة فى ورقة أكتوبر - خاصة الاقتصادية - ممكنة فى أغلبها نتيجة قوة وضع السادات داخليا بعد حرب ١٩٧٣ مع إسرائيل .

الوزير

كان الوزير هو أحد المسئولين ضمن رجال الحاشية وتتحدد مسئولياته فى الإشراف على أعمال الإدارة وأحيانا العمليات العسكرية والمؤسسات الدينية والشئون المالية للحكومة ، وخلال العصر الفاطمى لمصر ، أثناء أن كان الخليفة بعيدا عن متابعة الإدارة يوما بيوم ومباشرة الشعائر الدينية ، كان بمقدور الوزير أن يتولى سلطات واسعة بنفسه ، فمنذ عهد المستنصر (حكم ١٠٣٦-١٠٩٤/٤٢٧-٤٨٧) غالبا ما كان الوزير هو حاكم البلاد فى كل شىء ما عدا الاسم ، وكانت المنافسة على هذا المنصب على أشدها ، والإقالة منه متكررة ، وقد تراجعت أهمية الوزارة فى عصور الأيوبيين والمماليك .

وصف مصر

دراسة موسوعية عن فنون مصر وعلومها وتاريخها وناسها وثقافتها ، وشارك فى إنجاز هذا العمل فريق يتكون من ١٨٥ باحثا وعالما رافقوا الحملة الفرنسية إلى مصر عام ١٧٩٨ ضمن "بعثة العلوم والآداب" ، وكان نابليون قد شكل هذا الفريق بهذه الدرجة من التخصص لإجراء هذه الدراسة ، وكذلك لتقديم التوصيات السياسية والإدارية له ، وبعد شهر من وصول نابليون إلى مصر أعلن عن إنشاء معهد فرنسى بالقاهرة ، وقام الفريق بجمع كمية هائلة من المواد حول كافة أوجه الحياة بمصر وذلك خلال فترة مكوثهم القصيرة ، وتم إغلاق المعهد إجباريا على نحو مؤقت فى ١٨٠١ ، بيد أنه تم نقل الرسومات المتجمعة والخرائط والملاحظات لتصدر فى أجزاء فى الفترة ما بين ١٨١٢و١٨٢٩ وظل هذا العمل واحدا من أهم الدراسات العامة حول مصر قبل وصول محمد على .

الوفاق الودى ١٩٠٤

اتفاقية أبرمت بين بريطانيا وفرنسا أدت إلى إنهاء حالة عدم الثقة بينهما التى دامت نحو ثلاثين عاما حول احترام وضع بريطانيا فى مصر ، وأقر الوفاق الودى بالسيطرة الفعلية لبريطانيا على مصر فى مقابل الاعتراف بالمزاعم الفرنسية فى المغرب ، وبتوقيعه فى أبريل ١٩٠٤ أعاد تأكيده على أن صندوق الدين العام (المسئول عن الإشراف على سداد الديون) ستقتصر مهمته على تلقى بعض الإيرادات المصرية لصالح حملة الأسهم وليس له الحق فى التدخل فى الأوجه الأخرى للإدارة بالبلاد ، كما أن موافقة الصندوق لن تصبح شرطا لازما للحصول على قروض جديدة ، كذلك لن يكون من سلطته تقييد إنفاقات الإدارة الحكومية ، وكان من المقرر تصفية كافة الديون المالية على مصر بحلول عام ١٩١٢ ، وقد أصاب الفزع كثيرا من الوطنيين المصريين –من هذا الوفاق –الذين كانوا يعتمدون على تعاطف فرنسا ودعمها (ومن أبرزهم مصطفى كامل) ، وكان يمثل الجانب البريطانى فى هذه المفاوضات إلدون جورست الذى أصبح خلف اللورد كرومر ، وفى العام التالى حصل من الخديو عباس على خطاب يقر فيه بالوضع المتميز لإنجلترا فى مصر .

بعد الاجتماع غير الرسمى مع نهاية الحرب العالمية الأولى للجمعية التشريعية شكل سعد زغلول - نائب الرئيس السابق للمجلس ، ومعه بعض الوطنيين المصريين الآخرين - وفداً لعرض قضية استقلال مصر على الحكومة البريطانية وعلى مؤتمر الصلح بفرساى ، ويبدو محتملاً أن السلطان فؤاد أبدى موافقته ، أو على الأقل عدم ممانعته ، على هذه المبادرة ، وهو نفس ماحدث من رشدى باشا رئيس الوزراء آنذاك .

وبعد يومين من الهدنة وفى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ طلب سعد زغلول واثنان آخران من أعضاء الوفد هما : عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى ، من المندوب السامى البريطانى السير رينالد وينجيت تصريحا لهم بالذهاب إلى بريطانيا ، ورفضت الحكومة البريطانية استقبال الوفد تحت دعوى أنها لاتستطيع قبول تمثيل سعد زغلول للشعب المصرى وكمتحدث رسمى للمصالح الوطنية لمصر ، على أن رفض وزارة الخارجية البريطانية لاستقبال وفد مشابه يرأسه رشدى باشا رئيس الوزراء المصرى أثار هياجا شديدا بالبلاد ، إذ لم يكن أى وطنى يرغب فى التعاون مع الإنجليز فى مواجهة الوفد وحكومته ، وتقدم رشدى باشا نفسه باستقالته احتجاجا على هذه الإهانة لموقعه ، واستمر الوضع كما هو حتى أخفق وينجيت فى تغيير وجهة نظر الخارجية البريطانية ، وأصبح الوفد الأصلى هو الأساس لحزب الوفد ، ومن بين أعضاء هذا الوفد أو الذين شاركوا فيه عن قرب من أصبحوا فيما بعد رموزا هامة فى السياسة المصرية ؛ مثل إسماعيل صدقى ومحمد محمود ومصطفى النحاس ، رغم أنه لم يبق سوى النحاس على ارتباطه بحزب الوفد وبسعد زغلول .

يمكن عزو أصول الأوقاف فى مصر إلى الممارسات القبطية المسماة بالأحباس ، إذ يتم من خلالها تخصيص عائد هذه الممتلكات عن طريق أصحابها للمساعدة فى بناء الكنائس والأعمال الدينية ، وتظل إدارة هذه الممتلكات فى أيدى القطاع الخاص ، أما إنفاق ريعها المعفى من الضرائب فيتحدد وفقا لإرادة المالك أو ورثته ، وهذا الأمر قلص كثيرا من إيرادات الدولة ، غير أن محاولات نظم الحكم للسيطرة على الأوقاف أو الحد منها كانت دائما ما تلقى مقاومة ناجحة ، خاصة عندما تبنى المسلمون فى مصر إنشاء أوقاف إسلامية لأغراض مشابهة وكان المهدى - الخليفة العباسى - من ضمن حكام المسلمين الذين أخفقوا فى محاولاتهم لإلغاء هذه الممارسات .

على أن الممتلكات المخصصة كوقف تتخذ وضعا أبديا ، ومحظور بيعها أو شراؤها من الناحية النظرية بمجرد إنشائها ، ويتم توزيع ريع الوقف إما من خلال أسرة المانح (أوقاف أهلية) أو تخصص مباشرة للأغراض الخيرية (أوقاف خيرية) ، والأخيرة هى الشائع استخدامها لصيانة المبانى الدينية ، وفى ١٩٦٤ صدر تشريع يحكم استخدام الأوقاف لتفادى قوانين الميراث .

وبعد ثورة ١٩٥٢ تم إلغاء الأوقاف العائلية فى سبتمبر ١٩٥٢ وتحولت إدارة الأوقاف الخيرية إلى جهات من خارج الأسرة للسيطرة عليها من خلال قانون ووفق عليه فى ١٩٥٣ ، ويرجع إنشاء وزارة الأوقاف إلى عام ١٩١٣ ، لتختص وفقا لهذا القانون فى استخدام ريع الأوقاف لأغراض تخالف المخصص لها الممتلكات . وفى ١٩٥٧ تم تأميم الأوقاف الخيرية لاستثمارها فى مشاريع التنمية ، كما تم استثناء الممتلكات الزراعية من وضع الوقف وجرى توزيعها على برنامج الإصلاح الزراعى .

وتشرف وزارة الأوقاف على آلاف المساجد التى يتم تمويلها من الأوقاف ، وتشرف لجنة تعينها الحكومة من بين أبرز الأقباط على أوقافهم الدينية بما يتماشى مع تشريعات الدولة .

وليم إدوارد لين (١٨٠١ - ١٨٧٦)

من الكتاب البريطانيين الذين كتبوا عن مصر ، ففي ١٨٣٦ صدر لأول مرة كتابه ، وصف عادات وتقاليد المصريين المعاصرين An Account of the Manners and customs of Modern Egyptians وكان واحدا من أكثر الكتب المقروءة عن مصر باللغة الإنجليزية وأعيد طبع الكتاب عدة مرات في القرن ١٩و ٢٠ رغم أن تأثيره الفعلي كان في العقود الأولى التي تلت إصداره لأول مرة ، ولم تكن أعمال لين الأخرى عن اللغة العربية والإسلام على نفس المستوى من التلقي الجماهيري والحيوية والصورة الساحرة التي عرضها في كتابه الأول عن مصر في أوائل القرن ١٩ ، وقد أمضى لين نحو ١٢ عاما بمصر ، مرتحلا ودارسا ومقيما مع المصريين ، وهو ما وفر له رؤية لحياتهم وثقافاتهم ، واستكمل ابن أخيه الأكبر ستانلى لين - بول (١٨٥٤ - ١٩٣١) عمل عمه لين عن المعجم العربي كما أعد دراسته الخاصة هو عن مصر في العصور الوسطى .

وليم مكرم عبيد (١٨٨٩ - ١٩٦١)

سياسى وطنى مصرى ارتبط بحزب الوفد منذ أيامه الأولى في ١٩١٩ حتى إقالته من حكومة الوفد بقيادة النحاس باشا في يوليو ١٩٤٢ ، وكان من بين أكثر الأقباط شهرة الذين شاركوا في الحركة الوطنية ، ورفيق المنفى لمؤسس الوفد سعد زغلول ، وتم اعتقاله في ١٩٢٤ للشك في ضلوعه في اغتيال السردار الإنجليزى السير لى ستاك ، لكن أطلق سراحه على الفور ، وتولى عدة مناصب وزارية ، وكان سكرتيرا عاما لحزب الوفد على مدى ١٥ عاما حتى عام ١٩٤٢ ، وقدم دعمه القوى وغير المشروط للمعاهدة الأنجلو مصرية لعام ١٩٣٦ ولزعيم الوفد مصطفى النحاس ما إن تعرضت قيادته للمنازعات خلال الفترة ١٩٣٨ - ١٩٤٠ ، وأصبح وليم مكرم عبيد نفسه هدفا للهجوم المتكرر في غضون هذه الفترة بسبب ديانته بإثارة مزاعم حول السيطرة القبطية على الوفد .

وانضم إلى حكومة النحاس فى عام ١٩٤٢ لكن بعد فترة قصيرة دبت بينه وبين النحاس نزاعات شديدة ، وحينئذ أصدر وليم مكرم عبيد " الكتاب الأسود " متضمنا تفاصيل تزعم استشراء الفساد فى قيادة الوفد ، ولابد أنه أحنق الحكومة من إصدار الكتاب الذى أثار فضولا شديدا بين الناس حول محتواه ، فقد ردد الاتهامات التى أدت لسقوط حكومة النحاس فى عشرينيات القرن ٢٠ ، وفى ١٩٤٣ تم طرد مكرم عبيد من البرلمان المصرى وأودع المعتقل فى ١٩٤٤ ، رغم أنه استمر يعمل رئيسا لحزب الكتلة الوفدية الوطنية (المستقلة) التى أسسها بعد طرد النحاس له ، وأعاد أحمد ماهر مكرم عبيد إلى الحكومة وزيراً للمالية فى وزارته لعام ١٩٤٤ .

ويعتبر مكرم عبيد واحدا من السياسيين القلائل لفترة ماقبل الثورة الذى ظل ضمن نظام عبد الناصر دون أن تمسه إجراءاته بسبب عدم مشاركته فى عدد من أوجه العمل السياسى المثيرة للشك داخل الأحزاب السياسية السابقة على الثورة .

ويلفريد سكاون بلنت (١٨٤٠ - ١٩٢٢)

كاتب ومستكشف إنجليزى ، ومناصر للقضية الوطنية المصرية ، عاش معارضا لسنوات عديدة للسياسات البريطانية خاصة للورد كرومر فى مصر ، وكصديق لأحمد عرابى ومحمد عبده ، ومستشار لأول حزب وطنى (الذى عاون فى تأسيس لائحته وبرنامجه ونشره فى إنجلترا) ، وكوسيط بين الوطنيين والحكومة البريطانية ، لعب بلنت دورا هاما فى الأحداث المحيطة بالغزو البريطانى لمصر وما استتبعه من تحويل البلاد فعليا إلى مستعمرة إنجليزية .

وبسبب رحلاته الواسعة فى الشرق الأوسط ، اشترى بلنت بيتا بالقرب من القاهرة فى ١٨٨١ ، وأدار مناقشات مع مختلف القيادات الوطنية المصرية ، وتوسط باستمرار على المستويين العام والخاص مع الحكومة البريطانية حول المسألة المصرية ، وفى أعقاب ثورة عرابى مُنع من دخول مصر لمدة ثلاث سنوات ، وبعد حادث دنشواى فى عام ١٩٠٦ أصبح بلنت مسئولا عن ترتيب عقد اجتماع رئيس الوزراء البريطانى الجديد كامبل بانرمان

والزعيم الوطني مصطفى كامل ، وخلال الاجتماع حصل مصطفى كامل على وعد بمزيد من استقلال الحكومة المصرية ، وعاد بلنت عدة مرات إلى مصر ، وتوفيت زوجته فى منزلهما هناك عام ١٩١٥ .

ومن بين كتابات بلنت عن مصر والإسلام : " التاريخ السرى للاحتلال البريطاني لمصر " ، الذى يعرض بالتفصيل التورط المالى للمصالح الإنجليزية فى الاقتصاد المصرى ، وهو ما أدى لضغط هذه المصالح من أجل احتلال بريطانيا لمصر ، وكان بلنت يعد فى بريطانيا من المبالغين فى تعاطفهم مع الوطنيين المصريين ، وكانت جهوده فى هذا الإطار تلقى نفورا شديدا من المؤيدين لكرومر فى الحكومة البريطانية .

(ى)

اليازورى (أبو محمد حسن اليازورى) (توفى ١٠٥٨/ ٤٥٠)

قاض شرعى من أصل فلسطينى فى بلاط المستنصر ، وبرز كوزير فى ١٠٥٠/٤٤٢ عقب ثلاث سنوات تقريبا من الفوضى إثر مقتل التوسترى سلفه فى المنصب ، وبوصفه رجل دين ورع دأب اليازورى على إصلاح المفاسد التى شاعت بالبلاط الفاطمى خلال عهد التوسترى بالوزارة ، وفى ١٠٥٤ - ١٠٥٥ / ٤٤٥ - ٤٤٦ حدثت مجاعة خطيرة أدت به لمناشدة الإمبراطور البيزنطى قنسطنطين موناماكوس لمساعدة البلاد بالغذاء وهو ما استجاب له ، وبعد ذلك أنشأ نظاما لتخزين الحبوب لتحسين ضمان الأغذية سريعة العطب لمصر .

وارتبطت سنواته الأخيرة فى الوزارة بشدة بتقدم المغامر البصاصيرى البويهى الذى نادى بسيادة الخليفة الفاطمى على الموصل فى ١٠٥٧ / ٤٤٨ ، ومضى فى إعلانه عن نفسه فى بغداد بعد عامين من ذلك ، وفى البداية لم يقدم اليازورى أى مساعدات للبصاصيرى لكنه بعد ذلك غير رأيه وساعده بسخاء ، ومن بعدها وجهت إليه اتهامات بإفلاس الخزانة وحامت حوله الشكوك فى تقاضى الرشاوى ، وأطيح باليازورى من منصبه لصالح ابن المغربى (الذى كان يعمل فى السابق مع البصاصيرى) ، وأقدم حرس القصر على إعدامه متهما بالخيانة .

يحيى إبراهيم باشا (توفى ١٩٣٦)

رئيس وزراء مصر من مارس ١٩٢٣ حتى انتخابات ١٩٢٤ ، وقد تولى هذا المنصب بعد نسيم باشا الذى لم تتمكن حكومته من السيطرة على موجة العنف المناهضة للإنجليز بمصر ، وصدر الإعلان عن الدستور المصرى الجديد فى عهده : الذى شهد أيضًا إنهاء الأحكام العرفية وهدوءا طفيفا فى الوضع الداخلى وإعادة سعد زغلول من المنفى فى أبريل ١٩٢٣ ليستمر على قمة الحياة السياسية الوطنية ، وقد خدم يحيى إبراهيم قبلها رئيسًا لمحكمة الاستئناف ، وتولى وزارة العدل فى حكومة يوسف وهبة باشا .

وكان يحيى إبراهيم على صلة وثيقة بالقصر ، وبعد استقالته أصبح رئيسا لحزب الاتحاد وهو تنظيم سياسى أنشئ لمساندة القصر ، ورغم هذه الصلات فقد انضم إلى حملة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ للأحزاب السياسية المصرية المطالبة بإعادة النظام الدستورى .

يعقوب بن كلس (٩٣٠ - ٩٩١ / ٣١٨ - ٣٨٠)

يهودى عراقى متأسلم ارتبط بحاشية الإخشيديين منذ وصوله إلى مصر فى ٩٤٢ / ٣٣١ ، وقد تولى منصب الوزارة لأول مرة فى عهد الفاطميين خلفاء الإخشيديين .

وفى عام ٩٦٨ / ٣٥٧ تم اعتقاله بعد موت كافور الحاكم الإخشيدى ، واستطاع تدبير أمر هروبه ليلجأ إلى بلاط المعز الخليفة الفاطمى فى بلاد المغرب ، وفى العام التالى لفتح الفاطميين لمصر استهل يعقوب بن كلس خدمته كوزير للخليفة ثم لخليفته العزيز ، وقام بتنظيم الشئون المالية والإدارية لمصر ، وزاد نفوذه على نحو لافت بمرور السنين ، رغم أنه عانى من فترتين توارى فيهما فى الظل ، وأثناء تقلده لمنصبه شارك كذلك فى حملات الفاطميين على سوريا فى (٩٧٧ - ٩٧٨ / ٣٦٧ - ٣٦٨) ، وبالإضافة للإصلاحات التى أجراها على الإدارة فى مصر فقد كان باحثا فى العقيدة الإسلامية ونصيرا للتعليم : إذ أسس

مدرسة بتكاليف هائلة للدراسات الفلسفية . وطبقًا لما تذكره المصادر فقد توفى وقد بلغ من الثراء شأنا كبيرا وخلف موته حزنا عميقا ، وهو أمر لم يكن معتادا لأى وزير .

يعقوب صنوع (١٨٣٩ - ١٩١٢)

كاتب مسرحى مصرى وطنى ومؤلف ساخر ، ويعتبر مؤسس الكتابة الساخرة العربية الحديثة وله تأثير هام على تطور الأشكال المسرحية ، على أن مقالات يعقوب صنوع الساخرة ومسرحياته وضعت هذا اليهودى المصرى بين رواد الحركة الوطنية المصرية فى القرن ١٩ ، وبدأ فى إصدار صحيفته " أبو نظارة زرقاء " فى ١٨٧٧ ، إلا أنه بعد فترة قصيرة من ذلك تم إجباره على الرحيل عن مصر متهما بمعاداة رجال القصر ، وواصل نشاطه فى باريس مهاجما القوى الاستعمارية ، والمؤسسات السياسية بمصر بالإضافة إلى كل من أحس بأنهم يخونون القضية المصرية ، وكان يتم تهريب صحيفته إلى مصر، التى كان توزيعها محدودا خارجها ، ولم يتبق إلا القليل من كتاباته الأخرى .

يلبغا الجاجاوى (توفى ١٣٦٦ / ٧٦٨)

تولى منصب الأستدار خلال عصر السلطان محمد من المماليك البحرية (١٣٦١ - ١٣٦٣ / ٧٦٢ - ٧٦٤) ، وكذلك فى السنوات القليلة الأولى لعهد شعبان الثانى ، وكانت شعبيته متهاوية بشدة فى مصر وبين المماليك ، وقد أدت أنشطة الصليبيين فى قبرص بيلبغا لزيادة الضرائب لحد كبير لمواجهة النفقات العسكرية ، وهو إجراء لم يلق استجابة شعبية ، على أن عمليات النهب والسلب الوحشية التى مارسها الصليبيون بالإسكندرية فى ١٣٦٥ / ٧٦٦ ، والمجزرة التى تعرض لها سكان المدينة أثارت استياء بالغا بين الناس ، وأسفرت محاولة يلبغا لإقالة شعبان عن ثورة لحراس السلطان المماليك ، بما فيهم برقوق ، الذى سيكون من سلاطين المماليك البرجية فى المستقبل ، ورغم نجاح يلبغا فى البداية فى قمع هذه الثورة ، فإن قادتها رتبوا لاغتيال الأستدار بعد فترة قصيرة من ذلك .

يلبغا النصيرى (توفى ١٣٩١ / ٧٩٣) :

من الأمراء المماليك لحلب (سوريا) ، وفى ١٣٨٩ / ٧٩١ برز نجمه أثناء ثورة نشبت ضد برقوق أول سلاطين المماليك البرجية ، وقد نجح بالتنسيق مع المملوك منتاش فى إعادة حاجى الثانى السلطان الطفل إلى العرش ، الذى كان وصيا عليه .

وحظيت ثورة يلبغا ضد برقوق بدعم قوى من أمراء سوريا والأقاليم الذين تزايد اضطرابهم من وجود تيمور على حدود ولاياتهم ، وبمؤازرتهم استطاع بسهولة هزيمة جيش أرسله برقوق فى ١٣٨٩ / ٧٩١ وتقدم ليزحف إلى مصر ، واحتمى برقوق بالقلعة مع بقايا جيشه ، وبعد حصار طويل قاده يلبغا ومنتاش اضطر للاستسلام ، وسمح له يلبغا بالذهاب إلى المنفى ونصّب حاجى بالسلطة .

وسرعان ما دبت الخلافات بين منتاش ويلبغا حول ما أحس منتاش بأن يلبغا يباشر تقريبا بنفسه السلطة العليا وأنه ارتكب خطأ بتساهله مع برقوق ، ونجح منتاش فى أن يستحوذ على السيادة فى هذا الحكم الثنائى ، غير أنه اضطر للهرب من مصر ما إن استعاد برقوق السلطة فى ١٣٩٠ / ٧٩٢ ، وقام برقوق بتعيين يلبغا قائدا عاما على المماليك فى سوريا إلا أن قتاله المتخاذل لحليفه السابق منتاش أثارت شكوك برقوق ، وفى ٧٩٣/١٣٩١ لقى يلبغا حتفه قتيلا ومعه العديد من أصدقائه وأنصاره المماليك فى سوريا .

اليهود فى مصر

استقرت أول طائفة يهودية بالإسكندرية فى العصر البطلمى ، وفى السنوات الأولى للفترة المسيحية كانوا قد مدوا جذورهم هناك ، ومع ذلك لم تكن العلاقات جيدة بين اليهود بالإسكندرية والرومان الهيلينيين ، وفيما بعد مع الطائفة المسيحية بتلك المدينة ، فقد انزلقت الطائفتان إلى تبادل الاتهامات ، والصدامات العنيفة التى نجمت عنها إصابات بالغة ، بينما أقاموا صلات محدودة مع سكان الإسكندرية المبعثرين ، على أن ترحيل اليهود فى أعقاب سقوط القدس فى ٧٠ م أثر على مواقف اليهود فى مصر

تجـاه رومـا ، وهو عـداء تطور إلى تمردات صريحة متفرقة ، وكان اليهود بالإسكندرية هدفا لاضطهاد البطريرك كيـريل فى ٤١٣ - ٤١٤ م ، عندما تم تدمير الكثير من معابدهم ، وكذلك تحت حكم الإمبراطور جوستينيان (حكم ٥٢٧ - ٥٦٤) وهـرقـل فـى (٦٢٨ - ٦٢٩) م .

كان اليـهـود السـوريون ضـمن جنود جـيش القـائد المسلم عـمـرو بن العاص أثناء فتحه لمصر فى (٦٣٩ - ٦٤١ / ١٨ - ٢٠) ، وسـمـح لـهـم بالإقامة بالفسطاط ، العاصمة الجديدة لمصـر التى أسـسـهـا عـمـرو ، ومن المفترض أنهم اندمجوا مع زملائهم فى الدين بمصـر . وخـلال العـصـر الإسـلامى تولى العـديد منهم وزارات مـهـمـة (وبشكل عـام تحـولوا إلى الإسلام) ، وكان منهم علماء وأطباء فى بلاط الحكام والولاة فى مـصـر ، ونظرا لأن الإسـلام يسبغ حـمايتـه على" أهل الكتاب " ، وهـم اليـهود والمسيـحيون (النصـارى) ، فـقـد تعين أن تدفع الطائفتان ضرائب طائفية خاصة فى مقابل أن تمارس كل طائفة ما تراه من أعمال على نحو مستقل ، فى حين يتم تنظيم العلاقات مع الحـاكم من خـلال رئيس الطائفـة والذى يطلق عليـه بين اليهود المصريين اسم " النقيب " ويعينه حاكم البلاد .

وتوفـر وثائق الجنيـزة للبـاحـثين مـصـدراً شـامـلا حـول أنشطة اليـهـود بمصر وصـولا إلى العصـر العثمانى ، وتمتلك الطائفة اليـهودية - التى كـانت تتـركز لحـد كـبيـر فى المدن المصرية - مصالح تجارية ممتدة فى منطقة البحر المتـوسط وكـانت لهـا صـلات وثيـقـة مع اليهود نظرائهم فى أنحاء العالم العربى ، وحـافظوا على اسـتـخدام اللغـة العبـرية المكتـوبة بالحـروف العـربيـة ، وطوروا لهـجـة يهودية - عـربية وأسلوبا أدبيا ، وأصبـحت مصـر ملجأ للعديد من اليـهود القـادمين من إسـبـانيا ، الذين ازدهروا هناك فى ظل الحكم الإسـلامى حـتـى القـرن ١٢ م / ٦ هـ ، ومن بين هؤلاء اليـهـود المهاجـرين مؤخـرا مـوسى بن ميمون الذى لم يكن مجرد طبيب ومؤلف مـتـمـيـز ، بل إن أسـرته تقلدت قـيـادة الطائفـة اليـهودية طيلة قـرنين بعـد أن وافته المنية فى ١٢٠٤ / ٦٠٠ .

على أن اليـهـود والمسـيـحـيين تعرضوا فى بعض الأحيان للاضطهاد ، والذى أخذ شكل الحيلولة بينهم وبين أن يتـقلدوا وظـائف مـعـينة بالدولة ، وكـان يمكن التـغلب على هذا الحظر عـادة

بشكل ما من أشكال الرشوة ، وفى هذه الحالة تأخذ وضع الضريبة لكى يتولوا هذا المنصب ، إلا أنه كانت تحدث أحيانا صور للاضطهاد أكثر خطورة مثل فرض إجراءات معينة تنظم حداً أقصى لإنفاق المسيحيين واليهود للنقود ، وفى العصر الفاطمى عادة ما كانت تتم إجراءات كهذه ويصاحبها رد فعل لسياسات التسامح ، ومع هذا فإنه إذا جرت مقارنة بمعاملة اليهود فى أوروبا ، لوجدنا أن العالم الإسلامى ، ومصر خاصة ، كانت خالية من العنف وعمليات الاضطهاد الدموية الموجودة هناك .

وفى القرنين ١٩ ، ٢٠ كان اليهود المصريون يشاركون فى كافة أوجه الحياة بالبلاد ، رغم أن تمثيلهم السياسى ضمن النخبة بصورة عامة لم يكن ملائما تماما ، ومع هذا فإن أفرادا من نوع يعقوب صنوع قدم إسهامات هامة للحركة الوطنية وإلى تطور المسرح العربى الحديث والأعمال النقدية الساخرة ، وكان جوزيف روزنتال من الأدوات الفاعلة فى تأسيس أول حزب اشتراكى بمصر ، واحتلت المصالح المالية اليهودية الأوروبية نصيبا كبيرا فى مصر ، والكثير من القروض التى استدانها الخديو إسماعيل قام بتمويلها بنك أوبنهايم وبنك بستوفشايم اند جولد شميد ؛ وبعد احتلال الإنجليز لمصر فى ١٨٨٢ ، دخل أفراد وشركات يهودية أوروبية باستثمارات كبيرة إلى مصر ، وفى ذلك الحين حدثت هجرات لليهود الأوروبيين إلى البلاد ، فى صورة أفراد هاربين لحد كبير من الاضطهاد فى بلادهم الأصلية ، إضافة أيضا إلى من شاركوا فى الحركة الصهيونية الوليدة .

كان تطور الحركة الصهيونية كقوة بالمنطقة هو ما أدى إلى تغيير وضع اليهود فى مصر تغيرا تاما ، فقد رفض الإنجليز خطة صهيونية فى العقد الأول من القرن ٢٠ لتأسيس دولة يهودية فى سيناء ، إلا أن ما تلا ذلك من ضمان الحكومة البريطانية لإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين بموجب وعد بلفور قوبل بالعداء من معظم العرب ، بما فيهم المصريون ، على أن الظلم الناجم من إعطاء أرض عربية فلسطينية لمستوطنين هم فى ذلك الحين من أصول أوروبية فى أغلبهم أثار ردود الأفعال فى مصر التى أخذت تتزايد حدتها فى عشرينيات وثلاثينيات وأربعينيات القرن ٢٠ ، ومع الأزمة التى شهدت إنشاء إسرائيل فى فلسطين عام ١٩٤٨ ،

والحرب التى تلتهـا ، أوصل العداء للصهيونية إلى ذروته ، على المستويين الرسمى والشعبى ، ومع أن لكثير من اليهود فى مصر علاقات طويلة بالبلاد ، فقد تصاعد السخط ضد أولئك اليهود الذين أقاموا بمصر دون أن يحصلوا على الجنسية المصرية ، وثارت التساؤلات عن مدى ولائهم ، وفى ظل تحريض الصهاينة بالخارج لليهود على ترك البلاد ، قرر الكثيرون منهم الهجرة .

على أن حادث لافون فى ١٩٥٤ ، حيث جرى اعتقال مجموعة من اليهود الأجانب بمصر (يعملون مع المخابرات الإسرائيلية) متهمين بأعمال تجسسية ، لم تكن بالعامل المؤثر على الموقف من الطائفة اليهودية المحلية فى مصر ، بل جاء التدفق المفاجئ للهجرة اليهودية من مصر عقب حرب السويس عام ١٩٥٦ نتيجة لاشتراك إسرائيل فى الحرب ، وقد تم تأميم المصالح اليهودية الأجنبية وكذلك المؤسسات البريطانية والفرنسية ، ولا يتبقى فى مصر حاليا سوى جالية يهودية صغيرة العدد حتى يومنا هذا .

يوسف السباعى (توفى ١٩٧٨)

أحد ضباط سلاح الفرسان السابقين ، وزميل للضباط الأحرار ، وغدا مؤلفًا للروايات الرومانسية أثناء عهدى عبد الناصر والسادات ، وكان معروفا بمصر بقصصه المسلسلة بالصحف ومسرحياته ، وكان رئيسا للمجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية من ١٩٥٦ حتى ١٩٦١ ورئيسا لمؤتمر تضامن الشعوب الأفروآسيوية وأمينه العام الدائم (١٩٥٨-١٩٦٤) ، وأصبح رئيس مجلس إدارة مؤسسة روزاليوسف بعد إعادة تنظيم الصحافة فى ١٩٦٠ .

توثقت علاقة يوسف السباعى بالرئيس السادات ورافقه فى رحلته إلى إسرائيل فى نوفمبر ١٩٧٧ ، ويقع اللوم على اغتياله فى ربيع العام التالى بقبرص إلى خصوم لمبادرة السلام ، وهو ما أدى إلى هجوم خاطف وغير ناجح لقوات الكوماندوز المصرية فى قبرص .

يوسف وهبة باشا (توفى ١٩٢٤)

رئيس وزراء مصرى قام بتشكيل الوزارة في نوفمبر ١٩١٩ بعد وزارة قصيرة العمر وغير شعبية لمحمد سعيد باشا ، وخدم يوسف وهبة باشا ، القبطى الديانة ، فى الوزارة السابقة على الحرب كوزير للخارجية من ١٩١٢ حتى ١٩١٤ وتقلد وزارة المالية فى وزارة سعيد لعام ١٩١٩ ، وفور تقلده رئاسة الوزارة وصلت بعثة ملنر إلى مصر ، وواجه يوسف وهبة زمنا عصيبا فى تجاوز مقاطعة البعثة التى نظمها الوفد ، إذ حالت المقاطعة بين اللقاء رسميا لكثير من المصريين مع ملنر ورفاقه ، وكاد أن يتعرض هو شخصيا للاغتيال بعد فترة قصيرة من تولى المنصب على يد بعض الوطنيين احتجاجا على البعثة ، واستقال يوسف وهبة فى مايو ١٩٢٠ لاعتلال صحته .

ببليوجرافيا مختارة

الكتب الصادرة عن مصر هائلة العدد سواء كانت باللغة العربية أو اللغات الأجنبية ، ولم أقدم منها فى هذه الببليوجرافيا إلا أحدثها صدورا قدر الإمكان خاصة الكتابات العربية الصادرة فى مصر، كما جرت محاولة لتقديم قائمة بأحدث الناشرين وتاريخ الصدور ، خاصة وأن كثيرا من الكتب القديمة عن مصر قد أعيد طباعتها خلال السنوات القليلة الماضية .

التاريخ العام

مراجع أجنبية

Ball, John. *Egypt in the Classical Geographies*. Cairo, Government Press, 1922.

Becker, C. H. *Beiträge zur Geschichte Agyptens unter der Islam*. Repr. Philadelphia, Porcupine Press, 1977 .

Birks, Walter A. *A Short History of Islamic Egypt from the Arab Conquest to Muhammad Ali*. Cairo, Anglo-Egyptian Bookstore, 1951 .

Fisher, Sydney N. *The Middle East : A History. London*, Routledge Kegan Paul,1971.

Hitti, Phillip K. *A History of the Arabs from Earliest Times to the Present*. London, Mac-Millan, 1970 .

_______. *A Short History of the Near East*. London, Van Nostrand, 1966 .

Holt, P. M., ed. *Studies in the History of the Middle East*. London, Cass, 1973 .

Hanotaux, Caloriel, ed. *Histoire de la nation Egyptienne*, Paris, 1931 - 40 .

Kirk, George. *A Short History of the Middle East*. London, Metheun, 1964 .

Lawis, Bernard. *The Arabs in History*. New York, Harper and Brothers, 1960 .

Précis de l'histoire de l'Egypte. Caire, Institut Français, 1932 - 35 .

Shaban, M. A. *Islamic History :A New Interpretation*. Cambridge, Cambridge University Press,Vol. I, 1971 : Vol. II, 1976 .

Tawfiq. M. *A Short History of Islam and Islamic Egypt*. Cairo, Tsoumas Press. 1968 .

مراجع عربية

- إبراهيم أحمد العدوى : مصر الإسلامية ، مقوماتها العربية ورسالتها الحضارية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٦ .

- أحمد حسين : موسوعة تاريخ مصر ، ، القـاهرة ، دار الشعب ، ١٩٧٢ .

- السيد عبد العزيز سالم : تاريخ الإسكندرية وحضارتها فى العصر الإسلامى ، القاهرة ، دار المعارف، ١٩٦٩ .

- عبد الرحمن الرافعى : مصر فى العصور الوسطى من الفتح العربى حتى الغزو العثمانى ، القاهرة، دار النهضة العربية ، ١٩٧٠ .

- على إبراهيم حسن : مصر فى العصور الوسطى ، القاهرة ، مكتبة النهضة العربية ، ١٩٦٣ .

- محمود الحويرى : أسوان فى العصور الوسطى ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .

مراجع أجنبية

Bagnall, Roger, S. and K. A. Worp. *Regnal Formulas in Byzantine Egypt.* Missoula, Montana Scholars Press, 1979 .

Bell, H. I. *Egypt from Alexander the Great to the Arab Conquest : A Study in the Diffusion of Helenism.* Repr. Westport (Conn.), Greenwood Press, 1977 .

------ . *Jews and Christians in Egypt : The Jewish Troubles in Alexandria and the Athanasian Controversy.* Repr. Westport (Conn.), Greenwood Press, 1972 .

Bernard, Andrré. *Le Delta égyptien d'après les textes grecs.* Caire, Institut Français, 1970 .

Bowman, Alan K. *The Town Councils of Roman Egypt.* Toronto, A. M. Hakkert, 1971 .

Chitty, Derwas James. *The Desert City : An Introduction to the Study of Egyptian and Palestinian Monasticism under the Christian Empire.* London, Mowbrays, 1977 .

Demichell, Anna Maria. *Rapporti di pace et di Guerra dell' Egitto romanocon le popülazioni dei deserti africant.* Milano, A. Guiffr, 1976 .

Hardy, E. R. *The Large Estates of Byzantine Egypt. New* York, AMS Press, 1968 .

Johnson, Allan Chester. *Egypt and the Roman Empire.* Ann Arbor, University of Michigan Press, 1951 .

Jouget, Pierre. *La vie municipale dans l'Egypte romaine.* Repr. Paris, Editions de Boccard, 1968 .

Lefort, L. Th., ed.*œuvres de S. Pachome et de ses disciples.* Louvain, Durbecq, 1956 .

Lesquier, Jean. *L'Armee romaine d'Egypte d'Auguste a Diocletian.* Caire, Institut Français 1918 .

Lindsay, Jack. *Daily Life in Roman Egypt.* London, Muller, 1963 .

Maehier, Herwig. *Urkunden romischer Zeit.* Berlin, Hessling, 1966 - 68 .

Mariowe, John. *The Folden Age of Alexandria from Its Foundation by Alexander the Great in 331 BC to Its Capture by the Arabs in 642 AD.* London, Gollancz, 1971 .

Mspero, Jean. *Organisation militaire de l'Egypte Byzantine.* Caire, Institut Français (et Bibliothèque de l'Ecole des Hautes Etudes), 1912 .

Milne, Joseph Grafton. *A History of Egypt under Roman Rule.* London, Mathuen, 1898 .

Persson, Axel W. *Ataat and Manufaktur Im romischen Reiche.* N.Y., ArnoPress, 1979 .

Reimuth, O. W. *The Prefect of Egypt from Augustus to Diocletian.* Repr. Wiesbaden, Scientia Verlag Alen, 1963 .

Roberis,Colin Henderson. *Manuscript, Society and Belief : Early Christian Egypt.* London, Oxford University Press , 1979 .

Rouillard, Germain. *L'Administration civile de l'Egypte Byzantine.* Paris, Guenther, 1928.

Simaika, Abdullah. *Essai sur la Province romaine d'Egypte depuis la conqucle jusqu'a Diocletian.* Paris, 1892 .

مراجع عربية

- السيد الباز العريني : مصر البيزنطية ، القاهرة ، دار النهضة العربية، ١٩٦٦ .
- عبد اللطيف أحمد على : مصر والإمبراطورية الرومانية فى ضوء الأوراق البردية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٧ .
- مصطفى العبادى : مصر من الإسكندر الأكبر إلى الفتح العربى ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٦ .

مراجع أجنبية

Gottachalk, H. L. Die Madara'tyyin : *Ein Beitrag zur CeschichteAgyptene unter der Islam. Berlin* and Leipzig, Walter Gruyter, 1931 .

Hassan, Z. M. Les Tulunides : *Etude de l'Egypte musulmane á la fin du LXeme siècle 868 - 905* Paris, Etablishments Bussons,1933 .

Ivanov, Vladimir A. *Ismaili Tradition Conceming the Rise of the Fatimids.* London, Oxford University Press, 1942 .

Al - Kindi (Abu Umar). *The Govemors and Judges of Egypt* (translated and edited by R. Guest). Leiden, Brill, 1912 .

-------- The History of the Govemors of Egypt (translated and edited by A. Koenig). New York, Columbia University Press,1908.

Muller, C. Gustav. *Grundzuge des Christlich-Islamischen Agypten.* Darmstadt, Wissenchaftliche Buchgesellsehaft, 1969 .

O'Leary, De Lacy. *A Short History of the Fatimid Capliphate* . Repr, Willmington (Del.) Seholarly Resources, 1975 .

Atem, Samuel Miklos. Fatimid Decrees : *Original Documents from the Fatimid Chancery.* London, Faber and Faber, 1964 .

Vatikiotis, P. J. *The Fatimid Theory of the State.* Repr, orientalia Publishers, 1957 .

Zaydan, Jurji. Umayyads and ᶜAbbasids (Part IV of Zaydan's *History of Islamic Civilization,* translated by D.S. Margoliouth). Leiden, Brill, 1907 .

مراجع عربية

- إبراهيم الإبيارى : أبو المسك كافور ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٦٢ .
- ابن عبد الحكم : فتوح مصر ، القاهرة ، مطبعة مجلس المعارف الفرنسية ، ١٩١٤ ، وأعيد طبعه نيوهيفن ، ١٩٧٤ .

- الكنـدى (أبو عمـر) : المختار من كتاب ولاة مصر وقضاتها ، القاهرة، دار المعارف ، بدون تاريخ .
- المقريزى (أحمد بن على) : اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء ، جزء ١ ، تحقيق جمال الدين الشيال، جزء ٢ ، ٣ تحقيق محمد حلمى أحمد ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٧ ـ ١٩٧٣ .
- بسام العسلى : عمرو بن العاص ، بيروت ، دار النفيس ، ١٩٧٩ .
- حسن أحمد محمود : حضارة مصر الإسلامية فى العصر الطولونى ، القاهرة ، ١٩٠٠ .
- حسن الباشا : دراسات فى تاريخ الدعوة العباسية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٥ .
- سيدة إسماعيل الكاشف وحسن أحمد محمود : مصر فى عصر الطولونيين والإخشيديين ، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٠ .
- سيدة إسماعيل الكاشف : مصر فى عهد الطولونيين ، القاهرة ، مكتبة النهضة العربة ، ١٩٥٩ .
- ــــ : مصر فى عصر الإخشيديين ، القاهرة ، مطبعة جامعة فؤاد الأول، ١٩٥٠ .
- ــــ : مصر فى فجر الإسلام ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٤ .
- صابر محمد دياب : دراسات فى تاريخ مصر الإسلامية وحضارتها من الفتح الإسلامى حتى منتصف القرن الثالث الهجرى ، القاهرة ، جامعة القاهرة، ١٩٧٦ .
- ــــ : سياسة الدولة الإسلامية فى حوض البحر المتوسط من أوائل القرن الثانى الهجرى حتى نهاية العصر الفاطمى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٦ .
- عبد الله بن محمد المدنى : سيرة أحمد بن طولون ، دمشق ، ١٩٣٩ .
- عبد الله خورشيد برى : القرآن والعالمية فى مصر ٢٠ ـ ٣٥٨ هجرية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٠ .
- عبد المنعم ماجد : نظم الفاطميين ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٣ .
- ــــ : ظهور خليفة الفاطميين ، الإسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٦٨ .
- ــــ : الإمام المستنصر بالله الفاطمى ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٠ .
- عطية مصطفى مشرفة : نظم الحكم بمصر فى عصر الفاطميين ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، بدون تاريخ .
- على إبراهيم حسن : استخدام المصادر ، القاهرة ، مكتبة النهضة العربية ، ١٩٦٣ .
- ــــ : تاريـخ الدولة الفاطمية ، القاهرة ، مكتبة النهضة العربية ، ١٩٥٨ .
- ــــ : تاريخ جوهر الصقلى ، القاهرة ، ١٩٣٣ .

- محمد جبر أبو سعدة : ابن عبد الحكم المؤرخ وكتابه فتوح مصر وأخبارها ، القاهرة ، مطبعة الحسين الجديدة ، ١٩٧٩ .

- محمد سرور : مصر فى عصر الدولة الفاطمية ، القاهرة ، مكتبة النهضة العربية ، ١٩٦٠ .

- محمد عمارة : عندما أصبحت مصر العربية : دراسة عن المجتمع المصرى فى العصر الفاطمى ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٤ .

- نظمى لوقا : عمرو بن العاص ، القاهرة ، الحياة المصرية العامة ، ١٩٧٠ .

مراجع أجنبية

Atiya, A. S. *Crusader Commerce and Culture.* Repr. Gloucester (Mass.), P. Smith, 1969 .

--------- . The Crusade : Historiography and Bibliography . Bloomington, Indiana University Press, 1962 .

Ayalon, David. The Mamluk Society. London, Veriorum, 1979 .

----------.*Studies on the Mamluks of Egypt 1250 - 1517.* London, Variorum,1977.

--------- . *Gunpowder and Firearms in the Mamluk Kingdom: A Challenge to Medieval Society.* London, Valentine, Mitchell, 1956 .

----------- . *L'Esciavage de Mamelouk* . Jerusalem, Israel Oriental Society, 1951 .

Cahen, Claude, *La Syrie du Nord à l'epoque des croisades.* Paris, Institut Français de Damas, 1940 .

Darra, Ahmad. *l'Egypte sous le regne de Barsbey 1422 - 38 AD / 825 - 41 Ah,* Damascus, Institut Français, 1961 .

Davis, Edwin John, *The Invasion of Egypt in AD 1249 (AH 647) by Louis LX of France and a History of the Contemporary Sultans of Egypt.* London, S. Lowe Marston and Co., 1898.

Dois, Michael. *The Black Death in the Middle East.* Princeton, Princeton University Press, 1977 .

Ehrenkreutz, Andrew. *Saladin.* Albany, SUNY Press, 1972 .

Elbeheiry, Salah. *Les institutions de l'Egypte au temps des Ayyubices.* lille, l'Université de Lille, 1972 .

Elissef, N. Nur ad-Din, *ungrand prince musulman de Syrie au temps de Croisades (511 - 69 / 1118 - 74)* Damascus. Institut Français, 1974 .

Fischel, Walter Joseph. *Ibn Khaldun in Egypt : His Public Functions and His historical Research 1382 - 1406* . Berkeley, University of Califomia Press, 1967 .

Gabrielli, Francesco. *Arab Historians of the Crusades.* Selected and Translated from the Arabic by F. Gabrielli (translated from the Italian by E. J. Costello). London, Routledge,Kegan Paul, 1969 .

Gibb, H.A.R. *The Life of Saladin from the Works of ᶜImad addin and Baha'ad Din.* Oxford, Clarendon Press, 1973 .

Glubb, John Bagot. *Soldiers of Fortune : The story of the Mamluks* . London , Hodder and Stoughton, 1973 .

Gotischalk, H. L. *Al-Malk AL-Kamilvon Agypten und seine Zeit.* Weisbaden, Harrassowitz,1958.

Harrmon, Ulrich. *Quellenstudien zur fruhen Mamlukenzeit.* Freiburg im Breisgau, Steiner Verlag, 1970 .

Al Hajji, Haya Nasser. The *Intema Affairs of Egypt During the Third Reign of the Sultan an-Nasir Muhammad b . Qalawun 709 - 41 / 1309 - 41.* Kuwait , Kuwait University Press, 1978 .

Halm, Heinze. *Agypten nach dem mamlukischen Lehensregistern.* Weisbaden,Reichert, 1979.

Hindley, Geoffrey. *Saladin.* London, Constable, 1976 .

Ibn Abil-Fadail. *Histoire des Sultans Mamlouks* (French and Arabic texts, translated by E. Blochet.) Paris, Firman-Didot, 1920 .

Ibn al-Furat (Muhammad b. ᶜAbd ar- Rahman). *Ayyubids, Mamlukes and Crusaders: Selections from the Tarkn ad-Duwal wa'l-Muluk of Ibn al- Furat.* (Text translated by U. and M. C. lyons.) Cambridge, Hoffer, 1971 .

Ibn Iyas (Ayas). *Journal d'un Bourgeois du Cairo.* (Translated and annotated by G. Wiet.) Paris, Bibliothèque Général de l'Ecole Practique des Hautes Etudes, 1955 - 60 .

----------- . *Histoire des Mamlouks Circassiens.* (Translated and arranged by G. Wiet.) Caire, Institut Français, 1945 .

Ibn Khaldun. *The Muqaddimah : An Introduction to History.* (Translated by F. Rosenthal.) Princeton, Princeton University Press, 1979 .

Ibn Taghri-Birdi. *An-Nujum az-Zahira fiMuluk Misr wa'l-Qahira. History of Egypt 1382 - 1469 AD.* (Translated by W. Poppez.) New York, AMS Press, 1976 .

----------- . *Extracts from Hawadith ad-Duhur fi Mada'l Ayyam wa'sh-shuhur.* (Translated by W. Popper.) Berkeiey, University of California Press, 1930 .

Iman, Younis Bishr. *Die Einwerkungen der mamlukischen Beziehungen zu Nubien und Begaland auf die historische Entwicklung dieser Gebiete.* Hamburg, 1971.

Al Khowaiter, Abdul Aziz, Baybars : *His Endeavors and Achievements.* London, Green Mountain Press, 1978 .

Kortantamer, Samira. *Agypten und Syrien zwischen 1317 and 1341 in der Chrunik des Muraddal b. Abi'lFada^c il.* Freiburg im Breisgau, Klaus Schwarz, 1973 .

Lane-Poole, Stanley. *Saladin and the Fall of Jerusalem.* Repr. N.Y., AMS, 1972 .

---------- . *A History of Egypt in the Middle Ages.* repr. London, Frank Cass, 1968 .

Lapidus, I. M. Muslim Cities in the Later Middle Ages. Cambridge (Mass.), Harvard University Press, 1967.

Lyons , Malcolm Camperon . *Saladin , The Policies of Holy War* . Cambridge, Camridge University Press, 1976 .

AL Maqrizi (Ahmad b ^cAli). *A History of the Ayyubid Sultans of Egypt.* (translated by R. J. C. Broadhurst. (repr. Boston,Twayne Publishers, 1990.

------------ . *Les Marches du Caire.* (Translated by G. Wiet and A. Raymond.) Caire - Institut Français, 1979 .

--------------- . *Le traite des famines de Maqrizi.* (Translated by G. Wiet.) Leiden, Brill, 1962 .

--------------- . *Le Livre des admonitions et de l'observation sur la histoire des quartiers et des monuments ou description historique et topographique de l'Egypt.* (Translated by U. Bouriani.) repr. Caire, Institut Français, 1920 .

Margoliouth, David Samuel. *cairo, Jerusalem and Damascus : Three Chief Cities of the Egyptian Sultans,* London, Chatto and Windus, 1907.

Mayer, Hans Eberhard. *The Crusades* (translated by J . Gillingham.) London, Oxford University Press, 1972 .

Muir, sir Willam. The *Mameluke or Slave Dynasties of Egypt from the Fall of the Ayyubite Dynasties to the Conquest of the Ottomans, 1260* - 1517. repr. London, 1968.

Oldenburg, Zoe. *The Crusaders.* New York, Pantheon Books, 1966.

Paine, Lauren. *Saladin, A Man for All Ages.* London, Robert Hale, 1974.

Petry , Carl F. *The Civilian Elite of Cairo in the Later Middle Ages* . Princeton, University Press, 1981.

Pipes, Daniel. *Slave Soldiers and Islam : The Genesis of a Military System.* London, Yale University Press, 1981 .

Popper, William, *Egypt and Sudan under the Circassian Sultans 1382 - 1468 : Systematic Notes to Ibn Taghri-Birdi's Chronicles of Egypt.* Repr. N.Y. AMS, 1977 .

----------- . *The Cairo Nilometer : Studies in Ibn Taghri-Birdi's Chronicles of Egypt.* Berkeley, University of California Press, 1951 .

Richard, Jean. *Orient et Occident au Moyen Age : Contracts et relations 21e-15e.* repr. London, Variorum, 1976 .

Runciman, Steven. *A History of the Crusades.* Harmondsworth, Penguin, 1971 .

Saratain, E. M. *Jalal ad Din as Siyuti.* Cambridge, Cambridge University Press, 1975 .

Saunders, J. J. *Aspects of the Crusades.* Christchurch, Whitecombe and Tombs, 1962 .

Setton, enneth Meyer, ed. *A History of the Crusades.* Madison, University of Wisconsin, 1969 .

Ash - Shuja^{c}i, Shams ad-Din. *Die Chronik as-Suga ^{c}Is.* (Translated and arranged by B. Schafer.) Weisbaden, Steiner Verlag, 1977 .

Weit, Gaston. *Les marchands d'epicessous les sultans Mamelouks.* Cairo, Institut Français, 1955 .

Ziadeh, N. A. *Urban Life in Syria under the Early Mamluks.* Beiut, Libraire du Liban, 1963 .

مراجع عربية

- إبراهيم طرخان : مصر فى دولة المماليك الشراكسة ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٠ .
- ابن أغا (محمد بن محمود) : الأمير يشبك الظاهرى (تحرير عبد القادر طليمات) ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٤ .
- ابن حجر العسقلانى : إنباء الغمر فى أنباء العمر (تحرير حسن حبشى) ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، أجزاء ١ - ٣ ، ١٩٧١ - ١٩٧٦ .
- ابن قاضى شهبة (شمس الدين) : تاريخ ، (تحرير عدنان درويش) ، دمشق ، المعهد الفرنسى الجزء ١ ، ١٩٧٧ .
- ابن مماتى (أسعد بن مهذب) : كتاب قوانين الدواوين (تحرير عطية عزيز سوريال) ، القاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩٤٣ .

- أحمد دراج : المماليك والإفرنج ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٦١ .
- أحمد حامد عبد الرازق : دراسات فى المصادر المملوكية المبكرة ، القاهرة ، مكتبة سعيد رأفت ، ١٩٧٤ .
- أحمد عزت الله : تحرير : ابن إياس : دراسات وبحوث ، القاهرة ، الحياة المصرية العامة ، ١٩٧٧ .
- الكنانى (أحمد بن إبراهيم) : شفيع القلوب فى مناقب بنى أيوب (تحرير : ناظم رشيد) ، بغداد ، وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٧٨ .
- المقريزى (أحمد بن على) : كتاب السلوك (الجزء ١ ، ٢ ، تحرير : محمد مصطفى زيادة ؛ الجزء ٣ ، ٤ ، تحرير : سعيد عبد الفتاح عاشور) ، القاهرة ، لجنة التأليف ، ١٩٣٢ - ١٩٧٣ .
- بدر الدين محمود العينى : الروض الزاهر فى سيرة الملك الظاهر ، القاهرة ، ١٩٥٠ .
- بسام العسلى : صلاح الدين الأيوبى ، بيروت ، دار النفيس ، ١٩٨٠ .
- جلال الدين السيوطى : حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة (تحرير إبراهيم محمد أبو الفضل) ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- حامد زيان غانم : صفحة من تاريخ الخلافة العباسية فى ظل دولة المماليك ، القاهرة ، دار الثقافة ، ١٩٧٨ .
- دريد عبد القادر نورى : سياسة صلاح الدين الأيوبى فى بلاد مصر والشام والجزيرة ٥٧٠ - ٥٨٩ هـ / ١١٤٧ - ١١٩٣ ، بغداد ، مطبعة الإرشاد ، ١٩٧٦ .
- سعيد عبد الفتاح عاشور : نصوص تاريخية ووقائع بحث عصر الأيوبيين والمماليك ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ .
- ــــ : الأيوبيون والمماليك فى مصر والشام ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٠ .
- ــــ : أحمد البدوى ، شيخ وطريقة ، القاهرة ، دار الكاتب العربى ، ١٩٦٧ .
- ــــ : الحركة الصليبية : صفحة مشرقة فى تاريخ الجهاد العربى فى العصور الوسطى ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٣ - ١٩٧١ .
- سهيل نكار : مدخل إلى تاريخ الحروب الصليبية ، دمشق ، دار الفكر ، ١٩٧٣ .
- عبد القادر أحمد اليوسف : علاقات بين الشرق والغرب بين القرنين الحادى عشر والخامس عشر ، بيروت ، المكتبة العصرية ، ١٩٦٩ .
- عبد المنعم ماجد : نظم دولة سلاطين المماليك ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٤ .
- عبد الوهاب عزام : مجالس السلطان الغورى ، القاهرة ، ١٩٤١ .

- على إبراهيم حسن : دراسات فى تاريخ المماليك البحرية ، القاهرة ، ١٩٤٤ .
- فوزى جرجس : دراسة فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- قدرى قلعجى : صلاح الدين الأيوبى : قصة الصراع بين الشرق والغرب خلال القرنين الثانى عشر والثالث عشر (القاهرة ؟) ، دار الكاتب العربى ، ١٩٧٩ .
- محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر ٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ ـ ١٥١٧ ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ .
- محمد جمال الدين سرور : دولة بنى قلاوون فى مصر ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٤٧ .
- محمد ماهر حمادة : تحرير : وثائق الحروب الصليبية والغزو المغولى للعالم الإسلامى ٤٨٩ ـ ٨٠٦ هـ ١٠٩٦ / ١٤٠٤ ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٧٩ .
- محمود الشرقاوى : مصر فى القرن الثامن عشر ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٧ .
- ناظر حسن السعداوى : الحرب والسلام زمن العدوان الصليبى ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦١ .

مراجع أجنبية

Clement, Raoul. Les Français d'Egypte au XVIIeme et XVIIIeme siècles. Caire,Institut Français, 1960.

Holt, P. M., ad. *Egypt and the Fertile Crescent 1516 - 1922* .Ithaca, Cornell University Press, 1966.

Humbsch. Robert. *beitrage zur Geschichts des osmaischen Agyptens.* Freiburg im Breisgau,Schwarz,1978.

Husayn Effendi . *Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution.* (Translated by S. Shaw.) Cambridge (Mass.), Harvard University Press, 1964 .

Ibn Iyas. *As Account of the Ottoman Conquest of Egypt in the Year AH 922 (AD 1516)* (Translated by W. H. Salmon.) repr. Westport (Conn.), Hyperion Press.

Livingstone, John William. *Ali Bey al Kabir and the Mamluk Resurgence in Ottoman Egypt.* AnnArbor, University of Michigan Press, 1970.

El Nahhal. Calai *H. The Judicial Administration of Ottoman Egypt in the 17 th Century.* Minneapolis, Bibliotheqa Islamica,1979.

Shaw, Stanford. *The Budget of Ottoman Egypt 1005 - 6 AH/1596-7AD.* The Hague, Mouton, 1968.

---------. *Ottoman Egypt in the 18 th Century : The Nizanname Misr of Cezzar Pasha.* Cambridge,Harvard University Press. 1962.

----------- . *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt 1517 - 1798* . Princeton, Princeton University Press, 1962.

Tieize. Andreas. *Mustafa Al's Description of Cairo of 1599 Vienna, Verlag* Csterreich. 1975.

مراجع عربية

- أحمد فؤاد متولى : الفتح العثمانى للشام ومصر ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٦ .
- عبد الكريم رافق : العرب والعثمانيون ١٥١٦ ـ ١٩١٦ ، دمشق ، مطابع ألف باء ، ١٩٧٤ .
- ــــ : بلاد الشام ومصر ، دمشق ، مطابع ألف باء ، ١٩٦٨ .
- محمد عبد المنعم الراقد : الغزو العثمانى لمصر ونتائجه على الوطن العربى ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٧٢ .

مراجع أجنبية

ᶜAbd al-Karim, Ahmed ᶜIzzat. *A collection of Articles by Various Hands on the Historian al-Jabarti.* (Arabic, French and English texts.) Cairo, Al-Hai'a al-Misriys al- ᶜAmma, 1976.

Benoist-Mechin, Jacaues. *Bonaparte en Egypte ou le reve inssouvi.* Paris, Perrin, 1978.

Bernoyer, François. *Avic Bonaparte en Egypte et en Syrie 1798 - 1800.* (Letters transcribed and presented by C. Fortel.) Abbeville, Les Presses Français, 1976.

Carre, Jean Marie. *Voyageurs et écrivains français en Egypte.* Cairo, Institut Français, 1932.

Cattaui, Rene and Georges Cattaui. *Mohamed-Aly et l'Europe.* paris, Guenther,1950.

Charles-Roux, François. *Bonaparte : Gouverneur d'Egypte.* Paris, 1936 ; printed in English as : *Bonaparte : Governor of Egypt.* (Translated by E. W. Dickes) London, Metheun, 1937.

----------. L'Angleterre et l'expedition français en Egypte. Cairo,Institut Français, 1925.

Clot-Bey, Antoine. *Aperçu Général de l'Egypte.* Paris, Meline, Cans et Compagnie, 1840.

Crabites, Pierre. *Ibrahim of Egypt.* London, Routledge, 1935.

------------. *Ismael the Maligned Khedive.* London, Routledge, 1933.

Dodwell, Henri Herbert. *The Founder of Modern Egypt : A Study of Muhammad Ali.* repr. Cambridge University Press. 1967.

Douin, Georges. *Histoire du règne du Khedive Ismail.* caire Institut Français, 1933.

------------. *La première guerre de Syrie.* Cairo, Institut Français, 1931.

------------. *Mohammed Aly et l'expedition d'Alger* (1829 - 30) . Caire, Société Royale de Geographie d'Egypte, 1930.

------------. *L'Angleterre et l'Egypte* (Vol.1, 1801 - 3 Vol.2,1803 - 07) Caire, Société Royale de Geographie d'Egypte, 1930.

----------. *Mohammad Aly Pacha du Caire (1805 - 07) : Correspondance des consuls de France en Egypte.* Caire, Société Royale de Geographie d'Egypte, 1926 .

-----------.and E.C. Fawtier-Jones. *La Compagne de 1807.* Institut Français, 1928 .

----------. Driault, Edouard. l'Egypte et l'Europe,, la crise de 1839 - 41 . Caire Français. 1928 .

----------. *La formation de l'empire de Mohammed Aly de l'Arabie as Soudan (1914 - 23)* . Caire institut Français, 1927 .

Elgood, Percival George. *Bonapart's adventure in Egypt.* London, Humphrey Melford, 1931 .

Flaubert Gustave. *Sensibility on Tour : A Narrative Drawn from Gustave Flaubert's Travel Notes and Letters.* (Translated and edited by F. Steegmuller.) London, Bodiey Head, 1972 .

Girgis, Samir. *The Predominance of the Islamic Tradition of Leadership in Egypt During Bonaparte's Expedition.* Frankfurt, Peter Lang, 1975 .

Gordon, General Sir Charles. *Equatoria under Egyptian Rule.* Gordon's Unpublished Correspondence with the Khedive Ismail, with introduction and notes by M. F. Shoukry. Cairo, Cairo University Press, 1953 .

Herold, J. Christopher, *Bonaparte in Egypt.* New York, Harperand Row 1962 .

Hill Richard Leslie. *Egypt in the Sudan* 1820 - 81 . London, Oxford University Press, 1959 .

Hofmann. Inge. *Der Sudan als Agyptische Kolonie im Altertum.* Vienna, Institut fur Afrikanistik, Afro Publications. 1979 ,

Al-Jabarti (ᶜAbd al-Rahman). *Merveilles biographiques et historiques.* (Translated by Chefik Mansour Baye, et al.) . Caire, Imprimer le Nationale, repr. Nedeln, 1970 .

De Jong, F. *Turuq and Turuq-linked Institutions in Nineteenth Century Egypt : An Historical Study in Organisational Dimensions of Islamic Mysticism.* Leiden, Brill, 1978 .

Kinross, John Patrick Dougtas Balfour, Baro. Between Two Seas : The creation of the *Suez Canal.* London, John Murray, 1968 .

Lloyd, Chriatcpher. *The Nile Campaign : Nelson and Napoleon in Egypt.* Newton Abbot, David and Charies, 1973 .

Louca, Anouar. *Voyageurs et écrivains Egyptiens en Franceau XLXe siècle.* Paris, Didier, 1970 .

Marlowe, John. *Anglo-Egyptian Relations 1800 - 1956* . Hamden (Conn.), Archon Books, 1965 .

Motzi, Haroid. *Dimma und Egalite : die nichtmusilmischenMinderheiten Agyptens in der zweiten Hafte des 18 . Jehrhunderts und die Expedition Bonapartes (1798 - 1801).* Bonn, Selibatverlag des Orientalischen Semminars der Universitat, 1979 .

Niqula, Ibn Yusuf al-Turki. *Chronique d'Egypte 1798 - 1804* . (Translated by G. Wiet). Caire, Institut Français, 1950 .

Politis, Athanase G. *Les rapports de la Grece et de l'Egypte pendant la règne de Mohamed Aly. Caire,* Société Royale de Geographie d'Egypte, 1936 .

Pudney, John. *De Lessep's Canal* London, J. M. Dent, 1968 .

Puryear, Vemon. *Kleber and Menou : Egypt Enters World Politics.* Davis (Cal.), n. p., 1968 .

Riaux, Francois. *l'Egypte et la France.* Paris, Librairie Internationale, 1870.

Sabry, Muhammad. *l'Empire égyptien scus Ismail et l'Ingerence anglo-français* Paris, Guenther, 1933.

Sammario, Angleo, ed, *Il regno de Mohammed Ali nei documenti diplomatici italiani inediti.* Carie, Société Royale de Geographie, 1930 .

Shukri, M. F. *The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan (1863 - 1879)* Cairo, Anglo-Egyptian Bookstore, 1937 .

Talami. Ghada Hashem. *Suakin and Massawa under Egyptian Rule,* 1865 - 85 .

Washington, D. C., University Presses of America, 1979 .

At-Tahtawi, Rifa's Rafic.*The Awakening of Modem Egypt.* Repr. Lahore, Premier Book House, 1964 .

Volney, Constantine F. C. *Voyage en Egypte et en Syrie.* Repr. Paris, 1957 .

Wegand, Maxime. *Histoire militaire de Mohammed Aly et de ses fils.* Paris, Imprimerie Nationale. 1936 .

مراجع عربية

- دوقان قرقوط : تطور الفكر العربى فى مصر ، ١٨٠٥ ـ ١٨٣٦ ، بيروت، المؤسسة العربية ، ١٩٧٢ .
- صبرى أبو المجد : الراية العربية ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٣٦
- عبد الرحمن الجبرتى : المختار من تاريخ الجبرتى (تحرير محمد قنديل البقلى) ، القاهرة ، مطبعة الشعب ١٩٥٨- ١١٥٦ .
- ———— : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، القاهرة ، ١٩٠٨ ، أعيد طبعه ، بيروت ، دار ابن خلدون ، ١٩٧٠ .
- على مبارك باشا : الخطط التوفيقية الجديدة ، أعيد طبعه ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٦٩ .
- محمد فرج : النضال الشعبى ضد الحملة الفرنسية ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٢ .
- محمد قنديل البقلى : أبطال المقاومة الشعبية ، القاهرة ، دار الإسناوى للطباعة والنشر ، ١٩٦٣ .
- محمود حسن صالح منسى : مشروع قناة السويس بين أتباع سان سيمون وفرديناند ديليسبس ، القاهرة ، دار الاتحاد العربى ، ١٧٩١ .

مراجع أجنبية

Ahmed, Leila. *Edward W. Lane : A Study of his Life and Works and of British Ideas of the Middle East in the 19 th Century.* London, Longmans, 1978 .

Barker, John. *Syria and Egypt under the Last Five Sultans of Turkey.* repr. repr. New York, Howard Fertig, 1967 .

Blunt, Wilfred Seawen. *The Secret History of the English Occupation of Egypt.* repr. New York, Howard Fertig 1967 .

-----------. My Diaries, Being a Personal Narrative of Events in 1888 - 1914. London, Secker, 1932 .

Bourget, Alfred. La France et l'Angleterre en Egypt. Paris, Plon, 1897 .

Brinton, Jasper Yates, The American Effort in Egypt : a Chapter in the *Diplomatic History of the Nineteenth Century.* Alexandria, 1972 .

------------. *The Mixed Courts of Egypt.* Repr. London, Oxford University Press, 1968 .

Bums, Elinor. *British Imperialism in Egypt.* London, Labour Ressearch Department, 1928 .

Charies-Roux, Franlçois. *l'Angleterre. l'Isthme de Suez et l'Egypte.* Paris,1922.

Chenevix Trench, Charies P. *The Road to Khartoum : A Life of General Gordon* . New York W. W. Norton, 1979 .

Colvin, Sir Auckland. *The Making of Modern Egypt.* London, T. Nelson and Sons, 1909 .

Crabites, Pierre. *Gorden, the Sudan and Slavery.* repr. New York, Negro Universities Press, 1969 .

Cromer, Lord. ᶜAbbas II. London,, Macmillan, 1915.

------------ . Modern Egypt. London, Macmillan,1908.

Dust, Mohammed. *In the Land of the pharaohs, a Short History of Egypt from the Fall of Ismall to the Assassination of Butrus Chali.* Cairo, n. p., n.d.

Dye, Willam McEntyre. *Moslem Egypt and Christian Abyssinia or Military Service under the Khedive and Beyond.* repr. New York, Negro Universities Press,1969.

Frawell, Byron. *Prisoners of the Mahdi.* repr. New York, Harper and Row, 1967 .

Frederickson, Borge, *Slavery and Its Abolition in 19Th Century Egypt.* Bergem, Hivedoppegave I Historie Hosten, 1977 .

Ghurbal, Shafik, *The Beginning of the Egyptian Question and the Rise of Muhammad Ali.* repr. New York, AMS, 1977 .

Landau, Jacob. *Jews in Nieteenth Century Egypt.* New York, New York University Press, 1971 .

Longford, Elizabeth. *A Pilgrimage of Passion :* The Life of Wilfred Scawen Blunt. London, Weidenfeld and Nichoison, 1979 .

Lytton, Noei Anthony Scawen, 4 th Earl of Lytton. Wlifred Scawen Blunt, a Memoir *by His Grandson.* London, MacDonald, 1916 .

Malet, Sir E. B. *Egypt 1879 - 83 .* (Ed. Lord Sanderson.) London, John Murray, 1909 .

Mansfiedl, Peter. *The British in Egypt.* London, Weidenfield and Nicholson, 1972 .

Marlowe, John. *Cromer in Egypt.* London Elek, 1970 .

Meyer, Cail E. *Egypt and the United States :* The Formative Years. London, Associated University Presses, 1980 .

Milner, Alfred Lord. *England in Egypt.* repr. New York, Fertig, 1970 .

Ritchie, William Kidd. *The British in Egypt.* Harlow, Longmans, 1973 .

Rowlatt, Mary, Founders of Modem Egypt. New York, Asia Publishing House, 1962

Al Sayyid-Marsot, Afaf Lutri. *Egypt and Cromer : A Study in Anglo-Egyptian Relations.* London, Murray, 1968 .

Scholch, Alex. *Agypten den Agyptem: die politische und gesellschaftliche Krise der Jahre 1878 - 82* .Zuricn, Atianus, n.d.

Tignor, Robert. *Modemization and British Colonial Rule in Egypt 1882 - 1914 .* Princeton, Princeton University Press, 1966 .

Wright, Lenoir. *U.S. Policy Towards Egypt 1830 - 1914* .New York, Exposition Press, 1969 .

مراجع عربية

- أحمد شفيق : أعمالى بعد مذكراتى ، القاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩١٤ .
- حسن حافظ : الثورة العرابية فى الميزان ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٢٦ .
- صلاح الدين ذهنى : مصر بين الاحتلال والثورة ، القاهرة ، ١٩٣٩ .
- عبد الرؤوف أحمد عمرو : قناة السويس فى العلاقات الدولية ١٨٦٩ ـ ١٨٨٣ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة ، ١٩٧٨ .

مراجع أجنبية

Abbas, Mekki. *The Sudan Question*. London, Faber and Faber, 1952 .

Ahmed, Jamal Muhammad. *The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism*. London, Oxford University Press, 1968 .

Ali Shah, Iqbal, *Fuad : King of Egypt*. London Jenkins,1936 .

Antonius, George. *The Arab Awakening : The Story of the Arab Nationalist Movement*. repr. Beirut, Librairie du Liban, 1970 .

Badawi, Zaki. *The Reformers of Egypt*. London, Croom Helm, 1978 .

Al Barawi, Rashid. *Egypt, Britain and the Sudan*. Cairo, Renaissance Books, 1952 .

Bemard-Deroane, Jean. *Farouk, la decheance d'un roi*. Paris, Editions Françaises d'Amsterdam, 1953 .

Burgeois, Albert. *Lean, Farouk, la de cheance d'un roi*. Paris, Editions Françaises d'Amsterdam, 1953 .

Boutrus-Ghali, Mirrit. *The Policy of Tomorrow*. Washington, American Council of Learned Societies, 1953 .

Colombe, Marcel. *l'Evolution de l'Egypte, 1924 - 50* . Paris, Maison-Neuve, 1951 .

Darwin, John. *Britain, Egypt and the Middle East : Imperial Policy in the Aftermath of War 1918 - 22* . London, Macmillan, 1981 .

Deeb, Marius, *Party Politics in Egypt : The Wafd and Its Rivals 1919 - 39* . London, Ithaca Press, 1979 .

Evans, Trefor Ellis. *Mission to Egypt,1934-46, Lord Killearn. High Commissioner and Ambassador*. Cardiff, University of Wales Press, 1971 .

Fabunml, L. A. *The Sudan in Anglo-Egyptian Relations : A Case Study in Power Politics*. repr. Westport (Conn.), Greenwood Press, 1973 .

Fitzgeraid, Percy, *The Great Canal at Suez : Its Political, Engineering and Financial History*. repr. N. Y., AMS Press, 1978 .

Galatoli, Anthony M. *Egypt in Mid-Passage*. Cairo, Urwomd and Sons, 1950 .

Georges-Picot, Jacques. *The Real Suez Crisis : The End of a Great Nineteenth Century Work.* (Translated by W. G. Rogers.) N. Y., Harcourt, Brace, Jovanovich, 1978 .

Ghall, Ibrahim Amin. *L'Egypte nationaliste et liberale de Moustapha Kamel a Saad Zaghloul 1892 - 1927.* Hague, Martinus Nijhoff, 1969 .

Grafferty-Smith, L. *Bright Levant.* London, John Murray, 1970 .

Grant, Samuel Becker. *Modern Egypt and the New Turco-Circassian Autocracy.* Ann Arbor, University of Michigan Press, 1968 .

Hallberg, Charles William. *The Suez Canal, Its History and Diplomatic Importance.* repr. New York, Octagon Press, 1974 .

Harris, Murray, *Egypt under the Egyptians.* London, Chapman and Hall, 1925 .

Hoit, P. M., ed. *Political and Social Change in Modern Egypt.* London, Oxford University Press, 1988 .

Hourani, *Albert. Arabic Thought in the Liberal Age. 1798 - 1939 .* London, Oxford University Press, 1970 .

Jankowski, James. *Egytpt's Young in the Liberal Age. 1798 - 1939.* Stanford, Hoover Institution, 1975 .

Johasen, Baber. *Muhammad Husain Haikal : Europa under Orient im Weltbild eines Agyptischen Liberalen.* Beirut, Hans Steiner Verlag, 1967 .

Kamik, Mustria. *Lettres egyptiennes-francaises addressees a Mme, Juliette Adam* Cairo, 1909 .

Kilearn. Baron. *The Killearn Diaries 1934 - 46 : The Diplomatic and Personal Record of* Lord Killearn. Edited by Trefor B. Evans. London sidgwick and Jackson, 1972 .

Lambelin. R. *l'Egypte et l'Angleterre vers l'Independence de Mohammed Aly au Roi Fouad.* Paris, P. Grasset, 1922 .

Landau, J. *Parliament and Parties in Egypt.* New York, Praeger, 1954 .

Liyd, Georges Ambrose. *Egypt Since Cromer.* (2 Vols,) repr. New York, AMS, 1970 .

Maakad. Adib. *General Principles of the Egyptian-Mixed Courts.* London, Laureate Press, 1981 .

Makarius, Raout. *La jeunesse intellectuelle d'Egypte au lendemain de la deuxième guerre mindiale.* Paris, Mouton, 1960 .

Marshall, John Edwin. The Egyptian Enigma 1890 - 1928 . London, John Murray, 1928 .

McBride, Barrie St. Clair. *Farouk of Egypt: A Biography.* London, Hale, 1967 .

Mellini, Peter. Sir *Eldon Gorst :The Overshadowed Proconsul.* Stanford, Hoover Institution, 1977 .

Mizrahi, Maurice. *l'Egypte et ses juifs, le temps revolu.* Lusanne, l'Auteur, 1977 .

Moussa, Faraq. *Les negociations Anglo-Egyptiennes de 1950 - 51 sur Suez et le Soudan.* Geneva, Librairie E. E. Roe, 1955 .

Quraishi, Zaheer Masood. *Liberal Nationalism in Egypt : Rise and Fall of the Wafd.* Allahabad, Kitab Mahal, 1967 .

Reid, Donald. *The Codyssey of Farah Antun : A Syrian Christian's Quest for Secularism.* Minneapolis, Bibliotheque Islamica, 1975 .

Richmond, J. C. B. *Egypt 1798 - 1952 : Her Advance Towards a Modern Identity.* London, Metheun, 1977 .

Rifat Bey. Mohammed. *The Awakening of Modern Egypt.* Lahore, Premier Books, 1976 .

Russell, Sir Thomas. *Egyptian Service 1902 - 46.* London, Murray, 1949 .

Safran, Nadav. *Egypt in Search of Political Community.* Cambridge (Mass.), Harvard University Press, 1961 .

Al Sayyid-Marsot, Afaf Lutfi. *Egypt's Liberal Experiment 1922 - 36* . Berkeley, University of California Press, 1977 .

Seth, Ronald. *Russell Pasha.* London, William Kimber, 1966.

Shafiq, Ahmad. *l'Egypte moderne et les influences etrangères.* Caire, Imprimérie Misr, 1931 .

Sharabi, Hisham. *Arab Intellectuals and the West : The Formative Years 1875 - 1914* . Baltimore. Johns Hopkins University Press, 1970 .

Simiat, Bernard. *Suez : 50 sièclees d'histoire.* Paris, Arthaud,, 1954 .

Storrs, Sir Ronald. *The Memoirs of Sir Ronald Storrs.* repr. N.Y., Arno Press, 1978 .

Wavell, Archibald Percival, Ist Viscount. *Allenby, Soldier and Statesman.* London, George Harrap, 1946 .

Weigall, A. E. *A* History of Events in Egypt from 1798 to 1914. Edinburgh, W. Blackwood, 1915 .

Wright, Lenoir. *U.S. Policy Towards Egypt 1830 - 1914.* New York, Exposition Press, 1969 .

مراجع عربية

- إبراهيم وعلى عبد العظيم عبده : تذكار محمد طلعت حرب ، القاهرة ، مكتبة الأدب ، ١٩٤٥ .
- أحمد أمين : حياتى ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٨ .
- أحمد بهاء الدين : أيام لها تاريخ ، القاهرة ، روز اليوسف ، ١٩٦٧ .
- أحمد حمروش : قصة ثورة ١٩١٩، (٤ أجزاء) ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ .
- أحمد خاكى : قاسم أمين ، تاريخ حياته الفكرية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٣ .
- أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية (٧ أجزاء) ، القاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩٢٦ ـ ١٩٣١ .
- أحمد صادق سعد : صفحات من اليسار المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٧٦ .
- أحمد زكريا الشلق : حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية ، القاهرة، دار المعارف ، ١٩٧٩ .
- أحمد عبد الرحيم مصطفى : تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٣ .
- أحمد لطفى السيد : قصة حياتى ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- الشافعى أبو راس : التنظيمات السياسية الشعبية ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٤ .
- إميل فهمى حنا شنودة : سعد زغلول : ناظر المعارف ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٧ .
- أمين عبد الهادى : الصحيفة الطاهرة ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
- جورجى زيدان : كتاب تاريخ مصر الحديث ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩١١ .
- حافظ عفيفى : على هامش السياسة ، القاهرة ، دار الكتب العربية ، ١٩٣٨ .
- حسين فوزى النجار : أحمد لطفى السيد ـ أستاذ الجيل ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة ، ١٩٧٥ .
- ــــ : لطفى السيد والشخصية المصرية ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٣ .
- حسين مؤنس : دراسات فى ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٦ .
- رؤوف عباس حامد : الحركة العمالية المصرية فى ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ ـ ١٩٥٢ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٥ .
- رفعت السعيد : تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ، ١٩٤٠ ـ ١٩٥٠ ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٦ .

- ـــــ : تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ١٩٠٠ ـ ١٩٢٥، القاهرة ، دار الفارابى ، ١٩٢٧ .
- ـــــ : اليسار المصرى ١٩٢٥ ـ ١٩٤٠ ، الحركة الاشتراكية فى مصر ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة ، ١٩٧٢ .
- سعد زغلول : مجموعات الخطب والأحاديث ، القاهرة ، مكتب العرب ، ١٩٢٤ .
- سنية قراعة : نمر السياسة المصرية ، القاهرة ، مطبعة كلوست تسوماس ، ١٩٥٢ .
- صبحى وحيدة : فى أصول المسألة المصرية ، أعيد طبعه ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٧٤ .
- صلاح عيسى : حكايات من مصر ، (القاهرة ؟) ، الوطن العربى ، ١٩٧٢ .
- طارق البشرى : سعد زغلول يفاوض الاستعمار ١٩٢٠ ـ ١٩٢٤ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة، ١٩٧٧ .
- عاصم الدسوقى : مصر المعاصرة فى دراسات المؤرخين المصريين ، القاهرة ، دار الحرية ، ١٩٧٧ .
- ـــــ : مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٦ .
- عباس حافظ : مصطفى النحاس والزعامة والزعيم ، القاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩٣٦ .
- عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، سيرة وتحية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٣٦ .
- عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ، دوره فى السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٠ .
- عبد الرحمن الرافعى : الزعيم عرابى ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٥٢ .
- ـــــ : محمد فريد ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٤٨ .
- ـــــ : ثورة سنة ١٩١٩ ، القاهرة ، مطبعة النهضة ، ١٩٤٦ .
- ـــــ : مصطفى كامل ، باعث الحركة الوطنية ، القاهرة ، مطبعة النهضة ، ١٩٣٨ .
- عبد العزيز الرفاعى : ثورة مصر سنة ١٩١٩ ، القاهرة ، دار الكتاب ، ١٩٦٧ .
- ـــــ : أصول النضال الثورى القومى ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٤ .
- ـــــ : قضية الجلاء عن مصر ، القاهرة ، دار القلم ، ١٩٦١ .
- عبد العزيز شرف : محمد حسين هيكل فى ذكراه ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٨ .
- عبد العزيز محمد الشناوى : قناة السويس والتيارات السياسية التى أحاطت بإنشائها ، القاهرة ، جامعة الدول العربية ، ١٩٧١ .

- عبد العزيز فهمى : هذه حياتى ، القاهرة ، كتاب الهلال ، ١٩٣٦ .
- عبد العظيم رمضان : الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٩ .
- ـــ : صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ ـ ١٩٥٢ ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨ .
- ـــ : الجيش المصرى فى السياسة ١٨٨٢ ـ ١٩٣٥ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة ، ١٩٧٧ .
- على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر وآثارها على الحركة السياسية ، ١٨١٣ ـ ١٩١٤ ، القاهرة ، دار الثقافة ، ١٩٧٧ .
- فتحى رضوان : مصطفى كامل ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٤ .
- ـــ : طلعت حرب: بحث فى العزيمة (الزعامة ؟) ، القاهرة ، دار الكتاب العربى ، ١٩٧٠ .
- قدرى قلعجى : سعد زغلول ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٤ .
- قلينى فهمى : مذكرات ، القاهرة ، دار الكتاب ، ١٩٣٤ .
- مبارك زكى مجاهد : الأعلام الشرقية (٤ أجزاء) ، القاهرة ، مكتبة مجاهد ، ١٩٤٩ ـ ١٩٦٣ .
- محسن محمد : التاريخ السرى لمصر، القاهرة ، دار المعارف، ١٩٧٩ .
- محمد إبراهيم الجزيرى : آثار الزعيم سعد زغلول عهد وزارة الشعب ، القاهرة ، ١٩٢٧ .
- محمد أحمد أنيس : صفحات مجهولة من التاريخ المصرى ، القاهرة ، روز اليوسف ، ١٩٧٣ .
- ـــ : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٣ .
- محمد الطبيعى : مصر مقابل الثورة ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٨ .
- محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥١ ـ ١٩٥٣ .
- ـــ : تراجم مصرية وغربية ، القاهرة ، المطبعة السياسية ، ١٩٢٩ .
- محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، القاهرة، مطبعة مصر ، ١٩٣٠ .
- محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق ، القاهرة ، دار روز اليوسف ، ١٩٦٧ .
- ---------- : محنة الدستور ، القاهرة ، دار روز اليوسف ، ١٩٥٥ .
- محمد صبيح : بطل لا ننساه : عزيز المصرى وعصره ، بيروت ، منشورات المكتبة العصرية ، ١٩٧١ .

- محمد ضياء الدين الريس : الدستور والاستقلال والثورة الوطنية ١٩٢٥، القاهرة ، مؤسسة دار الشعب ، ١٩٧٥ .

- محمد عمارة : الجامعة الإسلامية والفكرة القومية عند مصطفى كامل ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٦ .

- محمد فريد : مذكرات (تحرير رؤوف حامد) (جزءان) ، القاهرة ، عالم الكتب، ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ .

- محمد نصر : دنشواى والصحافة ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٨ .

- محمود زايد : من أحمد عرابى إلى جمال عبد الناصر : الحركة الوطنية المصرية الحديثة ، بيروت ، الدار المتحدة للنشر ، ١٩٧٣ .

- مصطفى أمين : الكتاب الممنوع ، أسرار ثورة ١٩١٩ (جزءان) ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ .

- مكى شبيكة : بريطانيا وثورة ١٩١٩ ، القاهرة ، جامعة الدول العربية ، ١٩٧٦ .

- ـــــ : تاريخ شعوب وادى النيل : مصر والسودان فى القرن التاسع عشر الميلادى ، بيروت ، دار الثقافة ، بدون تاريخ .

- ميريت بطرس غالي : سياسة الغد ، القاهرة ، مطبعة الرسالة، ١٩٣٨ .

- نبيه بيومى عبد الله : تطور فكرة القومية العربية فى مصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة ، ١٩٧٥ .

- يوسف النحاس : ذكريات سعد عبد العزيز ماهر ورفاقه فى ثورة سنة ١٩١٩ ، القاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩٥٢ .

- ـــــ : صفحات من تاريخ مصر السياسى الحديث ـ مفاوضات عدلى كيرزن ، القاهرة، مطبعة مصر ، ١٩٥١ .

- يونان لبيب رزق : السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ١٩٣٠ ـ ١٩٣٦ ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٤ .

- ـــــ : الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٠ .

مراجع أجنبية

Abdel-Malik, Anouar. *La pensée politique arabe contemporaine.* Paris, Editions du Seuil, 1970

----------- . *Ideologie et renaissance nationale* . Paris, Editions Anthropos, 1969 .

---------- . *Egypt : Military Society.* New York, Vintage Books, 1968 .

Abdul Fath, Ahmad *l'Affaire Nasser.* Paris, Plon, 1962 .

Agaruishev, Anatoly, *Gamal Abdel Nasser : Leben und Kampf eines Staatsmannes.* Frankfurt, Verlag Marxistische Blatter, 1977 .

Baddour, Abdel Fattah and Ibrahim el Sayed. *Sudanese-Egyptian Relations :A Chronological and Analytical Study.* The Hague, Nijhoff, 1960 .

Badeau, John S. *The American Approach to the Arab World.* New York, Harper and Row, 1968 .

-------- .*The Emergence of Modern Egypt.* New York, Foreign Policy Association, 1953 .

Al Barawy, Rashed. *The Military Coup in Egypt : An Analytical Study.* Cairo, Renaissance Bookstore, 1952 .

Barker, A. J. *The Seven Day War.* London, Faber and Faber, 1964 .

Bar Siman-Tov, Ya cAkov. *The Israeli-Egyptian War of Attrition*, 1969 - 70 New York, Columbia University Press, 1980 .

Beaufre, Andre. *The Suez Expedition.* (Translated by R. Barry.) New York, Praeger, 1969 .

Be'eri, Aliezer. Army Officers in Arab Politics and Society. London Pall Mall Press, 1970 .

Belling, Wilfred. *The Middle East : Quest for an American Policy, New* York, SUNY Press, 1973 .

Berque, Jacques. *l'Egypte, imperialisme et revolution.* Paris, Gallimard, (Translated bv J. Stewart.) London. Faber and Faber, 1972 .

Bill, James A. and Carl Laiden. *The Middle East : Politics and Power.* Boston, Allyn and Bacon, 1974 .

Binder, Leonard. *In a Moment of Enthuslasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt.* Chicago, University of Chicago Press, 1978 .

---------- . *The Ideological Revolution in the Middle East.* London, John Wiley and Sons, 1964 .

Bloomfield, L. M. *Egypt, Isreal and the Gul fof Aqaba in International Law.* Toronto, Carswell, 1957 .

Bowic, Robert Richardson. Suez 1956. London, Oxford University Press, 1974 .

Boroyssou, Rachel and Ralph Casti. *Les Etats-Unis et l'Egypte devant la crise du Proche-Orient.* Paris, Documentation Français, 1972 .

Buren, Rainer, *Nassers Agypten als arabische Ver fassungsmodell.* Opladen, Leske Verlag, 1972 .

-----------,*Die Arabische Sozialistische Unio : Einheits Partie und Verfas-sungenssystem der Vereinigten Arabischen Republik unter Berucksich-tigung der Ver fassungsgeschicht.* Opladen, Leske Verlag, 1970 .

Calvocoressi, Peter. *Suez 10 years After.* New York, Pantheon Books, 1967 .

Childers, Erskine. *The Road to Suez.* London, MacGibbon and Kee,1962.

Collins, Robert O. *Egypt and the Sudan.* Englewood Cliffe, Prentice-Hall, 1967 .

Cooper, Chester L. *The Lion's Last Roar : Seuz 1956.* New York, Harper and Row, 1978 .

Copeland, Miles. *The Game of Nations.* New York, Simon and Schuster, 1969 .

Cremeans, Charles. *The Arabs and the World : Nasser's Arab Nationalist Policy.* London, Praeger, 1963 .

______. Egypt under Nasser : *A study in Political Dynamics.* Albany, SUNY Press. 1975.

Douek, Raymond Ibrahim. *Lawoie egyptienne vers la socialisme.* Cairo, Dar al-Ma ᶜArif, 1966.

Dubois, Shirley. *Gamal Abdel Nasser, Son of the Nile.* New York, The Third Press, 1972.

Eayrs, James George. *The Commonwealth and Suez : A Documentary Survey.* London, Oxford University Press, 1964.

Eden, Sir Anthony, *Memories : Full Circle.* London, Cassell and Company, 1960.

Estier, Claude. *l'Egypte en revolution.* Paris Rene Juliard, 1965.

Evron, Yair. *The Middle East : Nations, Super-Powers and Wars.* London, Elek Books,1973.

Finer, Herman. *Dulles over Suez.* Chicago, Quardrangle Books. 1964.

Fisher, Sidney. *The Military in Middle Eastem Society and Politics.* Columbus, Ohio State University Press, 1963.

Flower, Raymond. *Napoleon to Nasser.* London, tacey, 1969.

Frescobaldi, Dino. *Nasser.* Milan, Longanesi, 1970.

Garrett, Sean. *The Suez Canal.* London, Harrap, 1974.

Georges-Picot, Jecques. *The Real Suez Crisis.* (Translated by W. G. Rogers.) New York, Harcourt, Brace, Jovanovich, 1978.

Gibbons, Scott. *The Conspirators* : The Rise of Nasser's Egypt. London, Howard Baker, 1967.

Golan, Aviezar. *Operation Susannah.* (Translated by P. Kidron.) New York, Harper and Row, 1978.

Culick, Luther Halsey and Jason Pollock. *Govemment Reorganization in the UAR.* Cairo, 1962.

Haddad, George. *Revolutions and Military Rule in the Middle East.* New York, Robert Speller, 1965-73 (3 Vols., of which the second treats Egypt).

Haim, Sylvia. *Arab Nationalism: An Anthology.* repr. Berkeley. University of Califomia Press, 1974.

Hammond, Paul Y. and S. Alexander. *Political Dynamics in the Middle East.* New York, American Elsevier Publishing, 1962.

Hanna, Sami and George Gardiner. *Arab Socialism.* Leiden, Brill, 1969.

Harris, Christina Phelps. *Nationalism and Revolution in Egypt.* Stanford, Hoover Institution, 1964.

Heykal, Mohammed Hassanein. *The Cairo Documents :The Inside Story of Nasser and His Relationship with World Leaders.* New York, Doubleday, 1973.

Hofstadter, Dan. *Egypt and Nasser.* New York, Facts on File, 1973.

Holden, David. *Farewell to Arabia.* New York, Walker and Company, 1967.

Hurewitz, J. G. *Middle East Politics : The Military Dimension.* London, Praeger, 1969.

_____. *Soviet-American Rivalry in the Middle East.* New York, Praeger, 1969.

Hussein, Mahmoud. *Lutte de classes et Liberation nationale.* Paris, Maspero, 1973. Published in English as :*Class Conflict in Egypt 1945-70* (*Translated* by M. Chirman et al.) New York, Monthly Review Press, 1973.

Ismael, Tareq Y. *The Arab Left.* Syracuse, Syracuse University Press, 1976.

_____. Governments and Polities of the Contemporary Middle East. Homewood (Ill.), Dorsey Press, 1970.

Jackson, Robert. *Suez 1956 : Operation Musketeer.* London, Allan, 1980.

Joeston, Joachim. *Nasser : The Rise to Power.* London, Odhams Press, 1960.

Johnson, John J. *The Role of the Military in Underdeveloped Countries.* Princeton, Princeton University Press, 1962.

Junayd, Abdal Munim. *La Repulique Arabe Unie : Egypte dans l'Unite arabe et i'Unite africaine.* Cairo, Dar al-Katib al-^{c}Arabi,1968.

Kamil, Mahmud. *Tomorrow's Egypt : The Renaissance of a Nation and Its Glory. Cairo,* Eastern Press, 1953.

Karpat, Kemal. *Political and Social Thought in the Contemporary Middle East.* New York, Praeger, 1968.

Kedourie, Elie. Arab Political ; Memoirs and Other Studies. London, Cass,1974.

Kerr, Malcolm.The Arab Cold War : *Gamal Abdal Nasir and His Rivals,1953-70*. London, Oxford University Press, 1975.

______. *Egypt under Nassr.* New York, Foreign Policy Association, 1963.

Khadduri, Majid. *Arab Contemporaries : The Role of Personalities in Politics.* London, Johns Hopkins Press, 1973.

______. *Political Trends in the Arab World: The Role of Ideas and Ideas in Politics.* London, Johns Hopkins Press, 1970.

Khouri, Fred. *The Arab-Israeli Dilemma.* Syracuse, Syracuse University Press, 1968.

Kirk, George. *Contemporary Arab Politics, a Concise History.* London, Metheun, 1961.

Kurland, Gerald. *The Suez Crisis 1956* .Charlottesville (N.Y.), Samha rPress, 1973.

Lacoutre, Jean. *Nasser, a Biography.* (Translated by D. Hofstadter.) New York, Alfred A. Knopf, 1970.

______. The Demi-Gods : *Charismatic Leadership in the Third World.* New York, Alfred A. Knopf, 1970

______. *l'Egypte en mouvement.* Paris, Editions du Seuil, 1962 ،Rublished in English as: *Egypt in Transition.* London, Methuen, 1958.

Laqueur, Walter. *Struggle for the Middle East, the Soviet Union and the Middle East.* Baltimore, Penguin, 1972.

______.*The Middle East in Transition : Studies in Contemporary* History. Freeport (New York), Books for Libraries, 1971.

______. *The Road to War.* Harmondsworth, Penguin, 1968.

______.*Communism and Nationalism in the Middle East.* New York, Praeger, 1961.

Lenczowski, George. *Middle Eastern Political Elites.* Washington, American Enterprise Institute, 1970.

Lewis, Bernard. *The Middle East and the West.* New York, Harper, 1964.

Little, Tom. *Modern Egypt.* New York, Ernest Benn, 1967.

Lolyd, Baron Selwyn. *Suez 1958 : A Personal Account.* London, Jonathan Cape, 1978.

Love, Kenneth. Suez :The *Twice-Fought War.* New York, McGraw-Hill, 1969.

MacDonald, Robert. The *league of Arab States : A study in the Dynamics of Regional Organization.* Princeton, Princeton University Press, 1965.

Mahfouz, Afaf el-Kosheri. *Socialisme et pouvoir en Egypte.* Paris, Librairie Gènérèle de Droit et Jurisprudence, 1972.

Mahgoub, Mohamed. *Democracy on Trial : Reflections on Arab and African Politics.* London, Deustch, 1974.

Maltese, Paola. *Storia del canale di Suez 1833-1956.* Milan, Edizioni il Formichiers, 1978.

Mansfield, Peter. *Nasser's Egypt.* London, Penguin, 1969.

Marlowe, John. *Anglo-Egyptian Relations 1800-1953* . Hamden (Conn.), Archon Books, 1965.

Masriya, Y. (pseud.). *Zionism in Islamic Lands. The Case of Egypt.* London, Institute of Contemporary History, 1977.

______. *Les Juifs en Egypte : Aperçu sur 3000 ans d'histoire.* Geneva les Editions de l'Avenir, 1971.

______. *The Arab Role in Africa. Baltimore. Panguin. 1962.*

Mayfield, James. *Rural Politics in Nasser's Egypt. Austin, University of Texas Press, 1971.*

McLauren, Ronald D. and Mohammed Mughisuddin. *Foreign Policy Making in the Middle East, Domestic Influences on Policy in Egypt, Iraq, Israel and Syria.* New York, Praeger, 1977.

Meyer-Ranke, Peter. *Der rote Pharaoh.* Hamburg, Christian Wegner Verlag, 1964.

Mezerick, Avraham G. *The Suez Canal, 1956 Crisis, 1967 war, 1968-69 Fighting, UN-Observers, Action in the United Nations, Positions of Combatants, Big Four and Others, Straits of Aqaba –Causus Belli.* New York, International Review Services, 1969.

Moore, Austin L. *Farewell Farouk.* Chicago, The Scholar's Press, 1954.

Murphy, Robert. *Diplomat among Warriors.* repr. Westport (Conn.), Greenwood Press, 1967

Nasser, Gamal Abdel. The *Philosophy of the Revolution.* New York, Economica Books, 1959.

Nasser, Munir Khalil. *Press, Politics and Power : Egypt's Heikal and Al Ahram.* Ames, Lowa State University Press, 1979.

Negib, Mohammed (Naguib), *Memorie (1919 - 73),* (Translated by C. S. Cerqua.) Firenze, La Nuova Italia, 1976.

______. *Egypt's Destiny : A Personal Statement.* Garden City, Doubleday, 1955.

Nutting, Anthony. *Nasser.* London, Constable, 1972.

______. *No End of a Lesson, the Story of Suez.* London, Constable, 1967.

O'balance, Edgar. *The Electronic War in the Middle East 1968-70* London, Faber and Faber, 1974.

______. *The War in Yemen.* London, Faber and Faber, 1971.

O'Rourke, Vernon A. *The Juristic Status of Egypt and the Sudan.* Westport, Greenwood Press, 1973.

Per lmutter, Amos. *Egypt : The Praetorian State* New Brunswick, New Jersey, Transaction Books, 1974.

Pinncau, Christian. *1956 Suez.* Paris, Laffont, 1976.

Politi, E. L. l'*Egypte de 1914 a Suez.* Paris, Presses de la Cite, 1965.

Qayyum, Shah Abdul. *Egypt Reborn : A Study of Egypt's Freedom Movement 1945-52* New Delhi, Chand, 1973.

Rejwan, Nissim. *Nasserist Ideology : Its Exponents and Critics.* New York, Willey, 1974

Riad, Hassan. l'*Egypt Nasserienne.* Paris, Editions de Minuit, 1969.

Rikye, Indar Jit. *The Sinai Blunder, Withdrawal of the UNEF Leading to the Six Day War of June 1967* .London, Cass, 1980.

Robertson, Terrence. Crisi : *The Inside Story of the Suez Conspiracy.* London, Hutchinson, 1965.

Rodinson, Maxime. *Marcisme et monde musulman.* Parise, Editions du Seuil, 1972. Published in English as : *Marxism and the Muslim World.* (Translated) by M. Polis.), London, Zed Press, 1979.

______. *Israel and the Arab.* Harmondsworth, Penguin, 1968.

Rondet, Pierre. *The Changing Patterns of the Middle East.* London, Chatto, and Windus, 1961.

Saber, Ali. *Nasser en process : Face à la nation arabe. Paris, Nouvelles* Editions Latine, 1968.

Sachar, Howard. *Europe Leaves the Middle East.* New York, Alfred A. Knopf, 1972.

Sadat, Anwar al. *Revolt on the Nile.* New York, John Day, 1957.

Safran, Naday. *From War to War, the Arab-Isreali Confrontation, 1947-67* New York, Pegasus, 1969.

St. John, Robert. *The Story of Gamal Abdel Nasser.* New York, McGraw-Hill, 1960.

Salama, Abdel Moghny Said. *Arab Socialism.* New York, Barnes and Noble, 1972.

Scale Patrick. *the struggle for Syria : a study in post-war Arab Politics 1945-58* London, Cambridge university press ،1965.

Sharabi, Hisham. *Nationalism and Revolution in the Arab World.* London D. van Nostrand 1966.

______ . Government and *Politics in the Middle East in the Twentieth Century.* London D. van Nostrand, 1962.

Stephens, Robert. *Nasser :A Political Biography.* London, Penguin, 1971.

Stevens George G., ed. *The United States and the Middle East.* Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1963.

Stewart, Desmond. Young Egypt. London, Allan Wingate, 1958.

Sykes, John. *Down into Egypt : A Revolution Observed.* London, Hutchinson, 1969.

Terra Vierra, Blanca. *Gamal Abd al-Nasser : Anti-biographia.* Madrid, Editions Pueyo, 1962.

Thomas, Hugh. *The Suez Affair.* London, Weidenfeld and Nicholson, 1967.

Trevelyan, Humphrey. *The Middle East in Revolution.* London, Macmillan, 1970.

Udovitch, A. L., ed. *The Middle east . Oil, Conflict and Hope.* Lexington (Mass.), D.C. Heath, 1976.

Ulam, Adam. The *Unfinished Revolution.* New York, Vintage Books, 1968.

Vatikiotis, P. J. *Nasser and His Generation.* London, Croom Helm, 1978.

______ *Conflict in the Middle East.* London, George Allen and Unwin, 1971.

______ *The Modem History of Egypt.* London, Weidenfeld and Nicholson, 1969 : creprinted as *The History of Egypt.* London, Weidenfeld and Nicholson, 1980).

______ *Egypt Since the Revolution.* New York, Praeger, 1968.

______ *The Egyptian Army in Politics : Pattern for New Natioms ?* repr.Westport (Conn.), Greenwood Press, 1975.

Vaucher, George. *Gamal Abdel Nasser et son equipe.* (2 Vols) Paris, Rene Juliard, 1959-60

Vernier, Bemard. *Armée et Politique au Moyen Orient.* Paris, Payot, 1966.

Wald, Peter. *Der Vereinigt Afabische Republik.* Hannover, Verlag fur Litteratur und Zeitgeschehen, 1969.

Warburg, James. *Crosscurrents in the Middle east.* London, Gollancz, 1969.

Waterfield, Gordon. *Egypt.* London, Thames and Hudson, 1967.

Wheelock, Keith. *Nasser's New Egypt.* repr. Westport (Conn.). Greenwood Press, 1975.

Whetten, Lawrence L. *The Canal War : Four Power Conflict in the Middle East.* London, MIT Press, 1974.

Wynn, Wilton. *Nasser of Egypt. The Search for Dignity.* Cambridge (Mass.). Arlington Books, 1959.

Zyid, Mahmud. *Egypt's Struggle for Independence.* Beirut, Khayats. 1965.

Ziadeh, Farhat J. *Laeyers, the Rule of Law and Liberalism in Modem Egypt.* Stanford. Hoover Institution, 1968.

مراجع عربية :

– إبراهيم شحاته حسن : مصر والسودان ، الإسكندرية ، الهيئة المصرية العامة ، ١٩٧١ .

– أبو خاطر : لقاء مع جمال عبد الناصر فى صميم الأحداث ، بيروت ، دار النهار للنشر ، ١٩٧١ .

– أحمد خاكى : فلسفة القومية ، القاهرة ، المكتبة الاجتماعية ، ١٩٦٢ .

- أحمد مرتضى المراغي :غرائب من عهد فاروق وبداية الثورة المصرية ، بيروت ، دار النهار ، ١٩٧٦ .

- أمير إسكندر : سيرة اليمين واليسار في الثقافة المصـرية ، بيروت ، دار ابن خلدون ، ١٩٧٨ .

- أمين هويدي : هروب عبد الناصر ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧٧ .

- بطرس بطرس غالي : عظمة الدبلوماسية العربية ، القاهرة ، دار الكتاب الجديد ، ١٩٦٩ .

- بطرس عودة : عبد الناصر والاستعمار العالمي ، بيروت ، المؤسسة العربية للنشر والثقافة ، ١٩٧٥ .

- ———— : جمال عبد الناصر : دوره في النضال العربي ، القاهرة ، المطبعة الفنية الحديثة ، ١٩٧١ .

- ———— : عودة الوعي ، بيروت ، دار الشروق ، ١٩٧٤ .

- إبراهيم شحاته حسن : مصر والسودان ، الإسكندرية ، الهيئة المصرية العامة ، ١٩٧١ .

- جان نانو : موت مشير ، بيروت ، دار الإعلام العربي ، ١٩٦٨ .

- جمال الشرقاوي : حريق القاهرة – قرار اتهام جديد ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٦ .

- جمال مجدي حسنين : ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٨ .

- حسن دوح : صفحات من جهاد الشباب المسلم ، القاهرة ، دار الاعتصام ، ١٩٧٩ .

- حسين فوزي النجار : ثورتنا والميثاق ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦١ .

- ربيع لطفي جمعة : سحق العدوان ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٢ .

- زاهر رياض : مصر وأفريقيا ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٦ .

- سعيد عبد الفتاح عاشور : ثورة شعب ، القاهرة ، دار النهـضة ، ١٩٦١ .

- سيد مرعي : أوراق سياسية ، القاهرة ، المكتب المصري الحـديث ، ١٩٧٨ .

- صلاح الدين الحديدي : شاهد على حرب ١٩٧٦ ، القاهرة دار الشروق ، ١٩٧٤

- طارق البشري : الديمقراطية والناصرية ، القاهرة ، دار الثـقافة الجديدة ، ١٩٧٥ .

- طه شاكر : قضايا التحرير الوطني والثورة والاشتراكية في مصر ، بيروت ، دار الفارابي ، ١٩٧٣ .

- طعيمة عبد الحميد الجرف : ثورة ٢٣ يوليو ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٤ .

- عبد الرحمن الرافعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٤ .

- عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ ، القاهرة ، روز اليوسف ، ١٩٧٦ .

– عبد اللطيف البغدادى : منكرات ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٧ .

– عبد الله إمام : حكايات عن عبد الناصر ، القاهرة ، دار الشـعب ، ١٩٧١ .

– عبد الله بلال: تأملات فى الناصرية – ثورة إنسانية خالدة ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧١ .

– عدنان ملوحى : الكتاب الأبيض فى الرد على توفيق الحكيم ، عبد الناصر والثورة بين الحقيقة والأسطورة ، بيروت ، دار النهضة الحديثة ، ١٩٧٥ .

– عصمت سيف الدولة : الأحزاب والمشكلة الديمقراطية فى مصر ، بيروت ، الدار المصرية ، ١٩٧٧ .

– ———— : هل كان عبد الناصر ديمقراطيا ؟ ، بيروت ، الدار المصرية ، ١٩٧٧ .

– علوى حافظ : مهمتى السرية بين عبد الناصر وأمريكا ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٦ .

– عمر التلمسانى : قال الناس ولم أقل فى حكم عبد الناصر ، القاهرة ، دار الأنصار ، ١٩٨٠ .

– فؤاد زكريا : عبد الناصر واليسار ، القاهرة ، روز اليوسف ، ١٩٧٧ .

– فؤاد مرسى : العلاقات المصرية – السوفييتية ١٩٤٣ – ١٩٥٦ ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٧ .

– فتحى رضوان : أسرار حكومة يوليو ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٧٦ .

– فتحى فهمى : يوميات الثورة ، القاهرة ، مصلحة الاستعلامات ، بدون تاريخ .

– فلاديمير لوتسكى : التاريخ الحديث للأقطار العربية ، (باللغة العربية) ، موسكو ، دار التقدم ، ١٩٧١ .

– كرم شلبى : عشرون يومًا هزت مصر – دراسة ووثائق فى أزمة مارس ، القاهرة ، دار أسامة للطباعة والنشر ، ١٩٧٦ .

– لطفى الخولى : دراسات فى الواقع المصرى المعاصر ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧٧ .

– محسن محمد : عندما يموت الملك ، القاهرة ، دار التعاون ، ١٩٨٠ .

– محمد أحمد أنيس : ثورة ٢٣ يوليو ، أعيد طبعه ، القاهرة ، دار النهضة، ١٩٧٧

– ———— : حريق القاهرة ، بيروت ، المؤسسة العربية ، ١٩٧٢ .

– محمد حسنين هيكل : قصة السويس – أخر المعارك فى مصر العملاقة ، بيروت ، مكتبة أنكل سام ، ١٩٧٧ .

– ———— : عبد الناصر والعالم ، بيروت ، دار الهلال ، ١٩٧٢ .

– ———— : نحن وأمريكا ، القاهرة ، دار العصر الحديث ، ١٩٦٧ .

– محمد طه بدوى ، ومحمد مصطفى : ثورة يوليو : جذورها التاريخية وفلسفتها السياسية ، الإسكندرية ، المكتب المصرى ، ١٩٦٦ .

- محمد عبد الرحمن برج : قناة السويس : أهميتها السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، دار الكاتب العربى ، ١٩٦٨ .

- محمد عبد الرحمن عنبر : سنوات العار ! أول دراسة موضوعية كاملة لعصر الهزائم ، القاهرة ، مطبعة عابدين ، ١٩٧٥ .

- محمد عبد المولى : الانهيار الكبير – أسباب قيام وسقوط وحدة مصر وسوريا ، بيروت ، الدار المصرية ، ١٩٧٧ .

- محمد على الشهارى : عبد الناصر وثورة اليمن ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٧٦ .

- محمد عودة : الباشا والثورة ، القاهرة ، روزا اليوسف ، ١٩٧٦ .

- ———— : الوعى المفقود : القاهرة ، دار القاهرة الحديثة ، ١٩٧٥ .

- ———— : ميلاد ثورة ، القاهرة ، دار الجمهورية للصحافة ، ١٩٧١ .

- محمد فرج : جمال عبد الناصر والمجتمع المصرى ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٧١ .

- محمد كمال عبد الحميد : معركة سيناء وقناة السويس ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٤ .

- محمود فتحى عمر : ٢٣ يوليو ، القاهرة الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٣ .

- ———— ومحمود حافظ : نظرات حول فلسفة الثورة ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦١ .

- جلال يحيى : أصول ثورة يوليو ١٩٥٢ ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٤ .

- محمود مراد : من كان يحكم مصر ؟ ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٧٥ .

- مصطفى أبو زيد فهمى : النظام الدستورى للجمهورية العربية المتحدة ، الإسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٦٦ .

- مصطفى محمد الحكيم : عبد الناصر – قضايا ومواقف ، بيروت ، جريدة صوت العروبة ، ١٩٧١ .

- معين بسيسو : دفاعاً عن البطل ، بيروت ، دار العودة ، ١٩٧٥ .

- وحيد رأفت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٧٨ .

- يوسف السباعى : أيام عبد الناصر – خواطر ومشاعر ، القاهرة ، مكتبة الخانكى ، ١٩٧١ .

مراجع أجنبية :

Allen, Richard. *Imperialism and Nationalism in the Fertile Crecent : Sources and Prospects of the Arab-Isreal Conflict.* New York, Oxford University Press, 1974.

Aulos, M. C. l'Egypte d'aujourd'hui : *Permanence et changements.* Paris, Editions du Centre Nationale de la Recherch, 1977.

Ayouty, Yassin El. *Egypt, Peace and the Inter-Arab Crisis Buffalo,* SUNY Press, 1979.

Ayubi, Nazih, *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt.* London, Ithaca Press, 1980.

Bakder, Raymond. *Egypt's Uncertain Revolution under Nasser and Sadat.* Harvard University Press, 1978.

Burrell, Robert M. and Abbas R. Kelidar. Egypt : *The Dilemmas of a Nation, 1970–77.* Beverly Hills, Sage Publications, 1977.

Dawisha, A. *Egypt in the Arab World : The Elements of a Foreign Policy.* London, Macmillan, 1976.

Dawisha, K. *Soviet Foreign Policy Towards Egypt.* London, Macmillan, 1979.

Dayan, Moshe. *Breakthrough* : A *Personal Account of the Egypt-Isreali Peace Negotiations.* London, Weidenfeld and Nicholson, 1981.

Dessouki, Ali E. Hillal. *Democracy in Egypt : Problems and Prospects.* Cairo, AUC Press,1978.

Eidelberg, Paul. *Sadat's Strategy,* Quebec, Dawn Publishing, 1979.

Frescobaldi, Dina. *La Sfida di Sadat.* Milano, Rizzoli Editore, 1977.

Fulick, Roy and Geoffrey Powell. *Suez : The Double War.* London, Hamish Hamilton, 1979.

Glassma, Jon D. *Arms for the Arabs : The Soviet Union and War in the Middle East.* Baltimore, 1976.

Colan, Matti. *The Secret Conversations of Henry Kissinger : Step by Step Diplomacy in the Middle East.* New York, Quadrangle, 1976.

Hansen, Bent. *Egypt.* New York, Columbia University Press, 1975.

Heykal, Mohammed Hassanein. *The Sphinx and the Commissarr : The Rise and Fall of Soviet Influence in the Middle East.* New York, Harper and Row, 1978.

______. The *Road to Ramadan.* New York, Quadrangle Books. 1976.

Hirst, Davidand Irene Beeson. *Sadat.* Faber and Faber, 1981.

Hureau, Jean. *Egypte aujourd'hui.* Paris, Editions S. A., 1977.

Israel, Raphael. *The Public Diary of President Sadat.* (3 Vols) Leiden, Brill, 1978-79

Kimche, Jon. *There Could Have Been Peace.* New York, Dial, 1973

Lengyel, Emil, *Modern Egypt.* New York, F. Watts, 1979.

Mansfield, Peter. *The Middle East : A Political and Economic Survey.* London, Oxford University Press, London, 1973.

McLaurin, Ronald D. and Mohammed Mughisuddin Abdel Wagner. *Foreign Policy Makingin the Middle East : Domestic Influences on Policy in Egypt, Iraq, Israel and Syria.* New York, Praeger, 1977.

Narayan. V. K. *Anwar al-Sadat, Man with a Mission. New Delhi, Vikas, 1977.*

O'balance, Edgar. *No Victors, No Vanquished : The Yom Kippur War.* San Rafael, Presidio Press, 1978.

Roman, ochanan Hans. *Interpretation und Volkerrechtliche Bedeutung des Sinal Abkommens zwischen Isrcalund Agypten vom 4 September 1975* .Berlin, Duncker and Humbolt, 1978.

Rubenstein, Alvin. *Red Star on the Nile :The Soviet-Egyptian Influence Relation Since the June War.* Princeton, Princeton University Press, 1977.

Sadat, Anwar al-. *In Search of Identity.* New York, Harper and Row, 1978.

Sheehan, Edward R. F. *The Arabs, Isrealis and Kissinger : A Secret History of American Diplomacy in the Middle East.* New York, Reader's Digest Press, 1976.

Shoukri, Ghall. *Egypt, Portrait of a President.* London, Zed Press, 1981.

______. Egypte : La *contre-revolution.* (Translated by M. Morgane.) Paris, Editions du Sycamore,1979.

Socialist Union-Egyptian Caucus. *Egypt- The January Events.* Doncaster, Socialist Union International, 1977.

Stephens, Robert. *The Egyptian-Soviet Quarrel in 1972 : Russia, the Arabs and Africa.* London, Collins, 1973.

Waterbury, John. *Hydropolitics of the Nile Valley.* New York, Syracuse University Press, 1979.

______. *Egypt : Burdens of the Past. Options for the Future.* Bioomington, Indiana University Press, 1978.

مراجع عربية :

- إبراهيم أمين غالي : سيناء المصرية عبر التاريخ ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٦ .
- إبراهيم سعدة : الروس قادمون ، الإسكندرية ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٦ .
- إبراهيم عبده : تاريخ بلا وثـائق ، القاهرة ، مؤسسة سجل العرب ، ١٩٧٥ .
- ——— : رسائل من نفاقستان ، القاهرة ، مؤسسة سجل العرب ، ١٩٧٤ .
- ——— : اتفاق كامب ديفيد وأخطاره ، عرض وثائقى ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٧٨
- أحمد شلبى : مصر فى حربين ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٥ .
- إسماعيل عبد التواب : السادات بلا رتوش ، القاهرة ، دار الشعب ، ١٩٧٦ .
- ألبير فرحات : مصر فى ظل السادات ١٩٧٠ – ١٩٧٧ ، بيروت ، دار الفارابى ، ١٩٧٨ .
- جلال الدين الحمامصى : حوار وراء الأسوار ، القاهرة ، مكتبة المصرى الحديث ، ١٩٧٦ .
- جمال الغيطانى : المصريون والحرب ، القاهرة ، روزا اليوسف ، ١٩٧٤ .
- حبيب عيسى : السقوط الأخير للإقليميين فى الوطن العربى ، بيروت ، دار المصير ، ١٩٧٨ .
- حسين عبد الرازق : مصر فى ١٨ و ١٩ يناير – دراسة سياسية وثائقية، بيروت ، دار ابن خلدون ، ١٩٧٩ .
- حمدى فؤاد : الحرب الدبلوماسية بين مصر وإسرائيل ، بيروت ، دار القضية ، ١٩٧٦ .
- حمدى لطفى : العسكرية المصرية فوق سيناء ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٧٦ .
- رأفت غنيمي الشيخ : مصر والسودان فى العلاقات الدولية ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٩ .
- سالم يمانى : سيناء – الأرض ، الحرب والشعب ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٥ .
- سعد الدين الشاذلى : حرب أكتوبر (مذكرات) بيروت ، مؤسسة الوطن العربى ، ١٩٨٠ .
- شحـاته عيسى إبراهيم : عظماء الوطنية فى مـصـر فى العـصـر الحـديث ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٧٧ .
- صبرى عبد المجيد : المسيـرة الطويلة مع السـادات على طريق النضـال ، القاهرة ، دار الشعب ، ١٩٧٦ .
- عبد الستار الطويلة : العقيد القذافى ... ومصر ! ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٧٧ .
- ——— : رفض الرفض – حوار مع جبهة الرفض العربية ، القاهرة ، وكالة تلستار ، ١٩٧٦ .

– عبد العاطى محمد أحمد : الرئيس أنور السادات وقضية نزع السلاح ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، ١٩٧٨ .

– عبد الصمد جاد المولى : قضايا الجبهة الوطنية التقدمية فى مصر ، بيروت ، دار القدس ، ١٩٧٧ .

– عبد العزيز الرفاعى ، حسين عبد الواحد الشاعر : الوعى العربى ووحدة مصر وليبيا ، القاهرة ، مكتبة الوعى العربى ، ١٩٧٤ .

– عبد الكريم درويش وليلى تكلا : حرب الساعات الست ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٤ .

– عبد العزيز نوار ، صلاح العقاد ، إبراهيم البحراوى : مؤتمر كامب ديفيد – رؤية علمية ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٨ .

– على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر ، القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٥ .

– على عثمان زيكو : أبطال الطيران فى حرب رمضان ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٤ .

– على محمد لبيب : القوة الثالثة : تاريخ القوات الجوية المصرية ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٧ .

– على محمد محبوب : مصر بعد العبور ، القاهرة ، دار الشعب ، ١٩٧٥ .

– عواطف عبد الرحمن : مصر وفلسطين ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٠ .

– غالى شكرى : اعترافات الزمن الخائب ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٠ .

– كرم شلبى : السادات وثورة يوليو – دراسة فى فكر أنور السادات ، القاهرة ، دار الموقف العربى ١٩٧٧ .

– ــــــــــ : النهضة والسقوط فى الفكر المصرى الحديث ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧٨ .

– محمد جلال كشك : كلام لمصر ، بيروت ، دار الوطن العربى ، ١٩٧٥ .

– محمد على فهمى : القوة الرابعة – تاريخ الدفاع الجوى ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٦ .

– محمد فيصل عبد المنعم : حول الرجال العظام والمعركة المستحيلة – حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، القاهرة ، مركز النيل للإعلام ، ١٩٧٩ .

– محمود حلمى : دستور جمهورية مصر العربية والدساتير العربية المعاصرة ، القاهرة ، دار النشر والثقافة ، ١٩٧٤ .

– معين بسيسو : البلدوزر ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٥ .

– موسى بدوى : السادات – رجل الحرب ورجل السلام ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٨ .

– موسى صبرى : وثائق ١٥ مايو ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٧ .

– هيثم الأيوبى : اتفاق فصل القوات الثانى فى سيناء ١٩٧٥ ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٥ .

المراجع الأجنبية

Abdel Saud, Hassan. *General Aspects of Land Reform in Egypt.* Cairo, Anglo-Egyptian Bookstore, 1966.

Brow, Clement Henson. *Egyptian Cotton.* London, Leonard Hil 1953.

Burrell, Robert Michell,, S. Hoyle. K. S. Melachlan and C. Parker. The *Developing Agriculture of the Middle East, Approaches and Prospects.* London, Graham and Trotman, 1976 .

Castie, Mary Ann. *Social Reproduction and the Egyptian Agrarian Transformation.* Ann Arbor, University of Michigan Press, 1966

Heyworth-Dunne, G. E. *Egypt : The Co-operative Movement.* Cairo, Renaissance Bookshop 1952.

Marei, Sayyid. *Agrarian Reform in Egypt.* Cairo, Institute Francais,1957.

Poliak, Abraham. *Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and the Lebanon.* Philadelphia, Porcupine Press, 1977.

Radwan, Samir. *Agrarian Reform and Rural Poverty in Egypt 1952-75* Geneva, 1L0, 1977

Rivlin, Helen Anne. *The Agricultural Policy of Muhammad Ali in Egypt.* Cambridge (Mass.), Harvard University Press, 1961.

Saab, Gabriel, The *Egyptian Agrarian Reform 1952-62* London, Oxford University Press, 1967.

El Sharki, Mohamed Youssef. *La monoculture du cotton en Egypte et le development economique. Geneve, Librairie Droz, 1964.*

Treydte, Klaus Porter. *Genossenschaften in der VAR (Agypten) Entwicklung, Standund Strukturdes Agyptischen Genossenschaftswessen.* Hannover, Verlag fur Literatur and Zeitgeschehen, 1971.

Warriner, Doreen. *Agrarian Reform and Community Development in the UAR.* Cairo, Dar at-Taawan, 1961.

______. *Land Reform and Economic Development.* Cairo National Bank of Egypt, 1955.

المراجع العربية :

- إبراهيم رشاد : كتاب التعاون الزراعى ، القاهرة ، ١٩٣٥ .
- إبراهيم عامر : الأرض والفلاح ، المسألة الزراعية فى مصر ، مطبعة الدار المصرية ، ١٩٥٨ .
- إيفا غرزوزى : ثورة الإصلاح بالأرقام . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٩ .
- حسن زكى أحمد : القطن . تسويقه وتمويله ، القاهرة ، دار الشعب ، بدون تاريخ .
- سامى أبو العز ومحمد أبو غار : التمويل الزراعى والتعاونى فى الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة مكتبة الشعب ، ١٩٧٠ .
- صالح محمد صالح : الإقطاع والرأسمالية الزراعية فى مصر من عهد محمد على إلى عبد الناصر ، بيروت ، دار ابن خلدون ، ١٩٧٩ .
- فتحى عبد الفتاح : القرية المصرية : دراسات فى الملكية وعلاقات الإنتاج ، القاهرة ، دار الثقافة ، ١٩٧٣ .
- محمد عبد المجيد مرعى : الإصلاح الزراعى والميثاق ، القاهرة ، دار القلم ، ١٩٦٤ .
- ميريت بطرس غالى : الإصلاح الزراعى : الملكية ، الإيجار ، العامل . القاهرة ، دار الفصول ، ١٩٤٥ .
- وليم ناظر : الزراعة فى مصر الإسلامية من عهد الخلفاء الراشدين إلى عهد الثورة ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- يوسف نحاس : القطن فى خمسين عاماً ، القاهرة ، ١٩٥٤ .
- ——— : جهود النقابة الزراعية المصرية العامة فى ثلاثين عاماً ، القاهرة ، مكتبة مصر ، ١٩٥٢ .
- ——— : الفلاح .. حالته الاقتصادية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

مراجع أجنبية :

Abu Loghod. Janet. *Cairo :1001 Years of the City Victorious.* Princeton, Princeton University Press, 1971.

Asai, Nobuo. Cairo. (Translated by P. Bush.) Tokyo, Kodansha international, 1979.

Balog, Paul. *The Coinage of the Mamluk Sultans of Egypt and Syria.* New York. American Numismatic Society, 1964.

Brandenburg. Dietrich. *Islamische Baukunst in Agyptenc.*Berlin, Verlag Bruno Hessling, 1966.

Colloque Internationale sur l'histoire du Caire, 27 Mars-5 Avril 1969 .Cairo, Ministry of Culture, 1974.

Creswell, Sir K.A.C. *The Muslim Architecture of Egypt.* Oxford, Oxford, University Press, 1952-60, two vols.

Devonshire, Lady Henrietta. *Moslem Builders of Cairo.* Cairo, R. Schindler. 1943.

Fakhri, Ahmad. *The Oases of Egypt.* Cairo, AUC Press, 1973.

Freeman-Grenville. G.S.P. *The Beauty of cairo :An Historical Guide to the Chief Islamic and Coptic Monuments.* London, East-West Publications, 1981.

Garcin. Jean-Claude. Un *center musulman de l'Haure Egypte medievale : Qus.* Cairo, Institut Français, 1976.

Haldane, Duncan. *Mamluk Painting.*Warmister, Aris and Phillips, 1978.

Hautecoeur, L., and Gaston Wiet- *Les Mosquees du Caire.* 2 Vols., Paris, Leroux, 1932.

Hourani, A. M.,ed. *The Islamic City.* Oxford, Oxford University Press, 1970.

Lane-Poole, Stanley. *Art of the Saracens in Egypt.* repr. Beirut, Liberairie Byblos, n.d.

Parker, Richard. *A Practical Guide to the Islamic Monuments of Cairo. Cairo,*AUC Press, 1973.

Raimond, Jean. *Le desert oriental egyptien du Nile à la Mer Rouge.* Paris, (for the) Institut Français, 1923.

Russell, Lady Dorothea. *Medieval Cairo and the Monasteries of the Wadi Natrun.* London, Weidenfeld and Nicholson, 1962.

Wiet, Caston. *Cairo, City of Artand Commerce.* (Translated by S. Feiler). Norman, University of Oklahoma Press, 1964.

مراجع عربيــة

- أحمد فكرى : مساجد القاهرة ومدارسها فى العصر الفاطمى ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥
- حسن الباشا : (تحرير) القاهــرة .. تاريخها ، فنونها ، آثارها ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ١٩٧٠
- ——— : فن التصوير فى مصر الإسلامية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٦
- عبد الرحمن زكى : بناة القاهرة فى ألف عام ، القاهرة ، دار الكاتب ، ١٩٦٠
- ——— : قلعة صلاح الدين الأيوبى وما حولها من آثار ، القاهرة ، الهيئــة المصريــة للكتاب ، ١٩٧١
- فريد شفيعى : العمارة العربية فى مصر الإسلامية ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ،١٩٦٠

مراجع أجنبية :

Abu Salih al-Armani. *The Churches and Monasteries of Egypt and Some Neighbouring Countries.* (Translated by B. T. A. Evetts with notes by A. J. Butler.) repr. Oxford, Clarendon, 1969

Akademie der bilderen Kunste- *Reeichristliche und Koptische Kunst.* Vienna, Bruder Rosenbaum, 1964

Alt, Ernst. *Agyptens Kopt-Eine einsame Minderheit zum verhaltnis von Christen und Moslems in Agyptenin Vergangenheit und Gegenswart.* Saarbrucken. Verlag Breitenbach, 1980

Athanasius, Bishop. *The Copts Through the Ages.* Cairo, Ministry of Information, 1973

Badawy, Alexander. *Coptic Artand Archaeology :The Art of the Christian Egyptians from the Late Antique to the Middle Ages.* Cambridge (Mass.), MIT Press,1978.

du Bourget, Pierre *M. Coptic Art.* (Translated by C. Hay-Shaw.) London, Metheun,1971.

Butcher, Edith Louisa. *The Story of the Church in Egypt.* repr. New York, AMS Press, 1972.

Butler, A. J. *The Ancient Coptic Churches of Egypt.* repr. Oxford. Clarendon Press. 1970

Chaleur, Sylvestre. *Histoire des Coptes d'Egypt.* Paris, La Colombe, 1970.

Cosmas Indicopleustes. *The Christian Topography of Cosmas, an Egyptian Monk.* Cambridge, Cambridge University Press, 1909.

Cramer, M. *Das Christliche-Kopten Agypten einst undheuter.* Weisbaden, Harrassoeitz, 1959.

Al Damanhuri, Shaykh Ahmad b. Abdal Munim. *On the Churches of Cairo.* (Translated and edited by M.Perlman.) Berkeley, University of California Press, 1975.

Effenberger, Arne, *Koptische Kunst : Agypten in spatantiker eyzantinischer Zeit.* Vienna, Tusch, 1977.

Galey, John, *Sinai and the Monastery of St. Catherin.* London, Chatto and Windus,1980.Gayet, Albert. L'Art copte. Paris, Leroux, 1902.

Hardy, Edward Rochie. *Christianity and Nationalism in the Patrirchate of Alexandria.* New York, 1952.

Hourani, A. D. *Minorities in the Arab World.* London, 1947.

Kamil, Murad. *Coptic Egypt.* Cairo, Le Scribe Egyptien, 1968.

Leeder, S. H. *Modem Sons of the Pharaohs.* repr. N. Y., Arno Press, 1973.

Leroy, Jules. *Les manuscripts Coptes et Coptes-Arabes illustres,* Beirut, Institut Francais, 1974.

Masriya, Y. (Pseud.). *A Christian Minority : The Copts in Egypt.* Geneva, Centre d'Information et Documentation sur le Moyen-Orient, 1976.

Meinardus, Otto Freidrich. *Christian Egypt: Ancient and Modem.* Cairo, AUC Press,1977.

______ *Christian Egypt, Faith and Life.* Cairo, AUC Press, 1970.

______ *Monks and Monasteries of the Egyptian Deserts.* Cairo, AUC Press. 1961.

Nauerth, Claudia. *Koptische Textilmumst in Spatantikn Agypten.* Trier.Spee. 1978.

Plumley, J. Martin. *The Scrolls of Bishop Timotheos : Two Documents from Medieval Nubia.* London, Egyptian Exploration Society, 1975.

Roncaglia, Martiniano. *Histoire de l'eglise copte.* (2 Vols.) Beirut, Dar al-Kalima,1966-69.

Tondot. Pierre. *Les Chretiens d'Orient.* Paris, Peyronnet et Cie, 1955.

Wessel, Klaus. *Coptic Art.* (Translated by J. Carrol and S. Hallon.) London, Thames and Hudson,1965.

______ *Christentum am Nil.* Rechlingenhausen. A. Borgers. 1964.

Wustenfeld. Ferdinand. *Macrizi's Geschichte der Copten.* New York, Olms, 1979.

مراجع عربية

- رؤوف حبيب : تاريخ الرهبنة والأديرة فى مصر وأثرهما الإنسانى على الإسلام ، القاهرة ، مكتبة المحبة ، بدون تاريخ .

مراجع أجنبية

Abdel-Fadil, Mahmoud. *The Political Economy of Nasserism : A study in Employment and Income Distribution Policies in Urban Egypt 1952-72* .Cambridge, Cambridge University Press, 1980.

Ahmed, Yusuf J. *Absorptive Capacity of the Egyptian Economy : An Examination of the Problems and Prospects*. Paris, OECD Development Centre, 1976.

Al Barrawi, Rashid. *Economic Development in the United Arab Republic*. Cairo, Anglo-Egyptian Bookshop, 1972.

Barbour, Kenneth Michael. *The Growth, Location and Structure of Industry in Egypt*. New York, Praeger, 1972.

Cahen, Claude. Makhzumiyyat : *Etudes sur l'histoire economique et financière de l'Egypte medievale*. Leiden, Brill, 1977.

Carmon, Y. *The Significance of Egyptian Development : The Egyptian Viewpoint*. Jerusalem, Study Group for Middle Eastern Affairs, 1975.

Carr. David William. *Foreign Investment and Development in Egypt*. N.Y., Praeger, 1979.

Cook, M. A. *Studies in the Economic History of the Middle East*. London, Oxford University Press, 1970.

Crouchley, A. E. *The Economic Development of Modem Egypt*. London, Longmans, Green, 1938.

______ *The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Debt*. Cairo, Government Press (Bulaq), 1936.

Egypt : Economic Survey Specially Prepared by African Business. London, IC Magazines, 1981.

Farid, Saleh. *Top Management in Egypt : Its Structure, Quality and Problems*. Santa Monica, Rand Corporation, 1970.

Çirgis, Maurice. *Industrialisation and Trade Patterns in Egypt*. Tubingen, Mohr, 1977.

Gran, Peter. *Islamic Roots of Capitalism in Egypt : 1760 - 1840* Austin, University of Taxes Press, 1979.

Hansen, Bent. *An Economic Model for Ottoman Egypt, or the Economics of Collective Tax Responsibility*. Berkeley, Institute for International Studies, 1973.

______ *Economic Development in Egypt*. Senta Monica, Rand Corporation, 1969.

______ With Girgis Marzouk, *Development and Economic Policy in the UAS* Amsterdam, North Holland Publications, 1965.

Harbison, Frederick and Ibrahim Abdelkader. *Human Resources for Egyptian Enterprise.* New York, McGraw-Hill, 1958.

Ikhram, Khalid. *Egypt : Economic Management in a Period of Transition.* London, Johns Hopkins University Press, 1980.

Issa, Hassam M. *Capitalisme et societes anonymes en Egypte : Essai sur le rapport entre structure sociale* et droit. Paris, Librair le Gènèralè de Droit et Jurisprudence, 1970.

Issawi, Charles. *Egypt in Revolution, an Economic Analysis.* London, Oxford University Press, 1963.

______ *Egypt at Mid-Century : An Economic Survey,* London, Oxford University Press, 1954.

Johnson, A.C.and L.C. West. *Byzantine Egypt. Economic Studies.* Princeton, Princeton University Press, 1949.

Al Kammash, Magdi. *Economic Development and Planning in Egypt.* New York, Praeger, 1968.

Kanovsky, Eliyahu. *The Egyptian Economy in the Mid-1960s* : The Micro Sectors. Tel Aviv, Shiloah Centre, 1978.

______ *The Economic Impact of the Six-Day War.* London, Praeger, 1970.

Kardouche, George K. *The UAR in Development: A Study in Expansionary Finance.* New York, Praeger, 1966.

Kedourie, Elie, ed. *The Middle Eastern Economy : Studies in Economics and Economic History.* London, Cass, 1976

El Khatib, Muhammad Fatallah. *The Environment of Management in the UAR.* Cairo, 1970.

Kornrumpf, Hans-Jurgen. *Vereiningte Arabische Republik: Wirtschaftstruk-turwandlung udn Entwicklungshilfe.* Opladen, C.W. Leske, 1967.

Landes, David. *Bankers and Pashas : International Finance and Economic Imperialism in Egypt.* repr. New York, Harper and Row, 1969.

Mabro, Robert. *The Egyptian Economy1952 - 72* . Oxford, Clarendon, 1974.

______ and Samir Radwan.*The Industrialisation of Egypt 1939-73.* Oxford, Clarendon, 1976.

Mansour, Fawzi. *Development of the Egyptian Financial System up to 1967* : A Study of the Relation Between Finance and Economic Development. Cairo, University of Ayn Shams Press, 1970.

Mead, Donald G. *Growth and Structural Change in the Egyptian Economy.* Homewood (Ill), Richard D. Irwin, 1967.

Moore, Clement. *Images of Development Egyptian Engineers in Search of Industry*. Cambridge, MIT, 1980.

Musrey, Alfred. *The Arab Common Market : A Study in Inter-Arab Trade Relation.* London, Frederick A.Praeger, 1969.

Naggar, Said el-. *Industrialisation and Income with Special Refrence to Egypt.* Cairo, Fuad I University Press (Cairo University), 1952.

Nagi, M. H. *Labor Force and Employment in Egypt.* New York, Praeger, 1971.

Nassef, Abdel Fattah. *The Egyptian Labour Force : Its Dimensions and Changing Structure, 1907-60* .Philadelphia, 1970.

Neumann, Theodor. *Das moderne Agypten : mit besonderer Ruckicht auf Handl und Volkwirtschaft.* Leipzig, Dunker and Humbolt, 1893.

Nossier, Abdel Hamied. *Diesozio-Poitischen Bedingungender writschafrlichen Entwick-lungdargestellt am Beispiel Agyptens 1952-75* .Bochum, Studienverlag Brockmeyer, 1979.

O'Brien, Patrick Karl. *The Revolution in Egypt's Economic System : From Private Enterprise to Socialism . 1952-56* London, Oxford University Press, 1967.

Owen, Edward Roger John. *Cotton and the Egyptian Economy, 1820-1914.* Oxford, Clarendon, 1969.

Al-Qaissouni, Abdal Moneim, *International Economic Development with Special Reference to Egypt and the Arab World. Cairo,* National Bank of Egypt, 1974.

Rabi, Husayn *Muhammad. The Financial System of Egypt. AH 564-741/Ad1169- 1341.* London, Oxford University Press. 1972.

Radwan, Samir, *Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture, 1882-1967.*London, Itaca Press, 1974.

Rimawi Qasim. The *Challenge of Industrialisation in Egypt. Beirut,* United Publishers, 1974.

Tomiche, Ferdinand. *Syndicalisme et certains aspects du travil en Republique Arabe Unie.* Paris, Maisonneuve et Larose, 1974.

Wallace, Sherman Le Roy. *Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian.* New York, Greenwood Press, 1969.

Walz, Terrence. *The Trade Between Egypt and Bilad as-Sudan, 1700 - 1820. Boston,* 1975

مراجع عربية

- أحمد صادق سعد : فى ضوء النمط الآسيوى للإنتاج .. تاريخ مصر الاجتماعى الاقتصادى ، بيروت ، دار ابن خلدون ، ١٩٧٩

أحمد فؤاد القلـــيوبى : عبور الروتين المالى ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٦ .

- توفيق سلطان اليزبكى : تاريخ تجارة مصر البحرية فى عصر المماليك ، الموصل ، جامعة الموصل ، ١٩٧٥

حسنين محمد ربيع : النظم المالية في مصر زمن الأيوبيين ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٦٤

- راشد البراوى : الفلسفة الاقتصادية للثورة ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٥

- ———— : حالة مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٤٨

- عبد الرحمن البيضانى : نكبة الشعارات على الأمة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥

- عبد القادر شهيب : محاكمة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، بيروت ، دار ابن خلدون ، ١٩٧٩

- عبد المنعم الغزالى : تاريخ الحركة النقابية المصرية ١٨٩٩ – ١٩٥٢ ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٦٨

- عصام الدين حواس : استراتيجية بناء الإنسان المصرى ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٨٠.

- على أحمد نجيب : رأى فى الثورة الوطنية : مصر ، القاهرة ، دار العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٨٠

- على الجريتلى : خمسة وعشرون عاما ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٧

- ———— : السكان والموارد الاقتصادية فى مصر ، القاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩٦٢

فؤاد مرسى : هذا الانفتاح الاقتصادى ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٦

فتحى رضوان : طلعت حرب .. بحث فى العظمة ، القاهرة ، دار الكتاب العربى ، ١٩٧٠

محمد رشدى : التطور الاقتصادى فى مصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٢

- محمد محمود الديب : تصنيع مصر ١٩٥٢– ١٩٧٢ ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٠

- محمود عبد الفضيل : دراسات فى التخطيط مع دراسة خاصة لتجربة جمال عبد الناصر ، بيروت دار القدس ، بدون تاريخ

- محمود متولى : الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٤

مراجع أجنبيـــة

Alxiel-Wahhab Farouk. *Modern Egyptian Drama* : An Anthology. Minneapolis. Bibliotheqa Islamica, 1972.

Beyerl, Jan. *The Style of the Modem Arabic Short Story. Prague,* Charies University 1971

Fakkar, Rushdi. *Aux origins des relations culturelles contemporaines entre la France et le monde Arabe, l'influence francaise sur la formation de la presse litteraire en Rgypte, au XIXe* siècle. Paris, Guenther, 1972.

Fanjul, Seraffn. *El Mawwalegipcio : expression literaria popular.* Madrid, Instituto Hispano-Arabe de Cultura, 1976

Chanem, Fathi. *The Man Who Lost His Shadow.* (Translated by D. Stewart.)London, Chapman, 1966

Al Hakim, Tawfiq. *Un substitut de compagne en Egypt : Joumal d'Un substitut de procureur égyptien.* (Translated by G. Weit and Z. Hasan.) Paris, Plon,1974.

______ *Fate of a Cockroach.* (Translated by D. Johnson-Davies.) London, Heineman, 1973

______ *Bird of the East.* (Translated by R. Bayly-Winder.) Beirut, Khayats, 1966.

______ *The Maze of Justice.* (Translated by A. Eban.) London, Havrill Press, 1947.

______ and Charies Gregoire, Duke of Mecklenburg. *Catalogue d'enregistrements de musique folklorique égyptienne.* Strasbourg et Baden-Baden, Heitz, 1958.

Husayn, Taha. *An Egyptian Childhood.* (Vol. 1of Hussayn's - 3 Volume autobiography, translated by E. H. Paxton.) London, Heineman, 1981.

______ The Future of Cluture in Egypt. reper.New York, Octagon, 1975.

Ibrahim Hilmy, H. R. H. Prince. *The Literature of Egypt and the Sudan from Earliest Times to the Year 1885 Inclusive.* London, Trubner, 1886-87

Ibrahim Sunallah. *The Smell of It and Other Stories.* (Translated by Denys Johnson-Davies.) London, Heineman, 1971.

Idris, Yusuf. *The Cheapest Nigths.* London, Peter Owen, 1978.

Ismail, Abdel Monem. *Drama and Society in Contemporary Egypt.* Cairo, Dar Al-Katibal-ᶜArabi, 1967.

Hohnson-Davies, Denys, ed. and trans. *Egyptian Short Stories.* London, Heineman, 1978.

Keelely, Edmund. *Cavafy's Alexandria: Study of a Myth in Progress.* London, Hogarth Press, 1977.

Khan, *M. An Introduction to the Egyptian Cinema.* London, Informatics, 1969.

Khouri, Mounah Abdullah. *Poetry and the Making of Modern Egypt.* Leiden, Brill, 1971.

Kilpatrick, Hilary, *The Modern Egyptian Novel, a Study in Social Criticism.* Ithaca, Cornell University Press, 1974.

Long, Richard. *Tawfiq al-Hakim, Playwright of Egypt.* London, Ithaca Press, 1979.

Mahfouz, Naguib. *Children of Gebelawi.* (translated by P. Stewart.) London, Heineman, 1981.

______ Miramar. (Trans. By F. Mousa Mahmud, ed. And rev. by M. El Kommos and J. Rodenbeck.) London, Heineman, 1978.

______ Midaq Alley, London, Heineman, 1975.

______ God's World. Minncapolis, Bibliotheqa Islamica, 1973.

Mahmoud, Fatma Moussa. *Women in the Arabic Novel in Egypt.* Cairo, Instituto Italiano, 1976.

Masharrafa, M. M. *Cultural Survey of Modern Egypt.* London, 1948.

Mazyad, A. M. H. *Ahmed Amin 1886 - 1954, Advocate of Social and Literary Reform in Egypt.* Leiden, Brill,1963.

Mitchnick, Helen. *Egyptian and Sudaness Folk Tales.* Oxford, Oxford University Press, 1978.

Phlip, Thomas. *Jurji Zaida : His Life and Though.* Beirut, Franz Steiner Verlag, 1979.

Pinchin, Jane Lagoudis. *Alexandria Still : Forster, Durrell and Cavary.* Princeton, Princeton University Press, 1977.

Renaissance du monde Arabe : Coloque international de Louvin sous la direction de Mm. Anouar Abdel-Malik, Abd el-Aziz Belal et Hasan Hanafi. Belgium, Editions Duclet, 1972.

Sakkut, Hamdi. *The Egyptian Novel and Its Main Trends from 1913-52* Cairo, AUC. Press, 1971.

Semah, David. *Four Egyptian Literary Critics.* Leiden, Brill, 1971.

Sharqawi, A. R. *Egyptian Earth.* London, Heineman, 1962.

Thorval, Yves. *Regards sur la cinéma égyptienne.* Beirut, Dar al-Mashruq, 1975.

Wahba, Magdi,*Cultural Policy in Egypt.* Paris, Unesco, 1972.

Wendell, Charles. *The Evolution of the Egyptian National Image from Its Origins to Ahmed Lutfi al-Sayyid.* Berkeley, University of California Press, 1972.

مراجع عربية

- أحمد بدوى : الحياة العقلية فى عصر الحروب الصليبية بمصر والشام ، القاهرة ، دار النهضة المصرية ، ١٩٧٢ .

- أحمد محمد عطية : توفيق الحكيم .. دراسة فى فكر الحكيم السياسى ، القاهرة ، دار الموقف العربى ، ١٩٧٩ .

- أحمد هيكل : الأدب القصصى والمسرحى فى مصر من أعقاب ثورة ١٩١٩ إلى قيام الحرب الكبرى الثانية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٠ .

- أحمد الشايب : دراسة آداب اللغة العربية بمصر فى النصف الأول من القرن العشرين ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٨٠ .

- السعيد الوراقى : اتجاهات القصة القصيرة فى الأدب العربى المعاصر فى مصر ، الإسكندرية ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٩ .

- ثابت محمد البدرى : الاتجاه الواقعى فى الشعر العربى الحديث فى مصر ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٠ .

- جورجى زيدان : مذكرات (تحرير : صلاح المنجد) بيروت ، دار الكتاب الجديد ، ١٩٦٨ .

- حسن محسب : البطل فى القصة المصرية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٧ .

- ——— : قضايا الفلاح فى القصة المصرية ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧١ .

- حلمى على مرزوق : تطور النقد والتفكير الأدبى الحديث فى مصر فى الربع الأول من القرن العشرين ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، بدون تاريخ

- حمدى السكوت ومارسدن جونز : أعلام الأدب المعاصر فى مصر ، القاهرة ، مطبعة الجامعة الأمريكية ، الجزء الأول ، طه حسين ١٩٧٥ ، الجزء الثانى : إبراهيم عبد القادر المازنى ١٩٧٩ .

- حمدى السكوت : مسرحيات مصرية فى فصل واحد ، القاهرة ، مطبعة الجامعة الأمريكية ، ١٩٧٣ .

- رمسيس عوض : التاريخ السرى للمسرح قبل ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٦ .

- طه حسين : مستقبل الثقافة فى مصر ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٤٤ .

- عبد الحميد إبراهيم : القصة المصرية وصورة المجتمع الحديث ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٧٣ .

- عبد الحميد يونس : دفاعاً عن الفولكلور ، القاهرة الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٣ .

- عبد العزيز شرف : طه حسين وزوال المجتمع التقليدى ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٧ .

- عبد القادر حميدة : ليالى مصرية ، القاهرة ، كتاب الإذاعة والتليفزيون ، ١٩٧٢ .

- علي الراعي : دراسات فى الرواية المصرية ، القاهرة ، وزارة الثقافة ، ١٩٦٤ .
- فاروق عبد القادر : ازدهار وسقوط المسرح المصرى ، القاهرة ، دار الفكر المعاصر ، ١٩٧٩ .
- فتحى الإبيارى : (تحرير) نبضات القلوب وأدباء الأقاليم ، القاهرة ، دار الشعب ، ١٩٧٥ .
- فكرى أباظة : الضاحك الباكى ، القاهرة ، ١٩٣٣ .
- فكرى بطرس : أعلام الموسيقى والغناء العربى ١٨٦٧ - ١٩٦٧ ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٦ .
- فنان الشعب سيد درويش ، الإسكندرية ، جمعية أصدقاء ، بدون تاريخ .
- محمد الدسوقى : أيام مع طه حسين ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨ .
- محمد جبريل : مصر فى قصص كتابها المعاصرين ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٢ .
- محمد دياب : قضايا فكرية وثقافية ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٥ .
- محمد زغلول سلام : الأدب فى العصر المملوكى ، الدولة الأولى ، ٦٤٨ - ٧٨٣هـ ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٧١ .
- محمد عدنان الخطيب : أم كلثوم معجزة الغناء العربى ، دمشق ، ١٩٧٥ .
- محمد كمال الدين : رواد المسرح المصرى ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٢ .
- محمد مندور : فى المسرح المصرى المعاصر ، دار النهضة المصرية ، ١٩٧١ .
- محمود مصطفى : الأدب العربى فى مصر من الفتح الإسلامى إلى نهاية العصر الأيوبى ، القاهرة ، وزارة الثقافة ، ١٩٦٧ .
- مصطفى على عمر : الاتجاهات الفكرية فى الأدب المسرحى ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .
- منير أمير : المسرح المصرى بعد الحرب العالمية الثانية بين الفن والنقد السياسى والاجتماعى ١٩٤٥ - ١٩٧٠ (جزءان) الإسكندرية ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٨ - ١٩٧٩ .
- نعمات أحمد فؤاد : شخصية مصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٨ .
- ———— : أم كلثوم وعصر من الفن ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٦ .
- نعيم عطية : العين العاشقة ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٦ .
- يحيى حقى : فجر القصة المصرية ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٥ .
- يوسف الشارونى : الليلة الثانية بعد الألف ، مختارات من القصة النسائية فى مصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٥ .

مراجع أجنبية

Agha, Olfat. *The Role of Mass Communications is Interstate Conflict : The Arab-Israeli War of 1973* .Cairo, AUC Press, 1978.

Bustani, Salah ad Din. *The Press During the French Expedition to Egypt 1798 - 1801* . Cairo, Anglo-Egyptian Bookstore, 1954.

Elsheikh, Ibrahim. *Mjss Media and Ideological Change in Egypt, 1950 - 73.* Amsterdam, University of Amsterdam, 1977.

Gendzier, Irene L. *The Practical Vision of Ya ᶜqub Sanuᶜ.* Cambridge (Mass.), Harvard University Press, 1966.

Morsy, Hasan Ragab. *Die agyptische Presse :Structure und Entwicklungder agyptischen Press der Gegenwart.* Hamover, Verlag fur Literatur und Zeitgeschen, 1963.

Nasser, Nunir Khalil. *Press, Politics and Power : Egypt's Heikal and Al Ahram.* Ames, State University oflowa Press, 1974.

Wassef, Amin Sami. *L'information et la presse officielle en Egypte jusquà la fin de l'occupation française. Caire,* Institut Français, 1975.

مراجع عربـــية

- إجلال خليفة : الصحافة ، القاهرة ، دار الطباعة الحديثة ، ١٩٧٦ .
- رفعت السعيد : الصحافة اليسارية فى مصر ١٩٢٥١ – ١٩٤٨ ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧٤ .
- صلاح قبضايا : صحف ضد الحكومة ، القاهرة ، كتاب الحياة ، ١٩٨٠ .
- عبد العليم القباني : نشأة الصحافة العربية في الإسكندرية ١٨٧٢ – ١٨٨٣، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٣ .
- عبد اللطيف حمزة : قصة الصحافة العربية في مصر ، بغداد ، ١٩٦٧ .
- عواطف عبد الرحمن : الصحافة الصهيونية فى مصر ١٨٩٧ – ١٩٥٤ : دراسة تحليلية ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٠ .
- فاروق أبوزيد : عظمة الفكر القومى فى الصحافة المصرية ، القاهرة ، دار الفكر والفن ١٩٧٦، .
- محمد شوشة : أسرار على أمين ومصطفى أمين ، القاهرة مؤسسة أخبار اليوم ، ١٩٧٧ .
- حمود نجيب أبو الليل : الصحافة والثقافة فى مصر خلال عام ١٩٧٠، القاهرة ، مؤسسة سجل العرب ، ١٩٧٢
- مصطفى مرعى : الصحافة بين السلطة والسلطان ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٠

مراجع أجنبية

Abduh, Mohammed. *The Theology of Unity.* (Translated by K. Craig and I. Musa'ad.) NewYork, Hillary House, 1966

Adams, Charles. *Islam and Modemism in Egypt.* repr. New York, Russell and Russell, 1968.

Al-Banna, Hasan. *Five Tracts Selected from Majmu's al-Imam ash-Shahid Hasan al-Banna.* (Translated and annotated by C. Wendell.) Berkeley, University of California Press, 1978.

Berger, Morroe. *Islam in Egypt Today : Social and political Aspects of Popular Religion.* Cambridge, Cambridge University Press, 1970.

Gibb, H. A. T. *Islamic Society and the West.* London, Oxford University Press, Vol.،1 1950 .Vol, II, 1957.

______ . *Modem Trends in Islam. Chicago,* University of Chicago Press, 1947. Gilsenan, Michael. *Saint and Sufi in Modem Egypt.*Oxford, Clarendon, 1973.

______ *Studies on the Civilisation of Islam.* London, Oxford University Press, 1962.

Heyworth-Dunne. *J. Religious and Political Trends in Modem Egypt.* Washington, (the Author), 1950

Hussaini, Ishak M. *The Moslem Brethren.* Beirut, Khayats, 1956.

Jansen, Geoffrey. *Militant Islam.London,* Pan Books, 1978.

Kerr, Malcolm. *Islamic Reform : The Legal and Political Ideas of Muhammed ᶜAbduh and Rashid Rida.* Berkeley, University of California Press,1966.

Mitchell, Richard P. *The Society of the Muslim Brethren.* London, Oxford University Press, 1969.

Proctor, J. Harris, ed. *Islam and International Relations.* New York, Praeger, 1965.

Gutb, Sayyid. *Social Justic in Islam.* New York, Octagon Books, 1968.

Rosenthal, Erwin I. J. *Islam and the Modem National State.* Cambridge, Cambridge University Press, 1965.

Smith, Wilfred cantwell. *Islam in Modem History.* Ner York, New American Library, 1957.

مراجع عربية

- أنور الجندى : حسن البنا : الداعية الإمام والمجدد الشهيد ، ١٣٤٢ - ١٣٦٨ هـ/ ١٩٠٦ - ١٩٤٩ مـ ، بيروت ، دار القلم ، ١٩٧٨ .
- حسن البنا : نظرات فى إصلاح النفس والمجتمع ، معاد طباعته ، القاهرة ، مكتبة الاعتصام ، ١٩٨٠ .
- ——— : ١٩ رسالة من حسن البنا ، معاد طباعته ، القاهرة ، دار الأنصار ، ١٩٧٩ .
- خالد محمد خالد : من هنا ٠٠نبدأ ، القاهرة ، دار النيل للطباعة ، ١٩٥٠ .
- سامى جوهر : الموتى يتكلمون ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٧ .
- ———: الصامتون يتكلمون : عبد الناصر ٠٠٠ومذبحة الإخوان ، القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٦ .
- سعيد إسماعيل على : الأزهر على مسرح السياسة المصرية ، القاهرة ، دار الثقافة ، ١٩٧٤ .
- عبد الحليم خفاجى : عندما غابت الشمس ، الكويت ، مكتبة الفلاح ، ١٩٧٩ .
- عثمان أمين : رئيس الفكر المصرى : الإمام محمد عبده ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٥
- قدرى قلعجى : محمد عبده : بطل الثورة الفكرية فى الإسلام ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٤٦
- كمال فرماوى : يوميات سجين فى السجن الحربى ، القاهرة ، دار الثقافة ، ١٩٧٦ .
- محمد حسن أحمد : الإخوان المسلمون فى الميزان ، القاهرة ، بدون ناشر أو تاريخ
- محمود عبد الحليم : الإخوان المسلمون : أحداث صاغها التاريخ ، الإسكندرية ، دار الدعوة ، ١٩٧٩

مراجع أجـنبية

Abdel Fadil, Mahmud. *Development, Income Distribution and Socal Change in Rural Egypt 1952- 70* . Cambridge, Cambridge University Press 1975.

Abd ar-Raziq, Ahmad. *La femme au temps des mamlouks en Egypt.* Cairo, Institut Français. 1973.

Aldridge, James. *Cairo.* Boston, Little, Brown, 1969.

Ali, Sami. *Le baschisch en Egypte: : essai d'anthropologie psychoanalytique.* Paris, Payot, 1971

Amin, G. A. *Food Supply and Economic Development with Special Reference to Egypt.* London, Cass, 1966.

Amin, H. M. *Techinal Co-operation and Comparative Models of Development : Lessons Drawn from the UNDP Experience in Egypt and Burma.* Brighton, Institute of Development Studies, 1977.

Ammar, Abbas. *The People of Sharqiya.* Cairo Société Royle de Geographis d'Egypte, 1944.

Ammar,Hamad. *Growing up in an Egyptian Village.* repr. New York, Oetagon Press, 1966.

Ayrout, Hemy Habib. *The Egyptian Pasant.* repr. Boston, Beacon Books,1966.

______ Moeurs et coutumes des Fellahs. Paris, Payot, 1938.

Baer, Gabriel. *Studies in the social History of Modern Egypt.* Chicago, University of Chicage Press, 1970.

______ *Egyptian Guilds in Modern Times.* Jerusalem, Israel Oriental Society, 1964.

______ *A History of landownership in Modern Egypt 1800 - 1952* . Oxford, Oxford University Press,1962.

Berger, Morroc. *Military Elites and Social Change : Egypt Since Napoleon.* Princeton, Princeton University Press, 1970.

______ *Bureaucracy and Society in Modern Egypt.* repr. New York, Russell and Russell,1969.

______ *The Arab World Today.* New York, Doubleday, 1964.

Berque, Jacques. *Histoire social d'un village egyptien au xxieme siècle.* Paris, Mouton, 1957.

Blackman, Winifred. *The Fellahin of Upper Egypt, Their Religions, Social and Industrial Life, with Special Reference to Survivals from Ancient Times.* repr London, Cass, 1968.

Boktor, Amir. *The Development and Expansion of Education in the UAR.* Cairo, AUC Press, 1963

Burckhardt, J. L. *Arabic Proverbs or the Manners and Customs of Modern Egyptians Illustrated form Their Proverbial Sayings Current at Cairo.* repr. London, Curzon Press, 1972.

Callender, Caries and Fadwa El Guindi. *Life Crisis Rituals Among the Kenuz.* Cleveland, Case Western University Press, 1971 .

Carre, Olivier. *Enselgnment islamique et ideal socialiste : Analyse conceptuells des manuels d'instruction musulmane.* Beirut, Dar al-Mashreq,1974.

Cleland, W. W. *The Population Problem of Egypt.* Lancaster (Pa.), Science Press Co., 1936.

Critchfield, Richard.*Shahhat: An Egyptian.* Syracuse, Syracuse University Press, 1978.

Djavidan, Hanum. *Harem Life.* London, Douglas, 1931.

Edwarse, Amelia Biandford. *A Thousand Miles up the Nile.* London, Oxford University Press, 1877.

Elgood, Percival George. *The Transit of Egypt.* repr. New York, Russell and Russell, 1969.

Fakhouri, Hani. *Kafr el Elow : An Egyptian Village in Transition.* NewYork, Holt, Rinehart and Winston, 1972.

Fakkar,Rouchdi. *Aspects de la vie quotidienne en Egypte à l'époque de Mehmet-Ali, premier moitie du 19e siècle.* Paris, Masionneuve et Larose, 1975.

Fathy, Hassan. *Architecture for the Poor, an Experiment in Rural Egypt.* Chicago, University of Chicago Press, 1973.

______ *Construire avec le peuple. Histoire d'un village d'Egypte : Gourna.* Paris, Editions Jerome Martineau, 1970.

Feddan, Robin. *Egypt, Land of the Valley.Egypt, Land of the Valley.* London, John Murray, 1977.

Fernea, Elizabeth Warnock. *A Vier of the Nile.* Garden City, Doubleday,197.

Fernea, R. A., ed. *Nubian Ceremonial Life.* Cairo, AUC Press, 1978.

______ *The Nubians in Egypt : A Peaceful People.* Austin, University of Taxas Press, 1977.

Fisher, Sydney N., ed. *Social Forces in the Middle East.*Itaca, Cornell University Press, 1955.

Gadalla, Saad M. *Is There Hope? Fertility and Family Planning in an Egyptian Community.* Cairo, AUC Press, 1978.

______. *Land Reform in Relation to Social Development in Egypt.* Columbia, University of Missouri Press, 1962.

Gougaud, Henri and Colette Couvin. *Egypt Observed.* (Translated by S. Hardman.) London, Kaye and Ward, 1979.

Hall, Sondra. *Nubians : A Study in Ethnic Identity.* Khartoum, University of Khartoum Press, 1971.

Halpern, Manfred. *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa.* Princeton, Princeton University Press1963.

Hamady, S. *Temperament and Character of the Arabs.* New York, Twayne, 1960.

Hill, Enid, *Mahkama! Studies in the Egyptian Legal System : Courts and Crime, Law and Society.* London, Itaca Press, 1979.

Harbish, Muhammad Khayri. *Education in Egypt in the 20th Century.* (Translated by A. el Hinnawi.) Cairo, General Organisation for Government Printing, 1960.

Harik, Llya. *The Political Mobilization of Peasants : A Study of an Egyptian Community.* Bloomington, Indiana University Press, 1974.

Heyworth-Dunne, J. *A history of Education in Modern Egypt.* repr. London, Cass, 1968.

Hyde, Georgie D.*Education in Modern Egypt:* Ideals and Realities. London, Roultedge, Kegan Paul, 1978.

Ibrahim, Saad Eddin and Nicolas Hopkins. *Arab Society : A Reader.* Cairo, AUC Press, 1977.

Kay, Shirley. *The Egyptians : How They Live and Work.*New York Praeger, 1975.

Keating, Rex. *Nubian Rescue.* London, Robert Hale, 1975.

Kennedy, John. *Struggle for Changein a Nubian Community.* Ralo Alto, Mayfield, 1978.

Laban, Abdel Moneim. *Einige Aspeckte der Akkulturation und des socialen Wandels in Agypten von 1900 bis 1952* .Frankfurl am Main, Haag Herchen, 1977.

Lane, William Henry. *An Account of the Manners and Customs of the Modern Egyptian.* repr. N. Y., Dover, 1973.

Lerner, Daniel. *The Passing of Traditional Society.* NewYork, Macmillan, 1964.

Mahmoud, Zaki Naguib. *The Land and People of Egypt.* Philadelphia, Lippincott, 1972.

Mayfield, James. *Local Institutions and Egyptian Rural Development.* Ithaca, Cornell University Press, 1974.

McPherson, Joseph W. *The Moulids of Egypt.* Cairo, N. M. Press, 1941.

El Messiri, Sawsan. *Ibn Balac* : A Concept of the Egyptian. Leiden,Brill, 1978.

More, Jasper. *The Land of Egypt.* London. Botsford, 1980.

Murray, G.W. *Sons of Ishmael, a study in the Egyptian Bedouin.* London,, Routledge, 1935.

Nelson, .ed. *Women, Health and Development.* Cairo, AUC Press,1977

______ *The Desert and the Sown.* Berkeley, University of California Press, 1973.

Van Nieuwenhiujze, C. A. The Sociology of the Middle East. Leiden, Brill, 1971.

______ *Social Stratification in the Middle East : An Interpretation.* Leiden, Brill, 1965.

Omran, Abdel R., ed. *Egypt's Population Problems and Prospects.* Chapel Hill, University of North Carolina Press, 1973.

Patal, Raphael. *The Arab Mind.* New York, Charles Seribner's Sons, 1973.

Promenska, Elizabeth. *Investigations on the Population of Muslim Alexandria.* Warsaw, Editions Scientifiques de Pologne, 1972.

St. John, Bayle. *Village* Life in Egypt. repr. New York, Arno, Press, 1973.

St. John, J. A.*Egypt and Mohammed Ali, or Travels in the Valley of the Nile.* London, Longmans, Rees, Orme, Brown, Green and Longman, 1834.

Staffa, Susan Jan. *Conquest and Fusion : The Social Evolution of Cairo 642 - 1850* Leiden, Brill, 1977.

Sulaiman, Adly. *Social Development in the New Rural Communities of Egypt.* Cairo, Dar at-Tawin, n.d.

Tachau, Fran, ed. *Political Elites and Development in the East.* New York, Wiley, 1975 .

Tadrus, Hilmi. *Rural Resettlement on Egypt's Reclaimed Land.* Cairo, AUC Press, 1978.

Thompson, J. H. and R. D. Reischauer, eds. *Modernisation of the Arab World.* London, D. Van Nostrand, 1966.

Waterbury, John. *The Balance of People, Land and Water in Modern Egypt.* Hanover, Amercian Univerities Field Staff, 1971.

Wikan, Unni. *Life Among the Poor in Cairo. London.* Tavistock Puilications, 1980.

مراجع عربية

- إبراهيم أحمد شعلان : الشعب المصرى فى أمثاله العامية ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٢ .
- أحمد إسماعيل صبح : عبور المحنة ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٥ .
- أحمد طه محمد : المرأة المصرية بين الماضى والحاضر ، القاهرة ، دار التأليف ، ١٩٧٩ .
- جمال حمدان : شخصية مصر ، مطبعة النهضة المصرية ، ١٩٧٠ .
- حسام حازم : الجوزة والسرير والمشنقة ، القاهرة ، دار العلم للطباعة ، ١٩٧٤ .
- راشد البراوى وعلى دلاور : مشكلتنا الاجتماعية : الفقر ، الفلاح ، التأميم ، العمال ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، بدون تاريخ .
- زيدان عبد الباقى : المرأة بين الدين والمجتمع ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٧ .
- ——— : علم الاجتماع الريفى والقرى المصرية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٤
- ——— : علم الاجتماع الحضرى والمدن المصرية / القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٤ .
- سعد عبد السلام حبيب : مجتمعنا الجديد ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٣ .
- سيد عويس : رسائل إلى الإمام الشافعى : ظاهرة إرسال الرسائل إلى ضريح الإمام الشافعى ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- ——— : حديث عن المرأة المصرية المعاصرة ، القاهرة ، مطبعة أطلس ، ١٩٧٧ .
- ——— : حديث عن الثقافة : بعض الحقائق الثقافية المصرية المعاصرة ، القاهرة ، دار الطباعة الحديثة ، ١٩٧٠ .
- عاصم الدسوقى : كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى (١٩١٤ – ١٩٥٢) ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥ .
- عبد الله حسين : الفلاح والعامل فى مصر القديمة ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٣
- عبد المنعم شميس : الجن والعفاريت فى الأدب الشعبى المصرى ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٦ .
- على فؤاد أحمد : الريف يعمل ، القاهرة ، تاريخ المقدمة ، ١٩٥٨ .
- فاروق أحمد مصطفى : الموالد : دراسة للعادات والتقاليد الشعبية فى مصر، الإسكندرية ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٨٠ .
- فاطمة المصرى : الزار : دراسة نفسية تحليلية أنثروبولوجية ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٥
- قاسم أمين : تحرير المرأة ، معاد طبعه ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٠

- لويس مليكة : أنماط الاتصال والتأثير ، بدون تاريخ ، مركز التربية السياسية ، ١٩٦٠

- محمد خزبك : مشكلة السكان فى مصر ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٦

- محمد طلعت عيسى : دراسات فى الاجتماع الريفى ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الجديدة ، ١٩٦٠

- محمد عاطف غيث : دراسة فى المجتمع القروى المصرى ، (القاهرة ؟) ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٧ .

- محمد عمارة : عندما أصبحت مصر عربية ، دراسة عن المجتمع المصرى فى القصر الفاطمى ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٤ .

- محمد عودة : الفلاحين والدولة ، القاهرة دار الثقافة ، ١٩٧٠ .

- محمد قنديل البقلى : وحدة العادات بين مصر والشام ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٣ .

- محمود الكوندى : النمو الحضرى : دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضرى فى مصر ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٧ .

- نبيل صبحى حنا : جماعات الغجر ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .

- نجيب إسكندر إبراهيم : قيمنا الاجتماعية ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٢ .

قوائم كتب عن مصر

مـراجـع أجـنـبـيـة

Ahmed, Munir D. *Suez Kanal Bibliographic : Eine Ausewahl der europaischsprachigen Schriftums seit 1945*. Hamburg Deutsches Orient-Institut, 1974.

Anawati, M. M. and Charles Kuents. *Bibliographic des ouvrages arabes imprimes en Egypt en1942, 1943 et1944* Caire, Institut Français, 1949.

Atiya, George N. *The Contemporary Middle East : Aselective and Annotated Bibliography. Boston, G. K.* Hall, 1975.

Birnbaum, Eleazar, et al. *The Islamic Middle East : A Short Annotated Bibliography for High School Teachers and Librarians*. Toronto, University of Toronto, 1975.

Blake, G. H. and W. D. Swearington. *The Suez Canal : A Comparative Bibliography.* Durham, Durham Centre for Middle East and Islamic Studies ,1975.

Al-Chalabi, Samir ᶜAbd ar-Rahim. *A Bibliography of Translation and Dictionaries with Special Reference to the Arab World. Baghdad,* Al-Mustansiriya University, 1979.

Conover, Helen. Egypt and the Anglo-*Egyptian Sudan : A Selective Guide to Background Reading.* Washington, Library of Congress, 1952.

Coult, Lyman H. *An Annotated Research Bibliography of Studies in Arabic English and French of the Fellah of the Egyptian Nile.* Florida, University of Miami Press, 1958.

Creswell, K. A. C. *A Bibliography of the Architecture, Arts and Crafts of Islam.* Cairo, AUC Press, 1961-73.

Ettinghausen, Richard. *A Selected and Annotated Bibliography of Books and Articles in Western Languages Dealing with the Near and Middle East.* repr. New York, AMS, 1974.

Fatemi, Ali Mohammed, S. Abbas Amirie and Panas Kakoropoulus. *Political Economy of the Middle East :* A Computerised Guide to the Literature. Akron (Ohio), University of Akron, 1970.

Geddes, C. L. *An Analytical Guide to the Bibliographies on Modern Egypt and the Sudan.* Denver, American Institute of Islamic Studies, 1972.

Guemard, Gabriel. *Bibliographie critique de la Commission des Sciences et Arts et de l'Histoire de l'Institut de l'Egypte.* Cairo, Institut Français, 1936.

Hansen, Gerda, Ingeborg Otto and Rolf-Digter Preisberg. *Wirtschaft, Gesellschaft und PolitikAgyptens : ElnebibliographischeEinfuhrung.* Hamburg. Deutsches Orient-Institut, 1977.

Harmon, Robert Bartlett. *A Selected and Annotated Guide to the Government of Egypt.* Monticello (Ill.), American Council of Plannig Librarians, 1978.

Hayworth-Dunne, G. E. *Select Bibliography on Modern Egypt.* Cairo, Anglo-Egyptian Bookshop, 1952.

Hill, Richard L. *A Bibilography of the Anglo-Egyptian Sudan from Earliest Times to 1937.* Oxford, Oxford University Press, 1939.

Hopwood, Derek and Diana Grimswood-Jones. *The Middle East and Islam.* Zug, Interdokumentation, 1972; revised by D. Grimwood-Jones, 1979.

Littlefield, David *W. The Islamic Near East and North Africa : An Annotated Guide to Books in English for Non-Specialists.* Littleton(Colo.), Libraries Unlimited, 1977.

Lorin, Henri. *Bibliographie geographique de l'Egypte.* (2 Vols.) Cairo, Société Royale de Geographie d'Egypte, 1928-29.

Lyttle, Elizabeth. *The Aswan High Dam.* Monticello (Ill.), American Council of Planning Librarians, 1977.

Maunier, Rene. *Bibliographie economique. Juridique et social de l'Egypte moderns)1798 - 1916 wiith 1925 Supplement.* repr. New York, Burt Franklin, 1971.

Mayer, Hans Eberhard. *Bibliographie zur Geschichte der Kruzzuge.* Hannover, Hannsche Buchhandlung, 1960.

Pratt, Idaand Richard Gotteil. *Modem Egypt, a List of References to Material in the New York Library.* Repr. New York, Kraus, 1969.

Qazzal, Ayad. *Womenin the Middle East and North Africa : An Annotated Bibliography.* Austin, Center for Middle East Studies, 1977.

Sauvaget, Jean. *Introduction to the History of the Muslim East, a Bibliogr aphical Guide.* (Second edition,recast by Claude Cahen.) Berkeley, University of California Press, 1965.

Schwarz, Klus. *Der Vordere Orient in den Hochschulschriften Deutschlands, Osterreichs und der Schweiz, Bibliographie von Dissertation und Habilitaionsschriften 1885 - 1978.* Freiburg im Breisgau, Klaus Schwarz, 1980.

Sherboume, C. Davis. Bibliography of Scientific and Technical Literature Relating to Egypt, 1800 - 1900 .Cairo, Govemment Printing Press, 1915.

Simon, Reeva S. *The Modem Middle East : A Guide to research Too is in the Social Sciences.* Boulder, Westview Press, 1978.

Toren Amnon. *A Biblography of Books on Nasser's Egypt, 1952-70* Tel, Shiloah Centre, 1972.

University of St. Joseph. *Arab Culture and Society in Change : A Bibliography of Books and Articales in English, French, German and Italian. Beirut,* Dar al-Mashrug, 1973.

Vidergar, John J. *Urbanization and Social Welfare Programsin Egypt: A* Bibliography. Monticello (Ill.), America Council of Planning Librarians, 1977.

Yarden, Ronit. *The U.S. and the Middle East 1967 - 77a Selective Bibliography of Publications and Articles.* Tel Aviv, Shiloah Centre, 1978.

مراجع عـربيـة

- أحمد محمد منصور (تحرير مع آخرين) : دليل المطبوعات المصرية ١٩٤٠ – ١٩٥٦ ، القاهرة ، مطبعة الجامعة الأمريكية ، ١٩٧٥
- جامعة الدول العربية : ببليوجرافيا المطبوعات العربية الصادرة فى مجالات التنمية الصناعية للدول العربية ، القاهرة ، ١٩٧١
- حسين بدران : (تحرير مع آخرين) الثبت الببليوجرافى للأعمال المترجمة ١٩٥٦ – ١٩٦٧ ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٢
- دار الكتب المصرية : فهرس الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٢٧–
- سارة فهيم لوزة : الببليوجرافيا التشريحية للدراسات السكانية لجمهورية مصر العربية حتى ١٩٧٦ القاهرة ، دار السكان والأسرة ، ١٩٧٦
- سيد حامد النساج : دليل القصة المصرية القصيرة .. صحف ومجموعات ١٩١٠– ١٩٦١ ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٢
- نبيل صادق على : ببليوجرافيا العلوم الاقتصادية والمالية بجمهورية مصر العربية ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٨
- وزارة الثقافة والإعلام : دليل الكتاب المصرى ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٢–

أعمال مرجعية وأدلة عامة

مـراجع أجنبيـة

Abdulrazik, Fawzi. *Arabic Historical Writing,* 1973 (Cambridge, Harvard University Press, 1974) ; 1974 Cambridge, Harvard Unviersity Press, 1976) ; 1975 - 76 (london, Mansell, 1979).

*Abstractalslamica : Ribliographie anaytique et selective d'etudes islamiques.*Paris, 1927.

Adamx, Charies, *The Middle East: A Handbook.* London, Anthony Blond, 1971.

Additions and Accessions, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies. University of Durham, 1970.

Akfueller Informationdienst, *Moderner Orient,* 1981 - (Fortnightly).

The Arab Historian, a Bulletin of Historical Research. Atabic and English texts.) Baghdad, 1975.

Auchterlonie, Peter and Yasin Safadi, eds. *Union Catalogue of Arabic Newspapers and Serials in British Libraries.* London, Mansell, 1977.

Baedeker's Egypt 1929 .repr. Newton Abbot, David Charles, 1974.

Bibliography of Periodical Literature, *Middle East Journal* 1974 –(Quarterly).

The Cambridge History of Islam. Cambridge, Cambridge University Press, 1970.

Deny, Jean. *Sommaire des archives turques du Caire.* Cairo, Government Printing Office, 1930.

The Encyclopaedia of Islam. New Edition. London and Leidea, 1960.

Le Guide Bleu. Paris Hachette (Several editions).

Harris, George L. *Egypt.* (ountry Survey Series.) New Haven, Human Relations Area Files Press, 1957.

Index Islamicus, London, 1958 - (Annual)

Journal of the Middle East. Ayn Shams. (Cairo) 1974- (bi-annual).

Library of Congress, *Accessions List, Middle East.* (Monthly.))American Libraries Book Procurement Center, Cairo.).

Little, Donald. *An Introduction to Mamluk Historiography: An Analysis of Arabic Annalistic*

and Biographical Sources for the Reign of Al-Malik an-Nasir Muhammad b. Qalaun. Weisbaden, Franz Steiner Verlag, 1970.

Mansoor, Meanhem. Political and Diplomatic History of the Arab World: A Chronological Study. Washington, D.C., NCR Microcards, 1972.

MESA (Middle East Studies Association). Bulletin, New York, 1967- (triannual).

Middle East Abstracts and Index. Pittsburgh, 1978 – (Quqrterly).

Periodicals in Review, in the *Journal of Palestinian Studies,* 1971 - (Quqrterly).

Precis de l'histoire de l'Egypte. Cairo, Institut Français, 1932 - 35.

Rivlin, Helen. *The Dar al-Wathaiq in cAtxin Palace As a Source for the study of Modernisation in Egypt in the 19th Century.* Leiden, Brill, 1970.

Schafer,Barbara. *Beitrage zur mamlukischen Historiographie nach der Tode al-Malik an-Nasirs. Freiburg* imBreisgau, Klus Schwarz Verlag, 1971.

El Shayyal, Gamal el-Din. *A History of Egyptian Historiography in the Nineteenth Century.* Alexandria, Alexandria University Press, 1962.

Showker, Kay. *Fodor's Egypt.* London, Hodder and Stouton, 1979.

Simaika Basha, Marcus with Yassa cAbd al-Masih Effendi. *Catalogue of Coptic and Arabic Manuseripts in the Coptic Museum, the Patriarchate, the Principal Churches of Cairo and Alexandria, and the Monasteries of Egypt* (3 Vols.) Arabic and English Texts. Cairo, Government Printing Press, n.d. ?

Smith, Harvey, el al. *Area Handbook for the United Arab Republic.* Washington, U. S. Government Printing Office, 1970.

Sweet, Louise, ed. *The Central Middle East, a Handbook of Anthropology and Published Records on the Nile Valley, the Arab Levant, South Mesopotamia, the Arabian Peninsula and Israel.* New Haven, Human Relations Area Files Press, 1971.

Wilber, Donald M. *United Arab Republic, Its People, Its Society, Its Culture.* New Haven, Human Relations Area Files Press, 1969.

U. A. R. Yearbook (Statistics and General Information). Cairo, Ministry of Information.

مراجع عربية :

- أحمد أمين : قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ، دار الكتب ، ١٩٥٣
- جامعة الدول العربية : دليل دور النشر فى الوطن العربى ، القاهرة ،١٩٧٤
- ———— : دليل دور الوثائق ، مركز التوثيق فى الوطن العربى ، القاهرة ١٩٧٣
- ———— : النشرة العربية للمطبوعات (سلاسل سنوية ، ١٩٧٠)
- دار الكتب : النشرة المصرية للمطبوعات (سنوية ، مع طبعات تراكمية لـ ١٩٥٥ – ١٩٦٠ ، ١٩٦١ – ١٩٦٢ ، ١٩٦٥ – ١٩٦٧)
- عصمت الهوارى : موسوعة التشريعات العمالية ، القاهرة ، المطبعة الفنية الحديثة ، ١٩٧٠
- فؤاد أفرام البستانى : دائرة المعارف : قاموس عام لكل فن ومطلب ، بيروت ، ١٩٥٦
- مركز بحوث الشرق الأوسط : دليل رسائل الماجستير والدكتوراه المتعلقة بالشرق الأوسط التى أجيزت بالجامعات المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٧
- يوسف سركيس : معجم المطبوعات العربية والمعربة ، القاهرة ، مطبعة سركيس مصر ، ١٩٢٨ – ١٩٣٠؛ معاد طبعه ١٩٦٨

صحف ومجلات أجنبية تتناول مصر والإسلام والشرق الأوسط

Arab *Report and Record*. London, 1966.

Asian Affairs. London, 1914.

Bulletin de l'Institut Fançais. Caire, 1918.

Bustan. Vienna, 1960.

Chaiers de l'Orient contemporaine. Paris, 1944.

L'Egypte contemporatine, Caire, 1910.

The Egyptian Gazette. Cairo (newspaper).

International Journal of Middle East Studies. London,1970.

MEED (Middle East economic Digest). London, 1957.

Middle East Forum. Beirut, 1954.

Middle East International. London, 1971.

Middle East Journal. Washington, 1947.

Middle Eastern Studies. London, 1964.

The Muslim World. London, 1911.

Near East Report. Washington, 1957.

New Outlook. Middle East Monthly. Tel Aviv, 1957.

Oriento Moderno. Rome, 1921.

Progrès Egyptienne. Caire (newspaper).

صحف ومجلات مصرية

تصدر بمصر سنويا نحو ٤٠٠ صحيفة وجريدة ، وفيما يلى أهم الصحف والجرائد الحالية التى تتناول موضوعات تاريخية وثقافية :

الأهرام (صحيفة)

الأهرام الاقتصادى (مجلة)

الأخبار (صحيفة)

أخبار اليوم (صحيفة)

آخر ساعة (مجلة)

دراسات استراتيجية (دورية)

الجمهورية (صحيفة)

مجلة الشرق الأوسط

المجلة التاريخية المصرية (دورية)

مجلة الثقافة

المصور (مجلة)

أكتوبر (مجلة)

روزاليوسف (مجلة)

الطليعة (مجلة)

الكتاب : معجم تاريخ مصر

Histotical Dictionary of Egypt

المؤلفة : جوان فوتشر كنج

Joan Wucher King

أستاذ التاريخ ، وقامت بتدريس التاريخ فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، وبالمملكة العربية السعودية ، وإنجلترا وأمريكا .

المترجم : عنان على الشهاوى

- بكالوريوس علوم عين شمس – فيزياء نظرية .
- صحفى بجريدة العالم اليوم
- سبق له ترجمة :

١ – « شتاء فى يوليو » مجموعة قصصية تأليف الكاتبة البريطانية دوريس ليسنج .

٢ – « الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابى فى مصر » للمؤلف الأمريكى جوان كول ، صادر عن المشروع القومى للترجمة التابع للمجلس الأعلى للثقافة .

٣ – « الفهد جورج » تحت الطبع ، تصدر عن الهيئة العامة لقصور الثقافة : آفاق الترجمة .

٤ – « الأصول الاجتماعية للسياسة التوسعية لمصر فى عهد محمد على » – تحت الطبع – عن المجلس الأعلى للثقافة .

المراجع أ . د . عاصم الدسوقى :

- أستاذ « التاريخ الحديث » بكلية الآداب جامعة حلوان .

- عضو مجلس إدارة « الجمعية التاريخية » .

- عضو المجلس القومى للثقافة .

- له عدة مؤلفات فى تاريخ مصر الاجتماعى والاقتصادى والسياسى .

- ترجم عدة كتب أبرزها : « أصول اليسار الأمريكى » ، و« أوروبا العثمانية » .

- كتب الكثير من مقدمات الكتب المؤلفة والمترجمة .

المشروع القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة مشروع تنمية ثقافية بالدرجة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .

٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومى للترجمة

١ – اللغة العليا (طبعة ثانية)	جون كوين	ت : أحمد درويش
٢ – الوثنية والإسلام	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣ – التراث المسروق	جورج جيمس	ت : شوقى جلال
٤ – كيف تتم كتابة السيناريو	انجا كاريتنكوفا	ت : أحمد الحضرى
٥ – ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	ت : محمد علاء الدين منصور
٦ – اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إفيتش	ت : سعد مصلوح / وفاء كامل فايد
٧ – العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	ت : يوسف الأنطكى
٨ – مشعلو الحرائق	ماكس فريش	ت : مصطفى ماهر
٩ – التغيرات البيئية	أندرو س. جودى	ت : محمود محمد عاشور
١٠ – خطاب الحكاية	جيرار جينيت	ت : محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
١١ – مختارات	فيسوافا شيمبوريسكا	ت : هناء عبد الفتاح
١٢ – طريق الحرير	ديفيد براونيستون وايرين فرانك	ت : أحمد محمود
١٣ – ديانة الساميين	روبرتسن سميث	ت : عبد الوهاب علوب
١٤ – التحليل النفسى والأدب	جان بيلمان نويل	ت : حسن المودن
١٥ – الحركات الفنية	إدوارد لويس سميث	ت : أشرف رفيق عفيفى
١٦ – أثينة السوداء	مارتن برنال	ت : بإشراف / أحمد عتمان
١٧ – مختارات	فيليب لاركين	ت : محمد مصطفى بدوى
١٨ – الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	ت : طلعت شاهين
١٩ – الأعمال الشعرية الكاملة	جورج سفيريس	ت : نعيم عطية
٢٠ – قصة العلم	ج. ج. كراوثر	ت: يمنى طريف الخولى / بدوى عبد الفتاح
٢١ – خوخة وألف خوخة	صمد بهرنجى	ت : ماجدة العنانى
٢٢ – مذكرات رحالة عن المصريين	جون أنتيس	ت : سيد أحمد على الناصرى
٢٣ – تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	ت : سعيد توفيق
٢٤ – ظلال المستقبل	باتريك بارندر	ت : بكر عباس
٢٥ – مثنوى	مولانا جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦ – دين مصر العام	محمد حسين هيكل	ت : أحمد محمد حسين هيكل
٢٧ – التنوع البشرى الخلاق	مقالات	ت : نخبة
٢٨ – رسالة فى التسامح	جون لوك	ت : منى أبو سنه
٢٩ – الموت والوجود	جيمس ب. كارس	ت : بدر الديب
٣٠ – الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣١ – مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	جان سوفاجيه – كلود كاين	ت : عبد الستار الحلوجى / عبد الوهاب علوب
٣٢ – الانقراض	ديفيد روس	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣ – التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	ت : أحمد فؤاد بلبع
٣٤ – الرواية العربية	روجر آلن	ت : حصة إبراهيم المنيف
٣٥ – الأسطورة والحداثة	بول . ب . ديكسون	ت : خليل كلفت

٣٦ – نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	ت : حياة جاسم محمد
٣٧ – واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	ت : جمال عبد الرحيم
٣٨ – نقد الحداثة	آلن تورين	ت : أنور مغيث
٣٩ – الإغريق والحسد	بيتر والكوت	ت : منيرة كروان
٤٠ – قصائد حب	آن سكستون	ت : محمد عيد إبراهيم
٤١ – ما بعد المركزية الأوربية	بيتر جران	ت : عاطف أحمد / إبراهيم فتحى / محمود ماجد
٤٢ – عالم ماك	بنجامين باربر	ت : أحمد محمود
٤٣ – اللهب المزدوج	أوكتافيو باث	ت : المهدى أخريف
٤٤ – بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلى	ت : مارلين تادرس
٤٥ – التراث المغدور	روبرت ج دنيا – جون ف أ فاين	ت : أحمد محمود
٤٦ – عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	ت : محمود السيد على
٤٧ – تاريخ النقد الأدبى الحديث جـ١	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨ – حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ت : ماهر جويجاتى
٤٩ – الإسلام فى البلقان	هـ . ت . نوريس	ت : عبد الوهاب علوب
٥٠ – ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	ت : محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى
٥١ – مسار الرواية الإسبانو أمريكية	داريو بيانويبا وخ. م بينياليستى	ت : محمد أبو العطا
٥٢ – العلاج النفسى التدعيمى	بيتر . ن . نوفاليس وستيفن . ج . روجسيفيتز وروجر بيل	ت : لطفى فطيم وعادل دمرداش
٥٣ – الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	ت : مرسى سعد الدين
٥٤ – المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	ت : محسن مصيلحى
٥٥ – ما وراء العلم	جون بولكنجهوم	ت : على يوسف على
٥٦ – الأعمال الشعرية الكاملة (١)	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمود على مكى
٥٧ – الأعمال الشعرية الكاملة (٢)	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمود السيد ، ماهر البطوطى
٥٨ – مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	ت : محمد أبو العطا
٥٩ – المحبرة	كارلوس مونييث	ت : السيد السيد سهيم
٦٠ – التصميم والشكل	جوهانز ايتين	ت : صبرى محمد عبد الغنى
٦١ – موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور – سميث	مراجعة وإشراف : محمد الجوهرى
٦٢ – لذّة النّص	رولان بارت	ت : محمد خير البقاعى .
٦٣ – تاريخ النقد الأدبى الحديث جـ٢	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤ – برتراند راسل (سيرة حياة)	آلان وود	ت : رمسيس عوض .
٦٥ – فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	ت : رمسيس عوض .
٦٦ – خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	ت : عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧ – مختارات	فرناندو بيسوا	ت : المهدى أخريف
٦٨ – نتاشا العجوز وقصص أخرى	فالنتين راسبوتين	ت : أشرف الصباغ
٦٩ – العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	ت : أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
٧٠ – ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج رودريجث	ت : عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد
٧١ – السيدة لا تصلح إلا للرمى	داريو فو	ت : حسين محمود

٧٢ – السياسى العجوز	ت . س . إليوت	ت : فؤاد مجلى
٧٣ – نقد استجابة القارئ	چين . ب . توميكنز	ت : حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤ – صلاح الدين والمماليك فى مصر	ل . ا . سيمينوڤا	ت : حسن بيومى
٧٥ – فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	ت : أحمد درويش
٧٦ – چاك لاكان وإغواء التحليل النفسى	مجموعة من الكتاب	ت : عبد المقصود عبد الكريم
٧٧ – تاريخ النقد الأدبى الحديث ج ٣	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨ – العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	ت : أحمد محمود ونورا أمين
٧٩ – شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكى	ت : سعيد الغانمى وناصر حلاوى
٨٠ – بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	ت : مكارم الغمرى
٨١ – الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	ت : محمد طارق الشرقاوى
٨٢ – مسرح ميجيل	ميجيل دى أونامونو	ت : محمود السيد على
٨٣ – مختارات	غوتفريد بن	ت : خالد المعالى
٨٤ – موسوعة الأدب والنقد	مجموعة من الكتاب	ت : عبد الحميد شيحة
٨٥ – منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكى أقطاى	ت : عبد الرازق بركات
٨٦ – طول الليل	جمال مير صادقى	ت : أحمد فتحى يوسف شتا
٨٧ – نون والقلم	جلال آل أحمد	ت : ماجدة العنانى
٨٨ – الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٨٩ – الطريق الثالث	أنتونى جيدنز	ت : أحمد زايد ومحمد محيى الدين
٩٠ – وسم السيف (قصص)	نخبة من كُتاب أمريكا اللاتينية	ت : محمد إبراهيم مبروك
٩١ – المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربر الاسوستكا	ت : محمد هناء عبد الفتاح
٩٢ – أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكى المعاصر	كارلوس ميجيل	ت : نادية جمال الدين
٩٣ – محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	ت : عبد الوهاب علوب
٩٤ – الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	ت : فوزية العشماوى
٩٥ – مختارات من المسرح الإسبانى	أنطونيو بويرو باييخو	ت : سرى محمد محمد عبد اللطيف
٩٦ – ثلاث زنبقات ووردة	قصص مختارة	ت : إدوار الخراط
٩٧ – هوية فرنسا (المجلد الأول)	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
٩٨ – الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى	نماذج ومقالات	ت : أشرف الصباغ
٩٩ – تاريخ السينما العالمية	ديڤيد روبنسون	ت : إبراهيم قنديل
١٠٠ – مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	ت : إبراهيم فتحى
١٠١ – النص الروائى (تقنيات ومناهج)	بيرنار فاليط	ت : رشيد بنحدو
١٠٢ – السياسة والتسامح	عبد الكريم الخطيبى	ت : عز الدين الكتانى الإدريسى
١٠٣ – قبر ابن عربى يليه آياء	عبد الوهاب المؤدب	ت : محمد بنيس
١٠٤ – أوبرا ماهوجنى	برتولت بريشت	ت : عبد الغفار مكاوى
١٠٥ – مدخل إلى النص الجامع	چيرارچينيت	ت : عبد العزيز شبيل
١٠٦ – الأدب الأندلسى	د. ماريا خيسوس روبييرامتى	ت : أشرف على دعدور
١٠٧ – صورة الفدائى فى الشعر الأمريكى المعاصر	نخبـة	ت : محمد عبد الله الجعيدى

١٠٨ – ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسي	مجموعة من النقاد	ت : محمود علي مكي
١٠٩ – حروب المياه	چون بولوك وعادل درويش	ت : هاشم أحمد محمد
١١٠ – النساء في العالم النامي	حسنة بيجوم	ت : منى قطان
١١١ – المرأة والجريمة	فرانسيس هيندسون	ت : ريهام حسين إبراهيم
١١٢ – الاحتجاج الهادئ	أرلين علوي ماكليود	ت : إكرام يوسف
١١٣ – راية التمرد	سادي پلانت	ت : أحمد حسان
١١٤ – مسرحيتا حصاد كونجي وسكان المستنقع	وول شوينكا	ت : نسيم مجلي
١١٥ – غرفة تخص المرء وحده	فرچينيا وولف	ت : سمية رمضان
١١٦ – امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	ت : نهاد أحمد سالم
١١٧ – المرأة والجنوسة في الإسلام	ليلى أحمد	ت : منى إبراهيم ، وهالة كمال
١١٨ – النهضة النسائية في مصر	بث بارون	ت : لميس النقاش
١١٩ – النساء والأسرة وقوانين الطلاق	أميرة الأزهري سنبل	ت : بإشراف/ رؤوف عباس
١٢٠ – الحركة النسائية والتطور في الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	ت : نخبة من المترجمين
١٢١ – الدليل الصغير في كتابة المرأة العربية	فاطمة موسى	ت : محمد الجندي ، وإيزابيل كمال
١٢٢ – نظام العبودية القديم ونموذج الإنسان	جوزيف فوجت	ت : منيرة كروان
١٢٣ – الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	نيثل الكسندر وفنادولينا	ت: أنور محمد إبراهيم
١٢٤ – الفجر الكاذب	چون جراي	ت : أحمد فؤاد بلبع
١٢٥ – التحليل الموسيقي	سيدريك ثورپ ديڤي	ت : سمحه الخولي
١٢٦ – فعل القراءة	ڤولفانج إيسر	ت : عبد الوهاب علوب
١٢٧ – إرهاب	صفاء فتحي	ت : بشير السباعي
١٢٨ – الأدب المقارن	سوزان باسنيت	ت : أميرة حسن نويرة
١٢٩ – الرواية الاسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	ت : محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠ – الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	ت : شوقي جلال
١٣١ – مصر القديمة (التاريخ الاجتماعي)	مجموعة من المؤلفين	ت : لويس بقطر
١٣٢ – ثقافة العولمة	مايك فيذرستون	ت : عبد الوهاب علوب
١٣٣ – الخوف من المرايا	طارق علي	ت : طلعت الشايب
١٣٤ – تشريح حضارة	باري ج. كيمب	ت : أحمد محمود
١٣٥ – المختار من نقد ت. س. إليوت (ثلاثة أجزاء)	ت. س. إليوت	ت : ماهر شفيق فريد
١٣٦ – فلاحو الباشا	كينيث كونو	ت : سحر توفيق
١٣٧ – مذكرات ضابط في الحملة الفرنسية	چوزيف ماري مواريه	ت : كاميليا صبحي
١٣٨ – عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	إيڤلينا تاروني	ت : وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩ – پارسيڤال	ريشارد ڤاچنر	ت : مصطفى ماهر
١٤٠ – حيث تلتقي الأنهار	هربرت ميسن	ت : أمل الجبوري
١٤١ – اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	ت : نعيم عطية
١٤٢ – الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	ت : حسن بيومي
١٤٣ – قضايا التنظير في البحث الاجتماعي	ديريك لايدار	ت : عدلي السمري
١٤٤ – صاحبة اللوكاندة	كارلو جولدوني	ت : سلامة محمد سليمان

١٤٥ – موت أرتيميو كروث	كارلوس فوينتس	ت : أحمد حسان
١٤٦ – الورقة الحمراء	ميجيل دى ليبس	ت : على عبد الرؤوف البمبى
١٤٧ – خطبة الإدانة الطويلة	تانكريد دورست	ت : عبد الغفار مكاوى
١٤٨ – القصة القصيرة (النظرية والتقنية)	إنريكى أندرسون إمبرت	ت : على إبراهيم على منوفى
١٤٩ – النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	ت : أسامة إسبر
١٥٠ – التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	ت: منيرة كروان
١٥١ – هوية فرنسا (مج ٢ ، ج ١)	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
١٥٢ – عدالة الهنود وقصص أخرى	نخبة من الكُتاب	ت : محمد محمد الخطابى
١٥٣ – غرام الفراعنة	فيولين فانويك	ت : فاطمة عبد الله محمود
١٥٤ – مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	ت : خليل كلفت
١٥٥ – الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة من الشعراء	ت : أحمد مرسى
١٥٦ – المدارس الجمالية الكبرى	جى أنبال وآلان وأوديت ڤيرمو	ت : مى التلمسانى
١٥٧ – خسرو وشيرين	النظامى الكنوجى	ت : عبد العزيز بقوش
١٥٨ – هوية فرنسا (مج ٢ ، ج٢)	فرنان برودل	ت : بشير السباعى
١٥٩ – الإيديولوجية	ديفيد هوكس	ت : إبراهيم فتحى
١٦٠ – آلة الطبيعة	بول إيرليش	ت : حسين بيومى
١٦١ – من المسرح الإسبانى	اليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	ت : زيدان عبد الحليم زيدان
١٦٢ – تاريخ الكنيسة	يوحنا الآسيوى	ت : صلاح عبد العزيز محجوب
١٦٣ – موسوعة علم الاجتماع ج ١	جوردون مارشال	ت بإشراف : محمد الجوهرى
١٦٤ – شامبوليون (حياة من نور)	چان لاكوتير	ت : نبيل سعد
١٦٥ – حكايات الثعلب	أ . ن أفانا سيفا	ت : سهير المصادفة
١٦٦ – العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل	يشعياهو ليڤمان	ت : محمد محمود أبو غدير
١٦٧ – فى عالم طاغور	رابندرانات طاغور	ت : شكرى محمد عياد
١٦٨ – دراسات فى الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	ت : شكرى محمد عياد
١٦٩ – إبداعات أدبية	مجموعة من المبدعين	ت : شكرى محمد عياد
١٧٠ – الطريق	ميغيل دليبيس	ت : بسام ياسين رشيد
١٧١ – وضع حد	فرانك بيجو	ت : هدى حسين
١٧٢ – حجر الشمس	مختارات	ت : محمد محمد الخطابى
١٧٣ – معنى الجمال	ولتر ت . ستيس	ت : إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤ – صناعة الثقافة السوداء	ايليس كاشمور	ت : أحمد محمود
١٧٥ – التليفزيون فى الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	ت : وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦ – نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	ت : جلال البنا
١٧٧ – أنطون تشيخوف	هنرى تروايا	ت : حصة إبراهيم منيف
١٧٨ – مختارات من الشعر اليونانى الحديث	نخبة من الشعراء	ت : محمد حمدى إبراهيم
١٧٩ – حكايات أيسوب	أيسوب	ت : إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠ – قصة جاويد	إسماعيل فصيح	ت : سليم عبدالأمير حمدان
١٨١ – النقد الأدبى الأمريكى	فنسنت . ب . ليتش	ت : محمد يحيى

١٨٢ - العنف والنبوءة	و . ب . ييتس	ت : ياسين طه حافظ
١٨٣ - چان كوكتو على شاشة السينما	رينيه چيلسون	ت : فتحى العشرى
١٨٤ - القاهرة .. حالمة لا تنام	هانز إبندورفر	ت : دسوقى سعيد
١٨٥ - أسفار العهد القديم	توماس تومسن	ت : عبد الوهاب علوب
١٨٦ - معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل أنوود	ت : إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧ - الأرضة	بُزُرْج علَوى	ت : علاء منصور
١٨٨ - موت الأدب	ألفين كرنان	ت : بدر الديب
١٨٩ - العمى والبصيرة	پول دى مان	ت : سعيد الغانمى
١٩٠ - محاورات كونفوشيوس	كونفوشيوس	ت : محسن سيد فرجانى
١٩١ - الكلام رأسمال	الحاج أبو بكر إمام	ت : مصطفى حجازى السيد
١٩٢ - سياحت نامه إبراهيم بك جـ١	زين العابدين المراغى	ت : محمود سلامة علاوى
١٩٣ - عامل المنجم	بيتر أبراهامز	ت : محمد عبد الواحد محمد
١٩٤ - مختارات من النقد الأنجلو - أمريكى	مجموعة من النقاد	ت : ماهر شفيق فريد
١٩٥ - شتاء ٨٤	إسماعيل فصيح	ت : محمد علاء الدين منصور
١٩٦ - المهلة الأخيرة	ڤالنتين راسبوتين	ت : أشرف الصباغ
١٩٧ - الفاروق	شمس العلماء شبلى النعمانى	ت : جلال السعيد الحفناوى
١٩٨ - الاتصال الجماهيرى	إدوين إمرى وآخرون	ت : إبراهيم سلامة إبراهيم
١٩٩ - تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية	يعقوب لانداوى	ت : جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد
٢٠٠ - ضحايا التنمية	جيرمى سيبروك	ت : فخرى لبيب
٢٠١ - الجانب الدينى للفلسفة	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصارى
٢٠٢ - تاريخ النقد الأدبى الحديث جـ٤	رينيه ويليك	ت : مجاهد عبد المنعم مجاهد
٢٠٣ - الشعر والشاعرية	ألطاف حسين حالى	ت : جلال السعيد الحفناوى
٢٠٤ - تاريخ نقد العهد القديم	زالمان شازار	ت : أحمد محمود هويدى
٢٠٥ - الجينات والشعوب واللغات	لويجى لوقا كافاللى - سفورزا	ت : أحمد مستجير
٢٠٦ - الهيولية تصنع علمًا جديدًا	جيمس جلايك	ت : على يوسف على
٢٠٧ - ليل إفريقى	رامون خوتاسندير	ت : محمد أبو العطا عبد الرؤوف
٢٠٨ - شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى	دان أوريان	ت : محمد أحمد صالح
٢٠٩ - السرد والمسرح	مجموعة من المؤلفين	ت : أشرف الصباغ
٢١٠ - مثنويات حكيم سنائى	سنائى الغزنوى	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٢١١ - فردينان دوسوسير	جوناثان كلر	ت : محمود حمدى عبد الغنى
٢١٢ - قصص الأمير مرزبان	مرزبان بن رستم بن شروين	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٢١٣ - مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر	ريمون فلاور	ت : سيد أحمد على الناصرى
٢١٤ - قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع	أنتونى جيدنز	ت : محمد محمود محى الدين
٢١٥ - سياحت نامه إبراهيم بك جـ٢	زين العابدين المراغى	ت : محمود سلامة علاوى
٢١٦ - جوانب أخرى من حياتهم	مجموعة من المؤلفين	ت : أشرف الصباغ
٢١٧ - مسرحيتان طليعيتان	صمويل بيكيت	ت : نادية البنهاوى
٢١٨ - رايولا	خوليو كورتازان	ت : على إبراهيم على منوفى

٢١٩ – بقايا اليوم	كازو ايشجورو	ت : طلعت الشايب
٢٢٠ – الهيولية فى الكون	بارى باركر	ت : على يوسف على
٢٢١ – شعرية كفافى	جريجورى جوزدانيس	ت : رفعت سلام
٢٢٢ – فرانز كافكا	رونالد جراى	ت : نسيم مجلى
٢٢٣ – العلم فى مجتمع حر	بول فيرابنر	ت : السيد محمد نفادى
٢٢٤ – دمار يوغسلافيا	برانكا ماجاس	ت : منى عبد الظاهر إبراهيم السيد
٢٢٥ – حكاية غريق	جابرييل جارثيا ماركث	ت : السيد عبد الظاهر عبد الله
٢٢٦ – أرض المساء وقصائد أخرى	ديفيد هربت لورانس	ت : طاهر محمد على البربرى
٢٢٧ – المسرح الإسبانى فى القرن السابع عشر	موسى ماريديا ديف بوركى	ت : السيد عبد الظاهر عبد الله
٢٢٨ – علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وولف	ت : مارى تيريز عبد المسيح وخالد حسن
٢٢٩ – مأزق البطل الوحيد	نورمان كيمان	ت : أمير إبراهيم العمرى
٢٣٠ – عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣١ – الدرافيل	خايمى سالوم بيدال	ت : جمال أحمد عبد الرحمن
٢٣٢ – مابعد المعلومات	توم ستينر	ت : مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣٣ – فكرة الاضمحلال	أرثر هيرمان	ت : طلعت الشايب
٢٣٤ – الإسلام فى السودان	ج. سبنسر تريمنجهام	ت : فؤاد محمد عكود
٢٣٥ – ديوان شمس تبريزى ج١	جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٢٣٦ – الولاية	ميشيل تود	ت : أحمد الطيب
٢٣٧ – مصر أرض الوادى	روبين فيدين	ت : عنايات حسين طلعت
٢٣٨ – العولمة والتحرير	الانكتاد	ت : ياسر محمد جاد الله وعربى مدبولى أحمد
٢٣٩ – العربى فى الأدب الإسرائيلى	جيلارافر – رايوخ	ت : نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
٢٤٠ – الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	كامى حافظ	ت : صلاح عبد العزيز محمود
٢٤١ – فى انتظار البرابرة	ك. م كويتز	ت : ابتسام عبد الله سعيد
٢٤٢ – سبعة أنماط من الغموض	وليام إمبسون	ت : صبرى محمد حسن عبد النبى
٢٤٣ – تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ١)	ليفى بروفنسال	ت : مجموعة من المترجمين
٢٤٤ – الغليان	لاورا إسكيبيل	ت : نادية جمال الدين محمد
٢٤٥ – نساء مقاتلات	إليزابيتا أديس	ت : توفيق على منصور
٢٤٦ – قصص مختارة	جابرييل جرثيا ماركث	ت : على إبراهيم على منوفى
٢٤٧ – الثقافة الجماهيرية والحداثة فى مصر	وولتر أرمبرست	ت : محمد الشرقاوى
٢٤٨ – حقول عدن الخضراء	أنطونيو جالا	ت : عبد اللطيف عبد الحليم
٢٤٩ – لغة التمزق	دراجو شتامبوك	ت : رفعت سلام
٢٥٠ – علم اجتماع العلوم	دومنيك فينك	ت : ماجدة أباظة
٢٥١ – موسوعة علم الاجتماع ج ٢	جوردون مارشال	ت بإشراف : محمد الجوهرى
٢٥٢ – رائدات الحركة النسوية المصرية	مارجو بدران	ت : على بدران
٢٥٣ – تاريخ مصر الفاطمية	ل. أ. سيمينوفا	ت : حسن بيومى
٢٥٤ – الفلسفة	ديف روبنسون وجودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٥ – أفلاطون	ديف روبنسون وجودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام

٢٥٦ – ديكارت	ديف روبنسون وجودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٧ – تاريخ الفلسفة الحديثة	وليم كلى رايت	ت : محمود سيد أحمد
٢٥٨ – الفجر	سير أنجوس فريزر	ت : عُبادة كُحيلة
٢٥٩ – مختارات من الشعر الأرمنى	نخبة	ت : ڤاروچان كازانچيان
٢٦٠ – موسوعة علم الاجتماع ج٢	جوردون مارشال	ت بإشراف : محمد الجوهرى
٢٦١ – رحلة فى فكر زكى نجيب محمود	زكى نجيب محمود	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٢٦٢ – مدينة المعجزات	إدوارد مندوثا	ت : محمد أبو العطا عبد الرؤوف
٢٦٣ – الكشف عن حافة الزمن	جون جريبن	ت : على يوسف على
٢٦٤ – إبداعات شعرية مترجمة	هوراس / شلى	ت : لويس عوض
٢٦٥ – روايات مترجمة	أوسكار وايلد وصموئيل جونسون	ت : لويس عوض
٢٦٦ – مدير المدرسة	جلال آل أحمد	ت : عادل عبد المنعم سويلم
٢٦٧ – فن الرواية	ميلان كونديرا	ت : بدر الدين عروبكى
٢٦٨ – ديوان شمس تبريزى ج٢	جلال الدين الرومى	ت : إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦٩ – وسط الجزيرة العربية وشرقها ج١	وليم چيفور بالجريف	ت : صبرى محمد حسن
٢٧٠ – وسط الجزيرة العربية وشرقها ج٢	وليم چيفور بالجريف	ت : صبرى محمد حسن
٢٧١ – الحضارة الغربية	توماس سى . باترسون	ت : شوقى جلال
٢٧٢ – الأديرة الأثرية فى مصر	س. س. والترز	ت : إبراهيم سلامة
٢٧٣ – الاستعمار والثورة فى الشرق الأوسط	جوان آر. لوك	ت : عنان الشهاوى
٢٧٤ – السيدة بربارا	رومولو جلاجوس	ت : محمود على مكى
٢٧٥ – ت. س. إليوت شاعراً وناقداً وكاتباً مسرحياً	أقلام مختلفة	ت : ماهر شفيق فريد
٢٧٦ – فنون السينما	فرانك جوتيران	ت : عبد القادر التلمسانى
٢٧٧ – الچينات : الصراع من أجل الحياة	بريان فورد	ت : أحمد فوزى
٢٧٨ – البدايات	إسحق عظيموف	ت : ظريف عبد الله
٢٧٩ – الحرب الباردة الثقافية	فرانسيس ستونر سوندرز	ت : طلعت الشايب
٢٨٠ – من الأدب الهندى الحديث والمعاصر	بريم شند وآخرون	ت : سمير عبد الحميد
٢٨١ – الفردوس الأعلى	مولانا عبد الحليم شرر الكهنوى	ت : جلال الحفناوى
٢٨٢ – طبيعة العلم غير الطبيعية	لويس وابيرت	ت : سمير حنا صادق
٢٨٣ – السهل يحترق	خوان روافو	ت : على البمبى
٢٨٤ – هرقل مجنونًا	يوريبيدس	ت : أحمد عتمان
٢٨٥ – رحلة الخواجة حسن نظامى	حسن نظامى	ت : سمير عبد الحميد
٢٨٦ – سياحت نامه إبراهيم بك ج٢	زين العابدين المراغى	ت : محمود سلامة علاوى
٢٨٧ – الثقافة والعولمة والنظام العالمى	أنتونى كينج	ت : محمد يحيى وآخرون
٢٨٨ – الفن الروائى	ديفيد لودج	ت : ماهر البطوطى
٢٨٩ – ديوان منجوهرى الدامغانى	أبو نجم أحمد بن قوص	ت : محمد نور الدين
٢٩٠ – علم اللغة والترجمة	جورج مونان	ت : أحمد زكريا إبراهيم
٢٩١ – المسرح الإسبانى فى القرن العشرين ج١	فرانشسكو رويس رامون	ت : السيد عبد الظاهر
٢٩٢ – المسرح الإسبانى فى القرن العشرين ج٢	فرانشسكو رويس رامون	ت : السيد عبد الظاهر

٢٩٣ – مقدمة للأدب العربى	روجر آلان	ت : نخبة من المترجمين
٢٩٤ – فن الشعر	بوالو	ت : رجاء ياقوت صالح
٢٩٥ – سلطان الأسطورة	جوزيف كامبل	ت : بدر الدين حب الله الديب
٢٩٦ – مكبث	وليم شكسبير	ت : محمد مصطفى بدوى
٢٩٧ – فن النحو بين اليونانية والسوريانية	ديونيسيوس ثراكس – يوسف الأهوانى	ت : ماجدة محمد أنور
٢٩٨ – مأساة العبيد	أبو بكر تفاوابليوه	ت : مصطفى حجازى السيد
٢٩٩ – ثورة التكنولوجيا الحيوية	جين ل. ماركس	ت : هاشم أحمد فؤاد
٣٠٠ – أسطورة بروميثيوس مج١	لويس عوض	ت : جمال الجزيرى وبهاء چاهين
٣٠١ – أسطورة بروميثيوس مج٢	لويس عوض	ت : جمال الجزيرى ومحمد الجندى
٣٠٢ – فنجنشتين	جون هيتون وجودى جروفز	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٣ – بـوذا	جين هوب وبورن فان لون	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٤ – ماركس	ريـوس	ت : إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٥ – الجلد	كروزيو مالابارته	ت : صلاح عبد الصبور
٣٠٦ – الحماسة – النقد الكانطى للتاريخ	چان – فرانسوا ليوتار	ت : نبيل سعد
٣٠٧ – الشعور	ديفيد بابينو	ت : محمود محمد أحمد
٣٠٨ – علم الوراثة	ستيف جونز	ت : ممدوح عبد المنعم أحمد
٣٠٩ – الذهن والمخ	انجوس چيلاتى	ت : جمال الجزيرى
٣١٠ – يونج	ناجى هيد	ت : محيى الدين محمد حسن
٣١١ – مقال فى المنهج الفلسفى	كولنجوود	ت : فاطمة إسماعيل
٣١٢ – روح الشعب الأسود	وليم دى بويز	ت : أسعد حليم
٣١٣ – أمثال فلسطينية	خايير بيان	ت : عبد الله الجعيدى
٣١٤ – الفن كعدم	جينس مينيك	ت : هويدا السباعى
٣١٥ – جرامشى فى العالم العربى	ميشيل برونديو	ت :كاميليا صبحى
٣١٦ – محاكمة سقراط	أ. ف. ستون	ت : نسيم مجلى
٣١٧ – بلا غد	شير لايموفا – زنيكين	ت : أشرف الصباغ
٣١٨ – الأدب الروسى فى السنوات العشر الأخيرة	نخبة	ت : أشرف الصباغ
٣١٩ – صور دريدا	جايتر ياسبيفاك وكرستوفر نوريس	ت : حسام نايل
٣٢٠ – لمعة السراج لحضرة التاج	مؤلف مجهول	ت : محمد علاء الدين منصور
٣٢١ – تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ج١)	ليفى برو فنسال	ت : نخبة من المترجمين
٣٢٢ – وجهات نظر حديثة فى تاريخ الفن الغربى	دبليو. إيوجين كليتباور	ت : خالد مفلح حمزة
٣٢٣ – فن الساتورا	تراث يونانى قديم	ت : هانم سليمان
٣٢٤ – اللعب بالنار	أشرف أسدى	ت : محمود سلامة علاوى
٣٢٥ – عالم الآثار	فيليب بوسان	ت : كرستين يوسف
٣٢٦ – المعرفة والمصلحة	جورجين هابرماس	ت : حسن صقر
٣٢٧ – مختارات شعرية مترجمة	نخبة	ت : توفيق على منصور
٣٢٨ – يوسف وزليخة	نور الدين عبد الرحمن بن أحمد	ت : عبد العزيز بقوش
٣٢٩ – رسائل عيد الميلاد	تد هيوز	ت : محمد عيد إبراهيم

٣٣٠ – كل شيء عن التمثيل الصامت	مارفن شبرد	ت : سامي صلاح
٣٣١ – عندما جاء السردين	ستيفن جراى	ت : سامية دياب
٣٣٢ – رحلة شهر العسل وقصص أخرى	نخبة	ت : على إبراهيم على منوفى
٣٣٣ – الإسلام فى بريطانيا	نبيل مطر	ت : بكر عباس
٣٣٤ – لقطات من المستقبل	آرثر س. كلارك	ت : مصطفى فهمى
٣٣٥ – عصر الشك	ناتالى ساروت	ت : فتحى العشرى
٣٣٦ – متون الأهرام	نصوص قديمة	ت : حسن صابر
٣٣٧ – فلسفة الولاء	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصارى
٣٣٨ – نظرات حائرة وقصص أخرى من الهند	نخبة	ت : جلال السعيد الحفناوى
٣٣٩ – تاريخ الأدب فى إيران جـ٣	على أصغر حكمت	ت : محمد علاء الدين منصور
٣٤٠ – اضطراب فى الشرق الأوسط	بيرش بيربيروجلو	ت : فخرى لبيب
٣٤١ – قصائد من رلكه	راينر ماريا رلكه	ت : حسن حلمى
٣٤٢ – سلامان وأبسال	نور الدين عبد الرحمن بن أحمد	ت : عبد العزيز بقوش
٣٤٣ – العالم البرجوازى الزائل	نادين جورديمر	ت : سمير عبد ربه
٣٤٤ – الموت فى الشمس	بيتر بلانجوه	ت : سمير عبد ربه
٣٤٥ – الركض خلف الزمن	بونه ندائى	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٣٤٦ – سحر مصر	رشاد رشدى	ت : جمال الجزيرى
٣٤٧ – الصبية الطائشون	جان كوكتو	ت : بكر الحلو
٣٤٨ – المتصوفة الأولون فى الأدب التركى جـ١	محمد فؤاد كوبريلى	ت : عبد الله أحمد إبراهيم
٣٤٩ – دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	آرثر والدرون وآخرين	ت : أحمد عمر شاهين
٣٥٠ – بانوراما الحياة السياحية	أقلام مختلفة	ت : عطية شحاتة
٣٥١ – مبادئ المنطق	جوزايا رويس	ت : أحمد الأنصارى
٣٥٢ – قصائد من كفافيس	قسطنطين كفافيس	ت : نعيم عطية
٣٥٣ – الفن الإسلامى فى الأندلس (هندسية)	باسيليو بابون مالدونالد	ت : على إبراهيم على منوفى
٣٥٤ – الفن الإسلامى فى الأندلس (نباتية)	باسيليو بابون مالدونالد	ت : على إبراهيم على منوفى
٣٥٥ – التيارات السياسية فى إيران	حجت مرتضى	ت : محمود سلامة علاوى
٣٥٦ – الميراث المر	بول سالم	ت : بدر الرفاعى
٣٥٧ – متون هيرميس	نصوص قديمة	ت : عمر الفاروق عمر
٣٥٨ – أمثال الهوسا العامية	نخبة	ت : مصطفى حجازى السيد
٣٥٩ – محاورات بارمنيدس	أفلاطون	ت : حبيب الشارونى
٣٦٠ – أنثروبولوجيا اللغة	أندريه جاكوب ونويلا باركان	ت : ليلى الشربينى
٣٦١ – التصحر : التهديد والمجابهة	آلان جرينجر	ت : عاطف معتمد وآمال شاور
٣٦٢ – تلميذ باينبرج	هاينرش شبورال	ت : سيد أحمد فتح الله
٣٦٣ – حركات التحرر الأفريقى	ريتشارد جيبسون	ت : صبرى محمد حسن
٣٦٤ – حداثة شكسبير	إسماعيل سراج الدين	ت : نجلاء أبو عجاج
٣٦٥ – سأم باريس	شارل بودلير	ت : محمد أحمد حمد
٣٦٦ – نساء يركضن مع الذئاب	كلاريسا بنكولا	ت : مصطفى محمود محمد

٣٦٧ – القلم الجرىء	نخبة	ت : البرّاق عبد الهادى رضا
٣٦٨ – المصطلح السردى	جيرالد برنس	ت : عابد خزندار
٣٦٩ – المرأة فى أدب نجيب محفوظ	فوزية العشماوى	ت : فوزية العشماوى
٣٧٠ – الفن والحياة فى مصر الفرعونية	كليرلا لويت	ت : فاطمة عبد الله محمود
٣٧١ – المتصوفة الأولون فى الأدب التركى جـ٢	محمد فؤاد كوبريلى	ت : عبد الله أحمد إبراهيم
٣٧٢ – عاش الشباب	وانغ مينغ	ت : وحيد السعيد عبد الحميد
٣٧٣ – كيف تعد رسالة دكتوراه	أمبرتو إيكو	ت : على إبراهيم على منوفى
٣٧٤ – اليوم السادس	أندريه شديد	ت : حمادة إبراهيم
٣٧٥ – الخلود	ميلان كونديرا	ت : خالد أبو اليزيد
٣٧٦ – الغضب وأحلام السنين	نخبة	ت : إدوار الخراط
٣٧٧ – تاريخ الأدب فى إيران جـ٤	على أصغر حكمت	ت : محمد علاء الدين منصور
٣٧٨ – المسافر	محمد إقبال	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٣٧٩ – ملك فى الحديقة	سنيل باث	ت : جمال عبد الرحمن
٣٨٠ – حديث عن الخسارة	جونتر جراس	ت : شيرين عبد السلام
٣٨١ – أساسيات اللغة	ر. ل. تراسك	ت : رانيا إبراهيم يوسف
٣٨٢ – تاريخ طبرستان	بهاء الدين محمد إسفنديار	ت : أحمد محمد نادى
٣٨٣ – هدية الحجاز	محمد إقبال	ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
٣٨٤ – القصص التى يحكيها الأطفال	سوزان إنجيل	ت : إيزابيل كمال
٣٨٥ – مشترى العشق	محمد على بهزادراد	ت : يوسف عبد الفتاح فرج
٣٨٦ – دفاعاً عن التاريخ الأدبى النسوى	جانيت تود	ت : ريهام حسين إبراهيم
٣٨٧ – أغنيات وسوناتات	جون دن	ت : بهاء جاهين
٣٨٨ – مواعظ سعدى الشيرازى	سعدى الشيرازى	ت : محمد علاء الدين منصور
٣٨٩ – من الأدب الباكستانى المعاصر	نخبة	ت : سمير عبد الحميد إبراهيم
٣٩٠ – الأرشيفات والمدن الكبرى	نخبة	ت : عثمان مصطفى عثمان
٣٩١ – الحافلة الليلكية	مايف بينشى	ت : منى الدروبى
٣٩٢ – مقامات ورسائل أندلسية	فرناندو دى لاجرانخا	ت : عبد اللطيف عبد الحليم
٣٩٣ – فى قلب الشرق	ندوة لويس ماسينيون	ت : نخبة
٣٩٤ – القوى الأربع الأساسية فى الكون	بول ديفيز	ت : هاشم أحمد محمد
٣٩٥ – آلام سياوش	إسماعيل فصيح	ت : سليم حمدان
٣٩٦ – السافاك	تقى نجارى راد	ت :محمود سلامة علاوى
٣٩٧ – نيتشه	لورانس جين	ت :إمام عبد الفتاح إمام
٣٩٨ – سارتر	فيليب تودى	ت :إمام عبد الفتاح إمام
٣٩٩ – كامى	ديفيد ميروفتس	ت :إمام عبد الفتاح إمام
٤٠٠ – مومو	مشيائيل إنده	ت : باهر الجوهرى
٤٠١ – الرياضيات	زيادون ساردر	ت : ممدوح عبد المنعم
٤٠٢ – هوكنج	ج . ب . ماك ايفوى	ت : ممدوح عبد المنعم
٤٠٣ – ربة المطر والملابس تصنع الناس	تودور شتورم	ت : عماد حسن بكر
٤٠٤ – تعويذة الحسى	ديفيد إبرام	ت : ظبية خميس
٤٠٥ – إيزابيل	أندريه جيد	ت : حمادة إبراهيم
٤٠٦ – المستعربون الإسبان فى القرن ١٩	مانويلا مانتاناريس	ت : جمال أحمد عبد الرحمن
٤٠٧ – الأدب الإسبانى المعاصر بأقلام كتابه	أقلام مختلفة	ت : طلعت شاهين
٤٠٨ – معجم تاريخ مصر	جوان فوتشركنج	ت : عنان الشهاوى

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
رقم الإيداع ٥٧٥ / ٢٠٠٢

HISTORICAL DICTIONARY OF EGYPT

JOAN WUCHER KING

اعتمدت المهمة الشاقة فى اختيار مواد هذا المعجم على المعلومات الأكثر فائدة أو أهمية لكل من القارئ العادى ولدراسى التاريخ المصرى فى الفترة الإسلامية، ورغم أن عددا قليلا نسبيا من الأعمال صدرت عن مصر فى العصر الإسلامى للقارئ غير المتخصص أو العادى فإن تاريخ مصر منذ الفتح الإسلامى حتى الوقت الراهن ثرى بالأحداث والشخصيات التى [illegible] كثيرا الفترة الفرعونية التى ترتبط بها البلاد عبر [illegible] أكبر.

وتم ترتيب التسلسل الزمنى للأحداث ليضم الوقائع الكبرى التى حدثت خارج حدود مصر، غير أنها أثّرت على تطور الأحداث داخل البلاد، وهذا الوضع الإقليمى يضيف ملاحظة تفسيرية للتغيرات فى النظم والحكام فى مصر علاوة على أنه يعكس الروابط التى نشأت بين مصر وجيرانها فى فترات متباينة فى تاريخها.

ولجمع مادة مداخل المعجم تم الرجوع للعديد من المصادر - قدر الإمكان- التى تتفق مع بعضها بعضا، وإن كان هذا لا يحدث دائما.

ويعرض هذا المعجم مدى واسعا من تاريخ مصر يبدأ بالفتح العربى وينتهى باغتيال الرئيس السادات مرورًا بكافة الأحداث المهمة التى شهدتها هذه الفترة. وأملنا كبير أن يجعل هذا العمل التاريخ سهل المنال للطلاب والباحثين وكل من يريد القراءة حوله أو لديه اهتمام بتاريخ مصر فى العصور الإسلاميه والحديثة.

لديه اهتما